

تصوير ابو عبدالرحمن الكردي

«بحث شامل، مشغول بعناية، وأفضل رؤية عامة
وقعت عليها لسياسة روسيا المعاصرة»

تيموثي كولتون،

رئيس كلية كينيدي بجامعة هارفارد

ستيفن وايت

مفاتيح

السياسة

الروسية

منتدى إقرأ الثقافي

للكتاب (عربي - فرنسي - فارسي)

www.iqra.ahlamontada.com

WWW.IQRA.AHLAMONTADA.COM



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

ستيفن وايت

مفاتيح السياسة الروسية



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

Arabic Copyright © All Prints Distributors & Publishers s.a.l.

© جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي وسيلة من الوسائل سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

يُمنع تصوير و/أو تحميل و/أو توزيع الكتاب إلكترونياً أو التسهيل لذلك بأي شكل من الأشكال دون موافقة الناشر. يُرجى الاستحصال على النسخ الإلكترونية المصرح لها من قبل الناشر فقط، وعدم المشاركة في قرصنة المواد الإلكترونية المحمية بموجب حقوق النشر أو التشجيع لها. نقدر دعمكم لحقوق المؤلف.

القرصنة الإلكترونية جريمة يعاقب عليها القانون! لا تكن مجرماً.



إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.

ALL PRINTS DISTRIBUTORS & PUBLISHERS s.a.l.

الجنّاح، شارع زاهية سلمان

مبنى مجموعة تحسين الخياط

ص.ب.: ٨٣٧٥ - ١١ بيروت، لبنان

تلفون: +٩٦١ ١ ٨٣٠٦٠٨ فاكس: +٩٦١ ١ ٨٣٠٦٠٩

email: publishing@all-prints.com

tradebooks@all-prints.com

website: www.all-prints.com

Originally published as: **Understanding Russian Politics.**

Copyright © Stephen White 2011.

Published by arrangement with The Syndicate of the Press
of the University of Cambridge. All rights reserved.

الطبعة الأولى ٢٠١٧

ISBN: 978-9953-88-963-4

ترجمة: حنان كسروان

تصميم الغلاف: ريتا كلزي

الإخراج الفني: فدوى قطيش

المحتويات

٧	لائحة بالصور
٩	لائحة بالجداول
١١	مقدمة
١٧	الفصل الأول: من الحكم الشيوعي إلى ما بعد الشيوعي
٦١	الفصل الثاني: الناخبون والأحزاب والبرلمان
١٢٧	الفصل الثالث: الحكومة الرئاسية
١٩١	الفصل الرابع: من الخطّة إلى السوق
٢٦٥	الفصل الخامس: مجتمع منقسم
٣٥١	الفصل السادس: أوقات متغيرة، قيم متغيرة
٤١٩	الفصل السابع: روسيا والعالم
٥٠٥	الفصل الثامن: أي نوع من النظام؟

لائحة بالصور

١٢٠	العملية التشريعية (مبسطة)	١-٢
١٥٨	شعبية الرئيس ١٩٩٠-٢٠١٠	١-٣
٢٢٨	الأداء الاقتصادي، ١٩٨٩-٢٠١٠	١-٤
٢٤٦	الأداء الاقتصادي المقارن، ٢٠٠٠-٢٠١٠	٢-٤
٣٤١	عدد السكان التقديري في روسيا، ١٩٥٠-٢٠٥٠	١-٥
٣٦٣	النظام السياسي المفضل، ١٩٩٦-٢٠٠٨	١-٦
٣٦٥	النظام الاقتصادي المفضل، ١٩٩٧-٢٠٠٨	٢-٦
٥٥٥	تصنيفات «فريدوم هاوس»، دول مختارة (١٩٨٠-٢٠١٠)	١-٨

لائحة بالجداول

٦٦	انتخابات مجلس الدوما الروسي، ١٩٩٣-٢٠٠٧	١-٢
٦٨	انتخابات مجلس الدوما الروسي، ١٩٩٣-٢٠٠٣	٢-٢
٨٠	انتخابات مجلس الدوما الروسي، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	٣-٢
٨٧	الأحزاب السياسية في روسيا، ٢٠٠٧-٢٠١٠	٤-٢
١٠٢	الثقة بالمؤسسات المدنية، ١٩٩٨-٢٠١٠	٥-٢
١٠٦	تأييد اقتراعي من قبل «العائلة الحزبية»، ١٩٩٣-٢٠٠٧	٦-٢
١٠٧	أنماط التأييد بالأصوات، انتخابات مجلس الدوما ٢٠٠٧	٧-٢
١١٨	تركيبة مجلس الدوما، ٢٠٠٠-٢٠١١	٨-٢
١٤٠	الحكومة الروسية، ٢٠١٠ (مبسطة)	١-٣
١٤٥	الرؤساء ورؤساء الحكومات الروس منذ العام ١٩٩١	٢-٣
١٥٩	الانتخابات الرئاسية الروسية، ١٩٩٦	٣-٣
١٦٥	الانتخابات الرئاسية الروسية، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٠	٤-٣
١٦٦	الانتخابات الرئاسية الروسية، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٤	٥-٣
١٧١	الانتخابات الرئاسية الروسية، ٢ آذار/مارس ٢٠٠٨	٦-٣
١٩٦	الأداء الاقتصادي السوفيتي، ١٩٥١-١٩٩١: تقديرات مختلفة	١-٤
٢١٩	مسار الخصخصة: ١٩٩٣-٢٠٠٠	٢-٤
٢٤٨	عائدات الموارد الطبيعية، دولة مختارة (للشخص الواحد)	٣-٤
٢٥١	الفساد: روسيا بالمقارنة مع غيرها، ١٩٩٦-٢٠١٠	٤-٤
٢٥٥	الشركتان الكبيرتان: غازبروم وروزنيفت	٥-٤
٢٦٨	معايير المعيشة في التسعينات (نسبة التغيرات، سنة تلو الأخرى)	١-٥
٢٨٧	أثرى أثرياء الروس، ٢٠٠٨-٢٠١٠	٢-٥
٣٠١	مستويات المعيشة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	٣-٥
٣٠٩	مقارنة المجتمعات، حوالى ٢٠١٠	٤-٥
٣١٢	الجرائم المسجلة، ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ (بالآلاف)	٥-٥
٣٢٦	الجرائم المسجلة، ٢٠٠١ - ٢٠٠٨ (بالآلاف)	٦-٥
٣٢٧	نسبة الجريمة المقارنة، حوالى ٢٠١٠	٧-٥

٢٣٥	النساء في التشريع السوفيتي/الروسي. ١٩٧٤-٢٠٠٧	٨-٥
٢٣٦	التمثيل السياسي النسائي: روسيا من المنظور المقارن	٩-٥
٢٦٠	المخاوف الرئيسة للروس العاديين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	١٠-٦
٢٦٤	الروس واقتصادهم، ١٩٩٤ - ٢٠١٠	٢-٦
٢٦٦	كيفية المضي قدماً (٢٠٠٨)؟	٣-٦
٢٧٠	أفضل سمات الاتحاد السوفيتي وأسوأها، ١٩٩٢-٢٠١٠	٤-٦
٢٧٢	تقييم ثورة أكتوبر، ١٩٩٠-٢٠١٠	٥-٦
٢٧٢	خصائص الحكم السوفيتي وحقبة ما بعد الشيوعية، ١٩٩٨-٢٠٠٥	٦-٦
٢٧٥	التغييرات منذ الحكم الشيوعي، ٢٠٠١-٢٠١٠	٧-٦
٢٧٦	مقارنة النظام السوفيتي بالغرب	٨-٦
٢٩٠	«الخطوط المباشرة» لبوتين، ٢٠٠١-٢٠١٠	٩-٦
٤١٠	الطوائف الدينية الأساسية، ١٩٩٦-٢٠١٠	١٠-٦
٤١١	الروس وأديانهم، ١٩٩١-٢٠١٠	١١-٦
٤١٢	الروس ودينهم من منظور مقارن	١٢-٦
٤٢٣-٤٣٣	المعاهدات الأساسية بين الشرق والغرب	١٠-٧
٤٥٧	القوات المسلحة، دول مختارة، ٢٠١٠	٢-٧
٤٧٢	أنماط العضوية الدولية، ٢٠١٠	٣-٧
٤٨٠	أصدقاء روسيا وخصومها، ٢٠٠٩	٤-٧
٤٨٨	توجهات السياسة الخارجية الروسية: عرض بياني	٥-٧
٥٠١	وثائق السياسة الخارجية الروسية الأساسية (منذ العام ٢٠٠٠)	٦-٧
٥٣٤	أنماط الاستهلاك الإعلامي، ٢٠١٠	١-٨
٥٤٠	مؤشرات حرية الصحافة، دول مختارة، ٢٠١٠ (تصنيفات)	٢-٨
٥٤١	النظام القضائي الروسي: نبذة	٣-٨
٥٦٧	الروس والديمقراطية، ٢٠٠٥-٢٠١٠	٤-٨
٥٦٨	برأيك، ما هي الديمقراطية (١٩٩٦-٢٠١٠)؟	٥-٨
٥٦٩	ما هي الجوانب الإيجابية والسلبية للديمقراطية (٢٠٠٦)؟	٦-٨
٥٦٩	إلى أي نوع من الديمقراطية تحتاج روسيا (٢٠٠٥-٢٠٢٠)؟	٧-٨
٥٧٠	ما النظام السياسي الأنسب لروسيا (٢٠١٠)؟	٨-٨
٥٧٢	مقارنة التأثير السياسي بين روسيا والغرب، ٢٠١٠	٩-٨

مقدمة

لم تُعدّ روسيا الاتحاد السوفيتي، لكنها لا تزال تشكل سُبُح مساحة العالم، إذ تمتد على قارتين وتغطي ١١ منطقة زمنية مختلفة. كما أنها عضو مؤسس في الأمم المتحدة وتحتل أحد المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، وتُعدّ إحدى أهم الدول ذات القدرات العسكرية الفائقة والتقنيات العسكرية المتقدمة جدًا، وتتمتع بأحد أضخم اقتصادات العالم، إذ لديها مخزون من الموارد الطبيعية يُعدُّ بين أكبر الاحتياطات في العالم وهي تشكل جزءًا مهمًا من توازن الطاقة مع الكثير من الدول الأوروبية والدول الأبعد. لذا فإن طريقة حكم روسيا مسألة تهم العالم أجمع مباشرة، وليس الروس فقط.

ركزت نسخة سابقة من هذه الدراسة على «سياسة روسيا الجديدة» في وقت كان لا يزال من المألوف التحدث عن «الانتقال إلى الديمقراطية». لكن هذا الكتاب الجديد والمختلف تمامًا يركز على النظام البوتيني الذي ظهر في مستهل القرن الجديد، وسط توافق عام على أن ما أُشيع بدايةً وعلى نحو متفائل عن توجّه روسيا السياسي كان مغلوطنًا، أو على الأقل يعوزه النضج. لكني أمل أن يكون أكثر من مجرد دراسة عن المؤسسات الحكومية التي تشكلت خلال هذه السنوات: لأن مسألة الحكومة بالكاد يمكن فهمها من دون الإمعان في التغييرات التي كانت تحدث وسط مجتمع بات أكثر انقسامًا بكثير، ووسط اقتصاد ينتقل من ملكية الدولة إلى ملكية مختلطة أكثر تعقيدًا، ووسط علاقات روسيا مع سائر دول العالم.

هذا الكتاب يستند إلى سنوات من الخبرة في مجال تدريس الطلاب المتخرجين وغير المتخرجين في مؤسستي في اسكتلندا، وفي إيطاليا (جامعة أوريانتال في نابولي وقريةً في مركز بولونيا في جامعة جونز هوبكنز)، وفي الولايات المتحدة. ويستند كثيرًا إلى الصحافة المطبوعة التي اطّعت على أغلبها في قاعة المنشورات الدورية في المكتبة التاريخية في موسكو. ويرتكز على المصادر الإلكترونية، فقط حينما كنت أعجز عن تفادي ذلك، ليس لأنني ضدّ التقدم والتطور، بل لأن مثل هذه المصادر لا تحتوي (عادة) على مراجع بأرقام الصفحات أو صورًا بيانية، وقد تختفي أو تُمسي غير متوافرة، وفي عدد محدود ولكن مقلق من الحالات قد تختلف النسخة الإلكترونية عن النسخة المطبوعة. كما استخدمت في شكل ملحوظ مجموعة من الدراسات الاستطلاعية، التي لم تُجرَ في روسيا فقط، بل أيضًا في جمهوريات سوفيتية سابقة أخرى، بين العامين ١٩٩٣ و ٢٠١٠ (التفاصيل متوافرة في ملحق منفصل)، واستخدمت

أيضاً الأرشيف والمقابلات و(كما هو جليّ) الكتب المطبوعة من مختلف الأنواع، بعد أن جمعت الكثير منها خلال زيارتي المتكررة إلى المدن الروسية الكبرى.

إنه كتاب جاء ثمره تعاون وثيق مع أكاديميين آخرين من دول كثيرة وامتدّ لسنواتٍ طويلة. تعاونت مع أولغا كريشتانوفسكايا من معهد العلوم الاجتماعية في الأكاديمية الروسية للعلوم، حيث عدنا إلى السنين الأخيرة للعهد السوفيتي، مع تركيز خاص على النخبة السياسية. وعملت عن كتب، وعلى مدى سنوات، مع إيان ماك أليستر من الجامعة الأسترالية الوطنية، وقبله مع ريتشارد روز من جامعتي ستراثكلويد وأبردين، على تحليل بيانات الاستطلاع. في جامعة غلاسكو، أدين خصوصاً لبيل ميلر، الذي عرّفني بالتحليل الكمي للسياسات ما بعد السوفيتية، ولسارة أوتس التي تشاطرت وإياها ما هو أكثر من الاهتمام العلمي بالتواصل السياسي. ما كنت لأنجز هذا العمل من دون المساعدة المتخصصة التي قدّمها لي تانيا كون-روبرتس وزملائها، ومن دون المصادر ذات المستوى العالمي التي حصلت عليها من مكتبة جامعة غلاسكو. وأدين بالفضل لصندوق ليفير هولم على منحته البحثية الكبيرة التي وفرت لي وقتاً كنت بحاجة إليه لإنجاز هذه الدراسة، ولهيئة البحوث الاجتماعية والاقتصادية لدعمها المستمر عبر منحتها ذات الرقم ٢٥٢٢-٢٢-٠٠٠ (وهي منحة مشتركة مع هيئة البحوث الأسترالية)، ومنحتها ذات الرقم ١٣٧٨-٢٣-٠٦٢ (تشكيل التسلّطية الانتخابية)، ومنحتها ذات الرقم ١٥٤٢-٢٣-٠٦٢ (خلافة بوتين). وقد سمحت لي منحتا هيئة البحوث الاجتماعية والاقتصادية بتعيين تانيا بيليتسكايا وفالنتينا فيكليونيينا كمساعدتين في البحث، وأنتهز هنا الفرصة لأشكر لهما حسن الاطلاع وحس الفكاهة ومساعدتهما العملية.

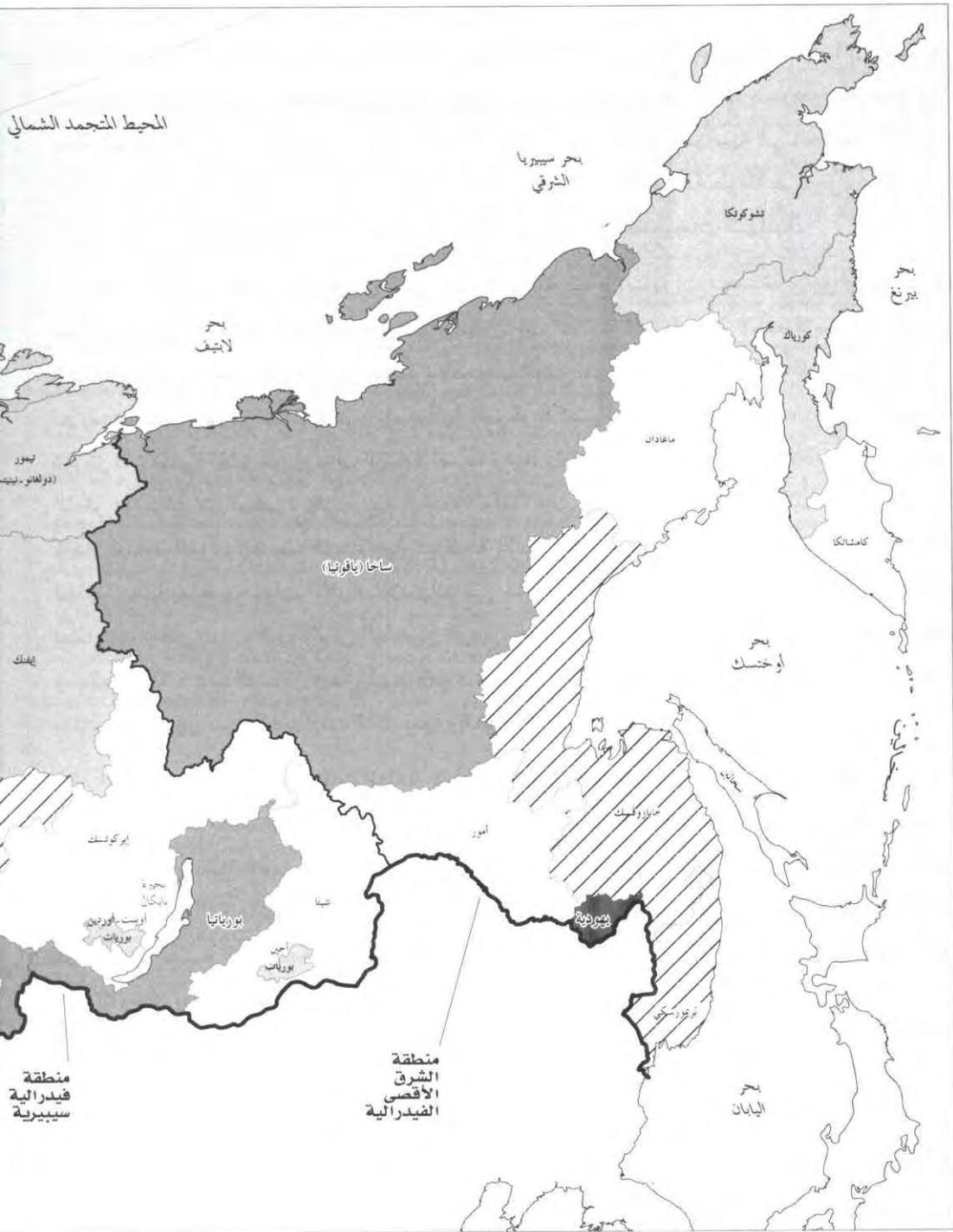
إن كثيرين من هؤلاء الأشخاص الذين ذكرتهم هم أفراد في «عائلة» أوسع تألفت طوال السنوات العشر الأخيرة أو ما شابه، وقد عُيّن عدد كبير منهم ضمن مجموعة عمل تعمل تحت إشرافي أنا وزميلة أخرى من جامعة غلاسكو هي جاين داكيت، إنها تضم سارة وتانيا وفالنتينا إلى جانب ديريك هاتشسون ويليينا كوروستيليفا وسام روبرتسو وأنكي شميدت فيلزمان وفيكي توربين. ديريك وفالنتينا هما أيضاً فردان من عائلة أكبر تتألف من طلاب أبحاث سابقين، ويقدم كثيرون منهم إسهاماتهم الخاصة في الحياة الأكاديمية أو العامة في العالم. من دواعي سروري أن أذكر أسماءهم هنا: آدم أسلاند، آيسي أرتون، ميرفين باين، يوسف بوانديل، جانيت كامبل، جايمس كانت، لورا كليري، بيتر دانكن، كاتسوتو فوروساوا، أسي غرودلاند، محمد إسحاق، بيتر لينتيني، إيرو ميكينبيرغ، أتسوشي أوغوشي، سليليا رونتوياني، أليسون سواين، رضا تاجيزاده، جون واتس، إلى جانب عائلة كورية منفصلة تتضمن تاكانغ شوا ويونهي كانغ وسيونجين كيم وايك جونغ يون ويونجمي يون.

هناك كثيرون من الأشخاص الآخرين الذين أدين لهم بالنصح في مسائل معينة، أو بالصدقة طوال سنوات: أرتشي براون، تيم كولتون، غرايم بيل، بوب غراي، هنري هايل، رون هيل، غريغوري

أيوفي، دايفيد لاين، إيلين ميكويوز، ستيفاني أورتمن، طوم ريمينغتون، ريتشارد روز، ريتشارد ساكوا، مايك أوربان، دايفيد ويدجوود بن، وقسم المراجع السلافية في جامعة إيلينوي. أودّ أيضًا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر لَناشِرِيّ، مطبعة جامعة كامبريدج، وخصوصًا جون هاسلام، صبرهم وتفهمهم خلال رحلة إنجازي الكتاب، كما أنني ممتن، بالقدر نفسه لبرنامج العلوم السياسية في الجامعة الأسترالية الوطنية لتعييني أستاذًا زائرًا، بداية العام ٢٠١٠، مما سمح لي بإتمام المخطوطة في أجواء حرم جامعة كانبيرا الهادئة، وكلية غرينيل في آيوا حيث تمكنت من إجراء التصحيحات النهائية.

لقد سئلتُ في بعض الأحيان إن كانت هذه الدراسة تقدّم تفسيرات محدّدة. أرجو أن يتسنى لكل القراء الشعور أن الأدلة معروضة في شكل عادل، وقد تُركت لهم الحرية لاستخلاص استنتاجاتهم الخاصة. ولكن لن يغيب عن كثيرين منهم، وخصوصًا الذين يقرؤون الفصل الأخير، أنني أعتقد أن روسيا لم يفدها كثيرًا تمركز السلطة في مؤسساتها المركزية التي تطورت طوال سنوات رئاسة بوتين، وهو تمركز كان مضرًا لكثير من أهداف القيادة نفسها (فيما يتعلق بالتطور الاجتماعي والاقتصادي) بصرف النظر عن تأثيراته المضرة على نوعية الحياة العامة. وفي هذا الصدد، يوفر لنا النظام الروسي مثالًا كاملاً لنقاط القوة والضعف النموذجية للحكومة الاستبدادية، وفي طليعتها افتقارها إلى سيادة فعلية للقانون، مما يعرّض حريات الأفراد للانتهاك من جانب السلطات ويعرقل الاستثمار المحلي والأجنبي. لعلنا نجد بعض العزاء في واقع أن الباحثين الروس اليوم، وخلافًا للوضع إبان العهد السوفيتي، بات في وسعهم مناقشة هذه المسائل فيما بينهم، ومع باحثين آخرين من بلدان أخرى، على الرغم من أن قيامهم بذلك يبدو أسهل عبر الإصدارات الأكاديمية والمؤتمرات مما هو عبر وسائل الإعلام الرئيسية.

أخيرًا أورد بعض الملاحظات العامة. فقد كتبت المراجع بصيغتها الكاملة لدى ورودها أول مرة في كل فصل، من ثم بصيغتها المختصرة لاحقًا. الحواشي السفلية غير محصورة بالمراجع والمصادر، بل تشمل تفاصيل إضافية ومهمة (في رأيي)؛ إذ ينتهي كل فصل باقتراحات لقراءات إضافية، ومحدودة بعدد صغير من المؤلفات بالإنكليزية. أسماء الأماكن مستخدمة عمومًا بصيغتها كما كانت تعرف آنذاك، عوضًا عن الصيغ المستخدمة في حقبة تالية (وفقًا لذلك كانت تُستخدم صيغة لينينغراد حتى العام ١٩٩٠، وسان بطرسبورغ بعدها، على الرغم من أن منطقة لينينغراد لا تزال قائمة).



المحيط المتجمد الشمالي

بحر سيبريا
الشرقي

كوريا الشمالية

بحر
البنغ

البحر
الارقي

مانغوليا

كوريا الجنوبية

كامشاتكا

بحر
أوكوتسك

ساخا (ياكوتيا)

مانجوليا

أمور

بورياتيا

إيركوتسك

جورجيا

بورياتيا

أذربايجان

أوسيتيا الشمالية

بورياتيا

تورنجوسكي

بحر
اليابان

منطقة
فيدرالية
سيبيرية

منطقة
الشرق
الأقصى
الفيدرالية

الفصل الأول

من الحكم الشيوعي إلى ما بعد الشيوعي

كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لا يزال ينمو اقتصاديًا في سنوات حكم بريجنيف ويُوَسَّع نفوذه الدولي. لكن نسب النمو أخذت تتراجع والمشكلات الاجتماعية تتفاقم. وضعت قيادة غورباتشوف، بدءًا من العام ١٩٨٥، أجندة مختلفة قوامها الانفتاح (الغلاسنوست) وإعادة البناء (البيريسترويكا). فقد قال قائد الحزب الجديد لزوجته خلال تسلمه مسؤولياته: «لا يسعنا أن نستمر على هذا النحو». في النهاية ولأسباب لا تزال موضع جدال فشلت أجندة الإصلاح في تحقيق أهدافها وانهارت الدولة نفسها بعدما أصبحت جمهورياتها الخمس عشرة المكونة لها دولًا مستقلة عقب فشل محاولة انقلاب في آب/أغسطس ١٩٩١، أريد من خلالها الحفاظ على اتحاد قابل للوجود. استقال غورباتشوف من منصبه كرئيس سوفيتي، يوم عيد الميلاد، وبسط الرئيس الروسي بوريس يلتسن سلطته على الكرملين كرئيس لما بات يُعرف بالفيدرالية الروسية المستقلة وهي أكبر جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

كان ليونيد بريجنيف، بداية العام ١٩٨٢، كما بدا جليًا، في قمة سلطته. شغل منصب الأمين العام للحزب الشيوعي الحاكم منذ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٤، ومنذ العام ١٩٧٧ منصب رئيس هيئة الرئاسة في مجلس السوفيت الأعلى أو رئيس الدولة، وفي عهده ارتفعت مستويات المعيشة في البلاد وتوسعت رقعة النفوذ السوفيتي في العالم أجمع. في ظل قيادة بريجنيف تضاعف الدخل القومي بين العامين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ووصل إلى ثلاثة أضعافه بحلول العام ١٩٨٠، وازداد الإنتاج الصناعي أكثر من أربعة أضعاف. وكان الإنتاج الزراعي أقل ازدهارًا (كانت المحاصيل محدودة جدًا، عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢، فتم التكتّم على الأرقام)، لكن المداخيل الحقيقية للمواطنين العاديين تخطت الضعفين طوال العقدين وازدادت الرواتب المدفوعة لمزارعي لتعاونيات الزراعة أربعة أضعاف تقريبًا. لم تكن هذه مجرد إحصاءات، فمع نهاية حقبة إدارة بريجنيف وصل عدد المواطنين السوفيت الذين حصلوا

تعليمًا عاليًا إلى ثلاثة أضعافه؛ وازدادت، كذلك، أعداد الأسرّة في المستشفيات، والسيارات، وأجهزة التلفاز الملونة. وعلى الرغم من خيبات الأمل في الزراعة، التي كانت الظروف المناخية مسؤولة جزئيًا عنها على الأقل، سُجّل تحسن ملحوظ في النظام الغذائي السوفيتي، إذ ازداد الاستهلاك الفردي للحوم والأسماك والفاكهة بنسبة النصف، فيما تراجع كثيرًا استهلاك البطاطا والخبز؛ أي المادتان الاستهلاكيتان الأساسيتان في السنوات السابقة^(١).

بحلول بداية الثمانينات، وفي موازاة هذه التغيرات المحلية، بدأ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية يكتسب نفوذًا دوليًا كان منسجمًا أكثر مع مساحة البلاد الشاسعة وعدد سكانها الهائل ووفرة مواردها الطبيعية. وبعدما أُجبر على التراجع في ظروف مهينة إبان أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، اكتسب الاتحاد السوفيتي نفوذًا استراتيجيًا، أعطاه تكافؤًا نسبيًا مع الولايات المتحدة في نهاية الستينات. كان الاتحاد السوفيتي يمتلك أحد أضخم جيوش العالم، وأحد أكبر الأساطيل البحرية أيضًا، وكان يسيطر على حلف وارسو، أحد أقوى التحالفات العسكرية آنذاك، وكان مركزًا لوحيد من أكبر التكتلات التجارية في العالم، مجلس التعاضد الاقتصادي (أو الكوميكون)، وعضوًا مؤسسًا في الأمم المتحدة، حيث كان يحظى بمقعد دائم في مجلس الأمن. ترسّخت مكانة الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى بفضل سلسلة من الاتفاقات مع منافسته الرأسمالية، الولايات المتحدة، وتحديدًا اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ١) عام ١٩٧٢ وخليفتها غير المصادق عليها، سولت ٢، عام ١٩٧٩. وكان الاتحاد السوفيتي ممثلًا على نطاق أوسع بكثير على المستوى الدولي؛ إذ كانت له علاقات دبلوماسية مع ١٤٤ دولة أجنبية في بداية السبعينات، أي بنسبة ضعفي علاقاتها في بداية الستينات؛ وكان يشارك في أعمال أكثر من ٤٠٠ منظمة دولية وطرفًا في أكثر من ٧٠٠٠ معاهدة أو اتفاق دولي^(٢). كان الاتحاد السوفيتي «إحدى القوى العظمى في العالم»، وكان يحقّ للسجل الرسمي لسياسته الخارجية التباهي بنفسه في مستهل الثمانينات من القرن الماضي، إذ «من دون تدخله، لم يكن في الإمكان حل أي مشكلة دولية على الإطلاق»^(٣). إذا كان في الأمر مبالغة، فهي مبالغة مبرّرة.

(١) مقتبس عن:

Narodnoe khozyaistvo SSSR za 70 let: yubileinyi statisticheskii sbornik (Moscow: Finansy i statistika, 1987).

صفحات مختلفة.

(٢) *XXIV S"ezd Kommunisticheskoi partii Sovetskogo Soyuzu 30 marta – 9 aprelya 1971 goda: stenograficheskii otchet. 2 vols.* (Moscow: Politizdat, 1971), vol. I, p. 482.

(٣) A. A. Gromyko and B. N. Ponomarev, eds., *Istoriya vneshnei politiki SSSR, 1917-1980*, 2 vols. (Moscow: Nauka, 1981), vol. II, p. 666.

عبر غروميكو عن آراء مماثلة في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب في العام ١٩٧١: «ليس ثمة مسألة مهما علا شأنها أو قل يمكن حلها من دون الاتحاد السوفيتي أو على الرغم منه». (XXIV S"ezd, vol. I, p.248).

أصبح ليونيد بريجنيف، الذي يجسّد رمز هذه القوة السياسية - الاقتصادية والعسكرية المتنامية، العنصر المركزي في هذا النظام السياسي الذي عزّزه. وفيما كان الاتحاد السوفيتي في الأصل، أي في العام ١٩٦٤، «قيادة جماعية»، أمسى في مطلع السبعينات «قيادة يرأسها الرفيق ليونيد إيليتش بريجنيف». في العام ١٩٧٣، وكإشارة إضافية إلى تعاضل سيطرته، أدرج اسمه على رأس قائمة أعضاء المكتب السياسي، على الرغم من أن رئيس الاستخبارات السوفيتية، يوري أندروبوف، انضم إلى المكتب في تلك الفترة، ووفقاً للترتيب الأبجدي كان يجب أن يحل محله. قدم الأمين العام مساهمته الخاصة في هذه التطورات، فراح يتذمر كلما حسب أن الصحف تتجاهله («وكأنني غير موجود»، على ما أبلغ صحيفة البرافدا عام ١٩٧٥)^(١)، ويتخذ «تدابير تنظيمية» كي يكفل الترحيب بخطاباته العامة بحماسة كافية^(٢). بحلول العام ١٩٧٦، وفي مؤتمر الحزب الشيوعي الخامس والعشرين، أمسى بريجنيف «قائد الحزب المتفق عليه عالمياً» و *vozhd* (الزعيم)، وهو لقب كان قد أطلق على ستالين آنفاً؛ «ودوّت عاصفة من التصفيق المطول» حين أعلنت إعادة انتخابه في اللجنة المركزية، كما وقف الجمهور بكاملة مصقفاً عندما أعلن هون نفسه انتخابه مجدداً أميناً عاماً^(٣). أصبح ماريشالاً للاتحاد السوفيتي في وقت لاحق من تلك السنة، وكُشف النقاب عن تمثال نصفي برونزي له في مسقطه^(٤)؛ وأفيد في سيرته الذاتية الرسمية، التي نُشرت في كانون الأول/ديسمبر، أن الأمين العام «نموذجٌ ملهمٌ لخدمة الغير في الوطن الاشتراكي (و) لمُثل الشيوعية العلمية»^(٥).

عزز بريجنيف مركزه في العام ١٩٧٧ بإضافته إلى مراكزه منصباً محتقياً به للغاية هو منصب رئاسة هيئة الرئاسة في مجلس السوفيت الأعلى، أو هيئة الرئاسة الجماعية، في وقت كان يُعترف فيه بالموقع المسيطر للحزب الشيوعي نفسه في المادة السادسة من الدستور الجديد. تلقى ميدالية كارل ماركس الذهبية، وهي أعلى جائزة في أكاديمية العلوم، مقابل «مساهمته البارزة في تطوير النظرية الماركسية - اللينينية»^(٦)؛ وفي العام ١٩٧٨ تلقى وسام النصر «لمساهمته العظيمة» في انتصار الشعب السوفيتي وقواته المسلحة في الحرب الوطنية العظمى (إبان الحرب العالمية الثانية)^(٧)، ثم تلقى عام ١٩٧٩ جائزة لينين للأداب على مذكرات كتبها له مساعده الذي تلقى، بدوره، وسام لينين بعد بضعة

(١) *Vestnik MGU: nauchnyi kommunizm*, no. 2, 1990, p. 90

(٢) *Voprosy istorii KPSS*, no. 10, 1989, p. 18 (reporting the testimony of K. T. Mazurov)

(٣) *XXV S'ezd Kommunisticheskoi partii Sovetskogo Soyuza 24 fevralya - 5 marta 1976 goda: stenograficheskii otchet*; 3 vols. (Moscow: Politizdat, 1976), vol. II, pp. 309-10.

(٤) *Vedomosti Verkhovnogo Soveta SSSR*, no. 19, 1976, item 318; *Pravda*, 7 May 1976, p. 1

(٥) *Leonid Il'ich Brezhnev: kratkii biograficheskii ocherk* (Moscow: Politizdat, 1976), p. 4

(٦) *Pravda*, 17 November 1977, p. 1

(٧) *Vedomosti Verkhovnogo Soveta SSSR*, no. 8, 1978, art. 117

أيام^(١). في المؤتمر السادس والعشرين للحزب عام ١٩٨١ رُحِبَ ببريجنيف «قائدًا سياسيًا ورجل دولة بارزًا»، و«مكملًا حقيقيًا لقضية لينين العظمى»، و«مناضلًا متحمسًا في سبيل السلم والشيوعية»^(٢)؛ قوطع خطابه ٧٨ مرة بالتصفيق، و٤٠ مرة «بالتصفيق الطويل»، و٨ مرات «بالتصفيق العاصف الطويل»^(٣)، وأطلقت هتافات حماسية حين أعلنت إعادة انتخابه بالإجماع إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي^(٤). وعلى نحو غير مسبوق أعيد انتخاب جميع أعضاء المكتب السياسي والأمانة العامة، بمن فيهم بريجنيف، من دون أي تغيير؛ وأصبح ابن بريجنيف، يوري، النائب الأول لوزير التجارة الخارجية، عضوًا مرشحًا إلى اللجنة المركزية في الوقت عينه، وكذلك زوج ابنته يوري شوربانوف، المساعد الأول لوزير الشؤون الداخلية.

في عيد مولد بريجنيف الخامس والسبعين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بلغت هذه الإطراءات مستوىً عاليًا جديدًا، فسبع من أصل الصفحات الثماني في صحيفة «البرافدا» الصادرة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر خُصِّصت كليًا أو جزئيًا لهذا الحدث، وظلت الثناءات تظهر في الصحافة المركزية طوال الأسبوع التالي. حضر بريجنيف نفسه احتفالًا في الكرملين قوبل خلاله بحفاوة وترحيب من قادة دول أوروبا الشرقية الشيوعية، الذين توافدوا إلى موسكو لحضور المناسبة. تضمنت الجوائز السوفيتية، التي توجِّب عليه منحها بنفسه بصفته رئيس الدولة، وسام لينين السابع وتوحيها رابعًا كبطل للاتحاد السوفيتي، وأشار ميخائيل سوسلوف، الذي يكبره ببضع سنوات، خلال الحفل إلى أن سن الخامسة والسبعين في الاتحاد السوفيتي ليست سوى «متوسط العمر»^(٥). حُوِّلت حياة بريجنيف فيلمًا عنوانه «قصة شيوعي»، عرض كل ما أثره في حرب القوقاز، التي لم تكن ملحوظة جدًا آنذاك، دون اعتبارها نقطة التحول الحاسمة في الصراع ضد النازيين؛ وأصبحت مذكراته موضوعًا لمسرحية وأغنية شعبية ومغناة دينية ضخمة. كان قد راكَم أصلاً عددًا من الجوائز الوطنية يفوق كل ما تلقاه القادة السوفيت السابقون مجتمعين، وعددًا من الأوسمة العسكرية يفوق ما تلقاه المارشال جوكوف، الذي أنقذ لينينغراد وحرر برلين، ونال الكثير من الجوائز الأجنبية إلى حد أن اسمه دخل كتاب غينيس للأرقام القياسية^(٦)؛ وعندما توفي حُمِلت خلف

(١) Pravda, 22 April 1979, p. 1. المرجع نفسه، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٧٩، ص ٢. (كان المتلقي ألكسندر تشاكوفسكي).

(٢) XXVI S"ezd Kommunisticheskoi partii Sovetskogo Soyuz 23 fevralya – 3 marta 1981 goda: stenograficheskiy otchet, 3 vols. (Moscow: Politizdat, 1981), vol. I, p. 110 (Viktor Grishin).

(٣) Yu. V. Aksyutin, ed., *L. I. Brezhnev: materialy k biografii* (Moscow: Politizdat, 1991), p. 276

(٤) XXVI S"ezd, vol. II, p. 242

(٥) Pravda, 20 December 1981, p. 2

(٦) Dmitrii Volkogonov, *Sem' vozhdai*, 2 vols. (Moscow: Novosti, 1995), vol. II, p. 69. حول جوائز الدولة راجع: =

المقارنة مع جوكوف مأخوذة من:

نعشه ٢٠٠ ميدالية^(١). حتى إن قصيدة متواضعة عنوانها «إلى اتحاد الشباب الشيوعي الألماني»، كتبها في سن السابعة عشرة، استقطبت اهتماماً وطنياً، حين أُعيد نشرها في صحيفة «البرافدا» في أيار/مايو ١٩٨٢^(٢).

لكن بدا جلياً أن سلطة بريجنيف السياسية والشخصية تتهاوى. فوفقاً لما شاع من أخبار، بدأ يعاني تدهوراً خطيراً في صحته في نهاية الستينات، وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ توفي سريراً لمدة قصيرة عقب إصابته بجلطة^(٣)، وظل طوال شهرين عاجزاً عن العمل، إذ تضررت قدرته على النطق والكتابة. وبعدئذ ظل محاطاً على الدوام بأطباء وبسيارة إسعاف مجهزة بالكامل تسير خلف سيارته في الرحلات الخارجية. وأصبح لفظه غير واضح، وتنفسه ثقيلًا، وتركيزه محدوداً. لدى زيارته باكو في واحدة من آخر إطلاقاته العلنية أجفل جمهوره بتكراره قول كلمة أفغانستان بدلاً من أذربيجان (كان يقرأ الخطاب الخطأ)؛ ولدى زيارته براغ قرأ بعض الصفحات مرتين وطلب الترجمة حين أنهى قائد الحزب التشيكي خطاب الاستقبال بمقطع بالروسية (عمّ القاعة إذ ذاك صمت مطبق)^(٤). بذلت الصحف قصارى جهدها لإخفاء حالة بريجنيف الصحية المتدهورة من خلال استخدام صور أقدم له، مضيئةً ميداليات جديدة

Zhores Medvedev, *Andropov: His Life and Death*, rev. edn (Oxford: Blackwell, 1984), pp. 103–4 =

Aleksandr Maisuryan, *Drugoi Brezhnev* (Moscow: Vagrius, 2004), p. 433 حول الجوائز الأجنبية راجع:

Roy Medvedev in *Rabochii klass i sovremennyi mir*, no. 6, 1988, p. 155 (١)

Pravda, 19 May 1982, p. 2. ظهرت أصلاً في صحيفة مدينة كورسك للشبيبة «كومسوموليتس» في الأول من كانون الثاني/

يناير ١٩٢٤. ظهر في نشرة إخبارية عضو من المكتب السياسي يشير إلى قصيدة الزعيم السوفيتي التي أُعيد اكتشافها، على الرغم من أنه بدا أنه لا يعرفها (*The Times*, 20 May 1982, p. 14).

Roy Medvedev in *Moskovskie novosti*, no. 37, 1988, p. 8 (٢) موت بريجنيف السريري وما تبعه من تدهور استذكرهما

أيضاً مصوره الشخصي (*Izvestiya*, 10 July 2009, p. 5). أشار ميدفيديف في سيرته الذاتية غير المكتملة بعد إلى أن القائد السوفيتي عانى نوبات قلبية كثيرة أخرى توجب بعدها إعادة إنعاشه «مرات».

Lichnost' i epokha: politicheskii portret L. I. Brezhneva, vol. I (Moscow: Novosti, 1991), pp. 5–6)

هناك مصدر ثمة آخر هو جورجي أرباتوف، أعاد تاريخ مرض بريجنيف الخطير إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤؛ حيث كان

بعد ذلك في سدة الحكم لكنه لم يكن يحكم فعلياً (*Znaniya*, no. 9, 1990, p. 216). وعلى نحو مماثل يستذكر الماريشال

أخروميف أن بريجنيف عقب إصابته بنوبة قلبية توقف عن العمل كرئيس للدولة والحزب (S. F. Akhromcev and G. M. Kornienko, *Glazami marshala i diplomata* (Moscow: Mezhdunarodnye otnosheniya, 1992), p. 15)

نسب طبيب بريجنيف الخاص، يفغيني تشازوف، «التأثير الفتاك» إلى ممرضة جذابة ربطت القائد السوفيتي بها «علاقة

خاصة» (*Zdorov'e i vlast'* (Moscow: Novosti, 1992), p. 117)

ظهرت مجموعة أوسع من المذكرات في:

Leonid Brezhnev v vospominaniyakh. razmyshleniyakh. suzhdeniyakh (Rostov-on-Don: Feniks, 1998)

A. S. Chernyaev, *Moya zhizn' i moe vremya* (Moscow: Mezhdunarodnye otnosheniya, 1995), p. 437; (٤)

في العام ١٩٨١ وحول التجربة التشيكوسلوفاكية 2–101 Medvedev, *Chelovek za spinoi*, pp.

يجري تقليده إياها^(١). لكن لم يكن في الإمكان إخفاء حالته الصحية عن زملائه المباشرين، الذين اقترح عليهم في واقع الأمر الاستقالة مرّتين^(٢)؛ تقلصت مدة اجتماعات المكتب السياسي التي كانت تستغرق ساعات، إلى ١٥ دقيقة أو ٢٠^(٣)، وحُلّت المناسبات العامة، مهما تكن رسمية، انطباعاً مثيراً للشفقة^(٤). بين عامة الناس كانت تنتشر تعليقات غير لطيفة، أفاد أحدها أن حاجبيه هما شاربا ستالين على مستوى أعلى؛ وأفاد تعليق آخر بوجوب إجرائه جراحة لتوسيع صدره كي يتسع للميداليات التي تلقاها (حتى صهره اضطر إلى الاعتراف بأن هذه إحدى نقاط ضعف الأمين العام)^(٥).

(١) *Argumenty i fakty*, no. 43, 1996, p. 9

(٢) A. M. Aleksandrov-Agentov, *Ot Kollontai do Gorbacheva* (Moscow: Mezhdunarodnye otnosheniya, 1994), p. 273

يشير أم أس دوكتشايف، وهو عضو في قسم من الاستخبارات السوفيتية يُعنى بتوفير الأمن للقادة السوفيت، إلى أن بريجنيف حاول الاستقالة عام ١٩٧٩: 4-173, *Moskva. Kreml'. Okhrana* (Moscow: Biznes-Press, 1995), pp. وكذلك فعل عضو في حرس الكرملين، سيرغي كراسيكوف (1997), p. 425, *Vozle vzhdei* (Moscow: Sovremennik, 1997). ولكن ديميتري فولكوغونوف يشير إلى أن بريجنيف كان بكل بساطة يحاول المناورة على أقرب زملائه كي يعاودوا الإعلان عن عدم قابلية القادة السوفيت للاستبدال. (79), *Sem' vozhdei*, vol. II, p.

(٣) M. S. Gorbachev, *Zhizn' i reformy*, 2 vols. (Moscow: Novosti, 1995), vol. I, p. 217. يذكر مستشار بريجنيف للسياسة الخارجية، أي أم أنكسندروف-أجنطوف، أن اجتماعات المكتب السياسي كانت في البداية تمتد ساعة واحدة، أو ٤٥ دقيقة (273), *Ot Kollontai*. وكذلك فعل رئيس النقابة التجارية ستيبان شالايف (246), *Izvestiya Tsentral'nogo komiteta* [hereafter TsK] KPSS, no. 2, 1989, p.

يذكر محرر صحيفة البرافدا، فيكتور أفاناسيف، أن الاجتماعات لم تكن تدوم أكثر من ساعة أو ساعتين (38), *4-ya vlast' i 4 genseka* (Moscow: Kedr, 1994), p. ويفيد قائد الحزب في موسكو فيكتور غريشين أن الاجتماعات كانت تدوم ساعة ونصف الساعة:

(*Ot Khrushcheva do Gorbacheva. Politicheskie portrety pyati gensekov i A. N. Kosygina. Memuary* (Moscow: Askol, 1996), p. 5)

يذكر إيفور ليفاتشيف، الذي كان يشارك أحياناً في اجتماعات المكتب السياسي بصفته السكرتير الأول للحزب في تومسك، أن الاجتماعات كانت تدوم حوالي ٤٠ دقيقة من دون استراحة، برئاسة خلفه (52), *E. K. Ligachev, Predosterezhenie* (Moscow: Pravda Internashnl, 1998), p.

أجمعت المذكرات على أن بريجنيف كأمين عام تعبير جداً عما كان عليه في السنوات الأولى: في نظر أفاناسيف كان هناك «بريجنيفان» (30), *4-ya vlast'*, p. على نحو مماثل عرف جورجي أرباتوف «بريجنيفين اثنين»: بريجنيف قبل إصابته بالمرض وبريجنيف بعد الإصابة (288), *Zatyamvshesya vyzdorovlenie (1953-1985 gg.): svidetel'stvo sovremennika* (Moscow: Mezhdunarodnye otnosheniya, 1991), p.

وأشار غروميكو إلى أن بريجنيف لم يتمكن من العمل طوال آخر سنتين أو ثلاث سنوات من إدارته (-*Kommunist Belorus*) (51), *sii*, no. 4, 1990, p. حتى غورباتشوف أقر أن بريجنيف في نهاية الستينات وبداية السبعينات لا يشبه أبداً الشخصية الكاريكاتورية التي أصبح عليها لاحقاً (124), *Zhizn' i reformy*, vol. I, p.

(٤) Akhromeev and Kornienko, *Glazami*, p. 15

(٥) Yuri Churbanov, *Ya rasskazhu vse, kak bylo . . .*, 2nd edn (Moscow: Nezavisimaya gazeta, 1993), p. 1

لعل أخطر ما في الأمر أن قبضة بريجنيف على شؤون الدولة راحت تضعف باطراد. يبدو، عند العودة إلى الماضي، أن وفاة سوسلوف، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، كانت أمراً جوهرياً في هذا الشأن. فسوسلوف، وهو أحد أكبر أعضاء المكتب السياسي وأقدمهم عضويةً، وذو الخبرة الواسعة في مجال الأيديولوجيا والشؤون الخارجية، عمل صانعاً للملوك في العام ١٩٦٤، حين رفض أن يتولى منصب الأمين العام، ودعم بريجنيف لتولي هذا المنصب، ثم أصبح المسؤول الثاني في الحزب قرابة نهاية مدة حكمه^(١). بعد رحيل سوسلوف بدأت قيادة بريجنيف تتداعى سريعاً. وفي نهاية الشهر عينه أفيد عن وفاة سايمون تسفيغون، نائب رئيس الاستخبارات السوفيتية الأول وزوج أخت زوجة بريجنيف الصغرى. وقد أشيع أنه انتحر بسبب ترقب اعتقاله بتهم فساد^(٢). وفي مطلع آذار/مارس ١٩٨٢ اعتُقل «بوريس الفجري» إلى جانب شخصيات أخرى من عالم السيرك بتهم الارتشاء والمضاربة في العملات؛ كانوا جميعاً أصدقاء مقربين لابنة بريجنيف غالينا. وأظهر اعتقالهم أن سلطة الأمين العام لم تكن كافية لحمايتهم^(٣). في وقت لاحق من الشهر عينه أقييل رئيس نقابة التجارة الكسي شيبايف، وسط أقاويل أنه استخدم أموال النقابة في بناء بيوت ريفية لأقاربه وأصدقائه، وأنه يعيش حياة خاصة سيئة السمعة؛ وفي نيسان/أبريل أعلن المدعي العام إعدام وزير صيد بحري سابق لضلوعه في عملية نصب في صفقة كافياري^(٤).

أهم من ذلك أيضاً، وفي جلسة عامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في أيار/مايو ١٩٨٢، عجز بريجنيف عن تحقيق انتخاب «مرافقه المخلص»^(٥)، قسطنطين تشيرنينكو، لتبوؤ منصب أمين عام اللجنة المركزية النافذ وهو منصب يولي صاحبه المسؤولية الإيديولوجية، وكان قد فرغ بوفاة سوسلوف. وفي تطور عدُّ بارزاً، داخل البلاد وخارجها على حد سواء، نجح بذلك رئيس الاستخبارات السوفيتية، يوري أندروبوف، بدعم من جماعة الضغط التابعة للقوات المسلحة على ما يبدو، وخسر

(١) Medvedev, *Lichnost' i epokha*, pp. 97-101؛ وبخصوص فكرة أنه أصبح «الشخص الثاني في الحزب» راجع:

Roy Medvedev in *Moskovskie novosti*, no. 46، وعلى نحو مماثل، Medvedev, *Chelovek za spinoi*, p. 119، (1997, p. 18).

(٢) Medvedev, *Andropov*, pp. 93-6. نُشر في تسفيغون في الصفحة الثانية من صحيفة «البرافدا» في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢. تمزقت شائعات انتحاره بفعل واقع أن بريجنيف، صهره، لم يكن بين عداد الموقعين؛ ظهر التأكيد أنه مات انتحاراً في مذكرات حارس بريجنيف الشخصي (Medvedev, *Chelovek za spinoi*, p. 148).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Dusko Doder, *Shadows and Whispers: Power Politics inside the Kremlin from Brezhnev to Gorbachev* (New York: Random House, 1986), p. 62

أجبر وزير الصيد البحري ألكسندر إيشكوف على الاستقالة، على خلفية فضيحة الكافياري (Pravda, 7 February 1979, p. 6). وأعدم نائب وزير عقب إدانته بالرشوة (المرجع نفسه، ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٨٢، ص ٢).

(٥) N. I. Ryzhkov, *Desyat' let velikikh potryasenii* (Moscow: Kniga, prosveshchenie, miloserdie, 1995), p. 56

مساعد آخر لبريجنيف منصبه، في تموز/ يوليو ١٩٨٢ حين صُرف السكرتير الأول للحزب في كراسنودار، سيرغي ميدونوف، على عجلة (عمد إلى تقاضي رشاوى على نطاق واسع؛ لكنه تمكّن من التملّص من كل أشكال النقد من خلال الترفيه عن المحققين بأشكال مختلفة من الضيافة، بما فيها استضافتهم في «استراحة» حيث كانوا يتلقون خدمات جنسية). كذلك اعتُقل في وقت لاحق مدير أشهر مخزن للمواد الغذائية في موسكو وزوجته، وكلاهما كان مقرباً من ابنة بريجنيف^(١). أشارت كل هذه العوامل إلى أن سلطة بريجنيف السياسية، فضلاً عن صحته كانتا تتدهوران، وراجت أخبار في الغرب تفيد بالتوصل إلى قرار أنه سيحتفظ بمنصب الرئاسة المرموق، لكن سيسمح بانتخاب شخصية أخرى لتحلّ منصب قيادة الحزب، وهو منصب متطلب أكثر. لكن بريجنيف استبق حدوث أيّ من هذه التغييرات، إذ توفي فجأة صبيحة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢. فقد تدهورت صحته بعد أن جلس ساعتين في منصة الشرف خلال الاستعراض الاحتفالي في الساحة الحمراء قبل ثلاثة أيام. نعت صحيفة «البرافدا» «حامل لواء قضية لينين، والمحب لوطنه المتحمس للدفاع عنه، والثوري البارز ونصير السلم والشيوعية، (و) القائد السياسي والحكومي البارز في الحقبة المعاصرة»^(٢).

خُيل إلى كثر أن وقتاً لا بأس به سيمرّ قبل تسمية خليفة له أميناً عاماً، وأن صراعاً طويلاً سينشأ حول خلافته. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر أعلن أن أندروبوف سيرأس اللجنة التي تحضّر الترتيبات لجنّازة بريجنيف. وفي اليوم التالي، كما بات متوقّعا، أعلن ترشيحه، عقب اجتماع طارئٍ للجنة المركزية، كي يشغل منصب الأمين العام الشاغر. عمد المنافس الرئيس لأندروبوف في مسألة الخلافة، قسطنطين تشيرنينكو، إلى تقديم ترشيحه إلى اللجنة المركزية، فقبل بالإجماع. دُفن بريجنيف في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وألقى أندروبوف خطبة الجنّازة. وبعد أسبوع ألقى الأمين العام الجديد للحزب خطابه الأول كقائد له أمام اللجنة المركزية، وكان عبارة عن مراجعة مقتضبة لكن مؤثرة للسياسة السوفيتية المحلية والخارجية^(٣). في أيار/مايو ١٩٨٢ بات معلوماً أن أندروبوف قد تولى، خلفاً لبريجنيف، رئاسة مجلس الدفاع الذي كان يتمتع بسلطة مطلقة في الشؤون العسكرية والأمنية. وفي حزيران/يونيو انتُخب

(١) 5-94 Doder, *Shadows and Whispers*, pp. 94-5 (نُشر خبر إقالة ميدونوف «بسبب نقله إلى وظيفة أخرى في صحيفة «البرافدا» في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٨٢، ص ٢). حول صرف مدير متجر «غاسترونوم» راجع: *Moskovskaya pravda*, 14 April 1983, p. 3 (نُفذت الاعتقالات في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر الفائتين، قبيل وفاة قائد الحزب مباشرةً).

47 *Argumenty i fakty: Moskva*, no. 52, 2007, p. 47 (الذي أجرى بحثاً في القضية. اختارت ابنة بريجنيف ستانلي لاندو لكتابة سيرتها، *Galina Brezhnev and Her Gypsy Lover* (London: Quartet, 1989). توفيت صيف العام ١٩٩٨ (7) *Izvestiya*, 2 July 1998, p. 7). أعدم مدير متجر «غاسترونوم» الذي أفيد عن علاقة تربطها به صيف العام ١٩٨٤ (2) *Vechernyaya Moskva*, 13 July 1984, p. 2).

(٢) *Pravda*, 12 November 1982, p. 1

(٣) 18-209 Yu. V. Andropov, *Izbrannye rechi i stat'i*, 2nd edn (Moscow: Politizdat, 1983), pp. 209-18. تشمل السير =

رئيسًا لمجلس السوفيت الأعلى، وبالتالي ركّز بين يديه بعد سبعة أشهر فقط مجموع المناصب عينها التي احتاج بريجنيف حوالى ثلاثين سنة كي يراكمها. بدأت في غضون ذلك سلسلة من التغييرات في عضوية المكتب السياسي والأمانة العامة. وعلى مستويات دنيا في الحزب والدولة تشكل تحالف من التكنوقراط ذوي الذهنية الإصلاحية الذين يُتَوَقَّع أن يدعموا كلاً من الأمين العام الجديد والسياسات التي ينوي تعزيزها.

لكن حالة أندروبوف الصحية كانت أبعد من أن تكون سليمة. فقد كان رجلاً مسنّاً (كان أصلاً في الثامنة والستين حين تسلم قيادة الحزب)، يعاني مشكلات في القلب، لذلك سرت شائعات عن ضعفه منذ بداية تسلمه منصبه تقريباً. واصلت «مافيا بريجنيف» خسارة نفوذها، لكن منافس أندروبوف على الأمانة العامة، قسطنطين تشيرنينكو، ظل بارزاً، إذ ألقى خطاب الافتتاح خلال الجلسة المكتملة الأعضاء للجنة المركزية في حزيران/يونيو ١٩٨٣، ورؤس المكتب السياسي في غيابه. في الواقع، لم تدم سلطة أندروبوف الفعلية إلا بضعة أشهر: كان آخر ظهور علني له في آب/أغسطس ١٩٨٣، ثم عجز عن حضور الاستعراض السنوي في الساحة الحمراء في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك اجتماعات اللجنة المركزية ومجلس السوفيت الأعلى، التي انعقدت بعد بضعة أسابيع. كان معلوماً أنه يتلقى علاج غسيل الكلى في مستشفى اللجنة المركزية قرب موسكو، وأن ميخائيل غورباتشوف، أصغر عضو في المكتب السياسي، والأكثر تناغمًا مع أسلوب تفكير الأمين العام على ما يبدو، كان صلة الوصل بينه وبين أعضاء القيادة الآخرين^(١). أشارت سلسلة من المقابلات، إلى جانب خطاب نُقل إلى جلسة اللجنة المركزية التي عجز عن حضورها، إلى أن قوى أندروبوف الذهنية سليمة إلى حد بعيد؛ وأشارت تغييرات إضافية في المكتب السياسي والأمانة العامة في جلسة كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ إلى أن قبضته على أهم سلطة بين سلطات قائد الحزب، وهي سلطة التعيين، لم تَهَنْ. إلا أن تبريرات إصابته بـ«نزلة برد» بدأت تضعف صدقيتها. ولم يُفاجأ الناس كثيرًا حين أفادت الصحافة المركزية في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٤ أن الأمين العام توفي قبل يومين بعد «صراع طويل مع المرض»^(٢). ومن جديد راحت قيادة الحزب تفتش عن خلف.

كما في السابق، كان هناك متنافسان: تشيرنينكو، الذي ارتفعت أسهمه السياسية ثانيةً مع اعتلال أندروبوف، وغورباتشوف، الذي كان أصغر عضو في القيادة آنذاك؛ لكن غورباتشوف كان في شكل

= الذاتية جوريس ميديفيدف، (*Andropov*): روي ميديفيدف، (*Gensck S Lubyanski* (Nizhnii Novgorod: Leta, 1993) وجوناثان ستيل وإيريك أبراهام، (*Andropov in Power* (Oxford: Martin Robertson, 1983) (١) يناقش غورباتشوف علاقاتهم خلال هذه المرحلة في كتاب: 6 241 pp. vol. I, *Zhizn' i reformy*,

(٢) *Pravda*, 11 February 1984, p. 1. أفاد طبيب أندروبوف لاحقًا أن الأمين العام كان يقرأ حوالى ٤٠٠ صفحة في اليوم، على الرغم من أنه لم يكن يبصر إلا بعين واحدة، وأنه ظل واعياً على الرغم من توقف كبده ورثته وكليتيه عن العمل: *Moskovskie novosti*, no. 8, 1991, p. 11.

جلي المرشح المفضّل لدى أندروبوف كي يخلفه^(١). اختير تشيرنينكو في ١٠ شباط/فبراير ليرأس لجنة الجنازة، ما أشار إلى عدم ثقته بنيل المنصب؛ وقد استغرق الخيار الرسمي وقتاً أطول بسبب الانقسامات التي أثارها داخل القيادة، حيث كان هناك قسم من مؤيدي بريجنيف يدعم تشيرنينكو ويتألف، في معظمه، من أعضاء قدامى في القيادة مثل رئيس الوزراء نيكولاي تيخونوف، وقائد الحزب في كازاخستان دين محمد كوناييف، وسكرتير الحزب في موسكو فيكتور غريشين، وقسم يؤيد أندروبوف يضم الأعضاء الأصغر سناً وذوي الذهنية الأكثر ميلاً إلى الإصلاح، الذين انضموا أو تقدموا إلى القيادة في عهد الأمين العام الراحل، من ضمنهم فيتالي فوروتنيكوف الذي رأس حكومة كبرى الجمهوريات، إلى جانب غورباتشوف نفسه^(٢). وأخيراً وقع الخيار على تشيرنينكو، بسبب أقدميته وخبرته الطويلة من ناحية، ولأن قيادة غورباتشوف يُرَجَّح أن تدوم طويلاً من ناحية أخرى: فغورباتشوف كان يبلغ فقط ٥٢ سنة من العمر وكان عضواً كامل العضوية في المكتب السياسي لأقل من ٤ سنوات.

في كل الأحوال، عقدت في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٤، أي بعد ٤ أيام من وفاة أندروبوف، جلسة استثنائية أخرى للجنة المركزية، انتُخب خلالها تشيرنينكو، باقتراح من تيخونوف، بالإجماع لملء منصب الأمين العام الشاغر^(٣). وتبين، من ثم، أن غورباتشوف قد خاطب أيضاً المجتمعين^(٤). وأشارت تقارير غير رسمية إلى أنه عيّن بالفعل سكرتيراً ثانياً لديه حقّ النقض الذي يخوّله رفض قرارات القيادة، نيابة عن مؤيدي أندروبوف الأصغر سناً^(٥). تجلّى بروز غورباتشوف أكثر، على سبيل المثال، في موقعه الأكثر تقدماً في صف القادة الذين وقفوا بجوار نعش أندروبوف، وفي الموقع الذي مُنحه في الخطابات

(١) Gorbachev, *Zhizn' i reformy*, vol. I, pp. 234, 248–9. أصر فيكتور غريشين في مذكراته على أن أندروبوف لم يشمل قط غورباتشوف في الدائرة الداخلية لقيادة الحزب، ولم يعتبره خلفاً له (Ot Khrushcheva do Gorbacheva, p. 66, 70). في حين أن ليغاتشيف بصر على أن غورباتشوف كان يُنظر إليه كقائد محتمل بمرور الوقت (Predosterezhenie, pp. 57–8) وهذه النظرة مؤيدة على نحو أوسع في أدب المذكرات.

(٢) Gorbachev, *Zhizn' i reformy*, vol. I, pp. 248–50

(٣) Pravda, 14 February 1984, p. 1. لم يكن هناك بديل حقيقي لانتخاب تشيرنينكو، برأي فيتالي فوروتنيكوف، إذ كان أصلاً «الشخص الثاني» في القيادة (A bylo eto tak . . . Iz dnevnika chlena Politbyuro TsK KPSS (Moscow: Sovet veteranov knigoizdaniya, 1995, p. 37).

(٤) Pravda, 16 February 1984, p. 1

(٥) راجع على سبيل المثال: Medvedev, *Andropov*, p. 226. The Observer (London), 19 February 1984, p. 12. تُجمِع السير اللاحقة على أن غورباتشوف كان فعلياً يحتل منصباً رسمياً من هذا النوع: Ryzhkov, *Desyat' let*, p. 57, and similarly Vorotnikov, *A bylo eto tak*, pp. 39–40. تشيرنينكو نفسه اقترح وجوب رئاسة غورباتشوف للأمانة العامة خلال قيادته، وأنه ينبغي له أن يحتل على هذا الأساس المركز الثاني غير الرسمي في هيكلية الحزب العليا (Predosterezhenie, p. 65).

السابقة للانتخابات وغيرها من الحفلات الرسمية والمناسبات الوطنية. أشار هذا، بدوره، إلى أن قيادة تشيرنينكو كانت عبارة عن تحالف متوازن نسبياً، يضم كلاً من مؤيدي سياسات الإصلاح التي وضعها قائد الحزب الراحل وأولئك الذين يعتقدون أنهم تعرضوا للضغط كثيراً. كانت هذه الانقسامات الداخلية كافية في حد ذاتها للتخفيف من زخم الإصلاح، على العكس تماماً مما كان الأمين العام الجديد يتمناه. وقد ظلَّ الطرفان على مواقفهما طوال مدة حكمه، ولم يسمح أي منهما للآخر بالحصول على غالبية حاسمة من خلال زيادة مؤيديه في المكتب السياسي أو الأمانة العامة.

أمست رئاسة مجلس السوفيت الأعلى ومجلس الدفاع، فضلاً عن قيادة الحزب، شاغرة عقب وفاة أندروبوف. عُلم في وقت لاحق، أي في شباط/فبراير ١٩٨٤، أن تشيرنينكو قد تسلم أيضاً قيادة مجلس الدفاع. وفي نيسان/أبريل ١٩٨٤، عند تسمية غورباتشوف، انتُخب خلال الجلسة الأولى لمجلس السوفيت الأعلى المُنتخب حديثاً ليرأس هيئة الرئاسة، مما جعله رئيس البلاد الفعلي^(١). لكن تشيرنينكو، الذي كان يبلغ الثانية والسبعين من العمر، كان الأمين العام الأكبر سناً الذي يشغل هذا المنصب، وكان أصلاً يملك تاريخاً من الإصابة بالاعتلال الرئوي الذي يسبب له صعوبة في التنفس. لعله، وبلا أدنى شك، عدُّ أميناً عامًا انتقاليًا من البداية. عُقدت جلستان عاديتان للجنة المركزية خلال عهد تشيرنينكو: الجلسة الأولى في شهر نيسان/أبريل ١٩٨٤ وحُصصت لعمل المجالس (السوفيات) المنتخبة والإصلاح التربوي، أما الثانية فكانت حول التنمية. لم تُحدث أيُّ منهما أي تغيير في عضوية المكتب السياسي، أو الأمانة العامة، أو حتى في عضوية اللجنة المركزية نفسها، ولا يمكن القول إن أيًّا منهما قد أحدثت انحرافاً كبيراً عن السياسة العامة (الإصلاحات التربوية، التي كان لها بعض الأهمية، كانت قد انطلقت في السنة السابقة). وكان النجاح محدوداً بالقدر عينه، حينما بُذلت الجهود لإظهار أهمية خدمة تشيرنينكو في حرس الحدود بداية الثلاثينات (أشير إلى أن «ليس ثمة مجال لعبادة الشخصية والتملق لها إن لم تكن هناك شخصية»)، وكذلك لم يكن في الإمكان عمل الكثير بسجله الحربي غير الاستثنائي^(٢). فوّت تشيرنينكو حضور سلسلة من الاجتماعات مما أشار إلى أن صحته كانت تتدهور. واضطر ناطق رسمي إلى الاعتراف بأن الأمين العام المنتخب حديثاً يعاني نزلة برد خطيرة أو ربما إصابة أخطر.

كان آخر ظهور علني لتشيرنينكو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤. لم يتمكن من لقاء رئيس وزراء اليونان باباندريو لدى زيارته موسكو في شباط/فبراير ١٩٨٥، وعجز عن إلقاء الخطاب المعتاد الموجه

(١) *Pervaya sessiya Verkhovnogo Soveta SSSR (odinnadtsatyi sozvyv) 11-12 aprelya 1984 goda: stenograficheskiy otchet* (Moscow: Izvestiya, 1984), pp. 38-42.

(٢) شاهد تحديداً فيلم *Young Years on the Border*، الذي يظهر شجاعة تشيرنينكو وصلابته في خدمة حرس الحدود: *Izvestiya*, 1 December 1984, p. 4 يُشار إلى ضعف شخصية تشيرنينكو في كتاب:

Mark Galeotti, *Gorbachev and His Revolution* (London: Macmillan, 1997), p. 41

إلى الشعب السوفيتي، عشية الانتخابات الجمهورية والمحلية في وقت لاحق من الشهر عينه. وعلى الرغم من أنه شوهد عبر التلفاز يدلي بصوته في ٢٤ شباط/فبراير وصوّته الصحافة المركزية يتسلم أوراق اعتماد نائبه بعد أسبوع^(١)، إلا أن شائعات اعتلال صحة الأمين العام تعززت، من دون أن تتبدد، بفعل وهنه الجلي. أخيرًا، توفي مساء ١٠ آذار/مارس ١٩٨٥. وأفاد التقرير الطبي أن الوفاة نجمت عن توقف في عمل القلب، عقب تدهور عمل الرئتين والكبد^(٢). في اليوم التالي، وبسرعة غير مسبوقة، عُقدت جلسة استثنائية للجنة المركزية انتُخب خلالها ميخائيل غورباتشوف أمينًا عامًا ثالثًا لها في غضون ثلاث سنوات ونصف السنة، إذ عمد غروميكو إلى اقتراح اسمه، بخطاب منمق نال تأييد مؤيدي أندروبوف في القيادة وأمناء الحزب الإقليميون، الذين «صمموا على عدم السماح للمكتب السياسي بترشيح شخص مريض أو مسن أو ضعيف آخر لشغل المنصب المرموق ثانية»^(٣). كان غورباتشوف، الذي كان قد احتفل لتوه بعيد ميلاده الرابع والخمسين، لا يزال أصغر عضو في المكتب السياسي. ويبدو جليًا أنه يتمتع

(١) *Pravda*, 1 March 1985, p. 1

(٢) *Trud*, 12 March 1985, p. 2

(٣) لمراجعة القرار انظر: *Trud*, 12 March 1985, p. 1

وفقًا لمراقب موثوق، كان غريغوري رومانوف المنافس الحقيقي الوحيد

لغورباتشوف في اجتماع المكتب السياسي الذي سبق الجلسة المكتملة، وليس فيكتور غريشين

(Valerii Legostaev in *Obozrevatel'*, no. 15, 1994, pp. 138-9)

زعم دوكونتشايف (6) *Moskva. Krem'. Okhrana*, pp. 205 أن رومانوف اقترح في البداية غريشين، لكن هذا الزعم

غير معزز بأخبار أخرى أو بمحاضر الأمانة العامة (مركز حفظ الوثائق المعاصرة) *(TsKhSD), fond 89, perechen'*

36, doc. 16, 11 March 1985). وفقًا لليغاتشيف، كان غريشين أصلاً يصبو إلى الخلافة، ولكن غلبه في المناورة

وزير الخارجية غروميكو الذي وقف على الفور واقترح غورباتشوف، وتبعه رئيس الوزراء تيخونوف والأعضاء الآخرون

(109) *(Predosterezhenie, p. 109)*. كان غروميكو، الذي كان تدخله حاسمًا في شكل جلي، قد ناقش المنصب آنفًا مع ابنه

أناتولي وألكسندر ياكوفليف ووافق على اتخاذ المبادرة

(Anatolii Gromyko, *V labirintakh Kremlya: vospominaniya i razmyshleniya syna* (Moscow: Avtor,

1997), pp. 94-6)

يؤكد ريجكوف (6-74) *(Desyat' let, pp. 74-6)*

عدم تسجيل أي معارضة لانتخاب غورباتشوف؛ ويذكر كوناييف أن الجميع، ومن ضمنهم هو، أيدوا القرار

(4-3) *(O moem vremeni', part 3, Prostor, no. 12, 1991, pp. 2-44, at pp. 3-4)*; وكذلك فعل فوروتشيكوف (لم يتم

أي نقاش ولم يكن هناك أي مرشحين بدلاء، وبالتالي لم يكن هناك صراع: *(A bylo eto tak, p. 57)*; وهو ما قاله

غورباتشوف نفسه، على الرغم من أنه قال لزوجته قبلًا إنهم لم يعد في وسعهم مواصلة العيش على هذا المنوال.

(72-265) *(Zhizn' i reformy, vol. I, pp. 265 and more generally 265 72)*. وتذكر زوجته هذه العبارة التي لا تُنسى:

14 *(R. M. Gorbacheva, Ya nadeyus' (Moscow: Novosti, 1991), p. 14)*. وفقًا لليغاتشيف، كان أمناء السر الأوائل

المعليون للحزب مستعدين لرفض تسمية غورباتشوف في الجلسة المكتملة، لو أن المكتب السياسي أوصى بشيء مغاير

(9-108) *(Predosterezhenie, pp. 108-9)*. أدرج خطاب غروميكو في السجل الرسمي

(Materialy vnocherednogo Plenuma Tsentral'nogo komiteta KPSS 11 marta 1985 goda (Moscow:

Politizdat, 1985), pp. 6 8)

بصحة وعافية، وهذا كان في حد ذاته تغييرًا هائلًا. تفيد إحدى النكات القديمة: «ما الدعم الذي يلقاه غورباتشوف في الكرملين؟» الإجابة: «لا يلقى أي دعم، إنه يسير من دون مساعدة»^(١).

أجندة سياسة التغيير

استهل غورباتشوف خطاب قبوله المنصب بالتعبير عن تقديره لتشيرينيكو بنعته أنه «لينيني حقيقي وشخصية بارزة في الحزب الشيوعي السوفيتي وفي الاتحاد السوفيتي أيضًا»^(٢). وعلى الرغم من أنه عُني لاحقًا بتأكيد الفصل الحاسم الذي ارتبط بانتخابه والذي ترسخ أكثر عند انعقاد جلسة اللجنة المركزية في نيسان/أبريل ١٩٨٥، التي أُعلن فيها برنامجه أول مرة، ولكن كانت هناك صلة قوية بين الأجندة السياسية التي وضعها أندروبوف وتشيرينيكو وتلك التي جاء غورباتشوف ليعززها في السنوات التالية. يمكن القول إن هذا الفصل الحاسم وقع في عهد أندروبوف، الذي عمدت خلفيته الأمنية إلى حجب تأييده السابق لتجربة الإصلاح الأوروبية الشرقية، حين كان سفيرًا في المجر، منتصف الخمسينات، وكان ذا ذهنية ثابتة ومتزمتة إلى حد أنها لا تتوافق بتاتًا مع فساد عهد بريجنيف السابق وخنوعه^(٣). حتى تشيرينيكو، على الرغم من خلفيته في عالم البروباغندا وقيادة الحزب وارتباط سيرته المهنية ببريجنيف، كان يملك عددًا من الأولويات الخاصة التي ربطته بالرأي «الليبرالي» في محيط القيادة آنذاك، وبينها الاهتمام بالرسائل

= وفقًا لمذكرات إدوارد شيفاردنادزه، أن غورباتشوف كان يتمتع بإتسامة لطيفة وقبضة حديدية ('O proshedshem i budushchem', *Dru zhba narodov*, no. 11, 2006, p. 128)، على الرغم من أن ملاحظته لا تظهر في الوقائع المنشورة.

(١) أدين بهذه القصة لأرتشي براون. علق الماريشال سوكولوف بالمثل، وهو يفاد الكرملين: «على الأقل لدينا قائد» (Akhromeev and Kornienko, *Glazami*, p. 35).

(٢) M. S. Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, 7 vols. (Moscow: Politizdat, 1987-90), vol. II, p. 129

(٣) بخصوص نيكولاي ريجكوف على سبيل المثال، «يعود أصل البيريسترويكا إلى بداية العام ١٩٨٢، حين وجهنا أندروبوف مجموعة من المسؤولين في اللجنة المركزية، وأنا وغورباتشوف من ضمنهم) - لتحضير بعض المبادئ الرئيسة للإصلاح الاقتصادي» (مقتطف من مقابلة (M. Nenashev, *Poslednee pravitel'stvo SSSR* (Moscow: Krom, 1993), p. 23). وكتب في مكان آخر قائلاً إن أندروبوف هو النواضع الفعلي لفكرة البيريسترويكا، الكلمة نفسها كانت تُستخدم منذ مؤتمر الحزب في العام ١٩٧٦

(Desyat' let, pp. 80, 81). من ناحية أخرى، بخصوص مستشار غورباتشوف، غيورغي شاخنازاروف، كان برنامج أندروبوف «مقتصرًا على جعل النظام مثاليًا».

(*Tsena svobody: reformatsiya Gorbacheva glazami ego pomoshchnika* (Moscow: Rossika/ Zevs, 1993), p. 34) غورباتشوف أيضًا اعتقد أن أندروبوف كان «رجل زمانه، وأحد الرجال الذين عجزوا عن تخطي عائق الأفكار والقيم القديمة» (*Zhizn' i reformy*, vol. I, p. 247).

الواردة من الشعب، والتركيز في قطاع المستهلكين في الاقتصاد، والتزام إقامة علاقات ودية^(١). في الواقع كان هناك عدد من القواسم المشتركة ضمن إعادة توجيه السياسة التي اعتمدت بين وفاة أندروبوف وخلافة غورباتشوف له، على الرغم من أن الزخم الإصلاحية كان قد ضعف، من دون أدنى شك، في ظل حكم تشيرنينكو، واكتسب مدىً وإحاحاً جديدين في عهد غورباتشوف.

كان أحد عوامل إعادة توجيه السياسة تلك، إعادة تجديد القيادة، التي كانت بدأت أصلاً في الأشهر الأخيرة لولاية بريجنيف، لكنها راحت مَذْكَاتٍ تُتَابَعُ بِالْحَاحِ خَاص. خلال اجتماع اللجنة المركزية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، أي بعد ١٠ أيام فقط من انتخاب أندروبوف أميناً عاماً، انضم نيكولاي ريجكوف، وهو مدير ذو خبرة كان يعمل في هيئة تخطيط الدولة، إلى القيادة بصفة عضو في الأمانة العامة^(٢). حدثت تغييرات أخرى في حزيران/يونيو ١٩٨٣ حين انتقل سكرتير الحزب في لينينغراد، غريغوري رومانوف، إلى موسكو ليصبح عضواً جديداً آخر في الأمانة العامة، وأصبح فيتالي فوروتنيكوف، الذي نفاه بريجنيف إلى كوبا سفيراً للاتحاد السوفيتي، عضواً مرشحاً للمكتب السياسي (وُعيّد ذلك أصبح رئيس وزراء الجمهورية الروسية)^(٣). شهدت جلسة اللجنة المركزية في كانون الثاني/ديسمبر ١٩٨٣، وكانت الأخيرة في عهد أندروبوف، تعزيز فوروتنيكوف تقدمه السريع عبر تحوله عضواً كامل العضوية في المكتب السياسي. وأصبح إيفغور ليفاتشيف، الذي كان السكرتير الأول في تومسك، أمين سر اللجنة المركزية ويحمل على عاتقه مسؤولية التعيينات والإشراف على هيئات الحزب الدنيا^(٤). لم يحدث أي تغيير إضافي في الهيئات البارزة في الحزب في عهد تشيرنينكو القصير نسبياً، ما خلا الخسارة التي وقعت في شكل محتوم بوفاة وزير الدفاع أوستينوف^(٥)؛ لكن التغيير الذي حدث منذ وفاة بريجنيف كان أصلاً بعيد المنال. في المكتب السياسي الذي انتُخب في آذار/مارس ١٩٨١، كان جميع

(١) راجع: Mark Zlotnik, 'Chernenko's program', *Problems of Communism*, vol. 31, no. 6 (November–December 1982), pp. 70–5

خطاب تشيرنينكو إلى حكام الشعب في تشرين الأول/أكتوبر *Pravda*, 6 October 1984, pp. 1–2, and 23 February 1985, pp. 1 2.

(٢) *Spravochnik partiinogo rabotnika*, issue 23 (Moscow: Politizdat, 1983), p. 99 ترك أندريه كيريلينكو، وهو عضو في المكتب السياسي والأمانة العامة للحزب وكان معاصراً لبريجنيف، القيادة في الوقت عينه لأسباب صحية وبطلب خاص منه.

(٣) المرجع نفسه، 9، part 1, p. 9، issue 24, 2 parts (Moscow: Politizdat, 1984). تعيين فوروتنيكوف التالي يرد في: *Pravda*, 25 June 1983, p. 1

(٤) *Spravochnik partiinogo rabotnika*, issue 24, part 1, p. 63. M. S. ترقى سولومنتسيف في الوقت عينه إلى المكتب السياسي، وأصبح رئيس الاستخبارات السوفيتية فيكتور تشيرنيكوف مرشحاً.

(٥) ظهر نفيه في صحيفة «البرافدا» في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، ص ١.

أعضائه الأربعة عشر الكاملي العضوية، ما عدا ثلاثة منهم، من مواليد ما قبل الثورة. وكان متوسط أعمارهم يناهز السبعين؛ كان أرفيد بلشي، المولود عام ١٨٩٩، قد شارك هو نفسه في ثورة أكتوبر. في المقابل، في المكتب السياسي الذي ورثه غورباتشوف في آذار/مارس ١٩٨٥، كان خمسة فقط من أصل أعضائه العشرة الكاملي العضوية من مواليد ما قبل الثورة، وأربعة (من ضمنهم غورباتشوف نفسه) في العقد الخامس أو بداية العقد السادس من العمر، وكانوا يُعدُّون صغارًا في السن بحسب المعايير السوفيتية الجديدة. على الأقل يُذكر أنها أمست قيادة تضم قدرًا أكبر من ذوي الكفاءة التقنية والإدارية. على سبيل المثال، كان فوروتيكوف مهندس طيران مؤهلاً قضى بداية حياته المهنية في مصنع في كوبيشيف؛ وكان ريجكوف، قبل مجيئه إلى هيئة تخطيط الدولة، مديرًا ناجحًا له أعمال هندسية ضخمة في سفيردلوفسك؛ وكان ليفاتشيف خريجًا في كلية الهندسة؛ وكانت للرئيس الجديد لجهاز أمن الدولة (الاستخبارات السوفيتية)، فيكتور تشيريكوف، وهو أيضًا مهندس، خلفية في الإدارة الصناعية إضافةً إلى عمله الحزبي في أوكرانيا^(١).

الأولوية الأخرى، المرتبطة تحديدًا بأندروبوف، كانت الانضباط الاجتماعي. من ناحية، كان هذا يعني حملة حازمة ودائمة على الرشوة والفساد اللذين شوَّها في شكل متزايد سنوات عهد بريجنيف. كانت عائلة الأمين العام الراحل وأصدقائه من الأوائل الذين شعروا بتأثير هذه السياسة الجديدة. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، أي بعد شهر فقط من تولي أندروبوف السلطة، عُزل وزير الداخلية نيكولاي شيلوكوف من منصبه^(٢)، وكان من المقرَّبين إلى بريجنيف من أيام دنيبروبيتروفسك. وقد اغتتم فرضًا هائلة للإثراء بصفته رئيس جهاز تطبيق القانون السوفيتي، فاقتنى فيلقًا من السيارات الأجنبية، واستخدم مصورًا، وطاهيًا، ومدلِّكة، إلى جانب استيلائه على كتب نادرة من مجموعات الكتب في المكتبة العامة^(٣). وحلَّ محله في وزارة الداخلية فيتالي فيدورتشوك، وهو ضابط في جهاز الاستخبارات يتمتع بالخبرة وزميل ثقة لأندروبوف. وفي حزيران/يونيو تعرض هو وصديق آخر لبريجنيف، السكرتير الأول السابق لكراسنودار، ميدونوف، للصرف من اللجنة المركزية بتهمة ارتكابهما «أخطاء في عملهما»^(٤). وعلى الرغم مما زُعم أن عائلته قد احتفلت بانتخاب تشيرنينكو، بإقامة حفلة استمرت طوال الليل، ظل شيلوكوف

(١) أخذت هذه التفاصيل المتعلقة بالسيرة الذاتية من:

Sostav tsentral'nykh organov KPSS, izbrannykh XXVI s"ezdom partii (Moscow: Politizdat, 1982), and *Izvestiya TsK KPSS*, no. 1, 1989, pp. 9-31

Pravda, 18 December 1982, p. 2 (٢)

Literaturnaya gazeta, 18 May 1988, p. 13 (٣)

Spravochnik partiinogo rabotnika, issue 24, part 1, p. 9 (٤). طرد ميدونوف لاحقًا من الحزب الشيوعي السوفيتي

نفسه: *Pravda*, 24 March 1989, p. 2.

يخسر امتيازاته، فعانى مذلة طرده من الحزب وفقدان رتبته العسكرية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بتهمة «إساءة استخدام منصبه مقابل مكاسب شخصية ملحقاً بالخزي بلقب جنرال الاتحاد السوفيتي»^(١)؛ انتحرت زوجته، وطُرد ابنه الذي كان يعمل في مجال السيارات الأجنبية من مكتب الكومسومول (اتحاد الشبيبة الشيوعية)، فأقدم وزير الداخلية المخزي على الانتحار في مستهل السنة التالية^(٢).

كما تأثرت عائلة بريجنيف المباشرة، فنُفيت ابنته غالينا وزوجها تشوربانوف إلى مورمانسك؛ وخسر تشوربانوف منصبه كنائب أول لوزير الداخلية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، ثم منصبه في اللجنة المركزية^(٣)، وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ حُكم عليه بالسجن ١٢ سنة بتهمة الارتشاء على نطاق واسع، وجُرد من ألقابه الوطنية^(٤). وخسر ابن بريجنيف، يوري، منصبه الوزاري وعضويته في اللجنة المركزية، وحُكم على سكرتيه بالسجن ٩ سنوات بتهمة إساءة استخدام منصبه^(٥)؛ وسُحبت كتب بريجنيف - التي كان عدد نسخها حوالي الثلاثة ملايين - من المكتبات العامة^(٦)، وأجبرت أرملة على إعادة أوسمته إلى الدولة (تم آنذاك إبطال وسام النصر الذي أعطي له)^(٧). واستعاد مدينة بريجنيف، التي كان اسمها في السابق نابريجني تشلني، اسمها الأصلي عام ١٩٨٨؛ وكذلك ميدان بريجنيف في موسكو ومنطقة بريجنيف في العاصمة، التي كان اسمها تشيريوموشكي (أي شجرة الكرز) في السابق (أشار بعض الظرفاء على نحو غير لطيف إلى أن آل بريجنيف أنفسهم قد يصبح اسمهم قريباً «عائلة شجرة الكرز»)^(٨). وفقاً لاستطلاعات الرأي أصبح بريجنيف أقل شعبيةً من ستالين؛ الاسم نفسه أصبح «لعنة»^(٩) وفق ما أفاد حفيده لصحيفة موسكو الأسبوعية. لعل الحملة على

(١) *Izvestiya*, 9 November 1984, p. 6

(٢) *Literaturnaya gazeta*, 18 May 1988, p. 11؛ ورد خبر انتحار زوجته في:

T. Gdlyan and E. Dodolev, *Mafiya vremen bezzakoniya* (Yerevan: Izdatel'stvo AN Armenii, 1991), p. 113,

Dokumenty TsK VLKSM 1983 (Moscow: Molodaya gvardiya, 1984), p. 13؛ وورد خبر خسارة ابنه منصبه في:

Medvedev, *Andropov*, pp. 97-8

(٤) *Pravda*, 31 December 1988, p. 3؛ وللإطلاع على موضوع خسارته الألقاب التي منحتها إياها الدولة راجع:

Izvestiya, 25 July 1989, p. 8؛ عن فضيحة القطن الأوزبكي، راجع:

Arkadii Vaksberg, *The Soviet Mafia* (London: Weidenfeld & Nicolson, 1991), and T. Gdlyan and N. Ivanov, *Kremlevskoe delo*, 2nd edn (Moscow: Gramota, 1996).

Izvestiya, 16 January 1988, p. 3

Istochnik, no. 2, 1994, pp. 71-3

Izvestiya, 25 July 1989, p. 8, and 29 September 1989, p. 3

Pravda, 7 January 1988, p. 1

(٩) أُعطي بريجنيف تقويمًا «سليبيًا» أو «سليبيًا جدًا» نسبته ٨٩٪ من المجيبين، و«إيجابيًا» ٧٪ فقط منهم، باستثناء هاتفي في موسكو؛ وأُعطي ستالين تقويمًا إيجابيًا نسبته ١٣٪ وسليبيًا ٢٧٪ (أما لينين فنال في ذلك الوقت تقويمًا إيجابيًا نسبته =

الفساد تدين بشيء ما لزهـد أندروبوف، إذ كان يعيش حياةً متواضعة، وامتنع عن أي محاولة لتعزير مناصب أبنائه، على الرغم من أن ابنه إيغور كان عضوًا بارزًا في السلك الدبلوماسي. ولعل الأهم كان خشية كلٍّ من أندروبوف وخلفه أن يعمد الفساد، إن ترك من دون مراقبة، إلى الحد من فاعلية سلطة الحزب مما يهدد، في النهاية، النظام نفسه، كما حدث في بولندا، نهاية العقد السابع وبداية العقد الثامن من القرن العشرين.

كان الجانب الآخر من حملة فرض الانضباط الاجتماعي، التي نُفذت عقب عهد بريجنيف، وتواصلت أيضًا في عهد تشيرنينكو، عبارة عن محاولة لتعزيز الانضباط في مقارّ العمل وفرض القانون والنظام في المجتمع ككل. تجلّى أحد المؤشرات الواضحة الأولى لهذا الاتجاه الجديد في السياسة الرسمية في سلسلة المدهامات التي شرعت الشرطة في تنفيذها، بداية العام ١٩٨٢، على المتاجر والحمامات العامة وحتى محطات المترو، لمعرفة إن كان أحد المستخدمين متوقفًا عن العمل من دون إذن. بكل تأكيد كان ثمة مجال لبعض التحسين. وقد كشف تقرير رسمي صدر في نهاية العام ١٩٨٢ أن بين كل ١٠٠ عامل شملهم الاستطلاع يتغيب ما يعادل ٢٠ منهم «لأسباب خاصة» في حالات معينة، تتمثل أغلب الأحيان في التسوّق أو زيارة الطبيب. وكشف استطلاع آخر أجري على ٨٠٠ مؤسسة في موسكو أنّ، في بعض الحالات، أكثر من ١٠ في المئة من العمال يتغيبون عن أماكن عملهم خلال الساعة الأخيرة من الدوام^(١). سعت سلسلة من المراسيم المتعلقة «بضبط العمالة الاشتراكية»، إلى الحد من الأداء الوظيفي السيئ، وإدمان الكحول، والتغيب عن مكان العمل^(٢). وأعيد إحياء النموذج الإيجابي لأنكسي ستاخانوف كي تتم محاكاته، بعد مرور حوالي ٥٠ سنة على مآثره التي كسرت الأرقام القياسية في مناجم الفحم في الدونباسي (كُشف في وقت لاحق، عام ١٩٨٨، أن عامل المناجم البطل نقل إلى العمل المكتبي، فلجأ إلى معاقرة الخمر وتوفي وحيدًا وخائب الأمل)^(٣).

من الناحية السياسية، لم يشهد عهد أندروبوف أي تحرر، على الرغم من ورود تقارير أولية وربما غير دقيقة تفيد أن الأمين العام الجديد يتكلم الإنكليزية ويهوى موسيقى الجاز والأدب الغربي المعاصر. فعلى سبيل المثال، سُنَّ هجوم مفتوح، على «النزعات الغريبة والرمزية» في الفنون،

= ٩٤٪ وسلبياً ٦٪ فقط: (Argumenty i fakty, no. 5, 1989, p. 4). نُقلت نتائج مشابهة في صحيفة:

Soviet Weekly, 18 February 1989, p. 6, and in Dialog, no. 2, 1990, p. 5

Moskovskie novosti, no. 38, 1988, p. 10

(١) Radio Liberty Research Report RL 92 (21 February 1983) and Pravda, 28 December 1982, p. 3

(٢) Spravochnik partiinogo rabotnika, issue 24, part 2, pp. 95-9

(٣) على سبيل المثال: Pravda, 7 January 1985, p. 1. غورباتشوف نفسه قدم تعازيه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤:

Izbrannye rechi i stat'i, vol. II, p. 92. وحول مصير ستاخانوف البائس انظر: 2-1, Trud, 31 August 1988, pp.

نمي غير نقدي البتة في صحيفة «البرافدا» في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، ص ٨.

وتحديدًا في اجتماع اللجنة المركزية الذي كُرس لهذا الموضوع، في حزيران/يونيو ١٩٨٢، وهوجم مجال صناعة الأفلام الروسية بقسوة (هذا المجال الذي بدأ يتطرق إلى مسائل اجتماعية معاصرة)، إلى جانب الصحيفة الأدبية ذات الذهنية المستقلة «نوفي مير»^(١). كما وُضع حد لتسهيلات الاتصال المباشر مع العالم الخارجي، بأمر من أندروپوف على ما يبدو، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢؛ وأمست المؤسسات البريدية والجمركية أكثر تشددًا^(٢)؛ وبات القانون المتعلق بالتحريض والدعاية ضد الاتحاد السوفيتي أكثر تشددًا^(٣). كما اتُخذت إجراءات في حق عدد من المعارضين البازرين، فأجبر الكاتب غيورغي فلاديموف، مؤلف رواية «روسلان الوفي» التي تدور حول كلب حراسة في معسكر اعتقال، على الهجرة بداية العام ١٩٨٢، وجُرد من جنسيته السوفيتية، واستُدعي المؤرخ روي ميدفيديف، الذي لم يُمسّ طوال سنوات، إلى مكتب المدعي العام ووُجّهت إليه تحذيرات من مغبة مواصلة «نشاطاته المعادية للاتحاد السوفيتي»، وإلا واجه إجراءات جنائية^(٤). وكذلك خسر المدير المسرحي يوري لوييموف والمؤرخ ميخائيل غيلير جنسيتهما، وكلاهما كان يقيم في الخارج (من بين أشخاص آخرين)^(٥)، وانخفض كثيرًا عدد اليهود الذين سُمح لهم بالهجرة، وهو مقياس موثوق آخر للبيرالية، عادةً، من ٥٠ ألفًا في السنة نهاية السبعينات إلى ٢٧٠٠ عام ١٩٨٢، و١٣٠٠ عام ١٩٨٢، و٨٩٦ فقط عام ١٩٨٤^(٦).

لكن المرحلة التي تلت عهد بريجنيف مباشرةً، لم تشهد أي ارتداد إلى الستالينية المتشددة. صحيح أن المنشقين والمعارضين كانوا بلا شك، يُعاملون بقساوة، ولكن بالنسبة إلى الذين ارتضوا تحقيق أهدافهم ضمن النظام، جرى التركيز أكثر من ذي قبل في التوعية والمحاسبة. وعلى سبيل المثال، شهد التاريخ السوفيتي الحديث بدء ورود تقارير في صحيفة «البرافدا» تتناول موضوعات

(١) *Pravda*, 6 May 1984, pp. 1–2; *Literaturnaya gazeta*, 13 June 1984, p. 2

(٢) *The Times*, 4 September 1982, p. 4 (الاتصال المباشر) نُشر القانون الجديد عن الحدود السوفيتية في صحيفة «البرافدا»، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، ص ١–٢. حول القيود على المراسلات البريدية راجع *The Times*, 19 November 1982, p. 8.

(٣) في مرسوم لمجلس السوفيت تم توسيع قانون العقوبات ليشمل أعمال التحريض والدعاية ضد السوفيت التي تمولها منظمات أجنبية *Vedomosti Verkhovnogo Soveta SSSR*, no. 5, 1984, item 168. 30 January 1984

(٤) *The Times*, 22 May 1983, p. 7 أفيد عن سحب الجنسية من فلاديموف في: *Vedomosti Verkhovnogo Soveta SSSR*, no. 33, 1983, item 520; and *The Times*, 20 January 1983, p. 5.

(٥) *Vedomosti Verkhovnogo Soveta SSSR*, no. 29, 1984, item 515, and no. 51, 1983, item 797. أفيد عن قضايا أخرى في المرجع نفسه، أرقامها ١٧، ٢٣، ٢٦، ٢٩، ٣٥، والبنود ١٥، ٤٧٤، ٥١٦، ٦٢٥ على التوالي، ١٩٨٤.

(٦) *Keesing's Contemporary Archives*, 1984, p. 33120; *The Observer*, 10 February 1985, p. 19

نوقشت في الاجتماعات الأسبوعية للمكتب السياسي^(١). كما بُدلت مساعٍ لإعادة إحياء التقليد الخروتشوفي المتمثل في لقاء أفراد من الشعب وجهاً لوجه في منازلهم أو في أماكن عملهم. وقام أندروبوف بمبادرة رمزية ذات أهمية بزيارته مصنع «أورجونيكيدزه» لقطع غيار الآليات، نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، لإجراء مناقشات مطولة وصريحة مع القوى العاملة؛ وكان تشيرنينكو قد قام بزيارة أقل أهمية لمعمل التعدين «المطرقة والمنجل» في نيسان/أبريل ١٩٨٤^(٢).

تعمزت أيضًا حقوق العمال في مقارّ عملهم، على الورق في أقل تقدير، من خلال قانون يتعلق بالتعاونيات العمالية. جرى تبنيه في حزيران/يونيو ١٩٨٢ بعد نقاش عام مطول، مما أعطى اجتماعات القوى العاملة حقوقًا أكثر فيما يخص الإدارة وتعيين المسؤولين البارزين. وبالمقابل، تطلب منهم تحمل مسؤولية تجاه الأداء الوظيفي السيئ والتهرب من العمل^(٣). وللمرة الأولى قُدمت الخطة والموازنة السنويتان إلى المجلس المركزي لعموم نقابات العمال لدرسهما، نهاية العام ١٩٨٤^(٤).

وفي الحياة العامة، عموماً، كان التركيز أشدّ في الانفتاح والعلنية، أو ما عُرف سريعاً وعلى نطاق واسع بالـ «غلاسنوست». كان أحد مؤشرات هذا النهج المختلف القرار الذي اتخذ في جلسة اللجنة المركزية في حزيران/يونيو ١٩٨٢ والقاضي بتأسيس مركز وطني للرأي العام^(٥)؛ وكان هناك مؤشر آخر هو إعادة إحياء ممارسة خروشوف القاضية بنشر المعجزات الكاملة لاجتماعات اللجنة المركزية، على الأقل تلك المرة^(٦).

طوال تلك المرحلة كان هناك توكيد لضرورة تدوين حاجات المواطنين، خصوصاً على شكل رسائل موجهة إلى الحزب ومؤسسات الدولة والصحافة. وأفيد أن أفسى العقوبات التي فُرضت على المرتشين والفاستين، قد جرى الحثّ عليها بفعل اتصالات من هذا النوع. وعلى نحو مماثل عُرِّز النظام والقانون

(١) ظهر أول تقرير من هذا القبيل على الصفحة الأولى في صحيفة «البرافدا»، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢. للاطلاع على تحليل مفصل لمثل هذه التقارير حتى العام ١٩٨٨ راجع: John Löwenhardt, Politbyuro zasedact: report and secret meetings of the politburo of the CPSU¹ *Nordic Journal of Soviet and East European Studies*, vol. 5, no. 2 (1988), pp. 157-74.

(٢) *Pravda*, 1 February 1983, pp. 1-2, and 30 April 1984, pp. 1-2

(٣) المرجع نفسه، ١٩ حزيران/يونيو ١٩٨٢، ص ١، ٢. للاطلاع على الدراسة كاملة. راجع: Darrell P. Slider, 'Reforming the workplace: the 1983 Soviet Law on Labour Collectives', *Soviet Studies*, vol. 37, no. 2 (April 1985), pp. 173-83.

(٤) *Pravda*, 21 October 1984, p. 2

(٥) (June 1983, p. 3, and 16 June 1983, p. 3. (The Centre came into existence at the end of 1987: see Chapter 6 15

(٦) *Plenum Tsentral'nogo komiteta KPSS 14-15 iyunya 1983 goda: stenograficheskii otchet* (Moscow: Politizdat, 1983).

استجابةً للضغوط الصادرة من المواطنين في مدينة «غوركي» الذين تدمروا من عدم قدرتهم على السير في شوارع المدينة ليلاً^(١). وعلى الرغم من صعوبة تقويم مثل هذه المسائل في شكل محدد، فإن الشعب السوفيتي بدأ يتقبل جيداً هذه الإجراءات الشديدة الجديدة في السياسة العامة. وفقاً لاستطلاع رأي لم يُنشر، أُفيد عنه في الصحافة الغربية، أبدى ٨٧٪ من الأشخاص الذي شملهم الاستطلاع رأياً إيجابياً حيال الأشهر الثلاثة الأولى للنظام الجديد، والتغييرات التي طرأت في المرحلة التالية لعهد بريجنيف عموماً^(٢).

لكن الأهم أن ثمة إعادة نظر في عهدي أندروبوف وتشيرنينكو أُجريت على الأيديولوجيا الرسمية التي كان النظام لا يزال يدّعي أنه يستقي منها حقه في الحكم. وعُدَّ أحد أهم الإسهامات مقال أندروبوف الذي حمل عنوان «تعاليم كارل ماركس وبعض مسائل البناء الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي»، الذي نُشر في الصحيفة الناطقة باسم الحزب «كومينوست». وقد أشار أسلوبه الواقعي والمتزن إلى مرحلة ما بعد بريجنيف التي تميّزت عن تهاؤل خروشوف، وتميّزت أيضاً بالقدر نفسه، عن فكرة بريجنيف المتملّقة بعض الشيء والقائلة بـ «الاشتراكية المتطورة»؛ بالتالي كان هذا المقال «أول نقد علني من جانب قائد حاكم للاتجاه السائد في الحزب»^(٣). أصر أندروبوف على الحاجة إلى فهم مرحلة التطور التي بلغها الاتحاد السوفيتي، وتضادي وضع أهداف يستحيل تحقيقها، وشدّد على أن الاتحاد السوفيتي ليس إلا في بداية مرحلة تاريخية طويلة من الاشتراكية المتقدمة؛ وعلى ضرورة عدم المبالغة في توقع قرب بلوغه الهدف النهائي وهو الشيوعية الكاملة، وضرورة أن يتوفر اعتراف صادق بالصعوبات القادمة^(٤). وعلى نحو مماثل، أشار خطاب أندروبوف، الذي ألقاه في جلسة للجنة المركزية في حزيران/يونيو ١٩٨٢، تطرّقت في شكل مكثف إلى المراجعات المطلوبة في برنامج الحزب، إلى وجود عناصر «منافية للواقع» في البرنامج الراهن، الذي جرى تبنيه عام ١٩٦١، لاسيما الوعد بأن المجتمع الشيوعي سيتحقق عموماً بحلول العام ١٩٨٠. كما شدّد أندروبوف على ضرورة أخذ الواقع الفعلي في الاعتبار، و«تضادي الحلول الجاهزة»^(٥).

اتبع تشيرنينكو، الذي أصبح رئيس لجنة العمل على البرنامج الجديد في الوقت عينه الذي أصبح

(١) *Pravda*, 11 December 1982, p. 1, and 9 January 1983, p. 3

(٢) *The Times*, 14 February 1983, p. 10

(٣) Yu. Korolev, *Kremlevskii sovetnik* (Moscow: Olimp, 1995), p. 226

(٤) Andropov, *Izbrannye rechi i stat'i*, pp. 245-6

(٥) Alfred B. Evans, *Soviet Marxism-Leninism: The Decline of an Ideology* (Westport, CT: Praeger, 1993).

(٥) Andropov, *Izbrannye rechi i stat'i*, pp. 286-7, 212 (November 1982)

فيه قائداً للحزب، النهج العملي واللابتولي. في الكلمة التي ألقاها أمام اللجنة في نيسان/أبريل ١٩٨٤ ذكّر المشاركين بأن الاشتراكية المتقدمة ستكون حقبة «طويلة تاريخياً». وحثهم على تركيز اهتمامهم في المهمات المعقدة التي لا تزال تنتظرهم عوضاً عما دعاه لينين «المستقبل البعيد والجميل والوردي»^(١). وأصبحت هذه التأكيدات أساساً لظهور أدب متخصص، أقرّ بصراحة أكبر من ذي قبل أن الاشتراكية لم تحل بالضرورة مسائل معقدة مثل الحفاظ على البيئة أو العلاقات ما بين القوميات أو عدم المساواة بين الجنسين. وما كان أكثر إثارة للاستفزاز هو الإقرار أن المجتمعات السوفيتية الطراز تضم «تناقضات» قائمة على المصالح المختلفة للمجموعات المتنوعة التي تشكلت منها، وأنها قد تؤدي إلى «صدامات خطيرة» كتلك التي حدثت في بولندا، بداية الثمانينات، إلّا في حال إجراء إصلاحات ديمقراطية بعيدة المدى^(٢). علّق هذا الجدل عام ١٩٨٤ لكنه أصبح بعد سنتين إحدى المسائل التي أولاها غورباتشوف عناية خاصة في تقريره الذي وجهه إلى المؤتمر السابع والعشرين للحزب^(٣).

قيادة غورباتشوف

كان مجيء أمين عام جديد يعني عادةً تغييراً كبيراً في وجهة السياسة السوفيتية العامة، على الرغم من أن أي تغيير كان يتطلّب وقتاً كي يرسخ نفسه، بينما يتولى القائد الجديد، تدريجاً، تهميش خصومه وتعيين مناصريه في المكتب السياسي والأمانة العامة. في بداية عهده كانت أهداف غورباتشوف، وكذلك خلفيته الشخصية، لا تزال غامضة نوعاً ما حتى على المستويات القيادية في الحزب. فعلى عكس مناقسيه الأساسيين، غريغوري رومانوف وفكتور غريشين، لم يكن قد ألقى أي خطاب في مؤتمرات الحزب؛ لم تكن لديه أي مجموعة كتابات منشورة باسمه؛ ولم يكن قد قام إلا بزيارتين رسميتين إلى الخارج. زار كندا عام ١٩٨٢، والمملكة المتحدة نهاية العام ١٩٨٤، وكانت الزيارة في المرتين بصفة رئيس الوفد البرلماني السوفيتي. وحين قدم أندريه غروميكو ترشحه إلى اللجنة المركزية أوضح لأعضاء اللجنة ما الذي جعله مقتنعاً شخصياً بأن غورباتشوف سيكون أميناً عاماً مناسباً: قال لهم إن غورباتشوف ترأس اجتماعات

(١) K. U. Chemenko, *Narod i partiya yediny: izbrannye rechi i stat'i* (Moscow: Politizdat, 1984), p. 246

عبّر تشيرنينكو عن مشاعر مماثلة في: 'Na uroven' trebovanii razvitogo sotsializma', *Kommunist*, no. 18, 1984, pp. 3-21.

(٢) راجع مقالاته في: *Voprosy filosofii*, no. 10, 1982, pp. 16-29, and no. 2, 1984, pp. 116-23

(٣) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. III, p. 269. للاطلاع على مناقشة إضافية لهذا الجدل راجع:

Ernst Kux, 'Contradictions in Soviet socialism', *Problems of Communism*, vol. 33, no. 6 (November-December 1984), pp. 1-27, and Stephen White and Alex Pravda, eds, *Ideology and Soviet Politics* (London: Macmillan, 1988), chs. 1 and 5.

المكتب السياسي في غياب تشيرنينكو، وأنه فعل ذلك «بصورة رائعة ومن دون أي مبالغة»^(١). وقد قال غورباتشوف نفسه لأعضاء المكتب السياسي إنهم في حال موافقتهم على تعيينه «فلن تكون هناك حاجة إلى تغيير سياساتهم»^(٢)، وقدم في خطاب تعيينه التحية إلى الأمين العام الراحل ووعد بالمضي قدماً في سياسة سلفيه، التي عرّفها بأنها «تسريع للتنمية الاقتصادية الاجتماعية وتحسين لمختلف نواحي الحياة الاجتماعية»^(٣). وفي الوقت عينه كانت هناك عناصر في السيرة الذاتية للأمين العام الجديد أوحى أن هذه الإدارة الجديدة ستكون أكثر من مجرد استمرارية للإدارات التي سبقتها مباشرة.

كان أحد هذه العناصر خلفية غورباتشوف الخاصة، وتحديدًا ثقافته وفتته العمرية، اللتين وضعتهما في عداد جيل الستينات ذي الذهنية الإصلاحية المستلهمة من المؤتمر العشرين للحزب عام ١٩٥٦، وكذلك من عملية التطهير التي أعقبت وفاة ستالين، وليس في عداد جيل بريجنيف، الذي تشكلت خبرة أبنائه الأولى خلال الخدمة العسكرية في الحرب العالمية الثانية، والذين بدورهم سيقوا إلى الاعتقاد أن النظام السوفيتي يستند إلى دعم شعبي وأنه قادر على اجتراح إنجازات هائلة^(٤). كان غورباتشوف نفسه، الذي ولد في ٢ آذار/مارس ١٩٣١ لعائلة من المزارعين في شمال القوقاز، أصغر من أن يشارك مباشرة في العمليات العدائية، على الرغم من أنه كانت لديه ذكريات قوية عن الاحتلال الألماني لقرية الأم والدمار الذي لحق بأنحاء أخرى من البلاد^(٥). جرح والده في الحرب، وجداه لأمه اللذان كانا مزارعين فقيرين من أصول

(١) *Materialy vneocherednogo Plenuma*, pp. 7–8

(٢) *Tsentr po khraneniyu sovremennoi dokumentatsii, Moscow, fond 89, perechen' 36, doc. 16, 11 March 1985* (also published in *Istochnik*, no. 0, 1993, pp. 66–75)

قدم غورباتشوف التطمينات نفسها في مسألة السياسة الخارجية في اجتماع المكتب السياسي الذي انعقد في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٥ (Vorotnikov, *A bylo eto tak*, p. 60)

(٣) *Materialy vneocherednogo Plenuma*, p. 9

(٤) أشار غورباتشوف إلى المؤتمر العشرين للحزب بوصفه المؤتمر الذي انطلقت منه عملية الإصلاح وذلك في خطاب الافتتاح الذي ألقاه في المؤتمر الثامن والعشرين للحزب في العام ١٩٩٠: (XXVIII S"ezd Kommunisticheskoi partii Sovetskogo Soyuza, 2–13 iyulya 1990 goda: stenograficheskii otchet, 2 vols. (Moscow: Politizdat, 1991), vol. I, p. 87)

وركز على تأثيراته في مذكراته (*Zhizn' i reformy*, vol. I, pp. 83–5). تجدون سرداً عاماً أكثر حول توالي الأجيال السياسية في:

Evan Mawdsley and Stephen White, *The Soviet Elite: The CPSU Central Committee and its Members, 1917–1991* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2000).

(٥) *Gorbachev, Zhizn' i reformy*, vol. I, pp. 42–51. كان غورباتشوف يسافر بشكل متكرر بين الجنوب وموسكو في نهاية الأربعينات، يستذكر قائلاً: «شهدت بأم عيني دمار ستالينغراد وروستوف وخاركوف وأوريل وكورسك وفورونيج» (*Perestroika i novoe myshlenie dlya nashei strany i dlya vsego mira* (Moscow: Politizdat, 1987), pp. 37–8).

أوكرانية^(١). عمل بدايةً ميكانيكياً في محطة للجرارات الآلية ثم التحق، عام ١٩٥٠، وبمساعدة منظمته الحزبية المحلية، بكلية الحقوق في جامعة موسكو الحكومية. كان غورباتشوف ناشطاً في الكوموسومول (الشبيبة الشيوعية) خلال دراسته الجامعية، والتحق بالحزب الشيوعي السوفيتي نفسه عام ١٩٥٢. تخرج عام ١٩٥٥، وكان أول قائد سوفيتي منذ لينين يتلقى تدرجاً قانونياً وأول قائد يتخرج في جامعة البلاد الأساسية، على الرغم من أنها كانت مؤسسة يحتل فيها كتاب «موجز تاريخ الحزب الشيوعي السوفيتي» الستاليني موقع الصدارة و«أي انحراف فيها عن الخط الرسمي... سوف تكون له نتائج»^(٢).

يذكره الشيوعي التشيكي والمنشق لاحقاً زدينيك ملينار، الذي كان صديق غورباتشوف وزميله في الدراسة آنذاك، كطالب منفتح يروقه تحديداً قول هيغل إن الحقيقة «قاسية دوماً»، وأنه كان مستعداً حتى قبل وفاة ستالين لاتخاذ موقف من دعاة التطهير (أشار إلى أن لينين سمح على الأقل لخصومه المناشفة بالهجرة)^(٣). يذكر غورباتشوف نفسه اعتراضه على إصرار أحد أساتذته على قراءة كتاب ستالين الصادر حديثاً «القضايا الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفيتي» صفحةً بصفحة (ما تسبب بفتح تحقيقٍ فوري): في الواقع يذكر أحد زملائه الطلاب أنه «كان معارضاً جداً آنذاك»^(٤). لكنه تخرج من دون أي مشكلة وعاد إلى ستافروبول، حيث عمل في الكوموسومول وجهاز الحزب، وأتم لاحقاً دورة بالمراسلة في المعهد الزراعي المحلي. أصبح، عام ١٩٦٦، السكرتير الأول للجنة الحزب في المدينة، وعُيّن عام ١٩٧٠ رئيساً للجنة الإقليمية للحزب، لينضم في السنة التالية إلى اللجنة المركزية عضواً كامل العضوية. حلّ غورباتشوف، عام ١٩٧٨، محل معلمه فيودور كولاكوف في الأمانة العامة للجنة المركزية، أخذاً على عاتقه مسؤولية الزراعة. وأصبح، عام ١٩٧٩، مرشحاً لعضوية المكتب السياسي الحاكم، ليُسمّي، عام ١٩٨٠، عضواً كامل العضوية فيه؛ فأصبح بذلك، وهو في نهاية العقد الرابع من العمر، أحد «السكرتيريين الخارقين» القلائل الممثلين في الهيئتين البارزتين للحزب، وعدّ أحد أبرز المرشحين لخلافة الأمين العام^(٥).

(١) Gorbachev, *Zhizn' i reformy*, vol. I, pp. 37-8

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٢.

(٣) Zdeněk Mlynář, 'Il mio compagno di studi Mikhail Gorbaciov', *L'Unità*, 9 April 1985, p. 9

(٤) Gorbachev, *Zhizn' i reformy*, vol. I, pp. 64-5

(٥) السيرة الرائعة، المتعاطفة جداً مع موضوعها بشكل عام، هي لآرتشي براون

The Gorbachev Factor (Oxford and New York: Oxford University Press, 1996)

راجع أيضاً:

Zhores Medvedev, *Gorbachev*, rev. edn (Oxford: Blackwell, 1988); Dev Murarka, *Gorbachev* (London: Hutchinson, 1988); Strobe Talbott, intro., *Mikhail S. Gorbachev: An Intimate Biography* (New York: Time, 1988); Dusko Doder and Louise Branson, *Gorbachev: Heretic in the Kremlin* (London: Macdonald, 1990); Gerd Ruge, *Gorbachev: A Biography* (London: Chatto and Windus, 1991); Martin McCauley, *Gorbachev* (London and New York: Longman, 1998); and Mark Sandle, *Gorbachev: Man of the Twenty-First Century?* (London: Hodder Arnold, 2008)

التقى غورباتشوف زوجته رايسا، وهي خريجة كلية الفلسفة، حين كانا كلاهما في جامعة موسكو (يبدو أنهما التقيا في صف لتعليم رقصات الصالونات)^(١). ولدت رايسا ماكسيموفنا في بلدة روبتسوفسك في سيبيريا عام ١٩٢٢، وهي الابنة الكبرى لمهندس سكك حديد أوكراني. عانت عائلتها، كحال عائلة غورباتشوف، خلال سنوات عهد ستالين: أطلق سراح جد غورباتشوف بعد أن أخفقت مساعي التعذيب في استخراج اعتراف منه؛ واعتُقل والد رايسا وقُتل جُدها رمياً بالرصاص بتهمة التحريض على الثورة (لم تتلقَّ العائلة حتى العام ١٩٨٨ شهادة إعادة اعتبار رسمية)^(٢). تزوج غورباتشوف ورايسا عام ١٩٥٢، ثم انتقلا إلى ستافروبول بعد سنتين من تخرجهما؛ أفلحت رايسا في متابعة بحثها في طبيعة العلاقات الاجتماعية في المنطقة الريفية المجاورة، ومُنحت درجة «المرشحة للعلوم» (ما يعادل الدكتوراه في الغرب) عام ١٩٦٧. في السبعينات حضرت بضع سنوات في جامعة موسكو^(٣). كانت زوجات قادة الحزب السابقين يؤدّين دوراً متحفّظاً في الحياة السوفيتية العامة: لم يكن معلوماً حتى أن أرملة أندروبوف على قيد الحياة، إلى أن ظهرت في جنازته عام ١٩٨٤. لكن السيدة غورباتشوف سرعان ما اتخذت موقفاً بارزاً في الشؤون الدولية والمحلية، فكانت تتصرف كالسيدة السوفيتية الأولى، حين كان الأمين العام يسافر إلى خارج البلاد في مناسبات رسمية. ثم إن آرائها كان لها تأثير شديد به: كانا يناقشان «كل شيء» في منزلها مساءً، وفق ما أفاد غورباتشوف لمذيع في «أن بي سي»، نهاية العام ١٩٨٧ ضمن ملاحظات حُصصت فقط للمجتمع المحلي السوفيتي؛ واعتبر آخرون من ضمنهم حارسه الأمني، أنه كان «خاضعاً» لها حتى^(٤).

لم يكن شائعاً أن يناقش قائد سوفيتي شؤونه الشخصية أمام الإعلام، لكن غورباتشوف عمد إلى تقديم معلومات عن هذا الموضوع حين قابلته الصحيفة الشيوعية الإيطالية «لونيتا» في أيار/مايو ١٩٨٧. اعتبر غورباتشوف أن نقطة ضعفه الأساسية تكمن في كثرة اهتماماته. فقد التحق بكلية الحقوق في الجامعة، لكنه في الأصل كان ينوي دراسة الفيزياء. تستهويه الرياضيات، ولكن يستهويه أيضاً الأدب والتاريخ. في سنوات لاحقة لجأ أكثر فأكثر إلى دراسة الاقتصاد، فيما حافظ على اهتمامه بالفلسفة (ولم تكن الفلسفة تشكّل الخلفية الفكرية لسلفه المباشر، إذا أردنا التعبير بلطافة عن الموضوع)^(٥).

= أقيّد عن احتمال توطّف غورباتشوف في الاستخبارات السوفيتية إبان تخرجه في: *Argumenty i fakty*, no. 41, 1992, p. 4. لكن لم يثمر عن ذلك شيء لأن عائلته قضت بعض الوقت تحت الاحتلال الألماني خلال الحرب العالمية الثانية.

(١) Gorbachev, *Zhizn' i reformy*, vol. 1, pp. 67–71

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٨–٤٢؛ قضى جد غورباتشوف لوالده سنتين في السجن. أشار غورباتشوف إلى معاناة عائلته في الحقبة الستالينية للمرة الأولى في صحيفة «البرافدا»، في الأول من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، ص ٤.

(٣) Talbot, *Gorbachev*, pp. 198–202. نُشرت مذكرات رايسا بعنوان: *Ya nadeyus*: للاطلاع على السيرة راجع:

Urda Juergens, *Raisa* (London: Weidenfeld & Nicolson, 1990)

(٤) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. V, p. 486; Medvedev, *Chelovek za spinoi*, p. 272

(٥) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. V, pp. 58–9

لم يكن الفضول تجاه حياة الأمين العام الخاصة يرتوي من خلال هذه التصريحات، ووُجّهت استفسارات أخرى ربيع العام ١٩٨٩. على سبيل المثال: هل يهوى ميخائيل سيرغيفيتش الصيد البحري؟ ولم لا تنطبق سياسة الانفتاح والشفافية (غلاسنوست) على الشخص الذي اخترعها؟^(١) كان غورباتشوف صريحاً أكثر حين أجرى مقابلة مع صحيفة اللجنة المركزية في وقت لاحق من السنة عينها، حيث قال إنه يتقاضى ١٢٠٠ روبل في الشهر، كحال أعضاء المكتب السياسي الآخرين، وإن لديه مصادر دخل إضافية يجنيها من عوائد كتبه ومصادر أخرى (نُشر كتابه (البيروسترويكا) وحده في أكثر من ١٠٠ بلد)، لكنه يتبرع بها لموازنة الحزب والقضايا الخيرية. ظل الأدب والمسرح والموسيقى والسينما هواياته، على الرغم من أنه لم يكن يملك الكثير من الوقت للاستمتاع بها^(٢). تبين أيضاً أن الأمين العام اقتبل سر العماد. وعلى الرغم من أنه لم يكن من المؤمنين إلا أنه دعم بند الدستور الذي يترك للمواطنين حرية ممارسة عقيدتهم كما يحلو لهم، وعُرف عن والدته أنها كانت متعبدة ناشطة^(٣).

فضلاً عن صفاته الشخصية، احتوت خطاباته قبل تسلمه الأمانة العامة، على إشارات تدل إلى المنحى السياسي الذي يُرجّح أن يسلكه. لعل أوضحها تلك التي وردت في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر لعموم نقابات العمال عن الأيديولوجيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، حيث تضمن إحالات إلى الإدارة الذاتية، التي لم يقترحها لينين قط، «كي توازن سلطة الدولة السوفيتية». ولفت النظر إلى الاهتمامات المتنوعة لمختلف شرائح المجتمع وإلى ضرورة توفير درجة أعلى من العدالة الاجتماعية (التي أمست صيغة مشفرة لهاجمة إرث بريجنيف). استرسل غورباتشوف قائلاً إن هناك مجالاً شاسعاً لمزيد من التطوير للنظام السياسي السوفيتي وللديمقراطية الاشتراكية. كان هذا يتعلق، إلى حد ما، بتسمية كل مجالات عمل المجالس (السوفيات) المنتخبة، ولجعل العمال ينخرطون أكثر في شؤون أماكن عملهم. كانت أيضاً مسألة توفير قدر أكبر من الانفتاح (غلاسنوست) في حياة الحزب والدولة. إلى جانب التحية لتشيرينيكو، كانت هناك إلماعات إيجابية وواضحة إلى أندروپوف في ملاحظاته على «الستين الفائتين» وضرورة تجنب «الحلول الجاهزة»^(٤). كرر غورباتشوف في خطابه الانتخابي الذي ألقاه في شباط/فبراير ١٩٨٥، في وقت شاع فيه خبر مرض تشيرينيكو الخطير، الكثير من هذه المواضيع، فجمع بين المراجع الشعبية والسلطة السوفيتية كشكل من الحكم «من الكادحين وإلى الكادحين» مع ملاحظات أكثر حدة على الحاجة إلى الاكتفاء الذاتي في إدارة الشركات وإلى درجة أعلى من الانضباط في صفوف العمال^(٥).

(١) *Izvestiya*, 24 March 1989, p. 3

(٢) *Izvestiya TsK KPSS*, no. 5, 1989, pp. 57–60

(٣) المرجع نفسه، no. 8, 1989, p. 66

(٤) *Pravda*, 11 December 1984, pp. 1–2 (full text in *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. II, pp. 75–108)

(٥) *Pravda*, 21 February 1985, p. 2 (full text in *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. II, pp. 117–28)

أمسى اتجاه الإصلاح أكثر وضوحًا في جلسة اللجنة المركزية في نيسان/أبريل ١٩٨٥، وكانت تلك المرة الأولى التي يلقي فيها غورباتشوف خطابًا بصفته قائدًا للحزب، فاتُّمق من ذلك الوقت على تأريخ بداية «البيريسترويكا». لقد تحققت إنجازات مهمة على مختلف صعد الحياة السوفيتية، وفق ما قاله غورباتشوف في الجلسة. كان الاتحاد السوفيتي يملك اقتصادًا قويًا ومتطورًا، وقوى عاملة عالية المهارة، وقاعدة علمية متقدمة، وكان للجميع الحق في العمل وفي الأمن الاجتماعي، والحصول على موارد ثقافية من مختلف الأنواع، والمشاركة في إدارة شؤون الدولة. لكن كانت هناك حاجة إلى تغييرات إضافية في الاقتصاد وتوسيع حكم الشعب نفسه بنفسه. كانت المسألة الأساسية هي تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وكان هذا ممكنًا جدًا لو استُدعي «العامل البشري» لأداء دور أكبر، واستُخدمت الموارد الاحتياطية الكامنة في الاقتصاد في شكل مناسب. يتطلب هذا، بدوره، درجة أعلى من اللامركزية في إدارة الاقتصاد، بما فيها حساب التكلفة على مستوى الشركات وربط أقوى بين عمل الناس وبين العائدات التي يتلقونها^(١). وشهدت الشهور والسنوات التي تلت عملية جمع تدريجية لفريق قيادي بهدف الإشراف على هذه التغييرات، والعمل على توسيع ما كان أصلًا أجندة إصلاح صعبة.

كانت مهمة تشكيل قيادة جديدة هي الأسهل بين هذه المهمات، وقد تقدمت في سرعة أكبر. كانت الانطلاقة من جلسة اللجنة المركزية نفسها التي انعقدت في نيسان/أبريل ١٩٨٥ عبر جعل إيفغور ليفاتشيف ونيكولاي ريجكوف، وكلاهما معيّن من أندروبوف، عضوين كاملتي العضوية في المكتب السياسي من دون المرور بمرحلة الترشح المعتادة. لم تكن مثل هذه الترقيات تحدث منذ أكثر من ٢٠ سنة على الأقل، وأتت دليلًا أوليًا على هيمنة غورباتشوف على سلطة التعيين المهمة^(٢). حدث مزيد من التغييرات في تموز/يوليو ١٩٨٥: تقاعد غريغوري رومانوف، الذي كان منافس غورباتشوف الأساسي على القيادة، من كل من المكتب السياسي والأمانة العامة «بدعوى اعتلال صحته» (كان في الستين من عمره فحسب، وما أشيع عن ضعفه أمام النساء والكحول لا يشيران إلى وهن جسدي)، وانتُخب سكرتيران جديان للجنة المركزية، أحدهما بوريس يلتسن، الذي كان السكرتير الأول للحزب في سفيردلوفسك^(٣). في جلسة مجلس السوفيت الأعلى، التي انعقدت في اليوم التالي، انتُخب وزير الخارجية أندريه غروميكو، وليس غورباتشوف نفسه، ليشغل مقعد رئاسة مجلس السوفيت الأعلى الشاغر، وحل محله وزيرًا للخارجية

(١) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. 2, pp. 152-67

(٢) *Spravochnik partinogo rabotnika*, issue 26 (Moscow: Politizdat, 1986), pp. 15-16 ترقى رئيس الاستخبارات السوفيتية فيكتور تشبيريكوف في الوقت عينه من مرتبة مرشح إلى العضوية الكاملة في المكتب السياسي. للاطلاع على سجل كامل للتعيينات وحالات الصرف طوال الحقبة السوفيتية راجع: Stephen White, *The Soviet Leadership: Politics and Secretariat of the CPSU, 1919-1991*, 2nd edn (Manchester: Lorton House, 1994).

(٣) *Spravochnik partinogo rabotnika*, vyp. 26, p. 38 أمين سر اللجنة المركزية الجديد الآخر كان ليف زاكوف، السكرتير الأول للجنة الحزب المنطقية في لينينغراد. وقد عاش رومانوف حتى بلغ الثمانينات من عمره (نُشر خبر وفاته في *Izvestiya*، في ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، ص ٣).

قائد الحزب في جورجيا إدوارد شيفاردنادزه (لم يكن يتمتع بخبرة دبلوماسية لكنه كان مهتمًا، كحال غورباتشوف، بتغيير العلاقات السوفيتية مع بقية دول العالم)^(١)؛ ثم في أيلول/سبتمبر حل ريجكوف محل مؤيد بريجنيف المحنك، نيكولاي تيخونوف، رئيسًا لمجلس الوزراء^(٢). أجري مزيد من إعادة الهيكلة المكثفة في المؤتمر السابع والعشرين للحزب في آذار/مارس ١٩٨٦، بما في ذلك تعيين خمسة أمناء سر جدد في اللجنة المركزية، أحدهم ألكسندر ياكوفليف، وهو مساعد مقرب من غورباتشوف عمل سابقًا سفيرًا في كندا ومديرًا لأحد معاهد أكاديمية العلوم؛ ثانيهم ألكسندرا بيريوكوكفا، وهي سكرتيرة سابقة للمجلس المركزي لعموم نقابات العمال وأول عضو أنثى في القيادة منذ بداية الستينات. كان اللافت أن حوالي نصف أعضاء المكتب السياسي والأمانة العامة المشكّلين حديثًا كانوا أشخاصًا لم ينضموا إلى أيٍّ من هاتين الهيئتين قبل انتخاب غورباتشوف أمينًا عامًا في السنة الفائتة^(٣).

شهدت الأشهر التالية مزيدًا من التغييرات في القيادة، مالت كلها إلى تعزيز موقع غورباتشوف أكثر. فجلبت جلسة اللجنة المركزية، التي انعقدت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، ألكسندر ياكوفليف إلى المكتب السياسي عضوًا مرشحًا، وأصبح أناتولي لوكيانوف، وهو قاض بارز ورئيس الإدارة العامة لأجهزة اللجنة المركزية، وقائد الحزب في بيلاروسيا، ونيكولاي سلونكوف، أميني سر اللجنة المركزية (تبين لاحقًا أن لوكيانوف كان عضوًا في «الكومسومول» في الوقت عينه مع غورباتشوف حين كان كل منهما طالبًا في جامعة موسكو، بداية الخمسينات)^(٤). ترك شخصان كان قد عيّنها بريجنيف، هما دين محمد كوناييف وميخائيل زيميائين، المكتب السياسي والأمانة العامة على التوالي في الوقت عينه؛ طُرد كوناييف، الذي تزامنت استقالته على ما يبدو «مع إحالته على التقاعد»، من اللجنة المركزية نفسها في حزيران/يونيو التالي على خلفية اقتراحه «أخطاء خطيرة» خلال توليه منصبه كسكرتير أول للحزب

(١) *Tret'ya sessiya Verkhovnogo Soveta SSSR (odinnadtsatiy sozvyv) 2-3 iyulya 1985 goda: stenograficheskiy otchet* (Moscow: Izvestiya, 1985), pp. 8, 12

صُدِّم وزير الخارجية غروميكو بتعيينه:

(Gromyko, *V labirintakh Kremlya*, p. 101). دهش شيفاردنادزه نفسه حين تلقى اتصالاً من غورباتشوف وطلب منه الحضور إلى موسكو حيث يتم التفكير في تعيينه وزيرًا للخارجية؛ وفق ما قاله للمكتب السياسي، لم يكن يتمتع بخبرة في ذلك المجال وبأي حال هذا المنصب لطالما شغله تقليدياً روسي، حيث يمكن أن يُنظر إليه أكثر على أنه يمثل مصالح عموم الشعب ('O proshedshe i budushchem', p. 127).

(٢) *Vedomosti Verkhovnogo Soveta SSSR*, 1985, no. 48, item 907 التالي (Spravochnik partinogo rabotnika, issue 26, p. 39). وتقاعد اثنان آخران مواليان لبريجنيف هما فيكتور غريشين وقسطنطين روساكوف من المكتب السياسي والأمانة العامة على التوالي في بداية العام التالي (المرجع نفسه، Moscow: Politizdat, 1987, issue 27, p. 121).

(٣) أُخِذَت هذه التفاصيل وغيرها من: *Izvestiya TsK KPSS*, no. 1, 1989, pp. 9-31

(٤) Roy Medvedev in *Pravda*, 30 May 1989, p. 2

في كازاخستان^(١). في الاجتماع عينه، ارتقى ياكوفليف من مرشح إلى عضو كامل العضوية في المكتب السياسي، وأصبح ديمتري يازوف، وزير الدفاع الجديد، عضواً مرشحاً، محل الماريشال سوكولوف الذي ضعفت الثقة به، بعد أن تمكّن شاب من ألمانيا الغربية، اسمه ماتياس راست، من الهبوط بطائرة صغيرة في الساحة الحمراء (بدأت تسمى المطار الدولي الرابع في موسكو)^(٢). لم تكن التغييرات في قيادة الحزب إلا جزءاً من تغييرات أعم وأشمل للقادة الأساسيين على كل المستويات. بحلول العام ١٩٨٩ استُبدل جميع سكرتيرَي الأحزاب الشيوعية في الجمهوريات السوفيتية الأربع عشرة. واستُبدل بعضهم أكثر من مرة. وحدث تحوّل بعيد المدى في اللجنة المركزية، إذ إن ٨٤٪ ممن انتُخبوا عام ١٩٩٠ لم يكونوا قد شغلوا أي منصب من أي نوع في الحزب من قبل^(٣). وبحلول نهاية العام ١٩٨٨ استُبدل ثلثا المسؤولين البارزين في هيئات حزبية أدنى^(٤)، وكان ٨٨٪ من النواب الذين انتُخبوا في آذار/مارس ١٩٨٩ في مجلس نواب الشعب جدداً تماماً على المسؤوليات النيابية^(٥). في الاقتصاد، أفاد غورباتشوف نفسه أن أكثر مديري المناطق الصناعية والمزارع تم استبدالهم في مطلع العام ١٩٨٩^(٦).

من بين كل السياسات التي روّجت لها قيادة غورباتشوف كانت «الغلاسنوست» الأبرز على الأرجح، وكانت أكثر السياسات التي أُلحَّ على تطبيقها في نهاية الحكم الشيوعي^(٧). لم تكن الغلاسنوست، التي تُترجم عادة بالانفتاح والشفافية، تعني حرية الصحافة أو الحق في المعلومات؛ ولم يبتكرها غورباتشوف

(١) *Spravochnik partiinogo rabotnika*, issue 28 (Moscow: Politizdat, 1988), p. 32 في: *Izvestiya TsK KPSS*, no. 2, 1989, p. 44.

(٢) *Spravochnik partiinogo rabotnika*, vyp. 28, p. 31

(٣) *Izvestiya TsK KPSS*, no. 8, 1990, p. 4

(٤) *Kommunist*, no. 13, 1988, p. 11

(٥) *Pervyi s'ezd narodnykh deputatov SSSR 25 maya – 9 iyunya 1989 goda: stenograficheskiy otchet*, 3 vols. (Moscow: Izdanie Verkhovnoy soveta SSSR, 1989), vol. I, p. 44.

(٦) *Pravda*, 31 March 1989, p. 2

(٧) استُخدم هذا المصطلح أصلاً في دستور بريجنيف للعام ١٩٧٧ واستُخدمه قبلاً، عام ١٨٧٤، الكاتب المتطرف نيكولاي تشيرنيشفسكي الذي قال إنه مصطلح بيروقراطي ابتُدى ليحل محل «حرية التعبير»

لزميلي جيمس دي وايت. من أجل سرد كامل راجع: Alec Nove, *Glasnost' and After* (Boston: Unwin Hyman, 1989); Anna Lawton, *Kinoglasnost: Soviet Cinema in Our Time* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1992)؛ وباللتفاز، Ellen Mickiewicz, *Split Signals* (New York: Oxford University Press, 1988); Walter Laqueur, *The Long Road to Freedom: Russia and Glasnost* (London: Unwin Hyman, 1989); and David Wedgwood Benn, *From Glasnost to Freedom of Speech* (London: Pinter, 1992).

ظهرت على سبيل المثال في الدستور الذي جرى تبنيه عام ١٩٧٧ في عهد ليونيد بريجنيف)، لكنها كانت تعكس إيمان الأمين العام الجديد بأن الشعب السوفيتي، من دون وعي أكبر لحقيقة الأوضاع وللاعتبارات التي أدت إلى اتخاذ قرارات معينة، لن يكون مستعداً لإلزام نفسه ببرنامج البيريسترويكا الذي وضعه (قال للجنة المركزية التي انتخبته: «كلما ازداد الشعب اطلاعاً ازداد تصرفه وعياً، وازداد زخم دعمه للحزب ومخططاته وأهداف برامجه»)^(١). في أي حال، لم تكن السياسات القائمة مجدية؛ وفي أغلب الأحيان كانت نتائجها عكسية. وقد نشرت صحيفة «سوفيتسكايا روسيا» قضية السيد بولياكوف من كالوغا، وهو رجل مطلع يتابع الصحف عن كثب، ولم يفوت قط مشاهدة نشرات الأخبار التلفزيونية المسائية. تدمر بولياكوف قائلاً إنه ملمٌ جداً بما يحدث في مختلف الدول الأفريقية، ولكنه «لا يكاد يعرف ما يحدث في بلده الأم»^(٢). وفي نهاية العام ١٩٨٥، حين وقع زلزال هائل في طاجكستان، اشتكى مواطن آخر من أن كل ما قيل لهم هو أن «ثمة أرواحاً أزهقت». في الوقت عينه تقريباً، حدث زلزال في المكسيك وثار بركان في كولومبيا، وغطى الحدثان بالكامل بتقارير ميدانية وتفصيل تتعلق بالضحايا. هل حقاً تبعد طاجكستان عن موسكو أكثر ممّا تبعد أميركا اللاتينية عنها؟^(٣)

بتأثير اعتبارات كهذه أحرزت قيادة غورباتشوف تقدماً مطرداً، أحياناً جذرياً، في توسيع مجال النقاش العام، وعرضت الماضي السوفيتي وكذلك الحاضر السوفيتي للتدقيق الشديد. كان عهد بريجنيف أحد أول الأهداف. فقد أفاد غورباتشوف الحضور في المؤتمر السابع والعشرين للحزب، عام ١٩٨٦، أن زمن بريجنيف طُبع بـ «سيكولوجيا غريبة»^(٤)، وهي كيفية تغيير الأمور من دون تغيير أي شيء». فقد تحققت إنجازات مهمة في سنوات عهد بريجنيف الأولى، فافتتحت فروع صناعية جديدة، وتحسنت مستويات المعيشة، وتعزز النفوذ الدولي للاتحاد السوفيتي. ولكن تبددت بشائر هذه الإنجازات بفعل الإخفاق في مواصلة هذه الإصلاحات، لتصل إلى خواتيمها المنطقية، أو في إحداث التغييرات التي كانت ضرورية في السياسة الاجتماعية وفي القيادة نفسها؛ وكانت النتيجة مرحلة من «الركود»، حيث انزلت الاقتصاد إلى حال من التآزم وراح قادة الحزب والحكومة يتخلفون أكثر فأكثر عن متطلبات العصر^(٥). كانت مسألة ستالين لا تزال المسألة الأساسية بالنسبة إلى كل المصلحين السوفيت. كان غورباتشوف،

(١) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. II, p. 131

(٢) *Sovetskaya Rossiya*, 24 November 1985, p. 1

(٣) *Sovetskaya Rossiya*, 5 January 1986, p. 3

(٤) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. III, p. 181

(٥) المرجع نفسه، vol. V, p. 408.

في البداية، مترددًا حتى في التسليم بوجود هذه المسألة، وأفاد الصحافة الفرنسية، عام ١٩٨٦، أن الستالينية هي مجرد فكرة اخترعها أعداء الشيوعية واستُخدمت على نطاق واسع لتشويه سمعة الاتحاد السوفيتي والاشتراكية ككل؛ وشدد في مكان آخر على أن ستالين نفسه قدم إسهامًا لا جدال فيه في الصراع من أجل الاشتراكية وفي الدفاع عن إنجازاتها^(١). لكن غورباتشوف كان يصير مطلع العام ١٩٨٧ على وجوب «ألا تكون هناك أسماء منسية وبقع بيضاء في الأدب والتاريخ السوفيتيين»^(٢)، وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، حيث توجه لإلقاء خطابه في الذكرى السبعين للثورة، كان جاهزًا لإدانة «الإجراءات القمعية الوحشية» في الثلاثينات، على أنها «جرائم فعلية» عانى جرائها «آلاف الأشخاص داخل الحزب وخارجه»^(٣).

في سياق خطابه، أعلن غورباتشوف تشكيل لجنة من المكتب السياسي للتحقيق في القمع الذي مورس خلال عهد ستالين، الأمر الذي أدى إلى إعادة الاعتبار لشخصيات بارزة من ماضي الحزب (وآلاف غيرهم) منذ العام ١٩٨٨ فصاعدًا. أبرز شخصية أُعيد إليها الاحترام العام بهذه الطريقة كان محرر صحيفة «البرافدا» السابق نيكولاي بوخارين، حيث أٌبطل، عقب وفاته، الحكم الصادر عليه، في شباط/فبراير ١٩٨٨ (جرى أيضًا إلغاء طرده من الحزب ومن أكاديمية العلوم)^(٤). لم يخضع تروتسكي للمحاكمة أمام محكمة سوفيتية، وبالتالي لم يكن ثمة حكم كي يُعاد النظر فيه؛ ولكن بدأت ميزاته الشخصية تلقى بعض التقدير من الصحافة السوفيتية. ومن العام ١٩٨٩ فصاعدًا بدأت كتاباته توضع قيد التداول العام وتظهر في المجلات العلمية أيضًا^(٥). جرى أيضًا نقاش موسّع حول أعداد الأشخاص الذين حكم عليهم ستالين بالإعدام؛ فبحسب بعض الأشخاص، وصل العدد إلى مليون تقريبًا بحلول

(١) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. III, p. 162, and vol. V, p. 401 (November 1987)

(٢) المرجع نفسه، vol. IV, p. 373.

(٣) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. V, p. 397-402

(٤) *Pravda*, 6 February 1988, p. 1 (نُشرت نسخة من حكم المحكمة في: *Izvestiya TsK KPSS*, no. 1, 1989, p. 121)

نُشر خبر إعادة عضوية الحزب الشيوعي إلى بوخارين في صحيفة «البرافدا» في ١٠ تموز/يوليو ١٩٨٨، ص١، واستعادته لقبه في أكاديمية العلوم في المرجع نفسه، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، ص٢.

(٥) أُشير إعادة تقويم أولية من قبل ف. إيفانوف (في *Sovetskaya Rossiya*, 27 September 1987, p. 4) إلى قوة إرادة تروتسكي وشجاعته الشخصية. لكن جرى التركيز أيضًا في عجزه وافتقاره إلى المبادئ. تجدون سردًا أكبر في: N. A. Vasetsky, 'L. D. Trotsky: politicheskii portret', *Novaya i noveishaya istoriya*, no. 3, 1989 يركز في شخصية تروتسكي المتناقضة: أشيد به حينما تصرف كقائد للحزب والدولة ولم يُشد به حينما قادته طموحاته الشخصية إلى صراع مع الحزب (ص١٦٥). يُرجح أن أولى كتابات تروتسكي التي أعيد طباعتها هي دراساته عن لينين (Ogonek, no. 17, 1989, pp. 3-7): لمزيد من التفاصيل عن سيرته انظر:

Ian D. Thatcher, 'Recent Soviet writings on Leon Trotsky', *Coexistence*, vol. 27, no. 3 (September 1990), pp. 141-67.

الثلاثينات، ولكن بحسب أشخاص آخرين (بمن فيهم المؤرخ روي ميدفيديف الذي قُتل والده) لا يقل العدد عن ١٢ مليون شخص، إلى جانب ٢٨ مليوناً آخرين تعرضوا للقمع بطرائق أخرى^(١). في الوقت عينه بدأ يُكشَف النقب عن بعض القبور الجماعية التي تعود إلى حقبة ستالين، حيث وُجِد أكبر عدد منها في غابة كوروباتي قرب مينسك. تعرض الضحايا، الذين بلغ عددهم ٤٠ ألفاً، إلى الرمي بالرصاص بين العامين ١٩٣٧ و١٩٤١^(٢)؛ ومثلت هذه القبور، فضلاً عن أخرى كانت لا تزال تكتشف، بداية التسعينات، إدانة للستالينية تعدُّ أقوى من أي إدانة يمكن لأيٍّ من المؤرخين تسجيلها^(٣).

أدت سياسة الشفافية (غلاسنوست) إلى إحداث تغييرات إضافية في نوعية الحياة السوفيتية العامة، من الأدب والفنون إلى الإحصاءات، وإلى نقاش موسع في شأن مستقبل الاشتراكية نفسها. وصدرت معلومات جديدة عن وفيات الأطفال ومتوسط العمر المتوقع، وهي الأرقام التي حُجبت منذ بداية السبعينات، وصدرت معلومات عن الإجهاض والانتحار، وهما من المواضيع التي لم يتم تناولها منذ العشرينات^(٤). بدأت المواضيع التي كانت غير قابلة للذكر في عهد بريجنيف، مثل جرائم العنف والمخدرات والدعارة، تلقى معالجة مكثفة، بل استثنائية. واعترف، في شكل متأخر، بالكثير من أحداث

(١) كلام مقتبس من يوري بولياكوف في:

The Guardian (London), 10 October 1987, p. 7; *Moskovskie novosti*, no. 48, 1988, pp. 8-9 رقم ٤٠ مليون ضحية للستالينية في مقابلة له مع: *Argumenty i fakty*, no. 5, 1989, pp. 5-6, at p. 6. بلغ الرقم الرسمي للاستخبارات السوفيتية ٢,٨ ملايين ضحية للستالينية بين عامي ١٩٣٠ و١٩٥٣، أُعدم منهم ٧٨٦٠٩٨ شخصاً رمياً بالرصاص (*Pravitel'stvennyi vestnik*, no. 7, 1990, p. 11)؛ هذا الرقم قريب ٢,١ ملايين الذين حوكموا على أساس سياسي - وحُكِم على ٤٢١ ٧٤٩ منهم بالإعدام - وهو الرقم الذي نُقِل من أرشيف الدولة في: *Sotsiologicheskie issledovaniya*, no. 7, 1996, p. 6

لمراجعات تتعلق بالأدلة المنبثقة انظر:

J. Arch Getty and Robert T. Manning, eds., *Stalinist Terror: New Perspectives* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1993), and R. W. Davies, *Soviet History in the Yeltsin Era* (London: Macmillan and New York: St Martin's, 1997).

(٢) *Izvestiya*, 12 September 1988, p. 4, 27 November 1988, p. 3, and 25 January 1989, p. 1 (٢) David R. Marples, 'Kuropaty: the investigation of a Stalinist historical controversy', *Slavic Review*, vol. 53, no. 2 (Summer 1994), pp. 513-23.

(٣) حول منظمة «ميموريال سوسايتي» والذاكرة الشعبية انظر: Nanci Adler, *Victims of Soviet Terror: The Story of the Memorial Movement* (Westport, CT: Praeger, 1993), and Kathleen E. Smith, *Remembering Stalin's Victims: Popular Memory and the End of the USSR* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996).

(٤) See Vladimir Treml, 'Perestroika and Soviet statistics', *Soviet Economy*, vol. 4, no. 1 (January/March 1988), pp. 65-94, and Tim Heleniak and Albert Motivans, 'A note on glasnost and the Soviet statistical system', *Soviet Studies*, vol. 43, no. 3 (1991), pp. 473-90.

الماضي، مثل الزلزال المدمر الذي وقع في أشخباد عام ١٩٤٨ والحادثة النووية في الأورال عام ١٩٥٧. وقد كُشف لأول مرة عن الأرقام الحقيقية المتعلقة بالإنفاق الحربي والدين الخارجي أمام مجلس نواب الشعب المنتخَب حديثاً، حين اجتمع عام ١٩٨٩؛ وأُعقبت أرقام عن عقوبة الإعدام، عام ١٩٩١. ونُشرت، فعلاً، كل الكتب التي وضعها كُتّاب محظورون في التاريخ عينه، منها رواية باسترناك «د. جيفاغو» ورواية زامياتين الرؤيوية «نحن» ورواية «الحياة والمصير» لغروسمان (كلها عام ١٩٨٨)؛ وكتابا «أرخيبيل غولاغ» لسولجنيتسين و«لوليتا» لنابوكوف، وكلاهما نُشر عام ١٩٨٩ (وكذلك رواية جورج أورويل «١٩٨٤»). وبحلول العام ١٩٩٠ كان كتاب هتلر «كفاحي» يُنشر على نحو متسلسل في الصحيفة البارزة التي تتناول التاريخ العسكري. أخرجت المكتبات ما تكس لديها من كتب؛ وأخرجت المتاحف أعمالها مثل أعمال شاغال وكادينسكي؛ واتبعت الأراشيف قاعدة الأعلام الثلاثين، بالتوازي مع الممارسة الدولية^(*). وذهب قانون الصحافة الجديد، الذي تم تبنيه في حزيران/يونيو ١٩٩٠، أبعد من ذلك حتى بفضل منع الرقابة بالكامل^(١). وأشارت استطلاعات الرأي إلى أن الشفافية (غلاسنوست)، بكل قيودها، كانت عبارة عن تغيير في الحياة السوفيتية أكثر ما تجلّى لأفراد الشعب العاديين، الذين وجدوا على الأغلب أن فائدتها تفوق مضارّها^(٢).

كانت «دمقرطة» الحياة السياسية السوفيتية تغييراً مرافقاً، وأريد من خلالها إطلاق العنان للطاقت البشرية التي كبتها، وفق غورباتشوف، المركزية البيروقراطية في عهدي ستالين وبريجنيف. وقد صرح في المؤتمر التاسع عشر للحزب، صيف العام ١٩٨٨، أن الاتحاد السوفيتي ابتكر فكرة الرقابة العمالية وحق العمل، وحق المساواة للنساء والأقليات المحلية. لكن النظام السياسي الذي تأسس بفعل ثورة تشرين الأول/أكتوبر تعرض «لتشوبهات خطيرة» أدت إلى نشوء «نظام إداري - قيادي» سمح بجعل «جبروت ستالين وحاشيته ممكناً»، ثم سمح بحدوث «موجة من التدابير القمعية والانفلات الأمني». لقد تفاقم دور الحزب وطبقة موظفي الدولة فتجاوز كل الحدود، وبدأ «جهاز سياسي متضخم» بفرض أولوياته في الشؤون السياسية والاقتصادية. كان حوالي ثلث السكان البالغين ينتخبون إلى مجالس «السوفيات»، أو إلى اللجان الاستشارية، لكن قلة منهم امتلكت تأثيراً فعلياً في القرارات التي يتخذها المسؤولون. وأمست الحياة الاجتماعية ككل مكبلة بقيود شتى أشكال الرقابة والتحكم، والقوى العاملة مُبعدة عن النظام الذي

(*) أي إن الأراشيف تصبح متاحة للجميع بعد ٢٠ عاماً.

(١) للإطلاع على نص القانون راجع: *Izvestiya*, 22 April 1989, p. 6.; *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov SSSR* (١) A. V. Blyum, 'Zakat glavlita: عن تنفيذ الرقابة راجع: *i Verkhovnogo Soveta SSSR*, no. 29, 1990, art. 492 kak razrushalas' sistema sovetskoi tsenzury - dokumental'naya khronika 1985-1991 gg.', *Kniga: issledovaniya i materialy*, vol. 71 (1995), pp. 168-87, and T. M. Goryacheva et al., eds., *Istoriya sovetskoi politicheskoi tsenzury: dokumenty i kommentarii* (Moscow: Rosspen, 1997).

(٢) *Izvestiya*, 22 April 1989, p. 6

يفترض أنه يمثل مصالحها، وبات «نظام الحكم المتحجر هذا، بألية ضغط قيادته»، هو العقبة الأساسية أمام البيريسترويكا^(١).

أقرّ مؤتمر الحزب الشروع في «إصلاح جذري» للنظام السياسي، مما أدى إلى سلسلة من التغييرات الدستورية وغيرها، من العام ١٩٨٨ فصاعداً، كان هدفاً - بالنسبة إلى المصلحين - تطوير نموذج من الاشتراكية يستعيد المكتسبات الديمقراطية التي تحققت في السنوات الأولى للعهد التالي للثورة، فيما يظل يحتفظ بإطار من الملكية العامة والرعاية الشاملة. وعمد قانون انتخابي جديد بالكامل، أقرّ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، إلى ابتكار شيء جديد، إذ وفر إمكان اختيار المرشح - على الرغم من أنه لم يكن ملزماً - وأعطى المواطنين العاديين الحق في الترشح (راجع الفصل الثاني)^(٢). كما تأسست هيكلية جديدة للدولة، عبر تأسيس برلمان أصغر، للمرة الأولى في التاريخ السوفيتي الحديث، ورئاسة تنفيذية قوية وذات نفوذ بدءاً من العام ١٩٩٠ (راجع الفصل الثالث). لكن لم يكن إصلاح النظام السياسي ليكون كافياً، ما لم يرافقه تعزيز حكم القانون؛ وأدى هذا إلى سلسلة من التغييرات المرافقة، من ضمنها لجنة إشراف دستورية تملك حق النظر في مشروعية القرارات الحكومية، وإصلاحات في إجراءات المحاكم عززت استقلالية القضاة. في النهاية، كان يُؤمل أن تساعد هذه الإصلاحات وغيرها على قيام «دولة تستند إلى القانون»، ذُكرت للمرة الأولى عام ١٩٨٨، وشكّلت محوراً لقرار اتُخذ في مؤتمر الحزب صيف ذلك العام^(٣). في غضون ذلك كان الحزب الشيوعي السوفيتي نفسه قد «جُعل ديمقراطياً»، على الرغم من أن التغييرات تطلبت بعض الوقت كي تُفعل. وتم الاتفاق على وجوب انتخاب القادة المسؤولين من خلال التنافس الانتخابي لولايتين متعاقبتين في الحد الأقصى؛ وأن على أعضاء اللجنة المركزية أن ينخرطوا في رسم سياسة الحزب بشكل أكثر مباشرة؛ وأن يتوافر مزيد من المعلومات عن نشاطات الحزب، من المدخول والإنفاق (اشتكى الأعضاء من أكثر إماماً أكثر بالشؤون المالية الخاصة بالرئاسة الأميركية والعائلة الملكية البريطانية) وصولاً إلى تركيبة عضويته العامة (من ضمنها تفاصيل مثل وجود ١٢٥ شخصاً من الأسكيمو، و٧ إنكليز، و٢ أميركيين، و«زنجيين» وبوليفي)^(٤).

ولكن ظل هناك هدف أكبر، ناقشه الأكاديميون والمعلقون وكذلك القيادة السياسية: تشكيل

(١) *Materialy XIX Vsesoyuznoi konferentsii Kommunisticheskoi partii Sovetskogo Soyuzha 28 iyunya - 1 iyulya 1988 goda* (Moscow: Politizdat, 1988), pp. 35-7 حول الديمقراطية تجدون تفاصيل مفيدة في كتاب مايكل إربان

مع فيجسلاف أوغرونوف وسيرغي ميتروخين:

The Rebirth of Politics in Russia (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1997).

(٢) للاطلاع على نص القانون راجع: *Vedomosti Verkhovnogo Soveta SSSR*, no. 49, 1988, art. 729.

(٣) *Materialy XIX Vsesoyuznoi konferentsii*, pp. 145-8

(٤) *Materialy XIX Vsesoyuznaya konferentsiya Kommunisticheskoi partii Sovetskogo Soyuzha. 28 iyunya - 1 iyulya 1988 g.: stenograficheskiy otchet*, 2 vols. (Moscow: Politizdat, 1988), vol. I, p. 337 (G. I. Zagainov):

«اشتراكية إنسانية وديمقراطية» تستند إلى الإنجازات السوفيتية، لكن تقرنها بتجارب الدول الأخرى ومدارسها الفكرية، فتجعلها جسماً من الفكر الاشتراكي الذي يشكل أساساً لحضارة عالمية في القرن الجديد. كان خروشوف قد وعد أن يصبح الاتحاد السوفيتي مجتمعاً شيوعياً بحلول العام ١٩٨٠، كحدّ أقصى، في برنامج الحزب الذي جرى تبنيه في عهده عام ١٩٦١. لكن خلفاءه تخلوا عن هذا الالتزام وبدأوا يَصِفون الاتحاد السوفيتي، منذ بداية السبعينات، «مجتمعاً اشتراكياً نامياً»، أما تطوره إلى مجتمع شيوعي بالكامل فمسألة، لا تزال بعيدة المنال. عمد غورباتشوف بدوره إلى تفادي عبارة «الاشتراكية المتقدمة»^(١)، وآثر مبدئياً عبارة «الاشتراكية النامية»، فتأجل، في النتيجة، تحقيق مجتمع شيوعي بالكامل إلى مستقبل بعيد أكثر^(٢). عام ١٩٩٠، وفي إعلان البرنامج الذي أقرّه المؤتمر الثامن والعشرون للحزب، أصبح الهدف «اشتراكية إنسانية ديمقراطية» (تساءل البعض على سبيل السخرية: هل هذا يعني إمكان وجود اشتراكية غير إنسانية وغير ديمقراطية؟)^(٣)؛ لكن في وقت لاحق، وفي نسخة معدلة لبرنامج الحزب، أقرتها اللجنة المركزية صيف العام ١٩٩١، تغير الشعار ليصبح «اشتراكية ديمقراطية،

= Izvestiya TsK KPSS, no. 7, 1989, p. 113. التطورات داخل الحزب عمومًا واردة في المراجع التالية:

Ronald J. Hill, 'The CPSU: from monolith to pluralist?', *Soviet Studies*, vol. 43, no. 2 (1991), pp. 217-35; Stephen White, 'Rethinking the CPSU', *Ibid*, no. 3 (1991), pp. 405-28; E. A. Rees, ed., *The Soviet Communist Party in Disarray* (London: Macmillan, 1992); Graeme Gill, *The Collapse of a Single-Party System* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1994); Stephen White, 'Communists and their party in the late Soviet period', *Slavonic and East European Review*, vol. 72, no. 4 (October 1994), pp. 644-63; Stephen White, 'The failure of CPSU democratization', *Ibid*, vol. 75, no. 4 (October 1997), pp. 681-97

Jonathan Harris, *Subverting the System: Gorbachev's Reform of the Party's Apparatus, 1986-1991* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2004); و Atsushi Ogushi, *The Demise of the Soviet Communist Party* (Abingdon and New York: Routledge, 2008).

(١) Gorbachev, *Zhizn' i reformy*, vol. 1, p. 270؛ عمد غورباتشوف إلى توظيف العبارة في خطابه الموجه إلى الجلسة المكتملة للجنة المركزية في نيسان/أبريل ١٩٨٥ (المرجع نفسه، ص ٢٧٩)، وتم إدخاله في مشروع «البرنامج والقوانين» الذي تم تبنيه في المؤتمر السابع والعشرين للحزب في العام ١٩٨٦
Materialy XXVII S"ezda Kommunisticheskoi partii Sovetskogo Soyuz (Moscow: Politizdat, 1986), pp. 122, 188).

(٢) للاطلاع على مزيد حول هذا المصطلح راجع على سبيل المثال: Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. IV, p. 110.

(٣) *Materialy Plenuma Tsentral'nogo Komiteta KPSS. 5-7 fevralya 1990 g.* (Moscow: Politizdat, 1990), p. 125 (I. I. Mel'nikov).

نص الإعلان كما جرى تبنيه في الجلسة متوفر في المرجع نفسه، ص ٣٥٢-٨٢، وكما جرى تبنيه في الاجتماع متوفر في: *Materialy XXVIII S"ezda Kommunisticheskoi partii Sovetskogo Soyuz* (Moscow: Politizdat, 1990), pp. 77-98.

تطور»، ولم تُذكر الشيوعية إلا في شكل محدود جداً^(١). ألزم البرنامج الجديد الحزب «قيماً إنسانية»، والديمقراطية، و«الحرية بكل أشكالها»، والعدالة الاجتماعية، و«حضارة عالمية جديدة»؛ وكان بحسب كلام غورباتشوف اعترافاً بأن المُثل الشيوعية غير قابلة للتحقق في المستقبل المنظور^(٢).

ظل مبهماً، في معزل عن هذه العموميات، كيف يمكن لمثل هذا النوع المختلف من المجتمع الاشتراكي «الإنساني والديمقراطي» أن يتشكل. ردّ غورباتشوف على الدعوات التي وُجّهت إليه لتبيان تفاصيل المسار المستقبلي بالقول: هل حقاً تريدون «مساراً أقصر» جديداً؟ سؤال طرحه في مؤتمر الحزب عام ١٩٩٠، مشيراً إلى الكتاب الموجز الماركسي الأول الفاقد صدقيته الذي صدر في عهد ستالين عام ١٩٢٨. ما جدوى البرامج التي تشبه جدول مواعيد السكك الحديدية، لها أهداف يجدر تحقيقها في مواعيد معينة؛ أوليست الاشتراكية الأصلية من إنجاز الطبقة العاملة نفسها، وليست أمراً يُوجّه إليها آخرون؟^(٣) تجلت أهداف غورباتشوف كمجموعة من الاقتراحات المجردة؛ وأعلنت على سبيل المثال في المبادئ الأساسية السبعة للبيرسترويكا التي عبّر عنها في خطاب ألقاه في اجتماع اللجنة المركزية المنعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، وتضمنت عبارة «تغلب حاسم على حالات الركود»، إلى جانب اعتماد أكبر على «الجهود الإبداعية للجماهير»، بما فيها الإدارة الذاتية الاشتراكية. وسيكون هناك مزيد من التركيز في عوامل النمو المكثف، بما فيها ما وصفه غورباتشوف «بريادة الأعمال الاشتراكية»؛ كذلك سيكون هناك «اهتمام متواصل بالثروة والثقافة الروحيتين لكل فرد وللمجتمع ككل»، والقضاء على الانحراف عن «الأخلاقيات الاشتراكية». أما الهدف النهائي، وفق ما شرحه غورباتشوف، فينحصر في تحقيق «الكشف الكامل للطابع الإنساني لنظامنا الاجتماعي في كل نواحيه المهمة»^(٤). مهما بدا هذا تعبيراً عن الفلسفة العامة للقيادة، إلا أنه لم يرشد أعضاء الحزب كثيراً في نشاطهم العملي، ولم يكن مقنعاً

(١) اقتباساً عن سكرتير الحزب في لينينغراد، بوريس غيداسبوف، في صحيفة «البرافدا»، في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٩١، ص:٤؛ نشر نص مشروع البرنامج الجديد في المرجع نفسه، في ٨ آب/أغسطس ١٩٩١، ص٣-٤، وكذلك في: *Kommunist*, no. 12, 1991, pp. 3-15. وفقاً لعالم الأجناس البشرية فاليري تيشكوف، أُلغيت الإشارة إلى «المستقبل الشيوعي» بالكامل من الأساس وضمّت في «مصالح التسوية». (*Izvestiya*, 8 August 1991, p. 4). لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع راجع: Neil Robinson, 'Sign of the times: the last draft of the CPSU Programme and the crisis of party power, 1990-91', *Slovo*, vol. 5, no. 1 (1992), pp. 32-42, and Mark Sandle, 'The final word: the draft Party Programme of July/August 1991', *Europe-Asia Studies*, vol. 48, no. 7 (November 1996), pp. 1131-50.

(٢) *Pravda*, 26 July 1991, p. 2

(٣) *XXVIII S"ezd*, vol. II, pp. 196-7 (*Short Course*); *Pravda*, 26 October 1990, p. 2 (الحداول الزمنية للسكك الحديدية). شرح مستشار غورباتشوف أتاتولي تشيرنياثيف قائلاً إن غورباتشوف يؤمن بالمعادلة التالية: «الاشتراكية هي من خلق الجماهير. دعها تخلق، وسنرى ما الذي سيحدث». (A. S. Chernyaev, *1991 god: dnevnik pomoshchnika Prezidenta SSSR* (Moscow: Terra/Respublika 1997), p. 24).

(٤) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. IV, pp. 308-9

للمجتمع الأعم في وقتٍ ازدادت فيه الصعوبات الاقتصادية، والوعي القومي، وأصبح هناك اعترافٌ أكثر علانية بالأخطاء في السياسة التي بالكاد يمكن فيها لحزب احتكر السلطة السياسية طوال سبعين سنة أن يتقاضي المسؤولية عنها.

يشير أحد افتراضات غورباتشوف الأساسية إلى أن عوامل «ذاتية»، وتحديدًا نوعية القيادة، هي التي أدت إلى تدهور الاشتراكية السوفيتية طوال فترة ما بعد الثورة.

ما كان سبب الصعوبات؟ سؤال طرحه على اللجنة المركزية في نيسان/أبريل ١٩٨٥. مما لا شك فيه أن العوامل الطبيعية والخارجية كانت مهمة؛ لكن السبب الأساس انحصر في عدم حدوث تغييرات ضرورية في إدارة مجتمع متغير^(١). شرح غورباتشوف أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب قائلًا: طوال سنوات عجز قادة الحزب والحكومة عن تحدي «النظام الإداري - القيادي» البيروقراطي الذي نشأ في سنوات حكم ستالين؛ كان عجز يُعدّ، أولاً، ذاتي الطابع، ولا يُعالج إلا حين يماشي القيادة أساليب حكمهم مع الظروف المتغيرة^(٢). وفي حديث أجراه في تموز/يوليو ١٩٩٠ أعرب غورباتشوف عن اعتقاده أن استبدال القادة الأساسيين ليس «حلاً شافياً»؛ وأن الناس يفوقون المؤسسات أهميةً، والتعيينات الصائبة لها أهمية بالغة^(٣). وأبلغ اللجنة المركزية في تشرين الأول/أكتوبر التالي أن أصل المشكلة في الصعوبة التي يواجهونها إنما هو جمود التفكير القديم^(٤). وفي خطاب ألقاه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ أعلن أن أهم ثورة هي «الثورة التي تحدث في العقول»، في رؤوسنا، في دواخلنا نحن أنفسنا^(٥). ليس ثمة شك في أن القيادة السوفيتية كانت قد خضعت، مع اقتراب عهد غورباتشوف من نهايته، لإعادة تجديد بقدر أكبر من أي وقت مضى في تاريخ ما بعد الحرب؛ علمًا أنه لم يكن بدهيًا بهذا القدر أن يكون استبدال المسؤولين البارزين و«أسلوب تفكيرهم المتحفظ» مهمًا لنجاح البيريسترويكا، وأن في الإمكان تقاضي الخيارات الأكثر عمقًا ومنهجية.

انقلاب آب/أغسطس ونهاية حكم الأحزاب

كانت محاولة الانقلاب التي جرت في آب/أغسطس ١٩٩١، وأدت إلى نهاية الحكم الشيوعي، في حد ذاتها، برهانًا على محدودية أسلوب القيادة الذي ينصبّ تركيزه الأساس في العوامل الشخصية لا

(١) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. II, p. 154

(٢) المرجع نفسه، 3-181، vol. III.

(٣) *Pravda*, 26 June 1990, p. 2

(٤) المرجع نفسه، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، ص ١.

(٥) المرجع نفسه، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، ص ٣.

المؤسسية. كان كثيرون من المتأمرين من الأشخاص الذين عيّنهم غورباتشوف، وحتى من أصدقائه. وكان لهذه المرارة أثر أكبر في نفسه من أي حيثية أخرى من حيثيات هذه الحال الطارئة القصيرة الأمد (كان كل أفراد العائلة مقربين تحديداً من رئيس أركان غورباتشوف، فاليري بولدين، «وكانوا يخبرونه كل شيء، حتى أدق الأمور الشخصية»^(١)). في الواقع لم يقع الانقلاب من دون سابق إنذار. كان وزير الخارجية شيفاردنادزه قد أبلغ البرلمان السوفيتي، وهو يقدم استقالته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، أن ثمة «ديكتاتورية تقترب»، على الرغم من أن أحدًا لم يكن يعلم بعد أي شكل ستتخذ^(٢). وفي حديث أدلى به في بداية آب/أغسطس ١٩٩١ كرر اعتقاده باحتمال حدوث محاولة لحل مشكلات البلاد باللجوء إلى القوة^(٣). وقد نُشرت في صحيفة «سوفيتسكايا روسيا» في تموز/يوليو «مناشدة إلى الناس» تدعو إلى الوحدة الوطنية والقومية، وقّعها اثنان من منظمي الانقلاب إلى جانب متشددين بارزين آخرين^(٤). كما حذر ألكسندر ياكوفليف في مقابلة تلفزيونية في ١٢ آب/أغسطس من أن «القوى المحافظة والرجعية» تقوم بالتعبئة ويسرها جداً أن «تعيد عقارب الساعة إلى الوراء». وفي حديث آخر بعد بضعة أيام فحسب، قبيل انطلاق المؤامرة، نبّه مجدداً من أن مؤيدي ستالين باتوا يهيمنون على قيادة الحزب وأنهم يعدّون العدة «للانقلاب على الحزب والدولة»^(٥).

لكن على الرغم من هذه التحذيرات، شكّلت محاولة الانقلاب التي وقعت في آب/أغسطس ١٩٩١ صدمة، ومفاجأة أيضاً، للقائد السوفيتي والعالم الخارجي^(٦). وصادف أيضاً أن آب/أغسطس هو الشهر

(١) راجع: Gor- Mikhail Gorbachev, *Avgustovskii putch: prichiny i sledstviya* (Moscow: Novosti, 1991), p. 9 (Gorbachev spoke here of his 'betrayal')

رايسا غورباتشوف تقتبس عن يودلين في كتاب: Chernyav, 1991 god, p. 189

(٢) *Izvestiya*, 20 December 1990, p. 6

(٣) *Komsomol'skaya pravda*, 3 August 1991, p. 3

(٤) *Sovetskaya Rossiya*, 23 July 1991, p. 1

(٥) *Pravda*, 13 August 1989, p. 4, and *Izvestiya*, 16 August 1991, p. 2

اليوم نفسه نُشرت في: *Literaturnaya gazeta*, 28 August 1991, p. 2

(٦) عبّر أناتولي سوبشاك عن مفاجأته التامة في كتابه: (Mos- *Khozhdzenie vo vlast'*, 2nd edn 378 Notes to pages 20-3 (Moscow: Novosti, 1991), p. 275

لربما أعطى غورباتشوف سبباً للاعتقاد أنه قد يدعم فرض حالة طوارئ شرط ألا يتحمل مسؤولية مباشرة عن ذلك (راجع على سبيل المثال: Amy Knight, 'The coup that never was: Gorbachev and the forces of reaction', *Problems of Communism*, vol. 40, no. 6 (November-December 1991), pp. 36-44, at pp. 39-40)

في الواقع عدّه حوالى ٦٪ من الشعب السوفيتي «المحرض الأساسي» على الانقلاب (1) *Argumenty i fakty*, no. 36, 1991, p. 1. يتوافر ترتيب زمني وتوثيق مفصلان عن الانقلاب في: (1) *Putch: khronika trevoznykh dni* (Moscow: Progress, 1991)

راجع أيضاً: (1) *Avgust-91* (Moscow: Politizdat, 1991). حيث النبيرة غورباتشوفية أكثر =

الذي حاول فيه الجنرال كورنيلوف خلع الحكومة المؤقتة عام ١٩١٧، والشهر الذي قضى فيه الرئيس السوفيتي عطلة العائلية في القرم. فقد قضى الوقت، عام ١٩٨٧، في تأليف كتاب «البيريسترويكا» الذي حقق أعلى المبيعات. وفي ١٨ آب/أغسطس كان يعمل على كتابة خطاب كان سيلقيه حين وصل أربعة موفدين على نحو غير متوقع، من موسكو. كانت كل خطوطه الهاتفية مقطوعة، لذا من الجلي أنها لم تكن زيارة مجاملة. لم يقبل غورباتشوف لا تقديم استقالته ولا توقيع مرسوم يعلن حال الطوارئ. وبالتالي وُضع تحت الإقامة الجبرية، وعُزل عن العالم الخارجي^(١). وصبيحة ١٩ آب/أغسطس أبلغت لجنة سمّت نفسها «لجنة طوارئ الدولة» العالم المذهول أن غورباتشوف ليس على ما يرام؛ وأن مسؤولياته ستُنقل في ظل هذه الظروف إلى نائب الرئيس غينادي ياناييف. تبين لاحقاً أن لجنة الطوارئ تضم ثمانية أعضاء، هم بالإضافة إلى ياناييف: رئيس جهاز الاستخبارات السوفيتية (لجنة أمن الدولة) فلاديمير كروجكوف، ووزير الدفاع ديميتري يازوف، ووزير الداخلية بوريس بوجو، ورئيس الوزراء فالنتين بافلوف؛ إلى جانب ٣ أعضاء آخرين أقل بروزاً هم أوليغ باكلانوف وفاسيلي ستارودوبتسيف وألكسندر ترياكوف^(٢). في وقت لاحق من اليوم نفسه تكلم ياناييف وأربعة أعضاء من اللجنة في مؤتمر صحفي عُقد على عجل، فشرحوا أن نائب الرئيس تسلّم زمام السلطة استناداً إلى المادة ١٢٧ من الدستور السوفيتي، التي تجيز له ذلك

K. Gorshkov and V. V. Zhuravlev, eds., *Krasnoe ili beloe? (Drama avgusta-91: fakty, gipotesy, stolknoveniya mnenii)* (Moscow: Terra, 1992); and Yu. Kazarin and B. Yakovlev, eds., *Smert' zagovora: belaya kniga* (Moscow: Novosti, 1992)

Giulietto Chiesa, *Cronaca del golpe* الذي يعكس موقف إدارة مدينة موسكو. وهناك أكثر من سرد لصحافيين: *rosso* (Milan: Baldini and Castoldi, 1991); Martin Sixsmith, *Moscow Coup* (London: Simon & Schuster, 1991); and the relevant chapters of David Remnick, *Lenin's Tomb* (New York: Random House, 1993).

Victoria Bonnell, Ann Cooper and Gregory Freidin, *Russia at the Bar-ricades: Eyewitness Accounts of the August Coup* (Armonk, NY: Sharpe, 1993)

Viktor Maslyukov and Konstantin Truevtsev, eds., *V avguste 91-go: Rossiya glazami ochevidtsev* (Moscow and St Petersburg: Limbus-Press, 1993)

Richard Sakwa, 'The revolution: المزيد من التفاصيل راجع: *Avgustovskii putch* في السرد الخاص لغورباتشوف في *Coexistence* of 1991 in Russia: interpretations of the Moscow coup', vol. 29, no. 4 (December 1992), pp. 335-75, and John B. Dunlop, *The Rise of Russia and the Fall of the Soviet Empire* (Princeton, NJ: Princeton University

(١) 18-23 Gorbachev, *Avgustovskii putch*, pp. 18-23 (أعرب غورباتشوف في وقت لاحق لمشاهدي التلفزة أنه لو لم يتوجه لقضاء إجازة في فوروس في آب/أغسطس ١٩٩١ لظل الاتحاد السوفيتي على قيد الحياة: *Argumenty i fakty*, no. 50, 2008, p. 5).

(٢) *Izvestiya*, 20 August 1991, p. 1

في حال كون الرئيس عاجزاً «لأي سبب من الأسباب» عن مواصلة تحمل مسؤولياته؛ وأردفوا قائلين إن غورباتشوف «متعب جداً»، لكنهم يأملون في أن يعود للقيام بواجباته الرسمية «بمجرد أن يتعافى»^(١).

في غضون ذلك علّقت اللجنة، من خلال سلسلة من المراسيم، نشاطات كل الأحزاب (ما عدا التي أيدت حالة الطوارئ)، ومنعت كل الصحف من الصدور ما خلا عدداً صغيراً منها (من ضمنها صحيفة «البرافدا»)، وأمرت بتسليم الأسلحة وحظرت الاجتماعات والتظاهرات والاعتصامات. لم تكن رسالة اللجنة مجرد رسالة إكراهية؛ بل وعدت أيضاً بخفض الأسعار وزيادة الرواتب، ووضع المؤن الغذائية تحت مراقبة صارمة وإعطاء الأولوية للمدارس والمستشفيات والمتقاعدين والمعوقين^(٢). في رسالة موجهة إلى الشعب السوفيتي أذيعت صبيحة ١٩ آب/أغسطس قدمت للجنة مزيداً من التبريرات لعملها قائلة إن الشعب السوفيتي في خطرٍ «داهم»، فقد وصلت البيريسترويكا إلى حائط مسدود. وعمّت الفوضى البلاد، والقوى المتطرفة تسعى إلى تفكيك الدولة السوفيتية والاستيلاء على السلطة. كان الاقتصاد، آنذاك، متأزماً، بعدما تدهور التخطيط المركزي، وحدث جنوح لا سبيل إلى ضبطه نحو السوق، وازداد احتمال تفشي المجاعة؛ وتفتتت أيضاً الجرائم والدعارة. وعدت اللجنة بتصويب هذه النزعات، وتعزيز النظام العام، وضبط تدهور مستويات المعيشة، واستعادة مكانة الاتحاد السوفيتي الدولية؛ وناشدت، بدورها، جميع الوطنيين الحقيقيين وأصحاب النيات الحسنة دعمها؛ لكنها لم تشر، في أي شكل من الأشكال، إلى الاشتراكية^(٣).

سرعان ما ظهر أن الانقلاب كان سيئ التخطيط، إذ إن اثنين من أركانه الأساسيين هما ياناييف وبافلوف كانا ثملين طوال مدة الانقلاب^(٤). وعارضه من البداية بوريس يلتسن، الذي كان قد انتُخب رئيساً للبلاد قبل شهرين، والذي وجّه نداءً صارماً للمقاومة في ١٩ آب/أغسطس، خلال وقوفه على إحدى الدبابات خارج مبنى البرلمان الروسي. ندد يلتسن بأعمال اللجنة ونعت الانقلاب بالانقلاب الرجعي اللادستوري اليميني، وأعلن أن كل قراراته غير شرعية، وأصر على وجوب إعادة غورباتشوف فوراً إلى منصبه، ودعا إلى إضراب مفتوح إلى حين انعقاد البرلمان السوفيتي وإعادة الاحترام إلى الدستور^(٥). نُظمت تظاهرات ضخمة أمام البرلمان الروسي في اليوم التالي، ألقى خلالها كلمات كل من شيفاردنادزه وياكوفليف وأرملة أندريه ساخاروف، إيلينا بونر، وغيرهم من الديمقراطيين. كانت اللحظة الحاسمة

(١) Pravda, 20 August 1991, pp. 1-2

(٢) Izvestiya, 20 August 1991, p. 1

(٣) Izvestiya, 20 August 1991, p. 1

(٤) المرجع نفسه، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١، ص ٤، ٨ (اعترف بافلوف لاحقاً أنه على الأرجح أخذ رشقة: المرجع نفسه، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ص ٧).

(٥) Putsch, pp. 19-20

مساء ٢٠ آب/أغسطس حين تحدى سبعين ألف شخص في موسكو حظر التجول وتجمعوا أمام البيت الأبيض (كما كان يسمى مبنى البرلمان) ليدافعوا عنه في وجه هجمة غير متوقعة شنتها قوى مؤيدة للانقلاب. قُتل تلك الليلة ثلاثة رجال، تعرض أحدهم لإطلاق نار فيما دهست دبابات الاثنين الآخرين. لكن الهجمة على البرلمان نفسه لم تنجز^(١). تبين لاحقاً أن قطاعات مهمة من القوات المسلحة وقفت ضد الانقلاب وأن مجموعة النخبة المناهضة للإرهاب في الاستخبارات السوفيتية «ألفا» رفضت الأمر الذي وُجّه إليها لاقتحام المبنى^(٢).

بدأ الانقلاب ينهار يوم الأربعاء الموافق ٢١ من آب/أغسطس. اجتمع أعضاء البرلمان الروسي في جلسة طارئة معربين عن دعمهم الكامل ليلتسن؛ وُرُفعت القيود عن الإعلام، وأمرت وزارة الدفاع الجنود بالعودة إلى ثكناتهم، وأعلن مجلس السوفيت الأعلى عدم مشروعية أعمال لجنة الطوارئ، وأعلن مكتب المدعي العام أن أعضاءها ارتكبوا جريمة الخيانة العظمى، فأقدم أحد قادة الانقلاب، بوريس بوجو، على الانتحار؛ وتوجه آخرون إلى القرم لطلب السماح من غورباتشوف (أرسل البرلمان الروسي نوابه لإعادة الرئيس السوفيتي بأمان)؛ في حين حاول آخرون مثل وزير الخارجية ألكسندر بيسميرتنيخ تبرير سبب إصابتهم - كما في حالته - «بنزلة برد» مفاجئة. حين كانت حال الطوارئ تُطبّق (وقد أُقيل بعد يومين). كانت الشخصية الأكثر غموضاً على الإطلاق رئيس مجلس السوفيت الأعلى أناتولي لوكيانوف الذي رفض التنديد بالانقلاب حينذاك، واتُّهم أنه «قائده العقائدي»، تبين لاحقاً، نهاية الشهر، أنه كان أحد الأشخاص الأربع عشرة المتورطين في الانقلاب، وقد اعتقلوا واتُّهموا بالخيانة العظمى^(٣).

نُقل غورباتشوف بالطائرة إلى موسكو، صبيحة ٢٢ آب/أغسطس، وعقد في وقت لاحق مؤتمراً صحافياً عَجَّ بالحضور. شكر يلتسن والبرلمان الروسي ما بذلاه لإطلاقه، وشرح، من ثم، الظروف الصعبة التي احتُجز في ظلها. فقد رفض الرضوخ للشروط التي حاول محتجزوه إملأها عليه أو الطعام الذي قدموه إليه، لكنه ركب مذياً موقئاً وشغله لمتابعة النشرات الإخبارية الغربية؛ حتى إنه سجّل أربع نسخ من رسالة فيديو إلى الشعب السوفيتي تشرح الطبيعة الحقيقية لحالة الطوارئ. فوجئ البعض أن

(١) *Izvestiya*, 21 August 1991, pp. 1-2 (أفادت الصحيفة أن أكثر من ٧٠ ألف شخص من سكان موسكو شاركوا في التظاهرة: المرجع نفسه، ص ١).

(٢) المرجع نفسه، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩١، ص ٦ (لا يزال مجهولاً هل أُعطي أمر بالهجوم: راجع: Knight, 'The coup that never was', p. 40).

(٣) عن لوكيانوف كإيديولوجي راجع: *Izvestiya*, 22 August 1991, p. 4: أفيد عن اعتقاله في المرجع نفسه، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، ص ١. كتب لوكيانوف في وقت لاحق قائلاً إن هذا لم يكن انقلاباً، بل محاولة يائسة لإنقاذ النظام الاجتماعي الذي أسسه الدستور السوفيتي (12). *Perevorot mininy i nastoyashchity* (Moscow: Manuscript, 1993), p. 12. المؤتمر الصحافي غير المقنع لبسميرتنيخ متوافر في صحيفة «البرافدا»، ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩١، ص ٥.

القائد السوفيتي وأصل الدفاع عن الحزب الشيوعي، الذي كان دوره في محاولة الانقلاب غامضاً^(١). ولكن بعد أن تجلّى تواطؤ قيادة الحزب، استقال غورباتشوف من الأمانة العامة ودعا للجنة المركزية إلى «اتخاذ القرار الصعب، ولكن المشرفّ ألا وهو حلّ نفسها»^(٢). أصدر يلتسن مرسوماً بتعليق نشاط الحزب الشيوعي في كل أرجاء الاتحاد الروسي في ٢٣ آب/أغسطس، في اجتماع للبرلمان الروسي حضره غورباتشوف^(٣)، ونقل مرسوم آخر في ٢٥ آب/أغسطس كل ممتلكات الحزب إلى أيدي الهيئات المنتخبّة في الحكومة، وجمّد حساباته المصرفية^(٤)؛ ثم حلّ الحزب بالكامل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١^(٥).

كان الاتحاد السوفيتي بذاته ضحية أكبر للانقلاب. فقد عمد المتآمرون آنذاك، سعياً منهم إلى معارضة توقيع معاهدة اتحادية جديدة تؤسس لاتحاد كونفدرالي حر، إلى تسريع انهيار الدولة التي كانوا يقصدون الإبقاء عليها. أعلنت ليتوانيا استقلالها في ربيع العام ١٩٩٠؛ وحدث دول البلطيق الأخرى حذوها على الفور؛ ولكن في نهاية العام ١٩٩١ كانت جميع الجمهوريات، ما عدا روسيا، قد تبنت إعلانات من هذا القبيل. يبدو أن قرار أوكرانيا، الذي أيده أكثر من ٩٠٪ من سكانها الناخبين، في استفتاء أُجري في الأول من كانون الأول/ديسمبر، هو ما أقتع يلتسن أن ليس ثمة مستقبل لإعادة بناء الاتحاد السوفيتي الذي لا تشكل ثاني أكبر جمهورية فيه جزءاً منه. وفي الثامن من كانون الأول/ديسمبر، التقى الرئيس الأوكراني ورئيس مجلس النواب البيلا روسي في مزرعة قرب مينسك وتوصلا إلى اتفاق لتأسيس كومونولث من الدول المستقلة. الكومونولث الجديد لم يكن دولة، ولم يكن له برلمان مشترك وليس له رئاسة تحديداً؛ ولكن بتأسيسه، وفقاً للاتفاق، لم يعد للاتحاد السوفيتي ككيان في القانون الدولي وكواقع جغرافي أي وجود^(٦). في ١٢ كانون الأول/ديسمبر صادق مجلس السوفيت الأعلى على الاتفاق، وانسحب من معاهدة الاتحاد التي أبرمت عام ١٩٢٢ (لم ينص الدستور تماماً أن على مجلس

(١) نُشر التقييم الأولي لغورباتشوف في صحيفة «البرافدا» في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩١، ص ٢؛ عمد لاحقاً إلى تعيين ثلاثة أمناء سر في اللجنة المركزية وهم أندريه جيرينكو وغالينا سيميونوفا وإينور ستروبيف، كانوا قد رفضوا دعم المتآمريين، وبرزوا كسياسيين ناضجين وأشخاص صادقين: Zhizn' i reformy, vol. II, p. 575.

(٢) Izvestiya, 26 August 1991, p. 2

(٣) Vedomosti S'ezda narodnykh deputatov RSFSR i Verkhovnogo Soveta RSFSR, no. 35, art. 1149, 23 August 1991.

(٤) Vedomosti S'ezda narodnykh deputatov RSFSR i Verkhovnogo Soveta RSFSR, no. 35, art. 1164, 25 August 1991.

(٥) المرجع نفسه، no. 45, 1991, art. 1537, 6 November 1991.

(٦) ظهر إعلان تأسيس «اتحاد الدول المستقلة» في: Rossiiskaya gazeta, 10 December 1991, p. 1. نص الاتفاق متوافر في المرجع نفسه، ١١ كانون الأول/ديسمبر، ص ١.

نواب الشعب بكل أعضائه التفكير في المسألة وإجراء مزيد من الاستفتاءات)^(١)؛ وعمد اتفاق إضافي أبرم في ٢١ كانون الأول/ديسمبر في ألما آتا (كازاخستان) إلى ضم كل الجمهوريات الباقية باستثناء جمهوريات البلطيق إلى الاتحاد الجديد^(٢). بزوال الاتحاد السوفيتي كان من الجلي تعذر احتلال منصب رئاسته، فاستقال غورباتشوف من آخر منصب عام متبقي في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر. ووفق ما أفادت صحيفة «البرافدا»، فقد تدهور سعر الصرف من ٠,٦ إلى أكثر من ٩٠ روبلاً للدولار خلال مدة ولايته، وكاد احتياطي الذهب يُستنفد. لكن كان هناك ١٢ حزباً سياسياً مسجلاً، عوضاً عن حزب واحد. كذلك ارتفعت المبيعات السنوية لوجبات «بيغ ماك» في مطاعم ماكدونالدز من صفر إلى ١٥ مليوناً^(٣).

لمزيد من الاطلاع

ما هي جذور انهيار الاتحاد السوفيتي؟ وما الذي «انهار»؟ وهل كان أي من عوامل هذا الانهيار متعزراً اجتنابه؟.. كلها موضوعات لا تزال موضع جدال داخل روسيا وكذلك خارجها. يقدم كوهين (٢٠٠٤، بتفاصيل أكثر في كتابه الذي صدر عام ٢٠٠٩) سرداً «تحريفيًا» جريئاً؛ ويتبه شلابنتوخ (١٩٩٩، بإسهاب

Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov RSFSR i Verkhovnogo Soveta RSFSR, no. 51, arts. 1798 and 1799, 12 December 1991

Boris Lazarev in *Vestnik Ros-siiskoi Akademii nauk*, no. 7, 1993, p. 612

A. S. Tshipko in G. A. Bordyugov, ed., *Rossiiskaya imperiya*. راجع: تنفيذ استفتاء راجع: *SSSR. Rossiiskaya Federatsiya: istoriya odnostrany?* (Moscow: Rossiya molodaya, 1993), p. 95.

علق القاضي والنائب فيكتور شينيس أن اتفاق كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بين القادة السلاف الثلاثة كان مخالفاً للدستور. وأن قرار إنهاء الاتحاد السوفيتي صدق عليه مجلس السوفيت الأعلى الذي لا يملك أهلية لاتخاذ مثل هذا القرار (*Gosudarstvo i pravo*, no. 12, 1997, p. 65)

Z. Stankevich, *Istoriya krusheniya SSSR: politiko-pravovye aspekty* (Moscow: Izdatel'stvo Moskovskogo Universiteta, 2001), and P. P. Kremnev, *Raspad SSSR: mezhdunarodno-pravovye problemy* (Moscow: Zertsalo-M, 2005)

في الواقع، عمد مجلس الدوما إلى نقض القرار رسمياً في آذار/مارس ١٩٩٦، على الرغم من أن قراراته لم يكن لها أي تأثير فعلي. عمد القرار الأول إلى إلغاء قرار مجلس السوفيت الأعلى الذي صدر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ والذي أبطل اتفاق الاتحاد للعام ١٩٢٢؛ وأكد قرار ثان القوة القانونية لاستفتاء آذار/مارس ١٩٩١ وأعلن الاتفاق تأسيس اتحاد الدول المستقلة - الذي لم تصادق عليه «الهيئة العليا لسلطة الدولة» في جمهورية روسيا السوفيتية الاتحادية الاشتراكية، ومجلس نواب الشعب، من دون أساس قانوني فيما يتعلق باستمرار وجود الاتحاد السوفيتي: (SZ, no. 13, items 1274 and 1275, 15 March 1996).

Rossiiskaya gazeta, 24 December 1991, p. 1 (٢)

Pravda, 20 December 1991, p. 5 (٢)

أكثر في كتابه الصادر عام ٢٠٠١) أيضًا من الحتمية، على الأقل على المدى القصير؛ ويضع ستراير (١٩٩٨) جملة من الآراء في مجموعة مقتطفات للقراء من الطلاب. وعن غورباتشوف نفسه الدراسة الأساسية المرجعية هي لبراون (١٩٩٦)، وقد أُلحقت بإضافات في نسخة لاحقة (براون ٢٠٠٧)؛ راجع أيضًا ساكوا (١٩٩٠) ودانلوب (١٩٩٣) ووايت (١٩٩٤)، وهي أعمال تتوسع في إطار المادة المعروضة في هذا الفصل. ظهرت «البيروسترويك» التي وضعها غورباتشوف، وفيها «بيان مهمته» الذي يوصف قيادته ككل، عام ١٩٨٧؛ وصدرت ترجمة مقتضبة لمذكراته عام ١٩٩٦. وتجري الإضاءة على آخر يوم من وجود الاتحاد السوفيتي، وهو ٢٥ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، في أولكيرجي (٢٠١١).

Brown, Archie, *The Gorbachev Factor* (Oxford and New York: Oxford University Press, 1996).

Seven Years that Changed the World (Oxford and New York: Oxford University Press, 2007).

Cohen, Stephen F., 'Was the Soviet system reformable?', *Slavic Review*, vol. 63, no. 3 (Autumn 2004), pp. 459–88, with commentaries and a rejoinder, pp. 489–554.

Soviet Fates and Lost Alternatives (New York and Chichester: Columbia University Press, 2009).

Dunlop, John, *The Rise of Russia and the Fall of the Soviet Empire* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993).

Gorbachev, Mikhail, *Perestroika: New Thinking for Our Country and the World* (London: Collins and New York: Harper and Row, 1987); an expanded edition was published the following year (New York: Perennial Library and London: Fontana, 1988).

Memoirs, trans. Georges Peronansky and Tatjana Varshavsky (New York and London: Doubleday, 1996).

O'Clery, Conor, *Moscow, December 25, 1991: The Last Day of the Soviet Union* (New York: Public Affairs / London: Transworld, 2011).

Sakwa, Richard, *Gorbachev and His Reforms* (New York and London: Philip Allen, 1990).

Shlapentokh, Vladimir, 'The Soviet Union: a normal totalitarian society', *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, vol. 14, no. 4 (December 1999), pp. 1–16.

A Normal Totalitarian Society: How the Soviet Union Functioned and How It Collapsed (Armonk, NY, and London: M. E. Sharpe, 2001).

Strayer, Robert W., ed., *Why Did the Soviet Union Collapse? Understanding Historical Change* (Armonk, NY, and London: Sharpe, 1998).

White, Stephen, *After Gorbachev*, 4th edn (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1994).

الفصل الثاني

الناخبون والأحزاب والبرلمان

كان ينبغي أن تكون الفيدرالية الروسية الجديدة، بموجب الدستور الذي تبنته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، دولة ديمقراطية اتحادية قائمة على القانون ولها حكومة جمهورية. أما تحديد الشكل الذي ستتخذه الحكومة فقد استغرق بعض الوقت، ولكن منذ البداية كانت دولة بُني الحق في الحكم فيها على انتخابات منتظمة لبرلمان جديد، سُميت هيئته التشريعية الدنيا مجلس دوما الدولة.

إلا أن الأحزاب ظلت ضعيفة جداً، وراحت السلطات نفسها تسيطر على الانتخابات في شكل مطرد. في ظل حكم فلاديمير بوتين، من العام ٢٠٠٠ ولاحقاً، أمسى الكرملين نفسه اللاعب الأساسي، إذ تصرف من خلال «حزب السلطة» الذي أسسه بنفسه وأخضع البلاد ككل لسلطة «تنفيذية عمودية» تنازلية. كانت سلطة اتخاذ القرار، من الناحية الرسمية، لا تزال في يد مجلس الدوما، لكن الكرملين سيطر على الحزب الذي شغل ثلثي مقاعده، وكلما تزايد تمركز السلطة السياسية تهمّشت أكثر فأكثر مشاركة البرلمان في العملية السياسية.

كان التصويت لا يزال جديداً على روسيا عقب الحقبة الشيوعية مباشرة^(١)، فأتى بمعنى الاختيار. في ظل النظام السوفيتي كانت الانتخابات تجري في مددٍ زمنية منتظمة، ولكن فرصة الاختيار لم تكن متوفرة، ليس من بين المرشحين والأحزاب فحسب، بل أيضاً (عملياً) لم تكن هناك إمكانية للاختيار

(١) الدراسة الأوفى عن السلوك الانتخابي في الحقبة السوفيتية وبداية الحقبة التالية للشيوعية متوفرة في كتاب ستيفن وايت وريتشارد روز وإيان ماك أليستر *How Russia Votes* (Chatham House, NJ: Chatham House, 1997) جرى التطرق بالتفصيل إلى بداية الحقبة ما بعد الشيوعية في كتاب تيموثي كولتون: *Transitional Citizens: Voters and What Influences Them in the New Russia* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000)

وورد العمل اللاحق في قسم «لمزيد من الاطلاع». جرى التطرق إلى النظام (1996) (Moscow: Manuscript, 1996).
الذي يعيد طبع القانون ذي الصلة. مصادر البيانات الانتخابي نفسه وصولاً إلى مطلع التسعينات في:
=

من الأصل. خلافاً لاقتراح بريخت أن «تنتخب الحكومة شعباً جديداً»، كان أعضاء القيادة هم الذين يحدّدون تركيبة كل برلمان جديد والدوائر التي سيترشحون هم أنفسهم فيها. ما كان على الناخبين إلا إسقاط ورقة الاقتراع، غير معلّمة وربما غير مقروءة، في الصندوق؛ وإذا رغّبوا في التصويت للمعارضين، كان عليهم التوجه إلى حُجيرة محجوبة تقع بجانب مركز الاقتراع، حيث يمكن للجميع أن يخبئوا نياتهم^(١). عام ١٩٨٧، وفي أول ابتعاد عن هذا التقليد، سُمح لعدد صغير من الدوائر الانتخابية ضمن انتخابات محلية بترشيح عدد من المرشحين يفوق عدد المقاعد المتوافرة^(٢)؛ ثم في العام ١٩٨٨، مع تعزيز الديمقراطية أكثر، جرى تبني نظام انتخابي جديد سمح بترشيح أي عدد من المرشحين، من قبّل المواطنين العاديين وكذلك المنظمات المرخّص لها، على أن تحدد النتيجة الأصوات التي يُدلى بها داخل حُجيرة انتخاب^(٣). وقد وصف عضو محافظ بارز في الحزب هو إيفور ليفاتشيف، النتيجة، عند انتخاب الكونغرس الجديد لنواب الشعب في آذار/مارس ١٩٨٩، «بالعلاج بالصدمة السياسية»؛ في الحقيقة، كان هناك عدد من أعضاء الحزب بين عداد المرشحين الفائزين أكبر من أي وقت مضى، لكن ٢٨ مسؤولاً بارزاً، من ضمنهم عضو في المكتب السياسي، رفضتهم مفوضية الانتخابات المشكّلة حديثاً، وفاز بوريس يلتسن بحوالي ٩٠٪ من الأصوات في موسكو، ضمن نتيجة أتت كأوضح ردّ ممكن على مساعي قيادة الحزب تهميش تحديه سلطتهم^(٤).

انتُخب برلمان روسي على الأساس التنافسي نفسه، في آذار/مارس ١٩٩٠؛ وهذا البرلمان، وهو

= Yu. A. Novikov, *Izbiratel'naya sistema Rossii: 90* الذي أعاد نسخ القانون ذي الصلة. مصادر البيانات الانتخابية المذكورة أيضاً في قسم «لمزيد من الاطلاع». هذا الجزء مُستقى إلى حد ما من سلسلة زيارات لروسيا كمرقب رسمي للانتخابات في العامين ١٩٩٥-١٩٩٦ والعامين ١٩٩٩-٢٠٠٠، ثم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و٢٠٠٧-٢٠٠٨.

(١) *Izvestiya*, 10 February 1987, p. 1

(٢) راجع: Stephen White, 'Reforming the electoral system', in Walter Joyce, Hillel Ticktin and Stephen White, *Gorbachev and Gorbachevism* (London: Cass, 1989), pp. 1-17, and Jeffrey Hahn, 'An experiment in competition: the 1987 elections to the local soviets', *Slavic Review*, vol. 47, no. 2 (Fall 1988), pp. 434-47.

(٣) بخصوص النص انظر: *Vedomosti Verkhovnogo Soveta SSSR*, no. 49, 1988, art. 729

(٤) لإطلاع على وجهة نظر ليفاتشيف راجع: *Zagadka Gorbacheva* (Novosibirsk: Interbuk, 1992), p. 75. أفيد عن عدد هزائم أمناء السر الأوائل في: *Argumenty i fakty*, no. 21, 1989, p. 8. كان أفيد عن فوز يلتسن في موسكو (حيث نال ٨٩.٤٪ من الأصوات) في: *Moskovskaya pravda*, 28 March 1989, p. 2. أخبر غورباتشوف زملاءه في المكتب السياسي أن الانتخابات تعدّ خطوة أساسية نحو جعل المجتمع أكثر ديمقراطية. وحاجج ألكسندر ياكوفليف على نحو مماثل أنها كانت استفتاءً على البيريسترويكا؛ لكن يوري سولوفيوف (الذي خسر مقعده) اعتبر أن ثمة صراعاً يدور على السلطة، ودعا ألكسندر لوكيانوف إلى اتخاذ تدابير في حق منظمي «ميموريال» و«باميات»، اللتين كانتا مقربتين من المنظمات المناهضة للاتحاد السوفيتي (محاضر المكتب السياسي، ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٩، أوراق تشيرناييف، مؤسسة غورباتشوف، موسكو). يستذكر نيكولاي ريجكوف سعادة غورباتشوف لكنه أنكر أن يكون الحزب قد خسر الانتخابات:

(*Perestroika: istoriya predatel'stv* (Moscow: Novosti, 1992), pp. 284-5).

مجلس من نواب للشعب مع مجلس سوفيت أعلى أصغر حجمًا، هو من أخذ روسيا إلى العهد التالي للشيوعية. لطالما كانت التوترات قابلة للحدوث بين البرلمان والرئيس اللذين كان بإمكان كليهما ادعاءً التمتع بتفويض الناخبين؛ كانت التوترات تقع بين برلمان أغلب أعضائه من الشيوعيين إبان انتخابه، ورئيس استقال من الحزب الشيوعي السوفيتي، وحظره عقب انقلاب آب/ أغسطس، ثم عمد إلى حل الدولة التي أوجدته. في النهاية، حُلَّت هذه التوترات بفعل انقلاب آخر حين عمد الرئيس يلتسن، الذي شجعتة نتائج استفتاء أجري في نيسان/ أبريل ١٩٩٣ حصلت فيه سياسات حكومته على دعم الغالبية، إلى حل البرلمان في أيلول/ سبتمبر التالي، ثم أمر الجيش بقصف مبنى البرلمان، مطلع تشرين الأول/ أكتوبر، حين اندلعت تظاهرة شعبية واقترحت الطلوق الأمني وشجعت القادة البرلمانيين على السعي إلى السيطرة على الدولة نفسها. وفقًا لمصادر رسمية، قُتل ١٤٥ شخصًا على أثر النزاعات الأكثر دموية في الشوارع منذ ثورة أكتوبر، وهي مواجهة عدّها نائب يلتسن الأول، إيغور غايدار، أشبه بـ «حرب أهلية مصغرة»^(١). كان قمع البرلمان خرقًا صريحًا للدستور، الذي يمنع بوضوح أي مسعى من الرئيس لحل مجلس الدوما أو تعليق عمله؛ فضلًا عن ذلك كان دستورًا تعهد يلتسن أن يحافظ عليه حين نُصّب كأول رئيس منتخب في روسيا في تموز/ يوليو ١٩٩١. لكنه كان قد حسم أمره قبلاً. وارتأى أن البلاد لا ينبغي أن تحظى بمثل هذا البرلمان^(٢)، ولم يعتبر نفسه مُلزمًا بدستور عدل مرات مذ أقسم على الحفاظ عليه^(٣).

سمح قمع البرلمان ليلتسن بتقديم دستور جديد بالكامل لعقبة ما بعد الشيوعية ثم إقراره. وبموجبه تمّ توسيع صلاحيات الرئاسة أكثر. حلّ الدستور الجديد، المصادق عليه في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، مجلس نواب الشعب وأسس مكانه هيئة فيدرالية من قسمين: الهيئة العليا، وهي مجلس الفيدرالية، وكانت عبارة عن مجلس يمثل جمهوريات روسيا وأقاليمها الـ ٨٩، ويؤخذ اثنان من أعضائه من كلٍّ من

(١) للاطلاع على أسماء الضحايا راجع: *Izvestiya*, 28 December 1993, p. 1. اقتبس كلام غايدر من:

Dni porazhenii i pobed (Moscow: Vagrius, 1996), p. 294. هناك روايات توثيقية متعدّدة للمواجهة:

N. L. Zheleznova, A. G. Panova, A. P. Surkov, comps., *Moskva. Osen' -93. Khronika protivostoyaniya*

(Moscow: Respublika, 1994) يؤيد موقع الرئاسة: المراجع الأكثر ميلًا للنقد هي:

A. V. Buzgalin and A. I. Kolganov, eds., *Krovavyi oktyabr' v Moskve: khronika, svidetel'stva, analiz sobytiy 21 sentyabrya - 4 oktyabrya 1993 goda* (Moscow: Erebus, 1993), and V. Ya. Vasil'ev, Buzgalin and Kolganov, eds., *Ploshchad' svobodnoi Rossii: sbornik svidetel'stv o sentyabr'skikh-oktyabr'skikh dnyakh 1993 goda v stolitse Rossii* (Moscow: Erebus, 1994).

A. Zevelev and Yu. Pavlov, eds., *Raskolotaya vlast'* (Moscow: Svobodnaya mysl', no. 15, 1993, pp. 12-42) ويوجد تاريخ زمني في: *Rosspen*, 1995)

Svobodnaya mysl', no. 15, 1993, pp. 12-42) ويوجد تاريخ زمني في: *Rosspen*, 1995)

Boris Yeltsin, *Zapiski Prezidenta* (Moscow: Ogonck, 1994), p. 347 (٢)

Rossiiskie vesti, 4 March 1993, p. 1 (٣)

هذه الجمهوريات؛ والهيئة التشريعية الدنيا، مجلس الدوما، وكانت عبارة عن مجلس نواب يؤتى بنصف أعضائه البالغ عددهم ٤٥٠ من دوائر انتخابية فردية وتحدد النتيجة غالبية بسيطة، ويأتي النصف الثاني عبر منافسة على مستوى الأمة تدور بين الأحزاب والتحالفات الانتخابية. حيث تُوزع المقاعد نسبياً بين كل الذين اجتازوا عتبة الـ ٥٪ (اختفى أعضاء المقاطعة الواحدة وطُرأت تغييرات أخرى منذ العام ٢٠٠٧ فصاعداً). لا يحظى الرئيس، بموجب التشريع، بأي سلطة للدعوة إلى إجراء استفتاء، وبالتالي ما حدث في ١٢ كانون الأول/ديسمبر كان عبارة عن «تصويت وطني»، دستوريته مشكوك فيها، إذ أفيد أن ٥٤,٨٪ من الناخبين شاركوا فيه (كي يكون التصويت صالحاً كان يقتضي حصوله على ما لا يقل عن ٥٠٪ وانتشرت تقارير كثيرة تفيد أن العدد الإجمالي ضخم عمداً)؛ من بين الذين صوتوا، أيد ٥٨,٤٪ خطاب الرئيس، ودخل حيز التنفيذ حين نُشر في الصحافة الرسمية في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر^(١). أسس الدستور الجديد، بصرف النظر عن ظروف تبنيه، إطار عمل لما بات يُعرف بالنظام ما بعد الشيوعي؛ في الوقت عينه، لم يكن واضحاً كيف يمكن لبرلمان انتُخب للتو، أن يتفاعل مع رئيس انتُخب للتو أيضاً، وهل يمكن حث الروس على التعبير عن ميولهم السياسية من خلال أشكال السياسات المتعددة الأحزاب، أو حتى هل سيكلفون أنفسهم عناء التصويت من الأصل.

من الانتخابات السوفيتية إلى الروسية

في ظل النظام السوفيتي، كان هناك حزب واحد يتمتع فقط بوجود شرعي (سأل أحد الروس الطرفاء قائلاً «حزبان؟ أوليس حزبٌ واحدٌ سيئاً بما فيه الكفاية؟». ذُكر عرضاً في النسخ الأولى، أن الدستور الذي جرى تبنيه بتوجيه من ليونيد بريجنيف عام ١٩٧٧ حوّل الهيمنة الفعلية للحزب الشيوعي، إلى احتكار سياسي رسمي. كان الحزب الشيوعي، وفقاً للمادة السادسة الجديدة تماماً، «القوة القائدة والموجهة للمجتمع السوفيتي ونواة نظامه السياسي، ولكل مؤسسات الدولة والمنظمات العامة»، وأضفى «طابعاً منهجياً ومرسوماً ومثبِتاً نظرياً على النضال من أجل انتصار الشيوعية». لكن الحزب وافق، عام ١٩٩٠، على إنهاء احتكاره؛ إذ عدّلت المادة السادسة لتشمل أحزاباً سياسية أخرى، وكذلك نقابات العمال

(١) للاطلاع على نتيجة الانتخابات الوطنية» راجع: Rossiiskaya gazeta, 25 December 1993, p. 1 هناك مجموعة نتائج مفصلة أكثر في:

Bulleten' Tsentral'noi izbiratel'noi komissii Rossiiskoi Federatsii, no. 1(12), 1994, pp. 34-8

قدّر مراقبون مستقلون أن النسبة الفعلية لإقبال الناخبين تراوح بين ٢٨٪ و٤٣٪:

O. G. Rummyantsev, *Osnovy konstitutsionnogo stroya Rossii* (Moscow: Yurist, 1994), pp. 216-17

وورد في تقدير آخر أنها بلغت ٤٦,١٪ (2). *Sovetskaya Rossiya*, 7 May 1994, p. 2). شهد سكرتير بليتسن الإعلامي نفسه، فيجيسلاف كوستيكوف، تزوير النتائج على يد رئيس اللجنة الانتخابية المركزية نيكولاي ريبوف، وهو مرتد عن المعسكر النيابي ويُعدُّ عموماً «مخادعاً وغداراً» (7) 266. *Roman s prezidentom* (Moscow: Vagrius, 1997), pp. 266-7. دخل الدستور حيز التنفيذ بعد نشره رسمياً في ٢٥ ديسمبر/كانون الأول. ولكن يُعدُّ أن تبنيه جرى بتاريخ التصويت عليه. أي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

والشباب ومنظمات عامة أخرى وحركات شعبية، وأضافت المادة ٥١ حق جميع المواطنين في «الاتحاد في أحزاب سياسية ومنظمات عامة والمشاركة في تحركات شعبية تفضي إلى زيادة نشاطها السياسي وإلى تلبية مصالحها المتنوعة»^(١). وقد صرح غورباتشوف، في اجتماع اللجنة المركزية في شباط/فبراير، أن الحزب لا يتخلى تمامًا عن احتكاره السياسي بقدر ما يعترف أن الاتحاد السوفيتي أمسى مجتمعًا متعدد الأحزاب، على الرغم من أن الأحزاب والحركات التي تشكلت، نهاية الثمانينات، لم تكن قد اكتسبت بعد أساسًا قانونيًا؛ بالطبع سيبدل جهودًا حثيثة للإبقاء على قيادته للمجتمع المتغير، ولكن لا يسعه عمل ذلك إلا «في إطار العملية الديمقراطية»، من دون أي نوع من «الامتيازات القانونية أو السياسية»^(٢).

وُضِعَ إطار عمل رسمي للسياسة المتعددة الأحزاب في تشرين الأول/أكتوبر التالي، بعد إقرار قانون جديد يتعلق بالجمعيات العامة، يغطي الأحزاب السياسية وكذلك النقابات، والجمعيات النسائية وجمعيات المحاربين القدامى، والنوادي الرياضية. وفقًا للقانون يستلزم تأسيس جمعية ما عشرة مواطنين على الأقل، ويطلب إليهم عقد اجتماع تأسيسي يجري فيه إقرار نظامها الداخلي وانتخاب مسؤوليها. وبعد إقرار النظام الداخلي، تُسجَل الجمعية في وزارة العدل، أو ما يعادلها على مستويات أخرى من الحكومة، التي يمكنها رفض الترخيص لها إذا بدت أهدافها مناقضة للدستور (على سبيل المثال). ويجب أن يكون الهدف الأساسي للأحزاب السياسية تحديدًا المشاركة في المؤسسات المُنتخبة والحكومة؛ ويُتَوَقَّع منها أن تضع برنامجًا، وإعلانه على الملأ، ويحق لها ترشيح أشخاص للانتخابات كي يخوضوها باسمها، وتشكيل مجموعات منظمة ضمن الهيئات التي أنتخب فيها مرشحوها^(٣). بدأ تسجيل الأحزاب الجديدة والقديمة، بما فيها الحزب الشيوعي السوفيتي، على هذا الأساس في العام ١٩٩١؛ وكان عددها ٢٥ بحلول صيف العام ١٩٩٢، على الرغم من أن بعضها لم يتخطَّ عدد أعضائه المئات، ولم يكن هناك أكثر من ٣٠ ألف عضو عامل في كل الأحزاب السياسية مجتمعة^(٤). لكن الدستور الجديد أوضح أن روسيا، بعد الحقبة الشيوعية، ملتزمة تمامًا التعددية السياسية والنظام المتعدد الأحزاب، شرط أن تمتنع الأحزاب

(١) ظهر النص الكامل للتعديلات الدستورية في: *Vneocherednoi tretii s"ezd narodnykh deputatov SSSR 12-15 marta 1990 g.: stenograficheskii otchet*, 3 vols. (Moscow: Izdanie Verkhovnogo Soveta SSSR, 1990), vol. III, pp. 192-207.

(٢) *Materialy Plenuma Tsentral'nogo Komiteta KPSS 5 fevralya 1990 goda* (Moscow: Politizdat, 1990), pp. 9-10
أوضح جدول أعمال المؤتمر الثامن والعشرين للحزب، الذي تمت الموافقة عليه في الجلسة المكتملة النصاب، «نحو اشتراكية إنسانية وديمقراطية»، أن الانتخابات يجب أن تكون عبارة عن تجربة تناقضية صادقة بين ممثلي مختلف شرائح المجتمع، وأن تنمية المجتمع لا تستثني إنشاء الأحزاب (المرجع نفسه، ص ٣٦٥).

(٣) للاطلاع على نص القانون راجع: *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov SSSR i Verkhovnogo Soveta SSSR*, no. 42, 1990, art. 840.

(٤) *Argumenty i fakty*, no. 24, 1992, p. 8؛ ورد تقدير لعدد الناشطين في *Izvestiya*, 20 April 1992, p. 2. قُدِّرَ وجود ١٢٠٠ حزب أو حركة في ذلك الوقت؛ المصدر نفسه، ١١ حزيران/يونيو ١٩٩٢، ص ٢.

الجدول ٢-١ انتخابات مجلس الدوما الروسي، ١٩٩٣-٢٠٠٧

النتيجة المئوية (ب)

التاريخ	مقاعد القوائم الحزبية	مقاعد الدوائر الانتخابية الأحادية المرشح	العتبة المئوية للقوائم الحزبية	القوائم الحزبية المتنافسة	الفائزون في القوائم الحزبية	المتخبون المشاركون
١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	٢٢٥	٢٢٥	٥	١٣	٨	لا أحد ٥٤,٨١ (ع)
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥	٢٢٥	٢٢٥	٥	٤٣	٤	٦٤,٧٣ ٦٤,٣٨
١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	٢٢٥	٢٢٥	٥	٢٦	٦	٦١,٨٥ ٦١,٦٩
٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٢٥	٢٢٥	٥	٢٣	٤	٥٥,٧٥ ٥٥,٦٧
٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	٤٥٠	-	٧	١١	٤	٦٣,٧٨ ٦٣,٧١

المصدر: المراسلات الرسمية للجنة المركزية للانتخابات، بما فيها المراجعات اللاحقة.

أ: على الرغم من أنها توصف عادةً بـ «الأحزاب»، إلا أن قوانين الانتخابات المتعاقبة حددت الجهات المؤهلة لترشيح قوائم مرشحين عمومًا باسم «جهات انتخابية» (تتضمن الأحزاب، لكن ليست محصورة بها) أو «كتل انتخابية» (١٩٩٣)، وقد استخدمت كلمتي «جهات» أو «كتل» وإنما من دون أي إشارة واضحة إلى الأحزاب (١٩٩٥)، «جهات انتخابية» تتضمن الأحزاب وإنما غير محصورة بها (١٩٩٩)، و«كتل انتخابية» وكذلك «أحزاب سياسية» (٢٠٠٣). كان قانون الانتخاب الذي طُبق عام ٢٠٠٧ أول قانون يعطي «الأحزاب السياسية» الحق الحصري في الترشح، وبالتالي كانت هذه أول انتخابات لقوائم حزبية حصراً.

ب: يظهر على التوالي الذين شاركوا في التصويت من خلال الإدلاء بصوت صالح أو غير صالح، والعدد الأكبر بقليل الذي شارك في الانتخابات عبر تلقي ورقة اقتراع وعدم استخدامها بالضرورة (كان ذلك المعيار الرسمي لتحديد صدقية الانتخابات إلى حين تعديل القانون في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ والغاء المقتضى الانتخابي). في كلتا الحالتين، حتى العام ٢٠٠٧، شاركت أعداد متباينة بعض الشيء في الدائرة الانتخابية الأحادية المرشح وانتخابات القوائم الحزبية (عام ٢٠٠٣ على سبيل المثال، أدلى ٥٥,٣٪ من الناخبين المسجلين بأصواتهم في الدوائر الانتخابية الأحادية المرشح، في حين أدلى ٥٥,٧٪ بأصواتهم في الدوائر التي تتنافس فيها القوائم الحزبية)؛ وأفيد أن الفائزين كانوا من دوائر القوائم الحزبية في سائر الأحوال. عام ٢٠٠٧ أجري التصويت على القوائم الحزبية حصراً، لذا لم يظهر أي تباين.

ج: Vybory deputatov Gosudarstvennoi Dumi. 1995. Elektoral'naya statistika (Moscow: Ves' mir, 1996), p 52

أفادت المراسلات الرسمية للانتخابات عن عدد الذين أدلوا بأصوات صالحة في انتخابات القوائم الحزبية، لكنها لم

تورد العدد الذي أدلى بأصوات غير صالحة أو شارك في الانتخابات عبر تلقي ورقة اقتراع. عدد المقترعين الذي صُرح عنه يرمز إلى عدد الذين شاركوا في التصويت على مسودة الدستور ويمثل أساس الرقم الوارد أعلاه، وبالتالي يجب اعتباره تقديرًا تقريبياً لعدد الذين شاركوا في انتخابات مجلس الدوما. حذفت المراسلات الرسمية الحزب الشيوعي من قائمة الهيئات أو الكتل الانتخابية التي فازت بمقاعد، ولكنها صُححت لاحقاً. راجع *Byulleten' Tsentral'noi izbratel'noi komissii Rossiiskoi Federatsii*, no. 1(12), 1994, pp. 27-33, at p. 32 والمصدر نفسه no. 10, 1994, p. 24. (تصحیح).

والجمعيات عن اللجوء إلى العنف وعن إثارة النزعات الاجتماعية أو الإثنية أو الدينية؛ وجرى تأكيد المبادئ عينها في قانون جديد يتعلق بالمنظمات العامة، وقد صادق عليه مجلس الدوما في نيسان/أبريل ١٩٩٥، في انتظار تبني قانون خاص بالأحزاب نفسها^(١).

تجلى أول اختبار لهذا النظام الحزبي الجديد، ولكن المصوغ في شكل ضعيف، في انتخابات كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وتحديدًا انتخابات مجلس الدوما، التي كان عليها أن تركز على منافسة وطنية بين قوائم الأحزاب، إلى جانب سلسلة متوازية من المنافسات في دوائر انتخابية أحادية المرشح في أنحاء البلاد (انظر الجدول ٢-١). شكّل تعليق البرلمان، ثم قصفه، بيئة غير مؤاتية لإجراء هذه الانتخابات الأولى بعد الحقبة الشيوعية. خرج خصما يلتسن الأساسيان، رئيس مجلس النواب رسلان خاسبولاتوف ونائبه ألكسندر روتسكوي، من مبنى البرلمان وأيديهما مرفوعة في الهواء، وأدخل السجين حيث واجها تهماً خطيرة. وفُرضت الرقابة الإعلامية مدة وجيزة؛ فحُظرت خمس عشرة صحيفة بحجة أنها أسهمت في تأجيج الإخلال بالأمن في موسكو؛ ودامت حالة الطوارئ، التي حُظر خلالها التظاهر والتجول أيضًا، حتى منتصف تشرين الأول/أكتوبر، ومُنعت المحكمة الدستورية، التي أفادت بوجود أسباب موجبة لاتهام يلتسن، من عقد اجتماعاتها، وأجبر رئيسها على الاستقالة. وعلّق ستة عشر حزبًا أو منظمة بحجة مشاركتها في أحداث ٣-٤ تشرين الأول/أكتوبر؛ وفي النهاية أسبغت الشرعية على الحزب الشيوعي السوفيتي، الذي حث قائده كلا الطرفين على الإحجام عن الاستفزازات، ولكن ظلت أغلب الأحزاب الأخرى معرضة لحظر من شأنه أن يحرمها أي فرصة للمشاركة. وقد أطلق ٢٥ حزبًا أو تحالفًا حملة لجمع ١٠٠ ألف توقيع مطلوب من أجل تقديم لائحة مرشحين؛ ادّعى ١٢ منها أنها جمعت العدد المطلوب، وأدرجت ٢١ منها على ورقة الاقتراع عقب المصادقة على أوراقها^(٢).

(١) *Sobranie zakonodatel'stva Rossiiskoi Federatsii [hereafter SZ]*, no. 21, 1995, art. 1930 بحلول عام ١٩٩٨ سُجّل زهاء ثلاثة آلاف حزب بموجبه (*Argumenty i fakty*, no. 20, 1998, p. 24): كان هناك ٩٥ حزبًا منظمًا على مستوى وطني، و١٥٤ حركة شعبية (*Nezavisimaya gazeta*, 20 November 1998, p. 1).

(٢) *Nezavisimaya gazeta*, 7 October 1993, p. 2, and Yu. G. Korgunyuk and S. E. Zaslavsky, *Rossiiskaya mno gopartiinost' (stanovlenie, funkcionirovanie, razvitie)* (Moscow: Indem, 1996), pp. 191-2.

الجدول ٢-٢ انتخابات مجلس الدوما الروسي، ١٩٩٣-٢٠٠٣

	٢٠٠٣			١٩٩٩			١٩٩٥			١٩٩٣		
	مقاعد الدوائر الانتخابية	مقاعد القائمة	إجمالي المقاعد	مقاعد الدوائر الانتخابية	مقاعد القائمة	إجمالي المقاعد	مقاعد الدوائر الانتخابية	مقاعد القائمة	إجمالي المقاعد	مقاعد الدوائر الانتخابية	مقاعد القائمة	إجمالي المقاعد
LDPR	٣٦	١١,٥	١٧	١٧	٦,٠	٥١	١	١١,٢	٦٤	٥	٥٩	٢٢,٩
RC	-	-	-	-	-	٩	٩	٣,٩	٦٧	٢٧	٤,٠	١٥,٥
CPRF	٥٢	٤,٠	١١٣	٤٦	٢٤,٣	١٥٧	٥٨	٢٢,٣	٤٨	١٦	٣٢	١٢,٤
WR	-	-	-	-	٢,٠	٣	٣	٤,٦	٢٣	٢	٢١	٨,١
AP	٢	٣,٦	-	-	-	٢,٠	٢,٠	٣,٨	٣٣	١١	٢١	٨,٠
Yabloko	٤	٤,٣	٢٠	٤	٥,٩	٤٥	١٤	٦,٩	٢٦	٦	٢,٠	٧,٩
PRUC	-	-	-	-	-	١	١	٠,٤	١٩	١	١,٨	٦,٧
DRP	٠	٠,٢	-	-	-	-	-	-	١٥	١	١٤	٥,٥
OHR	-	-	٧	٧	١,٢	٥٥	١,٠	١٠,١	-	-	-	-
الوحدة	-	-	٧٣	٩	٦٤	٢٢,٣	-	-	-	-	-	-
FAR	-	-	٦٨	٣١	١٣,٣	-	-	-	-	-	-	-
URF	٣	٤,٠	٢٩	٥	٨,٥	-	-	-	-	-	-	-
UR	٢٢٣	٣٧,٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Rodina	٣٧	٩,٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
آخرون	٢٣	١٢,٥	٩	٩	١٢,٢	٣٢	٣٢	٣٤,٠	٨	٨	٨,٧	-
المستقلون	٦٧	-	١,٥	١,٥	-	٧٧	٧٧	-	١٤١	١٤١	-	-
المعارضون للجمعية	-	٤,٧	-	-	٣,٣	-	-	٢,٨	-	-	-	٤,٢

المصدر: اللجنة المركزية للانتخابات التي أدخلت تصحيحات لاحقة. وتظهر الأعداد نسبة الأصوات التي أدلى بها لمصلحة القوائم الحزبية، ومقاعد القوائم الحزبية، ومقاعد الدوائر الانتخابية الأحادية المرشح، وإجمالي المقاعد التي فازت بها الأحزاب والتي تحطت في أي انتخابات عمدة الترشيح البالغة ٥٪ وفي الأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٩ و٢٠٠٣ لم تسجل أي نتائج صالحة في ٦ و ٧ و ٣ دوائر أحادية المرشح على التوالي؛ فتمثلت هذه المقاعد، بانتخابات لاحقة. تشير هذه الاختصاصات إلى الأحزاب التالية: LDPR: الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي (نافس عام ١٩٩٩ باسم كتلة جبهة فسكي)؛ RC: خيار روسيا (عام ١٩٩٥)؛ خيار روسيا الديمقراطي)؛ CPRF: الحزب الشيوعي في روسيا الفيدرالية؛ WR: نساء روسيا؛ AP: حزب الحظ؛ PRUC: حزب الوحدة والرفاق الروسي.

دعمت الحكومات الغربية تحركات يلتسن ضد البرلمان بناءً على تعهده بإخضاع نفسه لإعادة الانتخاب صيف العام ١٩٩٤ (وقد عمد لاحقاً إلى سحب هذا التعهد)، وعلى أمل أن تسمح انتخابات جديدة للروس بتخليص أنفسهم من «البرلمان الشيوعي» الذي كان عقبةً أمام الإصلاح. كانت النتيجة صادمةً تمامًا، ليس في روسيا فحسب، بل في المجتمع الدولي ككل أيضًا (انظر الجدول ٢-٢). فالقوائم التي حققت الفوز الأكبر كانت المستقلين، الذين فازوا بـ ١٤١ مقعدًا من أصل ٢٢٥ في الدوائر الانتخابية الأحادية المرشح؛ مما أعطاهم حوالى ثلث المقاعد في البرلمان الجديد. وكان الحزب الذي حقق الفوز الأكبر هو حزب «خيار روسيا» الذي يرأسه رئيس الوزراء المؤقت السابق غايدر، ويلتزم تمامًا سياسات إدارة يلتسن. لكن نتيجة المناقشة بين القوائم الحزبية كانت صادمة، حيث فاز فيها الحزب الليبرالي الديمقراطي القومي اليميني، بقيادة فلاديمير جيرينوفسكي، وحل الشيوعيون في المرتبة الثالثة؛ وحلت خيبة الأمل بسبب إدلاء نصف المقترعين بالكاد بأصواتهم، أي تواصلت تساؤل نسبة الاقتراع مقارنةً بما كانت عليه أيام الانتخابات التنافسية الأولى، في أواخر النظام السوفيتي. ومثلت النتيجة خيبة أمل بالنسبة إلى مستطليعي الرأي الروس، الذين توقعوا فوز حزب خيار روسيا وهزيمة الحزب الليبرالي الديمقراطي^(١)؛ وكانت النتيجة أخطر بكثير على النظام نفسه. فجأةً جرى تعليق التغطية التلفزيونية في الصباح الباكر بسبب «مشكلات تقنية»، واضطر نائب الرئيس الأميركي آل غور، الذي دُعي إلى استقبال

= للاطلاع على سرد كامل عن انتخابات العام ١٩٩٣، راجع:

Jerry F. Hough, 'The Russian election of 1993: public attitudes toward economic reforms and democratization', *Post-Soviet Affairs*, vol. 10, no. 1 (January–March 1994), pp. 1–37; Stephen Whitefield and Geoffrey Evans, 'The Russian election of 1993: public opinion and the transition experience', *Ibid.*, pp. 38–60; Ralph S. Clem and Peter R. Craumer, 'The politics of Russia's regions: a geographical analysis of the Russian election and constitutional plebiscite of December 1993', *Post-Soviet Geography*, vol. 36, no. 2 (February 1995), pp. 67–86; Richard Sakwa, 'The Russian elections of December 1993', *Europe-Asia Studies*, vol. 47, no. 2 (March 1995), pp. 195–227; Matthew Wyman, Stephen White, Bill Miller and Paul Heywood, 'Public opinion, parties and voters in the December 1993 Russian elections', *Ibid.*, no. 4 (June 1995), pp. 591–614; Ralph S. Clem and Peter R. Craumer, 'A rayon-level analysis of the Russian election and constitutional plebiscite of December 1993', *Post-Soviet Geography*, vol. 36, no. 8 (October 1995), pp. 459–75; White, Rose and McAllister, *How Russia Votes*, chs. 6 and 7; Peter Lentini, ed., *Elections and Political Order in Russia* (Budapest: Central European University Press, 1995); and Jerry F. Hough and Timothy J. Colton, eds., *Growing Pains: The 1993 Russian Duma Election* (Washington, DC: Brookings, 1998).

Michael E. Urban, 'December 1993 as a replication of late-Soviet electoral practices', *Post-Soviet Affairs*, vol. 10, no. 2 (April–June 1994), pp. 127–58.

(١) Boris Grushin, 'Fiasko sotsial'noi mysli', *Mir mnenii i mneniya o mire*, no. 5, 1994, p. 9

منشور لمركز الرأي العام الروسي في: ١: *Segodnya*, 30 November 1993, p. 1; اعترف كبير مستطليعي الرأي في روسيا، يوري ليفادا، لاحقاً بأن منظمته استهانت بتأثير المعارضة ودور مواقف الريفيين (في المناطق النائية) في النتائج

الإجمالية (Sotsiologicheskii zhurnal, no. 4, 1997, p. 225)

ولادة الديمقراطية الجديدة في روسيا، إلى المغادرة بنوع من الإحراج. اعترف غايدار أن الإصلاحيين هُزموا «هزيمة نكراء»؛ ووصفت صحيفة «موسكو» المسائية الوضع بقسوة أكبر، إذ نبّهت إلى أن الروس «استفاقوا في بلد جديد» عقب الفوز الشيوعي الفاشي^(١). لكن مجلس الدوما الجديد كان استثنائياً، فانتُخب لسنتين فحسب؛ على أن يحدد خُلُقُه شكل السياسة البرلمانية لولاية عادية تمتد ٤ سنوات، بل أطول.

وفقاً للجنة المركزية للانتخابات، كان يحق لـ ٢٧٢ حزباً أو منظمة أخرى تسمية مرشحين في انتخابات الدوما التقليدية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وسادت خشية من احتمال أن تسجل روسيا رقماً قياسياً عالمياً لناحية عدد الجهات المرشحة في مقابل الفرد الواحد من السكان^(٢). كانت الترشيحات في الدوائر الانتخابية الأحادية المرشح، التي يبلغ عددها ٢٢٥، وفقاً لقانون انتخابي مُقر حديثاً، تتطلب دعماً خطياً من واحد في المئة على الأقل من جمهور الناخبين المحليين؛ سُمي ٢٦٢٧ مرشحاً على هذا الأساس، ١٠٥٥ منهم اختارهم الناخبون لا الأحزاب السياسية^(٣). وكان على الأحزاب أو «الجهات الانتخابية»، التي ترغب في تقديم مرشحين إلى الانتخابات المحلية المخصصة للنصف الآخر من مجلس الدوما، أن تجمع هذه المرة توافق ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف ناخب، شرط أن يؤخذ من كل جمهورية أو منطقة ٧٪ كحد أقصى. استوفى ٤٢ حزباً وحركة في النهاية هذه الشروط، فوصل العدد الإجمالي للمرشحين في قوائمها إلى ٥٧٤٦ (كانت ورقة اقتراع كبيرة في شكل استثنائي)^(٤). ومنع قانون الانتخاب تقديم محفزات إلى الداعمين المحتملين، وكذلك ترشيح أكثر من قائمة واحدة من المرشحين. أوضحت التقارير الصحافية أن أحزاباً كثيرة لم تراخ جيداً هذه القيود. فقبل أسبوع من إقفال باب الترشيحات كان يُعرض على موقعين مرتقبين في منطقة بيلغورود كيلوغرامين من الطحين، وفي مقاطعة كراسنودار عُرضت على كلٍّ منهم زجاجة من الجعة؛ ووصل معدل سعر التوقيع إلى ألفي روبل (حوالي ٥٠ سنتاً وفق سعر الصرف السائد آنذاك)، حتى إنه ازداد أكثر مع اقتراب الموعد النهائي للانتخابات^(٥).

(١) *Izvestiya*, 15 December 1993, p. 2; *Vechernyaya Moskva*, 13 December 1993, p. 1

(٢) See: A. G. Beloborodov et al., *Vybory deputatov Gosudarstvennoi Dumi. 1995. Elektoral'naya statistika* [hereafter *Vybory 1996*] (Moscow: Ves' mir, 1996), p. 11. The possibility of a 'world record' was suggested in *Segodnya*, 18 August 1995, p. 2.

(٣) *Vybory 1996*, pp. 154, 152

(٤) المرجع نفسه، ص ٨٠ (كان هنالك ٢٢٩ ناخباً أقل في يوم الانتخاب).

(٥) *Izvestiya*, 14 October 1995, p. 4. راجع المصدر نفسه، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

نّبّه الرئيس يلتسن بألم، ليلة الاقتراع، إلى أن «أحزاباً معينة» ترغب في «إعادة البلاد إلى الوراء». «ألم تعلمها تجربة السنوات السبعين الماضية، استخلاص بعض العبرة»^(١). كان الحزب الشيوعي الفائز الأكبر الأوحيد في انتخابات العام ١٩٩٥، وحظي بأكبر حصة على الإطلاق من أصوات القوائم الحزبية، ومن مقاعد الدوائر الأحادية المرشح؛ ومن الجلي أنه فوجئ بحجم فوزه الساحق^(٢). حلّ الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي في المرتبة الثانية، وتراجعت حصته كثيراً عما كانت عليه عام ١٩٩٢، لكنه ظل متقدماً على كتلة «روسيا بيتنا» المدعومة من الكرملين، والتي كان يرأسها رئيس الوزراء فيكتور تشيرنوميردن. وتاماً كالسابق، آلت الحصة الكبرى من المقاعد في الدوائر الأحادية المرشح إلى المستقلين الذين انتخبهم الناخبون مباشرة، وحظوا بالحصة الكبرى الثانية من المقاعد في البرلمان. أصر يلتسن على عدم وجود سبب يدعو إلى عدّ النتيجة مأساة^(٣). وأوضح رئيس الوزراء تشيرنوميردن أن لا تغيير سيطراً على سياسة الحكومة أو مجموع الموظفين كنتيجة مباشرة للانتخابات التي بالكاد فاز فيها حزبه بـ ١٠٪ من أصوات ناخبي القوائم الحزبية، ونال حصة أصغر حتى في الدوائر الأحادية المرشح^(٤). صحيح أن مجلس الدوما كان يتمتع بتأثير مباشر محدود في سلوك الحكومة الروسية وتصرفاتها؛ ولكن لم يكن هذا مصادفة على سياساتها، ولا كان عبارة عن بيئة مساعدة للانتخابات الرئاسية التي كان يجب إجراؤها، وفقاً للدستور، في غضون الشهر الستة المقبلة.

كانت في انتخابات العام ١٩٩٥ تبعة أخرى، لناحية أن أربعة فقط من التنظيمات الثلاثة والأربعين، المشاركة في انتخابات فازت بالتمثيل، بتصويت إجمالي بلغ ٥٠,٥٪ فقط من إجمالي قوائم الأحزاب

(١) Rossiiskie vesti, 16 December 1995, p. 1

(٢) Segodnya, 27 December 1995, p. 3

(٣) Moskovskaya pravda, 21 December 1995, p. 1

(٤) Segodnya, 20 December 1995, p. 1

للإطلاع على روايات مفصلة أكثر عن انتخابات العام ١٩٩٥ راجع: Stephen White, Matthew Vyborov 1996, p. 154 Wyman and Sarah Oates, 'Parties and voters in the 1995 Russian Duma election', *Europe-Asia Studies*, vol. 49, no. 5 (July 1997), pp. 767-98; Richard Rose, Evgeny Tikhomirov and William Mishler, 'Understanding multi-party choice: the 1995 Duma election', *Ibid*, pp. 799-823; and Laura Belin and Robert W. Ortung, eds., *The Russian Parliamentary Elections of 1995: The Battle for the Duma* (Armonk, NY: Sharpe, 1997).

جري تفصيل النواحي الجغرافية في شكل مفصل أكثر في:

Ralph S. Clem and Peter R. Craumer, 'The geography of the Russian 1995 parliamentary election: continuity, change, and correlates', *Post-Soviet Geography*, vol. 36, no. 10 (December 1995), pp. 587-616

هناك دراستان أجراهما عالمان روسيان تطرقتا إلى السياسة الانتخابية من العام ١٩٩٢ حتى العام ١٩٩٦:

Vladimir Gel'man and Grigorii V. Golosov, eds., *Elections in Russia, 1993-1996: Analyses, Documents and Data* (Berlin: Edition Sigma, 1999), and Vladimir Gel'man, Grigorii Golosov and Yelena Meleshkina, eds., *Pervyi elektoral'nyi tsikl v Rossii 1993-1996 gg.* (Moscow: Vcs' mir, 2000).

كافة. هذا يعني أن نصف الناخبين تقريباً حُرِّموا فرصة تمثيلهم في مجلس الدوما عبر حزب من اختيارهم. ويعني أيضاً أن الأحزاب الأربعة التي تخضت العتبة يمكنها تشاطر المقاعد كلها فيما بينها، مما منحها عددًا من مقاعد القوائم الحزبية بلغ ضعفي ما كان يمكن أن توفره لها حصتها من الأصوات. قدّم قانون انتخابي آخر، أُقرّ في حزيران/يونيو ١٩٩٩، عددًا من التغييرات التي هدفت إلى إزالة هذه العيوب. وسمح أحدها للأحزاب التي لم تتخطَّ عتبة الـ ٥٪ بأن تُضاف إلى محاصصة المقاعد، إذا كانت الأحزاب والحركات التي تقدمت عليها تحظى بأقل من نصف أصوات القوائم الحزبية فيما بينها؛ وعلى نحو مماثل، إذا حظي حزب معين بأكثر من ٥٠٪ من أصوات القوائم الحزبية ولم تحقق أيٌّ من الجهات الأخرى نسبة الـ ٥٪، يتم إدخال الحزب الذي أحرز ثاني أعلى نسبة من الأصوات إلى البرلمان. كما سُمح للمرشحين والأحزاب، للمرة الأولى، بالتسجيل من خلال تسديد دفعة أولى، وكذلك من خلال جمع التوقيعات؛ وأُجبر كل المرشحين على إشهار أي حكم قضائي صادر في حقهم ولم يُبرأوا منه. وكذلك إشهار قيم مداخلهم وممتلكاتهم، في محاولة لمنع النفاذ المتزايد إلى الهيئات المنتخبة، من قبل مجرمين جذبتهم فرص تحصيل الأموال والتمتع بالحصانة التي يتمتع بها النواب والتي تدرأ عنهم التعرض للمحاكمات^(١). وقد جرت مشاحنة بسيطة جزاء عدم تصريح اثنين من أبرز ثلاثة مرشحين من الحزب الليبرالي الديمقراطي ببعض ممتلكاتهما، ومُنع الحزب من المشاركة في الانتخابات (جيرينوفسكي نفسه نسي التصريح عن سيارتيه من نوع «الفولفا» و«المرسيدس»). ولكن سرعان ما تم تأسيس «كتلة جيرينوفسكي» التي شكلت صنواً عملياً له.

أُجريت انتخابات العام ١٩٩٩ في ظروف كان يُتوقع منها، في الأحوال العادية، أن تفضي إلى أفضلية أكبر للأحزاب والمرشحين الذين يعارضون بوريس يلتسن والحكومة التي عيّنها. كان الدخل الوطني القومي يتراجع في شكل مطرد منذ العام ١٩٩٠؛ وطرأ تحسن طفيف عام ١٩٩٧، لكن أعقبه تدهور كبير في آب/أغسطس ١٩٩٨، حين تخلفت روسيا عن سداد استحقاقاتها الدولية. وانخفضت قيمة الروبل كثيرًا في مقابل العملات الأجنبية. طوال تلك السنة، ووفقًا لتقديرات رسمية، عانى زهاء ثلثي الشعب انخفاض مستوى معيشتهم، وعاش ثلثهم دون مستوى الكفاف المعيشي^(٢). ووفقًا للاستطلاعات التي أُجريت في ذلك الوقت، كان أكثر ما يقلق الروس الارتفاع السريع للأسعار، ومشكلتا البطالة والرواتب غير المدفوعة^(٣). وانعدمت الثقة بأن الحكومة الروسية ستتمكن من حل هذه المشكلات. لقد كانت حكومة مزعومة: كان هناك خمسة رؤساء وزراء مختلفين بين آذار/مارس ١٩٩٨ (حين عُزل

See: Stephen White and Ian McAllister, 'Reforming the Russian electoral system', *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, vol. 15, no. 4 (December 1999), pp. 17-40.

Rossiiskaya gazeta, 18 January 2000, p. 1 (٢)

Monitoring obshchestvennogo mneniya, no. 2, 2000, p. 56 (٣)

فيكتور تشيرنوميردن، رئيس الوزراء الأطول ولايةً) وآب/أغسطس ١٩٩٩ (حين وقع خيار يلتسن فجأةً على فلاديمير بوتين، الذي كان عُين، العام الذي سبق، رئيسًا لأمن الدولة (KGB). وقال يلتسن للروس في مقابلة متلفزة إن بوتين سيتمكن من «توحيد المجتمع»، ومن «ضمان استمرارية الإصلاح». وأشار رئيس الوزراء الصريح سيرغي ستيباشين إلى أن السبب الحقيقي للتعيين مختلف تمامًا، وهو حماية يلتسن وشركائه المقربين، المعروفين بالتعبير الصقليّ «بالعائلة»، من تحقيق جنائي بدأ يهدد مراكزهم، وثرواتهم المخصصة، وحرّياتهم في نهاية المطاف^(١).

سعى ٣٥ حزبًا أو كتلة انتخابية، إجمالًا، إلى تسجيل مرشحيها لانتخابات كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛ فتمكن ٢٦ منها من استيفاء المتطلبات المختلفة لقانون الانتخاب، بوجود زهاء ٣٧٠٠ مرشح في قوائمها. وتشكّل النصف الآخر من مجلس الدوما، كالسابق، من نواب منتخبتين من ٢٢٥ دائرة انتخابية أحادية المرشح، رُشح لها ٢٣٠٠ مرشح إضافي مستقل أو مدعوم من الأحزاب^(٢). تطلب ظهور النتائج بعض الوقت، ولكن كان جليًا، منذ بداية ليلة الانتخاب، أن الأحزاب المؤيدة للكرملين، وتحديدًا التنظيم المشكل حديثًا باسم «الوحدة»، قد حققت نتائج أفضل بكثير من نتائجها في سائر الانتخابات السابقة. فقد فاز الحزب الشيوعي، كما في العام ١٩٩٥، وبنسبة أعلى من الأصوات، لكن حزب «الوحدة»، الذي أعلن تأييده المطلق لفلاديمير بوتين، نال عددًا متساويًا تقريبًا من الأصوات وحصّة كبيرة من الأصوات في الدوائر الأحادية المرشح. وأجبر حزب جديد آخر ذو اتجاه معارض اسمه «الوكن - كل روسيا» على الحلول في المرتبة الثالثة، إذ نال حصّة من الأصوات أقل مما توقعته الاستطلاعات. وقد عزت معظم التفسيرات السبب إلى تأثير الإعلام، وخصوصًا التلفزيون الوطني الذي منح تغطية أكبر للأحزاب والمرشحين الذين عدّوا مقربين من الكرملين^(٣). أما السبب الآخر فعُزي إلى الحملة العسكرية الشرسة التي شُنّت في الشيشان، نهاية الصيف، عقب التفجيرات التي وقعت في موسكو وداغستان، والتي بدأ جليًا أن إرهابيين يقفون وراءها، وحصدت حوالي ٣٠٠ قتيل (انظر ص ١٤٦-١٤٨). حصدت الأحزاب الستة التي تخطت العتبة المطلوبة معًا أكثر من ٨٠٪ من أصوات القوائم الحزبية، وهي نتيجة أعطت بعض الدوافع للاعتراض على الطبيعة التمثيلية للعملية. لكن الأهم أن هذه النتيجة أعطت الكرملين للمرة الأولى دعمًا هائلًا في مجلس الدوما ومنحته عمليًا غالبية كافية^(٤).

(١) *Rossiiskaya gazeta*, 10 August 1999, p. 1؛ وبخصوص مقابلة ستيباشين، انظر:

(Stepashin) *Komsomo l'skaya pravda*, 13 August 1999, p. 6.

Izvestiya, 5 November 1999, p. 1 (٢)

See: Stephen White, Sarah Oates and Ian McAllister, 'Media effects and Russian elections, 1999-2000', (٣) *British Journal of Political Science*, vol. 35, no. 2 (April 2005), pp. 191-208.

(٤) تم التطرق في شكل أكثر تفصيلًا إلى انتخابات العام ١٩٩٩ في:

Richard Sakwa, 'Russia's "permanent" (uninterrupted) elections of 1999-2000', *Journal of Communist* =

شهدت الانتخابات التالية، في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، تعزيز الكرملين سيادته المتنامية. واندمج حزب «الوحدة» نفسه مع حزب «الوطن - كل روسيا» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ فشكلا حزبًا جديدًا، هو حزب «روسيا الموحدة»، وُعرف على نحو مماثل بدعمه المطلق لما بات يُعرف حينذاك برئاسة بوتين. وسرعان ما أسس لنفسه موقعًا قويًا على كل المستويات في النظام الانتخابي. في انتخابات مجلس الدوما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، استلزم أكثر من ثلث ناخبي القوائم الحزبية ونصف الدوائر الأحادية المرشح تقريبًا لخوض الحملة بصفتهم «حزب بوتين»؛ ولكن إبان عقد مجلس الدوما أول اجتماعاته، نهاية الشهر عينه، جرى إقناع عدد كاف من المستقلين أو النواب المنتخبين تحت لواء أحزاب أخرى بنقل ولاءاتهم لزيادة إجمالي الأصوات المؤيدة لحزب «روسيا الموحدة» إلى ٣٠٠ صوت^(١) - وهي غالبية كافية تخوله تمرير تشريعات دستورية، لا عامة فحسب. أضف إلى ذلك أن منافسه الأساسي، الحزب الشيوعي، خسر حوالى نصف معدل دعمه السابق، لكنه تمكن، على الرغم من ذلك، من الحلول في المرتبة الثانية في انتخابات القوائم الحزبية وفي المرتبة الثالثة (بعد حزب روسيا الموحدة والمستقلين) في التوزيع الشامل للمقاعد. يُعزى انخفاض نسبة التصويت للحزب الشيوعي، في أحد جوانبه، إلى ظهور حزب جديد، رودينا (الوطن الأم)، تأسس في وقت سابق من السنة نفسها بدعم من الكرملين و«تقنييه»

Studies and Transition Politics, vol. 16, no. 3 (September 2000), pp. 85–112; Richard Rose, Neil Munro = and Stephen White, 'Voting in a floating party system: the 1999 Duma election', *Europe-Asia Studies*, vol. 53, no. 3 (May 2001), pp. 419–43; Timothy J. Colton and Michael McFaul, *Popular Choice and Managed Democracy: The Russian Elections of 1999 and 2000* (Washington, DC: Brookings, 2003); and Vicki L. Hesli and William M. Reisinger, eds., *The 1999–2000 Elections in Russia: Their Impact and Legacy* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2003). راجع أيضًا:

Maikl Makfol, Nikolai Petrov and Andrei Ryabov, eds., *Rossiia v izbiratel'nom tsikle 1999–2000 godov* Vladimir Gel'man, Grigorii (Moscow: Gendal'f, 2000)، الذي يستند إلى مصادر مركز كارنيغي في موسكو؛ Golosov and Yelena Melekhina, eds., *Vtoroi elektoral'nyi tsikl v Rossii 1999–2000 gg.* (Moscow: Ves' mir, 2002)

الذي يعكس عمل العلماء الدائرين في تلك الجامعة الأوروبية في سان بطرسبورغ؛ وحول النواحي الجغرافية راجع: Ralph S. Clem and Peter R. Craumer, 'Regional patterns of political preference in Russia: the December 1999 Duma elections', *Post-Soviet Geography and Economics*, vol. 41, no. 1 (January–February 2000), pp. 1–29.

Ralph S. Clem and Peter R. Craumer, 'Redrawing the political map of Russia: the Duma election of December 2003', *Eurasian Geography and Economics*, vol. 45, no. 4 (June 2004), pp. 241–61; Richard Sakwa, 'The 2003–2004 Russian elections and prospects for democracy', *Europe-Asia Studies*, vol. 57, no. 3 (May 2005), pp. 369–98; and Vladimir Gel'man, ed., *Tretii elektoral'nyi tsikl v Rossii, 2003–2004 gody* (St Petersburg: Yevropciskii universitet v Sankt-Peterburge, 2007).

السياسيين. كما أن قسمًا من أصواته آلت إلى الحزب الليبرالي الديمقراطي، الذي حصل على حصة كبيرة على نحو غير متوقع من إجمالي أصوات القوائم الحزبية، على الرغم من أنه لم يتمكن ثانيةً من الفوز في أي دائرة أحادية المرشح. وتمثلت الصدمة الكبرى بعجز الحزبين الديمقراطيين، «يايلوكو» و«اتحاد قوى اليمين»، عن تخطي العتبة المطلوبة، وبدا غامضًا إن كان أي منهما يملك مستقبلًا جديًا في السياسة الوطنية الروسية.

حتى هذه المرحلة، تشاطرت انتخابات مجلس الدوما عددًا من الخصائص الهامة والمميزة، من بينها:

- تقديم الترشيحات ليس حكرًا على الأحزاب السياسية، بل يشمل كتل الأحزاب (المجموعات الأربع التي فازت بمقاعد القوائم الحزبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، على سبيل المثال، شملت ٢ أحزاب سياسية مسجلة إضافةً إلى حزب «رودينا»، الذي كان عبارة عن كتلة مكونة من ٢ أحزاب). سمحت الانتخابات السابقة، وصولاً إلى العام ١٩٩٩، لعدد كبير من «التنظيمات» بالمشاركة، شرط أن تكون أنظمتها الداخلية مناسبة؛ في انتخابات العام ١٩٩٥، ضم المتنافسون هيئات متنوعة مثل نقابة المحامين واتحاد عمال الإسكان والاقتصاد العام إضافةً إلى عدد من الكتل المتكتلة حول قادة فرديين.

- يمكن لبعض الناخبين، وكذلك بعض الأحزاب أو الكتل أو الجمعيات، أن ينتخبوا مباشرة المرشحين في الدوائر الانتخابية الأحادية المرشح. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، على سبيل المثال، انتُخب زهاء ثلث المرشحين (٢٨٪) في الدوائر الانتخابية الأحادية المرشح على هذا الأساس، ومثلوا ٦٧ من أصل ٢٢٢ مقعدًا فرديًا مُلئت يوم الاقتراع^(١).

علاوةً على ذلك:

- لم ترع الأحزاب أو الكتل أو الجمعيات بالضرورة المرشحين في كل الدوائر الانتخابية الأحادية المرشح وكذلك في المعركة الوطنية للقوائم الحزبية؛ في العام ٢٠٠٣ لم يفعل ذلك أيُّ منها (الأنشط كان الحزب الشيوعي، الذي قدم مرشحين إلى ١٧٥ مقعدًا من أصل ٢٢٥ مقعدًا متوفرًا)^(٢). ولم تتم الأحزاب التي قدمت مرشحين في الدوائر الانتخابية الأحادية المرشح بالضرورة بتقديم قائمة حزبية وطنية (عام ٢٠٠٣، قررت ستة أحزاب ألا تفعل ذلك)^(٣).

(١) *Vybory deputatov Gosudarstvennoi Dumy Federal'nogo Sobraniya Rossiiskoi Federatsii. 2003. (1) Elektoral'naya statistika (Moscow: Ves' mir, 2004; hereafter Vybory 2003), pp. 51, 192.*

(٢) *Vybory deputatov Gosudarstvennoi Dumy Federal'nogo Sobraniya Rossiiskoi Federatsii. 2003. (2) Elektoral'naya statistika (Moscow: Ves' mir, 2004; hereafter Vybory 2003), pp. 51, 193.*

(٣) المرجع نفسه، ص ٤٩.

إضافةً إلى ذلك:

- لم يكن على المرشحين أن يكونوا أعضاء في الأحزاب أو الكتل الانتخابية التي رشّحتهم، إما للدوائر الانتخابية الأحادية المرشح واما للقوائم الاتحادية:
 - لم يكونوا مجبرين على الترشّح إلى مجلس الدوما مع النواب الآخرين الذين رعّتهم الأحزاب أو الهيئات الانتخابية عينها (عام ٢٠٠٣، كما رأينا، رشح حزب روسيا الموحدة ٢٢٣ مرشحًا ناجحًا ولكن كان لديه ٣٠٠ عضو في كتله الحزبية وقت عقد مجلس الدوما أول اجتماعاته؛ وكان بإمكان النواب أيضًا تغيير ولائهم ضمن البرلمان الجديد أو تشكيل كتلات جديدة).
- وأهم من ذلك:

- ليس بالضرورة أن يفوز قادة الأحزاب الذين ترأسوا قوائمهم الخاصة في الانتخابات العامة في الانتخابات (عام ٢٠٠٣ على سبيل المثال، خسر عدد كبير وصل إلى ٣٧ مرشحًا في قائمة حزب روسيا الموحدة، وأغلبهم من الوزراء والمديرين التنفيذيين الإقليميين البارزين، في الانتخابات؛ بمن فيهم الأسماء الأربعة الأولى في القائمة، الذين كانوا «القاطرات» التي قادت الحملة وساعدت على تأسيس الهوية الانتخابية للحزب)^(١).

كان هذا كله يشير إلى أن الرابطة بين عموم الناخبين وتركيبية كل مجلس دوما جديد واهنة جدًا؛ وفي أي حال، لم يكن لتركيبة مجلس الدوما أي تأثير في الحكومة الروسية، التي يرشحها أو يعينها الرئيس وتخضع لرئيس البلاد المنتخب حديثًا وليس للبرلمان المنتخب حديثًا.

طرات سلسلة من التغييرات المهمة من العام ٢٠٠٥ فصاعدًا، ونجم عنها مزيد من التعزيز لسلطة الكرملين على العملية الانتخابية، وتحويل مجلس الدوما إلى أداة خاضعة تمامًا للسلطة التنفيذية. وقد جرت بعد أزمة احتجاز الرهائن في مدرسة بيسلان، شمال القوقاز، مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، التي سمحت لبوتين بالإصرار على «وجوب إعادة هيكلة الهيئات الحكومية بالكامل بهدف تعزيز وحدة البلاد ومنع وقوع الأزمات»، وتحديدًا وجوب توافر «نظام سلطة واحد»، حيث يعيّن الرئيس الحكام، ويتوافر نظام انتخابي متناسب تمامًا مع الهيئة التشريعية الدنيا^(٢).

بالتالي تم تبني قانون انتخابي جديد في أيار/مايو ٢٠٠٥ مختلف تمامًا عن القوانين الانتخابية التي

(١) 3 p. 26 December 2003, *Kommersant*; حول استخدام كلمة «قاطرات» (*parovoz*) راجع:

Gasan Guseinov, D. S. P. *Materialy k russkomu slovarju obshchestvenopoliticheskogo yazyka XX veka* (Moscow: Trikvadrata, 2003), p. 371.

(٢) 1, 3 pp. 14 September 2004, *Rossiiskaya gazeta*.

سبقتها^(١). كان القانون السابق، الذي اعتُمد عام ٢٠٠٢، قد فرض أيضاً رفع عتبة التمثيل للقوائم الحزبية من ٥٪ إلى ٧٪. وذهب قانون العام ٢٠٠٥ أبعد من ذلك، وتحديداً من خلال إلغاء الدوائر الانتخابية الأحادية المرشح وفرض انتخاب النواب الـ ٤٥٠ في مجلس الدوما كلهم من خلال انتخابات وطنية قائمة على القوائم الحزبية؛ الأمر الذي أخرج العملية الانتخابية من أيدي النخب المحلية التي ربما كانت تملك أجدانها الخاصة، ووضَعها تحت السيطرة المباشرة للهيئة الرئاسية والقيادات الحزبية الوطنية، التي يمكن التلاعب بها بسهولة. أُلغى تعديل على القانون، عام ٢٠٠٦، الفرصة التي كانت قائمة والتي تسمح بالتصويت «ضد كل» المرشحين والقوائم الحزبية (كان خياراً يتزايد الإقبال عليه حتى إنه «فاز» عام ٢٠٠٣ بثلاث دوائر انتخابية أحادية المقعد^(٢))؛ كذلك أزال تعديل آخر، عام ٢٠٠٧، شرط الحد الأدنى لنسبة المقترعين، الذي كان يبلغ آنفاً ٢٥٪^(٣). وكان الهدف من وراء هذه التغييرات وغيرها، تقديم مجموعة آليات للكرملين الهدف منها أن تكفل ألا يمثل أي تشريع مستقبلي أي تهديد، ولو محتمل، على سلطته.

في ظل مثل هذه الظروف لم يكن ثمة شك في أن الحزب المفضل لدى الكرملين، وهو حزب «روسيا الموحدة»، سيحصل على الحصة الكبرى من الأصوات والمقاعد المتاحة في انتخابات الدوما التي ستُجرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ولكن كان يهم الكرملين أكثر أن تكون نسبة الاقتراع بمستوى معين حتى لا يتم التشكيك في النتيجة، وأن تكون النتيجة نفسها من النوع الذي يكفل أن يبدأ مرشح اختير للانتخابات الرئاسية في السنة المقبلة، وهو ديمتري ميدفيديف، كما تبين، حملته بوصفه المرشح المفضل على الإطلاق. ولكن كان من المهم أيضاً أن يفوز حزب «روسيا الموحدة» بثلاثي المقاعد النيابية، على الأقل، حتى يحصل على الغالبية اللازمة لإقرار التشريعات الدستورية، وكذلك العادية، بالاعتماد على نوابه فقط. ومن جديد اختار أن تكون الاستراتيجية لتنفيذ ذلك من خلال ربط نفسه بالرئيس الروسي، بأقوى قدر ممكن، واصفاً نفسه بأنه «حزب بوتين»، وواصفاً الانتخابات بعبارة «الاستفتاء الوطني دعماً لفلاديمير بوتين»^(٤). وقد وافق الرئيس الروسي، من جهته، على تصدّر قائمة مرشحي حزب «روسيا الموحدة»، على الرغم من

'O vyborakh deputatov Gosudarstvennoi Dumy Federal'nogo Sobraniya Rossiiskoi Federatsii', SZ, no. (١) 21, item 1919, 18 May 2005

يمكن الاطلاع على النسخة الحالية من القانون، الذي يدمج كل التغييرات اللاحقة، على الموقع الإلكتروني للجنة المركزية للانتخابات: www.cikrf.ru

(٢) راجع: Ian McAllister and Stephen White, 'Voting "against all" in postcommunist Russia', *Europe-Asia Studies*, vol. 60, no. 1 (January 2008), pp. 67-87 SZ, no. 29, item 3125, 12

(٣) SZ, no. 18, item 2118, 26 April 2007

(٤) بكلمات رئيس الحزب بوريس غريزلوف: Rossiiskaya gazeta, 17 October 2007, p. 1. استخدم بوتين العبارة نفسها في خطاب في كراسنويارسك: *Kommersant*, 14 November 2007, p. 3.

أنه لم يكن (ولم يصبح) عضوًا في الحزب، مضيفًا أنه قد يفكر في أن يصبح رئيسًا للوزراء، إذا فاز حزب «روسيا الموحدة» نفسه في الانتخابات؛ وإذا انتُخب رئيس «محترم وقادر وفاعل وذو عقلية عصرية يمكن العمل معه»^(١). ارتفعت نسب تأييد حزب «روسيا الموحدة» على الفور، والسؤال الوحيد الذي ظل مطروحًا يوم الانتخابات كان حجم غالبيته وعدد الأحزاب التي ستتمكن أيضًا من تخطي عتبة جديدة وأكثر تطلبًا.

وفق شروط القانون الانتخابي للعام ٢٠٠٥، يحق للأحزاب الممثلة في مجلس الدوما الذي شارفت ولايته على الانتهاء تسمية قائمة مرشحيها من دون تشكيلات إضافية. على الأحزاب الأخرى، إما جمع تواقع ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف ناخب، وإما تقديم دفعة مالية انتخابية تبلغ ٦٠ مليون روبل (أي حوالي ٢,٥ مليون دولار). وإذا عُدَّت نسبة الـ ٥٪ من التواقيع غير صالحة، أو إذا انخفض عدد التواقيع إلى ما دون الحد الأدنى عقب إلغاء التواقيع غير الصالحة منه، يُمنع الحزب من التسجيل (على الرغم من أن أي قرار من هذا النوع يمكن نقضه في المحكمة العليا). أنهت اللجنة المركزية للانتخابات مداولاتها في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ومن الأحزاب الأربعة عشر التي سعت إلى التسجيل، كان يحق لثلاثة منها أن تسمي قائمة مرشحيها، بما أنها ممثلة في مجلس الدوما الذي تشارف ولايته على الانتهاء: روسيا الموحدة، والحزب الشيوعي، والحزب الليبرالي الديمقراطي. ومن الأحزاب الباقية، عمد «اتحاد قوى اليمين»، و«يايلوكو» و«وطنيو روسيا» و«روسيا العادلة» إلى التسجيل من خلال تقديم الدفعة المالية الانتخابية. وسعت الأحزاب الأخرى إلى التسجيل من خلال جمع تأييد الناخبين الأفراد. تبين أن ثلاثة أحزاب ضمنت أوراق ترشيحها عددًا كبيرًا من التواقيع غير الصالحة (حزب الخضر واتحاد الشعب وحزب السلام والوحدة)، وبالتالي مُنعت من المشاركة في الانتخابات، لكن الأحزاب التالية: حزب الفلاحين (الحزب الزراعي) والقوة المدنية، وحزب روسيا الديمقراطي، وحزب العدالة الاجتماعية، أفلحت في استيفاء كل متطلبات القانون، وبالتالي ضُمَّت إلى قائمة الأحزاب الأحد عشر التي ظهرت في النهاية على ورقة الاقتراع، بإجمالي ٦٨٤ ٤ مرشحًا على قوائمها الفيدرالية والإقليمية^(٢).

بما أن بوتين كان المرشح الوحيد على رأس قائمة حزب روسيا الموحدة، فقد حددت خطاباته الخاصة توجه الحملة كلها، ولفت تجمع حاشد لداعميه في ملعب لوجنيكي في موسكو الانتباه في شكل خاص، إذ كان أول خطاب يدعو فيه الرئيس الروسي مباشرة إلى التصويت لحزب روسيا الموحدة، مشددًا على ضرورة مواصلة هذا النوع من السياسات التي حققت حتى اللحظة الراهنة، «نموًا ثابتًا» للبلاد. لكن الخطاب تضمن أيضًا هجومًا حادًا نال من استقامة خصومه السياسيين، متهمًا إياهم «بالرغبة في استعادة النظام النخبوي المستند إلى الفساد والأكاذيب» التي «جلبت على روسيا الفقر

(١) Rossiiskaya gazeta, 2 October 2007, p. 1 (جرت الموافقة على ترشيحه بشكل كبير في اليوم التالي).

(٢) المصدر نفسه، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ص١؛ للاطلاع على أعداد المرشحين راجع: المصدر نفسه، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ص٢.

الجماعي واستشرى فيها الارتشاء»، و«بالتسلل إلى السفارات الأجنبية بحثاً عن الدعم عوضاً عن الاعتماد على شعبهم»^(١). في هذا الخطاب وفي غيره، من ضمنها خطاب وُجّه إلى الجسم الدبلوماسي قبيل الانتخابات، أصر بوتين تكررًا على أن روسيا لن تسمح أن «تُصحَّح خياراتها السياسية من الخارج»^(٢)، وأوضح ناطقون رسميون أنهم ملمّون (في رأيهم) بالطريقة التي استُخدمت فيها العملية الانتخابية في الجمهوريات السوفيتية السابقة بغرض إطلاق سلسلة من «الثورات الملونة المزيفة» التي سعت في واقع الأمر إلى تحويلها جمهوريات غربية مستقلة^(٣). كرر بوتين هذه الرسائل في خطاب ألقاه ليلة الانتخابات، داعيًا الناخبين الروس إلى نبذ أولئك الذين يرغبون في إعادتهم إلى زمن «المذلة والانهار والتبعية»، ومحدّزًا من مغبة «التوهم الخطر» بأن السياسات الراهنة ستمضي قدمًا بكل بساطة من دون «الدعم الفعلي» الذي يقدّمه الرئيس والهيئة الناحبة قاطبة^(٤). وقد أتت نتائج الاستطلاعات التي أُجريت بعد التصويت والتي عرضتها محطات التلفزة المحلية، فور إقفال آخر مركز اقتراع أبوابه، متقاربة جدًا، وتمائل التوقعات التي سادت طوال الحملة الانتخابية من قبل وكالات استفتاء^(٥). لذا لم تكن النتائج نفسها صادمة (الجدول ٣-٢). من وجهة النظر الرسمية، عمّ اقتناع جلي أن النتيجة أتت مشابهة جدًا للتوقعات النهائية، مما يشير إلى عدم حدوث أي تزوير من أي نوع كان، فضلًا عن أن إقبال الناخبين أتى عاليًا نسبيًا - على الأقل أعلى من نسبة الـ ٥٥,٨% التي سُجّلت قبل ٤ سنوات^(٦).

أعلن الرئيس الروسي قائلًا: «حمدًا لله على انتهاء الحملة الانتخابية»، خلال إدلائه بصوته في مبنى أكاديمية العلوم في شارع لينين في موسكو، برفقة زوجته وحشد من الصحفيين ومراسلي التلفزة. قالت له امرأة مسنة خلال انتظاره زوجته ريثما تدلي بصوتها: «نحن في غاية السرور. لن ننسى أبدًا ما فعلته من أجلنا»^(٧). خلال تعليقه على النتائج في اليوم التالي بدا بوتين شاكراً كثيرًا

(١) Rossiiskaya gazeta, 22 November 2007, p. 2-3

(٢) Kommersant, 29 November 2007, p. 4

(٣) قائد حزب روسيا الموحدة، بوريس غريزلوف، على سبيل المثال، حذّر في كلمة له ألقاها في برلين من أنهم يأخذون بجدية بالغة التهديد الذي يتناول زعزعة البلاد من الخارج. (2) Nezavisimaya gazeta, 20 November 2007, p. 2

(٤) Rossiiskaya gazeta, 30 November 2007, p. 1

(٥) Izvestiya, 5 December 2007, p. 2

(٦) من الجلي أن الكرملين أوضع للمسؤولين الأدنى رتبة أن نسبة الإقبال على الاقتراع يُتوقع ألا تقل عن ٦٠%: Vitalii Ivanov, *Partiya Putina: istoriya 'Yedinoi Rossii'* (Moscow: Olma, 2008), p. 306

اقتبست صحيفة يومية من مصادر حزبية لم ترغب في الإفصاح عن اسمها وأفادت أن القادة الإقليميين وُجّهت إليهم تعليمات شفوية حدّدت فيها النسب النهائية للأصوات التي يجدر بأحزاب معينة أن تتأهّلها، وعلى رأس الأحزاب حزب روسيا الموحدة. (1) Nezavisimaya gazeta, 20 July 2007, p. 1

(٧) Nezavisimaya gazeta, 3 December 2007, p. 3

الجدول ٢-٣ انتخابات مجلس الدوما الروسي، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

اسم الحزب	عدد الأصوات	حصة الأصوات (%)	المقاعد
روسيا الموحدة	٤٤ ٧١٤ ٢٤١	٦٤,٣٠	٣١٥
الحزب الشيوعي في روسيا الاتحادية	٨ ٠٤٦ ٨٨٦	١١,٥٧	٥٧
الحزب الديمقراطي الليبرالي في روسيا	٥ ٦٦٠ ٨٢٣	٨,١٤	٤٠
روسيا العادلة: رودينا/المتقاعدون/ الحياة	٥ ٣٨٣ ٦٣٩	٧,٧٤	٣٨
(عتبة السبعة في المئة)			
حزب الفلاحين الروسي	١ ٦٠٠ ٢٣٤	٢,٣٠	-
يابلوكو	١ ١٠٨ ٩٨٥	١,٥٩	-
القوى المدنية	٧٣٣ ٦٠٤	١,٠٥	-
اتحاد قوى اليمين	٦٦٩ ٤٤٤	٠,٩٦	-
وطنيو روسيا	٦١٥ ٤١٧	٠,٨٩	-
حزب العدالة الاجتماعية	١٥٤ ٠٨٣	٠,٢٢	-
الحزب الديمقراطي في روسيا	٨٩ ٧٨٠	٠,١٣	-
الأصوات غير الصالحة	٧٥٩ ٩٢٩	١٠,٩	-

المصدر: بالاستناد إلى بيانات اللجنة المركزية للانتخابات التي نُشرت في *Vestnik Tsentral'noi izbiratel'noi komissii Rossiiskoi Federatsii* no. 19 (222), 2007, pp. 5-22. بلغ عدد الناخبين المسجلين ١٤٥ ١٠٩ ٥١٧ وأدلى ٦٥ ٥٣٧ ٠٦٥ (٦٣,٧١٪) بأصواتهم، أمقبولة كانت أم غير مقبولة.

للتقة التي أوليت لقائمة مرشحيه، وسرّه أن الأحزاب الأربعة التي تخطت العتبة المطلوبة قد أحرزت في ما بينها نسبة ٩٠٪ من الأصوات عوضاً عن الـ ٧٠٪ التي كانت تمثلها في مجلس الدوما المنتهية ولايته. وجد أن هذا الأمر يساعد على تحسين موقعها الشعبي^(١).

لم تعتمد الحكومات الغربية، عمومًا، إلى التشكيك في شرعية الانتخابات أو في فوز حزب روسيا الموحدة بالغالبية الساحقة. ولكن شدد كل من المراقبين المحليين والأجانب، كثيرًا، على أن مثل هذه

(١) Ian McAllister and Stephen White, 'It's the economy, comrade!' parties and voters in the 2007 Russian Duma election", *Europe-Asia Studies*, vol. 60, no. 6 (August 2008), pp. 937-63. *Izvestiya*, 4 December 2007, p. 3

الانتخابات تفتقر بعض الشيء إلى «الحرية والنزاهة»، وطرحوا أسئلة عن طبيعة السياسة الروسية في مرحلة ما بعد الشيوعية. لم يكن ثمة شك في أن بوتين والحزب الذي يمثله يتمتعان بمستوى عال من التأييد الشعبي، وفق تعليق للجنة مراقبة مثل الهيئات البرلمانية لمجلس أوروبا ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا (OSCE). ولكن شابت طريقة تحقيقهم الفوز عيوب كثيرة. فقد عُدَّ دمج الأحزاب والدولة «إساءة استخدام للسلطة السياسية وانتهاكاً واضحاً للمواثيق والمعايير الدولية»؛ وتحيز الإعلام كثيراً لبوتين وحزب روسيا الموحدة؛ وصعَّب قانون الانتخاب الجديد المنافسة كثيراً على الأحزاب الصغرى؛ وحدث تضيق واسع النطاق على مرشحي المعارضة وحركاتها^(١). ولم تحضر أي بعثة من مكتب «المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان»، التابع لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا (OSCE)، كما حدث في الانتخابات السابقة، لأنه لم يتمكن من قبول الشروط التي دُعي إلى العمل وفقها^(٢). وقد أفاد مراقبون محليون عن سلسلة من الانتهاكات من مختلف الأنواع^(٣). وسجل عضو في اللجنة المركزية للانتخابات نفسها رأياً مخالفاً لدى إعلان النتائج النهائية، مشدداً على أن العملية برمتها كانت انتهاكاً لمبدأ الانتخابات الحرة، بوجود أحزاب مؤيدة للكرملين في «مواقع ذات أفضلية» من ناحية التغطية الإعلامية وموارد الدولة نفسها التي جرى توظيفها لضمان توافر نسبة مشاركة عالية للناخبين^(٤).

وأوردت التقارير الصحافية بعض التفاصيل المتعلقة بطرائق عمدت فيها الدولة نفسها إلى المشاركة مباشرة في الحملة، فأعطت الأفضلية لحزب روسيا الموحدة ومنعتها عن خصومه المختلفين. في نيجني نوفغورود، على سبيل المثال، راح المشرفون على العمال يتجولون بين عمالهم في مصنع الآليات الضخم في المدينة ويطلبون إليهم التصويت لحزب بوتين، والاتصال بعد مغادرتهم مراكز الاقتراع. «أخذت الأسماء، وعوقب من عصي»، وطلب إلى بعضهم، حتى لا يتركوا شيئاً للمصادفة، أن يأتوا بأوراق اقتراع

(١) الهيئة البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، «انتخابات مجلس الدوما الروسية» لم تُجرَ على أساس عادل، «وفق ما يقوله مراقبون برلمانيون»، 3 December 2007, www.oscepa.org, آخر ولوج إلى الموقع جرى في ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٨.

(٢) Izvestiya, 19 November 2007, p. 2

(٣) زارت مؤسسة «غولوس» (الصوت) أكثر من ٢٠ ألف مركز اقتراع في ٢ كانون الأول/ديسمبر وأقامت خطأً سائحاً للناخبين كي يبلغوا عن الانتهاكات. من أصل الأربعة آلاف اتصال التي تلقتها كانت ٢٣٪ منها تتعلق بقيود مفروضة على مراقبين في مراكز الاقتراع، و٢٢٪ كانت عبارة عن شكاوى في شأن إدارة الحملة في شكل غير قانوني، و١٥٪ أفادت عن انتهاكات في القوائم الحزبية، و٩٪ أفادت أن خصوصية الناخبين غير مراقبة، واشتكى ٤٪ من وجود نوع من البديل المالي في مقابل الأصوات (3, Moscow Times, 5 December 2007, p. 3)؛ يمكنككم الاطلاع على التقرير الكامل على الموقع الإلكتروني التالي: www.golos.org.

(٤) Osoboe mnenie chlena TsIK Rossii Kolyushina Ye. I., Vestnik Tsentral'noi izbiratel'noi komissii Ros'siiskoi Federatsii no. 19(222), 2007, pp. 24-8.

أفاد كولوشين أيضاً، مما يدعو إلى الاستغراب في بلد عدد سكانه: Osoboe mnenie chlena TsIK Rossii Kolyushina Ye. I., Vestnik Tsentral'noi izbiratel'noi komissii Rossiiskoi Federatsii no. 19(222), 2007, pp. 24-8.

أفاد كولوشين أيضاً، مما يدعو إلى الاستغراب في بلد عدد سكانه في تضاؤل أن يزداد عدد الناخبين المسجلين رسمياً حوالي ١,٧ مليون منذ آخر رقم أفيده عنه في الأول من تموز/يوليو من تلك السنة (ص٢٧).

غيابي ويملاؤها أمام رؤسائهم المباشرين. وتمكن مدير المصنع، وهو مسؤول بارز في حزب روسيا المتحدة، من الإبلاغ أن حوالي ٨٠٪ من العمال أدلوا بأصواتهم؛ في الواقع أصبح أحد عمال المصنع نفسه نائباً. لكن في أنحاء أخرى من المدينة، فراح المدرسون يوزعون منشور ترويج لـ «خطة بوتين» وطلب من الأولاد أن يضغطوا على أهاليهم، وهُدِّد عدد من التلامذة بمنحهم علامات متدنية إذا لم يحضروا «جلسات استفتاء الأطفال»؛ وفي مدارس أخرى أمر الأهالي، بكل بساطة، بحضور اجتماعات إلزامية يشارك فيها ممثلون عن حزب روسيا الموحدة. وعلى مستوى الجامعة قيل للطلاب إنهم، إذا لم يصوتوا للحزب الحاكم، سيُخلون من المهاجع. فكان من البدهي، وبدافع الخوف، أن يخرجوا ويصوتوا مثل طابور من الجنود. في المقابل، تلقى جامعو الأصوات لاتحاد قوى اليمين اتصالات بالبنات كانت تجرى في أي ساعة، تحذرهم من مواصلة العمل لحساب مرشحهم، والا تعرضوا للأذى؛ ووُزعت منشور تشير إلى أن الحزب يدعم حقوق المثليين ويوظف جامعي أصوات مصابين بالإيدز (والإتهامان كلاهما عار من الصحة)^(١).

كانت هناك صعوبات مماثلة، حين سعى تحالف «روسيا أخرى» المعارض علناً إلى إيصال آرائه أو تنظيم صفوفه على الملأ. كان بطل لعبة الشطرنج العالمي السابق غاري كاسباروف، الذي كان أحد قادة التحالف، من العشرات الذين اعتقلتهم شرطة مكافحة الشغب حين شارك في تظاهرة احتجاجية مناهضة للكرملين في موسكو في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، فقطع خطابه، بصوت «صرير صادر عن مكبرات صوت وُضعت على سطح مبنى مجاور»^(٢)؛ وحُكم على لاعب الشطرنج نفسه بالسجن خمسة أيام بتهمة قيادته التظاهرة ومقاومة الاعتقال^(٣). وفي سان بطرسبورغ، في اليوم التالي، احتج عدد من المتظاهرين وضُرب بعضهم... خلال قيام شرطة مكافحة الشغب بفض تظاهرة تحتج على جنوح الكرملين نحو الاستبداد؛ واعتُقل حوالي ٢٠٠ شخص، بينهم قائد اتحاد قوى اليمين بوريس نيمتسوف^(٤). وتعرض قادة المعارضة مراراً لمضايقات من شبان مؤيدين للكرملين خلال الاستعدادات للانتخابات، إذ تعقبهم الناشطون، وقوطعت مؤتمراتهم الإخبارية، وشُغلت تسجيلات لضحكات عالية وجنونية خلال اجتماعاتهم العامة. كما عمد ناشط مؤيد للكرملين إلى تكبيل يديه ثلاث مرات بسيارة كاسباروف؛ وحاول آخر أن يضع شبكة لالتقاط الفراشات فوق رأس نيمتسوف كُتب عليها عبارة «حشرة سياسية»؛ وعمد

(١) Clifford J. Levy, 'Kremlin rules. Putin's iron grip on Russia suffocates his opponents', *New York Times*, 24 February 2008, pp. 1, 14.

(٢) *Sunday Telegraph*, 26 November 2007, p. 37

(٣) *Kommersant*, 26 November 2007, p. 3 (لم يجر ذكر اعتقال بوريس نيمتسوف أو احتجازه في سان بطرسبورغ على محطات التلفزة الوطنية؛ المصدر نفسه).

(٤) *Guardian*, 26 November 2007, p. 16

آخرون إلى رشقه بواقيات ذكرية^(١). أما كاسباروف فمزق ورقة اقتراعه يوم التصويت، وحث مؤيديه على فعل الأمر عينه؛ إذ تذر قائلاً إن «هذه الانتخابات، إن كانوا هكذا يسمونها، هي أفقر انتخابات وأكثرها إجحافاً في تاريخ روسيا الحديث»^(٢). لكنها على الأقل، أفضت إلى قرار حاسم.

الطيف الحزبي المعاصر

بالكاد كان الطيف الحزبي الروسي في مطلع القرن الجديد يتوافق مع صيغة «يمين - يسار» التقليدية. إذ تفادت الأحزاب نفسها هذه العبارات، وبالكاد كان ربع الناخبين قادرين على تحديد مواقفهم وفق مقياس كهذا، وهو مستوى أدنى بكثير مما في الديمقراطيات الراسخة^(٣). فاقترحت تصنيفات كثيرة أخرى: على سبيل المثال، قد تكون الأحزاب «بيروقراطية» أو «كاريزماتية» (بحسب ماكس ويدر)؛ وفي المقابل يمكن أن تكون «أحزاباً سلطوية» أو «أحزاب نخبة»^(٤). وهناك تصنيف آخر أكثر تفصيلاً ميّز بين «أحزاب القادة» (مثل الحزب الليبرالي الديمقراطي، الذي كان من المتعذر التمييز بينه وبين رئيسه المتربع على رئاسته منذ أمد طويل، فلاديمير جيرينوفسكي، أو حزب يابلوكو، الذي رأسه حتى العام ٢٠٠٨ الشريك في تأسيسه غريغوري يافلينسكي)؛ و«أحزاب القيم» مثل الحزب الشيوعي، أو اتحاد قوى اليمين؛ و«أحزاب السلطة» مثل حزب روسيا الموحدة، الذي اشتهر بدعمه للرئيس، أو قبله الحزب المؤيد للكرملين «روسيا ديارنا»^(٥). وقد عدّ تصنيف «حزب السلطة»، خصوصاً،

(١) *Moscow Times*, 4 December 2007, p. 3

(٢) *Guardian*, 4 December 2007, p. 2. أفاد قائد الحزب الشيوعي غينادي زوغانوف على نحو مماثل أن التجربة برمتها كانت الأكثر قذارة ولا مسؤولية على الإطلاق منذ انهيار الاتحاد السوفيتي (31) (*The Times*, 3 December 2007, p. 31).
وصف القائد الليبرالي غريغوري يافلينسكي التلاعب بأنه غير مسبوق (3) (*Moscow Times*, 5 December 2007, p. 3).
خُصّ تحليل اقتصادي قياسي في غاية الدقة (Mikhail Myagkov, Peter C. Ordeshook and Dimitri Shakin, *The Forensics of Election Fraud: Russia and Ukraine* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2009))

إلى أن ما يزيد على عشرة ملايين صوت مشبوه أو ملفق تم الإدلاء بها في الانتخابات، وأن ما بين ٢٠٪ و ٢٥٪ من الأصوات التي انتخب حزب روسيا الموحدة جرى الفوز بها بطريقة ما كانت لتمر في ديمقراطية راسخة أو انتقالية (ص ١٣٦-١٣٧).

(٣) ٢٨٪ فقط عرفوا عن أنفسهم بهذه الطريقة في استطلاع الكاتب عام ٢٠٠٨: رفض ٤٠٪ بنود الاستبيان («لا أحد»، «لا يهمني») و ٢٢٪ أجابوا بـ «لا أعلم» أو رفضوا الإجابة. ٥٦٪ فقط من الروس أمكنهم تحديد مواقفهم على مقياس اليمين - اليسار في منتصف التسعينات، مما أدى بكونتون إلى الاستنتاج أن مثل هذه الأيديولوجيات ليست جاهزة بعد لتحتل موقعاً بارزاً في تأويلات السياسة العامة للمرحلة الانتقالية الروسية (148) (*Transitional Citizens*).

(٤) See: Ol'ga Kryshantovskaya, *Anatomiya rossiiskoi elity* (Moscow: Zakharov, 2005), pp. 154-5

(٥) *Izvestiya*, 31 March 2003, p. 3

فكرة مفيدة؛ إذ يدلّ على حزب تنظمه السلطات نفسها بدعم منها، ويمائل من نواح كثيرة «أحزاب الدولة» التي وُجِدَت في بعض دول أميركا اللاتينية^(١). ولكن كلما كان بإمكانهم القيام بذلك، في الدوائر الانتخابية الأحادية المرشح من العام ١٩٩٣ حتى العام ٢٠٠٣ (باستثناء روسيا الموحدة في تلك السنة)، كان الروس العاديون يميلون إلى دعم المستقلين أكثر من أي المرشحين على القوائم المدعومة حزبياً.

عمد قانون العام ٢٠٠١ إلى تنظيم الأحزاب السياسية، مع تعديلات تالية^(٢). ومن أجل التسجيل في المقام الأول، ووفقاً لنسخة معدلة من القانون جرت مصادقتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، يجدر بالحزب أن يكون لديه ما لا يقل عن ٥٠ ألف عضو، ومكاتب في نصف جمهوريات روسيا وأقاليمها على الأقل، وكل مكتب يجب أن يضم ما لا يقل عن ٥٠٠ عضو. ويُعرّف الحزب السياسي في القانون أنه «جمعية عمومية تأسست لتسهيل مشاركة مواطني روسيا الاتحادية في الحياة السياسية عبر صياغة إراداتهم السياسية والتعبير عنها، وتمثيل مشاركتهم في الأحداث الاجتماعية والعامّة، وفي الانتخابات والاستفتاءات، وأيضاً بهدف تمثيل مصالح المواطنين في هيئات السلطة العامة والحكم الذاتي المحلي». وكما هي الحال في كثير من الدول، لا يُسمح للأحزاب بالانخراط في نشاطات متطرفة، ولا يُسمح بتشكيلها على أسس عرقية أو قومية أو دينية أو مهنية، أو أن تضم أعضاء من مهنة واحدة فقط. وتتولى الدولة تسجيل الأحزاب، بعد أن تقدم الوثائق المناسبة، التي تشمل تصريحاً عن نُظُمها الداخلية وبرامجها. ويجدر بالأعضاء أن يكونوا مواطنين روساً لا تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، ولا يحق لهم الانتماء إلى أكثر من

(١) راجع: على سبيل المثال: S. M. Khenin, "Partiya vlasti": shtrikhi k portretu", *Politika*, no. 1(3) (Spring 1997), pp. 28–35; Hans Oversloot and Reuben Verheul, 'The party of power in Russian politics', *Acta Politica*, vol. 35, no. 2 (Summer 2000), pp. 123–45; Regina Smyth, 'Building state capacity from the inside out: parties of power and the success of the president's reform agenda in Russia', *Politics and Society*, vol. 30, no. 4 (December 2002), pp. 555–78; Sergei Ustimenko and Andrei Ivanov, "Partiya vlasti" v sovremennoi Rossii: retrospektiva i perspektiva', *Vlast*, no. 8, 2003, pp. 6–12; L. I. Glebova, 'Partiya vlasti', *Polis*, no. 2, 2004, pp. 85–92; and Zoe Knox, Peter Lentini and Brad Williams, 'Parties of power and Russian politics: a victory of the state over civil society?', *Problems of Post-Communism*, vol. 53, no. 1 (January–February 2006), pp. 3–14

يعرّف بول كاماك «حزب الدول» بالحزب السياسي (أو تحالف الأحزاب) الخاضع للسلطة التنفيذية من حيث أنه يؤيد أو يعزز برنامج السلطة التنفيذية، عوضاً عن وضع البرنامج الذي تلتزمه السلطة التنفيذية، والذي يولد الدعم السياسي للحكومة من خلال الإدارة أو الاستفادة المباشرة من التنسيق المنتظم للمحسوبية من قبل الدولة ('Globalization and the death of liberal democracy', *European Review*, vol. 6, no. 2 (May 1998), pp. 249–63, at p. 258).

(٢) 'O politicheskikh partiyakh', SZ, no. 29, item 2950, 11 July 2001 راجع: 'O vnesenii izmenenii v Federal'nyi zakon "O politicheskikh partiyakh"' Ibid, no. 52, item 5272, 20 December 2004 يمكن الاطلاع على النسخة الحالية من القانون على الموقع الإلكتروني للجنة المركزية للانتخابات www.cikrf.ru.

حزب. ويحق للأحزاب وفقاً للقانون أن تشارك في الانتخابات والاستفتاءات، وعقد الاجتماعات والترويج لآرائها. فالأحزاب هي، في الواقع، الهيئات الوحيدة التي يُسمح لها بتقديم مرشحيها إلى الانتخابات. وعقب صدور قانون الانتخاب الجديد في العام ٢٠٠٥ يجدر بالأحزاب أن تفعل ذلك في شكل فردي، وليس كتكتل مع حزب آخر أو منظمة أخرى. والحزب الذي لا يرشّح أحداً، طوال خمس سنوات، للهيئات المنتخبة على أي مستوى، أو للرئاسة، يُحلّ بإيماز من المحكمة العليا.

يحدد قانون العام ٢٠٠٢ أيضاً المصادر التي يمكن للحزب أن يستحصل منها الدعم المالي، الذي يتضمن عائدات وهبات ومداخل من نشاطات تجارية وغيرها^(١). لا تُقبل الهبات من دول أو شركات أجنبية أو مواطنين أجانب، أو من شركات روسية تعود ٣٠٪ من ملكيتها إلى جهات أجنبية، أو من منظمات أو هيئات حكومية دولية، أو وحدات عسكرية أو تابعة للشرطة، أو جمعيات خيرية أو منظمات دينية؛ علاوةً على ذلك، يجب ألا تتخطى قيمة الهبات من الأفراد والشركات مبلغاً معيناً. وكما صيغ في الأصل، لا يجدر بإجمالي قيمة الهبات المقدمة في سنة واحدة من شخص واحد أن تتعدى ١٠ آلاف روبل، أو من شركة واحدة ١٠٠ ألف روبل، أو من كل المصادر ١٠ ملايين روبل (القيم التي كانت آنذاك بلغت حوالي ٢٨,٦ مليون دولار). وقد عدّل حجم هذه المبالغ بقانون تال، وبدءاً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بلغ الحد الأقصى للمساهمة السنوية التي يدفعها فرد واحد ٤,٣٢ ملايين روبل (أي حوالي ١٨٤ ألف دولار)، ومن شركة واحدة ٤٣,٣ مليون روبل (أي حوالي ١,٨٥ مليون دولار)، أو من مختلف المصادر ٤,٣٢ مليارات روبل (أي حوالي ١٨٥ مليون دولار)^(٢). وتضمّن القانون الجديد، في الوقت عينه، بنوداً تنطبق على دعم الدولة للأحزاب السياسية، بدايةً على مقياس متواضع. إذ يجب ألا يقل إجمالي المبلغ المتوافر عن ٠,٠٠٥ من الحد الأدنى للأجر لكل عضو من الناخبين المسجلين في انتخابات الدوما أو الانتخابات الرئاسية (زيد هذا المبلغ ليصبح ٥ روبلات عام ٢٠٠٥ ثم ٢٠ روبلاً (٠,٨٧ دولار) عام ٢٠٠٨)^(٣). ووجب أن تتلقى الأحزاب الفردية المستوى عينه من الدعم عن كل صوت من الأصوات التي تلقاها في أي من هاتين العمليتين الانتخابيتين، شرط أن تحصل على ما لا يقل عن ٣٪ من إجمالي الأصوات. وتعدّ الدفعات سنوية، في حال انتخابات الدوما، أو مرة واحدة فقط، في حال

(١) عن هذا الموضوع الشائك راجع: آخر دراسة لكيث ولسون: "On party finance in Russia: has the 2001 law "On political parties" made a difference?", *Europe-Asia Studies*, vol. 59, no. 7 (November 2007), pp. 1089–113.

(٢) راجع: SZ, no. 30, item 3600, 22 July 2008 (جرى التحويل بموجب سعر الصرف المتداول في التاريخ عينه كان الدولار الأميركي يعادل ٢٣,٤٤ روبلاً). إبان صدور القانون الأصلي في ١ تموز/يوليو ٢٠٠١ بلغ الحد الأدنى للأجور - في الأول من آذار/مارس من السنة الفاتنة - ٨٣,٤٩ روبلاً (معاد تقويمها) وكان الدولار الأميركي يعادل ٢٩,٢٣ روبلاً: (*Rossiiskaya gazeta*, 11 July 2001, p. 2).

(٣) بخصوص هذه التغييرات راجع: على التوالي: SZ, no. 30, item 3104, 21 July 2005، والمرجع نفسه: no. 30, item 3600, 22 July 2008.

الانتخابات الرئاسية؛ أما الأحزاب بدورها فمطلوب منها أن تبّلع سنويًا عن مداخيلها ونفقاتها للجنة المركزية للانتخابات، التي تعرض حساباتها على موقعها الإلكتروني^(١).

بدءًا من مطلع العام ٢٠٠٨، أنجز ١٥ حزبًا كل الترتيبات اللازمة، وجرى تسجيلها لدى اللجنة المركزية للانتخابات (راجع الجدول ٢-٤)؛ أغلبها، ولكن ليس كلها، شارك في انتخابات الدوما، نهاية السنة الماضية. وقد سيطر على النظام برمته «حزب السلطة»، روسيا الموحدة، القوة السياسية التي اعتمد عليها طوال السنوات الأربع هذه، والتي دعمته على الدوام، وفق ما أفاد الرئيس بوتين الأشخاص الذين قابلوه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣^(٢). لم يكن بوتين عضوًا في هذا الحزب أو غيره، ولكنه لم يضع أي فرصة للترويج لالتزامه الشخصي حزب روسيا الموحدة، وتحديدًا مساهمته المباشرة في تأسيسه^(٣)؛ وفي المقابل، اشتهر الحزب نفسه بدعمه للرئيس الروسي وللسياسات التي انتهجها. تأسس حزب روسيا الموحدة رسميًا عام ٢٠٠٢، ولكن تعود جذوره إلى حزب «الوحدة» الذي تأسس بدعم من الكرملين قبل بضعة أشهر من انتخابات الدوما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وقد حل في المرتبة الثانية بعد الحزب الشيوعي، إذ رفعت حملته شعار «حزب بوتين». بعد الانتخابات بدأ يتحرك في اتجاه الحزب صاحب المرتبة الثالثة، «الوطن - كل روسيا»، الذي كان حتى تلك اللحظة معارضًا بعض الشيء، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اندمج الحزبان فأصبحا حزبًا جديدًا يحمل اسم «حزب الوطن والوحدة لكل الروس»، الذي يُعرف ببساطة باسم روسيا الموحدة (أصبح هذا الاسم الرسمي للحزب في مؤتمره الرابع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)^(٤). كما رأينا، رأس بوتين قائمة مرشحي الحزب في انتخابات

(١) راجع: www.cikrf.ru/politparty/finance/svodn_otchet.jsp

استعرضت الحسابات من العام ٢٠٠٥ وصاعدًا. وتوافرت حسابات الحزب لعام ٢٠٠٨ بنسخة مطبوعة: راجع: *Vestnik Tsentral'noi izbiratel'noi komissii Rossiiskoi Federatsii*, no. 4, 2009, pp. 179-81.

(٢) *Izvestiya*, 29 November 2003, p. 3

(٣) راجع: المصدر نفسه، ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، ص ٣. عبّر عن الفكرة نفسها عندما ألقى كلمة في مؤتمر الحزب في وقت لاحق من تلك السنة: المصدر نفسه، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٢.

(٤) السرد الأوفى والأكثر إفادة هو: Ivanov, *Partiya Putina*؛ نُشرت نسخة أقصر وأحدث بعنوان: 'Yedinaya Rossiya' *kratkaya istoriya partii* (Moscow: Yevropa, 2009).

راجع: أيضًا:

Regina Smyth, Anna Lowry and Brandon Wilkening, 'Engineering victory: institutional reform, informal institutions, and the formation of a hegemonic party regime in the Russian Federation', *Post-Soviet Affairs*, vol. 23, no. 2 (April-June 2007), pp. 118-37

Ora John الذي يركز في موضوع استخدام الأموال العامة من قبل الحزب الحاكم للحفاظ على نظام الحزب الواحد؛ Reuter and Thomas F. Remington, 'Dominant party regimes and the commitment problem: the case of United Russia', *Comparative Political Studies*, vol. 42, no. 4 (April 2009), pp. 501-26; and Darrell Slider, 'How united is United Russia? Regional sources of intra-party conflict', *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, vol. 26, no. 2 (June 2010), pp. 257-75.

الجدول ٢-٤ الأحزاب السياسية في روسيا، ٢٠٠٧-٢٠١٠

اسم الحزب	القائد	الأعضاء	النسبة المئوية للتصويت عام ٢٠٠٧
الأحزاب الشيوعية			
الحزب الشيوعي	غينا دي زوغانوف	١٨١ ١٨٤	١١,٥٧
حزب الفلاحين ^١	فلاديمير بلوتنيكوف	١٦٤ ٠٨٩	٢,٣٠
حزب السلام والوحدة	ساجي أومالاتوفا	٧١ ٢٣٢	-
الأحزاب المعتدلة			
روسيا الموحدة	بوريس بوغانوف	١ ٢٥٦ ٥٧٨	٦٤,٣٠
الحزب الديمقراطي	أندره بوغانوف	٨٢ ١٨٣	٠,١٣
حزب العدالة الاجتماعية	ألكسي بودبريوزكين	٦٠ ٤٤٦	٠,٢٢
حزب التجديد الروسي	غينا دي سيليزنيوف	٥٣ ٢٧٩	-
روسيا عادلة	سيرغي ميرونوف	٢٤٤ ٢٨٦	٧,٧٤
الخضر	أناتولي نافيلوف	٦٠ ٩٨٩	-
الأحزاب الديمقراطية الليبرالية			
اتحاد قوى اليمين ^٢	نيكيتا بيلخ ^٣	٥٧ ٤١٠	٠,٩٦
يابلوكو	سيرغي ميتروخين ^٤	٦٠ ٤٤٠	١,٥٩
القوى المدنية ^٥	ميخائيل بارشيفسكي	٥٩ ٨٤٢	١,٠٥
الأحزاب الوطنية			
الديمقراطيون الليبراليون	فلاديمير جيرينوفسكي	١٤٦ ٢٣٥	٨,١٤
وطنيو روسيا	غينا دي سيميغن	٨١ ٤١٤	٠,٨٩
اتحاد الشعب	سيرغي بابورين	٧٠ ٨٤٢	-

المصدر: القائمة الرسمية للأحزاب المسجلة المعروضة على الموقع الإلكتروني للجنة المركزية للانتخابات (www.cikrf.ru/politparty, accessed 24 June 2008)، الذي يعرض أيضًا المواقع الإلكترونية الخاصة بالأحزاب. أخذت أرقام عضوية الأحزاب أيضًا من مصلحة التسجيل الفيدرالي كما وردت في:

'Politicheskie partii i izbiratel'noe zakonodatel'stvo Rossiiskoi Federatsii'، الإصدار الخاص لـ:

Vybory deputatov Zhurnal o vyborakh 2007، صفحات مختلفة. التصنيفات مستندة إلى كتيب الانتخابات الرسمي *Gosudarstvennoi Dumi Federal'nogo Sobraniya Rossiiskoi Federatsii, 2003. Elektoral'naya statistika* (Moscow: Ves' mir, 2004), p. 235.

أ: أعلن حزب الفلاحين، وهو في الأصل حليف ريفي للشيوعيين، نيته الاندماج مع حزب روسيا الموحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛ وقد تم ذلك خلال مؤتمر حزب روسيا الموحدة في وقت لاحق من تلك السنة (21 Izvestiya, November 2008, p. 2).

ب: اندمج كل من اتحاد قوى اليمين والقوى المدنية مع الحزب الديمقراطي الأصغر حجمًا في تشرين الثاني/نوفمبر لتشكل حزبًا جديدًا هو «القضية العادلة»، الذي تسجل رسميًا بداية العام ٢٠٠٩ وُزِعَ أن عدد أعضائه بلغ ٥٦ ألف عضو (2 Izvestiya, 19 February 2009, p. 2): تنحى بليخ عن منصبه كقائد لاتحاد قوى اليمين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وفي كانون الأول/ديسمبر التالي انتُخب محافظًا لمحافظة كيروف.

ج: حتى مؤتمر الحزب الخامس عشر في حزيران/يونيو ٢٠٠٨، غريغوري يافلينسكي.

مجلس الدوما للعام ٢٠٠٧. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨ شغل المركز الرمزي كرئيس للحزب، فيما ظل رسميًا خارج صفوف الحزب^(١). كان تسيير الشؤون اليومية للحزب ينحصر بين يدي بوريس غريزلوف، الذي كان يرأس المجلس الأعلى للحزب ولكلته في مجلس الدوما.

لم يكن واضحًا ما يمثله الحزب الجديد، ما عدا دعمه للرئيس ولأي سياسة ينتجها. قام الحزب بأولى محاولاته لتحديد موقعه من خلال تبني وثيقة منهجية، «مسار النجاح الوطني»، في مؤتمره الثاني في آذار/مارس ٢٠٠٣، وقد تم تحضيرها بالتعاون مع الإدارة الرئاسية^(٢). دعا البرنامج الجديد إلى «إنقاذ الأمة برمتها» استنادًا إلى «أيديولوجية نجاح» وحث القوى السياسية المسؤولة في البلاد على التوحد من أجل هذا الهدف، مما سيؤدي إلى «مستوى جديد من الوحدة الداخلية» في أرجاء البلاد قاطبة. تصور البرنامج اقتصادًا مختلطًا يجمع بين مؤسسات الدولة وحرية السوق، حيث تُخصّص عائدات النمو الإضافي بأغلبها للمحتاجين. ونبذ الحزب نفسه طويًا إلى اليمين واليسار، وأثر الوسطية السياسية التي ستعتمد بالمثل إلى توحيد جميع شرائح المجتمع، وقد عبّر عنها في سياسات الرئيس بوتين، التي عدت إصلاحاته «مهمة لروسيا»^(٣). ودعا قائد الحزب، مستخدمًا عبارات مشابهة، إلى «الاعتدال السياسي» الذي يركز في المشكلات الحقيقية التي يواجهها المجتمع مستهزئًا بالخطط المجردة البعيدة عن الواقع التي يقدمها خصومه السياسيون^(٤). وشرح غريزلوف في وقت لاحق من تلك السنة قائلًا: «أيديولوجية الحزب منطقية بكل بساطة، وهدفها الوحيد القيام بما فيه خير غالبية مواطنينا»^(٥). وقد

(١) Kommersant, 16 April 2008, p. 1

(٢) Ivanov, *Partiya Putina*, p. 97

(٣) 'Manifest Vserossiiskoi politicheskoi partii 'Yedinstvo i Otechestvo'-Yedinaya Rossiya, Put (٣) natsional' nogo uspekha (Moscow 2003), صفحات مختلفة.

(٤) Ivanov, *Partiya Putina*, p. 95. مقتبس في:

(٥) III S'ezd politicheskoi partii 'Yedinaya Rossiya' (Moscow 2003), p. 6

تجلت الهموم نفسها في البيان الانتخابي للحزب عام ٢٠٠٣، الذي تعهد بنهج سياسات تحسن مستويات معيشة الأشخاص العاديين، والتزام سياسات الرئيس الروسي تحديداً^(١).

سُمي بيان الحزب في الانتخابات التالية التي أُقيمت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بكل بساطة «خطة بوتين: مستقبل مشرق لبلد عظيم»، على الرغم من أن الأشخاص الذين أجروا مقابلات أفادوا أن غالبية الذين قابلوهم عجزوا عن شرح ماهية الخطة^(٢). وأصر بوتين نفسه على أنها «عمل جماعي واسع النطاق»، مما يجعلها فعلاً «خطة للمجتمع الروسي»^(٣). وأفاد البيان أن روسيا تتبع استراتيجية تكفل أن تعيدها ثانية، كأحد «مراكز النفوذ السياسي والاقتصادي في العالم، ومركز استقطاب ثقافياً وأخلاقياً»، استراتيجية تكفل «نوعية حياة جديدة لجميع المواطنين». كانت هذه خطة بوتين. وطوال السنوات الأربعة التالية ستعني «مزيدياً من التنمية لروسيا كحضارة فريدة»، واقتصاداً أكثر تنافسية، والتطبيق الكامل «للمشاريع الوطنية» في مجالات الصحة والتربية والإسكان والزراعة التي طرحها بوتين في خطاب أمام الحكومة الروسية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وستحصل زيادة مهمة على الأجور ومعاشات التقاعد، وإعالة لمؤسسات المجتمع المدني، ومزيد من التعزيز للسيادة والقدرة الدفاعية، حتى تستطيع روسيا من جديد أن تحتل مكانة مهمة في عالم متعدد الأقطاب. وقد وُصف بوتين نفسه بـ «القائد الوطني» لروسيا، ووصف الحزب «بأنه داعم سياسي له»^(٤). في النهاية، كان حزب «روسيا الموحدة» عبارة عن تجلٍ لأحد أقوال تشيرنوميردن الشهيرة، يفيد: «أيما حزب نؤسس، فسوف ينتهي بنا المطاف دومًا بالحزب الشيوعي السوفيتي»، أي حزب يسيطر عليه المسؤولون، والعضوية فيه شكلية لا أكثر، ولا نرى من أيديولوجيته سوى الدعم للنظام نفسه.

من الأحزاب الأخرى كان حزب «روسيا العادلة» أيضاً من تأسيس الكرملين. لقد تأسس رسمياً مطلع العام ٢٠٠٧ قائماً على أساس «حزب الحياة» الذي كان يقوده سيرغي ميرونوف، وهو رئيس المجلس الفيدرالي ومساعد مقرب لبوتين، إلى جانب حزب المتقاعدين وحزب «رودينا» (حزب وطني يساري

(١) Rossiiskaya gazeta, 13 November 2003, p. 11

(٢) في استطلاع أُجري في مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، على سبيل المثال، أفاد ٥٩٪ من المستطلعين أنها المرة الأولى التي يسمعون فيها بـ «خطة بوتين» حين سألتهم عنها الجهة التي أجرت الاستطلاع: "Chto takoe "Plan Putina"?", 11 October 2007, at www.bd.fom.ru/report/cat/pres/putin_/d074122

آخر ولوج إلى الموقع الإلكتروني في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٣) V. V. Putin, *Izbrannnye rechi i vystupleniya* (Moscow: Knizhnyi mir, 2008), pp. 447–8. (لم ترد هذه العبارة في التقارير الصحافية المعاصرة التي تم الرجوع إليها). اشتكى بوتين نفسه من أن الحزب ليس بنية سياسية مثالية، وأنه يفتقر إلى أيديولوجية أو مبادئ ثابتة، وأنه يجذب شتى أنواع الطفيليين بالنظر إلى قربه الشديد من الحكومة:

(Rossiiskaya gazeta, 14 November 2007, p. 1).

(٤) Rossiiskaya gazeta, 9 November 2007, p. 14

تشكل بدعم من الكرملين كوسيلة لاستقطاب الأصوات المؤيدة للشيوعيين في انتخابات العام ٢٠٠٣^(١). وعد ميرونوف قائلاً إن الحزب الجديد سيقدم إلى الناخبين «نسخة ثالثة من الاشتراكية تناسب بلدنا»، نسخة ليست سوفيتية ولا أوروبية غربية^(٢)؛ وبدا أن نيته تنحصر في تأسيس كتل يساري معتدل يكون نداءً لحزب «روسيا الموحدة» ويجعله «حزب السلطة» الثاني، أو حتى «حزب بوتين». ثانياً (قرر الكرملين في النهاية أنه لا يحتاج إلى مثل هذه الترتيبات، مما جعله يقع في مأزق نوعاً ما)^(٣). أشار بيان الحزب الذي وُضِعَ في انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى أن المنظور الاشتراكي لروسيا يتضمن اقتصاداً ذا وجهة اجتماعية، ودولة قوية تحكمها الديمقراطية، ومجتمعاً ينمو بطّراد. هذا يعني أيضاً سياسات تعكس مصالح غالبية من الشعب، كتوزيع عادل للمداخيل، وحماية من الفقر والتعسف، ونظام صحي وآخر تربوي متيسرين. ويجدر بالنظام الضرائبي أن يكون تقدمياً أكثر، فتُفرض ضرائب خاصة على الكماليات، ويجب أن تتوافر رواتب أعلى لكل الموظفين في القطاع العام. على نحو غير مفاجئ، وبالنظر إلى جذور الحزب، حصل تركيز قوي في معاشات التقاعد التي يجدر أن تمثل على الأقل ٦٥٪ من نسب الرواتب السابقة؛ ولم يجر التطرق مطلقاً إلى المؤسسات الحكومية نفسها، أو إلى شؤون الدفاع أو الشؤون الخارجية^(٤).

إلى يسار الأحزاب السياسية كان يوجد الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية، الذي يعدّ خلفاً للحزب التي تشكل أساساً عام ١٨٩٨، وتسلم السلطة إبان ثورة تشرين الأول/أكتوبر، ثم هيمن على الحياة العامة السوفيتية حتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين. من الناحية الرسمية، تأسس الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية عام ١٩٩٠ بصفته الفرع الروسي من الحزب الشيوعي السوفيتي، ثم أعيد تأسيسه مطلع العام ١٩٩٣، بعد إعلان عدم دستورية الحظر الذي فُرض على نشاطه نهاية العام ١٩٩١^(٥). وقد ورث الحزب الذي أعيد تأسيسه حديثاً الكثير من سلفه السوفيتي، بما في ذلك عضوية واسعة، وإعلاماً

(١) Ivanov, *Partiya Putina*, p. 248

(٢) *Vremya novostei*, 24 September 2007, p. 2

(٣) Ivanov, *Partiya Putina*, p. 281

(٤) *Rossiiskaya gazeta*, 14 November 2007, p. 18

(٥) تتوفر عدة دراسات حول جذور الحزب وتطوره بما فيها Joan Barth Urban and Valerii D. Solovei, *Russia's Communists at the Crossroads* (Boulder, CO: Westview, 1997); Luke March, *The Communist Party in Post-Soviet Russia* (Manchester and New York: Manchester University Press, 2002); A. Ye. Volokhov, *Novishaya istoriya Kommunisticheskoi partii: 1990–2002* (Moscow: Impeto, 2003); and Luke March, 'Power and opposition in the former Soviet Union: the communist parties of Moldova and Russia', *Party Politics*, vol. 12, no. 3 (May 2006), pp. 341–65. Sergei Pluzhnikov and Dmitrii Shevchenko, *Zyuganov.net: tainaya istoriya KPRF 1990–2008 godov* (Moscow: Stolitsa-Print, 2008)

وهي «دراسة سرية» مفصلة، لكنها غير موثقة.

قويًا، وهيئة وطنية فاعلة. كذلك ورث قيادة في شخص غينادي زوغانوف، وهو مسؤول في الحزب من المرحلة السوفيتية السابقة يتمتع بصوت جهوري وملاحم تدل على البساطة منحه شهرة على امتداد الأمة. كان زوغانوف في الأصل معلمًا في مدرسة، وبعد أن أنهى خدمته العسكرية، منتصف الستينات من القرن العشرين، بدأ العمل مسؤولًا في الكومسومول، وانتقل إلى القسم الأيديولوجي في اللجنة المركزية نفسها في نهاية الثمانينات. أوضح كتاب سيرته الذاتية قائلين إن زوغانوف لم يكن وحشًا مخيفًا، وواجه هو نفسه مشكلات في التوفيق بين العناصر المختلفة ضمن حزبه المشاكس، جامعًا نحو الطرف «الوطني - القومي» للطف الحزبي^(١). كان زوغانوف حامل لواء الحزب في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦، حين أخذ بوريس يلتسن إلى الجولة الثانية، لكنه لم يحقق هذا القدر من النجاح عام ٢٠٠٠ (حين فاز بوتين في الجولة الأولى) ولم يدخل معترك المنافسة عام ٢٠٠٤؛ خاض الانتخابات مجددًا في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٨، وفاز بالمركز الثاني النائي لكن المحترم.

عكس برنامج الحزب، كما أعيدت صياغته عام ١٩٩٥ ثم عام ٢٠٠٨، الهموم الوطنية وكذلك الاجتماعية، منبهاً إلى أن روسيا تقف عند «مفترق تاريخي». فالمجموعة الحاكمة القائمة تسعى إلى العودة إلى «الرأسمالية البربرية والبدائية»، إلى مسار الرجعية السياسية والتدهور الاجتماعي الذي من شأنه أن يؤدي إلى «كارثة وطنية». لكن المقاومة راحت ترتفع وتيرتها في شكل مطرد، مستندة إلى «قوى التحرير الاجتماعي والوطني». فرأى الحزب أن هدفه يكمن في دمج هذين المنصرين في «حركة مقاومة شعبية واحدة»، معطيًا إياها هوية أكثر تركيزًا ووعيًا. وشمل هذا سلسلة من الأهداف المحددة أكثر، من ضمنها «سلطة الشعب»، بالاستناد إلى مجالس «السوفيات» المنتخبة وأشكال أخرى من الإدارة الذاتية الديمقراطية؛ والعدالة الاجتماعية، ومن ضمنها التوظيف المكفول، والتعليم والرعاية الصحية المجانيان؛ والمساواة، بالاستناد إلى إلغاء الاستغلال وأولوية الأشكال العامة للملكية؛ والوطنية والصداقة

(١) مقتبس من: O. Prokhanov, ed., *Kto est' kto v Rossii: spravocnoe isdanie* (Moscow: Olimp/Eksmo-Press, 1998), pp. 262-4

Anatolii Zhitnukhin, *Gennadii Zyuganov* (Moscow: Molodaya gvardiya, 2007)

تم جمعت مجموعة من الكتابات المتعلقة بسيرته الذاتية وغيرها من الكتابات المترجمة في كتاب: Gennadii Zyuganov, *My Russia: The Political Autobiography of Gennady Zyuganov*, ed. Vadim Medish (Armonk, NY: Sharpe, 1997). أشار مقال صدر مؤخرًا إلى أن تأثير السلافوفيليين المحافظين الروس، مثل دانييلفسكي وليونتييف، في تفكير زوغانوف «يصعب المبالغة فيه» وأن تأثير واضعي النظريات الجغرافية الغربية، مثل ماكندر وماهان، كان أيضًا كبيرًا، وقد أسهم الأمران في تفسير انتقال قائد الحزب من لغة الطبقات إلى لغة الحضارات، (N. V. Rabotyazhev and E. G. Solov'ev, 'Ot Lenina k Danilevskom: metamorfozy geopoliticheskikh vozzrenii KPRF', *Polis*, no. 2, 2007, pp. 124-36, at pp. 126, 127).

زوغانوف أيضًا هو مؤلف كتاب يتضمن إطرًا بلا حدود لستالين:

(*Stalin i sovremennost'*) (Moscow: Molodaya gvardiya, 2009)؛ الوصف مأخوذ من تحقيق في:

Svobodnaya mysl', no. 1, 2009, p. 209).

بين الأمم؛ وشكل مجدّد من الاشتراكية، يحدّده دستور مستقبلي؛ والشيوعية باعتبارها «حتمية تاريخية للبشرية». إن الصراع الأكبر بين النظم الاجتماعية، في رأي الحزب، لم يُحسم من خلال التغييرات التي طرأت في نهاية الثمانينات من القرن العشرين. فالرأسمالية لا تزال نظامًا قائمًا على استغلال الكادحين والموارد الطبيعية من مختلف الأنواع، وأدت إلى عالم منقسم يحكمه عدد صغير من الدول الثرية تبعًا لمصالحها الخاصة. وقد عبّر الحزب عن نمط مختلف من النمو العالمي، يتم فيه التركيز أكثر في النمو الثابت والعادل لكل أفراد المجتمع الدولي وفق ظروفهم وتجاربهم^(١).

راح الشيوعيون، على الرغم من هذه الأهداف الطموحة، يفقدون مواقعهم في أولى سنوات القرن الجديد، وكان جزء من المشكلة سببه العضوية الهرمة والمتضائلة العدد^(٢)، أما الجزء الآخر فكان موقف الشيوعيين المبهم من فلاديمير بوتين (وخلفه). ذلك أنهم دعموا الرئيس الروسي لأن لديه جانبًا «وطنيًا» يدافع عن مصالح روسيا في وجه القوى الغربية، ولكن بالكاد وافقوا على تحركاته نحو الملكية الخاصة للأراضي وتقليص إعانات الدولة للإسكان، والنقل، وسواها من الخدمات العامة، أو إلغائها. وكان هناك مشكلة طارئة أكثر ألا وهي الانقسامات. فمن جهة وجد أعضاء بارزون أنفسهم ميالين إلى الحفاظ على مواقعهم النافذة في لجان مجلس الدوما، حتى لو أوعز إليهم الحزب بالانسحاب، ومن جهة، أسس الكرملين أحزابًا بكاملها، لتنافس على حصة من الأصوات التي كانت لتؤول إلى أخطر خصومه، مثل حزب «رودينا» عام ٢٠٠٢، أو حزب «روسيا العادلة» عام ٢٠٠٧. كان الكرملين يمتلك موارد ضخمة ليضعها في سبيل تحقيق هذه الأهداف، منها قدرته على تقديم وظائف عامة عالية الأجر إضافةً إلى منفذ إلى التلفزيون الرسمي. وقد استند إلى نصيحة مستطلي الأراء العاملين لديه والخبراء السياسيين في وضع استراتيجية مناسبة. كما تمكن الكرملين من تهميش الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية بطرائق أخرى أيضًا: تحديدًا، عمدت هيئته المتزايدة على الانتخابات المحلية، وكذلك الوطنية، إلى تقليص وجود الحزب في الهيئات

(١) التقديرات مأخوذة من نسخة برنامج عام ١٩٩٥ التي ظهرت في: *IV S'ezd Kommunisticheskoi partii Rossiiskoi Federatsii. 19-20 aprelya 1997 goda. Materialy i dokumenty* (Moscow: ITRK SPPP, 1997), pp. 74-92.

بخصوص النسخة المنقحة من البرنامج الذي جرى تبنيه عام ٢٠٠٨ راجع: 5 Pravda, 11 April 2008, pp. 4-5 (مسودة)، والمصدر نفسه، 9-3 December 2008, pp. 2-3 (النص النهائي).

(٢) أفاد زوغانوف في جلسة مكتملة الأعضاء للجنة المركزية عُقدت مباشرةً بعد الانتخابات الرئاسية، أن «غالبية أعضاء الحزب تخطوا سن التقاعد أو يقتربون منه؛ يشكل الأشخاص الكبار في السن حوالي ٨٥٪ من أعضاء الحزب، في حين أن الأشخاص دون سن الثلاثين لا يشكلون سوى ما بين ٥ و٧٪» (*Kommersant*, 24 March 2008, p. 3) ويشير دليل آخر إلى أن متوسط أعمار أعضاء الحزب الشيوعي هو سن الـ ٥٩ إجمالاً، مقارنةً بمتوسط أعمار أنداهم في حزب روسيا الموحدة البالغ ٤٢ سنة (*Izvestiya*, 11 June 2008, p. 3). في المقابل بدا أن الناخبين الشيوعيين يضمون بالعين متقدمين في السن، لكن ليس البالغين سن التقاعد: راجع: D. Roderick Kicviet and Mikhail G. Myagkov, 'Are the Communists dying out in Russia?', *Communist and Post-Communist Studies*, vol. 31 no. 1 (March 2002), pp. 39-50.

التشريعية في مختلف أنحاء البلاد، وحرمانه ولايات الأقاليم التي كانت توفر الكثير من الفرص لجذب المداخليل والتخلص من المحسوبة.

عكس البيان الانتخابي للحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية الذي حمل عنوان «السلطة للقوى العاملة»، عام ٢٠٠٧، نظرة قاتمة إلى الوضع الراهن الذي تجد روسيا نفسها فيه. لكنه أكد قدرتها على إحداث اختراق نحو المستقبل، مشيراً إلى أن بلداناً أخرى، من ضمنها الصين الاشتراكية والهند والبرازيل وبيلاروسيا الشقيقة وكوبا وفيتنام وفنزويلا وبوليفيا قد أظهرت السبيل إلى ذلك. كان العنصر المهم هو سياسة مستقلة وظرفاً للعيش في ظل إملاءات الإمبرياليين، وتضمنت خطوات الحزب السبع نحو مستقبل مشرق، وهي: تأميم الموارد الطبيعية والصناعات الاستراتيجية، ورفع الأجور والمعاملات التقاعدية، وتحديث الصناعة والزراعة والنقل بقيادة الدولة. كما سيتم اتخاذ خطوات نحو تفعيل «سلطة الشعب»، بما فيها انتخابات أكثر نزاهة والحد من بيروقراطية الدولة. وسيطلب إلى جميع النواب والمسؤولين تقديم تصاريح سنوية عن مداخليلهم وممتلكاتهم؛ وفي الوقت المناسب سيخضع دستور جديد للتصويت الشعبي يعيد السلطة إلى مجالس نواب الشعب «السوفيات». وسيتم التركيز بشكل جديد في الأمن المحلي، بما في ذلك إعادة تطبيق حكم الإعدام على مرتكبي الجرائم الخطيرة، والعودة إلى الرعاية الصحية والتعليم المجانيين الرفيعة المستوى. وفي الشؤون الخارجية سَتُعطى أولوية جديدة لتحسين العلاقات مع الجمهوريات السوفيتية الأخرى السابقة، بما فيها أوكرانيا وبيلاروسيا وربما كازاخستان^(١). فضلاً عن زوغانوف، ترأس قائمة مرشحي الحزب حامل جائزة نوبل جوريس ألفيروف وخصمه في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤، نيكولاي خاريتونوف، وهو نائب ومدير سابق لإحدى مزارع الدولة.

احتل حزبان صغيران الموقع «الديمقراطي الليبرالي» هما يابلوكو واتحاد قوى اليمين. تشكل حزب يابلوكو (تفاحة) في الأصل كتلة انتخابية، نهاية العام ١٩٩٢، وهو أحد أقدم الأحزاب الروسية الجديدة، على الرغم من أن شعبيته أخذت في التراجع بشكل ثابت من عملية انتخابية إلى أخرى؛ وسقط إلى ما دون عتبة القوائم الحزبية عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، ولم يقدم أي مرشح إلى الانتخابات الرئاسية لعامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨^(٢). قاد غريغوري يافلينسكي الحزب من البداية حتى صيف العام ٢٠٠٨، وهو أكاديمي اقتصادي

(١) Rossiiskaya gazeta, 9 November 2007, p. 12

(٢) ولكنه فاز بأربعة مقاعد في الدوائر الأحادية المرشح عام ٢٠٠٣. جذور الحزب وتطوره معروضان في كتاب:

Oleg Manikhin, *Rossiiskaya demokraticheskaya partiya 'YABLOKO': kratkii istoricheskii ocherk* (Moscow: Integral-Inforn, 2003)

David White, 'Going their own way: the Yabloko party's opposition to unification', *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, vol. 21, no. 4 (December 2005), pp. 462-86; White, *The Russian Democratic Party Yabloko: Opposition in a Managed Democracy* (Aldershot and Burlington VT: Ashgate, 2006);

عمل مدة وجيزة في الحكومة أواخر الحقبة السوفيتية. وأخذ الحزب اسمه من دمج الحروف الأولى من كنيته وكنيته سياسيين ليبراليين آخرين شاركوا في تأسيسه، هما يوري بولديريف وفلاديمير لوكين. وفقاً لنسخة معدلة من «البيان الديمقراطي» للحزب الذي أقره في مؤتمره الذي عقد في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ أعلن الحزب التزامه «الدولة الاشتراكية المستندة إلى حكم القانون، وتشكيل اقتصاد سوق فاعل وتأسيس مجتمع مدني». وأبدى الحزب بالقدر نفسه، معارضة للنظام البيروقراطي الاستبدادي الذي يتأسس تحت قيادة بوتين، وللإصلاحات المُساء فهمها والعائدة إلى التسعينات زمن انطلاقها. في رأي الحزب، وحدها الديمقراطية الراسخة ستسمح للبلاد بتحقيق إمكاناتها كاملة، وتحديداً «المسار الأوروبي للتنمية» الذي يعبر هو نفسه عن تاريخ روسيا وثقافتها وموقعها الجغرافي. هذا يعني أن على روسيا، بادئ بدء، أن تُوائم تشريعاتها مع معايير المجلس الأوروبي؛ وعلى المدى الطويل يعني ذلك عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي نفسه، فهذه هي «الطريقة الوحيدة» ليتمكن كلاهما من مواجهة التحديات العالمية للقرن الحادي والعشرين^(١).

عكس بيان حزب «يابلوكو» في انتخابات مجلس الدوما للعام ٢٠٠٧ الهموم عينها ولكنه ركز تحديداً في الحاجة إلى الإصلاح السياسي، بما في ذلك «الانتخابات الحرة، والفصل الحقيقي للسلطات واستقلالية القضاء. يجب أن يُعاد انتخاب الحكام مباشرة، وأن تُلغى «الرقابة السياسية» على الإعلام. في الاقتصاد، يجب أن تُعطى الأولوية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولنشر الملكية في شكل أعم؛ ويجب فرض ضريبة واحدة منفصلة على الأرباح غير العادية التي نجمت عن الخصخصة في التسعينات، وتعزيز حقوق العمال في أماكن العمل، وتقليص التفاوت في المداخيل، وإجراء تحقيق مستقل وجددي في كل الاحتكارات العامة، بدءاً بشركة الغاز الحكومية «غازبروم». عدا عن ذلك، يجب تعزيز قطاعي الصحة والتعليم في شكل أفضل، على أن يظلا مستقلين تماماً. وحزب «يابلوكو» كان الوحيد بين الأحزاب الأساسية الذي أعطى حماية البيئة أولوية واضحة، إذ دعا إلى فرض عقوبات تستند إلى المبدأ القائل إن «ملوث البيئة يدفع الثمن»، ويجب إعادة تأسيس وزارة البيئة وإعطاؤها الحق في إقفال المؤسسات المضرة بالبيئة^(٢). كالعادة ترأس قائمة المرشحين قائد الحزب يافلينسكي، لكن الضعف في تقديمها، إلى جانب حصولها على الحصة الأدنى من الأصوات في تاريخها، افترض أنه أحد الأسباب

= وفي مقال للمؤلف نفسه: 'Victims of a managed democracy? Explaining the electoral decline of the Yabloko party', *Demokratizatsiya*, vol. 15, no. 2 (Spring 2007), pp. 209–29.

(١) *Programma Rossiiskoi demokraticeskoi partii 'Yabloko' – 'Demokraticeskii manifest'. Ustav*

Politicheskoi partii 'Rossiiskaya demokraticeskaya partiya "Yabloko"' (Moscow: EPITsentr, 2002)

صفحات مختلفة. النسخة المنقحة التي تبناها المؤتمر الثالث عشر للحزب في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ التي تعتبر في هذا

الصدد متماثلة – يمكن مراجعتها على الموقع التالي: www.yabloko.ru/union/programma.html آخر ولوج إلى الموقع

كان في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٢) *Parlamentskaya gazeta*, 9 November 2007, p. 14

التي تكمن قرار يافلينسكي التنحي في مؤتمر الحزب الذي عُقد صيف العام ٢٠٠٨ لمصلحة رئيس فرع الحزب في موسكو، عالم الاجتماع والنائب السابق في مجلس الدوما سيرغي ميتروخين^(١).

في الجناح «الديمقراطي» للطف السياسي يقابل حزب «يابلوكو» نده «اتحاد قوى اليمين»، الذي تأسس في آب/أغسطس ١٩٩٩ قبيل انتخابات الدوما في تلك السنة، والموجه مباشرة نحو الناخبين الأصغر سناً والذين استفادوا من إصلاحات التسعينات أكثر ممَّا وُجِّه نحو الذين بقوا في قطاع الدولة أو انتموا إلى أهل الفكر التقليديين. قادته الأصليون هم رئيس الوزراء السابق سيرغي كيريانكو، وسيدة الأعمال إيرينا خاكامادا ونائب رئيس الوزراء السابق بوريس نيمتسوف، الذي أصبح قائداً للحزب ورئيس كتله في مجلس الدوما في أيار/مايو ٢٠٠٠ بعد استقالة كيريانكو ليحتل منصب الممثل الرئاسي في مقاطعة فولغا الفيدرالية. كان برنامج الحزب، الذي أقرّه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، «محافظاً» جداً مقارنةً بالتوجه الديمقراطي الاشتراكي لحزب «يابلوكو». وقد عدَّ هذا أحد أسباب إخفاق الحزبين في الوصول إلى ما هو أكثر من مرافق تكتيكية وقصيرة المدى. وفق شروط برنامجهم، كان اتحاد قوى اليمين ملتزماً القيم الليبرالية، بما فيها حرية التعبير والانتماء، وفصل السلطات، واللامركزية، وسيادة القانون، والسيطرة الديمقراطية للمجتمع على الدولة، والمساواة في الحقوق والفرص لجميع المواطنين، وتقبل الاختلاف. وقد رأى الحزب أن اقتصاد السوق الحرة وحده سيتمكن من توليد زيادة في الثروة الوطنية ويكفل توزيعها بالشكل المناسب؛ كان تركيز الاتحاد أقل من تركيز حزب «يابلوكو» على إعادة التوزيع، بل ركز أكثر في حقوق الملكية الخاصة المقدسة وغير القابلة للحرق^(٢). فاز اتحاد قوى اليمين بحصة كبيرة من الأصوات، بفضل دعم الكرملين الضمني كما يبدو، في انتخابات كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩^(٣)، لكنه لم يتخطَّ عتبة القوائم الحزبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وانضم مرشحوه الثلاثة الفائزون في الدوائر الانتخابية الأحادية المرشح إلى كتلة «روسيا الموحدة» في مجلس الدوما الجديد.

في الواقع مُنِيَ اتحاد قوى اليمين بهزيمة نكراء في انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، إلى حدِّ أن نيمتسوف شعر أنه مجبر على الاستقالة من منصبه كقائد للحزب، وعلى الرغم من أن خاكامادا خاضت غمار المنافسة في الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٤، إلا أنها فعلت ذلك من دون دعم رسمي من الحزب،

(١) *Kommersant*, 23 June 2008, p. 1 أصبح يافلينسكي عضواً في اللجنة السياسية المشكَّلة حديثاً والتابعة للحزب في المؤتمر عنه. والتي كانت مسؤولة عن السياسة والمالية. ولم يتراجع بالضرورة نفوذه القوي داخل الحزب).

(٢) *Rossiiskii liberal'nyi manifest (Programma politicheskoi partii 'Soyuza pravyykh sil')* (Moscow: SPS, 2002), *passim*.

(٣) ظهر بوتين في نشرات الأخبار في محطات التلفزة الوطنية، حيث تلقى وأيد على ما يبدو برنامج الإصلاح الاقتصادي الكبير لاتحاد قوى اليمين، ودعمه الحزب في الانتخابات الرئاسية التالية. أفاد كيريينكو محطة تلفزيونية وطنية أن بوتين التقى قادة حزبيين في وقت سابق من اليوم عنه وأيد الكثير من النقاط الأساسية في برنامجهم الاقتصادي: (BBC Summary of World Broadcasts SU/ 3718 B/2 , 15 December 1999).

وانسحبت لاحقاً في شكل تام كي تؤسس حزباً مستقلاً لها (ثم تركت غمار السياسة تماماً)^(١). انتُخب أخيراً قائد جديد في أيار/مايو ٢٠٠٥، هونيكيتا بيليك، وهو رجل أعمال من بيرم، في نهاية العقد الثالث من عمره، وكان حتى تلك اللحظة نائب الحاكم في المنطقة. تعهد بيليك بالألا يكون «اتحاد قوى اليمين» أبداً حزباً تابعاً للكرملين، وأنه لن يكون أبداً حزب جماعات المصالح الخاصة، ولن يكون أبداً حزب فرد معين^(٢). ودعا بيان الحزب في انتخابات مجلس الدوما للعام ٢٠٠٧ إلى إحداث «اختراق ليبرالي» في مختلف الاتجاهات: تعزيز حقوق الملكية الخاصة، حماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تعزيز فيدرالية حقيقية (فروسيا ليست موسكو فقط). كما أضاف سلسلة من الالتزامات الأخرى مثل: دعم المزارعين الخاصين والمتقاعدین وحقوق الموظفين في مقار عملهم، وتشكيل جيش احترافي، وتعزيز حرية الصحافة والإصلاحات السياسية، بما فيها إعادة تطبيق الانتخاب المباشر للحكام. على عكس الأحزاب الأخرى، اعتبر «اتحاد قوى اليمين» تفكك الاتحاد السوفيتي «تطوراً إيجابياً»، ودافع عن إصلاحات التسعينات، لكنه انتقد بشدة فكرة «المسار الخاص»، إذ يجدر بروسيا، أيّاً تكن خصوصيتها، أن تبقى على المؤسسات السياسية والاقتصادية نفسها ونظام الضمان الاجتماعي عينه الموجود في الغرب، ويجدر بها بأي ثمن تقادي العزلة التي قد تؤدي بها في شكل محتوم إلى «العالم الثالث»^(٣). في النتيجة خسر المزيد من الأصوات. وفي نهاية العام ٢٠٠٨ وافق على الاندماج مع حزبين آخرين، هما «القوى المدنية» و«الحزب الديمقراطي»، فأصبح تكتلاً مؤيداً لمشاريع الأعمال، عُرف باسم «القضية العادلة». وكان يُتَوَقَّع منه أداء دور «المعارضة البناءة» في البرلمانات المستقبلية (بيليك، الذي أثر عدم المساواة، تنحى أصلاً)^(٤).

(١) *Novye izvestiya*, 25 March 2004, p. 2. *Kommersant*, 19 May 2008, p. 3.

(٢) *Vremya novostei*, 30 May 2005, p. 4

(٣) *Parlamentskaya gazeta*, 9 November 2007, p. 5

(٤) *Kommersant*, 17 November 2008, p. 8. أُفيد عن استقالة بيليك في المصدر نفسه، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ص ١. شرح ليونيد غوزمان، وهو مسؤول بارز في اتحاد قوى اليمين، للصحافيين أن الحزب يجد صعوبة في تغطية نفقاته العالية وتكلفة دعايته المجانية إبان انتخابات مجلس الدوما، التي يجب إعادة سدادها إذا فاز الحزب بأقل من ٣٪ من الأصوات (المصدر نفسه): لدى افتتاح الهيئة التي وافق اتحاد قوى اليمين نفسه على حلها، لم يُخَفَ أن الحزب الجديد قد تأسس بالتعاون مع الكرملين (المصدر نفسه، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٤). وأشار ديمتري أوريشن: في أي حال، فإن الحزب الذي يمثل مصالح الأعمال لا يملك بديلاً ما خلا العمل مع أي حكومة قائمة (*Nezavisimaya gazeta*, 1 October 2008, p. 3).

انضم بيليك نفسه إلى حزب «روسيا أخرى» المعارض النضالي (المصدر نفسه، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ص ١) وقد رشحه الرئيس ميديفيد آنذاك لمنصب حاكم منطقة كيروف

(*Kommersant*, 19 December 2008, p. 3). جرى التطرق إلى تاريخ الحزب منذ تأسيسه حتى دمجها في كتاب:

Kirill Benediktov, *'Soyuz pravyykh sil': kratkaya istoriya partii* (Moscow: Yevropa, 2009). عقب الدمج حافظ

(*Nezavisimaya gazeta*, 21 April 2009, p. 1) اتحاد قوى اليمين على وجوده كحركة

كان الحزب الأقدم بين الأحزاب الجديدة هو الحزب الليبرالي الديمقراطي في روسيا الذي يقوده رئيسه الصريح فلاديمير جيرينوفسكي. عُقد المؤتمر التأسيسي للحزب في آذار/مارس ١٩٩٠، بُعيد التشريع الرسمي لسياسة التعددية الحزبية، وبدأ أنه مدين بعض الشيء لرغبة الحزب الشيوعي السوفيتي في تأسيس معارضة لنفسه قبل أن يتمكن بديل فعلي آخر من تأسيس نفسه^(١). على الرغم من اسم الحزب، فقد كان يُنظر إليه كحزب يميني أو حتى فاشي، وقد دعم جهازًا محاولة الانقلاب عام ١٩٩١؛ كذلك عارض تفكيك الاتحاد السوفيتي. نهاية تلك السنة. كان الفوز المفاجئ من نصيب الحزب الليبرالي الديمقراطي في روسيا، من ضمن المناقشة بين القوائم الحزبية عام ١٩٩٢. ثم عاد واحتل مقاعد القوائم الحزبية في الأعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧. وهو الحزب الوحيد الذي فعل ذلك، عدا عن الحزب الشيوعي، على الرغم من أنه حقق نجاحًا أقل في الدوائر الانتخابية الأحادية المرشح. بدأ الديمقراطيون الليبراليون متماهين جدًا مع قائدهم، وهو مؤدِّ إعلامي مجنون، لكنه أسر، تمت مقارنته في بعض الأحيان بشخصية هتلر التي يؤديها تشارلي تشابلن في الفيلم الكوميدي «الديكتاتور العظيم» (The Great Dictator) ولقي نجاحًا محدودًا في جميع الانتخابات الرئاسية الروسية ما خلا واحدًا^(٢). عُرف عن جيرينوفسكي اقتراحاته المتطرفة لكن اللافتة، مثل: إعادة تأسيس الدولة الروسية ضمن حدودها كما كانت في القرن التاسع عشر، مما يعني ضم فنلندا وبولندا وآلاسكا إليها^(٣)؛ أو التعامل مع

(١) راجع على سبيل المثال: Izvestiya, 14 April 1994, p. 2. بكل تأكيد نشرت الوثائق التأسيسية للحزب دار النشر الخاصة بالحزب الشيوعي السوفيتي

(Liberal'no-demokraticeskaya partiya Sovetskogo Soyuz: dokumenty i materialy)

موسكو: بالتعاون مع بوليتيزدات، ١٩٩١). في المقابل، أنكر رئيس الاستخبارات السوفيتية السابق فلاديمير كروجكوف المساعدة المباشرة لمنظمته الخاصة (Lichnoe delo, 2 vols. (Moscow: Olimp/Ast, 1996), vol. II, p. 13). ولم يسع غورباتشوف لا تأكيدها ولا إنكارها (Izvestiya, 13 January 1994, p. 1). رواية الحزب الخاصة عن تطوره متوافرة في:

Aleksei Mitrofanov, *Istoriya LDPR: Istoki i fakty* (Moscow: n.p., 2007). ارتد المؤلف نفسه إلى حزب (روسيا العادلة) عام ٢٠٠٧، وفي كتاب: Aleksandr Andreev, *Kratkaya istoriya LDPR: ot avgustovskogo putcha do smeny karaula, 1990–2007 gody* (Moscow: Izdanie LDPR, 2008). متوافر أيضًا على الموقع الإلكتروني للحزب: www.ldpr.ru

(٢) من أجل المقارنة راجع: Vladimir Solovyov and Elena Klepikova, *Zhirinovskiy: The Paradoxes of Russian Fascism*, trans. Catherine A. Fitzpatrick (London: Viking, 1995), p. 161

«لقد وُصف أيضًا بديكتاتور الأوبرا الكوميدي، أشبه بتشارلي تشابلن أكثر منه بأدولف هتلر» (المصدر نفسه، ص ٩٧). هناك عدة دراسات أخرى عن قائد الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي، بينها دراسة فلاديمير كارتسيف مع تود بلودو *Zhirinovskiy!* (New York: Columbia University Press, 1995).

(٣) Izvestiya, 12 February 1992, p. 3

الجرائم من خلال السماح للشرطة بإطلاق النار على زعماء العصابات فوراً^(١)؛ أو إخضاع الليتوانيين من خلال تهديدهم برمي الغبار المشع عليهم عبر الحدود^(٢). على الرغم من الخطاب المعارض للحزب كان مؤيداً جداً للحكومة في تصويته في مجلس الدوما، وبدا أن الكرملين يقدم إلى الحزب دعمه الخفي كي يكفل وصوله إلى عتبة القوائم الحزبية.

كان برنامج الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي، بنسخته المراجعة التي جرت مصادقتها في مؤتمره السابع عشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، يرمي مباشرة إلى «إعادة إحياء روسيا كقوة عظمى». كحزب قومي، دعم الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي الشعب الروسي العظيم والعقيدة الأرثوذكسية واستعادة أراضي الدولة والدفاع عن الإخوة المواطنين في الخارج. ودعا إلى استعادة الدولة الروسية الموحدة، وإلى تبسيط النظام الفيدرالي وجعله عدداً أصغر من الوحدات يرأس كلاً منها حاكم معين. وطالب بالاعتراف بأن الروس يشكلون «عمود الفقري للبلاد»، حيث تتوافر ثقافة فريدة تجدر حمايتها. أثر الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي اقتصاداً متعدد المستويات يوفر حقوقاً متساوية لمختلف أشكال الملكية، وتقوده دولة يجدر بها هي نفسها تحمل مسؤولية برامج مداها أطول وأكثر كثافة رأسمالية، ويجب أن تسعى إلى توفير ضمان اجتماعي لا يقل عن ذلك الذي توافر في العهد السوفيتي، بالاستناد إلى القيم الاجتماعية التقليدية الروسية وقيم العدالة الاجتماعية. وينبغي أن تتوافر رعاية صحية ونظام تعليمي «مُصلح بالكامل» للجميع وبالمجان. ويجب أن يتوافر جيش احترافي وجهاز أممي موحد يملك موازنة أكبر بكثير. وفي الشؤون الخارجية عارض الديمقراطيون الليبراليون بشدة هيمنة «الحضارة المسيحية الغربية»، واقترحوا عوضاً عنها «تضامناً سلافياً»؛ فعارضوا سطوة الولايات المتحدة، وتوسع حلف الناتو شرقاً واحتلال العراق بقيادة الغرب، وعوضاً عن ذلك نادوا بتعاون وثيق أكثر بين الجمهوريات السوفيتية السابقة و«اتحاد استراتيجي» مع الصين^(٣).

وقد وُصف بيان الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي في انتخابات مجلس الدوما عام ٢٠٠٧ الحزب

(١) *Pravda Zhirinovskogo*, no. 6, 1993, in Vladimir Zhirinovskiy, *Politicheskaya klassika*, vol. V (Moscow: LDPR, 1997), p. 138.

(٢) عبر قائد الحزب عن رأيه بالطريقة عينها في السنة التالية: *Pravda Zhirinovskogo*, no. 5(28), 1994, in Zhirinovskiy, *Politicheskaya klassika*, vol. VI (Moscow: LDPR, 1997), p. 145.

هناك مجموعة كاملة لمثل هذه التصريحات في: Graham Frazer and George Lancelle, *Zhirinovskiy: The Little Black Book* (London: Penguin Books, 1994), p. 111.

(٢) *Washington Times*, 15 December 1993, p. A12

(٣) *Programma LDPR: ustav LDPR* (Moscow: Izdatel'stvo Liberal'no-demokraticeskoi partii, 2006), صفحات مختلفة.

بأنه «الحزب الأقدم والأكثر خبرة»، والحزب الوحيد الذي يقدم «معارضة ببناء» لسياسات الحكومة، وزعم أن المسؤولين وأعضاء حكومة القلة، حتى الآن، هم وحدهم الذين انتقموا من سنوات الإصلاح الاقتصادي الست عشرة. ودعا الحزب إلى سيناريو تقدمي جديد يكفل أن تؤول منافع النمو الاقتصادي إلى المجتمع ككل وليس إلى سواه، وأن تُستعاد موارد النفط والغاز من القلة الحاكمة، وتُستخدم لرفع مستويات معيشة الأشخاص العاديين، وأن تُقرض ضريبة تصاعدية على المداخل، يدفع الأغنياء بموجبها أكثر. وأن تُستثمر عائدات هذه الإجراءات في المعاشات التقاعدية والإسكان، وتُزاد كل الرواتب زيادات ملحوظة، وتُقدم مساعدات إضافية إلى المشاريع الصغيرة والقوى المسلحة وقطاع الصحة. كما دعا أن يتألف نهار العمل من سبع ساعات، على أن يكون الأربعاء يوم عطلة. وأن يغدو الاتحاد الروسي أبسط، فيتألف من ٥٠ مقاطعة فقط عوضًا عن ٨٠ جمهورية ومنطقة. وأن يعمد البرلمان نفسه إلى انتخاب الرئيس لولاية مدتها خمس سنوات؛ وتوضع سياسة خارجية متعددة الاتجاهات، فاعلة، تركز أساسًا في جيران روسيا الجنوبيين، فيما تسعى أيضًا إلى إعادة توحيد الجمهوريات السوفيتية السابقة ضمن إمبراطورية روسية جديدة^(١). وقد تضمنت قائمة مرشحي الحزب جيرينوفسكي وابنه إلى جانب الشخصية المثيرة للجدل أندريه لوجوفوي، الذي استدعي في المملكة المتحدة إلى التحقيق المتعلق بجريمة قتل عميل الاستخبارات السوفيتية السابق ألكسندر ليتفينينكو؛ حل الحزب في المرتبة الثالثة بعد حزب روسيا الموحدة والشيوعيين لكنه تنوق على حزب روسيا العادلة، وتخطى عتبة ٧٪ في المئة المهمة جدًّا.

الأحزاب السياسية والشعب الروسي

حتى تلك اللحظة، لم يكن ثمة دليل على أن الأحزاب الروسية قد اعتمدت على ولاء ناخبها الذين طالت معاناتهم؛ وقد وصفها البعض، في الواقع، بالنظام السياسي «اللاحزبي»^(٢). هذا يعكس بكل بساطة واقع البلبلة الكبيرة داخل الأحزاب نفسها. فقد شارك زهاء ٨٠ حزبًا أو كتلة على الأقل في أحد انتخابات مجلس الدوما بين العامين ١٩٩٣ و٢٠٠٧. لكن ثلاثة أحزاب فقط (هي الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الليبرالي ويابلوكو) خاضت الانتخابات الخمسة كلها، وحزبان فقط (هما الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الليبرالي) فازا بمقاعد المائة في كل الانتخابات، ووحده الحزب

(١) Rossiiskaya gazeta, 8 November 2007, p. 12

(٢) اقتباسًا لعنوان: Ye. Malkin, Ye. Suchkov and V. Khomyakov, 'Bespartiinaya Rossiya', *Svobodnaya mysl*, no. 2, 2009, pp. 17-30.

أدى معدل التقلب السريع للأحزاب، حتى نهاية عهد يلتسن، بالآخرين إلى الاقتراح بأن روسيا تملك «نظامًا حزبيًا عائمة» راجع: Richard Rose, Neil Munro and Stephen White, 'Voting in a floating party system: the 1999 Duma election', *Europe-Asia Studies*, vol. 53, no. 3 (May 2001), pp. 419-43.

الشيوعي فاز بالدائرة الأحادية المرشح (إلى أن حُلَّ عام ٢٠٠٥) إلى جانب مقاعد القوائم في كل الأحزاب. بمعنى آخر، لم تفرز كل الأحزاب والحركات التي تنافست في انتخابات القوائم الحزبية عام ١٩٩٢ قاطبةً بأكثر من ٢٤٪ من أصوات القوائم عام ٢٠٠٧ (٥ أحزاب فقط من أصل الأحزاب الـ ١٣ الأصلية ظهرت على ورقة الاقتراع). وبالعكس، لم يسبق لأربعة أحزاب من أصل أحد عشر حزبًا على ورقة الاقتراع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أن تنافست من قبل في انتخابات برلمانية، بما فيها واحد من الأحزاب الأربعة وهو «روسيا العادلة» الذي تخطى العتبة الانتخابية. كاد يكون مستحيلًا تشكيل معايير رسمية «لنسبة التقلب» في مثل تلك الظروف^(١)؛ ولم يكن واضحًا أن المبدأ يحمل معنىً مهمًا، إذ افترض وجود تغيير في «الطلب» على الأحزاب من جانب الناخبين بينما حدث تغيير، في واقع الأمر، في «عرض» الأحزاب سببه النظام نفسه ونجمت عنه نتائج جلية لناحية قدرة الناخبين على التعبير عن الخيارات التي كانت لتتشكل لديهم^(٢).

لم تكن الأحزاب الروسية في حال تقلب دائم فحسب، بل كان عليها أيضًا العمل في سياق يضح

(١) في الرواية الكلاسيكية عن التقلب الانتخابي، المعروف بـ «التغيير الصافي ضمن النظام الحزبي الانتخابي الناجم عن تحولات الأصوات الفردية»، يعترف بيترسون نفسه بالصعوبات الناجمة عن المرونة الشديدة للنظام الحزبي، بما فيها «التشطي الحزبي وعمليات الدمج الحزبية بمختلف الأنواع»، مما يعني أن مشاكل المقارنة على مر الوقت وبين البلدان لا يمكن اجتثاثها بالكامل (Mogens N. Pedersen, 'The dynamics of European party systems: changing patterns of electoral volatility', *European Journal of Political Research*, vol. 7, no. 1 (March 1979), pp. 1–26, at pp. 3, 5).

تطراً صعوبات إضافية في الحالة الروسية، وصولاً إلى العام ٢٠٠٧، جراء مشاركة الكتل الحزبية وغيرها من الجهات؛ وجراء الحاجة إلى الأخذ في الاعتبار منافسات الدوائر الانتخابية الأحادية المرشح، التي تتضمن مرشحين مستقلين وكذلك مرشحين برعاية حزبية؛ وجراء الحاجة إلى مراعاة التصويت الهام «ضد الجميع»، وهي ورقة اقتراع صالحة الاستخدام حتى التاريخ نفسه.

(٢) تتوافر مصادر حديثة كثيرة تتناول تطور السياسة الحزبية الروسية منها:

Henry E. Hale, *Why Not Parties in Russia? Democracy, Federalism, and the State* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2006); Kenneth Wilson, 'Party-system development under Putin', *Post-Soviet Affairs*, vol. 22, no. 4 (October–December 2006), pp. 314–48; Yu. G. Korgunyuk, *Stanovlenie partiinoy sistemy v sovremennoy Rossii* (Moscow: INDEM/ Moskovskoy gorodskoy pedagogicheskii universitet, 2007); Stephen White, 'Russia's client party system', in Paul Webb and Stephen White, eds., *Party Politics in New Democracies* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2007; rev. paperback edn, 2009), pp. 21–52; Vladimir Gel'man, 'Party politics in Russia: from competition to hierarchy', *Europe-Asia Studies*, vol. 60, no. 6 (August 2008), pp. 913–30; Dmitrii Chizhov, *Rossiiskie politicheskie partii: mezhdru grazhdanskim obshchestvom i gosudarstvom* (Moscow: Rosspen, 2008); and G. M. Mikhaleva, *Rossiiskie partii v kontekste transformatsii* (Moscow: Knizhnyi dom 'Librokom', 2009). Be-lonuchkin and V. Pribylovsky, eds., *Yest' takie partii: putevoditel' izbiratelya* (Moscow: Panorama, 2008) هو دليل مفصل لكل الأحزاب التي ترشحت في انتخابات مجلس الدوما للعام ٢٠٠٧. لا تزال هناك ندرة في الدراسات التي تتناول السياسة الحزبية المحلية في العهد التالي للشيوعية؛ راجع:

بالشك العام أو حتى العدائية. كان أحد المعايير المباشرة جدًا للطريقة التي يُنظر فيها إلى الأحزاب السياسية هو السؤال الدائم عن «الثقة» بالمؤسسات المدنية الذي طرحه المركز الروسي لأبحاث الرأي العام منذ بداية التسعينات (راجع الجدول ٢-٥). مرة بعد أخرى، راحت الكنيسة والقوات المسلحة تُحضان أعلى مستويات الثقة الشعبية، على الرغم من أن أيًا من الطرفين لا يسعه الاعتماد على دعم الغالبية في المجتمع، والدعم الذي حظيا به أنفًا كان يميل إلى الانحسار. فقد عمدت الرئاسة، بعدما مرت بوقت عصيب، في نهاية يلتسن، إلى التفوق عليهما في أولى سنوات القرن الجديد وتواصل هذا التفوق في عهد خلف بوتين، ديمتري ميدفيديف^(١). كانت الحكومة الإقليمية والمحلية عادةً تلقى احترامًا أكبر مما تلقاه الحكومة المركزية، ويلقى الإعلام احترامًا أكثر مما تلقاه وكالات تطبيق القانون، التي كثيرًا ما ترتبط بالفساد وسوء المعاملة أكثر من ارتباطها بإنفاذ القانون^(٢). كما كانت مستويات الثقة بالمؤسسات المدنية، وباعتراف الجميع، تتراجع في مختلف أنحاء العالم، وليس في روسيا فقط. لكن المستويات الروسية كانت متدنية في شكل استثنائي، لعلها كانت الأدنى في العالم، في أولى سنوات القرن الجديد^(٣)؛ والأحزاب السياسية بدورها لطالما حلت في آخر قوائم التصنيفات هذه، دون مستوى البرلمان الذي يمثلها ودون جميع مؤسسات السلطة التنفيذية^(٤).

Derek S. Hutcheson, *Political Parties in the Russian Regions* (New York: Routledge Curzon, 2003) =
الذي يركز في وسط فولغا؛ Lynne Grigorii Golosov, *Political Parties in the Regions of Russia* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2004)

وكتاب آخر للمؤلف نفسه:

Rossiiskaya partinaya sistema i regional'naya politika 1993–2003 (St Petersburg: Izdatel'stvo Yevropeiskogo universiteta v Sankt- Peterburge, 2006).

(١) راوحت شعبية بوتين، وفق مركز ليفادا، بين ٨٥٪ و٨٦٪ في الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠٠٨؛ وشعبيته ميدفيديف بين ٧٠٪ و٨٢٪ طوال الأشهر الباقية من السنة (راجع: www.levada.ru/przident.html آخر ولوج إلى الموقع الإلكتروني في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩).

(٢) راجع على سبيل المثال:

Ol'ga Gryaznova, 'Otnoshenie zhitelci Rossii k pravookhranitel'nym organam: obzor issledovaniia poslednykh let', *Vestnik obshchestvennogo mneniya*, no. 2(82), March-April 2006, pp. 32–46 (and pp. 203–4, 346–7).

(٣) Vladimir Shlapentokh, 'Trust in public institutions in Russia: the lowest in the world', *Communist and Post-Communist Studies*, vol. 39, no. 2 (June 2006), pp. 153–74.

(٤) يبدو أن المرة الوحيدة التي لم تتعدم فيها الثقة بالأحزاب السياسية كمؤسسات مدنية كانت حينما طُلب إلى المستطلعين، لمرة وحيدة، التعبير عن تفهمهم بقائمة تضمنت صناديق الاستثمار التي (في الغالب) سلبت المواطنين العاديين القسائم التي حصلوا عليها نتيجة خصخصة ممتلكات الدولة. (Richard Rose, *Getting Things Done with Social Capital: New Russia Barometer VII* (Glasgow: Centre for the Study of Public Policy, University of Strathclyde, 1998), p. 59).

راجع أيضًا: (G. L. Kertman, 'Status partii v rossiiskoi politicheskoi kul'ture', *Polis*, no. 1 2007, pp. 120–31).

الجدول ٢-٥ الثقة بالمؤسسات المدنية، ١٩٩٨-٢٠١٠

٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٤	٢٠٠٢	٢٠٠٠	١٩٩٨	
٦٣	٧١	٥٦	٦٢	٦١	٤٥	٢	الرئيس
٥٤	٤٠	٣٨	٤١	٤٠	٣٩	٣٢	الكنيسة
٣٦	٣٧	٢٠	٢٨	٢٨	٣٥	٢٨	الجيش
٢٩	٣٢	٢٣	٢٠	٢٣	٢١	١٨	الأجهزة الأمنية
٣٥	٣٠	١٤	١٢	٢٤	٢٠	٤	الحكومة
٢٩	٢٨	٢٢	٢٦	٢٣	٢٦	٢٤	الإعلام
١٨	٢٨	١٩	١٩	١٩	٢٠	١٥	الحكومة الإقليمية
١٥	٢٨	١٦	١٨	٢١	١٩	١٨	الحكومة المحلية
٢١	٢٣	١١	٩	١١	١٠	٧	البرلمان
١٦	١٥	١٤	١٣	١٦	١٢	١٢	المحاكم
١٤	١٥	١١	١١	١٢	١٤	-	الشرطة
١٤	١٢	٩	١٠	١٣	١١	١١	نقابات العمل
١٠	١٠	٤	٥	٧	٧	٤	الأحزاب السياسية

المصدر: المركز الروسي للأبحاث الرأي العام (VTsIOM) و(من العام ٢٠٠٤) بيانات مركز ليفادا كما وردت في Monitoring obshchestvennogo mneniya، إصدارات مختلفة.

ملاحظة: كلمة «محاكم»، عام ١٩٩٨، تشير إلى هيئات تطبيق القانون عمومًا (محاكم، شرطة، إجراءات)؛ وتشير كلمة «برلمان» من العام ٢٠٠٢ فصاعدًا إلى مجلس دوما الدولة تحديدًا. وتدل الأرقام على النسب التقريبية التي وثقت تمام الثقة بمؤسسة معينة.

كما عُدَّت العضوية طريقة أخرى يعبر فيها الروس العاديون عن ارتباطهم بأحزابهم السياسية. ولكن على الرغم من أن الأعداد الإجمالية كانت تتزايد، كان يصعب أن تأخذ قيمة اسمية، ووصفت بالمتدنية مقارنةً بغيرها^(١). وفقًا لأحد استطلاعات، كان أقل من ٢٪ من الروس أعضاء في حزب سياسي عام ٢٠١٠؛ وهي نسبة تزيد بعض الشيء على نسبة المشاركين في الأعمال الخيرية (زهاء ١٪ فقط)، لكنها أقل من أعداد المنخرطين في الجمعيات السكنية أو التعليمية، وأقل بكثير من نسبة الأعضاء في

See: Marc Morjé Howard, *The Weakness of Civil Society in Post-Communist Europe* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2003), pp. 58-60, 67.

نادٍ رياضي (٨٪) أو نقابة عمالية (٩٪)^(١). وقد سُجّلت تباينات هائلة على مر الزمن في عضويتهم الفردية. كان الحزب الشيوعي يُعدُّ، في أولى سنوات القرن الجديد، الحزب الأكبر في البلاد، إذ كان يضم حوالى نصف مليون عضو تقريباً، ولكن حينما جرى التدقيق في سجلاته مطلع العام ٢٠٠٦، تبين أن عدد أعضائه قد انخفض إلى ١٨٤ ٠٠٠^(٢). في المقابل، زعم حزب «روسيا الموحدة» أن عدد أعضائه بلغ حوالى ٣٠٠ ٠٠٠. مطلع العام ٢٠٠٣، وفاق عام ٢٠٠٨ المليونين وبدأ قادة الحزب يفكرون في خفض العدد عمدًا لكي يكفلوا بقاءه متعاضدًا إيديولوجيًا^(٣). من غير المرجح أن يكون مثل هذا الارتفاع السريع لعدد الأعضاء عفويًا تمامًا، وأوضحت التقارير الصحافية أن الكثيرين من الأعضاء ضُموا بطريقة «سوفيتية» نوعًا ما، بناءً على الحصص التي وردت من كبار المسؤولين في الحكومة. ففي مركز تسوق بمنطقة موسكو، مثلًا، قيل لكل وحدة بيع بالتجزئة إن عليها تقديم عضوين^(٤)؛ وفي مصنع أسلحة في تولا بدأت الانتسابات الإجبارية تُنفَّذ بعدما التقى المدير الموفد الرئاسي^(٥)؛ وفي بلدة في منطقة بسكوف طُرد موظفون محليون أو جُمعت روايتهم إلى أن أتموا الإجراءات الشكلية اللازمة^(٦).

جرى توضيح بعض هذه المسائل، نهاية العام ٢٠٠٦، حين أتمت دائرة التسجيل الفيدرالية تدقيق سجلات كل الأحزاب التي سعت إلى الحصول على ترخيص رسمي، بهدف تفعيل للقانون المعدل المتعلق بالأحزاب السياسية بحيث يفدو نافذًا. في النهاية، نال ١٩ حزبًا فقط من أصل ٣٥، مطلع السنة، موافقة الدائرة؛ وأجبرت الأحزاب الأخرى على حلّ نفسها أو التحول إلى جمعيات عمومية. وقد انخفض العدد أكثر حين اندمجت ثلاثة أحزاب من الأحزاب المسجلة حديثًا - «رودينا» و«حزب الحياة الروسي» و«حزب المتقاعدین الروسي» - وشكلت تجمّعًا جديدًا مؤيدًا للكرملين سُمّي حزب «روسيا العادلة». في رأي الخبراء، لم تكن كل الأحزاب التي سُجّلت تملك فعليًا ٥٠ ألف عضو حدًا أدنى؛ كذلك، رُجع أن بعض الأحزاب التي لم تُسجّل عوملت بقدر أقل من التساهل بسبب ميلها العلني إلى مناهضة الكرملين. بكل تأكيد كان هذا واقع الحال مع الحزب الجمهوري، الذي يقوده النائب الصريح والمستقل في رأيه، فلاديمير ريجكوف، الذي ادعى أن حزبه يضم ٦٠ ألف عضو. وقد عدَّ ريجكوف الموضوع كله «تطهيرًا

(١) هذه الأرقام مأخوذة من استفتاء روسيا للعام ٢٠١٠ الذي أجرته (راجع ملاحظة على الاستفتاءات).

(٢) راجع تبعًا؛ 4، 5 August 2002، *Izvestiya*؛ المصدر نفسه، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ص ٣.

(٣) المصدر نفسه، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ص ٣. رقم العضوية اللاحق متوافر في المصدر نفسه، ١١ أيلول/سبتمبر

٢٠٠٨، ص ٢. وخطة «التدقيق» في العضوية المذكورة في المصدر نفسه، ١١ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، ص ٣.

(٤) المصدر نفسه، ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣، ص ١.

(٥) المصدر نفسه، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، ص ٣.

(٦) *Novye izvestiya*, 3 July 2003, p. 1

للأحزاب المعارضة الحقيقية» قبل انتخابات مجلس الدوما والانتخابات الرئاسية^(١)؛ وأقصى قائد الحزب الجمهوري عن مجلس الدوما الجديد بكليته، حين أوضح مسؤولو الكرملين، وفقاً للممثلين عن حزب «يابلوكو» واتحاد قوى اليمين الذين كانوا يتكلمون شرط عدم التصريح بأسمائهم، أنهم أُجبروا على التخلي عن الكثيرين من المرشحين، ومن بينهم ريجكوف، الذين كانوا، لولا ذلك، لينضموا إلى القائمة الانتخابية لاتحاد قوى اليمين ويحظوا بفرصة الحصول على مقعد^(٢).

لأن التجربة الانتخابية نظمها الكرملين مباشرة، ونظر إليها المجتمع ككل بعين الشك، لظل هناك بعض الانتظام في أسلوب تعامل الناخبين مع بعض الخيارات التي توافرت لهم. فقد أمكن، عموماً، تنظيم التفضيلات الانتخابية تحت أربعة عناوين، استجابةً لـ «عائلات حزبية» لا لقائمة تتألف من منظمات فردية^(٣). أولاً كانت هناك أحزاب شيوعية، لا تتضمن فقط الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية بل حزب «أغرانايا» أيضاً (الذي كان يعبر عن مصالح المزارع التعاونية أكثر منه عن مصالح الزراعة الخاصة، على الأقل حتى اندماجه مع «روسيا الموحدة» نهاية العام ٢٠٠٨)، وحزب السلام والوحدة اليساري. هناك أيضاً كتل مختلف يمكن تصنيفه بأنه «وطني - قومي»، يشكل الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي بقيادة جيرينوفسكي عموده الفقري، لكنه يتضمن أيضاً مجموعة متنوعة من التشكيلات الانتخابية القصيرة المدى مثل «روسيا المقدسة»، «الحزب الجمهوري الشعبي»، «وطنيو روسيا»، «ورودينا». من العام ١٩٩٩ فصاعداً شكل «الوسطيون» المؤيدون للكرملين أكبر تجمّع، ضمّ روسيا الموحدة، والخضر، وحزب الشعب، والحزب الديمقراطي، وحزب المتقاعدين الروسي، وحزب العدالة الاجتماعية، وحزب التجديد الروسي، وحزب الحياة الروسي (الذي أمسى لاحقاً المكون الرئيس لحزب «روسيا العادلة»). وأخيراً شملت الأحزاب الديمقراطية الليبرالية في أوقات مختلفة اتحاد قوى اليمين، ويابلوكو، والقوة المدنية، والحزب الديمقراطي الدستوري الروسي، والاتحاد الشعبي للتربية والعلوم، وحزب المسار الجديد - روسيا المتحركة (New Course–Automobile Russia).

بالاستناد إلى هذا التقسيم الرباعي، يظهر الجدول ٢-٦ توزيع أصوات القوائم الحزبية في انتخابات برلمانية متتالية من العام ١٩٩٣ حتى العام ٢٠٠٧، وتتجلى مباشرة النزاعات المتعددة. فقد ازدادت شعبية الشيوعيين، على سبيل المثال، بدايةً ثم تراجعت، ولكنها ظلت كبيرة. تراجع تأييد الأحزاب الديمقراطية الليبرالية في شكل أكثر حدة وثباتاً، وكاد يتلاشى تقريباً بحلول انتخابات مجلس الدوما للعام ٢٠٠٧. بدا الدعم للأحزاب الوطنية القومية الأكثر تبايناً، وهذا لم يكن يعكس فحسب حظوظ الحزب الديمقراطي الليبرالي المتقلبة، بل كان يعكس أيضاً الظهور التصادفي للمجموعات الوطنية اليسارية مثل «رودينا»

(١) *Kommersant*, 27 October 2006, p. 2

(٢) المصدر نفسه، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ص ١.

(٣) التصنيفات التالية مستندة إلى *Vybory 2003*, p. 235

الذي حاز نسبة ٩٪ غير المتوقعة من أصوات قائمة الحزب عام ٢٠٠٣، ثم انهار وأصبح حزب «روسيا العادلة»، الذي عُدَّ وسطيًا. النزعة الأوضح بينها كلها كانت بالفعل الارتفاع الثابت في تأييد الأحزاب الوسطية بمختلف أنواعها، المستندة إلى حزب الوحدة، أو (بعد العام ٢٠٠١) إلى حزب «روسيا الموحدة»، والتي نالت حوالى ثلاثة أرباع الأصوات كلها عام ٢٠٠٧. وتجلت الأنماط عينها في الانتخابات الرئاسية المتعاقبة، إذ حاز المرشحان الوسطيان حوالى ٧٣٪ من الأصوات في آذار/مارس ٢٠٠٨ (راجع الفصل الثالث)؛ مما ترك ١٨٪ للشيعوي زوغانوف و٩٪ للوطني القومي جيرينوفسكي، من دون أي وجود لمرشح يمكن تصنيفه ديمقراطيًا ليبراليًا (هذه المجاميع، وصولًا إلى انتخابات مجلس الدوما عام ٢٠٠٣ آنذاك، لم تأخذ في الاعتبار الدوائر الأحادية المرشح، حيث حقق المستقلون فوزًا أكبر من أي من الأحزاب السياسية أو - في تلك السنة - من أي من الأحزاب الأخرى ما عدا حزب «روسيا الموحدة»).

سعت مطبوعات مهمة إلى تحديد العوامل التي أدت إلى هذه الأنماط من الخيارات الانتخابية. في أدق تحقيق من نوعه حتى اليوم، عمد ميشلر وروز ومونرو إلى عزل التأثيرات المنفصلة للعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمتعلقة بالزمن في السلوك السياسي الروسي، طوال الحقبة التالية للشيعوية، فوجدوا أن الخصائص الاجتماعية، مثل السن والتربية، لها تأثير ضئيل نسبيًا في ميل الروس نحو تأييد شكل حكومتهم الحالي عند أخذ عوامل أخرى في الاعتبار، على الرغم من أن المستطلعين الذين نسبوا أنفسهم إلى مرتبة اجتماعية اقتصادية أعلى كانوا يميلون أكثر إلى التأييد، والمستطلعين الأكبر سنًا كانوا أكثر ميلًا إلى العدائية. وعُدَّت القيم السياسية، بما فيها تقويم أداء النظام، أهم. وعلى نحو غير مفاجئ، كانت نظرة مؤيدي الديمقراطية كنظام سياسي أكثر إيجابية حيال النظام السائد، وكذلك حيال كل الأمور الأخرى، وكذلك نظرة الذين يعتقدون أنه عزز حرياتهم الفردية. ولكن كلما زادت النظرة إلى الماضي السوفيتي إيجابية، انخفض التأييد للنظام القائم حاليًا؛ وكان النظام السائد أيضًا يميل إلى فقدان التأييد كلما زاد الاعتقاد أنه فاسد، وهي نظرة توافرت لدى عدد متزايد من المستطلعين. إجمالًا، يرى الروس أن مكاسب كثيرة قد أُحرزت في مجال الحرية في ظل النظام الجديد، لكن عددًا كبيرًا لديه أيضًا فكرة إيجابية عن السلف الشيوعي. وكان الأداء السياسي عاملًا مؤثرًا في كل من تأييد النظام ونبذ البدائل، وكان العامل الحاسم الطريقة التي يَؤمُّ فيه الروس العاديون أداء النظام الذي اختبروه في الماضي، ولذا الذي خلفه، بداية التسعينات^(١).

تقليديًا، أعطيت الأولوية للعوامل الاقتصادية لدى تفسير السلوك السياسي. ولكن هذه العوامل نفسها عبارة عن مجموعة معقدة من العناصر المختلفة، من ضمنها الأحكام الفردية أو الأسرية «المتكرزة حول الذات» والأحكام «المتحورة حول المجتمع» التي تتعلق بالمجتمع ككل. وكان يجب أن تجري موازنة

See: Richard Rose, William Mishler, and Neil Munro, *Russia Transformed: Developing Popular Support for a New Regime* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2006), pp. 118–20, 145–6.

الجدول ٢-٦ تأييد اقتراعي من قبل «العائلة الحزبية»، ١٩٩٣-٢٠٠٧

الديمقراطي الليبرالي	الوسطي	الوطني- القومي	الشيوعي	
٢٩	٢٦	٢٤	٢١	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
٢١	٢٣	٢١	٣٣	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
١٥	٤٤	٧	٢٨	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
١٠	٤٦	٢٢	١٧	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
٤	٧٢	٩	١٤	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

المصدر: مأخوذة من إجمالي أصوات القوائم الحزبية كما تم تصنيفها في *Vybory deputatov Gosudarstvennoi Dumy Federal'nogo Sobraniya Rossiiskoi Federatsii. 2003. Elektoral'naya statistika* (Moscow: Ves' mir, 2004), p. 235، ونتائج ٢٠٠٧ كما تم تصنيفها في الجدول ٢،٤، نسب تقريبية.

الأحكام في شأن الماضي والحاضر مع التوقعات المستقبلية؛ ويمكن لأهم المتغيرات الفردية - مثل التضخم والنمو والعمالة - أن تتحرك في اتجاهات مختلفة ضمن اقتصاد يتعرض هو نفسه لتغير كبير. وقد قدمت مثل هذه العوامل الاقتصادية، وفقاً للتحقيق عينه، مساهمة إضافية وجوهرية لتقويمات النظام القائم، لكنها فعلت ذلك بطرائق مختلفة تماماً. كان هناك توافق عام على أن النظام الاقتصادي في العهد السوفيتي الغابر مفضل على اقتصاد حقبة ما بعد الشيوعية الراهن. وأفادت قلة قليلة نسبياً أنها راضية عن الوضع الاقتصادي الراهن، على الرغم من واقع يفيد أن المزيد والمزيد من الناس باتت لديهم سلع استهلاكية قديمة (الغالبية الساحقة تملك جهاز تلفاز ملوناً، وحوالي النصف يملكون نظام ترفيه منزلياً، وأكثر من الربع يملكون سيارة). لكن تأثير هذه العوامل في تأييد النظام نفسه لم يكن بسيطاً. فما قاله الناخبون عن وضعهم الاقتصادي الخاص، على سبيل المثال، كان له تأثير مباشر ضئيل في تقويمهم للنظام الذي يعيشون في ظلّه. وعلى الرغم من أن لتقويم الوضع الاقتصادي العام تأثيراً قوياً استثنائياً في تأييد النظام القائم، إلا أن تأثيره في نبذ الطرائق البديلة كانت له أهمية ثانوية؛ القيم السياسية، في هذه الحالة، هي التي صنعت الفارق الأكبر^(١).

أشارت انتخابات مجلس الدوما للعام ٢٠٠٧ إلى استنتاجات مشابهة جداً (الجدول ٢-٧). وبدا واضحاً أن حزب «روسيا الموحدة» يتمتع ببعض الأفضلية بين النساء، وكذلك الأحزاب الديمقراطية

(١) See: Richard Rose, William Mishler and Neil Munro, *Russia Transformed: Developing Popular Support for a New Regime* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2006), pp. 154, 158-159, 163-165.

الجدول ٢-٧ أنماط التأييد بالأصوات، انتخابات مجلس الدوما ٢٠٠٧

مستوى المعيشة	التعليم		السكن		السن		الجنس				
	فقير	ثالث	ثان	قرية	مدينة	٦٠ وما فوق	أقل من ٣٠	ذكر		أنثى	
غني	١٠	٤٦	١٨	٤٩	٢٢	٧٨	٥١	٨	٥٣	٤٧	الحزب الشيوعي
	٨	٣٠	٢٦	٣٨	٢٠	٨٠	٢٥	١٥	٥٥	٤٥	روسيا العادلة
	٩	٣٢	١١	٤٠	٢٥	٧٥	٦	٢٣	٢٧	٧٣	الديمقراطي الليبرالي
	٢٤	١٤	٢٩	٢٤	٩	٩١	١٠	١٤	٦٢	٣٨	اتحاد قوى اليمين
	١٨	١٨	١٦	٣٨	٢٦	٧٤	١٩	٢٥	٦٠	٤٠	روسيا الموحدة
	١٢	٤٧	٤١	١٢	١٨	٨٢	١٨	٦	٧٦	٢٤	يابلوكو
	١٤	٢٥	١١	٤١	٢٥	٧٥	٢١	٢٤	٥٤	٤٦	الكل

المصدر: استطلاع أجري عام ٢٠٠٨، نسب تقريبية. في شأن التعليم: ثانٍ تعني «إتمام الشهادة الثانوية»، وثالث تعني إتمام المستوى الثالث من التعليم أو أعلى. معايير العيش معروضة بحسب التقويم الذاتي، «فقير» أو «فقير جداً»، و«غني» أو «غني جداً»، مجتمعين. هي على التوالي: الحزب الشيوعي = ١٦٧، روسيا العادلة = ٨٩، الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي = ١٠٦، اتحاد قوى اليمين = ٢١، روسيا الموحدة = ٩٤٤، يابلوكو = ١٧.

الليبرالية، لكن التباينات الجنسية الأكثر وضوحاً تجلّت في الغلبة الساحقة للعنصر الذكوري على الهيئة الناخبة للحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي، وهو تباين اتسمت به الانتخابات السابقة أيضاً^(١)، وهو أحد التباينات التي انعكست في تقويم قادة الحزب على المستوى الفردي. لمثل هذه الأسباب نادراً ما فاز الديمقراطيون الليبراليون في الدوائر الأحادية المرشح، إذ تحدد النتيجة غالبية بسيطة؛ والمثير للمفاجأة أن الحزب لم يكن أحد المؤيدين لتمثيل القوائم الحزبية أكثر منه لتمثيل الدوائر الأحادية المرشح، ودعا إلى تبنيه في شكل أوسع. حظي الشيوعيون بأصوات الناخبين الأكبر سناً، للأسباب نفسها، مع وجود قلة في مستهل سنوات الرشد وأكثر من النصف في سن التقاعد. بهذا المعنى، كان الناخبون الشيوعيون بالفعل «يُستنفدون»، لكنهم لا يزالون يشكلون شريحة جوهرية. إذ هناك زهاء ٣٠ مليون شخصاً من بين السكان (أو حوالي ثلث الناخبين) فوق سن العمل القانونية. وهذه شريحة يميل

(١) راجع على سبيل المثال: White, Rose and McAllister, *How Russia Votes*, p. 231.

أفرادها أكثر من سواهم إلى ممارسة حقوقهم الديمقراطية^(١). من الجلي أن الشيوعيين نجحوا في تمبئة هذه الشريحة الكبيرة من الناخبين أكثر من حزب «روسيا العادلة»، على الرغم من ضم الأخير مع حزبه «حزب المتقاعدين» العريق إليه، وناشد مباشرة دعم أولئك الذين صوتوا له في انتخابات سابقة.

حظيت جميع الأحزاب، ما عدا الديمقراطي الليبرالي، بمؤيدين ذوي تعليم عالٍ يفوق من عداهم في المجتمع ككل، خصوصاً حزب «يابلوكو»، الذي عدّ تقليدياً حزب الاحترافيين المفضل، والحزب الذي ينشد في شكل مباشر جداً تأييد الأشخاص المدافعين عن القضايا الليبرالية، مثل التعليم والبيئة والسيطرة المدنية على القوى المسلحة. في حين أن مؤيدي الحزبين الشيوعي وروسيا الموحدة كانوا يمثلون أكثر المجتمع الأعم في هذا الصدد؛ واللافت في مؤيدي روسيا الموحدة كان أنهم يمثلون شريحة واسعة من المجتمع، وهم عادةً لا تزيد نسبتهم المئوية عن العينة أو تنقص إلا قليلاً. بدا هذا مشابهاً جداً للطريقة التي يستند بها تأييد بوتين، ومن دون فوارق تقريباً، إلى كل فئات المجتمع، ويعكس الطريقة التي سعى من خلالها كلٌّ من الرئيس وحزبه إلى وضع برنامج يشابه خطة التنمية الوطنية، التي ينشدون فيها بطريقة استثنائية دعم المجتمع كله لما فيه مصلحة الجميع^(٢). ومثل مؤيدو حزب روسيا الموحدة المجتمع الأعم من ناحية مستويات المعيشة الملموسة ذاتياً، على الرغم من أنهم موسرون نوعاً ما أكثر من المعدل؛ وكان مؤيدو الحزب الشيوعي يعدّون أنفسهم «فقراء» أو «فقراء جداً» (وكذلك مؤيدو حزب يابلوكو الأقل عدداً بكثير، الذين كثيراً ما يوظفون في القطاع العام)، وكان مؤيدو اتحاد قوى اليمين - في شكل متوقع - أكثر من يحسبون أنفسهم «أغنياء» أو «أغنياء جداً».

ما الذي صنع فارقاً بين هذه المتغيرات المختلفة؟ هل الذين يعيشون في الريف، مثلاً، يتلقون أجوراً أدنى، إلى حد أن المكان نفسه لا علاقة له بخياراتهم الاقتراعية؟ أم أن الذين يعيشون في المدن والأكثر تعليماً هم الذين صنعوا الفارق؟ يشير تحليل متعدد المتغيرات لأنماط التصويت في انتخابات ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٧ إلى أن العوامل البنوية المختلفة التي فكرنا فيها لها فعلاً قوة تبريرية، لكنها عموماً أقل أهمية من الفروقات السلوكية. إذ كان تقويم الوضع الاقتصادي الوطني، على وجه الخصوص، عاملاً حاسماً قوياً. فمن بين المصوّتين لحزب روسيا الموحدة، مثلاً، أكد ٦٠٪ منهم أنهم يعتقدون أن اقتصاد البلد قد تحسن طوال الأشهر الاثني عشر الفائتة؛ في حين كان مؤيدو الحزب الشيوعي أقل تفاؤلاً بكثير. وبدا أن مؤيدي حزب روسيا الموحدة دون سواهم من الناخبين ككل يملكون رأياً إيجابياً حيال

(١) See: Stephen White and Ian McAllister, 'Turnout and representation bias in post-communist Europe', *Political Studies*, vol. 55, no. 3 (October 2007), pp. 586-606, at pp. 592-4.

(٢) See: Stephen White and Ian McAllister, 'Putin and his supporters', *Europe-Asia Studies*, vol. 55, no. 3 (May 2003), pp. 383-99 'The Putin phenomenon', *Journal of Communist Studies and Transition Politics*

قيادة بوتين، إذا ما وضعنا العوامل الأخرى جانباً. لكن ذلك ليس بسبب رأيهم الإيجابي في بوتين نفسه بقدر ما هو بسبب قيادته الناجحة على ما يبدو للاقتصاد الوطني. في المقابل، ومقارنةً بالإحصاءات الأخرى، لم يشكل رأي المستطلعين في شأن وضعهم الاقتصادي الكثير من الفارق نسبياً^(١). بمعنى آخر، استند الدعم الشعبي لبوتين كثيراً إلى الأداء الاقتصادي القوي، وهذا ما عزز الدعم الشعبي الواسع للحزب الذي تماهى معه^(٢).

كانت للمطبوعات الأكاديمية نظرة مختلفة إلى موضوع التماهي مع الحزب، وكثيراً ما كانت تعكس الفوارق عبر الأسئلة^(٣). وكانت أيضاً الاختلافات على مسائل من هذا النوع بسبب توقيت إجراء الاستبيانات: إجمالاً كادت الأسئلة عن «دعم الحزب» التي تُطرح إبان الانتخابات البرلمانية تكون قابلة للتبديل ومرفقة بأسئلة عن عملية التصويت، وأسئلة عما إذا كانت شعبية الأحزاب عموماً قد تضررت بسبب طرحها في مثل هذه الأوقات (وهي بالطبع أوقات يكون فيها تمويل الأبحاث من أجل أغراض كهذه شبه متوافر). لدى طرح الأسئلة بعد شهر أو شهرين من انتخابات مجلس الدوما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بمعنى آخر، في وقت كان فيه الوعي بشأن هذه المسائل قد بلغ ذروته، كان حوالى ثلث المستجيبين لاستبياناتنا قد حسموا خياراتهم؛ ولو طُرح سؤال مشابه على البريطانيين أو الأميركيين لوجدنا أن ٩٠٪ قد حسموا خياراتهم^(٤). وعدّ كذلك أقل من نصف الناخبين أنفسهم «مقربين» من حزب من الأحزاب في هذا الوقت، ومن بينهم أقل من النصف يتماهون كثيراً مع حزب ما. في روسيا، ساد جدال حول أن التماهي مع الحزب هو مجرد طريقة أخرى لوصف الحزب الذي صوّت له الشخص. ولكن قد لا يصوّت لأربع سنوات، حتى لو ظل اسم الحزب على ورقة الاقتراع؛ إجمالاً، ينطبق على سدس الروس فقط، ربما، أي الذين يشعرون أنهم مقربون من الحزب الشيوعي، نموذج التماهي مع الحزب الذي وُضع في الأنظمة الحزبية المتوازنة^(٥).

على الأقل يمكن تقديم تفسيرين للارتباط الضعيف نسبياً بين الروس العاديين والأحزاب السياسية التي سعت إلى تمثيل أفكارها: «ثقافي» و«بنوي». يعود جزء من التفسير بالطبع إلى التجربة الطويلة

(١) العبارة الكلاسيكية لدونالد كندر ودي رودريك كيويث، «الاستياء الاقتصادي والسلوك السياسي: دور التظلمات الشخصية والأحكام الاقتصادية الشاملة في التصويت النيابي»، *American Journal of Political Science*, vol. 23, no. 3 (August 1979), pp. 495–527.

(٢) McAllister and White, "It's the economy, comrade!", pp. 949–50, 954.

(٣) White, "Russia's client party system", pp. 29–30. راجع:

(٤) White, Rose and McAllister, *How Russia Votes*, p. 135.

(٥) Richard Rose and Neil Munro, *Elections without Order: Russia's Challenge to Vladimir Putin* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2002), p. 148.

للنظام السوفيتي، وللحزب الواحد الاستثنائي الذي أضرب بكلمة «حزب» نفسها. كتب مدرّس من فيتيبسك في «إزفيستيا» بُعيد تغيير النظام: «أليس الأفضل أن تغزو البلاد من الأحزاب كلها؟» أوليس الحزب «سوى صراع دائم وفي كل مكان على المناصب والمراكز، يغذيه توق إلى السلطة يفوق كل المخدرات قوة»^(١). حتى العام ٢٠٠٨، ووفق استطلاع للرأي، كان الربع فقط (٢٦٪) يؤيدون نظام الأحزاب الموجود على أرض الواقع. وأعرب عدد أكبر منهم عن اعتقادهم أن عدد الأحزاب يجب أن يقل (٢٢٪)، أو يجب أن يكون هناك حزب واحد فقط (١٩٪)، واعتقد البعض (٩٪) بوجود آلا يكون هناك أي حزب على الإطلاق^(٢). تكمن خلف هذا قصة طويلة احتكر فيها حزب واحد، باعتراه الخاص، السلطة السياسية، ثم أساء استخدامها؛ وكذلك، يوجد خلف هذا نمط من التنمية السياسية خطر تشكّل الأحزاب حتى أولى سنوات القرن العشرين، ثم سمح بها ولكن وفق جملة من القيود^(٣). لقد اختبرت بلدان أخرى بالطبع الحكم الاستبدادي؛ ولكن حتى لدى المقارنة بها، ناهيك بالديمقراطيات العريقة، كانت مستويات العضوية في الأحزاب، وفي مختلف الجمعيات، متدنية جدًا في الجمهوريات السوفيتية السابقة^(٤). كان ذلك يشير إلى وجود عوامل معينة تتعلق بالجمهوريات السوفيتية السابقة، وغير موجودة في أي مكان آخر.

في الوقت عينه، أبدى الروس العاديون رد فعل على الأحزاب السياسية الموجودة فعليًا. فقد وجدت الاستطلاعات وكذلك الدراسات النوعية، أنها كثيرًا ما تُعدُّ بعيدة عن الناس وبيروقراطية وفسادة. واكتشفت مجموعات اختبار أخضعت للاستطلاع بعد انتخابات نيسان/أبريل ٢٠٠٢ ومن جديد في

(١) *Izvestiya*, 10 January 1992, p. 3

(٢) هذه الأرقام مأخوذة من استفتاء أجراه الكاتب في العام ٢٠٠٨ (راجع ملاحظة على الاستفتاءات).

(٣) على سبيل المثال، وفقًا لقانون العام ١٩٠٦ الذي يحكم عمل الأحزاب، لم تكن الأحزاب تُرخص لوُجد أن أهدافها وغاياتها تمثل تهديدًا للأخلاقيات العامة، وفي إمكان الشرطة أن تضع حدًا لاجتماعاتها في أي وقت، إذا بدا أن هذه الأحزاب تثير العداء بين شريحة وأخرى من المجتمع. (O. I. Chistyakov, ed., *Rossiiskoe zakonodatel'stvo X-XX vekov*, vol. IX (Moscow: Yuridicheskaya literatura, 1994), pp. 207, 224)

ضمت الأحزاب عددًا قليلًا من الأعضاء في ظل تلك الظروف - لم تتخط نسبة الأعضاء ٠,٥٪ من عدد السكان خلال السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى، ووصلت إلى ١,٥٪ خلال الأشهر التي أدت إلى ثورة تشرين الأول/أكتوبر (V. V. Shelokhaev, chief ed., *Politicheskie partii Rossii. Konets XIX - pervaya tret' XX veka. Entsiklopediya* (Moscow: Rosspen, 1996), p. 9)

على الرغم من هذه العوائق، نشط أكثر من ٤٠ حزبًا على نطاق شامل في أولى سنوات القرن الجديد، واهتم زهاء مئة حزب بالأقليات المتعددة في الإمبراطورية، (A. I. Zvelev, Yu. P. Sviridenko and V. V. Shelokhaev, eds., *Politicheskie partii Rossii: istoriya i sovremennost'* (Moscow: Rosspen, 2000), p. 9).

(٤) Howard, *Weakness of Civil Society*, pp. 11, 58-60. جرى أيضًا التركيز في الطبيعة المميزة للسياسة الحزبية في العهد التالي للشيوعية في كتاب لبيتر ماير: *Party System Change: Approaches and Interpretations* (Oxford and New York: Clarendon Press, 1997), pp. 175-98.

انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في أماكن مختلفة، وجود أنماط واسعة من السلوك، لكن مع خيبة أمل ضمنية كذلك^(١). حتى «روسيا الموحدة» نادرًا ما كان ينظر إليه كحزب أصلاً، بل كفرصة للتصويت لرئيس محبوب. في تولا، مثلاً، صوّت الجميع تقريباً لحزب روسيا الموحدة تحديداً لأنه حزب الرئيس. يجب الروس رئيسهم ولا يروقه الموقوف ضده. وشرح آخرون قائلين: «إنه حزب الرئيس، لذا يجب أن يفوز». «حبّي لبوتين شخصياً هو الذي دفعني كي أصوّت لحزب روسيا الموحدة، وليس لأنه يعكس مصالحتي». هذا ما صرّحت به الطالبة نيليا عقب الانتخابات. صوتت أليفا، وهي ربة منزل في مستهل العقد الثاني من العمر، تعيش في بلدة أودينتسوفو في منطقة موسكو، لحزب روسيا الموحدة، لمجرد أن «زوجي طلب إليّ ذلك - الأمر سيّان في نظري». واعترف نيكولاي من منطقة ريازان، وهو عامل في مصنع في الأربعين من العمر، على الملأ أنه لم يكن يملك فكرة عما يرمز إليه الحزب، وأنه صوّت بكل بساطة للحزب لمجرد أن بوتين طلب ذلك. أسندت هذه الملاحظات بأدلة الاستفتاء التي أظهرت أن ناخبي حزب روسيا الموحدة هم عينة ملحوظة تمثل الشعب بكامله، وأن وجهات نظرهم متماثلة بعض الشيء^(٢).

كان وضع مؤيدي الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية، وفقاً لنتائج الاستطلاع على النحو الآتي: لقد توصلوا إلى قراراتهم في شأن التصويت آنفاً، وحافظوا على ولاءاتهم في شكل ثابت أكثر من انتخاب إلى آخر، وادّعوا أنهم تأثروا ببرنامج الحزب مقدار تأثرهم بقيادته^(٣). كان هناك دليل على هذا، بكل تأكيد، في إجابات مجموعة الدراسة الاستطلاعية. لودميلا إيفانوفنا، مثلاً، وهي متقاعدة حاصلة على شهادة عليا من أودينتسوفو، ومؤيدة صريحة للحزب الشيوعي، تقول «يوجد فيه ناس صادقون، يريدون مجتمعاً عادلاً. إنهم ضد السرقة وينادون بالمساواة». أما بافل، من منطقة سيكليفكار عاصمة كومي، فمؤيد

(١) جرى تنظيم المجموعات البؤرية في أول أشهر العام ٢٠٠٤ في تولا، أودينتسوفو في منطقة موسكو، ريازان، كولومنا في منطقة موسكو، نوفوسيبيرسك، فورونيز، بريانسك، عاصمة كومي سكايتيفكار، قرية كونستانتينوفو في منطقة ريازان، بيسك في نوفوسيبيرسك (للحصول على المعلومات كاملة راجع: Stephen White, 'Russians and their party system', *Demokratizatsiya*, vol. 14, no. 1 (Winter 2006), pp. 7-22)

المجموعات البؤرية التي نُظمت في حزيران/يونيو-تموز/يوليو ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٠ أجراها معهد السياسات التطبيقية في موسكو بدعم من مجلس البحوث الاجتماعية والاقتصادية وفق المنحة ذات الرقم RES-000-22-2532 المقدمة إلى ستيفن وايت وإيان ماك أليستر: مجموعتنا اهتمام في موسكو، وواحدة في بودونسك في منطقة موسكو، واثنان في منطقة تولا، وواحدة في كورسك، و(في العام ٢٠١٠) واحدة في كالوغا وواحدة في أوليانوفسك.

(٢) وجدنا من خلال استطلاعاتنا الخاصة (راجع قسم ملاحظة على الاستطلاعات) أن المصوتين لحزب روسيا الموحدة يقعون ضمن نقاط الـ ٤٪ من العيّنة الكاملة التي تضم كل المتغيرات ذات الصلة ما عدا النوع الجنسي (شكلت النساء ٥٥٪ من العيّنة، لكنهن شكلن ٦٤٪ من المصوتين لحزب روسيا الموحدة). بخصوص المصوتين لحزب روسيا الموحدة في انتخابات العام ٢٠٠٧، راجع الصفحة ١٠٨ وما بعدها.

(٣) في استطلاعنا للعام ٢٠٠٨ مثلاً، كان ناخبو الحزب الشيوعي هم على الأغلب من حسموا قرارهم قبل مدة طويلة في شأن الجهة التي سينتخبونها، وعلى الأرجح حلوا في المرتبة الثانية بعد حزب «روسيا الموحدة» لناحية اختيارهم مرشحهم بالاستناد إلى موافقتهم على برنامج عمل الحزب المُختار وشعاراته.

آخر للحزب الشيوعي، ويعتقد أن حزبه هو الحزب الوحيد الذي يمكن تسميته حزبًا، ويقول: «أما الأحزاب الأخرى فليست أحزابًا، بل مجرد نوابٍ للمؤيدين». ولكن خاب أمل آخرين في الشيوعيين أيضًا، وتحديداً بفعل قرار تضمين قائمة مرشحيهم بعض الممثلين من مؤسسات كبيرة (ممثلان من شركة «يوكوس» النفطية احتلا مركزاً مرموقاً في القائمة المركزية للحزب في انتخابات العام ٢٠٠٣)^(١). كان ميخائيل، وهو متقاعد من سيكليفكار في العقد السادس من عمره، عضواً في الحزب الشيوعي السوفيتي، لكنه لم يكن يملك الوقت لخلفه في العهد التالي للشيوعية. «كان يجب استبدال زوغانوف قبل سنوات كثيرة. والآن سمعنا أن الشيوعيين، في انتخابات مجلس الدوما، ضموا أعضاء من القلة الحاكمة في قائمتهم. ماذا نفهم من ذلك؟ أرى أن مثل هذا الحزب لم يعد له الحق في أن يعتبر نفسه شيوعياً». وعبر جينادي، من ريزان، عن الرأي نفسه قائلاً إنه كان في الحال الطبيعية ليصوت للحزب الشيوعي، لكنه لم يقوَ على القيام بذلك بوجود أعضاء كثر من القلة الحاكمة ومرشحيهم في قائمة الحزب.

لم يكن بالضرورة أي نفور سابق تجاه الأحزاب المؤثرة في الروس العاديين، بلغ حدّ خذلانهم. فعلى سبيل المثال، تحمس بعضهم للحزب القومي اليساري «رودينا»، لكن روعتهم طريقة انهياره السريع بعد دخوله مجلس الدوما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ليليا، وهي متقاعدة من بيسك، كانت أحد الذين خيب حزب «رودينا» أملهم، بعد حملة جيدة؛ بدا قائد الحزب، الاقتصادي سيرغي غلازيف، جذاباً جداً، فهو شاب وحنق، ولكن ما لبث أن دب الخلاف، في شأن المال على ما يبدو. «والآن لا أعلم». بدا أولئك الذين أيدوا الأحزاب الديمقراطية الليبرالية أكثر فتوطلاً. قالت يلينا، متحسرةً، وهي ناشطة في مستهل العقد الثالث من عمرها من بلدة فورونيج في وسط روسيا: «قبل مدة ليست بعيدة كانت لدينا حركة ديمقراطية نافذة، ثم في يوم انتخابي واحد دُمّر الديمقراطيون. لا أعتقد أنهم خسروا الانتخابات، بل تقرر فقط تدميرهم، فتم ذلك». أليفيتينا من طيكليفكار، وهي أمينة مكتبة في مستهل العقد الخامس من عمرها، كانت ديمقراطية خائبة أخرى. كان الفرع المحلي لحزب «يابلوكو» قد طلب النصيحة من المقرر، ولكن ما الذي قيل لهم؟ وهل أنتم أطفال؟ هل يفترض بنا أن نقودكم من أيديكم؟ افعلوا شيئاً ما بأنفسكم! لذا لم يحدث أي شيء على الإطلاق. أما قائد حزب «يابلوكو» آنذاك، غريغوري يافلينسكي، فتذمرت لينا بخصوصه، وهي معلمة متدربة تبلغ ١٩ عاماً قائلةً: «هو يتكلم كثيراً وفي شكل مقنع جداً، لكنه لا يفعل شيئاً. لقد سئم الناس الإصغاء إليه».

لم يكن من السهل التواصل مع حزب متى رغبوا في ذلك. تدمّرت لودميلا إيفانوفنا قائلةً: «هنا في أودينتسوفو لا توجد مكاتب لأي حزب، هم جميعاً في مكان ما في موسكو». أيد ألكسندر، وهو رجل أعمال من فورونيج، اتحاد قوى اليمين في انتخابات العام ٢٠٠٣، لكنه لم يكن يملك فكرة ما إن كانت ستبقى له

(١) وفقاً للتقارير الصحافية، دفع ممثلو يوكوس للحزب ٢٠ مليون دولار لاحتلال أماكن لهم في القائمة، ودفع رجال الأعمال الأفراد ما بين مليون و٢ ملايين دولار للحصول على مركز نافع (3) (Izvestiya, 23 September 2003, p. 3).

قائمة بعد هزيمته الشاملة. كان فرع فورونيج لا يزال موجوداً، لكن لم يكن ناشطاً: «إنه ينتظر التعليمات من موسكو، ولكن ليس ثمة تعليمات على الإطلاق. ولا مال أيضاً». كان هناك رأي مماثل في أودينتسوفو في منطقة موسكو. كانت ماريا سيرغيفنا ترغب في الانضمام إلى حزب «يابلوكو»، لكنها لم تكن تدري كيفية القيام بذلك. أحزابنا تغفل عن الكثير في هذا الصدد. يكون لدى الأشخاص استعداد للانضمام، لكنهم لا يعرفون السبيل إلى ذلك. بالكاد تتخبط الأحزاب مع الناس العاديين. إنهم يفرقون أنفسهم في العمل في مجلس الدوما فينسون أن الناس يرغبون في الانضمام إليهم. يمكنهم تعلم الكثير من الحزب الشيوعي السوفيتي من ناحية ضم أعضاء جدد. كانت قد ساعدت حزب «يابلوكو» على جمع التوقيعات في أحد الانتخابات السابقة. وبدأت تتواصل مع أعضائه. ولكن بعد الانتخابات اختفوا جميعاً. كان ليسرها أن تساعد إيرينا خاكامادا، التي هي من مؤسسي اتحاد قوى اليمين، على جمع التوقيعات لحملة الرئاسة عام ٢٠٠٤. «لكنهم لا يتواصلون مع المرء، ولا أملك فكرة عن كيفية إيجاد مقارهم». كانت كل الأحزاب منشغلة بعقد الصفقات في مجلس الدوما، لذا تساءلت سفيتلانا، وهي محامية عشرينية من كولومنا: «ولكن أين هو وجودهم على الأرض؟ أرى أنهم موجودون على كوكب آخر».

عموماً لم يكن الناس واثقين بأن الأحزاب السياسية ستفي بوعودها، أو أن النواب سيقدمون أي شيء إلى الناخبين لا يصب في مصلحة تطبيق أجنداتهم الشخصية. شرح فالتين من جمهورية كومي، وهو موظف عاطل من العمل، في آخر العقد الرابع من العمر: يمكنهم اختيار من يشاءون، ولكن بمجرد أن يصبحوا في السلطة يتغيرون. ينسون كل الوعود التي قطعوها. يبدأون بالسرقة، وبوضع كل شيء في جيوبهم، من دون أي مبالاة بالناس العاديين... لذا في لحظة الانتخاب نبدو أننا نختار. ولكن بعد ذلك لا يعود لنا أي تأثير على الإطلاق. ويرى سيرغي، وهو عالم في منتصف العقد الخامس، أن كلاً من الأحزاب يملك ما يكفي من النيات الحسنة، «ولكن تظهر التجربة أن الأحزاب تنسى برامجها حين تصل إلى السلطة. البرنامج والنيات الحسنة شيء، أما الواقع الفعلي وأموال الحزب فشيء آخر تماماً». كما هو جلي، عمد كثيرون إلى الانسحاب تماماً. صرح إيفغور، وهو مقاول في الثلاثينات من عمره يعيش في سيكطيفكار عاصمة كومي: «لا أثق بأيٍّ منهم. إنهم مجرد تابعين لقادتهم، ولا يعبأون لأمر الناس العاديين». الأحزاب التي فازت في الانتخابات «يسرها الاكتفاء بالجلوس في مجلس الدوما، ولا تنوي بتأتا العمل مع الأشخاص العاديين». وأفادت تولا، وهي بائعة، إحدى مجموعاتنا: «لا أصدق كل ما يقولونه. لا نيمتسوف ولا يافلينسكي ولا زوغانوف ولا غيرهم». وخلصت محاسبة من بريانسك إلى القول: «كان الشيء الأساسي هو الثقة». كانت هناك أحزاب عكست مصالحها، ولكنها لم تكن تثق بنشاطاتها. «نحن لا نتق بأحد: لا الحكومة ولا الأحزاب».

لكن فضلاً عن العوامل «الثقافية»، كانت هناك سمات تصميم روسيا المؤسساتي الذي قوّض موقع الأحزاب السياسية. أحدها بكل تأكيد هو إطار العمل المؤسساتي. الحكومة ليست مسؤولة أمام البرلمان (في الظروف العادية) بل أمام الرئيس: مما يعني أن الأحزاب الروسية عاجزة عن «الفوز بالسلطة»

في انتخابات نيابية، ولا يمكنها فرض تشكيلة الحكومة التي تعكس تركيبة مجلس دوما جديد أو أهواء الناخبين. كما رأينا، حين فاز حزب رئيس الوزراء تشيرنوميردن «روسيا بيتنا»، بأكثر من ١٠٪ من أصوات القوائم الحزبية في الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٥، لم يستقل، وأوضح أن نتيجة الانتخابات لا تشكل أي فارق بالنسبة إلى تشكيل الحكومة أو السياسات التي قد تنتهجها^(١). وحين حلّ بوريس يلتسن الحكومة كلها أربع مرات بين العامين ١٩٩٨ و١٩٩٩، لم يؤثر هذا أيضاً في وزن الحزب في مجلس الدوما، ناهيك بالانتخابات العامة؛ وحينما أقال فلاديمير بوتين رئيسي وزرائه في شباط/فبراير ٢٠٠٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كان ذلك قبل الانتخابات البرلمانية، لا بعدها. في الواقع، ووفقاً لبنود القانون المتعلق بالخدمة العامة الذي طُبّق حتى العام ٢٠٠٢، لم يكن مسموحاً للوزراء أن تكون لهم علاقة بأي حزب. ووفقاً للقانون المتعلق بالحكومة، إلى حين تعديله عام ٢٠٠٤، لم يكن مسموحاً لهم بشغل منصب مدفوع الأجر في مؤسسة عامة من أي نوع كان^(٢). وقد عكس هذا الفكرة السوفيتية التي تفيد أن عمل الحكومة ينحصر في تطبيق توجيهات قيادة الكرملين، لا وضع أولويات وطنية خاصة بها.

أحياناً كانت ترد إشارات إلى أن التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية قد يُعاد النظر فيه، أو أن الدستور قد يُعدّل في النهاية. تحدث بوتين، على الأقل، عن تشكيل حكومة احترافية وفاعلة تعتمد على الغالبية البرلمانية، في خطاب ألقاه أمام الجمعية الاتحادية الروسية ربيع العام ٢٠٠٢^(٣). وما فتئ عدد من القانونيين الروس يتجادلون في شأن حاجة البرلمان الروسي إلى المزيد من السلطات، كالموافقة على التعيينات في وزارات كبيرة، فضلاً عن رئاسة الوزراء؛ أو كأن يُطلب إليه إعطاء موافقته على إقالة رئيس الوزراء، وليس فقط على تعيينه^(٤). كانت الفكرة وراء هذه التغييرات هي توفير نظام

(١) *Segodnya*, 20 December 1995, p. 1

(٢) للاطلاع على قانون الخدمة العامة راجع: 'Ob osnovakh gosudarstvennoi sluzhby Rossiiskoi Federatsii', *SZ*, no. 31, item 2990, 31 July 1995

(المادة ٥-١١ حددت الطبيعة «اللاحزبية» للخدمة): لم يورد القانون الجديد المتعلق بنظام الخدمة الحكومية ('O sisteme gosudarstvennoi sluzhby Rossiiskoi Federatsii', *SZ*, no. 22, item 2063, 27 May 2003) أي بند من هذا النوع في مادته الثالثة المشابهة جداً. وفقاً للقانون الذي يتناول الحكومة بصيغته الأصلية، لم يُسمح للوزراء بشغل مناصب في الهيئات التشريعية على أي مستوى، أو أن توظفهم هيئات عامة، أو حكومة محلية أو جمعيات عامة (المصدر نفسه no. 51, item 5712, 17 December 1997, art. 11). أزيل لاحقاً ما يتعلق بالجمعيات العامة (المصدر نفسه no. 24, item 4376, 3 November 2004). مما سمح للوزراء إن شاءوا بشغل مناصب مدفوعة الأجر في الأحزاب السياسية ومنظمات مماثلة.

(٣) *Rossiiskaya gazeta*, 17 May 2003, p. 4

(٤) من أجل مراجعات حديثة لمثل هذه المقترحات راجع على سبيل المثال: Yu. S. Pivovarov, ed., *Konstitutsionno-pravovaya reforma v Rossiiskoi Federatsii* (Moscow: INION RAN, 2000), and V. V. Kireev, *Konstitutsionnaya reforma v Rossiiskoi Federatsii* (Moscow: Izdatel'stvo Moskovskogo Universiteta, 2006).

شبه رئاسي، توازياً مع النظام الفرنسي الذي يعين فيه الرئيس الحكومة. ولكن تطلب الحكومة بدورها دعم الغالبية البرلمانية^(١). في البداية، بدأ تعيين بوتين كرئيس للوزراء، بعد أن تنحى عن الرئاسة عام ٢٠٠٨، بينما كان في الوقت عينه قائداً للحزب المهيمن في مجلس الدوما، أنه يمثل خطوة في هذا الاتجاه. لكن الأحزاب في فرنسا مستقلة، والعملية الانتخابية تنافسية بالكامل، ورئيس الوزراء قد يمثل غالبية برلمانية تعارض الرئيس والسياسات الرئاسية، وهو إجراء يسمى التعايش. في روسيا، حتى وقتنا الراهن، سيطر الكرملين على العملية كاملة، ولم يكن لتوزيع الأعضاء البارزين في المجموعة الحاكمة على المراكز التنفيذية المختلفة أهمية سياسية كبيرة (بوتين تكلم، في أي حال، على حكومة تحتم دعم الهيئة التشريعية. وليس دعم الحزب الحاكم. وأوضح لاحقاً أنه سيعارض أي تحرك في هذا الاتجاه في المستقبل المنظور)^(٢). وما دامت هذه الظروف قائمة، فسوف يحظى الروس ببضعة أسباب جلية للانضمام إلى حزب سياسي، وستُمنى الأحزاب نفسها بتنظيم المجتمع من الأعلى أكثر منه الاستيلاء على السلطة من الأسفل.

سنّ القوانين

تماماً كما كانت انتخاباته تفتقر إلى عنصر الاختيار إلى حين عهد غورباتشوف الراحل، كذلك كان النظام السوفيتي يفتقر إلى عنصر المشاركة البرلمانية. كان يريد للسوفييات، أو المجالس التي يركز عليها النظام أن تكون مختلفة جداً. لم يكن ثمة فصل للسلطات، بادئ بدء، إذ يُفترض أن يكون للعمال مصلحة مشتركة تستند إلى امتلاكهم وسائل الإنتاج، وتلك المصلحة المشتركة هي التي كانت تعكس في شريحة واحدة من المرشحين إلى الانتخابات المحلية والوطنية. طُرح سؤال عن سبب حاجة الكادحين إلى أحزاب مختلفة كي تعكس مصالح اجتماعية متوافق عليها أساساً. لهذه الأسباب نادرًا ما كان مجلس السوفييت الأعلى في الاتحاد السوفيتي يلتئم، ولم يكن يلتئم أكثر من أسبوع في السنة، وكان تصويته يأتي عادةً بالإجماع^(٣). ولا كان مفاجئاً أن يكون المتكلمون متوافقين، فمضامين خطاباتهم كثيراً ما كانت محضرة مسبقاً من مسؤولي الحزب، وبالكَاد يكون لديهم وقت كافٍ للاطلاع

(١) *The locus classicus* is Maurice Duverger, 'A new political system model: semipresidential government', (١) *European Journal of Political Research*, vol. 8, no. 2 (June 1980), pp. 165–87; see also Robert Elgie, ed., *Semi-Presidentialism in Europe* (Oxford and New York: Oxford University Press, 1999).

(٢) *Rossiiskaya gazeta*, 1 February 2006, p. 3

(٣) حصلت ٣ خلافات على المسائل الإجرائية في اجتماعه الأول عام ١٩٢٨، ولكن ساد في ما بعد، جو من الإجماع: *Pervaya sessiya Verkhovnogo Soveta SSSR 12–19 yanvarya 1938 goda: stenograficheskiy otchet* (Moscow: Izdatel'stvo Verkhovnogo Soveta SSSR, 1938), pp. 49, 50 and 56.

على خطاباتهم قبل إلقائها^(١). ثم إن صحافيي البرلمان بدورهم كان يمكنهم بث رسائلهم قبل التثام الجلسة التي يفتونها^(٢). والحقيقة أن أغلب عمل مجلس السوفيت الأعلى كان يتم عبر نظام لجان، ويتم التفكير في الموازنة طويلاً؛ لكن جميع النواب كانوا يعملون بدوام جزئي، عمداً، إذ كان يفترض بهم الجمع بين واجباتهم البرلمانية ووظائفهم العادية، وإلا أصبحوا فئة منفصلة طفيلية. كان معدل التداول مرتفعاً، مما كان يعطي أكبر عدد ممكن من العمال الفرصة لإدارة «دولتهم»، والنواب من كل المستويات كانوا يُختارون في شكل يعكس المجتمع الذي يمثلونه: حوالى الثلث كان من النساء، وأكثر من النصف من العمال أو المزارعين التعاونيين^(٣).

هذا كله تغير في نهاية العهد السوفيتي. كان من غير المرجح، بالتأكيد، أن يعتمد برلمان بدوام جزئي إلى تشكيل تحدٍّ مباشر لهيمنة الحزب الشيوعي السوفيتي؛ لكنه كان أيضاً برلماناً يُستبعد أن يُخضع الحكومة السوفيتية للتدقيق الفعال، أو أن ينتقد أيًا من أعضائه المدانين بعدم الكفاءة والفساد. لذا كان الوزراء يبقون في مناصبهم طويلاً، وفي بعض الأحوال عقوداً. علاوةً على ذلك، أدى الافتقار إلى التدقيق الفاعل إلى سياسات غير مدروسة بما فيه الكفاية، والأرجح أن تؤدي إلى أخطاء خطيرة ومكلفة. لم يتم التخلي رسمياً عن خطة طموحة ومكلفة تقضي بتحويل أنهر سيبيريا، وهو مشروع له عواقب خطيرة على البيئة العالمية، حتى العام ١٩٨٦^(٤)؛ وأفيد أن الوزارة عينها وضعت خطماً لري الصحراء الكبرى في إفريقيا^(٥). أدى هذا كله، وفق ما أشار إليه غورباتشوف في خطاب ألقاه في المؤتمر التاسع عشر للاتحاد عام ١٩٨٨، إلى تشكيل جهاز حكومي ضخم بدأ يملئ إرادته في الشؤون الاقتصادية والسياسية، وإلى طبقة من مسؤولي الدولة الذين باتوا لا يبالون بالمسؤوليات التي ائتمنوا عليها وكانوا يميلون أحياناً إلى

(١) Yuri Korolev, *Kremlevskii sovetnik* (Moscow: Olimp, 1995), p. 160

(٢) *Moskovskie novosti*, no. 50, 1988, p. 4

(٣) راجع ستيفن وايت: 'The USSR Supreme Soviet: a developmental perspective', in Daniel N. Nelson and White, eds., *Communist Legislatures in Comparative Perspective* (Albany: State University of New York Press, 1982), ch. 6

وفي موضوع معدل دوران الموظفين تحديداً راجع: Ronald J. Hill, 'Continuity and change in USSR Supreme Soviet elections', *British Journal of Political Science*, vol. 2, no. 1 (January 1972), pp. 47-67

(كان يرجع إعادة انتخاب الرجال والأشخاص الأكبر سناً وأعضاء الأحزاب في شكل غير متكافئ).

(٤) للاطلاع على القرار راجع: 1, p. 20 August 1986, *Pravda*. ادعى الإصلاحي يوري تشيرنيتشينكو إحراز «نصر» في الحياة العامة بهذه الطريقة وعبر قرار التخلي عن خطة غير مستساغة لإقامة نصب تذكاري للحرب العالمية الثانية: «فاز الرأي العام واضطر الرأي الرسمي إلى الانسحاب» (3, p. 16 August 1986, *Sovetskaya kul'tura*)

(٥) *Izvestiya*, 19 June 1989, p. 5

استغلال مناصبهم من أجل تحقيق مكاسب خاصة^(١). لمعالجة هذه المشكلة تم تأسيس نظام تمثيلي جديد بالكامل في نهاية تلك السنة كجزء من تحرك مقصود في اتجاه العمل البرلماني السوفيتي. وفي المستقبل سيكون ثمة برلمان ضخم لنواب الشعب يتألف من ٢٥٠ عضواً وهيئة فاعلة صغيرة، ومجلس للسوفيت، سينعقد من ستة إلى ثمانية أشهر، في السنة؛ وسيُنتخب الوزراء أيضاً من خلال انتخابات تناقسية مباشرة ويتسلمون مناصبهم لمدة أقصاها ولايتان مدة كل منها خمس سنوات. كان هذا هو البرلمان الذي انتُخب في آذار/ مارس ١٩٨٩، وحمل مسؤولية الاتحاد السوفيتي برمته؛ وكان هناك مجلس النواب الروسي، الذي انتُخب في آذار/ مارس ١٩٩٠، وهو البرلمان الذي نقل روسيا إلى عهد ما بعد الشيوعية.

لقد أسس الدستور الذي تمت مصادقته في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ نظاماً تمثيلاً جديداً آخر: هيئة عليا، مجلس الاتحاد الذي يضم في عضويته عن كل جمهوريات روسيا وأقاليمها (عددها في الأصل ٨٩)؛ وهيئة دنيا، مجلس الدوما الذي يُنتخب من خلال تركيبة من الدوائر الانتخابية الأحادية المرشح وقوائم حزبية وطنية. مجلس الاتحاد، كما هي الحال في أنظمة كهذه، هو الذي يبت في المسائل التي تتعلق بالاتحاد ككل. فمجلس الاتحاد على سبيل المثال، هو الذي يقرّر تغيير الحدود وإعلان الأحكام العرفية أو حال الطوارئ، وهو الذي يعيّن القضاة في المحكمة العليا بعد ترشيحهم من قبل الرئيس ويصرّح باستخدام القوات المسلحة الروسية خارج أراضي الوطن؛ ويدرس التشريعات الصادرة عن مجلس الدوما في شأن الموازنة، والضرائب، والمسائل النقدية، والمعاهدات الدولية، والحرب والسلم (كل هذه المسائل تحددت في المادة ١٠٢ من الدستور الروسي). في البدء، أي عام ١٩٩٢، كان مجلس الاتحاد يُنتخب بالاقتراع المباشر، ويضم اثنين من كل منطقة؛ لكنه تشكل، لاحقاً، من خلال مجموعة من الطرائق المختلفة، فبات يمثل السلطتين التنفيذية والتشريعية على التوالي. لم يوفر هذا ترتيباً مرضياً بالكامل، وأطلقت نداءات دورية تناشد إعادة مبدأ الانتخاب المباشر حتى يحظى أعضاء المجلس بتقويض ديمقراطي جلي أكثر^(٢). دعاهم الرئيس ميديفيدف، في أول خطاب برلماني في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، إلى أن يتم اختيارهم في المستقبل من المواطنين الذين انتُخبوا للهيئات التشريعية ضمن المنطقة ذات الصلة، وقد كانت على الأقل خطوة في هذا الاتجاه، وتمت الموافقة على التغييرات التشريعية الملائمة بداية العام ٢٠٠٩^(٣).

(١) *Materialy XIX Vsesoyuznoi konferentsii Kommunisticheskoi partii Sovetskogo Soyuza 28 iyunya – 1 iyu- lya 1988 goda* (Moscow: Politizdat, 1988), pp. 35–7.

(٢) كان رئيس جمهورية تترستان، شايبييف من بين المجاهدين بهذه الفكرة (7 June 2008, p. 7) وكذلك فعل رئيس بشكيريا، مرتضى رحيموف (المصدر نفسه، ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، ص ٦)، وعمدة موسكو، يوري لوجكوف (10 November 2008, p. 46, 21). تواصل التعبير عن أفكار مماثلة حتى بعد إعلان الرئيس اعتماد مبدأ الانتخاب غير المباشر في خطابه الذي ألقاه في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٨: راجع على سبيل المثال:

Gosudarstvo i pravo, no. 2, 2009, p. 6.

(٣) SZ, no. 7, item 789, 14 February 2009: أُلغي شرط الإقامة الذي فُرض عام ٢٠٠٧ في السنة نفسها.

الجدول ٢-٨ تركيبة مجلس الدوما، ٢٠٠٠-٢٠١١

الكتلة أو التجمع	٢٠٠٣-٢٠٠٠	٢٠٠٧-٢٠٠٤	٢٠١١-٢٠٠٨
الحزب الشيوعي	٨٩	٥٢	٥٧
الوحدة	٨٢	-	-
الوطن - كل روسيا	٤٤	-	-
اتحاد قوى اليمين	٣١	٠	٠
يابلوكو	٢٠	٠	٠
الديمقراطي الليبرالي	١٧	٣٦	٤٠
روسيا الموحدة	-	٣٠٦	٣١٥
روسيا العادلة	-	-	٣٨
	-	٣٨	
(التجمعات):			
نواب الشعب	٥٦	-	-
المجموعة الصناعية الزراعية	٤١	-	-
أقاليم روسيا	٤٠	-	-
المستقلون	١٩	١٥	-
الإجمالي	٤٣٩	٤٤٧	٤٥٠

المصادر: مأخوذ من Rossiiskii statisticheskii yezhegodnik 2000, p (٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٠)، ٢٠٠٤، ص ٤٨ (في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤؛ العدد الإجمالي لمقاعد حزب رودينا جرى تصحيحه)، ٢٠٠٨، ص ٥٥ (في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨). تظهر هذه الأرقام توزيع المقاعد في بداية كل مجلس تشريعي جديد؛ في أول مجلسين تشريعيين طرأت تغييرات صغيرة طوال الدورة التشريعية، حيث تم ملء الشواغر وتغيير النواب لانتماءاتهم إلى التكتلات الحزبية.

الهيئة الدنيا، أي مجلس الدوما، تتمتع بجملة من الحقوق والامتيازات البرلمانية التقليدية. أولاً، مجلس الدوما هو الذي يوافق على التعيينات في منصب رئاسة الوزراء بناءً على اقتراح الرئيس (المادة ١٠٣). فإذا أخفق في مهمته هذه ثلاث مرات متتالية، يضطر الرئيس إلى تعيين مرشح، وحل مجلس الدوما، والدعوة إلى انتخابات جديدة (المادة ١١١). ويمكن لمجلس الدوما أن يسحب ثقته بالحكومة ككل؛ ولكن إذا فعل ذلك مرتين في غضون ثلاثة أشهر، فسيضطر الرئيس إما إلى استقالة الحكومة، وإما يحل مجلس الدوما نفسه (المادة ١١٧). ويملك مجلس الدوما سلطات تعيين أخرى، منها تعيين

رئيس المصرف المركزي وإقالته، ديوان المحاسبة ومفوض حقوق الإنسان أو المراقب البرلماني، ولديه الحق الحصري في إعلان العفو (المادة ١٠٢)، كما فعل حين عفا عن جميع المتورطين في محاولة الانقلاب التي نُفذت في العام ١٩٩١ ومواجهات أيلول/سبتمبر-تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. فضلاً عن ذلك، يسنّ مجلس الدوما تشريعات فيدرالية؛ وعلى الرغم من وجوب تصديق مجلس الاتحاد على قراراته، فإن بإمكانه أن يتخطى المجلس الأعلى إذا صوّت لمصلحة القرار مرة ثانية، ثلثاً أعضائه (المادة ١٠٥). ويحق للرئيس أن يرفض توقيع قانون أقرّه مجلس الدوما ومجلس الاتحاد. لكن أي قرار من هذا القبيل يمكن تجاوزه من خلال ثلثي مجموع الأعضاء في كلا المجلسين (المادة ١٠٧). عملياً، بعد هيمنة حزب «روسيا الموحدة»، لم يعد هناك مبرر للصراع بين مختلف فروع الحكومة، وبات من غير الشائع أن يُتنازع على التشريع بمثل هذه الطريقة أو غيرها.

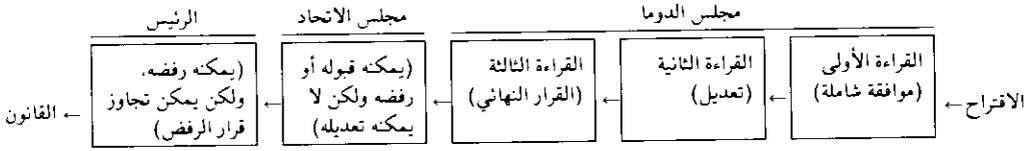
لم يعد مجلس الدوما مقسماً إلى كتل، تواءمت تماماً منذ العام ٢٠٠٧ مع المقاعد التي فازت بها في الانتخابات البرلمانية السابقة أحزاب سياسية مختلفة. حتى هذه المرحلة، لم يكن النواب مجبرين على الانتماء إلى أي كتلة من الأحزاب التي قامت بتزكيّتهم، أو أي كتلة على الإطلاق؛ بل كان بإمكانهم الانضمام إلى كتلة في حزب مختلف تماماً، إذا وافق على ضمهم.

كان هذا كله يؤدي إلى تقلبات كبيرة، طوال ولاية كل مجلس دوما (راجع الجدول ٢-٨)، خصوصاً خلال الأسابيع التالية لكل دورة انتخابية، حين يبحث النواب المنتخبون حديثاً في أمر تحالفاتهم المستقبلية؛ في خضم هذه النقاشات ارتقى حزب «روسيا الموحدة» من ٢٢٣ مقعداً، فاز بها في انتخابات الدوما عام ٢٠٠٢، إلى ٣٠٠ مقعد وافق أصحابها على الانضمام إلى كتلة الحزب، حين عقد البرلمان الجديد أول اجتماع له، نهاية الشهر نفسه^(١). ولكن تدريجاً، أمست هذه الترتيبات، أكثر تقادمية، فُرِّع الحجم الأدنى لكتلة النواب إلى ٥٥ عضواً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢^(٢)، مما حرم بعضاً من المجموعات الأصغر حجماً الحق في تشكيل ائتلاف من هذا النوع، والتمتع بالحقوق التي يمنحها. وقد أزال قرار وضع حد للدوائر الانتخابية الأحادية المرشح بحكم قانون الانتخاب للعام ٢٠٠٥ السبيل الوحيد الذي يستطيع من خلاله المستقلون الترشح. وفرض القانون عينة «تقويضاً إلزامياً» يجبر النواب المنتخبين على الانتماء إلى كتلة الحزب الذي رشحهم. وفرضت تغييرات أخرى أن يخسر النواب، الذين اختاروا ترك التكتل الحزبي الذي أنتخبوا إثر ترشيحه لهم، عضوية مجلس الدوما^(٣). أدى هذا كله إلى نقلة جوهرية للسلطة من النواب الأفراد والبرلمان نفسه إلى رؤساء التكتلات الحزبية المختلفة، وبالتالي إلى الكرملين.

(١) Rossiiskaya gazeta, 30 December 2003, p. 1

(٢) SZ, no. 1, 2004, item 11, 29 December 2003

(٣) وفقاً للوائح مجلس الدوما الداخلية، كما أُعيدت صياغتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، يحق للنواب الاستقالة من كتلتهم الحزبية. ولكن إذا فعلوا ذلك يخسرون تلقائياً مقاعدهم (المصدر نفسه، art. 18, 9 October 2007, no. 42, item 4981).



الصورة ٢-١: العملية التشريعية (مبسطة)

كالحال في مجلس الاتحاد، تجري معظم أعمال مجلس الدوما من خلال شبكة لجانته وهيئاته. ووفقاً للوائح مجلس الدوما الداخلية، تعطي اللجان اعتباراً أولياً للاقتراحات التشريعية التي يقدمها إلى البرلمان من يحق له ذلك، فتقترح تعديلات حيث تجد لها ضرورة^(١). كما أنها تتولى إدارة علاقات مجلس الدوما مع المحكمة الدستورية، وتنظم جلسات البرلمان؛ وأخيراً وليس آخراً تقدم توصيات عن البنود المختلفة لموازنة الدولة السنوية. «من حيث المبدأ» تعكس اللجان والهيئات التركيبية الداخلية لمجلس الدوما نفسه من ناحية تكتلاته النيابية؛ إلا إذا ذكر عكس ذلك صراحة، قد يكون لديها ما لا يقل عن ١٢ عضواً، وما لا يزيد على ٣٥ (المادة ٢١ من اللوائح الداخلية). يجري انتخاب رؤساء وموظفي اللجان والهيئات من قبل المجلس ككل، ويجري تغييرهم على الأساس نفسه (المادة ٢٢). وكما هي الحال في مجلس الاتحاد، يجدر بكل النواب، ما عدا أولئك الذين يتسلمون مراكز رسمية، أن يكونوا أعضاء في واحدة من لجان الدوما، وليس أكثر من واحدة (المادة ٢٣). وتُعقد الاجتماعات عند الضرورة، ولكن ليس أكثر من مرتين في الشهر (المادة ٢٤). تشكلت ٣٢ لجنة في الدوما منذ العام ٢٠٠٨ فصاعداً. وحملت مسؤوليات غطت كل مجالات أعمال الحكومة؛ وعالجت الهيئات مسائل أخرى أكثر خصوصية، منها شؤون مجلس الدوما الخاصة، ومسائل معينة تتعلق بالسياسة العامة، مثل تشريعات مكافحة الفساد أو (في دعوات سابقة) أزمة رهائن بيسلان عام ٢٠٠٤، والنزاع الشيشاني المتواصل.

يحق لطيف واسع من الجهات تقديم مسودات قوانين إلى مجلس الدوما، بمن فيها الرئيس ومجلس الاتحاد وأعضاؤه، والحكومة والمشرعون من مختلف أنحاء الاتحاد، فضلاً عن نواب مجلس الدوما أنفسهم. لكن التشريعات التي تتعلق بالضرائب أو قروض الدولة، أو تلك التي يؤدي تبنيها إلى زيادة رسوم على موازنة الاتحاد، لا يمكن تقديمها إلا بموافقة الحكومة الروسية (المادة ١٠٤ من الدستور). وتتمر مسودات القوانين عبر خمس مراحل مختلفة، قبل أن تصبح قوانين (راجع الصورة ٢-١). في المرحلة الأولى، يجب أن ينال القانون المقترح موافقة ثلاث قراءات مختلفة في الدوما (أو أربع في حال

(١) المادة ١٩ من قانون مجلس الدوما للعام ١٩٩٨، في شكلها المعدل، جرى الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني التالي: www.duma.ru أعيدت طباعة الأوامر الثابتة بكليتها مع الوثائق ذات الصلة في: S. A. Avak'yan, comp., *Konstitut-* *sionnoe pravo Rossii: sbornik normativnykh aktov* (Moscow: Vebli, 2007), pp. 580–653.

الموازنة الفيدرالية^(١)، ووفقاً للوائح الداخلية لمجلس الدوما، تهدف القراءة الأولى إلى تحديد الأمر الآتي: هل هناك تأييد للمبادئ الأساسية للقانون أم لا؟ ويقدم القوانين في هذه المرحلة أولئك الذين يقترحونها، والذين يجيبون أيضاً عن المجادلات؛ ويُتخذ قرار في هذه المرحلة، ولا تتلقى الاقتراحات المرفوضة مزيداً من الدراسة. ثم تحضر لجنة الدوما المعنية مسودة مدققة، وتعرض التعديلات المقترحة مع توصيتها الخاصة في شأن قبول القانون أو رفضه، وتجري دراستها في قراءة ثانية. ثم يعمد إلى تقديم مشروع القانون في هذه المرحلة رئيس لجنة الدوما الذي أشرف على دراسته. تُقبل التعديلات التي اقترحتها اللجنة، ما لم يُسجَل أي اعتراض، أو يجري إخضاعها للتصويت، ثم تجري الموافقة على مسودة القانون أو رفضها. إذا جرت الموافقة عليها، تخضع لقراءة ثالثة، ثم يُتخذ قرار نهائي؛ ولا يمكن اقتراح أي تعديل أو تقديم اعتراض على القانون ككل في هذه المرحلة.

يُرسَل مشروع القانون الذي وافق عليه مجلس الدوما إلى مجلس الاتحاد، الذي قد يتبناه أو يرفضه (ولكن لا يعدله)، أو يقرر عدم مراجعته على الإطلاق. وفي هذه الحال يجري تبنيه تلقائياً بعد أربعة عشر يوماً. لكن لا بد لمجلس الاتحاد من أن يولي أي تشريع مقترح يتعلق بالموازنة أو الضرائب أو المسائل المالية أو النقدية أو المعاهدات الدولية أو حدود الدولة أو الحرب والسلم، عناية كبيرة (المادة ١٠٦ من الدستور). في حال نشوب خلاف بين المجلسين تتشكل عادةً لجنة مصالحة من ممثلين عن كليهما. وعقبها يمكن إعادة القانون إلى مجلس الدوما لإخضاعه لمزيد من الدراسة. كما رأينا، يمكن لمجلس الدوما أن يتجاوز الاعتراضات الصادرة عن مجلس الاتحاد في اللحظة الأخيرة، إذا وافق عليه ثلثا أعضائه (المادة ٥:١٠٥). ثم يُرسَل القانون الذي يستوفي الشروط إلى الرئيس ليوقعه. ويجب أن يجري التوقيع في غضون أربعة عشر يوماً من تاريخ تسلّمه (المادة ١٠٧). يمكن للرئيس في هذه المرحلة أن ينقض القانون. ولكن مثل هذا القرار يمكن أن تتجاوزه غالبية الأعضاء في المجلسين (المادة ١٠٧). ولا يمكن نقض القوانين الدستورية الفيدرالية التي وافق عليها المجلسان، ولكن يجب توقيعها في غضون أربعة عشر يوماً من تسلّمها (المادة ١٠٨).

عموماً كان لمجلس الدوما حضور هامشي في الحياة السياسية الروسية، ولأسباب مختلفة. أحد هذه الأسباب، طبعاً، هو نمط سلوك النواب أنفسهم. أولاً، كانت تتدلع شجارات متكررة داخل المجلس نفسه. وكثيراً ما كان يتورّط فيها القائد المزاجي للحزب الديمقراطي الليبرالي، فلاديمير جيرينوفسكي. ففي العام ٢٠٠٥، على سبيل المثال، همّ بمغادرة القاعة بعد تدمره من أن نتائج انتخابات إقليمية أعلنت للتو قد زوّرت. فطرح النائب من حزب رودينا أندريه سافيليف السؤال التالي: «لماذا لم تعترض حين أتت النتائج لمصلحة حزبك؟» فراح قائد الحزب الديمقراطي الليبرالي يصرخ وللعب يتطاير من فمه، ثم التفت إلى النائب وتوعده بتهشيم وجهه البشع ثم بصق عليه؛ ولكن النائب تفادى البصق وصرخ

(١) SZ, no. 31, item 3823, 31 July 1998, ch. 22

قائد الحزب الديمقراطي الليبرالي على وجهه، فقفز جيرينوفسكي من فوق المقاعد ورمى بنفسه من أعلى على النائب الذي أهانه. تصدى سافيليف الذي يجيد الكاراتيه لجيرينوفسكي وهو يقفز عليه، وثبته على الأرض، فانكسر أنفه، ومُنِع جيرينوفسكي من دخول قاعة المجلس أسبوعاً^(١). هناك عيوب قد تُعدُّ خطيرة أكثر: مثل التخلف عن الحضور، على الرغم من حصول محاولات لإخفاء ذلك، من خلال تراكض النواب في أرجاء القاعة، وجمع الأصوات لزملائهم، فضلاً عن الميل المؤسف إلى أخذ أغراض تخص مجلس الدوما نفسه، ومنها الصابون والمناشف والهواتف والمصاييح والمرايا^(٢). كانت في مجلس الدوما هيئة تسعى إلى ضبط أخلاقيات أعضائه في هذا الخصوص، ولكن من دون جدوى.

الأمر الأخطر هو وجود دليل على أن تأييد النواب وكل الكتل كان يمكن شراؤه. وقعت أول حادثة جدية من هذا النوع في أيار/مايو ١٩٩٤، حين استُخدم المال أو وسائل إغراء أخرى لحث جيرينوفسكي وحزبه الديمقراطي الليبرالي على دعم مشروع الموازنة، مما أدى في النهاية إلى «علاقة عملية متينة». وصلت الفكرة إلى نواب آخرين. وسرعان ما حُدثت للقوانين المتبناة أو المرفوضة من مجلس الدوما أسعار مادية وزبائن وعملاء ومنفذون^(٣). وفقاً لعضو سابق في التكتل الشيوعي، يُشتري الأعضاء لأسباب مختلفة: لتمرير التعديلات على قانون، أو الموافقة على نص معين للقانون: على سبيل، المثال ساوي التصويت لمصلحة ترشيح تشيرنومردن لرئاسة الوزراء عام ١٩٩٨ مبلغ ١٠ آلاف دولار فوراً، والتصويت على الموازنة كان يعني «حان وقت الحصاد»^(٤). حتى إن صحيفة بارزة في موسكو نشرت «قائمة بأسعار» الخدمات التي يميل النائب إلى تقديمها في مقابل خدمة معينة: ترخيص مدته ثلاثة أشهر يسمح بدخول مبنى مجلس الدوما كان يكلف ٥٠-١٠٠ \$ (وفقاً لأسعار العام ١٩٩٧)، ودعم سنّ تشريع معين قد يكلف ملايين الدولارات^(٥). وكان شغل منصب النائب كثيراً ما يُعدُّ صفقة تجارية؛ والسعر الذي يُدفع يرتبط مباشرةً بفرص الإثراء التي قد يوفرها، وأحياناً بالحصانة التي تدرأ المحاكمة الجنائية، والتي يتمتع بها كل النواب. على سبيل المثال، كان يُدفع المال مقابل الاندراج في قائمة حزب ما يترشح إلى انتخابات مجلس الدوما؛ كلما زادت احتمالات فوز الحزب وارتقى المركز على القائمة زادت قيمة المبلغ المطلوب. عموماً، تكلف المقاعد المضمونة ليس أقل من نصف مليون دولار؛ ولكن سُجلت واقعة خيالية، دار الحديث

(١) *Vremya novostei*, 31 March 2005, p. 1

(٢) وفقاً لما أفادته إحدى عاملات التنظيف في مجلس الدوما لصحيفة مسائية في موسكو (اقتبس الكلام في: *New York Times*, 19 January 1997, part 4, p. 3).

(٣) Svetlana Lolaeva and Gleb Cherkasov, *Povsednevnyaya zhizn' deputatov Gosudarstvennoi dumy, 1993-2003* (Moscow: Molodaya gvardiya, 2007), pp. 161-2.

(٤) *Komsomol'skaya pravda*, 1 December 1998, pp. 1-2

(٥) *Moskovskii komsomolets*, 28 October 1997, p. 2

عليها في أروقة مجلس الدوما، تفيد أن مقعدًا في قائمة حزبية بيع بعشرة ملايين دولار من رجل أعمال سمعته شائنة^(١).

خلف هذا، كانت لا تزال هناك مسائل أكبر ذات طبيعة مؤسسية. تحديدًا، بمجرد أن أمّن حزب «روسيا الموحد» لنفسه موقعًا مسيطرًا، نتيجة التغييرات التي طرأت على النظام الانتخابي، لم يعد لديه سبب للاهتمام بأراء النواب الآخرين، ولم يعد لديه سبب ليأخذ في الاعتبار آراء النواب داخل كتلته بمجرد أن تمت الموافقة على التشريع الذي أجبر كل نائب على الجلوس مع التكتل الحزبي الراعي لانتخابه أو يفقد مقعده. كان الحزب المهيمن نفسه من صنيعه الكرملين، وملتزم بالكامل بتحقيق «خطة بوتين»، وبالتالي لم يكن ثمة سبب في المقام الأول لتوقع اختلاف في الرأي بين الغالبية البرلمانية وخيارات الجهة التنفيذية النافذة. عمليًا، كانت الاجتماعات الحاسمة تُعقد قبل أن يصل مشروع قانون إلى القاعة، ضمن قراءات أولية تجمع قائد كتلة روسيا الموحدة - وأحيانًا قادة كتلات أخرى ورؤساء لجان - وإدارة الكرملين^(٢). إن وافق عليها الكرملين، يمكن للقراءات الثلاث لمشروع قانون ما أن تتلى في اليوم عينه، الأمر الذي لا يفسح المجال أمام التدقيق فيه، ناهيك بمناقشة مبادئه^(٣). أوضح الكرملين نفسه أنه ينظر إلى مجلس الدوما بوصفه تابعًا له، كمقر يعنى بإعداد خياراته التشريعية وليس الطعن فيها. ليس مجلس الدوما مكانًا لخوض المعارك السياسية ولكن للقيام بأعمال الحكومة بطريقة فاعلة وبناءة»، وفق ما أوضحه رئيسه بوريس غريزلوف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لدى التثام البرلمان الجديد^(٤). وقد شدد بوتين على الفكرة عينها في حملة العام ٢٠٠٧ الانتخابية، قائلًا إن مجلس الدوما «لا يفترض به أن يكون تجمعًا للشعبيين، بل برلمان مسؤول يعمل وفق ما يصب في مصلحة المواطنين»^(٥).

كانت أكبر المسائل على الإطلاق دستورية. وزراء الحكومة يعينهم الرئيس (ويكتفي بترشيحهم في حال وجود رئيس وزراء)، ولا يعكس أولئك الوزراء بالضرورة نتيجة الانتخابات أو آراء عامة الناس. دار بعض الجدل، خلال سنوات عهد بوتين، على احتمال أن تعكس حكومة الغالبية البرلمانية تركيبة مجلس

(١) *Izvestiya*, 26 May 2005, p. 2. باتت أيضًا المقاعد في مجلس الاتحاد، بعد تغيير أساس تركيبته في العام ٢٠٠٠، «سلمة عادية»: تراوح السعر السائد في العام ٢٠٠٦ بين ٢,٥ ملايين دولار و٥ (Moskovskii komsomolets, 17 May 2006, p. 4).

(٢) راجع على سبيل المثال: O. N. Bulakov, ed., *Parlamentskoe pravo Rossii* (Moscow: Eksmo, 2006) الذي يشير إلى أن هذه الممارسة بدأت تظهر في ربيع العام ٢٠٠٤، حيث كانت تُستخدم لمناقشة تحويل المنافع الاجتماعية دفعات نقدية؛ كانت ممارسة حرمت نواب المعارضة الفرصة في المساهمة وفلصت الأنشطة البرلماني المفتوح في مجال ممارسة الضغط خلف الكواليس (pp. 448-52, at pp. 448, 451).

(٣) الموازنة المعاد وضعها، على سبيل المثال، اكتملت قراءتها للمرة الثالثة في غضون أسبوع (Kommersant, 28 March 2009, p. 2).

(٤) *Izvestiya*, 30 December 2003, p. 3

(٥) *Rossiiskaya gazeta: nedelya*, 22 November 2007, p. 2

الدوما الجديد. ولكن كان هذا تنازلاً لا جدوى منه ما دامت السلطة التنفيذية قادرة على ضمان تأييد مجالس الدوما بغالبيتها للكرملين؛ بالطبع لم يكن ثمة أساس للتعایش الذي يحدث دورياً في فرنسا، في ظل نظام شبه رئاسي، حيث يمكن للرئيس والبرلمان أن يمثلًا أحزاباً مختلفة وربما متعارضة. بالتالي لم تفرز الأحزاب «بالسلطة»، حين أمنت غالبية المقاعد في مجلس الدوما الجديد، في انتخابات العام ٢٠١١ والانتخابات التي تليها، والتي ستجرى كل خمس سنوات وليس أربع سنوات^(١)؛ كان ذلك أقرب إلى كونه ترتيباً سوفيتياً، يحدد فيه الكرملين (بوجه عام) مقدماً تركيبة كل مجلس تشريعي جديد. ويتنافس المسؤولون المحليون لتلبية متطلباته المختلفة، تماماً كما كانوا يتبارون آنفاً للحصول على حصاد مثمر. لم يكن ثمة بديل من المجلس المنتخب، إذا أراد الروس التعبير عن آرائهم وتعزيزها من خلال عملية تشريعية؛ لكنهم كانوا بعيدين عن الحكومة التمثيلية المسؤولة في أولى سنوات القرن الجديد بقدر بعدهم عنها في العهد السوفيتي، حينما أخذت الخطوات الأولى بعيداً عن احتكار الحزب الواحد، ونحو شكل من الحكم يعتمد على توافق الناخبين الحر.

لمزيد من الطلاع

هناك دراسة كاملة عن جعل عهد غورباتشوف ديمقراطياً في كتاب إيربين وأغرونوف وميتروخين (١٩٩٧). الانتخابات وسلوكيات التصويت في أولى سنوات عهد ما بعد الشيوعية مطروحة في كتاب وايت وروز وماكاليستر (١٩٩٧) وكولتون (٢٠٠٠). عن سنوات عهد بوتين وما بعدها، راجع كتاب روز ومونرو (٢٠٠٢) وكتاب روز وميشلر ومونرو (٢٠٠٦) وكتاب روز وميشلر ومونرو (٢٠١١). وهناك دراسة شديدة اللهجة لكنها لافتة إحصائياً عن الطريقة التي بات فيها النظام الانتخابي معرضاً لتلاعب الكرملين في كتاب مياخكوف وأورديجوك وشاكين (٢٠٠٩)؛ وتجدون دراسة شاملة عن «الانتخابات التسلطية الروسية» في كتاب وايت وآخرين (٢٠١١). تجدون المجموعة الأشمل للبيانات المنشورة في كتاب وايت (٢٠١٠)؛ راجع أيضاً «روسيا» في كتاب روز ومونرو (٢٠٠٩). هناك أرشيف لإحصاءات الانتخابات والاستفتاءات منذ العام ١٩٩٣، إضافةً إلى مجموعة من التشريعات بالإنكليزية وكذلك الروسية، على الموقع الإلكتروني الخاص باللجنة المركزية للانتخابات www.cikrf.ru. عن الأحزاب السياسية راجع كتاب هايل (٢٠٠٦)، وغيلمان (٢٠٠٨)، ووايت (٢٠٠٩).

Colton, Timothy J., *Transitional Citizens: Voters and What Influences Them in the New Russia* (Cambridge, MA, and London: Harvard University Press, 2000).

(١) عقب تغيير دستوري جرى في: SZ, no. 1, 2009, item 1, 30 December 2008. كانت المدة الأطول لدى التقدم بطلب إلى مجلس الدوما المنتخب بعد دخول التعديل حيز التنفيذ.

- Gel'man, Vladimir, 'Party politics in Russia: from competition to hierarchy', *Europe-Asia Studies*, vol. 60, no. 6 (August 2008), pp. 913–30.
- Hale, Henry E., *Why Not Parties in Russia? Democracy, Federalism, and the State* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2006).
- Myagkov, Mikhail, Peter C. Ordeshook and Dimitri Shakin, *The Forensics of Election Fraud: Russia and Ukraine* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2009).
- Rose, Richard, William Mishler and Neil Munro, *Russia Transformed: Developing Popular Support for a New Regime* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2006). *Popular Support for an Undemocratic Regime: The Changing Views of Russians* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2011).
- Rose, Richard, and Neil Munro, *Elections without Order: Russia's Challenge to Vladimir Putin* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2002).
- Parties and Elections in New European Democracies (Colchester: ECPR Press, 2009).
- Urban, Michael E., with Vyacheslav Igrunov and Sergei Mitrokhin, *The Rebirth of Politics in Russia* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1997).
- White, Stephen, 'Russia's client party system', in Paul Webb and Stephen White, eds., *Party Politics in New Democracies*, rev. edn (Oxford and New York: Oxford University Press, 2009), pp. 21–52.
- 'Russia/USSR', in Dieter Nohlen and Philip Stöver, eds., *Elections in Europe: A Data Handbook* (Baden-Baden: Nomos, 2010), 1623–68.
- White, Stephen, Richard Rose and Ian McAllister, *How Russia Votes* (Chatham House, NJ: Chatham House, 1997).
- White, Stephen et al., 'Russia's authoritarian elections', special issue of *Europe-Asia Studies*, forthcoming.



الفصل الثالث

الحكومة الرئاسية

إبان السنة الأخيرة للحكم السوفيتي كانت روسيا قد أسست لرئاسة مُنتخبة مباشرة، لكنها انتخبت أيضاً برلماناً جديداً، ولم تصبح ما يسميه البعض «رئاسة فائقة»، تعمل فيها الحكومة برئاسة رئيس الوزراء كوكالة تنفيذية فقط، إلا مع تبني دستور العام ١٩٩٣ بعد قمع مقاومة البرلمان بالقوة. خلف يلتسن عام ٢٠٠٠ فلاديمير بوتين، ثم خلف بوتين بعد نهاية ولايته الثانية التي امتدت أربع سنوات ديميتري ميدفيديف، وظل بوتين رئيساً للوزراء. دعا الروس أنفسهم هذا الترتيب «الترتيب الترادفي»، وبدأ أنه لا يمثل إعادة توزيع حقيقية ودائمة للسلطة، فظل بوتين يعدّ الشخصية المسيطرة، وكان يُتوقع عموماً أن يعود إلى الرئاسة عام ٢٠١٠، حين تنتهي ولاية ميدفيديف الأولى. ومع شغل المناصب البارزة، بدا جلياً أنه نظام سياسي تسيطر عليه سلطة تنفيذية قوية، ولم يتضح وجود آليات من شأنها ضمان عدم إساءة استخدام هذه السلطة المهمة من جانب الذين يتسلمونها، وربما في سبيل مصالحهم الخاصة.

شهدت نهاية الحقبة السوفيتية تأسيساً لرئاسة تنفيذية في روسيا، وكذلك في الاتحاد السوفيتي نفسه، على الرغم من أن لهيمنة القائد الواحد جذوراً أقدم بكثير. كان يُرمز إلى بريجنيف في عواصم الدول الأجنبية، حين أصبح رئيس مجلس السوفيت الأعلى عام ١٩٧٧، بكلمة «رئيس»، أو على الأقل «السيد الأول» في الحياة السوفيتية العامة. أتى الانتقال إلى الرئاسة، التي تأسست رسمياً بعد بضع سنوات، كجزء من إصلاحات المؤسسات السياسية التي جرت في عهد غورباتشوف. أصبح غورباتشوف نفسه الرئيس السوفيتي الأول (وكذلك الأخير، على ما تبين) في آذار/مارس ١٩٩٠، حين انتُخب لشغل المنصب الذي شكّله حديثاً مجلس نواب الشعب؛ حظيت روسيا برئيسها الأول بعد سنة، في حزيران/يونيو ١٩٩١، حين هزم بوريس يلتسن خمسة مرشحين آخرين في معركة انتخابية على مستوى الأمة؛ وفي نهاية الحقبة

السوفيتية جرى تبني نظام رئاسي في شكل أعم على امتداد الجمهوريات والأقاليم^(١)، وجرى التوافق على أن تكون الرئاسة انتخابية، وأن يتمتع الرئيس بسلطة تنفيذية: ولم ترق لغورباتشوف ولا يلتسن، على ما أشار رئيس الوزراء السابق نيكولاي ريجكوف، فكرة «الحُكْم على شاكلة ملكة إنكلترا»^(٢). وبالفعل بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بات الرئيس هو الذي يحدد النظام السياسي بكامله، حيث استخدم يلتسن الامتياز الذي حصل عليه بعد حل البرلمان بالقوة، لضمان تبني دستور يوسّع صلاحياته الهائلة أصلاً. وقد أفاد إلى صحيفة «إزفيسْتيا» قائلاً: «لا أنكر أن سلطات الرئيس المنصوص عليها في مسودة الدستور واسعة، ولكن ماذا تتوقعون في بلد تعوّد وجود قياصرة وقادة أقوياء»^(٣).

أشار يلتسن إلى أن القيادة الشخصية القوية عبارة عن تقليد روسي قديم، امتد إلى الحقبة السوفيتية، من خلال هيمنة الأمين العام ضمن الحزب الشيوعي الذي أُعطي لمنصبه المهيم ضمن النظام ككل أساساً قانوني في المادة السادسة من دستور العام ١٩٧٧. استذكر غورباتشوف قائلاً، في وقت كان قد ضمن فيه هذا المنصب لنفسه، «لم يكن ثمة قائد في العالم يتمتع بسلطة تفوق سلطة الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي»^(٤). بدا الحزب نفسه في موقع الحكم الدائم، وخارج نطاق صندوق الاقتراع أو الإعلام أو المحاكم القانونية؛ وضمن الحزب بدت القيادة بعيدة فعلياً عن متناول الأعضاء العاديين، ناهيك بعامة الشعب. وحتى في العهد السوفيتي، كانت هناك قوى مضادة. أصبحت القيادة، بعد ستالين، جماعية أكثر، وفُصلت الأمانة العامة عن منصب رئيس الوزراء بعد العام ١٩٦٤ تقادياً للتركيز المفرط للسلطة في يد شخص واحد. تعرّز نظام الدولة نفسه من خلال إصلاح الحكومة المحلية ونظام لجان موسع ضمن البرلمان السوفيتي، وبدأت الوزارات تكتسب المزيد من الاستقلالية في الحكم في أعمالها اليومية^(٥). وفعلاً بدأت السلطة تنتقل من الحزب إلى الدولة، في نهاية سنوات الحكم الشيوعي، حين انتُخب غورباتشوف أول رئيس لمجلس السوفيت الأعلى عام ١٩٨٨، ثم تولى منصب رئاسة مجلس السوفيت الأعلى المشكّل حديثاً عام ١٩٨٩، ورئاسة الدولة نفسها عام ١٩٩٠.

(١) N. A. Sakharov, *Institut prezidentstva v sovremenom mire* (Moscow: Yuridicheskaya literatura, 1994).

يشير إلى أن ١٣٠ دولة من أصل الـ ١٨٢ دولة الأعضاء في الأمم المتحدة عام ١٩٩٢ تتبع النظام الرئاسي (ص ٣). عن القيادة في روسيا راجع: Dinmukhamed Kunaev in *Prostor*, no. 12, 1991, p. 39.

(٢) M. F. Nenashev, *Poslednee pravitel'stvo SSSR* (Moscow: Krom, 1993), p. 26. رفض النائب الأول لكبير

مستشاري يلتسن أوليغ سيسوييف فكرة أن يقبل يلتسن أن يكون نظير «ملكة إنكلترا» في مقابلة معه (*Moskovskii komso-molets*, 10 November 1998, p. 2).

(٣) *Izvestiya*, 15 November 1993, p. 4.

(٤) *Izvestiya*, 6 April 1991, p. 1.

(٥) هذه هي الأطروحة الأساسية لستيفن وايتفيلد، *Industrial Power and the Soviet State* (Oxford: Clarendon Press and New York: Oxford University Press, 1993).

كان كل هذا جزءًا من نزعة أعم نحو الرئاسات التنفيذية، ليس في الجمهوريات السوفيتية السابقة فحسب، بل أيضًا في العالم ما بعد الشيوعي. كانت تركمانستان أولى الجمهوريات التي أسست رئاسة من هذا النوع، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعقبها جورجيا في أيار/مايو ١٩٩١، وروسيا في حزيران/يونيو. وكذلك فعلت غالبية الجمهوريات الأخرى بحلول نهاية السنة. وبحلول العام ١٩٩٤، حين تبنت بيلاروسيا دستورًا جديدًا يتضمن رئاسة منتخبة مباشرة، كانت كل الجمهوريات السوفيتية السابقة باستثناء جمهوريات البلطيق قد مضت في الاتجاه نفسه. في الواقع، ذهب بضعٌ منها أبعد من ذلك، نحو ما عدَّ استعادة لـ «الإمارات»^(١)، حيث رؤساؤها - وكثيرًا ما يكون الرئيس هو السكرتير الأول الشيوعي السابق - قادرون على استخدام سلطات منصبهم الهائلة لتوسيع نفوذهم في شكل غير محدود تقريبًا^(٢). لقد انتقلت غالبية جمهوريات أوروبا الشرقية إلى النظام الرئاسي في الوقت عينه، باستثناء جمهورية التشيك والمجر وسلوفاكيا، حيث ينتخب البرلمان شخصية أكثر بروتوكولية^(٣). لكن نهاية العقد الثامن من القرن العشرين شهدت ظهور مجموعة أعمال أكاديمية «أخذت المؤسسات على محمل الجد»، وظهرت إشارات كثيرة في هذه الأعمال إلى أن النظام الرئاسي لا يُرَجَّح أن يسهم في تشكيل نظام حزبي أو استقرار سياسي في شكل أعم^(٤). فهل عززت التجربة الروسية، بعد رئاستي بوتين ويلاتسن أيضًا، هذه

L. A. Okun'kov, *Prezident Rossiiskoi Federatsii: Konstitutsiya i politicheskaya praktika* (Moscow: (1) Infra.M-Norma, 1996), p. 27.

(2) Philip G. Roeder, 'Varieties of post-Soviet authoritarian regimes', *Post-Soviet Affairs*, vol. 10, no. 1 (January - March 1994), pp. 61-101. John Anderson, 'Authoritarian political development: أراجع تحديدًا: (1) (January - March 1994), pp. 61-101 in Central Asia: the case of Turkmenistan', *Central Asian Survey*, vol. 14, no. 4 (December 1995), pp. 509-27.

توفي الزعيم الأفظع بين هؤلاء الزعماء وهو القائد التركماني سابارمراد نيازوف عام ٢٠٠٦، وسرعان ما تلاشت طائفة المعجبين به إلى حد العبادة التي تُعد غريبة.

(3) التصنيف الذي جرى تبنيه هنا يستند إلى Sakharov, *Institut prezidentstva*. للاطلاع على نقاش موسع أكثر في شأن الرئاسة بعد الحقبة الشيوعية راجع: Ray Taras, ed., *Postcommunist Presidents* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1997), and Gerald M. Easter, 'Preference for presidentialism: postcommunist regime change in Russia and the NIS', *World Politics*, vol. 49, no. 2 (January 1997), pp. 184-211. من بين جمهوريات البلطيق النظام في أستونيا ولاتفيا برلماني وليس رئاسيًا، في حين أن لتوانيا يجري فيها انتخاب الرئيس بالاقتراع المباشر.

(4) للاطلاع على مجموعة آراء في هذا الصدد، راجع على سبيل المثال: Arcnd Lijphart, ed., *Parliamentary versus Presidential Government* (Oxford and New York: Oxford University Press, 1992); Giovanni Sartori, *Comparative Constitutional Engineering* (London: Macmillan, 1994), part 2; Juan J. Linz and Arturo Valenzuela, eds., *The Failure of Presidential Democracy: Comparative Perspectives* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994); and José Cheibub, *Presidentialism, Parliamentarism, and Democracy* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2007).

التوقعات المتشائمة؟ هل كان هناك توازن عملي بين الرئيس المنتخب والحكومة التي عينها والبرلمان المنتخب مباشرةً أيضاً؟ وكيف توافقت مؤسسة الحكومة الرئاسية مع مجتمع لا يألف القيادة القوية فحسب بل يألف أيضاً ميلها إلى إساءة استخدام سلطاتها التي ائتمنت عليها؟

ظهور الحكومة الرئاسية

أُخذ قرار تشكيل رئاسة روسية مُنتخبة مباشرةً في آذار/مارس ١٩٩١، حين شاركت عامة الشعب في استفتاء على مستقبل الاتحاد السوفيتي نفسه. ولم يكن في الأصل قرار فتح مكتب للرئيس ضمن منطقة كانت لا تزال إحدى الجمهوريات السوفيتية مثار جدل^(١). في أول جلسة لمجلس نواب الشعب الروسي في أيار/مايو - حزيران/يونيو ١٩٩٠، حظي الاقتراح بتأييد كل الكتل النيابية؛ فانتُخب يلتسن نفسه رئيساً لمجلس السوفيت الأعلى عقب عدة اقتراحات غير حاسمة. وفي ١٢ حزيران/يونيو تبنى مجلس النواب «إعلان سيادة» يعطي الأسبقية للقوانين الروسية على قوانين الاتحاد السوفيتي في أراضيها^(٢). ولكن بمجرد أن استقال يلتسن من الحزب الشيوعي السوفيتي، وأصبح بالتالي قائد المعارضة خارج البرلمان، أضحت مسألة الرئاسة أكثر حزبية، وأمسّت مسألة الشخص الذي سيُشغل المنصب محل نزاع. في الجلسة الثانية لمجلس النواب الروسي، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، لم يجزِ التوافق إلا على دراسة مجلس السوفيت الأعلى لتعديلات على الدستور، وتقديمها إلى مجلس النواب كاملة^(٣). وبالنظر إلى أن تعديلاً من هذا النوع يتطلب موافقة غالبية الثلثين، فقد بدا أن ألد خصوم يلتسن مستعدون لمقاومة أي تغيير قد لا يصب في مصلحتهم. ولكن عمد قرار لإجراء استفتاء على مستقبل الاتحاد السوفيتي إلى تغيير الوضع مجدداً. في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، اقترح مجلس السوفيت الأعلى مسألة إضافية تتعلق بتأسيس رئاسة مُنتخبة مباشرة، ووافق مجلس السوفيت نفسه على الاقتراح، ثم طُلب من الناخبين في روسيا في آذار/مارس التعبير عن آرائهم، فوافقت نسبة كبيرة منهم بلغت ٧٠٪، على التغيير^(٤).

كان مجلس نواب الشعب قد انتُخب أصلاً في آذار/مارس ١٩٩٠، وشكّل الحزب الشيوعي شريحة

(١) في شأن هذه التطورات راجع: Michael E. Urban, 'Boris El'tsin, democratic Russia and the campaign for the Russian presidency', *Soviet Studies*, vol. 44, no. 2 (1992), pp. 187-207.

(٢) *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov RSFSR i Verkhovnogo Soveta RSFSR*, no. 2, art. 22, 12 June 1990.

(٣) *Vtoroi (vneocherednoi) s"ezd narodnykh deputatov RSFSR 27 noyabrya - 15 dekabrya 1990 goda: stenograficheskiy otchet*, 6 vols. (Moscow: Respublika, 1992), vol. VI, pp. 242-3 (15 December 1990).

(٤) *Izvestiya*, 26 March 1991, p. 2

التوقعات المتشائمة؟ هل كان هناك توازن عملي بين الرئيس المنتخب والحكومة التي عينها والبرلمان المنتخب مباشرة أيضاً؟ وكيف توافقت مؤسسة الحكومة الرئاسية مع مجتمع لا يألف القيادة القوية فحسب بل يألف أيضاً ميلها إلى إساءة استخدام سلطاتها التي ائتمنت عليها؟

ظهور الحكومة الرئاسية

أُخذ قرار تشكيل رئاسة روسية مُنتخبة مباشرةً في آذار/مارس ١٩٩١، حين شاركت عامة الشعب في استفتاء على مستقبل الاتحاد السوفيتي نفسه. ولم يكن في الأصل قرار فتح مكتب للرئيس ضمن منطقة كانت لا تزال إحدى الجمهوريات السوفيتية مثار جدل^(١). في أول جلسة لمجلس نواب الشعب الروسي، في أيار/مايو - حزيران/يونيو ١٩٩٠، حظي الاقتراح بتأييد كل الكتل النيابية: فانتُخب يلتسن نفسه رئيساً لمجلس السوفيت الأعلى عقب عدة اقتراحات غير حاسمة. وفي ١٢ حزيران/يونيو تبنى مجلس النواب «إعلان سيادة» يعطي الأسبقية للقوانين الروسية على قوانين الاتحاد السوفيتي في أراضيها^(٢). ولكن بمجرد أن استقال يلتسن من الحزب الشيوعي السوفيتي، وأصبح بالتالي قائد المعارضة خارج البرلمان، أضحت مسألة الرئاسة أكثر حزبية، وأمست مسألة الشخص الذي سيشغل المنصب محل نزاع. في الجلسة الثانية لمجلس النواب الروسي، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، لم يجرِ التوافق إلا على دراسة مجلس السوفيت الأعلى لتعديلات على الدستور، وتقديمها إلى مجلس النواب كاملة^(٣). وبالنظر إلى أن تعديلاً من هذا النوع يتطلب موافقة غالبية الثلثين، فقد بدا أن ألد خصوم يلتسن مستعدون لمقاومة أي تغيير قد لا يصب في مصلحتهم. ولكن عمد قرار لإجراء استفتاء على مستقبل الاتحاد السوفيتي إلى تغيير الوضع مجدداً. في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، اقترح مجلس السوفيت الأعلى مسألة إضافية تتعلق بتأسيس رئاسة مُنتخبة مباشرة، ووافق مجلس السوفيت نفسه على الاقتراح، ثم طُلب من الناخبين في روسيا في آذار/مارس التعبير عن آرائهم، فوافقت نسبة كبيرة منهم بلغت ٧٠٪، على التغيير^(٤).

كان مجلس نواب الشعب قد انتُخب أصلاً في آذار/مارس ١٩٩٠، وشكّل الحزب الشيوعي شريحة

(١) في شأن هذه التطورات راجع: Michael E. Urban, 'Boris El'tsin, democratic Russia and the campaign for the Russian presidency', *Soviet Studies*, vol. 44, no. 2 (1992), pp. 187-207.

(٢) *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov RSFSR i Verkhovnogo Soveta RSFSR*, no. 2, art. 22, 12 June 1990.

(٣) *Vtoroi (vneocherednoi) s"ezd narodnykh deputatov RSFSR 27 noyabrya - 15 dekabrya 1990 goda: stenograficheskiy otchet*, 6 vols. (Moscow: Respublika, 1992), vol. VI, pp. 242-3 (15 December 1990).

(٤) *Izvestiya*, 26 March 1991, p. 2

تمثيلية كبيرة فيه. اتخذ مجلس النواب، الذي كان يرأسه البروفسور في علم الاقتصاد رسلان خاسبولاتوف، موقفًا عدائيًا على نحو متزايد من الإصلاحات الموجهة نحو السوق التي يروج لها الرئيس وحكومته. أدت نتيجة الاستفتاء، والدليل الذي وفرته في شأن التأييد الشعبي للتغيير الدستوري، إلى التأثير في مجلس النواب في اتجاه مختلف. وفي ٥ نيسان/أبريل جرى التوافق على إقامة انتخابات رئاسية في ١ حزيران/يونيو ١٩٩١. في غضون ذلك، طُلب إلى مجلس السوفيت الأعلى إعداد قانون يتناول الرئاسة، وكذلك أي تعديل من الضروري إجراؤه على الدستور الروسي^(١). صادق مجلس السوفيت الأعلى على قانون جديد في ٢٤ نيسان/أبريل^(٢). وبعد شهر، عمد مجلس نواب الشعب، بأعضائه جميعًا، إلى تعديل الدستور لدمج مختلف بنوده، فوصف الرئيس بـ«المسؤول الأبرز في روسيا الاتحادية ورئيس السلطة التنفيذية»؛ ومن يشغل هذا المنصب يتمتع بحق المبادرة بالتشريع، ويمكنه نقض التشريع الذي مر عبر مجلس السوفيت الأعلى، وعليه أن يقدم تقريرًا إلى مجلس النواب المكتمل مرة في السنة، وله الحق في تعيين رئيس الحكومة بموافقة مجلس السوفيت الأعلى. كما انتُخب نائب للرئيس في السنة عينها؛ فاخترت يلتسن ألكسندر روتسكوي، وهو طيار مقاتل ذو شاربين لاهتين كان بطل حرب في أفغانستان، ثم أكمل المشوار فرئس تجمعا شيوعيا معتدلا في البرلمان الروسي. يمكن لمجلس السوفيت الأعلى، بدوره، أن يرفض النقض الرئاسي بغالبية بسيطة في الهيئتين، ويستطيع مجلس نواب الشعب مقاضاة الرئيس أو نأبئه في حال انتهاك الدستور أو القوانين، أو في حال نقض الرئيس اليمين الدستورية^(٣).

يدين يلتسن بمعظم سلطاته إلى واقع انتخابه مباشرة من الشعب، على عكس غورباتشوف، الذي انتخبه البرلمان السوفيت، وقد حاز الاحترام حين واجه محاولة الانقلاب في آب/أغسطس ١٩٩١، بعدما استهدف الخطر حياته إلى حد ما. في الوقت عينه كان عليه أن يحكم من خلال مجلس نواب الشعب المنتخب أيضًا عبر تصويت شعبي، والذي كان بإمكانه ادعاء الحق عينه في تمثيل إرادة الناخبين. في البداية بدأ مجلس النواب داعمًا، فانتخب يلتسن رئيسًا له. وعقب الانقلاب، منحه سلطات إضافية^(٤). لكن يلتسن استخدم منصبه لإطلاق برنامج يضم في طياته تغييرات واسعة بتوجيه من إيفور غايدر، وهو اقتصادي كان محافظًا، لكنه أصبح مؤيدًا للسوق بقوة وأمسى النائب الأول في تشرين الثاني/نوفمبر

(١) *Tretii (vneocherednoi) s"ezd narodnykh deputatov RSFSR 28 marta – 5 aprelya 1991 goda: stenograficheskiy otchet*, 5 vols. (Moscow: Respublika, 1992), vol. V, pp. 154-5 (5 April 1991); and *Izvestiya*, 6 April 1991, p. 3.

(٢) للاطلاع على نص القانون راجع: *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov RSFSR i Verkhovnogo Soveta RSFSR*, no. 17, art. 512, 24 April 1991.

(٣) المصدر نفسه، no. 22, art. 776, 24 May 1991.

(٤) *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov RSFSR i Verkhovnogo Soveta RSFSR*, no. 34, art. 1125, 21 August 1991.

١٩٩١. وتززت مقاومة البرلمان بعدما تجلت تبعاته. في نيسان/أبريل ١٩٩٢، في أولى جلسات مجلس النواب عقب التخلي عن أغلب أشكال ضبط الأسعار، أفضلت محاولة لمناقشة إجراء سحب الثقة من الحكومة، وجرى تبني قانون دعا إلى «تغييرات كبيرة» في برنامج الإصلاح، من ضمنها زيادة كبيرة على الإنفاق العام^(١). أجبر غايدر، الذي كان قد عُيِّن نائبًا لرئيس حكومة في حزيران/يونيو، على الاستقالة في الجلسة السابعة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في الوقت الذي أعلن فيه أن أداء الحكومة الاقتصادي «غير مُرضٍ»^(٢). وفي الجلسة الثامنة، في آذار/مارس ١٩٩٣، جُرد الرئيس من سلطات الطوارئ التي كان يتمتع بها وأمر بالعمل وفقًا للدستور، إذ إن مجلس النواب نفسه هو «الهيئة العليا لسلطة الدولة»^(٣). كان قد سبق لمؤيدي بيلتسن أن تكلموا عن الحاجة إلى وضع تدابير استثنائية ردًا على ما عدّوه تخريبًا من البرلمان لبرنامجهم. وفي ٢٠ آذار/مارس، وفي خطاب متلفز، دعا الرئيس إلى «نوع خاص من الإدارة، يظل بموجبه مجلس النواب قادرًا على الانعقاد، لكنه يعجز عن نقض قراراته»^(٤). صوّت مجلس النواب، الذي عقد جلسة طارئة على عجل، لإدائه؛ ولكن ليس بغالبية الثلثين الضرورية؛ وخلصت النتيجة إلى استفتاء، كانت قد جرت أصلًا الموافقة عليه في كانون الأول/ديسمبر الفائت، يُجرى في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣، لاتخاذ قرار في شأن «من سيحكم روسيا»^(٥).

في النتيجة، لم يرشح عن الاستفتاء ما يحل الأزمة المتفاقمة. إذ سُئل الناخبون: هل تثقون ببيلتسن رئيسًا لروسيا؟ وهل تؤيدون السياسات التي يتبناها الرئيس والحكومة؟ وسُئلوا أيضًا إن كانوا يؤيدون إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية مبكرة. من الذين صوتوا، أيد ٥٨,٧% الرئيس، ووافق ٥٣,١% على سياساته؛

(١) *Shestoi S"ezd narodnykh deputatov Rossiiskoi Federatsii 6-21 aprelya 1992 goda: stenograficheskii otchet*, 5 vols. (Moscow: Respublika, 1992), vol. I, pp. 30-1

(٢) أتت نتيجة التصويت الذي جرى في ٦ نيسان/أبريل على الشكل التالي: ٤١٢ صوتًا مؤيدًا، ٤٤٧ صوتًا معارضًا، فوضع تصويت منح الثقة على الأجندة)، من أجل الاطلاع على القرار راجع: (11 April 1992) pp. 289-94, vol. II.

(٣) *Sed'moi s"ezd narodnykh deputatov Rossiiskoi Federatsii 1-14 dekabrya 1992 goda: stenograficheskii otchet*, 4 vols. (Moscow: Respublika, 1993), vol. I, pp. 536-42, 5 December 1992.

(٤) *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov Rossiiskoi Federatsii i Verkhovnogo Soveta Rossiiskoi Federatsii*, no. 2, 1993, art. 55, 9 December 1992.

(٥) *Vos'moi (vneocherednoi) s"ezd narodnykh deputatov Rossiiskoi Federatsii 10-13 marta 1993 goda: stenograficheskii otchet* (Moscow: Respublika, 1993), pp. 414-15 and 415-17, 11 and 12 March 1993.

(٤) للاطلاع على فحوى الخطاب المتلفز راجع: *Delovoi mir*, 23 March 1993, p. 1: لم تحتوِ النسخة التي نُشرت تاليًا على أي إشارة إلى «نوع خاص من الإدارة» (1) *Rossiiskaya gazeta*, 25 March 1993, p. 1.

(٥) *Rossiiskaya gazeta*, 1 April 1993, p. 3. للاطلاع على نص القرار الذي يتضمن صيغة الأسئلة راجع: *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov Rossiiskoi Federatsii i Verkhovnogo Soveta Rossiiskoi Federatsii*, no. 14, 1993, art. 501, 29 March 1993.

وأيد ٤٩,٥٪ إجراء انتخابات مبكرة، وأيدت نسبة أكبر بلغت ٦٧,٢٪ إجراء انتخابات برلمانية مبكرة. ولكن في الحاليتين لم تحز النسب غالبية الهيئة الناخبة - وليس الناخبين فقط - وهي ضرورية لتكون للقرارات فاعلية دستورية. بدت هذه النتائج أفضل مما توقعته الاستطلاعات، على الرغم من وجود تفاوت كبير بين المناطق. ومن بين الجمهوريات والمناطق أعلنت ١٨ منطقة وجمهورية أنها لا تثق بالرئيس. ولم يُجرَ أي تصويت في جمهورية الشيشان. وفي تترستان، كان الإقبال متدنياً جداً فَبَطُلَ الاستفتاء برمته^(١). بخصوص يلتسن ومؤيديه، أتى هذا كحكم يبرر المضي قدماً بدستور يوفر جمهورية رئاسية، وفي نهاية السنة حققوا مرادهم. كان يلتسن قد أوضح آنفاً، في خطاب حازم في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، أن مجلس النواب يوئد «للحكومة والرئيس ظروف عمل لا تُطاق». وادعى أنه يهدف إلى «استعادة النظام الشيوعي السوفيتي الشمولي»، ونبّه النواب قائلاً إن من المستحيل إكمال العمل مع مجلس كهذا، ودعا إلى استفتاء لحل التوتر بين «جهتين غير قابلتين للتصالح»^(٢).

في نظر النواب ورئيس مجلسهم، كانت المسألة مختلفة: هل يجب أن تكون الحكومة مسؤولة أمام النواب المنتخبين؟ وهل يُسمح لمجلس نواب تمثيلي أن يتصرف كمدقق على أفعال السلطة التنفيذية التي كانت لتسيء استخدام سلطتها لولا هذا التدقيق؟ في نظر خاسبولاتوف، لطالما عُرِفَت الدولة الروسية منذ قرون بسلطة الحاكم الأوتوقراطي. لم تكمل الماركسية - اللينينية هذا التقليد فحسب، بل مضت به أيضاً إلى مستويات غريبة. فأصبح الأمين العام للحزب الشيوعي «قيصرًا عملياً». كان من المهم، في ظل هذه الظروف، إجراء فصل آمن للسلطات، يُعدّ أساساً للسياسة الديمقراطية في الدول الأخرى. هذا لا يكفل فقط حسن السير الفاعل لآلية الدولة، بل وله «أثر إنساني أعمق»، من حيث أنه يساعد على الدفاع عن الحريات الفردية المستندة إلى حكم القانون. وفي هذا السياق يعدُّ البرلمان مأسسةً للديمقراطية؛ إذ يمثل المجتمع كله، ويساعد على مصالحة مختلف أقطابه؛ إنه يعمل ك«قوة موازنة» للسلطة التنفيذية، ويشجع على تشكيل أحزاب سياسية، ويساعد على استقرار النظام ككل^(٣). لدى افتتاح جلسة مجلس النواب الروسي في آذار/مارس ١٩٩٢، اتهم خاسبولاتوف الحكومة بشنّها «هجومًا على الديمقراطية». واشتكى من أن بعض الوزراء يملكون موقفاً رافضاً تجاه المؤسسات التمثيلية التي تعبر

(١) تجدون النتائج كاملة في: Rossiiskaya gazeta, 19 May 1993, pp. 2-3. For a thorough discussion see Marie Mendras, 'Les trois Russie: analyse du referendum du 25 avril 1993', *Revue française de science politique*, vol. 43, no. 6 (December 1993), pp. 897-939.

(٢) Sed'moi s'ezd, vol. III, pp. 126-31, 10 December 1992. أفاد لاحقاً أن من المحتمل أن ينشب في نهاية الحقة السوفيتية صراع بين نظامي السلطة (Izvestiya, 10 December 1994, p. 1).

(٣) Narodnyi deputat, no. 12, 1992, pp. 13-14, and no. 13, pp. 7-8. R. I. Khasbulatov, *Vybor sud'by* (Moscow: Respublika, 1993), and Khasbulatov, *Velikaya rossiiskaya tragediya*, 2 vols. (Moscow: SIMS, 1994).

عن الديمقراطية^(١). وأصر على وجوب أن تكون الحكومة مسؤولة أمام مجلس النواب ومجلس السوفيت وليس أمام «ثلة من الأشخاص» المحيطين بالرئيس^(٢). وحاجج، في شكل أعم، بأن الجمهورية الرئاسية لا تتناسب والظروف الخاصة التي تحيط بروسيا بعد الحقبة الشيوعية، حيث تحتاج إلى زيادة الإجماع والتفهم الشعبي^(٣).

في النهاية، حُلَّت هذه الخلافات بالقوة، عندما حُلَّ البرلمان بمرسوم رئاسي في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، ثم هاجمه الجيش الروسي في ٤ تشرين الأول/أكتوبر عقب محاولة قام بها مؤيدو البرلمان لاحتلال الكرملين، وفرض هيمنتهم. قدّم يلتسن نسخته الخاصة من الدستور الجديد في نيسان/أبريل ١٩٩٣، عقب الاستفتاء فوراً، وأصدر مؤتمر دستوري اجتمع أعضاؤه في حزيران/يونيو وتموز/يوليو حضره عدد من النواب نسخة أخرى؛ فعدها «لا رئاسية ولا برلمانية»^(٤). لكن الرئيس الروسي توقع أيضاً نشوب «معركة حاسمة» بين مؤيدي برنامج الإصلاح ورافضيه. وفي ظل الظروف المختلفة التي توافرت عقب قمع ما وصفه بالعصيان البرلماني، نُشرت نسخة أكثر مركزية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وجرى إقرارها من خلال «تصويت شعبي» في الشهر التالي^(٥). وقد عدَّت غالبية التغييرات التي طرأت على المسودة ثانوية. لكن هناك الكثير من التغييرات المهمة، خصوصاً تلك المتعلقة بالعلاقة بين الحكومة المركزية والأقاليم. ضم الدستور بنسخته هذه «معاهدة الاتحاد» التي أبرمت في ربيع العام ١٩٩٢، والتي حددت العلاقات بين السلطات الفيدرالية والمستويات الأدنى من الحكومة:

(١) *Izvestiya*, 12 March 1993, p. 1

(٢) المصدر نفسه، 9 1 April 1993, p. 1, and (for the 'collective Rasputin') 10 April 1993, p. 1, February 1993, p. 1,

(٣) المصدر نفسه، 5 3-4 June 1993, pp. 3-4, similarly *Rossiiskaya gazeta*, 2 June 1993, pp. 1-2, June 1993, pp. 1-2;

(٤) *Rossiiskie vesti*, 14 July 1993, p. 1. نُشرت المسودة الرئاسية في صحيفتي: *Izvestiya* و *Rossiiskie vesti*, 30 April 1993, pp. 3-5 and 3-5, 1993, pp. 3-5 and 3-5 على التوالي. وفي:

Konstitutsionnyi vestnik, no. 16, 1993, pp. 65-106

مع نقاش؛ ونُشرت النسخة التي وافق عليها المؤتمر الدستوري في ١٢ تموز/يوليو في: *Rossiiskie vesti*, 15 July 1993, pp. 3-6. أعيدت طباعة عدد من المسودات في: *Konstitutsii Rossiiskoi Federatsii (al'ternativnye proekty)*, 2 vols. (Moscow: Obozrevatel', 1993), and in S. A. Avak'yan, *Konstitutsiya Rossii: priroda, evolyutsiya, sovremennost'*, 2nd edn (Moscow: Sashko, 2000)

Konstitutsionnoe soveshchanie: steno-grammy, materialy, dokumenty, 29 aprelya – 10 noyabrya 1993 g., 20 vols. (Moscow: Yuridicheskaya literatura, 1995-6)) and in O. G. Romyantsev, ed., *Iz istorii sozdaniya Konstitutsii Rossiiskoi Federatsii. Konstitutsionnaya komissiya: stenogrammy, materialy, dokumenty (1990-1993 gg.)*, 6 vols. (Moscow: Wolters Kluwer, 2007 10).

(٥) للإطلاع على النص راجع: *Izvestiya*, 10 November 1993, pp. 3-5.

تفاضت مسودة تشريين الثاني/نوفمبر عنه، فضعضت موقع من باتوا يُعرفون بـ «رعايا الاتحاد». وحدث مزيد من الضعفة لموقع الحكومة من ناحية علاقتها بالرئيس: فوقاً لمادة جديدة، يُطلب من الحكومة الاستقالة لدى انتخاب رئيس جديد، يمكنه أن يحلها من دون اللجوء إلى البرلمان^(١). أتت النتيجة كما وصفتها صحيفة إيزفستيا بـ «الجمهورية الرئاسية الفاتكة»: ووجدها آخرون «ملكية»^(٢).

لا شك في أن الرئاسة المشكّلة حديثاً كانت تتمتع بسلطات هائلة. سمى بعضهم الرئيس (إذ حتى ذلك الحين لطالما كان ذكراً) «الرئيس-القيصر»؛ وفعلاً أفاد غورباتشوف أن الرئيس الروسي أكثر نفوذاً مما كان عليه القيصر قبل الثورة^(٣).

كان الرئيس رأس الدولة وحامي الدستور نفسه، الذي أقسم على احترامه. الرئيس هو الذي يمثل روسيا الاتحادية في الوطن وخارجه، وهو الذي يحدد الاتجاهات الأساسية للسياسة المحلية والخارجية للدولة (المادة ٨٠)، وتحديدًا في «خطاب سنوي يتناول وضع البلاد» يُقدّم إلى كل من هيئتي البرلمان (المادة ٨٤). يُنتخب الرئيس مباشرةً لولاية تمتد أربع سنوات - ومنذ العام ٢٠١٢ أصبحت ٦ سنوات - باقتراع مباشر وشامل ومتساوٍ، ولا يمكن انتخابه لأكثر من ولايتين متعاقبتين (المادة ٨١). وينبغي للرئيس الروسي أن يكون مواطنًا لا يقل عمره عن ٣٥ سنة ويعيش في البلاد منذ ١٠ سنوات على الأقل (المرجع عينه): أطاح هذا الشرط الورقة الرابعة للمرشحين المهاجرين الذين حققوا نجاحًا باهرًا في بعض الدول الشيوعية السابقة الأخرى. كما تمتع الرئيس بسلطات موسعة للتعيين، إذ يعين رئيس الوزراء بموافقة مجلس دوما الدولة، ويمكنه أن يرأس اجتماعات الحكومة، ويسمّي مرشحين كي يرأسوا المصرف المركزي، ويعيّن ويقيل نواب رؤساء حكومة ووزراء، ويسمّي مرشحين إلى المحكمة الدستورية، والمحكمة العليا، ومنصب المفوض المعتمد. الرئيس هو الذي يشكّل مجلس الأمن، ويرأسه، ويعيّن ممثليه في المناطق الروسية إلى جانب تسلّمه القيادة العامة للقوات المسلحة وقيادة الممثلين الدبلوماسيين (المادة ٨٣). كذلك يمكنه أن يبادر إلى وضع تشريعات، وحل مجلس الدوما في ظروف معينة (المادة ٨٤)، وإصدار مراسيمه الخاصة التي تتسم بالصفة القانونية في كل أرجاء روسيا الاتحادية (المادة ٩٠)^(٤).

(١) Rita Moore, 'The path to the new Russian constitution', *Demokratizatsiya*, vol. 3, no. 1 (Winter 1995), pp. 44-60, at pp. 55-56.

(٢) *Izvestiya*, 12 October 1994, p. 4. (وأيضاً في المصدر نفسه، ١٩ آذار/مارس ١٩٩٨، ص ٢): استُخدم وصف «ملكية» على سبيل المثال، استخدمه ألكسندر روتسكوي في: *Nezavisimaya gazeta*, 8 May 1993, p. 2.

(٣) ذكر الأكاديمي والمعلق سيرغي كاراغانوف لقب «الرئيس - القيصر» في مقابلة في: *Nezavisimaya gazeta*, 13 October 1993, p. 1. اقتبس رأي غورباتشوف من صحيفة التايمز ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ص ١٦.

(٤) كذلك يترأس الرئيس القوات المسلحة، ويحق له إعلان حالة الحرب، وكذلك حالة الطوارئ (المادتان ٨٧ و٨٨).

في الواقع، كانت هناك بضعة قيود على سلطات الرئيس الروسي، وعلى الرغم من كل سلطاته يظل في الإمكان الطعن فيه، ولكن بسهولة أقل مما كانت عليه من قبل: بادئ بدء، يجب على مجلس الدوما أن يصوت لمصلحة الإجراء بغالبية الثلثين من أعضائه كلهم، على مبادرة يقدمها ما لا يقل عن ثلث النواب، وبعد أن تقرر لجنة خاصة من النواب أنه مدان بتهمة الخيانة، أو بجريمة من الحجم نفسه، وينبغي للمحكمة العليا أن تصدر حكماً يثبت وجود أساس قانوني لهذا الإجراء، وعلى المحكمة الدستورية التأكيد أنها اتبعت الإجراءات المناسبة؛ ثم على المجلس الفيدرالي التصويت لمصلحة القرار بغالبية الثلثين من أعضائه جميعاً، ضمن مهلة لا تتعدى ثلاثة أشهر من تقديم التهم الأولية (المادة ٩٢). ليس ثمة شرط يبين الحد الأقصى للسن المسموحة، كما ورد في الوثيقة التي حل محلها، ويُفترض أن يُعزى السبب إلى أن يلتسن سيكون قد تخطى سن الخامسة والستين عندما تنتهي ولايته الأولى. وليس ثمة بند، كما توافر في الدستور الذي كان معمولاً به إبان مرسوم يلتسن الذي أصدره في أيلول/سبتمبر، يمنع الرئيس من حل مجلس نواب الشعب أو مجلس السوفيت الأعلى، أو تعليق عملهما. وتعود إلى الرئيس مسألة الموافقة على «العقيدة العسكرية لروسيا الاتحادية» (المادة ٨٢)، ويعود إليه وليس إلى البرلمان أمر الدعوة لإقامة استفتاء بمجرد إنجاز الإجراءات الضرورية^(١). كذلك لم يكن هناك بند خاص بنائب الرئيس، الذي يمكنه أن ينوب عن الرئيس، وربما، كما فعل روتسكوي، يقدم بديلاً سياسياً، فضلاً عن آلية يمكن تطبيقها في حال عجز الرئيس عن ممارسة مهامه في مرحلة معينة في المستقبل^(٢).

في الحقيقة، امتلك الرئيس سلطات إضافية، لم يحددها تماماً الدستور الذي نص، على سبيل المثال، على توافر ديوان لرئيس روسيا الاتحادية (المادة ٨٢)؛ لكنه لم يشير إلى الدور المتوقع منه. في الحقيقة، بدأ ذلك نوعاً من الحكومة الفاتحة، إذ بلغ عدد العاملين فيها ألفين، مما يذكر بنواح كثيرة

(١) وفق القانون الذي جرى تبنيه عام ١٩٩٥، يمكن إجراء استفتاء بواسطة مليوني مواطن أو بواسطة مؤتمر دستوري: (Sobranie zakonodatel'stva Rossiiskoi Federatsii [hereafter SZ], no. 42, art. 3921, 10 October 1995).

(٢) نُشر النص الكامل بالصيغة المتبناة في: Rossiiskaya gazeta, 25 December 1993, pp. 3-6، وأعيدت طباعته في: Konstitutsiya Rossiiskoi Federatsii: prinyata vsenarodnym golosovaniem 12 dekabrya 1993 goda (Moscow: Yuridicheskaya literatura, 1993)

إصدارات تالية. للاطلاع على مجموعة من التعليقات الرسمية من قبل قانونيين روس راجع: B. N. Topornin, Yu. M. Baturin and R. G. Orekhov, eds., Konstitutsiya Rossiiskoi Federatsii: kommentarii (Moscow: Yuridicheskaya literatura, 1994)

يتوافر قاموس عن دستور العام ١٩٩٣، ويشمل النص كاملاً باللغات الإنكليزية والفرنسية والألمانية في: V. A. Tumanov, V. Ye. Chirkin, Yu. A. Yudin, Konstitutsiya Rossiiskoi Federatsii: entsiklopedicheskii slovar', 2nd edn (Moscow: Nauchnoe izdatel'stvo 'Bol'shaya sovetskaya entsiklopediya', 1997).

نسخ اللغة الإنكليزية للدستور مدرجة في قسم «لمزيد من الاطلاع».

بالبيروقراطية المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، إذ شغلت المباني نفسها، ورئسها مستشارون رئاسيون يمكن لنفوذهم أن يتخطى نفوذ نظرائهم الوزراء^(١). فرئيس الديوان الرئاسي هو شخصية تتمتع بنفوذ هائل في حد ذاتها. وحتى نهاية العام ١٩٩٨، كان يشغل هذا المنصب فالنتين يوماشيف، وهو صحفي توافق مع يلتسن في مستهل حياته المهنية وكان موضع ثقة لدى الدائرة الداخلية للرئيس (وهذا هو الأهم). وبالفعل بُعيد تركه منصبه، أصبح فردًا من عائلة الرئيس الخاصة حينما تزوج ابنة يلتسن الصغرى تاتيانا (كان أولادهما من زيجتين سابقتين يرتادون المدرسة عينها في إنكلترا)^(٢). خَلَفَ يوماشيف ألكسندر فولوشين، وهو مهندس سكك حديد عمل سابقًا مستشارًا في السياسة الاقتصادية، ثم خلفه الرئيس المستقبلي ديمتري ميدفيديف (٢٠٠٣-٢٠٠٥) وسيرغي سوبيانين (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، الذي كان حاكمًا لمنطقة تيومين الغنية بالنفط. بعد أن أصبح ميدفيديف نفسه رئيسًا عام ٢٠٠٨، آل المنصب إلى سيرغي نريشكين، وهو لينينغرادي آخر حائز شهادة عليا في الهندسة والاقتصاد شغل سابقًا منصب رئاسة جهاز الحكومة.

رئيس الوزراء والحكومة

حظي رئيس الوزراء بمنصب مميز، لكنه خاضع لهذه البنية من السلطة التنفيذية (على الأقل كانت هذه حالته حتى أيار/مايو من العام ٢٠٠٨، عندما انتقل بوتين من الرئاسة إلى رئاسة الحكومة من دون أن يكف، على ما يبدو، عن أداء دور الشخصية المهيمنة). كما سبق أن رأينا، كان الرئيس يعين رئيس مجلس الوزراء الروسي «بموافقة مجلس الدوما» (المادة ١١١)؛ وكانت الحكومة كاملة تقدم استقالتها إلى الرئيس الجديد، وعلى الرئيس بدوره أن يقدم مرشحه إلى منصب رئاسة الوزراء ضمن مدة أسبوعين من توليه منصبه (المادتان ١١٦ و ١١١). ولكن على عكس الأنظمة البرلمانية، لم يكن ثمة داع لقيام رئيس الوزراء بتقديم استقالته إلى مجلس الدوما المنتخب حديثًا، أو ضمان تأييد النواب

(١) جرى إبراز سلطات الإدارة الرئاسية وتركيبها في مرسومين رئاسيين: 'Ob Administratsii Prezidenta Rossiis- koi Federatsii', SZ, no. 13, item 1188, 25 March 2004, and 'Polozhenie ob Administratsii Prezidenta Rossiiskoi Federatsii', المصدر نفسه، no. 15, item 1395, 6 April 2004. بالصيغة المعدلة. كان الديوان يتألف من ١٥ دائرة في العام ٢٠١٠. بما فيها دائرة السياسة الخارجية ودائرة السياسة المحلية ودائرة التعيينات والجوائز ودائرة للعمل بالتواصل مع المواطنين ودائرة إعلامية، راجع: www.kremlin.ru/articles/podr.shtml. آخر ولوج في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. كان يعمل في الديوان حوالي ١٥٠٠ موظف بدوام كامل عام ٢٠٠٩ (Izvestiya, 25 February 2009, p. 2).

(٢) O. Prokhanov, ed., *Kto est' kto v Rossii: spravochnoe izdanie* (Moscow: Olimp/ EKSMO-Press, 1998), p. 742.

إن نفوذ يوماشيف جعله عمليًا موازيًا لرئيس الوزراء برأي المعلقين (راجع على سبيل المثال: 1, *Segodnya*, 3 October 1998).

للبقاء في منصبه. وكذلك ليس لصرف رئيس الوزراء والحكومة أي علاقة بتوازن السلطات في مجلس الدوما، ناهيك بنتيجة الانتخابات البرلمانية؛ كان امتيازاً رئاسياً، بموجب المادة ٨٢ من الدستور، ويمكن ممارسته متى شاء الرئيس. امتلك مجلس الدوما بدوره بعض النفوذ بخصوص اختيار رئيس الحكومة. لكن هذا النفوذ لا يُستخدم إلا كملأخٍ أخير. لديه أسبوع للتصويت على أي ترشيح. وإذا رفض ثلاثة ترشيحات متتالية لا يحق للرئيس حلّه فحسب، بل يطلب إليه القيام بذلك، والدعوة إلى انتخابات جديدة (المادة ١١١). ويملك مجلس الدوما سلطة أخرى، يستخدمها ملاذاً أخيراً، هو حقه في المطالبة بإجراء تصويت لحجب الثقة عن الحكومة، ككل. بالتالي إذا صوت مرتين ضمن ثلاثة أشهر، يجب على الرئيس إما إعلان استقالة الحكومة وإما حل مجلس الدوما (يمكن للحكومة أيضاً أن تقدم استقالتها، ويمكن للرئيس إما قبولها وإما رفضها (المادة ١١٧)). لكن يُستبعد استخدام أيٍّ من هاتين السلطتين في ظل ظروف عادية، إذ قد يرشح عنهما أزمة دستورية، وحتماً حل مجلس الدوما نفسه.

تسلم رئيس الوزراء بدوره مسؤولية تسيير الأعمال العادية للحكومة. ورئيس الوزراء، بموجب الدستور، هو الذي يقدم الاقتراحات إلى الرئيس عن تشكيلة الحكومة ككل، وعن تعيين نواب رئيس الحكومة والوزراء (المادة ١١٢)، وهو مسؤول عن تحديد «التوجيهات الأساسية» للنشاط الحكومي، وتنظيم عمل الحكومة (المادة ١١٣). وتحمل الحكومة ككل مسؤولية تقديم موازنة سنوية إلى مجلس الدوما، وتقديم تقرير في شأن تنفيذها؛ ويمكن أن يُطالب أيضاً الوزراء، بموجب قانون العام ١٩٩٧ الذي يتناول الحكومة^(١)، أن يجيبوا عن الأسئلة الموجهة إليهم من أعضاء مجلس الدوما أو مجلس الاتحاد. وكذلك تتحمل الحكومة مسؤولية المالية والمسائل الائتمانية والنقدية، وتتبع «سياسة رسمية منتظمة» في مجالات الثقافة والعلوم والتربية والصحة والضمان الاجتماعي والبيئة. وتحمل الحكومة أيضاً مسؤولية الممتلكات العامة، والنظام العام، والسياسة الخارجية (المادة ١١٤ من الدستور)، ويمكنها إصدار مقررات كي تنفذ قراراتها (المادة ١١٥). والرئيس وفقاً لبنود قانون العام ١٩٩٧، هو من يوجّه الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى التي تتحمل مسؤولية الدفاع والأمن والشؤون الداخلية والشؤون الخارجية وحالات الطوارئ (أضيفت إليها الشؤون العدلية عام ٢٠٠٤)^(٢)، على الرغم من أن الحكومة ككل يُفترض أن تقوم «بتنسيق نشاطاتها»، وأن يشارك الوزراء المعنيون في اجتماعاتها الدورية، التي تعقد مرة في

(١) 'O pravitel'stve Rossiiskoi Federatsii', SZ, no. 51, item 5712, 17 December 1997

(٢) راجع المصدر نفسه 19 June 2004, no. 25, item 2478. جرى أصلاً تعزيز بنود قانون عام ١٩٩٧ بعد إعادة صياغة المادة ذات الصلة التي جرت الموافقة عليها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (المصدر نفسه، no. 1, 1998, item 1, art. 32).

الشهر على الأقل (تُعقد هيئة رئاسية مصغرة كلما دعت الحاجة)^(١). هناك قائمة كاملة بالوزارات وفقًا لهذه المبادئ في الجدول الرقم ١-٣.

انتُخب فيكتور تشيرنوميردن رئيسًا للوزراء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بعد أن رفض مجلس النواب قبول ترشيح يلتسن لإيفور غايدر. وجرى تثبيته في منصبه بعد الانتخابات الرئاسية للعام ١٩٩٦. لكن بدا أن يلتسن قد شعر بالغيرة من الدور البارز الذي يؤديه تشيرنوميردن في الشؤون المحلية والدولية، والذي أشارت الصحف إلى أنه كاد يلغي وجود الرئيس^(٢). وفي آذار/مارس ١٩٩٨، قام يلتسن فجأة بإقالة الحكومة بالكامل، وتعيين سيرغي كيريينكو رئيسًا للوزراء بالوكالة، شارحًا في الوقت عينه عدم حدوث تغيير في السياسة^(٣). كيريينكو، ذو الشخصية الصيانية البالغ ٣٥ سنة من العمر والذي كان قد شغل منصب وزير الطاقة منذ تشرين الثاني/نوفمبر السابق، لم يكن معروفًا لدى عامة الشعب (من سيرغي؟ سؤال طرحته صحيفة «موسكو نيوز»)^(٤)؛ ولكن جرت تسميته رسميًا رئيسًا للوزراء بعد أربعة أيام، وعرّف عنه يلتسن كشخص تكنوقراطي منفتح على الحوار مع كل من [كان] مستعدًا للإصغاء إلى مختلف الآراء^(٥). تبين أن كيريينكو مسؤول سابق في الكومسومول من نيجني نوفغورود، وهو الحائز شهادة في تشييد السفن. والذي كان قد توجه إلى إدارة المصانع والمصارف؛ وقد أُجمع على أنه يتمتع بأسلوب «سلس ولطيف»^(٦)، لكنه رُفض في التصويت الأول الذي أجري في ١٠ نيسان/أبريل ورُفض أيضًا بغالبية أكبر في ١٧ نيسان/أبريل؛ أخيرًا جرت الموافقة عليه بعد أسبوع، حينما تبه النواب إلى أنهم إذا رفضوا ترشيحه للمرة الثالثة لن يتم حل مجلس الدوما نفسه فحسب، بل سيتمكن الرئيس أيضًا من فرض خياره إلى أن يُشكّل برلمان جديد^(٧).

دبّت الفوضى في الحياة السياسية من جديد في آب/أغسطس ١٩٩٨، حينما عمد الرئيس في شكل مفاجئ إلى تغيير رئيس الوزراء والحكومة من جديد. يلتسن، الذي كان في إجازة آنذاك، كان قد أبلغ الصحافيين قبل بضعة أيام أنه «راضٍ تمامًا» عن رئيس وزرائه الشاب، وكيريينكو نفسه كان

(١) المادة ٢٩ من القانون المتعلق بالحكومة. التركيبة الحالية للمجلس مبيّنة في المرسوم الحكومي الذي صدر في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨: المصدر نفسه، no. 20, item 2370.

(٢) *Kommersant daily*, 24 March 1998, p. 1

(٣) *Rossiiskaya gazeta*, 24 March 1998, p. 1

(٤) *Moscow News*, no. 11, 1998, p. 1

(٥) *Rossiiskaya gazeta*, 28 March 1998, p. 1

(٦) المصدر نفسه ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨، ص ٢.

(٧) أتت نتيجة التصويت على الشكل التالي: ٢٥١ مؤيدًا، و ٢٥٥ مناوئًا: المصدر نفسه، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨، ص ٢.

المجلس الاتحادي للحكومة الروسية (2008-2012)

رئيس الوزراء* (من أيار/مايو ٢٠٠٨، فلاديمير بوتين)
 نائبان لرئيس الوزراء* (إيغور شوفالوف وفكتور زوبكوف)
 ٧ نواب لرؤساء الوزراء* (أحدهم سيرغي سوبيانين، كان أيضًا رئيس جهاز الحكومة؛ وآخر هو ألكسي كودرن كان أيضًا وزيراً للمالية).

الوزارات الفيدرالية الخاضعة للرئيس

- وزارة الشؤون الداخلية*
- وزارة الدفاع المدني والطوارئ ومعالجة نتائج الكوارث الطبيعية
- وزارة الخارجية*
- وزارة الدفاع*
- وزارة العدل
- دائرة البريد العامة
- دائرة الاستخبارات الأجنبية
- دائرة الأمن الفيدرالي
- الدائرة الفيدرالية لمكافحة المخدرات
- دائرة الحراسة الفيدرالية
- الإدارة المركزية للبرامج الرئاسية الخاصة
- مكتب الأعمال الرئاسية

الوزارات الفيدرالية الخاضعة للحكومة

- وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية*
- وزارة الثقافة
- وزارة التربية والعلوم
- وزارة البيئة والموارد الطبيعية
- وزارة الصناعة والتجارة
- وزارة التنمية القطرية*
- وزارة تكنولوجيات المعلومات والتواصل
- وزارة الزراعة*
- وزارة الرياضة والسياحة والشباب
- وزارة النقل
- وزارة المالية*
- وزارة التنمية الاقتصادية*
- وزارة علوم الطاقة

المصدر: مقتبس من *Sobranie zakonodatel'stva Rossiiskoi Federatsii*, no. 20, 2008, item 2290، ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، والتقارير الصحافية؛ الدوائر والوكالات الفيدرالية الخاضعة للوزارات الفيدرالية غير معروضة. أعضاء مجلس السوفيت الأعلى هم كما أدرجوا في المصدر عينه، البند ٢٣٧٠، ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨. تجدون أسماء الأعضاء الحاليين في الحكومة على الموقع الإلكتروني التالي: www.government.ru
 * = أعضاء الهيئة الرئاسية في مجلس السوفيت الأعلى.

يجري المقابلات ليتكلم عن أول مئة يوم له في منصبه^(١). لكن في ٢٣ آب/أغسطس، وفي بلد كان يعاني أصلاً انهياراً مفاجئاً في سعر الروبل، عمد الرئيس الروسي إلى إقالة الحكومة مجدداً، وتعيين فيكتور تشيرنوميردن رئيساً للوزراء، بعد خمسة أشهر فقط من استغناؤه عن خدماته^(٢). في ظروف اقتصادية صعبة، أعرب يلتسن، في مقابلة متلفزة، عن الحاجة إلى شخص «من العيار الثقيل» يتمتع بنوع من الخبرة والسلطة توافر في رئيس الوزراء السابق؛ وثمة حاجة أيضاً إلى شخص يمكنه توفير «الاستمرارية للحكومة»، مما أشار إلى أن تشيرنوميردن قد يكون مرشحاً المفضل للانتخابات الرئاسية المقبلة^(٣). لكن كان لا يزال على تشيرنوميردن توفير مصادقة مجلس الدوما الذي لم يظهر أي استعداد لقبول مرشح فشلت سياساته فشلاً ذريعاً؛ فرفضته في ٣١ آب/أغسطس غالبية ساحقة، ثم رفضته في ٧ أيلول/سبتمبر غالبية مماثلة أيضاً^(٤). أفاد يلتسن الصحافيين أنه «سيصر» على تشيرنوميردن في التصويت الثالث والحاسم، وسيحل مجلس الدوما إذا لزم الأمر^(٥)؛ لكنه لم يكن راغباً في مواجهة برلمان أكثر عدائية، إذ أشارت الاستطلاعات إلى أن هذه ما ستكون النتيجة عليه. ولدى التفاوض مع قادة الأحزاب ظهر مرشح مختلف يتمتع بتأييد أوسع، هو وزير الخارجية يفيغيني بريماكوف، الذي جرى ترشيحه في العاشر من أيلول/سبتمبر، وصادق عليه مجلس الدوما في اليوم التالي بـ ٣١٧ صوتاً مقابل ٦٢، مع دعم الحزب الشيوعي وحزب «يابلوكو»، الذي كان أول من اقترح اسمه في وقت سابق من السنة^(٦).

شرح قائد حزب «يابلوكو» غريغوري يافلينسكي أن بريماكوف ليس المرشح المثالي، لكنه «سياسي قابل للتكيف ولا يملك مطامح شخصية وهدفه الأساسي سينصبّ على الحفاظ على الاستقرار»^(٧). وقد

(١) *Rossiiskaya gazeta*, ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٨، ص ١؛ نُشرت مقابلة كيريينكو في: *Moskovskii komsomolets*, 5 Au- gust 1998, pp. 1-2. (وفق ما أفادت به الصحيفة، نابليون الذي كان أول من تحدث عن «أول مئة يوم»، لاقى نهاية سيئة).

(٢) شكّلت صحة يلتسن عنصراً مهماً في هذا القرار؛ ففي حال عجزه عن الحكم تنتقل سلطاته إلى رئيس الوزراء. وساد قلق ضمن الدائرة الداخلية للكرملين من احتمال أن يكون كيريينكو ضعيفاً جداً ويفتقر إلى الخبرة الضرورية للتعامل مع كل هذه الأمور: *Newsweek*, 18 January 1999, p. 35.

(٣) يمكن الاطلاع على ترشيح تشيرنوميردن ومقابلة يلتسن في: *ossiiskaya gazeta*, 25 August 1998, p. ١.

(٤) *Segodnya*, 1 September 1998, p. ١ (أنت نتيجة التصويت على الشكل التالي: ٩٤ مؤيداً و٢٥٧ مناوراً)؛ المصدر نفسه، ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ص ١ (هذه المرة أتى ١٢٨ صوتاً مؤيداً).

(٥) *Rossiiskaya gazeta*, 2 September 1998, p. ١. أشار تقرير ورد في صحيفة *Nezavisimaya gazeta* في وقت سابق إلى أن حزب روسيا بيتنا والحزب الشيوعي كانا سيحققان بعض المكاسب، ولكن حزب «يابلوكو» كان سيضاعف عدد أصواته ٣ مرات (٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨، ص ٨)؛ أفاد استطلاع آخر أن الحزب الشيوعي قفز من نسبة ٢٢,٣٪ حققها في انتخابات العام ١٩٩٥ إلى ٣٧,٩٪ (*Argumenty i fakty*, no. 16, 1998, p. 7).

(٦) *Segodnya*, 12 September 1998, p. ١ (جاء ٣١٥ صوتاً مؤيداً و ٦٢ صوتاً مناوراً).

(٧) *Obshchaya gazeta*, no. 36, 1998, p. 7.

شدد يلتسن نفسه، في مقابلة متلفزة أخرى، على أن بريماكوف هو «مرشح عليه إجماع»، وشخص سيتمكن للمرة الأولى من الاعتماد على تأييد الجمعية الفيدرالية الروسية والرئيس أيضاً^(١). ولكن كانت هذه المرة الأولى التي يُجبر فيها يلتسن على الاستسلام لخصومه السياسيين، والتي أظهرت على ما يبدو انتقالاً مؤقتاً على الأقل نحو علاقة أكثر توازناً بين الرئيس والحكومة والبرلمان. في الواقع، كانت هناك تحركات ضد الرئيس نفسه: فقد صوّت مجلس الدوما على تنحيته مباشرة عقب انهيار سعر الروبل، نهاية آب/أغسطس. وارتأى أغلب الروس وفقاً للاستطلاعات أن عليه الاستقالة على الفور^(٢). رفض يلتسن نفسه هذه المطالب، وأصر على بقاءه في السلطة حتى نهاية ولايته الثانية^(٣)، لكن ناطقين رسميين أوضحوا أنه سينكفى إلى دور «استراتيجي» أكثر، فلا يشئت تفكيره بعد الآن بالمسائل اليومية، على الرغم من أنه لا يزال متردداً في تقبل أي انتقال رسمي لسلطاته الهائلة أو - ما هو أكثر من ذلك - أي تعديل على الدستور يحد من سلطاته^(٤). في الواقع كانت الحكومة الجديدة، التي تتمتع بتأييد واسع، عبارة عن تحالف. فوزير اقتصادها شيوعي، ووزير ماليتها ينتمي إلى حزب «يابلوكو»، وضمت أول وزير من الحزب الديمقراطي الليبرالي الذي يقوده جيرينوفسكي، وهناك ثمانية ممثلين من الأقاليم الروسية. أشارت استطلاعات الرأي إلى أنها أيضاً حكومة تعتمد على تأييد غالبية كبيرة من المواطنين الروس الذين طالبت معاناتهم^(٥).

استمرت حكومة بريماكوف حتى أيار/مايو ١٩٩٩، وساعدت على تثبيت الاقتصاد الروسي بعد انهيار العملة، وأرست علاقة عمل أفضل مع مجلس الدوما. لكن قام بريماكوف أيضاً بشنّ حملة مناهضة للفساد ضد الأوليغاركيين الأثرياء المرتبطين بقيادة يلتسن والذين يدعون أنهم أدّوا دوراً حاسماً في مساعدة الرئيس الروسي على الفوز بولاية رئاسية ثانية عام ١٩٩٦، وعقبها سُمح لهم بالاستيلاء على ممتلكات عامة في مقابل جزء من سعرها في السوق، ضمن عملية التخصيص المفصّولة «قروض في مقابل الأسهم»^(٦).

(١) Rossiiskaya gazeta, 12 September 1998, p. 1

(٢) للإطلاع على التصويت راجع: Segodnya, 22 August 1998, p. 1؛ وفقاً لاستفتاء ورد في: Trud-7, 4-10 September 1998، أيد حوالي ٦٦٪ من الروس استقالة يلتسن الفورية (ص ٣).

(٣) Kommersant daily, 29 August 1998, p. 1

(٤) Oleg Sysuev in Segodnya, 28 October 1998, pp. 1-2

(٥) المصدر نفسه، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ص ٢ (أفيد أن ٥٩٪ من سكان المدن يوافقون على التعيين الجديد، و١٧٪ يرفضونه).

(٦) الادعاء بأن يلتسن كان سيعجز عن تحقيق فوز حاسم في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية ما لم يقنعه «المصرفيون السبعة» بالتحالف مع ألكسندر ليبيد، عبّر عنه بوريس بيريزوفسكي في مقابلة مع صحيفة فاينانشال تايمز، في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ص ١٧؛ وفق ما يذكر، ساهم المصرفيون بحوالي ٢ مليارات دولار في حملة يلتسن. للإطلاع على موضوع التخصيص عموماً راجع الصفحات ٢١٢-٢٢٤.

ليس هذا فحسب، بل أظهرت تحقيقات في شأن تنفيذ الشركة السويسرية «مايبيتكس» تجديدات فاخرة على قصور الكرملين أن التكلفة قد وصلت إلى مئات الملايين من الدولارات، وأن الشركة نفسها اكتتبت معاملات بطاقات الائتمان لعشرات المسؤولين الروس المرموقين، من ضمنهم يلتسن وابنتاه. وُضعت كل هذه الأدلة في تصرف المدعي العام الروسي يوري سكوراتوف، من خلال نظيره في سويسرا، حيث بدأت التحقيقات. بداية العام ١٩٩٩ كان سكوراتوف يستعد للمضي بالمسائل إلى حد أبعد، ولكن جرى ابتزازها بعدما تم تصوير رجل عارٍ يشبه المدعي العام سرًا داخل حمام بخاري برفقة امرأتين، في إطار عملية ظهر جليًا أنها مدبرة من أمن الدولة. عرض سكوراتوف تقديم استقالته، لكن مجلس الاتحاد، وهو الهيئة الوحيدة المخولة بإقالته، رفض في شكل قاطع قبول استقالته حتى بعد عرض شريط الفيديو الفاضح على محطات التلفزة الوطنية^(١). ما زاد في الطين بلّة أن حامي سكوراتوف، رئيس الوزراء بريماكوف، أصبح هو نفسه يُعدّ مرشحًا معقولًا جدًا للرئاسة، في الانتخابات المزمع إجراؤها في السنة التالية، حين سيُجبر يلتسن على التنحي في نهاية ولايته الرئاسية الثانية.

عمد يلتسن، الذي كان أصلًا في موقف صعب بسبب تهمة التقصير التي كان مجلس الدوما على وشك توجيهها إليه، إلى الرد مجددًا في شكل وقائي من خلال إقالة الحكومة بأكملها. شرح الرئيس في مقابلة تلفزيونية أخرى أنه لا ينتقد «الصفات الشخصية» لبريماكوف، ولكن ثمة حاجة إلى مزيد من الدينامية والطاقة^(٢). تمثل البديل الذي اختاره يلتسن في سيرغي ستياشين، وهو نائب أول سابق لرئيس الحكومة، والأهم، ربما، أنه رئيس سابق لأمن الدولة ويثق تمامًا بولائه. وافقت على ستياشين غالبية ساحقة. ولكن في آب/أغسطس ١٩٩٩ أُقيل هو أيضًا وحل محله فلاديمير بوتين، الذي كان قد أصبح آنذاك رئيس جهاز الأمن الفيدرالي (وهو خَلَفَ جهاز الاستخبارات في الحقبة السوفيتية) وسكرتير مجلس الأمن المشكّل حديثًا. تبين أن بوتين، كرئيس للجنة أمن الدولة، هو من دبر عملية ابتزاز سكوراتوف، وهو الذي ظهر على الملأ بعد عرض تسجيل الفيديو على التلفاز لتأكيد مدى صحته^(٣). حينما أصبح بوتين رئيسًا للوزراء، وليس هذا فحسب، بل نائب الرئيس أيضًا في نهاية السنة، منح في أول مرسوم كبير يصدره حصانة من المحاكمة للرئيس السابق، إلى جانب فرض حصانة على ممتلكاته الخاصة ومقارّ أعماله، وعلى وسائل نقله واتصاله، والحراس الشخصيين الذين يتولون حراسة كل أفراد عائلته، والرعاية الطبية المجانية، وأفرد

(١) للاطلاع على سرد أكثر تفصيلًا حول الواقعة بأكملها راجع: Peter Reddaway and Dmitri Glinski, *The Tragedy of Russia's Reforms: Market Bolshevism against Democracy* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2001), pp. 604–8.

النسخة الخاصة بسكوراتوف متوافرة في: Yuri Skuratov, *Variant drakona* (Moscow: Detektiv Press, 2000)

(٢) *Rossiiskaya gazeta*, 13 May 1999, p. 1

(٣) *Sogodnya*, 3 April 1999, p. 2

له منزلًا ريفيًا حكوميًا كي يستخدمه طوال حياته وخصص له معاشًا كبيرًا^(١). كان هذا العمل مشكوكًا في دستوريته، وحتماً انتهكًا للسلطات التي اتُّمن عليها الرئيس، والتي سمحت له بإصدار العفو ولكن ليس إعفاء بعض الأفراد المعينين من سلطة القانون نفسه. إذا كان هذا سدادًا لدين، فقد أوفى الطرفان حتمًا بوعدهما.

شرح يلتسن قائلًا إنه اختار بوتين لأنه يعتقد أن في إمكانه أن يجمع معًا أقطاب القوى السياسية المتعددة التي تحدوها الرغبة في «إعادة تجديد روسيا العظيمة في القرن الحادي والعشرين الجديد»^(٢). وذكر لاحقًا في مذكراته أنه بات مقتنعًا بأن ستياشين سيعجز عن تنظيم حملة فاعلة في الانتخابات النيابية التي يحين موعدها في نهاية السنة، أو في الانتخابات الرئاسية التي تعقبها. لكنه شكّل انطباعًا مختلفًا تمامًا عن بوتين، الذي لفت نظره قبل بضع سنوات حينما كان الرئيس العتيد عضوًا في ديوان الكرملين. كانت تقارير بوتين «مثالًا على الوضوح»، وكان يجيب بتماسك حتى عن الأسئلة غير المتوقعة. وأخذت إصلاحاته للجهاز الأمني في الاعتبار جيدًا. التقيا ذات يوم في الصباح الباكر في مكتبه الرئاسي. قال يلتسن لبوتين إنه قرر أن يعرض عليه رئاسة الوزراء؛ كان الوضع في البلاد صعبًا جدًا، وكثير من الشؤون ستعول على قراراته. في البداية بُهر بوتين، لكنه أجاب في النهاية قائلًا: «لا أعلم، بوريس نيكولايفيتش. لا أظنني مستعدًا لهذا المنصب»؛ ولكن طلب إليه يلتسن أن يعيد التفكير في الأمر، وأعلن ترشيحه في نشرة تلفزيونية وطنية في ٩ آب/أغسطس^(٣). ادعى بوتين في نسخته الخاصة من الحديث أنه لم يُسأل مباشرة إن كان يقبل الحلول محل رئيس الوزراء المُقال، كذلك لم يجرِ الحديث مطلقًا عن خلف له. لكن يلتسن قال عنه إنه رئيس وزراء ذو مستقبل^(٤). وفي خطابه المتلفز ذهب أبعد من ذلك فأوضح أنه لا يرى رئيس جهاز الأمن الفيدرالي رئيسًا للحكومة فحسب، بل أيضًا مرشح المفضل للرئاسة في الانتخابات التي ستجرى في السنة التالية.

لدى التحدث مع النواب قبل عرض الترشيح على التصويت ركّز بوتين جيدًا في الاستقرار، ووعده بأن أغلب أعضاء الإدارة المنصرفّة سيظلون في مراكزهم، وأن السياسات الاقتصادية للحكومة الجديدة ستظل أيضًا من دون تغيير إلى حد بعيد، وستبذل كل الجهود لسداد معاشات التقاعد في موعدها، ثم زيادتها. ويجب أن يتلقى العاملون في قطاع الدولة أيضًا معاشاتهم في الوقت المناسب. أمامنا مهمة جبارة ألا وهي إعادة الجبروت العسكري للبلاد، من خلال تحسين الظروف المادية للقوات المسلحة واستعادة

(١) SZ, no. 1, 2000, item 11, 31 December 1999 (المصدر نفسه، البند ١٠، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩).

(٢) *Kommersant*, 10 August 1999, p. 3

(٣) Boris Yeltsin, *Prezidentskii marafon* (Moscow: AST, 2000), pp. 354–9, 383–4

(٤) *От первого лица: разговоры с Владимиром Путиным* (Moscow: Vagrius, 2000), pp. 130–1

الجدول ٣-٢ الرؤساء ورؤساء الحكومات الروس منذ العام ١٩٩١

الرؤساء	انتخابهم	تعيينهم	إعادة انتخابهم	تركهم مناصبهم
بوريس يلتسن	١٢ حزيران/يونيو ١٩٩١	١٠ تموز/يوليو ١٩٩١	٣ تموز/يوليو ١٩٩٦	٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
فلاديمير بوتين	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٠	٧ أيار/مايو ٢٠٠٠	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٤	٧ أيار/مايو ٢٠٠٨
ديمتري ميدفيديف	٢ آذار/مارس ٢٠٠٨	٧ أيار/مايو ٢٠٠٨		
رؤساء الوزراء	ترشيحهم	الموافقة عليهم	إعادة تعيينهم	تركهم مناصبهم
إيفغور غايدر	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢	-	-	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
فيكتور تشيرنوميردن	١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢	١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢	١٠ آب/أغسطس ١٩٩٦	٢٣ آذار/مارس ١٩٩٨
سيرغي كيرينكو	٢٣ آذار/مارس ١٩٩٨	٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨	-	٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٨
إيفغيني بريماكوف	١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	-	١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠
سيرغي ستياشين	١٢ أيار/مايو ١٩٩٩	١٩ أيار/مايو ١٩٩٩	-	٩ آب/أغسطس ١٩٩٩
فلاديمير بوتين	٩ آب/أغسطس ١٩٩٩	١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩	-	٧ أيار/مايو ٢٠٠٠
ميخائيل كازيانوف	٧ أيار/مايو ٢٠٠٠	١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠	-	٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤
ميخائيل فرادكوف	الأول من آذار/مارس ٢٠٠٤	٥ آذار/مارس ٢٠٠٤	١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤	١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
فيكتور زوبكوف	١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	-	٧ أيار/مايو ٢٠٠٨
فلاديمير بوتين	٧ أيار/مايو ٢٠٠٨	٨ أيار/مايو ٢٠٠٨		

ملاحظات: أ: أصبحت استقالة يلتسن السابقة لأوانها نافذة في منتصف الليل، وأصبح بوتين نائب الرئيس منذ تلك اللحظة وصولاً إلى تنصيبه في أيار/مايو التالي؛ ب: أصبح غايدر رئيساً للحكومة بالوكالة في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٩٢، لكن مجلس النواب رفض ترشيحه الرسمي في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، في اليوم التالي.

الصورة البهية التي كانت تتمتع بها. لكن الاقتصاد الناشط يعني أيضاً التخلص من الأضرار الاقتصادية واستعادة فاعلية الحكومة نفسها. وقد أظهر بوتين احتراماً بالغاً لحقوق الجمهوريات والأقاليم المختلفة، وفق ما صرّح به للنواب، ولكن لن تكون هناك أفضليات خاصة لأيّ منها لا تبررها ظروفها الاقتصادية. كان الوضع في شمال القوقاز تحديداً يتدهور في شكل جلي. وعمدت لجنة حكومية جديدة إلى التدقيق في الوضع في شكل مفصل أكثر، بما فيه كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به. لكن وحدة أراضي روسيا لا يمكن أن تكون محل نقاش، وسوف يجري التعامل بحزم تام مع أي محاولة للإضرار بها. وفي السياسة الخارجية أيضاً سوف يجري التركيز أكثر على تعزيز المصالح الروسية، وعلى حماية المواطنين الروس في البلدان الأخرى^(١). وقد وافق على الترشيح ٢٢٣ عضواً وعارضه ٨٤ (وامتنع عن التصويت ١٧)، وهي الغالبية اللازمة بين كل الأعضاء^(٢)؛ مجموع الانتخابات والتميينات والاستقالات والتسريحات طوال الحقبة السوفيتية التالية مبيّنة في الجدول الرقم ٣-٢.

عبر الأوسوليون الشيشان إلى داغستان المجاورة، مطلع آب/أغسطس ١٩٩٩، فسيطروا على قرى كثيرة إلى أن أُجبروا على الانسحاب. كان قائدهم شامل باسايف قد هدد بأنهم سينتقلون إلى اتباع أساليب «سياسية - عسكرية»، وفُهم كلامه إشارة إلى الإرهاب. وفي نهاية الشهر عينه سُجّلت أمارات دلت إلى ما ستجلبه الأيام حينما انفجرت قنبلة في مركز تسوق في موسكو فقتلت شخصاً واحداً وأوقعت أكثر من ٦٠ جريحاً^(٣). ثم في ٤ أيلول/سبتمبر دمرت سيارة مفخخة ثكنة عسكرية تتألف من خمس طبقات في بوناكسك، داغستان؛ فأوقعت ٦٤ قتيلاً وحوالي ١٣٠ جريحاً^(٤). ووقع المزيد من الخسائر في الأرواح طوال الأسابيع التالية، حينما تعرض مبنيان سكنيان للتفجير في موسكو، أولهما في ٩ أيلول/سبتمبر في شارع غوريانوف (حيث وقع ٩٢ قتيلاً و٢٦٤ جريحاً) والثاني في ١٣ أيلول/سبتمبر على جادة كاشكير (حيث وقع ١٢١ قتيلاً و٩٠ جرحى)^(٥). صرح يلتسن في خطاب نُقل على محطات التلفزة الوطنية أن الإرهاب «قد أعلن حربه على شعب روسيا؛ لكننا سنرد «بضراوة وسرعة وحزم» على هذا التحدي الجديد^(٦). وفي حديث له مع النواب وصف بوتين التفجيرات بأنها أعمال «إرهابية دولية» والشيشان

(١) Rossiiskaya gazeta, 17 August 1999, pp. 1-2

(٢) المصدر نفسه، ص ١.

(٣) Nezavisimaya gazeta, 2 September 1999, pp. 1-2

صحيفة «سيفودنيا»، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ص ٢. بلغ عدد الضحايا الإجمالي ٢٤١ قتيلاً وعدة مئات من الجرحى؛ صحيفة «إزفستيا»، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ص ١٠.

(٤) Kommersant, 7 September 1999, pp. 1, 3

(٥) Segodnya, 10 September 1999, pp. 1, 7; Nezavisimaya gazeta, 14 September 1999, pp. 1-2

(٦) Rossiiskaya gazeta, 14 September 1999, p. 1

نفسها عبارة عن «معسكر إرهاب ضخم»^(١). بعد يومين وقع انفجار، وهذه المرة خارج مبنى سكني في مدينة فولغودونسك الجنوبية، حصد ١٨ قتيلًا و٦٦ جريحًا^(٢). وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر أفاد الإعلام الروسي عن تدارك وقوع انفجار آخر في مدينة ريازان الإقليمية، وجرى التبرير لاحقًا وفي شكل غامض بأن ما حدث كان تدريبًا لجهاز الأمن الفيدرالي^(٣). مساء اليوم نفسه أثنى بوتين على يقظة القوى الأمنية، وأمر بتنفيذ الضربات الجوية التي أشارت إلى بدء حرب جديدة؛ وسقطت أولى القنابل على العاصمة الشيشانية في اليوم التالي^(٤).

كان هناك تأييد شعبي هائل لاستئناف الأعمال العسكرية على الجمهورية المنشقة، التي يمدّ الشيشانيون أنفسهم أن ما يحدث فيها هو صراع من أجل الاستقلال، فيما ترى السلطات الروسية فيه حملة إرهابية تمثل تحديًا للحضارة الغربية ككل^(٥). قدم بوتين، خلال مؤتمر صحافي في أستانا، عاصمة كازاخستان، وعدًا شديد اللهجة، أمسى لاحقًا مشهورًا، «بالقضاء على كل الإرهابيين حتى لو كانوا في المرحاض»^(٦)، وبالتالي سرعان ما أصبح محط آمال الملايين من الروس العاديين الذين دُفعوا إلى الاعتقاد أنهم يتعرضون لهجوم من عدو متعصّب مموّل من الخارج، وأن الدولة وقواتها المسلحة، وليس سواهما، قادرتان على حمايتهم. في الواقع، ووفقًا لبعض المراقبين المحترمين على الأقل، دبّرت

(١) *Kommersant*, 15 September 1999, p. 2

(٢) *Vremya MN*, 17 September 1999, p. 1

(٣) *Segodnya*, 24 September 1999, p. 1, and 25 September 1999, pp. 1–2

(٤) *Rossiiskaya gazeta*, 25 September 1999, p. 2

(٥) أيد حوالى ثلثي الشعب الهجوم على الشيشان عقب التفجيرات التي وقعت في موسكو، وأيد ثلاثة أرباع الشعب شكلاً من أشكال التدخل العسكري: Valerii Fedorov, ed., *Ot Yel'tsina do Putina: tri epokhi v istoricheskom soznanii: rossiiyan* (Moscow: VTsIOM, 2007), p. 44

ورد الكثير من التوصيفات للصراع المتواصل في الشيشان في:

Roots of a Separatist Conflict (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1998); Matthew Evangelista, *The Chechen Wars: Will Russia Go the Way of the Soviet Union?* (Washington, DC: Brookings, 2002); Valerii Tishkov, *Chechnya: Life in a War-Torn Society* (Berkeley: University of California Press, 2004); Richard Sakwa, ed., *Chechnya: From Past to Future* (London: Anthem Press, 2005); Moshe Gammer, *The Lone Wolf and the Bear: Three Centuries of Chechen Defiance of Russian Rule* (London: Hurst, 2005); John Russell, *Chechnya – Russia's 'War on Terror'* (London and New York: Routledge, 2007); Tony Wood, *Chechnya: The Case for Independence* (London and New York: Verso, 2007); and James Hughes, *Chechnya: From Nationalism to Jihad* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2007)

انتهت رسميًا الحملة المناهضة للإرهاب ربيع العام ٢٠٠٩: منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ مات حوالى ٤ آلاف جندي في الصراع وفق التقديرات الرسمية (قدرت لجنة أمهات الجنود أن عدد القتلى يبلغ ضعف العدد المذكور): *Izvestiya*, 17 April 2009, pp. 1–2.

(٦) *Rossiiskaya gazeta*, 25 September 1999, p. 1

السلطات الفيدرالية نفسها هذه الأعمال الإرهابية بهدف خلق حالة هستيريا شعبية، هي في حاجة إليها، إذا أراد أركانها الفوز بالانتخابات البرلمانية (والأهم) الانتخابات الرئاسية المقبلة^(١). بدأ ملحوظاً ازدياد شعبية بوتين، إذ إن ٢٠٪ أبدوا استعداداً لتأييده في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩، في حين أن نصف الذين سئلوا أبدوا استعداداً لدعمه بحلول كانون الأول/ديسمبر. وبحلول منتصف شهر كانون الثاني/يناير وصلت نسبة تأييده إلى ٦٢٪^(٢). آنذاك كان بوتين قد تسلم منصب الرئيس بالوكالة، إلى جانب رئاسة الوزراء، بعد أن استقال يلتسن في شكل مفاجئ في اليوم الأخير من كانون الأول/ديسمبر، ولم يكن قد تبقى على انتهاء ولايته الثانية سوى ستة أشهر. خلال إجراء التصويت في الانتخابات البرلمانية في ١٩ ديسمبر/كانون الأول كان الجنود الفيدراليون يُحْكَمون قبضتهم على غروزي. وعاد العلم الروسي يرفرف مجدداً في أجواء العاصمة الشيشانية في بداية السنة الجديدة عقب وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين والعسكر، وبعد أن تحوّلت المدينة نفسها كومة من الركام.

يلتسن والرئاسة الروسية

ولد الرجل، الذي استخدم السلطات الواسعة للرئاسة الروسية طوال عقد تقريباً، في قرية بوتكو في منطقة سفيردلوفسك، غرب سيبيريا عام ١٩٢١، وهو ابن لوالدين مزارعين. ويلتسن، وفقاً لسيرته الذاتية، محظوظ لكونه على قيد الحياة في الأصل، إذ كاد الكاهن يفرقه لدى تعميده إياه، مشيراً بكل هدوء إلى أنه إذا تخطى مثل هذه المحنة، فلا بد من أن يكون «شاباً قوياً»^(٣). اضطهد والده وعمه عام ١٩٣٤ حينما واجها الحملة على الكولاك، وهم المزارعون الأكثر ثراءً أو الأكثر اجتهاداً بكل بساطة. اتُهما بإثارة النعرات المعادية للسوفييت. وعلى الرغم من محاججتهما بأنهما بريئان، حُكِم عليهما بالسجن والأعمال الشاقة ثلاثة أشهر؛ ادّعى يلتسن نفسه، على الرغم من أنه كان في الثالثة من عمره فحسب، أنه ظل يذكر «الأهوال والرعب» بعد سنوات^(٤). ترعرع الرئيس المستقبلي خلال

(١) لم تدع أي من الجماعات الشيشانية مسؤوليتها عن تفجيرات الشقق، التي لن تكسب من ورائها شيئاً في أي حال. وخلص الصحافي دايفيد ساتر، إلى جانب آخرين، إلى أن التفجيرات لم ينظمها الشيشانيون، بل أولئك الذين يحتاجون إلى حرب أخرى من شأنها أن توصل بوتين إلى الرئاسة من أجل إنقاذ ثرواتهم التي اكتسبوها عن طريق الفساد، ولا يمكن لهؤلاء إلا أن يكونوا قادة نظام يلتسن نفسه، *Darkness at Dawn: The Rise of the Russian Criminal State* (New Haven, CT, and London: Yale University Press, 2003), p. 69

تجدون المصدر الأدق عن هذه الآراء التأميرية في كتاب: Yuri Felshtinsky and Alexander Litvinenko, *Blowing Up Russia* (London: Gibson Square, 2007).

(٢) *Trud*, 27 January 2000, p. 2 (أرقام استفتاء VTsIOM تستند في كل حال إلى المشاركين في الاستفتاء الذين أفادوا أنهم بنوون التصويت).

(٣) B. N. Yeltsin, *Ispoved' na zadannuyu temu* (Leningrad: Chas pik, 1990), pp. 17–18

(٤) *Izvestiya*, 28 September 1993, p. 4; the incident was also reported in B. N. Yeltsin, *Zapiski Prezidenta* (Moscow: Ogonek, 1994), pp. 121–5.

سنوات المجاعة التي أعقبت السيطرة المتوحشة على الزراعة: لطالما حدث نقص في الغذاء، وما كانت عائلته لتنجو من الحرب لولا حليب معزاتهم وأحياناً دفاؤها. خسر إصبعين في حادث، وكسر أنفه، وأصيب بحمى التيفوئيد؛ وكان والده، وهو رجل انضباطي صارم، يضره. في وقت لاحق، فقد قدرته على السمع في أذنه اليمنى، وهي ليست بالخسارة التامة للسياسي الروسي، كما أشار حارسه الشخصي في مذكراته^(١). لكنه أبلى بلاءً حسناً في تحصيله المدرسي، ونال شهادة الهندسة من معهد الأورال للتكنولوجيا، حتى أتقن مهاراته في لعب الكرة الطائرة، والتقى زوجته المستقبلية (وقعا في الحب خلال السنة الدراسية الثانية، وفق ما أفادته للصحافيين)^(٢).

بعد إتمامه دراسته، عمل يلتسن مهندساً معمارياً، فأدار شركة عامة كبيرة متخصصة بصناعة البيوت الجاهزة. انتسب، عام ١٩٦١، إلى الحزب الشيوعي السوفيتي، وأصبح عضواً حزبياً عاملاً بدوام كامل عام ١٩٦٨. وفي العام ١٩٧٦ أصبح السكرتير الأول للحزب في منطقة سفيردلوفسك كلها. وانضم إلى اللجنة المركزية في المؤتمر التالي للحزب عام ١٩٨١، كعضو كامل العضوية من البداية. أحد قراراته الأولى كان إصدار أمر بتدمير منزل إيباتيف، حيث تعرضت عائلة القيصر نيكولاي الثاني للقتل رمياً بالرصاص عام ١٩١٨، وقد بات مزاراً للناس. شرح لاحقاً أن القرار قد اتخذه سراً المكتب السياسي للحزب، ولم يكن هناك بديل من تنفيذه، على الرغم من معرفته أن الجميع، عاجلاً أم آجلاً، سيخجلون مما فعلوه (ثم بعد مضي وقت طويل، أي عام ١٩٩٨، ألقى خطاباً مهيباً أعلن فيه تكفيره عن فعلته من خلال دفن رفات العائلة الملكية، الذي أثبت التحليل العلمي وجوده في كاتدرائية القديس بطرس وبولس في سان بطرسبورغ)^(٣). لفتت مؤهلات يلتسن الإدارية انتباه قيادة الحزب. وكان قد أصبح آنذاك، باعترافه الشخصي «متممًا في مناهج القيادة والإدارة»^(٤). في بداية العام ١٩٨٥ دُعي إلى موسكو لشغل منصب في الإدارة المركزية للحزب كرئيس قسم الإنشاءات فيه. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، بعد أن شغل غورباتشوف منصبه، نُقل إلى منصب السكرتير الأول للحزب في موسكو خلفاً لشخص موصوم من أتباع بريجنيف^(٥)؛ وبعد شهرين انتقل إلى المكتب السياسي نفسه.

(١) Alexander Korzhakov, *Boris Yel'tsin: ot rassveta do zakata* (Moscow: Interbuk, 1997), p. 78

(٢) *Ispoved*, صفحات متفرقة. شرحت ناينا يلتسن كيف التقيا في: *Moskovskie novosti*, no. 7, 1997, p. 4. سيرته الذاتية راجع: Leon Aron, *Yeltsin: A Revolutionary Life* (New York: St Martin's and London: HarperCollins, 2000); Herbert J. Ellison, *Boris Yeltsin and Russia's Democratic Transformation* (Seattle and London: University of Washington Press, 2006); most authoritatively Timothy J. Colton, *Yeltsin: A Life* (New York: Basic Books, 2008); and most recently Boris Minaev, *Boris Yel'tsin* (Molodaya gvardiya, 2010).

(٣) *Yeltsin, Ispoved'*, p. 58. ورد خطاب يلتسن أثناء الدفن في صحيفة 1 *Izvestiya*, 18 July 1998: ظلت الكنيسة الأرثوذكسية مشككة في شأن «رفات يكاترينبرغ»، واختار البطريرك البقاء في موسكو.

(٤) *Yeltsin, Ispoved'*, p. 63

(٥) ورد تعيينه في صحيفة 2 *Pravda*, 25 December 1985: خلفه هو فيكتور غريشين.

سرعان ما بدأت تصريحات يلتسن الصريحة تلفت أيضاً الانتباه. استهل خطابه في المؤتمر السابع والعشرين للحزب، بداية العام ١٩٨٦، بالمواضيع المألوفة المتعلقة بـ «التناؤل اللينيني» الذي ساد المناقشات، لكنه أكمل لي طرح سؤالاً عن سبب إخفاق الحزب بعد كل هذه السنوات في الحد من المظالم الاجتماعية وإساءة استخدام المناصب الرسمية، في حين يُسمح، في الوقت عينه، بوجود مجموعة من القادة «المعصومين» الذين يمارسون علناً «ازدواجية أخلاقية»^(١). ثم دُعي، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ إلى إلقاء خطاب في جلسة للجنة المركزية - وفقاً لمن حضروا الجلسة، دُعي في شكل عرضي تقريباً^(٢) - يتم خلالها البحث في مسودة تقرير غورباتشوف عن الذكرى السنوية السبعين للثورة. كتب يلتسن لاحقاً أنه أراد أن يستجمع شجاعته ويعبر عما يرغب فيه؛ لم يتعدّ خطابه بضعة عناوين على ورقة. ومع ذلك مثل اللحظة الحاسمة في حياته السياسية. قال يلتسن للموفدين إن ما من تغيير حدث في طريقة إدارة الأمانة العامة للحزب ولا في أسلوب عمل رئيسه إيفغور ليغاتشيف. يتم إصدار المزيد والمزيد من التعليمات، لكنها تجذب الانتباه في شكل أقل. في غضون ذلك حدث في المكتب السياسي «تزايد ملحوظ» في ما لا يمكن إلا وصفه بالمداهنة للأمين العام. وقال في نسخة أخرى من الخطاب، انتشرت في شكل غير رسمي: طوال ٧٠ سنة فشلوا في توفير الطعام واللباس للشعب الذي يدعون تمثيله، في حين أنهم يسخون على أنفسهم. ووجهت انتقادات إلى زوجة الأمين العام، التي ما فتئت تعمل على «تلميع صورتها الخاصة أمام الناس»^(٣).

أيقن يلتسن ما الذي سيحدث تالياً: «سيتم القضاء عليه بطريقة منظمة وممنهجة وبكل استمتاع وسرور»^(٤). وصف الحاضرون في الجلسة أنفسهم خطابه بـ «المغلوط سياسياً»، وطالبوا بإقالته من منصب سكرتير الحزب في موسكو؛ وندّد به غورباتشوف في شكل هستيري تقريباً في المكتب السياسي؛ واشتكى من أن كل شيء في العاصمة السوفيتية يسير في شكل سيئ^(٥). وحينما اجتمع أعضاء فرع الحزب

(١) XXVII S"ezd Kommunisticheskoi partii Sovetskogo Soyuza 25 fevralya - 6 marta 1986 goda: stenograficheskiy otchet, 3 vols. (Moscow: Politizdat, 1986), vol. I, pp. 140-5.

(٢) V. I. Vorotnikov, *A bylo eto tak... Iz dnevnika chlena Politbyuro TsK KPSS* (Moscow: Sovet veteranov knigoizdaniya, 1995), p. 167. بعد ١٠ سنوات اعتبر يلتسن أن تصرفه جاء نتيجة تفكير مطول. مستنداً إلى اعتقاد أن البيروسترويكا لن يكون لها معنى إلا إذا أثرت في الحزب (Segodnya, 28 October 1997, p. 1).

(٣) *Izvestiya Tsentral'nogo komiteta* [hereafter TsK] KPSS, no. 2, 1989, pp. 239-41. للاطلاع على النسخة التي مُنعت من النشر راجع: *Le Monde*, 2 February 1988, p. 6. تكلم يلتسن عن تحضيراته للخطاب في: *Ispoved'*, p. 134. تم التداول بنسخ مختلفة من الخطاب كنوع من المطبوعات الممنوعة في عهد الغلاسنوست، وأمسى مؤلفها المزعوم بطلاً (Yekaterina Lakhova, *Moi put' v politiku* (Moscow: Aurika, 1995), pp. 97, 98).

(٤) Yeltsin, *Ispoved'*, p. 137.

(٥) *Izvestiya TsK KPSS*, no. 2, 1989, p. 287. ورد كلام غورباتشوف في: Yeltsin, *Ispoved'*, p. 99.

في موسكو في تشرين الثاني/نوفمبر، عمدوا إلى جرّ يلتسن عن سريره في المستشفى، وهو بالكاد واع كي يصغي إلى مجموعة من التهم بعدم الكفاءة وبـ «البونابارتية»، في جلسة أشبه بمحاكمة ستالينية استعراضية: ثم صوتوا لعزله من منصبه^(١). لكن يلتسن نفسه عمد، بعد أن تناول جرعة «تكاد تكون قاتلة» من مسكنات الألم، إلى التكلم لمدة وجيزة وبدأ أشبه بالمجنون المخدّر؛ فقد أثر الاجتماع الكامل النصاب نفسه في صحته، وتركه في مزاج عكّر جداً وطريح السرير. وإذا قدم شخص لزيارته يعمد يلتسن إلى مصافحته بإصبعين باردتين^(٢). وقد فُصل من المكتب السياسي للحزب في شباط/فبراير ١٩٨٨ وُحِّت على التقاعد. لكنه في النهاية انتقل إلى منصب تنفيذي صغير في لجنة الإنشاءات العامة التي كانت مواصلة منطقية لمسؤولياته السابقة. بدأ كأن مسيرة يلتسن السياسية قد وصلت إلى نهايتها، حيث بات منبوذاً سياسياً يحيط به الفراغ^(٣)، حتى عضويته في الحزب الشيوعي السوفيتي بدت متقلقلة، إذ إن اللجنة المركزية، وفي قرار لا سابقة له في المرحلة التالية للحزب، صوتت على التحقيق في آرائه المتزايدة صراحةً، لترى إن كانت تسجّم مع سياسة الحزب^(٤).

لكن كلما زادت حدة هجوم قيادة الحزب على يلتسن، تعززت أكثر النظرة إليه كبطل عامة الشعب الذي يواجه مؤسسة نافذة جداً وفاسدة على الأغلب؛ وسمح له استحداث الانتخابات التنافسية في الوقت عينه الذي نُبذ فيه بأن يحول هذه الشعبية لتصب في مصلحته السياسية. وفي آذار/مارس ١٩٨٩ ترشح عن دائرة موسكو الإقليمية - الوطنية، وفاز بأكثر من ٨٩٪ من الأصوات على منافس رشحه الحزب^(٥)؛ كان هامش فوزه، الذي تخلى الملايين الخمسة من الأصوات، كبيراً جداً إلى حدّ أنه دخل كتاب غينيس للأرقام القياسية، وتعارض بحدّة مع قرار غورباتشوف بأن يأخذ واحداً من المقاعد المئة التي أُدرجت للحزب الشيوعي السوفيتي والتي ترشح لها مئة مرشح بالضبط، تفادياً للالتماس المباشر للهيئة الناخبة ناهيك بالمواجهة مع خصمه البارز. وبعد سنة، وخلال انتخابات البرلمان الروسي، حصد يلتسن دعماً شعبياً آخر حينما حاز ٨٠٪ من الأصوات في مسقط رأسه سفيردولوفسك في انتخابات مجلس نواب الشعب الروسي^(٦). وبدأ يستخدم منصبه بمجرد أن أصبح رئيس البرلمان، نهاية أيار/مايو ١٩٩٠، لتعزيز

(١) *Ispoved'*, p. 143 (بالكاد واع) *Pravda*, 13 November 1987, pp. 1-3. بدا يلتسن أن غورباتشوف تظاهر بالانتحار، على الرغم من أنه ادعى لاحقاً بأنه اعتداء سافر (M. S. Gorbachev, *Zhizn' i reformy*, 2 vols. (Moscow: Novosti Safter, 1995), vol. I, p. 374).

(٢) Korzhakov, *Boris Yel'tsin*, pp. 65, 66

(٣) Yeltsin, *Ispoved'*, p. 175

(٤) *Materialy Plenuma Tsentral'nogo komiteta KPSS. 15-16 marta 1989 goda* (Moscow: Politizdat, 1989), (٤) pp. 5-6.

(٥) *Moskovskaya pravda*, 28 March 1989, p. 2

(٦) *Izvestiya*, 5 March 1990, p. 2

مطالب الجمهوريات وروسيا نفسها تحديداً في وجه الحكومة الفيدرالية وقيادة الحزب. كان التعبير الشهير ليلتسن، الذي أطلقه مرات كثيرة، خلال زيارة لجمهوريات فولغا في آب/أغسطس ١٩٩٠، هو وجوب أخذ أقصى قدر ممكن من السلطة^(١)، أي إن على المواطنين جميعاً أن يتحدوا في وجه السلطات الفيدرالية أو ما بدأ يلتسن نفسه بتسميته «المركز».

استند يلتسن بدايةً في دعوته إلى معارضته العنيدة للبيروقراطية الحزبية - الحكومية، لكنه طرح أيضاً اقتراحات محددة أكثر. ففي خطاب أمام اللجنة المركزية في شباط/فبراير ١٩٩٠ دعا إلى الملكية الخاصة للأراضي، وإلى استقلال الجمهوريات، واستقلال الإدارة المالية للمصانع والمزارع، وإلى حرية الجمعيات السياسية، وحرية المعتقد^(٢). وحاجج في خطابه في المؤتمر الثامن والعشرين للحزب في تموز/يوليو ١٩٩٠ بأن الحزب الشيوعي السوفيتي لا يزال قادراً على إصلاح نفسه، ولكن فقط إذا وافق على إجراء «إعادة هيكلية أساسية»، وأصبح حزباً برلمانياً يحمل اسماً آخر، فيستند إلى طاقات أعضائه العاديين ويقود «قاعدة اجتماعية واسعة لتجديد المجتمع». وفي خطاب خلال جلسة لاحقة، أعلن استقالته حتى يحسن تمثيل كل النواب الذين انتخبوه لرئاسة مجلس السوفيت الأعلى لروسيا الاتحادية وليس فقط أعضاء المنظمة السياسية نفسها^(٣). ورداً على سؤال طرح عليه صيف العام ١٩٩٠ إذا كان لا يزال اشتراكياً، قلب يلتسن السؤال في رأسه، ثم ردّ عليه بسؤال: ماذا تعني بالاشتراكية؟ قد تعني «الاشتراكية المتقدمة» التي يفترض أن يكون الاتحاد السوفيتي قد أوجدها في ظل حكم بريجنيف، أو الاشتراكية القمعية التي في كمبوديا تحت حكم بول بوت. في ألمانيا التي حكمها هتلر كانت هناك اشتراكية وطنية؛ وهناك أنواع كثيرة مختلفة من الرأسمالية أيضاً. ما الفائدة من المجادلة في التعريفات^(٤)؟ قال للصحافيين إن أمثاله الأعلين هم بطرس العظيم وياروسلاف الحكيم ودوق كييف الروسية المبجل، بداية القرن الحادي عشر^(٥)؛ لكنه عموماً، اعترف قائلاً إنه يسرّه الاعتماد على حدسه^(٦). وقد درس ثلاثة أكاديميين خطابه فوجدوا أن الرئيس الروسي «كان متوقفاً في ناحية واحدة وهي كونه غير متوقع»^(٧).

(١) *Sovetskaya Bashkiriya*, 14 August 1990, p. 1

(٢) *Materialy Plenuma . . . 5-7 fevralya 1990 goda*, pp. 68-9

(٣) *XXVIII S'ezd Kommunisticheskoi partii Sovetskogo Soyuz, 2-13 iyulya 1990 goda: stenograficheskii otchet*, 2 vols. (Moscow: Izdatel'stvo politicheskoi literatury, 1991), vol. I, pp. 473-4, and vol. II, pp. 500-1.

(٤) *Argumenty i fakty*, no. 22, 1990, p. 3

(٥) *Rossiiskaya gazeta*, 4 November 1993, p. 4

Argumenty i fakty, no. 16, 1993, p. 3.

Izvestiya, 11 June 1992, p. 3

Pravda, 10 June 1991 p. 2

اعترف يلتسن في المذكرات التي نشرها عام ١٩٩٤ بأنه اعتمد أساسًا على الصورة التي أوجدها هو وشركاه، كسياسي صاحب إرادة وحاسم وغير مساوم، لكنه اعترف أيضًا بأنه يتأثر كثيرًا بآراء الناس الذين يحترمهم، وأحيانًا يمكن لقطار أفكاره أن يغير وجهته تمامًا بفعل «كلمة قيلت عرضًا أو جملة وردت في مقالة طويلة في صحيفة». بدا أن هناك لحظة حاسمة في هذا المسار الفكري، نهاية العام ١٩٨٩، حينما زار يلتسن حمامًا في موسكو بعد إصرار طاقم موظفيه على أن يريح نفسه من بعض الضغوط التي تحيط بعمله، فوجد نفسه محاطًا بحشد من الرجال العراة، يبلغ عددهم حوالي الأربعين، يحثونه جميعًا على الحفاظ على موقفه الراض. كان «منظرًا لافتًا» (لم يحتاج إلى إضافة المزيد). في تلك اللحظة في الحمام، حيث ينكشف كل شيء فتظهر حقيقته، «غيّر نظرتة إلى العالم، وأدرك أنه شيوعي بفعل التقاليد السوفيتية ولا إراديًا وبفعل التربية ولكن ليس بفعل الاقتناع»^(١). تأثر يلتسن أيضًا بزيارة قام بها للولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، وكانت زيارته الأولى لدولة رأسمالية. أذهله التنوع الشديد للأطعمة المتوافرة في متجر في هيوستن، فعلق قائلًا إن هذا يفنّد «الأكاذيب» التي تُروّج في الاتحاد السوفيتي عن علو كعب الاشتراكية. قرر الرئيس العتيد، بحسب ليف سوخانوف، أحد أقرب مساعديه، في ذلك الوقت، ترك صفوف الحزب الشيوعي السوفيتي^(٢). ولأن ذلك اليوم شهد على نهاية مسيرته بالكامل، إذ اصطحب طاقم موظفيه للسباحة في وقت متقدم من الليل في مياه تعج بأسماك القرش، غير مبالٍ للافتات التحذير أو «للموجة الصغيرة» التي ظهرت بجانبه^(٣).

في ظل نظام مؤسساتي واهن ومشكل حديثًا من النوع الروسي، لم يكن للمنصب الرسمي أهمية بقدر ما هي لأنماط النفوذ المتغيرة المحيطة بالرئيس نفسه. على سبيل المثال، يُعزى قدر كبير من الأهمية للعلاقات مع ابنة الرئيس الصغرى، التي باتت مسؤولة عن صورته عام ١٩٩٧، والتي كان لها تأثير بالغ في مسائل مثل التعيينات وفي مسائل أكبر مثل الاستراتيجيات^(٤). وللخلفية الإقليمية المعروفة أهميتها أيضًا (مافيا سفيردولوفسك قدمت الكثير من الموظفين القدماء والأبرز لدى الرئيس)، وكذلك الخدمات التي قُدّمت في حملة إعادة انتخابه عام ١٩٩٦، أو حتى خياره في شأن من سيلعبه في مباريات التنس، بما في ذلك المدرب الوطني، الذي كان يلعب معه أربع مرات أو خمسًا في الأسبوع^(٥). على سبيل المثال، شغل رئيس الأمن الرئاسي حتى العام ١٩٩٦، ألكسندر كورجاكوف، منصبًا يخلو من الأهمية الدستورية، لكنه كان يرى الرئيس يوميًا، ويلعب معه التنس في انتظام (ويحرص على أن يخسر

(١) Yeltsin, *Zapiski Prezidenta*, pp. 173-4, 181

(٢) Lev Sukhanov, *Tri goda s Yel'tsinym* (Riga: Vaga, 1992), pp. 143-50

(٣) Viktor Yaroshenko, *Yel'tsin: ya otvechu za vse* (Moscow: Vokrug sveta, 1997), pp. 32-3

(٤) ورد خبر تعيينها في: 1 July 1997, p. 1: *Izvestiya*; لم يشكك كورجاكوف بتأثيرها في بوريس يلتسن، ص ٢٥٢-٦٠.

(٥) Korzhakov, *Boris Yel'tsin*, p. 126

أكثر مما يفوز)، وبدأ يقدم آراءه في شأن السياسات الراهنة التي يبدو أنها تحمل أهمية بالغة في كل مناحي الإدارة^(١). خلص كورجاكوف نفسه إلى أن يلتسن كان يهتم أكثر «بمصالح زمرته العائلية، وليس بمصالح الدولة»، وتحديدًا ابنته تانيا وحلقة مقربيها^(٢). أحد أفراد هذه الحلقة كان الرأسمالي بوريس بيريزوفسكي، المالك الأساسي لشركة الطيران الدولية «إيروفلوت» (التي كان مديرها التنفيذي زوج ابنة يلتسن الكبرى) ولأهم فتاة تلفزيونية وطنية؛ وهو أحد المصرفيين السبعة الذين كان لدعمهم حملة إعادة انتخاب يلتسن عام ١٩٩٦ أهمية بالغة (في رأيهم)، وسرعان ما أصبح لاحقًا نائب سكرتير مجلس الأمن (١٩٩٦-١٩٩٧) ثم السكرتير التنفيذي لرابطة الدولة المستقلة (١٩٩٨-١٩٩٩)^(٣).

كانت النتيجة، كما وصفها السياسي الليبرالي غريغوري يافلينسكي، «بلاطًا بيزنطيًا»، حيث ينخرط أفراد على الدوام في دسائس القصور^(٤)، ونظامًا من «الرقابة والشيكات والأرصدة»، كما وصفه آخرون، بل نظام تعلن فيه «الشيكات» الحرب على «الأرصدة» مباشرة، في غياب الرئيس^(٥). لطالما قام تنافس بين المساعدين المقربين من الرئيس كي يصبحوا الأقرب إليه، تمامًا كما يتزاحم أعضاء المكتب السياسي على احتلال المواقع الأمامية فوق ضريح لينين خلال استعراض الاحتفال السنوي بالثورة^(٦). وساد جو من الريبة، إذ تمت مراقبة الهواتف وكان مساعدا الرئيس يتبادلون الآراء على قصاصات يدونون عليها ملاحظاتهم ثم يتلفونها لاحقًا^(٧). وساد جوٌ سيطر عليه الذكور، حيث تخللته تهديدات جسدية، والدعابات السمجة التي تذكر بأدب زمن إيمان الرهيب، وشرب الخمر والتهرج^(٨). جراء انزعاج يلتسن من وزير إعلامه فيجيسلاف كوستيكوف خلال رحلة بالسفينة في نهر ينسيه، على سبيل المثال، أمر فورًا برميهِ عن متن القارب؛ كان كورجاكوف يستمتع بالتفرج على الريف السيبري من الطبقة الدنيا للسفينة، فحسب أنه رأى «طائرًا عملاقًا» لدى سقوط الوزير على

(١) راجع على سبيل المثال: *Argumenty i fakty*, no. 3, 1995, p. 3, and no. 44, 1995, p. 1.

(٢) Korzhakov, *Boris Yeltsin*, p. 359.

(٣) *Argumenty i fakty*, no. 49, 1997, p. 2. الوصول المباشر لبيريزوفسكي إلى عائلة يلتسن قد يكون مبالغًا فيه: لم تره السيدة يلتسن، التي أجريت معها مقابلة نهاية العام ١٩٩٨، منذ الانتخابات الرئاسية وأصرت على أنه لم يزرهم في المنزل: *Argumenty i fakty*, no. 41, 1998, p. 3.

(٤) يافلينسكي مقتبس في: *Dialog*, no. 9, 1998, p. 17, and *Izvestiya*, 1 November 1995, p. 1.

(٥) *Moskovskie novosti*, no. 36, 1995, p. 5.

(٦) *Kommersant daily*, 4 November 1995, p. 1.

(٧) Vyacheslav Kostikov, *Roman s prezidentom* (Moscow: Vagrius, 1997), pp. 10, 11, 16.

(٨) بوريس نيمتسوف، حينما كان نائبًا أول لرئيس الوزراء، اعتقد أن هاتقه مراقب، *Izvestiya*, 11 September 1997, p. 1, and similarly in *ibid.*, 20 January 1998, p. 5).

(٨) *Kostikov, Roman*, pp. 14-15, 20.

مرأى منه، إذ راح يخبط بذراعيه وقدميه في الهواء^(١). كان كوستيكوف نفسه «كثيراً ما يدعو أفراداً من الأقليات الجنسية» إلى الانضمام إلى طاقم موظفيه، ووجد واحد من هؤلاء الأعضاء، كان يمارس عادة طقوس عربية للمثليين الجنسيين، تحت نافذة شقته، وأغلب عظامه مكسورة بعد تعرضه للضرب في شكل طقوسي «حتى نال الإشباع الجنسي التام»، ثم رُمي من الطبقة الثالثة (وهذا لم يحسن سمعة وزير الإعلام الخاصة)^(٢). كان الرئيس نفسه يملك ذوقاً تقليدياً أكثر، ويحبّ بكل بساطة قضاء وقت ممتع، وفقاً لشهادة حارسه الشخصي. كان يروقه الغناء خلال معاقرة الخمر، وكان يجيد العزف، ويتمتع بالقدرة على تمييز الإيقاع؛ حتى خلال الرحلات الرسمية كان يطلب جلب الملاعق. يستذكر كورجاكوف قائلاً: «كانت خدعته المفضلة فرقعة الملاعق بإيقاع معيّن فوق رأس كبير مستشاريه». في البداية يطرق الملعقة على رجله، ثم يطرقها بقوة على رأس مستشاره، الذي لا يجروّ على الشعور بالمهانة، ويكتفي أن يتسم بتكلف، فينفجر الحاضرون ضحكاً. ذات مرة أخذ يلتسن رئيس إحدى الدول السوفيتية السابقة جانباً، عسكر أكاييف رئيس قيرغستان، وراح يطرق بالملاعق على رأسه. كان بإمكانه أن يعذب الآخر حتى الموت بواسطة هذه الأدوات الموسيقية^(٣).

قدّم أعضاء آخرون من طاقم موظفي الرئيس تقويماتهم الخاصة في مذكراتهم ومقابلاتهم. على سبيل المثال، وجدت يكاترينا لاخوفا، وهي طبيبة عالية التأهيل من المنطقة نفسها من روسيا، عملت في إدارته إضافةً إلى كونها سياسية حزبية، أن الرئيس يتمتع بشخصية متناقضة: «إنه بطبيعته عنيد جداً وصاحب إرادة قوية إلى حد الاستبداد»، ورجل «لا يحتمل الإطنانب والغموض»، ويرغب دوماً في أن يحل مرؤوسه المشكلات أمامه بوضوح ودقة، وهو بدوره يحل المشكلات بهذه الطريقة أمام مرؤوسيه. لكنه في الوقت عينه يتسم «باللطف والاستجابة»، حتى إنه «مفرط في الثقة بالآخر»، مما يعني أن علاقاته بالآخرين تستند دوماً إلى انطباعاته الشخصية لا إلى التقويم المتوازن لأدائه^(٤). وجده وزير الإعلام أيضاً شخصاً مزاجياً، إذ يكون على قدر التحديات وقت اللزوم، لكنه يفرق في الكأبة في أحيان أخرى، ويروقه أن يكون محط الاهتمام، وأن يشعر أن التهليل كله لشخصه. ويرى كوستيكوف أنه وجد صعوبة في التكيف مع السياسة الديمقراطية ويروقه التعامل مع المسائل العملائية أكثر من التجريدية. لم يُبدِ اهتماماً بالثقافة، وأذواقه الموسيقية لم تتعدّ الأغاني الشعبية. ولكن كان في وسعه على الرغم من ذلك أن يؤدي مقطعاً كاملاً من «سيمفونية لينينغراد» لشوستاكوفيتش. كذلك كان يجد صعوبة في تأسيس علاقة مع السياسيين الروس الآخرين مفضلاً جداً أن يرمز إلى نفسه بلغة الغائب، ولكن كان يروقه

(١) Korzhakov, Boris Yel'tsin, p. 253

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٤) Lakhova, *Moi put'*, p. 146

التكلم على «صديقي بيل (كلينتون)» أو «صديقي هلموت (كول)»؛ لم يكن لديه فلسفة معينة، في رأي كوستيكوف، ما خلا «أيدولوجية السلطة نفسها»^(١).

رئيس الوزراء بالوكالة السابق إيغور غايدر هو أيضًا لديه جذور في منطقة سفيردلوفسك، وعرف من خلال مصادره الخاصة أن يلتسن احترامًا على المستوى المحلي. وجد غايدر أن خطابه في جلس تشرين الأول/أكتوبر المكتملة للعام ١٩٨٧، وفي مؤتمر الحزب عام ١٩٨٨، قد أظهرت قوة الرئيس وقدراته السياسية، وقدرته على معالجة المشكلات التي تهم الناس فعليًا، لكنّها أظهرت أيضًا التباين تأمًا حيال مكان توجيه هذه القدرة السياسية، خصوصًا من ناحية السياسة الاقتصادية. وعندما قام بمقعد موسكو في مجلس نواب الشعب عام ١٩٨٩، بدا جليًا أنه قائد سياسي حقيقي، ولكن لم يظهر الكثير من الإشارات إلى الطريقة التي سيستخدم فيها الدعم الممكن حشده. يلتسن، في نظر غايدر والآخرين أيضًا، «شخصية معقدة ومتناقضة»، وتكمن أول صفة لديه في «قدرته الفطرية على استمزاز الشعب، وأخذ رأيه في الاعتبار قبل اتخاذ القرارات المهمة»، وفي مسائل المبادئ كان يثق بحدسه أكثر من ثقته بمستشاريه. كان يتمتع بالقدرة على الإصغاء، ولكن كان بالإمكان التلاعب به أيضًا، وكحال كوستيكوف، أشار إلى أن الرئيس كان يمر «بأوقات طويلة من الكآبة والسلبية»^(٢). كان الأقرب إلى يلتسن حارسه الشخصي السابق ألكسندر كورجاكوف الذي نُشرت مذكراته الكاشفة للحقائق عام ١٩٩٧، فكشف أن يلتسن حاول الانتحار مرات: المرة الأولى عام ١٩٩٠ حينما قفز عن جسر وسقط في نهر موسكو وعمدت الحادثة حينذاك ناجمة عن طيش رجل سكير، ومرة أخرى حينما اضطر كورجاكوف إلى اقتحام حمام حمام ساونا لكي ينقذه^(٣). ظل آخرون يستشيرون النجوم، فأشاروا إلى أن يلتسن من برج الدلو، كحال ثلاثة رؤساء آخرين في رابطة الدول المستقلة، وهذا يعني أنهم «أصحاب عزيمة وطموح، وقادرون على تحقيق مبتغاهم مهما كلف الأمر»^(٤).

من يلتسن إلى بوتين/ميدفيديف

دار الصراع على النفوذ ضمن مركز الرئاسة إبان التدهور الكبير في شعبية الرئيس نفسه. كان يلتسن يتفوق على غورباتشوف في التقديرات الشعبية، قبل أن يصبح رئيسًا لروسيا؛ عام ١٩٨٩ حاز الرئيس السوفيتي لقب «رجل العام» وبفارق كبير. ولكن بحلول العام ١٩٩٠، حل يلتسن في المركز الأول (نال

(١) Kostikov, Roman, pp. 65, 84, 128, 300-1, 130, 317, 339, 347

(٢) Yegor Gaidar, *Dni porazhenii i pobed* (Moscow: Vagrius, 1996), pp. 60-2, 105-6

(٣) Korzhakov, Boris Yel'tsin

(٤) *Argumenty i fakty*, no. 16, 1994, p. 1

٢٢٪ من الأصوات)، فسبق غورباتشوف بنسبة ١٩٪^(١). وقد أشارت وكالة استفتاء أخرى ضمن نتائج أقل موثوقية، إلى أن يلتسن يمكن أن يُعدَّ القائد الروسي الأبرز في القرن العشرين، متقدمًا على لينين وغورباتشوف ونيكولاي الثاني (بهامش كبير)^(٢). وبمعايير تصنيفية أخرى، عدَّ يلتسن منفتحًا وصريحًا (٢٤٪) وطموحًا (٢٦٪)، وحازمًا أيضًا (٢٤٪). في المقابل، عدَّ غورباتشوف منفتحًا (٢٨٪)، وضعيفًا يفتقر إلى الثقة بالنفس (٢٠٪) ولا مباليا لمعاناة الإنسان (١٩٪)، على الرغم من أنه كان يتحلى أيضًا بالمرونة قادرًا على التكيف مع التغيير (١٨٪)^(٣). ووفقًا لمركز دراسة الرأي العام لعموم روسيا، فإن التأييد الشعبي ليلتسن صيف عام ١٩٩٠ فاق تأييد الرئيس السوفيتي. وبلغ قمة شعبيته، إذ أيدته ٨٠٪، في تموز/يوليو ١٩٩٠، بُعيد انتخابه رئيسًا للبرلمان الروسي؛ وارتفعت نسبة تأييده ثانيةً إلى ٧٤٪، بعد أن واجه محاولة الانقلاب في آب/أغسطس ١٩٩١^(٤).

بمجرد أن تسلم يلتسن الحكم تضاعف الدعم الذي كان يحظى به سريعًا (انظر الصورة الرقم ١-٢). فقد انخفضت بنسبة ٤٥٪ تقريبًا إبان انهيار الاتحاد السوفيتي نهاية العام ١٩٩١، وانخفضت أكثر بعد ربيع العام ١٩٩٢، حينما بدأت سياسات غايدار الاقتصادية تؤتي ثمارها. وانتعشت شعبية الرئيس بعض الشيء إبان استفتاء نيسان/أبريل ١٩٩٣ مجددًا، خلال الصراع مع البرلمان الروسي في أيلول/سبتمبر وتششرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ثم عادت لتتضاعف. وفي نهاية العام ١٩٩٤ انخفضت شعبيته حتى وصلت إلى نسبة ٣٤٪. آنذاك أبدى ٣٪ فقط من الروس استعدادهم للقول «إنهم يشاطرونه تمامًا» آراءه وسياساته؛ دعمه ١٠٪ «في غياب قادة سياسيين جديرين آخرين»، ولكن خاب ظن ٢٥٪ بالرئيس الروسي ٢٦٪ كانوا خصومًا صرحاء له^(٥). في هذه المرحلة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أرسل يلتسن القوات الروسية إلى الشيشان لإعادة بسط السلطة الفيدرالية، وربما لإعادة تعزيز شعبيته. وكان يتوقع أن تكون «حربًا قصيرة ووظاهرة»^(٦). إذا كانت هذه هي النية، فقد أخفقت شر إخفاق، إذ أثبتت المقاومة الشيشانية عنادًا غير متوقع؛ ولم تُدرِّ الحملة الروسية في شكل كَمْفٍ، خصوصًا في مراحلها الأولى، ووقعت خسائر فادحة، وصلت إلى ٢٠ ألفًا في السنة الأولى. وبالتالي تراجع دعم يلتسن

(١) *Nezavisimaya gazeta*, 28 February 1991, p. 2

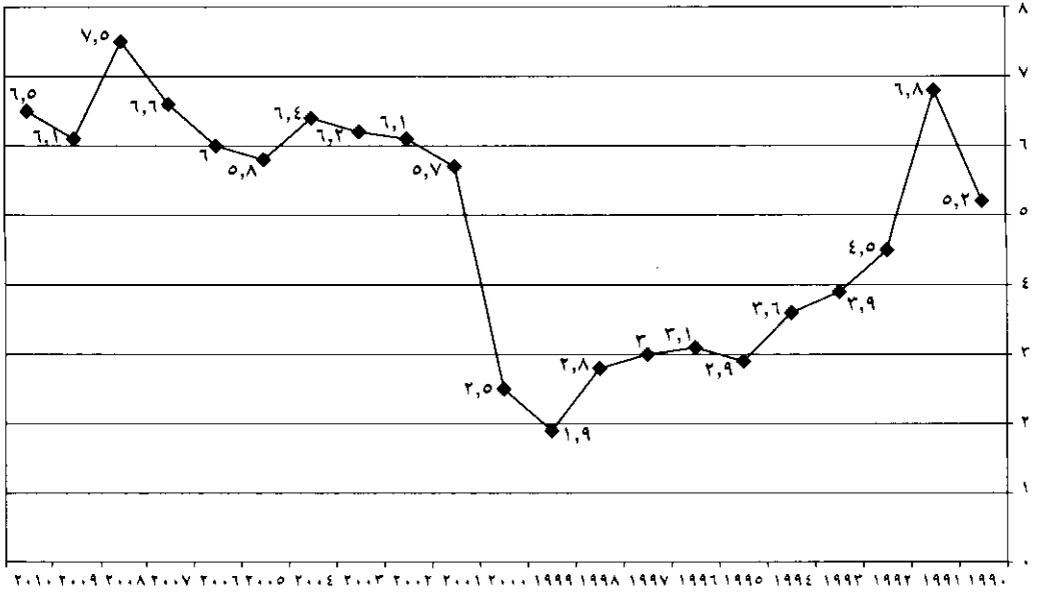
(٢) *Sem's plyusom*, no. 12 (March 1991), p. 4

(٣) *Nezavisimaya gazeta*, 28 February 1991, p. 2؛ على نحو مماثل: *Moskovskie novosti*, no. 15, 1991, p. 10

(٤) *Argumenty i fakty*, no. 38, 1993, p. 2

(٥) *Ekonomicheskie i sotsial'nye peremeny: monitoring obshchestvennogo mneniya*, no. 1, 1995, p. 5

(٦) *Izvestiya*, 14 December 1994, p. 3. تكلم وزير الداخلية فيجسلاف بليف على الحاجة إلى «حرب صغيرة ووظاهرة» من أجل الحد من الضغط نحو التغيير السياسي، في حديث له مع الجنرال كوروباتكين في كانون الثاني/يناير ١٩٠٤ عشية الصراع المنكوب مع اليابان (Konstantin Dushenko, ed., *Russkie politicheskie tsitaty ot Lenina do Yel'tsina* (Moscow: Yurist, 1996), p. 71).



الصورة ٣-١ : شعبية الرئيس ١٩٩٠-٢٠١٠

المصدر: مأخوذة من: VTsIOM وبيانات مركز ليفادا. طُلب ممن تم استفتاءهم تقييم الأداء الرئاسي على مقياس يتألف من ١٠ نقاط.

أكثر، إذ حملته الغالبية مسؤولة الحرب، وأبدى أقل من ٦٪ فقط استعدادهم لدعمه في حال إجراء انتخابات رئاسية مبكرة^(١).

أعلن يلتسن في شباط/فبراير ١٩٩٦ أنه سيسعى، على الرغم من كل شيء، إلى الترشح لولاية ثانية. ثم شن حملة لافتة أوصلته إلى الفوز في الجولتين اللتين أُجريتاً في حزيران/يونيو وتموز/يوليو^(٢). كان نصرًا، في النهاية، حاسمًا، يدين بالكثير لامتيازات الرئاسة نفسها. استخدم يلتسن تمامًا تأثيره في وسائل الإعلام الحكومية، وخصوصًا المحطات التلفزيونية، ودعا رئيس مصلحة المحطات التلفزيونية المستقلة في روسيا، التي كان قد تم تأسيسها حديثًا وتنتقد سياساته في الشيشان، إلى الانضمام إلى طاقم العمل في حملته. وقام بتوزيع الأموال العامة دونما قيود: على المشاريع الصغيرة وعلى أكاديمية العلوم، وعلى المتقاعدين والذين خسروا مدخراتهم، وأعلن عن وضع حد للتجنيد الإلزامي في القوات المسلحة، وسمح

(١) *Kommersant daily*, 10 March 1995, p. 3

(٢) *Nezavisimaya gazeta*, 17 February 1996, p. 1

الانتخابات الرئاسية الروسية، ١٩٩٦

الجولة الثانية، ٣ تموز/يوليو ١٩٩٦		الجولة الأولى، ١٦ حزيران/يونيو ١٩٩٦		
%	الأصوات	%	الأصوات	
٥٣,٨٣	٤٠ ٢٠٣ ٣٤٩	٣٥,٢٨	٢٦ ٦٦٥ ٤٩٥	وييس يلتسن
٤٠,٣٠	٣٠ ١٠٤ ٥٨٩	٣٢,٠٣	٢٤ ٢١١ ٦٨٦	ستادي زوغانوف
		١٤,٥٢	١٠ ٩٧٤ ٧٣٦	كسندر ليبيد
		٧,٣٤	٥ ٥٥٠ ٧٥٢	ريغوري يافلينسكي
		٥,٧٠	٤ ٣١١ ٤٧٩	لاديمير جيرينوفسكي
		٠,٩٢	٦٩٩ ١٥٨	ميخيتو سلاف فيودوروف
		٠,٥١	٣٨٦ ٠٦٩	ميخائيل غورباتشوف
		٠,٣٧	٢٧٧ ٠٦٨	لرتين شاكوم
		٠,٢٠	١٥١ ٢٨٢	روي فلاسوف
		٠,١٦	١٢٣ ٠٦٥	لاديمير برينتسالفوف
		٠,٠٠	٣٠٨	المرورون ^(*)
٤,٨٣	٣ ٦٠٤ ٤٦٢	١,٥٤	١ ١٦٣ ٩٢١	معارضون للكل
١,٠٤	٧٨٠ ٥٩٢	١,٤٢	١ ٠٧٢ ١٢٠	أصوات الملقاة

المصدر: *Vybory Prezidenta Rossiiskoi Federatsii. 1996. Elektoral'naya statistika* (Moscow: Ves' mir, 1996), pp. 127-30. وأدخلت عليه تعديلات تالية. في الجولة الأولى بلغ عدد المقترعين المسجلين ١٠٨ ٤٩٥ ٠٢٣، من بينهم شارك ٧٥ ٧٤٤ ٥٥٣ في الانتخابات من خلال تلقي ورقة اقتراع. (٦٩,٨١٪) وأدلى ١٣٩ ٥٨٧ ٧٥ بأصوات صالحة أو ملغاة (٦٩,٦٧٪). في الجولة الثانية بلغ عدد المقترعين المسجلين ١٠٨ ٥٨٩ ٠٥٠؛ من بينهم شارك ٧٤ ٨٠٠ ٤٤٩ في الانتخابات (٦٨,٨٨٪) وأدلى ٢٩٠ ٦٩١ ٧٤ بأصوات صالحة أو ملغاة (٦٨,٧٨٪). (*) الأصوات التي ذهبت إلى أمان غيلدي تولى في الجولة الأولى، قبل انسحابه.

للجنود أنفسهم بتفادي الخدمة الإلزامية في الشيشان وغيرها من المناطق الساخنة^(١). ربما أفق حوالى ٥٠٠ مليون دولار على حملته، وهو بكل تأكيد مبلغ يتعدى أكثر بكثير مبلغ الملايين الثلاثة الذي يسمح به

(١) راجع على سبيل المثال: *Izvestiya*, 18 May 1996, pp. 1-2 (التجنيد والخدمة في الشيشان). يوجد شرح مفصل لنجاح يلتسن من هذه الناحية في: Daniel Treisman, 'Why Yeltsin won', *Foreign Affairs*, vol. 75, no. 5 (September-October 1996), pp. 64-77.

قانون الانتخابات^(١). لكن الأهم أن يلتسن شن حملته الانتخابية بثقة متزايدة، إذ سافر في أرجاء البلاد بحيوية بالغة على الرغم من سنه البالغة ٦٥ عامًا، عارضًا نفسه بديلًا جديًا ووحيدًا من العودة إلى الحكم الشيوعي. بعد إحدى رحلاته، اضطروا إلى نقل ما لا يقل عن أربعة من الصحافيين المرافقين له إلى المستشفى بعد إصابتهم بالالتهاب الرئوي، وكذلك اثنين من طاقم عمل يلتسن الخاص^(٢). بدت التغييرات في سلوكه استثنائية تمامًا، إلى حدّ أن المواطنين الروس العاديين بدأوا يعتقدون أنه موصول ببطارية، أو ربما حل محله منتحل صفة نصاب؛ وأفاد رأي آخر، قدمه ممول شارك في حملة يلتسن الانتخابية، أن «يلتسن يصحو في المراحل المهمة في حياته»^(٣).

في الاقتراع الرئاسي الأول، في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٩٦، أتت النتيجة كغالبية نسبية متقاربة (انظر الجدول ٣-٣). ولكن في غضون بضعة أيام عقد يلتسن اجتماعًا مع المرشح الذي حل في المرتبة الثالثة، الجنرال السابق ألكسندر ليبيد، وعرض عليه مركزًا في الإدارة كوزير لمجلس الأمن يتحمل تحديدًا مسؤولية فرض الأمن العام. وجد غينادي زوغانوف، المرشح الشيوعي، نفسه عاجزًا عن توسيع تحالف داعميه بين الجولتين، وحقق يلتسن في الجولة الثانية فوزًا صريحًا، فوقف أغلب مؤيدي ليبيد خلفه إضافةً إلى الغالبية الساحقة من الناخبين الذين دعموا المصلحين الليبراليين مثل غريغوري يافلينسكي في الجولة الأولى^(٤). كان نجاحًا ساحقًا؛ لكن تبين أيضًا أن مؤيدي يلتسن الملتزمين لا يشكلون سوى ربع الناخبين، أقل من الممتنعين عن التصويت، وأقل بكثير من عدد الذين كانوا مستعدين لتأييده في حزيران/يونيو ١٩٩١ ومجددًا في استفتاء نيسان/أبريل ١٩٩٣. في الواقع بالكاد تغير توزيع الدعم الموجه إلى الإصلاحيين المؤيدين ليلتسن وللشيوعيين وحلفائهم بين انتخابات مجلس الدوما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ والجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو ١٩٩٦: شكل الناخبون الشيوعيون حوالي الثلث (٣٢٪) في الجولتين، وشكّل الوطنيون

(١) *Washington Post*, 7 July 1996, p. A22. كالحال لدى مرشحين آخرين وردت نفقات انتخابات يلتسن في بيان اللجنة المركزية للانتخابات: *Vestnik Tsentral'noi izbiratel'noi komissii Rossiiskoi Federatsii*, no. 18(38), 1996, pp. 20-2.

(٢) *Nezavisimaya gazeta*, 7 September 1996, p. 1

(٣) *Argumenty i fakty*, no. 22, 1996, p. 1. للاطلاع على تعليق بيريزوفسكي على صحوة يلتسن راجع: *The Washington Post*, 7 July 1996, p. A22. إن مسألة وجود منتحل صفة ليلتسن، أو ربما أكثر من واحد، طرحتها تكررًا خلال الحملة الانتخابية الصحفية القوية «الزافتراء»، مستندةً إلى دراسة تفصيلية لعدد الأصابع في الكف اليسرى (إذا توافرت الأصابع كلها في الكف فلا بد من أن صاحب الكف شخص آخر) وللأذنين؛ يُفترض أن يلتسن الحقيقي توفي قبل الانتخابات وحُفظ في ثلاجة (مقابلة مع صحافي ومحرر 3) (*Duel*, Yuri Mukhin, in *Zavtra*, 11 December 1997, p. 3). في حين عمد رئيس لجنة في مجلس الدوما ومتخصص في التزوير، هو ألكسندر سالي، إلى الإشارة إلى أن يلتسن تم استبداله بعد الانتخابات، خلال جراحة القلب التي خضع لها (1) (*Moskovskii komsomolets*, 18 June 1998, p. 1).

(٤) للاطلاع على دفع الأصوات بين الجولتين راجع: 2, *Argumenty i fakty*, no. 28, 1996, p. 2.

أكثر من الخمس (٢٠٪)، وشكل المعتدلون والموالون للكرملين نسبة أكبر من الاثنين، ولكن ظلت أقل من الغالبية الإجمالية (بين ٤٢ و٤٥٪)^(١).

انتُخب يلتسن رئيساً أول مرة حينما كانت روسيا لا تزال جمهورية ضمن الاتحاد السوفيتي، ولكن حكمت المحكمة الدستورية بوجوب اعتبار هذا الانتخاب انتخاباً أول للمركز الذي يشغله^(٢)، وبالتالي لم يكن أمامه إلا التنحي في الانتخابات التالية، التي كانت يجب أن تجري في حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، نهاية ولايته الرئاسية الثانية. في الحقيقة فاجأ يلتسن عالم السياسة حين استقال في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، فسمح لرئيس الوزراء بوتين أن يتولى الحكم كرئيس بالوكالة إلى أن تُجرى انتخابات مبكرة. وقد صرّح يلتسن أمام مشاهدي محطة التلفزة الوطنية أنه فكر طويلاً قبل اتخاذ قراره، ولكنه في النهاية خلس إلى أنه أنجز هدفه في الحياة، من ناحية أن روسيا لن تعود أبداً إلى الماضي، وقد حان الوقت للمضي قدماً نحو الألفية الجديدة مع سياسيين جدد ووجوه جديدة ومع أشخاص جدد وأذكياء وأقوياء وحيويين. طرح يلتسن سؤالاً: «لِمَ عساه يتمسك بالسلطة ستة أشهر أخرى في حين تمتلك البلاد رجلاً قوياً يستحق أن يكون رئيساً، وفي حين أن كل روسي تقريباً يعلق اليوم آماله بمستقبل أفضل على هذا الرجل؟» لكنه أراد أيضاً أن يعتذر لعدم تحقق الكثير من المطامح التي كان قد وعد بتحقيقها. كان هو نفسه يعتقد أنهم قادرون على أن يتقدموا إلى الأمام بقفزة واحدة من الماضي الشمولي الرمادي الكاسد إلى المستقبل الناصع الغني المتحصّر. لعله كان ساذجاً جداً، أو لأن المشكلات كانت كبيرة جداً؛ حتماً طرأت مشكلات وإخفاقات، ولكن أمنيته الوحيدة تركزت في جعل حياة الأشخاص العاديين «على الأقل أسهل وأفضل قليلاً»^(٣).

(١) *Vybory Prezidenta Rossiiskoi Federatsii, 1996. Elektoral'naya statistika* (Moscow: Ves'mir, 1996), pp. 190, 192. هناك أعمال أدبية كثيرة تطرقت إلى هذه الانتخابات الحاسمة: راجع على سبيل المثال كتاباً يتطرق إلى الظروف التي جرت فيها - Jerry F. Hough, Evelyn Davidheiser and Susan Goodrich Lehmann, *The 1996 Russian Presidential Election* (Washington, DC: Brookings, 1996)

والأعمال التي تتطرق إلى النتيجة:
Richard Rose and Evgeny Tikhomirov, 'Russia's forced choice presidential election', *Post-Soviet Affairs*, vol. 12, no. 4 (October-December 1996), pp. 351-79; Ralph S. Clem and Peter R. Craumer, 'Roadmap to victory: Boris Yel'tsin and the Russian presidential elections of 1996', *Post-Soviet Geography and Economics*, vol. 37, no. 6 (June 1996), pp. 335-54; Stephen White, Richard Rose and Ian McAllister, *How Russia Votes* (Chatham House, NJ: Chatham House, 1997), ch. 12; Yitzhak M. Brudny, 'In pursuit of the Russian presidency: why and how El'tsin won the 1996 presidential election', *Communist and Post-Communist Studies*, vol. 30, no. 3 (September 1997), pp. 255-75; David S. Mason and Svetlana Sidorenko-Stephenson, 'Public opinion and the 1996 elections in Russia: nostalgic and statist, yet pro-market and pro-Yeltsin', *Slavic Review*, vol. 56, no. 4 (Winter 1997), pp. 698-717; and Michael McFaul, *Russia's 1996 Presidential Election: The End of Polarized Politics* (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1997).

(٢) SZ, no. 46, item 5701, 5 November 1998

(٣) *Rossiiskaya gazeta*, 5 January 2000, pp. 1-2

على أثر استقالة يلتسن المبكرة، جرى تقديم موعد الانتخابات الرئاسية إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٠، مما أعطى بوتين الأفضلية التامة والحتمية. أبى بوتين أن يقوم بحملة انتخابية مباشرة، أو أن يستخدم الأموال التي حُصِّصت لهذا الغرض، ولم يصدر بياناً سابقاً للانتخابات، لكنه عمد إلى إصدار بيان عميق ومدروس عن «روسيا عشية الألفية الجديدة»، حينما تسلّم مركزه الجديد في نهاية السنة، وأصدر «رسالة مفتوحة إلى الناخبين الروس» كنوع من بيان (شرح طاقم عمله قائلاً إنه استخدم هذه الصيغة غير المألوفة لتفادي الاضطرار إلى الخضوع لالتزامات سياسية قد تجره إلى نقاشات طويلة أكثر)^(١). كررت الرسالة المفتوحة بعض الموضوعات التي تطرق إليها في رسالة رأس السنة، إضافةً إلى مسائل أخرى أصبحت مألوفة أكثر طوال ولايته الرئاسيتين. أشار بوتين إلى أن المشكلة الكبرى والأهم هي خسارة روسيا إرادتها السياسية، وأن أحد الأمثلة على هذا الفقدان للعزم هو الجريمة، في الشيشان حيث سيطر المجرمون على «جمهورية بأكملها»، أو في الشوارع. أما الحل الذي وجده هو نفسه فيتركز في بسط «ديكتاتورية القانون»، داخل دولة قوية، لأن الدولة الفاعلة القوية وحدها يمكنها أن توفر الحرية للشركات والأفراد والمجتمع ككل. وفي هذا السياق ثمة أولويات خاصة كثيرة: «الحد من الفقر؛ حماية المؤسسات من البيروقراطيين والمجرمين؛ إحياء حس أكبر بالكرامة الشخصية للمواطنين باسم الكرامة الوطنية الأسمى؛ سياسة خارجية مستندة إلى المصالح الوطنية لبلادنا»^(٢).

عدا عن ذلك، نُشرت سلسلة من المقابلات المطولة مع مجموعة من المراسلين الصحافيين، بدايةً آذار/مارس ٢٠٠٠ بعنوان «السيد الأول»، ثم وُزعت كجزء من حملة بوتين الرسمية. وكان قسم كبير منها يتعلق بسيرته الذاتية، مع شواهد من العائلة والأصدقاء، وكذلك من الرئيس بالوكالة نفسه. ولكن جرى أيضاً التركيز بقوة في الحاجة إلى دولة قوية، أو كما يفضل بوتين تسميتها «دولة فاعلة». حاجج قائلاً إن دولة من هذا النوع وحدها تستطيع توفير إطار عمل قانوني، يحمي حقوق الملكية الخاصة، ويضمن ألا تتحول روسيا إلى دولة معتمدة على الاحتياطات الاستراتيجية للدول الأخرى^(٣). كذلك، وحدها الدولة القوية والفاعلة يسعها أن تدرأ تكرار تجربة يوغسلافيا ثانية على أرض روسيا الاتحادية كاملة، في حال السماح للإسلام الأصولي أن ينتشر من الشيشان إلى وسط فولغا، وأن تتفادى كارثة عالمية^(٤). تعززت

(١) *Kommersant*, 26 February 2000, p. 1

(٢) وردت «الرسالة المفتوحة» في: *Izvestiya*, 25 February 2000, p. 4. ووردت في الوقت عينه في: *Kommersant*, *Komsomol'skaya pravda* and *Trud*, all on p. 3.

(٣) *Ot pervogo litsa*, pp. 163, 161, 166

(٤) المصدر نفسه، في الصفحتين ١٣٥ و١٣٦. وردت الترجمة إلى الإنكليزية على الشكل التالي:

First Person: An Astonishingly Frank Self-Portrait by Russia's President Vladimir Putin, with Nataliya Gevorkyan, Natalya Timakova, and Andrei Kolsenikov. tr. Catherine A. Fitzpatrick (London: Hutchinson and New York: Random House, 2000).

حملة بوتين إلى حد بعيد من خلال الاهتمام الذي استقطبه تلقائيًا كرئيس للوزراء، وكرئيس بالوكالة منذ كانون الثاني/يناير فصاعدًا، لاسيما من خلال قيامه بسلسلة تحركات حيوية، مثل قيادة طائرة تابعة للقوات المسلحة في وقت فراغه^(١)، وهذا ما أظهر الفارق بينه وبين سلفه المتعثر. وبيان جليًا أنه استفاد تمامًا من منصبه، أو ما بدأ الروس بوصفه كموارد إدارية: وهذا يعني، على سبيل المثال، أن عددًا استثنائيًا من المسؤولين الكبار باتوا ضمن طاقم عمله، على الرغم من أن من المُفترض أن يكونوا جميعًا قد أخذوا إجازة من مناصبهم طوال انشغالهم بمثل هذه النشاطات^(٢).

بالنتيجة فاز بوتين بغالبية الأصوات في الاقتراع الأول (راجع الجدول ٣-٤). ومن جديد حل في المركز الثاني القائد الشيوعي غينادي زوغانوف وحاز نسبة من الأصوات أعلى مما كان متوقعًا. وحل قائد حزب «يابلوكو» غريغوري يافلينكسي في المركز الثالث، لكنه حاز نسبة أصوات أقل مما حازه عام ١٩٩٦؛ ولم يزل أيٌّ من المرشحين الآخرين نسبة الـ ٣٪، مما يعني أنهم مضطرون إلى إعادة أموال الدولة التي قُدمت إليهم من أجل حملاتهم الانتخابية. قدم ذلك إلى بوتين فوزًا حاسمًا، جعله يتخطى تمامًا الهامش الذي قد يُعزى إلى تلاعبه بالموجات الهوائية. وبدا جليًا أيضًا أنه يدين بالكثير لمنافع منصبه، بما في ذلك الدعم الفعلي لآلية الدولة ودرجة الاهتمام المتباينة التي تلقاها من وسائل الإعلام (بما في ذلك تلك التغطية التلفزيونية التي توافرت لجميع المرشحين وتقريبًا نصف التغطية الإخبارية وتغطية الشؤون الراهنة)^(٣). خلص المراقبون الدوليون إلى أن الانتخابات جرت عمومًا ضمن إطار دستوري وتشريعي

(١) *Kommersant*, 21 March 2000, p. 1

(٢) *Russian Federation: Presidential Election 26 March 2000 – Final Report* (Warsaw: ODIHR, 2000), pp. 21–3

(٣) *Monitoring the Media Coverage of the March 2000 Presidential Elections in Russia: Final Report* (Düsseldorf: European Institute for the Media, 2000), pp. 43, 46

للاطلاع على نقاش موسع أكثر في شأن الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٠ راجع، على سبيل المثال:

Richard Sakwa, 'Russia's "permanent" (uninterrupted) elections of 1999–2000', *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, vol. 16, no. 3 (September 2000), pp. 85–112; Timothy J. Colton and Michael McFaul, *Popular Choice and Managed Democracy: The Russian Elections of 1999 and 2000* (Washington, DC: Brookings, 2003); and Vicki L. Hesli and William M. Reisinger, eds., *The 1999–2000 Elections in Russia: Their Impact and Legacy* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2003

وجرى من جديد التركيز في البعد الإقليمي في:

Ralph S. Clem and Peter R. Craumer, 'Spatial patterns of political choice in the post-Yeltsin era: the electoral geography of Russia's 2000 presidential election', *Post-Soviet Geography and Economics*, vol. 41, no. 7 (October–November 2000), pp. 465–82

أعمال علماء السياسة الروس المتوافرة في الجامعة الأوروبية في سان بطرسبورغ ممثلة في:

Vladimir Gel'man, Grigorii Golosov and Yelena Mclckhina, eds., *Vtoroi elektoral'nyi tsikl v Rossii 1999–2000 gg.* (Moscow: Ves' mir, 2002); Maikl Makfol, Nikolai Petrov and Andrei Ryabov, eds., *Rossiya v izbiratel'nom tsikle 1999–2000 godov* (Moscow: Gendal'f, 2000)

مستندة إلى مصادر مركز كارنيغي في موسكو.

ينسجم مع المعايير الديمقراطية المعترف بها دوليًا، لكنهم أيضًا أشاروا إلى «الضغط المستجد» الذي مورس على الإعلام الإلكتروني والمطبوع، وإلى طرائق الاستغلال التام لمنافع المناصب^(١). عُدَّت هذه عيوبًا اتسمت بها الانتخابات الرئاسية السابقة التي أُجريت عام ١٩٩٦^(٢)، وأمست على نحو متزايد سمات مألوفة للعملية الانتخابية الروسية.

أُتت الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٤ تنويجًا. وحلت بعد ثلاثة أشهر فقط من انتخابات مجلس الدوما التي خرج منها حزب روسيا الموحدة المؤيد للكرملين المنتصر الأكبر (راجع الفصل الثاني)، مما أوجد برلمانًا جديدًا تتوقع منه السلطات الدعم الكامل من ثلثي الأعضاء على الأقل. كانت شعبية بوتين نفسه لا تزال مرتفعة جدًا، ولم يكن ثمة شك في أنه سيفوز؛ في الواقع، بعد انتخابات مجلس الدوما ظل بعض الوقت يُطرح سؤال وحيد. وهو: هل سيواجه بوتين معارضة؟ وإن كان لن يواجهه، فهل يدبر «منافسة» خاصة به ليحقق على الأقل ما يشبه المباراة. رشح الحزب الشيوعي، الذي قدم المعارضة الأخطر في الماضي، نائبًا من الدوما، مدير مزرعة حكومية، هو نيكولاي خاريتونوف، وليس قائد الحزب؛ وشرح «الليبراليون الديمقراطيون» حارسًا شخصيًا، هو أوليغ ماليشكين، وليس جيرينوفسكي نفسه؛ ولم يرشح حزب «يابلوكو»، الذي صعقته نتائج المتواضعة في انتخابات الدوما، أحدًا. ومن الآخرين، ترشح كلٌّ من إيرينا خاكامادا (كانت تنتمي سابقًا إلى اتحاد قوى اليمين) وسيرغي غلازيف (أحد قادة حزب «رودينا» في انتخابات الدوما) كمستقلين، من دون دعم حزبيهما. لم يعتبر أي من المرشحين المنافسين عن أي توقع لهزيمة الرئيس صاحب المنصب. وقام أحدهما، وهو رئيس المجلس الأعلى سيرغي ميرونوف، بالمشاركة علنًا في الحملة لمصلحته. شرح ميرونوف قائلًا: «قلنا أكثر من مرة إننا ندعم سياسات الرئيس؛ يجب دعم الرئيس نفسه»^(٣).

في النهاية، جرى تسجيل سبعة مرشحين بنجاح، اثنان منهم دون الحاجة إلى جمع توقيعات إذ إن حزبيهما فازا بمقعدين ضمن منافسة اللوائح الحزبية في انتخابات مجلس الدوما في كانون الأول/ديسمبر الفائت. ميرونوف، الذي لم يخض حزبه انتخابات مجلس الدوما الفائزة، جمع عدد التوقيعات المطلوب، وكذلك فعل أربعة مرشحين، كانوا ظاهريًا مستقلين. أثار أحد المرشحين المستقلين، إيفان ريبكين، وهو رئيس مجلس نواب وأمين سر مجلس الأمن السابق، بعض الجدل حين اختفى في شكل غامض في مستهل شباط/فبراير، بعد بضعة أيام من اتهامه بوتين بالتواطؤ في التفجيرات التي وقعت

(١) Russian Federation: Presidential Election 26 March 2000 - Final Report, pp. 3-5

(٢) International Observer Mission: Election of President of the Russian Federation 16th June 1996 and 3rd July 1996 - Report on the Election (Warsaw: ODIHR, 1996), pp. 4-5.

(٣) Izvestiya, 9 January 2004, p. 1

الجدول ٣-٤ الانتخابات الرئاسية الروسية، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٠

الاسم	جهة الترشيح	الأصوات	%
فلاديمير بوتين	مستقل	٣٩ ٧٤٠ ٤٦٧	٥٢,٩٤
غينادي زوغانوف	مستقل	٢١ ٩٢٨ ٤٦٨	٢٩,٢١
غريغوري يافلينسكي	مستقل	٤ ٣٥١ ٤٥٠	٥,٨٠
أمان - غيلدي توليف	مستقل	٢ ٢١٧ ٣٦٤	٢,٩٥
فلاديمير جيرينوفسكي	الحزب الليبرالي الديمقراطي في روسيا	٢ ٠٢٦ ٥٠٩	٢,٧٠
قسطنطين تيتوف	مستقل	١ ١٠٧ ٢٦٩	١,٤٧
إيلا بامفيلوفا	الجمعية الانتخابية «للكرامة المدنية»	٧٥٨ ٩٦٧	١,٠١
ستانسلاف غوفوروخين	مستقل	٣٢٨ ٧٢٣	٠,٤٤
يوري سكوراتوف	مستقل	٣١٩ ١٨٩	٠,٤٣
ألكسي بودبرينزكين	مستقل	٩٨ ١٧٧	٠,١٠
عمر جيراثيلوف	مستقل	٧٨ ٤٩٨	٠,١٠
المعارضون	-	١ ٤١٤ ٦٧٣	١,٨٨
الأصوات الملغاة	-	٧٠١ ٠١٦	٠,٩٣

المصدر: *Выборы Президента Российской Федерации. 2000. Электоральная статистика* (Moscow: Ves' mir, 2000), pp. 189-91. بلغ عدد الناخبين المسجلين ٣٧٢ ٠٤٣ ١٠٩. شارك ٧٥ ١٨١ ٠٧٣ منهم في الانتخابات من خلال تلقي ورقة اقتراع (٦٨,٧٤٪). وأدلى ٧٧٠ ٠٧٠ ٧٥ منهم بأصوات صالحة أو ملغاة (٦٨,٦٤٪). المستقلون رشحتهم «جماعات المبادرة» من بين ١٠٠ ناخب على الأقل. طُلب إليهم هم أنفسهم جمع ما لا يقل عن مليون توقيع يدعم الترشح.

في موسكو، والتي أدت إلى نشوب الحرب الشيشانية الثانية^(١)؛ لكنه وُجد بعد خمسة أيام في كييف. وحين عاد إلى موسكو لم يقدم تفسيراً متماسكاً لسبب اختفائه^(٢). لجأ لاحقاً إلى لندن، ولكن لم يُسمح له باستخدام وسائل الترويج التي كانت لتحق له في الحالة العادية وانسحب من الانتخابات التي تحولت إلى مهزلة في الخامس من آذار/مارس^(٣). عدا ذلك، بدت الحملة عادية جداً: من جديد لم يطلق بوتين

(١) *Kommersant*, 2 February 2004, p. 2 (إعلان على صفحة بكاملها).

(٢) *Kommersant*, 11 February 2004, p. 1

(٣) المصدر نفسه، ٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، ص ٣.

الجدول ٣-٥ الانتخابات الرئاسية الروسية، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٤

الاسم	جهة الترشيح	الأصوات	%
فلاديمير بوتين	مستقل	٤٩ ٥٥٨ ٣٢٨	٧١,٣١
نيكولاي خاريتونوف	الحزب الشيوعي في روسيا الاتحادية	٩ ٥١٤ ٥٥٤	١٣,٦٩
سيرغي غلازيف	مستقل	٢ ٨٥٠ ٦١٠	٤,١٠
إيرينا خاكامادا	مستقل	٢ ٦٧٢ ١٨٩	٣,٨٤
أوليج ماليشكن	الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي	١ ٤٠٥ ٣٢٦	٢,٠٢
سيرغي ميرونوف	حزب الحياة الروسي	٥٢٤ ٣٣٢	٠,٧٥
المعارضون	-	٢ ٣٩٧ ١٤٠	٣,٤٥
الأصوات اللاغية	-	٥٧٨ ٨٤٧	٠,٨٣

المصدر: مأخوذ من النتائج المصححة كما وردت في: *Vestnik Tsentral'noi izbiratel'noi komissii Rossiiskoi Fed-eratsii* no. 5, 2006, pp. 19-20.

بلغ عدد الناخبين المسجلين ٢٨١ ٠٦٤ ١٠٨ (Vybory Prezidenta Rossiiskoi Federatsii, 2004. *Elektoral'naya statistika* (Moscow: Ves' mir, 2004), p. 106). شارك ١٧٧ ٥٧٢ ٦٩ منهم في الانتخابات عبر تلقي ورقة اقتراع (٦٤,٣٨٪). وأدلى ٣٢٦ ٥٠١ ٦٩ بأصوات ملغاة أو صالحة (٦٤,٣١٪). رشح المستقلون أنفسهم، ولكن طلب إليهم الحصول على دعم مجموعة ناخبة لا يقل عددها عن ٥٠٠، وتم تسجيلهم على أساس توقع ما لا يقل عن مليوني ناخب.

أي حملة انتخابية، مستنداً إلى منافع منصبه، بما فيها إعلام تابع (اجتماع مطول مع مؤيديه نُقل بأكمله على محطة التلفزة الوطنية، لم يُعدَّ حدثاً تابعاً للحملة الانتخابية)^(١)، ولم يتحضر خصومه لإنفاق المال، إن كان في حوزتهم، على شيء بدا أن لا أمل فيه. في الواقع، أكثر ما كان يشغل بال السلطات هو احتمال تدني نسبة الإقبال على التصويت في شكل كبير، مما قد يضعف الثقة بالنتيجة أو يتسبب بإلغائها (وقد يحدث ذلك إذا شكل عدد المقبلين على الاقتراع أقل من ٥٠٪ من المقترعين المسجلين). وأطلقت حملة انتخابية لزيادة نسبة الإقبال على الاقتراع إلى زيادة قصوى، إلى درجة أنها أحياناً تضمنت ضغطاً إدارياً مباشراً^(٢).

أعلنت نتيجة تمهيدية في ١٦ آذار/مارس. وبعد أسبوعٍ أعلنت النتيجة النهائية. انخفضت نسبة

(١) *Argumenty i fakty*, no. 7, 2004, pp. 4-9.

(٢) *Russian Federation: Presidential Election 14 March 2004: OSCE/ODIHR Election Observation Mission Report* (Warsaw: ODIHR, 2004), p. 13.

الإقبال على الاقتراع إلى ٦٤٪ بعد أن سجلت ٦٩٪ عام ٢٠٠٠، وتضاعف تقريباً عدد المعارضين (راجع الجدول ٢-٥)، ولكن بدا هامش فوز بوتين أعلى بكثير فهو في الواقع مثل غالبية الأصوات الشعبية في كل جمهوريات البلاد وأقاليمها التي يبلغ عددها ٨٩. في أربع من الجمهوريات، وهي داغستان وإنغوشيا ومولدوفا والشيشان التي مزقتها الحرب، تخطت نسبة الإقبال على التصويت ونسبة الأصوات لمصلحة بوتين ٩٠٪؛ وفي باشكورتستان بلغت نسبة الإقبال على التصويت ٨٩٪، ونسبة التصويت لمصلحة بوتين ٩٢٪. كل هذا يذكر بالانتخابات السوفيتية في الماضي القريب، ويؤشّر على وجود ضغط قوي على مستوى الإدارات الإقليمية^(١). ومن جديد بدت التغطية الإعلامية غير متوازنة البتة: على المحطات التي تسيطر عليها الدولة، تحديداً، تلقى بوتين قدرًا من الاهتمام الذي يتخطى تمامًا القدر المناسب مع دوره كرئيس للدولة. وشكلت التغطية المباشرة لاجتماعه مع مؤيديه على قنوات تلفزة تملكها الدولة خرقًا واضحًا لبند القانون الذي ينادي بمعاملة المرشحين على قدم المساواة^(٢). لم ترد أي إشارة في كل هذا إلى أن بوتين قد سرق فوزه. ولكن بدا جليًا في الوقت نفسه أن مجموعة من الآليات قد وُضعت تسمح للكرملين بتحقيق النتيجة التي يريها، عبر التعاون مع القادة المحليين الذين لم يساورهم شك في أن مستقبلهم يعتمد على هذا النوع من التصويت الذي سيتمكنون من حشده في مناطقهم بالطريقة نفسها التي كان يُحكم بها على أمناء السر الإقليميين السوفيت الأوائل، بخصوص قدرتهم على تحقيق أهداف خططهم.

عام ٢٠٠٨، كان الكرملين في موقع أكثر هيمنة في الانتخابات الرئاسية التي لم يعد فيها بوتين قادرًا على التنافس، إذ إن الدستور لا يسمح بأن يحكم الشخص عينه أكثر من ولايتين متعاقبتين. اندلع جدال طويل داخل البلاد وخارجها حيال «مشكلة عام ٢٠٠٨» الناجمة. وساد توقع باحتمال تعديل الدستور للسماح لبوتين بالترشح ثانية. فقد تم تعديل الدستور البيلا روسي بهذا الشكل عام ٢٠٠٤، وسُجّل تأييد

(١) للاطلاع على سرد أكثر تفصيلاً راجع: Christopher Marsh, Helen Albert and James W. Warhola, 'The political geography of Russia's 2004 presidential election', *Eurasian Geography and Economics*, vol. 45, no. 4 (June 2004), pp. 262-79; Richard Sakwa, 'The 2003-2004 Russian elections and prospects for democracy', *Europe-Asia Studies*, vol. 57, no. 3 (May 2005), pp. 369-98; and Vladimir Gel'man, ed., *Tretii elektoral'nyi tsikl v Rossii, 2003-2004 gody* (St Petersburg: Yevropeiskii universitet v Sankt-Peterburge, 2007).

هناك منظور يستهدف الممارسة بقدر أكبر من الشك، ويستند إلى دليل اقتصادي إحصائي قدمه:

Mikhail Myagkov, Peter C. Ordeshook and Dimitri Shakin, *The Forensics of Election Fraud: Russia and Ukraine* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2009)

الذين خلصوا إلى أن هناك ١٠ ملايين صوت مشبوه أو أكثر، وأن الغش تغلغل الانتخابات الروسية (ص ١٢٧).

(٢) *Russian Federation: Presidential Election 14 March 2004: OSCE/ODIHR Election Observation Mission Report*, pp. 16, 18.

شعبي قوي لولاية ثالثة، إذ حُشد بعضٌ من هذا التأييد من الجهات العليا^(١)، على الرغم من أن بوتين نفسه أصر مرارًا على عدم رغبته في تغيير قواعد اللعبة لمصلحته. وصرح في آخر مؤتمر صحافي له أنه لم يفكر حتى في احتمال القيام بذلك^(٢). هناك فكرة أخرى لاقت تأييدًا رسميًا، تنفيذ بتشكيل منصب جديد، ربما «قائد وطني» لم يُعرف بوضوح تام، أو رئاسة مع ائتلاف أكثر توطيدًا مع بيلاروسيا، ويكون لها أسبقية دستورية على المكتب الرئاسي في كلتا الدولتين. ثم طُرِح احتمال آخر وهو إيجاد مساعد مقرب من بوتين يمكن الاعتماد عليه للمضي قدمًا في سياسات بوتين من دون طرح أيٍّ من طموحاته الخاصة، ويقبل التنحي عن منصبه قبل انتهاء ولايته التي تمتد أربع سنوات، سامحًا بإقامة انتخابات جديدة، يتمكن فيها بوتين من الترشح إلى ولاية جديدة أو ربما أكثر^(٣).

في النتيجة، انتقى الكرملين خيارًا مشابهًا للسيناريو الأخير: انتخاب مرشح جديد بمثابة نعمة مغلصة تمامًا للرئاسة، يحظى بدعم بوتين العلني، مما يسمح لبوتين نفسه بالترشح إلى رئاسة الوزراء (وهو المنصب الذي كان يشغله قبل أن يتولى الرئاسة). كما رأينا، كان بوتين قد أشار أصلاً إلى أنه مستعد لتولي رئاسة الوزراء إذا شغل منصب الرئاسة شخص محترم وقادر وفاعل وذو تفكير معاصر. وفي

(١) بدأت تتجمع في أرجاء البلاد موجة من التأييد الشعبي لشغل فلاديمير بوتين ولاية ثالثة. نهاية العام ٢٠٠٧، وفقًا لتقارير صحافية؛ أصر متحدث باسم الكرملين وحزب روسيا الموحدة على أنها «مبادرة ذات منطلق شعبي»: (*Kommersant*, 25 October 2007, p. 1). ولكن أوضحت وثائق جرى اعتراضها أن المسؤولين الإقليميين أصدروا تعليمات للمدارس في مقاطعة تفير ولمصالح السكك الحديدية في نوفوسيبيرسك لاتخاذ التدابير الضرورية: (*Guardian*, 31 October 2007, p. 22). وفي غرورني أفاد التلامذة أن الصفوف أُنغيت كلها، وأن عليهم المشاركة في دعم بوتين (*Sovetskaya Rossiya*, 27 October 2007, p. 2). وردت رسالة مفتوحة موجهة إلى بوتين من أكثر من ٦٥ ألف فنان ورسام ونحات ومصمم غرافيكي وحرفي ومصمم مواقع وفتان فولكلوري في الصحيفة الحكومية في الشهر عينه، مطالبة على نحو مماثل القائد الروسي بأن يظل في الحكم حتى بعد انتهاء ولايته الثانية في آذار/مارس ٢٠٠٨، وموقعة من أربعة ممثلين بارزين جدًا بين أهل الفكر والثقافة (٢) (*Rossiiskaya gazeta*, 16 October 2007, p. 2). طرحت «سوفيتسكايا روسيا» السؤال التالي: «أين الأسماء الـ ٦٤.٩٩٤ الأخرى؟» (*October* 2007, p. 227). حيث وردت شكوى من ممثل في سان بطرسبورغ في صحيفة ليبرالية، وهي: (*Novaya gazeta* (25 October 2007, pp. 19-20).

(٢) (*Rossiiskaya gazeta*, 15 February 2008, p. 1). عمد مجلس دوما ماغادان عام ٢٠٠٢ إلى تقديم احتمالية الولاية الثالثة. وقد وجدت تأييدًا إضافيًا في عداد المشرعين المحليين في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦؛ فقد استبعد بوتين نفسه احتمال الولاية الثالثة منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٢ (*Izvestiya*, 18 January 2007, p. 3). ولكنه في حديث له مع صحافيين هنود عام ٢٠٠٧ بدا أقل حسماً: قال لهم إن مسألة الولاية الثالثة يجب مناقشتها مع مواطني روسيا: (*Moskovskie novosti*, no. 3, 26 January 2007, p. 14).

(٣) للاطلاع على نقاشات تتعلق بهذه البدائل. راجع على سبيل المثال: Roi Medvedev, *Vladimir Putin* (Moscow: Molo-daya gvardiya, 2007), pp. 660-70, and Vladimir Solov'ev, *Putin – putevoditel' dlya neravnodushnykh* (Moscow: Eksmo, 2008), pp. 375-415

ارتبطت المناقشة، بأن يصبح بوتين قائداً وطنياً، بالقائد الحزبي بوريس غريزلوف تحديداً؛ راجع على سبيل المثال: *Rossiiskaya gazeta: nedelya*, 23 October 2007, p. 5, and *Izvestiya*, 8 November 2007, p. 3.

١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بعد أن انبثق من انتخابات مجلس الدوما برلمان جديد غالبية الساحقة تؤيد الكرملين، رُشِّح مساعده المقرب، النائب الأول لرئيس الوزراء ديميتري ميدفيديف، لتولّي المنصب، بدعم من حزب روسيا الموحدة وثلاثة أحزاب أخرى^(١). أعلن ميدفيديف نفسه، في اليوم التالي، أنه سيرشح بوتين لرئاسة الوزراء، إذا فاز في الانتخابات التي ستقام مطلع آذار/مارس^(٢). وفي النهاية لم يكن هناك سوى أربعة مرشحين، هم، إضافةً إلى ميدفيديف، القائد الشيوعي غيناودي زوغانوف، وقائد الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي فلاديمير جيرينوفسكي، وقائد الحزب الديمقراطي غير المعروف كثيرًا والذي ترشح سابقًا كمستقل، ويبدو أنه ضُمن كمرشح لجعل المنافسة تبدو معركة انتخابية في حال انسحاب المرشحين الآخرين. وقد رُفض تسجيل مرشح أكثر جديةً بكثير هو رئيس الوزراء السابق ميخائيل كاسيانوف في ٢٧ كانون الثاني/يناير (إذ عُدَّت توقيعات كثيرة على ورقة ترشحه غير مقبولة؛ واعتقد أن القرار اتخذه بوتين نفسه^(٣)). وفي اليوم التالي أعلن ميدفيديف أنه، بسبب ضغوط العمل لن يتمكن من المشاركة في المناظرات التي ستقام في الاستديوهات مع المرشحين الآخرين^(٤).

حقيقة الأمر أن ميدفيديف بالكاد بذل جهدًا في حملته الانتخابية، على الرغم من أن واجباته الرسمية وسلسلة جولاته حول البلاد في هذا الصدد بدت كافية لتضمن تلقيه الاهتمام التام من وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة. أول بياناته المطولة كان خطابًا وجهه إلى المنتدى المدني في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أوضح فيه أنه سيمضي قدمًا في سياسات سلفه وهي أن روسيا تحتاج إلى ١٠ سنوات من النمو الثابت. ولكن مع تركيز جديد في أخطار «العدمية القانونية»، وفي مسألة أكبر، ألا وهي الفساد على مستوى الدولة، الذي يتم على «مقياس ضخّم»^(٥). وعرض أجندة أوسع في خطاب ألقاه خلال منتدى اقتصادي في كراسنويارسك في ١٥ شباط/فبراير، أعقب خطابًا لبوتين وجهه إلى مجلس الدولة أعلن فيه استراتيجية أطول مدى تمتد إلى العام ٢٠٢٠^(٦). أريد من خلال خطاب كراسنويارسك اقتراح بعض الطرائق التي يمكن من خلالها تطبيق الرؤية الأشمل، لكنه جدد أيضًا التركيز في «العدمية القانونية» والحاجة إلى إصلاح النظام القضائي لضمان استقلاله التام عن أفرع الحكومة الأخرى؛ إذ يجب أن يشعر الناس أن المحاكم هي أماكن لاتخاذ القرارات العادلة، وفيها تجري حمايتهم من الأشخاص الذين

(١) Rossiiskaya gazeta, 11 December 2007, p. 1

(٢) المصدر نفسه، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ص ١.

(٣) المصدر نفسه، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ص ٣.

(٤) Izvestiya, 29 January 2008, p. 2

(٥) Rossiiskaya gazeta, 23 January 2008, p. 3

(٦) ورد خطاب بوتين أمام مجلس الدولة في المصدر نفسه: February 2008, pp. 1-3 9؛ للاطلاع على التفاصيل راجع الصفحات

يخرقون القانون، «أمشاغياً في الشوارع كان الفرد أم مسؤولاً في الدولة»^(١). أخذ يوم إجازة واحداً غير مدفوع الأجر في آخر شباط/فبراير ليقدم حملة انتخابية في مدينة نيجني نوفغورود؛ وعمد في خطاب مقتضب، أعيد بثه تكررًا على محطة التلفزة الوطنية، إلى التشديد على الحاجة إلى «استقرار سياسي»، وإلى خطة لمكافحة الفساد، وإلى عقود من النمو الثابت تستند إلى المسار الذي أثبت جدواه طوال السنوات الثماني الماضية: مسار الرئيس بوتين^(٢).

مساء الثاني من آذار/مارس، حين أعلنت النتائج الأولية، خرج الرئيسان من الكرملين لحضور احتفال في الساحة الحمراء، نُظّم بكل وضوح مسبقاً. هنأ بوتين ميدفيديف بالفوز الذي كان قد ضمنه له مسبقاً، وأعلن أن هذا يكفل مواصلة اتباع السياسات الناجحة التي أتت في السنوات الثماني الماضية؛ وعمد ميدفيديف نفسه الذي كان يرتدي بنطلون جينز وكنتزة وسترة إلى شكر الذين صوتوا له. وأكد على نحو مماثل أن نتيجة الانتخابات أوضحت أنهم سيتمكنون من مواصلة السير في الطريق التي رسمها بوتين^(٣). لدى الحديث مع الصحفيين في وقت لاحق من ذلك المساء، كرر ميدفيديف أن سياساته ستكون عبارة عن تكلمة مباشرة للسياسات التي اتبعها ويتبعها الرئيس بوتين. وأردف قائلاً إن شركة ودية تربطهما، مستندة إلى واقع عملهما معاً مدة طويلة من الزمن، وإلى ثقة أحدهما بالآخر. عدا ذلك، بدا جلياً أن الرئيس يتمتع بامتيازات دستورية معينة، وكذلك رئيس الوزراء. ولم يقترح أحد تغييرها؛ كانت هذه تركيبة جديدة، لكنها فاعلة. وبدا واثقاً أنها ستكون عاملاً إيجابياً جداً في نمو دولة روسيا^(٤). نُصّب ميدفيديف رسمياً في ٧ أيار/مايو؛ وفي اليوم التالي انتُخب بوتين رئيساً للوزراء بهامش قياسي، إذ نال ٣٩٢ صوتاً، وصوّت ضده ٥٦ (وجد أحد النواب الشيوعيين نفسه غير قادر على التصويت مع زملائه في الحزب، وسجل حالة الامتناع الوحيدة عن التصويت)^(٥). وبدأ نظام جديد، على الرغم من أن التعليمات الصادرة كانت تقضي بمواصلة اتباع السياسات نفسها تحت القيادة نفسها.

(١) *Rossiiskaya gazeta*, 16 February 2008, pp. 1, 3–4, at p. 3

(٢) المصدر نفسه، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ص ٣.

(٣) *Rossiiskaya gazeta*, 4 March 2008, p. 1
وكذلك بوتين في: Timothy J. Colton and Henry E. Hale, 'The Putin vote: presidential electorates in a hybrid regime', *Slavic Review*, vol. 68, no. 3 (Fall 2009), pp. 473–503

يحتاج مياخكوف وأورجوك وشاكين بأن درجة الإدارة المركزية وصلت إلى حد أن تسمية هذه التجربة بالانتخابات تشويه لمعنى الكلمة (Forensics, p. 6).

(٤) *Rossiiskaya gazeta*, 4 March 2008, pp. 1–2

(٥) *Izvestiya*, 12 May 2008, p. 2. (لم يذكر التقرير الذي ورد في «كومرسانت» في التاريخ عينه أي امتناع أو غياب عن التصويت من أي نوع؛ في أي حال حظي بوتين بدعم من الذين صوتوا، أو أمكنهم أن يصوتوا، يفوق ما حظي به حتى ذلك الحين أي رئيس وزراء).

الجدول ٣-٦ الانتخابات الرئاسية الروسية، ٢ آذار/مارس ٢٠٠٨

الاسم	جهة الترشيح	الأصوات	%
فلاديمير ميدفيديف	روسيا الموحدة	٥٢ ٥٣٠ ٧١٢	٧٠,٢٨
غينادي زوغانوف	الحزب الشيوعي في روسيا الاتحادية	١٣ ٢٤٣ ٥٥٠	١٧,٧٢
فلاديمير جيرينوفسكي	الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي	٦ ٩٨٨ ٥١٠	٩,٣٥
أندريه بوغدانوف	مستقل	٩٦٨ ٣٤٤	١,٣٠
الأصوات الملقاة		١ ١٠٥ ٥٣٣	١,٣٦

المصدر: مأخوذ من بيانات اللجنة المركزية للانتخابات في *Vestnik Tsentral'noi izbiratel'noi komissii Rossiiskoi Federatsii*, no. 3, 2008, pp. 213-16. بلغ عدد المقترعين المسجلين ١٠٧ ٢٢٢ ٠١٦، وأدلى ٧٤ ٧٤٦ ٦٤٩ منهم (٦٩,٧١٪) بأصوات صالحة أو ملغاة (لم يعد ممكناً التصويت ضد الجميع، وبالنظر إلى إلغاء شرط وجود حد أدنى للإقبال على الاقتراع، فإن عدد الذين شاركوا لم يعد له أهمية قانونية ولم يرد في الإعلان الرسمي).

بوتين وميدفيديف

طراً تغيير أكثر جلاءً حين تولى بوتين الرئاسة بعد بوريس يلتسن نهاية العقد التاسع من القرن العشرين: إنه أصغر سنًا بكثير ومختصاً في الفنون القتالية، يبدأ نهاره يومياً بالتدرب مدة ٤٥ دقيقة^(١)، حتى إنه شارك في تأليف كتاب عن رياضة الجودو (وهذا لم يدرأ عنه الوقوع في موقف حرج حين واجه تلميذة مدرسة تبلغ العاشرة من عمرها خلال زيارة قام بها إلى اليابان بعيد تنصيبه، وزُمي في شكل مباحث من فوق كتفيها فصفق لها الجمهور الياباني)^(٢). لكن ظلت أولوياته مبهمه، عدا إيصال «عملية مكافحة الإرهاب» في الشيشان المنسقة إلى خاتمة ناجحة. بوتين الذي ولد في لينينغراد عام ١٩٥٢ تخرّج في كلية الحقوق عام ١٩٧٥، وعمل من ثم، في جهاز الاستخبارات السوفيتي، بدايةً في لينينغراد نفسها، ثم في دريسدن، حيث تضرّع باللغة الألمانية، واحتسب الكثير من الجعة. بالطبع كان عضواً في الحزب ولم يستقل: لم يعد الحزب

(١) *Izvestiya*, 10 August 1999, p. 1

(٢) *Financial Times*, 6 September 2000, p. 11. أوقعه فتى في سن الرابعة عشرة أرضاً خلال زيارة له في وقت سابق من السنة: *Asashi Shimbun*, 24 July 2000, p. 30. (أدين بهذا المصدر لدكتور آتسوشي أوغوشي). بخصوص الكتاب راجع: Vladimir Putin, Vasilii Shestakov and Aleksei Levitsky, *Dzyudo: istoriya, teoriya, praktika* (Archangel: Izdatel'skii dom SK, 2000)

عام ٢٠٠٧ حضر تسجيل فيديو تعليمي عن رياضة الجودو مع ياسوهيرو ياماشيتا، وهو بطل عالمي في الجودو من اليابان (*Moscow Times*, 15 April 2008, p. 1).

الشيوعي السوفيتي موجودًا بكل بساطة. لذا أخذ بطاقة عضويته ووضعها في الدرج^(١). عاد إلى لينينغراد عام ١٩٩٠ للعمل مساعدًا لرئيس جامعة، ثم مستشارًا لرئيس مجلس إدارة مجلس لينينغراد البلدي الذي كان آنذاك أستاذه السابق، البروفيسور في مادة القانون أناتولي سوبشاك. حين انتُخب سوبشاك أول عمدة للمدينة في حزيران/يونيو ١٩٩١، انضم بوتين إلى إدارته، وتولّى مسؤولية العلاقات الخارجية. انتقل إلى موسكو عام ١٩٩٦، بعد إخفاق مسعاه في انتخاب سوبشاك حاكمًا إقليميًا؛ عمل أولًا في ديوان الرئاسة، ثم بدءًا من تموز/يوليو ١٩٩٨، عمل مديرًا لجهاز الأمن الفيدرالي، ثم انتقل إلى رئاسة الوزراء نفسها في آب/أغسطس ١٩٩٩.

باتت بعض أهداف بوتين أوضح قليلًا في الخطاب الذي ألقاه نهاية العام ١٩٩٩، «روسيا عند منقلب الألفية»، حين تسلّم مسؤولية الرئيس بالوكالة بعد استقالة يلتسن المبكرة. رفض بوتين العودة إلى الماضي الشمولي، مع الاعتراف بإنجازاته الكبيرة؛ في الوقت عينه نبذ النماذج والمخططات المأخوذة من الكتب الأجنبية، والتي طُبقت خلال اختبارات السوق الحرة في التسعينات. بدا مقتنعًا بأهمية القيم العامة، مثل حرية التعبير وحرية السفر إلى الخارج، لكنه كان يركّز أكثر في المبادئ الروسية التقليدية في الحكم، مثل الوطنية والمصير الخاص بالأمة نفسها. شدد بوتين على القول إن روسيا كانت وستظل قوةً عظيمة، من الناحيتين الاقتصادية والثقافية، إن لم يكن من الناحية العسكرية بالضرورة. «مركزية الدولة» هي فضيلة تقليدية أخرى؛ لطالما كانت مؤسسات الحكومة نفسها قوية في روسيا، ولم يكن هناك ترقب مباشر، أو حتى على المدى الطويل، كي تكون روسيا نسخة ثانية من الولايات المتحدة أو بريطانيا مثلًا، حيث للقيم الليبرالية تقاليد تاريخية عميقة. وللتعاضد الاجتماعي أيضًا أهميته، إذ يحتم التركيز في التعاون لا التفرد. بدا جليًا أن هذه لمحة عن مستقبل روسيا التي ستحترم الحريات الليبرالية، ولكنها ستعكس أيضًا الحاجة إلى استعادة دور الدولة المرشد والمنظّم بالتوازي مع أنماط وطنية أطول مدى، وأيضًا بالتوازي مع ما وصفه بوتين نفسه بالنزعة العالمية^(٢).

في غضون ذلك، بدأت الصحف تستعرض مجريات السنوات الغابرة للرئيس العتيد، مع التركيز نوعًا ما في الصفات التي تميزه كشخصية نضالية قريبة من نبض الشارع وغير عنيدة إلى حد ما. على سبيل المثال، سردت إحدى عمّاته في ريزان لصحيفة *Komsomol'skaya pravda* قصة عنه، إذ تسلق «فوفًا» (اسم الدلع لبوتين) الصغير، أعلى حافة شقة المنزل التي تقع في الطبقة الخامسة، وسردت

(١) Richard Sakwa, *Putin: Russia's Choice*, 2nd edn (Abingdon and New York: Routledge, 2008), and in Roi Medvedev's *Vladimir Putin*, 2nd edn (Moscow: Molo-daya gvardiya, 2008), extended by the same author's *Vladimir Putin: prodolzhenie sleduet*, 2nd edn (Moscow: Vremya, 2010).

(٢) *Nezavisimaya gazeta*, 30 December 1999, p. 4؛ وكذلك في: *Rossiiskaya gazeta*, 31 December 1999, pp. 4-5 (جرى إلحاق ترجمة للإنكليزية لنص 19-209). (*First Person*, pp. 209-19)

قصة أخرى عن وقوعه في النهر خلال رحلة صيد، ولحسن الحظ أنه كان يجيد السباحة، لكنها كانت «تمميدًا مائيًا»^(١). مال الأشخاص الذين عاصروا بوتين في المدرسة إلى استذكار ميله إلى التورط في الشجارات، على الرغم من أنهم سردوا للصحيفة أن الرئيس العتيد أجرى كل الترتيبات عقب الوفاة المفاجئة لزميل له في المدرسة، وأنه اشترى لأمه أكبر قالب حلوى في المتجر بأول راتب تقاضاه^(٢). تذكر معلمة اللغة الألمانية التي كانت تدرسه، في كتابها «ذكريات عن الرئيس المقبل»، أن تحصيل بوتين الدراسي كان متواضعًا وأنه كان آخر المقبولين في «منظمة الطلائع»، ولكن تبين أنه «يتمتع بذكاء حاد ومقد وذاكرة ممتازة وحس فضول استثنائي»^(٣). صدر الكتاب الأول الرسمي لسيرة حياته نهاية العام ٢٠٠١، وصدر كتاب آخر بعد مدة وجيزة (كان يُفترض أن تصدر ثلاثة كتب أو ربما أكثر)^(٤). وصرح بوتين، الذي أولى المشروع دعمه الكامل على ما يبدو، للكاتب أنه تلقى ثقافته من الشارع، وهو ما يشبه «العيش في الأدغال»، لكنه تعلم درسًا مهمًا، يفيد أنه من أجل الفوز «يجب أن يذهب إلى الآخر في أي مواجهة، وأن يسدد ضرباته كأنها المواجهة الأخيرة الحاسمة»^(٥).

في غضون ذلك بدأت تنشأ جماعة معجبين صغيرة. وخلال سنة من تبوُّئه منصبه راح عمال السباكة في جبال الأورال ينحتون تمثالاً برونزيًا له؛ وعلى مسافة غير بعيدة، راح الحاكة يصنعون سجادًا يصور وجه الرئيس داخل دائرة بيضوية ذهبية؛ وفي ماغنيتوغورسك عُرض البنطلون ذو الحمالتين الذي ارتداه بوتين خلال زيارته متحف المدينة^(٦)؛ وبدأ مصنع في تشيلياابينسك ينتج ساعة يد تحمل صورة الرئيس؛ وراح حلواني محلي يبيع قوالب حلوى تحمل التصميم عينه؛ وافتتحت «حانة بوتين» في ناحية أخرى من المدينة، تباع كباب «القوة العمودية» ومخفوق اللبن الذي يحمل اسم «حين كان فوقًا صغيرًا»^(٧). وهناك فرقة من المغنيات اشتهرت بأغنية تحمل عنوان «شخص مثل بوتين» (شخص من سماته «عدم معاقرة الخمر» و«عدم الفرار»)^(٨). وقد أخذ العيد الخمسون لمولد بوتين، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، هذه

(١) *Komsomol'skaya pravda*, 2 August 2001, p. 11

(٢) المصدر نفسه، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١، ص ٣، (الشجار)، ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠١، ص ٦.

(٣) Vera Gurevich, *Vospominaniya o budushchem prezidente* (Moscow: Mezhdunarodnye otnosheniya, 2001), pp. 10, 12.

(٤) *Knizhnoe obozrenie*, 30 September 2002, p. 5

(٥) Oleg Blotsky, *Vladimir Putin: istoriya zhizni*, vol. 1 (Moscow: Mezhdunarodnye otnosheniya, 2002), pp. 59, 61, 216

(٦) *Vladimir Putin: doroga k vlasti. Kniga vtoraya* السنة من تلك للاحق في وقت لاحق من تلك السنة (Moscow: Osmos-Press, 2002): ولكن بدا أن ليس ثمة إشارة إلى أي كتاب آخر.

(٧) *Obshchaya gazeta*, 24 May 2001, p. 7

(٨) *Argumenty i fakty*, no. 49, 2001, p. 5, and no. 16, 2002, p. 4 (ساعة اليد): وفيما يتعلق بالحانة. *Guardian*, 29 June 2002, p. 1 (تم إغلاقها لاحقًا): *Izvestiya*, 28 September 2002, p. 1

(٩) *Ogonek*, no. 40, 2002, pp. 28–9؛ وردت المجموعة ومديرها في: *RFE/RL Newslines*, 28 August 2002

الإطراءات إلى مستوى عالٍ جديد. فقد أراد الأشخاص الذين يكتبون في صحيفة «الجدالات والحقائق» الأسبوعية أن يقدموا إلى الرئيس الروسي سيف ساموراي، وطائرة على مزلجتين (حتى يتسنى له الجمع بين هوايته المفضلتين)، ومرحاضاً محمولاً «حتى يتخلص ممن يريد ساعة يريد»^(١)، وبعض الفطائر السبيريية الأصلية كي تغذيه من أجل عمله المستقبلي، أو حتى تحياتهم الحارة^(٢). وجاء الإطراء الأكثر فزادةً من نائب رئيس وزراء سابق من باشكورتستان، وهو عبارة عن قصيدة تتألف حصراً من كلمات تبدأ بالحرف باء، وتختتم بعبارة "Po planete postavyat pamyatniki Pervomy Prezidentu Planety Putin" (سينصبون في كل أرجاء الأرض تماثيل لرئيس الكرة الأرضية الأول بوتين)^(٣).

ذهبت الأمور إلى حد أبعد في إيزبورسك، وهي بلدة غير جذابة تقع في منطقة بسكوف، حيث توقف الموكب الرئاسي بشكل غير مجدول في آب/أغسطس ٢٠٠٠. عُرض على الزوار جولة «على خطى بوتين»، شملت أماكن «اشترى منها هو الخيار»، والمكان الذي «خلع فيه سترته وشرب ماءً من ينبوع»، والمكان الذي «لمس فيه شجرة وتمنى أمنية»^(٤). ومن بين مسؤولي الدولة الذين قصدوا تلك البلدة في الأشهر التالية كان وزير الداخلية ومراقب حقوق الإنسان والسفير اللاتفي، وكلهم زاروا الشجرة التي لمسها بوتين و«عبّروا عن أمانيتهم السرية كما فعل بوتين»؛ في غضون ذلك نشرت صحيفة محلية وصفة للخيار، ونصحت بتقطفه في الصباح الباكر و«غسله ثلاث مرات، والأفضل بالماء المقدس»^(٥). وفي إركوتسك بيع الكرسي الذي جلس عليه بوتين خلال زيارته في مزاد علني، من طبيب بيطري محلي، وأمل أن «ينقل إلينا روح بوتين الطاقة والصدق والوقار»^(٦). في سان بطرسبورغ زُيّنت شجرة زرعها الرئيس بلوحة تذكارية؛ وفي أماكن أخرى، سُمّيت منحدرات التزلج والكنائس باسمه، تقديراً له^(٧). وتُنظمت جولات في بلدة الرئيس الأم، ليس على معالمها السياحية المألوفة، بل على الشقة السكنية الصغيرة التي عاشت عائلة الرئيس في غرفتها الوحيدة النظيفة والمرتبّة، وعلى الشوارع الخلفية والأزقة التي ترعرع فيها الابن الصغير لرجل كان يعمل مهندساً، وعلى المدرسة المجاورة التي شهدت ظهور ولعه بالقيادة السياسية^(٨).

بدا أن الرئيس تروقه مستويات الدعم العالية بين النساء. أوردت صحيفة «البرافدا» قضية محزنة

(١) كان هذا تلاعباً على وعد الرئيس الشهير بأنه «سيقضي على كل الإرهابيين حتى لو كانوا في المرحاض»: *Rossiiskaya gazeta*, 25 September 1999, p. 1).

(٢) *Argumenty i fakty*, no. 40, 2002, p. 4

(٣) مقتبس في: *Moscow Times*, 11 March 2008, p. 1.

(٤) *Guardian*, 12 March 2001, p. 14

(٥) *St Petersburg Times*, 3 November 2000, p. 1

(٦) *Izvestiya*, 29 June 2002, p. 3

(٧) *Guardian*, 12 March 2001, p. 14

(٨) *Guardian*, 12 October 2004, p. 4

من مستشفى ياروسلافل، حيث توجد فئة جديدة من المرضى، تضم نساء مقيمات بحب الرئيس فلاديمير بوتين. بدأت لودميلا، وهي في نهاية عقدها الثالث، بجمع المقالات الصحافية المتعلقة بالرئيس؛ وسرعان ما جمعت ملفاً سمياً، احتفظت به في خزانة قرب سريرها، وكانت تطلب من زوجها أن يطفى التلفاز حين يتكلم بوتين عبر المذياع، وبعد أسبوعين لم تتحرك من مكانها لإطعام زوجها بعد عودته من العمل إذ كانت مسمرة أمام التلفاز تشاهد مقابلة لبوتين (نشب بينهما شجار قوي إلى حدّ أنهما تخاصما ثلاثة أيام). أخيراً انتقلت إلى غرفة الأطفال، حيث علقت صورة للرئيس فوق السرير، لكن زوجها دخل الغرفة ورمى كل محتوياتها على الأرض. راحت لودميلا نفسها تبكي، ولم تجد أمامها حلاً إلا التوجه إلى طبيب نفسي خاص، فشرح لها أن حالتها ليست فريدة؛ إذ ترى النساء بوتين «الزوج الخارق، والشريك الأمثل»، شخصاً لن يُقدم أبداً على خيانتهم ولا يثمل أبداً^(١). وصدر رد فعل بالقدر نفسه من الحماسة من الشبان المثليين الروس حين ظهرت صورة للرئيس وهو عاري الصدر على موقع الكرملين الإلكتروني صيف العام ٢٠٠٧، ثم نُشرت في الصحف اليومية؛ وأعقبها مقاطع كاملة تشويقية يقوم فيها الرئيس بإنقاذ طاقم تصوير فيلم من نمر سيبييري، ويتجه إلى السباحة في أحد أنهر منطقة تيفا، ويستكشف بحيرة بايكال في غواصة، ويطلق السهام على حوت رمادي قبالة ساحل كامشاتكا، ويشارك في التحليق بطائرة برمائية فوق نيران مستعرة شبت على أثر ارتفاع درجة الحرارة كثيراً صيف العام ٢٠١٠^(٢).

بات جلياً أن استخدام اسم بوتين ممكن لمختلف الغايات. بدأت شركة في أستراخان تنتج صنفاً غذائياً هو الباذنجان المخلل يحمل اسم الرئيس "PuTin"، وتفاوت القيد الذي يمنع استخدام اسم الرئيس بإحلالها رمز السيف محل الحرف الأوسط في الكلمة (حققت مبيعات عالية فقررت أن تطلق ماركة موازية

(١) 'In bed with President Putin', 20 September 2001، تم الولوج إليه على الموقع الإلكتروني التالي:

Stephen White and Ian: www.english.pravda.ru/fun/2002/09/20/15789.html؛ هذا النموذج وغيره مأخوذ من:

McAllister, 'Putin and his supporters', *Europe-Asia Studies*, vol. 55, no. 3 (May 2003), pp. 383-99

'The Putin phenomenon', *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, vol. 24, no. 4 (December 2008), pp. 604-28

طُرحت مسألة «ظاهرة بوتين» حتى قبل أن يتسلم مقاليد منصب الرئيس بالوكالة؛ راجع على سبيل المثال:

4, p. 22 December 1999, *Izvestiya*. وصلت نجمة الأفلام الفرنسية بريجيت باردو إلى حد تسمية بوتين «رئيس قلبي»

(المصدر نفسه، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ص ٩).

(٢) راجع على التوالي: *Komsomol'skaya pravda*, 22 August 2007, p. 1 (الصدر العاري)؛ *Izvestiya*, 2 September

2008, p. 2 (النمر)؛

Komsomol'skaya pravda, 5 August 2009, p. 4 (السباحة)؛

Vremya novostei, 3 August 2009, p. 2 (الغواصة)؛

3, p. 26 August 2010, *Izvestiya* (الحوت)؛ المصدر نفسه؛ 11 آب/أغسطس ٢٠١٠، ص ٣. (مساعد طيار). ذُكرت

مكانة بوتين «كرمز للمثليين» في صحيفة التايمز، في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩، ص ٢٩. هل هو يحضّر للانتخابات الرئاسية

التالية؟ سؤال طرحه ميخائيلين من كليوفسك، بعد أن أصبحت أحدث هذه التصريحات مُتاحة للعمامة في *Argumenty i*

fakty, no. 33, 2009, p. 7).

لمنتوجات الأسماك^(١). وتوافرت الصور العادية للرئيس في المتاجر، وصوره على قوالب الشوكولاتة في مجموعة متنوعة من متاجر الحلوى^(٢). وبات في وسع المتحمسين جدًا أن يبتاعوا صورة منمّقة له مصنوعة من كريستال شواروفسكي، أو طلب لوحة له من فنان محترف بألف دولار أو أكثر^(٣). كذلك توافرت للناس فودكا سُمّيت «بوتينكا» (على الرغم من أنها كانت تشبه كل أنواع الفودكا الأخرى في مذاقها)^(٤). وأطلق على مزرعة تعاونية اسم «فلاديمير بوتين»^(٥)، وعلى جادة «جادة بوتين» في غروزني^(٦). وأنجزت لعبة على الحاسوب اسمها «الأوليغارشيون الأربعة» وفيها يستعيد الرئيس المصارف وشركات النفط من خصومه، ويعيّن الموالين له في البرلمان^(٧). في غضون ذلك، افتتح معرض في سان بطرسبورغ يقدم إلى زواره «ثلاث دقائق مع ف. ف. بوتين»، هي عبارة عن فرصة لقضاء بعض الوقت مع مجسّم للرئيس في مكتبه، وهو يقرأ كتابًا عن تاريخ أسطول البلطيق وإلى جانبه كلبه اللابرادور الوفي^(٨). وشاعت نكات تتعلق ببوتين، استُقي بعضها من تأكيد الرئيس أنه سيقتضي على الإرهابيين، حتى لو كانوا في المرحاض. على سبيل المثال، طُرح على جنرال روسي السؤال الآتي: «لَمَ لم تقتلوا أي إرهابي؟» فأجاب: «إنهم لا يستخدمون كراسي المراحيض...»، أو شوهد إعلان على باب حمام يفيد: «لا تدخلوا فتحن نقضي على الإرهابيين. بوتين»، أو «حان دور الأوليغارشي فلاديمير غوسينسكي ليدخل الحمام»^(٩).

وصلت الأمور إلى حد وجود جماعة معجبين بالرئيس، مكتملة الأعضاء في قرية بولشايا يلنيا في نيجني نوفغورود، موطن طائفة «روس» التي تؤمن بالبعث، حيث توصلت مجموعة من السكان المحليين إلى أن بوتين كان بولس الرسول في حياة سابقة، ناهيك بذكر الأمير فلاديمير في طائفة «روس» الكيفية (وهو الذي دان بالمسيحية في القرن العاشر، وجعلها الديانة الرسمية) والملك سليمان الإنجيلي. كانت «جماعة معجبين إلى حد العبادة» بالمعنى الحرفي للكلمة؛ إذ يرسم أعضاؤها الصليب على أجسامهم، ويقبلون صورة مخلصهم، ويتوسلون لإنقاذ روسيا من هلاكها الوشيك؛ وقد عمدت رعية الكنيسة المجاورة إلى تنظيم مسيرة رسمية

(١) *Izvestiya*, 27 June 2007, p. 1

(٢) المصدر نفسه، ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧، ص ٥.

(٣) المصدر نفسه، ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، ص ٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ١.

(٥) *Izvestiya*, 19 July 2007, p. 4

(٦) المصدر نفسه، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ص ٦٦.

(٧) Aleksandr Kolesnichenko. 'Nesting dolls, vodka, and underpants', *Transitions Online*, 5 May 2008, at

www.tol.cz/look/TOL, آخر ولوج في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

(٨) *Izvestiya*, 14 August 2007, p. 2

(٩) *Anekdoty pro Putina* (St Petersburg: Izdatel'stvo Bukovskogo, 2001), p. 11

في مسعى منها إلى نبذ هذه الهرطقة. وأفادت زعيمة هذه الجماعة لصحيفة موسكو المسائية، وهي تصف المرة الأولى التي وقعت فيها عيناها على «الرجل المقدس»، لحظة كان يلتسن يسمي بوتين خلفاً له: «لقد طارت روحي فرحاً! إنه رجل خارق! القدير نفسه اختاره»، وأردفت الأم فوتينيا قائلة: «يلتسن كان مدمراً واستبدل الخالق به رجلاً مبدعاً»، واحتفظت الطائفة بأيقونة لبوتين ظهرت في ظروف غامضة؛ ادعت فوتينيا نفسها أنها مرتبطة بالرئيس الروسي، ولكن «ليس في هذا القرن»، وصرحت للصحافيين قائلة: «لقد أعطانا كل شيء»، وهي تشير إلى أعلى (أضافت الصحيفة بكل صراحة إلى أن اسم فوتينيا الحقيقي هو سفيتلانا فرولوف، وأنها دينت قبل بضع سنوات بتهم الاحتيال؛ ولكن كان هناك أكثر من خمسة آلاف طائفة ناشطة من هذا النوع، إحداها تحتفي بشرطي سير ريفي سابق معتبرة إياه المجيء الثاني للمسيح)^(١).

خلف بوتين ديميتري ميدفيديف، وهو أيضاً من لينينغراد؛ وقد تخرج في كلية الحقوق في جامعة المدينة، وأكمل المشوار نحو الدراسات العليا. وكحال بوتين، يتمتع ميدفيديف بقامة متواضعة، وقد مارس التمارين الرياضية وخسر بعض الوزن؛ حتى إن البعض اعتقد أنه بدأ يقلد صراحةً خطاب سلفه وأسلوبه^(٢). لكنه أتى من خلفية مختلفة وأكثر أكاديمية، إذ كان والده بروفوسوراً في معهد التكنولوجيا، ووالدته خريجة «المعهد الفيلولوجي» («علم فقه اللغة التاريخي والمقارن»)، وهو نفسه عمل في جامعة لينينغراد خلال التسعينات، فعلم مادة القانون المدني. لم يكن منخرطاً تماماً في النشاط السياسي في سنوات عهد البيريسترويكا (خلال محاولة الانقلاب في آب/أغسطس ١٩٩١ كان في المستشفى جراء إصابته بكسر في رجله)^(٣)، ولكن بما أنه أصغر من بوتين بأكثر من ١٠ سنوات، إذ ولد عام ١٩٦٥، فقد كانت خبرته بالنظام السوفيتي أقل، ولم يكن عضواً في الحزب الشيوعي (أو في أي حال من الأحوال لم يُعرف عنه ذلك)^(٤).

(١) 'Russian sect prays to: في شأن عدد الطوائف، راجع: *Moskovskii komsomolets*, 11 December 2007, pp. 1, 4
Putin icons, claims he is the "chosen one", *RIA-Novosti*, 11 December 2007, www.rian.ru
آخر ولوج إلى الموقع في: 5 May 2008.

(٢) راجع على سبيل المثال: Roi Medvedev, Dmitrii Medvedev: *Prezident Rossiiskoi Federatsii* (Moscow: Vremya, 2008), p. 89; *Moscow Times*, 27 February 2008, pp. 1-2

Roi Medvedev, Dmitrii Medvedev: *dvoynaya prochnost' vlasti*, 2nd edn ل: سيرة الحياة الأوفى والمتوافرة هي ل: (Moscow: Vremya, 2010)

وهو يتخطى كتاب «ديميتري ميدفيديف» للكاتب نفسه: للاطلاع على سلسلة من المقابلات المهمة التي تأتي على شكل مشابه جداً لشكل كتاب بوتين، وهو من تأليفه *First Person* راجع: Nikolai Svanidze and Marina Svanidze, *Medvedev* (St Petersburg: Amfora, 2008).

Itoigi, no. 16, 16 April 2007, p. 22 (٣)

(٤) كان جده سكرتيراً أول للمقاطعة في كوبان، وعضواً في الحزب لأكثر من ٦٠ سنة. وكان يؤمن جداً بالمُثل الاشتراكية (Svanidze, Medvedev, p. 113). وفكر والده في انتهاج الحياة الحزبية قيل أن يختار حياة العلم (المصدر نفسه، ص ١٠٩). بالنظر إلى سن ميدفيديف ومهنته، فمن المرجح أن يكون هو نفسه عضواً في الحزب، لكن ليس بالضرورة عضواً ناشطاً.

التقى ميديفيد بوتين خلال عمل كل منهما، مساعدًا لعمدة لينينغراد، أناتولي سوبشاك. وأصبح لاحقًا مستشارًا قانونيًا للجنة العلاقات الخارجية التي كانت جزءًا من إدارة المدينة والتي كان يرأسها آنذاك بوتين. وانخرط أيضًا في نشاطات تجارية خاصة، فانضم إلى مجالس إدارة شركات صغيرة كثيرة، مقدمًا إليها الاستشارات في المسائل القانونية. التقى ميديفيد زوجته سفيتلانا خلال ارتيادهما المدرسة نفسها؛ كان حينذاك في الرابعة عشرة من عمرها فقط^(١). ووفقًا لمصادر مطلعة، لطالما أبدت اهتمامها بحياته السياسية وبالحيوة العامة عمومًا^(٢).

فجأة تغير مسار ميديفيد المهني حين أصبح بوتين، الذي انتقل إلى موسكو للعمل في الديوان الرئاسي ثم في جهاز الأمن الفيدرالي، رئيسًا للوزراء، نهاية صيف العام ١٩٩٩. بعد ثلاثة أشهر فقط، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، انتقل ميديفيد نفسه إلى موسكو ليصبح نائب رئيس الجهاز الحكومي؛ وحين أصبح بوتين رئيسًا بالوكالة في نهاية السنة، تبعه ميديفيد فأصبح نائبه، ثم منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٠ أصبح النائب الأول لرئيس الديوان الرئاسي. أدار حملة بوتين الانتخابية، ربيع العام ٢٠٠٠، ثم في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٢ ارتقى مجددًا ليصبح رئيس الديوان الرئاسي، أو بمعنى آخر كبير مستشاري بوتين، وفضلًا عن ذلك أصبح رئيس مجلس إدارة شركة «غازبروم» التي تحتكرها الدولة، صيف العام ٢٠٠٠. ومنذ من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أصبح عضوًا في مجلس الأمن. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، انتقل إلى الحكومة الروسية كنائب أول لرئيس الوزراء، حاملًا على عاتقه تحديدًا مسؤولية «المشاريع الوطنية» الطموحة في قطاعات الصحة والزراعة والتربية والإسكان^(٣). أمده منصبه هذا بخبرة عملية فيما يتعلق بمجموعة واسعة من السياسات العامة. وفي بعض الأحيان وفر له بعض الظهور الإعلامي حيث تولى مسؤولية اجتماعات المجلس الذي تأسس للإشراف على المشاريع. وكان يسافر في أرجاء البلاد لتفقد تنفيذها. عدَّ عمومًا، إلى جانب وزير الدفاع وزميله النائب الأول لرئيس الوزراء سيرغي إيفانوف، خلفًا محتملًا في حال تنحي بوتين في نهاية ولايته الثانية، على الرغم من أن بوتين نفسه تنبّه لمغبة أن يصبح عاجزًا سياسيًا خلال مدة انتقال الرئاسة؛ وصرّح علنًا عن وجود خمسة مرشحين محتملين «على الأقل»^(٤).

في غضون ذلك، بدأت سلسلة من المقابلات تستعرض أكثر قليلًا الخلفية الشخصية للرئيس الجديد (الذي تسلم الحكم في أيار/مايو ٢٠٠٨). إنه يحمل شغفًا خاصًا بأسطوانات الفينيل التي تعود

(١) Svanidze, Medvedev, p. 204

(٢) Argumenty i fakty, no. 10, 2008, p. 3

(٣) K. A. Shegolev, ed., *Kto est' kto v Rossii. Ispolnitel'naya vlast'. Kto pravit*: هذه التفاصيل مستندة إلى: *Kto est' kto v Rossii. Ispolnitel'naya vlast'. Kto pravit: sovremennoi Rossii*, 2nd edn (Moscow: AST/Astrel', 2010), pp. 324-61.

(٤) Kommersant, 15 September 2007, p. 1

إلى السبعينات والثمانينات، وفرق الروك الصاخبة مثل «ديب بربل» و«بلاك ساباث». لكنه راح يقضي المزيد من وقته في مجال الرياضة. فكان يسبح مرتين في اليوم ويتدرب في النادي الرياضي^(١). وكان متديباً. وقد اتخذ قراراً شخصياً بأن يتعمّد حين كان في بداية العقد الثاني من عمره، مع أصدقائه، في إحدى كاتدرائيات لينينغراد؛ ومذذاك بدأ «حياة أخرى»^(٢). لعل أبرز اهتماماته الشخصية هي اليوغا التي بدأ يتقنها «شيئاً فشيئاً»، وفق ما أفاد به صحافيون، ربيع العام ٢٠٠٧؛ فهي تساعده على الاسترخاء عقب إدارة المشاريع الوطنية، حيث المسؤوليات «جسيمة»؛ حتى إنه تعلم كيف يقف على رأسه^(٣). بدأ المسؤولون في الكرملين مقتنعين بسرعة ازدياد عدد مدارس اليوغا في روسيا ليفوق عددها في الهند. وصرحوا للصحافيين قائلين: «هكذا تسير الأمور في روسيا. إن كان رئيس الدولة يملك هواية ما، ستمسي هواية الأمة جمعاء»^(٤). وأصر الزملاء في الحكومة على أن الرئيس الجديد، على الرغم من خجله الظاهري، «ليس ضعيفاً أو يفتقر إلى العزم». إنه بكل بساطة لا يمارس «أسلوب القيادة السوفيتي، بما يرافقه من صراخ وفضاظة». كذلك كان «يتمتع بقدرة فريدة على العمل». وعلى نقلها إلى الآخرين، على الرغم من أنه لم يتمتع دوماً بالفاعلية في تنفيذ مشاريعه، كما تجلّى من خلال إدارته المشاريع الوطنية^(٥).

لعل خطاب ميديفيد أمام المنتدى الاقتصادي في كراستويارسك في شباط/فبراير ٢٠٠٨ أقرب إلى بيان للقيادة الجديدة^(٦). كما أشرنا آنفاً، جرى التركيز بشدة على الضرر الناجم عن العدمية القانونية، التي لا تزال ميزة بارزة في المجتمع الروسي. يُعزى أحد أسباب هذا الأمر إلى نوعية القوانين نفسها. وقد حان الوقت للعمل على تحسينها، مستفيدين من الرأي العام وتقويمات الخبراء. وثمة مشكلة أيضاً في توفير الاحترام للقوانين الموجودة أصلاً، حتى لا تعود روسيا دولة «يتم فيها التعويض عن حدة القوانين بطبيعة تطبيقها غير الإلزامي» (اقتباس شهير من الكاتب سالتيكوف-شيدرين من القرن التاسع عشر). وهذا يعني تحسين عمل المحاكم. أوضح قائلًا: «يجب أن تكون الأولوية الأساسية لعملهم طوال السنوات الأربع المقبلة توفير الاستقلالية الفعلية للنظام القضائي عن السلطتين التنفيذية والتشريعية». ويجب أن تضع المحاكم حدًا لمسألة اتخاذها القرارات بالهاتف أو في مقابل مال. ويجب توافر نظام تعويض للأفراد والشركات في حال وقوع أخطاء قضائية. وينبغي أيضاً

(١) *Izvestiya*, 11 December 2007, p. 2

(٢) *Itoji*, no. 8, 18 February 2008, p. 22

(٣) *Itoji*, no. 16, 16 April 2007, p. 24

(٤) *Moscow Times*, 15 April 2008, p. 1

(٥) *Argumenty i fakty*, no. 10, 2008, p. 3

(٦) تجدون النص بكامله في: 4-3-1, *Rossiiskaya gazeta*, 16 February 2008, pp.

أسنة النظام القضائي، وجعله أقل حدةً، بما في ذلك الأحكام والظروف التي يُحتجز فيها المساجين أنفسهم. ويجب شن حرب حقيقية على الفساد، وهو الداء الأخطر الذي يصيب مجتمعنا، ويعني ذلك، للوهلة الأولى، وضع خطة وطنية لمكافحة الفساد.

سيادة القانون بدورها تبعاتها على الاقتصاد ونموه، إذ يجب تسهيل إقامة المشاريع التجارية وإدارتها، وإدارة شركات الدولة الكبرى في شكل أفضل، من خلال مديرين أكثر استقلالية، واحترام الملكية الخاصة على مستوى أوسع، رغم التجربة الطويلة للحكم السوفيتي التي كان فيها هذا الأمر محرماً، فضلاً عن خيبة الأمل التي رافقت سياسات اتبعتها قيادة يلتسن في التسعينات. بوجود هذا القدر الكبير من الريبة، أبقى كثيرون من المالكين رؤوس أموالهم خارج البلاد، ونال بعضهم جنسيات أجنبية كتدبير احتياطي إضافي. في الوقت عينه، لم يسعهم عزل أنفسهم عن الاقتصاد العالمي، بمخاطره وفرصه أيضاً. لذا يجب أن تكون مستويات الضرائب، على سبيل المثال، متنافسة مع مستوياتها في الدول الأخرى. وعلى المدى الأبعد، يجب أن تصبح روسيا نفسها أحد المراكز المالية العالمية، حيث يصبح الروبل إحدى عملاتها الاحتياطية. ولكن لن يحدث أي تقدم من هذا النوع ما لم تُعالج المشكلات الاجتماعية، ويجري نشل مزيد من الناس من الفقر وإدمان الكحول. أشار ميدفيدف إلى سبع مهمات أساسية في المستقبل القريب هي: التخلص من العدمية القانونية؛ التقليل الجذري للقيود الإدارية؛ التخفيف من أعباء الضرائب؛ بناء نظام مالي مستقل ونافذ؛ تحديث البنى التحتية في مجالي الطاقة والنقل؛ وضع «نظام ابتكار وطني»؛ التطبيق الكامل لبرنامج التنمية الاجتماعية الذي وضعوه.

مشكلة الرئاسة الروسية

حتى قبل تأسيس الرئاسة الروسية وردت انتقادات أنها نافذة في شكل غير متكافئ. فسوف تكون هناك تبعات خطيرة، حينما يوضع هذا القدر من السلطة في يد شخص واحد، كثيراً ما تكون صحته وحُكمه مذبذبين. فعلى سبيل المثال، وفقاً للدستور، يغادر الرئيس مكتبه مسبقاً في حال استقالته، أو رميه بالتهم، أو عجزه عن أداء واجباته لأسباب صحية. في هذه الظروف تنتقل سلطات الرئيس إلى رئيس الوزراء مؤقتاً. ويجب الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة في غضون ثلاثة أشهر. ولكن من الذي يقرر عجز الرئيس عن ممارسة سلطاته؟ هل المريض نفسه، من خلال توقيع مرسوم، أم رئيس الوزراء، أم لجنة أطباء؟ ومن تضم هذه اللجنة؟ وهل يقرر ذلك مساعد رئاسي؟ من من (١) كل أولئك؟ كان يلتسن عموماً عدائياً تجاه مهنة الطب، ويرفض فكرة التقدير الصحي كذاك الذي يصدر عادةً في فرنسا

(١) Moskovskie novosti, no. 75, 1995, p. 5

والولايات المتحدة، والذي تطلبه من وقت إلى آخر المعارضة النيابية^(١). طُرحت هذه المسألة بقوة حين خضع لجراحة في القلب نهاية العام ١٩٩٦. فهل مثّلت الجراحة، أو مكوثه الطويل في المستشفى، «عجزاً متواصلًا عن أداء الواجبات التي يملئها عليه منصبه»؟ هل يتطلب انتقال سلطاته إلى رئيس الوزراء مرسومًا رسميًا، أم يكفي أن يصدر الرئيس التعليمات المناسبة؟ وهل يتطلب ذلك موافقة هيئة تابعة للدولة؟ وإذا صح ذلك، فأى هيئة عساها تكون؟^(٢)

سادت مخاوف معينة خلال عهد يلتسن من إفراطه في معاقرة الخمر. واعترف الرئيس نفسه، خلال مقابلة أجريت معه عام ١٩٩٣، أنه أحيانًا يسمح لنفسه بكأس من الكونياك مساء الأحد مع عائلته، أو بجعة عقب زيارة الحمامات^(٣). بدأ نقاده البرلمانيون أقل رحمة. حيث طالب نائب عن الحزب الشيوعي، عقب أداء متزعزع خلال زيارة الرئيس الأولى للولايات المتحدة، قائلًا: «حان الوقت لوضع حد لثمالة رئيسنا. حينما يظهر على التلفاز لا يسعه الوقوف من دون سند»^(٤). ورد المزيد من الانتقادات، بداية العام ١٩٩٣، حين تكلم الرئيس في شكل غير متماسك أمام البرلمان الروسي، مدافعًا عن نفسه في وجه اتهامه بالتقصير، مما استلزم مساعدته من داخل القاعة (أجمع النواب على أنه وُلد انطباعًا غريبًا)^(٥). وسُجّل رد فعل أكبر حين وصل يلتسن إلى برلين في السنة التالية للمشاركة في انسحاب القوات الروسية من ألمانيا. كان الرئيس يشعر بالتعب لدى وصوله؛ فاقترح أن يرتاح بعض الشيء قبل البدء بالمراسم؛ اضطر المستشار الألماني إلى إسناده خلال الاحتفال الرسمي، وخلال الغداء الذي أعقب الاحتفال، ازدادت حالة تروّحه. توجه القائدان لأخذ قسط من الراحة بعد الغداء داخل حافلة مجهزة خصيصًا؛ طلب يلتسن القهوة لتساعده أن يصحو؛ لكنه سكبها على قميصه (لحسن حظه أن مساعديه كانوا يحملون دومًا قطعة قماش احتياطية)^(٦). أعقب ذلك أداء حماسي لأغنية «كالينكا» الروسية لفرقة شرطة برلين تحت قيادة الرئيس الارتجالية^(٧). وفي وقت لاحق من المساء أُقيم استقبال ودي في السفارة الروسية^(٨).

(١) Kostikov, Roman, pp. 53-6: من أجل الاطلاع على نداءات التدقيق الطبي، راجع على سبيل المثال: *Moskovskie novosti*, no. 38, 1996, p. 6, and *Kommersant daily*, 11 June 1998, p. 3 (التي أشارت إلى أن مطالبات من هذا النوع سُجلت منذ أيار/مايو ١٩٩٢).

(٢) *Kommersant daily*, 7 September 1996, p. 1 نص مرسوم صدر في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ على «التفويض المؤقت لواجبات رئيس روسيا الاتحادية»، في مثل هذه الظروف: SZ, no. 39, 1996, art. 4533.

(٣) *Argumenty i fakty*, no. 16, 1993, p. 3

(٤) *Nezavisimaya gazeta*, 16 May 1992, p. 2

(٥) *Guardian*, 29 March 1993, p. 18

(٦) Korzhakov, Boris Yel'tsin, pp. 213-18

(٧) *Guardian*, 9 September 1994, p. 12

(٨) Korzhakov, Boris Yel'tsin, pp. 219-20

وببساطة لم يصطَحَب عدد من المستشارين، الذين عبّروا عن قلقهم، في الرحلة التالية للرئيس، التي اختتمت بغيابه المثير للجدل عن مطار شانون للمشاركة في المباحثات مع رئيس الوزراء الإيرلندي. شرح مساعدو يلتسن أنه بكل بساطة غطَّ في النوم؛ واتخذ خصومه السياسيون موقفاً أقل تساهلاً، واتهموه فيما بعد بأنه «في حالة زيارة دائمة لإيرلندا»^(١).

أصر يلتسن نفسه على أن الروس متعودون على تحمّل شخص واحد زمام المسؤولية، ونوعاً من بنية السلطة العمودية: يد قوية لا تتكلم فقط، بل تفعل أيضاً. في المقابل لا يسع الحكومة البرلمانية أن تحل أي مشكلة «لأن ما من أحد فيها مسؤول»: فالبرلمان القوي سيكون خاضعاً للأحزاب، «ولن يكون أي نوع من الديمقراطية»^(٢). وقد بدا متعاطفاً أكثر في بعض المقابلات مع فكرة استعادة الحكم الملكي، الذي قد يضمن استقرار الدولة، كما فعل على ما يبدو خلال المرحلة الانتقالية الإسبانية، على الرغم من وجود تأييد شعبي متواضع لمثل هذه الفكرة، ولم يكن واضحاً من هو سليل آل رومانوف الذي يملك الحق الأقوى في العرش^(٣). لكنه رفض أي اقتراح بوجوب تعديل الدستور نفسه؛ فإمكانات الدستور الحالي لم تُستنفد بعد، وأي محاولة لتغييره من شأنها أن تضعف الوضع. قال: «ما دمت رئيساً لن أسمح بأي تغيير للدستور»^(٤). وعبر بوتين عن آراء مماثلة في خطاب الألفية الجديدة الذي ألقاه (فهو يرى أن لديهم دستوراً جيداً، والمهم الحرص على تطبيقه)^(٥)، وظل ملتزماً الرأي نفسه خلال عهده الرئاسي. وفي خطابه في

(١) *Lipetskaya gazeta*, 2 March 1995, p. 2. قال يلتسن للناخبين خلال الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦ أنه يحسني كأشاً من الخمر. لكنه لا يتمادى كثيراً (*Izvestiya*, 22 May 1996, p. 2). في الحقيقة لم يخرج يلتسن إلى مطار شانون بسبب إصابته بجلطة قلبية، فلم يسمح له كورجاكوف عقبها بمغادرة الطائرة (10-209, pp. *Boris Yeltsin*). وبعد مدة وجيزة وُجّه اعتذار رسمي إلى الحكومة الإيرلندية (1, p. *Izvestiya*, 8 October 1994).

(٢) مقابلة على محطة تلفزيونية روسية، في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦، كما ورد في: 15, part 1, no. 54, *OMRI Daily Digest*, March 1996.

(٣) للاطلاع على اهتمام يلتسن التعاطفي باستعادة الملكية، راجع على سبيل المثال: 13, p. 15, *the Guardian*, 15 October 1994. بالاستناد إلى تصريحات أدلى بها خلال زيارته للصين عام ١٩٩٢: اهتمام يلتسن هذا شاطره إياه المؤرخ يوري أفاناسيف في: 5, p. 20, *Izvestiya*, 20 June 1997.

(٤) 3, p. 26, *Segodnya*, 26 December 1997. أوضح يلتسن في مكان آخر أنه «لا يستطيع الموافقة على اقتراحات تعديل الدستور الحالي»: فقد أثبت هذا الدستور «قابليته للاستمرار»، وعلى الجميع أن «يتعلموا العيش في ظلّه واستغلال إمكاناته إلى أقصى الحدود. عند ذلك فقط يمكنهم التفكير في مسألة تغييره - من دون تسرع وبذهن صاف» (المصدر نفسه، الأول من شباط/فبراير ١٩٩٧، ص ١). ظل يلتسن في تصريحات أخرى معارضاً لأي تعديل قد يشمل سلطة الرئيس: كان مستعداً لتعليق النقاشات، لكنه ارتأى أن أي فريق عمل يجب أن يظل يعمل لأطول مدة ممكنة. ومن الأفضل من دون نتائج؛ ويُستبعد تماماً إحداث تغييرات في المبادئ الأساسية للدستور. أو في السلطات المتفاوتة للحكومة (p. 31, *Izvestiya*, 31 October 1998). (١). إن رفض يلتسن التفكير في أي تقليص لسلطاته الدستورية عاد وكرره الناطق الإعلامي باسمه في السنة التالية: المصدر نفسه، ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ص ١.

(٥) 5, p. 31, *Rossiiskaya gazeta*, 31 December 1999.

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، في الذكرى العاشرة لتبني الدستور، جادل قائلًا إن استقرار الدستور كفل استقرار الحكومة نفسها وانتخابات منتظمة لمؤسسات تمثيلية على المستويين المحلي والإقليمي. وكحال بلتن، أصر على أن إمكانيات الدستور الحالي «لم تُستنفد على الإطلاق»، وأي شخص يحاول التفكير في موضوع إجراء تعديلات محتملة على القانون الأساسي يجب أن يأخذ ذلك في الاعتبار^(١).

صدر رأي مختلف عن بعض الأحزاب السياسية، وعن محامين دستوريين. هناك أستاذ جامعي من موسكو، اسمه سورين أفاكيان، كان من الأشخاص الذين يواصلون المطالبة بسلسلة تعديلات تضمن توازنًا أفضل ضمن فروع الحكومة، وهو «توازن غير قائم اليوم بكل بساطة». على سبيل المثال، يجب أن يكون من الأصعب على الرئيس أن يحل مجلس الدوما؛ وأن يؤمر أعضاء الحكومة، لا أن يُطلب إليهم فحسب، بتقديم تقارير عن تنفيذهم قرارات الحكومة. هناك مشكلات معينة في المادة الثمانين «التي يعدد الرئيس بموجبها التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية والمحلية». بمعنى آخر لا ينبغي السماح للرئيس، بصفته رأس الدولة، أن يفعل ما هو أكثر من تطبيق أي أولوية من هذا النوع، يجدر بالرئيس والبرلمان أن يحدّداها في شكل مشترك^(٢). وضمن دراسة أوسع، طالب أفاكيان بسلسلة من التغييرات الإضافية. فالدستور على سبيل المثال يقسم الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويخصص الوظيفة التنفيذية للحكومة. أين هي الرئاسة من فصل للسلطات من هذا النوع؟ على نحو مماثل، يكاد مجلس الدوما لا يملك تأثيرًا في تشكيل الحكومة ووظيفتها؛ ولتقويم التوازن، اقترح أفاكيان أن تستلم التعيينات في منصب نائب رئيس الوزراء والوزارات المهمة موافقته، وليس فقط التعيينات في منصب رئيس الوزراء. وعضوًا عن الخوض في مهمة تعديل الكثير التفاصيل والمعقد، أثر تبني دستور جديد بالكامل في هذه الظروف، باستخدام آلية الاستفتاء الوطني^(٣).

سأل آخرون: أين مبدأ المحاسبة في الدستور الروسي؟ فالحكومة هي التي، على سبيل المثال، تتدبر شؤون الأمة؛ لكنها مسؤولة عن أعمالها وتركيباتها، عمليًا، أمام الرئيس فحسب. ولا يؤخذ البرلمان في الاعتبار إلا لدى بحث الموازنة السنوية. الرئيس مسؤول أمام جمهور الناخبين ككل، وليس أمام مؤسسة تمثيلية، مما يعني أن الرئيس عرضة للمحاسبة، في أفضل الأحوال، بما يتخطى المعنى السياسي -

(١) Nash dolg – berezhno otnosit'sya k Konstitutsii', *Zhurnal rossiiskogo prava*, no. 1, 2004, pp. 3-4

عبر بوتين عن رأي مماثل في الكثير من المناسبات الأخرى: على سبيل المثال، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، حين أصر على أن أي تغيير في أساسيات الدستور سيكون عبارة عن طريق مباشرة نحو الأزمة في الحكومة (Trud, 14 December 2001, p. 2)؛ عبر «خطه المباشر» في العام ٢٠٠٥ قال لمتصل: سيكون من غير المناسب إجراء تغييرات جذرية في التشريع، ناهيكم بدستور روسيا الاتحادية (3) (Rossiiskaya gazeta, 28 September 2005, p. 3). إن رفضه المتكرر لتعديل الدستور في شكل يسمح له بشغل ولاية رئاسية ثالثة متتالية بدأ متساقطًا مع هذا الرأي.

(٢) *Obshchaya gazeta*, no. 5, 1997, p. 10

(٣) Avak'yan, *Konstitutsiya Rossii*, pp. 215-28

الأخلاقي. حتى الخطاب السنوي، على عكس «خطاب حالة الاتحاد» في الولايات المتحدة، ليس تأدية حساب، أكثر مما هو بيان بأهداف الحكومة للمستقبل القريب. وفي نظر محام دستوري آخر، هو ميخائيل بيسكوتين، يجب أن يطالب الرئيس بتقديم تقرير بأعماله عن السنة الفائتة، ويجب أن يُناقش لأن يجري الاكتفاء بعرضه على الهيئتين للموافقة عليه. وكذلك يجدر بالنواب التمتع بحق التحقيق مع أي عضو في الحكومة، والتصويت على سحب الثقة من أي وزير، وكذلك من الحكومة ككل. ويجب التقليل من سهولة حل الرئيس للبرلمان في حال عدم الموافقة؛ وتسهيل الأمر على مجلس الدوما نفسه كي يشرع في مسألة اتهام الرئيس بالتقصير. وقال إن هذا كله يتطلب تعديلاً لدستور العام ١٩٩٢: مشيراً إلى أن الدساتير عادةً ما تتطلب تعديلاً في المدة التي تعقب تبنيها مباشرة، وحتى الدستور الأميركي، الذي امتدح على مقياس واسع كنموذج للاستقرار، مُدِّل ١٠ مرات في أول ٤ سنوات من تبنيه^(١).

ذهب محام آخر، هو أوليغ كوتافين، أبعد من ذلك؛ فادّعى أن النظام الرئاسي من النوع الروسي لم يجعل فصل السلطات أمراً خالياً من المعنى فقط، بل جعله يشكل تهديداً حقيقياً للديمقراطية التي مهدت الطريق لنظام السلطة الفردية^(٢). لكن هناك آخرين بدؤوا أقل اقتناعاً بأن التغييرات القانونية من أي نوع هي المسألة الأهم: هناك مشكلة أهم، هي تدني مستوى الثقافة السياسية والقانونية في روسيا. جادلوا قائلين: بمجرد أن تصبح روسيا مجتمعاً أكثر تقدماً، فحتى عيوب الدستور الراهن، وهي عيوب كبيرة بكل تأكيد، لن تعرقل العملية الديمقراطية، أكثر مما فعلت في فرنسا، حيث السلطات الرئاسية أيضاً هائلة، والدستور بعيد كل البعد عن المثالية. وإذا حاول كل رئيس أو برلمان تقديم دستور جديد يعمل لمصلحته، فلن يعود هناك لا دولة قانون، ولا ديمقراطية، ولا أي خير وصالح للمجتمع ككل أو لأفراده^(٣). بدا جلياً أن أي تعديل من أي نوع لن يكون بسيطاً. فالدستور الروسي هو على الأرجح الدستور الأكثر تعقيداً في العالم، من ناحية إجراءات تعديله وإحاقه بالمواد؛ إذ لا يستدعي فحسب أن يوافق ثلثا الجمهوريات والأقاليم على التغيير، بل هناك أيضاً مشكلة في أن المواد ١ و٢ و٩ (التي تغطي مبادئه الأساسية) لا يمكن أن يغيرها البرلمان، بل تتغير عن طريق اجتماع دستوري كامل النصاب. وليس هناك قانون ينظم تركيبة مثل هذا الاجتماع وسلطاته، بل أكثر من ذلك ليست هناك «فكرة واضحة» عن الدور الذي يجب أن يؤديه^(٤).

(١) Rossiiskaya Federatsiya, no. 14, 1997, pp. 54-5. فرصة التصويت على حجب الثقة من بعض الوزراء الأفراد والرغبة في وجود طريقة أسهل لاتهام المسؤول بالتقصير اقتُرِحا في: Gosudarstvo i pravo, no. 4, 1998, p. 7.

(٢) Oleg Kutafin, *Rossiiskii konstitutsionalizm* (Moscow: Norma, 2008), p. 499.

(٣) Boris Strashun in Strashun, ed., *Konstitutsiya Rossiiskoi Federatsii* (Moscow: Infra.M-Norma, 1997), p. 93.

(٤) Gosudarstvo i pravo, no. 4, 1998, p. 6. للاطلاع على موضوع عدم وجود فكرة واضحة، راجع:

Izvestiya, 31 January 1997, p. 2.

نجم عن التغييرات التي جرت عقب الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٨ جولة جديدة من التفكير، وتحديدًا في شأن «الترتيب الترادفي»، حيث يتشاطر الرئيس ورئيس الوزراء السلطة التنفيذية فيما بينهما. وفي نظر البعض، هذا يعني أن روسيا قد أصبحت أصلًا جمهورية «شبه رئاسية»، من ناحية أن رئيس الوزراء يرأس حزبًا لديه الغالبية في البرلمان، على الرغم من أنه لا يتمتع بالضرورة بمنصبه بفضل تركيبة السلطة التشريعية^(١). ولكن لم يسبق لروسيا أن حكمها نجمان، طوال المرحلتين: المرحلة السابقة للثورة، والمرحلة السوفيتية وبداية سنوات العهد التالي للشيوعية، إذ لطالما كان هناك شخص واحد يسيّر الحياة العامة، سواء سُمّي هذا الشخص بالقبصر، أو بالأمين العام أو بالرئيس. الاستثناء الوحيد هو المُدد القصيرة التي تنازل فيها نيكولاي الثاني عن كثير من شؤون الأعمال اليومية الخاصة بالحكومة لبيوتر ستوليبين (إلى حين اغتيال رئيس الوزراء عام ١٩١١)، أو مثلما تشاطر ليونيد بريجنيف وألكسي كوسيفين «قيادة مشتركة» في النصف الثاني من الستينات^(٢). في بداية عهد قيادة ميديفيد - بوتين، كان رئيس الوزراء هو الشخصية الأبرز، لا الرئيس (في أي حال، بوتين، هو الذي يتصدّر عادةً قوائم الأشخاص الذين يُعدون الأكثر نفوذًا في الحياة الروسية العامة)^(٣)؛ فهل جعل هذا من روسيا نوعًا من النظام البرلماني، حيث الحكومة هي مركز السلطة السياسية، والرئيس شخصية ثانوية بروتوكولية؟

يبدو أن هذا غير صحيح فيما يتعلق بالرئيسيين، إذ شدد كلاهما على احترام الدستور والقوانين السائدة. «لن تُجرأ أي إعادة توزيع للمسؤوليات»، وفق ما أوضح ميديفيد ضمن سلسلة مقابلات طويلة بُعيد تنصيبه. ستظل روسيا «دولة تتمتع بنظام رئاسي قوي وحكومة فاعلة»؛ «لسنا في صدد إحداث أي تغيير» في أداء أيٍّ منهما. فروسيا، وفقًا للدستور، «جمهورية رئاسية تامة»؛ وقد رأى كلٌّ من ميديفيد

(١) كان هذا على سبيل المثال رأي رئيس لجنة الدوما في التشريع الدستوري، فلاديمير بليجين (1) Maurice Duverger, 'A new *Vremya novostei*, 30 April 2008, p. 1) عن موضوع النظام شبه الرئاسي. راجع: political system model: semipresidential government', *European Journal of Political Research*, vol. 8, no. 2 (June 1980), pp. 165-87

الذي يحدد ثلاثة أنواع فرعية مختلفة؛ هناك مزيد من النقاش في: Horst Bahro, Bernhard H. Bayerlein and Ernst Veser, 'Duverger's concept: semi-presidential government revisited', *European Journal of Political Research*, vol. 34, no. 2 (October 1998), pp. 201-24, and in Robert Elgie, ed., *Semi-Presidentialism in Europe* (Oxford and New York: Oxford University Press, 1999).

(٢) Medvedev, *Medvedev: Prezident Rossiiskoi Federatsii*, pp. 81-3

(٣) راجع على سبيل المثال:

'100 vedushchikh politikov Rossii v sentyabre', *Nezavisimaya gazeta*, 30 September 2008, p. 13 (سجل بوتين ٩,٣٦ من أصل ١٠، وحل ميديفيد في المركز الثاني بعدما أحرز ٨,٥١). ظل بوتين في المقدمة بعد ذلك؛ ووجد أغلب الروس، وفقًا للاستطلاع، أن السلطة يتشاطرها الرجلان بالتساوي (٥٠% كان لهم هذا الرأي في آب/أغسطس ٢٠١٠، وفقًا لمركز ليفادا) ولكن ٢٨% وجدوا أن بوتين هو الشخصية المهيمنة و١٣% فقط وجدوا أن ميديفيد هو المهيمن (١٠ *Karta potentsial'nykh vyborov Prezidenta*, 2 August 2010, at www.levada.ru (آخر ولوج إلى الموقع في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠).

وبوتين هذا الأمر «باعثاً على الاستقرار للسنوات المقبلة». فأى نوع من إعادة توزيع السلطات لمصلحة الحكومة قد يعني «التحويل الجزئي لروسيا إلى ديمقراطية برلمانية»، وقد يكون ذلك خياراً أخطر من مجرد تغيير في الدستور يلغي حق الرئيس في السعي إلى الترشح لأكثر من ولايتين. ستكون النتيجة الوحيدة (في رأي ميدفيديف) «شلاً حكومياً»^(١). خلال خطاب ألقاه بُعيد انتخابه أصر ميدفيديف على أن النظام البرلماني سيدمر، بكل بساطة، روسيا التي «لا يمكن أن تُحكَم إلا على أساس السلطة الرئاسية». إذا أُسست روسيا جمهورية برلمانية «فستختفي». «لطالما تقدمت روسيا بوجود سلطة تنفيذية قوية. فقد صُمت هذه الأراضي على مر القرون، ولا يمكن أن تُحكَم بأي طريقة أخرى»^(٢). وفي حديث آخر، جادل ميدفيديف على نحو مماثل، بأن الجمهورية البرلمانية ليست مناسبة بكل بساطة لروسيا، في الحاضر أو في المستقبل، على الرغم من أنها مسألة يمكن إعادة التفكير فيها «بعد ٢٠٠ سنة أو ٢٠٠»^(٣).

أوضح بوتين بدوره منذ البداية أن إحداث تغييرات في سلطات الرئيس ممكن، إذا تبين أنها مفرطة. أو يمكن تمديد ولاية الرئيس أكثر من أربع سنوات، وهي مدة قصيرة لا تكفي لاختيار حكومة، ووضع برنامج، وتحقيق بعض النتائج، ثم عرضها للمصادقة عليها في انتخابات أخرى. فإجراء أي تغيير من هذا النوع يجب أن يكون محط «نقاش واسع». وقد أسهم في النقاش بنفسه خلال ولايته الرئاسية، فقال: «لكن روسيا كانت منذ البداية دولة مركزية جداً، وقد أمسى ذلك جزءاً من تركيبها الجينية وتقاليدها ومن عقلية شعبها»^(٤). وفي حديث أجراه أمام الصحافة الأجنبية، بعدما تسلم رئاسة الوزراء مجدداً، شدد على عدم وجود نية لتغيير «الدور المركزي لرئيس الدولة في النظام السياسي للبلاد»، على الرغم من أنه أشار أيضاً إلى أن رئيس الوزراء قد بات قائد حزب يملك غالبية مطلقة في البرلمان، وإلى أن هذه إشارة إلى أن روسيا «تولي المزيد من الاهتمام للسياسات المتعددة الأحزاب والتأثير المتزايد للبرلمان». ولكن «تظل الكلمة الأخيرة للرئيس»^(٥). وقد وجد البعض أن الإصلاحات الدستورية التي جرت في أوكرانيا المجاورة لقتنهم درساً: بدا أن النتيجة الوحيدة لتسليم سلطات متشابهة إلى رئيس الوزراء، وإلى الرئيس، هي قضاء وقتها كاملاً في إظهار من هو المسيطر بينهما، عوضاً عن التركيز في عمل الحكومة^(٦).

(١) Svanidze and Svanidze, *Medvedev*, pp. 230-1

(٢) *Versiya*, 25 February 2008, p. 12

(٣) *Izvestiya*, 12 December 2007, p. 3

(٤) *Ot pervogo litsa*, pp. 167-8 لدى التحدث إلى الصحافيين، في حزيران/يونيو ٢٠٠٧، كرر بوتين وجهة نظره القائلة بوجود وضع بعض القيود على السلطات الرئاسية، لكنه اعترف أن الولاية الرئاسية الواحدة التي تمتد ٤ سنوات ليست طويلة جداً (4) *Izvestiya*, 5 June 2007, p. 4.

(٥) *Izvestiya*, 2 June 2008, p. 2، تقتبس من مقابلة أُجريت في صحيفة «نو موند».

(٦) وفقاً لرئيس المجلس الفيدرالي سيرغي ميرونوف على سبيل المثال، أظهرت التجربة الأوكرانية أن تحول روسيا إلى جمهورية برلمانية سيجلب عليها الخراب (2) *Argumenty i fakty*, no. 18, 2008, p. 2.

في أي حال، بدا أن الترتيب الجديد سيكون على الأرجح مؤقتاً، وليس إعادة هيكلة ثابتة وراسخة للسلطة التنفيذية. وبكل تأكيد، ظل بوتين الشخصية الأساسية، بسبب السلطة التي راكمها طوال سنوات رئاسته الثماني، وعدد المسؤولين البارزين الذين يعتمدون على دعمه للحفاظ على مناصبهم. ويبدو أن ميديفيد اختير خلفاً له على أساس أنه الأقل احتمالاً من بين مساعديه المقربين بأن يضع أجندة خاصة به^(١). كان أحد الاحتمالات الجلية هو أن يتنحى ميديفيد في نهاية ولايته الممتدة أربع سنوات، أو حتى قبل نهايتها، مما يسمح لبوتين بأن يستعيد مسؤولياته الرئاسية. لطالما رفض بوتين نفسه فكرة تعديل الدستور الذي قد يسمح له أن يبقى في الحكم بعد نهاية ولايته الثانية. لكنه لم ينكر أنه قد يسعى إلى شغل ولاية أخرى من جديد في مرحلة ما في المستقبل (أشار إلى أنه سيكون قد بلغ التاسعة والخمسين من عمره فحسب عام ٢٠١٢، وبالتالي فإن سنه تسمح له تماماً بأن يعود لتسلم مسؤولياته الرئاسية)^(٢). في الوقت عينه طُرحت اقتراحات متكررة، صدر الكثير منها عن الموالين لبوتين، وتقيد بتمديد الولاية الرئاسية إلى خمس سنوات أو ست، أو حتى سبع^(٣)؛ واقترح ميديفيد نفسه تمديدتها إلى ٦ سنوات في أول خطاب رئاسي ألقاه. وقد جرت الموافقة على تعديل دستوري في هذا الشأن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(٤). إذا عاد بوتين عام ٢٠١٢ إلى الرئاسة التي مُدّدت بهذه الطريقة، فسيبقى في الحكم حتى العام

(١) راجع على سبيل المثال: Olga Kryshtanovskaya, 'The Russian elite in transition', *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, vol. 24, no. 4 (December 2008), pp. 585–603, at pp. 600–3, and Andrei Kolesnikov, *Razdvoenie VVP: kak Putin Medvedeva vybral* (Moscow: Fksmo, 2008).

(٢) كما أشرنا سابقاً، لطالما رفض بوتين فكرة احتمال تغييره للدستور، وتوليّه ولاية تالفة متعاقبة (الملاحظات ١٦٢، ٢٣٤، ٢٤٧)، لكنه خلال حديث له مع صحافيين في هانوفر في ربيع العام ٢٠٠٥، اعترف للمرة الأولى أن الدستور لا يمنعه من شغل منصب الرئاسة لولاية تالفة في مرحلة معينة في المستقبل، رغم أنه غير واثق إن كان يرغب في ذلك (3) (*Izvestiya*, 13 April 2005, p. 3)، ورداً على سؤال ورد من صحافي بعد خطابه الأول كرئيس للوزراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، رفض عن قصد التعبير بصراحة عن احتمال شغله ولاية مستقبلية في العام ٢٠١٢: «لننتظر حتى ذاك الحين، ونرى» (المصدر نفسه، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٢). في حديث له مع وسائل الإعلام اليابانية في السنة التالية، أشار بوتين إلى أن الأزمة الاقتصادية هي التي ستقرر أي الرجلين، هو أم الرئيس ميديفيد، سيسعى للترشح في الانتخابات الرئاسية التالية: قال مجدداً «فلننتظر ونر»: كما ورد تلميح قوي في اجتماع فالداي مع الصحافيين والمعلقين الغربيين: المصدر نفسه، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ص ٣. (المصدر نفسه، ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، ص ٢) (الاتقان من دم واحد، ولن يتافسا في العام ٢٠١٢)، وفي خطاب اعتماده الذي ألقاه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، حينما سئل إن كان سيترشح لمنصب الرئاسة مستقبلاً، وعد قائلاً إنه سيفكر في الموضوع (3) (*Kommersant*, 4 December 2009, p. 3)، ومن جديد في اجتماع فالداي في العام ٢٠١٠ (*Rossiiskaya gazeta*, 7 September 2010, p. 3).

(٢) راجع على سبيل المثال: *Izvestiya*, 26 December 2007, p. 2. ميرونوف كان مدافعاً متحمساً عن فكرة تمديد الولاية الرئاسية تحديداً، وبشكل أعم عن مجموعة أوسع من الاقتراحات الرامية إلى تحسين عمل المؤسسات المنتخبة التي سُميت «خطة ميرونوف»: (*Rossiiskaya gazeta*, 15 September 2007, p. 2).

(٤) وافق مجلس الدوما على التغيير بعد القراءة الثالثة في ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني، ثم وافق عليه المجلس الأعلى بعد ٥ أيام (*Izvestiya*, 27 November 2008, p. 2): كان هنالك ١٤٤ صوتاً مؤيداً وصوت واحد منأوى). من أجل الاطلاع على نص =

٢٠٢٤. وعند ذلك سيكون في بداية العقد السابع من عمره فحسب^(١). وقد بدت النقاشات التي دارت على الشبه بين بوتين وفرانكلين روزفلت وثيقة الصلة بهذه الفكرة^(٢)، حيث فاز صاحب «الصفقة الجديدة the New Deal» بأربع ولايات رئاسية متتالية. ثم عدّل الدستور الأميركي في شكل يمنع أي رئيس مستقبلي من شغل منصبه أكثر من ولايتين.

لكن أيًا من هذه الحلول لم يحل المشكلة الكبرى: هل يمكن إيجاد توازن ثابت وصامد بين الحكومة والمجتمع الأعم الذي تحكمه. يجب أن تتمتع الحكومة بالسلطة كي تعمل، وفي شكل حاسم إذا دعت الضرورة، أيًا يكن من يشغل مناصبها العليا. ولكن إذا انحدرت نحو الاستبداد، عندئذٍ يجب وضع حد لها بقانون فاعل، وتفقد حسن سير عملها من خلال مؤسسات مضادة، ليس من خلال البرلمان فحسب، بل من خلال وسائل إعلام مستقلة وجمعيات ذاتية الحكم، مثل الكنائس والنقابات التجارية. فقد كانت الحكومة السوفيتية، على الأقل، حكومة فاعلة، إذ تركزت السلطة السياسية في شكل احتكاري بين أيدي الحزب الشيوعي، وضمن الحزب تركزت سلطة اتخاذ القرار بين أيدي أبرز قادته. وجاء النظام الذي أُصلح جزئيًا وقُدّم بعد العام ١٩٨٨، كتركيبة مشوشة بين الإدارة الحزبية من أعلى والسلطة الشعبية من أسفل، وهو نزاع حُلّ في نهاية المطاف، وجاء لمصلحة جمهور الناخبين. لكن النظام التالي للشيوعية سبّب مصدر نزاع جديدًا، من خلال الانتخاب المنفصل للرئيس التنفيذي والبرلمان الفاعل، وقد حُلّ بفرض نظام من التراتبية الهرمية في الظروف الاستثنائية التي نجمت على أثر قمع البرلمان الروسي، وحل المحكمة الدستورية عمليًا. ركز التقليد الروسي بقوة على الاتجاه المركزي. ولكن حتى بوتين اضطر إلى التسليم أن ذلك ترافق مع صدع عميق بين الحكومة والمواطنين^(٣). في الغالب سيعتمد مستقبل روسيا على مدى قدرتها على إدخال تقاليد محاسبة أخرى، غربية أكثر، والحصول على الرضا الشعبي؛ المشكلة أن أي تحرك في هذا الاتجاه يجب أن يقوده الذين هم أنفسهم المستفيدون من نظام السلطة المركزية هذا.

= التعديل راجع: SZ, no. 1, 2009, item 1, 30 December 2008. خطاب ميدفيديف متوفر في:

Rossiiskaya gazeta nedelya, 6 November 2008, pp. 2-8
الصفحة ٦.

(١) توقع رئيس المجلس الأعلى سيرغي ميرونوف أن بوتين عندما يعاد انتخابه في العام ٢٠١٢، قد يشغل ولايتين متعاقبتين مدة كل منهما ٧ سنوات، يخلفه في الحكم. من ثمّ، ديمتري ميدفيديف: 5, 21 January 2008, p. 5. *Moskovskii komsomolets*.
كان ميرونوف قد طالب أصلًا بوتين بالترشح مجددًا عام ٢٠١٢: 2, 24 July 2007, p. 2. *Izvestiya*.

(٢) راجع على سبيل المثال: 5, 12 February 2007, p. 5. Vladislav Surkov in *Izvestiya*. أشار بوتين نفسه إلى أن روزفلت فاز بأربعة انتخابات رئاسية متتالية.

(٣) أشار بوتين إلى هذه المشكلة القديمة وإلى النقص في الثقة الذي يرافقها في أحد خطابه خلال حملة انتخاب مجلس الدوما: 1, 14 November 2007, p. 1. *Rossiiskaya gazeta*.

تتوافر نسخ من الدستور الروسي الجاهزة بالشكلين المطبوع والإلكتروني وبأكثر من لغة، ولكن لا تحتوي كلها على التعديلات الجديدة. يستخدم بلياكوف ورايموند (العام ١٩٩٤) الترجمة الروسية لوكالة نوفوستي الصحافية؛ والمصادر متوافرة على الإنترنت على موقع (www.constitution.ru)، إذ يتوافر النص باللغات الروسية والإنكليزية والفرنسية والألمانية. في النظام الضعيف، من حيث مؤسساته، تُعدّ خصائص القادة الأفراد مهمة على الأقل بقدر أهمية صلاحيات مناصبهم. وبالتالي دراسة الرئاسة الروسية هي إلى حد بعيد دراسة للرؤساء الأفراد. للاطلاع على معلومات عن يلتسن، راجع كتاب آرون (٢٠٠٠) وإيليسون (٢٠٠٦)؛ يتطرق كتاب كولتون (٢٠٠٨) تحديداً إلى مطلع حياته؛ ويتناول كتاب ريداواي وغلينسكي (٢٠٠١) في شكل مفصل قيادة يلتسن من ناحية نقدية أكثر. للاطلاع على معلومات عن بوتين عليكم مراجعة كتاب: First Person (٢٠٠٠) من تأليفه؛ يتوافر في الملحق خطابه الذي ألقاه لدى تسلمه الرئاسة، «روسيا عند منقلب الألفية». وتتوافر سير الحياة الأبرز في كتاب ساكوا (٢٠٠٨)، وهناك دراسات عن انجذاب الناس إليه في كتاب وايت ومكالكستير (٢٠٠٨)، وكتاب كولتون وهایل (٢٠٠٩)، وكاسيدي وجونسون (٢٠١٠). تجدون مجموعة من الوثائق بالإنكليزية، وكذلك بالروسية، على الموقعين الإلكترونيين الرئاسي (www.kremlin.ru) والحكومي (www.government.ru)؛ لسوء الحظ لا تتوافر المسائل الدستورية المهمة التي طُرحت في هذا الفصل إلا في المصادر المكتوبة باللغة الروسية، ولكن راجع ميدوشيفسكي (٢٠٠٦).

Aron, Leon, *Yeltsin: A Revolutionary Life* (New York: St Martin's and London: Harper Collins, 2000).

Belyakov, Vladimir V., and Walter J. Raymond, eds., *Constitution of the Russian Federation: With Commentaries and Interpretation* (Lawrenceville, VA: Brunswick Publishing Company and Moscow: Novosti, 1994).

Cassiday, Julie A., and Emily D. Johnson, 'Putin, Putiniana and the question of a post-Soviet cult of personality', *Slavonic and East European Review*, vol. 88, no. 4 (October 2010), pp. 681-707.

Colton, Timothy J., *Yeltsin: A Life* (New York: Basic Books, 2008).

Colton, Timothy J., and Henry E. Hale, 'The Putin vote: presidential electorates in a hybrid regime', *Slavic Review*, vol. 68, no. 3 (Fall 2009), pp. 473-503.

- Ellison, Herbert J., *Boris Yeltsin and Russia's Democratic Transformation* (Seattle, WA, and London: University of Washington Press, 2006).
- First Person: *An Astonishingly Frank Self-Portrait by Russia's President Vladimir Putin, with Nataliya Gevorkyan, Natalya Timakova, and Andrei Kolsenikov*, trans. Catherine A. Fitzpatrick (London: Hutchinson and New York: Random House, 2000).
- Medushevsky, Andrey N., *Russian Constitutionalism: Historical and Contemporary Development*, trans. Ekaterina Luneva and Tatiana Bacva (London and New York: Routledge, 2006).
- Reddaway, Peter, and Dmitri Glinski, *The Tragedy of Russia's Reforms: Market Bolshevism against Democracy* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2001).
- Sakwa Richard, *Putin: Russia's Choice*, 2nd edn (Abingdon and New York: Routledge, 2008).
- White, Stephen, and Ian McAllister, 'The Putin phenomenon', *Journal of Communist Studies and transition politics*, vol. 24, no. 4 (December 2008), pp. 604-28.

الفصل الرابع

من الخطة إلى السوق

حقق الاقتصاد السوفيتي نسب نمو غير مسبوقة، لكن الأداء راح يتدهور في شكل مطرد. وبحلول عهد غورباتشوف أصبح الوضع كما وصفه القائد نفسه «وضعًا مأزوميًا». تحت قيادته، اتُّخذت خطوات أولية نحو الملكية الخاصة والسوق؛ ثم اتخذ بوريس يلتسن خطوات أكثر حسماً بعد العام ١٩٩١، خصوصاً من خلال خصخصة واسعة لممتلكات الدولة. إلا أن الاقتصاد ظل يتراجع، والعملية نفسها تنهار إلى أدنى مستوياتها عام ١٩٩٨، مما أضعف الثقة بالاستراتيجية التي كان يتبناها، في نظر كثيرٍ من الروس. أولى بوتين تركيزاً أكبر على الإدارة والملكية العامة، وسمح ارتفاع أسعار النفط للاقتصاد أن ينمو سريعاً طوال سنوات رئاسته؛ وتراجعت الحال الاقتصادية ثانيةً خلال الأزمة المالية العالمية التي بدأت نهاية العام ٢٠٠٨، ولكن سرعان ما عادت وانتعشت. لم يكن واضحاً كم يمكن للاستراتيجية أن تصمد، وهي تعتمد إلى هذا الحد على تصدير المواد الخام، فضلاً عن مشكلات فساد عميقة إلى جانب حكم القانون الذي يضر باستراتيجية «التحديث» التي تلتزمها قيادة ميديفيد علناً.

أكد لينين، في إحدى كتاباته الأخيرة، على أن الاشتراكية ستسود «على المدى الطويل» بسبب زيادة الإنتاجية المتأصلة في نظام هدفه الوحيد تلبية متطلبات الإنسان^(١). لكن الرأسمالية هي التي سادت، في النهاية، ويبدو أنها سادت تحديداً بسبب قدرتها على توفير عائدات أكبر من الموارد التي تملكها، وبالتالي على توفير مستوى عالٍ من المنفعة للإنسان. جرى التوافق على أن الرأسمالية أدت إلى انقسامات اجتماعية، وإلى ارتفاع مستوى البطالة؛ وعلى الرغم من تمكنها من تحقيق مستويات أعلى

V. I. Lenin, *Polnoe sobranie sochinenii*, 5th edn, 55 vols. (Moscow: Izdatel'stvo politicheskoi literatury, (1) 1958-65), vol. XXXIX, p. 21.

من الازدهار، كان بإمكان السلطات السوفيتية الادعاء لبعض الوقت أن نظامها أفضل، لأنه يلبي حاجات مواطنيها في شكل شامل أكثر، بغض النظر عن قومياتهم، أو جنسهم أو سنهم. هذا ما سماه غورباتشوف «حمائية» الشعب الروسي، وأنها ميزة يتسم بها المجتمع الاشتراكي»^(١)؛ تضمن حق العمل، والإسكان بأسعار زهيدة، والتعليم المجاني حتى مرحلة الجامعة، والرعاية الصحية المجانية. وبغض النظر عن عيوبها، منحت هذه الضمانات الاجتماعية المواطنين العاديين الثقة بالمستقبل^(٢)؛ ومن هذا المنطلق صرح للمراسلين التلفزيونيين الذين أجروا معه المقابلات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ أن الاتحاد السوفيتي ليس مجتمعاً أفقر من نظيره الأميركي، بل أكثر تقدماً^(٣).

بدا لكثيرين، خلال عهد بريجنيف، كما لو أن الاتحاد السوفيتي وأنداده في أوروبا الشرقية، قد وجدوا صيغة حكومية صامدة على هذا الأساس، يساعدهما على الصمود: الأمر الذي وصفه البعض بـ«العقد الاجتماعي» بين السلطات الشيوعية والمجتمعات التي تحكمها هذه السلطات. لم يُذكر أن حكومات كهذه منتخبة في شكل حر، على الرغم من استعادها عادةً للتخلي عن بعض أشكال الاستشارة العامة ونصائح الخبراء؛ ولكن كذلك حققت مستوى معيشة مقبولاً للمواطنين العاديين، بما في ذلك انخفاض كبير في أسعار المواد الغذائية الأساسية، وإيجارات البيوت التي لم تتغير طوال عقود، وتعليم ورعاية صحية مجانيان، ووظائف مضمونة. وقد رأى غورباتشوف في هذه النجاحات الاجتماعية على «أرض السوفيت» عاملاً مهماً في الاستقرار السياسي^(٤)، ولدى لقائه خطاباً في اجتماع اللجنة المركزية الأول، كقائد للحزب عام ١٩٨٥، وصفها «بالمصدر الرئيس للاستقرار السياسي والتفؤل الاجتماعي والثقة بالمستقبل»^(٥). في الحقيقة، تكلم بعض الباحثين الغربيين في شكل أعم على «نظام حكم تشاركي» يسمح لمجموعة من الهيئات المنظمة بأن يكون لها دور في صياغة السياسة على أساس هذا الإجماع الواسع، حيث لا يُعدُّ الحزب أكثر من وكالة تسييقية «تسعى إلى الجمع بين العناصر الأخرى في مسعى تعاوني لتحديد السياسة العامة وتطبيقها»^(٦).

لكن بمجرد أن بدأ النمو الاقتصادي يتراجع، نهاية السبعينات، بات من الأصعب على النظام أن يقوم

(١) M. S. Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, 7 vols. (Moscow: Politizdat, 1987-90), vol. V, p. 301

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، المجلد الخامس، ص ٤٨٢.

(٤) M. S. Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, 7 vols. (Moscow: Politizdat, 1987-90), vol. II, p. 93

(٥) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٦) Valerie Bunce and John M. Echols III, "Soviet politics in the Brezhnev era: "pluralism" or "corporatism"?", in Donald R. Kelley, ed., *Soviet Politics in the Brezhnev Era* (New York: Praeger, 1980), pp. 1-26, at p. 11

Valerie Bunce, "The political economy of the Brezhnev era: the rise and fall of corporatism", *British Journal of Political Science*, vol. 13, no. 2 (April 1983), pp. 129-58; Peter =

بدوره بهذه الصفقة الضمنية. إذا تراجع الإنتاج وارتفعت المداحيل، فسيقع نقص في المواد في شكل جلي. وكلما ارتفع الاستهلاك وفق الأسعار التي تحافظ عليها الدولة، أصبحت وطأة إعانة الموازنة أثقل. ولكن بالكاد يتوافق ارتفاع الأسعار مع الالتزام الرسمي حيال مواصلة تحسين مستويات المعيشة. والنمو الأبطأ يعني أيضاً أن تلبية كل المطالب المهمة لم تعد ممكنة في الوقت عينه، على صعيد المستهلكين وعموم الناس، والمناطق الفقيرة والغنية، وكبار السن وتلامذة المدارس. ومع تنامي الضغوط الناجم عن ارتفاع الأسعار وانخفاض الإعانات وحتى عن البطالة، بات أصعب الحفاظ على الادعاء أن الأنظمة السوفيتية توفر درجة من الأمن الاقتصادي تعوض به مستويات المعيشة المتدنية والحجم المحدود من الحريات السياسية. وقد أشار جنكيز إيتماتوف، وهو كاتب كان أيضاً عضواً شيوعياً في مجلس نواب الشعب عام ١٩٨٩، إلى أن العمال في دول مثل السويد وهولندا يتقاضون رواتب تبلغ أربعة أضعاف رواتب نظرائهم السوفيت، أو ثمانية؛ حتى لو كانوا عاطلين عن العمل، فإن الإعانات الاجتماعية وحقوقهم في الخدمات الاجتماعية أفضل بكثير^(١). ورأى آخرون أن مجتمعات كهذه لعلها، في واقع الأمر، أكثر من اقتراب من الاشتراكية الحق في نهاية القرن العشرين^(٢). هل تودون حقاً العمل لدى الرأسماليين؟ سؤال طرحه غورباتشوف على تجمع شعبي في مصنع إيجورسك في لينينغراد عندما زارها في تموز/يوليو ١٩٨٩. أجابت مجموعة صغيرة، لكنها صريحة من الحاضرين: «نعم إذا كانوا يدفعون جيداً»^(٣).

في النهاية، فإن هذه استمارة تُظهر انهيار النظام نفسه، غير القادر على توفير معايير معيشية ترضي شعبه، وفي الوقت عينه غير مستعد لتقديم بديل يتمثل بحكومة يستطيعون من خلالها أن يحملوا العزب وقيادة الدولة المسؤولية تجاه أي تقصير في أدائهما. لكنه ترك أسئلة كثيرة من دون إجابات. هل النظام الموجود، المستند إلى الملكية والتخطيط العامين، لم يكن قابلاً للإصلاح، أم أن انهياره نجم على الأقل عن أخطاء في الحكم؟^(٤) كيف أفلح الصينيون، الذين يملكون موارد طبيعية أقل، في الحفاظ

Hauslohner, 'Gorbachev's social contract', in Ferenc Fehér and Andrew Arato, eds., *Gorbachev: The Debate* (Cambridge: Polity and Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press International, 1989), pp. 84-123; and Linda J. Cook, *The Soviet Social Contract and Why It Failed* (Cambridge, MA, and London: Harvard University Press, 1993).

Perviy S'ezd narodnykh deputatov SSSR 25 maya - 9 iyunya 1989 goda: stenograficheskii otchet, 6 vols. (١) (Moscow: Izdanie Verkhovnogo Soveta SSSR, 1989), vol. II, p. 290.

Oleg Bogomolov in *Soviet Weekly*, 4 November 1989, p. 15 (٢)

Izvestiya Tsentral'nogo komiteta [hereafter TsK] KPSS, no. 8, 1989, p. 64 (٣)

(٤) راجع على سبيل المثال:

Michael Ellman and Vladimir Kontorovich, 'The collapse of the Soviet system and the memoir literature', *Europe-Asia Studies*, vol. 49, no. 2 (March 1997), pp. 259-79

وفي شكل مفصل أكثر في:

Ellman and Kontorovich, eds., *The Destruction of the Soviet Economic System: An Insiders' History* (Armonk, NY: Sharpe, 1998).

على مستوى نمو أعلى، من دون التخلي عن النظام الشيوعي^(١) ما مدى أهمية المؤثرات الخارجية، مثل انفجار تشرنوبل النووي، عام ١٩٨٦، أو أسعار النفط العالمية؟ وفضلاً عن ذلك، إذا كان النظام القائم غير قابل للإصلاح، فما الضير في تغييره، في سرعة أو تدريجاً، على مستوى كل القطاعات دفعة واحدة أو على مستوى بضع منها في البداية؟ وما هو البديل؟ أهو اقتصاد مخصص تماماً. أم اقتصاد (كالحال في دول غير شيوعية أخرى) تؤدي الدولة دوراً أساسياً في تنظيمه، وحتى في ملكيته؟ في بداية التسعينات، بدا أن الجواب يتمثل في أسرع انتقال ممكن من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة؛ بحلول بداية القرن الجديد عاد التركيز لينتقل إلى الملكية العامة، واستعاد الاقتصاد (في شكل متناغم أو من دونه) نموه الديناميكي، لكنه ظل مستنداً بقوة إلى تصدير الموارد الطبيعية. وقد تجلت أدلة واضحة على أن المنافع تتمتع بها في شكل غير منصف دائرة صغيرة حول الكرملين بطريقة عمّقت المشكلات الكبيرة المتعلقة بسيادة القانون والعدالة الاجتماعية.

أزمة التخطيط السوفيتي

آنذاك بدا السجل التاريخي للإدارة الاقتصادية السوفيتية ذا إنجازات لافتة. كانت روسيا، عام ١٩١٣، بلداً رجعيّاً بحسب معايير ذلك الزمان، أو «أفقر الدول المتحضرة» بحسب وصف جهة معاصرة، ولكنها ذات صدقية^(٢). كان هناك قطاع صناعة ناشط، وبدت مستويات الإنتاج في بعض المجالات، مثل النفط والمنسوجات، عالية نسبياً، ولكن كانت حصة الروس من الإنتاج الصناعي العالمي ككل صغيرة جداً، إذ بلغت ٥٪ فقط مقابل ١٤٪ للمملكة المتحدة، و١٦٪ لألمانيا، و٣٦٪ للولايات المتحدة^(٣). وصُنفت الغالبية العظمى للسكان - ٧٧٪ في إحصاء السكان للعام ١٨٩٧ - فلاحين. وكانت قلة صغيرة فقط (٢١٪ في الإمبراطورية كلها، ٥٪ فقط في آسيا الوسطى) تجيد القراءة والكتابة (مقارنةً بحوالي ٩٠٪ في الولايات

(١) كان هذا أحد الأسئلة التي يصر على طرحها كبير الاقتصاديين سابقاً في البنك الدولي والفائز بجائزة نوبل جوزيف ستيفليتز: في روسيا، مع حلول الرأسمالية الفاعلة محل الشيوعية الزائلة والمتهوية يجدر بالإنتاج أن يفيض. في الواقع تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٠٪ وتضاعفت مستويات الفقر ١٠ مرات. وأتت النتائج ماثلة في الاقتصادات الأخرى المتحولة والتي اتبعت نصيحة وزارة الخزانة الأميركية وصندوق النقد الدولي. في غضون ذلك أظهرت الصين، التي اتبعت مسارها الخاص، وجود مسار بديل للتحويل يمكنه أن يفلح على الجهتين، في تحقيق النمو الذي وعدت به الأسواق، والتخفيف كثيراً من الفقر *The Roaring Nineties: A New History of the World's Most Prosperous Decade* (London: Allen Lane and New York: Norton, 2003), p. 21).

(٢) S. N. Prokopovich, ed., *Opyt ischisleniya narodnogo dokhoda 50 gubernii Evropeiskoi Rossii v 1900-1913 gg.* (Moscow: Sovet vserssiiskikh kooperativnykh s"ezdov, 1918), p. 26.

(٣) A. M. Anfimov and A. P. Korelin, eds., *Rossiya 1913 god: statistiko-dokumental'nyi spravochnik* (St Petersburg: Blits, 1995), p. 51.

المتحدة وانعدام شبه تام للأمية في المملكة المتحدة^(١). انعكست رجعية روسيا النسبية بوضوح في تطور الاتصالات الحديثة. بحلول العام ١٩٠٠، باتت لدى روسيا شبكة سكك حديد كبيرة، حيث كادت سكة الحديد العابرة لسيبيريا تشارف الانتهاء؛ لكن المملكة المتحدة كانت تمتلك شبكة سكك حديد تبلغ الضعفين، من حيث الطول (وهي دولة أصغر بكثير)، والولايات المتحدة تمتلك شبكة سكك حديد يبلغ طولها ١٠ أضعاف. أما عدد الرسائل التي كانت تُرسل في هذين البلدين فأكثر بـ ١٤ مرة من التي كانت تُرسل في روسيا، وعدد البرقيات أكثر بـ ١٠٠ مرة^(٢)؛ والمثير للدهول أكثر عدم وجود أكثر من مشترك واحد في خطوط الهاتف لكل ألف روسي مقارنة بـ ١٢ في بريطانيا، و١٥ في ألمانيا، و٧٦ في الولايات المتحدة^(٣).

بعد بضعة أجيال فقط انعكس الوضع تمامًا، إذ أصبح الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت إحدى أهم القوى الاقتصادية الكبرى في العالم. فحل الناتج المحلي الإجمالي ثانيًا بعد الولايات المتحدة فقط، وفي كثير من المجالات، من بينها النفط والغاز وحديد الصب والفولاذ والجرارات، كانت مستويات الإنتاج السوفيتية هي العليا على مستوى العالم. كان الاتحاد السوفيتي الرائد في استكشاف الفضاء الخارجي، والأبرز على مستوى العالم من ناحية عدد طواقمهم العلمية. وكانت منظومة توزيع الغاز الطبيعي السوفيتي إحدى أكبر المنظومات في العالم، وأبار النفط السوفيتية هي الأعمق. وقد امتلك الاتحاد السوفيتي أضخم السفن التجارية في العالم، وكان يشغل أحد أضخم أساطيله في المجال العسكري. وفقًا لمصادر رسمية، ازداد الدخل القومي السوفيتي ١٤٩ مرة بين العامين ١٩١٧ و١٩٨٧، وازداد الإنتاج الصناعي ٣٣٠ مرة. أما الدخل القومي، الذي كان يبلغ ٥٨٪ في الولايات المتحدة عام ١٩٦٠، فازداد إلى ٦٧٪ بحلول العام ١٩٨٠، وارتفع الإنتاج الصناعي من ٥٥ إلى أكثر من ٨٠٪ من الإنتاج الإجمالي الأميركي. كذلك ازداد الإنتاج الصناعي السوفيتي، الذي كان يبلغ حوالي ٣٪ من الإنتاج الإجمالي العالمي عام ١٩١٧، إلى ٢٠٪ بحلول العام ١٩٨٧؛ في الواقع كان الاتحاد السوفيتي ينتج في العام ١٩٥٠ أكثر مما كان العالم بأسره ينتجه. وأظهرت إشارات النمو الأخرى، الأقل اعتمادًا على أساليب الحساب، صورة مماثلة. فقد ظلت الرسائل والخطوط الهاتفية متأخرة، ولكن من ناحية عدد الطلاب وأسرة المستشفيات أو توزيع الجرائد

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢٧؛ فيما يتعلق برقم الولايات المتحدة وهو ٨٩.٣٪ عام ١٩٠٠، راجع:

Historical Statistics of the United States: From Colonial Times to 1970, 2 vols. (Washington, DC: Bureau of the Census, 1975), vol. I, p. 382; for the UK, Juliet Gardiner and Neil Wenborn, eds., *The Columbia Companion to British History* (New York: Columbia University Press, 1997), p. 473.

(٢) B. R. Mitchell, ed., *International Historical Statistics: Europe, 1750-1993*, 4th edn (London: Macmillan, 1998), and Mitchell, *International Historical Statistics: The Americas, 1750-1993*, 4th edn (London: Macmillan, 1998), various pages.

(٣) Korelin, ed., *Rossiia 1913 god*, pp. 148, 150

الجدول ٤-١ الأداء الاقتصادي السوفيتي، ١٩٥١-١٩٩١: تقديرات مختلفة

	1951	1956	1961	1966	1971	1976	1981	1986	1987	1988	1989	1990
	1950	1960	1970	1975	1980	1985	1980	1985	1987	1988	1989	1990
الاتحاد السوفيتي	11.4	9.2	7.0	7.8	5.7	4.3	3.6	2.3	1.7	1.4	2.0	4.0
وكالة الاستخبارات المركزية CIA	4.9	5.0	4.8	4.9	3.0	1.9	1.8	1.3	1.3	2.1	1.0	2.4
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD	5.3	3.8	4.0	5.2	4.1	1.9	1.6	1.1	1.3	2.1	1.0	2.4

المصادر: بخصوص الاتحاد السوفيتي: البيانات الرسمية السوفيتية، أرقام الناتج الوطني؛ الأرقام التي تعود إلى العام ١٩٩١ هي لأعضاء رابطة الدول المستقلة (CIS)، كما نُشرت في (الإكونوميكا إي زيتن)، العدد ٧، ١٩٩٢، ص ١٣. أرقام وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) مأخوذة من:

Laurie Kurtzweg, comp., *Measures of Soviet Gross National Product in 1982 Prices: A Study* (العاصمة واشنطن: مكتب المنشورات الحكومية الأمريكية، ١٩٩٠) ص ٥٨ و ٦٢ (للعامين ١٩٨٦ و ١٩٨٧)، عوامل التكلفة في الناتج القومي الإجمالي للعام ١٩٨٢ مذكورة بالروبل، ومن: Richard F. Kaufman and John P. Hardt, eds., *The Former Soviet Union in Transition* (Armonk, NY: Sharpe 1993), p. 14 (أرقام العام ١٩٩٠ و ١٩٩١ هي تقديرات، وأرقام العام ١٩٩١ تعود إلى الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة حصراً). الأرقام التي تعود إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) مأخوذة من: Angus Maddison, *The World Economy: Historical Statistics* (Paris: Development Centre of the Organisation for Economic Co-operation and Development, 2003), p. 99

والناتج المحلي الإجمالي معبر عنه بملايين الدولارات الدولية.

أو الاستهلاك الغذائي أو البحث العلمي، بدا جلياً أن الاتحاد السوفيتي إحدى أهم القوى الصناعية في العالم^(١).

حدثت هذه الإنجازات في ظروف تاريخية شديدة الصعوبة. وقد ذكر غورباتشوف صحافيين من مجلة «التايمز» كانوا يجرون معه مقابلة عام ١٩٨٥، أن الاتحاد السوفيتي ورث إرثاً قاسياً من أسلافه القيصرية، تمثل في اقتصاد رجعي، ومظاهر إقطاعية قوية، وملايين الأشخاص الأميين. تُضاف إلى ذلك تبعات حربين عالميتين، أدتا إلى تخريب جزء كبير من الاتحاد السوفيتي، وتدمير أغلب ما بناه الشعب السوفيتي. كذلك وقعت خسائر لا تُعوّض في الأرواح: إذ أزهقت أرواح أكثر من ٢٠ مليون

(١) هذه البيانات مأخوذة من: *Narodnoe khozyaistvo SSSR v 1987 godu* (Moscow: Finansy i statistika, 1988), pp. 5, 8, 13, 14 and 666 (international comparisons).

مواطن سوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية (في الحقيقة كان عدد القتلى أعلى كثيرًا)^(١)، وأصيب ملايين الأشخاص الآخرين بجروح (غورباتشوف الذي كان أصغر من أن يشارك في الحرب شهد بأم عينه الأضرار التي وقعت نتيجة الحرب، خلال رحلاته بالقطار من جنوب روسيا إلى موسكو، أواخر الأربعينات)^(٢). أكمل غورباتشوف قائلًا إن الغرب أكد آنذاك أن الوضع يستلزم من ٥٠ سنة إلى ١٠٠، لإصلاح ما دمره الغزاة النازيون. من خلال إجراء ذلك بمدة أقصر كثيرًا، حقق الشعب السوفيتي ما اعتُقد أنه مستحيل. ظل الواقع يقول بتكريس حوالى عقدين للحروب وإعادة البناء، منذ الثورة، مما ترك بالكاد ٥٠ سنة حولوا فيها الاتحاد السوفيتي إلى «قوة اقتصادية عالمية»^(٣) (على الرغم من أن الحسابات كانت مثار جدل، أقرّ معظم الاقتصاديين أن الاقتصاد السوفيتي نما بسرعة أكبر من أي وقت مضى في روسيا قبل الثورة، وبنسبة أسرع مما حققه أي نظام رأسمالي حتى ذلك الوقت)^(٤).

لكن إذا كانت إنجازات الاتحاد السوفيتي الاقتصادية على المدى الأطول واضحة، خصوصًا لدى أخذ الظروف الخارجية في الحسبان، فقد بدا جليًا على النحو ذاته أن نهاية السبعينات قد شهدت قصورًا بالغًا في الاقتصاد الموجه نفسه استوجب معالجته بنجاح. وقد تجلّى هذا القصور في نسبة النمو الاقتصادي، التي تدهورت في شكل مطرد من الخمسينات حتى الثمانينات، باستثناء وجود تحسن طفيف في نهاية الستينات (راجع الجدول ٤-١). وفي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وصلت مستويات النمو الاقتصادي إلى أدنى مستوى لها في التاريخ السوفيتي إبان سيادة السلم. في العام ١٩٧٩، ارتفع الدخل القومي بنسبة ٢,٢٪ فقط، وارتفعت إنتاجية العمال بنسبة ١,٤٪؛ وتراجع الإنتاج الزراعي بنسبة ٢,٢٪، أو بنسبة أكبر إذا أخذ في الحسبان ازدياد عدد السكان الطفيف^(٥). فالخطة الخمسية الحادية عشرة، والتي تغطي النصف الأول من الثمانينات، لم تُنفذ تمامًا بدورها؛ كان المؤتمر السادس والعشرون للحزب، عام ١٩٨١، قد وافق على توجيهات لزيادة الدخل القومي بحلول العام ١٩٨٥ بنسبة ١٨-٢٠٪، ولكن الزيادة

(١) يشير بحث أحدث إلى مقتل ٢٦,٦ مليون شخص (Yu. A. Polyakov, intro., *Ljudskie poteri SSSR v period vtoroi mirovoi voyny: sbornik statei* (St Petersburg: Institut rossiiskoi istorii RAN, 1995), p. 41)

أكد تشيرنوميردن رسميًا وفاة ٢٧ مليون شخص. في صحيفة *vestiya*, 19 April 1995, p. ١؛ وأفيد عن ذلك أنما في: *Festnik statistiki*, no. 10, 1990, p. 27.

(٢) M. S. Gorbachev, *Perestroika i novoë myshlenie dlya nashei strany i dlya vsego mira* (Moscow: Izdatel'stvo politicheskoi literatury, 1987), pp. 37-8.

(٣) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. II, pp. 352-3

(٤) R. W. Davies, *Soviet Economic Development from Lenin to Khrushchev* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1998), ch. 5. *Kommunist*, no. 1, 1991, p. 74

(٥) *Narodnoe khozyaistvo SSSR v 1987 godu*, pp. 58-9

الفعلية بلغت ١٦,٥٪، وأرقام إنتاج الحبوب كانت مريعة تماماً، إلى حد أنها حُجبت تماماً^(١). في الحقيقة، لم يتحقق الهدف المرجو من الإنتاج الصناعي في أيٍّ من الخطط الخمسية التي جرى تبنيها بعد العام ١٩٧٠، في حين حدث عجز مرة واحدة فقط قبل هذا التاريخ. في أول خطة خمسية، وأي زيادة في المردود كانت بفضل زيادة استهلاك الطاقة والمواد الخام، في حين كانت الدول الغربية الكبيرة تجد طرائق جديدة لاستخدام مواردها في شكل أكثر فاعلية^(٢).

إضافةً إلى ذلك، مالت حتى هذه الأرقام إلى تضخيم المستوى الفعلي للإنجاز السوفيتي. وقد أخفت على وجه التحديد الإفراط في المبالغة، مما أدى إلى زيادة بنسبة ٢٪ في الناتج الإجمالي، بحلول الثمانينات، أي بنسبة الثلث في قطاعات مثل القطن أو النقل البري^(٣). كذلك أخفت مستويات التلف العالية (حوالي ٤٠٪ من إنتاج البطاطا كان يتلف قبل أن يصل إلى المستهلك)^(٤). ولم يراقب في شكل مناسب التضخم الخفي، إذ كانت البضائع الأرخص تُسحب من السوق، وتُستبدل بها بضائع أغلى ثمنًا، وليست أفضل بالضرورة^(٥). وفقاً لإعادة تقويم مثيرة للجدل خضعت لها الأرقام الرسمية، قام بها الاقتصاديان فاسيلي سيلونين وغريغوري خانين، بعد أخذ هذه العوامل في الاعتبار، وُجد أن الدخل القومي السوفيتي قد تضاعف ست مرات أو سبعةً بين العامين ١٩٢٨ (حين أُطلقت الخطة الخمسية الأولى) و١٩٨٥، وهو أداء جدير بالتقدير، لكنه بعيد عن الأداء الباهر جدًا الذي كانت تدعيه الإحصاءات الرسمية^(٦). أي حال، لم يكن أغلب الإنتاج الصناعي السوفيتي مساهمًا في الثروة الفعلية. إذ أنتجت

(١) N. Shmelev and V. Popov, *Na perelome: ekonomicheskaya perestroika v SSSR* (Moscow: Novosti, 1989), p. 131.

(٢) Shmelev and Popov, *Na perelome*, pp. 169-71, 181-204; EKO, no. 11, 1987, pp. 50-2; Shmelev and Popov, *Na perelome*, pp. 169-71, 181-204. التنفيذ النسبي للخطة مذکور في المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٣) Shmelev and Popov, *Na perelome*, p. 44

(٤) *Voprosy ekonomiki*, no. 3, 1991, p. 59. حصلت خسائر مماثلة في الفواكه والخضرا؛ قُدرت خسائر الحبوب بنسبة ٢٠٪، مقارنةً بـ ٢٪ في الولايات المتحدة).

(٥) Abel Aganbegyan, *The Challenge: Economics of Perestroika* (London: Hutchinson, and as *The Economic Challenge of Perestroika*, Bloomington: Indiana University Press, 1988), p. 2.

(٦) *Novyi mir*, no. 2, 1987, pp. 181-201. نشر خانين أرقامًا مختلفة بعض الشيء في صحيفة «الكومونست»، عدد ١٧، ١٩٨٨، ص ٨٢-٩٠. وفي كتابه:

Dinamika ekonomicheskogo razvitiya SSSR (Novosibirsk: Nauka, 1991): تحليله لتقديرات الغربية ظهر في:

Khanin, *Sovetskii ekonomicheskii rost: analiz zapadnykh otsenok* (Novosibirsk Ekor, 1993). توصلت مجموعة

عمل سرية تأسست ضمن معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية عام ١٩٦٧ إلى استنتاجات أنذاك قريبة من استنتاجات

وكالة الاستخبارات المركزية. وأشارت إلى أن الدخل القومي السوفيتي الفعلي يبلغ ٤١٪ من دخل الولايات المتحدة =

أعداد من الجرارات والحصادات الآلية تفوق أعداد العمال المتوافرين لتشغيلها، على سبيل المثال كذلك لم تكن نوعية الآليات الزراعية مرضية بتاتا، إلى حد أن مليون شخص وظّفوا في مشاغل التصليح، أكثر من عدد العاملين المنخرطين في إنتاج الآليات نفسها^(١). وبلغ عدد الأحذية التي أنتجت أكثر من ضعف إنتاج الولايات المتحدة، ولكن كانت نوعيتها رديئة جداً، إلى حد أنها اضطرتهم إلى استيراد أعداد أكبر؛ وبلغ إنتاج الفولاذ الضعفين، لكن المنتجات النهائية توافرت بعدد أقل^(٢). حتى وفقاً للأرقام الرسمية، بدأت تطورات مخيفة تُسجّل. فقد انخفض الدخل القومي السوفيتي، الذي كان يبلغ ٦٧٪ من دخل الولايات المتحدة عام ١٩٨٠، إلى ٦٤٪ عام ١٩٨٨. وتراجعت إنتاجية العمل في الزراعة من حوالي ٢٠٪ في السبعينات إلى ١٦٪ في نهاية الثمانينات^(٣).

عادة يُنحى باللائمة في التراجع الاقتصادي السوفيتي على عوامل كثيرة، في الغرب والاتحاد السوفيتي نفسه^(٤). ويُعزى أحد الأسباب، بالطبع، إلى أن الزيادة في حجم القوى العاملة الصناعية تتراجع. فخلال الخمسينات والستينات كان عدد كبير من الناس يتركون الأرض للعمل في الصناعة، مما سمح بزيادة في الإنتاج من خلال زيادة القوى العاملة، وليس زيادة الإنتاجية. وبحلول بداية الثمانينات تضاعف هذا التدفق، مما جعل النمو الاقتصادي أكثر اعتماداً على الفاعلية التي تُستخدم فيها الموارد المتوافرة، أو بلغة الاقتصاديين، النمو «المكثف» عوضاً عن «الموسع». والسكان، كما في الغرب، يتقدمون أيضاً في السن؛ وهذا يعني زيادة في معدل «الإعالة»، أو أعداد المتقاعدين وتلامذة المدارس وغيرهم، غير القادرين على العمل، ويجدر بأشخاص آخرين لا يزالون يشغلون نوعاً من الوظائف إعالتهم. فقد كان أقل من ٧٪ من السكان السوفيت يبلغون ٦٠ سنة أو أكثر عام ١٩٢٩؛ وتضاعفت النسبة عام ١٩٨٧، فوصلت إلى حوالي ١٤٪.

(*Mirovaya ekonomika i mezhdunarodnye otnosheniya*, no. 2, 1997, pp. 139-45, and no. 3, 1997, pp. 138-48, at p. 148).

هناك مجموعة عمل أخرى ضمن لجنة الإحصاءات الرسمية احتسبت أن الناتج الوطني الإجمالي السوفيتي في نهاية الثمانينات بلغ ٢٧٪ من الناتج الوطني للولايات المتحدة، وليس ٦٤٪ كما ورد في المصادر الرسمية، وأنه في نهاية وجوده لم يعد إلا ٢٠٪ من الناتج الأمريكي (10). (*Voprosy statistiki*, no. 9, 1996, p. 10).

S. S. Shatalin and E. T. Gaidar, *Ekonomicheskaya reforma: prichiny, napravleniya, problemy* (Moscow: Ekonomika, 1989), p. 16; Gorbachev in *Pravda*, 16 March 1989, p. 3.

Aganbegyan in *Izvestiya*, 25 August 1987, p. 2, and in *Literaturnaya gazeta*, 18 February 1987, p. 13 (٢)

Shmelev and Popov, *Na perelome*, p. 50; Narodnoe khozyaistvo SSSR v 1988 g. (Moscow: Finansy i statistika, 1989), p. 680.

Philip Hanson, *The Rise and Fall of the Soviet Economy: An Economic History of the USSR from 1945* (London and New York: Longman, 2003)

Allec Nove, *An Economic History of the USSR*, 3rd edn (Harmondsworth and New York: Penguin, 1992).

وبحلول العام ٢٠٠٠، وفقاً لديموغرافيين سوفيت، ستتضاعف النسبة أكثر لتصل إلى حوالي ١٧-١٨٪^(١). وفي الوقت عينه، حدث تراجع مطرد في نسبة نمو السكان في سن العمل^(٢). وكان يُتوقع تدهور كبير في أوكرانيا في النصف الأول من التسعينات، وفي روسيا نفسها في العقد الأول من القرن الجديد^(٣). وبالفعل، طرأ، في بعض أنحاء روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا وجمهوريات البلطيق، تدهور كبير ونسبي فقط في أعداد الناشطين اقتصادياً^(٤).

ما أسهم أكثر في التراجع الاقتصادي هو واقع أن المواد الخام الموجودة في أماكن مناسبة، وتسم بنوعية عالية بدأت تُستنفد شيئاً فشيئاً، مما زاد من ضرورة استخراج الموارد من أماكن بعيدة أكثر، وكذلك موارد أقل جودة. وبحلول السبعينات بدأ النفط والمواد الخام يُستفدان في القسم الأوروبي من الاتحاد السوفيتي، حيث يتركز أغلب السكان، فوجب بذل الجهد لتوفير موارد جديدة. فإنتاج النفط والغاز يتركز في غرب سيبيريا، والأخشاب والمعادن الثمينة تأتي من الشرق الأقصى؛ وقد بُني أكبر مصنع للنيكل في العالم في نوريلسك، فوق الدائرة القطبية الشمالية، وخارج نطاق الطرق وخطوط سكك الحديد^(٥). لا شك أن موارد كهذه باتت أكثر تكلفة. إذ بات استخراجها أصعب، ومكلفاً أكثر من استخراجها ونقلها في أماكن أخرى. وقد احتسب في الستينات أن إنتاج الروبل الواحد في الصناعات الاستخراجية يتطلب روبلين من الاستثمار. وبحلول مطلع الثمانينات أصبح يتطلب سبعة روبلات. ومن الأمثلة على ذلك، حقل النفط في ساموتلار غرب سيبيريا، الذي كان يؤمن ثلثي حاجة البلاد حتى الثمانينات. لكنه سرعان ما بدأ ينفد. كان المصدر البديل الأكثر جلاء حقل «نيابرسكي»، الذي يقع على بُعد ٣٠٠ كم شمالاً؛ لكنه بعيد عن الطرق والأنهر، والذي يتوافر نفطه على عمق أكبر، يصبح متعباً الوصول إليه^(٦). وبناءً على ذلك وجب الانتباه في شكل أكبر للنوعية والتصميم، إذا أرادوا اجتذاب مشترين للأغذية ضمن سوق يزداد فيها التنافس؛ فضلاً عن الانتباه لموضوع الحفاظ على البيئة، التي زادت من التكلفة أكثر.

أيًا يكن التفسير، فقد بدا جلياً أن نسبة التراجع المطرد للنمو الاقتصادي لا يمكن أن تظل قائمة من دون إلحاق ضرر فادح بالمكانة العالمية للاتحاد السوفيتي، و«بالعقد الاجتماعي» بين السلطات الحاكمة

(١) V. Perevedentsev in *Rabochii klass i sovremennyi mir*, no. 4, 1988, pp. 57-67

(٢) Aganbegyan, *The Challenge*, p. 69

(٣) *Vestnik statistiki*, no. 10, 1990, p. 41

(٤) G. M. Sorokin, ed., *Intensifikatsiya i effektivnost' sotsialisticheskogo proizvodstva* (Moscow: Naukav, 1988), p. 10.

(٥) Aganbegyan, *The Challenge*, p. 71

(٦) المصدر نفسه، ص ٧٢. وحول حقل نيابرسكي، راجع: Sorokine d., *Intensifikatsiya*, p. 11.

وعامة الشعب. وحتى الاستقرار السياسي للاتحاد السوفيتي لا يمكن أخذه كمسلمات، إذ قدمت جهات كثيرة، في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٨٦، تحذيرات من مغبة استمرار تخييب توقعات الشعب بهذا الشكل. فقد ركز إيغور ليغاتشيف، أحد الأعضاء المحافظين ضمن القيادات، على أن الاستقرار السياسي ينجم إلى حد بعيد عن «السياسة الاجتماعية الصحيحة» للحزب. وذكّر غورباتشوف في ملاحظاته الختامية المندوبين بتحذير لينين في مؤتمر الحزب عام ١٩٢٢، حين قال إن أحزاباً ثورية «قد اختفت من الوجود» لأنها «خشيت الحديث عن نقاط ضعفها»^(١)؛ وكذلك بخطابه هو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، إذ قال إن الاقتصاد المتطور جداً سيسمح للاتحاد السوفيتي بدخول القرن الحادي والعشرين كقوة عظمى ومزدهرة؛ لذا يعتمد مصير الاشتراكية ككل، وليس في الاتحاد السوفيتي فقط، على نجاحه^(٢). وحاجج آخرون، بعبارات تنبؤية أكثر، أن الاتحاد السوفيتي، ما لم يتبنَّ أشكالاً فاعلة من الإدارة الاقتصادية، فإنه لن يعود قوة عظمى؛ وسرعان ما سيمسي دولة رجعية راكدة، ونموذجاً لبقية العالم عن طريقة عدم إدارة الحياة الاقتصادية (بحسب ما قاله الاقتصاديان ليونيد أبالكين ونيكولاي شميليوف على التوالي)^(٣).

إستراتيجية غورباتشوف

حدّد الإطار الواسع للإصلاح الاقتصادي في خطاب غورباتشوف في المؤتمر السابع والعشرين للحزب عام ١٩٨٦. كانت الأولوية تكمن، في رأيه، في تحطّي العوامل التي تتسبب في تراجع النمو الاقتصادي الاجتماعي للبلاد في أسرع وقت ممكن، واستعادة مسار النمو الذي تحقق في العقود الماضية^(٤). ليس ضرورياً فحسب تسريع نسبة النمو الاقتصادي، بل يجب أن يكون نوعاً جديداً من النمو، مستنداً إلى التقدم العلمي واستخدام الموارد في شكل أكثر فاعلية. لقد تحققت «نجاحات باهرة» طوال ربع القرن الماضي، وفق ما قاله غورباتشوف للحاضرين في المؤتمر؛ فارتفعت المداخيل الوطنية ومعايير المعيشة في شكل سريع، وحدث الكثير من التقدم في المجالات العلمية والطبية والثقافية. ولكن الصعوبات تراكمت خلال السبعينات؛ فتدهورت معدلات النمو، ولم تتحقّق أهداف الخطط. وأشار غورباتشوف

(١) *XXVII S'ezd Kommunisticheskoi partii Sovetskogo Soyuza, 25 fevralya – 6 marta 1986 goda: stenograficheskiy otchet*, 3 vols. (Moscow: Politizdat, 1986), vol. I, p. 236, and vol. II, p. 298

ذكر هذه المخاوف آنذاك بيتر فرانك، *The World Today*, vol. 42, no. 6 (June 1986), pp. 93–5.

(٢) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. II, pp. 86, 154–5

(٣) ليونيد أبالكين في إذاعة موسكو في ملخص نشرات العالم على بي بي سي، ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٩، SU/0386 B/6. نيكولاي شميليوف مُقتبس من: *Ekonomika i zdnavyi smysl'*, *Znaniya*, no. 7, 1988, pp. 179–84, at p. 179.

(٤) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. III, p. 182

إلى أن السبب الرئيس يعود إلى الإخفاق في تلبية الحاجة إلى الانتقال من النمو الموسع، المرتكز على العمالة الإضافية والمواد الخام، إلى النمو المكثف، المرتكز على مستويات أعلى من الإنتاجية^(١). وفي ضوء هذه المتطلبات، وضعت الخطة الخمسية الجديدة هدفًا أساسيًا لها هو مضاعفة الدخل القومي بحلول العام ٢٠٠٠. هذا سيتطلب تحديثًا كبيرًا للاقتصاد على أساس التكنولوجيات المتطورة جدًا؛ وفي الوقت عينه ستمسي الإدارة الاقتصادية لامركزية، إذ ستركز «غوسبلان» (هيئة التخطيط الحكومية في الاتحاد السوفيتي) جهودها على الأهداف البعيدة المدى، وسيجري إرشاد المؤسسات بدرجة أكبر من خلال أدائها في السوق، وسيُعاد تنظيم النظام المالي، لتصبح الأسعار أكثر مرونة؛ وستُشجع التعاونيات من مختلف الأنواع على توسيع نطاق أعمالها^(٢).

جرت الموافقة على توجيهات أكثر تفصيلًا أكثر للإصلاح الاقتصادي في اجتماع للجنة المركزية في حزيران/يونيو ١٩٨٧، ألقى خلاله غورباتشوف مجددًا خطابًا أساسيًا. قال إن نجاحات بارزة قد تحققت في السنوات التي أعقبت الثورة، لكن الشكل المركزي للإدارة الاقتصادية التي أتت في ذلك الوقت لم يعد له نفع. بُذلت محاولات لإصلاحه من الخمسينات فصاعدًا؛ لكنها كلها أثبتت عدم جدواها. في الثمانينات، لم يكن الاقتصاد السوفيتي في حالة صعبة فحسب، بل كان أيضًا في وضع «سابق للأزمة». فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى مستوى أشر إلى بداية الركود الاقتصادي، وراحت تُهدر الموارد وتتراجع المستويات التكنولوجية كثيرًا عما هي عليه في بقية دول العالم المتقدم؛ وتتقلص عائدات الاستثمارات في رؤوس الأموال. عُمد إلى تغطية العجز في الموازنات من خلال بيع المواد الخام في أسواق العالم، وفرض الضرائب على بيع المشروعات الروحية، التي وصلت أسعارها إلى أكثر من الضعفين، طوال السنوات الخمس عشرة الماضية. في غضون ذلك، تخطى الإنفاق على الرواتب أهداف الخطة، في حين كانت الزيادات في الإنتاج أقل من المتوقع؛ وهذا يعني وجود أموال في التداول أكثر من السلع المتوافرة للشراء. بطبيعة الحال شحّت الإمدادات في مختلف المجالات، من المعادن إلى النفط إلى الإسمنت إلى المعدات إلى البضائع الاستهلاكية؛ وسُجّل نقص هائل في القوى العاملة؛ ولعل الأمر الأخطر أن السوفيت بدأوا يتأخرون عن منافسيهم الغربيين في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي. وبالتالي كانت هناك حاجة إلى ما لا يقل عن تغيير ثوري عميق وجذري لنظام الإدارة الاقتصادية ككل، لمعالجة هذه المشكلات المنذرة بالخطر^(٣).

ركزت النقطة الأساسية في استراتيجية غورباتشوف الإصلاحية على قانون المؤسسات الحكومية،

(١) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. III, p. 199-202

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٢-٢٢٣. للاطلاع على نص الخطة الخمسية، راجع:

Vedomosti Verkhovnogo Soveta SSSR, no. 26, item 481, 19 June 1986.

(٣) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. V, pp. 157-9

الذي جرى تبنيه في الشهر عينه، وجعل نافذاً في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. كان الهدف الأساسي من القانون، وفق ما شرحه غورباتشوف، يكمن في إضفاء «الاستقلالية الاقتصادية الحقيقية» على المصانع الفردية، وبالتالي تحريرها من إملاءات الحكومة. لم يكن ذلك نهاية التخطيط المركزي، كما أشارت تقارير في الصحافة الغربية؛ ولكن بكل تأكيد أريد القيام بتغيير بارز في طبيعة الإدارة القائمة، حيث ترسم المصانع بنفسها الخطط على أساس «أرقام الموازنة»، التي تحدّد مستوى الإنتاج المرغوب فيه، وأهدافاً عامة أخرى، و«المعايير الاقتصادية»، التي تغطي المساهمات المستحقة لموازنة الدولة عن الأراضي والعمل ورأس المال. ضمن إطار العمل هذا، يُتوقع من المصانع المستقلة أن تحضّر خططها الخاصة بالاستناد إلى «تعليمات الدولة» التي تقدمها السلطة المركزية، وبالاستناد إلى التعليمات التجارية التي تقدمها المؤسسات الأخرى. ويجب أن تغطي مداخيل كل هذه النشاطات، توازياً مع مبدأ «التمويل الذاتي»، كل التكاليف التي تطرأ، بما فيها الرواتب والاستثمار في التكنولوجيات الحديثة. كذلك سعى القانون الجديد إلى إدخال «العنصر البشري» إلى اللعبة، من خلال جعل مكان العمل ديمقراطياً، مما يسمح للعمال بانتخاب مديريهم على كل المستويات، وعلى أساس تنافسي «كقاعدة عامة». وسوف يمارس مجلس جديد، يُنتخب كل سنتين أو ثلاث، سلطة القوى العاملة ككل في اجتماعاته التداولية الدورية، ويتخذ القرارات النهائية في مختلف المسائل التي تقع ضمن نطاق صلاحيته^(١).

بدا نطاق التقدم السريع، ووضع حد للنواقص التي تهم المواطنين العاديين في شكل مباشر، في الزراعة أكثر منه في الصناعة. وأصبح هذا هدفاً لمجموعة إصلاحات واسعة النطاق، وافقت عليها جلسة اللجنة المركزية في آذار/مارس ١٩٨٩. شرح غورباتشوف في خطابه الافتتاحي أن الواقع يقول إن الاتحاد السوفيتي لا يزال متأخراً عن الدول الغربية من ناحية الإنتاجية الزراعية، والهوة تتسع لا تضيق. إن جزءاً من المشكلة تاريخي، ويشمل «المأساة البشرية» المتمثلة في الملكية الجماعية التي سادت في الثلاثينات. لكن التجهيزات والطرق والمباني الجديدة لن تكون كافية بمفردها لإنجاز التحسينات التي يريدون جميعاً رؤيتها؛ هناك حاجة إلى تغيير واسع النطاق في شكل أكبر كثيراً في العلاقات الاقتصادية القروية، مما يتيح للمزارعين الأفراد فرصة أكبر لتنمية مبادراتهم الخاصة. يجب أن يتوافر تنوع في أشكال الإدارة الاقتصادية المستندة إلى تنوع أشكال الملكيات، ويجب أن يُسمح للمزارع العائلية أن تتطور بعيداً عن الغبن اللاحق بها، لأنها شكل «أدنى» من النشاط الاقتصادي. فوق كل شيء، يجب التشجيع على «الحياسة الإيجارية»، التي تتسلم من خلالها مجموعات المزارعين الأراضي أو المواشي، وفقاً لعقد، ويعق لها أن تبيع أي فائض. ويجب حتّ المزارعين أنفسهم أن يصبحوا جماعات من المستأجرين،

(١) للاطلاع على نص القانون راجع: *Vedomosti Verkhovnoy Soveta SSSR*, no. 26, item 385, 30 June 1987. أبرز غورباتشوف الحاجة إلى الانتقال إلى أساليب قيادة إدارية في غالبيتها إلى أخرى اقتصادية في غالبيتها على كل المستويات، في خطابه أمام الجمعية العمومية (85-129 pp. *Izbrannye rechi i stat'iv* vol. V). المبادئ الأساسية الخمسة للألية الاقتصادية الجديدة متوافرة في الصفحة ١٦٥.

ويدفعوا على أساس الربح والخسارة. مثل كل هذا، في رأي غورباتشوف، مراجعة جذرية للسياسة الزراعية للحزب الشيوعي السوفيتي، لينفذها الحزب وسلطات الدولة ضمن الظروف المحلية المختلفة التي يعملون فيها^(١).

اكتملت استراتيجية الإصلاح بعدد من التدابير الأخرى، وكلها مصممة للتشجيع على مجموعة واسعة من أشكال الاقتصاد اللاحكومي. وفقاً للقانون الذي أقر في نهاية العام ١٩٨٦، على سبيل المثال، جرت الموافقة رسمياً على أشكال شتى من النشاط العملي الفردي، بما في ذلك تصليح السيارات والتعليم والتصوير والصناعات اليدوية وتأجير السيارات الخاصة؛ فجرى توظيف أكثر من ٦٧٠ ألف شخص على هذا الأساس بحلول العام ١٩٩٠^(٢). ثم طرأ تغيير إضافي أبرز في أيار/مايو ١٩٨٨، وهو تبني قانون يتعلق بالتعاونيات، عدّ عموماً أكبر تدبير اقتصادي جذري يُقدّم في بداية عهد غورباتشوف^(٣). لم يعد هناك حاجة إلى طلب خاص لتأسيس تعاونية، تتمتع بشرعية المؤسسات نفسها ضمن قطاع الدولة، ويمكنها توظيف عمال من الخارج، واستئجار الممتلكات، ووضع أسعارها الخاصة، إلا حين تنفذ تعليمات الدولة، وتتخبط في تجارة خارجية. بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩١ باتت هناك ٤٠٠ ٢٤٥ تعاونية من مختلف الأنواع في مضمار العمل، بما فيها مصرف تعاوني؛ وأغلب تلك التعاونيات كانت صغيرة، تضم ما معدله ٢٥ موظفاً فقط، لكنها وظفت عدداً من العمال يناهز ستة ملايين. أشارت المصادر الرسمية إلى أنها قد تمثل ١٠-١٢٪ من الدخل القومي بحلول منتصف التسعينات^(٤). وأدخلت إصلاحات موازية إلى التجارة الخارجية، معدة للتشجيع على مزيد من الربط المباشر بين المصانع نفسها ولتعميق المشاركة السوفيتية في مجال العمالة الدولي، ورُسمت خطط لجعل الروبل عملة قابلة للتحويل دولياً^(٥).

(١) نُشر خطاب غورباتشوف في: 4 1 16 March 1989, pp. *Pravda*; قرار اللجنة المركزية المتعلق بالحيازة الإيجابية متوافر في المصدر نفسه، ١ نيسان/أبريل ١٩٨٩، ص ١-٢.

(٢) للإطلاع على نص القانون، راجع: 19 November 1986, item 964, no. 47, *Vedomosti Verkhovnogo Soveta SSSR*, *Narodnoe khozyaistvo SSSR v 1990 g.* (Moscow: Finansy i statistika, 1991), p. 65. في: ٨٠٠ ٦٧٢

(٣) للإطلاع على نص القانون، راجع: 26 May 1988, item 355, no. 22, *Vedomosti Verkhovnogo Soveta SSSR*. وُصفت بالخطوة الأساسية الأولى بعيداً عن الاقتصاد الذي تتحكم به الدولة تحكماً تاماً من قبل:

F.J. M. Feldbrugge, *Russian Law: The End of the Soviet System and the Role of Law* (Dordrecht: Nijhoff, 1993), p. 267)

علق يفغيني ياسن، الذي أصبح وزير الاقتصاد في حكومة تشيرنوميردن، لاحقاً قائلاً: في غضون سنة أو سنتين، وتحت ستار التعاونيات، ولدت الشركات الخاصة:

(Ellman and Kontorovich, eds., *The Destruction of the Soviet Economic System*, p. 151.

(٤) *Narodnoe khozyaistvo v 1990 g.*, p. 55. (بالنسبة إلى ثلث الموظفين كانت وظيفة ثانية): ظهرت استقراءات

مستقبلية في: V. F. Yakovlev, ed., *Kooperativy segodnya i v budushchem* (Moscow: Yuridicheskaya literatura, 1989), p. 62, and Leonid Abalkin in *Sovetskaya Rossiya*, 27 July 1988, p. 3.

(٥) *Spravochnik partiinogo rabotnika*, issue 28 (Moscow: Izdatel'stvo politicheskoi literatury, 1988), p. 50

فاز غورباتشوف، وفق ما قال المتحدث الرسمي باسمه، بجائزة نوبل للسلام، وليس للاقتصاد. ومن المؤكد أن ليس ثمة أساس لمثل هذه الجائزة في النتائج التي أُعلنت طوال السنوات الأخيرة لأمانته العامة. لقد حدّدت الخطة الخمسية الثانية عشرة، التي جرى تبنيها عام ١٩٨٦، معدل نمو يبلغ ٤,٢٪؛ ودعت التوجيهات الأساسية التي تبناها المؤتمر السابع والعشرون للحزب إلى رفع معدل النمو أكثر ليصل إلى ٥٪ في السنة، بنهاية القرن، من أجل مضاعفة الدخل القومي بحلول العام ٢٠٠٠^(١). في الواقع بلغ معدل النمو الذي سُجّل بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٩ نسبةً متواضعة وهي ٣,٧٪^(٢)، وهي أدنى من سنوات الركود في نهاية السبعينات. وفي العام ١٩٩٠ سُجّل تدهور عوضاً عن الزيادة^(٣)، ثم في العام ١٩٩١، مع انهيار الدولة نفسها، حدث تراجع دراماتيكي أكبر مع انتقال الاقتصاد إلى حالة ركود مفتوحة وعميقة (راجع الجدول ٤-١). وفق ما أفادت لجنة إحصاءات الدولة في شباط/فبراير ١٩٩٢، اتسمت السنة الأخيرة للاتحاد السوفيتي «بتدهور كثيف في الاقتصاد، وفي معايير معيشة الناس واستفحال الأزمة الاجتماعية». تدهور الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث جرى تقنين الصابون ومسحوق الغسيل وغيرهما من البضائع؛ وانخفض إنتاج الزيت والفحم بنسبة ١٠٪ عما كان عليه في السنة الفائتة. لأسباب تضمنت موجة من الإضرابات؛ وانخفضت عائدات التجارة الخارجية بسبب تراجع تصدير النفط والمواد الخام، الذي كان لا يزال يشكّل المصدر الرئيس للعملة الصعبة. في غضون ذلك، ضاعت تمامًا القدرة على ضبط موارد الأموال (تضاعفت قيمة العملة المتداولة حوالي ٥ مرات طوال السنة الفائتة)، وتضاعف مؤشر أسعار المستهلك تقريباً^(٤).

(١) حدّد ريجكوف في تقريره إلى مؤتمر الحزب، نسبة نمو بلغت ٥٪ في آخر سنوات القرن ونسبة متواضعة أكثر تراوح بين ٣,٥ و ٤٪ خلال تنفيذ الخطة الخمسية التي كان يجب أن تبدأ تلك السنة؛ «التوجيهات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد السوفيتي للأعوام التالية ١٩٨٦-١٩٩٠ وللفترة الممتدة إلى عام ٢٠٠٠» والنسخة الجديدة من برنامج الحزب، وعدت بأن الدخل القومي سيتضاعف تقريباً نهاية القرن. راجع: (Ryzhkov) *XXVII S'ezd*, vol. II, pp. 11 and 14. وللإطلاع على البرنامج، vol. I, pp. 574-623 (at p. 574). حددت الخطة الخمسية الثانية عشرة ارتفاعاً بنسبة ٢٢٪ في الدخل القومي بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠، مثل نسبة سنوية تبلغ ٤,٢٪ مقارنةً مع ٣,٦٪ التي جرى تحقيقها في الأعوام ١٩٨٥-١٩٨١ (Narodnoe khozyaistvo SSSR za 70 let: yubileinyi statisticheskii sbornik (Moscow: Finansy i statistika, 1987), p. 55).

(٢) *Narodnoe khozyaistvo v 1990 g.*, p. 7.

(٣) *Ekonomika i zhizn'*, no. 5, 1991, p. 9.

(٤) المصدر نفسه، no. 6, 1992, pp. 13-16. للاطلاع على مناقشة لهذه النتائج، راجع:

Vestnik statistiki, no. 3, 1992, pp. 4-12.

بات جلياً أن منح مزيد من الاستقلالية للمؤسسات الصناعية سمح لها بحرية أكبر لتحديد مزيج إنتاجها بطريقة تمكّنها من تلبية التزاماتها بأسهل طريقة ممكنة. تمثل أحد الحلول الشائعة بتقليص المنتجات الأرخص التي يشكّل إنتاجها عبئاً، مثل ملابس الأطفال أو قطع الغيار، أو عدم مواصلة إنتاجها. مع ازدياد استقلاليّتها وجدت المؤسسات أيضاً سهولة أكبر في رفع أسعارها. وبما أن حوالي ٤٠٪ من الإنتاج الصناعي كان ينتجه الموردون المحكّنون^(١)، لم يكن في مقدور المستهلكين الصغار أو المنتجين الآخرين عمل شيء حيال ذلك. في الوقت عينه بدأت المؤسسات تتمتع بحرية أكبر في الدفع لموظفيها، سواء أكان هناك تغيير في الإنتاجية أم لم يكن. وكما أفاد السكرتير الأول للحزب في جمهورية كومي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في نيسان/أبريل ١٩٨٩، فإن الرواتب تزداد أكثر من الإنتاجية إلى حد أن الاقتصاد كله سرعان ما يعمد إلى طباعة أوراق مالية^(٢)؛ وقد اشتكى آخرون من أن الروبل أصبح «مكياً للوزن» عوضاً عن أن يكون مقياساً للقيمة^(٣). الحكومة نفسها وجدت صعوبة أكبر في المحافظة على تكلفة البرامج الاجتماعية التي ازدادت تكلفتها في الوقت الذي ارتفع فيه الإنفاق العام بفعل عبء إعانات المستهلك المتنامي (الذي كلف ٩٠ مليار روبل عام ١٩٩٠، وكان يُتوقع أن يكلف نصف هذه القيمة مجدداً عام ١٩٩١)^(٤). في النتيجة، تفاقم عجز الموازنة بسرعة: بحلول العام ١٩٩١ كان يقترب من ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي^(٥)، وبدأ الدين العام، الذي يسهم فيه، يرتفع إلى مستوى الضعفين^(٦).

في غضون ذلك، ازداد شحّ الموارد في حين أخذ المستهلكون يسعون إلى تحويل روبلاتهم إلى عملة مجدية أكثر من هذه القطع الورقية التي تنخفض قيمتها سريعاً. بحلول نهاية الثمانينات راح الناس في تامبوف يصطفون في أرتالٍ طويلة جداً للحصول على عيدان الثقاب، ثم اختفى الملح من أسواق البيع بالتجزئة^(٧). في ساراتوف حدث نقص في الصابون ومساحيق الغسيل ومعاجين الأسنان^(٨). وفي أماكن

(١) *Voprosy ekonomiki*, no. 3, 1991, p. 36

(٢) *Materialy Plenuma Tsentral'nogo komiteta KPSS 25 aprelya 1989 goda* (Moscow: Izdatel'stvo politicheskoi literatury, 1989), p. 89.

(٣) *Pravda*, 26 January 1991, p. 1

(٤) المصدر نفسه، ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، ص ٢.

(٥) ٩٦، p. 96. Yegor Gaidar. *Dni porazhenii i pobed* (Moscow: Vagrius, 1996). أشارت تقديرات أخرى إلى عجز في الموازنة بلغ ٢٢-٢٣٪ في الاتحاد السوفيتي السابق ككل (6, 1992, p. 56). *Svobodnaya mysl*, no. 6, 1992, p. 56). بلغ العدد التالي الأكثر دقة والمتعلق بروسيا الاتحادية وحدها ٣١,٩٪ (23, 1995, p. 23). *Voprosy ekonomiki*, no. 7, 1995, p. 23

(٦) للاطلاع على تقديرات الدين العام (٦٠٪) راجع: 2, p. 23. *Izvestiya*, 23 January 1992, p. 2

(٧) *Pravda*, 8 May 1989, p. 1

(٨) *Pravda*, 16 January 1989, p. 1

أخرى كانت الأرتال تصطف ليل نهار، للحصول على السكر، كتلك التي كانت تصطف إبان الحروب لشراء الخبز. وسُجِّل نقص كارثي في الأدوية^(١). في نوفوسيبيرسك وصلت الأمور إلى حد مريع، حتى إن السكان المحليين بدأوا يقضون الليل في المتاجر ليحرصوا على الحصول على النقانق في الصباح. وتعرض موظفو البيع لاعتداءات من الزبائن الغاضبين^(٢). وشكّل النقص في الصابون ومساحيق التنظيف المنزلية مصدر قلق خاص ومبرر. سألت مجموعة عمال ساخطين في بلدة فلاديمير^(٣): «أي نظام هذا إذا كنا نعجز عن الاستحمام؟». كما هددت ربة منزل في منطقة موسكو برمي ملابسها الوسخة في وجوه الوزراء، وحاجبت قائلة: «إذا كانوا يعجزون عن توفير الصابون لنا، فلينظفوها بأنفسهم»^(٤). وراسل آخرون اللجنة المركزية طالبين المساعدة؛ فاضطرت إلى التفسير بأنها ليست «متجراً»^(٥). في الوقت عينه شجعت هذه النواقص على نمو سوق سوداء؛ ففعلت السلطات ما في وسعها لمواجهة ذلك من خلال تقنين اللحم والسلع الأساسية الأخرى، لكن القسائم نفسها أصبحت وسائل لتجارة غير مشروعة، وفي أي حال لم يكن لها أي تأثير في مستوى الإنتاج^(٦).

باعتراف الجميع، لم تتجم كل هذه الصعوبات عن السياسات الرسمية. إذ إن نجاحها قد عرقلته أيضاً الظروف الخارجية، ومنها انفجار تشرنوبل النووي في نيسان/أبريل ١٩٨٦، وزلزال أرمينيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. في تشرنوبل، وهي محطة طاقة نووية تقع على بعد ٨٠ ميلاً شمال كييف، انفجر أحد المفاعلات، بعد أن حدث خلل عقب إجراء اختبار سلامة روتيني، فأحدث تفاعلاً تسلسلياً خارجاً عن السيطرة، وانبعث في الجو عمود من المواد المشعة جداً، ممثلاً أخطر كارثة بيئية في العالم. على الرغم من التقارير الإخطارية والأولية، سُجِّلَت ٣١ حالة وفاة فقط، نتيجة التعرض للإشعاعات، عقب الانفجار مباشرة. ولكن تعرض ٦٠٠ ألف شخص لإشعاعات مباشرة، ووقعت خسائر فادحة ومتواصلة في الأرواح وصلت إلى ١٠ آلاف حالة وفاة، طوال العقد التالي، ووقع عدد من الإصابات المرضية الخطيرة

(١) المصدر نفسه، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، ص٣ (سكر)، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، ص١ (خبز)، و٢٢ آب/أغسطس ١٩٩١، ص٣ (دواء).

(٢) *Izvestiya*, 30 October 1991, p. 2. (نوفوسيبيرسك) and 31 January 1991, p. 2. (عمال البيع).

(٣) *Pravda*, 27 April 1989, p. 3

(٤) المصدر نفسه، ١١ تموز/يوليو ١٩٨٩، ص٢.

(٥) *Izvestiya TsK KPSS*, no. 2, 1991, p. 92

(٦) وفقاً لصحيفة نقابة العمال (تروود) تشكّل السوق السوداء أصلاً حوالي ٢٠٪ تقريباً من قيمة الخدمات التي تقدمها الدولة (١٢ آب/أغسطس ١٩٨٨، ص٢): أفيد عن ظهور القسائم نفسها في السوق السوداء في صحيفة *Pravda*, 1 September 1988, p. 3, and *Voprosy ekonomiki*, no. 3, 1990, pp. 110-33, and B. A. Druzhinin, ed., *Tenevaya ekonomika* (Moscow: Ekonomika, 1991).

في عداد أطفال الناجين، وفي عداد الناجين أنفسهم أيضًا^(١). فضلاً عن ذلك، توجب نقل ٢٠٠ ألف شخص من السكان المحليين بعد أن تعرضت منطقة في حجم بلجيكا للتلوث وعانت مساحة ٢٥٠ ألف هكتار ضرراً شديداً، إلى حد أنها لم تعد صالحة للزراعة مطلقاً^(٢). قُدِّرت التكاليف الاقتصادية بحوالي ٢٠٠ مليار دولار، وبلغت خسائر أوكرانيا وحدها مليار دولار سنوياً، وخلقت شكوكاً في سياسة الطاقة التي بدأت تركز بازدياد على الطاقة النووية، مع تراجع إنتاج النفط^(٣).

وأوقع الزلزال الذي حدث في أرمينيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، وهو كارثة أخرى، ٤٥ ألف قتيل، وشرّد نصف مليون؛ كان أقوى زلزال في منطقة القوقاز منذ أكثر من ٨٠ سنة. وفي مركز الزلزال لم ينجُ أي شيء من الدمار^(٤).

وقعت مشكلات إضافية في التجارة الخارجية، حين بدأت أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية تتراجع. حوالى ١٢٪ من الغاز السوفيتي كان يباع في الخارج، وحوالى ٢٠٪ من نفط البلاد؛ وكان الوقود والكهرباء يشكّلان أكثر من ٤٠٪ من قيمة كل الصادرات السوفيتية، مما سمح للاتحاد السوفيتي باستيراد كميات كبيرة من البضائع الغربية، والمواد الغذائية على نحو متزايد أيضاً. لسوء حظ واضعي الخطط السوفيت، فقد بدأت أسعار النفط العالمية العالية التي أعانتهم خلال عهد بريجنيف تتراجع في نهاية الثمانينات، إذ خسر النفط حوالى ثلث قيمته في أسواق التصدير بين العامين ١٩٨٢ و ١٩٩٠. وبدأت مستويات الإنتاج نفسها تتراجع؛ فقد استُخرج المزيد من الغاز الطبيعي، ولكن انخفضت قيمته في أسواق التصدير في شكل أكثر حدة، حيث وصلت القيمة إلى النصف. في المقابل واصلت الواردات الارتفاع، فيما استخدمت المؤسسات المستقلة، التي باتت تتمتع بالحرية، هذه الحرية لاستقدام كميات أكبر من

(١) 7 155 (August 1988), pp. 66, no. 8 (*Klinicheskaya meditsina* (الانكشاف البارز):

Izvestiya, 25 April 1996, p. 5؛ (الوفيات على مدى العقد التالي): *Nezavisimaya gazeta*, 26 April 1991, p. 1

(الناجون). محاولة قيادة الحزب التخفيف من أهمية الحادثة جرى توثيقها لاحقاً من الأرشيف. راجع:

Alla Yaroshinskaya, *Chernobyl: sovershenno sekretno* (Moscow: Drugie berega, 1992).

(٢) *Izvestiya*, 24 April 1996, p. 5 (نقل)، و 25 April 1996, p. 5 (أرض).

(٣) Zhores Medvedev, *Times Higher Education Supplement*, 22 March 1996, p. 20 (التكاليف الاقتصادية)؛ بعد

٢٠ سنة. ظل رأي الخبراء منقسماً حيال التأثيرات البعيدة المدى للكارثة. ادعت اللجنة الوطنية للحماية من الإشعاعات في أوكرانيا أن ما لا يقل عن ٥٠٠ ألف شخص، وربما أكثر، قد ماتوا من أصل المليونين الذين صُنّفوا رسمياً ضحايا لحادثة تشيرنوبل في أوكرانيا وحدها. في المقابل أصرت وكالة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، على أن خمس الوفيات فقط يمكن عزوها مباشرة إلى الكارثة، وأن عدد الوفيات ليس أكثر من أربعة آلاف

(*Guardian*, 25 March 2006, p. 17). للاطلاع على الدليل الصادر راجع: David R. Marples, 'Chernobyl: a reassessment', *Eurasian Geography and Economics*, vol. 45, no. 8 (December 2004), pp. 588-607.

(٤) هذه التفاصيل نقلها إلى الصحافيين نيكولاي ريجكوف، الذي ترأس لجنة طوارئ (1-2) (*Pravda*, 14 December 1988, pp. 1-2)؛

مقارنة الثماني سنوات متوافرة في المصدر نفسه، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، ص ١٢.

الأغذية والبضائع الاستهلاكية، في حين صعّبت السوق المفككة أكثر على المنتجين المحليين تلبية متطلبات مستهلكيها المتنامية. بالتالي انتقل العجز في التجارة الخارجية إلى حال عجز عام ١٩٨٩، وإلى حال عجز أكبر عام ١٩٩٠؛ وقد استهدفت الخسائر الكبرى على الإطلاق التجارة مع ألمانيا الغربية. لكن وقعت خسائر أكبر نسبيًا في التجارة السوفيتية مع الولايات المتحدة؛ فبلغت قيمة الواردات أربعة أضعاف قيمة الصادرات^(١). وبالتالي ارتفع الدين الخارجي من خمسة مليارات دولار عام ١٩٨٥ إلى حوالي ٦٩ مليار دولار نهاية العام ١٩٩٠. وحينذاك وقع خطر داهم بحدوث «إفلاس عالمي»؛ وأبت المصارف الأجنبية إقراض المزيد من الأموال من دون ضمانات من حكوماتها، ووصل الروبل إلى «الرمق الأخير»^(٢).

علاوةً على الكوارث الطبيعية والتحركات العكسية فيما يتعلق بالتجارة، فقد صدرت مبادرات أُسيء فهمها، مثل حملة مكافحة إدمان الكحول التي أُطلقت في بداية الإدارة الجديدة في أيار/مايو ١٩٨٥. لم يكن ثمة شك في وجوب عمل شيء ما، فقد ازدادت مستويات استهلاك الكحول أكثر من الضعفين بين العام ١٩٦٠ ومنتصف الثمانينات، فوصلت إلى مستوى ١٥ أو ١٦ لترًا في السنة لكل بالغ، أو بمعدل زجاجة في اليوم في بعض المدن الصناعية^(٣)، وارتفع عدد النساء والياfeين الذين يعاقرون الخمر؛ وانخفضت متوسطات الأعمار، ودفع المجتمع ككل أثمانًا غالية من ناحية تفكك العائلات، وجرائم العنف، والرعاية الطبية، وخسارة الإنتاج. كان غورباتشوف نفسه معتدلًا في مثل هذه المسائل. وصدر الضغط الأقوى لمعالجة المسألة جذريًا من أعضاء آخرين في القيادة، وتحديدًا من إيغور ليغاتشيف، الذي جعلته طبيعته المتشددة يميل إلى التدابير الحادة والتنظيمية^(٤). وكذلك رئيس لجنة الرقابة في الحزب ميخائيل سولومنتسيف، الملمّ تمامًا بالمشكلة جراء تجربته الشخصية^(٥). أشار سولومنتسيف، وهو يفكر في وقت لاحق في الحملة، إلى آلاف الرسائل المدمية للقلب، وأغلبها من زوجات وأمّهات، والتي تحثّ القيادة على التحرك^(٦). كان

(١) *Narodnoe khozyaistvo v 1990 g.*, pp. 397, 644-62

(٢) *Izvestiya*, 29 July 1991, p. 7 (وردت أيضًا تهديدات بإفلاس الدولة، المصدر نفسه August 1991, p. 27): في شأن الروبل راجع: Yevgenii Yasin في المصدر نفسه، (٢٧ آب/أغسطس ١٩٩١، ص ٢). هناك تحليل مفصل ومعاصر لمسائل من هذا النوع، أعدّ من أجل إرشاد صناع السياسات الغربيين، متوافر في: *A Study of the Soviet Economy*, 3 vols. (Paris: OECD, 1991).

(٣) Stephen White, *Russia Goes Molodoi kommunist*, no. 2, 1980, p. 69. للاطلاع على تفاصيل عن الحملة راجع: *Dry: Alcohol, State and Society* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1996).

(٤) Ye. K. Ligachev, *Zagadka Gorbacheva* (Novosibirsk: Interbuk, 1992), pp. 286-7

(٥) V. I. Vorotnikov, مسودة المقابلة الثانية عن الثورة الروسية، ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٠، موجودة في المكتبة البريطانية للعلوم الاقتصادية والسياسية، قسم المسودات.

(٦) M. S. Solomentsev, مسودة مقابلة عن مشروع النخبة السوفيتية، أيار/مايو ١٩٩٢، موجودة في مكتبة جامعة غلاسكو، قسم المجموعات الخاصة.

غورباتشوف مقتنعاً أيضاً بأن المجتمع كله يدعو إلى الحملة^(١). لكن الدعم الشعبي تضائل حين تخطت الحملة أهدافها الأصلية، فازدهرت كثيراً صناعة الجعة منزلياً، وبدأت تتشكل عصابات إجرامية سرية وعُدَّت خسائر عائدات الضرائب أحد الأسباب الرئيسة للأزمة المعقدة في المالية العامة^(٢).

بالتالي، جاء انهيار الاقتصاد سريعاً وشاملاً جداً، إلى حد أن بعض أعضاء القيادة مالوا إلى تفسيره كنوع من المؤامرة وليس بوصفه مجرد سوء إدارة^(٣). سواء أكان هذا صحيحاً أم لا، فمن المؤكد أن الإصلاحيين وكذلك المحافظين كانوا يتمتعون بخبرة عملية محدودة في اقتصاد السوق، ناهيك بالانتقال الناجح إلى اقتصاد السوق الاشتراكية التي تجمع بين الملكية العامة والإرشاد، من خلال مبادرات خاصة وحتى خارجية بطريقة لم يكن لها أي سابقة جلية. في الواقع، كان قلة من الأشخاص، وتحديداً بين الإصلاحيين، يتمتعون بخبرة في الإدارة الاقتصادية من أي نوع. رايكوف، وهو رجل معتدل، كان يدير أحد أكبر المصانع الهندسية في البلاد. ولكن غورباتشوف قضى حياته المهنية كلها في الكومسومول والعمل الحزبي. وكان أقرب مساعديه، مثل ياكوفليف وفاديم ميدفيديف، متفرغين في الإدارة الحزبية وكانوا متخصصين تحديداً في الشؤون الخارجية والعقائدية. وكمنت إحدى الصعوبات الكبرى في الطبيعة المتناقضة للبيرسترويكا نفسها. فهل هناك تحديداً أساساً يمكن الجمع من خلاله بين الملكية العامة ومجالات السوق؟ على الأقل، ساور غايدر الانطباع أكثر وأكثر بوجود شرخ خطير بين نيات غورباتشوف الحسنة وسياسته الاقتصادية الفعلية. لطالما تاق إلى توفير إجماع، ولكن أدى ذلك إلى غموض دائم، مقتنعاً أن مهمته تنحصر في إزالة عدد من الأخطاء المنعزلة في الاشتراكية السوفيتية. ولم يكن يملك فكرة عن الصعوبات التي قد يواجهها أو المقاومة التي قد يجيها حين يبدأ بفعل ذلك. بعد مواجهة تحديات صعبة ومتعسرة أصيب غورباتشوف بالذعر، وقد قدرته على التحمل: وفي النهاية بدا جلياً أنه لم يكن يملك أي استراتيجية على الإطلاق^(٤).

(١) M. S. Gorbachev, *Zhizn' i reformy*, 2 vols. (Moscow: Novosti, 1995), vol. I, p. 340

(٢) قُدِّرَت الخسارة في الموازنة بمُشر الضرائب غير المباشرة كلها (3) Abel Aganbegyan in *Pravda*, 6 February 1989, p. 3
عزا نيكولاي شميليوف لاحقاً انهيار الاقتصاد نفسه إلى تاريخ حملة مكافحة الكحول البلهاء والتافهة (المصدر نفسه، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ص ٢).

(٣) عمد رئيس الاستخبارات السوفيتية فلاديمير كروجكوف إلى تقديم ملف يحوي أدلة إلى غورباتشوف. ويبدو أنه يورد الإسكندر ياكوفليف، المصلح البارز في المكتب السياسي، كعميل أميركي، جُنِد حين كان طالب تبادل في جامعة كولومبيا نهاية الخمسينات. كتب لاحقاً: «بدا جلياً أن النظام أمكن إصلاحه لكن قوى معينة أرادت خرابه وقد استخدمت مختلف الأساليب، ومنها الدعم المالي لخصومه المحليين لتحقيق أهدافها»: 264, 294-309, vol. 1, pp. (قوى معينة)، and vol. II, ch. 1, Jerry F. Hough, *Democratization and Revolution in the USSR 1985-1991* من هذا النوع مذكورة في: (368-9, Washington, DC: Brookings, 1997).

(٤) Gaidar, *Dni*, pp. 42, 56, 59, 60

تفكيك الاقتصاد الهوجّه

يعني الإخفاق العملي والنظري للسوق الاشتراكية وجود مقاومة محدودة لمسألة الإصلاح الواسع التي سارع الرئيس الروسي المنتخب حديثاً إلى ربط نفسه بها. في الحقيقة، انهار الكثير من الطرائق التقليدية القديمة حتى قبل انتخابه، صيف العام ١٩٩١، وقبل تفكك الاتحاد السوفيتي نفسه في نهاية تلك السنة. عام ١٩٩٠ حَقَّق قانون جديد يتعلق بالتملكات مساواة في الوضع بالنسبة إلى كل أشكال الملكية، بما فيها الملكية الأجنبية، وفتح الطريق للملكية الخاصة وغير الاشتراكية لوسائل الإنتاج^(١). وفي آب/ أغسطس من تلك السنة، وُضعت تدابير حكومية بتأسيس مؤسسات صغيرة وتميمتها وإزالة الاحتكار في الاقتصاد^(٢). وفي تموز/ يوليو ١٩٩١ ذهب البرلمان السوفيتي أبعد من ذلك، فتمنى قانوناً بإلغاء تأمين المؤسسات وخصخصتها على أساس أن يؤوّل نصف الأصول في المصانع التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص أو التعاونيات، نهاية السنة التالية^(٣). ونص قانون يتعلق بتنظيم المشاريع، جرى تبنيه في نيسان/ أبريل ١٩٩١، على معاقبة استخدام العمالة المأجورة^(٤)، وعاودت مكاتب التوظيف الظهور في الصيف، بعد ٦٠ سنة من إقفال آخر مكتب منها في ما يفترض أنه كان انتصاراً تاريخياً على شُرور الرأسمالية^(٥). في غضون ذلك، أطلق ريجكوف المتردد الإصلاح على مستوى الأسعار، في خطاب سَمَّاه لاحقاً «الخطاب الأصعب والأكثر إقلاقاً في حياته»^(٦). وبحلول منتصف العام ١٩٩١، بيع حوالي ٤٥٪ من كل المنتجات من دون قيود^(٧).

تمثل البديل الذي طرحته حكومة يلتسن بما بات يُعرف في الدول الأخرى بـ«العلاج بالصدمة». عمد الرئيس الروسي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ إلى التبشير به، في خطاب بعيد المدى دعا فيه إلى إصلاحات تامة تتضمن تحرير الأسعار، ومزيداً من الخصخصة والتغيير العسكري. شَدَّد يلتسن

(١) *Vedomosti S'ezda narodnykh deputatov SSSR i Verkhovnogo Soveta SSSR*, no. 11, item 164, 6 March 1990.

(٢) *Sobranie postanovlenii pravitel'stva SSSR*, no. 19, art. 101 (8 August 1990), and no. 24, item 114 (16 August 1990).

(٣) *Vedomosti S'ezda narodnykh deputatov SSSR i Verkhovnogo Soveta SSSR*, no. 32, item 904, 1 July 1991

(٤) المصدر نفسه، no. 16, item 442, 2 April 1991.

(٥) *Pravda*, 4 July 1991, p. 3

(٦) Nikolai Ryzhkov, *Perestroika: istoriya predatel'stv* (Moscow: Novosti, 1992), p. 311 (7) الخطاب في أيار/ مايو ١٩٩٠، وفق ما أفاد لصحيفة البرافدا، (4 March 1991, p. 4) 'as to the scaffold'

(٧) *Shestoi S'ezd narodnykh deputatov Rossiiskoi Federatsii 6-21 aprelya 1992 goda: stenograficheski otchet*, 5 vols. (Moscow: Respublika, 1993), vol. I, p. 122.

على أن «علينا توفير الحرية الاقتصادية، ورفع كل القيود في سبيل حرية المؤسسات والعمل الريادي ومنح الناس الفرصة للعمل وتلقّي قدر الممكن من المكتسبات، بعد أن نزيل كل القيود البيروقراطية. سنرسم سياسة مالية قوية، ونجري تخفيضات في الإنفاق العام وإصلاحًا ضريبياً. وأصعب من هذا كله، سيجري التخلي عن ضبط الأسعار، مما يعني أن مستويات المعيشة ستتراجع لمدة ستة أشهر إلى أن تتعافى سوق الاستهلاك. وستُبدل جهود أخرى لتوسيع الأعمال الخاصة، ولخلق وضع جديد تمامًا في القطاع الزراعي»^(١). يلتسن نفسه أعطي سلطات إضافية كي يحكم بواسطة المراسيم في المسائل الاقتصادية. وفي الشهر التالي صدرت توجيهات رئاسية ألغت القيود على العائدات، وحررت التعاملات الاقتصادية الخارجية، وأضفت الصفة التجارية على المتاجر والخدمات^(٢). فضلاً عن ذلك، صدر مرسوم يتعلق بالأسعار في كانون الأول/ديسمبر، ألغى القيود على مختلف البضائع والخدمات، ما خلا مجموعة محدودة منها، منذ ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢^(٣). حُرّرت الأسعار في شكل تام ورسمي، ليس في روسيا فحسب، بل في أغلب الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى؛ وفي غضون شهر ارتفعت بنسبة ٣٥٠٪، وفي غضون سنة، بنسبة ٢٦٠٪^(٤). اعترف يلتسن في خطاب برلماني أن إصلاح الأسعار عبارة عن إجراء مؤلم، لكنه مسار أجبر «العالم المتقدم كله» على سلوكه، وهو الطريقة الوحيدة لتخليص البلاد من أزمته^(٥).

صدرت مذكرة تتعلق بالسياسة الاقتصادية في شباط/فبراير ١٩٩٢، وضعت هذه التغييرات في سياق أوسع. فأشارت إلى أن ٩٠٪ تقريباً من البضائع الاستهلاكية تُباع من دون أي شكل من الضبط الإداري؛ وفي نهاية الشهر التالي، سُرّال كل القيود المتبقية على الأسعار، ما عدا الإيجارات والخدمات البلدية والنقل العام؛ وسيُسمح لأسعار الطاقة أن تصل إلى مستويات عالمية في حلول نهاية العام ١٩٩٣؛ وستجري حماية الشرائح الأضعف من السكان، قدر الإمكان، بمنح مالية نقدية للذين يتقاضون أدنى مستوى من الرواتب؛ وسيجري تحقيق موازنة متوازنة عبر سلسلة من الاقتطاعات في الإعانات الموجهة إلى الشركات وخفض يصل إلى ١٥٪ في قطاع التوظيف العام؛ وستُرفع القيود عن أسعار القطع، وستُلغى رخص التصدير عن كل الحالات ما خلا عدداً محدوداً منها، كخطوة نحو الدمج التام لروسيا في الاقتصاد

(١) *Pyatyi (vneochednoi) S"ezd narodnykh deputatov RSFSR 10-17 iyulya. 28 oktyabrya – 2 noyabrya 1991 goda: stenograficheskii otchet*, 3 vols. (Moscow: Respublika, 1992), vol. II. pp. 4–29, esp. pp. 4–18.

(٢) *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov RSFSR i Verkhovnogo Soveta RSFSR*, no. 44, item 1456, 1 November 1991; no. 47, art. 1609, 15 November 1991; no. 46, item 1612, 15 November 1991; and no. 48, item 1675, 25 November 1991.

(٣) المصدر نفسه، no. 52, item 1878, 3 December 1991.

(٤) *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 4, 1993, p. 13.

(٥) *Rossiiskaya gazeta*, 17 January 1992, pp. 1–2.

الدولي^(١). كما أُقرَّ إجراء إضافي أكثر إحكاماً لتنمية التعاون في المجالين التجاري والاقتصادي، هو «برنامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية في روسيا»، في تموز/يوليو ١٩٩٢، يتطرق إلى المدى المتوسط، وصولاً إلى العام ١٩٩٦، ووضع الأهداف نفسها، وهي: إزالة القيود، والاستقرار المالي، والخصخصة وتنمية المشاريع الحرة، واتباع سياسة اجتماعية ناشطة تحمي الأشخاص الأضعف، واعتماد تغيير بنيوي (بما فيه إزالة الصفة العسكرية)، وتوفير بيئة لسوق تنافسية. توقعوا بكل ثقة أن كل هذه التدابير ستكبح انهيار الإنتاج وتعيد النمو الاقتصادي ليصل إلى نسبة ٣٪ أو ٤٪ في السنة^(٢).

وافق مجلس السوفيت الأعلى على الخطوط الأساسية لبرنامج الخصخصة في روسيا في السنة التي سبقت، بموجب قانون يتناول خصخصة المؤسسات العامة والبلدية التي وُصفت بنقطة التحول في مسألة الخصخصة الروسية^(٣). وكان الهدف، من خلال نقل الملكية من الدولة إلى الجهات الخاصة،

Izvestiya, 28 February 1992, pp. 1-2 (١)

Programma uglubleniya ekonomicheskikh reform v Rossii (Moscow: Respublika, 1992) (٢)

ورد أيضاً كاملاً في: *Voprosy ekonomiki*, no. 8, 1992 (مقتبسات ص ١٢-١٣، ١٧). كان أشبه ببرنامج حزبي للإصلاحيين، وفق ما شرحه محرر الصفحة الاقتصادية في صحيفة إزفيستيا، ميخائيل بيرجير، وهو مصمم لتوحيد الفريق وداعميه وتعزيزهم (٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٢، ص ٢)؛ وجب أن يُقدّم لاحقاً إلى مجلس السوفيت الأعلى الروسي.

J. S. Earle, Roman Frydman and Andrzej Rapaczynski, eds., *The Privatization Process in Russia, Ukraine and the Baltic States* (Budapest: Central European University Press, 1993), p. 39 (٣)

يحدد المؤلفون أنفسهم أيضاً من القوانين والمراسيم المتشابهة والمتضاربة الصادرة عن عدد من السلطات القضائية (المرجع نفسه، ص ١٥). بعضها جُمع في: *Voprosy ekonomiki*, no. 9, 1992, pp. 75-153. تُعد مجموعة الكتابات منقسمة بعمق، على الرغم من أن التوصيفات الأكثر حماسة قلل عددها عقب انهيار العملة عام ١٩٩٨. من التفسيرات الإيجابية، راجع على سبيل المثال:

Anders Åslund, *How Russia Became a Market Economy* (Washington, DC: Brookings, 1995); Maxim Boycko, Andrei Shleifer and Robert Vishny, *Privatizing Russia* (Cambridge, MA: MIT Press, 1995); Joseph R. Blasi, Maya Kroumova and Douglas Kruse, *Kremlin Capitalism: The Privatization of the Russian Economy* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997); Rose Brady, *Kapitalizm: Russia's Struggle to Free its Economy* (New Haven, CT, and London: Yale University Press, 1999); Thane Gustafson, *Capitalism Russian-Style* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1999); and Andrei Shleifer and Daniel Triesman, *Without a Map: Political Tactics and Economic Reform in Russia* (Cambridge, MA: MIT Press, 2000).

Lynn D. Nelson and Irina Y. Kuzes, *Property to the People: The Struggle for Radical Economic Reform in Russia* (Armonk, NY: Sharpe, 1994); Nelson and Kuzes, *Radical Reform in Yeltsin's Russia: Political, Economic and Social Dimensions* (Armonk, NY: Sharpe, 1995); Marshall I. Goldman, *Lost Opportunity: What Has Made Economic Reform in Russia So Difficult?* (New York and London: Norton, 1996); Lawrence R. Klein and Marshall Pomer, eds., *The New Russia: Transition Goes Awry* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2001); Marshall I. Goldman, *The Privatization of Russia: Russian Reform Goes Awry* (New York and London: Routledge, 2003) لعل النظرة الأكثر تهويلاً متوافرة في عمل جوزيف ستيفليتز (مذكورة ص ١٤٥).

تأسيس اقتصاد سوق موجهة اجتماعيًا وفعالة، وأسست لجنة لإدارة ممتلكات الدولة يرأسها رئيس مجلس إدارة ذو مرتبة وزارية للإشراف على تطبيقه^(١). وجرت الموافقة على قانون يتعلق بحسابات الخصخصة الخاصة في اليوم نفسه، فأرسي مبدأ إعطاء جميع المواطنين اعتمادًا بقيمة الحصص المفترضة في الممتلكات العامة^(٢). وأقر مجلس السوفيت الأعلى برنامجًا مفصلاً أكثر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١^(٣)، تدرج ضمن بنوده خصخصة مجموعة كاملة من النشاطات الاقتصادية طوال السنة التالية، بما في ذلك التجارة بالجملة والمفرق والتمويل العام والبناء ومعالجة المنتجات الزراعية والشحن البري^(٤). وتمتد البرنامج مجددًا بموجب قرار برلماني صدر في حزيران/يونيو ١٩٩٢، أوضح أن هذه الممارسة ستُنفذ، بدايةً، من خلال إصدار شيكات خصخصة لكل المواطنين، ثم تُوسّع تدريجًا^(٥). ووضع مرسوم رئاسي صدر في آب/أغسطس ١٩٩٢، مصحوبًا بإجراءات تفصيلية أكثر، جدولًا زمنيًا تُوزع عبره المجموعة الأولى من الشيكات من الأول من تشرين الأول/أكتوبر وصعودًا بقيمة اسمية لكل منها تبلغ ١٠ آلاف روبل^(٦).

وفق شروط التشريع، سيجري إصدار شيكات الخصخصة، أو القسائم، كما اصطُح على تسميتها على الرغم من اعتراض يلتسن^(٧)، إلى جميع المواطنين المقيمين الدائمين في روسيا الاتحادية والذين ولدوا قبل الثاني من أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، بمن فيهم الأطفال، وإلى الآخرين مثل الدبلوماسيين والصحافيين، الذين يقيمون في الخارج لأسباب تتعلق بطبيعة عملهم. وستستعمل القسائم لشراء الحصص في المؤسسات التي يعمل فيها المالكون أنفسهم، أو للمشاركة في مزاد تُباع فيه مؤسسات وشركات أخرى، أو تُوظف ضمن أموال استثمارية، يمكن استخدامها لشراء حصص في شركات. ثم إن القسائم يمكن بيعها أو هبتها أو توريثها، ولكن لا يمكن استخدامها لشراء بضائع (إذ قد تقع تبعات

(١) للإطلاع على التشريع راجع:

Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov RSFSR i Verkhovnogo Soveta RSFSR, no. 27, art. 927, 3 July 1991

جرى تعديله في ٥ حزيران/يونيو ١٩٩٢: المرجع نفسه no. 28, item 1614 منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ترأس اللجنة قيصر الخصخصة في روسيا أناتولي تشوبايس.

(٢) المصدر نفسه، no. 27, item. 925, 3 July 1991

(٣) المصدر نفسه، no. 3, item 92, 28 December 1991. وكذلك في: 3-4 pp. 10 January 1992. *Rossiiskaya gazeta*.

(٤) *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov RSFSR i Verkhovnogo Soveta RSFSR*, no. 3, item 93, 29 Decem-ber 1991.

(٥) المصدر نفسه، no. 28, item 1617, 11 June 1992

(٦) المصدر نفسه، no. 35, item 2001, 14 August 1992: أعلن مرسوم رئاسي أن منظومة من «حسابات الخصخصة الشخصية» ستُقدّم في الربع الرابع من السنة (المصدر نفسه، (no. 15, item 825, 2 April 1992).

(٧) Gaidar, *Dni*, pp. 201-2

تضخمية هائلة). ويجب إتمام كل هذه المعاملات قبل نهاية العام ١٩٩٣، وهي مهلة أخيرة مُدَّت لاحقاً إلى الأول من تموز/يوليو ١٩٩٤^(١). بدأ توزيع قسائم الخصخصة كما سن التشريع في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢؛ وبحلول كانون الثاني/يناير وُزعت أكثر من ١٤٠ مليون قسيمة، مما يعني أن ٩٥٪ من السكان تلقوها^(٢). أفادت صحيفة إزفيستيا نقرأتها مع بدء العملية: «بدءاً من اليوم يمكن للذين لم يفلحوا في ادخار الروبلات من تأسيس الاشتراكية أن يشعروا أنهم أغنى. إلى أي حد؟ هذا يعتمد على جملة من الظروف، ولكن للمرة الأولى منذ العام ١٩١٧ ثمة ما أعطي لنا، لا أخذ منا»^(٣). في يكاترينبرغ، مسقط رأس يلتسن، أطلق على مولود جديد اسم «قسيمة»، ووصلت أغنية شعبية تحمل عنوان «عجباً، عجباً، قسيمة» إلى المرتبة الخامسة في ترتيب أنجح الأغاني الروسية^(٤).

قد تأخذ الخصخصة، وفقاً للتشريع، ثلاثة أشكال أساسية^(٥). تحت الخيار الأول، أعطيت القوى العاملة نسبة ٢٥٪ من الحصص على شكل أسهم ليس لحاملها حق التصويت، وسمح لهم بشراء ١٠٪ إضافية في مقابل قسائم أو في مقابل الدفع النقدي بحسم ٣٠٪ (تبين أن هذا الخيار هو الأكثر احتمالاً اعتماده حين تكون المؤسسة ذات كثافة رأسمالية، كما كانت الحال في أغلب الأحيان في قطاع الطاقة، أو حين تكون العلاقات بين العمال تصادمية جداً إلى حد أن المديرين يترددون في السماح بإصدار الأسهم التي قد تضع حقوق التصويت بين أيدي موظفيهم). الخيار الثاني، وكان الأكثر شعبيةً على الإطلاق، سمح ببيع ٥١٪ من الأسهم للمديرين والعمال بأسعار متدنية جداً، فيما تُباع نسبة الـ ٤٩٪ الباقية ضمن مزاد، أو تعرضها الدولة للبيع في موعد لاحق (وهذا في شكل أساسي شراء حصص بين الموظفين والإدارة)^(٦). وسمح الخيار الثالث الأكثر طموحاً لعدد أكبر من العمال، ولكن ليس كل القوى العاملة بالضرورة، بإعادة تنظيم صفوفهم وتأسيس شركاتهم الخاصة، حيث يتلقون ما يصل إلى ٤٠٪ من إصدار أسهمها في المقابل. وسيجري توفير رصيد ليلجأ المواطنين العاديون إلى الشراء، باستخدام شيكات الخصخصة التي يملكونها أو من خلال أموال استثمارية تُستخدم لمصالحهم؛ لكن هذا الخيار

(١) مرسوم رئاسي صدر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، *Sobranie aktov Prezidenta i pravitel'stva Rossiiskoi Fed-*، *eratsii*, no. 41, item 3914.

(٢) *Izvestiya*, 27 January 1993, p. 2

(٣) *Izvestiya*, 1 October 1992, p. 1

(٤) المصدر نفسه، August 1992, p. 1; Boycko, Shleifer and Vishny, *Privatizing Russia*, p. 108 25.

(٥) *Vedomosti S'ezda narodnykh deputatov Rossiiskoi Federatsii i Verkhovnogo Soveta Rossiiskoi Federatsii*, no. 28, item 1617, 11 June 1992.

(٦) أنتقى الخيار الثاني ٧٣٪ من كل الشركات المعنية، والخيار الأول ٢٥٪: Boycko, Shleifer and Vishny, *Privatizing Russia*, p. 98.

لم يُستخ، لأن القوانين كانت مكتوبة بلغة بيروقراطية روسية تقليدية^(١). شرح يلتسن في خطاب متلفز موجّه إلى الأمة قائلاً: «نحتاج إلى الملايين من أصحاب الممتلكات، وليس إلى مجرد حفنة صغيرة من أصحاب الملايين. القسيمة بطاقة لكل منا من أجل اقتصاد حر. كلما توافر عدد أكبر من أصحاب الممتلكات ورجال الأعمال في روسيا، الذين تهتمهم التحركات الملموسة أكثر من الجدالات العقيمة، ستحقق روسيا ازدهارًا أسرع، وسرعان ما سيكون مستقبلها في أيدي أمينة»^(٢).

لكن سرعان ما واجهت الخطة صعوبات. على الرغم من الحملة الدعائية المكلفة، بدأ موضوع الأشخاص الذين سيتلقون القسائم مبهمًا: القسائم كانت موجهة إلى جميع المواطنين، بغض النظر عن أعمارهم، ولكن لم يُوضّح وضع اللاجئين وأعضاء البحرية التجارية حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٣^(٣). في حالات أخرى، جرى تم تبادل القسائم على نحو غير ملائم في مقابل الخدمات: في تيومين استخدمت القسائم لتغطية تكاليف طبابة الأسنان، أو بيعت في مقابل شراب الفودكا أو قوارير العطر؛ وفي ياروسلاف عُرِضت القسائم كدفعات أولى للجناز^(٤). وجرى أيضًا تزوير القسائم وسرقتها؛ اعترضت بعض الشهادات المزورة في روستوف، وكانت مصنعة بمهارة فائقة^(٥). كذلك حدثت اختلالات مناطقية: تضم موسكو وسان بطرسبورغ أعدادًا سكانية كبيرة وعددًا كبيرًا من القسائم، ولكن مؤسسات قليلة نسبيًا يمكن اكتسابها بهذه الطريقة؛ في المقابل، تضم سيبيريا ومنطقة الشرق الأقصى عدد سكان أقل بكثير، وفي متناولهم عدد أقل من القسائم، لكن عددًا أكبر من المؤسسات التي يمكنهم الاستثمار فيها^(٦). كانت هناك أسئلة مطروحة أكبر حجمًا أيضًا. فقيمة الأصول التي وُزعت هي إلى حد ما. فأخر تقدير جرى قبل ٢٠ سنة، ولم يُجر أي تقييم من أي نوع مستند إلى اتفاقيات المحاسبة الغربية^(٧). في النهاية، اختيرت القيمة الاسمية لعشرة آلاف روبل لأسباب تبسيطية، وهي أنها كانت تمثل القيمة

(١) Boycko, Shleifer and Vishny, *Privatizing Russia*, p. 79

(٢) *Izvestiya*, 20 August 1992, p. 2

«ملايين من المالكين، وليس مئات من أصحاب الملايين» (Shestoi S"ezd, vol. 1, p. 127).

(٣) *Rossiiskaya gazeta*, 20 January 1993, p. 6

(٤) (*Tyumen'*) *Izvestiya*, 6 January 1993, p. 2 (المصدر نفسه 24 Yaroslavl) (December 1992, p. 1).

(٥) للاطلاع على مسألة التزوير، راجع على سبيل المثال المصدر نفسه، ١١ آذار/مارس ١٩٩٣، ص:١ للاطلاع على السرقة،

Nezavisimaya gazeta, 8 October 1992, p. 1؛ وللاطلاع على مسألة اعتراض القسائم المزورة راجع:

Moskovskaya pravda, 20 March 1993, p. 2.

(٦) Timothy N. Ash and Paul G. Hare, 'Privatisation in the Russian Federation: changing enterprise behaviour in the transition period', *Cambridge Journal of Economics*, vol. 18, no. 6 (December 1994), pp. 619-34, at p. 626.

(٧) *Nezavisimaya gazeta*, 11 August 1992, p. 4

الدفترية الحسابية لموارد الدولة الإنتاجية، مقسمة على عدد السكان الإجمالي، ثم تدوير الحاصل من ٨ ٤٧٦ إلى رقم يسهل استخدامه أكثر^(١).

كانت هذه إجراءات جديدة وغير مألوفة، أدت على نحو غير مفاجئ إلى سلسلة من المجادلات، حين بدت أموال حُصّلت حديثاً موضع تنافس على أصول الشعب الذي لا يتمتع بخبرة^(٢). في سان بطرسبورغ تأسست ٣ شركات لتلقي الاستثمارات واختفت بكل بساطة. وكذلك اختفت مدخرات حوالي ٤٠٠ ألف شخص من المودعين لديها. عُرفت الحادثة برمتها بـ «مسألة القرن»^(٣). ولأدت إدارة «نيفتالماز إنفست»، وهو صندوق وعد باستثمار موارده في مجالي النفط والماس، ومعها ٩٠٠ ألف قسيمة؛ وهناك صندوق آخر، هو «روسكي دوم سيلينغا» عمد إلى جمع مدخرات مليون ونصف مليون مستثمر سيئ الحظ، ثم هرب أصحابه إلى جزر الباهاما^(٤). والفضيحة الكبرى على الإطلاق كانت فضيحة شركة استثمار هرمي اسمها MMMInvest يديرها رجل الأعمال سيرغي مافرودي. شغلت الشركة الطبقة العليا من مبنى متحف لينين؛ وكان شعارها الذي نشرته في مختلف أزقة موسكو «سنجعل قسيميتمكم ذهبية». لكن الشركة انهارت عام ١٩٩٤، وقُبض على مديرها بعد الإغارة في شكل مُحكم على شقته الخاصة؛ وطولب بأن تستعيد الحكومة الروسية استثمارات المستثمرين الخائبة آمالهم، وأصبح مافرودي نفسه بطلاً شعبياً من نوع ما، وفاز بمقعد في مجلس الدوما في انتخابات جزئية، أدت بدورها إلى إطلاق سراحه مبكراً (رفعت الحصانة عنه لاحقاً وفي النهاية سُجن بتهم التزوير)^(٥). خسر ما بين ١٥ مليون شخص و٢٠ مليوناً استثماراتهم، وأصيب البعض منهم بأزمات قلبية أو حتى انتحروا؛ عمد مافرودي نفسه في غضون ذلك إلى إرسال معظم المال إلى الخارج^(٦). الواقع أن «حزب المخدوعين» شكّل قوة انتخابية مهمة، إذ كان هناك ٢٤ مليون ناخب في عداد ضحايا أعمال النصب الاستثمارية^(٧).

(١) Gaidar, *Dni*, p. 201. خيار القيمة الاسمية مذكور في:

Roi Medvedev, *Chubais i vaucher* (Moscow: Impeto, 1997), p. 9.

(٢) المؤسسات الخاصة بالتمويلات الاستثمارية متوافرة في: *Vedomosti S'ezda narodnykh deputatov Rossiiskoi Fed- cratsii i Verkhovnogo Soveta Rossiiskoi Federatsii*, no. 42, art. 2370, 7 October 1992.

(٣) *Izvestiya*, 20 February 1993, p. 5, and 24 February 1993, p. 2

(٤) Boycko, Shleifer and Vishny, *Privatizing Russia*, p. 101; *Izvestiya*, 10 September 1996, p. 1

(٥) حُكم على مافرودي بالسجن أربع سنوات ونصفاً في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ولكن ما لبث أن أُطلق سراحه، بعد أن قضى أغلب محكوميته؛ ومنذ العام ٢٠٠٩ كان ظاهرياً عاطلاً عن العمل. وفقاً لصحيفة «إزفيستيا»، عمد إلى خداع ما يصل إلى ٥٠ مليون روسي بين العامين ١٩٩٢ و١٩٩٥ (٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، ص ٨).

(٦) *Argumenty i fakty*, no. 49, 1996, p. 5. أشارت تقديرات لاحقة إلى وقوع عدد أقل من الضحايا (المصدر نفسه،

no. 10, 1997, p. 12) عمد مافرودي إلى إرسال مبلغ يُقدر بـ ٧٠٪ من المال إلى خارج البلاد (المصدر نفسه، no. 38,

1997, p. 8) وأعلن رسمياً إفلاسه في ذلك الوقت (1-2) (pp. 1-2). (*Izvestiya*, 4 September 1997,

Izvestiya, 8 February 1995, p. 13

حين وصلت خصخصة القسائم إلى نهايتها في حزيران/يونيو ١٩٩٤، كانت حوالي ١٠٠ ألف مؤسسة قد غيرت شكل ملكيتها. وأصبح أكثر من ٤٠ مليون روسي من أصحاب الممتلكات، في عملية غير مسبوقة من حيث حجمها وسرعتها، وفقاً لصحيفة «إزفيستيا»^(١). الواقع أن عدد المساهمين في القطاعات الخاصة في روسيا تخطى عددهم في بريطانيا أو الولايات المتحدة. وبدا معقولاً ادعاء وجود تغيير في العقلية، وليس في الملكية فقط، إذ أعيد التشديد على حقوق الملكية الخاصة وتغيير العقلية السوفيتية تماماً^(٢). بدأت مرحلة أخرى من الخصخصة عام ١٩٩٤، وتضمنت بيع مؤسسات كبيرة في مزايدات؛ وبوشرت مرحلة ثالثة تضمنت مشاريع فردية أصغر عام ١٩٩٧^(٣). راحت سرعة الخصخصة تتباطأ، إذ شملت أكثر من ٤٠ ألف شركة عام ١٩٩٣، في حين جرت خصخصة بضعة آلاف سنوياً في نهاية العقد (راجع الجدول ٤-٢)؛ ولم تعنِ الخصخصة بالضرورة نقل الملكية إلى المواطنين العاديين، إذ إن الغالبية العظمى للمالكين الجدد هي مؤسسات أو هيئات أخرى أسستها السلطات المحلية^(٤). وأصبح أكثر من ٨٠٪ من جميع المؤسسات الصناعية، نهاية التسعينات، مؤسسات خاصة اسمياً، على الرغم من أنها كانت تنتج أقل من ٣٠٪ من قيمة الإنتاج الصناعي؛ وأكثر من الضعفين كان يأتي من المؤسسات التي هي، في جزء منها، خاصة، وفي الجزء الآخر عامة؛ ومن ضمنها تلك التي تضم ملكية أجنبية^(٥). هنا يلتسن لجنة الممتلكات العامة على عملها الإيثاري، ورحب بتأسيس البنيان الجديد للاقتصاد المعاد إنعاشه في روسيا العظمى^(٦). وبخصوص بعض المستشارين الغربيين كانت التجربة برمتها إنجازاً استثنائياً. وسرت أخبار حماسية عن «انتعاش روسي مقبل»^(٧).

أتت وجهات نظر أخرى أقل إبطاءً؛ صدر بعضها عن اقتصاديين روس يفقهون أكثر وقائع مجتمهم الخاص، ولكن لم تجرِ استشارتهم في شأن هذه القفزة إلى المستقبل الرأسمالي المجهول. حاججوا قائلين إن ما حدث لم يكن خصخصة على الإطلاق، بل «سيطرة لطبقة النومنكلاتورا الحاكمة على المؤسسات»

(١) *Izvestiya* ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤، ص ١.

(٢) Michael Kaser, *Privatization in the CIS* (London: RIIA, 1995), p. 15; *Izvestiya*, 30 June 1994, p. 1

(٣) *Sobranie zakonodatel'stva Rossiiskoi Federatsii* [hereafter SZ], no. 13, art. 1478, 22 July 1994
قانون الخصخصة للعام ١٩٩٧، راجع المصدر نفسه، no. 30, item 3595, 21 July 1997.

(٤) *Ekonomika i zhizn'*, no. 7, 1999, p. 1

(٥) *Rossiiskii statisticheskii yezhegodnik: statisticheskii sbornik* [hereafter RSYe] (Moscow: Goskomstat Rossii, 1997), p. 335.

(٦) *Segodnya*, 2 July 1994, p. 2

(٧) Åslund, *How Russia Became a Market Economy*, p. 266, and Richard Layard and John Parker, *The Coming Russian Boom: A Guide to New Markets and Politics* (New York: Free Press, 1996).

الجدول ٤-٢ مسار الخصخصة: ١٩٩٣-٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٢ ٢٧٤	١ ٥٣٦	٢ ١٢٩	٢ ٧٤٣	٤ ٩٩٧	١٠ ١٥٢	٢١ ٩٠٥	٤٢ ٩٢٤	عدد المؤسسات المخصصة
١٧٠	١٠٤	٢٦٤	٣٧٤	٩٢٨	١ ٨٧٥	٥ ٦٨٥	٧ ٠٦٣	الفيدرالية منها
٢٧٤	٢٩٨	٣٢١	٥٤٨	٧١٥	١ ٣١٧	٥ ١١٢	٩ ٥٢١	الإقليمية منها
١ ٨٣٠	١ ١٣٤	١ ٥٤٤	١ ٨٢١	٣ ٣٥٤	٦ ٩٦٠	١١ ١٠٨	٢٦ ٣٤٠	البلدية منها
								أشكال الخصخصة %
-	-	-	١٨	٢٣	٢٨	٤٥	٣١	إصدار الأسهم
-	-	-	٦	٤	٤	٤	٦	المبيع في المزادات
-	-	-	١٠	٩	١٦	٢٤	٣٠	التنافسية التجارية
-	-	-	١	١	١	١	١	التنافسية الاستثمارية
-	-	-	١٥	٣٢	٣٠	٢١	٣٠	فك الإيجار
-	-	-	٣٩	٢٣	١٥	-	-	مبيع العقارات
٧٣	٧٥	٧٦	-	-	-	-	-	مبيع الممتلكات العامة وممتلكات البلدية في المزاد
٥٧	٤٨	٤٨	-	-	-	-	-	منها مبيع العقارات
١٨	٨	٧	-	-	-	-	-	استعادة الممتلكات المستأجرة والممتلكات البلدية
٤	١٢	١٠	-	-	-	-	-	مبيع حصص الشركات المخصصة

المصدر: مأخوذ من:

Rossiiskii statisticheskiy yezhegodnik: statisticheskiy sbornik (Moscow: Goskomstat Rossii, 2001), p. 327

الفئات الأخرى هي للبقايا.

وهي ببساطة مرحلة أخرى من الحرب الأهلية الاقتصادية بين إدارة يلتسن وباقي أفراد المجتمع^(١). عمد سيرغي غلازيف، وهو اقتصادي بارز شغل منصب وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية في حكومة تشيرنوميردن وترشح لاحقاً إلى الرئاسة، إلى وصف الأمر بصراحة أكبر «كمصادرة لاشريعية (سرقة) للملكية الأهم التي وصلت إلى أيدي ثلة من المجرمين في تاريخ العالم، والتي أدت إلى إفساد الاقتصاد، وتدهور التعاون الإنتاجي والتكنولوجي، وإلى حال من الفوضى في الممتلكات، وانخفاض حاد في حجم الإنتاج وفعاليتها، وتنامي القلق الاجتماعي»^(٢). وعبرت صحيفة «البرافدا» عن الأمر بطريقة مماثلة، فتكلمت على «مسألة احتيال كبيرة» وقع خلالها ٦٠٪ من الاقتصاد الوطني في أيدي المصارف المقربة من الحكومة... ومجموعات من المجرمين المنظمين. وفي النتيجة باتت الصناعة في حال ركود، ولم يتقاضَ العمال رواتبهم طوال أشهر، وارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى أكثر من ١٠ ملايين، في حين راحت ثلة محدودة من الروس الجدد تتغذى على الموازنة. وازدادت صادرات المواد الخام أكثر فأكثر^(٣). وقد فرضت المؤسسات المالية الغربية على روسيا وجهة النظر هذه المتعلقة بالخصخصة وذلك من أجل مصالحها الخاصة^(٤)، وستؤدي إلى استعمار روسيا من قبل رؤوس الأموال الدولية وشركائهم المحليين، وستكون لذلك تبعات كارثية على الشعب الروسي ككل^(٥).

ماذا فهم الروس العاديون من كل هذا؟ بدأ أن رد الفعل العام كان «خيبة شاملة»^(٦). والحقيقة أن الروس أبدأوا إيجابية شديدة حيال النظام الاقتصادي الذي اختبروه قبل بداية البريسترويكا، ولكنهم ارتابوا جداً من الترتيبات التي قُدمت بعد نهاية الحكم الشيوعي، ولم يكن هذا مفاجئاً، إذ إن مستويات المعيشة قد انخفضت في شكل كارثي^(٧). وساد ارتياب كبير من برنامج الخصخصة (بالروسية privatizatsiya) وفضل البعض تسميتها prikhvatizatsiya أو الاستيلاء. واعتقد قلة من الأشخاص أنها ستزيد من إنتاجية الاقتصاد، أو ستعطي الناس حصة أساسية في الاقتصاد أو ستزيد من كميات البضائع في المتاجر (واقف

(١) Sergei Glaz'ev, *Genotsid: Rossiya i novyi mirovoi poryadok. Strategiya ekonomicheskogo rosta na po- roge XXI veka* (Moscow: Astra sem', 1997), p. 29.

(٢) Sergei Glaz'ev, *Genotsid*, 2nd edn (Moscow: Terra, 1998), pp. 50, 55

(٣) *Pravda*, 27 September 1997, p. 1

(٤) وفقاً للميدفيديف كان هناك حوالي ٢٠٠ مستشار أجنبي ورئيس قطاع في لجنة الممتلكات العامة وحدها، يتفاوضون رواتب مرتفعة جداً على أساس مرسوم غير منشور (8) *Chubais i vaucher*.

(٥) Glaz'ev, *Genotsid*, pp. 5-6

(٦) Tat'yana Zaslavskaya, 'Chelovek v reformiruemom obshchestve', *Obshchestvo i ekonomika*, no. 9, 1995, pp. 3-12, at p. 10.

(٧) Richard Rose and Evgeny Tikhomirov, *Trends in the New Russia Barometer. 1992-1995* (Glasgow: Centre for the Study of Public Policy, University of Strathclyde, 1995), pp. 48-9.

بين ٣٥٪ و٤٠٪ على هذه المقترحات المختلفة)؛ فهي، في رأي الناس، ستزيد على الأرجح ثراء قلة من الأشخاص (٨٦٪)، وتزيد الأسعار (٨٤٪)، وتتسبب بالبطالة (٨٢٪)^(١). وبالعودة إلى الوراء، نجد أن البرنامج لم يكن مستساغاً أكثر. ف٧٧٪ من الأشخاص الذين سئلوا بعد مضي أكثر من عقد من الزمن، اعتقدوا أن مالكي الأصول الخاصة جداً قد اكتسبوا في شكل غير مشروع. واعتقد ٨١٪ أن الخصخصة قد أدت إلى نهب موارد الأمة، و٧٠٪ قالوا إنهم باتوا يعيشون في ظل رأسمالية أوليفاركية شبه إجرامية ذات أساس عسبوي^(٢). وبالطبع تساوق مع هذا التفسير واقع أن البرنامج بمعظمه سنّته السلطات العليا، في شكل تجاوز البرلمان وأحياناً التشريعات القائمة. وقد اعترف صراحةً رئيس لجنة الخصخصة أناتولي تشوبايس أن جزءاً كبيراً من البرنامج سُرع بهذه الطريقة تضادياً لمقاومة كان ليواجهها، لولا ذلك، من الممثلين المنتخبين في روسيا^(٣).

كذلك اعترفت عالمة الاجتماع والإصلاحية تاتيانا زاسلافسكايا، عند تلخيصها نتائج الخصخصة منتصف التسعينات، أن تغييراً جوهرياً قد طرأ على شؤون الملكيات وعلاقاتها، على الرغم من أن قلة قد استفادت من ربحية ما، جزاء استثمارها الجديد. لكن التغيير الذي حدث لم يكن تأسيساً لديمقراطية امتلاك الممتلكات، بل كان مزيداً من تركيز الثروات بين أيدي حفنة قليلة من الأشخاص^(٤). بالطبع كان

(١) Richard Rose and Evgeny Tikhomirov, *Trends in the New Russia Barometer, 1992-1995* (Glasgow: Centre for the Study of Public Policy, University of Strathclyde, 1995), pp. 33.

(٢) *Kremlya novosti*, 20 December 2006, p. 2. في استطلاع آخر عام ٢٠٠٧، اعتبر ٢٧٪ أن كل الممتلكات التي جرت خصخصتها في ذلك الوقت يجب إعادتها إلى الدولة، واعتبر ٢٧٪ آخرون أن هذه الخطوة يجب أن تتخذ حين تصبح الخصخصة غير مشروعة (9, 15 August 2007, *Izvestiya*).

(٣) A. B. Chubais, 'Itogi privatizatsii v Rossii i zadachi sleduyushhego etapa', *Voprosy ekonomiki*, no. راجع: 6, 1994, pp. 4-9, at p. 4. كتب تشوبايس لاحقاً مشدداً على أهمية استغلال الوقت الضيق المتوفر قبل أن تصل سلطات يلتسن التنفيذية الاستثنائية إلى نهايتها: نفذوا الأمر في غضون ٢ ساعات فقط: (A. B. Chubais, ed., *Privatizatsiya po-rossiiski* (Moscow: Vagrius, 1999), p. 80)

ما بعد القسيمة. المرحلة المالية للخصخصة طرحت في مرسوم رئاسي في تموز/يوليو ١٩٩٤ بعد أن رفض مجلس الدوما الاقتراحات في خمس جولات تصويت: (Hilary Appel, *A New Capitalist Order: Privatization and Ideology in Russia and Eastern Europe* (Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 2004), p. 93; the relevant legislation is in SZ, no. 13, item 1478, 22 July 1994)

طرحت نقاط مماثلة ضمن سرد واضح ومتوازن تماماً. (Ri Don Khi, 'Istoriya chekovoï privatizatsii v Rossii. 1991-1994 gg.', *Vestnik Moskovskogo universiteta*, seriya 8: Istoriya, no. 3, 2007, pp. 71-84, at pp. 76-8, 81; see also Chrystia Freeland, *Sale of the Century: The Inside Story of the Second Russian Revolution* (London: Little, Brown and New York: Crown Business, 2000).

Zaslavskaya, 'Chelovek', p. 5 (٤)

لتغير الملكية تأثير ضئيل في سلوك المؤسسات. فقد سُجِّل تراجع، لا ارتفاع، في الإنتاجية العمالية^(١). وتركز الإنتاج مجدداً في عدد صغير من المصانع أكثر مما كان عليه قبل الانتقال إلى الملكية الخاصة^(٢). وارتفع استهلاك الطاقة للوحدة الإنتاجية الواحدة، عوضاً عن تناقصه^(٣). وأمسّت القاعدة الإنتاجية آيلة أكثر إلى الزوال مع انخفاض استثمار رؤوس الأموال إلى ما دون المستويات التي تحققت، نهاية سنوات العهد السوفييتي^(٤). ولم يكن ثمة إشارة إلى وجود ثورة في السلوكيات الإدارية، بل على العكس، كان مديرو المصانع يتوقون، بقدر أسلافهم السوفيت، إلى الحفاظ على إعانات الدولة وحمايتها لهم من المنافسين الأجانب. وعلى الرغم من وجود أزمة استثمارية بنسب عالية، فقد عارض المديرون وكذلك العمال بيع الحصص في شركاتهم حتى لو كان المالك الجديد سيوفّر الموارد اللازمة لتوسيع الشركة وتحديثها^(٥). وخلص الباحثون إلى أن المسألة برمتها أخفقت في إحداث أي تغيير مهم في طريقة إدارة الشركات الروسية، وأن تأثيرها كان محدوداً جداً (أو معدوماً) في إجمالي الإنتاج ومتوسطه للموظف الواحد^(٦).

لم يجرِ التوسع كثيراً في خصخصة الزراعة، نهاية التسعينات، على الرغم من أن الملكية الخاصة للأراضي دُمجت في الدستور الروسي. ومع أفول العام ١٩٩٠ شكلت جزءاً من الدستور الجديد الذي أُقر في

(١) 128. p. 6, 1996. *Voprosy ekonomiki*, no. 6. (تراجعت الإنتاجية العمالية عام ١٩٩٥ إلى ٦٩,٧٪ عن المستوى الذي حققته عام ١٩٩٠: وفي مجال الصناعة إلى ٦٦,٦٪ عن المستوى الذي حققته عام ١٩٩٠).

(٢) في أغلب قطاعات الاقتصاد. ولكن ليس كلها *RSYe 2000*, p. 307.

(٣) أيضاً في أغلب قطاعات الاقتصاد، ولكن ليس كلها: المصدر نفسه، ص ٣١٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣١٥.

(٥) 179, 180. Blasi, Kroumova and Kruse, *Kremlin Capitalism*, pp.

(٦) Vladimir Tikhomirov, 'The second collapse of the Russian economy', *Europe-Asia Studies*, vol 52, no. 2 (March 2000), pp. 207-36, at p. 222.

خلص جوزيف ستيفلنز على نحو مماثل، مستنداً إلى بحث للبنك الدولي، إلى أن الخصخصة لم تُحدث تأثيراً إيجابياً في النمو (في النمو *Globalization and its Discontents* (New York and London: Norton, 2002), p. 157); وكذلك وجد أي وهير، بالاستناد إلى استطلاع على مستوى مصنع، أن من الصعب تحديد تغييرات مهمة في سلوك المؤسسات ناجمة تحديداً عن الخصخصة (630. p. 'Privatisation in the Russian Federation'). تبنى آخرون آراء متفائلة أكثر، وفي بعض الحالات عكسوا التحيز المفهوم لأولئك الذين قدموا النصح في المقام الأول. راجع على سبيل المثال كتاب: Shleifer and Friesman, *Without a Map* الذي يتحدث عن نجاح ملحوظ مع اعترافه بأن الأزمة المالية التي حلت نهاية صيف ١٩٩٨ استرعت أصلاً الشك في نجاعة آليات الإصلاح السابقة (ص ١٩٠). في المقابل انتقد كثير من الاقتصاديين الروس العملية كلها في شكل أكثر صراحة من نظرائهم الغربيين. في نظر نيكولاي بيتراكوف وفيلين بيرلاموتروف على سبيل المثال، أصبحت روسيا منطقة كارثة اقتصادية: *'Rossiya - zona ekonomicheskoi katastrofy'*, *Voprosy ekonomiki*, no. 3, 1996, pp. 74-83.

قارن آخرون الاقتصاد في بداية التسعينات بغروزني في نهاية الحرب الشيشانية، عقب 'القصف السجادي' النقدي (ف). مايفوسكي في مشاركته في نقاش أفيده عنه في: 58. pp. 4-66, 1995. *Voprosy ekonomiki*, no. 4.

كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. لقد أقر مرسوم رئاسي صدر في آذار/مارس ١٩٩٢، ومرسوم آخر صدر في حزيران/يونيو التالي، ببيع قطع الأراضي الخاصة^(١). وأقر مرسوم أشمل صدر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أثنت الصحافة عليه، بصفته «خطوة تاريخية»^(٢)، يَسمح لأي شخص يملك أرضًا بشرائها وبيعها، أو تأجيرها، أو رهنها، أو تبادلها: ويحق لكل مالك أرض أن يتلقى إفاضة تدخل في سجل الدولة، مع إلغاء التسليمات الإلزامية تدريجًا. وكفلت الدولة نفسها حماية ملكية الأراضي الخاصة، وكذلك حماية حقوق مالكي الأراضي في المعاملات العقارية^(٣). لكن وقعت مشكلات خلال الفصل الفعلي للأراضي التي قد يطالب بها المزارعون الأفراد. ومن أمور أخرى، وجب الأخذ في الحسبان التنظيم المناطقي لمساحات الأراضي، والاستخدام الفاعل للأراضي، مما يوفر كل أنواع الفرص لتباين الآراء التي يجب في النهاية حلها بالتقاضي. تقدمت التغييرات في الملكية، من أجل هذه الأسباب وغيرها، ببطء: ازداد عدد المزارع التجارية إلى حوالى ٢٨٠ ألفًا في منتصف التسعينات ثم تراجع: وفي نهاية العقد لم تعد تشكل أكثر من ٧٪ من كل الأراضي الزراعية، وأقل من ٢.٥٪ حتى من قيمة الإنتاج الزراعي (كانت مهمة من أجل إنتاجها بذور دوار الشمس)^(٤).

واجهت خصخصة الأراضي مزيدًا من الصعوبات، بسبب النسبة العالية لمزارع الدولة والمزارع التي تُعدّ غير مربحة. مما لم يحفز على أخذ ملكيتها (٣٪ فقط من المزارع كانت تدار بخسارة عام ١٩٩٠. ولكن ارتفعت تكاليف الطاقة وغيرها في شكل أسرع من قدرة أي مزرعة على تحصيلها من خلال بيع منتوجاتها. وبحلول نهاية التسعينات كانت الغالبية العظمى تخسر أموالها)^(٥). زادت بشدة المعارضة لتحويل معاملات الأراضي إلى نظام قسائم، بالنظرًا إلى الخطر المتأتي عن المضاربة وخلق طبقة من أصحاب الأملاك الشاسعة^(٦). فطالب البرلمان الروسي، ونوابه الشيوعيون ونواب حزب «أغرانايا» تحديدًا، في ظل هذه الظروف، بالتأجير مدى الحياة عوضًا عن الملكية التامة. ومن أصل الكيانات الـ ٨٩ التابعة للاتحاد، لم تتخذ ١٤ منها أي خطوة لتشريع ملكية الأراضي الخاصة ضمن أراضيها. ووصل كيان

(١) راجع على التوالي: *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov Rossiiskoi Federatsii i Verkhovnogo Soveta Ros-siiskoi Federatsii*, no. 11, item 561, 2 March 1992; and no. 25, item 1427, 14 June 1992.

(٢) *Nezavisimaya gazeta*, 29 October 1993, p. 1

(٣) *Sobranie aktov Prezidenta i pravitel'stva Rossiiskoi Federatsii* no. 44, art. 4181, 27 October 1993

(٤) *RSYe 2000*, ص ٢٧٠ (عدد المزارع التجارية)، ص ٣٦١ (نسبة الأراضي الزراعية كلها)، ص ٣٦٢، ٣٦٨ (قيمة الإنتاج الزراعي). كانت المؤسسات الزراعية (منها المزارع التعاونية والعامّة) تنتج أكثر من ٤٠٪ من قيمة كل الإنتاج الزراعي، والشركات الفردية أكثر من ٥٧٪ (ص ٣٦٢).

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٨ (٨٨٪ كانت تعمل ذلك في العام ١٩٩٨، ٥٤٪ في العام ١٩٩٩).

(٦) *Kommersant daily*, 2 September 1995, p. 2

واحد، هو قرجاي (في الجمهورية الشركسية) إلى حد حظر بيع الأراضي، على الرغم من بنود الدستور^(١). وسعى مرسوم رئاسي في آذار/مارس ١٩٩٦ إلى جعل الحق الدستوري في الحصول على الأراضي واقعياً أكثر، وإلى إتمام إصدار إفادات الملكية^(٢). ولكن بسبب نسب الفوائد المرتفعة، والتنافس الصادر عن الواردات الأرخص ثمناً، بدا من المرجح أكثر أن يوحد المزارعون أعمالهم الجديدة، ويبرموا العقود مع رئيس مجلس الإدارة، ويعملوا كما كانوا يفعلون من قبل بالضبط^(٣). بالتالي انخفضت قيمة الإنتاج الزراعي ككل إلى حوالى النصف طوال العقد؛ وانخفض إنتاج اللحوم أكثر من النصف، ومنتجات أخرى مثل البيض والحليب إلى حوالى الثلث^(٤).

المساعدة الغربية

تركز العنصر الأساسي الآخر في استراتيجية الإصلاح في المساعدة الاقتصادية الغربية، بما فيها الاستثمار المباشر. كان الاتحاد السوفيتي قد بدأ أصلاً يقترب أكثر من الاقتصاد العالمي؛ فانضم إلى المصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في آذار/مارس ١٩٩١، وأصبح «عضواً شريكاً خاصاً» في صندوق النقد الدولي في وقت لاحق من تلك السنة^(٥)؛ وشكّلت بيئة تشريعية مؤاتية أكثر في الوقت عينه، من أجل الاستثمار الأجنبي^(٦)؛ ودُعي غورباتشوف، في مبادرة تاريخية، إلى حضور قمة لمجموعة الدول الصناعية السبع، صيف العام ١٩٩١، حيث اتفق فيها القادة الآخرون على الإسهام في دمج الاتحاد السوفيتي في الاقتصاد العالمي^(٧). وأصبحت روسيا، بعد أن باتت دولة مستقلة وشيوعية سابقة، عضواً في صندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل ١٩٩٢، وانضمت إلى البنك الدولي في تموز/يوليو التالي^(٨)؛ في حزيران/يونيو ١٩٩٣، تقدمت بطلب عضوية إلى الاتفاق العام للتعرفة الجمركية والتجارة (التي تحولت لاحقاً إلى منظمة التجارة العالمية)، على الرغم من أنها لم تُتسبب رسمياً في ذلك الوقت^(٩). وفي النهاية

(١) *Argumenty i fakty*, no. 8, 1997, p. 5

(٢) SZ, no. 11, item 1026, 7 March 1996

(٣) *Kommersant daily*, 12 March 1996, p. 8

(٤) *RSYe 2000*, pp. 16, 382. لكن إنتاج الخضار ازداد.

(٥) *Pravda*, 27 March 1991, p. 1; *Izvestiya*, 7 October 1991, p. 1

(٦) *Vedomosti S"czda narodnykh deputatov SSSR i Verkhovnoy Soveta SSSR*, no. 31, art. 880, 5 July 1991

(٧) *Izvestiya*, 18 July 1991, p. 1

(٨) المصدر نفسه، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩١، ص ١. جرت الموافقة على العضوية في صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٤، ولكن لم يُصدّق عليها قط؛ المصدر نفسه، ١٧ حزيران/يونيو ١٩٩٢، ص ٥.

(٩) المصدر نفسه، ١٨ حزيران/يونيو ١٩٩٣، ص ٣. (كانت العضوية لا تزال قيد النقاش بعد أكثر من عقد من الزمن).

تحولت مجموعة السبع إلى مجموعة الثماني، بعدما أصبحت روسيا شريكاً تاماً، وعُقد عدد من الاتفاقات مع مؤسسات مالية دولية، بدءاً من صندوق استقرار الروبل عام ١٩٩٢ الذي كان يحتوي على ٢٤ مليار دولار^(١). وجرت الموافقة على مبلغ ٤٣ مليار دولار أيضاً عام ١٩٩٣، على الرغم من أن هذا المال ليس كله كان مالياً جديداً^(٢)؛ وعُلقت الديون الخارجية السوفيتية التي قُدرت قيمتها بـ ٨٠ مليار دولار ١٠ سنوات^(٣).

لكن المساعدة الأجنبية لم تكن بمفردها لتحقيق التحول الذي عجزت عن تحقيقه الإصلاحات المحلية. فغالبية هذه المساعدة أخفقت في البداية في التحول أمراً واقعاً: على سبيل المثال، ١٠ ملايين دولار فقط من أصل ٢٤ مليون دولار جرت الموافقة عليها عام ١٩٩٢، وأتت على شكل ائتمانات تجارية ينبغي إعادة تسديدها مع الفوائد^(٤). وارتفع الدين الخارجي في الوقت عينه، من ٩٧ مليار دولار، عام ١٩٩٢، إلى ١٥٢ مليار دولار عام ١٩٩٨^(٥)؛ وبالتوازي ارتفعت تكاليف الاقتراض من حوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤ إلى ٦٠٪ عام ١٩٩٧، ومعظمها قصيرة الأجل وبنسب فوائد مرتفعة (مما يعني أن أكثر من ثلث عائدات الدولة ينبغي أن تُنفق على خدمة الدين)^(٦). في غضون ذلك، كان المال الروسي يُصدّر بوتيرة أسرع بكثير. فبحلول العام ١٩٩٦، قُدّر أن حوالي ٧٠٠ مليار دولار أُرسلت إلى الخارج، واستثمر نصفها تقريباً في العقارات، و٥٠ مليار دولار أخرى كانت تغادر سنوياً؛ أتى أغلبها على شكل تصدير غير شرعي للذهب، وغيره من البضائع الثمينة بمقياس لم يُشهد له مثيل منذ العام ١٩١٨؛ وشكل هذا خسارة سنوية للموارد بلغت ١٠ أضعاف قيمة الاستثمار الداخلي^(٧). وقد مثلت العملة أحد الصادرات الروسية الأساسية، إذ كان يخرج حوالي ٤٠٠ طن من الدولارات من البلاد سنوياً، بحثاً عن بيئة أكثر ترحيباً. والواقع أن البنك المركزي نفسه كان ينقل أمواله إلى شركة إدارة مالية غامضة مقرها الملاذ الضريبي جيرسي، من أجل حمايتها من الدائنين الأجانب. ووفقاً للمدعي العام الذي كان يحقق في المسألة، هناك احتمال أن يكون قد نُقل ما يصل إلى ٥٠ مليار دولار من احتياطات المصرف إلى خارج البلاد طوال السنوات الخمس الفائتة^(٨).

(١) *Izvestiya* ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢، ص ١-٢.

(٢) المصدر نفسه، ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣، ص ١، ٣.

(٣) المصدر نفسه، ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣، ص ٢.

(٤) *Argumenty i fakty*, no. 5, 1993, p. 1: أصّر صندوق النقد الدولي نفسه على المساهمة بمبلغ أكبر

(*Financial Times*, 4 February 1993, p. 8).

(٥) *Izvestiya*, 5 June 1997, p. 4; *Ekonomika i zhizn'*, no. 43, 1998, p. 4.

(٦) *Finansovye izvestiya*, 17 April 1997, p. 1; *Izvestiya*, 27 November 1998, p. 1.

(٧) *Izvestiya*, 6 March 1996, p. 7. جرى تصدير حوالي ١٤٠ مليار دولار منذ العام ١٩٩٢؛ وهو مبلغ

يفوق ما خسرتة البرازيل والمكسيك والبيرو معاً خلال أزماتها المالية في السبعينات والثمانينات

(*Rossiiskaya gazeta*, 6 October 1998, p. 2).

(٨) *Sogodnya*, 30 December 1998, p. 1; *Financial Times*, 12 February 1999, p. 2 (A).

وُظِّفت أغلب الأموال التي تدفقت إلى الخارج في العقارات. وروَّج لبعضها في الصحافة الروسية. راحت صحيفة «إزفيستيا» في الأشهر الأولى من العام ١٩٩٨ تعرض فيلاً مذهلة تقع على أعلى تلة، وتطل على البحر في ماريبا، وقيمتها ١,٦٥ مليون دولار. وفي تموز/يوليو أعلنت عن وجود ملاذ ضريبي في جزر الباهاما، وعن قصر قرب ميونيخ، وحياة قياصرة في قصر عربي التصميم في بالما دي مايوركا. وفي آب/أغسطس، عُرضت فيلاً رائعة جداً تقع على الواجهة البحرية قرب كان، وتضم مرآباً وحوض سباحة مع شلال^(١). كانت هناك وكالات متخصصة تهتم بالروس الراغبين في الاستثمار في أماكن أخرى. وقد وضع كثيرون منهم إعلانات في النشرة التي تحمل عنوان «العقارات في الخارج»، وتضم عروضها على الصفحة الأولى فندقاً قرب براغ ومنزلاً في مكان خلاب في إسبانيا، إلى جانب شقة في تايلند تطل على الأدغال. وبخصوص الذين تقلقهم الجرائم وعدم الاستقرار ويرغبون في توفير مستقبلهم ومستقبل أولادهم، ثمة فيلاً في القسم اليوناني من قبرص^(٢)؛ وعرضت وكالات أخرى جوازات سفر للاتحاد الأوروبي في مقابل ١٥ ألف دولار (شريعته مضمونة ١٠٠٪)، أو جنسية إحدى جزر الكاريبي (وجدت جمهورية الدومينيكان أن حوالى نصف روادها من الاتحاد السوفيتي السابق)^(٣). في نيس وحدها بيعت ٥٠ فيلاً بما لا يقل عن ٨٥٠ ألف دولار للفيلاً الواحدة، كان الروس يشترونها كل سنة، من أواخر التسعينيات^(٤). وفي مدينة كارلسباد بجمهورية التشيك، اشترت «مافيا روبلات» أغلب الفنادق، ووصف السكان المحليون المدينة بمنطقة السلام، إذ إن العربيين الروس يتجهون إليها لأخذ استراحة من هموم الحياة، وهي مكان ملائم لغسل أموالهم^(٥).

لكن الأجنب أبعدوا بطناً في الاهتمام بالقدر عينه بالاقتصاد الروسي، عقب الحقبة الشيوعية، إذ إن الروس كانوا يستقطنون المدخرات، وينتهزون فرص الاستثمار المتوافرة في بلدان أخرى. قُدِّر الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف دول العالم بقيمة ٩١٣ مليار دولار في نهاية التسعينات؛ وبلغت حصة روسيا ٠,٤٪ فقط، وهي أقل من حصة فنلندا، وحوالي عُشر الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان يتدفق إلى الصين^(٦). وارتفعت القيمة الإجمالية للاستثمار الأجنبي سريعاً في أولى سنوات العقد، لكنها عادت وتراجعت عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، مع انهيار العملة (الموضوع مطروح في ما يلي)؛ من بين ذلك كله، لم يمثل أكثر من ١٢٪ الاستثمار المباشر في الموارد الإنتاجية، وأتت البقية، في غالبيتها، على شكل ائتمانات بأنواع شتى. وقد مثل الاستثمار الأجنبي بدوره ٣٪ فقط من كل الاستثمارات المحلية في

(١) راجع على التوالي: *Izvestiya*, 25 April 1997, p. 5, 11 July 1997, p. 2, and 1 August 1997, p. 2.

(٢) *Nedvizhimost' za rubezhom*, nos. 13-14 (August-September 1996), p. 1.

(٣) *Izvestiya*, 15 August 1997, p. 8; *The Times*, 6 January 1998, p. 9.

(٤) *Izvestiya*, 22 May 1998, p.3.

(٥) *Sunday Telegraph*, 20 September 1998, p. 28.

(٦) *World Development Report 2002* (New York: Oxford University Press for the World Bank, 2002), pp. 238-9.

نهاية العقد (كانت ٧٪ أخرى مشاريع مشتركة مع شركاء أجنبى)؛ وقد تركّز في السمسرة أو مشاريع الموارد الطبيعية التي تعطي عائداً سريعة نسبياً، مثل الخدمات والصناعات الاستخراجية، عوضاً عن التصنيع. وتركّز أيضاً جغرافياً، إذ حُصر الثلث أو أكثر في موسكو، في حين لم يصمد أي منه لبضع سنوات في عدد من المناطق الأخرى^(١). ولم تمثل المشاريع المشتركة مع شركاء أجنبى أكثر من ١٪ من المؤسسات الصناعية كلها، نهاية العقد. وقد انخفضت كثيراً دون المستوى الذي وصلت إليه في بداية التسعينات، على الرغم من أنها، بسبب تركّزها في قطاعات ذات قيمة عالية نسبياً، مثلت حوالى ٥٪ من الموظفين، و١٠٪ من الإنتاج^(٢).

لم كان المستثمرون الأجنبى مترددين في الوثوق باستخدام مواردهم في روسيا الديمقراطية الحديثة، في حين أن كثيراً منهم أبدوا استعدادهم لوضع مواردهم في الصين التي يحكمها النظام الشيوعي؟ عبّر بعضهم عن مخاوفهم لصحيفة «أرغوني إي فاكتي» الأسبوعية. فقد صرّح مقال إلكتروني فرنسي أن رجال الأعمال الروس الجدد يتسمون بالفظاظة الشديدة بكل بساطة: إنهم يهدرون أموالهم في الملاهي الليلية، بينما يقرأ هو أعمال تولستوي ودوستويفسكي، ويطور شركته كي يؤمن أشكالا جديدة من الوظائف. واعتقد مدير برمجة حاسوبية بريطاني، وهو زائر منتظم، أن المشاريع الكبيرة والمهمة يجب ألا تُقام في دولة تعاني هذا الارتفاع في نسبة الجرائم، حيث يُتمتل المصرفيون ورجال الأعمال في شوارع المدينة يومياً. وهناك مصرفي إسرائيلي كان يقلقه عدم الاستقرار السياسي، وهوية الفائز في الانتخابات التالية، إن إجريت الانتخابات^(٣). وفي السياق نفسه كان هناك قلق من مستوى الفساد الذي ينبغي لرجال الأعمال المحليين والأجنبى منهم تحديداً مواجهته. فروسيا كانت الدولة الأكثر فساداً في أوروبا، نهاية التسعينات، وفقاً للتصنيفات الدولية التي نشرتها منظمة الشفافية الدولية، واحتلت المرتبة ٤٩ من أصل ٥٢ دولة، هي الأكثر فساداً، والتي تنشر لها معلومات: بعد عقد من الزمن ظلت روسيا الدولة الأكثر فساداً بين مجموعة من الدول أكثر بكثير (سنعود إلى هذه المسألة لاحقاً)^(٤). وقد وجد أغلب رجال الأعمال الغربيين أن الوزارات الأساسية تطلب عادةً دفع رسوم عالية لمستشارين غامضين قبل إصدار الموافقات والرخص الضرورية. وإن رفضوا الامتثال لذلك يؤوّل العقد إلى جهة أخرى. طرح مستثمر أميركي ساخط السؤال التالي: «كيف يمكن جني مليون دولار في الاتحاد السوفيتي السابق؟ اجلب مليونين وسرعان ما يصبحان مليوناً واحداً»^(٥).

(١) RSYe 2000، ص ٥٥٢ (إجمالي الاستثمار)، ص ٥٤٧ (حصة الاستثمار الأجنبي)، ص ٥٥٢-٥٥٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٨.

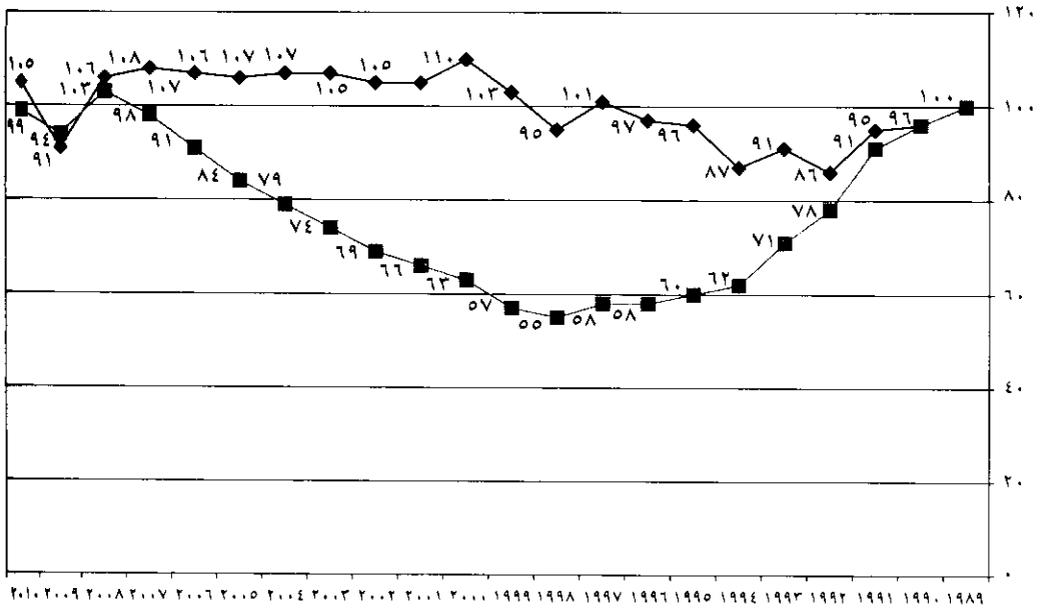
(٣) Argumenty i fakty, no. 17, 1995, p. 5

(٤) Izvestiya: ot pyatnitsy do pyatnitsy, 29 May 1998, p. 1

(٥) Jerrold L. Schecter, *Russian Negotiating Behavior: Continuity and Transition* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1998), p. 146.

إصلاحات يلتسن: بيان الموازنة

كيف كانت نتيجة برنامج الإصلاح في نهاية العقد؟ حتمًا حدث تغيير واسع المدى في الملكية. ولكن هل كانت هناك أي إشارة إلى وجود الطاقات التجارية الريادية التي يفترض بالنظام القديم أن يقبض عليها؟ فعلى سبيل المثال: ماذا في شأن النمو الذي عُدَّ لسنوات، مؤشر النجاح الأكثر حساسية؟ توضع الصورة ٤-١، أن النمو تحقق فعليًا لكن معظمه كان سلبيًا، إذ شهد الاقتصاد سلسلة من التراجعات (كما وعد الكرملين ومستشاروه الغربيون)، عوضًا عن الانهيار القصير المدى في الإنتاج، مصحوبًا بإعادة هيكل عمدة إلى موازنة الموارد مع طلب السوق، ثم إلى تقدم دائم وناجح. عاد التراجع في الدخل القومي إلى المرحلة السوفيتية السابقة. لكن مرور سنوات كثيرة من إصلاح السوق لم يعكس هذا الواقع قط. في الواقع، من الناحية التراكمية، يُعدّ التراجع في الدخل القومي الذي سُجِّل خلال عهد إصلاحات



الصورة ٤-١: الأداء الاقتصادي، ١٩٨٩-٢٠١٠

المصدر: *Rossiiskii statisticheskii veshchegodnik*، سنوات مختلفة. يشير الخط العلوي إلى نسبة التغيرات السنوية في الناتج المحلي الإجمالي، والخط السفلي عبارة عن مؤشر، حيث $100 = 1989$. القيم التابعة للعام ٢٠١٠ عائدة إلى الأشهر الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو.

يلتسن - غايدر غير مسبوق، إذ كان أكبر من أزمة الكساد الكبير التي وقعت في الغرب، نهاية العشرينات، وأكبر مما اختبرته روسيا نفسها خلال الحرب العالمية الأولى، أو الحرب الأهلية أو الحرب العالمية الثانية^(١). عام ١٩٩٧، ووفقاً للأرقام الرسمية، جرى أخيراً كبح التراجع وعكسه حتى (بنسبة ٠,٤٪ فقط)؛ لكن حسابات أخرى، مستندة إلى المؤشرات المادية مثل استهلاك الكهرباء، وهي أقل عرضة للتلاعب، أشارت إلى وجود تراجع بنسبة ٣-٤٪^(٢)، وفي السنة التالية، بعد انهيار العملة النقدية، سُجِّل تراجع إضافي. وفي نهاية العقد وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى نصف ما كان عليه في آخر سنوات العهد الشيوعي.

لم تكن الإحصاءات الرسمية يوماً مُرضية تماماً (لم تتعزز الثقة بها حين اعتقلت مجموعة من المسؤولين الكبار في مكتب إحصائي عام ١٩٩٨، واتَّهم أفرادها بتقاضي رشاوى)^(٣)، وعلى الرغم من أن روسيا امتثلت بقوة أكبر لمواثيق التبليغات الدولية مع انصرام العقد، إلا أنها ظلت تميل إلى عدم التصريح بشفافية عن النشاطات في القطاع الخاص والقطاع الأسود أو غير الرسمي (روجعت السلسلة الرسمية عام ١٩٩٥ لأخذ مثل هذه العوامل في الحسبان، وعُدلت تقديرات التراجع السابقة نوعاً ما)^(٤). وفضلاً عن ذلك، أصبح حجم الاقتصاد غير الرسمي موضوع تقديرات متباينة: رسمياً بلغ ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، لكن البنك الدولي قدره بـ ٤٠٪؛ ولدى جهات أخرى بلغ ٦٠٪ أو حتى ٨٠٪^(٥). ويمكن أيضاً المحاججة بأن التراجع في الدخل القومي، وهو تطور محتوم ومرغوب، من حيث أنه كان يعكس تمييزاً بنيوياً في الاقتصاد، إذ توقف إنتاج المعدات العسكرية، وغيرها من البضائع التي ليس عليها طلب. ولكن كان انخفاض إنتاج السلع الاستهلاكية الحديثة أكثر حدةً من إنتاج الصناعات الثقيلة في الماضي السوفيتي: بين العام ١٩٩٠ ونهاية العقد، تراجع إنتاج الفحم والنفط والفولاذ والغاز حوالى الثلث، ولكن انخفضت الصناعات الخفيفة بنسبة هائلة بلغت ٨٥٪، وتراجع إنتاج السلع التي تجسّد تكنولوجيات حديثة في شكل أكثر حدة. حيث تراجع إنتاج الحواسيب الشخصية بنسبة ٩٠٪، والكاميرات بنسبة ٩٦٪ وأجهزة تشغيل الفيديو بأكثر من ٩٩٪^(٦). في غضون ذلك، انهار الاستثمار الرأسمالي إلى أقل من ربع المستوى

(١) *Izvestiya*, 11 December 1996, p. 4; similarly *Voprosy ekonomiki*, no. 3, 1997, pp. 129-30

(٢) *Finansovye izvestiya* في صحيفة: Grigorii Khanin 7 April 1998, p. 4: راجع أيضاً نقد غريغوري يافلينسكي: *Finansovye izvestiya*, 5 February 1998, p. 2.

(٣) *Izvestiya*, 10 June 1998, p. 1, and 11 June 1998, p. 1

(٤) راجع: *Finansovye izvestiya*, 29 September 1995, p. 2

(٥) Khanin في صحيفة: *Izvestiya*, 7 April 1998, p. 4: للاطلاع على تقديرات البنك الدولي، راجع: *Argumenty i fakty*, no. 1 2. 1998, p. 7.

(٦) *RSYe 2000*, pp. 302, 332-3

الذي كان عليه في بداية العقد، وأمست قاعدة التصنيع آيلة إلى الزوال، أكثر مما كانت عليه في نهاية الحقبة السوفيتية^(١).

أحدثت نسب التراجع هذه تبعات جلية على مستوى النمو في روسيا، مقارنةً بالدول الأخرى. فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي، عام ١٩٩٠، وهو في ذروته، ثلث ما هو عليه في الولايات المتحدة؛ وفي نهاية العقد أمسى أقل من الربع^(٢). كذلك تراجعت مشاركة روسيا في التجارة العالمية إلى أكثر من النصف، إذ إن الواردات والصادرات كانتا تتساويان في القيمة مع تلك التي في المجر أو فنلندا^(٣). كان الاقتصاد الروسي لا يزال أحد أضخم الاقتصادات في العالم، إذ صنّفه البنك الدولي في المرتبة السادسة عشرة، ولكن في نهاية التسعينات تراجع إلى ما بعد أستراليا والمكسيك وكوريا الجنوبية، وكذلك الدول الديمقراطية الغربية الكبيرة. فإذا جرت المقارنة من حيث عدد السكان، فسيكون تصنيفها أدنى بكثير، أي في المرتبة الثمانين، إذا أخذ في الحسبان الناتج المحلي الإجمالي، من ناحية التباينات في القدرة الشرائية (التي تراعي تباينات التكلفة المحلية)، أو ستكون في المرتبة الثامنة والتسعين، إذا احتُسب على أساس معدلات الصرف القائمة. وقد جعل هذا من روسيا «دولة متوسطة الدخل» متراجعة، بحسب معايير البنك الدولي، إلى ما دون المعدل العالمي بكثير وخلف دول مثل ماليزيا والغابون وجنوب إفريقيا^(٤). كما يمكن إجراء مقارنات مع الدول النامية في شكل أعم، حيث النتائج، غير مشجعة مجددًا. مطلع التسعينات، تقدمت على روسيا من ناحية الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد البيرو والأردن والعراق ودول كثيرة أخرى. وكان استمرار نسب النمو على هذه الحال، يرجّح أن تتقدم عليها المزيد من الدول الأخرى منها المغرب وسوازيلاند، في نهاية العقد، وفيتنام وموزامبيق في الطريق إلى التقدم عليها في نهاية العقد الذي يلي^(٥).

أصرت قيادة غورباتشوف على أن يؤدي الاتحاد السوفيتي دورًا كاملاً في قطاع العمل العالمي؛ وبخصوص الإصلاحيين في حقبة ما بعد الشيوعية، كان من المهم بالقدر نفسه أن تتمتع روسيا باقتصاد منفتح، وأن تتاجر مع بقية دول العالم على أساس عملة قابلة تمامًا للتحويل، وأن تستمد دينامية نموها

(١) *RSYe 2000*، ص ١٦ (نسبة استثمار رؤوس الأموال عام ١٩٩٩ بلغت ٢٢٪ من النسبة التي كانت عليها عام ١٩٩٠)، ص ٣١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٠٨.

(٣) مثلت روسيا ٢،١٪ من صادرات العالم عام ١٩٩٠، في حين مثلت ٣،١٪ عام ١٩٩٩، ومثلت ٢،٥٪ و ٠،٥٪ على التوالي من واردات العالم في السنتين أنفسهما؛ المصدر نفسه، ص ٦٣٠.

(٤) تقرير التنمية العالمية ٢٠٠٠/٢٠٠١: مكافحة الفقر. (New York: Oxford University Press for the World Bank, 2001), pp. 273-5, 316.

(٥) *Izvestiya*, 11 December 1996, p. 4. وجدت أيضًا أرقام البنك الدولي، التي صدرت حول التباينات في القدرة الشرائية، أن الناتج الوطني الإجمالي للفرد الواحد عام ١٩٩٧ أدنى من نظيره في البيرو وناميبيا والغابون، ولكن أعلى منه في الأردن؛ ولم يُقدّر عن أرقام تخص العراق (تقرير التنمية العالمية ١٩٩٨/١٩٩٩، ص ١٩٠-١٩١).

من الضغط على التفاوض، بنجاح، على الأسعار والتنوع مع المنتجين في الدول الأخرى. وقد ارتفعت قيمة كل من الصادرات والواردات خلال أولى سنوات الحقبة ما بعد الشيوعية، وحدث توازن تجاري إيجابي؛ فتراجعت الصادرات وتحديداً الواردات، بحدّة، في القسم الأخير من العقد، عقب انهيار العملة عام ١٩٩٨. ولكن ظل التوازن التجاري إيجابياً، وبلغ معدل الصادرات إلى الدول الأخرى، التي شجّع عليها سعر الروبل الأرخص، ضعفي معدل الواردات الروسية^(١). وفي الوقت عينه، مثلت الواردات نسبة متزايدة في المواد الغذائية الروسية: حوالى الثلث، نهاية التسعينات، منها نصف الألبان واللحوم المعلبة والمعكرونة^(٢). وتألّفت الصادرات، على الرغم من نيات الإصلاحيين، غالباً من المواد الخام، أكثر مما هي من البضائع المصنّعة. ونهاية العقد، ومثلت المنتجات المعدنية، بما فيها النفط، نصف قيمة الصادرات الروسية تقريباً؛ أما المعادن والأحجار الكريمة فالربع. وقد تخطى هذا المعدل ما كان عليه عام ١٩٩٠؛ وكانت أهم الواردات الآليات والمواد الغذائية^(٣). وبالتالي، صُدّرت العمالة ومعايير العيش إلى الدول الأخرى، لأن القيمة أضيفت هناك لا في روسيا.

لقي الإصلاحيون نجاحاً أكبر في ناحية التضخم، الذي ارتفع فوصل إلى ٢٦٠٠٪ عام ١٩٩٢، لكنه عاد وانخفض إلى ٢٢٪ عام ١٩٩٦ و١١٪ عام ١٩٩٧. لكن انخفاض قيمة الروبل عام ١٩٩٨ عكست هذه الموجة، وارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة ٨٤٪. وفي السنة التالية بنسبة ٣٧٪ في بعض المناطق، أي إن تكلفة الاستهلاك ارتفعت إلى النصف، أو أكثر عام ١٩٩٩، مقارنةً بالعام المنصرم^(٤). وفي أي حال، فإن التراجع في نمو أسعار المستهلكين، يدين بالكثير للرواتب غير المدفوعة أو التضخم المكبوت. فعام ١٩٩٨، ووفقاً لاستفتاء، كان ١٨٪ فقط من الروس يتقاضون رواتبهم في انتظام، و٢٥٪ بوتيرة أقل، و٥٧٪ لا يتقاضون رواتبهم على الإطلاق؛ وعُزي السبب الرئيس لمواصلتهم العمل إلى خشيتهم فقد وظائفهم^(٥). وقد عمد عمال في مصنع بكراسنويارسك، لم يتقاضَ أيٌّ منهم أجره، إلى وضع شاهد قبر على شكل ورقة من قِطعة الـ ٥٠٠ روبل لإحياء ذكرى آخر يوم تقاضوا فيه رواتبهم^(٦)؛ وأقام عمال مرفق محلي «جنازة للراتب» لتحديد المدة التي تقاضوا فيها هم أنفسهم مستحقاتهم، وهددوا بأنهم إذا لم يعد المتوفى إلى الحياة سيفرقون مدينتهم المحبوبة بمياه المجاري^(٧). وأقدم أحد العمال، بعد سنة من عدم تقاضي راتبه،

(١) *RSYe 2000*, p. 578 (in 1999)

(٢) *Izvestiya*, 9 January 1998, p. 1; *Trud*, 22 November 1996, p. 6 (استُورد ما يصل إلى ٦٠٪ من كل اللحوم و٨٠٪ من الدواجن) (*Izvestiya*, 4 November 1998, p. 1).

(٣) *RSYe 2000*, pp. 582-3. (شكلت المنتجات المعدنية ٤٨٪ من قيمة كل الصادرات عام ١٩٩٧ و٤٤٪ عام ١٩٩٩).

(٤) *RSYe 2000*, p. 559

(٥) *Izvestiya*, 30 October 1998, p. 4

(٦) المصدر نفسه، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ص ١.

(٧) *Moskovskie novosti*, no. 44, 1996, p. 4

على الانتحار قفزاً عن سطح المصنع الذي كان يعمل فيه، وترك رسالة للمدير طلب فيها أن يغطي على الأقل نفقات دفنه^(١). وقد دُفعت أجور العمال في نوفوسيبيرسك، نهاية العقد التاسع، بعد حوالي سنتين؛ أما أصحاب الرقم القياسي فهم شعب الإسكيمو، شمال تشوكوتكا، الذين لم يتقاضوا أجورهم طوال خمس سنوات^(٢).

وقعت الدولة نفسها في صعوبة مشابهة، بسبب إخفاقها الذريع في جمع الضرائب. من بين ٢,٨ مليون شركة وهيئات أخرى مسجلة لدى سلطات جمع الضرائب، نهاية التسعينات، تأخر نصفها تقريباً عن سداد متوجباته، و٣٥٪ لم تقدم أي حساب على الإطلاق؛ وأقل من ١٧٪ كانت تسدد متوجباتها المستحقة^(٣). وقد عكست موازنة الدولة هذه التطورات، فشهدت فائضاً عام ١٩٩٠، لكنها انتقلت إلى حال عجز كبير طوال العقد^(٤). وهذا يعني أن جميع النشاطات التي كانت تمولها الحكومة نفسها قد واجهت صعوبة ما، فالنقاط الحدودية على سبيل المثال، كانت تعاني نقصاً في العمالة، مما أدى إلى خسارة كبيرة في عائدات الجمارك^(٥). وانهار النظام القضائي في جمهورية كومي، لأن المحاكم في العاصمة لا تملك المال لتوفير الأوراق أو الأقلام أو المغلفات؛ وفي كاريليا لم يتقاض عناصر الشرطة رواتبهم، فلم يستجيبوا إلا للحالات الطارئة^(٦). والقوات المسلحة، على الرغم من أنها ظلت تتمتع بحصة كبيرة من إنفاق الدولة، فقد كانت في حال فوضى، بالنظر إلى عدم تقاضي عناصرها رواتبهم والنقص الكبير في الإسكان والتقارير الكثيرة المتعلقة بحالات انتحار. أشار المعلقون إلى أنهم باتوا يمثلون خطراً على أنفسهم^(٧). في غضون ذلك، وصل العلم إلى شفير الموت، إذ إن موازنة أكاديمية العلوم بلغت ٥,٧٪ مما كانت عليه في نهاية الحكم الشيوعي^(٨). وانتابت الكآبة مديراً في معهد تشيليا بينسك للبحوث، الذي كان موظفوه يقاتلون خبزاً اشتروه بالدين، نتيجة وضع مؤسسته، فأقدم على الانتحار؛ وهاجر عدد لا بأس به من الموظفين، التواقين جداً إلى مواصلة أعمالهم وإعالة عائلاتهم، إلى الغرب^(٩).

كذلك ارتفعت نسبة البطالة في شكل مطرد خلال المرحلة التالية للشيوعية، على الرغم من

(١) *Izvestiya*, 9 October 1996, p. 2

(٢) *Argumenty i fakty*, no. 22, 1998, p. 7

(٣) المصدر نفسه، no. 9, 1997, p. 6

(٤) *RSYe 2000*, pp. 503-4

(٥) *Izvestiya*, 22 October 1996, p. 1

(٦) المصدر نفسه، September 1996, p. 1, and 8 February 1996, p. 19

(٧) *Moskovskie novosti*, no. 36, 1996, p. 9

(٨) *Rossiiskaya gazeta*, 15 January 1997, pp. 1, 3

(٩) *Kommersant daily*, 1 November 1996, p. 10; *Izvestiya*, 15 February 1996, p. 1

صعوبة التمييز بين العاطلين عن العمل، بحسب التعريف الذي قد يطلق عليهم في الدول الأخرى، والنسبة الأصغر المسجلة لدى مكاتب العمل، والنسبة الأكبر بكثير الموظفة اسمياً، لكنها طلبت أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر، أو العمل أسبوعاً مكثفاً، والأعداد الأكبر من الذين لا يتقاضون رواتبهم في مواعيدها أو لا يتقاضونها كاملة. وبخصوص الأرقام الرسمية، فقد تضاعف عدد العاطلين عن العمل أكثر من مرتين طوال العقد، فتحوّل من حوالي ٤ ملايين إلى أكثر من ٩ ملايين، أو من ٥٪ إلى ١٢٪ من أصل السكان الناشطين اقتصادياً، في حين أن عدداً قليلاً نسبياً منهم، مسجل لدى السلطات ويتلقى الإعانات (دون ١٢٪ من العدد الإجمالي)، لكن نصف العاطلين تقريباً كانوا يبحثون عن وظائف منذ سنة أو أكثر^(١). في الحقيقة لم يتحفزوا قط لتسجيل أسمائهم لدى دائرة العاطلين عن العمل، لأن المنافع كانت ضئيلة جداً، ومن مصلحة الشركات أن تبقى العمال الفاضلين في سجلاتها لتفادي دفع الضرائب التي كانوا ليُجبروا على دفعها لولا ذلك. بعد أخذ هذه الظروف وسواها في الحسبان، قدرت منظمة العمل الدولية أن المستوى الفعلي للبطالة، نهاية التسعينات، يقارب ثلث عدد القوى العاملة الإجمالي، وهو يبلغ ضعفي الرقم الرسمي^(٢). والرجال هم أقل ميلاً إلى الوقوع في البطالة من النساء، على الرغم من أن النساء أكثر احتمالاً بمرتين لتلقي إعانات الدولة. وفضلاً عن ذلك، فإن نسب البطالة في بعض المناطق الجنوبية وغير الروسية قد ارتفعت أكثر من موسكو. ذلك أن أكثر من نصف العمال في إنفوشيا كانوا عاطلين عن العمل، وكذلك نصف العمال في داغستان وشمال أوسيتا-ألانيا^(٣).

انحصر الهدف الأساسي للإصلاحيين، كما رأينا سابقاً، في تقليص نسبة التضخم؛ ولكن حتى هذا الهدف بات مستحيلًا تحقيقه، نهاية التسعينات، حين زاد انهيار العملات في شرق آسيا من ضغط المضاربة على الروبل، الأمر الذي كشف، في الوقت عينه، الضعف الجوهري لاقتصاد كان في حالة تدهور متواصل تقريباً. وكانت قد وقعت أصلاً اضطرابات كثيرة في أسواق المال: يوم «الثلاثاء الأسود» في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ويوم «الخميس الأسود» في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ثم مجدداً في أيار/مايو ١٩٩٨، حين توجبت زيادة نسب الفائدة في شكل عال لحماية العملة من ضغوط المضاربة. ونشبت أزمة أخطر بكثير في آخر السنة حين أعلنت الحكومة الروسية أن معدل الصرف في مقابل الدولار سيُنظَّم في شكل أقل دقة (وبالتالي خفّض هذا الأمر قيمة العملة إلى حوالي ٥٠٪، وكان لهذا الأمر تبعات تضخمية كبيرة)؛ وأن الديون الخارجية ستحوّل إلى موجبات أطول مدى (وبالتالي أحدث هذا عجزاً). وقد أكد يلتسن، سعياً منه إلى طمأنة الشعب القلق، أن لا خفض لقيمة العملة، وأن كل الأمور

(١) *RSYe 2000*, pp. 112, 120 (سنة أو أكثر).

(٢) *Financial Times*, 6 February 1997, p. 2

(٣) *RSYe 2000*, pp. 108-9

قد حُلت بعناية^(١)؛ لكن الصحافيين وجدوا أنه يتفوه بأمور غريبة؛ وخلصوا إلى أنه لا يفقه جيداً نوع الأزمة التي تُفرِّق البلاد^(٢). أنحى الإعلان الرسمي في ١٧ آب/أغسطس باللائمة على الأسواق المالية العالمية، وعلى آخر انخفاض في أسعار النفط العالمية، بدلاً من التراجع المحرج^(٣) والاعتراف بانتهاء السياسات المتبعة منذ نهاية الحكم الشيوعي. فارتفعت الأسعار في حدة (زادت أسعار المواد الغذائية بنسبة ٤٠٪ خلال أيلول/سبتمبر وحده)^(٤)؛ وتراجعت المداخل الحقيقية بنسبة الثلث^(٥)؛ ووجد أكثر من الروس الأفراد، وتحديداً الطبقة الوسطى الناشئة، أن مدخراتهم قد فقدت معظم قيمتها، أو اختفت بالكامل (حتى الرئيس السابق غورباتشوف لم يتبقَّ له شيء)^(٦).

إعادة الدولة

تضافرت ظروف كثيرة لتحقيق تغيير في المسار، نهاية التسعينات، إحداها صدمة انهيار العملة نفسها، مما يعني وجود تأييد شامل لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، حتى ولو تحقق من خلال أساليب تذكّر أحياناً بالماضي السوفيتي. وكان لانخفاض قيمة العملة تأثير مفيد في شكل جلي، لأنه رفع ثمن البضائع الأجنبية في الأسواق الروسية، وجعل البضائع الروسية أكثر تنافسية في الخارج. في الواقع، فقد الروبل أكثر من نصف قيمته في مقابل الدولار في آب/أغسطس ١٩٩٨ وحده، وثلثي قيمته طوال السنة، مع تبعات جلية^(٧). فتراجعت الواردات، وبدأت ترتفع تكلفتها أكثر كثيراً؛ كذلك تراجعت الصادرات، لكن في حدة أقل^(٨). وتمثلت النتيجة بأن التجارة الخارجية انتقلت إلى فائض متزايد، فازدادت الصادرات في شكل أسرع من الواردات؛ وحدث تغيير جوهري في مسار العام ١٩٩٨ نفسه، إذ إن ميزان التجارة انتقل من حالة توازن تقريبي في بداية السنة إلى حالة بلغت قيمة الصادرات فيها ضعف قيمة الواردات، نهاية السنة^(٩). وبدا التأثير الإيجابي لانخفاض قيمة العملة جلياً بالقدر نفسه في الاقتصاد ككل، إذ حدث مزيد من التراجع في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٨ من خلال امتصاص صدمة ضبط قيمتها، لكنه

(١) *Nezavisimaya gazeta*, 15 August 1998, p. 1

(٢) المصدر نفسه، ص ٢.

(٣) *Rossiiskaya gazeta*, 18 August 1998, p. 1

(٤) *Trud*, 8 October 1998, p. 1

(٥) *Izvestiya*, 30 October 1998, p. 4

(٦) أفاد لمجلة ألمانية «لقد فقدت كل مالي»: *Guardian*, 30 December 1998, p. 2

(٧) *RSYe 2000*, p. 627

(٨) المصدر نفسه، ص ٥٧٨.

(٩) المصدر نفسه.

عاد ليحقق نموًا إيجابيًا عام ١٩٩٩ (بنسبة ناهزت ٣٪). وعام ٢٠٠٠ بلغت نسبة النمو رقمًا قياسيًّا، هو ١٠٪. وقد واصل الاقتصاد التوسع، بمعدل ٧٪ تقريبًا، طوال ولايتي بوتين الرئاسيتين^(١).

كذلك سادت ظروف خارجية مؤاتية، إذ بدأت أسعار النفط العالمية تحديدًا ترتفع، وظلت أسعار تصدير النفط الروسية ثابتة نسبيًّا خلال التسعينات، وتراجعت إلى ٧٤ دولارًا للطن الواحد، عام ١٩٩٨. لكنها ارتفعت إلى النصف تقريبًا في السنة التالية (إلى ١١١ دولارًا)، ثم ارتفعت ثانية إلى ١٧٥ دولارًا عام ٢٠٠٠، وإلى ٢٢٦ دولارًا عام ٢٠٠٤، وإلى ٢٣٠ دولارًا عام ٢٠٠٥، وإلى ٤١٢ دولارًا عام ٢٠٠٦، وإلى ٤٧٠ دولارًا عام ٢٠٠٧، وإلى ٦٦٣ دولارًا عام ٢٠٠٨^(٢). وانطبق الأمر عينه على المواد الخام الأخرى التي شكلت أساس الصادرات الروسية؛ فارتفع سعر الغاز الطبيعي، على سبيل المثال، من ٨٦ دولارًا للألف متر مكعب عام ٢٠٠٠ إلى ٣٥٤ دولارًا عام ٢٠٠٨، وارتفع سعر الفحم من ٢٦ دولارًا إلى حوالي ٨٠ دولارًا للطن الواحد، والحديد الخام من ١٦ دولارًا إلى ٨٩ دولارًا، والنحاس من ١٦٧٧ دولار إلى ٦٠٤٧ دولار، والنيكل من ٨٦٤١ دولار إلى قيمة لافتة هي ٣٣ ٨٥٥ دولارًا^(٣). في النتيجة تحسّن الميزان التجاري أكثر، وتمزّزت قيمة الروبل في مقابل العملات الأجنبية (مما خفض تكلفة الواردات)، فأمكن السماح لأسعار الصرف بالانخفاض (مما خفض تكلفة الاقتراض)، وأمكن سداد الدين الخارجي (بحلول العام ٢٠٠٨ انخفض إلى ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وكان أحد أدنى المستويات في العالم)^(٤). وفي الوقت عينه، أمكن مراكمة الذهب واحتياطات العملات الصعبة، لتشكّلًا ثالث أضخم احتياطي في العالم (بعد الصين واليابان)^(٥). في الواقع، كان تحسّن أوضاع المالية العامة يجري بوتيرة سمحت بتأسيس «صندوق استقرار» عام ٢٠٠٤ يمكن استخدامه حين تتراجع أسعار النفط دون مستوى معين، أو لامتناس السيولة الفائضة^(٦). ولا عجب أن القادة الروس أمكنهم التحدث آنذاك عن الروبل كعملة احتياطية عالمية على الأقل نظريًّا، وعن الاقتصاد الروسي كأحد اقتصادات العالم المتمتعة بأساس صلب.

بالتوازي، أُجريت إعادة نظر أشمل في الافتراضات التي اعتمدها السياسة الحكومية حتى تلك المرحلة. أخذ البديل بعض الوقت حتى ظهر. لكنه تجلّى من البداية بأنه سيركز بدرجة أكبر على

(١) RSYe 2008, p. 36

(٢) RSYe 2009, p. 725؛ لسنوات سابقة راجع: RSYe 2000, p. 593.

(٣) RSYe 2009, p. 725 (يعود سعر النيكل إلى العام ٢٠٠٧).

(٤) Rossiiskaya gazeta, 9 February 2008v p. 2

(٥) كما أفاد بوتين في مؤتمره الصحافي السنوي: Komsomol'skaya pravda, 2 February 2007, p. 2.

(٦) في السنة الأولى من عمله بلغت قيمته ١٠٦ مليارات روبل (٠.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ولكن بحلول العام ٢٠٠٨ وصل إلى ٣,٨ تريليونات روبل، أو ١١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي: RSYe 2008, p. 643. قُسمت أموال الصندوق في شباط/ فبراير ٢٠٠٨ إلى صندوق احتياط وصندوق آخر للازدهار الوطني (Rossiiskaya gazeta, 1 February 2008v p. 5).

تنظيم الدولة، وعلى الاقتصاد الفعلي واهتمامات الروس العاديين، ولو اختلفت عن مقتضيات المجتمع المالي الدولي. وقد صيغت هذه المقاربة المختلفة، جزئياً، من خلال نصيحة قدمها بعض الاقتصاديين الروس الذين برزوا في أولى سنوات عهد غورباتشوف، ومن ثم هُمشوا في عهد يلتسن ومستشاريه الغربيين؛ والذين آثروا تبويب الأجور والفوائد والمدخرات، وتأسيس احتياطي غذائي وطني، وتنظيم صفقات العملات الأجنبية عن كثب أكثر، وإصدار العملات في شكل مضبوط، مما يسمح بمواصلة دفع الرواتب ومعاشات التقاعد، وتركيز أكبر على إنعاش السوق المحلية كوسيلة لتحفيز النمو والعائدات الحقيقية^(١). شدد رئيس الوزراء بريماكوف، الذي تسلّم منصبه بعد انخفاض قيمة العملة مباشرة في آب/أغسطس ١٩٩٨، على القول إن «من يُسمّون الإصلاحيين» هم السبب، لقد نشدوا الاستقرار من أجل الاستقرار، فباعوا الموارد الطبيعية لشراء المواد المصنّعة، وتجاهلوا النواحي الاجتماعية للاقتصاد. لقد استخدمت الاقتصادات الغربية سلطة الدولة لتخلص نفسها من الصعوبات خلال مرحلة الكساد الكبير، ومرحلة ما بعد الحرب في ألمانيا؛ وحدها أنظمة الدولة يمكنها أن تحمي الرأسمالية المتحضرة من الرأسمالية البدائية، وحدها الدولة قادرة على شن هجمة فاعلة على الفساد المتفشّي أصلاً^(٢).

عكس البرنامج الذي وافقت عليه الحكومة الروسية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ هذه الأولويات المختلفة. وستؤدي الدولة نفسها «دوراً تحسينياً»، يشمل التدخل الحكومي المباشر لإعادة هيكلة المؤسسات الكبرى، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ورفع مستويات التكنولوجيا؛ وستواصل التخصصية ولكن على أساس متحضر، و فقط حين تبررها الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية؛ وتتخذ تدابير فورية لتوزيع الأغذية والأدوية غير المتوافرة، ولخفض الرسوم على استيرادها ونقلها. وتُدفع الأجور ومعاشات التقاعد وغيرها من المنافع الاجتماعية كاملة وستربط بمؤشر؛ وتُضبط موارد المال على مستوى يسمح بالقيام بذلك؛ وتتخذ تدابير لخفض الأسعار التي ترفعها الجهات الاحتكارية المحلية والقومية؛ ويُعاد تنظيم القطاع المصرفي، وتأسيس بنك تنمية جديد؛ وتُخفض النسب الضريبية تدريجاً، في حين سيجري تحسين عملية جمعها. على المدى الأطول، سيحدث انتقال من الاستقرار نحو نمو اقتصادي موجّه اجتماعياً^(٣).

كما تُتخذ تدبير خاص إضافي، هو إعادة احتكار الدولة للفودكا، كان الهدف منه تحسين تدفق رسوم الإنتاج، وفي الوقت عينه حماية السوق المحلية من النوعيات الرديئة وأحياناً النوعيات المستوردة

(١) *Kommersant*, 15 September 1998, p. 8. ظهرت نسخة أوفى في: *Joprosy ekonomiki* no. 6, 1998, pp. 10-67. وافق مجلس الاتحاد على مجموعة من المقترحات ذات الصلة، بما فيها ازدياد في تنظيم الدولة، واحتكار حكومي للكحول، وإصدار محدود للعملة (3) *Nezavisimaya gazeta*, 25 July 1998, p. 3.

(٢) *Izvestiya*, 20 November 1998, p. 1

(٣) *Segodnya*, 29 October 1998, p. 5

الخطيرة^(١). وظلَّ مبهمًا المدى الذي يمكن خلاله طباعة الأوراق المالية، وفي الوقت عينه تفادي التضخم المفرط؛ أو استقطاب قروض جديدة واستثمارات أجنبية مع تعليق التسديد؛ أو حماية المنتج المحلي من دون اللجوء إلى الحمائية؛ أو خفض الضرائب ولكن في الوقت عينه الحفاظ على مستويات عالية من الإنفاق العام.

كانت إعادة توجيه السياسات الاقتصادية الروسية التي اعتُمدت، نهاية التسعينات، في جزء منها، رد فعل على الإرث الكارثي لإصلاحات يلتسن، لكنها كانت أيضًا رد فعل على أزمة اقتصادية أشمل بدأت مع انهيار العملات في بلدان شرق آسيوية كثيرة، في نهاية العقد نفسه. بدأت المجادلة بأن الرأسمالية متوافقة تمامًا مع الدولة القوية أو حتى التدخلية؛ بالفعل، قد يكون هذا شرطًا لنجاحها^(٢). وكانت الحاجة إلى دولة تدخلية اقتراحًا طرحه اقتصاديون أبرز بكثير من أولئك الذين يقدمون الاستشارات إلى الحكومات الروسية والأوروبية الشرقية، من ضمنهم ثلاثة ممن فازوا بجائزة نوبل، كانوا من بين الموقعين على رسالة مفتوحة نُشرت في الصحافة الروسية، صيف العام ١٩٩٦. وقد رأوا أن العلاج بالصدمة مثل إخفاقًا، ودعوا إلى أن تعود الدولة إلى الدور المركزي التنسيقي الذي تُوّده في الاقتصادات المختلطة في الغرب. ففي غيابها، ملأت الفراغ عناصر أقل جاذبية. وقد ساعدت على تحقيق انتقال، ولكن ليس إلى السوق بل إلى اقتصاد إجرامي. قالوا بوجود التركيز أكثر على التنافس عوضًا عن الخصخصة (هذا هو سر اقتصاد السوق). ووجود السعي أكثر إلى استعادة النمو الاقتصادي، وتخفيف التبعات الاجتماعية للسياسات الراهنة. وفي شكل أعم، يجب سلوك نهج تدريجي نحو عملية الإصلاح، وليس مواصلة التدابير الجذرية التي أدت إلى «أزمة عميقة»^(٣).

لعل النقد الأبرز للمعرف النيوليبرالي قد صدر عن اقتصادي آخر حائز جائزة نوبل، هو جوزيف ستيفليتز، الذي تنحى عن منصب كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، نهاية التسعينات، حيث أشار إلى التناقض الحاد بين الصين، التي كادت تضاعف قيمة ناتجها المحلي الإجمالي بعد العام ١٩٨٩ من خلال اتباع حصافتها وحُسن رأبها، وروسيا التي اتبعت النصيحة الغربية وواجهت تدهورًا بنسب مقابلة. وعزا السبب إلى اعتماد مفرط على النماذج الاقتصادية القاعدية، إلى جانب رفض موسكو أخذ المعقولية السياسية في الحسبان، وبالتالي واقعية الطروحات التي تقدمها الحكومات الغربية ومستشاروها

(١) *Izvestiya*, 7 October 1998, p. 1

(٢) V. P. Loginov, A. V. Barysheva and Reni Lekach, eds., *Ekonomicheskie reformy v Ros-* وجهة نظر قُدِّمت في: *sii: itogi perykh let: 1991-1996* (Moscow: Nauka, 1997), p. 6

Alice Amsden, Jacek Kochanowicz and Lance Taylor, *The Market Meets its Match: Re-structuring the Economies of Eastern Europe* (Cambridge, MA, and London: Harvard University Press, 1994).

(٣) *Nezavisimaya gazeta*, 1 July 1996, pp. 1, 4

النيوليبراليون. فالخصخصة بهذا الشكل ليست إنجازاً مميزاً، إذ «من السهل وهب ممتلكات الدولة، خصوصاً للأصدقاء والأزلام»، ويُعدُّ الحافز للقيام بذلك «قوياً جداً، إذا تمكن السياسيون الذين يقومون بالخصخصة من الحصول على مردود مباشر أو غير مباشر، كمساهمات في الحملات الانتخابية». وقد تساهم فوائد الممتلكات الخاصة التي تُشكّل بهذه الطريقة، بدورها، في «إضعاف الدولة وزعزعة النظام الاجتماعي، من خلال الفساد والهيمنة التنظيمية». وليس هذا فحسب، بل قد يبذل الأوليغاركيون الجدد أيضاً كل الجهود لمنع أي نتيجة في الانتخابات تضر بمكتسباتهم، فيشترتون النفوذ السياسي، ويُخرجون أموالهم من البلاد تحسباً فقط. والنتيجة هي نوع من «الرأسمالية المزيفة»، أي مؤسسات تبدو رأسمالية في الظاهر «ولكنها خالية من الجوهر»^(١).

ليكون للإصلاح مغزى يجب أيضاً أن يأخذ في الحسبان أكثر تاريخ الدول التي يُطبَّق فيها وثقافتها. وشدد ستيفليتز على أن المعايير الاقتصادية المحدودة ليست كافية، فالأصول والمؤسسات الاجتماعية والرأسمال الاجتماعي والثقة، كلها عوامل تؤدي دوراً مهماً. وهذا «العقد الاجتماعي الضمني» هو الذي يعزز اقتصاد السوق الناجح. لا يمكن، في بساطة، تشريعه أو سنّه أو تثبيته من خلال حكومة إصلاح^(٢). وقد دان المعلقون الروس، في شدة، المستشارين الدوليين أمثال جيفري ساكس، الذي كان يعمل آنذاك في جامعة هارفرد، والذي اعترف بدهشته حين تبين أن المعلومات النظرية التي طبقها على مهمته قد أساءت إلى عملية إدارة الاقتصاد القائم فعلاً^(٣). قد تكون الدولة هي المشكلة، حين تقاوم التغيير، وتؤجّر الاحتكارات، وتفرض رسوماً باهظة. لكن الدولة في الوقت عينه هي التي تشيّد الطرق وسكك

(١) Joseph E. Stiglitz, 'Whither reform? Ten years of the transformation', in Boris Pleskovic and Stiglitz, eds., (١) *Annual World Bank Conference on Development Economics 1999* (Washington, DC: World Bank, 2000), pp. 27-56, at pp. 28-32, 46.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤. سبق أن قدم حملة جائزة نوبل آخرون في الاقتصاد وجهة النظر هذه: كتب آر أتش كوس قائلًا: «من غير المنطقي جداً أن يناقش الاقتصاديون عملية التبادل من دون تحديد الإطار المؤسسي الذي تحدث فيه التجارة، كما أوضحت تمامًا التنمية التي شهدتها أوروبا الشرقية: 'The institutional structure of production', *American Economic Review*, vol. 82, no. 4 (September 1992), pp. 713-19, at p. 718) أو كما وصف دوغلاس س. نورث الأمر: «إن نقل القواعد السياسية والاقتصادية الرسمية الخاصة باقتصادات السوق الغربية إلى اقتصادات العالم الثالث واقتصادات أوروبا الشرقية ليس شرطاً كافياً لتحقيق أداء اقتصادي جيد: 'Economic performance through time', المصدر نفسه، ص 366، pp. 359-68, a p. 366, (vol. 84, no. 3 (June 1994)).

(٣) اعترف ساكس لصحافيين روس يجرون معه مقابلة: «حينما شرعنا في الإصلاحات شعرنا أننا أطباء استُدعوا لمعالجة شخص على فراش المرض، ولكن حينما وضعنا المريض على طاولة العمليات وأحدثنا في جسمه شقاً وجدنا على الفور أن بنيته الجسدية وأعضائه الداخلية مختلفة تماماً، من النوع الذي لم نشهده في كلية الطب» (Novoe vremya, no. 28, 1995, p. 24). جادلت دراسة جدلية بعد بضع سنوات بأن برنامج الخصخصة الذي عززه ساكس وغيره، هو المسؤول المباشر عن الوفاة المبكرة لمليون شخص كان بإمكان درء الوفاة عنهم (٣) *Financial Times*, 15 January 2009, p. 3). رد ساكس في المصدر نفسه، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ص ٦. وكتبة التقرير متوافرون في المصدر نفسه ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ص ٨.

العديد، وتمول المشاريع العلمية الأساسية، وتلبي حاجات الصغار والكبار، وتوفر الإطار التنظيمي الذي لا يمكن للسوق أن تعمل من دونه. بدأ البنك الدولي نفسه يحتاج مع قرب انتهاء القرن، بأن الدولة والسوق مترابطتان في شكل معقد، وأن مرونة الدولة يعدّ أساسياً من أجل توفير إطار مؤسساتي صالح للتنمية^(١). لم يكن الإصرار على الملكية الخاصة فاتراً قط، فقد أرادت الحكومات الغربية نقل ملكية الدولة إلى القطاع الخاص، ليس لمجرد اعتقادها أن هذا سيحسن استخدام الموارد بل لأن أكبر عدد ممكن من السكان سينتفعون به في النظام التالي للشيوعية. فلأولئك الذين قدموا استشارات إلى حكومات أوروبا الشرقية مصلحة من نوع جلي أكثر، إذ قد يستفيدون مباشرة، جراء إمامهم بالطريقة التي تنتقل فيها الأصول العامة الضخمة إلى القطاع الخاص، وهذا ما كان يُعرف في الدول الغربية بـ«التجارة الداخلية» (بناءً على معلومات سرية)^(٢).

ظلت هناك مسألة أكبر، هي قدرة روسيا على تقرير مصيرها إذا سُمح بانتقال مواردها الخاصة وصناعاتها الأساسية إلى الملكية الأجنبية، وليس فقط الملكية الخاصة. خشي القوميون وكذلك الشيوعيون أن تعمد السياسات التي يحث عليها المستشارون الغربيون إلى تحويل روسيا «أرضاً تابعة» تُستخدم كمصدر للمواد الصناعية الخام، أي عبارة عن مرأب طبيعي قليل السكان ومكان للتخلص من النفايات الخطرة. وقد لاحظ سيرغي غلازيف أن كل التطورات التي أعقبت الخيار الذي اتُخذ عام ١٩٩١، بتعليمات من دوائر غربية معينة، كانت لمصلحة النسخة الراديكالية من المقاربة الليبرالية المتطرفة للسياسة الاقتصادية المعروفة في المطبوعات المتخصصة بـ«إجماع واشنطن»، الذي وُضع من أجل الدول النامية في العالم الثالث. كان خياراً يفتقر إلى الهدف الأساسي، واتُخذ من جراء نصيحة الخبراء الأكاديميين، في وجه المعارضة التي واجهها البرلمان والحكومة الروسيان المنتخبان. حاجج غلازيف قائلاً إن هدفها الحقيقي ليس التنمية على الإطلاق، بل تقويض الدول المقترضة لمصلحة

(١) تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧: *The State in a Changing World* (New York: Oxford University Press for the World Bank, 1997), pp. 29–38, at p. 38.

(٢) القضية الأكثر تميزاً من هذا النوع كانت قضية أندريه سيلفر، الأستاذ في جامعة هارفرد والصدّيق المقرب لمساعد وزير المال الأميركي آنذاك لورنس سامرز، الذي عُين مستشاراً يقدم النصح إلى روسيا. في شأن موضوع الخصخصة من خلال عقد حكومي مع الجامعة. اتُهم سيلفر بإساءة استخدام منصبه، فجري تعليق العقد ثم الإفْؤه، وتعرضت الجامعة للمقاضاة بسبب المال الذي أنفق؛ في النهاية أجبرت الجامعة على دفع أكثر من ٢٦ مليون دولار، وأجبر سيلفر نفسه على دفع أكثر من مليوني دولار، على الرغم من أنه لم يعترف بذنبه. سامرز (الذي أصبح حينذاك رئيس الجامعة) استقال من منصبه بعد مدة وجيزة. راجع: Joseph E. Stiglitz, *Making Globalization Work* (London: Allen Lane and New York: Norton, 2006), p. 332

يتوافر سرد ملحوظ وأكثر تفصيلاً في: David McClintick, 'How Harvard lost Russia', *Institutional Investor*, vol. 40, no. 1 (January 2006), pp. 62–90

راجع أيضاً: Janine R. Wedel, *Collision and Collusion: The Strange Case of Western Aid to Eastern Europe*, rev. edn (New York: Palgrave, 2001)

ويتوافر نقاش إضافي في: Wedel, *Shadow Elite: How the World's New Power Brokers Undermine Democracy, Government, and the Free Market* (New York: Basic Books, 2009).

الرأسمال العالمي، مصحوبًا بتأسيس «حكومة تابعة» تتخذ القرارات لمصلحة ساداتها الأجانب الذين يدفعون لها المال. وفقًا لهذا التحليل، كان صندوق النقد الدولي هو الذي يدير روسيا فعلاً، بعد الانقلاب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وكان يعمل من خلال حكومة صورية يشغلها أشخاص فاسدون وغير أكفيا، ويتخذون قرارات تملئها عليهم أجهزة الاستخبارات التابعة للدول الأجنبية، ثم يعمد الرئيس الروسي بكل بساطة إلى ختمها^(١).

من غير المفاجئ شيوع وجهات نظر تجد تأمرًا في النصيحة التي قُدِّمت من الخارج، في أوساط المجتمعين الأمني والدفاعي الروسيين، وواجهها ما عُدَّ نظامًا مستسلمًا فقد السيطرة على مصيره، إذ إن السياسات، وكذلك التعيينات الرئيسية، أمّلتها وزارة الخزانة الأميركية^(٢). لكن أصحاب وجهات النظر تلك خشوا أكثر، إن كان بوتين مرشدهم، الخطر المتمثل بانهيار الدولة الروسية، وتعميق الأزمة الديمغرافية التي وضعت مستقبل الأمة نفسها موضع شك. وجّه بوتين نفسه تحذيرًا قويًا في خطابه في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، حين تسلّم منصب الرئيس بالإناية عقب استقالة يلتسن المبكرة. فذكَر الحاضرين بأن الناتج المحلي الإجمالي لروسيا قد انخفض إلى النصف تقريبًا خلال التسعينات، فشكّل عُشر قيمة نظيره الأميركي، أو خُمس معدل مجموعة السبعة. كانت إنتاجية العمال والرواتب الحقيقية متدنيتين جدًّا، واستثمار رؤوس الأموال يتدهور، والعلم والتكنولوجيا يهملان، وقطاع الصحة ومتوسط العمر يتراجعان. لقد حققت سنوات الحكم الشيوعي إنجازات لا مجال لكرانها، على الرغم من الثمن الغالي الذي دُفع، ولم تقدم سبيلًا للمضي إلى الأمام. ولكن كذلك فعلت النماذج والمخططات التجريدية التي قدمتها الحلول الأجنبية المعيارية. وقد رأى بوتين أن ثمة إمكانًا لإدراك إسبانيا والبرتغال، وهما لم تكونا الدولتين الأكثر تقدمًا بين الدول الغربية، إذا تحققت نسبة نمو سنوية تبلغ ٨٪ على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة؛ فتحقيق ١٠٪ سنويًا، يجعل روسيا تدرّك بريطانيا وفرنسا، والآ فهناك خطر داهم للانزلاق إلى رتبة دول العالم الثاني أو حتى الثالث^(٣).

(١) Glaz'ev, *Genotsid*, pp. 80-3, passim

(٢) يبدو وزير الخزانة الأميركي لورنس سامرز على سبيل المثال أنه قد أدى دور الدخيل في تشكيل الحكومة الروسية الجديدة في ربيع ١٩٩٧؛ وتسببت رسالة توجيهية من سامرز إلى أناتولي تشوبايس إهانة معينة حينما نشرت في الصحافة الروسية في وقت لاحق من السنة (Peter Reddaway and Dmitri Glinski, *The Tragedy of Russia's Reforms: Market Bolshevism against Democracy* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1997), pp. 548, 550, 575؛ نشرت الرسالة المنسوبة في: (2-1) pp. Nezavisimaya gazeta, 26 September 1997، انبثق الرأي القائل إن إدارة يلتسن تألفت إلى حد بعيد من عملاء غربيين ذوي نفوذ قبل بضع سنوات؛ راجع على سبيل المثال: *Sovetskaya Rossiya*, 21 November 1992, p. 3, and Viktor Ilyukhin in *Pravda*, 5 February 1993, p. 2.

(٣) *Rossiiskaya gazeta*, 31 December 1999, pp. 4-5

خطة بوتين

بمجرد أن انتُخب بوتين رئيسًا، استخدم خطابه البرلمانية السنوية لإبراز أجندة مختلفة عن تلك التي أثرها سلفه. أوّل الخطاب الأول، وهذا مفهوم ربما، معظم الاهتمام للدولة نفسها: عام ٢٠٠٠، «دكتاتورية القانون»؛ عام ٢٠٠١، استعادة «بنية سلطة عمودية» من الكرملين ونزولاً؛ عام ٢٠٠٢، «تحديث نظام السلطة التنفيذية ككل»^(١). وقد حدث تركيز مباشر أكثر على الاقتصاد في الخطاب الرابع الذي ألقاه في أيار/مايو ٢٠٠٣. شرح بوتين قائلاً إن الروس قد استعادوا أخيراً وحدة البلاد، وعززوها، ووضعوا كيانات الأمة على خط مستقيم. فوصل التصنيف الائتماني الدولي لروسيا إلى أعلى مستوى له. وبدأت بعض الشركات، للمرة الأولى، بالتوسع الجدي نحو أسواق العالم. لكن النتائج التي حققتها ظلت متواضعة جداً. في البداية كان ربع السكان لا يزالون يعيشون دون الحد الأدنى للمعيشة. وليس هذا فحسب، فمستوى النمو الاقتصادي لم يكن مستقرًا، بل وراح يتراجع. أما النمو الاقتصادي الذي تحقّق، فيدين تحديداً لظرف استثنائي ملائم لدى الأسواق الأجنبية، وهو لن يكون ولا يمكن أن يكون أبدياً. فيجدر أن يكون الهدف الرئيس عودة روسيا إلى صفوف دول العالم الغنية والمتقدمة والنافذة والمحترمة. ولكن هذا قابل للتحقق فقط في حال تمعّن روسيا بالقوة الاقتصادية: آنذاك فقط ستستقل روسيا عن المنظمات المالية الدولية، وعن تقلب أسواق العالم. كل هذه الأمور استلزمت على الأقل مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي على طوال السنوات العشر التالية، وبعد ذلك بناء دولة تنافسية على كل الصعد^(٢).

حدد خطاب العام ٢٠٠٣ عدداً محدداً أكثر من «المهمات الاقتصادية الاجتماعية ذات الأولوية»، على الرغم من التوضيح ألا يجدر فهمها بالطريقة نفسها لفهم البرامج الوطنية المغالية في الطموح التي استُحسنَت في عهد بريجنيف^(٣). فعاد بوتين إلى المسألة في السنة التالية، مشيراً إلى الفرصة التي

(١) راجع على التوالي: 3، 1، pp. 11 July 2000، *Rossiiskaya gazeta*؛ المصدر نفسه، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ص ٣-٤؛ والمصدر نفسه، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ص ٤-٧. جُمعت الخطابات الرئاسية الثمانية في: G. O. Pavlovsky, ed., *Plan Prezidenta Putina: rukovodstvo dlya budushchikh prezidentov Rossii* (Moscow: Yevropa, 2007) إلى جانب تعليقات ووثائق ذات صلة؛ لسوء الحظ تضيف هذه النسخة تأكيدات غير متوافرة في النسخة الأصلية، وتوفر عناوين جديدة وتحذف أحياناً جزءاً من النص من دون تفسير أو أي إشارة توضيحية. تتوافر نسخ دقيقة للخطابات الرئاسية الستة الأولى في: *Yezhegodnye poslaniya Prezidenta RF Federal'nomu sobraniyu 1994-2005 gg* (Novosibirsk: Sibirskoe universitetskoe izdatel'stvo, 2006)

ويمكن أيضاً الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني الرئاسي: (www.kremlin.ru)

(٢) *Rossiiskaya gazeta*, 17 May 2003, p. 4

(٣) المصدر نفسه.

توافرت لوضع توقعات، لا تستهدف أشهرًا فحسب، بل تستهدف عقودًا^(١). لم يتطرق الخطاب الرئاسي، عام ٢٠٠٥، كثيرًا إلى الأهداف البعيدة المدى، بل أثر تناول عناصر فهم روسيا المتميز للديمقراطية، لكنه اقترح أن يُعدَّ الخطابان برنامج عمل واحدًا مخصصًا للعقد المقبل، ووعده بتطبيقه في المستقبل القريب^(٢). في الواقع، كان أبرز خطاب لبوتين في أيلول/سبتمبر التالي، وقد حدّدت فيه سلسلة من المشاريع الوطنية ذات الأولوية في مجالات الصحة العامة والتربية والإسكان والزراعة^(٣). وعُهدت مسؤولية تنفيذ المشاريع إلى مجلس جديد يُعنى بتطبيق المشاريع الوطنية ذات الأولوية، تأسس في الشهر التالي^(٤). فترأس بوتين نفسه هذا المجلس، إلى جانب ديميتري ميدفيديف نائبًا أول للرئيس؛ وارتقى ميدفيديف إلى منصب الرئيس، منتصف تشرين الثاني/نوفمبر^(٥)، مما أعطاه نوعًا من البروز العام، وضعه في موقع قوي لخلافة بوتين لدى تنحيه عن منصبه في النهاية. فجدّد خطاب بوتين الرئاسي في أيار/مايو ٢٠٠٦ ما أكّده آنفًا في شأن المشكلة الديمغرافية، فوصفها بالحساسة^(٦)، حتى باتت المشروع الوطني الخامس، وعليه أُعيدت تسمية المجلس^(٧).

في النتيجة، ذكّرت «المشاريع الوطنية» كثيرًا بالخطط الخمسية في الحقبة الشيوعية^(٨). ولم يكن سهلًا وضعها في حيز التنفيذ الذي يقع عادة على عاتق الحكومة الروسية (رئيس الوزراء نفسه لم يكن حتى عضوًا في المجلس الجديد الذي يديرهم). ثمة أسئلة طرحت عن المشاريع الوطنية، مثل: ما الاختلاف بينها وبين البرامج الحكومية ذات النوع التقليدي؟ كيف تشكل إضافة إليها؟ بمّ تساهم، عدا عن إضافة بنية بيروقراطية جديدة؟ أوليس هناك خطر أن يوازي المجلس الجديد الحكومة نفسها، وفي النتيجة يقوِّض عملها؟ ولمّ يكون هناك أربعة مشاريع وطنية وليس خمسة أو ستة، أو حتى بضع مئات منها^(٩)؟ وكيف وُضعت الخطط الوطنية؟ ومن شارك في ذلك تحديدًا؟ وعلّق الاقتصادي ليونيد أبالكين

(١) Rossiiskaya gazeta, 17 May 2003, p. 3

(٢) المصدر نفسه، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ص ٣.

(٣) V. V. Putin. *Izbrannye rechi i vystu-* النص الكامل للخطاب متوافر في: ص ٣: ٢٠٠٥، سبتمبر ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ص ٣. *pleniya* (Moscow: Knizhnyi mir, 2008), pp. 294-304.

(٤) O Sovete pri Prezidente Rossiiskoi Federatsii po realizatsii prioritnykh natsional'nykh proektov'. SZ, no. 43, item 4374, 21 October 2005.

(٥) المصدر نفسه، 14 November 2005, item 4881, no. 47.

(٦) Rossiiskaya gazeta, 11 May 2006, p. 2

(٧) SZ, no. 29, item 3245, 13 July 2006

(٨) عمدت صحيفة الأعمال فيدوموستي إلى مقارنة خطاب بوتين مباشرة باحتفال الذكرى السنوية الخمسين لثورة أكتوبر عام ١٩٦٧: ٨٠٢، 11 February 2008, p. ١٩٦٧ *Vedomosti*.

(٩) Dmitrii Bulin, 'Vertikal' natsional'nykh proektov', *Svobodnaya mysl'*, no. 10, 2007, pp. 19-32, at pp. 23-4

قائلاً: «لسوء الحظ، وُضعت سراً، من دون مشاركة المتخصصين والعلماء في العملية، ومن دون أخذ آراء أولئك الذين سيحكمون في النهاية على نجاحها، وهم المواطنون الروس، في الحسبان»^(١). ومعلوم أن مبادئ التخطيط الاجتماعي والاقتصادي تشكّل جزءاً أساسياً من عمل الحكومة في المجتمعات الحديثة الأخرى، بما فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وظل هناك خطر متمثل بتنوع الظروف الروسية المحلية إلى حدّ أن أي برنامج مركزي سيكون غير قابل للتطبيق، وستصعب مراقبة تأثير المشاريع الوطنية في الأراضي الشاسعة، فتخبب الآمال بصدور نتائج اجتماعية مؤسفة^(٢).

تطلع بوتين إلى الأمام أكثر، بداية العام ٢٠٠٨: فوضع استراتيجية طموحة لمرحلة تمتد إلى العام ٢٠٢٠. في خطاب موجّه إلى مجلس الدولة التي ستطبق الخطة بنجاح في مستهل القرن. فأعلن أنه، لدى تسلّمه مقاليد السلطة، كانت روسيا الغنية قد تحولت دولة لشعب فقير. في هذه المرحلة وُضعت خطة بوتين حيز التنفيذ، وهي خطة لانتشال روسيا من أزمتها الشاملة، بدءاً باستعادة النظام الدستوري. وقد تمكّن الروس بصعوبة من كبح عملية التفكك، وإيقاف الحرب في شمال القوقاز. وعادت الشيشان لتصبح عضواً كامل العضوية في الاتحاد، وأعيدت صياغة العلاقات بين السلطات المركزية وكل المناطق. وتضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر سبع مرات عما كان عليه آنفاً. وازدادت قيمة التجارة مع الدول الأجنبية أكثر من خمس مرات، وبات يفادر البلاد كل سنة أكثر من ستة ملايين روسي. وأظهرت كل هذه الحالة النوعية الجديدة لروسيا كدولة حديثة، منفتحة على العالم الخارجي، في مجال الأعمال والمنافسة الشريفة وغيرها. وإذا احتسب الناتج المحلي الإجمالي بمعايير تباينات القدرة الشرائية، فقد وصلت روسيا أصلاً إلى مستوى الدول الثماني مثل إيطاليا وفرنسا، وأصبحت أحد أكبر الاقتصادات السبعة في العالم. وارتفعت المداخيل الحقيقية مرتين ونصف المرة، منذ بداية عهد الرئاسي، وارتفعت معاشات التقاعد أكثر؛ بينما تراجعت نسب البطالة والفقر، وارتفعت الولادات إلى أعلى نسبة لها في السنوات الخمس عشرة الأخيرة.

ولكن ما يبعث على القلق أنهم لم يتخلصوا بعد من سيناريو التنمية المستتدة إلى الطاقفة. فبذلت جهود محدودة جداً لتحديث الاقتصاد، مما قد يؤدي إلى تنامي الاعتماد على استيراد البضائع والتكنولوجيا، وعلى توابع المواد الخام، بطبيعة الحال. وقد يؤدي حتى، على المدى الأبعد، إلى دولة روسية، وجودها في حد ذاته مهدد. ويكمن البديل الحقيقي الوحيد في استراتيجية تنمية مبتكرة تستفيد

(١) Leonid Abalkin, 'Razmyshleniya o dolgosrochnoi strategii, nauke i demokratii', *Voprosy ekonomiki*, no. 12, 2006, pp. 4-19, at p. 15.

(٢) Vyacheslav Glazychev, 'Predislovie', in *Prioritetnye natsional'nye proekty: tsifry, fakty, dokumenty* (Moscow: Yevropa, 2006), pp. 3-7, at pp. 6-7

وجب أن تتحول المشاريع الوطنية برامج حكومية بدءاً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (Izvestiya, 25 September 2008, p. 2)

من إحدى الميزات التنافسية الأساسية لروسيا، أي إمكاناتها البشرية. وهذا يعني على سبيل المثال أن النظام التربوي يجب أن يكون أحد أفضل الأنظمة التربوية في العالم، وأنه يجمل تحصيل نتائج أفضل في مقابل الإنفاق على العلم، وهو أحد أعلى الإنفاقات. ويجدر أيضاً تحسين مستويات الصحة العامة، برفع متوسط العمر إلى ٧٥ سنة. ويجدر اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز العائلة، مما قد يتطلب تحسناً كبيراً في ظروف الإسكان. في غضون ذلك، ينبغي تشجيع الشركات والناس العاديين على الاستثمار بقوة أكبر في مجالات التربية والصحة والتقاعد في بلادهم. بحلول العام ٢٠٢٠، ينبغي لحوالي ٧٠٪ من السكان أن يتدبروا شؤونهم المالية بهذه الطريقة، أو يصبح انتهاؤهم في النتيجة إلى الطبقة الوسطى. إن أبعاد التفاوتات الراهنة غير مقبولة بتأماً، ويجب تقليصها؛ ولكن في الوقت عينه يجب أن يتمكن أكبر قدر ممكن من الأشخاص من كسب المال الوافر وادخار بعضه لشيخوختهم. كل هذا قد يؤدي إلى مجتمع يضم فرصاً حقيقية ومتساوية، مجتمع خال من الفقر يكفل أمن مواطنيه.

من الناحية الاقتصادية، تنحصر الأولوية المباشرة في التحسين الجذري على مستويات الإنتاجية، التي كانت متدنية على نحو غير مقبول. ويجدر أن تكون القطاعات الرئيسة على الأقل أعلى أربع مرات بحلول العام ٢٠٢٠. وهذا بدوره يعني أن غالبية الآليات والمعدات تقريباً يجب تجديدها. وينبغي تطوير قطاعات جديدة تُعدّ تنافسية على المستوى الدولي، مثل مجال الطيران وبناء السفن وتوليد الطاقة والتكنولوجيات المعلوماتية والطبية والابتكارية الأخرى. وهناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في البنية التحتية: في الطرق ومحطات سكك الحديد والمرافق والمطارات وأنظمة الاتصال الجديدة أو المعاد بناؤها. وبالنظر إلى تمتع روسيا باحتياطيّ ذهب ضخم بهذا الشكل، فيجب أن تصبح أحد المراكز المالية في العالم. ويجب توفير مئات الآلاف من الوظائف الجديدة، مما يعني تسهيل فتح شركات جديدة، وإغلاق الباب على دفع الرشاوى. يتمثل في كل ما سبق، ثلاث مهمات أساسية، هي تأسيس مجتمع يتيح فرصاً متكافئة، تشجيع الابتكار، تحسين جذري في فاعلية الاقتصاد، مستنداً أساساً إلى مستوى أعلى من الإنتاجية العمالية، ويجب أن تطرأ تغييرات مماثلة على الدولة نفسها، التي لا تزال بيروقراطية وفسادة جداً.

يعمل حوالي ٢٥ مليون روسي، أي ثلث القوى العاملة، لدى الحكومة ضمن وظائف معينة. وأي قرار، وحتى القرار الثانوي جداً، يتطلب شهوراً أو حتى سنوات حتى يُتخذ. لا بُد إذن من إنشاء محاكم أكثر استقلالية ومهنية تحمي رجال الأعمال من إجحاف مسؤولي الدولة؛ وهناك حاجة أيضاً إلى سياسة إقليمية أكثر فاعلية تسمح لهم بتحقيق التنمية المتناغمة للدولة كلها^(١).

مُنحت الموافقة على استراتيجية رسمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ عندما تبنت الحكومة الروسية أخيراً «مفهوم التنمية الاقتصادية الاجتماعية الطويلة المدى في روسيا الاتحادية حتى العام

٢٠٢٠». بحلول هذا الموعد يُتوقع من روسيا أن تصبح إحدى القوى الاقتصادية البارزة الخمس على مستوى العالم، بالاستناد إلى نسبة نمو ثابتة تبلغ ٦-٧٪ في السنة. ويجب أن تتأهز مداخيل المواطنين الأفراد الضعفين (فتصل إلى ٣٠ ألف دولار في السنة. وبحلول العام ٢٠٣٠ إلى ٥٠ ألفاً). ويجب أن يرتفع متوسط الأعمال، وفقاً للاستراتيجية الجديدة إلى ٧٥، ويجب كبح التناقص السكاني وعكسه، بمساعدة استثمارات جوهرية جديدة في الإسكان. سيُجري أيضاً تحرك إضافي لدعم قطاعات الصحة والتربية والتقاعد^(١). وكما في أيام التخطيط السوفيتي، أُتخذت ترتيبات إضافية وأكثر تحديداً للمراحل المختلفة التي سيجري خلالها تنفيذ الاستراتيجية. وقد تطرقت وثيقة منفصلة إلى المدى المتوسط، محدّدة الاتجاه الأساسي للنشاط الحكومي حتى العام ٢٠١٢، ومهمات الوزارات الفردية لكل سنة عمل، مع أهداف نوعية خاصة، وهدف إجمالي هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي على الأقل إلى ١٢٨٪ من مستواه عام ٢٠٠٨. بحلول نهاية مرحلة التخطيط^(٢). ووفقاً لتعليقات الصحف، يبدو أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت، لم تتأثر بها روسيا. ووفقاً لما أفاد بوتين في اجتماع حزب روسيا الموحدة، لم يكن ثمة داعٍ للانسحاب من أي من الأهداف التنموية التي وُضعت آنفاً^(٣).

اللزمة والتحدي

ظاهرياً، حقق عهد بوتين تحسناً ملحوظاً في الأداء الاقتصادي الروسي. وهذا يعني قبيل كل شيء، استعادة النمو الاقتصادي، بمستويات كانت عالية بحسب المعايير الدولية (على الرغم من أنه ليس دوماً بالمقارنة مع معايير الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى). فشهدت كل سنوات عهد يلتسن تقريباً تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي؛ أما كل سنة من سنوات عهد بوتين، فقد شهدت تحسناً، وعموماً بمستوى كافٍ على الأقل لمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي في غضون السنوات العشر التي حدّدها بوتين (راجعوا الصورة ٤-١). وخلصت صحيفة إزفيستيا إلى أن عهد بوتين الذي امتد ٨ سنوات، حقّق نجاحات، وشهد إخفاقات (رفض بوتين نفسه في مؤتمره الصحفي الأخير الاعتراف حتى بخطأ واحد)^(٤). لكن بالإجمال تغيّرت البلاد إلى الأفضل. فوصل الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٢٪؛ وازداد الإنتاج الصناعي بنسبة ٥٦٪؛ وارتفعت الأسعار بنسبة ١٧٨٪؛ لكن المداخيل الحقيقية، بمعنى آخر تلك التي تراعي التضخم، قد ارتفعت إلى ١٤١٪؛ وازدادت معاشات التقاعد بنسبة مماثلة (وصلت إلى

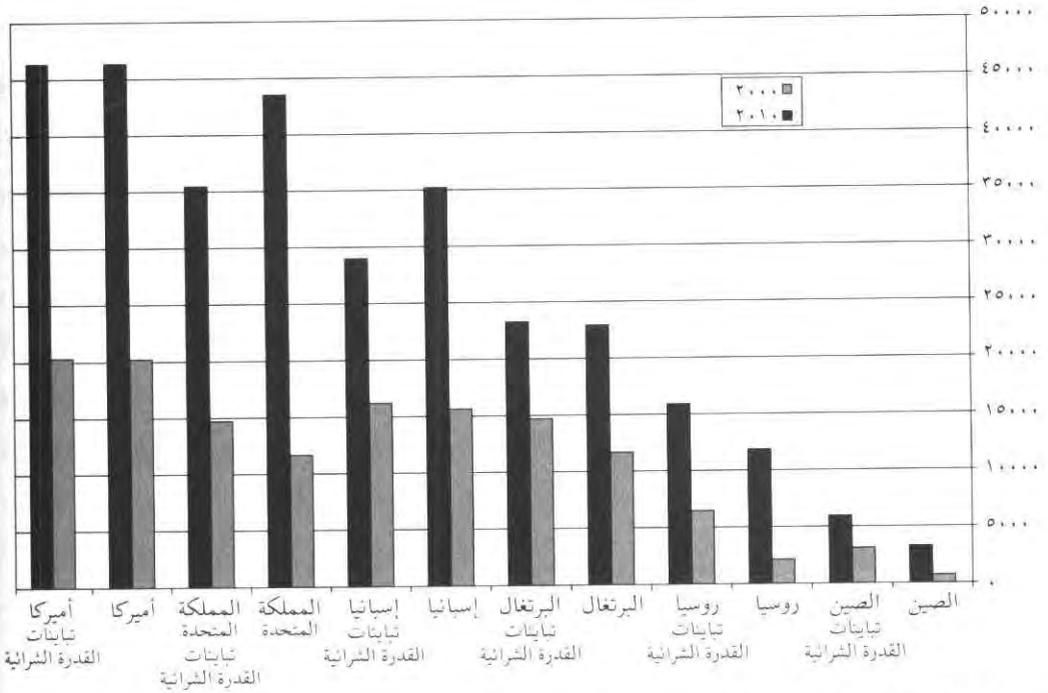
(١) SZ, no. 47, item 5489, 17 November 2008. جرت المطالبة بوثيقة من هذا النوع بداية في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، ووافقت

الحكومة عليها في الأول من تشرين الأول/أكتوبر: 2, p. 26 November 2008, *Vremya novostei*.

(٢) SZ, no. 48, item 5639, 17 November 2008

(٣) 2, p. 26 November 2008, *Vremya novostei*.

(٤) 2, p. 15 February 2008, *Izvestiya*.



الصورة ٤-٢: الأداء الاقتصادي المقارن، ٢٠١٠-٢٠٠٠

المصدر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠ و ٢٠٠٠: تظهر القيم الناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد بالدولار الأمريكي، ويُعبّر عنه بالأسعار الراهنة، وبمعدل يعكس تباينات القدرة الشرائية (PPP)، ويعود إلى العام ١٩٩٨ و٢٠٠٨ على التوالي.

١٣٨٪)، وتراجع الفقر (بنسبة ١٤٪)^(١). وفي خطاب ألقاه بوتين عام ٢٠٠٨ لدى عودته إلى منصب رئاسة الوزراء، أمكنه أن يقول إن روسيا قد أصبحت سابع أكبر اقتصاد في العالم، وأنها ستقدم على المملكة المتحدة في وقت لاحق من تلك السنة^(٢)، على الرغم من أن مقارنات من هذا النوع، يُعبّر عنها من خلال تباينات القدرة الشرائية، قد مالت إلى المبالغة في أداء الاقتصادات الأقل تقدماً، حيث الغذاء ومستلزمات الحياة الأساسية أرخص نسبياً، وقد مُدّت المقارنات المستندة إلى تحويلات سعر الصرف أفضل دليل على مرتبة الدولة في اقتصاد العالم، وهي أقل إبطاءً بكثير^(٣).

(١) *Izvestiya*, 29 February 2008, p. 2

(٢) *Nezavisimaya gazeta*, 12 May 2008, p. 1

(٣) راجع: Stephen Sestanovich, 'Russia by the numbers', *Wall Street Journal*, 17 December 2007, p. A21

(٤) قدر البنك الدولي الناتج الوطني الإجمالي الروسي للشخص الواحد عام ٢٠٠٧ بـ ٧ ٥٦٠ دولاراً، بينما قدره بـ ٤٠٠ ١٤ دولار في حال احتساب تباينات القدرة الشرائية؛ الأرقام المتناظرة للدول ذات الدخل المرتفع أتت عموماً متقاربة جداً).

أضف إلى ذلك أن مستوى الأداء يجب وضعه في إطاره المناسب. في المقام الأول، لم يفعل عهد بوتين الذي تحقق خلاله النمو، أكثر من إعادة روسيا إلى مستوى النمو الذي وصلت إليه في نهاية العهد الشيوعي، حيث لم يجرِ تخطي الانهيار في الإنتاج الذي وقع في التسعينات حتى العام ٢٠٠٨. أما التراجع الذي سُجِّل عام ٢٠٠٩ (وبلغ نسبة ٩٪ تقريباً) فعاد وحدث ثانية. من الجلي أن دولاً أخرى، مثل البرتغال وإسبانيا، وهما الدولتان اللتان حددهما بوتين كهدفين في «خطاب الألفية» الذي ألقاه نهاية العام ١٩٩٩ حين تسلّم منصب الرئيس بالإنابة، لم تقف مكتوفة في غضون ذلك، في وقت بلغ فيه الناتج المحلي الإجمالي الروسي للشخص الواحد ١٦٪ فقط من نظيره الإسباني، و٢١٪ من نظيره البرتغالي، وبلغ ٣٨٪ و٤٢٪ على التوالي من ناحية تباينات القدرة الشرائية. وحين ترك منصبه بلغ الدخل القومي الإجمالي للشخص الواحد في روسيا ٢٩٪ من نظيره البرتغالي، وبلغ ٧٠٪ من ناحية تباينات القدرة الشرائية، لكنه ظل يشكل أقل من نصف الدخل القومي الإسباني للشخص الواحد (٤٨٪)، ومعبّر عنه بالمعايير نفسها، أو بلغ قيمة ضئيلة هي ٢٦٪، في حال إجراء المقارنة بالدولار بسعر الصرف الراهن (راجعوا الصورة ٤-٢). هذا يعني أن روسيا قد انتقلت، بمعايير البنك الدولي، من «دولة ذات متوسط دخل متدنٍ» عام ١٩٩٩ إلى «دولة ذات متوسط دخل مرتفع»، بعد عقد من الزمن؛ لكنها لا تزال ضمن فئة تتفوق عليها إسبانيا والبرتغال، وهما من الدول ذات الدخل المرتفع^(١). بمعنى آخر، حدث تقدم هائل. ولكن من ناحية الأهداف التي وضعها بوتين أصلاً، فلا يزال المشوار طويلاً، حتى أنه قد يكون أطول إذا لم تجرِ المقارنة مع أفقر أعضاء الاتحاد الأوروبي، بل مع أغنى الاقتصادات في العالم.

وهذا الاقتصاد، فضلاً عن ذلك يعتمد، تماماً كما كان يفعل الاتحاد السوفيتي إبان عهد بريجنيف، اعتماداً قوياً على صادرات النفط والغاز، تدعمه الأسعار المتزايدة باطراد، إن لم يكن في شكل متذبذب لهذه السلع في الأسواق العالمية^(٢). إذ بلغت المنتوجات المعدنية حوالى ثلثي قيمة كل الصادرات الروسية في السنة الأخيرة من عهد رئاسة بوتين (٦٥٪)، أي أكثر مما تحقق خلال سنوات عهد بريجنيف وخلفائه. وبلغت المعادن والأحجار الكريمة ٦٪ أخرى (في ذروتها، عام ١٩٨٤، بلغت قيمة النفط والطاقة أكثر من نصف الصادرات السوفيتية، وتحديداً ٥٤٪)^(٣). بالنفعل كانت روسيا أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، وثاني أكبر مصدر للنفط والمنتوجات النفطية^(٤)؛ وتقدّمت، عام ٢٠٠٩، على

(١) تقرير التنمية العالمية عام ٢٠٠٩ (Washington, DC: World Bank, 2009)، صفحات مختلفة، متوفر في:

<http://econ.worldbank.org>، حيث يمكن أيضاً الاطلاع على مسائل تعود إلى سنوات سابقة؛ آخر ولوج للموقع الإلكتروني

في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٩.

(٢) RSYe 2008, p. 783

(٣) المصدر نفسه، p. 575. (Moscow: Finansy i statistika, 1986)، p. 768; *Narodnoe khozyaistvo SSSR v 1985 g.*

(٤) *Argumenty i fakty*, no. 12, 2006, p. 10

الجدول ٤-٣ عائدات الموارد الطبيعية، دولة مختارة (للشخص الواحد)

النفط	الغاز	الفحم	الحديد	أرض	مياه	غابات	
١٤٢	٣٢	١٣٦٥	٣٨٩	٨٦	٢٨	٦١	روسيا
٤	٢	٩٦	٥٢	٢٩	٥	٢	أوروبا
٢٧	١٧	١٣١	٩	١٣	٤	١	آسيا
١٣	١٢	١٦٧	٢٨	٢٢	٥	٦	أفريقيا
٣٤	٢٨	١٧٢٥	٩٤	٦٥	١٥	١٣	أميركا الشمالية
٢٧	١٣	٥٠	٤٢	١١٨	٤١	٣٠	أميركا الجنوبية والوسطى
١٩	٢١	٣٩٣	٦٢٥	٢٢٦	٣١	٢٢	أستراليا وأوقيانوسيا
٢٦	٢٤	٢٤٥	٣٦	٢٤	٧	١	العالم
٥٤٢	١٣٧	٥٥٨	١٠٧٧	٣٥٨	٣٧٧	٦٣٦	روسيا كنسبة من العالم

المصدر: مأخوذ من: VI. Zhukov, 'Rossiya v global'noi sisteme sotsial'nykh koordinat: sotsiologicheskii analiz i prognoz', *Sotsiologicheskie issledovaniya*, no. 12, 2008, p. 5.

ملاحظة: كل الأرقام وردت بالطن للشخص الواحد، ما عدا الأراضي القابلة للزراعة (جزء من مئة من الهكتار للشخص الواحد)، المياه العذبة (ألف متر مكعب للشخص) والغابات (عشر الهكتار للشخص الواحد)، وهي بنسب مقربة.

السعودية، على الأقل مؤقتاً، كأكبر مصدر للنفط والغاز في العالم^(١). وعلى الرغم من وجود مخاوف، مطلع القرن الجديد، من أن النفط (تحديداً) والغاز يقتربان من أعلى مستويات الإنتاج، بل يتخطيانه، فإن الاقتصاد لم يبد أنه سيصبح أقل اعتماداً على موارده الطبيعية، ما دامت لا تزال متوافرة نسبياً. ولما كانت روسيا تضم ٣٪ من سكان العالم، فقد قُدِّر أنها تملك ٥-٦٪ من احتياطي الفحم في العالم، و١٠٪ من احتياطي النفط، وحوالي ٢٥٪ من الحديد الخام، وحوالي ثلث احتياطي الغاز الطبيعي، إضافة إلى كميات كبيرة من مجموعة أخرى من المعادن الثمينة؛ ومن كل هذه الموارد، لم يُستغل فعلاً إلا حوالي الثلث، مطلع القرن الجديد^(٢). وإذا أخذنا في الحسبان كل المعادن، نجد أن روسيا تمتلك نصف الموارد

(١) *Kommersant*, 14 September 2009, p. 2

(٢) S. L. Kravets, ed., *Bol'shaya rossiiskaya entsiklopediya: Rossiya* (Moscow: Bol'shaya rossiiskaya entsiklopediya, 2004), p. 121.

القابلة للاستخراج في العالم أجمع^(١)؛ وقد بدت أفضليتها النسبية لافتة أكثر، حين جرى التعبير عنها من خلال السكان، (راجعوا الجدول ٤-٣).

ليس الاعتماد الشديد على الموارد الطبيعية نمطاً روسياً فحسب، بل إنه ميزة مألوفة في الاقتصاد السياسي لدى كثير من الدول الأخرى التي تكافح لمعالجة «لعنة الموارد» التي قوّضت الحافز للتصنيع، ما دام ما تقدمه الطبيعة يمكن تصديره بثمن أرخص كثيراً إلى أي جهة مستعدة لشرائه. أحياناً يُسمى هذا بـ «المرض الهولندي»، حيث أدى اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر الشمال في الستينات، إلى إضعاف الاقتصاد الهولندي عوضاً عن تعزيره من خلال التشجيع على تصدير الموارد الطبيعية، مما أضعف قدرة المصنّعين على تحمّل المنافسة الدولية، حين وصل عهد وفرة المورد الطبيعي إلى نهايته. ومع ارتفاع عائدات التصدير، تعززت قيمة العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية؛ وأصاب صادرات السلع المصنعة الضرر لأن قدرتها التنافسية تضاءلت في الخارج، في حين أصبحت أسعار الواردات مقبولة باطراد. ووجد المنتجون المحليون أنفسهم يخرجون بالقوة من أسواقهم. كان لـ «لعنة الموارد» تبعات أخرى أيضاً؛ فبطبيعة الحال أدت إلى قطاع عام متضخم (حيث يمكن التخفيف من القيود التي درجت على الإنفاق)، وإلى برنامج منافع اجتماعية سخى ازدادت صعوبة الحفاظ عليه، حين بدأ مخزون الموارد الطبيعية ينفد. ما خلا ذلك، أدت إلى مستويات أعلى من البطالة (إذ إن الموارد الطبيعية تتطلب عدداً من العمال الذين ينخرطون مباشرة في إنتاجها أقل من عدد العمال في النشاط الاقتصادي الذي حل محله)، وإلى مشكلة فساد حادة (حيث الرؤوس النافذة داخل الحكومة وخارجها أفادت من قدرتها على منح الرخص أو حجبها، لاستخراج مصادر مؤن جديدة)^(٢).

ومما لا شك فيه أن لعنة الموارد قد ارتبطت بالفساد في الحالة الروسية، خصوصاً أن نظامها القضائي ضعيف ومعتمد كثيراً على الحكومة نفسها. ويتمثل أهم مقياس للفساد، بمختلف أشكاله، بـ «مؤشر مدركات الفساد» الذي أصدرته، أول مرة، منظمة الشفافية الدولية في برلين عام ١٩٩٢،

(١) Yevgenii Primakov, *Mir bez Rossii? K chemu vedet politicheskaya blizorukost'* (Moscow: Rossiiskaya gazeta, 2009), p. 6.

(٢) جرى التطرق في شكل دقيق إلى تبعات «لعنة الموارد» على روسيا: Michael Ellman, ed., *Russia's Oil and Natural Gas: Bonanza or Curse?* (London and New York: Anthem, 2006), and in Vladimir Gel'man and Otar Marganiya, eds., *Resource Curse and Post-Soviet Eurasia: Oil, Gas, and Modernization* (Lanham, MD: Lexington Books, 2010)

طُرحت وجهة نظر مشككة أكثر في: Pauline Jones Luong and Erika Weinthal, *Oil is Not a Curse: Ownership Structures and Institutions in Soviet Successor States* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2010)

حاجج الاقتصاديون الروس بأن تأثيرات «لعنة الموارد» تجلت حديثاً في نوعية الحكومة، خصوصاً حرية الإعلام وإدارة الشركات (S. Guriev and K. Sonin, *Ekonomika "resursnogo proklatiya"*, *Voprosy ekonomiki*, no. 4, 2008, pp. 61–74).

وقدّمت تقاريرها السنوية، بدءًا من العام ١٩٩٥. وركزت في استقصاءاتها بداية على الدول الديمقراطية الليبرالية. ثم ازدادت استقصاءاتها شمولًا. وبدءًا من العام ١٩٩٦ شملت روسيا (من العام ١٩٩٧ أوكرانيا أيضًا). وهذه تقارير، كما أشارت منظمة الشفافية الدولية نفسها، تظهر حجم الفساد الذي يُعتقد أنه موجود لدى المسؤولين الرسميين، وليس بالضرورة على المستوى الموضوعي الذي تحدده؛ ولكن بُذلت كل الجهود، من خلال الاستناد إلى مختلف آراء المتخصصين، كي يُضمن أن هذه المدركات ينقلها الأشخاص بعد أن يدركوا تمامًا الظروف المحلية. واستقى المؤشر بياناته الأساسية من تجربة رجال الأعمال في كل من الدول المعنية، حيث يُحتسب المعدل خلال سنتين (٢ سنوات سابقًا) من أجل تخفيف تأثير الظروف الاستثنائية. وتُستبعد الدول التي لا يتوافر فيها رصد كافٍ في سنة ما يسمح بحساب المعدل. عام ١٩٩٥، شُملت ٤١ دولة في هذه العملية؛ وبحلول العام ٢٠١٠ أصبح عدد الدول ١٧٨^(١). وجرى الاعتراف بأن المدركات عبارة عن مقياس منقوص لظاهرة مهمة؛ ولكن تم اللجوء إلى استخدامها لتوفير مستوى مرتفع من الصدقية، وفي أي حال لتحسين موثوقية أي من هذه التدابير المتخذة بمفردها (ما يسمى أحيانًا بالتثليث)^(٢).

تقليديًا، كانت الدول الاسكندنافية تُعدّ الأقل تأثرًا بمثل هذه المشكلات، لكن نيوزلندا وسنغافورة وهونغ كونغ هي أيضًا في طليعة الدول، التي شملتها الاستطلاعات المتتالية (وبالتالي الصدق ليس حكرًا على الدول المسيحية أو الأوروبية، ولا هو مقترن بمستوى تطورها). في المقابل، كانت روسيا، في الغالب، من أصحاب الأداء الأسوأ، بعد الهند والصين (في أغلب السنوات). ومنذ العام ٢٠٠٥ فصاعدًا، بعد أوكرانيا أيضًا (راجعوا الجدول ٤-٤). كانت نقاط روسيا ثابتة نسبيًا، بين ٢ و٣ من أصل ١٠. ولكن وُضعت هذه القيمة للإشارة إلى الفساد المستفحل المُدرَك. كانت نتيجة العام ٢٠٠٨ التي بلغت ٢.١، هي النتيجة الدنيا التي سجلها روسيا؛ وأتت نتيجة العام ٢٠١٠ مشابهة، لكن التصنيف كان أدنى، مما يضع مستويات الفساد في روسيا في المرتبة نفسها مع الكونغو - برازافيل وكينيا، وبعد باكستان ونيجيريا (وفقًا لمنظمة الشفافية الدولية. الدولة الوحيدة التي يُسجل فيها متوسط دخل أعلى للفرد ومزيد من الفساد هي غينيا الاستوائية)^(٣).

أتى تصنيف روسيا متدنيًا على مقاييس أخرى تتناول استقامة الحياة العامة والتجارية، مثل مؤشر

(١) راجع: www.transparency.org، صفحات مختلفة. صدرت هذه التقارير أيضًا مطبوعة، راجع على سبيل المثال:

Transparency International, *Global Corruption Report 2008: Corruption in the Water Sector* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2008).

(٢) جرى التطرق إلى مسائل ميثودولوجية مماثلة أكبر في: Johann Lambsdorff, *The Institutional Economics of Corruption and Reform: Theory, Policy and Evidence* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2007).

(٣) *Moscow Times*, 23 April 2008, p. 9

الجدول ٤-٤ الفساد: روسيا بالمقارنة مع غيرها، ١٩٩٦-٢٠١٠

٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٤	٢٠٠٢	٢٠٠٠	١٩٩٨	١٩٩٦	
(٧,٦) ٢٠	(٧,٧) ١٦	(٨,٦) ١١	(٨,٦) ١١	(٨,٧) ١٠	(٨,٧) ١٠	(٨,٧) ١١	(٨,٤) ١٢	المملكة المتحدة
(٧,١) ٢٢	(٧,٣) ١٨	(٧,٣) ٢٠	(٧,٥) ١٧	(٧,٧) ١٦	(٧,٦) ١٤	(٧,٥) ١٧	(٧,٧) ١٥	الولايات المتحدة الأمريكية
(٧,٨) ١٧	(٧,٣) ١٨	(٧,٣) ١٨	(٦,٩) ٢٤	(٧,١) ٢٠	(٦,٤) ٢٣	(٥,٨) ٢٥	(٧,١) ١٧	اليابان
(٣,٥) ٧٨	(٣,٦) ٧٢	(٣,٣) ٧٠	(٣,٤) ٧١	(٣,٥) ٥٩	(٣,١) ٦٣	(٣,٥) ٥٢	(٢,٤) ٥٠	الصين
(٣,٣) ٨٧	(٣,٤) ٨٥	(٣,٣) ٧٠	(٢,٨) ٩٠	(٢,٧) ٧١	(٢,٨) ٦٩	(٢,٩) ٦٦	(٢,٦) ٤٦	الهند
(٢,٤) ١٣٤	(٢,٥) ١٣٤	(٢,٨) ٩٩	(٢,٢) ١٢٢	(٢,٤) ٨٥	(١,٥) ٨٧	(٢,٨) ٦٩		أوكرانيا
(٢,١) ١٥٤	(٢,١) ١٤٧	(٢,٥) ١٢١	(٢,٨) ٩٠	(٢,٧) ٧١	(٢,١) ٨٢	(٢,٤) ٧٦	(٢,٦) ٤٧	روسيا
١٧٨	١٨٠	١٦٣	١٤٦	١٠٢	٩٠	٨٥	٥٤	= العدد

المصدر: جمع من موقع: www.transparency.org; ويظهر المرتبة مقارنة بالدول الأخرى في كل استطلاع، والنقاط من ١ إلى ١٠ (كلما كانت النقطة متدنية، ارتفعت قيمة الفساد المُدرَك).

دافعي الرشاوى، الذي ترعاه أيضًا منظمة الشفافية الدولية، وهو مقياس لميل الشركات التي تقوم بمقارناتها في دولة معينة إلى عرض حوافز غير ملائمة عند العمل في الخارج (عام ٢٠٠٨ كانت الأسوأ بين ٢٢ دولة شملها الاستطلاع)^(١). كذلك وجد تقرير النزاهة العالمي، وهو مقياس لحجم نجاح الدول في مكافحة الفساد، أن روسيا أحرزت تقدمًا محدودًا في تأسيس آليات فاعلة لمكافحة الفساد وتعزيزها، مقارنة بدول الاتحاد السوفيتي السابقة الأخرى، وأن تدعيم السلطة وقمع الإعلام في روسيا قد أثرا سلبًا في مجمل الحكم^(٢).

وقد دعا ديميتري ميدفيديف إلى برنامج وطني لمكافحة الفساد يوم خطب في كراسنويارسك في شباط/فبراير ٢٠٠٨، كجزء من حملته الأوسع ضد العدمية القانونية. وطوال السنة التالية، جرى تدريجًا

(١) *Daily Telegraph*, 10 December 2008, p. 18. يمكن الاطلاع على النتائج الكاملة على موقع منظمة الشفافية الدولية الإلكتروني: «مؤشر دافعي الرشاوى ٢٠٠٨»، www.transparency.org. آخر ولوج للموقع في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

(٢) تقرير الفساد العالمي ٢٠٠٨، ص ٣١١، ٣٠٨-٣٠٩؛ يمكن الاطلاع على النتائج الكاملة في المصدر نفسه. للاطلاع على نظرة عامة حديثة إلى هذه المسائل، راجع على سبيل المثال: Leslie Holmes, 'Corruption and organised crime in Putin's Russia', *Europe-Asia Studies*, vol. 60, no. 6 (August 2008), pp. 1011-31.

تشكيل إطار عمل تشريعي وإداري حتى تتحقق أهدافه في شكل عملائي. في أيار/مايو، أقر مرسوم رئاسي يتناول «تدابير مكافحة الفساد» تأسيس مجلس وطني لمكافحة الفساد يرأسه الرئيس المنتخب حديثاً^(١). وكُشف عن مادة تشريعية أكثر تفصيلاً، هي «الخطة الوطنية لمكافحة الفساد»، نهاية تموز/يوليو. وأفادت أن الفساد يعرفل التغيير الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي؛ إنه يقوض الثقة بمؤسسات الدولة ويعطي صورة سلبية عن روسيا أمام الدول الأخرى؛ ويشكل تهديداً للأمن القومي. وقد وضعت الخطة سلسلة تدابير للتعامل مع المشكلة، منها التشريع وتغييرات في عمل الحكومة نفسها إلى جانب تحسينات في التدريب القانوني^(٢). وعقد مجلس مكافحة الفساد اجتماعه الأول، نهاية أيلول/سبتمبر. فاشتكى ميديفيد في خطابه الافتتاحي من أن الفساد لم يتقش فحسب على مقياس واسع، بل أمسى أيضاً ظاهرة مألوفة يومية تميز الحياة نفسها في مجتمعه. والمسألة ليست مجرد مسألة رشواي تافهة عادية بل «مرض خطر» يفتك بالاقتصاد ويقوض المجتمع بأسره، ويكلف ما بين ٢٠ و٤٠ مليار دولار في السنة^(٣). في نهاية السنة، جرى تبني مادة تشريعية أكثر شمولاً، هي قانون فيدرالي يتناول «مكافحة الفساد»؛ ويقوم الرئيس نفسه بتحديد «الاتجاهات الأساسية» للسياسة الحكومية في مختلف المسائل من هذا النوع^(٤).

إلا أن مجلس مكافحة الفساد ليس جديداً في حد ذاته (أسس بوتين مجلساً عام ٢٠٠٢ لكن فاعليته كانت محدودة)^(٥). وقد طرح افتراضاً فذاً يفيد بأن قياديي الدولة المسؤولين عن المشكلة هم أنسب الأشخاص لمعالجتها. في أي حال، شكّل الفساد جزءاً من بيئة أوسع لا تتمتع بكثير من الشفافية وقابلية التنبؤ اللازمتين متى أريد لاقتصاد السوق أن يؤسس بشكل آمن. لم على الروس العاديين، ناهيك بالمستثمرين الأجانب، أن يوظفوا أموالهم في فرص استثمارية، إن كان هناك خطر أن يُحرموا الملكية في مرحلة لاحقة؟ ولماذا تحديداً عساهم يهتمون بالفرض الاستثمارية من النوع الذي سيتطلب وقتاً طويلاً حتى يدر عليهم المال، بدل التفتيش عن مكاسب مضاربة قصيرة المدى؟ لم عساهم ينظرون إلى السوق كوسيلة ثقة تؤسّر على توازن المنافع، في حين أن كثيراً من الأمور لا تعتمد فقط على النظام القضائي الذي لا يمكن الاتكال على نزاهته، بل على الكرمليين وسلوكه تجاه أفراد معينين والشركات التي تمثلهم؟ هناك أنواع كثيرة من النماذج التحذيرية. لعل أبرزها ميخائيل خودوركوفسكي، الذي أثرى الأوليغاركيين مطلع القرن الجديد، وقد اعتُقل وحُكم عليه بالسجن ٩ سنوات عام ٢٠٠٥ لأسباب بدا

(١) SZ, no. 21, item 2429v 19 May 2008

(٢) Natsional'nyi plan protivodeistviya korruptsii', 31 July 2008, in Rossiiskaya gazeta, 5 August 2008, p. 10

(٣) Nezavisimaya gazeta, 1 October 2008, pp. 1, 4

(٤) SZ, no. 52, part 1, item 6228, 25 December 2008

(٥) تقرير الفساد العالمي عام ٢٠٠٧ (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2007), p. 347

للاطلاع على تأسيس المجلس، راجع: SZ, no. 48, item 4657, 24 November 2003

أنها تتعلق بطموحاته السياسية أكثر مما هي تهمة مزعومة بالتهرب الضريبي والاحتيال. ومثال آخر هو ميخائيل غوتسيريف، الذي أُجبر على بيع مصفاة النفط «روسنيفت» العائدة إليه عام ٢٠٠٧ بعد أشهر من ضغط سلطات الضرائب عليه. وأُجبر على العيش والاستقرار في المملكة المتحدة^(١). ومثال آخر هو يفغيني شيشفاركين، وهو ملياردير يعمل في مجال الهواتف الخلوية، نُقل إلى المملكة المتحدة نهاية العام ٢٠٠٨ بعد اتهامه بالتورط في ابتزاز موظف سابق؛ ولكن تبين أن السبب الحقيقي يعود إلى رفضه زيادة الضرائب إبان الظرف الاقتصادي العصيب الذي ألمّ بالبلاد^(٢).

بدا أن الشركات الأجنبية أكثر عرضة لمواجهة الصعوبات، وتعدّ تجربة شركة «بريتيش بترولون» نموذجًا لذلك. فقد وقعت الشركة اتفاق إنتاج ومشاطرة عملاقة عام ٢٠٠٢. ويفترض أنها ستبشر بعهد جديد في العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفيتي السابق^(٣). لكن امتعاض بوتين من ترتيبات من هذا النوع قد ازداد، وسمى الاتفاق «المعاهدة الاستعمارية»، وتذمر علنًا من أن المسؤولين الروس المعنيين بالتفاوض في هذا الاتفاق لم يُزجوا في السجن. وانتقد عددًا من الأجانب الذين يتسلمون مناصب بارزة في شركات روسية، خصوصًا أولئك العاملين في قطاع الطاقة؛ فهذا هو، في رأيه، سبب استيراد روسيا هذا القدر الكبير من السلع الأجنبية ومنحها الكثير من الوظائف للمتخصصين الأجانب^(٤). وقد أثار جهاز الأمن الفيدرالي على مكاتب شركة (BP)، وكذلك على مكاتب الشركة المشتركة في آذار/مارس ٢٠٠٨، وكان ذلك نذيرًا واضحًا^(٥).

غادر مديرها التنفيذي المحاصر، وهو أميركي، بعد أربعة أشهر، عقب حملة مضايقة منظمة^(٦). واستقال مسؤولها المالي فجأة في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بعد أن اتضح أنه هو أيضًا لم يتمكن من تجديد تأشيرته. في غضون ذلك بدأت الهيمنة الفاعلة ضمن الشركة تنتقل نحو أربعة أصحاب مليارات روس يملكون نصف أسهم رأس المال (قدمت الشركة إلى BP ربع إنتاجها الشامل من النفط والغاز، لكن عُشر أرباحها فحسب)^(٧). ويذكر ذلك بالصعوبات التي تواجهها شركة عملاقة عالمية أخرى، هي «شل-Shell» التي أُجبرت على تسليم قسم كبير من أعمالها في حقل الغاز ساخالين، إلى شركة غازبروم التي

(١) *Izvestiya*, 31 July 2007, p. 1 (عاد غوتسيريف لاحقًا إلى روسيا بعد إسقاط التهم الجنائية:

(Moscow Times, 10 May 2010, p. 1.

(٢) *Guardian*, 27 January 2009, p. 6

(٣) المصدر نفسه، ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٨، ص ٤١.

(٤) راجع: Marshall I. Goldman, *Petrostate: Putin, Power, and the New Russia* (New York and Oxford: Oxford University Press, 2008), pp. 86-7.

(٥) *Guardian*, 2 July 2008, p. 23

(٦) *Guardian* 25 July 2008, p. 29

(٧) المصدر نفسه، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، ص ٢.

تملكها الدولة بعد انتقاد من منظمين حكوميين، وبقيمة أقل كثيرًا مما قد تساوي^(١)؛ الأمر الذي يذكر بالصعوبات التي واجهتها شركات أخرى كثيرة خسرت المال بسبب تأمر المسؤولين والممولين المحليين مع النظام القضائي الذي بدا أنه يعمل كوكالة تابعة للحكومة^(٢).

ظاهريًا، مثلت السيطرة على الشركات الأجنبية عودة إلى ملكية الدولة، على الأقل في الصناعات الاستراتيجية، مثل الطاقة والطيران. ولكن راح يتجلى باطراد أنه يعني في حقيقة الأمر أن الموارد من هذا النوع انتقلت إلى أيدي مجموعة صغيرة من المسؤولين الحكوميين، من الذين أصبح كثير منهم رؤساء مجالس إدارة في أغلب الشركات المهمة، وهم يتكّبون مسؤوليات في الكرملين. وقد شكّل ديميتري ميدفيديف سابقة من هذا النوع، حين انضم إلى مجلس إدارة غازبروم عام ٢٠٠٠؛ وهي ليست أضخم شركة في روسيا فحسب، بل أصبحت أيضًا ثالث أضخم شركة في العالم، في وقت لاحق من العقد، قياسًا على قيمة أسعار الأسهم المالية^(٣). وحين تنحى ميدفيديف عن منصبه بعد تسلمه الرئاسة عام ٢٠٠٨، انتقل ذلك المنصب في مجلس الإدارة إلى فيكتور زوبكوف، وهو رئيس وزراء سابق أصبح لاحقًا نائبًا أول لرئيس الوزراء. ورؤس سيرغي إيفانوف، وهو نائب أول لرئيس الوزراء بعد العام ٢٠٠٥، مجلس شركة يونيتد أفياشن. كان فيكتور إيفانوف، نائب رئيس الديوان الرئاسي ثم مدير وكالة مكافحة المخدرات الفيدرالية (بدءًا من العام ٢٠٠٨)، رئيس شركة إيروفلوت وشركة الماس (ألماز-أنتاي). وكان سيرغي ناريشكين، رئيس الديوان الحكومي ثم لاحقًا الرئاسي، نائب رئيس شركة النفط روزنيفت؛ وإيغور سيشين، نائب رئيس الديوان الرئاسي ثم نائب رئيس الوزراء، رئيس مجلس إدارة (راجعوا الجدول ٤-٥). وكان هناك نماذج أخرى^(٤). وبدا لافتًا أن الكثيرين من هؤلاء المسؤولين الكبار الذين يشغلون وظيفة نهائية في الديوان الرئاسي أو الحكومة، لديهم خلفية سيلوفيك (أي وزارة الدفاع أو الأمن)؛ فضلًا عن أن كثيرًا منهم من منطقة بوتين وميدفيديف، أي من سان بطرسبورغ.

(١) *Guardian* 9 September 2008, p. 29

(٢) راجع على سبيل المثال قضية مشروع تيلينور الاستثماري في مجال الهواتف الخلوية الروسية: *Financial Times*, 24 June 2009, p. 24

أو تجربة إدارة هيرميتاج كابيتال التي يرأسها ويليام برودير (المصدر نفسه، ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩، ص ١١). اتهمت الشركة الاستثمارية التي كانت في ما مضى إحدى أكبر الجهات الاستثمارية الأجنبية في روسيا مصرفًا استثماريًا روسيًا بارزًا ومسؤولين حكوميين وقضاة بارزين بالتآمر في عملية النصب الضريبية المزعومة؛ ولكنها وجدت أن تحقيقاتها قد عرقلت بفعل ما وصفته نقابة المحامين الدولية بـ «التحويل برعاية الدولة».

(3) *Daily Telegraph*, 31 July 2009, p. B5. علقت شركة IKEA كل الاستثمارات التالية في روسيا، بسبب الطبيعة المتقلبة لإجراءاتها الإدارية (61) *The Economist*, 4 July 2009, p. 61.

(٢) *Rossiiskaya gazeta*, 11 May 2006, p. 2

(٤) هذه النماذج مطروحة بشكل منظم في (على سبيل المثال): Goldman, *Petrostate*, pp. 192-4؛ يتوافر تحليل سابق في: A. A. Mukhin, *Nevskii Lubyanka-Kremli: proekt-2008* (Moscow: Tsentr politicheskoi informatsii, 2005), pp. 16-18.

الجدول ٤-٥ الشركات الكبريتان: غازبروم وروزنيفت

ترك الإفلاس الإلزامي لشركة يوكوس النفطية التي يرأسها ميخائيل خودوركوفسكي عقب اعتقال مديرها التنفيذي عام ٢٠٠٣، مؤسستين ضخمتين تملكهما الدولة في موقع المهيمنتين في السوق الروسية، وأبرز إلى أي مدى كان الاقتصاد بكامله يعتمد على الموارد الطبيعية.

غازبروم هي واحدة من أضخم شركات الطاقة في العالم، إذ تمثل ١٧٪ من كل إنتاج الغاز العالمي. وهي تمتلك أكبر احتياطات الغاز الطبيعي وأضخم نظام نقل غاز، وتملك الدولة أكثر من نصفها. وتكمن جذورها في وزارة قطاع الغاز السوفيتية، التي جرى تحويلها عام ١٩٨٩ مؤسسة للدولة. فتسلم رئاسة مجلس الإدارة عام ٢٠١١ فيكتور زوبكوف، وهو نائب أول لرئيس الوزراء ورئيس وزراء سابق؛ سلفه هو ديمتري ميدفيديف، إلى أن انتُخب رئيسًا. وضم مجلس الإدارة أيضًا وزير الطاقة الروسي ووزير التنمية الاقتصادية. كان ألكسي ميلر، الذي عمل آنفًا مع بوتين في سان بطرسبورغ كنائب لوزير الطاقة، رئيس مجلس الإدارة. يتوافر المزيد من التفاصيل على الموقع الإلكتروني للشركة www.gazprom.com

كذلك تسيطر على الصناعة النفطية الروسية شركة روزنيفت، التي انبثقت هي أيضًا من البنى الوزارية للعهد السوفيتي السابق. فقد تأسست كشركة عامة، عام ١٩٩٣، وأصبحت شركة مساهمة محدودة مفتوحة عام ١٩٩٥، لكن الدولة تملك رهنًا أكثر من ٧٥٪ من أصولها. وقد توسعت الشركة كثيرًا منذ التسعينات، في شكل أساسي من خلال برنامج عمليات شراء هجومية. وضمت إليها أغلب الأصول التي كانت تملكها شركة يوكوس إلى حين حلها بالقوة. يرأس مجلس إدارة روزنيفت، إيغور سيشين، وهو نائب رئيس وزراء، عمل نائب رئيس للديوان الرئاسي؛ مديرها التنفيذي هو إدوارد خودايناتفوف، الذي خلف سيرغي بوغدانشيوكوف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. يتوافر المزيد من التفاصيل على الموقع الإلكتروني للشركة www.rosneft.com

على الرغم من أن العملية لا تكاد تبدو شفافة، بدا جليًا أيضًا أن ثمة طرائق وُجِدت لنقل أجزاء مهمة من هذه الأصول التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص. إنها قصة معقدة، وفقًا لمقال صدر في مجلة إخبارية غربية، نهاية العام ٢٠٠٨، بدأت بتفكك شركة يوكوس بعد اعتقال مديرها التنفيذي ميخائيل خودوركوفسكي عام ٢٠٠٣، ونقل أغلب أصولها إلى شركة روزنيفت عقب مزاد غير شفاف، وهي شركة نفطية تملكها الدولة ويرأسها إيغور سيشين، الذي كان آنذاك مسؤولًا بارزًا في الديوان الرئاسي. باعت شركة روزنيفت أغلب نفطها للخارج من خلال شركة تجارية هولندية مسجلة، اسمها غافنور، أصبحت ثالث أكبر شركة تجارية نفطية في العالم، إذ تُقدر عائداتها بـ ٧٠ مليار دولار في السنة. أحد مؤسسي غافنور هو غينادي تيمشينكو، الذي دخل قائمة فوربس لأصحاب المليارات الروس عام ٢٠٠٨. وكان أيضًا راعي نادٍ للجودو، كان بوتين رئيس الشرف فيه. وعمل في شركة نفط أعطيت حصة تصدير ضخمة كجزء من مخطط النفط في مقابل الغذاء، المثير للجدل الذي وضعه بوتين، حين كان يعمل في سان

بترسبورغ. وقد أصرَّ تيمشينكو، وهو مثل بوتين، عضو سابق في المديرية الخارجية للاستخبارات السوفيتية، على أنه لم ينخرط في الصفقة، وأن نجاحه ليس مبنياً على المحسوبيات. ولكن في نظر آخرين كان جزءاً من صورة أوسع بدأ فيها المسؤولون الكبار في الدولة بالاستيلاء على شركات بكاملها، بدلاً من أن يطالبوا بكل بساطة، بحصة من أرباحها؛ قد تُنقل الشركة اسمياً إلى ملكية الدولة، ولكن لا تلبث أن تُنقل بكل هدوء إلى حسابات المصارف الخاصة، ولو كانت الدولة تسيطر عليها رسمياً. إلا أن أرباح مبيع الحصص أو إيراداتها، قد لا تصل أبداً إلى صناديقها^(١).

في النهاية، كان المواطنون الروس أكبر الخاسرين، من خلال الاستملاك التعسفي، وأحياناً غير المشروع، لمدخراتهم ومنازلهم ووظائفهم ولاستثماراتهم في واقع الأمر. إذا ما حاولوا تنفيذ استثمار ما. هناك آلية مماثلة أُتبعَت في بداية القرن الجديد، هي الإغارة على الأصول، أو الاستيلاء اللامشروع عليها، أُتبعَتها عصابات تعمل بالتآمر الجلي مع السلطات. كان ألكساي كوركوف ضحية من ضحاياهم. استيقظ صبيحة أحد أيام العام ٢٠٠٤ ليجد نفسه مطروداً من مصنع صغير لمعدات الوقاية من الحرائق في موسكو، عمل فيه ١٠ سنوات. عادت الملكية الجديدة إلى شركة غامضة في الجزر العذراء البريطانية، فطردت مباشرة جميع العمال، وباعت الممتلكات الثمينة من الشركة. لجأ كوركوف إلى المحاكم، ولكن قيل له أن لا دليل يثبت عمله في تلك الشركة. تُركَ بمعاش تقاعدي زهيد بلغ ٢٠٠ دولار في الشهر، فيما استولى المغيرون على مبلغ ٢٠ مليون دولار تقريباً. عوضاً عن الاستيلاء على شركات ضعيفة الأداء، استخدمت أصولها لتحقيق منفعة أفضل كما يحدث في الغرب استهدف المغيرون الروس الشركات الناجحة، وعمدوا إلى إفلاسها، ثم نقلوا ملكيتها إلى شركات قابضة مسجلة في دول أخرى. كانت المشكلة أكثر حدة في موسكو، حيث قيمة الأراضي أكثر ارتفاعاً. لكن هذه المشكلة عمّت كل أرجاء البلاد، مرافئ الأنهر ومعاهد العلم النووي، ومصنعاً ينتج أطرافاً سفلية لتقويم العظام في كازان، وحتى مصنع دبابات في أومسك. وقد سُجّلت حوالي ٧٠ ألف حالة في السنة. عادة ما يُتبع أسلوب تقديم فاتورة ضريبية ضخمة، ولكن ملفقة للشركة؛ ثم يُقبَض على المالك. وخلال وجوده في السجن، يستخدم المغيرون وثائق مزورة لبيع الشركة. وقد تفاوتت تكلفة إفلاس شركة متوسطة ما بين ١٢٠ ألف دولار و١٧٠ ألفاً، وفق ما أفادت به مصادر إجرامية روسية، لصحيفة غربية. ولكن يمكن بعد ذلك جني أرباح بقيمة تصل إلى أربعة ملايين دولار. في الحالات المتطرفة، لم تخفق الدولة فحسب في حماية المالكين الأساسيين؛ بل أبقتهم قيد الاعتقال إلى أن وقَّعوا تنازلاً عن ممتلكاتهم للمالكين الجدد. ووصل عدد ضئيل جداً فقط من الحالات إلى المحاكم، مما أشار إلى أن مسؤولي تنفيذ القانون من المستوى الرفيع وحتى من جهاز الأمن الفيدرالي، المسؤول عن الجرائم الاقتصادية وكذلك الأمن القومي، متورطون جداً^(٢).

(١) *The Economist*, 29 November 2008، «تقرير خاص حول روسيا»، ص ١٠.

(٢) *Guardian*, 24 June 2008، p. 25. سُجّلت عشرات الآلاف من هذه القضايا سنوياً: *Izvestiya*, 25 March 2009، p. 7.

تجلت هشاشة الاقتصاد الروسي، نهاية العام ٢٠٠٨، حين بدأت تلمس نتائج الأزمة المالية العالمية الناجمة عن انهيار الرهونات العقارية في الولايات المتحدة^(١). وقد مال بوتين وميدفيديف، على الأقل في البداية، إلى عدّ هذه المسألة مشكلة خارجية ليس لها تأثير بالغ في بلدهما. وأفاد ميدفيديف لمحطة تلفزيونية إيطالية، بداية أيلول/سبتمبر، أن حالة الاضطراب التي تحدث في الأسواق الروسية يمكن عزوها بنسبة ٨٠٪ إلى «العمليات السلبية» التي تشهدها الولايات المتحدة، ودول أخرى تُعدّ «عماد الاقتصاد العالمي». ويُعزى ٢٠٪ فقط إلى تبعات الحرب القصيرة مع جورجيا التي انتهت للتو، على الرغم من أن الاقتصاد يعاني دومًا في ظل الصراعات^(٢). وفي حديث إلى الصحافة الفرنسية في وقت لاحق من الشهر، أصر بوتين على أن روسيا نجت من الأزمة تمامًا. فقد تدفقت إلى الخارج بعض رؤوس الأموال الأجنبية، لكن سبب ذلك يعود إلى مشاكل الدول الغربية نفسها، في حين أن روسيا، في المقابل، لا تعاني أزمة سيولة ولا أزمة قروض عقارية... «لم نعانِ هذه الأزمات، لقد قمنا بتفاديها»^(٣). كانت الأزمة، في نظر البعض، عبارة عن مؤامرة خارجية على روسيا الناهضة التي تمثل تحديًا أكثر خطورة بكثير مما كانت تمثله روسيا في ظل حكم بوريس يلتسن^(٤). بالتأكيد ليس ثمة داع للقلق، وفق ما أفاد بوتين للمستثمرين الأجانب في الشهر عينه، في منتدى دولي في سوشي؛ فالاقتصاد الروسي بات مرتكزًا على أساس آمن أكثر مما كان عليه في الماضي؛ ذلك أن «المؤشرات الأساسية سليمة»، وتملك الحكومة والمصرف المركزي احتياطات أكثر من كافية لحماية الروبل والنظام المالي ككل^(٥).

ولكن مع استفحال الأزمة، بدأ يتجلى أكثر أن لها تبعات مباشرة وغير مستساغة على روسيا

(١) عن روسيا والأزمة راجع على سبيل المثال الدراسات التي قام بها رئيس أكاديمية الاقتصاد الوطني:

A. G. Aganbegyan (*Krizis: beda i shans dlya Rossii* (Moscow: Astrel', 2009))

والتي قام بها رئيس مجلس الإدارة الأول للمصرف المركزي الروسي

Viktor Gerashchenko (*Rossiya i den'gi: chto nas zhdet?* (Moscow: Astrel'/Rus'-Olimp, 2009))

والتي قام بها مدير معهد مشاكل المولمة، Mikhail Delyagin (*Rossiya dlya rossiyan* (Moscow: Algoritm, 2009)، and with Vyacheslav Sheyanov, *Mir naiznanku: chem zakonchitsya ekonomicheskii krizis dlya Rossii?* (Moscow: Kommersant/Eksmo, 2009)).

(٢) مقابلة مع محطة تلفزيونية إيطالية.

2 September 2008, at: www.un.int/russia/new/MainRoot/docs/warfare/statement020908en2.htm

آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. (لم يوضع هذا الجزء من المقابلة في تقرير صحيفة إزيستيا، ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ص ٢).

(٣) *Le Figaro*, 13 September 2008, p. 2

(٤) راجع على سبيل المثال: Nikolai Starikov, *Krizis: kak eto deluetsya* (St Petersburg: Piter, 2010)

(٥) خطاب في المنتدى الاستثماري الدولي السابق في سوشي 19 September 2008. at www.premier.gov.ru/events/653.html آخر ولوج إلى الموقع في ١ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

نفسها. كَمَّت البنوك الروسية، المتأثرة بتقلب الأسواق العالمية، من إدانة بعضها بعضًا، وجفت السيولة وسرعان ما وقع أكبر المقرضين في المصاعب. وكما هي الحال في الدول الأخرى، وجدوا أن عليهم البحث عن الدعم الحكومي إذا ما أرادوا تقيادي الانهيار^(١). وبدأت تُستدعى القروض. وأمسى الحصول على الائتمانات أصعب. وإذا أمكن الحصول عليها من الأصل، فهي أكثر تكلفة. هذا يعني أن الشركات الفردية قد وقعت، هي أيضًا، في مأزق، حتى في قطاع الدفاع المحمي، حيث أُفيد أن ٣٠٪ من الشركات على شفير الإفلاس في الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٩^(٢). وسُجِّل تراجع كبير في قيم الأسهم، بلغ حوالي ٧٥٪ طوال السنة^(٣)، واضطرت أسواق الأسهم في موسكو إلى تعليق نشاطاتها^(٤). في غضون ذلك راح الروبل يفقد قوته أمام العملات الأجنبية، وتراجع سعر النفط عن المستويات القياسية التي وصل إليها صيف العام ٢٠٠٨؛ فبلغ سعر صرفه ٢٣,٥ أمام الدولار. لكنه هبط فوصل إلى ٢٩,٤ نهاية السنة. وبحلول شباط/فبراير ٢٠٠٩ وصل إلى مستوى متدنٍ جديد هو ٣٦,٤^(٥)، على الرغم من أن حوالي ثلث احتياطي العملات الصعبة في البلاد استُنفد، في مسعى للتخفيف من تراجعه المفاجئ^(٦). وعمد التراجع في سعر صرف الروبل إلى رفع أسعار الواردات، ما أحدث تضخمًا^(٧). وخرجت مبالغ مالية ضخمة من البلاد في وقت واحد، وصلت إلى ١٣٠ مليار دولار خلال العام ٢٠٠٨، وهو رقم قياسي جديد تخلى «التقديرات الأكثر تشاؤمًا»، وبلغ ستة أضعاف المستوى الذي سُجِّل خلال الأزمة الاقتصادية قبل ١٠ سنوات^(٨).

فيما بدأت الشركات تواجه الصعوبات، أبدت ردود فعل كما حدث في الدول الأخرى: فقامت بتسريح العمال إلى جانب تحركات أخرى. تخطى المعدل الرسمي للبطالة المليون بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ولكن بحلول آذار/مارس ٢٠٠٩ تخطى المليونين. وساد توقع بأن يصل إلى حوالي ٣ ملايين، نهاية السنة، أو حوالي ١٠٪ من القوى العاملة^(٩). وتأثرت الحكومة نفسها، فبدأت بتنفيذ الاقتطاعات في عدد

(١) جرى التوافق، مثلاً، على أن تُقرض المصارف الروسية مبلغ ٩٥٠ مليار دولار لـ ٥ سنوات 7. *Izvestiya*, 8 October 2008, pp. 1.

(٢) *Izvestiya*, 26 February 2009, p. 3

(٣) *Daily Telegraph*, 17 November 2008, p. 21

(٤) *Vremya novostei*, 18 September 2008, p. 1

(٥) يمكن الرجوع إلى أرقام البنك المركزي الخاصة على الموقع الإلكتروني التالي: www.crb.ru

(٦) *Guardian*, 3 February 2009, p. 22

(٧) ارتفعت أسعار المواد الغذائية حوالي ١٨٪ عام ٢٠٠٨. لكنها ارتفعت بالنسبة إلى العائلات الأفقر بنسبة ٥٠٪:

Izvestiya, 26 January 2009, p. 7.

(٨) المصدر نفسه، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ص ٧.

(٩) المصدر نفسه، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، ص ٧.

المسؤولين الرسميين، خصوصاً على المستوى الإقليمي^(١). وأولئك الذين ظلوا في وظائفهم تأثروا أيضاً، مع نقل عدد متزايد منهم إلى وظائف بعقود دوام جزئي، أو عانوا تأخرًا طويلاً في تقاضي رواتبهم، في وضع متضخم بوتيرة متسارعة. وظهرت صعوبات معينة في المدن التي تضم صناعة واحدة، حيث يعمل عدد كبير جداً من السكان المحليين في مؤسسة واحدة (أو في عدد قليل جداً من المؤسسات). ففي مدينة بيكاليفو في منطقة لينينغراد، مثلاً، أدى إقفال مصنع إسمنت، هو مصدر الوظائف الأساسي، إلى نزول مئات المحتجين إلى الشارع الأساسي في طريق ٢٠٠٩، وراحوا يصيحون «العمل العمل!». وأفادت ثانياً، التي عملت في المصنع أكثر من نصف حياتها، إلى صحافي أنها لم تأكل اللحم منذ أشهر، وقد تسنى لها إطعام أولادها فقط لأن مقصف المصنع أبدى استعداداً لتمديد مدة سداد دينها له. وأمسى المتقاعدون، الذين لم تتأثر مخصصاتهم الشهرية، أثرياء على نحو غير متوقع. وساءت الأمور كثيراً إلى حد أن فواتير الخدمات العامة ما عادت تُدفع، مما يعني أن مخزون المياه الساخنة في المدينة أُقل إلى أن وجد الحاكم تمويلًا طارئاً لإعادة تزويدها^(٢).

في النتيجة، وجب تعديل توقعات نسب النمو، في حدة، إلى الوراء. وتوقع البنك الدولي ازدياداً بنسبة ٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨^(٣). ولكن بحلول آذار/مارس ٢٠٠٩ أبدى رأياً مغايراً تماماً، فأعلن تراجعاً بنسبة ٤.٥٪ خلال السنة، وحذّر من أزمة مالية ستدفع حوالى ستة ملايين روسي إلى الفقر، ما لم تقم الحكومة بالمزيد لدعمهم. وشرح البنك الدولي أن الاقتصاد الروسي قد تدهور كثيراً بداية العام ٢٠٠٩. فالأزمة عالمية النطاق، لكنها تفاقمت في روسيا بفعل هشاشاتها البنوية، حيث الاعتماد على قطاع النفط والغاز، مع أساس صناعي ضيق، وقطاع محدود من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولا يمكن توقع النوع نفسه من التعافي السريع الذي حدث عقب انهيار العملة عام ١٩٩٨، إذ تُعزى أسبابه إلى أن أغلب الشركاء التجاريين التقليديين لروسيا يواجهون صعوبات خاصة بهم، في حين أن سوق الصادرات الروسية تتراجع. وساد توقع أن تصل البطالة إلى ١٢٪، نهاية العام ٢٠٠٩، وهي نسبة تفوق ما عبّر عنه المتوقعون المحليون، وسيُدفع عدد أكبر من السكان إلى الفقر (ما يصل إلى ١٦٪). الأمر الذي يرفع احتمال حدوث اضطراب مدني خطر^(٤). وبحلول حزيران/يونيو، بدا توقع البنك الدولي متشائماً أكثر، إذ توقع تراجعاً بنسبة ٨٪ في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع نسبة

(١) Guardian, 30 October 2008, p. 29

(٢) Moscow Times, 3 June 2009, p. 3

(٣) البنك الدولي في روسيا، التقرير الاقتصادي الروسي، الرقم ١٧، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ص ١٧ على الموقع الإلكتروني التالي:

http://siteresources.worldbank.org/INTRUSSIANFEDERATION/Resources/rer17_eng.pdf آخر ولوج إلى

الموقع في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٤) Moscow Times, No. 18, March 2009، صفحات مختلفة.

البطالة إلى ١٣٪، وبلغ معدلات الفقر نسبة ١٧٪، نهاية السنة. وستكون هناك عودة إلى النمو المتواضع عام ٢٠١٠، ولكن ليس كنوع التعافي نفسه الذي حدث عام ١٩٩٨ (كما كرر البنك)، ولن يعود الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوياته ما قبل الأزمة حتى العام ٢٠١٢ على الأقل^(١).

وقد أظهر التراجع في قيمة الروبل المخاطر الناجمة عن الاعتماد الشديد على تصدير الموارد الطبيعية، إذ إن سعر برمبل نفط الأورال قد انخفض عن سعره المرتفع الذي بلغ ١٤٧ دولاراً في تموز/ يوليو ٢٠٠٨ إلى ٣٤ دولار فقط في كانون الأول/ ديسمبر التالي (على الرغم من أنه قد عاد وتعافى). وخلف انهيار عائدات الصادرات تبعات خطيرة على التمويلات العامة؛ فوجب تقديم تعديل للموازنة في آذار/ مارس ٢٠٠٩ يأخذ في الحسبان التراجع الحاد في العائدات، في وقت ترتفع فيه تكلفة الضمان الاجتماعي، الأمر الذي أحدث عجزاً تخطى الـ ٧٪^(٢). كذلك ظهرت تبعات على الجدارة الائتمانية الدولية لروسيا، من حيث أن سعر النفط عزز قدرة الدولة على سداد موجباتها. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، أمست «ستاندر أند بور» أول وكالة تصنيف تخفّض تصنيف روسيا منذ عقد من الزمن^(٣)؛ وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٩ حذت وكالة فيتش حذوها بخفض تصنيف روسيا إلى (BBB)، أي أعلى من درجة «مزر» بنقطتين، محدّرة من الإمعان في تخفيض التصنيف، نتيجة تراجع أسعار السلع، وارتفاع تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، وتراجع احتياطي العملات الأجنبية، ومشاكل في ديون الشركات^(٤). وقد عمد بوتين، في خطاب ألقاه في اجتماع لقيادة حزب روسيا الموحدة، ربيع العام ٢٠٠٩، إلى التسليم بأن الوضع الاقتصادي معقد، وأن السنة المقبلة ستكون صعبة، لكنه أصر على عدم وقوع أي كارثة^(٥). وبخصوص بعض الوزراء، فقد انقضت أسوأ مشاكلهم، إذ ما إن بدأت قيمة الروبل تستقر، حتى عاد سعر النفط ليرتفع^(٦)؛ لكن وزراء آخرين نبّهوا إلى أن الأمر ليس سوى استراحة مؤقتة^(٧). وخشي آخرون، من خارج البلاد تحديداً، مغبة أن يسمح ارتفاع سعر النفط بمزيد من التأجيل لخيارات صعبة، لكنها ضرورية^(٨).

(١) *Moscow Times*, No. 19, June 2009, pp. 12-13

(٢) *Izvestiya*, 20 March 2009, pp. 1, 10. يمكن الاطلاع على الموازنة المُراجَمة في: *SZ*, no. 18, item 2156, 28 April 2009.

(٣) *Kommersant*, 9 December 2008, p. 1

(٤) *Kommersant*, 5 February 2009, p. 1

(٥) *Izvestiya*, 2 March 2009, p. 2

(٦) النائب الأول لرئيس الوزراء إيغور شوفالوف كما ورد في المصدر نفسه. ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٩، ص ١. ومن جديد في بيانه الذي طرحه على مجلس الدوما عن تدابير الحكومة لمكافحة الأزمة (طمأن النواب إلى أن المرحلة الصعبة أصبحت خلفهم، وأنهم وصلوا أصلاً إلى مرحلة التجديد: المصدر نفسه، ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، ص ٢).

(٧) وزير المال ألكساي وردين كما ورد في المصدر نفسه، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٩، ص ١.

(٨) راجع على سبيل المثال: 'Red Square blues', *The Economist*, 6 June 2009, pp. 13-14؛ أو عن المتأخرات الإنتاجية والتكنولوجية المتواصلة: Raj M. Desai and Itzhak Goldberg, eds., *Can Russia Compete?* (Washington, DC: Brookings, 2008).

وكان الكاتب بيلينسكي قد أشار في منتصف القرن التاسع عشر، إلى «أن الناس يحتاجون إلى البطاطا، لكنهم لا يحتاجون مطلقاً إلى دستور»^(١). وأشارت تجربة التغيير الاقتصادي، عقب الحقبة الشيوعية والأزمة المالية العالمية التي حلت في بداية القرن الجديد، إلى العكس تقريباً. فعائدات الموارد الطبيعية الوفيرة وتدبير دعم صناعات أو قطاعات معينة في المجتمع، من شأنها أن تشتري الوقت كما هو جلي. ولكن من دون دستور، أو في شكل أعم سيادة القانون، لن تتوافر بيئة تُحترم فيها حقوق الملكية، وتُجَلَّ فيها العقود، وسُحِّل النزاعات في شكل غير عادل. وفي غياب بيئة من هذا النوع، لن تزدهر الزراعة. وسيكون هناك حوافز أقل لزراعة البطاطا في المقام الأول. ويمكن طرح المسألة في شكل أعم، فليس محصول البطاطا وحده الذي سيعاني في غياب بيئة قانونية آمنة، بل إن حريات المواطنين العاديين ستكون أكثر عرضة للخطر، ما لم تتوافر حقوق ملكية تحميهم، وكذلك أصولهم ووظائفهم، وإن عبروا عن آرائهم أو شاركوا في نشاطات لا تستسيغها الحكومة. فالافتقار إلى ملكية محمية في شكل آمن، هو بالطبع مشكلة روسية قديمة جداً، لا سوفيتية فحسب؛ فقد شكّل أساس الدولة الوراثية في المرحلة السابقة للثورة، دولة لا تضع قيوداً على عمل السلطات العامة، وبالتالي لا توفر أساساً لتنمية المؤسسات التي يمكنها إصدار الأحكام على الادعاءات المتضاربة. وبهذه الطريقة تحافظ على حريات الأفراد^(٢). وأشارت، بدورها، إلى أن نوع التغييرات الاقتصادية التي قال الكرملين إنه يريدونها لن يتحقق إلى أن يتم تخطي إرث القرون، لا العقود فحسب.

لهزيد من القراءة

عن المراحل الأخيرة من الاقتصاد السوفيتي، راجع تحديداً (2003) Hanson (1992), Nove والدراسة المستندة إلى المقابلات التي أجراها (1998) Ellman and Kontorovich. تجدون دراسات ناجمة عن ترصّدات دقيقة عن الاقتصاد السياسي في عهد بوتين في كتاب Goldman (2008) and (2010) Pirani؛ عن خودوركوفسكي و«مسألة يوكوس» راجع (2010) Sixsmith and (2009) Sakwa. تجدون على سبيل المثال عيّنة من الجدال الكبير والمتواصل بين النيوليبراليين والتدرجيين أتباع الاقتصاد الكينيزي في (2007) and (1995) Aslund، في المقابل تجدون الآراء المختلفة عنها في Klein and

(١) V. G. Belinsky, *Polnoe sobranie sochinenii*, 13 vols. (Moscow: Izdatel'stvo Akademii nauk SSSR, 1953- 9), vol. XII, p. 402.

(٢) المصدر الأكثر تعريفاً لهذه الفكرة هو: Richard Pipes, *Russia under the Old Regime* (London: Weidenfeld & Nicolson and New York: Scribner, 1974).

راجع أيضاً: Pipes, *Property and Freedom* (London: Harvill and New York: Knopf, 1999).

- (2003) and Stiglitz (2002), Pomer (2001). تملك لجنة الإحصاءات الرسمية الروسية موقعًا إلكترونيًا متوفرًا باللغة الإنكليزية وهو (www.gks.ru/eng). تشمل مصادر البيانات والتعليقات الغربية: الأداء الشهري لوحدة الاستخبارات الاقتصادية، تقارير البلد: روسيا (راجع: www.ciu.com) وتقرير التبدل السنوي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (www.ebrd.com) والتقرير الاقتصادي الروسي الفصلي للبنك الدولي (www.worldbank.org.ru): الكل لديه مصلحة في الإصلاح.
- Åslund, Anders, *How Russia Became a Market Economy* (Washington, DC: Brookings, 1995). *How Capitalism Was Built: The Transformation of Central and Eastern Europe, Russia, and Central Asia* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2007).
- Ellman, Michael, and Vladimir Kontorovich, eds., *The Destruction of the Soviet Economic System: An Insiders' History* (Armonk, NY, and London: M. E. Sharpe, 1998).
- Goldman, Marshall I., *The Privatization of Russia: Russian Reform Goes Awry* (New York and London: Routledge, 2003).
- Petrostate: *Putin, Power, and the New Russia* (New York and Oxford: Oxford University Press, 2008).
- Hanson, Philip, *The Rise and Fall of the Soviet Economy: An Economic History of the USSR from 1945* (London and New York: Longman, 2003).
- Klein, Lawrence R., and Marshall Pomer, eds., *The New Russia: Transition Goes Awry* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2001).
- Nové, Alec, *An Economic History of the USSR*, 3rd edn (Harmondsworth and New York: Penguin, 1992).
- Pirani, Simon, *Change in Putin's Russia: Power, Money and People* (London: Pluto Press, 2010).
- Sakwa, Richard, *The Quality of Freedom: Khodorkovsky, Putin, and the Yukos Affair* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2009).

Sixsmith, Martin, *Putin's Oil: The Yukos Affair and the Struggle for Russia* (New York and London: Continuum, 2010).

Stiglitz, Joseph, *Democracy and its Discontents* (New York and London: Norton, 2002).

الفصل الخامس

مجتمع منقسم

اعتُبرَ المجتمع الأكثر انفتاحًا على الملكية الخاصة مجتمعًا أكثر انقسامًا: بين الأغنياء والفقراء، وبين الصغار والكبار، وبين المناطق الواهبة والمناطق المحتاجة إلى دعم، وبين الصناعة الثقيلة والخدمات. ازدادت التباينات في المداخيل بشكل كبير، وأمست مجموعة من الأوليغاركيين من أغنى الناس في العالم، حتى بعد الأزمة المالية العالمية التي بدأت تؤثر في روسيا قرابة نهاية عام ٢٠٠٨. لكن ظل ملايين البشر يعيشون في الفقر، وكثيرون منهم يتركزون في المناطق الأشد فقرًا في جنوب البلاد - بعضٌ منهم مسلمون - حيث ثلث السكان البالغين عاطلون عن العمل. في غضون ذلك أدت التفاوتات الاجتماعية الشديدة ونظام تطبيق القانون المتأثر جدًّا بالفساد إلى ارتفاع معدّل الجرائم بشكل كبير، بما فيها جرائم العنف والقتل المأجور. كما أثرت أيضًا في موقع المرأة، التي خسرت المساواة الرسمية التي كانت تحظى بها في العهد السوفيتي، فيما وجدت نفسها تواجه مشكلات جديدة، أو على الأقل مستعصية أكثر مثل الدعارة والعنف الأسري والإتجار بالبشر.

لطالما كان الاتحاد السوفيتي مجتمعًا متنوعًا. فقد كان مجتمعًا أوروبيًا، ولكنه كان آسيويًا أيضًا، وكان يمتد على مسافة ١١ منطقة زمنية، وتحده ١٢ دولة و٣ محيطات، وأغلب مناطقه الشمالية متجمدة على الدوام، في حين أن جمهورياته الجنوبية مقفرة إلى حدٍّ بعيد. كان مجتمعًا مسيحيًا بغالبية، لكنه كان أيضًا خامس أكبر دولة إسلامية في العالم، ويضم أقليات بارزة من اليهود والبوذيين. كان حوالي نصف عدد سكانه روسًا وثلاثة أرباعهم ينتمون إلى إحدى القوميات السلافية؛ ولكن كانت هناك أكثر من مئة جماعة إثنية معروفة. ووفقًا لمصادر إحصائية أخرى أكثر شمولًا يصل عدد الجماعات الإثنية إلى ٨٠٠^(١). كانت لغتها الأساسية الروسية، وكان ٨٢٪ من السكان يتكلمونها بطلاقة أو كلفة أم؛ ولكن

Voprosy istorii, no. 6, 1989, p. 134 (1)

كان يُنطق بحوالي ١٣٠ لغة أخرى على الأراضي السوفيتية، باستخدام تشكيلة متنوعة من أبجديات مختلفة^(١). في الواقع كانت الدولة نفسها قائمة على التنوع، فقد كانت «أمة طوعية» موزعة على ١٥ جمهورية في كل منها جماعة قومية متميزة يُفترض أنها مهيمنة^(٢).

لكن إذا كان الاتحاد السوفيتي «وطنياً من حيث الشكل»، فقد كان أيضاً «اشتراكياً من حيث المضمون». بادئ بدء، لم تكن هناك ملكية خاصة لمصادر الإنتاج من النوع الذي يمكن أن يؤدي إلى أقلية من المالكين وأكثرية من العمال الأجورين. لم تكن الملكية الخاصة غير مشروعة، فقد كان هناك (على سبيل المثال) قطاع إسكاني خاص مزدهر، لكن لم تكن هنالك مصانع أو مزارع خاصة، ولم يكن مشروعاً الاعتياش من كد الآخرين. هذا ما عرّفته السلطات السوفيتية بـ«الاستغلال». في الواقع، عدم العمل لم يكن مشروعاً مطلقاً؛ حيث شدد الدستور السوفيتي، من خلال نص بدا أنه مأخوذ من رسالة القديس بولس الثانية إلى أهل سالونيك، على أن «من لا يعمل لن يأكل» (اختضت هذه الكلمات حينما جرى تبني دستور جديد خلال عهد بريجنيف، ولكن ظل المبدأ الإنجيلي قائماً)^(٣). وكذلك لم يكن مشروعاً امتلاك أكثر من منزل، أو امتلاك منزل يتعدى مساحة معينة، أو تأجيرهِ والعيش من أجرته^(٤). لم يكن مجتمعاً «خالياً من الطبقات»: اعترفت النظرية الرسمية بوجود العمال والمزارعين التعاونيين، وبوجود «شريحة» إضافية من الموظفين ذوي الياقات البيض. لكن بالمبدأ لم تكن ثمة ضغينة بين هذه الجماعات المختلفة لأن ملكية موارد المجتمع كانت جماعية. وبالتالي لم يكن هناك أساس (كما افترض) للصراعات التي تبرز في النظام الرأسمالي والمجتمعات الأخرى المقسمة إلى طبقات.

كانت النظرية الرسمية من دون شك دليلاً منقوصاً لحقائق الحياة اليومية في ظل النظام السوفيتي. لكن حتى النظرية الرسمية بدأت تتغير حينما خضع المجتمع نفسه لتحول واسع. المجتمع الاشتراكي يراه يوري أندروبوف، الذي توفي عام ١٩٨٢، عبارة عن مجتمع خالٍ من الصراعات الاجتماعية، وبالتالي ليس ثمة أساس لـ «معارضة منظمة» كالتي يبذل أنصار «التعددية» الغربيون كل جهودهم للتشجيع عليها^(٥). في عهد غورباتشوف، بعد بضع سنوات فقط، أصبح من الممكن التحدث عن «تعددية اجتماعية»، ثم عن

(١) A. M. Prokhorov, ed., *SSSR: entsiklopedicheskiĭ spravochnik* (Moscow: Sovetskaya entsiklopediya, 1982), p. 20.

(٢) وفقاً لدستور عام ١٩٧٧ كان الاتحاد السوفيتي دولة متعددة القوميات تشكلت نتيجة حق تقرير المصير للأمم والتعاقد الطوعي بين الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية المتساوية.

(٣) شاعت القروض التي من هذا النوع في بداية الحقبة السوفيتية. راجع: Jay Bergman, 'The image of Jesus in the Russian revolutionary movement', *International Review of Social History*, vol. 25, part 2 (1990), pp. 220-48.

(٤) E. J. M. Feldbrugge, *Russian Law: The End of the Soviet System and the Role of Law* (Dordrecht: Martinus Nijhoff, 1993), p. 301.

(٥) Yu. V. Andropov, *Izbrannye rechi i stat'i*, 2nd edn (Moscow: Polizdat, 1983), pp. 194-5.

«تعددية الآراء»، أو حتى «تعددية المصالح» التي تتطلب منطقيًا صياغة بدائل سياسية يمكن من خلالها التعبير عنها، والتوفيق فيما بينها^(١). لقد عكس التغيير في التفكير الرسمي مجتمعًا هو بحد ذاته يتطور وتزداد صعوبة تصنيفه. في العام ١٩٨٥، حينما نجح غورباتشوف في تسنّم قيادة الحزب، جرى توظيف أكثر من ٩٠٪ من قبل الدولة نفسها. بحلول العام ١٩٩٠، مع بدء حكومة ريجكوف بتطوير سوق «منظمة»، كان زهاء ٨٠٪ لا يزالون يعملون في القطاع العام، رغم أن الملكية الخاصة كانت تتزايد. ورغم ظهور أولى المؤسسات ذات الملكية الأجنبية. مع نهاية العقد، وبعد مزيد من التغييرات الواسعة في ظل قيادة يلتسن، انخفض التوظيف في القطاع العام إلى ٢٨٪، وكانت نسبة أكبر (٤٤٪) تعمل في القطاع الخاص. رغم أن عددًا كبيرًا من الناس، يفوق ٩ ملايين، أي ١٣٪ من العدد الإجمالي، كانوا عاطلين عن العمل^(٢). والاتحاد السوفيتي الهائل الموحد خَلَفْتَهُ، رسميًا على الأقل، «روسيا ما بعد الحقبة الشيوعية» مع تنوع في الملكية والمهن يوازي تنوع الرأي المُتمثّل في مؤسساتها السياسية التي جرى تأسيسها حديثًا.

الثراء والفقراء في روسيا ما بعد الحقبة الشيوعية

تمثّلت إحدى النتائج، الجلية للانتقال إلى اقتصاد يركّز أكثر ما يركّز على الملكية الخاصة، في ظهور فجوة متسارعة الاتساع في العائدات، وبالتالي في مستويات المعيشة. في العام ١٩٩١، العام الأخير للاتحاد السوفيتي، حصد خُمس السكان الذين يتقاضون أعلى الرواتب ٣١٪ من كل المداخيل المالية، وحصد الذين يتقاضون أدنى الرواتب ١٢٪ منها. بنهاية العقد، حصد الخُمس الأثري النصف مجددًا (بما فيها حوالى نصف المداخيل المكتسبة بأكملها)، في حين أن الخُمس الأفقر من السكان حصدوا ثلثي ما كانوا يتقاضونه في الحقبة السوفيتية فقط^(٣). يجري عادةً التعبير عن مثل هذه الفروق من خلال «النسبة العشرية»، التي تربط عائدات أثرى ١٠٪ إلى عائدات أفقر ١٠٪. في العام ١٩٩٠ بلغت النسبة ٤.٤؛ وبنهاية العقد ارتفعت إلى ١٣.٩^(٤). كما تغير «مُعامل غيني»، وهو مقياس آخر معترف به دوليًا لتوزّع المداخيل، في الحقبة نفسها من ٢٦٠ إلى ٣٩٤: وهو تغير ملحوظ وفق مقياس

(١) M. S. Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, 7 vols. (Moscow: Politizdat, 1987-90), vol. V, p. 219 (التعددية الاشتراكية). vol. VI, p. 205 (تعددية الآراء). ص ٢١٢ (تعددية المصالح). جرت أصلاً الإشارة إلى التعددية السياسية في صحيفة «البرافدا» في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥. قبيل تسلّم غورباتشوف السلطة. انظر:

Vadim Pechenev, *Gorbachev: k vershinam vlasti* (Moscow: Gospodin narod, 1991), p. 71.

(٢) *Rossiiskii statisticheskii yezhegodnik: statisticheskii sbornik* [hereafter RSYe] (Moscow: Goskomstat (٢٠٠٠)، pp. 112, 105 (عدد العاطلين عن العمل).

Ibid., RSYe 2000, p. 155 (٢)

Ibid., p. 141; for 1990, RSYe 1996, p. 116 (٤)

الجدول ٥-١ معايير المعيشة في التسعينات (نسبة التغيرات، سنة تلو الأخرى)

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
١١١	٨٧	٨٤	١٠٦	١٠١	٨٤	١١٢	١١٦	٥٣			المدخل المالية الحقيقية
٤٩	٤٥	٥٢	٦٢	٥٩	٥٩	٦٩	٦١	٥٣	١٠٠		المؤشر (١٠٠=١٩٩١)
١٤	١٤	١٤	١٤	١٣	١٤	١٥	١١	٨	٥	٤	التفاوت: النسبة العشرية
٠,٣٩٥	٠,٤٠٠	٠,٣٩٤	٠,٣٩٠	٠,٣٨٥	٠,٣٨٧	٠,٤٠٩	٠,٣٩٨	٠,٢٨٩	٠,٢٦٠		مُعامل غيبي
٢٩	٢٨	٢٣	٢١	٢٢	٢٥	٢٢	٣٢	٣٤			نسبة الأشخاص دون حد الكفاف
١٢٨	٦١	٩٥	٩٥	١٠٩	٨١	٩٧	١٣١	٥٢			معاشات التقاعد (بنسبة فعلية)
٧٦	٧٠	١١٥	١١٣	١١٦	١٠١	١٢٩	١٣٨	١١٩	١٧٠	٢٣٧	نسبة الكفاف

المصدر: Rossiiskii, statisticheskii vechegodnik 2001, p.171

يمثل فيه الصفر المساواة التامة، والواحد التفاوت التام^(١). بالطبع ليس ثمة مجتمع متساوٍ بالكامل أو متفاوت بالكامل؛ ولكن هذه الأرقام تعني أن أثرى ٢٠٪ من الروس تلقوا في نهاية العقد حصة من إجمالي المداخيل تفوق تلك التي في أي دولة أوروبية أخرى يصدر البنك الدولي تقارير بأرقامها، بما فيها الجمهوريات السوفيتية السابقة كلها. وتفوق تقريباً مداخيل جميع دول إفريقيا وأميركا اللاتينية مجتمعة^(٢). في المقابل، كان حوالي ثلث السكان (٤٤ مليون نسمة) يعيشون دون حد الكفاف، وأكثر من ثلثهم كانوا يعيشون في «فقر مدقع»^(٣).

RSYe 2000, p. 155 (١)

(٢) للاطلاع على مقارنات دولية راجع: World Development Report 2000/2001 (Washington, DC: Oxford University Press for the World Bank, 2000), pp. 282-3. المداخيل، مقارنة مع ٤٣٪ في المملكة المتحدة و٤٦,٤٪ في الولايات المتحدة.

(٣) RSYe 2000, p. 141; Rossiya v tsifrakh 1998 (Moscow: Goskomstat, 1998), p. 6. للتفاصيل حول التفاوتات الناشئة راجع: Bertram Silverman and Murray Yanowitch, *New Rich, New Poor, New Russia: Winners and Losers on the Russian Road to Capitalism* (Armonk, NY: Sharpe, 1997; expanded edn. 2000).

المدخيل المالية ليست إلا إحدى طرائق تحديد معايير المعيشة، وهذا ينطبق إلى حد ما على روسيا في بداية الحقبة ما بعد الشيوعية^(١). بدايةً، كان هناك عدد كبير من الأشخاص لا يتقاضون أجورهم مطلقاً، أو حتى جزءاً من مكتسباتهم. وبالتالي ميّزت الإحصاءات الرسمية بين المدخيل الاسمية، من معاشات ورواتب تحقق للعمال، والمدخيل المالية التي يتقاضونها فعلياً. في الواقع، كانتا كلتاهما تتغيران من سنة إلى أخرى، حيث انخفضت المدخيل كثيراً في العام ١٩٩٢ حينما سُمح بإعادة التوازن إلى الأسعار؛ لكنها انتعشت بعض الشيء في السنة التالية. على مدى العقد، جعل هذا الأمر المدخيل المالية الحقيقية، بمعنى آخر، بعد أن جرى تعديلها إثر التضخم بمستوى لا يعدو نصف قيمتها في السنة الأخيرة للحكم الشيوعي (راجع الجدول ٥-١). يمكن أيضاً التعبير عن المدخيل من خلال السلع التي يمكن مبادلتها بها. في نهاية التسعينات لم يكن الروسي، بمتوسط دخله على سبيل المثال، يستطيع شراء سوى ثلثي عدد البيض الذي كان يشتريه في بداية العقد، وأكثر من نصف كمية اللحم والبطاطا والحليب التي كان يشتريها، وكذلك حوالى ثلث السمك والملفوف^(٢). كان الروس، نتيجةً لهذه التغييرات، يتفقون أكثر من نصف مدخيلهم على الطعام في أواخر سنوات عقد التسعينات^(٣)، في حين أن نوعية غذائهم في الوقت عينه راحت تتدهور. في نهاية التسعينات ازدادت كمية الكحول التي تُباع عما كانت عليه في بداية العقد، وكذلك التبغ، في حين أن اللحم والخبز والخُصْر انخفض مبيعها بحوالى الثلث، والبيض بحوالى النصف^(٤). فضلاً عن أن هذه المعدّلات كانت وسطية: الأشخاص الذين يتقاضون أعلى المدخيل، كالحال في المجتمعات الأخرى، يأكلون الكميات نفسها من الخبز والبطاطا، لكنهم يأكلون كمية من الفواكه والخُصْر والسمك واللحم تبلغ ضعف ما تأكله الـ ١٠٪ من الأقل دخلاً^(٥).

كانت هناك تباينات، ليس فقط بين الفئات الاجتماعية، بل بين المناطق وضمنها، في أنماط توزيع المدخيل^(٦). في أرجاء البلاد كلها، في نهاية التسعينات، تخطت المدخيل المالية حدّ الكفاف بحوالى

(١) See Richard Rose and Ian McAllister, 'Is money the measure of welfare in Russia?', *Review of Income and Wealth*, vol. 42, no. 1 (March 1996), pp. 75-90.

(٢) *RSYe 2000*, p. 154

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(٤) *RSYe 2000*, p. 457

(٥) المصدر نفسه، ص ١٦٥. أشارت الاستطلاعات إلى أن الفقراء كانوا ينفقون حوالى ٧٠٪ من مدخيلهم على الغذاء خلال أولى سنوات العهد ما بعد الشيوعية، وكان المتقاعدون والمعائلات الكبيرة ينفقون ما يصل إلى ٩٠٪ من مدخيلهم على الغذاء. راجع: *Sotsiologicheskie Issledovaniya*, no. 3, 1994, p. 66. وسرى الأمر نفسه في السنوات اللاحقة. راجع على سبيل المثال: *Izvestiya*, 29 October 2008, p. 8. and 26 January 2009, p. 7.

(٦) وردت الإحصاءات الإقليمية بشكل شامل في: *Regiony Rossii: informatsionnostatisticheskii sbornik*, 2 vols. (Moscow: Goskomstat Rossii

بشكل سنوي منذ العام ١٩٩٧. صدر حديثاً في ثلاثة مجلدات، وجرت تعديلات متفرقة على نطاق العمل والعنوان الفرعي). للاطلاع على دليل شامل حول المطبوعات المتخصصة راجع:

١,٨ مرة، وهذه نسبة أقل بكثير عما كانت عليه في السنوات السابقة، بسبب انهيار العمل، والارتفاع الحاد في نسبة التضخم. لكنها في إنغوشيا الجنوبية كانت تعادل أقل من نصف حد الكفاف (٤٤٪)، في حين بلغت في المناطق الغنية بالنفط في غرب سيبيريا ٣ أضعاف أو ٤ أضعاف حد الكفاف، وفي موسكو ٥ أضعافه ونصف الضعف^(١). من جديد جمعت متوسطات المداخيل الفقراء والفاحشي الثراء، ونسبها النسبية تفاوتت من منطقة إلى أخرى. في ماغادان، أقصى الشرق، كانت النسبة الأثرى من السكان المحليين التي تبلغ ٢٠٪ تكسب أكثر من ٤ أضعاف ما تكسبه الـ ٢٠٪ الأفقر؛ ولكن في موسكو كان الأثرى يكسبون حوالى ٢٠ ضعف ما يكسبه الأفقر^(٢). هذا يعني أن أعداد الفقراء في العاصمة كانت كبيرة، وكذلك أصحاب الملايين في كل أرجاء البلاد. على نحو مماثل، في موسكو كان ٢٣٪ من السكان يكسبون أقل من حد الكفاف في نهاية العقد، وهي نسبة أدنى بكثير من المعدل العام الذي يبلغ ٣٠٪. ولكن في إنغوشيا كان أكثر من ٩٥٪ يعيشون دون حد الكفاف، وفي تشيتا شرقاً، التي تحدّها منغوليا والصين، كانت هذه حال ٨٨٪ من السكان^(٣). كذلك كانت هنالك تباينات تتعلق بالمهن؛ فقد انخفضت نسب الرواتب في مجال الزراعة بشكل كبير، حيث كانت تقارب المعدل العام في العام ١٩٩٠، فانخفضت بنسبة ٤١٪ فقط في العام ١٩٩٩، وحدثت انخفاضات مماثلة في مجالي الرعاية الصحية والتربية، إلى حوالى نصف مستوياتها في بداية العقد^(٤).

لم تعكس الإحصاءات الرسمية التي من هذا النوع أو أي نوع آخر إلا قلة قليلة من التغييرات التي كانت تحدث في أنماط التفاوت الاجتماعي. من الجلي أنها لم تشمل تماماً العائدات اللاشريعية وغير المعلن عنها، أو مدى عيش الروس وسط اقتصاد غير رسمي قائم على تبادل الخدمات ومقايضة السلع، أو المساهمة في معايير العيش التي تقدمها مخصصات الضواحي^(٥). ولكن الأرقام الرسمية، إن وجدت، فقد بدت كما لو أنها تخفي حقيقة التباينات التي تزداد اتساعاً بين الفقراء والأغنياء. بادئ بدء، جرى تحديد حد الكفاف على مستوى متدنٍ بشكل غير منطقي (أدنى بكثير من مؤونة السجن في عهد القيصر،

John Löwenhardt and Stephen White, comps., *The Russian Regions: A Bibliography* (Pittsburgh, PA: Carl Beck Papers in Russian and East European Studies, University of Pittsburgh, 2007).

(١) *RSYc 2000*, pp. 157-8

(٢) *Regiony Rossii: statisticheskii sbornik*, 2 vols. (Moscow: Goskomstat, 2001), vol. II, pp. 128-9

(٣) *RSYc 2000*, p. 164

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٥) وجدت استطلاعات VTSlOM أن ٤٤٪ حصلوا على مخصصات، حيث زرعوا الخُضْر والفواكه. راجع: *Ekonomicheskie*

isotsial'nye peremeny: monitoring obshchestvennogo mneniya, no. 3, 1998, p. 67

كما وجدت وكالة المعلومات الأميركية (USIA) أن روسيا أمست «دولة للمزارعين ذوي الكفاف الجزئي. حيث أفيد أن ٥٤٪

يزرعون نصف محاصيلهم الغذائية أو أكثر». انظر: *Poverty in Russia*, M-4-99, 12 January 1999, p. 5.

حيث كان طعام السجن يحتوي على كمية مضاعفة من اللحم^(١١). وكانت تباينات الدخل أكثر ارتفاعاً مما أشارت إليه الأرقام الرسمية. حيث وجد الأغنياء طرقاً لإخفاء عائداتهم وتست لهم حماية قيمة أموالهم من خلال الاستثمار في العقارات، في حين أن شريحة الفقراء كانت تشمل المتسولين ومدمني الكحول والمشردين الذين غالباً ما لا يحوزون انتباه المدققين الرسميين التام^(١٢). على نحو مماثل، كانت لعدد من الروس وظيفة ثانية؛ ولكن ١١٪ فحسب كان لهم دخل إضافي من هذا النوع بصورة متقطعة أو منتظمة أكثر. وراحت أعدادهم تتراجع، وكانوا على الأرجح أولئك الذين يتقاضون أصلاً أعلى الأجور في وظائفهم الأصلية^(١٣). بالنتيجة، فيما اعتبرت إحصاءات الحكومة أن حوالي ثلث السكان يعيشون في الفقر في أولى سنوات العهد ما بعد الشيوعي، رفعت الإحصاءات المستندة إلى الاستطلاعات النسبة إلى ٨٠٪: في حين أن ٢٠٪ كانت مداخيلهم متدنية جداً، حيث لم تكن تغطي أكثر من الحاجات الأساسية جداً لأفراد العائلة. ولا تكفي لتأمين اللباس أو العلاج الطبي أو قضاء الإجازات، تاركة إياهم معرضين «لخطر الامتهان»^(١٤).

كان من الأصعب أكثر الحصول على إحصاءات موثوقة حول «الأثرياء»، «ليس بسبب تواضع الروس الجدد، بل لأن أي دراسة من هذا النوع ستصطدم بالسؤال حول مصادر ثرواتهم»^(١٥). في رأي معظم الباحثين الموثوقين كان بالإمكان تصنيف قرابة ٥٪ من الروس بحلول منتصف التسعينات، على أنهم أثرياء (بلغ عددهم مع عائلاتهم ما بين ٤ ملايين نسمة و٧ ملايين). الـ ١٥٪ الآخرون كانوا «موسرين»، مع مدخول لا يقل عن ألف دولار في الشهر لكل فرد من أفراد العائلة. وكانت نسبة «متوسطي الحال» حوالي ٢٠٪ من السكان، بدءاً بعمال الشركات التجارية وتجار الشوارع والمسؤولين الحكوميين الصغار، وصولاً إلى رجال الأعمال والمجرمين الأكثر يسراً، الذين كان في وسع بعضهم أن يأمل بتأمين مستوى معيشة

(١) *Argumenty i fakty*, no. 11, 1997, p. 2

(٢) Natal'ya Rimashevskaya, 'Sotsial'nye posledstviya eko- وكذلك: *Voprosy statistiki*, no. 2, 1997, pp. 30-6 *nomicheskikh transformatsii v Rossii*. *Sotsiologicheskoe issledovaniya*, no. 6, 1997, pp. 55-65, at p. 59.

(٣) *Ekonomicheskie i sotsial'nye peremeny*, no. 4, 1998, p. 58, and no. 3, 1998, p. 31؛ طُرحت وجهة نظر مماثلة في: Rimashevskaya, 'Sotsial'nye posledstviya', p. 58. وجدت وكالة المعلومات الأميركية (USIA) أن «١٠٪ فقط من الروس العاملين يشغلون وظيفة ثانية أو يملكون مصدراً مادياً ثانياً، و٦٪ يملكون أحياناً مصدراً إضافياً من هذا النوع» (*Poverty in Russia*, p. 10) وعلى نحو مماثل، وجدت استطلاعات أجريت في سامارا وكيميروفو وليوبرتسي وسايكتيفار أن أفقر ربوات البيوت لا يستنّ لهن الحصول على أراضٍ زراعية، ولا يملكن الوقت ولا المال لزراعة محاصيلهن الخاصة؛ أولئك اللواتي يفعلن ذلك هنّ أغنى من المعدل الوسطي؛ ومع ذلك، ينفقن مبالغ كبيرة على شراء الغذاء (*Financial Times*, 11 December 1998, p. 3).

(٤) *Izvestiya*, 26 January 1996, p. 4. وفقاً لاستطلاع آخر، ٧١٪ من العائلات مداخيلها دون حد الكفاف.

(٥) *Vestnik Moskovskogo Universiteta. Seriya 18. Sotsiologiya i politologiya*, no. 3, 1996, p. 19.

Izvestiya, 22 April 1998, p. 6

يوازي تقريباً مستوى معيشة أنداهم من الطبقة الوسطى في الدول الغربية. وكان معظمهم يتركزون في موسكو، حيث يمثلون حوالي ثلث السكان، ويشكلون حوالي ١٠٪ من سكان معظم المدن والبلدات الأكبر مساحة. وشكل «الفقراء نسبياً» حوالي ٢٠٪، فيما شكل «الفقراء» نسبة ٤٠٪، ربعهم من المعدمين^(١). في ظل هذا الوضع المتدني جداً، عادت مسائل الصحة العامة، التي كانت آنفاً طي النسيان، إلى الواجهة، وازداد انتشار أمراض معدية مثل الخانوق والسل بالنظر إلى ثقل وطأة سوء التغذية وفرص الإسكان المحدودة على المستضعفين. لم يكن لمثل هذه التباينات في المداخل «نظير في دول أوروبا الشرقية»؛ ومن الجلي أنها كانت «غير مسبوقة»^(٢).

قدمت تاتيانا زاسلافسكايا، وهي أبرز عالمة اجتماع روسية، تصنيفاً مفصلاً أكثر، لكن أكثر دقة، حيث أشارت إلى أن على القمة تتربع «أوليغاركية متجددة» تشكل ١٪ فقط من السكان. وتتألف على الغالب من أفراد سابقين من «النخبة الحاكمة» (nomenklatura)، يتمتعون «بسلطة ليست أقل من سلطة أسلافهم السوفيت، وبثروات أكبر بكثير من ثرواتهم». تأتي بعدها «طبقة البيروقراطيين الحاكمة المعززة والموسّعة»، وتشكل ٤-٥٪ من السكان، وتبلغ ضعف حجم الطبقة التي كانت في العهد السوفيتي، وهي «تعتمد على الفساد التام لجهاز الدولة ووكالات تطبيق القانون». والطبقة الثالثة (حوالي ١٤-١٧٪ من إجمالي السكان) هي «الطبقة الوسطى بالمعنى الغربي»، ولكن هي طبقة ضيقة ومتباينة ومزعزعة، ممتلكاتها محدودة، ومعظمها متركز في البلدات، ولكن بسبب ضعفها لم تتمكن بعد من إحداث تأثير بارز في التنمية الاجتماعية. الطبقة الرابعة والكبرى على الإطلاق هي التي وصفتها زاسلافسكايا بـ «القاعدة»، وتشكل ٦٠-٦٥٪ من السكان. نتيجة للإصلاحات الاقتصادية، أمست هذه المجموعة أقل يسراً مما كانت عليه في الحقبة السوفيتية الغابرة؛ حيث لم تلتق أي أصول بارزة جراء خصخصة ممتلكات الدولة، وفي الوقت عينه فقدت أمنها الاجتماعي والاقتصادي الذي كانت تتمتع به (تأثرت في الوقت عينه بالبطالة المتنامية وعدم دفع الأجور ومعاشات التقاعد). بعدها تأتي طبقة «الفقراء الشرفاء» ومنهم أصحاب المؤهلات الأقل وأرباب العائلات الكبرى (٩-١٢٪ من العدد الإجمالي)؛ وأخيراً «الطبقة الدنيا»، وهي طبقة إجرامية تشكل ٧-٩٪. وقد فقدت كل أشكال التواصل مع أغلب المؤسسات الاجتماعية وتعيش وفق قوانينها الخاصة^(٣).

الأثرياء، بحسب هذه التصنيفات، عبارة عن مزيج من عدة مجموعات، منها مجموعة رجال الأعمال المتعلمين والمجتهدين الذين يشغلون مراكز مرموقة في المؤسسات التجارية وترتبطهم علاقات مع

(١) *Izvestiya, Natal'ya Rimashevskaya*

(٢) *Rimashevskaya, 'Sotsial'nye posledstviya', pp. 55, 57*

(٣) *T. I. Zaslavskaya, 'Problema demokraticheskoi periorientatsii ekonomiki sovremennoi Rossii', Obshchestvo i ekonomika, nos. 1-2, 1997, pp. 51-7, at pp. 54-5.*

الدولة، وكذلك مجموعة أجدد من متعهدي المشاريع الذين تربطهم علاقات وثيقة بالجريمة المنظمة وميل أكبر إلى عيش أسلوب حياة مبهرج ومترف. رجال الأعمال أكثر ميلاً لتعزيز مصالحهم من خلال ممارسة الضغط ضمن الحكومة، ويميلون إلى استثمار عائداتهم في العقارات؛ في المقابل يعيش متعهدو المشاريع في محيط أقل ترفاً، ولكنهم يستسيغون السيارات الفارهة ويستمتعون بارتياح الملاهي الليلية وحانات الرقص الخلاعي. يكون رجال الأعمال النخبويون في العادة متزوجين، حيث يقترن الواحد منهم بزوجة تركت عملها؛ والأعم الأغلب منهم ينجبون ولداً أو ولدين، ويوجهون أولادهم لامتهان المحاماة أو علم الاقتصاد؛ وسياراتهم المفضلة هي من نوع فولفو وليكولن ومرسيدس بنز، رغم أنهم يقتنون بعض السيارات الروسية الصنع لأفراد عائلاتهم^(١). قلة قليلة منهم وصلوا إلى مراكزهم بشكل مستقل، ويضعف احتمال أن يفعلوا ذلك من دون «رعاية نافذين». في هذه الظروف، فإن أولئك الأكثر ترجيحاً أن يحققوا الثراء هم الأثرياء أصلاً، أو الممسكون بالسلطة، إلى جانب أفراد العصابات الإجرامية. أما أولئك والأقل ترجيحاً لتحقيق الثراء هم الأشخاص العاديون أو الأفضل تعليماً^(٢). على نحو مماثل، أشار الاستطلاع إلى أن العلاقات مع الأشخاص المهمين (٤٩٪) هي التي تصنع الفارق الأكبر في مسائل من هذا النوع، رغم أن من الممكن أيضاً مراكمة الثروات، لأن «النظام الاقتصادي في بلدنا يسمح للأثرياء باستغلال الفقراء» (٤٥٪) أو بسبب انعدام الأمن (٣٩٪)؛ في المقابل، ليس للقدرات والمواهب أو للعمل الجاد وزن فعلي (١٤ و ١١٪ على التوالي)^(٣).

من هم الأثرياء فعلياً؟ الأثرياء في المجتمع الذي شهد عهد ما بعد الشيوعية، هم عموماً السياسيون البارزون، أمثال عمدة موسكو غافريل بوبوف أو خلفه يوري لوجكوف^(٤). لكن مصادر مطلعة تفيد أن الروس الأثري في ذلك الوقت كانوا من دون أدنى شك كبار المصرفيين في البلاد، وهم شخصيات مثل فلاديمير بوتانين، وهو مسؤول رسمي سابق في وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية، أسس مصرف

(١) *Izvestiya*, 12 August 1995, p. 5

(٢) المصدر نفسه، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ص ٧.

(٣) *Ekonomicheskie i sotsial'nye peremeny*, no. 2, 1997, pp. 78-9. على نحو مماثل خلص استطلاع أُجري في العام ٢٠٠٤ (١٧٥٠ شخصاً) إلى أن «امتلاك المعارف المفيدة» يُعتبر أفضل طريقة للالتحاق بطبقة النخبة من رجال الأعمال (٦٥٪)، في حين اعتُبر «امتلاك القدرات الجيدة» (٥٢٪) ثاني أهم ميزة مطلوبة. راجع: Alexander Chepureno, 'The "oligarchs" in Russian mass consciousness', in Stephen White, ed., *Politics and the Ruling Group in Putin's Russia* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2008), pp. 130-7, at p. 124.

(٤) Olga Kryshnanovskaya, 'Rich and poor in post-communist Russia', *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, vol. 10, no. 1 (March 1994), p. 12

وفقاً لاستطلاع أُجري لاحقاً، ٦٤٪ من الروس لا يعرفون تماماً من هم الأوليفاريون: ٢٣٪ سمّوا بوريس بيريوزوفسكي، و١٨٪ سمّوا تشاوبايس و١٧٪ سمّوا تشيرنوميردن، و٨٪ سمّوا يلتسن (*Izvestiya*, 16 June 1998, p. 1).

استيراد وتصدير في لحظة مؤاتية وتبواً لاحقاً، لمدة سنة، منصب النائب الأول لرئيس الوزراء في حكومة تشيرنوميردن؛ أو فلاديمير غوسينسكي، وهو مهندس نفط وغاز وكان أيضاً مخرجاً مسرحياً جديراً، ثم أكمل المشوار ليرأس «بنك موست»؛ أو ميخائيل خودوركوفسكي، وهو مهندس من موسكو برز ضمن جناح الشباب في الحزب الشيوعي، ثم أصبح (دفعة واحدة) رئيس مجموعة «ميناتيب» المصرفية والصناعية. تبواً آخرون مناصبهم من خلال استيلائهم على الموارد الطبيعية الوفيرة في البلاد، منهم ريم فياخيريف، وهو مهندس ارتقى من منصب إدارة صناعة الغاز في تيومين إلى منصب نائب وزير ورئيس مجلس إدارة شركة «غازبروم» العملاقة التي تملكها الحكومة؛ كانت تربطه علاقة وثيقة برئيس الوزراء السابق تشيرنوميردن، وهو الآخر عمل في مجال الغاز، لأكثر من ٣٠ سنة^(١). الأثرى على الإطلاق غالباً ما يُسمَّون «المصرفيين السبعة» الذين اتفقوا على حشد مواردهم في منتجع دافوس السويسري مطلع عام ١٩٩٦ من أجل تأمين فوز يلتسن في الانتخابات الرئاسية تلك السنة. ثم حصدوا مكافأتهم على شكل عائدات عامة بأسعار مخفضة؛ ويفيد عضو في المجموعة، هو بوريس بيريزوفسكي، أن هؤلاء الأشخاص كانوا يتحكمون مجتمعين بنصف الاقتصاد الروسي كله آنذاك^(٢).

(١) للاطلاع على السير الذاتية راجع: O. Prokhanov, ed., *Kto est' kto: spravocnoe izdanie* (Moscow: Olimp' EKSMO Press, 1998).

صُنِّف فياخيريف «كأهم شخصية في مجال الأعمال الروسي» وذلك في دراسة حول السمعة التجارية: (*Izvestiya: ot pyatitsy do pyatitsy*, 29 May 1998, p. 5).

(٢) *Financial Times*, 1 November 1996, p. 17. حدد بيريزوفسكي الأعضاء الآخرين في المجموعة كالتالي: بوتانين وخودوركوفسكي وغوسينسكي، وقد حضروا جميعاً اجتماع دافوس، إلى جانب بيتر أفن وميخائيل فريدمان من مصرف ألفا والأكسندر سمونسكي من مصرف أي بي أس-أغرو؛ كان فلاديمير فينوغرادوف من مصرف إنكومبانك (الذي حضر أيضاً اجتماع دافوس) يضاف أحياناً إلى القائمة. راجع: Hans-Henning Schröder, 'El'tsin and the oligarchs: the role of financial groups in Russian politics between 1993 and July 1998', *Europe-Asia Studies*, vol. 51, no. 6 (September 1999), pp. 957-88, at pp. 968-70, and more generally David E. Hoffman, *The Oligarchs: Wealth and Power in the New Russia* (New York and Oxford: PublicAffairs, 2001); Phil Hanson and Elizabeth Teague, 'Big business and the state in Russia', *Europe-Asia Studies*, vol. 57, no. 5 (July 2005), pp. 657-80; Olga Kryshchanovskaya and Stephen White, 'The rise of the Russian business elite', *Communist and Post-Communist Studies*, vol. 38, no. 3 (September 2005), pp. 293-307; and Stephen Fortescue, *Russia's Oil Barons and Metal Magnates: Oligarchs and the State in Transition* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2006).

يبدو أن لفظة «أوليغاركي» ظهرت لأول مرة في صحيفة «فيك» (القرن) في حزيران/يونيو ١٩٩٥. وشاعت على نحو متزايد في العام ١٩٩٧: ('Slovar' russkogo publichnogo yazyka kontsa XX veka', *Kommerant-vlast'*, no. 24(527), 23 June 2003, pp. 63-78, at p. 71).

صُنِّف بيريزوفسكي في المرتبة الأولى «كعضو ضاغط محترف» وذلك ضمن دراسة للسمعة وردت في: *Argumenty i fakty*, 11 April 1998, p. 1. *Nezavisimaya gazeta*, وقُدِّرت ثروته بـ ٣ مليارات دولار في العام ١٩٩٧: *Argumenty i fakty*, no. 30, 1997, p. 8.

بيريزوفسكي نفسه. وهو على الأرجح الأبرز والأكثر نفوذًا بين «المصرفيين»، كان خبيرًا في الحواسيب وحائزًا دكتوراه في الإدارة، ثم برز ليحتل مركز رئيس وكالة آليات أصبحت مركزًا لمجموعة شركات. كان صديقًا مقربًا لعائلة يلتسن، وتحديداً ابنته الصغرى. واحتل منصب نائب رئيس مجلس الأمن ثم لاحقًا شغل منصب السكرتير التنفيذي لرابطة الدول المستقلة^(١). إن نفوذ «الأوليغاركيين» مثل بيريزوفسكي كانت قاعدته واسعة، وغالبًا ما كان يشمل شريحة من الإعلام. سيطر بيريزوفسكي كانت نفسه على المحطة التلفزيونية الوطنية الروسية - المحطة الوطنية الأساسية - ومحطة TV6، إلى جانب صحيفة الأعمال «كومرسانت»، والمجلة الأسبوعية «أوغونوك» والصحيفة التي تسمى اليوم على سبيل السخرية بـ (*Nezavisimaya gazeta* - الصحيفة المستقلة). وكان بنك بوتانين أونيكسيمبانك يملك الصحيفة المشهورة *Komsomol'skaya pravda*. وتشاطر ملكية صحيفة «إزفستيا» مع لوك أول: امتلك غوسينسكي ومصرفه سلسلة صحف منها الصحيفة اليومية *Segodnya* (اليوم) إلى جانب المحطة التلفزيونية التي تم تأسيسها حديثًا NTV ومحطة إذاعية^(٢).

حصل جدال متواصل يتمحور حول مدى تشكيل «الأوليغاركيين للحكومة الروسية الفعلية». وفق وصف صحيفة «فاينانشال تايمز» لهم^(٣). وجدت الاستطلاعات أن بيريزوفسكي يُنظر إليه بوصفه الشخصية الأكثر نفوذًا في السياسة الروسية، ولكن ٦٣٪ من الذين جرى استطلاع آرائهم وجدوا صعوبة في الإجابة. و٢٢٪ اعتقدوا أن لا وجود لشخص كهذا^(٤). في المقابل، فإن رئيس مجلس إدارة تلفزيون NTV، إيغور مالاسينكو، يرى «كل القصص حول سلطة الأوليغاركيين الهائلة مجرد ترهات»، وغالبًا ما يخترعها الأوليغاركيون أنفسهم كي يضحكوا نفوذهم السياسي^(٥).

ما معنى أن يكون المرء ثريًا في روسيا في بداية العهد التالي للشيوعية؟ أولاً، أشارت الاستطلاعات أن هذا يعني ألا تكون لدى المرء مخاوف حول المستقبل، ويعني أيضًا أن يكون لديه مشروع الخصاص (المشاريع الأكثر ربحًا كانت المضاربة بالعملات وتجارة العقارات والإلكترونيات والنفط): ويعني أيضاً امتلاك سيارة ومزرعة وشقة؛ وتحصيل ما يكفي من المال لشراء الأطعمة من الأسواق واحتساء الكونياك وقضاء الوقت في المطاعم؛ والتمتع بالصحة والعافية^(٦).

(١) للاطلاع على سيرة ذاتية دقيقة راجع: Paul Klebnikov, *Godfather of the Kremlin: Boris Berezovsky and the Looting of Russia* (New York and London: Harcourt, 2000).

(٢) تجدون جدولاً لمصالح بيريزوفسكي التجارية المركبة في المصدر نفسه، ص ٣٤٥.

(٣) *Financial Times*, 31 October 1996, p. 2

(٤) *Argumenty i fakty*, no. 44, 1996, p. 6

(٥) *Nezavisimaya gazeta*, 3 June 1998, p. 8

(٦) *Argumenty i fakty*, no. 44, 1996, p. 6

أجمعت الاستطلاعات على أن الأثرياء يروقههم السيارات الأجنبية (عدد سيارات مرسيدس ٥٠٠ و ٦٠٠ التي كانت تُباع في موسكو فاق عدد ما كان يُباع منها في أوروبا الشرقية في منتصف التسعينات)^(١). يروقههم أيضًا اقتناء الممتلكات في الخارج. وتحديداً في إسبانيا؛ لكن يروقههم اقتناؤها أيضًا في الولايات المتحدة وقبرص والبرتغال واليونان وفرنسا (كان هناك سمسار عقاري بريطاني يتعامل مع عدد كبير من الروس إلى درجة أنه كان يحتفظ بزجاجة فودكا من نوع «ستوليشنايا» في مكتبه في هامبستيد)^(٢). لم يكن الأثرياء الجدد يملكون متسعاً من الوقت ليعطّلوا أسبوعاً واحداً في السنة، يقضونه في منتجع خارج البلاد. وكانت لأكثر من نصفهم عشيقات، يزورونهن من مرتين إلى ثلاث مرات في الشهر. وكانوا يأكلون في المطاعم أربع مرات في الأسبوع على الأقل. وقد اعترف حوالي ٤٠٪ منهم أنهم انخرطوا في نشاطات غير مشروعة في مرحلة مبكرة من حياتهم المهنية، وكانت تربط ٢٥٪ منهم علاقات دائمة بعالم الإجرام^(٣). وجدت دراسات أخرى أن الميزة الأهم للثري الروسي كانت السلامة الشخصية، بما في ذلك تأمين حارس شخصي (ثلثا الأثرياء كانوا يعيشون ويعملون في ظل التهديدات الإرهابية: كاد بيريزوفسكي نفسه يتعرض في العام ١٩٩٤ لحادث تفجير، وصفته الشرطة بالأقوى في موسكو تلك السنة حيث أدى إلى قطع رأس سائقه)^(٤). الميزة الأخرى هي الممتلكات، ومنها امتلاك منزل ثانٍ في البلاد، وشقة ذات موقع جيد وسيارة؛ والميزات الأخرى هي العلاقات بعالم الإجرام والحكومة. في المقابل، لم تكن الملابس والمظهر الشخصي أمراً مهماً^(٥).

في الواقع كان الأثرياء الجدد في أولى سنوات عهد ما بعد الشيوعية يعيدون توظيف معظم أموالهم في المشاريع التجارية، وينفقون منها ١٥٪ فقط من أجل حاجاتهم الشخصية (في بعض الحالات، عندما كانوا يشعرون أن مشاريعهم التجارية تحتاج إلى مزيد من التعزيز كانوا ينفقون مبالغ أقل على استهلاكهم الخاص). عدا عن ذلك، كانت الطريقة الأسهل لإظهار الثروة التي جرى جمعها حديثاً شراء سيارة فاخرة، أو شقة وسط المدينة^(٦)، رغم أن الانتقال إلى مساكن محمية أكثر في الريف المجاور (بحلول أواخر التسعينات وصلت تكلفة مثل هذه المساكن إلى ٧٠٠ ألف دولار، وجرى تنظيم منافسات لتحديد الأكثر ترفناً بينها) أمسى أكثر شيوعاً مع ارتفاع معدلات الجريمة والعدائية العامة^(٧).

(١) *Argumenty i fakty*, no. 44, 1996, p. 6

(٢) *Daily Telegraph*, 10 April 1999, p. P4

(٣) *Argumenty i fakty*, no. 44, 1996, p. 6

(٤) Klebnikov, *Godfather of the Kremlin*, pp. 38-9

(٥) *Izvestiya*, 22 April 1998, p. 6

(٦) المصدر نفسه، ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦، ص ٧.

(٧) *Izvestiya*, 12 April 1997, p. 4 (التكلفة): *Argumenty i fakty*, no. 20, 1998, p. 7 (المنافسة).

كان الأثرياء الجدد يتمرنون في «أندية لياقة بدنية» تفوق تكلفة العضوية العائلية فيها أربعة أضعاف متوسط الدخل الوطني، وكانت هناك صفوف خاصة لمن هم دون العاشرة من العمر، يتسنى لهم الحفاظ على لياقتهم قبل أن ينضموا إلى أهاليهم للتمرن على آتي السلالم والمشي، وعروض أزياء للأطفال المتأنقين بين عمري ٤ و١٢ سنة (فُسِّرَ ذلك بأن على الأطفال مواكبة الموضة أيضاً، رغم أن حوادث الخطف فرضت أن يجري ذلك في ظل مراقبة ورعاية حراس شخصيين مسلحين)^(١). امتلك أحفاد العائلات النبيلة العائدة إلى ما قبل الثورة فرصة أخرى تحت تصرفهم: مدرسة جرى افتتاحها حديثاً تضم صفًا لتعليم آداب السلوك مرتين في الأسبوع. وكان حضور هذا الصف «على رأس جدول مواعيدهم». عند تخرجهم أصبحوا «أمراء صغاراً» قادرين على تأدية رقصات الفالس والبولكا، والانحناء أمام السيدات، وأكل الموز بالشوكة والسكين خلال تناول العشاء^(٢).

لكن كثيراً من الأثرياء الجدد كان يروقهم قضاء وقت مسلِّ فحسب، وكانت هناك شبكة متطورة من النوادي الجديدة التي تلبى متطلباتهم، مثل «غولدن بالاس» الذي له أرضية من البلاستيك الشفاف حيث يجد المرء أسماك تسبح تحت قدميه، ولكن كان يرتاده زبائن ذوو ملامح شريرة وعناصر أمن يحملون بنديات؛ أو «هيوبوتا إم» (غال، ويلزم الزبائن إبقاء أسلحتهم عند الباب)؛ أو «نادي فوياج» (رواده ممن يرتدون الستر الجلدية السمكة، ويركبون الدراجات النارية، لكنه مزدحم؛ قُتل على مسرحه مغنُّ السنة الفائتة، قتله الجمهور الغاضب)^(٣). لم يكن صعباً تحديد «الروس الجدد» في مثل هذه المناسبات: فهم «يرتدون سترًا أرجوانية اللون وبنطلونات خضراء، ويضعون ربطات عنق مبهجة جداً، اشتروها من أعلى المتاجر في باريس ونيويورك»، أو «يشبهون الرجال الإنكليز النبلاء، رغم أن حجومهم ليست مماثلة بالضبط»^(٤). أفاد صحافيون أجنب أن «استهلاكهم صارخ حتى بالمعايير الغربية»، حيث يحممهم حراسهم الشخصيون والنوافذ الداكنة في سياراتهم المرسيديس ٦٠٠؛ ويشترون فيلات في أوروبا، ويتسوقون في باريس وميلانو، ولا يرتدعون عن إنفاق مئات الدولارات مقابل غداء في أحد الفنادق الغربية ذات الخمس نجوم في العاصمة الروسية. حينما يقيمون حفلاً عاماً، مثل حفل الذكرى السنوية الخامسة لمصرف موس، يسير رتل من سيارات المرسيديس والبي أم دبليو والكاديلاك باتجاه أحد أفخم الفنادق في المدينة؛ حيث يحتل الحراس الأمنيون مواقعهم خارج المبنى؛ وفي الداخل يقوم رجال يرتدون بزات من تصميم أرمانى والنساء المزيّنات بالحليّ الماسية والمرتديات أثواب سهرة من تصميم فيرزاتشي وشانيل بتسليم معاطفهم المصنوعة من المرء، وينضمون إلى طابور الوافدين، وتتدفق الشمبانيا ويُقدّم

(١) *Scotland on Sunday*, 28 December 1997, p. 17

(٢) *Sunday Times*, 25 May 1997, Section 1, p. 22

(٣) *Living Here*, no. 5, 1996, صفحات متفرقة.

(٤) Boris Kagarlitsky, *Restoration in Russia*, trans. Renfrew Clarke (London and New York: Verso, 1995), pp. 20-1

الكافيار بالدلاء. في وقت لاحق، وفي مكان ما مثل نادي «آب أند داون»، يسلمون مسدساتهم على الباب، ويفتشهم الحراس المسلحون ثم يتجهون إلى الطابق العلوي لمشاهدة نساء متعريات يرقصن حول عمود في وسط المسرح. شرح مدير النادي قائلاً، وهو يسكب أحد المشروبات المفضلة في النادي، وهو مشروب هينيسي باراديس الذي يبلغ ثمن الزجاجاة منه ١٠٠ دولار: «ليس لدينا أي زبائن أجانب، فهم لا يتحملون تكلفة الحضور»^(١).

يسهل التعرف إلى الروس الجدد أثناء قضائهم الإجازات، تحديداً من خلال إسرافهم. فخلال الشتاء يمكن العثور عليهم في منتجعات جبال الألب، حقائبهم مملوءة بالعملة الأجنبية (اضطر متجر لبيع معدات التزلج إلى الإقبال، عندما عمدت سيدة روسية حقيبتها محشوة بالدولارات إلى شراء بضاعته كلها)^(٢). وخلال الصيف يفضلون منطقة الريفيرا الفرنسية، حيث تجذبهم «سمعتها الرفيعة وأسعارها العالية وبعدها عن الأنظار»^(٣)؛ ويجري الترحيب بهم أيضاً لأنهم ينفقون أكثر من السياح البريطانيين أو الألمان بخمس مرات، عدا عن فواتير الفنادق التي يصير غالبيتهم على دفعها نقداً. في الواقع أفادت الصحف أن الروس الجدد تفوقوا على شيوخ النفط بوصفهم الأسرع إنفاقاً والأكثر بذخاً: كان موظفو الفنادق الفخمة «يتفرون، وعبونهم جاحظة، على العائلات وهي تُخرج أكوماً من الأموال لدفع الفواتير التي تبلغ آلاف الدولارات». امتلك الروس الجدد خاصية أخرى أكثر ألفةً، فقد اضطر فندق في الريفيرا إلى إجراء تغييرات في ترتيبات التمويل، عندما اكتُشف أن قوارير الفودكا الصغيرة في حاناته الصغيرة تفرغ عادةً بحلول وقت الفطور؛ لذا جرى توفير الفودكا باللترات^(٤). واضطر مدير آخر إلى تغيير نظام الحانة، لأن الضيوف الروس الجدد كانوا يطلبون الفودكا منذ الساعة العاشرة صباحاً، وأفاد موظفو فندق في «كان» أنهم يختارون كل الأصناف الغالية على قائمة الطعام. مثل ما كان يفعل العرب القادمون من الخليج العربي قبل عشرين عاماً، وعادةً يطلبون كمية تفوق قدرتهم على تناولها، وتشمل أغلى أنواع النبيذ، ولكن نادراً ما يتركون البقشيش^(٥). وكذلك كانت هذه تجربة سائقي سيارات الأجرة المحليين، حيث قال أحدهم للصحافيين مشمئزاً: «إنهم لا يدفعون البقشيش أبداً، ليسوا مثل الأرستقراطيين البريطانيين»^(٦).

وُجد ناس بالفو الثراء في عهد بوتين أكثر مما في أي عهد آخر، ولكن ربطتهم بسلطات الدولة

(١) *Newsweek*, 19 December 1994, pp. 34-6

(٢) *Guardian*, 5 March 1998, Section 2, p. 19

(٣) *Argumenty i fakty*, no. 30, 1996, p. 9

(٤) *Sunday Times*, 14 May 1995, Section 1, p. 17

(٥) *Zvestiya*, 5 August 1997, p. 3

(٦) *Sunday Times*, 14 May 1995, Section 1, p. 17

علاقة مختلفة. على وجه التحديد، تافت القيادة الجديدة إلى ترسيخ فكرة أنها تتوقع أن تكون المهمة في كل العلاقات التي من هذا النوع، وأنها لن تقبل أي أوليغاركي يغالي في استقلالته أو يعبر عن أي مطامح سياسية. وأوضحت رسالة بوتين المفتوحة إلى الناخبين، التي نُشرت قبيل الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠، الأمر الآتي: في حال انتُخب ستجري معاملة من يُسمون الأوليغاركيين مثل أي شخص آخر: «المعاملة نفسها التي يتلقاها مالك فرن صغير أو ورشة لتصليح الأحذية»^(١). في مقابلة معه أُجريت في مقر حملته الانتخابية بعد أسبوعين، أصرّ بوتين أكثر على وجوب توفير ظروف متساوية لكل من يسهم في الحياة الاقتصادية والسياسية في روسيا: وتحديداً لا يجدر بأي مجموعة أو أوليغاركي التقرّب إلى حكومة إقليمية أو فيدرالية: «يجب إبقاؤهم على مسافة متساوية من السلطة»^(٢). وفي مقابلة إذاعية عشية الانتخابات، بدا وكأنه يدعو إلى «إلغاء الأوليغاركيين كطبقة»، وهو ما قاله ستالين حول الفلاحين الأثرياء في أواخر العشرينات. لقد تقادى البوح بهذه الكلمات بحرفيتها، وفقاً لسجله الحديث، ولكن جوهر ملاحظاته لم يكن مختلفاً كثيراً. إن كان الأوليغاركيون ببساطة ممثلين للشركات الكبيرة، فسوف يجري التعاون معهم مثلهم مثل غيرهم تماماً، ولكن إن كان وجودهم يعني الجمع بين السلطة ورأس المال، وفق ما أفاد لإذاعة «مايك» في ١٨ آذار/مارس، «فلن يكون هنالك أوليغاركيون من هذا النوع كطبقة... لن يكون ثمة أوليغاركيون بهذا المعنى»^(٣). أو كما وصفت إحدى الصحف اليومية الأمر: «لن يعود للأوليغاركيين التواقين إلى السلطة أي وجود»^(٤).

أولى ضحايا هذا الإجراء الجديد، كان فلاديمير غوسينسكي، أحد المصرفيين السبعة. وقد أزعجت محطته «إن تي في» (NTV) الكرملين بسبب تغطيتها الانتقادية للحرب في الشيشان التي بدأت أواخر صيف ١٩٩٩، وجرّاء تغطيتها المتعاطفة مع المعارضة السياسية خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية اللاحقة تلك السنة. وفي ربيع العام ٢٠٠٠. بعد شهرين من انتخاب بوتين، أغارت الشرطة على مقرات مؤسسة «موست» الإعلامية في موسكو^(٥). وفي تطور دراماتيكي أكثر، اعتُقل غوسينسكي نفسه منتصف حزيران/يونيو، وُزج في سجن بوتيركي، الذي تكثُر فيه حالات الإصابات بالسل. في موسكو، وكانت تهمة «اختلاس ممتلكات الدولة على نطاق واسع جداً»، وكانت المرة الأولى التي تُتخذ

(١) *Izvestiya*, 25 February 2000, p. 4

(٢) مقابلة تلفزيونية، 28-29 February 2000, BBC SWB SU:3777 B-1, 1 March 2000; similarly in *Segodnya*, 29 February 2000, p. 1.

(٣) مقابلة في إذاعة «مايك»، 18 March 2000, BBC SWB SU:3793 B-3, 20 March 2000

(٤) *Segodnya*, 20 March 2000, p. 1

(٥) *Kommersant*, 12 May 2000, pp. 1, 3

فيها خطوة من هذا النوع، رغم أنه سرعان ما أُطلق سراحه^(١)، فقد أُسقطت التهم عنه في تموز/ يوليو لعدم كفاية الأدلة. ولكنه غادر البلاد على الفور، وتوجّه إلى إسبانيا، حيث استقرت عائلته من قبل^(٢). تبين لاحقاً أن ضغطاً قد مورس عليه للموافقة على بيع مؤسسة «موست» الإعلامية لشركة «غازبروم» الاحتكارية التابعة للدولة، التي كانت تدين لها بمبالغ طائلة، مقابل إطلاق سراحه، ضمن صفقة توسّط فيها مباشرةً عضو في الحكومة^(٣). ثم صدرت مذكرة للقبض عليه في تشرين الثاني/نوفمبر، حين رفض العودة للإجابة عن بعض الأسئلة. وجرت محاولة فاشلة لجلبه^(٤)؛ وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١، استولى على «إن تي في» حراس أمنيون مسلحون يعملون لحساب «غازبروم» وعُيّنَت للمحطة إدارة جديدة مقرّبة من الكرملين^(٥). جرى صرف موظفي صحيفة غوسينسكي الإخبارية الأسبوعية «إيتوغي»؛ وتوقفت الصحيفة اليومية الليبرالية «سيفودنيا» عن الصدور^(٦)؛ وفقد مصرف «موست» رخصة العمل^(٧). ثم أُبعد غوسينسكي نهائياً عن الحياة الروسية العامة في شهر تشرين الأول/أكتوبر التالي، حينما وافق على تسوية خارج المحكمة، استُولى بموجبها على الأصول المتبقية في مؤسسته لتسوية ديونه لشركة غازبروم^(٨).

ثمة ضحية أخرى هو بوريس بيريزوفسكي، الذي سرعان ما وجد نفسه على خلاف مع الرئيس الجديد. وكانت حظوته لدى عائلة يلتسن تتراجع في أي حال، وبدأت نشاطاته التجارية تستقطب انتباه السلطات^(٩). انتُخب بيريزوفسكي لمجلس الدوما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ما منحه حصانة من

(١) *Kommersant*, 14 June 2000, p. 1 (التهم)؛ 2: 1 *Segodnya*, 17 June 2000, pp. 1 (إطلاق السراح).

(٢) *Segodnya*, 28 July 2000, p. 1 (إسقاط التهم)؛ 1: 1 *Kommersant*, 28 July 2000, p. 1 (إسبانيا).

(٣) *Segodnya*, 19 August 2000, p. 1

(٤) 3: 3 *Nezavisimaya gazeta*, 5 December 2000, p. 3 (مذكرة)؛ 1: 3 *Kommersant*, 14 December 2000, pp. 1 (محاولة الاسترداد).

(٥) 8: 1 *Nezavisimaya gazeta*, 17 April 2001, pp. 1, 8 (Laura Belin 'The rise and fall of Russia's NTV', *Stanford Journal of International Law*, vol. 38, no. 1 (2002), pp. 19-42).

(٦) 1: 9 (Itogi): *Rossiiskaya gazeta*, 18 April 2001, p. 1 *Kommersant*, 18 April 2001, pp. 1, 9 (نسخة «سيفودنيا» التي وجب أن تُنشر في اليوم السابق مُنعت، ووُجّه إلى المحرر ميخائيل بيرجير إشعار بالفصل).

(٧) *Kommersant*, 21 April 2001, p. 3

(٨) 1: 1 *Nezavisimaya gazeta*, 19 October 2001, p. 1 (أخفقت محاولة تالية لاسترداد غوسينسكي، وهذه المرة من اليونان، *Izvestiya*, 15 October 2003, p. 1).

(٩) 9: 1 *Kommersant*, 19 October 2001, p. 1 (أقيل من منصب السكرتير التنفيذي لرابطة الدول المستقلة في نيسان/أبريل ١٩٩٩، وصدرت مذكرة باعتقائه بتهمة «ممارسة نشاطات تجارية غير مشروعة» و«غسل الأموال»، رغم أنها سُحبت في وقت لاحق. راجع: Klebnikov, *Godfather of the Kremlin*, pp. 284-6, 289-90).

المحاكمة. ولكنه بات ينتقد بشكل مطرد سياسات الرئيس الجديد، في الشيشان، وفيما يتعلق بإعادة تأكيده سلطة الحكومة المركزية على جميع أراضي البلاد^(١). في تموز/يوليو ٢٠٠٠ تخلى عن مقعده النيابي، معلناً أنه لا يرغب أن يشارك في انهيار روسيا. وفي تأسيس نظام استبدادي^(٢). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قرر أيضاً عدم العودة إلى روسيا للخضوع للاستجواب، حينما وُجّهت إليه تهمة الاحتيال^(٣)، وعضواً عن ذلك أقام في المملكة المتحدة، حيث سرعان ما امتلك محفظة استثمارات واسعة. ثم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، حصل على اللجوء السياسي. وقد عمدت المحاكم البريطانية إلى رفض محاولة استرداده من قبل السلطات الروسية. على أساس أن من غير المرجح أن يلقي محاكمة عادلة في روسيا^(٤). تزايدت صراحة بيريزوفسكي في انتقاد الرئيس الروسي، من منفاه في بريطانيا. فدعا في العام ٢٠٠٧ إلى ثورة تخلع الرئيس، بالقوة إذا لزم الأمر («ليس ممكناً تغيير نظامه من خلال الوسائل الديمقراطية»). وفق ما أفاد لصحيفة الغارديان^(٥). وكان سخياً في دعمه «للثورات الملونة» التي قامت في كثير من الجمهوريات السوفيتية السابقة منتصف سنوات العقد، رغم أن عودته إلى روسيا بدت غير مرجحة، خصوصاً بسبب حكم غيابي صدر بحقه بالسجن ست سنوات بتهمة اختلاس شركة الطيران العامة «إيروفلوت»^(٦).

وثمة ضحية مميزة أكثر، ميخائيل خودوركوفسكي، وهو أيضاً من «المصرفيين السبعة»، وكان آنذاك أثرى رجل في روسيا، ويشغل المرتبة ١٦ بين أثرى رجال العالم. بدا أن اعتقاله في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ يعود بشكل كبير إلى طموحاته الرئاسية الجلية، ودعمه المعلن لأحزاب المعارضة. وقد اعتُقل بعد تحقيق رسمي في شؤون شركته النفطية «يوكوس» وكبار مديريها التنفيذيين حول مروحة من الجرائم المزعومة، منها التهرب الضريبي والاحتيال والتآمر على القتل. ظهرت أولى علامات المكاشفة الوشيكة في صيف ذلك العام مع اعتقال مساهم مهم، هو بلاتون ليبيديف، بتهمة غش الدولة لخصخصة مصنع لتخصيب التربة^(٧). تفاقم الأزمة كثيراً حين اعتُقل خودوركوفسكي نفسه تحت تهديد السلاح، بينما

(١) راجع تحديداً رسالته المفتوحة إلى الرئيس بوتين (كومر سانت، ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠، ص ١-٢). التي وصف فيها الإصلاحات بالمناهضة للديمقراطية. (ص ١).

(٢) برر بيريزوفسكي قراره في مؤتمر صحافي (المصدر نفسه، ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٠، ص ٣): وافق مجلس الدوما على استقالته بعد يومين (المصدر نفسه، ٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٠، ص ٢).

(٣) المصدر نفسه، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

(٤) *Nezavisimaya gazeta*, 12 September 2003, pp. 1, 3.

(٥) *Guardian*, 13 April 2007, p. 1.

(٦) *Izvestiya*, 30 November 2007, p. 1
١٣ سنة (المصدر نفسه، ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، ص ٢). لكنه ظل عضواً في أكاديمية العلوم الروسية:

Moscow Times, 6 March 2009, p. 3.

(٧) *Vremya novostei*, 3 July 2003, p. 1.

كانت طائرته تتزود بالوقود في مطار نوفوسيبيرسك، وأنهم بالتهرب الضريبي والاحتيايل وتزوير أوراق رسمية^(١). صودر قسم كبير من أسهم «يوكوس» لدوافع أمنية، وجرى تعيين إدارة جديدة بعد أن تنحى خودوركوفسكي نفسه للتركيز في عمل الخير^(٢). بلغت جلسة الاستماع المطولة في محاكم موسكو نهايتها في أيار/مايو ٢٠٠٥ حينما حُكم عليه بالسجن ٩ سنوات بتهمتي الاحتيايل والتهرب الضريبي. وجرى تخفيف الحكم إلى ٨ سنوات بعد الاستئناف^(٣). قضى خودوركوفسكي محكوميته في سجن سيبيري ناءً، يبعد آلاف الأميال عن عائلته ومستشاريه القانونيين، ويقع في منطقة نسبة الإشعاع الخلفي^(٤) فيها عالية؛ ورُقض إطلاق سراحه بشكل مشروط^(٥)، وُرُج لفترة وجيزة في السجن الانفرادي بسبب مقابلة أجرتها معه مجلة غربية^(٦). في محاكمة أخرى انتهت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ حُكم عليه بالسجن مرة أخرى ثلاث عشرة سنة ونصف السنة بتهمتي الاختلاس وغسل الأموال، شرط أن يقضي محكومياته بشكل متزامن، مما يعني أنه سيبطل في السجن حتى العام ٢٠١٧^(٧).

لكن نجا أوليغاركيون آخرون، وانضمت إليهم أعداد متزايدة من الشركاء الأثرياء جداً. القائمة الأكثر تبجيلاً هي التي تصدرها مجلة «فوربس» في فصل الربيع من كل عام، كجزء من دراسة أشمل حول أثرى أثرياء العالم. ظهر الروس لأول مرة في القائمة رقم ١١، التي نُشرت في العام ١٩٩٧؛ حيث

(١) *Kommersant*, 27 October 2003, pp. 1-2.

(٢) (٢) *Vremya novostei*, 31 October 2003, pp. 1, 3; *Izvestiya*, 4 November 2003, pp. 1-2. (الاستقالة) and 5 November 2003, pp. 1-2. (إدارة جديدة).

(٣) *Izvestiya*, 1 June 2005, p. 1; *Kommersant*, 23 September 2005, p. 1.

(٤) الإشعاع الخلفي (background radiation)، ويطلق عليه أيضاً اسم «الأشعة المايكرونية للكون»، وهي إشعاعات كهرومغناطيسية مصدرها الفضاء الخارجي. ولذلك يطلق عليها أيضاً اسم «الإشعاع الطبيعي»، وهي موجودة في كل مكان، لكن الجرعة الزائدة منها قد تسبب بعض الأمراض السرطانية، وهو المقصود من إشارة المؤلف إلى ذلك. (المحرر).

(٥) *Guardian*, 23 August 2008, p. 35.

(٦) المصدر نفسه، October 2008, p. 28-10. أجرى المقابلة الكاتب بوريس أكونين، ونُشرت في الطبعة الروسية من مجلة «إيسكواير»؛ بسبب طبيعة احتجاز خودوركوفسكي المشددة جداً جرت المقابلة بالمراسلة على مدى عدة أسابيع. راجع: www.esquire.com/the-side/feature/mikhail-khodorkovsky-interview-esquire آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٧) *Rossiiskaya gazeta*, 31 December 2010, p. 3. تمكّن خودوركوفسكي، على الرغم من ظروفه، من إصدار سلسلة متميزة من البيانات السياسية من السجن. وقد دعا بيانه الذي يحمل عنوان "Levyi povorot" (الانقلاب اليساري)، الذي نُشر في صحيفة الأعمال «فيدوموستي». إلى العودة إلى المبادئ الاشتراكية بشكل واسع (الأول من آب/أغسطس ٢٠٠٥، ص ٥): وفي بيان آخر له صدر في وقت لاحق من تلك السنة وحمل عنوان "Levyi povorot-2"، هاجم التباعد الشديد بين طبقة النخبة والشعب، وبين الحكومة ومن تحكمهم (8). *Kommersant*, 11 November 2005, p. 8. كما نُشر بيان ثالث بعنوان "levyi povorot-3- Novyi sotsializm"؛ في: *Vedomosti*, 7 November 2008, p. A5.

ظهرت ٦ أسماء منهم، في مقدمتهم بوريس بيريزوفسكي الذي قُدّرت ثروته بثلاثة مليارات دولار^(١). بعد عقد واحد فقط من الزمن، في آذار/مارس ٢٠٠٨، وصلت أضخم ثروة إلى ٨٧ ملياراً، أي أكثر من الثروة التي تحققت السنة الفائتة بحوالي الثلث، وأعلى من أي ثروة في أي مكان آخر في العالم، ما عدا الولايات المتحدة التي سجلت أعلى ثروة فيها ٤٦٩ ملياراً (حلت ألمانيا في المرتبة الثالثة حيث قُدّرت أكبر ثروة فيها بـ ٥٩ ملياراً). روكتت ثرواتهم بمعظمها من مجال المواد الخام. ولكن كان هناك أصحاب مليارات أبدوا اهتماماً بمجالي العقارات والمال (ولكن لم يجمع أيٌّ منهم ثروته من خلال تصنيع مواد قد يرغب الروس العاديون أو المستهلكون في الدول الأخرى في شرائها، بسبب نوعيتها أو تصميمها أو تكنولوجيتها المتقدمة). الروسي الأثري، وهو أوليغ ديريباسكا، كان تاسع أثري رجل في العالم آنذاك: وثاني أثري رجل، هو رومان أبراموفيتش، الذي شغل المرتبة الـ ١٥ بين أثري أثرياء العالم: وكان هناك روسيان آخران بين أثري ٢٠ رجلاً^(٢). «ليس ثمة شيء في روسيا يزداد بقدر عدد أصحاب المليارات»، وفق تعليق ورد في صحيفة «إزفيستيا»^(٣). وكانت صحيفة «فينانس» التي تصدر في موسكو تنشر قائمة مشابهة كل عام: بين أرقامها بدا عدد المليارديرات أعلى (١٠١ ملياردير)، وقد تزايد أيضاً بشكل كبير^(٤). بدأت مجلة «فوربس» تنشر طبعة روسية مستقلة منذ العام ٢٠٠٤ وصعوداً، وفيها قائمة خاصة تشمل «الأسماء الذهبية المئة» في روسيا: ووفقاً لتقديراتها كان هناك قرابة ١١٠ مليارديرات روس في العام ٢٠٠٨، بعد أن كان عددهم ٦٠ في السنة الفائتة^(٥).

تربّع رومان أبراموفيتش على عرش أثري أثرياء روسيا لبعض الوقت، رغم أنه تراجع إلى المرتبة الثانية في العام ٢٠٠٨، عقب مروره بأزمة طلاق مكلف. كان يقضي معظم وقته في بريطانيا، حيث يزور بلده الأم مرات عدة في السنة، ليؤدي واجباته كحاكم منطقة شوكتوكا، وهي منطقة صغيرة في أقصى شرق روسيا^(٦). انتُخب لمجلس الدوما عام ١٩٩٩ عن دائرة شوكتوكا، وانتُخب حاكماً في كانون الأول/ديسمبر

(١) Argumenty i fakty, no. 30, 1997, p. 8.

(٢) Izvestiya, 7 March 2008, p. 9 نُشرت القائمة الكاملة بعنوان «أثري أثرياء العالم» في مجلة «فوربس» بتاريخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، ص ٦٢-٩١.

(٣) Izvestiya, 7 March 2008, p. 9.

(٤) راجع: '500 milliarderov'. Finans, no. 7(242), 18-24 February 2008. صفحات متفرقة: كان عددهم ٦١ في السنة التي سبقت.

(٥) مجلة «فوربس»، الطبعة الروسية. العدد ٥ (٥٠)، أيار/مايو ٢٠٠٨، صفحات متفرقة.

(٦) للاطلاع على السيرة الذاتية كاملة، راجع: Dominic Midgley and Chris Hutchins, *Abramovich: The Billionaire*, راجع: *from Nowhere* (London: HarperCollins, 2004). (٢٠٠٥).

٢٠٠٠؛ تنحى عن منصبه في صيف العام ٢٠٠٨^(١)، ولكن ما لبث أن انتُخب بعد مدة وجيزة للمجلس التشريعي المحلي، وأصبح رئيسه^(٢). جمع أبراموفيتش ملياراته عبر صفقات «قروض مقابل أسهم» في منتصف التسعينات، حينما اكتسب أغلب أرصده من النفط والألمنيوم. باع شركته النفطية «سبيننت» لشركة «غازبروم» في العام ٢٠٠٥، مقابل ٧ مليارات جنيه استرليني، ضمن صفقة كانت آنذاك الأضخم في تاريخ الشركات الروسي. وكان قد توقف مسبقاً عن أن يكون «أوليفاركيًا» بالمعنى التقليدي. حينما اشترى نادي تشيلسي لكرة القدم، وأصبح رجل أعمال لندنياً أكثر منه موسكوياً (الحقيقة أنه أراد شراء نادي مانشستر يونايتد)^(٣). كان طلاقه الودّي من زوجته الثانية في العام ٢٠٠٧ مناسبة لإحصاء ممتلكاته المتعددة: طائرتا بوينغ، طوافتان. منزل من ستة طوابق في نايتسبريدج العصرية، مزرعة في غرب سوسيكس، شقة في الطابق الأخير تتألف من ١٢ غرفة في كينسينغتون، بُنيت من الرخام الذي استُخدم لبناء تاج محل، قصر قرب كاب دانتيب، منزل جورجي في بلغرافيا، منزل في سان تروبيز، فندق في كان، منزل ريفي في منطقة موسكو. علاوة على وادئعه المصرفية (١٥ مليار دولار). وهو يملك نادياً لكرة القدم، وأسهماً في شركة، وثلاثة يخوت، أحدها يحتوي على منظومة دفاع صاروخية، وكذلك يملك غواصة^(٤). يُعتقد أن زوجته وافقت على تسوية متواضعة نسبياً بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، إلى جانب ١٠٠ ألف دولار في الشهر، كنفقة لتربية أبنائه الخمسة^(٥). في شتى الأحوال بالكاد أثرت التسوية في أسلوب حياته. ففي أيار/مايو ٢٠٠٨ أنفق أكثر من ٦٠ مليون دولار ثمناً للوحتين زيتيتين للوسيان فرود وفرانيسيس بيكون^(٦): في غضون ذلك كان صنّاع السفن الألمان يضعون اللمسات الأخيرة على يخت «إيكليس» الذي يبلغ وزنه ١٢ ألف طن، ويعادل في حجمه ثلثي حجم سفينة التايتانيك، ويعدّ أضخم وأغلى يخت من نوعه في العالم^(٧).

ترُبع أبراموفيتش على رأس القائمة، إلى أن حل «قيصر الألمنيوم» أوليغ ديريباسكا محله في العام ٢٠٠٩. برز ديريباسكا في عهد بوتين، ووفقاً لمجلة «فينانس» التي تصدر في موسكو كان يعتبر الروسي

(١) *Izvestiya*, 4 July 2008, p. 1

(٢) *Tribuna*, 23 October 2008, p. 2

(٣) وجهة نظر صحيفة «إزفيستيا». December 2008, p. 8 23: للاطلاع على نياته الحقيقية راجع المصدر نفسه. ٢ تموز / يوليو ٢٠٠٣، ص ١.

(٤) *Izvestiya*, 15 March 2007, p. 10 وكذلك *Argumenty i fakty*, no. 12, 2007. كلفته عملية شراء نادي تشيلسي، في العام ٢٠٠٣. ١٤٠ مليون جنيه استرليني (*Izvestiya*, 4 July 2008, p. 4).

(٥) *Argumenty i fakty*, no. 12, 2007, p. 10

(٦) *Guardian*, 3 November 2008, p. 3

(٧) المصدر نفسه. November 2008, p. 3, and 16 June 2009, p. 14

الأثرى على الإطلاق في العام ٢٠٠٨، حيث قدّرت ثروته بـ ١١ مليار دولار^(١). كان يعمل انطلاقاً من روسيا، ولكنه كان يملك منزلاً بقيمة ٢٠ مليون جنيه استرليني في حي بلغرافيا الراقي في لندن، ويستضيف معارفه على متن يخت يبلغ طوله ٢٣٨ قدماً قبالة ساحل كورفو، حيث جدران الحمامات مغطاة بطبقة من الرخام والذهب (حدث بعض الجدل حينما كان مفوض الاتحاد الأوروبي وسياسي بريطاني محافظ بارز في عداد الذين قبلوا دعوته صيف العام ٢٠٠٨). ولد ديريباسكا في منطقة نيغني نوفغورود، ودرس الفيزياء في جامعة موسكو، ولكنه ترعرع في عائلة فقيرة، واضطر إلى العمل في ورشة بناء لإعالة نفسه. لكنه سرعان ما أصبح عامل صَهر، ثم صار (في ظروف غامضة) شريكاً في ملكية مصنع ألومنيوم في سيبيريا. وُصف عموماً أنه «بلا رحمة»، حتى إنه أُطلق عليه وصف «شريك من فيلم جيمس بوند». وفقاً لمجلة «فوربس»، «بعد انتشاع الغمام في مجال الألومنيوم، تبين أن عشرات المديرين التنفيذيين والمصرفيين والتجار ورؤساء العصابات كانوا قد ماتوا». كانت شركته الأساسية، «بيزيك إيليمنت»، تملك شركة «راسال»، وهي أكبر شركة منتجة للألمنيوم في العالم. ولكنه كان يبدي أيضاً اهتماماً بمجال المعادن والمطارات وصناعة الآليات والمصارف. كان يُعتبر مقرباً جداً من الكرملين. وبالفعل تزوج ابنة رئيس الأركان في عهد يلتسن، فالنتين يوماشيف. كحال أبراموفيتش، كان يقضي معظم وقته في لندن، حيث يُعتقد أن أولاده يرتادون المدارس فيها. ولكنه مُنع من دخول الولايات المتحدة، بسبب مخاوف من «علاقاته وارتباطاته الإجرامية»^(٢).

لا يعيش كل الأوّلغاركيين (إذا كانت لا تزال تصحّ الكلمة) حياة بذخ، وراعى كثير منهم أحياناً تقديم مبادرات «وطنية» من النوع الذي قد يعزز موقعهم مع الكرملين، خصوصاً وسط الجو المختلف الذي بدأ يسود بعد انتخاب بوتين لولايته الرئاسية الأولى. قام عليشير عثمانوف، وهو أحد أثرى الأعضاء في قائمة الأثرياء، وهو أصلاً شخصية دولية بارزة كونه شريكاً أساسياً في نادي أرسنال اللندني لكرة القدم، بشراء مجموعة فنية كان قد جمّعها عازف الكمان متسيسلاف روستروبوفيتش وزوجته غالبينا فيشنيفسكايا مقابل ٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٧، وأهداها إلى قصر قسطنطين، مقر إقامة الرئيس الروسي في سان بطرسبورغ^(٣). كما أنفق ثري آخر من فاحشي الثراء، وهو قطب النفط فيكتور فكسلبرغ، أكثر من ٩٠ مليون دولار لشراء ثاني أكبر مجموعة في العالم من «بيض فابرجيه» (Fabergé eggs) عام ٢٠٠٤ حتى تُعاد إلى روسيا، ويتفرج عليها أكبر عدد ممكن من الناس^(٤)؛ دفع أيضاً مليون دولار

(١) هذه المعلومات مستندة إلى أرشيف الصحيفة التي أعمل فيها، إلا إذا ذكر خلاف ذلك. *Sunday Telegraph*, 19 October 2008, p. 13. and *Moscow Times*, 28 April 2008, pp. 12-13.

(٢) *Guardian*, 31 October 2008, p. 8.

(٣) *Izvestiya*, 18 September 2007, pp. 1, 10.

(٤) المصدر نفسه، ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، ص ١.

لجامعة هازفرد في العام ٢٠٠٨، لتُعاد مجموعة من أجراس دير كانت قد بيعت لصناعي أميركي في العام ١٩٢١، ثم أُهديت إلى الجامعة^(١). ولأشهر عدة، شغل المصرفي فلاديمير بوتانين، الذي ابتكر في منتصف التسعينات خطة قامت الحكومة بموجبها ببيع المؤسسات العامة بأسعار متدنية جداً مقابل قروض، مناصب نائب أول لرئيس الوزراء في عهد يلتسن، ووافق لاحقاً على الترشح للفرقة الاستشارية العامة، التي أسسها بوتين في العام ٢٠٠٥، رغم عدم وضوح أي «منظمة عامة» يمثل؛ وهناك عضو آخر [في الفرقة الاستشارية] هو ميخائيل فريدمان من «مجموعة ألفا»، حاله كحال بوتانين، أي واحد من «المصرفيين السبعة»^(٢).

كان الموقع النسبي لفاحشي الثراء يتغير على الدوام، وعانت القائمة برمتها من صدمة هائلة في نهاية العام ٢٠٠٨، حينما بدأت الأزمة المالية العالمية تتفاقم (راجع الجدول ٥-٢). في الواقع، وفقاً لصحيفة «إزفيستيا»، كانت هذه نهاية ظاهرة الأوليغاركيين نفسها: لم يكونوا أقل ازدهاراً من الحكومة بكثير فحسب، بل غالباً ما كانوا يعتمدون عليها، وباتت «الدولة نفسها» أكبر الأوليغاركيين على الإطلاق^(٣). ووفقاً لصحيفة «فينانس»، فإن المستفيد الأساسي من هذه التغييرات، أقل المتضررين من الأزمة، كان أشهر عازب في روسيا، ميخائيل بروخوروف، الذي باع ممتلكاته المصرفية والعقارية فيما كان لا يبيع يزال مربحاً، وحوّل معظم ثروته سيولة نقدية. الخاسر الأبرز كان أوليغ ديريباسكا، الذي أُجبر على بيع بعض من أصوله لإرضاء البنوك التي كان قد استدان منها مبالغ كبيرة وتراجع إلى المرتبة الثامنة في التصنيف الجديد. ظل رومان أبراموفيتش في المرتبة الثانية، ولكن أصوله هو الآخر تضاءلت إلى حد بعيد بعد أن قُدرت بـ ٢٣ مليار دولار في العام ٢٠٠٨^(٤). بالطبع كان هذا جزءاً من صورة أكبر بكثير، وفق ما أوضحته قائمة «فوربس» السنوية. في العام ٢٠٠٨، ضمت القائمة ٨٧ مليارديراً روسياً من بين ١١٢٥ في العالم. وفي السنة التالية نزل العدد إلى ٢٢ من بين عدد إجمالي أصغر يبلغ ٧٩٢. اثنان منهم (بوريس بيريزوفسكي وميخائيل غوتسيريف) كانا يقيمان في الخارج. علّقت صحيفة «إزفيستيا» قائلة إن مجلة «فوربس» أُجبرت على التصرف كجهة إقصائية^(٥). ولكن بعد سنة ازداد عدد المليارديرات الروس كثيراً، حيث بلغ ٦٢ (ما جعل روسيا في المرتبة الثالثة عالمياً، بعد الولايات المتحدة والصين)؛

(١) *Komsomol'skaya pravda*, 13 September 2008, p. 2

(٢) *Novye izvestiya*, 17 November 2005, p. 2. وردت شكاوى بأن الفرقة العامة، بعد مجلس الدوما، قد أصبحت نادياً ثانياً لأصحاب المليارات: Vladimir Novitsky in *Moskovskie novosti*, 2 December 2005, p. 30.

(٣) *Izvestiya*, 23 December 2008, p. 1. (نهاية الأوليغاركيين)، ص ٨.

(٤) المصدر نفسه، ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، ص ١٧.

(٥) 'مليارديرات العالم' 1، *Forbes*, 11 March 2009; *Izvestiya*, 13 March 2009, p. 1.

الجدول ٥-٢ أثرى أثرياء الروس، ٢٠٠٨-٢٠١٠

الشركات	الأصول (بمليارات الدولارات)	المرتبة ٢٠٠٨	المرتبة ٢٠٠٩	(فوربس ٢٠١٠)	المرتبة ٢٠١٠	
مجموعة NMLK	١٨,٨	٣	٣	٣٢	١	فلاديمير ليسين
أونيكسيم	١٧,٩	٧	١	٣٩	٢	ميخائيل بروخوروف
ميلهاوس كابيتال	١٧,٠	٢	٢	٥٠	٣	رومان أبراموفيتش
بوليتميتال، أسهم في شركة غازبروم، سبيربانك	١٤,٥	٨	٥	١٣٦	٤	سليمان كريموف
مساهم أساسي في مجموعة ألفا	١٤,٣	٤	٦	٤٢	٥	ميخائيل فريدمان
بيتريك إيليمنت	١٣,٨	١	٨	٥٧	٦	أوليج ديريباسكا
ميتالورنفت	١٢,٤	١٢	١٠	١٠٠	٧	عليشير عثمانوف
لوك أويل	١٠,٧	١١	٤	٥٨	٨	فاجيت ألكيبيروف
سيفروستال	١٠,٠	٥	١٤	٧٠	٩	ألكسي مورداشوف
نوريلسك نيكل	١٠,٠	٦	٧	٦١	١٠	فلاديمير بوتانين

المصدر: مستند إلى التصنيفات التي نشرتها صحيفة «فيتانس» ومقرها موسكو، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، صفحات متفرقة؛ التصنيفات العالمية في العمود الثاني مأخوذة من مقال بعنوان «مليارديرات العالم»، مجلة «فوربس»، ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠، صفحات متفرقة. ظهرت تقديرات مختلفة للثروة في مصادر مختلفة، وفي إصدارات مختلفة للصحف نفسها؛ قدرت ثروة بروخوروف على سبيل المثال بـ ٩,٥ مليارات دولار وثروة أبراموفيتش بـ ٨,٥ مليارات دولار، في الطبعة الروسية من مجلة «فوربس» (العدد ٦٢٥)، أيار/مايو ٢٠٠٩، ص ٨٨-٨٩).

تصدر قائمة فاحشي الثراء شخص جديد اسمه فلاديمير ليسين، رئيس مجلس إدارة شركة نوفوليبيتسك ستيل، وقصته «قصة نجاح رجل كادح» قضى مسيرته المهنية في مجال صناعة المعادن، وظل بعيداً عن السياسة الوطنية^(١).

وبالنظر إلى انعدام الشفافية في مجال الأعمال الروسي، كان هناك غموض فائق حول هوية فاحشي الثراء والأكثر من ذلك حول مدى ثرائهم بالضبط، وكان أحد أكثر الطروحات لفتاً للنظر، في السنوات

(١) مليارديرات العالم، *Forbes*, 10 March 2010، صفحات متفرقة. حول ليسين راجع: *The Guardian*, 16 February 2010، p. 19.

الأخيرة من ولاية بوتين الثانية، احتمال وجود الرئيس نفسه آنذاك ضمن القائمة، بل في قمته. فوفقاً للصحافي الروسي ستانيسلاف بلكوفسكي، على الأقل، وخلال حديث له إلى الصحافة الغربية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وبالاستناد إلى المعلومات التي يُفترض أنه استحصل عليها من الديوان الرئاسي نفسه، عمد بوتين سرّاً إلى مراكمة «ثورة شخصية» تُقدَّر بأربعين مليار دولار. لكن قد تكون قيمتها أكبر، أكبر بكثير. إنها ثروة كافية لجعله أثري رجل في أوروبا وليس في روسيا وحدها. وقد ادعى بلكوفسكي أن بوتين يملك حصصاً كبيرة في ثلاث شركات نفط وغاز روسية. مخابرة خلف «شبكة غير شفافة من ائتمانات خارجية» يجري التحكم بها من سويسرا أو ليشتنشتاين. ويُفترض أن معظم هذه الترتيبات تكمن في يد «غافنر»، وهي شركة تجارة نفطية مقرها في سويسرا أسسها غينادي تمشينكو، وهو صديق للرئيس. كان قد عمل أيضاً في مديرية الاستخبارات السوفيتية الخارجية. زُعم أن بوتين يملك ما لا يقل عن ٧٥٪ من شركة «غافنر» إلى جانب حصة صغيرة في شركة «غازبروم»، وسيطر على أكثر من ثلث الحصة في شركة «سورغوتيفتيغاز». وهي شركة لاستخراج النفط وثالث أكبر شركة منتجة للنفط في روسيا^(١). بيد أن بوتين نفسه أنكر هذه الادعاءات^(٢)؛ ولكن الغموض المحيط بمثل هذه المسائل، جعل صعوبة إنكار التهم تعادل صعوبة جمع أدلة الإثبات في المقام الأول.

أيًا كانت مصادر ثروات الأثرياء الروس، فقد كان جلياً أنهم من الأشخاص الأكثر إسرافاً في العالم، وليس في بلدهم فقط. لقد اشتروا عددًا كبيراً من المنازل، مثلاً، في المواقع المرغوبة جداً من العالم. ففي لندن وجنوب شرق إنكلترا، حلوا محل العرب كأكبر مشترين للمنازل التي تقدر بعدة ملايين من الجنيهات الإسترلينية مطلع القرن الجديد. ومثال ذلك منزل بقيمة ١٠ ملايين جنيه استرليني في تشيلسي، حيث توجد نسخة من «رخاميات إلجين»^(٣) على إفريز حول جدران غرفة الاستقبال. يبدو أن أصحاب الملايين الروس اعتبروا لندن ملاذاً آمناً ولطيفاً نسبياً من الناحيتين السياسية والضريبية؛ وراح كثير منهم يشترون ممتلكات أكبر مثل منازل لعائلاتهم، حتى يتسنى لهم تعليم أولادهم في إنكلترا^(٤). هناك رجل أعمال روسي آخر اشترى منزلاً فاخراً في شبه جزيرة ساندبانكس في بوول هاربر، على

(١) *Daily Telegraph*, 22 December 2007, p. 1؛ وكذلك في: *Guardian*, 21 December 2007, pp. 1-2.

(٢) في آخر مؤتمر صحافي رئاسي له: *Nezavisimaya gazeta*, 15 February 2008, p. 3. أفاد بوتين لاحقاً أن مدخوله السنوي من جميع المصادر يقدر بحوالي ١٥٠ ألف دولار. ويشمل معاشه التقاعدي من جهاز الاستخبارات السوفيتية، وممتلكات تشمل قطعة أرض مساحتها ١٥٠٠ متر مربع وحصة في مرآب تعاوني تعادل موقف سيارة واحدة (*Kommer-sant*, 7 April 2009, p. 4).

(٣) رخاميات إلجين (Elgin Marbles): مجموعة لا نظير لها من الفن الإغريقي (تماثيل من الرخام) أحضرها اللورد إلجين من أكروبوليس الأثينية مطلع القرن التاسع عشر إلى بريطانيا، وهي محفوظة في المتحف البريطاني (المحرر).

(٤) *The Times*, 7 September 2002, p. 13. هناك سرد لأحد الصحافيين حول المستعمرة الروسية في لندن وتحديدًا أثرى أفرادها في: Mark Hollingsworth and Stewart Lansley, *Londongrad: From Russia with Cash - The Inside Story of the Oligarchs* (London: Fourth Estate, 2009).

الساحل الإنكليزي الجنوبي، عام ٢٠٠٨، وهو رابع أعلى موقع من نوعه في العالم. ليس هذا فحسب، فلأنه لم يرق له شكل المنزل، فقد قرر هدمه بالكامل وبناء منزل حديث ذي واجهة زجاجية يضم ست غرف نوم وأربعة حمامات وشرفة ومصعداً. وجرى تليل ذلك بأن المالك المجهول قد اشترى المنزل من أجل أرضه وموقعه بشكل أساسي؛ كذلك راق له واقع أن ملكيته لهذا المنزل تسمح له أن يقيم فيه مهبطاً لطوافته^(١). ومن المؤكد أن أثرى رجل في روسيا، ميخائيل بروخوروف، هو من اشترى أعلى فيلاً في العالم جنوب فرنسا، مقابل ٤٠٠ مليون جنيه إسترليني؛ فيلاً ليوبولد التي تقع بين نيس وموناكو بُنيت في الأصل لملك بلجيكا ليوبولد الثاني عام ١٩٠٢^(٢). واشترى مليونير آخر، وهو مالك المطاعم أركادي نوفيكو، فيلاً فونتانيل المميزة إلى جانب بحيرة كومو من مصمم الأزياء جيوفاني فيرزا تشي، في وقت سابق من السنة نفسها مقابل مبلغ لافت هو ٥٢ مليون دولار^(٣).

لكن في حال بقاء الأثرياء في روسيا نفسها فلا يؤثرون أكثر العيش في أماكن منعزلة محمية. على سبيل المثال، يقطنون في منطقة سكنية كتلك التي بناها آراس آغالاروف قرب قرية في ضواحي موسكو، وسط مرج تنتشر فيه أشجار التوتب وأزهار الأقحوان البيضاء. كان قد أكمل بناء مساكن عدة فيها، حينما أجرى صحافيون غربيون مقابلة معه عام ٢٠٠٧؛ وكان أحد المساكن عبارة عن فيلاً كلاسيكية حديثة رحية. وثمة مسكن آخر، هو قصر باروني إسكتلندي، وقد جرت زراعة صف من الأشجار «لحجب تلك القرية». وفق ما شرحه آغالاروف، مشيراً إلى صف من الأكواخ المتداعية. إضافة إلى منازل يدين بعضٌ منها إلى الإغريق القدامى، ومنازل أخرى بُنيت على طراز قوطي جريء. وثمة ملعب غولف يحوي ١٨ فجوة، ومدرسة خاصة حصرية، و١٤ بحيرة اصطناعية، وشلالات، ومنتجع صحي ومنتجع بحري يضم رملاً بيضاء مستوردة. وتوجد خطط لبناء حوالي ٢٠٠ قصر في هذه المنطقة السكنية، تبلغ تكلفة كلٍّ منها ١٠ ملايين - ١٥ مليون جنيه إسترليني. وسوف يجري إبعاد الحراس الشخصيين. وأغلب العائلات لديها ٥ أو ٦ حراس، إلى منازل صغيرة على تخوم المنطقة السكنية. ولم يتبق سوى عقبة صغيرة. ألا وهي القرية الصغيرة المجاورة للمنطقة السكنية، التي أفلح آغالاروف حتى تلك اللحظة في شراء نصف منازلها بنية هدمها. وقد ظل أحد المالكين يتمنّع عن البيع، رغم أنه عُرض عليه مبلغ مليون دولار. وأصرَّ آغالاروف قائلاً: «سوف يبيع في النهاية»، مصرحاً للصحافيين أن ما يدور في خلد هو نوع من

(١) Daily Telegraph, 4 September 2008, p. 8

(٢) المصدر نفسه، ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، ص ١٤؛ IZVESTIYA, 18 August 2008, p. 9. وكذلك في: IZVESTIYA, 20 February 2009, p. 7. وGuardian, 19 February 2009, p. 23.

(٣) IZVESTIYA, 21 March 2008, pp. 1, 11

التجربة الاجتماعية الطوباوية، لكن من دون الفقراء^(١). لم يرق للمالك نفسه، الذي أجرت معه صحيفة «إزفيستيا» مقابلة، الخضوع للمطورين العقاريين، وراح يشتري الأسلحة. وأفاد للصحيفة قائلاً: «الوضع كان أفضل كثيرًا عندما كان الألمان هنا، على الأقل كانوا يسمحون للمرء بجلب الماء من النهر»^(٢).

كانت لفاحشي الثراء ترتيباتهم الطبية الخاصة أيضًا، منها «عيادة لأصحاب الملايين» افتُتحت في موسكو ربيع ٢٠٠٨. وقد صرّحت صحيفة «إزفيستيا» أنها «عيادة بلا طوابير، لكن يبدو أنها تخلو من المرضى أيضًا»، إذ إن «غرفها المرتبة المطلية باللونين البيج والبني فارغة ونظيفة»^(٣). وقد احتوت قاعة الدخول منحوتة مزدانة بالماء والإنارة وكراسي من الجلد العاجي، وأحدث إصدارات المجلات المترفة؛ تقدم العيادة نفسها خدمات طبية لا تتوفر إلا في عدد محدود من العيادات الغربية. وتبلغ تكلفة برنامج العلاج السنوي حوالي مليون ونصف مليون روبل (٦٣ ألف دولار)؛ ويشمل البرنامج علاجاً يجريه طبيب خاص وطبيب للأمراض النسائية ومتخصص في المسالك البولية ومتخصص تغذية ومعالج فيزيائي إلى جانب برنامج تشخيص مخبري. تبلغ تكلفة البرنامج العائلي ٢.٥ مليون روبل. ومقابل ٥ ملايين روبل (٢١٠ آلاف دولار) بالإمكان وضع العيادة بأكملها في تصرف الزبون الذي يحتاج إلى مستويات استثنائية من الخصوصية. ويشمل كل برنامج استشارة شخصية مع المدير، الذي يتقاضى عادةً ٢٥٠ ألف روبل (١٠ آلاف و٥٠٠ دولار) في الجلسة؛ وبإمكانه أن يكون الطبيب الخاص للزبون مقابل ٢٥٠ مليون روبل أو ١٠.٥ ملايين دولار في السنة (هناك زبونان أو ثلاثة على قائمته في أي وقت). لكن حتى بهذه الأسعار لم تواجه العيادة أي مشكلة في إيجاد الزبائن. ذلك أن هناك أكثر من ١٠٠ ألف مليونير في روسيا. لا تستوعب العيادة أكثر من ٥٠ منهم؛ عدا عن ذلك، فقد شاعت فكرة هذه العيادة أكثر بين الروس الذي يعيشون في الخارج، والذين وجدوا أن هذه العيادة تتفهم مشكلاتهم الخاصة بتعاطف أكبر. أبرز المشكلات النفسية التي تعين على العيادة معالجتها هي الخيانة الزوجية والقمار وإدمان التسوق والاكْتئاب والبدانة وإدمان الكحول... وللأسف، العجز الجنسي^(٤).

يعيش أبناء فاحشي الثراء في منزلهم الخاص، خلف «الستائر الذهبية»، وقد أفادت إحدى مدرّساتهم الخصوصية للصحافيين حول حفلة لفتى عمره عشر سنوات كانت قد حضرها حديثاً في رولوفكا، وهي منطقة سكنية حصرية في العاصمة، أن كل طفل حضر إلى الحفلة بمرافقة حارسين شخصيين مسلحين ومربية وسائق. الأمر نفسه ينسحب على مالاكوفكا، وهي منطقة منعزلة أخرى، حيث منازل السكان المحليين المتهاوية تجاور القصور العملاقة ذات الدرابزين والأبراج والمحاظة

(١) Guardian, 10 October 2007, p. 19

(٢) Izvestiya, 17 July 2008, p. 5

(٣) المصدر نفسه، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، ص ١.

(٤) Izvestiya., pp. 1, 5; Moscow Times, 26 March 2008, pp. 11-12

بجدران عالية تعلوها كاميرات مراقبة. حاول أحد سكان هذه القصور تشييد مهبط للطوافات على سطح قصره لتفادي زحمة السير، لكن السلطات منعت. وجاء رد الفعل ببناء «سوق عملاقة داخل مستوطنات حضرية حول موسكو». وقد شرح شخص آخر من سكان هذه القصور رافعاً صوته كي يُسمع، بسبب الجلبة الصادرة عن تشييد جدار فاصل بارتفاع خمسة أمتار لحجب المستوطنة، وليعتبر مساراً للحراس قائلاً: «أريد أن يكون أحفادي محميين». في الداخل، بدأ الأطفال أنفسهم أقل سعادة. فقد طرحت فتاة من الأطفال المحظوظين يبلغ عمرها ١١ سنة سؤالاً على والدها المطور العقاري المليونير، وهي تشدّ قبيصها الغوتشي: «لَمْ لا يمكننا أن نكون مثل الأطفال الآخرين؟ لَمْ لا يمكننا الخروج؟». وقد شرح علماء الاجتماع قائلين إن «هؤلاء الأطفال الذين خلف السياج في وسعهم شراء كل ما يبتغونه ما عدا الحرية: إنهم داخل مكان أشبه بسجن مترف»، يشكّل جزءاً من الفجوة المتسعة بين الأثرياء والفقراء، ومن شأنها أن تولد حالة زعزعة اجتماعية، وأن تجعل للأطفال أنفسهم نشأة محدودة قد تؤدي بهم إلى مرحلة بلوغ تيسة وغير متكيفة^(١).

لا شكّ في أن فاحشي الثراء هؤلاء يحبون إنفاق المال متى امتلكوه يملكونه. ولطالما عَجَّ معرض «بتلي» للسيارات في قرية بارفيخا المترفة في موسكو بالناس، رغم أن الأسعار هناك تبدأ من ٢٢٠ ألف دولار كسعر مبدئي. وقد شاع جداً استخدام الزجاج المعتم. إذ شاع، على سبيل المثال، في أوساط نواب مجلس الدوما، ممّن لا يرغبون في إشهار مقدار المال الذي يكسبونه^(٢). كما أقيم لأصحاب الملايين، معرض افتتح ثانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ على الرغم من الأزمة التي كانت أصلاً تعصف بالأسواق المالية العالمية. وكان في وسع زوار قاعة المعرض العملاقة التي تقع في ضواحي موسكو الاختيار بين طائرة غالفستريم أو جزيرة خاصة أو حاسوب محمول مرصّع بالآلماس، أو طوافة داخلها من تصميم فيرزا تشي. وقد شرح المنظمون الهولنديون قائلين: «هنالك دوماً أزمة من نوع ما»: الروس الذين تحدثوا معهم أبدوا ارتياحاً في شأن الأزمة الأخيرة (في الواقع افتتح أول معرض صيفي لأصحاب الملايين في السنة التالية)^(٣). كان هناك خيار آخر خلال أشهر الصيف، وهو نادي موسكو الشاطئي، الذي جلبت رماله من جزر المالديف، وتتوافر فيه كميات غير محدودة من الشمبانيا والكرنند، ويتواصل فيه رقص التعريّ^(٤). كما كان يروق لفاحشي الثراء أيضاً أن يستقدموا إلى الحفلات نجوما عالميين لإحيائها. فقد دعا أبراموفيتش المغنية البريطانية آيمي واينهاوس لتحيي افتتاح المعرض الفني الجديد

(١) *Guardian*, 10 October 2005, p. 15

(٢) *Moscow Times*, 8 August 2008, pp. 1, 4

(٣) *Daily Telegraph*, 29 November 2008, p. 21. للاطلاع على موضوع المعرض الصيفي راجع: *Izvestiya*, 30 June 2009, p. 5.

(٤) John Kampfner, 'A tale of two cities', *GQ*, November 2007, pp. 288-95, at p. 294

لشريكه في العام ٢٠٠٨، حيث جرت ترتيبات تقديم الطعام في لندن، لكن المشروبات كانت تقليدية أكثر: فودكا وعصير فواكه. وقد أُفيد أنه دُفع للمغنية نفسها التي كانت تحمل كأس ويسكي وكولا بيدها وتقف مترنحةً نوعاً ما، مبلغ مليوني دولار مقابل خدماتها^(١). وجمع مغنٍ آخر، وهو جورج مايكل، مبلغاً مماثلاً مقابل مشاركته في حفل رأس السنة الذي أقامه فلاديمير بوتانين مستضيفاً ٢٠٠ شخص في مزرعته الخاصة، التي تبعد ٢٠ ميلاً خارج موسكو^(٢). بدأ أن كل شيء في متناول اليد. حتى متحف لينين التذكاري في أوليانوفسك تحوّل إلى «مقر لحفلات جامحة» تضم راقصات تعرّ ورجال أعمال سكارى. وقد شرح مدير المتحف قائلاً إن المتحف مضطر إلى جمع المال بطريقة ما، وما كان لينين ليمانع، فقد كان «عملياً ومرناً جداً»^(٣).

في وقت لاحق كان بوسع فاحشي الثراء التسكع في نادٍ ليلى، وعادةً يكون نادياً حصرياً للغاية. على سبيل المثال، يتجهون إلى نادي راسبوتين في موسكو، وهو ثاني أقدم مؤسسة لعلية القوم في المدينة، ويُفترض أنه أكبر نادي تعرّ في أوروبا، لكنه ليس مكاناً مخصصاً للأشخاص الذي يعيشون على مساعدات الرعاية الاجتماعية أو على ميزانية محدودة. إحدى مميزات هذا النادي هي «غرفة الصلابة»، حيث بمقدور الضيوف قضاء الليلة وسط أجواء تعود إلى القرون الوسطى، وفيها سلاسل للرقبة والرجلين مثبتة بالجدار وعمود تشهير للمغامرين أكثر، وعلى المسرح تتصارع الفتيات فيما بينهن على آلة هزازة كبيرة (لم أتيّن تماماً إن كانت مطحنة بن، أم آلة لتحضير الطعام)، فيما يسير في أرجاء الغرفة قرمٌ يحمل سوطاً ويهيج الحاضرين. عدا عن هذه الغرفة، هناك غرف هندية ويابانية وتيبيتية وتركية منفصلة حيث تُقدّم مع هذه الدول المذكورة ممثلاتها الإناث (رغم أن الإدارة نبّهت أحد المقامرين لضرورة عدم معاملة أيٍّ من الفتيات وكأنها زوجته)^(٤). واشتهر نادي «وايت بير» برقص التعري الفولكلوري الروسي، الذي يضم كل الشخصيات المفضّلة من الفولكلور الروسي الذين يقدمون على أفعال ما كان المرء ليحلم بها حتى. في نادي «شو غيرلز» تُقدّم عروض مثيرة، وعروض للسحافيات. ولعل أفضل ما يُقدّم هو عروض الإغراء التي يُسمح فيها للزبائن باللمس؛ وفي نادي «إكليس» تُقدّم حفلة المتعة والترفيه للشخصيات المهمة كل ليلة أحد^(٥). شرح الأدلاء أن النوادي الروسية لا تهاب تجاوز الحدود في الترفيه والديكور. وقد اشتّهر أحد النوادي بوجود تماسيح حية تجوب الأرجاء تحت أرضية الرقص الزاججية، واستوحى نادٍ

(١) *Izvestiya*, 16 June 2008, p. 9

(٢) راجع: <http://news.bbc.co.uk/1/hi/entertainment/6227341.stm> آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٣) *Daily Telegraph*, 24 June 2006, p. 11

(٤) *Moscow News*, no. 39, 3 October 2008, p. 28

(٥) «نوادي رقص التعري والسادة النبلاء في موسكو» WayToRussia.Net Guide to Russia, at www.waytorussia.net

آخر ولوج إلى الموقع في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

آخر ديكوره من سجون العهد السوفيتي، حيث يرتدي موظفوه ملابس شبيهة بملابس الشرطة والسجناء، وأقسامه محمية بالأسلاك الشائكة ومحروسة بكلاب الحراسة الشرسة^(١).

أحياناً يثير فاحشو الثراء الروس الجدل حينما ينغمسون في المتع خارج البلاد. فقد اندلعت فضيحة كبيرة في كورشييفيل في جبال الألب الفرنسية مطلع العام ٢٠٠٧، حينما تعرض أحد فاحشي الثراء، ميخائيل بروخوروف، للاعتقال في غرفته في الفندق وسيق مكبلاً بالأصفاد ضمن «مداهمة منظّمة في إطار حملة لمكافحة الدعارة»^(٢). وقد عمد عناصر الشرطة إلى اقتحام غرفته في الفندق ومعهم الكلاب. وبنفذوا عملهم من دون اللياقات المعتادة: وجرى أيضاً اعتقال بضعة موظفين من شركة السفريات الأسترالية التي نظمت زيارته، إلى جانب ٢٦ روسياً آخر. واحتُجز بروخوروف بتهمة «القوادة»، وهي قضية ظلت تلاحقها الشرطة طوال السنة الفائتة تقريباً. كان تبرير هذا الثري الروسي هو أنه يجب إحاطة نفسه بالفتيات الجميلات خلال رحلاته ولا يرى أي ضير في ذلك، وهو في الواقع كان يجري تجارب أداء لعروضات شبابت من المقاطعات في سبيل هذه الأغراض. وقد أفادت الشابات أنفسهن للصحافيين أنه مجرد صديق يساعدهن في مسيراتهن المهنية^(٣). وأشار مسؤولون محليون إلى أن هنالك عاهرات في نيس أو باريس، يفقن عدد اللواتي في كورشييفيل، واعتبر سكرتير بروخوروف الإعلامي أن المسألة برمتها عبارة عن «سوء تفاهم كبير». في النهاية أطلق سراح الملياردير نفسه من دون أي إدانة. وأصرّ محافظ كورشييفيل على أن الروس يظنون «ضيقاً مرحباً بهم». ولكن أصلاً كان هناك حديث حول المقاطعة، إذ لم يعد فاحشو الثراء يضمنون أنهم خارج متناول السلطات، وبالتالي تراجع الأعمال، رغم أن سبب ذلك كان اقتصادياً عدا عن الأسباب الأخرى^(٤).

كانت كورشييفيل أصلاً قد أصبحت «عاصمة روسيا الشتوية»، وأمست مقصداً للزيارة السنوية. حيث

(١) راجع: www.essortment.com/travel/nightlifeguide-smun.htm آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. للاطلاع على تقرير آخر حول الحياة الليلية في موسكو، مع صور، راجع: Martin Cruz Smith, 'Moscow never sleeps', *National Geographic*, vol. 214, no. 2 (August 2008), pp. 106-33.

(٢) *Izvestiya*, 12 January 2007, p. 1.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٠١؛ للاطلاع على موضوع تجارب الأداء راجع: المصدر نفسه ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ص ١.

(٤) المصدر نفسه، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ص ٤؛ للاطلاع على مسألة التراجع راجع: *Daily Telegraph*, 13 January 2009, p. 17.

أفيد أن عدداً متزايداً من الأشخاص يغيرون ولاءهم إلى سانت موريتز. وهي أرخص بكثير، أو إلى كنتزبوهيل، حيث تتاح فرصة أفضل للقاء الأرسنتراميين الأوروبيين (8). *Izvestiya*, 25 November 2008, p. 8). تفيد رواية أخرى أن هنالك عدداً كبيراً من المسؤولين المرموقين كالمسابق، ولكنهم يتبادلون الزيادة المثيرة للريبة (المصدر نفسه، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ص ٥). تبين لاحقاً أن غرفة بروخوروف في الفندق كانت مراقبة، ولكن لم تحدث فيها أي علاقة جنسية وفقاً لمحاميه (المصدر نفسه، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٩، ص ٤).

يتوجه فاحشو الثراء وحاشياتهم إلى المدينة مطلع شهر كانون الثاني/يناير لمدة أسبوعين، من أجل احتساء الخمر وحضور الحفلات والإسراف في الإنفاق، وممارسة التزلج إذا تبقّى لديهم وقت^(١). وقد مثّل الروس حوالي ٢٠٪ من أعداد السياح على مدى الموسم كاملاً، ولكنهم استحوذوا على ٧٠٪ تقريباً من غرف الفنادق في الأسابيع الأولى من رأس السنة، وشغلوا كل المطاعم والنوادي الليلية، ودفعوا ما يصل إلى ١٣ ألف دولار للطاولة الواحدة، و٦٥٠ دولاراً ثمن زجاجة شراب (دوم بيرينيون): مجرد عشاء متواضع لشخصين في مطعم محلي من شأنه أن يكلف حوالي خمسة آلاف دولار. وقد أفادت صحيفة «إزفيستيا» أن هذه التجارة قد ازدهرت على مدى السنوات السبع أو الثماني الماضية. كان مقصداً سياحياً هادئاً، وبسيطاً، إلى أن بدأ بوتانين وأبراموفيتش يقصدانه مع أعداد كبيرة من أفراد العائلة والأصدقاء والشركاء، يتبعهم نجوم من عالم الاستعراض ومشاهير وعاهرات رقيقات المستوى. وقد أمنت هذه الزيارة بالنسبة إليهم روتيناً معتمداً: كانوا يتوجهون صيفاً إلى «لازوركا» (كوت دازور)، وشتاءً إلى «كورشيفلوفو»، حيث يرحب بهم مدير الفندق والمطاعم بأدراج نقود مفتوحة^(٢). ومن المغريات الكثيرة التي تتمتع بها منطقة كورشيفيل ميزة كونها من المنتجعات السياحية القليلة في جبال الألب التي تحتوي على مهبط للطائرات الخاصة، ولا تبعد إلا مسافة قصيرة عن المصارف السويسرية عبر الحدود، حيث يودع كثير من فاحشي الثراء الروس ملايينهم. أصبح السكان المحليون يسمّون هذه المنطقة «كورشيفيلسكي». وبشكل محتوم ساد التساؤل عن العارضات اللواتي يرافقن فاحشي الثراء، ولا يمارسن التزلج أبداً، ويسرن في الأرجاء منتعلات أحذية عالية الكعوب؛ وفي المساء تُقدّم إليهن أطباق المحار وكبد الإوز المسمن والكرنند إلى جانب الفودكا ونيذ شاتو بيتروس الباهظ الثمن الذي يعود إلى عام ١٩٧٢، ويُقدّمان أحياناً في الكأس نفسها^(٣).

ازداد وجود فاحشي الثراء الروس في منتجعات كهذه. كذلك ارتفعت قدرتهم على الإنفاق إلى درجة أنّ قيوداً وُضعت للحدّ من أعدادهم، إذ سمح بـ ١٠٪ منهم كحدّ أقصى في كيتزبوهيل. منتجع التزلج النمساوي على سبيل المثال، حيث ساد شعور أن الروس يحطّون من قدر المنتجع وينقرون الزوار الآخرين. وشرح المسؤولون المحليون قائلين إن الضيوف الروس مرحّب بهم بطبيعة الحال، لكننا لا نرغب في تحوّل المنتجع إلى معقل روسي». راحت أعداد السياح الروس والأوكرانيين تتزايد كل سنة، منذ بداية الألفية الجديدة، وبدأت مؤسسات عدة تقبل الدفع بالروبل، وتقدّم قوائم الطعام بالأبجدية

(١) Gleb Bryanski، «حفلة فرنسية صاخبة للمتزلجين الروس الفاحشي الثراء».

(٢) Reuters، 12 January 2007، at www.reuters.com/article/idUS1.1212088220070112 آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠

أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٣) *The Sunday Times*، 21 January 2007، p. 5: *Izvestiya*، 12 January 2007، p. 5. راجع: «أدراج النقود المفتوحة» راجع: 20، Section 1، p. 20.

(٣) Bryanski، 'French spoil party'

السيريلية؛ وأفيد أن زوجة محافظ موسكو، التي كانت قد اشترت ملعب غولف في المنطقة؛ وكان يبدو جلياً أنها تقكّر في تشييد فندق، طلبت «كيلوغرامات من الكافيار» في أمسية واحدة، ولكن فوق جنوحهم إلى شرب الخمر وسلوكياتهم الجامحة أحياناً، راح الروس يشترتون شاليهات التزلج والفنادق، متسببين في رفع الأسعار. حارمين السكان المحليين من فرصة واقعية لشراء ملكية ما لأنفسهم. وأفاد المحافظ للصحافيين: «حان وقت التصرف قبل أن يجري استبعاد السكان المحليين». أضاف مالك محلي: «يحدث نوع من اختلال في المواطنة حينما تكون لجنسية معينة اليد الطولى. الأفضل ألا يحضر عدد كبير جداً من الأشخاص القادمين من بلد واحد في الفندق عينه» (لم يسبق لأحد أن اشتكى من الألمان، الذين يشكلون الغالبية في المكان)^(١).

كانت هناك مخاوف مماثلة في فندق «كيمبينسكي غراند هوتيل دي بان» في «سانت موريتز»، حيث شرح الناطق باسم الفندق قائلاً: «أحياناً لا يشعر ضيوفنا الأوروبيون بالراحة التامة إذا كان الفندق يعجّ بالضيوف الروس». لقد كوّن الروس انطباعاً بأنهم فظّون، ولا يتحملون الضيوف الآخرين؛ واشتهرت حفلاتهم الباذخة «بصيتها السيئ»، و«الاستعراض المبهرج لثرائثهم بدأ يزعج الضيوف الآخرين»^(٢). وكانت هناك اعتراضات من هذا القبيل في منتجعات أخرى خلال أشهر الصيف. فقد أفاد سائح بريطاني عاد لتوه من إجازة لمدة أسبوع في فندق ذي خمس نجوم في تركيا، قائلاً: «كان المكان يعجّ بهم، رجال يرتدون بنطلونات سيبدو ضيقة بشعة، ونساء يبدن في عمر السادسة عشرة، ويرتدين ملابس كملايس العاهرات»^(٣). وجدت الاستطلاعات أن الروس يشكلون الجنسية الأقل مرغوبة في مثل هذه المناسبات، إذ إنهم متطلبون وشمالي في أغلب الأحيان، و(النساء) لعوبات بشكل مفرط. كانت الوكالات الألمانية تنظم رحلات خالية من الروس؛ وفي جزر المالديف كفت بعض الفنادق عن استقبال حجوزاتهم. وفي مصر أفيد أن فندقاً أرسل ضيوفه الروس إلى فندق آخر ليتناولوا وجبات الطعام، بطلب من زبائنهم القادمين من أوروبا الغربية^(٤). وقد جدت بلدة توسكانية صغيرة، «فورت داي مارمي»، نفسها تعجّ بالناس بعد أن اكتشف مغنّو الأوبرا الروس «لاغو دي توري» المجاورة، حيث يقطن بوتشيني؛ فارتفعت أسعار المنازل إلى أعلى سعر لها في البلاد؛ وجرى افتتاح فندق جديد مزدان بأعمدة من الرخام الشفاف، تتدلى من سقفه ثريات مصنوعة من الذهب والكريستال. قال العمدة، المنتخب في العام ٢٠٠٧ بناءً على برنامج حملته الانتخابية المتمثل بإعادة البلدة إلى أسلوب حياتها التقليدي، شارحاً: «إنها مشكلة حقيقية

(١) *Guardian*, 8 February 2007, p. 20

(٢) *Sunday Telegraph*, 30 December 2007, p. 11

(٣) *Daily Telegraph*, 21 August 2008, p. 18

(٤) *Komsomol'skaya pravda*, 19 July 2008, p. 8

العالم، *Mail Online*, 28 August 2009 آخر ولوج إلى الموقع في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

لنا»^(١). كان أكثر ما يثير الامتعاض هو الإنفاق الصارخ وحتى الاستفزازي للروس الجدد. وانسجبت هذه الحال أيضاً على ساحل الريفييرا، حيث استقطب الروس بسبب ارتباطه بعائلاتهم النبيلة خلال السنوات السابقة لثورة تشرين الأول / أكتوبر. أبى أحد الزبائن الروس المدرج في سجلات وكيل عقارات في منطقة الريفييرا الاطلاع على أي عقار يقلّ ثمنه عن ١٢٠ مليون يورو، وذلك من باب عزة النفس، وثمة آخرون يسارعون إلى إجراء تغييرات، حتى على ملكيات قديمة لها أهميتها التاريخية. فقد شرح وكيل عقارات آخر في الريفييرا قائلاً: «انزع أحدهم كثيراً من صوت القطار المجاور، فأرسل شخصاً إلى دار البلدية ليعرض عليهم مبلغ ١٠٠ مليون يورو كي ينقلوا موقع محطة القطارات». في سانت جازن كاب فيرا قيل لأوليغاركي آخر إنه لا يُسمح له بزيادة علو قبيلته عن حدّ معين، حيث لا يُسمح لأي مبنى في المنطقة أن يناهز ارتفاعه ارتفاع المنارة التي بُنيت في عهد نابليون الثالث؛ فردّ عليهم بعرض مبلغ ٥ مليون يورو لزيادة علو المنارة^(٢).

لم يكن الأثرياء فقط من «الروس الجدد» في بداية العهد ما بعد الشيوعي، بل كذلك الفقراء، الفقراء الجدد هم غالباً أرباب العائلات الكبيرة الذين أضنتهم بشكل غير متكافئ تكلفة تربية الأبناء المرتفعة^(٣). وانضمت إليهم أعداد متزايدة من الذين فقدوا وظائفهم بالكامل. على سبيل المثال، نينا من سان بطرسبورغ، وعمرها ١٩ سنة فقط، عاطلة عن العمل، ولا تملك المال. وتعرض نفسها على الزبائن الأجانب لتكون أمًا بديلة؛ وكذلك جينيا، وهي أم لولدين عاطلة عن العمل، وليس لها أي مورد آخر للعيش^(٤). دخلت في عداد الفقراء بلدات بكاملها مثل يوزا، التي تبعد ٢٠٠ ميلاً غربي موسكو في منطقة إيفانوفو المحرومة، حيث كان أربعة من أصل خمسة أشخاص يعيشون دون خط الفقر في أواخر التسعينات. وكثير من العاطلين عن العمل، وكبار السن والمرضى غارقون في الفقر المدقع إلى درجة أنهم لا يتناولون وجبات طعام منتظمة. على سبيل المثال لم يتناول أي فرد من عائلة ليباتوفا الطعام طوال ثلاثة أيام، وأفادوا لصحافي غربي: «لا تزال الثلجة تعمل ولكنها بلا فائدة: فهي فارغة»^(٥). قالت صحيفة إيفيستيا: «إنها بلدة اصفرّت وجوه تلامذة المدارس فيها من الجوع، حيث يبحث كبار السن فيها عن الطعام في حاويات القمامة ولا يكادون يجدون ما يسدّ رمقهم، لأن الطعام لا يُرمى بتاتا، وحيث لا يوجد حتى خبز أو لحم عفن لأنه يؤكل كله. والأطفال يزورون المقابر لجمع السكاكر التي تُترك أحيانا عند القبور، ويتطلعون لقدم عيد الفصح، عندما تُقدّم الأطعمة بوفرة. ومن البلدة عدد قليل من السيارات،

(١) Daily Telegraph, 15 August 2007, p. 15

(٢) المصدر نفسه، ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٨، ص ١٨.

(٣) RSYe 1997, p. 153; Segodnya, 16 June 1997, p. 5

(٤) Izvestiya, 20 February 1997, p. 1

(٥) Guardian, 18 April 1997, p. 10

لذا يتجول السكان المحليون في أرجاء البلدة وسط الثلوج على الدراجات؛ وهناك مكتبة للأطفال. لكن البلدة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ٢٠ ألف نسمة تخلو من المطاعم تمامًا. وفي المستشفى المحلي، أفاد طبيب يعمل هناك منذ العام ١٩٥٣ لصحيفة «إزفيستيا» أن البلدة لم يسبق لها أن ضجت بهذا العدد الكبير من المرضى المقلّمين، نتيجة سوء التغذية واستعمال الحمامات العامة. وكان مصنع الغزل، الذي كان يشكل مصدر التوظيف الرئيس للسكان المحليين، يعمل بقدرة ٢٠٪ فحسب، بسبب عدم توافر القطن الأوزبكي. رغم أن مصنع التوابيت انتعش عمله بسبب ارتفاع معدّل الوفيات في المنطقة؛ فبلغ أربع حالات وفاة مقابل كل مولود. وجرى تأسيس لجنة لمساعدة الجياع، كما جرى خلال المجاعة التي حدثت في بداية العشرينات. وقد علّق السكان المحليون قائلين: «كان الوضع أفضل خلال الحرب»^(١).

وردت رسالة أخرى من سفيتلانا تي، التي تعيش في يارتسيفو، وهي بلدة عدد سكانها ٦٠ ألف نسمة لا تبعد كثيرًا عن سمولينسك. أفادت للصحيفة أن البلدة «ميتة»، حيث توقفت كل مصانعها تقريبًا عن العمل في العام ١٩٩٢. واضطر رجال المنطقة أن يتوجهوا إلى موسكو التي تبعد حوالي ٢٠٠ ميل للبحث عن عمل، من أجل إعالة أنفسهم وعائلاتهم. جربوا تنفيذ الاعتصامات، وأوقفوا خط سكة الحديد التي تربط بين موسكو ومينسك، ولكن لم يبال بهم أحد. كان الجو باردًا، وكانت شركة الغاز تريد دفعة مالية قبل أن تعيد تزويد البيوت به. ولم يكن الناس يملكون مالاً، حيث تخطت ديون الغاز للبلدة فواتير الوقود السنوية، وباتت الرواتب تُدفع بالسمن أو الطحين، وحتى بالدراجات. وأفلس مصنع الأقمشة المحلي واستولت عليه البلدية؛ كان يضم ١٤ ألف موظف، وبات يضم ١٢٠٠ فقط^(٢). ووفقًا لتقرير آخر، في بلدة منجمية بمنطقة روستوف، جرى إقفال أربع فتحات تنقيب من أصل خمس؛ وكانت هناك شركة حفريات، لكنها أقفلت أيضًا؛ وكذلك مصنع القطن والملابس المحبوكة. كل هذه المصاعب كانت لتشكل عبئًا كافيًا، حتى لو كان الموظفون الذين لا يزالون يعملون يتلقون أجورهم بشكل منظم. ولكن حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر كانوا لا يزالون ينتظرون أجورهم التي تعود إلى السنة الفائتة. «لقد نسيت عائلتي طعم النقانق»، وفق ما أفادت به للصحافيين زوجة أحد المنقبين الذين لا يزالون يعملون^(٣). وفي إيفانوفو ومورمانسك، عمد السكان المحليون إلى إضافة علف الحيوانات إلى الحساء^(٤)؛ وفي خاكاسيا غربي سيبيريا عجز أكثر من ٥٠٠ طفل عن ارتياد المدارس خلال أشهر الشتاء، لأنهم لم يكونوا يملكون أحذية^(٥).

(١) Izvestiya, 20 February 1997, p. 5

(٢) Izvestiya., 24 October 1997, p. 5

(٣) المصدر نفسه، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ص. ٥.

(٤) Argumenty i fakty, no. 17, 1997, p. 5

(٥) Sunday Telegraph, 12 October 1997, p. 31

كان من ضمن الفقراء الجدد كثير من الذين لا يزالون يعملون، ولكن لا يتلقون أجورهم، منذ مدة طويلة. كانت هذه، كما رأينا آنفًا، إحدى الطرائق لاحتواء ضغوط التضخم، على الأقل في أواخر التسعينات؛ ولكنها أدت إلى صعوبات لا تُحتمل لكثير من العائلات. تشاطرت القوات المسلحة كثيرًا من جوانب الحرمان هذه. ولم تكن كل مشكلاتها جديدة، فالتنمر على المجندين، مثلاً، كان فعليًا يُمارس منذ أمد بعيد؛ ولكن مشكلة الإسكان أضحت أكثر حدةً بالنظر إلى عودة آلاف الجنود من أوروبا الشرقية، وإلى انخفاض الرواتب بشكل مطرد، مقابل ارتفاع الأسعار. حدثت وفيات جراء سوء التغذية^(١)؛ وقُدِّم إلى الآخرين طعام الكلاب، وهو طعام في غاية السوء على ما يبدو، لأن الكلاب نفسها كانت تأبى تناوله^(٢)؛ وأصيب ما لا يقل عن ٢٠٪ بأمراض مزمنة نتيجة الاكتظاظ وقلة الغذاء وتدني معايير النظافة، وانخفاض مستويات الكفاءة في الجسم الطبي في الجيش^(٣). وأقدم عدد كبير من الجنود، غير القادرين على تحمل ظروف عيشهم، على الانتحار (عمد ما بين ٣٠٠ جندي و٤٠٠ - كتيبة بكاملها تقريبًا - إلى الانتحار معًا في بداية القرن الجديد)^(٤). وتحوَّل آخرون إلى التجارة، بما فيها البيع غير المشروع للسلاح والمعدات^(٥). ومن ضمن الفقراء أيضًا المشردون، ويبلغ عددهم حوالي ٤ ملايين في أرجاء البلاد^(٦)، وأطفال الشوارع، الذين بلغ عددهم حوالي نصف مليون على الأقل في أواخر التسعينات. ووصل عددهم في موسكو وحدها إلى ١٠٠ ألف^(٧)، تجدهم خارج محطات النقل الرئيسية، أو يقفون في طوابير أمام مراكز إطعام الفقراء التطوعية، أو يحتشدون في مداخل الأبنية أو الأقبية الفارغة: يموت المئات جراء التعرض للبرد خلال أشهر الشتاء، ويضطر مئات آخرون إلى الخضوع للعلاج جراء الإصابة بقضمة الصقيع. وقد علق صحافيون قائلين: «التشرد في روسيا يعادل الحكم بالإعدام»^(٨).

المتقاعدون، كما الحال في أغلب الدول، هم الأكثر عرضةً للمعاناة. فقد حافظت معاشات الشيخوخة على قيمتها أغلب فترة التسعينات. ولكنها انخفضت بشدة حينما انهارت العملة عام ١٩٩٨.

(١) *Izvestiya*, 9 April 1996, p. 1

(٢) *Guardian*, 11 July 1998, p. 15; *Izvestiya*, 3 April 1996, p. 5

(٣) Charles J. Dick, 'A bear without claws: the Russian army in the 1990s', *Journal of Slavic Military Studies*, vol. 10, no. 1 (March 1997), pp. 1-10, at p. 5.

(٤) راجع: <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/7425694.stm> آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٥) *Guardian*, 11 July 1998, p. 15

(٦) S. A. Stivenon, *Bezdomnye v sotsial'noi strukture*: للمزيد راجع: *Literaturnaya gazeta*, no. 49, 1996, p. 10 *bol'shogo goroda* (Moscow: INION RAN, 1997).

(٧) *Izvestiya*, 12 April 1996, pp. 1-2 وللإطلاع على موضوع «موسكو». راجع في المصدر نفسه، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٥، ص ١.

(٨) *Sunday Telegraph*, 12 October 1997, p. 31

وبنهاية العقد لم تعد تساوي أكثر من ٧٦٪ من الحد الأدنى للكفاف (أو ٢١٪ من متوسط المداخيل). فإذا عُبِّرنا عن متوسط معاش التقاعد آنذاك بواسطة الأطعمة، فهو لا يتخطى ثمن نصف كمية اللحم والبيض وربع كمية الحليب والخبز التي كان يشتريها في نهاية الحقبة السوفيتية. في غضون ذلك، راح عدد المتقاعدين يتزايد، فوصل إلى أكثر من ربع عدد السكان الإجمالي. وتراجع عدد الأشخاص الذين في سن العمل القادرين على إعالتهم^(١). وبدا جلياً أن الحياة لكثير من الأشخاص باتت لا تُطاق بكل بساطة. فقد بعثت السيدة رومانوفا من منطقة كيميروفو إلى الرئيس يلتسن رسالة شرحت فيها أنها لم تتلقَّ معاش التقاعد منذ ثلاثة أشهر، وأنها تشعر بالبرد والجوع من دون وجود أي إشارة إلى تحسن الوضع؛ لذا استحصلت على تعهد بالدفن من مدير المبنى، وتناولت قرصاً. واستلقت لتنام. «بحلول الصباح سيكون كل شيء قد انتهى»^(٢). ولكن كثيراً من الأشخاص كانوا يخشون الموت، فالجنازة التي تُقدَّم فيها زجاجات الكحول لحفاري القبور والضيافة للمعزين كانت تكلفتها تناهز ثلاثة أضعاف الراتب الشهري، ناهيكم بأن السلطات المحلية، على الأقل في موسكو، كانت تأتي توفير الأراضي؛ وبالتالي راحوا يفتحون القبور بوتيرة متصاعدة، ليدفنوا فيها الموتى، مما هُذد بانتشار الطاعون والكوليرا؛ وأمست المقابر أماكن لتكاثر الجرذان^(٣). شكّل «الممتنعون عن الدفن» مشكلةً أخرى، أولئك الذين يرفضون تحمل نفقات دفن أفراد من عائلاتهم. كانوا يعمدون إلى ملء استمارة بهذا الخصوص، ثم تمسي المسألة مجرد تأمين شاحنة وحرق الجثة. راحت أعداد الجنازات من هذا النوع تتزايد بشكل مطرد في بداية التسعينات؛ وثمة أزواج وزوجات عمدوا إلى ملء الاستمارة معاً، ثم عاشوا ما تبقى من حياتهم في عذاب لا يُحتمل بسبب ما فعلوه، ولأن كلاً منهما سيواجه المصير نفسه^(٤).

بلغ الفقر أعلى مستوى له في العام ١٩٩٢، حيث سُمح للأسعار بإيجاد توازن جديد. كانت رواتب ثلث عدد السكان - أي حوالي ٥٠ مليوناً - دون حد الكفاف آنذاك، وهي نسبة راحت تتقلص ببطء؛ ولكن أكثر من ٤٠ مليوناً كانوا لا يزالون يعيشون دون حد الكفاف عند نهاية العقد، أي زهاء ٢٩٪ من السكان^(٥). وأشارت حسابات أخرى، أقل اعتماداً على الإحصائيات الرسمية، إلى أرقام أعلى. وأفادت عالمة الاجتماع ناتاليا ريماشيفسكايا، مثلاً، أن الفقراء شكّلوا حوالي ٤٠٪ من عدد السكان الإجمالي آنذاك، ثلثهم أطفال، وهي نسبة متزايدة لا متضائلة من المجتمع ككل. وفضلاً عن ذلك، فقد أمسى الفقر ذاتي الإنتاج؛ حيث يعجز الأهالي الأفقر عن توفير تربية مناسبة لأولادهم، بما في ذلك الطعام

(١) *RSYe* 2002, pp. 186, 198(٢) *Argumenty i fakty*, no. 46, 1996, p. 5(٣) *Izvestiya*, 6 May 1993, p. 6

(٤) المصدر نفسه، ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، ٢٥.

(٥) *RSYe* 2001, p. 171

والرعاية الصحية والتعليم، مما يرفع احتمال أن يمسي أولادهم أيضًا فقراء. إضافةً إلى ذلك، كان هنالك فقر «غير مستقر»، بسبب «الفقراء الجدد» الذين تدهورت مستويات معيشتهم بفعل تدني الرواتب في المؤسسات التابعة للدولة. وبفعل البطالة والتأخر في دفع الرواتب ومعاشات التقاعد. في أسفل القائمة تمامًا، طبقة ثابتة من «فقراء المجتمع»، تشمل المتوسلين والمشردين والأيتام ومدمني الكحول والمخدرات والعاهرات. كانت هنالك شرائح اجتماعية من هذا النوع في الحقبة السوفيتية، لكن عددها كان أقل كثيرًا. وكانت الحكومة تبذل كل الجهود لتقليص الفوارق بينها قدر الإمكان. وقد أشارت الدراسات إلى أن «المهمشين» من هذا النوع يشكلون ١٠٪ من عدد السكان الإجمالي، وفرص عودتهم إلى عيش حياة طبيعية بعيدة جدًا^(١).

وقد واجهت مستويات المعيشة تدهورًا إضافيًا، بعد انهيار العملة في آب/أغسطس ١٩٩٨، حيث ارتفعت الأسعار بحدة؛ وظلت الرواتب على حالها بل تراجعت؛ وبعض الأشخاص خسروا كل شيء. حينما جرى تسييل شركاتهم^(٢). بالتالي تراجعت المداخيل الحقيقية بحوالي الثلث^(٣)؛ حتى في موسكو، هبط نصف السكان تقريبًا إلى ما دون خط الفقر^(٤). وفي عدد من المناطق، كان الناس بكل بساطة يتضورون جوعًا. وكان طعامهم يشمل لحوم القطط والكلاب والغربان والحمام^(٥). وفي منطقة بنزا القروية، وصلت الأوضاع حدًا لا يُطاق إلى درجة أن شرطياً عمد إلى توقيف رجل في الطريق وسرقته كي يحصل على وجبة طعام محترمة^(٦). كانت للآزمة تبعات خطيرة تحديداً على الطبقة الوسطى في روسيا الناشئة حديثًا. لكن لا تزال هشة. وتتألف من المهنيين والمقاولين. أبقى الأثرياء جدًا أموالهم خارج البلاد وسحبوا أغلب ما تبقى من أموالهم داخل البلاد قبل تجميد حساباتهم. وكان موظفو الدولة محميين بفعل المنافع العينية التي كانوا يحصلونها، مثل إمكانية الحصول على وجبات مدعومة في أماكن عملهم. لكن أولئك الذين كانوا يعتمدون على الرواتب ومعاشات التقاعد فقد تأثروا بشكل أكبر بكثير. وتحديداً الطبقة الوسطى: حيث فقد كثير من الأشخاص مدخراتهم، وطُرد آخرون من أعمالهم، وأغلبهم صُدموا بفعل الخسائر الجمة التي اعتبروها من المسلمات^(٧). في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ حدّد ٥٠٪ من الروس أوضاعهم الاقتصادية على أنها سيئة أو سيئة جدًا؛ بعد سنة فعل ٦٧٪ الأمر عينه. والنسبة التي اعتقدت أن وضعها

(١) Rimashevskaya, 'Sotsial'nye posledstviya', pp. 56-7

(٢) *Nezavisimaya gazeta*, 25 November 1998, p. 8

(٣) *Izvestiya*, 30 October 1998, p. 4

(٤) المصدر نفسه، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ص ١.

(٥) المصدر نفسه، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ص ٤.

(٦) المصدر نفسه، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ص ٢.

(٧) *Novye izvestiya*, 19 September 1998, p. 4

الجدول ٣-٥ مستويات المعيشة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
١٠٢	١١٢	١١٤	١١٢	١١٠	١١٥	١١١	١٠٩	المدخيل العالية الحقيقية (النسبة سنة تلو الأخرى)
١١٠	١٠٨	٩٦	٨٥	٧٥	٦٨	٥٩	٥٣	المؤشر (١٠٠=١٩٩٠)
١٦,٩	١٦,٨	١٦,٠	١٥,٢	١٥,٢	١٤,٥	١٤,٠	١٣,٩	التفاوت: النسبة العشرية
٠,٤٢٣	٠,٤٢٣	٠,٤١٦	٠,٤٠٩	٠,٤٠٩	٠,٤٠٣	٠,٣٩٧	٠,٣٩٧	التفاوت: معامل جيني
١٣,١	١٣,٣	١٥,٢	١٧,٧	١٧,٦	٢٠,٣	٢٤,٦	٢٧,٥	النسبة دون حد الكفاف
١١٥	١٠٢	١٠٠	٩٨	١٠٦	١٠٢	١٠٠	٩٠	معاشات التقاعد كنسبة حد الكفاف
١١٨	١٠٥	١٠٥	١١٠	١٠٦	١٠٥	١١٦	١٢١	القيمة الفعلية لمعاشات التقاعد (النسبة سنة تلو الأخرى)

المصدر: Rossiskii statisticheskiy veshchegodnik 2009, صفحات متفرقة.

لا يُطاق ارتفعت من ٣٦ إلى ٦١٪^(١). وحتى الإحصاءات الحكومية سجّلت آنذاك أن ٤٤ مليون شخص يعيشون في الفقر؛ وحدّد مركز مستويات المعيشة الوطنية، باستخدام منهجية مختلفة، ٧٩ مليوناً (أي أكثر من نصف عدد السكان)، وعدد الذين يعيشون في الفقر، بحسب هذه الحسابات، كان يبلغ ثلاثة أضعاف ما كان عليه في أواخر سنوات النظام السوفيتي^(٢).

كانت هذه السنوات، باعتراف الجميع، أسوأ سنوات العهد ما بعد الشيوعي، وبدأ يطرأ تحسن هائل حتى قبل تولّي بوتين الرئاسة، مع ارتفاع أسعار النفط بجدّة في الأسواق العالمية (راجع الجدول ٣-٥). فقد ارتفعت المدخيل الفعلية بسرعة: من أقل من ضعف حد الكفاف (١٨٩٪) في العام ٢٠٠٠، إلى أكثر من ثلاثة أضعافه (٣٢٥٪) بحلول العام ٢٠٠٨، وهي مستويات أعلى مما جرى تحقيقه في نهاية الحقبة السوفيتية^(٣). وارتفع متوسط نسب الرواتب في الوقت عينه، حتى مع أخذ التضخم في الحسبان، مما يعني أن القدرة الشرائية للرواتب والمعاشات قد ارتفعت أيضاً. كان يوسع متوسط الراتب،

(١) Trud, 31 October 1998, p. 1

(٢) المصدر نفسه، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ص ٣.

(٣) RSYe 2009, p. 167

على سبيل المثال، شراء ضعف الكمية التي كان بالإمكان شراؤها في مستهل العقد من اللحم والبيض والسمك والخبز، وتقريباً ضعف كمية الحليب، وأكثر من ثلاثة أضعاف كمية الفواكه بنهاية ولاية بوتين الرئاسية الثانية^(١). ولكن الروس في أي حال راحوا ينفقون مبالغ أقل على الغذاء، ومبالغ أكبر على الخدمات والبضائع الاستهلاكية. وزاد عدد السيارات الخاصة في نهاية رئاسة بوتين أكثر مما كان عليه في بداية عهده. وزاد عدد الحواسيب الشخصية ٨ أضعاف، ولكن انخفض عدد آلات الخياطة، مع توجه المزيد من الروس لشراء الملابس الجاهزة.^(٢) وارتفعت قيمة تجارة التجزئة ككل بنسبة ١٦٪ في السنة، وبلغت الضعف بل أكثر على مدى ولايتي بوتين الرئاسيتين^(٣). وازدادت نسبة السفر إلى الخارج. وأغلبه بقصد السياحة. وتضاعفت أيضاً النسبة في المدة نفسها. حتى الفقراء كانوا يكسبون. وازدادت تباينات المداخيل. لكن ليس بدرجة كبيرة؛ وظلت معاشات التقاعد موازية للأسعار؛ وانخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في الفقر بحسب التصنيف الرسمي إلى أكثر من النصف^(٤).

لكن ظل أكثر من ١٨ مليون شخص يعيشون في الفقر. بحسب الأرقام نفسها، والمستويات كانت عالية تحديداً في بعض المناطق الجنوبية (ربما ليس من قبيل المصادفة) التي اندلعت فيها أعنف الاضطرابات الأهلية. ١٢٪ فقط كانوا يعيشون دون حد الكفاف في موسكو مطلع القرن الجديد، مقابل ٢٨٪ في كلميكيا، و٢٣٪ في تيفا، وأكثر من ربع عدد السكان في ثلاث جمهوريات أو أقاليم أخرى^(٥). كان كثير من الفقراء عاطلين عن العمل، ولكن عدداً متزايداً من الأشخاص الذين يشغلون وظائف بدوام كامل كانوا أيضاً فقراء. لأن مستوى رواتبهم قد تراجع، ربما إلى ما دون حد الكفاف، أو ربما لم يكونوا يتلقون الرواتب. أما العائلات التي يعمل الوالدان فيها ولدى كل منها طفلان، فقد كانت مرتاحة في العهد السوفيتي؛ لكن في هذه الحقبة فإن عائلة من أصل خمس من هذه العائلات كانت تعيش في الفقر. تأتي وراءها مجموعة كبيرة من المتسولين والمشردين وأطفال الشوارع والمومسات، اللاتي أجبر بعضهن في سنّ الطفولة على العمل في هذا المجال لأسباب اقتصادية. كان هؤلاء جميعاً «مستبعدين اجتماعياً»، وقد استسلموا بدرجة أو بأخرى، وتخلوا عن الكفاح من أجل البقاء، واختفوا تقريباً من الإحصاءات الرسمية التي لا ترى إلا «الجزء المرثي من الجبل الجليدي». الأكثر فقراً هم شبان في الغالب؛ وبعضهم حائز تعليمًا عاليًا. بيد أن السبب الرئيسي لوضعهم هذا يعود إلى عدم توفر الوظائف، الناجم عن الإصلاحات

(١) RSIc 2009, p. 159

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥١١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٢ (سياحة)، ص ١٦٧ (التفاوت في المداخيل)، ص ١٧٥ (القيمة الحقيقية لمعاشات التقاعد) و ص ١٦٧ (أعداد الأشخاص الذين يعيشون على خط الفقر المحدد رسمياً).

(٥) RSIc 2009, p. 188-189 كانت مستويات الفقر أعلى كثيراً في الأرياف مقارنةً بالمدن (ص ١٩١).

الاقتصادية، ولكن أيضاً بسبب الإفراط في معاقرة الكحول والمخدرات، ناهيك بأن كثيراً منهم قد استخدمتهم جهات إجرامية. كانت هنالك «روسيّتان اثنتان»، يفصل بينهما أسلوب الحياة وكذلك المداخيل. وبدأ أن الهوة بينهما أخذت في الاتساع^(١).

أدى اندلاع الأزمة المالية العالمية في أواخر العام ٢٠٠٨ إلى مفاقمة هذه الانقسامات أكثر. وحتى الأثرياء بدأت تشملهم تبعات الوضع. وبدأ الأوليغاركيون يبيعون سياراتهم «البنّلي»، إذ لم تعد طريقة لإظهار ثروتهم، بل «وسيلة لإعادة توزيع السيولة»^(٢). وكان عدد البائعين أكثر من عدد الزبائن في متاجر الألبسة الفاخرة في الساحة الحمراء. وقُلّ عدد السيارات الرباعية الدفع وسيارات الليموزين في الشوارع^(٣). وفي منطقة روبلوفكا الراقية، خفضت الأسعار، ولاسيما أسعار المشروبات الروحية (حتى الأثرياء كان عليهم إيجاد طريقة للتخفيف من توترهم الاقتصادي). لقد راج الويسكي الياباني تحديداً، ويبدو أن السبب يعود إلى الاعتقاد أن بمقدور هذا الشراب إعادة التوازن الطبيعي إلى الجسم على غرار الأدوية الشرقية. وكذلك كان الزبائن يتوجهون إلى الصيادلة لشراء حشيشة الناردين وغيرها من الأدوية، لأنهم لم يكونوا مقتنعين بأن الخمرة وحدها قادرة على حل مشكلاتهم. المتجر الوحيد الذي لم يخفض الأسعار هو صالة عرض سيارات لامبرغيني: حيث شرح موظفو البيع قائلين إن الفائز في النهاية، في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي، هو من يكون الأسرع في القيادة^(٤) في الواقع اضطرت الحكومة نفسها أن تقتصد. فقد ارتفعت الأسعار في مطعم مجلس الدوما، وقُلّت رحلات السفر إلى الخارج (لم يُرسل سوى وفد من شخص واحد إلى الاحتفال الرسمي بالذكرى الستين لتأسيس حلف الناتو). وصدر قرار رسمي بتعليق شراء أثاث جديد، وانخفض عدد موظفي الكرملين، وجرى تعليق توظيف موظفين جدد؛ وفي الأقاليم (في سان بطرسبورغ على سبيل المثال) جرى تقليص الرواتب^(٥). وفيما يتعلق بالإجازات، فحتى المسؤولون ذوو المقامات الرفيعة كانوا يكتفون بقضاء الإجازات في تركيا ومصر، عوضاً عن البلدان الأكثر تميزاً^(٦).

وراحت الطبقة الوسطى تقتصد أيضاً. وبات من الأسهل قليلاً إيجاد طاولة في مطعم فاخر.

(١) N. M. Rimashevskaya, 'Bednost' i marginalizatsiya naseleniya', *Sotsiologicheskie issledovaniya*, no. 4, (1) 2004, pp. 33-44, at pp. 38-41, 43

استُخدمت العبارة نفسها، استخدمها القائد الشيوعي غينادي زوغانوف: (Na perelome (Moscow: Molodaya gvardiya, 2009), p. 100).

(٢) *Izvestiya*, 16 December 2008, p. 10

(٣) *The Guardian*, 17 March 2009, p. 27

(٤) *Argumenty i fakty*, no. 5, 2009, p. 15

(٥) المصدر نفسه. no. 10, 2009, p. 10 حول الوفد المؤلف من شخص واحد. انظر: *Izvestiya*, 5 June 2009, p. 2

(٦) *Izvestiya*, 25 November 2008, p. 8

وَقَصَّرَ رتل الانتظار لشراء الهدايا في عيد الحب^(١). ولكن ازداد الطلب بشكل مطرد على السلع المنتهية صلاحيتها^(٢)، وعلى النصائح بشأن كيفية التوفير بأي شكل («بتناول المزيد من الملفوف المخل»، أجابت وكالة حكومية عن سؤال صحيفة «إزفيستيا» حول ذلك). كانت للصحف اقتراحاتها الخاصة، وكانت من النوع الذي تناقلته الجدات عبر الأجيال: كيفية تنظيف النوافذ من دون مواد تنظيف: كيفية دهن الثوم على الخبز الأسمر، حتى تصبح رائحته كرائحة النفاق، وكيفية غلي أوراق الشاي سبع مرات قبل رميها^(٣). وجد موظفو البيع أن الزبائن قد قَلَّصوا المبالغ التي ينفقونها يوميًا إلى حد الثلث، بل النصف: فلم يعد لديهم ما ينفقونه على الملابس والأحذية^(٤): وفي المجتمع ككل قَلَّص أكثر من ٧٠٪ إنفاقهم على الطعام وغيره من السلع الأساسية^(٥). وبُذلت أيضًا جهود لاستكشاف أشكال جديدة من الوظائف: مثل أخذ الكلاب في نزهة (ثم غسل برائثه) مقابل ١٥٠ روبلاً، أو تنظيف النوافذ مقابل ٢٠٠ روبل، أو ترتيب شقق بكاملها مقابل ٨٠٠-١٠٠٠ روبل (٢٨ دولارًا) للمرة الواحدة^(٦). ووجدت النساء طرائق أخرى خاصة بالإناث لزيادة الدخل، مثل التعري لالتقاط صورهن ووضعها على مواقع إلكترونية إباحية، أو الترويج لأنفسهن كمساعدات شخصيات مستعدات لتقديم «خدمات إضافية» في المنازل أو تولي مهمات «السكرتيرة الحميمة». كانت العائلات المستقيمات يوضحن أن الحميمة غير واردة بتاتًا؛ في حين أن أخريات عمدن إلى التفكير في أي اقتراح يُقدَّم إليهن^(٧).

في المقابل، أدى اندلاع الأزمة إلى ازدياد عدد العاطلين عن العمل، وعدد الذين يواجهون صعوبة في المعيشة من الأصل. على سبيل المثال ازداد كثيرًا عدد المصطفين في أرتال أمام مراكز تقديم الطعام المجاني؛ إذ فاق عددهم ما كان عليه منذ انهيار العملة في العام ١٩٩٨، وازداد عدد المشردين منهم، الذين يحملون مقتنياتهم في كيس بلاستيكي، وطُرد بعض أولئك من أعمالهم، لأنهم أضاعوا أوراقهم الثبوتية، بما فيها تصاريح الإقامة، التي لا يجري توظيفهم قانونيًا من دونها. وصل أحدهم إلى حالة من اليأس الشديد إلى درجة أنه شقَّ طريقه بالقوة إلى مكتب المحقق الحكومي في الشكاوى، فلاديمير لوكين، حيث قيل له إن المحقق خارج المدينة، رغم أنه كان قد شوهد توًّا يدخل المبنى^(٨). وطرأ تطور

(١) *Izvestiya*, 11 February 2009, pp. 8

(٢) المصدر نفسه، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ص. ٩، و٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ص. ١٠.

(٣) المصدر نفسه، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ص. ٧.

(٤) المصدر نفسه، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، ص. ١.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) *Argumenty i fakty*, no. 11, 2009, p. 19

(٧) *Izvestiya*, 11 February 2009, pp. 1, 5

(٨) *Moscow Times*, 23 April 2009, p. 2

جديد آخر، ألا وهو عودة الأطفال الذين جرى تبنيهم إلى دور الأيتام التي أخذوا منها: جرت إعادتهم بأعداد كبير مع ازدياد حدة الأزمة، حيث أعيد أكثر من ستة آلاف منهم في العام ٢٠٠٨، وأكثر من عشرة آلاف في النصف الأول من العام ٢٠٠٩^(١). وانزعج بعض الناس كثيراً بفعل التغيير الذي طرأ على ظروفهم. إلى درجة أنهم أقدموا على الانتحار، من بينهم مالك مطعم في بيكاترينبورغ، بعد أن راحت فروعه تقفل: ورئيس دائرة الموظفين بالوكالة في شركة غوركي للسيارات، الذي شق نفسه في الحمام حتى لا يوافق على قائمة بالموظفين الذين يجب صرفهم؛ وسائق حافلة في نيجني نوفغورود الذي لم يتمكن من تسديد ديونه للمصرف؛ فأطلق النار على نفسه تاركاً زوجة وولدين. كذلك شعرت أعداد أكبر كثيراً بالإحباط جرّاء التقارير الكثيرة حول الأزمة وتوقعات المحللين المبهمة^(٢).

واجه الذين يقطنون الأرياف صعوبات إضافية، وهم غالباً من الجيل الأكبر سناً الذين يحتاجون أكثر إلى رعاية طبية كافية ونقل عام. وبكل تأكيد تحسنت بصعوبة الأوضاع في نظر ساشا إيفانوفيتش، وهو قروي في الخمسينات من عمره يعيش قرب أوريل في وسط روسيا. فقد أظهر لصحافي غربي دليلاً من البطاطا الموحلة، التي نبشها من حديقة يغطيها الثلج، وكان الصحافي واقفاً في مطبخه اللتن الرائحة: كان هذا طعام غدائه، وعشائه أيضاً، إذ لم يكن لديه سواه ليأكله. فقد ارتفع ثمن كل شيء: ارتفعت أسعار الخبز وكذلك السجائر: حتى أن أخته سدّدت فاتورة كهربائه؛ وكان عاجزاً عن شراء الفودكا. سأل الصحافي إن كان بوسعه أن يعطيه ١٠٠ روبل فائضة عن حاجته (حوالي ٣ دولارات)؛ غادر كل الشبان المنطقة، ومات معظم الرجال الأكبر سناً. أضافت امرأة أخرى من السكان في أواخر السبعينات من العمر قائلة: «كان الوضع أفضل كثيراً في العهد السوفيتي، حيث معاشات التقاعد كانت قليلة ولكن متساوية. كنا نعيش بشكل مريح، واليوم لم تعد لمعاشاتنا التقاعدية أي قيمة». كانت قد قضت ثلاثة عقود من عمرها تعمل لدى الشرطة، وباتت حينها تعتنش على بعض المساعدات من ابنها^(٣). كانت صحافية شابة من موسكو تدعى ليزا سورناشييفا تبذل قصارها لتعتنش على الحد الأدنى للكفاف اليومي في ربيع العام ٢٠٠٨. كانت للحموم والدواجن والسمك تتخطى قدرتها على شرائها؛ ولم تكن قادرة إلا على شراء مكونات الحساء، وهي عبارة عن العظام المتبقية عقب إزالة اللحم عنها، أو مكونات اليخنة، وهي مكونات مشابهة إلى جانب الجلد والدهون. قالت إن كبار السن والمتسوّقين الأكثر خبرة يتجهان إلى شراء الفواكه والخضّر المتضررة وفضلات الذبائح من كبد وكلّى وعظام. ولم يكن المبلغ المالي اليومي المتوفر بين يديها يكفيها لشراء كوب من القهوة في وسط موسكو^(٤).

(١) *Trud*, 1 June 2009, p. 6

(٢) *Izvestiya*, 20 February 2009, p. 26

(٣) *The Guardian*, 15 March 2007, p. 29

(٤) راجع: www.opendemocracy.net/article/russiatheme/russia-life-on-the-poverty-line, 28 May 2008

آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

أجرت صحيفة «إزفيستيا» تحقيقاتها الخاصة في صيف العام ٢٠٠٨، فعثرت على متقاعدة وحيدة من بلدة ساشا إيفانوفيتش وسط روسيا، أوريل. كانت السيدة التي قابلوها، وتدعى لودميلا ألكسندروفنا، تعيش منذ ١٤ سنة على معاشها التقاعدي بحدده الأدنى. وكان في ذلك الوقت يبلغ ٢٨٢ روبلاً (أي حوالي ١٥٠ دولارًا). وكان يتبين يوماً بعد يوم استحالة العيش على المعاش التقاعدي. لا يسع المرء البقاء على قيد الحياة^(١). لا بأس. أخبرها ساعي البريد، وهو يسلمها دفتر حسابها الجديد، أن الدفعة الشهرية ستزداد قريباً. ولكن التضخم سيستنفد كل الزيادة. وفي أي حال لم يكن هذا الأمر ساراً: كان من المحبط بعد العمل لمدة ٤٢ سنة الاعتماد بهذا الشكل المذل على المساعدات الحكومية. ١٠٠ روبل تذهب مباشرة إلى حسابها التوفيري الخاص بالحالات الطارئة، وفواتير الخدمات تستنفد ٨٥٠ روبلاً أخرى من إضاءة وتدفئة وهاتف. كان النقل العام المجاني متوفراً ولكنها كانت تفضل السير حفاظاً على صحتها. كانت تنفق ٨٠٠ روبل أيضاً على الطعام. عليها بعد ذلك أن تضع جانباً ٢٥٠ روبلاً أخرى من أجل تنظيف المنزل، و٣٠٠ روبل من أجل الدواء. كانت تقضي معظم وقتها في التقل بين المتاجر بحثاً عن صفقات: كانت واحدة من أولئك الذين يصطفون في أرتال لساعتين من أجل الحصول على نقائق «الإعانة الاجتماعية» المنتهية الصلاحية. حيث يطمئن الجميع بعضهم بعضاً أن تناول هذه النقائق آمن. وكانت تقصّ شعرها في معهد تعليم تصفيف الشعر، وتكلفة القص فيه كانت أرخص منها في أي مكان آخر: ولكن كان هناك خطر دائم أن يعمد المتدربون الشبان إلى قص جزء من الأذن أيضاً. وكان بوسعها التوجه إلى البلدة والتنزه في أرجائها: ولكن مع بعض الإحراج، بسبب ملابسها الرثة وحذائها العتيق الطراز.

ثم انفجرت أنابيب الصرف في شقتها. ولحسن الحظ أنها تسكن في الطابق الأول. ولكن تكلفة التصليح استهلكت جزءاً كبيراً من مدخراتها التي راكمتها على مدى السنوات التي عملت خلالها موظفة في حجرة المعاطف في عيادة محلية: لم تستطع قط تعويض خسارتها، وبكت ثلاثة أيام متتالية. وثمة مهندسة تتمتع بالجدارة، أرملة وليس لها أبناء، خسرت كل مدخراتها التي جمعتها من أجل شيخوختها عقب انهيار العملة عام ١٩٩٨. وماذا عن الحد الأدنى للكفاف في المقام الأول؟ أي «معياري» قوة يملك من لا يستطيع تأمين معطف جديد إلا مرة كل عشر سنوات، وحذاء كل ثلاث سنوات ونصف السنة، وملابس جديدة كل ٥ سنوات؟ في أماكن أخرى من أوروبا تشمل هذه الحسابات نفسها أغراضاً، مثل هواتف خلوية وأجهزة مذياع رقمية: في روسيا تؤمن ١٢٢.٧ كيلوغراماً من الطحين في السنة، و٢٣٩ لتراً من الحليب و٩٢.٦ كيلوغراماً من البطاطا. كانت المطبوعات الدورية المهمة، مثل «نوفي مير» أو «أوغونيوك» الأسبوعية خارج تناولها؛ ولم يكن لها سوى الصحيفة المحلية التي تُوزع مجاناً. لكنها تمدح الحاكم في كل صفحة من صفحاتها. وبخصوص الاحتجاجات، فكلما قامت محاولة لتنظيم مظاهرة احتجاجية،

يجري بكل بساطة تجاهلها أو فضّها. عندما قصدت الصيدلي، سألتها إن كانت ترغب في شراء الأقراص الرخيصة أو تلك التي تداوي جيداً حالة ضغط الدم التي تعاني منها. وعندها اضطرت إلى شراء الأقراص الرخيصة. في النهاية وصلت إلى نهاية الشهر: وقد أدّخت تفاحتين. أشارت الصحيفة إلى أن المداخيل حتماً في ارتفاع، وكذلك الحد الأدنى للأجور، ولكن معاشات التقاعد ظلت دون الحد الأدنى للكفاف، مع الوعد برفعها في السنوات القليلة القادمة^(١).

يصعب قياس التفاوت في المداخيل في روسيا ما بعد الحقبة الشيوعية. عادةً يجري إخفاء المداخيل العليا. وكان كثير من الأشخاص يتلقون مداخيل عينية من مخصصاتهم، فضلاً عن أن الفروق الإقليمية قد صعبت احتساب «معدل عام»^(٢). والأصعب من ذلك كان مقارنة المداخيل عبر الزمان المكان. فمن الجلي أن المجتمعات الغربية تتمتع بثراء أكبر، ولكن ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى الرفاه الاجتماعي. فماذا عن تبعات النمو الاقتصادي، مثل التلوث والازدحام الشديد؟ ماذا عن توزيع مستويات المعيشة على امتداد مساحات شاسعة ومتنوعة جداً؟ ابتُكرت مقارنة بديلة من خلال مؤشر التنمية البشرية برعاية الأمم المتحدة، الذي نُشر لأول مرة عام ١٩٩٠، وهدف إلى توفير مقياس محدد للرفاه أكثر من الدخل المالي وحده. تضمن المؤشر ثلاثة متغيرات أساسية، هي الناتج الإجمالي المحلي للشخص الواحد، ويُعبّر عنه من خلال التباينات في القدرة الشرائية؛ ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة؛ والتعليم (الذي يجمع بين معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين وإجمالي الالتحاق بالمدارس)^(٣). وفق هذه الحسابات، خرجت روسيا كمجتمع كان مستوى النمو فيه، عام ٢٠١٠، عالياً، ولكن لم تتخطَ المرتبة الـ٦٥ من أصل إجمالي المراتب في العالم البالغه ١٦٩؛ وأتت متأخرة جداً عن النرويج وأستراليا ونيوزلندا (في القمة) والولايات المتحدة (٤) والمملكة المتحدة (٢٦) وحتى أستراليا

(١) *Izvestiya*, 8 July 2008, pp. 1, 8

(٢) هناك نقاش متأن حول مسائل من هذا النوع في كتاب: O. N. Shkaratan وزملائه *Sotsial'no-ekonomicheskoe nera-venstvo i ego vosпроизvodstvo v sovremennoi Rossii* (Moscow: Olma, 2009).

القصور في معايير التفاوت الرسمية طعن فيه بقوة. سياسيو المعارضة خصوصاً. فلدى زوغانوف مثلاً بلغت النسبة فعلياً ٣٠:١ وفي موسكو ٤٢:١ (Na perelome, p. 101). ولدى ميخائيل دلياغين وفيتسلاف شيانوف، بلغت ما لا يقل عن ٤٠:١ (*Mir naiznanku: chem zakonchitsya ekonomicheskii krizis dlya Rossii?* (Moscow: Kommersant:Eksmo, 2009), p. 63).

(٣) حول حساب المؤشر راجع، على سبيل المثال، برنامج التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠: تجاوز القيود - الحركية والتنمية البشرية. (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2009), p. 208. لم يسلم مؤشر التنمية البشرية من النقد: راجع على سبيل المثال: Robert V. Horn, *Statistical Indicators for the Economic and Social Sciences* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1993), pp. 92-5.

بعد الحقبة السوفيتية (٢٤). وكلها حققت مستويات عالية جداً من النمو. هذه كلها بالطبع مجتمعات أغنى. وفي الغالب أغنى كثيراً، مما يعني أن بمقدورها بسهولة أكبر تحمل تكلفة توفير الخدمتين الطبية والتربوية اللتين انعكستا على تصنيفها المميز في مؤشر التنمية البشرية. كيف تُقارن روسيا بالدول الأخرى التي تمتلك موارد مماثلة في تصرفها؟

أشار الدليل (الجدول ٥-٤) إلى أن روسيا قد حققت نجاحاً أقل في رفع مستويات المعيشة، ومتوسط العمر المتوقع، والمستوى التربوي من المجتمعات الأخرى حتى عند حصر المقارنة بالمجتمعات التي لها مستوى مماثل نسبياً من النمو الاقتصادي. بالطبع هنالك عدة دول أخرى حققت أيضاً نجاحاً أقل في تحقيق مستوى من الرفاه يوافق مستوى نموها: بينها الهند والصين والمملكة المتحدة. ولكن هنالك دولاً أخرى أيضاً كان مؤشر التنمية البشرية فيها أعلى من مستوى ناتجها الإجمالي، منها إسبانيا واليابان وأوكرانيا. في الواقع تفوّقت كل الجمهوريات السوفيتية السابقة في أدائها على مستوى النمو فيها، عدا روسيا نفسها. وأقدم كثير منها على ذلك بهوامش واسعة. كذلك ارتفعت مستويات الناتج الإجمالي المحلي بفعل الثروة النفطية؛ ولكن ظل متوسط العمر المتوقع متديناً، وكان جزءاً أساسياً من مؤشر التنمية البشرية فيها، مما يتركها دون مستوى دول أميركا اللاتينية، ومتأخرة جداً عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي. رُغم أن مسائل من هذا النوع هي التي كانت التحدي الأكبر أمام صنّاع السياسات الروس، مع اقتراب انتهاء رئاسة بوتين. ومع ازدياد صعوبة الحفاظ على النمو الاقتصادي الذي يدعم كل شرائح المجتمع. وفق اعتراف بوتين نفسه في أحد مؤتمراته الصحافية الأخيرة، فقد أفلحوا في استعادة سلامة أراضي البلاد، وتعزيز النظام السياسي، وإنعاش الاقتصاد، مما يسمح لهم بحل «المشكلات الاجتماعية الأساسية». لكنهم لم يحلوا بعد المشكلة الاجتماعية الأهم، ألا وهي تفاوت المداخليل بين فئات المواطنين المختلفة^(١).

الجريمة والعقاب

كانت معدلات الجريمة منخفضة نسبية في الاتحاد السوفيتي، لأسباب مرتبطة بافتقاره إلى مروحة كاملة من الحريات المدنية. وقد شرحت صحيفة «إزفيستيا» قائلةً إن السرقات وأعمال العنف والشغب والفساد كانت تحدث على نطاق واسع. ولكن الجرائم لم تبلغ مستوى يُعرقَل فيه تطبيق القانون. كان للمال دور مؤثر، لكن لم يكن نافذاً تماماً. كان هنالك أصحاب ملايين ولكنهم كانوا متخفين؛ وكانت

(١) *Komsomol'skaya pravda*, 2 February 2007, p. 2. الثماني في وقت لاحق من السنة. نقلتها الصحافة الروسية في اليوم التالي. واصفاً الفجوة الكبيرة في المداخليل بين أثري الناس وأفقهم بأنها أكبر المشكلات في البلاد. (*Izvestiya*, 5 June 2007, p. 3).

الجدول ٥-٤ مقارنة المجتمعات، حوالي ٢٠١٠

النتيجة القومي الإجمالي للشخص الواحد (بالدولار/ ازدواجية القوة الشرائية) ٢٠٠٨	نسبة معرفة القراءة والكتابة المثوية لدى البالغين ٢٠٠٨-٢٠٠٥	متوسط العمر المتوقع (سنوات) ٢٠١٠	معامل غيني (١٠٠ ×)	مرتبة الناتج المحلي الإجمالي ناقص مرتبة مؤشر التنمية البشرية	مرتبة مؤشر التنمية البشرية ٢٠١٠	
٤٧٠٩٤	-	٧٩,٦	٤٠,٨	٥+	٤	الولايات المتحدة الأميركية
٣٤٦٩٢	-	٨٣,٢	٢٤,٩	١١+	١١	اليابان
٢٩٦٦١	٩٧,٦	٨١,٣	٣٤,٧	٦+	٢٠	إسبانيا
٣٥٠٨٧	-	٧٩,٨	٣٦,٠	٦-	٢٦	المملكة المتحدة
٢٢١٠٥	٩٤,٦	٧٩,١	٣٨,٥	٠	٤٠	البرتغال
١٥٢٥٨	٩٩,٥	٦٧,٢	٤٣,٧	١٥-	٦٥	روسيا
٦٥٣٥	٩٩,٧	٦٨,٦	٢٧,٦	٢٠+	٦٩	أوكرانيا
٧٢٥٨	٩٣,٧	٧٣,٥	٤١,٥	٤-	٨٩	الصين
٣٣٣٧	٦٢,٨	٦٤,٤	٣٦,٨	٦-	١١٩	الهند

ملاحظات: الرتبة ١-٤٢ اعتُبرت عالية جدًا، و٤٣-٨٥ عالية، و٨٦-١٢٧ متوسطة، و١٢٨-١٦٩ متدنية. الدول التي تُعدُّ مرتبات التنمية البشرية فيها أفضل، أو أسوأ من مرتبات الناتج المحلي الإجمالي، وُضعت لها إشارة إيجابية أو سلبية على التوالي. تتدرج معاملات غيني من الصفر (المساواة التامة) إلى المئة (التفاوت التام). الناتج القومي الإجمالي يُحسب لأغراض البنك الدولي. بطريقة تقلل تأثير تقلبات أسعار الصرف.

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٠. صفحات متفرقة. على الموقع الإلكتروني: www.undp.org آخر ولوج إلى الموقع في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

هنالك عصابات، ولكن كان عليها تنكّب مجازفات جمّة للتزوّد بالأسلحة^(١). في أي حال، كان هنالك عدد ضئيل نسبياً من الأثرياء الذين يملكون أغراضاً ثمينة في منازلهم؛ وكانت مغادرة البلاد أو إرسال المسروقات إلى الخارج أصعب مما هي عليه في سنوات ما بعد الحكم الشيوعي؛ وكان من المستحيل إخفاء تحركات المبالغ المالية الضخمة، في حين أن النظام المصرفي الوحيد المتوافر تديره الدولة نفسها. لم يُقد عن إحصاءات الجرائم إلا في أواخر الثمانينات، حينما قررت قيادة الحزب توفيرها^(٢)؛ احتوى دفتر الإحصاءات السنوي للعام ١٩٨٨ على قسم جديد يتضمن مروحة من المعلومات التفصيلية المستقاة من ملفات وزارة الشؤون الداخلية، ولكنه أظهر أيضاً أن النسب الإجمالية للجرائم تتراجع منذ بداية البيريسترويكا، وأن أخطر الجرائم بما فيها جرائم القتل أو محاولة القتل. تتراجع بالتوازي^(٣). وقد أفاد برنامج الحزب للعام ١٩٦١، الذي كان لا يزال ساري المفعول مع مجيء غورباتشوف إلى السلطة، أن تنامي الازدهار وارتفاع مستويات الوعي، سوف يمكّنان من «وضع حد للجرائم» بشكل كامل، واستبدال أشكال من التحفيّزات الأخلاقية بالأحكام^(٤).

بالتالي عمدت التغييرات السياسية والاقتصادية، التي جرت في مستهل التسعينات، إلى إزالة العوائق القمعية التي كانت تردع إمكانية ارتكاب الجرائم، وأدت إلى ما وصفته صحيفة إزفيسْتيا «بثورة الإجراء»^(٥). كانت نسب الجرائم المسجلة قد ارتفعت أصلاً في أواخر الثمانينات. وعلى مدى سنوات البيريسترويكا ازداد معدّل الجريمة إلى أكثر من الضعف. وقد طرأت زيادة متواصلة تقريباً على مدى زمني أطول كثيراً، مع ازدياد حاد، تحديداً في العام ١٩٨٣ (عندما كان أندروبوف يجدد حملة منظمة، وكان من المرجح أكثر التبليغ عن الجرائم)، وفي العامين ١٩٨٩ و١٩٩٢. آنذاك بلغ عدد الجرائم المبلّغ

(١) Stephen Handelman, *Izvestiya*, 18 October 1994, p. 5. راجع على سبيل المثال:

Convade Criminal: Russia's New Mafia (New Haven, CT, and London: Yale University Press, 1995)

Robert W. Ortung and Anthony Latta, eds., *Russia's Battle with Crime, Corruption, and Terrorism* (London and New York: Routledge, 2008).

Vadim Volkov, *Violent Entrepreneurs: The Use of Force in the Making of Russian Capitalism* (Ithaca, NY, and London: Cornell University Press, 2002), and Paddy Rawlinson, *From Fear to Fraternity: A Russian Tale of Crime, Economy and Modernity* (London: Pluto, 2010).

(٢) Tsentr po khraneniuyu sovremennoi dokumentatsii, Moscow, *fond* 89, opis' 11, d. 131, 14 July 1987

(٣) *Narodnoe khozyaistvo SSSR v 1988 g.* (Moscow: Finansy i statistika, 1989), p. 253

(٤) *Materialy XXII s'ezda Kommunisticheskoi partii Sovetskogo Soyuza* (Moscow: Gosudarstvennoe izdatel'stvo, 1961), p. 400.

(٥) *Izvestiya*, 18 October 1994, p. 5

عنها أكثر بثلاثة أضعاف مما كان عليه في أواخر السبعينات؛ كان معدّل الجريمة الفعلي أعلى كثيراً، ونصف الضحايا فقط كلفوا أنفسهم عناء تبليغ الشرطة عن تلك الجرائم^(١). وقد طرأ ارتفاع إضافي في السنوات التالية، وبدأت أشكال جديدة من الجرائم تظهر على نطاق واسع، بما فيها الخطف وتجارة المخدرات والقتل المأجور وقرصنة برامج الحواسيب. كما كانت هناك جرائم أخرى ليست جديدة، ولكن تغيّر شكلها، فجريمة الحرق المتعمد، مثلاً، ظلت على حالها تقريباً، ولكن باتت الخسائر في الأرواح والممتلكات أكثر فداحة، والحوادث التي وقعت يرجّح أنها نجمت عن الصراع على السيطرة بين العصابات الإجرامية^(٢). آنذاك قُدّر أن حوالي خمس الطبقة العاملة من السكان منخرطون في أشكال مختلفة من النشاطات الإجرامية، أو «ما قبل الجرمية»^(٣). وكان متوقعاً أن ترتفع أكثر مستويات الجرائم المسجلة مع ازدياد أعداد المهمشين اقتصادياً (أكثر من نصف الأشخاص الصادرة بحقهم أحكام في أواخر التسعينات لم يحظوا بوظائف منتظمة)^(٤)، ومع لجوء المزيد من الروس إلى معاقرّة الخمر (أكثر من ثلث الجرائم ارتكبتها أشخاص ثملون)^(٥).

طرأت تغيرات على عدد المجرمين وكذلك على عدد الجرائم التي كانوا يرتكبونها (النمط على امتداد العقد مبيّن في الجدول ٥-٥). ظلت الغالبية العظمى من الجرائم يرتكبها ذكور (زهاء ٨٠٪ في نهاية العقد)^(٦). ولكنهم كانوا من شرائح اجتماعية مختلفة. ففي العام ١٩٩٠ كان أكثر من نصف المجرمين من العمال، و١٧٪ فقط لم يكن لديهم مصدر دخل ثابت. وبحلول العام ٢٠٠٠، أولئك الذين لم يكونوا يملكون مصدر دخل ثابت كانوا يشكلون الفئة الكبرى، حيث بلغوا حوالي ٥٥٪ من كل الموقوفين؛ عُشرهم كانوا عاطلين عن العمل. كان أكثر من خمس المجرمين كلهم مدانين سابقين، وهي نسبة ازدادت كثيراً على مدى العقد؛ وانخفضت نسب الأحداث القاصرين منهم بالدرجة نفسها، رغم أن أعدادهم في

(١) A. I. Dolgova, ed., *Kriminal'naya situatsiya v Rossii i ee izmerenie* (Moscow: Kriminologicheskaya as- sotsiatsiya, 1996), pp. 4, 13-14.

(٢) «لقد تضاعف عدد المجرمين في الفترة نفسها»، المصدر نفسه، ص ٥. أشارت استطلاعات أخرى إلى أن ما يزيد على ٦٠٪ من ضحايا الجرائم الخطرة لم يقوموا بالتبليغ عنها (Izvestiya, 2 April 1997, p. 1).

(٣) حول الحرائق المفتعلة راجع: *Prestupnost' i pravonarusheniya (1992-1996): statisticheskii sbornik* (Moscow: MVD RF, 1997), p. 148; V. I. Gladkikh, *Prestupnost' v sverkhkрупnom gorode i ee preduprezhdenie organami vnutrennykh del* (Moscow: VNI MID Rossii, 1996), p. 54.

(٤) *Prestupnost' v Rossii* (Moscow: Tsentr kompleksnykh sotsial'nykh issledovaniy i marketinga, 1997), p. 5.

(٥) *RSYc 2000*, p. 243.

(٦) *RSYc 1997*, p. 270. لم يزد عدد الجرائم فحسب، بل زادت أيضاً الجثث المجهولة الهوية. وتضاعف تقريباً عدد الأشخاص المفقودين دونما أثر (Dolgova, ed., *Kriminal'naya situatsiya*, pp. 14-15).

(٧) *RSYc 2001*, p. 273.

الجدول ٥-٥ الجرائم المسجلة، ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ (بالآلاف)

٢٠٠٠	١٩٩٨	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٠	
٢٩٥٢	٢٥٨٢	٢٦٢٥	٢٦٣٣	٢٧٦١	١٨٤٠	إجمالي الحالات
٣٢	٣٠	٢٩	٣٢	٢٣	١٦	القتل أو محاولة القتل
٥٠	٤٥	٥٣	٦٨	٥٤	٤١	الأذى الجسدي الجسيم
٨	٩	١١	١٤	١٤	١٥	الاغتصاب أو محاولة الاغتصاب
١٣٢	١٢٢	١٢١	١٤٩	١٦٥	٨٣	السلب
١٣١٠	١١٤٣	١٢٠٨	١٣١٥	١٦٥١	٩١٣	السرقه
٣٩	٣٩	٣٥	٣٨	٣٠	١٧	سلب باستخدام للعنف
٢٤٤	١٩٦	٩٧	٧٥	٣٠	١٦	الجرائم المرتبطة بالمخدرات
١٧٤١	١٤٨٢	١٦١٨	١٤٤٢	١١٤٩	٨٩٧	عدد المجرمين
١١٨٤	١٠٧١	١١١١	٧٢٥	٦٦١	٥٣٨	عدد الأحكام

المصدر: كما في الجدول ٥-١، ص ٢٧٣-٢٧٤.

النهاية تضاعفت تقريباً. لكن طرأت زيادة بالغة على عدد الجرائم التي تركبتها المجموعات، وتحديدًا العصابات المنظمة: من ٣٥٠٠ جريمة في العام ١٩٩٠ إلى ٣٦٠٠٠، نهاية العقد^(١). بدأ جلياً أن عقوبة الإعدام لم تشكل رادعاً: حيث نُفذ عدد من الأحكام من هذا النوع أكثر مما نُفذ في أي مكان آخر في العالم، ما عدا الصين وأوكرانيا، إلى أن جرى تعليق عقوبة الإعدام في العام ١٩٩٦ كجزء من عملية دخول روسيا في عضوية الاتحاد الأوروبي، الذي تمنع قوانينه تنفيذ هذه العقوبة^(٢). وكما في كثير من الدول الأخرى، كانت عقوبة الإعدام تحظى بتأييد شعبي كبير: أرادت قلة من الناس (١١٪) في استفتاء

(١) RSYe 2001, p. 273-274

(٢) بدأ تطبيق العقوبة بشكل فعلي مع صدور مرسوم بوريس يلتسن الرئاسي حول الحد التدريجي من تنفيذ عقوبة الإعدام، بالترابط مع دخول روسيا إلى الاتحاد الأوروبي. (Sobranie zakonodatel'stva Rossiiskoi Federatsii [SZ], no. 21, item 2468, 16 May 1996)

أدرج الحد الأقصى للعقوبة في القانون الجنائي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

العام ٢٠٠٧) منها بالكامل. وكانت نسبة ٢١٪ تعتقد بوجوب تعليقها، في حين أن ٤٠٪ كانوا يريدون العودة إلى الممارسات السابقة. ورأت ٨٪ أن عقوبة الإعدام يجب تنفيذها على نطاق أوسع^(١).

كانت هنالك تباينات إقليمية واسعة في أشكال الجرائم المبلّغ عنها، ومستوياتها. ففي موسكو على سبيل المثال، كان إطلاق النار هو الوسيلة المفضّلة لحل الخلافات، في حين أن القنابل كانت المفضّلة في سان بطرسبورغ^(٢). الشرق الأقصى وشمال القوقاز كانتا ناحيتين من البلاد منخرطتين بقوة في الاقتصاد غير المعلن أو غير الشرعي، وفقاً لوزارة الداخلية، حيث كانت الجماعات الإجرامية تسيطر على أكثر من نصف النشاط الاقتصادي؛ وتشمل هاتان الناحيتان المنطقتين الغنيتين بالموارد، تيومين وترستان، والمرافئ الأساسية. في حوض الفولغا، وهو زراعي أكثر وكان على الأرجح تحت إدارة شيوعية محلية (في عهد يلتسن)، كانت الجماعات الإجرامية تسيطر على أقل من ٢٠٪. بشكل عام قُدّر أن تجار السوق السوداء والمجرمين والمسؤولين الفاسدين، يسيطرون على أكثر من ثلثي الموارد الطبيعية والقدرات الصناعية للبلاد قاطبة^(٣). فيما يتعلق بالجرائم المبلّغ عنها، فقد بلغ عددها في بعض مناطق الشرق الأقصى ضعف المعدل العام. وشهدت هذه المناطق أيضاً أعلى معدلات الجريمة التي تستهدف البشر والممتلكات. ومع أن استمرار الاضطرابات في الشيشان قد صبّب جمع إحصاءات من هذا النوع. فإن أدنى مستويات الجريمة بلغها شمال القوقاز. وكذلك موسكو (ولكن ليس سان بطرسبورغ)^(٤). وكان مستوى العنف الأعلى في تيفا، حيث بلغ معدل جرائم القتل، وغيرها من الجرائم التي تستهدف البشر، خمسة أضعاف المعدل العام تقريباً^(٥)؛ ربّما ليس مصادفة أن يكون متوسط العمر المتوقع في هذه المنطقة هو الأدنى. حيث يبلغ بين الذكور المدنيين ٤٩ سنة فقط^(٦).

وفق ما أشارت إليه هذه الأرقام كانت منطقة الشرق الأقصى تواجه مصاعب جمة في بداية عهد ما بعد الشيوعية. وكانت أربع من بلداتها على رأس قائمة المناطق المدنية التي يرتفع معدل الجريمة المنظمة فيها (فلاديفوستوك، ناخودكا، أوزوريسك، خاباروفسك)^(٧). وعلى امتداد المنطقة برمتها سادت أشكال أخرى من التخصص في أنواع الجرائم التي انخرط فيها سكانها والمجموعات الإثنية المرتبطة بها عن

(١) N. Zorkaya, ed., *Obshchestvennoe mnenie- 2007* (Moscow: Levada-tsentr, 2007), p. 96

(٢) Kagarlitsky, *Restoration in Russia*, p. 23

(٣) *Argumenty i fakty*, no. 30, 1996, p. 8

(٤) *Prestupnost' i pravonarusheniya*, pp. 16-17, 31-32, 36-7

(٥) المصدر نفسه، ص ٣١-٣٢، ٦٢-٦٣.

(٦) *Voprosy statistiki*, no. 3, 1997, p. 63 (في المناطق المدنية): سبق أن أُشير إلى مستويات الفقر العالية فيها، والوضع

الصحي المتراجع (ص ١٨٧).

(٧) *Komsomol'skaya pravda*, 10 November 1994, p. 3

كتب. كان معدل الجريمة العالي مرتبطاً بعدد من الظروف، بينها انفتاح المنطقة النسبي على العالم الخارجي بفضل إمكانية عبور الحدود إلى الصين، والمنطقة الاقتصادية الحرة، وعدة مرافق تجارية، ومرافق صيد ناشطة. شجّع هذا على وجود «سوق خدمات خاصة» كبيرة متمركزة حول المطاعم ومراكز التديك والملاهي الليلية، وكانت تتوسّع في بعض الأحيان فتصدّر عاهرات إلى الدول المجاورة. كما نشطت فيها على نطاق واسع أيضاً تجارة الأسلحة غير المشروعة، وكانت القوات المسلحة المتمركزة في المنطقة توقّر كمية كبيرة منها (وجدت الشرطة المحلية ١٥٠ قذيفة أعماق في صندوق سيارة، كان صاحبها قد دُفع بكل بساطة إلى الثمالة على متن إحدى سفن أسطول المحيط الهادئ). كما نشطت تجارة المخدرات التي كانت المنطقة متخصصة فيها منذ ما قبل الثورة: ربطت فلاديفوستوك «المثلث الذهبي» في جنوب شرق آسيا بالأسواق المربحة في أوروبا والولايات المتحدة، وبلغت مستويات الإدمان نفسها مستوى أعلى مما هو عليه في أنحاء آسيا، حيث تُصدّر المخدرات. تميّزت البلاد ككل بأشكال أخرى من الجرائم المنظمة، مثل العمليات المخالفة التي جرت في خصخصة مجال صناعة الأسماك التحويلية والتصدير غير القانوني لرؤوس الأموال من خلال مشاريع وهمية مشتركة تجمع بين مصالح المديرين العاميين السابقين والنخبة الحاكمة الجديدة، وأكبر الجماعات الإجرامية^(١).

بالطبع لم تكن روسيا الوحيدة التي أفادت عن ارتفاع معدل الجرائم، والجرائم العنيفة منها تحديداً، فمستويات الجرائم المبلغ عنها كانت أصلاً مرتفعة جداً وفق المعايير الدولية، أي أعلى بمرتين تقريباً قياساً على عدد السكان، كما في كل الدول السوفيتية السابقة^(٢)، ومرتفعة جداً مقارنةً بالدول الغربية الكبيرة. على سبيل المثال، يفوق عدد الجرائم التي تقع في موسكو ما يقع في نيويورك^(٣). في الواقع يفوق عدد الجرائم في روسيا، قياساً على عدد سكانها، عددها في أي دولة من دول العالم، ما عدا جنوب إفريقيا؛ فهو يبلغ ٣ أضعاف عدد الجرائم في الولايات المتحدة، التي كثيراً ما تُعتبر مجتمعاً عتيفاً، وأكثر من ٣٠ ضعف عدد الجرائم في المملكة المتحدة^(٤). تميّزت روسيا أيضاً بمدى اختراق الجريمة المنظمة، التي تسمّى «المافيا»، لكل عالم التجارة والمقاولات، وراحت تسيطر على القطاعات الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة في آن^(٥)، بينها نصف المصارف و٨٠٪ من المشاريع الاستثمارية ذات رؤوس الأموال الأجنبية، وربما ٤٠٪ من الاقتصاد ككل (هنالك تقديرات أعلى)^(٦).

(١) *Problemy bor'by s prestupnost'yu (regional'nyi aspekt)* (Moscow: VNII MVD Rossii, 1996), pp. 34-40

(٢) *Prestupnost' i pravonarusheniya*, p. 18

(٣) *Izvestiya*, 9 February 1994, p. 5

(٤) *Argumenty i fakty*, no. 36, 1996, p. 16

(٥) *Izvestiya*, 18 October 1994, p. 5, and *Financial Times*, 20 March 1997, p. 2. راجع على التوالي:

(٦) كانت هذه تقديرات وزارة الشؤون الداخلية (*Izvestiya*, 6 February 1997, p. 1): بلغت تقديرات إيمان ريكيين على سبيل

المثال ٤٥-٥٠٪، وتقديرات غريغوري يافلينسكي ٧٠٪ (المصدر نفسه، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ص ٤).

وقد حذّر تقرير مطلق أعدّه الكونغرس الأميركي في أواخر التسعينات من أن المجرمين قد سيطروا على السلطة، وأن البلاد قاطبةً في طريقها لتتحوّل إلى قوة نووية عظمى تسيطر عليها المافيا، حيث لم تعد حكومتها تهيمن على السلطة (اشتكت السلطات الروسية نفسها من أن التقرير يعتبر مهيناً وغير دقيق كذلك)^(١). هذا الوضع ذكّر عمدة صقليا، الذي كان يزور البلاد في السنة نفسها، «بايطاليا عقب الحرب العالمية الثانية»^(٢).

كانت النساء أقل ميلاً إلى الانخراط في الجريمة من الرجال. ولم يشكلن أكثر من ١٥٪ من إجمالي المجرمين في مطلع القرن الجديد^(٣). ارتبطت النساء تحديداً بأشكال معينة من الجرائم، مثل سرقة الممتلكات الشخصية أو العامة، إساءة استخدام المنصب لمكاسب خاصة، الاحتيال الاستهلاكي، تحقيق أرباح فاحشة من الكحول وبيعه بطريقة غير مشروعة. شكلن أيضاً نسبة بارزة من أشكال أخرى من النشاط الإجرامي، يصعب أكثر تحديدها، مثل الرشوة^(٤). لم يكن وارداً جداً أن تمثّل النساء أمام المحاكم، إذ كان في وسعهن دوماً التذرع بحجة ضرورة رعايتهن لأطفالهن الصغار، وكُنّ يلجأن إلى استخدام أساليب عاطفية مؤثرة، مثل ذرف الدموع والاعتراف، وتقديم الوعود بعدم تكرار الفعل^(٥). إلا أن النساء شكلن نسبة متزايدة من إجمالي المجرمين في مطلع عهد ما بعد الشيوعية^(٦). وانخرطن في كثير من التطورات الجديدة، بما فيها عدد متزايد من الحالات التي استُخدمن فيها «طعماً» من قبل العصابات الإجرامية. وقد حدثت حالات من «التحرر الكامل» حيث تسلمت فيها المرأة نفسها القيادة على سبيل المثال، هنالك عصابة ارتكبت ١٧ جريمة قتل في موسكو، كانت خاضعة لقيادة «عصابة»، تتمتع بسجل إجرامي طويل، كانت تشرف على ١٢ شريكاً مدججاً بالسلاح. كما برزت النساء في مجال المخدرات الذي كانت تبجّله النساء شبه الأميات وصاحبات السوابق، وكذلك السيدات الأفضل تعليماً، اللواتي ينتمين غالباً إلى الحقل الطبي، وكُنّ من قبل مواطنات يلتزم من القانون^(٧).

(١) *Nezavisimaya gazeta*, 1 October 1997, p. 1

(٢) Federico Varese, 'Is Sicily the future: Is Sicily the future: المثل: راجع على سبيل المثال: *Izvestiya*, 1 March 1997, p. 1 of Russia? Private protection and the rise of the Russian mafia', *European Journal of Sociology*, vol. 35, no. 2 (1994), pp. 224-58; Stefan Hedlund and Niclas Sundstrom, 'Does Palermo represent the future for Moscow?', *Journal of Public Policy*, vol. 16, no. 2 (May-August 1996), pp. 113-55.

(٣) *RSYc* 2008, p. 299

(٤) Yu. M. Antonyan, *Prestupnost' sredi zhenshchin* (Moscow: Rossiiskoe pravo, 1992), p. 26

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٦) *Prestupnost' i pravonarusheniya*, p. 8

(٧) *Izvestiya*, 31 January 1996, p. 2

كذلك شكل القتل المأجور تطوراً جديداً آخر. فحتى حلول التسعينات لم يعرف الروس شيئاً عن القتل المأجور. سوى ما يشاهدونه في الأفلام عن المافيات الإيطالية^(١)؛ وقد علّقت صحيفة «إزفيستيا» قائلة: «لكن هذه الأيام تعجّ صفحات الجرائد وموجات الأثير بتقارير حول تفجير سيارة موظف مصرفي من نوع مرسيدس، أو إطلاق النار على مدير عام أمام مدخل منزله، أو ذبح كل أفراد عائلة إداري بارز، بادئ بدء، راح المجرمون يسوون الحسابات فيما بينهم، ويقلّصون أعدادهم بكل بساطة. ثم وقع رئيس مجلس المقاولين ضحية لعملية قتل مأجور، ووقعت سلسلة من محاولات قتل مديرين لشركات، وكذلك اعتداءات على الأشخاص الذين يحاولون فرض القانون. في الوقت عينه أمسى السلاح متوفراً على نطاق واسع. ووصلت كميات كبيرة منه إلى أيدي القوى الأمنية الخاصة^(٢). لم يُستهدف فقط الأشخاص الناجحون أو النافذون. على الأقل في موسكو وقع عدد متزايد من الاعتداءات على الأشخاص العُرب أو المرضى العقليين، وعلى باعة المتاجر وأشخاص ليسوا من السكان المحليين. كان سعر تصفية الأرواح يبدأ بالفي دولار فصاعداً. ولكن لقتل شخصية مهمة جداً كانوا يطلبون أكثر من مليون دولار^(٣). بحلول أواخر التسعينات، كان تدبير عملية قتل احترافية بسهولة الترتيب لعشاء في مطعم مثلاً^(٤). وراح القتل المأجورون يروّجون لخدماتهم في الصحافة المحلية. ساعين وراء أي نوع من العمليات الفردية الخطرة؛ كما كان في الإمكان استتجارهم «لإجراء حديث» مع مدينيين متلكّنين (كانت الأتعاب تراوح عادةً بين ١٠٪ و ٢٠٪ من المبلغ الإجمالي)^(٥).

انتشرت الجريمة تحديداً في مجال بيع العقارات. على سبيل المثال. تعرّض مالكي المساكن المخصصة لجرائم قتل: كانت هنالك شركات عدة في موسكو متخصصة في بيع الشقق وشرائها على هذا الأساس^(٦). كما كان يجري دفع مدمني الكحول إلى بيع شققهم المخصصة حديثاً، أو حتى التغلّي عن أبنانهم^(٧). وكان المسنّون. الذين يعيشون وحدهم تحديداً، معرّضين للخطر، تحديداً خطر الشركات شبه القانونية التي كانت تضغط عليهم للتنازل عن ممتلكاتهم^(٨). في العام ١٩٩٣. أرغم أكثر من ٣٠ ألف

(١) Izvestiya. ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ص ٥.

(٢) «سجل ما يُربى على ٦ آلاف حارس مماثل خدماتهم بحلول شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤. واستحصل ٢٦ ألفاً على رخص تسمع لهم بتولّي الحراسة الأمنية أو مهمات التحقيق» (المصدر نفسه. ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ص ٥).

(٣) المصدر نفسه. ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ص ٥.

(٤) المصدر نفسه. ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. ص ٣.

(٥) *The Times*. 26 August 1998. p. 10: حول هذه «الأحداث» راجع: Argumenty i fakty, nos. 22-23, 1992, p. 8.

(٦) Izvestiya. 7 December 1993. p. 6.

(٧) المصدر نفسه. ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ص ٥.

(٨) *Nezavisimaya gazeta*. 9 October 1998. p. 12.

مسنً في موسكو على بيع شققهم. وكشفت التحقيقات لاحقاً أن حوالي ألفين منهم لقوا حتفهم بشكل عنيف^(١). في العام ١٩٩٨، وُجد أن عصابة في ياروسلافل، التي تبعد أقل من ٢٠٠ ميل عن موسكو، قد أسست منظومة كاملة من هذا النوع. كان أفراد العصابة يعقدون صداقات مع السكان المحليين، وكان كثيرٌ منهم متشردين أو مُدمني كحول. كانت تعرض عليهم وظائف خارج المدينة، وبمجرد أن يوقعوا العقود يُساقون إلى مكان في الريف حيث يجري خنقهم، وبعد التخلص من الجثث تستولي العصابة على الشقق، عبر نقل الملكية من خلال عدد من السماسرة، وتزوير توقيعات الضحايا بنسخها عن العقود. تفادياً لإثارة شبهات الأقارب، كانت العصابة ترسل برقيات إلى المنازل نيابةً عن المالكين المقتولين وتسحب روايتهم التقاعدية؛ كذلك عمد أفرادها إلى قتل المخبرين الذين وشوا بهم حول ضحيتهم الخامسة عشرة، وكانت كاهناً. أخيراً أُلقي القبض على العصابة فيما كان أفرادها يصبّون الإسمنت فوق جثث آخر ضحاياهم^(٢). كذلك حدثت صراعات إضافية بهدف السيطرة على المقابر، التي أمست شكلاً مربحاً من التجارة الخاصة^(٣).

كان بيع الممتلكات للقوى العاملة عملية أكثر تعقيداً. بادئ بدء، تجري زيارة العمال المتقاعدين بعجة توزيع «مساعدات إنسانية»، ومقابل مبلغ مالي رمزي أو بعد نقاش مقتضب، يجري إقناعهم بأن يشاركوا في حصصهم في المؤسسة التي يعملون فيها، ثم تجري رشوة رئيس شؤون العمال، أو إجبارة على توفير قائمة بأسماء العمال الحاليين، الذين تجري زيارتهم بشكل ممنهج بالطريقة عينها. عادةً كان يُعرض على مديري المصانع «شروط استسلام مفيدة»، أو تهديدهم بالقوة البدنية في حال رفضهم التعاون. كان المزاد العلني للخصص يتحول إلى مسرحية تضم ممثلين وأدواراً مرسومة مسبقاً؛ ثم يحدث البيع نفسه، حيث يحضر ممثل عن المترجمين المهمتمين في موقع بارز داخل القاعة، وحوله حاشية من اللصوص يدعمون المداولات خلال الاجتماع. أخيراً، وصلت حوالي ٧٠٪ من العقارات التي عُرضت خلال مزادات سان بطرسبورغ، في أولى مراحل الخصخصة، إلى أيدي شارين جرى تحديدهم مسبقاً. وكانوا غالباً زعماء مافيات يغسلون أموالهم التي حصلوها من خلال نشاطات أخرى^(٤). بشكل أعم، مثل اقتصاد السوق السوداء حوالي ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وانتقلت ٨٠٪ من الأصول في المؤسسات المخصصة بحلول أواخر التسعينات إلى أيدي المجرمين المحليين أو الأجانب^(٥). وظل معدل الجريمة الاقتصادية المنظمة يرتفع، بنسبة ناهزت ١٢٪ في السنة. وأسست المشاريع الإجرامية

(١) *Izvestiya*, 12 April 1997, p. 1 (38,000 and 1,700 respectively)

(٢) *Daily Telegraph*, 5 November 1998, p. 21; *Guardian*, 19 October 1998, p. 11

(٣) نشبت في هذا الخصوص «حروب مقابر» في سان بطرسبورغ: *Izvestiya*, 17 February 1994, p. 7

(٤) *Izvestiya*, 18 December 1993 2008, pp. 10

(٥) المصدر نفسه ٦، شباط/فبراير ١٩٩٧، ص ١.

بشتى أنواعها «نظامًا ماليًا موازيًا» قائمًا على العملة الصعبة، ومجموعة متنوعة من البدائل التي تسمع لهم بالتهرب تمامًا من قبضة الدولة^(١).

كما أمست الجريمة أكثر ابتكارًا. على سبيل المثال، كان يحضر رجال إسعاف إلى المنازل لتبليغ الأهالي بأن أولادهم قد تعرضوا لحوادث. وغالبًا كان يُسمح لهم بالدخول إلى منزل العائلة وسرقة ما يشاءون وقد وقعت العشرات من هذه الحوادث في أواخر التسعينات^(٢). وكان هنالك سارقو الجثث الذين يتصلون بالأقارب الثكالي ويعرضون عليهم تخليصهم من الجثث مقابل مبلغ متواضع نسبيًا، وهو مليون روبل (حوالي ٧٠ دولارًا آنذاك)؛ وبشكل أسرع من مصلحة جمع الجثث الحكومية المجانية، التي قد لا تصل إلا بعد ثلاثة أيام. غالبًا ما كان سارقو الجثث من عمال وزارة الصحة السابقين، أو من هم خارج الخدمة الذين قاموا بشراء سيارات إسعاف قديمة. يجدون الفرصة، حين يتبلفون وفاة شخص ما، عن طريق الشرطة أو الطبيب أو الممرضة المنخرطين في تسجيل الوفاة، وذلك مقابل نسبة معينة. عادةً كانت الرسوم، لعمال الخدمة الصحية، تعادل متوسط الراتب الشهري^(٣). ثم جاء تصليح الآليات، خصوصًا إذا كانت غربية وقيمة، كوسيلة إضافية لتحقيق ثراء محتمل. ففي حالة فريدة حدثت صيف العام ١٩٩٨، جرى اعتقال طاقم عمل يعمل في مرآب آمن ظاهريًا ويقع في شارع خلفي في موسكو، بعد أن نبشت الشرطة جثث ١٠ ضحايا من الطابق الذي يقع فيه مشغلهم^(٤). وكانت تجري سرقة المحاصيل من الحقول، مما أجبر المزارعين على تنظيم دوريات حراسة (فالمقاعد الذي كان يجد لصًا في حقل البطاطا العائد إليه في منتصف الليل كان يعمد بكل بساطة إلى إطلاق النار عليه. ونفذ آخرون عقوبات فورية، ماذا كان بإمكانهم أن يفعلوا سوى ذلك، مادامت السلطات المختصة عاجزة عن مساعدتهم؟)^(٥). حتى الوحل العلاجي سُرق من المنتجات الصحية على ضفاف البحيرات^(٦).

وقد نفذت أغلب الجرائم الخطيرة عصابات منظمة، قُدِّر عددها بثلاثة آلاف في أواخر التسعينات، وبلغ عدد أفرادها الإجمالي ٦٠ ألف شخص، أي ما يوازي ٢ جبهات خلال الحرب العالمية الثانية، بمعنى آخر «جيش حقيقي»^(٧). وقد عمدت تلك العصابات إلى تقسيم البلاد إلى مناطق نفوذ خاصة بها. وغالبًا

(١) Izvestiya، ٦ شباط/فبراير ١٩٩٧، ص ١.

(٢) المصدر نفسه، ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ص ١.

(٣) The Guardian، 1 August 1997، p. 13.

(٤) The Guardian، 6 May 1998، p. 14.

(٥) Izvestiya، 5 August 1992، p. 1. راجع على سبيل المثال:

(٦) The Guardian، 22 October 1998، p. 18.

(٧) Argumenty i fakty، no. 30، 1996، p. 8.

ما كانت تملك شبكة واسعة من المعارف الدوليين. وتعود أغلبية تلك العصابات إلى جنسية معينة. غالبًا ما يكون أفراد العصابات من القوقاز، وهؤلاء تحديداً يتميزون بمستوى عالٍ من الالتزام. وفي موسكو غالبًا ما يكونون من أذربيجان أو الشيشان. ولكل مجموعة تخصصها: فالمخدرات والقمار من اختصاص الأذربيجانيين، والنفط والمصارف من اختصاص الشيشان؛ في المقابل كان الأرمين متخصصين في سرقة السيارات والاحتيال، والداغستانيون في الاغتصاب، والجورجيون في السرقة واختطاف الرهائن، والإنغوش في التنقيب عن الذهب وتجارة الأسلحة والمعادن الثمينة^(١). على امتداد البلاد، ساد تخصص آخر في مجال مناطق النفوذ. فقد كانت هنالك ثلاث عصابات إجرامية أساسية في سان بطرسبورغ على سبيل المثال، حيث سيطرت هذه العصابات فيما بينها على كامل المدينة. وفي مقاطعة كراسنودار سيطرت جماعة كيمبروفو على مدينة نوفوروسيسك. وكان الأبخاز مسؤولين عن كراسنودار نفسها، بينما كانت مجموعة أومسك تسيطر على خط الساحل^(٢). ولم يكن ممكناً القبض على عصابات من هذا النوع. فقد كانت لديها معارف قوية في الشرطة والحكومة المحلية: في الواقع كان يجري انتخاب شخصيات لها سجل إجرامي لاحتلال منصب العمدة في عدد من البلدات والمدن الروسية، بما فيها ثالث أكبر مدينة، نيجني نوفغورود، كجزء مما أسمته صحيفة «إزفيستيا» «تجريم السلطة»^(٣).

في بداية حقبة ما بعد الشيوعية، غالبًا ما كانت الجريمة الروسية تُنفذ بمقاييس فاحشة (بعد ذبح ١١ شخصًا في حادثة واحدة في ساراتوف، أشارت الصحف إلى أن آل كابون بذاته لم يقتل أكثر من ٧ أشخاص دفعةً واحدة)^(٤). وقد تأثرت الحياة العامة برمتها بذلك. على سبيل المثال، قُتل كثير من نواب مجلس الدوما^(٥). وتمرض الجنرال ليف روخلين، رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الدوما ورئيس الحركة المعارضة لدعم الجيش والصناعة الحربية والعلوم العسكرية، للقتل بطلقات نارية صيف العام ١٩٩٨، في حادثة بدت كأنها خلاف عائلي^(٦). وجرت محاولة تفجير لاغتيال قائد «حزب الحرية الاقتصادية» قسطنطين بوروفوي، ولكنه نجا بأعجوبة^(٧). بيد أن السياسة الليبرالية البارزة غالينا

(١) *Izvestiya*, 21 October 1994, p. 5

(٢) *Kommersant daily*, 15 December 1994, p. 14; *Rossiiskaya gazeta*, 10 January 1995, p. 3

(٣) *Izvestiya*, 31 March 1998, p. 2. تعليقاً على انتخاب المجرم السابق أندريه كليمنتيف لمنصب العمدة: جرى اعتقال كليمنتيف لاحقاً، وصدر حكم بحقه (المصدر نفسه، ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨، ص ١). يملك العمدة المنتخب في لينينسك-كوتنسكي في منطقة كيمبروفو سجلاً إجرامياً، ويُعتقد أنه متورط في سلسلة من الجرائم (المصدر نفسه، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ص ١).

(٤) *Izvestiya*, 6 January 1996, p. 5

(٥) أُفيد عن الرابع في: *Segodnya*, 28 November 1995, p. 1. وكانت ستاروفاتونا هي السادسة.

(٦) *Izvestiya*, 4 July 1998, p. 1

(٧) *Nezavisimaya gazeta*, 15 March 1994, p. 2

ستاروفاتوفا كانت أقل حظاً حيث أُصيبت بطلق ناري وقُتلت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، فيما بدأ أنه اغتيال سياسي^(١١). وكان عدد الوفيات أعلى في عداد مساعدي النواب الذين ازداد عددهم بشكل سريع. كانت لمناصب من هذا النوع منافع متعدّدة، بما فيها الولوج السهل إلى المبنى. وكان بعضهم مستعداً لبيع هذه المنافع مقابل مبلغ يراوح بين ٤ و ٥ آلاف دولار لكل منها. وقد وجد النواب بدورهم أن المساعدين ذوي الخلفية الإجرامية واسعوا الاطلاع، وغالباً ما ينجزون الأمور بسهولة، في الوقت الذي أثبتت فيه الأساليب التقليدية عدم جدواها. لهذه الأسباب وغيرها، كان هناك ١٥ ألف مساعد برلماني في أواخر التسعينات (لكل نائب ١٢٢ مساعداً)^(١٢). وكل شهر كان واحد منهم يتعرض للقتل^(١٣).

وقعت خسائر فادحة أيضاً في عداد المسؤولين الحكوميين والوزراء. فقد وُجد نائب وزير غارقاً في بحيرة من الدماء بعد الاعتداء عليه بسكين مطبخ. وكان فطوره على الطاولة والشاي لا يزال ساخناً^(١٤). وقُتل وزير آخر وسط شجار بين أشخاص ثمالي^(١٥). وقُتل فالتنين تسفتكوف، حاكم منطقة ماغادان الغنية بالذهب في الشرق الأقصى، رمياً بالرصاص وسط الشارع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، خلال توجهه إلى مكتب موسكو الإقليمي^(١٦). كما أصيب حاكم جمهورية إنغوشيا الجنوبية، يونسبيك إيفكوروف، بجروح بالغة، إثر تعرضه لهجوم انتحاري في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، حيث قُتل اثنان من حراسه الشخصيين على أثر ذلك^(١٧). وكان قادة المدن أيضاً معرّضين للخطر؛ حيث طُعن عمدة بلدة في منطقة مورمانسك حتى الموت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(١٨)؛ وتعرض عمدة فلاديقوقاز في شمال القوقاز لطلق ناري، من قناص أمام مدخل بيته^(١٩). وكذلك كان القضاة يُقتلون؛ فقد جرى أول اعتداء على رئيس محكمة تابعة للاتحاد في تاريخ روسيا الحديث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عندما تعرضت كبيرة القضاة في منطقة سامارا لجروح خطيرة وهي في طريقها إلى العمل^(٢٠). كما تعرّض الاقتصاد أيضاً لخسائر كثيرة. وكان هذا يعكس مدى الترابط الشديد بين مجالي الأعمال والجريمة. كان المصرفيون تحديداً

(١) Segodnya, 22 November 1998, p. 1 (مساعدتها أيضاً قُتلت).

(٢) Izvestiya, 19 March 1997, p. 1

(٣) المصدر نفسه، ١ آذار/مارس ١٩٩٧، ص ١.

(٤) Segodnya, 24 May 1996, p. 1

(٥) Kommersant daily, 5 July 1996, p. 14

(٦) Nezavisimaya gazeta, 21 October 2002, p. 8

(٧) المصدر نفسه، ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، ص ١.

(٨) Kommersant, 18 December 2008, p. 4

(٩) Izvestiya, 27 November 2008, pp. 1, 4

(١٠) جرت اعتداءات أخرى عدة على شخصيات قضائية أدنى مقاماً؛ 4، 26 November 2008, p. 4

معرضين للخطر: حيث زُهِقت أرواح أكثر من مئة منهم في غضون ثلاث سنوات فقط أواسط التسعينات، ومن ضمنهم عدة مديرين تنفيذيين بارزين^(١١). قلَّ عدد الوفيات في مطلع القرن الجديد. ولكن في العام ٢٠٠٦ تحديداً اغتيلت شخصية رفيعة المقام، هي النائب الأول لرئيس مجلس إدارة المصرف المركزي، أندريه كوزلوف، الذي أضرَّ بمصالح أشخاص نافذين. من خلال إقفاله عشرات المصارف المتهمه بغسل الأموال وجرائم أخرى^(١٢).

نشر صحفيون هذه التطورات إلى جانب تطورات مماثلة أخرى، معرضين حياتهم للخطر. وفقاً للجنة الدولية المعنية بحماية الصحفيين، قُتِل ٥٢ صحافياً في روسيا بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مما جعلها ثالث أخطر دولة على الصحفيين في العالم. بعد العراق والجزائر^(١٣). أشارت تقارير أخرى أكثر شمولاً إلى ما لا يقل عن ٢٠٠ حالة وفاة، أو اختفاء، في الفترة نفسها. بيد أنها لم تكن جميعها مرتبطة مباشرةً بمهنة الصحافة^(١٤). لعل الملحوظ أكثر هو اغتيال واحدة من الناقداً البارزات للكرمين، وهي آنا بوليتكوفسكايا، التي احتل خبر مقتلها، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. عناوين الصحف العالمية^(١٥). أغلب تقارير بوليتكوفسكايا كانت تغطي الحرب في الشيشان، مما حفز بشكل جلي الهجوم عليها. والتقرير الذي كانت تعمل عليه ادعى بشكل صريح ولافت أن السلطات الشيشانية تقوم بتعذيب خصومها^(١٦). ولكنها كانت فقط تنتقد بشكل عام عملية إساءة استخدام السلطات الفيدرالية لسلطاتها، من ضمنها القوات المسلحة. ولم تكن المحاولة الأولى التي تجري لعرقله سيرتها الصحافية، أو وضع حد لها^(١٧). ويقول داعموها إن من الجلي أنها تعرضت للقتل بسبب قولها

(١) *Argumenty i fakty*, no. 48, 1996, p. 7. (حدثت ١١٨ جريمة قتل مماثلة).

(٢) *Izvestiya*, 15 September 2006, pp. 1-2. (قتل حارسه الشخصي أيضاً).

(٣) راجع: www.cpj.org/deadly آخر ولوج إلى الموقع في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

(٤) راجع «العدالة الجائرة: تحقيق في وفاة الصحفيين في روسيا، ١٩٩٢-٢٠٠٩». (بلجيكا: الاتحاد الدولي للصحفيين، ٢٠٠٩).

(٥) المقدمة. وفقاً لقاعدة بيانات الاتحاد الدولي للصحفيين وقعت ٣١٢ حالة وفاة بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وتموز/يوليو ٢٠٠٩. (راجع: www.ifj.org آخر ولوج إلى الموقع الإلكتروني في ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٩).

(٥) *Kommersant*, 9 October 2006, pp. 1-2.

(٦) نُشر بعد وفاتها في 2, 12 October 2006. *Novaya gazeta*.

(٧) راجع النعي بقلم ديفيد هيرست في صحيفة «الغازديان» في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ص ٣٦. من كتب بوليتكوفسكايا باللغة الإنكليزية: *A Dirty War: A Russian Reporter in Chechnya*, trans. and ed. John Crowfoot (London: Harvill, 2001), *Putin's Russia: Life in a Failing Democracy*, trans. Arch Tait (London: Harvill, 2004 and New York: Metropolitan Books, 2005), and *Nothing But The Truth: Selected Despatches*, trans. Arch Tait (London: Harvill Secker, 2010).

آخر كتاب لها بالروسية كان كتاب *Za eto* (Moscow: Novaya gazeta, 2007) الموجز الذي نُشر عقب وفاتها.

الحقيقة^(١): وقد وعد بوتين الذي كان في ألمانيا حينها بكشف المتورطين في مقتلها ومعاقبتهم، ولكنه أضاف باستخفاف أن تأثير بوليتكوفسكايا في الحياة السياسية للبلاد كان متواضعاً^(٢). في النهاية أتهم أربعة رجال بالتورط في الجريمة. ولكن ليس بارتكاب الجريمة نفسها؛ وجرت تبرئتهم كلهم مطلع العام ٢٠٠٩^(٣). وبعد سنتين لم يُقدّم أحد إلى المحاكمة، ناهيك بعدم إدانة أحد، بتهمة إصدار أمر بالاعتقال أو تنفيذه.

كادت الصحيفة التي كانت بوليتكوفسكايا تعمل فيها، «نوفايا غازيتا»، تكون الصحيفة الوحيدة في عهد بوتين التي تنتقد الكرملين ونشاطاته. فسّر رئيس قسم التحقيقات فيها أنها كانت صحيفة تركز في جميع نواحي إساءة استخدام السلطة من قبل المسؤولين الرسميين، ومكتب المدعي العام، والخدمات الخاصة، والجيش؛ ونشرت أيضاً تقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان (خصوصاً في شمالي القوقاز) وقمع المعارضة. لسوء الحظ، لم تكن وفاة بوليتكوفسكايا الأولى من نوعها على الإطلاق. ففي العام ١٩٩٤، سافر أحد مراسلي الصحيفة الخاصين إلى شمال أوسيتيا للاطلاع على توقيف شرطي وُضع في العجز الانفرادي من أجل التحقيق معه. أطلق سراح الشرطي واعترفت السلطات أن توقيفه كان مخالفاً للقانون. ولكن المراسل توفي لاحقاً جراء إصابته بالتسمم. في العام ٢٠٠٠، تعرض أحد محرري صحيفة «نوفايا غازيتا» للقتل عند مدخل منزله في موسكو؛ وكان يكتب تقارير حول الفساد في منطقة ليبetsk. في السنة التالية، تعرّض أحد مراسلي الصحيفة المستقلين للقتل في الشيشان. وتوفي يوري شيكوشين، نائب محرر الصحيفة والعضو في اللجنة البرلمانية الروسية حول الفساد، فجأة في العام ٢٠٠٣ بعد تلقيه عدداً من التهديدات بالقتل؛ أشار تشخيص أولي إلى تعرضه للتسمم، ولكن لم يحدث أي تحقيق رسمي. كانت الأمور أسوأ كثيراً في الأقاليم، حيث كانت ردود أفعال المسؤولين المحليين أعنف جداً من ردود أفعال السلطات الفيدرالية، وكانوا مستعدين للقتل للحفاظ على مناصبهم^(٤).

في مطلع العام ٢٠٠٩، حان دور المدافع عن حقوق الإنسان ستانيسلاف ماركيلوف، الذي أُردى بالرصاص عسراً في شارع مزدحم وسط موسكو. كان ماركيلوف، كحال بوليتكوفسكايا، يعمل في صحيفة «نوفايا غازيتا». وقد وأطلق القاتل النار أيضاً على صحافي متدرب وظفته الصحيفة نفسها كان يرافقه سيراً إلى المترو، وحاول مطاردة القاتل، الذي أطلق النار باستخدام مسدس مزود بكاتم للصوت.

(١) *Vremya novosti*, 9 October 2006, p. 2

(٢) المصدر نفسه، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ص.١.

(٣) *Izvestiya*, 20 February 2009, pp. 1, 3 أفتت المحكمة العليا لاحقاً حكم البراءة بسبب تفصيل تقني (المصدر نفسه، ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، ص.١).

(٤) Roman Shleynov, 'Rules of the game', *Index on Censorship*, vol. 36, no. 2 (June 2007), pp. 6-14, at pp. 6, 8, 9, 10, 14.

إلى جانب عمله الصحفي، كان ماركيلوف الوكيل القانوني لعائلة شابة شيشانية تعرضت للاغتصاب ثم القتل في العام ٢٠٠٠، على يد عقيد في الجيش الروسي يدعى يوري بودانوف، وكان ثملاً. وقد ذاع صيت تلك القضية آنذاك. حُكم على بودانوف بالسجن ١٠ سنوات الأمر الذي جوبه بمعارضة شرسة من قبل زملائه الضباط ووطنيين آخرين فأطلق سراحه قبل بضعة أيام فقط من اغتيال ماركيلوف: الذي كان قد أعلن أنه سيستأنف ضد قرار المحكمة الروسية العليا^(١). واحدة من جرائم القتل العنيفة الكثيرة التي بدا أن لها ارتباطاً بالصرع المتواصل في الشيشان، كان مقتل أحد الدّ خصوم الرئيس الشيشاني، وكان عضواً سابقاً في مجلس الدوما. وقد أُردى بالرصاص خارج السفارة البريطانية وسط موسكو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨^(٢). كذلك قُتل شخص آخر، وهو متمرّد شيشاني سابق انقلب ضد الرئيس، ومُنح اللجوء السياسي في النمسا، رمياً بالرصاص في فيينا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩^(٣)؛ وكذلك تعرض شخص آخر، وهو شقيق نائب سابق في مجلس الدوما، إلى القتل بطلقات نارية في موقف سيارات بدبي في آذار/مارس ٢٠٠٩^(٤). وقُتلت مدافعة أخرى عن حقوق الإنسان تدعى ناتاليا إيسيميروفا في تموز/يوليو ٢٠٠٩، حينما اختطفت من منزلها في العاصمة الشيشانية، وتُركت لتموت على الجهة الأخرى من الحدود الإنغوشية^(٥).

أشنع الجرائم التي وقعت هي الجرائم المتسلسلة، وأكل لحوم البشر حتى. التي أُفيد عنها مطلع سنوات عهد ما بعد الشيوعية. وفي العقد الأول من القرن الجديد. القضية الأبرز بينها هي قضية «السفاح الروسي» أندريه تشيكاتيلو الذي أُعلن أنه بكامل قواه العقلية، وحُكم عليه بالإعدام في محكمة في روستوف عام ١٩٩٢^(٦). تشيكاتيلو المتخرج في جامعة محلية، والعضو السابق في الحزب الشيوعي، اتُهم بالإساءة إلى الأطفال، حينما كان مدرساً. ولكن سُمح له بترك العمل بكل هدوء حفاظاً على سمعة المؤسسات التي عمل فيها. جرت محاكمته في العام ١٩٩١ وأتُهم بارتكاب ٥٢ جريمة قتل على مدى ١٢ سنة، وبتشويه ضحاياه وأكل أجزاء من أجسامهم (يبدو جلياً أن توازنه الذهني قد اختل عندما أكل لحم أخيه الأصغر

(١) *Guardian*, 20 January 2009, p. 16, and *Izvestiya*, 20 January 2009, pp. 1, 3 (١) *Izvestiya*, 16 January 2009, p. 5.

(٢) *Izvestiya*, 25 September 2008, p. 1 (٢).

(٣) *Kommersant*, 15 January 2009, p. 6 (٣).

(٤) *Daily Telegraph*, 31 March 2009, p. 12; *Izvestiya*, 31 March 2009, p. 9 (٤).

(٥) *Izvestiya*, 17 July 2009, pp. 1, 4 (٥) *Independent*, 17 July 2009, pp. 1, 2. أشيع أن الرئيس الشيشاني كان لديه قائمة كاملة بضحايا من هذا النوع تحوي أكثر من ٢٠٠ اسم: Tony Wood, 'The murder list', *London Review of Books*, vol. 31, no. 9 (14 May 2009), p. 14.

(٦) أُفيد عن المحاكمة في صحيفة *Izvestiya*, 15 April 1992, p. 8, and 16 October 1992, p. 3 (٦).

خلال المجاعة الأوكرانية في الثلاثينات، وكان يواجه صعوبة في الحفاظ على علاقات جنسية طبيعية؛ طرأ التطور اللافت حينما عمد بروفوسور محلي إلى تحديد الآليات النفسية التي أدت به، هو وأمثاله، إلى ارتكاب جرائمهم المروعة^(١). قلة كانوا يعرفون أن قاتلاً متسلسلاً آخر كانت تجري محاكمته داخل قاعة محكمة مجاورة في الوقت عينه؛ أو أن ١٠ جرائم قتل متسلسلة وقعت في المنطقة في السنوات الثلاث الفائتة، وهو رقم قياسي روسي وعالمي (على ما يبدو)^(٢). كان هنالك قاتل متسلسل آخر في تاغانروغ، يستسيغ الفتيات اللواتي يرتدين جوارب سوداً^(٣)؛ واعتُقل قاتل متسلسل آخر في العام ١٩٩٧ بعد أن حجز خمسة نساء في قبو تحت الأرض، وعمد إلى تعذيبهن والاعتداء عليهن جنسياً، ثم أجبر إحداهن على المشاركة في القتل الطقسي لبعض الفتيات الأخريات^(٤).

في الواقع، عاد اللحم البشري إلى «قائمة طعام بعضهم» بشكل أعم. في ساراتوف اعتُقل حارس في العام ١٩٩٤، بعد أن اقتحم المشرحة في مستشفى وسرق بقايا بشرية كانت قد أزيلت خلال عملية جراحية وباعها كالحم للأكل في سوق محلية^(٥). وكان آخرون ينفذون العملية الجراحية بأنفسهم. في العام ١٩٩٧ جرى اعتقال امرأة مسنة بعد أن وُجدت جثة زوجها نصف مأكولة في شقتها. وأفيد عن جنديين، لم يتلقيا راتبهما في الشرق الأقصى، أنهما أكلا أحد زملائهما. وألقي القبض في سان بطرسبورغ على كناس شوارع هادئ كان يبدي اهتماماً خاصاً بالطهو والحيوانات الأليفة بعد تفتيش شقته ومطبخه تحديداً واكتشاف أجزاء مختلفة تعود إلى ثلاثة من أصدقائه (أخذ يبحث عناصر الشرطة الذين اعتقلوه على أخذ دلاء تحوي عظاماً بشرية ليحضروا منها المرق حتى لا تذهب هدراً)^(٦). في مدينة نوفوكوزنتسك بسيبيريا تعاضدت أم وابنها وابنتها على قتل ثلاثين امرأة وتحويلهن إلى فطائر باللحم عمدوا إلى بيعها كوجبات خفيفة في أنحاء المدينة، جاعلين من زبائنهم الغافلين أكلي لحوم بشر^(٧). وفي مدينة بجيال الأورال، اعتُقل رجل وهو يغادر متجراً كان قد توجه إليه لشراء المايونيز ومكعبات مرق اللحم، كي يستخدمها

See: Lyudmila Vinnikova, *Man'yak yavlyayetsya v dozhd': dokumental'naya povest' o prestupnike-* (١) *man'yake Chikatilo* (Moscow: Argumenty i fakty, 1992); and Richard Lourie, *Hunting for the Devil: The Search for the Russian Ripper* (London: Grafton, 1993).

اعتُقل ابن تشيكاتيلو لاحقاً بتهمة الاغتصاب: *Argumenty i fakty*, no. 9, 1997, p. 13.

Argumenty i fakty, no. 7, 1997, p. 13 (٢)

المصدر نفسه، no. 9, 1997, p. 13 (٣)

Scotland on Sunday, 19 October 1997, pp. 16-17 (٤)

Kuranty, 12 May 1994, p. 1 (٥)

Scotland on Sunday, 2 November 1997, p. 20 (٦)

Evening Times (Glasgow), 21 July 1997, p. 3 (٧)

لتحضير العشاء من جثة مقطعة لضيف تمس الحظ، اشتبه بأنه يحاول التحرش بصديقه الحميمة^(١). أُفيد عن قضية أخرى جرت في كامشاتكا عام ٢٠٠٨، حيث استخدم رجل متشرد صديقين لمساعدته على تقطيع جثة ضحيته، وقلبي أجزاء منها لتناولها^(٢). في سان بطرسبورغ، في السنة التالية، اعتُقل شابان، أحدهما جزار كان يعاني اختلالاً عقلياً، بتهمة قتل فتاة في عمر السادسة عشرة، وأكل أجزاء من جسمها؛ وفي سامارا عمد شاب آخر إلى قتل والدته، وشرع في أكلها، حينما نفذ منه المال، فجرى تخفيف عقوبته من قبل القاضي، الذي تقبّل واقع أن الفتى كان بكل بساطة بحاجة إلى تناول الطعام^(٣).

مُكِّلَ قاتل متسلسل آخر، هو «تشيكا تيلو» نيجني نوفغورود يدعى فلاديمير جوكوف، أمام المحاكم في صيف العام ٢٠٠٨. كان يشغل وظيفة جيدة في شركة اتصالات، ويعيش مع شريكة له وطفلهما؛ ولكن راح اهتمامه بالجرائم العنيفة بحق الأطفال يزداد بسبب الأفلام الإباحية التي كان يشاهدها على الإنترنت. وبدأ يتجول بسيارته في أرجاء البلدة ويقبّل الأطفال الذين يسرون بمفردهم ويأخذهم إلى أماكن نائية. وبعد أن عمد أحد الأطفال الذين أذاهم إلى وصفه بدقة قرر قتل ضحاياه في المستقبل؛ في النهاية تمكنت من كشفه إحدى ضحاياه التي عانت من التعذيب والعنف الجنسي لثلاثة أيام، ولكنها أفلحت في الهروب؛ فأدين على أثر ذلك بارتكاب إحدى وعشرين جريمة مختلفة بحق أربعة عشر طفلاً في مواقع مختلفة، لم تعرف الشرطة بأمرها، وحُكم عليه بالسجن المؤبد^(٤). وهناك قضية لافتة أكثر هي قضية «قاتل رقعة الشطرنج»، ألكسندر بيشوشكين، وسُمي بهذا الاسم، لأنه كان يبتغي تنفيذ ٦٤ جريمة قتل، جريمة مقابل كل مربع في رقعة الشطرنج. أخيراً اعتُقل بيشوشكين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وأدين بارتكاب ٤٨ جريمة قتل، و٣ محاولات قتل؛ ادّعى أنه نفذ ٦٣ جريمة قتل. وكان هذا ليُجعله قاتلاً متسلسلاً أخطر من تشيكا تيلو. وقد ارتكب معظم جرائمه في «متنزه بيتسا»، جنوب غرب موسكو؛ عادةً كان يعد ضحاياه بتقديم الفودكا إليهم إذا انضموا إليه لمواساته عقب موت كلبه، ثم يأخذهم إلى فتحة الصرف الصحي بعد أن يثملوا^(٥).

ظلت مستويات الجرائم المسجلة ثابتة نسبياً في مطلع سنوات القرن الجديد؛ وقد بدأ عدد الجرائم يرتفع قرابة نهاية ولاية بوتين الرئاسية الثانية، ولكن ظل عدد المجرمين أدنى من عددهم في منتصف التسعينات، وكذلك أعداد الجرائم وحالات الأضرار الجسدية الداهمة (الجدول ٥-٦). هذا يعني أن

(١) *Herald*, 10 March 1998, p. 10

(٢) *Moscow Times*, 28 October 2008, p. 3

(٣) عمد القاتلان من سان بطرسبورغ إلى استدراج الفتاة إلى شقة كان أحدهما قد استأجرها لذاك اليوم، وهناك أغرقها ثم أكلا أجزاء من جسمها لأنهما كانا جانحين (7) *Moskovskii komsomolets*, 9 February 2009. للاطلاع على قضية سامارا راجع المصدر نفسه. ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ص ٣.

(٤) *Zvestiya*, 23 July 2008, pp. 1, 3

(٥) *Guardian*, 25 October 2007, p. 22

الجدول ٥-٦ الجرائم المسجلة، ٢٠٠١ - ٢٠٠٨ (بالآلاف)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
٣٢١٠	٣٥٨٣	٣٨٥٥	٣٥٥٥	٢٨٩٤	٢٧٥٦	٢٥٢٦	٢٩٦٨	العدد الإجمالي للحالات
٢٠	٢٢	٢٨	٣١	٢٩	٣٢	٣٢	٣٤	جريمة قتل أو محاولة قتل
٤٥	٤٧	٥١	٥٨	٥٧	٥٧	٥٩	٥٦	الأذى الجسدي الجسيم
٦	٧	٩	٩	٩	٨	٨	٨	الاغتصاب أو محاولة الاغتصاب
٢٤٤	٢٩٥	٣٥٧	٣٤٤	٢٥١	١٩٨	١٦٧	١٤٩	السلب
١٣٢٦	١٥٦٧	١٦٧٧	١٥٧٣	١٢٧٧	١١٥١	٩٢٧	١٢٧٣	السرقه
٣٥	٤٥	٦٠	٦٤	٥٥	٤٩	٤٧	٤٥	سلب باستخدام العنف
٢٣٣	٢٣١	٢١٢	١٧٥	١٥٠	١٨٢	١٩٠	٢٤٢	الجرائم المرتبطة بالمخدرات
١٢٥٦	١٣١٨	١٣٦١	١٢٩٧	١٢٢٣	١٢٣٧	١٢٥٨	١٦٤٤	عدد المجرمين
٩٢٥	٩٢٩	٩٠١	٨٧٩	٧٩٤	٧٧٤	٨٥٩	١٢٤٤	عدد الأحكام

المصادر: Rossiiskii statisticheskii veshchegodnik 2009, pp. 297, 300.

مستويات الجريمة في روسيا لا تزال من أعلى المستويات في الدول الصناعية (راجع الجدول ٥-٧). من المعروف أن مقارنات من هذا النوع فيها إشكالية؛ ذلك أن التعريفات تختلف باختلاف الدول. ويمكن لمستويات الجرائم أن تتفاوت بتغير الزمن واختلاف البلدان، بالاستناد إلى جهد الشرطة في تنفيذ تحقيقاتها. وفي بعض الحالات، قد يكون هنالك انحياز ثقافي قوي ضد تسجيل نوع معين من الجرائم (مثل الانتحار) في الفئات نفسها المسجلة في أماكن أخرى. مع ذلك، أشارت الأدلة إلى أن هنالك ١٣ دولة فقط كان مستوى الجريمة فيها أعلى من مستواها في روسيا في العقد الأول من القرن الجديد، وكل هذه الدول تقع في إفريقيا أو أميركا اللاتينية، وأغلبها يعاني من الإتجار بالمخدرات أو الحرب الأهلية، أو من المشكلتين معاً (سُجلت أعلى نسبة جرائم في الهندوراس، حيث بلغت ٦٠,٩ في المئة ألف). واعتُبرت نسب الاحتجاز والسجن في روسيا من أعلى النسب أيضًا في العالم، وتأتي بعد الولايات المتحدة فقط

الجدول ٥-٧ نسبة الجريمة المقارنة، حوالي ٢٠١٠

تصنيف مؤشر السلام العالمي، ٢٠١٠	إلغاء عقوبة الأعدام؟	تعداد المساجين × ١٠٠,٠٠٠ (٢٠٠٩)	جرائم القتل × ١٠٠,٠٠٠ (٢٠٠٨-٢٠٠٣)	
١٤٣	١٩٩٩ فعلياً	٦٢٩	١٩,٩	روسيا
٩٧	١٩٩٩	٣٢٣	٧,٤	أوكرانيا
٨٥	لا	٧٥٦	٥,٦	الولايات المتحدة
١٢٨	لا	٣٣	٣,٧	الهند
٣١	١٩٩٨/١٩٦٥	١٥٣	٢,١	المملكة المتحدة
٨٠	لا	١١٩	٢,١	الصين
١٣	١٩٧٦	١٠٤	١,٨	البرتغال
٢٥	١٩٩٥	١٦٠	١,٢	إسبانيا
٣	لا	٦٣	٠,٥	اليابان

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٠، على الموقع الإلكتروني www.hdr.undp.org آخر ولوح إلى الموقع في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠: Roy Walmsley, ed., *World Prison Population List*, 8th edn (لندن: الجامعة الملكية، مركز لندن الدولي لدراسات السجون، ٢٠٠٩؛ الأرقام المتعلقة بالمملكة المتحدة تعود إلى إنكلترا وويلز)؛ و«مؤشر السلم العالمي للعام ٢٠١٠» (سيدني: معهد الاقتصاد والسلم، ٢٠١٠)، ص ١٠-١١، مصنف من واحد (الأكثر سلماً) إلى ١٤٩ (الأقل سلماً). استيقت المملكة المتحدة عقوبة الأعدام، ولكنها لم تنفذها إلا على عدد قليل من الجرائم حتى العام ١٩٩٨.

ثم رواندا، التي لا تزال تعاني كثيراً من مخلفات الحرب الأهلية التي اندلعت فيها في التسعينات^(١). إن «مؤشر السلم العالمي» الأكثر شمولاً، والذي جمع تدابير مختلفة من هذا النوع، قد وضع روسيا في المرتبة ١٤٣، من أصل ١٤٩ عام ٢٠١٠، فعكس تأثيرات الحرب الجورجية القصيرة الأمد، ومخاطر التظاهرات العنيفة ذات الطبيعة الانشقاقية أو الاجتماعية، إلى جانب استمرار ارتفاع مستويات جرائم القتل والجرائم العنيفة وعدد المساجين^(٢).

(١) راجع برنامج التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٨: (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2007), pp. 322-5.

(٢) «مؤشر السلم العالمي: منهجية ونتائج واكتشافات عام ٢٠١٠» (سيدني: معهد علوم الاقتصاد والسلم، ٢٠١٠، الموقع الإلكتروني www.visionofhumanity.org)، صفحات متفرقة (الدولة الأكثر سلماً كانت نيوزيلندا، والأقل سلماً العراق). يصدر مؤشر السلم العالمي عن معهد علوم الاقتصاد والسلم في سيدني بالاشتراك مع وحدة الاستخبارات الاقتصادية: يجمع ٢٣ مؤشراً كمياً ونوعياً، وفي هذه الحالة أحدث المؤشرات المتوفرة للعامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

لم تكن هناك أي بوادر لحدوث تحسّن قريب، إذا أخذ السلوك الشعبي في الاعتبار^(١). بكل تأكيد بدت الثقة ضعيفة بالشرطة، حيث أبدى ربع السكان فقط استعدادهم للوثوق بها (حوالي ثلاثة أرباع السكان كانوا ينظرون إلى الشرطة بعين الريبة). وحلت الشرطة في المرتبة الثالثة، فقط حينما سئل عوام الروس عن كيفية دفاعهم عن أمنهم الشخصي، حيث حلت الشرطة بعد العائلة أو الأصدقاء والمؤسسات المركزية العامة. بدأت الشرطة بدورها تأخذ «مقاربة تجارية» متزايدة حيال ممارسة مسؤولياتها، مستحصلةً على مدخول من الشيء الوحيد الذي تملكه وهو سلطتها، في الوقت الذي كان فيه المتقاعدون يكافحون لسدّ رمقهم من خلال جمع القوارير الفارغة وإعادتها. أكثر ما كان يخشاه عامة الناس هو ما رأوه كقابلية للارتشاء لدى الشرطة، وقوى فرض القانون عمومًا (٤١٪)، يليها عجزهم عن السيطرة على مثل هذه النشاطات (٢٧٪)، والإهانات والإذلالات التي أجبروا على تحملها (٢٤٪). في الحقبة السوفيتية، كانت سلطات تطبيق القانون قابلة على الأقل للتوقع، بالاستناد إلى العلاقة المفهومة تمامًا بين الحكومة ووكالات تطبيق القانون والمجتمع عمومًا. ولكن في العهد الذي تلا الشيوعية بات هنالك مشاركون جدد وذوو موارد أفضل، من ضمنهم الشركات الخاصة وعصابات الإجرام. هذا كله جعل من عالم تطبيق القانون بكامله أكثر ريبة، وهذا هو سبب شعور شريحة كبيرة من عامة الروس بالريبة الشديدة حيال أمنهم الشخصي، بل اعتبار أنفسهم ضحايا محتملين للسلوك الاستبدادي للدولة نفسها.

وهم محقون. إذا أخذت التقارير الصحافية بعين الاعتبار، ففي قضية استقطبت اهتمام الناس عمد رائد في الشرطة، كان ثملًا، يدعى دينيس يفسيوكوف إلى الاندفاع كالمجنون إلى داخل سوبرماركت في موسكو في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وشرع يقتل الناس عقب خلاف مع زوجته؛ فأوقع ثلاثة قتلى وستة جرحى باستخدام مسدس مسروق. وقد علقت صحيفة «إزفيستيا» على ذلك قائلة: «بالنظر إلى واقع الحال في سلك الشرطة، فإن مثل هذه الحوادث كانت محتمة الوقوع عاجلاً أم آجلاً»^(٢). في أيار/مايو من السنة نفسها، ضرب شرطي آخر من موسكو امرأة حاملاً حتى الموت؛ وفي حزيران/يونيو، شهدت إحدى ضواحي موسكو قيام نقيب في الشرطة بإطلاق النار على شرطي أدنى منه رتبةً، فقتله في قضية بدت أنها مزاحمة عاطفية. وقام شرطي ثمل في سان بطرسبورغ بضرب تلميذين حتى الموت. وفي بودولسك دهن نقيب ثمل في الشرطة بسيارته رجلاً في الطريق كان يسير على معبر مشاة، ثم توارى عن الأنظار (وردت الكثير من التقارير المماثلة)^(٣). ووجدت الاستطلاعات أن الشرطة تُعتبر أكثر المهن إجراميةً في روسيا، أكثر من الإرهابيين وتجار المخدرات؛ وهي بكل تأكيد من أفسد المجالات، حيث تُسلم الوظائف الأكثر

(١) فيما يلي استندت إلى: Ol'ga Gryaznova, "Otnoshenie zhitelei Rossii k pravookhranitel'nym organam: obzor issledovanii poslednikh let", *Vestnik obshchestvennogo mneniya*, no. 2(82), March-April 2006, pp. 32-46.

(٢) *Izvestiya*, 29 April 2009, p. 1. حول خلفية القضية راجع المصدر نفسه، ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، ص ١٥٠.

(٣) المصدر نفسه، ٢٩ تموز/يونيو ٢٠٠٩، ص ١.

ربعية في شرطة موسكو مقابل مبلغ يصل إلى مليون دولار؛ كانت المشكلات خطيرة جداً، ومتجذرة بعمق إلى درجة أن الصحف قد دعت، وكذلك نائب في مجلس الدوما، إلى حلّ سلك الشرطة بأكمله^(١). وقد أبى بوتين في برنامج المثلث «خط مباشر» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ تقبل واقع أن أكثر من مليون شرطي بالإمكان «تطليخهم بالسواد»، لكنه وعد بسرعة الرد وقسوة. كلما خرق القانون^(٢).

الجنس (Gender) والسياسة والهجوع

نص الدستور السوفيتي على أن النساء يتمتعن «بحقوق مساوية لحقوق الرجال». لهن الحق في المساواة في العمل وتلقي الأجور؛ ويُتوقع منهن المشاركة بشكل متساوٍ في الحياة السياسية والاجتماعية؛ وستسمح لهن «شروط خاصة» بالجمع بين هذه الواجبات ومسؤوليات الأمومة، بما فيها إجازة أمومة مدفوعة الأجر، وتقليص تدريجي لساعات العمل للأمهات اللواتي لديهن أطفال صغار. في الحقيقة، كانت لكل النساء تقريباً وظائف. ومثلت النساء حوالى نصف القوى العاملة، فقد بسطن سيطرتهم على مهن اعتُبرت أنثوية تقليدياً، مثل مسك الدفاتر وأمانة المكاتب، ولكنهن مثلن أيضاً ٦٠٪ من عموم المهندسين وحوالي ثلثي الأطباء جميعاً (نسبتهم ١٢٪ في الولايات المتحدة)، وحتى في الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية كانت أعدادهن تماثل أعداد الرجال^(٣). كان بإمكان النساء التقاعد في عمر الـ ٥٥ (أما الرجال فليس دون الـ ٦٠، رغم أن النساء أعمارهن أطول). وقد استُثيت النسوة من الأشكال الوظيفية المتعبة، مثل المناوبات الليلية والتعدين؛ وكان يحق لهن الانتقال إلى وظائف أخف في مراحل الحمل الأخيرة. وإجازة أمومة تمتد حوالى أربعة أشهر مدفوعة الأجر بالكامل، أو إجازة لمدة سنة غير مدفوعة، إذا كن يفضلن ذلك، من دون خسارة وظائفهن، أو أسبقيتهن الوظيفية. وقد شكلت النسوة نصف عدد الممثلين في مجالس السوفيت المنتخبة، وحوالي ثلث المقاعد في البرلمان الوطني؛ وقد أفاد غورباتشوف خلال مؤتمر الحزب السابع والعشرين في العام ١٩٨٦ إلى وجود إشارات تدل على أن النسوة يُرقن بشكل نشط أكثر إلى المناصب القيادية على كل مستويات الدولة والحزب^(٤).

(١) *Sunday Herald*, 8 November 2009, pp. 36-7

(الموافق): *Novaya gazeta*, 29 April 2009, p. 1

(العل). النداء لحلّ سلك الشرطة بأكمله أطلقه أندريه مكاروف، وهو نائب بارز في مجلس الدوما عن حزب روسيا الموحدة، وقد أوضح تماماً أنه يتكلم بصفة شخصية (4, p. 26 November 2009, *Kommersant*) وغيرها.

(٢) *Izvestiya*, 4 December 2009, p. 2

(٣) *Vestnik statistiki*, no. 1, 1992, p. 65

(٤) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. III, p. 266. نُشرت إحصائيات حول موقع المرأة والعائلة بشكل سنوي في:

Vestnik statistiki وعلى شكل سلسلة منشورات منفصلة في: *Zhenshchiny i deti v SSSR*. وهناك كثير من الإحصائيات في:

Peter Lentini, *Statistical Data on Women in the USSR* (Glasgow: Lorton House, 1994).

رغم هذه الإنجازات، فقد كانت هناك قناعة عامة بوجود ترسيخ مقياس حقيقي وليس رسمياً فحسب للمساواة. بادئ بدء، كانت النسوة يتسمنن مناصب ذات عائدات أقل، وبالتالي لم يكن متوسط عائداهن يتخطى ثلثي متوسط عائداً أنادهن الرجال^(١). ضمن كل مهنة، كانت أعداد النساء تتركز في مناصب أقل تقدماً. كنَّ يشكلن ٧٥٪ من مجموع المدرسين في المدارس عام ١٩٩٠، على سبيل المثال، في حين كنَّ يشكلن ٢٩٪ فقط من مجموع مديري المدارس الثانوية؛ و٦٪ فقط من مديري المصانع^(٢). وهذا الأمر ينسحب على الحياة السياسية أيضاً. فقد حصلت المرأة على حق التصويت في العام ١٩١٧، قبل الدول الأخرى بكثير. وحظيت النساء بعدد من المقاعد في مجلس السوفيت الأعلى في الاتحاد السوفيتي (كما ادعت السلطات بكل فخر) أكبر من عدد المقاعد في أيٍّ من البرلمانات الرأسمالية؛ ولكن منصب الوزير لم تشغله سوى امرأة واحدة أو اثنتين، مشكلة نسبة ١٪ تقريباً من العدد الإجمالي (في الحكومة التي تشكلت بعد الانتخابات البرلمانية في العام ١٩٨٤، لم تكن هنالك وزيرات على الإطلاق)^(٣). وعلى نحو مماثل، شكلت النساء حوالي ثلث أعضاء الحزب الشيوعي السوفيتي، ولكنهن لم يشكلن أكثر من ٧٪ من الوفود التي حضرت المؤتمر الثامن والعشرين للحزب في العام ١٩٩٠، «وهو أدنى عدد في عهد ما بعد الحرب»^(٤). وقد شكَّلت ٨٪ فقط من اللجنة المركزية التي انتخبها الأعضاء، ولم يكن للنساء أي وجود تقريباً في قيادة الحزب (٣ نساء فقط من أصل ١٥٧ أنتخبين للمكتب السياسي في الحزب، و٦ فقط من أصل ١٠٣ شاركن كأعضاء في أمانته العامة)^(٥). خلصت اللجنة المركزية حول قضايا المرأة والأسرة إلى أن النتيجة جاءت على شكل إزاحة فاعلة للنساء عن صنع القرار، وتجاهل أشمل للطاقت والإمكانات التي بوسعهن إضافتها إلى الحياة العامة^(٦).

لقد جرى تحديد بعض العيوب في السياسات الرسمية أواخر العهد السوفيتي. فقد أشارت زويا بوخوفا، رئيسة الاتحاد النسائي السوفيتي، إلى أن الاتحاد السوفيتي متأخر كثيراً عن الدول النامية، ناهيك بالدول المتقدمة، من ناحية الاهتمام بحقوق المرأة. ودعت إلى مزيد من التعمق، في خطابات غورباتشوف وغيره من القادة، في مثل هذه المسائل^(٧). وأفادت في مؤتمر الاتحاد التاسع عشر، صيف

(١) *Vestnik statistiki*, no. 1, 1992, p. 53

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٤، ٦٥.

(٣) *Pravda*, 13 April 1984, pp. 1, 4

(٤) *Izvestiya Tsentral'nogo komiteta* [hereafter TsK] KPSS, no. 6, 1991, p. 28

(٥) A. D. Chernov, 229 *kremlevskikh vozhdai: Politbyuro, Orgbyuro, Sekretariata tsK Kommunisticheskoi partii v litsakh i tsifrah* (Moscow: Rodina-Russika, 1996), p. 82

شكلت النساء ٣٠.٥٪ من إجمالي الأعضاء في الحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٩٠: *Izvestiya TsK KPSS*, no. 6, 1991, p. 27

(٦) *Izvestiya TsK KPSS*, no. 6, 1991, p. 28

(٧) *Pravda*, 2 June 1989, p. 2

العام ١٩٨٨، أن حوالي ٢.٥ ملايين امرأة يعملن في ظروف تخرق قانون العمل، و٤ ملايين تم توظيفهن. على أساس طوعي كما هو مفترض، في مناورات ليلية (أي ضعف عدد الرجال الموظفين في هذه الأوقات)، وأن النساء في الأرياف يعملن من الفجر حتى الفسق، من دون إجازات أو عطل، ومن دون رعاية اجتماعية أو طبية مناسبة؛ لذا ليس مفاجئاً أنهن يهرمن سريعاً. من الناحية الرسمية تعتبر معدلات الرواتب متساوية، ولكن راتب المرأة فعلياً أقل من راتب الرجل، بسبب تمركز النساء في مهن مردودها المادي أقل، وفي مناصب أدنى رتبة. كما أن الإصلاحات الاقتصادية فاقمت المصاعب التي يعانيها، حيث إن المؤسسات التي تحوّلت إلى اعتماد نظام محاسبة مستقل بدت أقل استعداداً لتوظيف نساء لديهن أطفال، أو منحهن أيام عمل أقصر وإجازات أطول؛ وهذا حق لهن. وإذا اضطرت المؤسسات إلى تقليص النفقات، فإن النساء أول من يُصرفن من العمل؛ وإن حاولن تطوير أنفسهن في مهنهن فسوف يتعرضن للتضييق بشكل ممنهج (٧٪ فقط من النساء اللواتي يتمتعن بتعليم جامعي أو عالٍ، مقارنةً بـ ٤٨٪ من الرجال، يشغلن وظائف إدارية) (١١).

كانت النساء أيضاً محرومات في البيئة المنزلية. فوفقاً لدراسة تمثيلية نُشرت في السبعينات، تتولى النساء ثلاثة أرباع الأعمال المنزلية بمفردهن ويتشاطرن بقية الأعمال مع بقية أفراد الأسرة (١٢). ووفقاً لدراسة أخرى، تقضي النساء الكثير من وقتهن في الطهو تحديداً، ثم في إنجاز الأعمال المنزلية، في حين أن الرجال يقضون هذا الوقت في مشاهدة التلفاز (١٣). قدمت نائبة وزير الثقافة دليلاً مجارياً للعصر في مقال صحافي مطلع العام ١٩٨٩، حيث أفادت أن النساء يقضين ٤٠ ساعة في أسبوعياً في الأعمال المنزلية، في حين أن الرجال يقضون ٦ ساعات فقط. وتنقل المرأة العادية في السنة الواحدة إلى منزلها طنين ونصف الطن من المشتريات التي تتسوقها، وتسير حوالي ١٢ كم في أرجاء المنزل يومياً خلال قيامها بالأعمال المنزلية، مما يترك لها ما يُعادل ١٧ دقيقة فقط في اليوم لتنشئة أولادها (١٤). وكما أشارت بوخوفا، فإن النساء أكثر عرضة للمعاناة جراء التغييرات التي تحدث إبان قيام جهاز التخطيط المركزي بإفصاح المجال لبيئة جديدة وتجارية أكثر. على سبيل المثال، النساء هن أول من يُستغنى عنهن في حال حدوث صعوبات اقتصادية؛ وتعمل كثيرات منهن في مجال صناعة المنسوجات، الذي بدأ عمله يتقلص، مع تراجع إمدادات القطن الآتية من وسط آسيا؛ وكثيرات من النساء الأخريات أمهات عازبات،

(١) XIX Vsesoyuznaya konferentsiya Kommunisticheskoi partii Sovetskogo Soyuzu, 28 iyunya - 1 iyulya 1988 g.: stenograficheskii otchet, 2 vols. (Moscow: Politizdat, 1988), vol. II, pp. 78-80.

(٢) Z. Yankova in N. Solov'ev, Yu. Lazauskas and Z. Yakova, eds., *Problemy byta, braka i sem'i* (Vilnius: Mintis, 1970), p. 43.

(٣) L. A. Gordon and E. V. Klopov, *Chelovek posle raboty. Sotsial'nye problemy byta i vnerabochego vremeni. Prilozhenie* (Moscow: Nauka, 1972), pp. 11-12.

(٤) Pravda, 9 March 1989, p. 2. راجع أيضاً المصدر نفسه، ٥ آذار/مارس ١٩٩٨، ص ١.

رواتبهن مصدر دخلهن الوحيد. في غضون ذلك، بدأت تصفية حضانات الأطفال وبيعها، وأمست ملابس الأطفال أغلى بكثير. وراحت النساء يعملن لساعات أطول للحفاظ على رواتبهن أو لمجرد الحفاظ على وظائفهن. وقلَّ عدد النساء اللواتي يرتدن صفوفًا تدريبية، وعدد اللواتي يتسلمن مناصب إدارية^(١).

لم يكن تفاوتٌ من هذا النوع جديدًا؛ ولكن الجديد كان نشوء جدال حول الدور الاجتماعي للمرأة، الذي كان يعكس تأثيرًا أنثويًا غريبًا. وكان أيضًا ردًا على مقاربة غورباتشوف القديمة الطراز نوعًا ما، تمثل هذه المسائل. ففي خطاب له في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الذي انعقد عام ١٩٨٦، طالب غورباتشوف مستخدمًا عبارات تقليدية بأسبوع عمل أقصر وإجازات أمومة أطول من أجل السماح للنساء بالجمع بين الأمومة والوظيفة^(٢). وفي كتابه «البيريسترويكا» الذي نشره في السنة التالية أبدى اهتمامًا مماثلًا بالتشجيع على انخراط النساء بفاعلية في الحياة العملية والسياسية؛ في الوقت عينه أصرَّ على إيلاء حقوق النساء وحاجاتهن الناجمة عن أدوارهن كأمهات وربات بيوت، ووظيفتهن التربوية التي لا غنى عنها فيما يخص الأولاد، اهتمامًا أكبر. وفي الوقت الذي تخرج فيه النساء للعمل فإنهن لا يملكن الوقت الكافي لتكريسه لواجباتهن اليومية في منازلهن، المتمثلة في الأعمال المنزلية وتنشئة الأولاد وخلق جو عائلي جيد. فثمة مشكلات اجتماعية متعدّدة تنشأ من إضعاف مسؤوليات كهذه. وهناك أيضًا خطر عمل النساء في مهن مُجهدة تمثل خطرًا على صحتهن. ويرى غورباتشوف، أن كل هذا قد أدى إلى نقاش حول ما يجدر بنا فعله للسماح للنساء بالعودة إلى مهمّاتهنّ الأنثوية المحضة^(٣). على نحو مماثل دعا في خطابه في مؤتمر الاتحاد الذي انعقد عام ١٩٨٨ إلى حل المسائل التي تؤثر مباشرةً في مصالح النساء، ولكن ليس مسائل عامة أكثر، كما يبدو، من خلال مشاركتهنّ المباشرة^(٤).

لم تكن هذه بالضرورة آراء النساء السوفيت أنفسهن. فأكثر من ٨٠٪ منهن كن يرغبن في العمل، حتى لو لم تكن هناك ضرورة اقتصادية لعملهن^(٥). ولعل العنصر الأبرز في الجدل القائم حول «مسألة المرأة» في عهد غورباتشوف كان التعبير الحذر عن منظور أنثوي خاص. على سبيل المثال، سأل بروفيسور من إركوتسك عن سبب تولية المسؤولات الحزبيات دومًا مناصب ثانوية وغير مهمة؟ لمّ ليس لديهن في مجتمعهن الذي يعج بالفرض المتساوية، كما هو مفترض، شخصيات مثل إنديرا غاندي أو

(١) *Izvestiya TsK KPSS*, no. 6, 1991, pp. 34, 32, 37, 38

(٢) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. III, p. 232

(٣) M. S. Gorbachev, *Perestroika i novoe myshlenie dlya nashei strany i dlya vsego mira* (Moscow: Politizdat, 1987), pp. 116-17.

(٤) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. VI, p. 380

(٥) *Alta Ussesoyuznaya konferentsiya*, vol. II, p. 81. أُفيد عن مجموعة مختلفة أخرى من الأرقام التي تشير إلى أن الأسباب الاقتصادية هي الأساسية في: *Festnik statistiki*, no. 1, 1992, p. 52.

مارغريت تاتشر؟ ولم لا توجد منظمات أو حركات نسائية جديدة كما في الدول الأخرى؟^(١) أشار كاتب آخر إلى الأمر الآتي: على الرغم من فصاحة البيريسترويكا الذكورية، فإن النساء هن المضطرات إلى الاصطفاف في الأرتال الطويلة، وتحمل الزيادات الجامحة للأسعار والصيدليات غير المجهزة بأدوية كافية، والعمل الليلي غير الشرعي. من جديد ألم يحن الوقت لحركة نسوية جديدة، لها برنامجها الخاص، وأفكارها الخاصة، ويمينها ويسارها، ولها مقاطعوها حتى؟^(٢) لقد اندلع جدال أوسع أكثر حول مسألة أدوار الجنسين في مقال كتبه ثلاث أكاديميات في صحيفة الحزب النظرية «كوميونست». أشرن إلى أن الكتابات السوفيتية السابقة حول الموضوع كانت ذات منحى بيولوجي حتمًا. في المقابل، حاججت زاخاروفا وزميلاتها أن تقسيم العمل جوهره ثقافي، وأن هذا يسمح بخيار أكثر حريةً ومساواةً للأدوار المنهية والمنزلية. على نحوٍ مساوٍ، فإن تحرر المرأة لا يعني شيئاً من دون تحرر الرجل، مما يجعلهما على سبيل المثال منخرطين أكثر في رعاية أولادهما، ويمنحهما «حقوقاً أبوية» كما في الدول الإسكندنافية^(٣).

أدى تراجع التمثيل النسائي في الانتخابات الشديدة التنافسية عام ١٩٨٩ إلى جدال أكثر احتدامًا، حول دور النساء الاجتماعي. وبدا جليًا جدًا من خلال تسمية المرشحات أن نسبة النساء في البرلمان المنتخب حديثًا ستكون أدنى مما كانت عليه آنفًا. تدمرت واحدة الأكاديميات قائلةً إن هذا عبارة عن «هيمنة ذكورية». وفي أي حال لا يمكن على الإطلاق تسميتها ديمقراطية، إذا كانت آراء النساء والشباب الذين يشكلون غالبية السكان يجري تجاهلها. وبالمقابل، فإن الحزب لا يقدم نموذجًا يُحتذى به عندما ينصب النساء في مناصب بارزة فقط، حينما يندم توفّر رجال لهذا المنصب^(٤). أما الرسالة الموجهة إلى اللجنة المركزية، التي كان ثلثها تقريبًا نساء، وكن يقفن نصف أولئك الذين زاروا مكاتب الاستقبال في مقرات الحزب^(٥)، فقد عكست مخاوف مماثلة جدًا. لماذا، على سبيل المثال، لا توجد نساء في مجلس غورباتشوف الرئاسي الذي تأسس في العام ١٩٩٠، في حين أن نسوة كثيرات ذوات موهبة وكفاءة يمكن ترشيحهن لمثل هذه المناصب؟ لم لا يسعهم التماهي مع الدول الأجنبية، التي تشغل فيها نسوة كثيرات مناصب وزارية، ورئاسات حكومة؟^(٦) لماذا لم يكن هناك سوى خمس ناطقات فقط في مؤتمر الاتحاد التاسع عشر صيف العام ١٩٨٨، فيما حضرت ١٢٥٨ مندوبة؟ لماذا ناطقة واحدة فقط أعطت

(١) *Soviet Weekly*, 29 July 1989, p. 5

(٢) المصدر نفسه، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، ص ١٥.

(٣) N. Zakharova, A. Posadskaya and N. Rimashevskaya, 'Kak my reshaem zhenskii vopros', *Kommunist*, (٢) no. 4, 1989, pp. 56-65.

(٤) El'vira Novikova in *Moskovskie novosti*, no. 10, 1989, p. 14

(٥) *Izvestiya TsK KPSS*, no. 12, 1990, p. 133

(٦) المصدر نفسه، no. 6, 1991, pp. 25-31

مسائل النساء بُعداً سياسياً؟ لماذا باتت وسائل منع الحمل في العهد السوفيتي على قدر شبه متساوم الحواشيب الشخصية، في الحضيض؟ لماذا تستطيع النساء في مجالات صنع القرار رفع أيديهن، وليس أصواتهن؟^(١)

أبدى القادة الحزبيون بطلاً في الاستجابة للضغوط المطالبة بالتغيير. ولكن في آذار/مارس ١٩٩١، تبنت الأمانة العامة قراراً، كان الأول من نوعه منذ العام ١٩٢٩، دعا إلى توظيف النساء بأعداد أكبر في صفوف الأحزاب، وإلى تمثيلهن في الهيئات الحزبية المنتخبة، بما يتناسب وحجمهن في العضوية الإجمالية. يجب أن يصبح العمل مع النساء ومعالجة شؤونهن الخاصة «جزءاً لا يتجزأ من عمل الحزب ككل؛ ويجب تنظيم دورات خاصة لقادة الأعمال والسياسة المستقبلين؛ ويجب نشر الإيديولوجيات المعاصرة للحركة النسوية. وكذلك كلاسيكيات السنوات الماضية. في الوقت عينه يجب إجراء حوار ناشط مع المنظمات النسائية التي بدأت تظهر في المجتمع ككل»^(٢). كانت لدى النساء أنفسهن عدة اقتراحات أخرى يقدمنها. أحد هذه الاقتراحات تمحور في العودة إلى التمثيل القائم على نظام الحصص الذي ساد في السنوات الماضية، والذي يكفل للنساء نسبة معينة من المقاعد في كل الهيئات المنتخبة^(٣). وجرى توضيح أن برلمانات بعض الدول المتقدمة، وكثيراً من الأحزاب الحاكمة، قد خصصت عدداً مكفولاً من المقاعد للنساء. ومن هنا يبدأ تأنيث سياسة العالم^(٤). وقال رأي آخر بوجوب تأسيس حزب سياسي خاص بالنساء^(٥)؛ وبدأ أصلاً اتخاذ خطوات لتأسيس منظمة من هذا النوع في لينينغراد وموسكو وبيرم^(٦). وقال رأي آخر بوجوب ترشيح المرأة للانتخابات الرئاسية التالية، وقد استلهمت هذه الفكرة من انتخاب رئيسة في إيرلندا، ورئيسة للوزراء في النرويج^(٧).

في الواقع، لم يكن ثمة عودة إلى التمثيل القائم على نظام الحصص في العهد التالي للشيوعية. واستبدل بالبند الخاص المتعلقة بالنساء وقضاياهن، الذي ورد في الدستور السوفيتي، بيان أعم يفيد أن الرجال والنساء يتمتعون بحقوق وحرّيات متساوية وفرص عمل متساوية (المادة ١٩،٢)، وأن الأمم

(١) *Soviet Weekly*, 26 November 1988, p. 15.

(٢) *Izvestiya TsK KPSS*, no. 6, 1991, pp. 25-31.

(٣) المصدر نفسه، no. 12, 1990, p. 134. راجع أيضاً: *Pravda*, 25 June 1990, p. 5, and *Izvestiya*, 25 November 1990, p. 2.

(٤) *Izvestiya*, 21 October 1990, p. 2.

(٥) راجع: *Pravda*, 15 August 1990, p. 4, and *Izvestiya*, 13 May 1990, p. 1.

(٦) *Izvestiya*, 21 October 1990, p. 2.

(٧) *Pravda*, 9 December 1990, p. 3. جرى تأييد هذا الاقتراح في المصدر نفسه، ١١ شباط/فبراير ١٩٩١، ص ٤، وفي صحيفة إزفيستيا، 22 March 1991, p. 7.

الجدول ٥-٨ النساء في التشريع السوفيتي/الروسي، ١٩٧٤-٢٠٠٧

١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٧
الاتحاد السوفيتي	الاتحاد السوفيتي	الاتحاد السوفيتي	الاتحاد السوفيتي	جمهورية الاتحاد السوفيتي	روسيا الاتحادية				
٤٥٧	٤٨٧	٤٩٢	٣٥٢	٥٦	٥٨	٤٦	٣٤	٤٤	٦٣
٣١,٣	٣٢,٥	٣٢,٨	١٥,٧	٥,٣	١٢,٩	١٠,٢	٧,٧	٩,٨	١٤,٠
النسبة المئوية									

المصدر: جُمعت المعلومات من المصادر التالية: بخصوص مجلس السوفيت الأعلى ١٩٧٤-١٩٨٤: V. V. Stolyarov : المصادر: جُمعت المعلومات من المصادر التالية: بخصوص مجلس السوفيت الأعلى ١٩٧٤-١٩٨٤: V. V. Stolyarov and T. P. Zakharova, comps., *Verkhovnyi Sovet SSSR odinadsatogo sozyva: statisticheskiy sbornik* (Moscow: Izvestiya sovietov narodnykh deputatov SSSR, 1984), various pages, average of both houses:

بخصوص مجلس الدوما للعام ١٩٨٩، vol. 1، *Pervyi S'ezd narodnykh deputatov SSSR: stenograficheskiy otchet*, (Moscow: Izdanie Verkhovnogo Soveta SSSR, 1989), p. 44;

وللعام ١٩٩٠، vol. 1، *Pervyi S'ezd narodnykh deputatov RSFSR: stenograficheskiy otchet* (Moscow: Izvestiya, 1992).
 vol. I, p. 5 (بالاستناد إلى التواب الذين انتُخبوا عند افتتاح الاجتماع الأول: استنتج العدد من النسبة المئوية التي أُفيد عنها): وللعام ١٩٩٣، *Gosudarstvennaya Duma Federal'nogo Sobraniya Rossiiskoi Federatsii vtorogo sozyva*, (Moscow: Izdanie Gosudarstvennoi Dumi, 1996), p. 12;

وللعام ١٩٩٥: *Rossiiskii statisticheskiy veshchegodnik [RSYe] 1996*, p. 12 وللعام ١٩٩٩، *RSYe 2000*, p. 24 وللعام ٢٠٠٣، *RSYe 2004*, p. 48 وللعام ٢٠٠٧، *RSYe 2008*, p. 55

والطفولة والعائلة تحميها الدولة (المادة ٣٨.١). في ظل هذه الظروف، واصل التمثيل السياسي النسائي تراجعاً (الجدول ٥-٨). كانت نسبة النساء ١٣٪ فقط من المقاعد في مجلس الدوما الجديد الذي انتُخب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛ فهبط مستوى التمثيل كثيراً عما كان عليه أيام السوفيت. وتمثلت النساء بمقعد واحد فقط من المقاعد الـ ١٧٨ التي شُغلت في الهيئة العليا لمجلس الاتحاد؛ وفي الانتخابات التالية، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تراجع التمثيل السياسي النسائي أكثر فأكثر؛ فهبط إلى ١٠٪. ويعود أحد أسباب ذلك إلى أن حزب «نساء روسيا» أخفق في الفوز بمقاعد في قسم القوائم الحزبية في مجلس الدوما، رغم أن ثلاثاً من المرشحات اللواتي قام برعايتهن فزن في الدوائر الأحادية المرشح. بالتوازي حدث انخفاض حاد في نسبة النساء داخل الحكومة المحلية. فنتي منطقة موسكو، على سبيل المثال،

الجدول ٥-٩ التمثيل السياسي النسائي: روسيا من المنظور المقارن

النسبة في الحكومة	نسبة المقاعد في البرلمان	نسبة العائدات (%)	مؤشر التفاوت بين الجنسين	مقياس تمكين الجنسين	مؤشر التنمية المتعلق بالجنسين	مستوى التنمية البشرية لعام ٢٠١٠	
٢٤	١٧	٦٢	٣٧	١٨	١٩	٤	الولايات الأمريكية المتحدة
٤٤	٣٤	٥٢	١٤	١١	٩	٢٠	إسبانيا
٢٣	٢٠	٦٧	٣٢	١٥	١٧	٢٦	المملكة المتحدة
١٣	٢٨	٦٠	٢١	١٩	٢٨	٤٠	البرتغال
١٠	١١	٦٤	٤١	٦٠	٥٩	٦٥	روسيا
٤	٨	٥٩	٤٤	٨٦	٦٩	٦٩	أوكرانيا
٩	٢١	٦٨	٣٨	٧٢	٧٥	٨٩	الصين
١٠	٩	٣٢	١٢٢	-	١١٤	١١٩	الهند

المصدر: www.hdr.undp.org صفحات متفرقة، التصنيفات أو النسبة المقربة (العدد = ١٦٩). التمثيل البرلماني يُحسب ابتداءً من شباط/فبراير ٢٠٠٩، وحيث توجد هيئة عليا، فهو يُحسب كمعدل مرجح للهيئتين: أعداد النساء في الحكومة محتسبة ابتداءً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ولا تشمل رئيسات الوزراء إلا في حال حملن حقائب وزارية. يقيس مؤشر التنمية المتعلق بالجنسين التفاوت بين الذكور والإناث في الأبعاد الثلاثة التي تسهم في مؤشر التنمية البشرية: متوسط الأعمار ودرجة التعلم مجتمعةً مع التسجيلات التربوية، والمداخليل المكتسبة من حيث التباين في القوة الشرائية. مقياس تمكين الجنسين مستند إلى المشاركة السياسية وصناعة القرار. بحسب ما يُقاسان من خلال حصص النساء والرجال في المقاعد البرلمانية؛ المشاركة الاقتصادية وصناعة القرار بحسب ما يُقاسان من خلال حصص النساء والرجال في المناصب كمشرعين ومسؤولين ومديرين بارزين، وكمناصب احترافية وتقنية؛ السلطة على الموارد الاقتصادية كما تُقاس من خلال المداخليل التقديرية المكتسبة للرجال والنساء من ناحية التباينات في القوة الشرائية. يقيس مؤشر التفاوت بين الجنسين، الذي وُضع في العام ٢٠١٠، التباين بين الجنسين في مجال الصحة الإنجابية، والتمكين والمشاركة في سوق العمل. لم يجرِ تقبل هذه المقاييس على مستوى العالم. راجع على سبيل المثال:

"Revisiting the Gender-Related Development Index (GDI) and Gender Empowerment". Measure (GEM) إصدار خاص لصحيفة «التنمية والقدرات البشرية»، المجلد ٧، العدد ٢ (تموز/يوليو ٢٠٠٦).

شكّل ٤٨٪ من النواب الذين انتُخبوا عام ١٩٨٧. لكن بحلول العام ١٩٩٢، وفي ظل الانتخابات التي باتت تُعتبر تنافسية بحق، تراجعَت النسبة إلى أقل من ١٠٪^(١). يبدو جلياً أن هذه التجربة بعيدة كل البعد عن تجربة الدول الإسكندنافية، حيث يجري تمثيل النساء بالتساوي مع الرجال في كل الهيئات التابعة للدولة؛ ومتأخرة تماماً عن المستويات التي جرى تحقيقها في كثير من الدول الصناعية الأخرى^(٢).

لم يكن التمثيل النسائي أفضل حالاً في الحكومة الروسية، حتى رغم تسلّم امرأتين حقيبتين وزاريتين، هما وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية ووزارة التنمية الاقتصادية، في العام ٢٠٠٧ وتسلّمت امرأة أخرى وزارة الزراعة عام ٢٠٠٩. رفع هذا الأمر نسبة المشاركة النسائية في مجلس الوزراء إلى حوالي ١٢٪. ولكن ظلت نسبة مشاركة النساء في الحكومة الاتحادية ككل لا تتخطى ٣٪ (بما في ذلك رؤساء الوكالات واللجان الفيدرالية وكذلك الوزارات). وشكّلن زهاء ٩٪ فقط من المسؤولين البارزين في الديوان الرئاسي. وقد رفعت النساء تمثيلهن إلى ١٤٪ في مجلس الدوما الذي انتُخب في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، ولكنهن تركزن بشكل غير متكافئ في اللجان المعنية بالأمومة والطفولة، أو السياسة الاجتماعية، عوضاً عن اللجان الأكثر نفوذاً مثل اللجان المعنية بالضرائب والأمن والتشريع الدستوري. وشكّلن ٤٪ فقط من أعضاء الهيئة التشريعية العليا، في مجلس الاتحاد. بمعنى آخر، بقيت على «هامش العملية السياسية»^(٣). وانسحب الأمر عنه على المستويات الأخرى للحكومة؛ حيث كانت هنالك امرأة واحدة فحسب، على سبيل المثال، بين حوالي ٨٠ رئيساً للجمهوريات والأقاليم (فالتينا ماتيينكو في سان بطرسبورغ)، ولم يشكّلن أكثر من ١١٪ من النواب الذين انتُخبوا للمجالس التشريعية الإقليمية في العام ٢٠٠٧ (وهي بعد ذاتها زيادة)^(٤). بالطبع كانت المرأة ناقصة التمثيل سياسياً على مستوى العالم أجمع تقريباً. ولم تكن حصتها في السلطة التشريعية الروسية أكثر من التي في الدول المتمتعة بمستوى تنمية عالٍ جداً مثل اليابان (١٢٪)، أو إيرلندا (١٥٪)؛ ولكن تصنيفها أتى متدنياً جداً ضمن مقاييس التنمية والتمكين الشاملة لعدة بلدان، والتي توفر صورة أشمل للتمثيل النسائي في مجال الأعمال والحياة العامة، إلى جانب السياسة الوطنية (الجدول ٥-٩).

بالطبع كانت نسبة النواب من النساء في السلطة التشريعية الروسية مطلع القرن الجديد أدنى كثيراً مما كانت عليه في الحقبة السوفيتية؛ ولكن بُذلت بعض الجهود، بذلها النواب الذين انتُخبوا للمرة الأولى

(١) *Izvestiya*, 25 October 1995, p. 7

(٢) بلغ المعدل العالمي لتمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية ١٤٪ في العام ٢٠٠١. وكان أعلى نوعاً ما في الدول الأوروبية والدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (جوديث سكواريوز ومارك ويكهام-جونز، «النساء في البرلمان: تحليل مقارن»، مانشستر: لجنة تكافؤ الفرص، ٢٠٠١)، ص ٤-٥.

(٣) *Izvestiya*, 6 March 2009, p. 2

(٤) *Vybory v Rossiiskoi Federatsiya. 2007. Elektoral'naya statistika* (Moscow: SitiPressServis, 2008), p. 128

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لضمان استقطابهم المزيد من اهتمام عامة الناس. إحدى النايات الجديدا كانت سفيتلانا خوركينا، وهي رياضية شقراء طويلة القامة حازت سبع مرات ميداليات في الألعاب الأولمبية. وكانت قد ظهرت عارية في مجلة «بلاي بوي». صرحت للصحافيين قائلة: «من الجميل أن تبدو المرأة مثيرة». كما عمدت سفيتلانا زوروفنا، وهي بطلة أولمبية سابقة في رياضة التزلج على الجليد، إلى التعري في صحيفة ذكورية. رغم إخفاء بعض أجزاء جسمها بواسطة فردتي حذاء تزلج. وجرى تصوير أيلنا كاباييفا. وهي لاعبة جمباز إيقاعي رشيقة لا يتعدى عمرها ٢٤ سنة، شبه عارية على بساط من الفراء؛ كما ظهرت ناتاليا كاربوفيتش، كانت ملاكمة وحارسة شخصية قبل دخول غمار السياسة، في مجلة، وهي عارية ولا تضع سوى قفازين في كفيها. وهناك أيضاً سفيتلانا زاخاروفا، راقصة الباليه الأساسية في عروض البولشوي^(١). وقد انتشرت في مطلع العام ٢٠٠٨ شائعات، سرعان ما تبددت، مفادها أن بوتين سيطلق زوجته ليتزوج من لاعبة الجمباز الإيقاعي. ويبدو أنه قد تأثر بقدرة رئيس فرنسا نيكولا ساركوزي على القيام بمثل هذا التغيير في حياته الشخصية بسهولة متناهية^(٢)؛ ولكن لم يحدث شيء من هذا القبيل. وأجبرت الصحيفة المسيئة على التوقف عن العمل بعد فترة وجيزة^(٣). يبدو أن عامة الروس كانوا يرغبون بشدة في ارتباط بوتين وكاباييفا؛ ولكن حينما أفيد أن لاعبة الجمباز قد أنجبت صبياً في العام ٢٠٠٩، سارع المعلقون إلى التصريح أن عيني الصبي ليستا زرقاوين^(٤).

حدث التراجع في التمثيل السياسي النسائي على خلفية تغيير اجتماعي واقتصادي، أثر بشكل مباشر في النساء أكثر من الرجال. بادئ بدء، تأثرت النساء بـ«تأثت الفقر». فالعائلات التي تضم أطفالاً كانت الأسوأ حالاً على الإطلاق. وخصوصاً العائلات التي تعيلها أم بمفردها (كانت هنالك حوالي ٦ ملايين عائلة كهذه في مطلع عهد ما بعد الشيوعية)، فيما كان أكثر من نصف العائلات ذات المعيل الواحد، والتي تضم أطفالاً دون السادسة من العمر، تعيش دون خط الفقر، كحال حوالي نصف العائلات ذات المعيل الواحد والتي تضم أطفالاً دون السادسة عشرة^(٥). كانت النساء أقل عرضةً من الرجال للوقوع في البطالة، ولكنهن شكلن أغلبية العاطلين عن العمل في الأرياف. وشكلن نسبة كبيرة (٦٠٪)

(١) *Sunday Times*, 30 December 2007, p. 20

(٢) *Daily Telegraph*, 17 April 2008, p. 17

(٣) الصحيفة كانت *Moskovskii korrespondent* جرت أصلاً زيارة مكاتبتها مرات عدة من قبل عناصر جهاز الأمن الفيدرالي ونُصح المحرر بتعزيز أمنه الشخصي: www.theotherussia.org/2008/04/20/newspaper-suspended-after-steamy-putinrumor, 20 April 2008

آخر ولوج إلى الموقع الإلكتروني في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠). وصف مالك الصحيفة ألكسندر ليبيديف التقارير. التي تُفيد أنه أمر بإقتال الصحيفة، بأنها محض ترهات محضة (6) *Kommersant*, 21 April 2008, p. 6

(٤) *Metro*, 23 April 2009, p. 1

(٥) *Izvestiya*, 25 September 1995, p. 7

ضمن المسجلين لدى دائرة التوظيف الفيدرالية ويتلقون الإعانات: وهن يستغرقن وقتاً أطول بقليل لإيجاد وظائف جديدة^(١). ولاتزال النساء متمركزات في مهن معينة: فقد شكّلت حوالي ٥٠٪ من القوى العاملة ككل في مطلع القرن الجديد، ولكنهن شكّلت ٨٠٪ من العاملين في مجالي التربية والصحة، و٧٩٪ من العاملين في الفنادق والمطاعم، و٧٠٪ من العاملين في الخدمات الاجتماعية^(٢). وظلّ تمثيل النسوة في المناصب المرموقة ضعيفاً. وهذا أحد الأسباب الرئيسية وراء بقاء معدل مداخليلهن أقل من مداخليل الرجال. فبحسب بعض التقديرات، انخفض معدل مداخليلهن من حوالي الثلثين إلى ٤٥-٥٠٪ من معدل مداخليل الرجال بحلول نهاية التسعينات، رغم أن الإحصاءات الرسمية (كما يظهر في الجدول ٥-٩) قد أشارت إلى أن الفروق شبيهة جداً بتلك التي في المجتمعات الصناعية الأخرى^(٣).

ترافق مع الصعوبات الاقتصادية تدهور أعمّ في الحياة الأسرية. فحضانة الأطفال، مثلاً، أقلت أبوابها. أو فرضت رسوماً جعلتها خارج مقدرة الأهالي العاديين. وتراجع عدد هذه المؤسسات وعدد الأطفال الذين يرتادونها إلى حوالي النصف بين العامين ١٩٩٠ و٢٠٠٨: وفي المقام الأول قلّ عدد الأطفال بسبب تراجع نسبة الولادات، ولكن رغم ذلك تراجعت نسبة الفئة العمرية ذات الصلة التي ترتاد الحضانة من ٦٦٪ إلى ٥٩٪ في الفترة نفسها^(٤). وحدث تراجع مواز في عدد الأطفال الذين يذهبون في مخيمات صيفية، وكذلك تراجع عدد الذين يرتادون مؤسسات إسكانية من النوع التقليدي، والتي تقع خارج المناطق المدنية الأساسية لأكثر من النصف^(٥). وزاد عدد الأيتام أكثر من ذي قبل (ازداد عددهم ثلاثة أضعاف تقريباً على امتداد التسعينات، رغم أن عددهم قد استقر تقريباً بعد ذلك)، ولكن قلّ عدد المؤسسات المستعدة لإيوائهم^(٦). وزاد عدد المشردين من الأطفال لأسباب أخرى أيضاً، حيث وجد أهاليهم استحالة في استبقائهم، أو في الحفاظ على منزل عائلي. وبات هنالك فئة جديدة من المشردين، وهم أطفال أهاليهم مدمون على كحول، أرغموا على بيع شققهم، ثم اختفوا في أماكن مجهولة تاركين أبناءهم لمصائرهم^(٧) (جرى التشكيك في الأرقام. ولكن كان هناك توافق عام على أن المشكلة أمست أسوأ مما كانت عليه في الحقبة التالية للثورة. أو في السنوات

(١) *RSYc 2009*, pp. 129, 148. نسبتهن بين العاطلين عن العمل من القرويين أشير إليها في: *Segodnya*, 18 February 1998, p. 3.

(٢) *RSYc 2009*, p. 137.

(٣) المصدر نفسه، p. 5. *Izvestiya*, 19 February 1998, p. 138. (هذه التقديرات انطباقية نوعاً ما).

(٤) *RSYc 2009*, p. 218.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٩١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

(٧) *Izvestiya*, 14 September 1993, p. 5.

التالية للحرب)^(١). كما ازدادت الجرائم بحق الأطفال أكثر من ذي قبل، حيث وقعت أكثر من نصف مليون حادثة من مختلف الأنواع بحلول العام ٢٠٠٨؛ شمل أكثر من ربعها أعمال عنف. ولاقى حوالي ألفي طفل حتفهم نتیجتها^(٢).

تراجع عدد الروس المتزوجين، في سنوات ما بعد الشيوعية، عما كان عليه في الحقبة السوفيتية، رغم أن أعدادهم قد ارتفعت بعض الشيء في مطلع القرن الجديد عما كانت عليه في التسعينات؛ واستقرت معدلات الطلاق أكثر. ولكنها ظلت أعلى مما كانت عليه في عهد بريجنيف^(٣). وارتفع معدل الولادات في عهد بوتين عما كان عليه خلال التسعينات، ولكنه ظل أدنى كثيراً مما كان عليه في الحقبة السوفيتية، في حين أن معدل الوفيات بات أعلى بكثير^(٤). هذا يعني استمرار التراجع في عدد السكان من العام ١٩٩٢ فصاعداً، وعض عن هذا التراجع بشكل أقل من ذي قبل إعادة توطين الناطقين باللغة الروسية من جمهوريات سوفيتية سابقة^(٥). كما أخذت نسبة الإجهاض تتراجع، وهي أصلاً إحدى أعلى النسب في العالم. ولكنها لم تتدن كثيراً عن نسبة الولادات. ففي كل سنة تقع أكثر من مليون حالة إجهاض^(٦). كذلك راحت نسبة وفيات الأطفال تتراجع، ولكنها بلغت ٨،٥ لكل ألف ولادة، وهي بذلك أعلى من معدلها في الدول الغربية المتقدمة^(٧). لقد شكّل التراجع المطرد في عدد السكان، الناجم عن هذه الظروف المختلفة، خلفية أو إطار عمل لعملية رسم السياسات لحقبة ما بعد الشيوعية. وأضحت محاولة عكس هذا الوضع أحد «المشاريع الوطنية» في مطلع القرن الجديد؛ فوضعت استراتيجية جديدة بالكامل في هذا الخصوص^(٨). وبكل تأكيد لم تكن التوقعات مشجعة؛ فبحسب تقديرات الأمم المتحدة، يُتوقع أن يتراجع عدد سكان روسيا من ١٤٨ مليوناً في العام ١٩٩٠ إلى ١٠٠ مليون بحلول العام ٢٠٥٠ (المتغير المتوسط

(١) *Nezavisimaya gazeta*, 9 April 1997, p. 6; وصلت تقديرات أخرى إلى أربعة ملايين (2) *Segodnya*, 24 May 1997, p. 2.

(٢) *Izvestiya*, 18 June 2009, pp. 1, 5.

(٣) *RSYe 2009*, p. 112 (كانت هنالك ٨،٣ حالة زواج لكل ألف شخص في العام ٢٠٠٨ مقارنةً بنسبة ١٠،٦ التي سُجلت في العام ١٩٨٠؛ وحصلت ٥،٠ حالات طلاق مقارنةً بـ ٣،٨ في العام ١٩٩٠، و٤،٢ في العام ١٩٨٠).

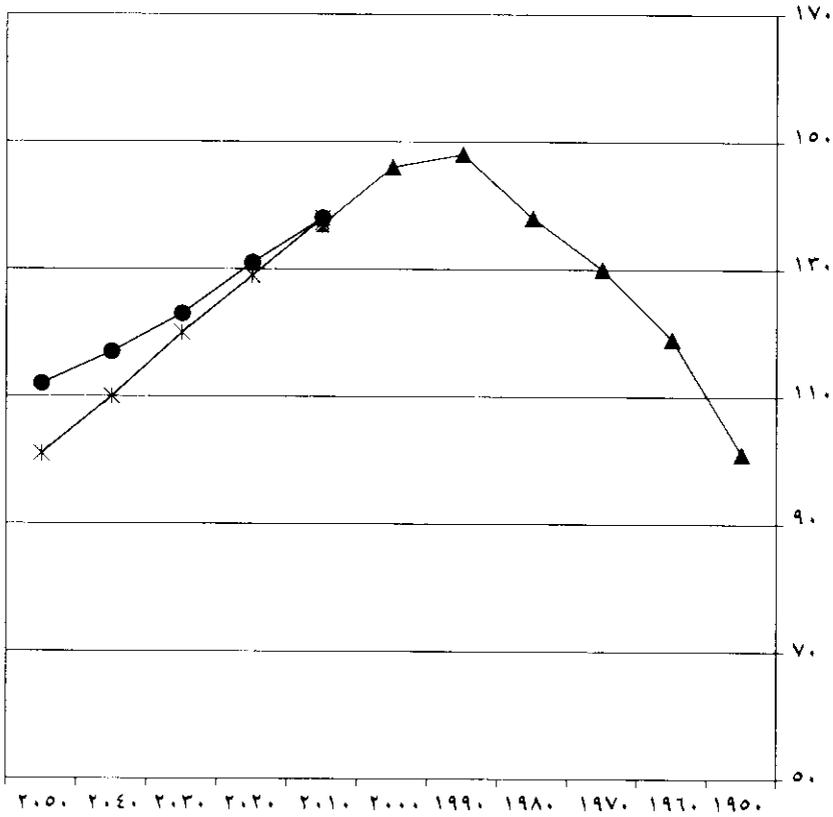
(٤) المصدر نفسه، ص ١٠١ (وقعت ١٢،١ حالة ولادة لكل ألف شخص في العام ٢٠٠٨ مقارنةً بـ ١٣،٤ في العام ١٩٩٠ و١٥،٩ في العام ١٩٨٠؛ وبلغت نسبة الوفيات ١٤،٦ في العام ٢٠٠٨ مقارنةً بـ ١١،٢ في العام ١٩٩٠، و١١،٠ في العام ١٩٨٠).

(٥) المصدر نفسه، ص ١١٣ (وصل ٣٥٩ ٣٣٠ شخصاً من دول أخرى في العام ٢٠٠٠، بينما وصل ٢٨١ ٦١٤ شخصاً في العام ٢٠٠٨؛ وكانت سنة ١٩٩٤ سنة قياسية، حيث نقل ١ ١٤٦ ٧٣٥ شخصاً مسكنه، وفي كل الحالات تقريباً انتقلوا من دول أخرى تابعة لرابطة الدول المستقلة).

(٦) *RSYe 2009*, p. 266.

(٧) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٨) «تصور حول السياسة الديموغرافية حتى العام ٢٠٢٥»، أُصدر بمرسوم رئاسي في العام ٢٠٠٧، SZ, no. 42, item 5009, 9 October 2007.



الخط الأول (متدنّ) * — الخط الثاني (متوسط) ● — الخط الثالث (مرتفع)

الصورة ٥-١: عدد السكان التقديري في روسيا، ١٩٥٠-٢٠٥٠

المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة؛ بالملايين.

بلغ ١١٦ مليوناً). وبحسب أيّ من هذه التقديرات، يعني ذلك أن عدد السكان في منتصف القرن الحادي والعشرين سيقلّ عن عدد سكان مصر وبنغلادش وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك دول أخرى ذات تعداد سكاني عالٍ^(١).

علاوةً على ذلك، لم تكن الزيجات نفسها هادئةً ومستقرة. ففي مطلع القرن الجديد، كان عدد النساء اللواتي أزهقت أرواحهن على أيدي الزوج أو الشريك كل سنة مساوياً لعدد النساء اللواتي أزهقت أرواحهن على امتداد الحرب السوفيتية في أفغانستان (حوالي ١٤ ألفاً). وارتفع مستوى العنف الأسري

(١) التوقعات السكانية حول العالم: قاعدة بيانات المراجعة السكانية للعام ٢٠٠٨، <http://esa.un.org/unpp> صفحات متفرقة،

آخر ولوج إلى الموقع الإلكتروني في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

أكثر: فوفقاً لمنظمة العفو الدولية، يشمل العنف الأسري عائلة واحدة من كل أربع عائلات^(١). وقد استقطبت نجمة الغناء فاليريا، مادونا روسيا، قدراً كبيراً من الاهتمام، حينما سردت قصتها حول السنوات القاسية التي تحملتها على يد زوجها الثاني، الذي كان يضربها دوماً إلى درجة أن الجروح والكدمات والأصابع المكسورة كانت جزءاً عادياً من حياتها؛ حتى إنه حاول إطلاق النار عليها، عندما كانت حاملاً بطفلها الثاني. أخيراً أُجبرت على أخذ أولادها الثلاثة، واللجوء إلى شقة والديها المؤلفة من غرفة نوم واحدة، والواقعة على بُعد مئات الأميال، ولم تعد إلى عالم الموسيقى إلا عندما التقى الرجل الذي أصبح زوجها الثالث ومدير أعمالها^(٢). وقعت حالات كثيرة من هذا النوع، جمع بعضها صحافيون أجنب. إيرينا، على سبيل المثال، كانت أيضاً تتعرض دوماً للضرب على يد زوجها. ولكن ما كان عساها تفعل بوجود ثلاثة أطفال؟ لن تتمكن أبداً من الزواج ثانيةً. وكل من حولها قال لها إن الوضع طبيعي تماماً (انتهى بها المطاف في المستشفى، حيث تتأ أناييب صغيرة من معدتها ومحلول التغذية الوريدية يسري في أوردها). أدخلت لودميلا المستشفى حوالى شهر بعد تعرضها لاعتداء مماثل؛ ولكنها وجدت أن الشرطة لم تبال. لأن هذه الحادثة لن تعود عليهم بأي منفعة. حظيت ماشا من سان بطرسبورغ بزيعة هائلة، ولكن استحال زوجها عنيفاً بشكل متفاقم، فراح يفتصبها وكأنها قطعة لحم أمام ولديهما، ثم رماها في الشارع إلى أن ألمّ بها مرض شديد؛ فحوّلها الأطباء إلى مركز معالجة الحالات المستعصية^(٣).

أخذ التحرش الجنسي يتفاقم أيضاً، حيث كان أرباب العمل يستغلون مراكزهم. لينا، على سبيل المثال، فرحت جداً بحصولها على وظيفة في منشأة مائية في مورمانسك؛ إلى أن بدأ رئيس القسم بالحضور إليها ليلاً لتفقد ما إذا كانت تتبع التعليمات، ثم طالبها بتأدية خدمات جنسية. كان ثملاً ورائحته نتنة وكل مناوبة ليلية كان يتكرر هذا الأمر. في النهاية اضطرت أن تلجأ إلى الشرطة. غالباً ما يُفرض على الموظفات في أماكن أخرى تقديم خدمات جنسية لزيائن الشركة ورؤسائها أو يُجبرن على ممارسة الجنس، حين يتقدمن لإجراء مقابلة عمل. في مجال العمل في الأكشاك، حيث لا توجد قوانين، ونادراً ما تُطلب أي وثائق، يجري إنزال موظفات البيع إلى مرتبة العشيقات اللواتي كنّ في زمن السادة

(١) *Izvestiya*, 14 May 2003, p. 1. اقتبس موضوع منظمة العفو الدولية من تقريرها الذي يحمل عنوان «العنف في حق النساء في الاتحاد الروسي ٢٠٠٥»، على الموقع الإلكتروني: www.amnesty.org/en/library/info/EUR46/056/2005. آخر ولوج إلى الموقع في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٢) *Sunday Telegraph: Stella*, 12 April 2009, pp. 40, 43. استعرضت فاليريا تجربتها بشكل أكثر تفصيلاً في سيرتها الذاتية: *Izhizn', i slezy, i lyubov'* (St Petersburg: Azbukaklassika, 2006).

(٣) أخبار بي بي سي، 26 November 2007, at <http://news.bbc.co.uk>. آخر ولوج إلى الموقع الإلكتروني في ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٩. يتوفر تبادل خبرات شامل في: Natal'ya Rimashevskaya, ed., *Razorvat' krug molchaniya* (Moscow: URSS, 2005).

الإقطاعيين في القرون الوسطى. واجهت سيدات الأعمال المشكلات نفسها لدى وصول الأمر إلى إبرام العقود: أحياناً يُطلب منهن خدمات جنسية، إلى جانب الدفعة المالية، مقابل سلع عادية جداً^(١). لطالما كانت هناك مشكلات من هذا النوع؛ ولكن مع صعوبة إيجاد الوظائف وعدم استقرارها، أمسى الوضع أسوأ. وجد استطلاع أُجري في مطلع القرن الجديد أن ٧١٪ من الذين خضعوا للاستطلاع أكدوا أن المضايقات الجنسية حدثت في مقار عملهم^(٢). كما يُستبعد مناصرة المرأة التي تسعى لرفع شكوى في المحاكم. عمدت مديرة تنفيذية في مجال الإعلانات إلى مقاضاة رب عملها بسبب تحرشه بها جنسياً ولكنها خسرت القضية في العام ٢٠٠٨. بعد أن حكم القاضي بأن أرباب العمل مجبرون على مفاتحة الموظفين، والتقرب منهن كي يكفوا استمرار الجنس البشري. ورد في حكم القاضي قوله: «لو لم يكن لدينا تحرش جنسي لما حظينا بالأطفال». امرأتان فقط فازتا في قضيتي تحرش جنسي منذ تفكك الاتحاد السوفيتي: واحدة في العام ١٩٩٣، والأخرى في العام ١٩٩٧^(٣).

من النتائج الأخرى لتحرر النساء في عهد ما بعد الشيوعية، هو تنامي آفة الدعارة. في الأصل، كانت ظاهرة الدعارة في الاتحاد السوفيتي، تُعدُّ ظاهرة محصورة، على الأقل مبدئياً، بالرأسمالية. ولكن في عهد غورباتشوف اعترُف علناً بوجودها، وليس فقط كجزء أساسي من «الخدمة» السياحية في موسكو^(٤). أخذت المشكلة بُعداً جديداً في عهد ما بعد الشيوعية، وباتت مرتبطة أكثر بالجريمة المنظمة. قُدِّرت الدعارة بأنها ثالث أكبر مجال للنشاط الإجرامي من ناحية كمية الأموال فيه. وتأتي بعد القمار وتجارة المخدرات^(٥). في موسكو، يعتبر شارع التسوق الأشهر في المدينة، تفيرسكايا، الأكثر احتشاداً أيضاً^(٦)؛ ولكن كما أفادت الصحف اليومية، مقابل ٢٠٠ دولار بوسع المرء الحصول على جنس فموي في قلب موطننا، في الساحة الحمراء^(٧). كانت تجارة منظمة للغاية، تدرّ ٣٠-٦٠ مليون دولار في الشهر مطلع القرن الجديد، وتوفر أوسع نطاق ممكن من المتع الجنسية لتلبية كل الأذواق والقدرات المادية. أرخص العاهرات هن اللواتي يقبعن في محطات القطارات وسكك الحديد؛ الأعلى تكلفةً والأكثر شيوعاً هن

(١) *Nezavisimaya gazeta*, 28 November 1996, p. 6

(٢) Ol'ga Stuchevskaia, 'Kharassment i rossiiskie zhenshchiny', *Vestnik obshchestvennogo mneniya*, no. 4(96), July-August 2008, pp. 43-9, at p. 44.

(٣) *Daily Telegraph*, 29 July 2008, p. 16

(٤) 'Restructuring and the "woman question": perestroika and prostitution', *Feminist Review*, no. 33 (Autumn 1989), pp. 3-19.

(٥) *Izvestiya*, 14 August 1996, p. 5

(٦) *Argumenty i fakty: Moskva*, no. 24, 1997, p. 14

(٧) *Ekspres-gazeta*, no. 41, 1998, p. 1 (أشكر رونالد ج هيل على هذا المصدر).

الهائمت في الشوارع، اللواتي يمكن إيجادهن في كل نواحي المدينة تقريباً. ويعتمد السعر على الموقع والمزايا الجسدية. وتعمل عاهرات الشوارع مع قوادين. يجمعون المال من الزبائن ويرشون الشرطة؛ ويصّر بعض عناصر الشرطة المرتشين، إضافة إلى ذلك، على تقاضي «ضرائب قيمة مضافة» وحتى «ضرائب أرباح». وهناك أيضاً إغواءات فردية، مستندة إلى إعلانات في الصحف والإنترنت، و«صالونات جنس»، تقدم خدماتها إلى رجال الأعمال والمجرمين المتوسطي المستوى، حيث تتفاوت الأسعار بشكل كبير. وهناك تكاليف إضافية تراوح بين ١٠ دولارات و٥٠ دولاراً مقابل ممارسات جنسية غير تقليدية. في قمة هذا المجال، تتربع «دعارة الطبقة الرفيعة»، حيث الخدمة باهظة التكاليف وحصرية، ولكن الشرطة لا تكدر صفوها لأنها تتمتع بمستوى عالٍ من الحماية^(١).

كما في المجتمعات الأخرى، هناك دعارة للإناث وكذلك للذكور أيضاً. وكثيرون منهم يروّجون لخدماتهم في الصحف المحلية: «شاب وسيم، ١٦ سنة، مستعد لوضع جسمه الرشيق بين يدي أي امرأة شبيقة لا يجاوز سنها ٤٠ سنة. كل خيالاتك ستستحيل حقيقة»: أو «يرغب شاب أشقر عيناه زرقاوان، ٢٠ سنة، في أن يتحول إلى دمية جنسية بين يدي امرأة أكبر سناً (أو امرأتين)»: أو «شاب، ٢٢ سنة، يبحث عن عذراء ميسورة الحال ترغب في التحول إلى امرأة، وفي موقع يحوّلها الدفع مقابل تعليمها». تبيّن أن المرشح المناسب يجب أن يكون متأنقاً وحليق الذقن ورشيق القوام ورائحته عطرة، وبالطبع يتحلى بقدرة جنسية قوية. لينا، على سبيل المثال، سيدة أعمال تطلقت من زوجها الأول وخسرت الثاني؛ ولكن المرأة يجب أن تكون مكثفية جسدياً، لذلك عقدت خطوبتها على فلاديمير، وهو أصغر منها بعشر سنوات، وأخذت تعامله «كعشيقة متمرّنة». انفصلت إيرينا عن زوجها السكرير، ولكنها كانت تربي ابناً مراهقاً؛ وبالتالي لا يسعها تحمّل نفقة العشيق إلا مرة في الأسبوع، فإيرا فقدت رجليها الاثنتين، ولكن عمد والداها إلى استقدام فاليري، وهو محترف من الطراز الرفيع، ولكنها لا تملك فكرة بأي ثمن استقدموه، وباتت تتطلع لحلول يوم الخميس، يوم فاليري. رغم أن الدعارة الذكورية مستجدة نسبياً في روسيا، فإن هذا النوع راح يتنامى بشكل جلي أسرع مما هو عليه في الدول الأخرى^(٢)؛ وهو يلبي كل الأذواق. على سبيل المثال، كان شائعاً في الجيش الروسي، وفقاً لتقارير صحافية، إرسال المجندين الشبان إلى الشوارع للترويج لخدماتهم أو تقديمهم إلى زبائن ذوي مقامات رفيعة، بمن فيهم الجنرالات، ويجري ضربهم إن رفضوا الامتثال للأوامر؛ بل كانت هنالك قائمة أسعار على الإنترنت تبيّن تكلفة خدماتهم المختلفة^(٣).

هنالك دعارة دون السن القانونية، سفيتا على سبيل المثال لم تجاوز التاسعة وأنها متخلة عنها. كانت

(١) Nezavisimaya gazeta, 23 December 2002, p. 8

(٢) Sobesednik, no. 36, 1997, pp. 2-3

(٣) Gazeta, 13 February 2007, p. 6 (مستند إلى تقارير من سان بطرسبورغ).

تحضر سيارة لإقلالها كل أسبوع فتقضي يومين أو ثلاثة أيام في مكان من موسكو، حيث تقدم عدة فتيات صغيرات خدماتهن لخمسة رجال أو ستة. في منتصف التسعينات، أمست هذه ظاهرة اجتماعية حقيقية. لا شيئاً خارج المؤلف، وشملت على الأرجح ٢٠ ألف حالة في السنة^(١). تحدثت صحيفة «الكومسومول» إلى فتاة أخرى، كانت قد أنهت تَوَّا الصف السادس، وكانت قد انخرطت في تجربة من هذا النوع. ولكن مع الألمان والبريطانيين والأميركيين فحسب («لا أطيق رائحة العرب أو الزوج أو البولنديين: أفضل الاستلقاء تحت قطار على أن أستلقي تحتهم»). أحياناً كانت تُجبر على معايشة الروس، ولكن لمأماً فقط. كثيرات من تلك الفتيات التمسات الحظ يجري إقلالهن من محطات القطارات؛ وبعضٌ منهن يُختطفن؛ وبعضهن الآخر يُستقدمن من عند ذويهن، الذين غالباً ما يكونون مدمني كحول^(٢). عادةً كان يتزايد الطلب في منتجعات البحر الأسود الساحلية، وكذلك في المدن، ولكن تراجع الطلب بحدّة، جزاء الحرب في الشيشان؛ فاضطرت الفتيات إلى التوجه إلى أماكن أخرى، بعضهن إلى موسكو وبعضهن الآخر إلى سان بطرسبورغ، وغيرهن إلى أوديسا (اشتكت لوسي، وهي فتاة شقراء طويلة من كيسلوفودسك، لصحيفة «أرغومنتي إي فاكتي» قائلة: «لم يعد هناك زبائن جراء تلك الحرب اللعينة»)^(٣). ولكن الدعارة كانت جزءاً من الحياة اليومية لغالبية الأطفال المشردين، الذين راحت أعدادهم تتزايد بسرعة مطلع القرن الجديد^(٤)؛ قدرت وزارة الداخلية أن حوالي ١٧ ألف طفل كانوا يمارسون شكلاً من أشكال الدعارة آنذاك. ولكن كانت هناك تقديرات أخرى أعلى كثيراً، حيث قُدِّر أن في موسكو وحدها بلغ العدد ٥٠ ألفاً^(٥).

كذلك نشطت الدعارة كتجارة تصديرية. فباستخدام وكالات التزويج كغطاء كان يُعرض على الفتيات المليحات وظائف عالية الأجور في الخارج. بما فيها فرصة إيجاد زوج أجنبي. أو العمل كعارضة لدى مصور. بدايةً كانت الفتيات يتوجهن إلى يوغسلافيا، ولكن كان هنالك خطر أن ينتهي بهن المطاف كمستعبدات لوحدة عسكرية ما؛ لكن أكثرهن كنَّ يفضّلن بودابست. على الرغم من المنافسة الشرسة من قبل الرومانيات، بسبب الأعداد الكبيرة للألمان من جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) الذين كانوا يجيئون إليها في رحلات سياحة جنسية. توجهت أولى بائعات الهوى إلى إسرائيل، حيث لم

(١) *Lvestiya*, 14 August 1996, p. 5

(٢) *Komsomol'skaya pravda*, 10 October 1992, pp. 1, 3. (كان أكثر من ألف طفل وطفلة يعملون في الدعارة في موسكو ذلك الوقت... ص ٣).

(٣) *Argumenty i fakty*, no. 31, 1996, p. 4

(٤) *Argumenty i fakty*, no. 36, 1996, p. 7. ورد تقرير آخر في: *Segodnya*, 24 May 1997, p. 2

(٥) تقرير المراقبة الدولية حول وضع قضية مكافحة الاستغلال التجاري للأطفال: روسيا الاتحادية (بانكوك): «أوقفوا دعارة الأطفال، وإباحية الأطفال، والإتجار بالأطفال لأغراض جنسية»، ٢٠٠٦، متوفر على الإنترنت على الموقع الآتي: www.ecpat.net، ص ١١).

تكن اللغة مشكلة، ثم إلى اليونان، لسهولة الحصول على تأشيرة سفر؛ كما توجهن إلى الصين، حيث بدأ العمل نادلات ثم طلب إيهن تسليو الضيوف. حظيت الفتيات الروسيات «بشعبية كبيرة بين الترك ذوي الدم الحامي»^(١)؛ وقد اشتكين من أن «أغلب الروس الجدد عاجزون جنسياً بسبب طبيعة عملهم المثيرة للتوتر»^(٢). البلد الأغنى والأكثر جذباً كان ألمانيا، حيث شكّلت الروسيات منافسةً شديدة لفتيات أوروبا الشرقية، رغم أن الفتيات ذوات المواصفات الممتازة توجهن أيضاً إلى السويد، حيث عملن في فنادق ومطاعم فاخرة^(٣). وسافرت الروسيات إلى آسيا أيضاً، في أواخر التسعينات. بعد أن شجعتهم أنظمة الهجرة غير الصارمة والمسؤولون الفاسدون؛ وأعجب بهنّ السكان المحليون، الذين وجدوهن ودودات بشكل فائق؛ في الواقع، أفاد رجل أعمال كولومبي لصحافيين غربيين: «إنهن مستعدات لعمل أي شيء»^(٤).

تعيّن حتماً دفع الثمن من ناحية الصحة العامة، وكذلك المعايير الأخلاقية. فقد ارتفعت معدلات الإصابة بمرض الزهري تحديداً بشكل ملحوظ. ففي العام ١٩٩٠ بلغت نسبة الإصابة بالمرض ٥ لكل ١٠٠ ألف روسي؛ وفي العام ٢٠٠٨، كانت هناك ٦٠ إصابة، رغم أن هذه النسبة أخذت تتراجع منذ بضع سنوات. وكذلك حال مرض الالتهاب السيلاني^(٥). ولكن ظلت الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة (الأيديز) تتفاقم في مطلع القرن الجديد، مما كانت له تبعات خطيرة على عدد السكان المستقبلي والأداء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي^(٦). أول حالة إصابة بالأيديز معترف بها رسمياً وقعت في العام ١٩٨٧، وأول حالة وفاة معروفة لمومس بسبب الإصابة بالأيديز، وقعت في العام ١٩٨٨^(٧). وقد بلغ عدد الحالات

(١) *Komsomol'skaya pravda*, 12 May 1993, p. 3

(٢) *Argumenty i fakty*, no. 9, 1997, p. 9

(٣) *Komsomol'skaya pravda*, 12 May 1993, p. 3

(٤) *Sunday Telegraph*, 11 January 1998, p. 28

(٥) *RSYe 2009*, p. 271

(٦) راجع على سبيل المثال:

Averting AIDS Crises in Eastern Europe and Central Asia: A Regional Support Strategy (Washington,

DC: World Bank, 2003), pp. 13-14 وصفحات أخرى.

Judyth L. Twigg, ed., *HIV/AIDS in Russia and Eurasia*, 2 vols. (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2006), vol. I, pp. 10-11

(وهو يوفر تقييماً شاملاً)، وللاطلاع على ملاحظات أحدث راجع:

John M. Kramer, 'Drug abuse and HIV/AIDS in Russia', in Stephen White, ed., *Media, Culture and Society in Putin's Russia* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2008), pp. 226-45, and Alexandra V. Orlova, 'The Russian "war on drugs": a kinder, gentler approach?', *Problems of Post-Communism*, vol. 56, no. 1 (January-February 2009), pp. 23-34

أول أعراض الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الأيديز)، وفقاً للتقارير الصحفية، ظهرت على مترجم عسكري في إفريقيا، ونتجت من علاقة جنسية مثلية (10) *Rossiiskaya gazeta*, 8 September 2004, p. 10 ولدى عودته نقل العدوى =

المشخصة حديثاً أعلى مستوى له في العام ٢٠٠١، ثم أخذ يتراجع، ولكن العدد الإجمالي المسجل لدى السلطات واصل الارتفاع، فتخطى ٣٠٠ ألف في العام ٢٠٠٨^(١). وأشارت تقديرات مستقلة إلى أن ما يصل إلى مليون ونصف مليون شخص قد تشخّص إصابتهم بالآيدز بحلول نهاية العقد^(٢). هذا يعني أن نسبة هذه الإصابات، في روسيا والجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى، عدّت من بين أعلى النسب في العالم. خارج الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى^(٣). وبدورها أدت نسبة الإصابة المرتفعة بالآيدز إلى ارتفاع نسبة الإصابة بالسل وأمراض أخرى، جراء ضعف جهاز المناعة في الجسم. وكانت النسب الروسية أيضاً أعلى كثيراً من مثيلاتها في الدول المتقدمة الأخرى مطلع القرن الجديد، حيث بلغت ١٥٠ إصابة لكل مئة ألف شخص (بلغت النسبة في الولايات المتحدة ٣، وفي المملكة المتحدة ١١)^(٤). تفاقمت مشكلات الصحة العامة من شتى الأنواع بفعل التفاوت الاجتماعي المتزايد والنقص المزمن في تمويل مرافق الدولة التي كانت توفر درجة معينة من الحماية في الماضي.

جرت مناقشة مسألة دور المرأة والأخلاقيات العامة في مجلس الدوما في ربيع العام ١٩٩٧، على شكل مشروع قانون يسعى إلى حصر بيع المنتجات الجنسية ضمن عدد من المتاجر الخاصة المرخصة. كان هنالك زهاء أربعة آلاف ماخور مخالف للقانون في موسكو وحدها، وفق ما قيل للنواب؛ وكان بيع الخدمات الجنسية يدرّ ٥ ملايين دولار في الشهر، ويجري تداول ونشر حوالى ألف مجلة إباحية. في الوقت عينه يجري تصدير «طاقم جينات الأمة الذهبية» إلى أسواق الجنس في الغرب. وقد اقترح فلاديمير جيرينوفسكي، المبتكر دوماً، مقارنة مختلفة: في النهاية، الأجواء «أهدأ كثيراً» على شاطئ للعراة منه على شاطئ عادي. وأشار قائلاً: عندما تُغطى أجزاء معينة من الجسم غالباً ما يبدأ المرء بالتساؤل عمّا هو مغطى. أوليست المسألة برمتها متعلقة بالتربية الجنسية؟ أو خذوا مثلاً المناطق الإسلامية في روسيا؛ النساء هناك محجّبات من الرأس حتى أخمص القدمين، و«ليس هنالك جنس». أما تهمة «عدم وجود الجنس أيام الشيوعيين»، فقد أشار نائب من الطرف السياسي المقابل، ألبرت ماكاشوف، قائلاً بصددها: «لدي ٣ أولاد وه أحماد، ونحن في أحسن ما يرام من دون إباحيتكم»^(٥). من الجلي أن لا حل مبكراً لمجمل مشكلات المجتمعات الصناعية كلها، والتي باتت في روسيا متشابكة مع عدد من

= إلى زوجته التي أنجبت طفلاً مصاباً بالمرض، والذي بدوره نقل العدوى إلى مزيد من النساء والأطفال لدى معالجه في المستشفى (Trud, 3 May 2006, p. 6).

(١) RSYe 2009, p. 269

(٢) Moscow News, no. 49, 12 December 2008, p. 5

(٣) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٧/٨.٢٠٠٧. ص ٢٥٧-٢٥٩.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Argumenty i fakty, no. 9, 1997, p. 5. ورد تقرير مماثل في: Obshchaya gazeta, no. 11, 1997, p. 83.

- Klebnikov, Paul, *Godfather of the Kremlin: Boris Berezovsky and the Looting of Russia* (New York and London: Harcourt, 2000).
- Pirani, Simon, *Change in Putin's Russia: Power, Money and People* (London: Pluto, 2010).
- Rawlinson, Paddy, *From Fear to Fraternity: A Russian Tale of Crime, Economy and Modernity* (London: Pluto, 2010).
- Salmenniemi, Suvi, *Democratization and Gender in Contemporary Russia* (Abingdon and New York: Routledge, 2009).
- Silverman, Bertram, and Murray Yanowitch, *New Rich, New Poor, New Russia: Winners and Losers on the Russian Road to Capitalism* (Armonk, NY: Sharpe, 1997; expanded edn, 2000).
- Sperling, Valerie, *Organizing Women in Contemporary Russia: Engendering Transition* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1999).
- Stephenson, Svetlana, *Crossing the Line: Vagrancy, Homelessness and Social Displacement in Russia* (Aldershot and Burlington, VT: Ashgate, 2006).
- Volkov, Vadim, *Violent Entrepreneurs: The Use of Force in the Making of Russian Capitalism* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2002).

الفصل السادس

أوقات متغيرة، قيم متغيرة

أسس الاتحاد الروسي أخيراً مركزاً لدراسات الرأي العام، وكان أحد أهم الوكالات المتنوعة التي تتابع المزاج العام في مطلع القرن الجديد. بشكل عام، كان أكثر ما يهتم المواطنون الروس العاديون، المسائل الاقتصادية. وكان هناك تأييد بالغ لكثير من المبادئ التي كانت قائمة في الاتحاد السوفيتي في السابق، بما في ذلك قانون التوظيف الكامل والرعاية الاجتماعية الشاملة. وكان توجيه رسائل إلى الصحف شكلاً آخر من أشكال التواصل مع عموم المجتمع. واستمر ذلك في حقبة ما بعد الشيوعية. وركزت السلطات نفسها بشدة في أنماط كهذه من التفاعل: بشكل رقمي، وكذلك بأشكال تقليدية أكثر. كما شهدت حقبة ما بعد الشيوعية تولي كنائس مختلفة أدواراً بارزة بشكل متزايد في الحياة العامة؛ ولكن المعتقدات الدينية كانت مبهمة ومتناقضة من الداخل، وكان تأثيرها المباشر في التحالفات السياسية محدوداً.

كان الاتحاد السوفيتي يفتقر إلى «الجنس»، أو هكذا أدلى مواطنوه على محطات التلفزة الغربية. كذلك كان يفتقر إلى «الرأي العام». كان الوعي الاجتماعي، بالنسبة إلى الرأي الرسمي، انعكاساً لشكل الملكية. ففي المجتمع الاشتراكي، وبالاستناد إلى الملكية العامة، كان الوعي الاجتماعي يتسم «بهيمنة الإيديولوجيا الماركسية - اللينينية على جميع نواحي حياة المواطنين الروحية»^(١). وفي مجتمع من هذا النوع، كان هناك تعاضد سياسي اجتماعي وإيديولوجي. وكانت آراء العمال والمزارعين التعاونيين وأهل الفكر متشابهة حول المسائل الأساسية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية^(٢). وكان الاتحاد السوفيتي وحدة تتخطى القوميات وكذلك المجموعات الاجتماعية والأجناس والأجيال. وكان الرأي الرسمي يصير

(١) L. A. Onikov and N. V. Shishlin, eds., *Kratkii politicheskii slovar'* (Moscow: Politizdat, 1978), p. 264

(٢) L. E. Il'ichev, ed., *Filosofskii entsiklopedicheskii slovar'* (Moscow: Sovetskaya entsiklopediya, 1983), p. 449

على أن القومية «إيديولوجية بورجوازية» تطورت في ظل الرأسمالية، هدفها وضع العامل في مواجهة العامل^(١). في ظل الظروف السوفيتية حلت محلها «الوطنية الاشتراكية»، وهي مجموعة من المعتقدات التي تشتمل على «حب لا حدود له للوطن الاشتراكي الأم» والتزام التحول الثوري للمجتمع (و قضية الشيوعية. كذلك حلت محلها «أممية بروليتارية» تجمع بين سكان الاتحاد السوفيتي وسكان الدول الأخرى، وتحديدًا الخاضعون للحكم الشيوعي^(٢). كان يحق للجميع التعبير عن آرائهم؛ ولكن لم يكن هناك تباين في الآراء. وبالطبع لم يكن هناك تباين جوهري في المصالح لا سبيل إلى حله عن طريق القيادة التي يتزعمها الحزب الشيوعي^(٣).

لا شك في أن المجال كان ضيقاً، وسط هذه الظروف، أمام علماء الاجتماع السوفيت، كي يستكشفوا أياً من هذه المسائل التي كان بإمكانها أن تكشف عيوب هذه الوحدة الأساسية. وقد جرى مركز لدراسة الرأي العام منذ وقت بعيد يعود إلى العام ١٩٦٠، أسسه خريج كلية الفلسفة في جامعة موسكو بوريس غروشين. برعاية صحيفة الشباب «كومسومولسكايا برافدا». عمد غروشين وزملاؤه إلى استغلال انتشار الصحيفة الواسع؛ فاستخدموا صحفاتها لتوزيع سلسلة من الاستفتاءات، ثم نشروا تحليلات لاكتشافاتها. كانت الأسئلة متباينة بشكل كبير. تراوحت بين أسباب الحرب وأفضل طريقة لاستغلال وقت الفراغ؛ وقد وردت «الوطنية» و«الملكية الجماعية» بين الإجابات. وبالمقابل، وردت مسألة إدمان الكحول والجنوح، ولم ترد مسألة واحدة اجتمعت عليها الآراء بشكل موحد^(٤). لكن في العام ١٩٦٧ أجبرت الصحيفة على وقف نشاطها. ورغم أن غروشين قد أفلح في تأسيس مركز آخر ضمن أكاديمية العلوم، فإنه لم يدم أكثر من بضعة سنوات^(٥). في غضون ذلك أخذت السياسات الرسمية تزداد قسوةً، عقب قمع ربيع براغ، ومُنعت

(١) L.A. Onikov and N. V. Shishlin, eds., *Kratkii politicheskii slovar'*, 6th edn (Moscow: Politizdat, 1989), p. 350

(٢) Onikov and Shishlin, *Kratkii politicheskii slovar'* (1978), pp. 289, 308-9

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥٩-١٦٢.

(٤) B. A. Grushin, *Mneniya o mire i mir mnenii* (Moscow: Izdatel'stvo politicheskoi literatury, 1967), p. 175

Grushin and V. V. Chikin, *Isповед' pokoleniya* (Moscow: Moldaya gvardiya, 1962). نُشر التقرير كاملاً في: p. 5

Elizabeth Weinberg, *Sociology in the Soviet Union and Beyond: Social Inquiry and Social Change*, 2nd edn (Aldershot and Burlington, VT: Ashgate, 2004), pp. 79-101, and B. Z. Doktorov, *Onsyoosnovateli: istoriya izucheniya obshchestvennogo mneniya* (Moscow: Tsentr sotsial'nogo prognozirovaniya, 2006), pp. 413-17.

(٥) O. Prokhanov, ed., *Kto est' kto v Rossii: spravochnoe izdanie* (Moscow: Olimp EKSMO-Press, 1998), pp. 183-4

General'nyi proekt «Obshchestvennoe mnenie» (POM). Institut fi-السردي الخاص بغروشين متوفر في كتابه: *Iosofii i IKS I AN SSSR (1967-1974)'*, *Vesnik obshchestvennogo mneniya*, no. 6(86), November-December 2006, pp. 55-62.

دراسة الرأي العام «بشكل فاعل»^(١): خضع معهد علم الاجتماع الملحق بأكاديمية العلوم إلى ضغوط هائلة. وفُرض عليها مدير صارم لاستعادة صرامتها^(٢). يوري ليفادا. وهو بروفيسور في جامعة موسكو كان قد نشر مجلدين من المحاضرات في علم الاجتماع. جرت مهاجمته في الصحيفة النظرية التابعة للحزب. وأجبر على الاستقالة من منصبه: وجد غروشين نفسه استحالاً في نشر نتائج الاستطلاعات التي أجراها في منطقة تاغانروغ أواخر الستينات. كذلك رفضت دور النشر السوفيتية أربع مخطوطات بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٨١. عندما أخذ دراسته التي حملت عنوان «المجتمع السوفيتي بحسب استطلاعات الرأي العام» إلى إحدى دور النشر. أتى الجواب على الشكل الآتي: «أأنت مجنون أم ماذا؟»^(٣).

على الرغم من هذه العوائق، ظلت. ضمن المطبوعات المصادق عليها رسمياً إشارات تفيد أن الحزب والشعب ليسا «موحدين تماماً» مثلما تدّعي الشعارات. أخيراً نُشرت دراسة غروشين حول منطقة تاغانروغ. على سبيل المثال. في العام ١٩٨٠. رغم أنه اضطر إلى أن يشاركه في التأليف شخص من جهاز اللجنة المركزية. حملت الدراسة عنوان «معلومات شاملة في بلدة صناعية سوفيتية». وأفلحت في تعديد عدد من العيوب في الصورة الذاتية للنظام، بما فيها التباين التام بين الرسائل السلبية بأغلبها التي تتلقاها الصحف المحلية والمقالات الإيجابية بأغلبها التي تنشرها^(٤). تمكّن الباحث القانوني. رافايل سافاروف. من الشروع في تحقيق موازٍ حول العلاقة بين المواطنين والحكومة المحلية. بالاستناد إلى استطلاعات في موسكو ومدينة كالينين المجاورة (التي تسمى تفير حالياً). وجد سافاروف أن الأشكال الراهنة التي يمكن للرأي العام من خلالها التأثير في القرارات العامة لم تكن «فاعلة دوماً»؛ بدا

(١) *Sotsiologicheskie issledovaniya*, no. 7, 1993, p. 7

(٢) حول هذه التطورات راجع: M. G. Pugacheva, 'Institut konkretnykh sotsiologicheskikh issledovaniy Akademii nauk SSSR, 1968-1972 gody', *Sotsiologicheskii zhurnal*, no. 2, 1994, pp. 158-72

Vladimir Shlapentokh, *The Politics of Sociology in the Soviet Union* (Boulder, CO: Westview, 1987).

(٣) *Ogonek*, no. 12, 1988, p. 20. ولد في موسكو في آب/أغسطس ١٩٢٩ توفي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ولم يكن مشروعه الطموح جداً قد انتهى بعد. للاطلاع على النعي راجع:

'In memoriam, Pamyati B. A. Grushina', *Vestnik obshchestvennogo mneniya*, no. 5(91), September - October 2007, p. 65

وذلك David Wedgwood Bem في صحيفة: *the Independent*, 22 October 2007, p. 39; هناك تفاصيل أكثر حول عمله في: Doktorov, *Otzyosnovately*, pp. 399-437. لم يُنشر إلا مجلدان (المجلد الثاني في جزئين) من مشروعه. ألا وهو كتاب «خلاصة الرأي العام الروسي على مدى ٥ قيادات» المؤلف من ٥ مجلدات:

Chetyre zhizni Rossii v zerkale oprosov obshchestvennogo mneniya: ocherki massovogo soznaniya rossiyam vremen Khrushcheva, Brezhnneva, Gorbacheva i Yel'sina (Moscow: Progress-Traditsiya, 2001-6).

(٤) B. Grushin and L. A. Onikov, *Massovaya informatsiya v sovetskom promyshlennom gorode* (Moscow: Politizdat, 1980), p. 414

٦٧% من الرسائل إلى الصحيفة المحلية كانت سلبية كلياً أو سلبية إلى حد بعيد. ولكن ٦٩% من المقالات التي نشرتها كانت إيجابية كلياً أو إيجابية إلى حد بعيد).

عامّة الناس أقل ميلاً من المسؤولين إلى الاعتقاد بأن الحكومة تأخذ الرأي العام في عين الاعتبار خلال عملية صنع القرار. وأفاد حوالي الثلث أن القرارات، التي تتخذ محلياً، غالباً ما تكون متضاربة مع رغبات الأشخاص الذين يعيشون هناك فعلياً^(١). على نحو مماثل، كان يُفترض بالعمال أن يكونوا «سادة الإنتاج» ولكنهم، وفق ما كشفته الاستطلاعات المخبرية. غالباً ما يكونون مترددين في أداء دور في الإدارة، أو حتى النقاش، في شؤون العمل^(٢). وبخصوص القراء الواعين بدا جلياً وجود كثير من التوترات من هذا النوع بين المسؤولين الرسميين التقليديين والعالم الذي يعيشون فيه؛ لهذا السبب تحديداً، كانت تلك الحيرة في الواقع تتطلب عيادة «أذنية - عينية»، لأنهم كانوا يسمعون شيئاً ويرون شيئاً، مختلفاً كلياً.

في الواقع، حتى النظام السوفيتي لم يكن قادراً على العمل في ظل فراغ معلوماتي. كانت المنظمات المحلية التابعة للحزب الشيوعي تجري استطلاعاتها الخاصة، في بعض الحالات منذ منتصف الستينات^(٣). وصدرت مطالبات متكررة بتأسيس مركز أو معهد يُجري استطلاعات من هذا النوع بشكل أكثر انتظاماً^(٤). أشار غورباتشوف، في خطابه الأول أمام مؤتمر الحزب في العام ١٩٨٦، إلى أن أي قوانين تتيح مناقشات على مستوى الأمة لحظها الدستور، لم تُسنَّ بعد. وحثّ على تحسين استخدام كل الوسائل المتوافرة «للاطلاع على الرأي العام، والاستجابة بشكل سريع وفاعل لحاجات الناس ومواقفهم»^(٥). وأصرّ على أن البيريسترويكا لا يمكنها أن تنجح إلا في حال إقناع الشعب بالتماهي معها؛ وبالمثل، لا يمكن للسياسة العامة أن تكون ذات أساس صلب إلا إذا أخذت بالاعتبار وقائع الحياة اليومية، لا أن تكون مجرد مبادئ مجردة. في الواقع، بدأت قيادة الحزب تدعو مباشرة إلى استخدام البحث الاجتماعي في عملية صنع القرار، وإلى إطلاع الشعب بشكل أفضل على المسائل الأساسية

(١) R. A. Safarov, *Obshchestvennoe mnenie i gosudarstvennoe upravlenie* (Moscow: Yuridicheskaya literatura, 1975), pp. 145, 121, 159.

(٢) راجع على سبيل المثال: Murray Yanowitch, ed., *Soviet Work Attitudes: The Issue of Participation in Management* (White Plains, NY: Sharpe and Oxford: Martin Robertson, 1979).

(٣) Darrell P. Slider, 'Party-sponsored public opinion research in the Soviet Union', *Journal of Politics*, راجع: vol. 47, no. 1 (February 1985), pp. 209-27.

(٤) V. S. Korobeinikov, *Piramida mnenii* (Moscow: Molodaya gvardiya, 1981), pp. 176, 173, 182
اقترح تأسيس معهد من هذا النوع في رسالة إلى الحزب وقياديين الدولة اقترحه اندريه ساخاروف وغيره:
(*Poser*, no. 7, 1970, p. 40)؛ كما دعا ساخاروف إلى تولية درجة أكبر من الاهتمام للرأي العام وإلى استطلاع بشكل منهجي (*Pravda*, 25 September 1981, pp. 2-3).

(٥) M. S. Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, 7 vols. (Moscow: Politizdat, 1987-90), vol. III, p. 241 جرت

الموافقة على قانون حول «مناقشة المسائل المهمة في حياة الوطن على مستوى الوطن في السنة التالية:

'O vsenarodnom obsuzhdenii vazhnykh voprosov gosudarstvennoi zhizni', *Vedomosti Verkhovnogo Soveta SSSR*, no. 26, item 387, 30 June 1987.

للتنمية الاجتماعية^(١). بكل تأكيد أمسى الرأي العام مشروعًا بحلول أواخر الثمانينات، حيث أصدرت مصادر رسمية على أن دوره «يصعب أصلًا تقديره»^(٢) وجرى تأسيس بنية تحتية من أجل دراسته، وقد توسعت جدًا في حقبة ما بعد الشيوعية. بالتالي، وتبعاً لقدرة هذه الأساليب على استنباط الإجابات، ما هي مخاوف الروس العاديين على مدى بضعة عقود مضطربة خضعت فيها بلادهم لتغيير جوهري في شكل الملكية والإدارة السياسية؟

الرأي العام ودراسته

تقيد الحزب الشيوعي بمركز وطني للرأي العام منذ العام ١٩٨٢، عندما جرى التوافق. خلال جلسة عامة للجنة المركزية، على الحاجة إلى «آلية استرجاعية» تسمح للحزب أن يأخذ في الاعتبار تغيرات المزاج العام. وشدد المسؤولون على أن الوقت قد حان للانتقال من الاستطلاعات الفردية الظرفية المرتجلة إلى إطار عمل أوسع، بل إلى «تأسيس مركز لدراسة الرأي العام». ذهب القرار الذي جرى تبنيه أبعد من ذلك، حيث نصّ على تأسيس «مركز عام لدراسة الرأي العام»، في معهد علوم الاجتماع في كلية العلوم^(٣). كان غورباتشوف في مرحلة سابقة قد أشار إلى ضرورة وجود علاقة أكثر متانة وتفاعلية مع المجتمع الذي يحكمه. وقد طرح على مجموعة من الكُتاب في حزيران/يونيو ١٩٨٦ سؤالاً مفاده: كيف ساهم يراقبون نشاطاتهم الخاصة؟ كان الجواب: «من خلال 'الغلاسنوست' في الغالب». ولكن أيضاً من خلال «معارضة مسؤولة» من النوع المعتمد في الأنظمة الديمقراطية البرلمانية^(٤). وفي خطاب له أمام مؤتمر الاتحاد في العام ١٩٨٨ أشار غورباتشوف إلى الحاجة، في ظل حكم الحزب الواحد، إلى «آلية عمل متواصلة تعمل على مقارنة الآراء، وعلى النقد والنقد الذاتي في الحزب والمجتمع»، أو بمعنى آخر توافر «حوار سياسي ببناء ودائم» من النوع الذي يتضمن دراسة الرأي العام، ويأخذ في الاعتبار. وذكر المندوبين بالضرر الذي ألحق بالبيئة وبغيرها من النواحي، عندما جرى المضي بالاقتراعات

(١) *Spravochnik partinogo rabotnika*, issue 29 (Moscow: Izdatel'stvo politicheskoi literatury, 1989), pp. 322-5.

(٢) Onikov and Shishlin, eds., *Kratkii politicheskii slovar'* (1989), p. 378.

(٣) *Plenum Tsentral'nogo Komiteta KPSS 14-15 iyunya 1983 goda: stenograficheskiy otechet* (Moscow: Izdatel'stvo politicheskoi literatury, 1983), pp. 40, 200.

في الواقع سوف يؤسس المركز. الذي جرى التوافق عليه بموجب قرار صدر في تموز/يوليو ١٩٨٧، وقد تبنته بشكل مشترك اللجنة المركزية والحكومة السوفيتية والمجلس المركزي لعموم نقابات العمال برعاية المجلس المركزي لعموم نقابات العمال، واللجنة العمالية العامة. وسوف يعمد بشكل منهجي إلى استطلاع السكان حول أهم المواضيع الاجتماعية الاقتصادية:

(٤) *O korennoi perestroike upravleniya ekonomikoi: sbornik dokumentov* (Moscow: Politizdat, 1988), p. 242.

(٥) *Détente*, no. 8 (Winter 1987), pp. 11-12.

قديماً، من دون إجراء استشارات واسعة قدر الإمكان. واعترف المؤتمر في قراراته أن أحدًا لا يسعه احتكار الحقيقة^(١).

كان قد جرى في الأصل تأسيس مركز وطني للرأي عام، السنة الفائتة، تديره عالمة الاجتماع تاتيانا زاسلافسكايا^(٢). في البداية، اعتنى المركز بدراسة المواقف العامة من المسائل الاجتماعية والاقتصادية، ورعاه المجلس المركزي لعموم نقابات العمال إلى جانب «اللجنة العامة المعنية بالمسائل الاجتماعية ومسائل العمل». شرحت زاسلافسكايا خلال مقابلة في آذار/مارس ١٩٨٨ أن الهدف من عمل المركز يكمن في توفير أدق نصيحة ممكنة للمنظمات المسؤولة عن اتخاذ القرارات. وغالبًا ما تكون القرارات صائبة. لكن هل تُنقل بشكلها الأصلي إلى الأشخاص الذين يتعين عليهم تنفيذها؟ وما رأي عامة الشعب بها؟^(٣) لقد نُشر أول استطلاع للمركز، حول انتخاب القوى العاملة لمديرين، بُعيد فترة وجيزة^(٤). وبدأت نشرته، التي كانت بعنوان «الرأي العام بالأرقام»، تصدر في العام ١٩٨٩. وسرعان ما جمع المركز، الذي يُعرف بالروسية بـ VTsIOM، موظفين من موسكو بلغ عددهم حوالي المئة، وفتح مكاتب إقليمية في أماكن أخرى من روسيا وسواها من الجمهوريات. وبحلول أواخر التسعينات، كان

(١) *Materialy XIX Vsesoyuznoi konferentsii Kommunisticheskoi partii Sovetskogo Soyuza*, 28 iyunya - 1 iyulya 1988g. (Moscow: Politizdat, 1988), pp. 69, 26, 144.

(٢) يستذكر ليفادا قائلًا: على الرغم من التغييرات التي طرأت على تفكير الجهات الرسمية، فإن فاعلية زاسلافسكايا من الناحية الشعبية والعلمية، وموهبة غروشين التنظيمية وحماسه، قد جعلته أمرًا ممكنًا:

Yu. A. Levada, 'Dvadsat' let raboty Vserossiiskogo tsentra izucheniya obshchestvennogo mneniya', *otsiologicheskii zhurnal*, no. 4, 1997, pp. 221-7, at p. 221

زاسلافسكايا نفسها تأثرت جدًا بمعهد فار ديموسكوبي غرب ألمانيا، الذي زارته عام ١٩٧٢، ثم عاودت زيارته في العام ١٩٨٩. ولكنها أبت تسلم مسؤوليات تنظيمه، ما لم يكن بوريس غروشين نائبها:

Kak rozhdalsya VTsIOM', *Ekonomicheskie i sotsial'nye peremeny: monitoring obshchestvennogo mneniya*, no. 1, 1998, pp. 8-11, at pp. 8-9

يتوفر سرد غروشين الخاص حول تأسيس مركز VTsIOM في مقاله: 'Na dal'nikh i blizkikh podstupakh k soz-', *vestnik obshchestvennogo mneniya*, no. 5 (91), September-October 2007, p. 55

يتوفر سرد زاسلافسكايا الكامل في مذكراتها:

J. I. Zaslavskaya, *Izbrannoe*, 3 vols. (Moscow: Ekonomika, 2007), vol. III, chs. 9 and 10

للاطلاع على عمله وعلى مجموعة كاملة من المقالات المنتقاة من نشرته الشهرية (والتي أصبحت لاحقًا فصلية) راجع: L. Gudkov, B. Dubin and Yu. Levada, eds., *Obshchestvennyi razlom i rozhdenie novoi sotsiologii: dvadtsat' let monitoringa* (Moscow: Novoe izdatel'stvo, 2008).

Pravda, 18 March 1988, p. 4 (٣)

(٤) *Moskovskie novosti*, no. 35, 1988, p. 10. كانت أول أربعة استطلاعات في العام ١٩٨٨ تجريبية، وفق ما تستذكره زاسلافسكايا: الاستطلاع الجدي الأول أُجري مطلع العام ١٩٨٩، وهو استطلاع أُجري على ٢٥٠٠ شخص أشرف عليه يوري ليفادا، وتناول رأي الروس في السنة الجديدة (٤٠٤)، *Izbrannoe*, vol. III, p. 604

المركز يقابل حوالي ربع مليون مواطن كل عام في أكثر من ١٧٠ استطلاعاً تمثيلاً وطنياً إلى جانب قيامه بأعمال ذات صفة تجارية أكثر^(١). لم تكن استطلاعاته محل ترحيب دوماً في الكرملين، الذي استولى عليه في نهاية المطاف، عام ٢٠٠٣. لكن طاقم العمل الأصلي أفلح عام ٢٠٠٦ في مواصلة عمله تحت اسم مركز «ليفادا»، الرجل الملهم الذي أشرف على إدارته منذ العام ١٩٩٢ حتى وفاته، وهو جالس على مكتبه في المركز نفسه^(٢).

سرعان ما ألحق مركز VTsIOM بخدمات أخرى. شملت مركز «فوكس بوبولي» (Vox Populi)، الذي أسسه بعد سنتين بوريس غروشين. وكان أول نائب لمدير مركز دراسة الرأي العام لعموم السوفيات^(٣)؛ وكان معروفاً أكثر بفضل «الأوليمبوس السياسي» العائد إلى المركز، وهو جدول بأسماء السياسيين المئة الأكثر نفوذاً بالاستناد إلى أحكام معلقين مرموقين وكان يُنشر عادةً في صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا». واصلت عمل المركز في السنوات التالية هيئة أخرى، هي «وكالة التواصل الاقتصادي والسياسي»، وكانت نتائجها تُنشر في الصحيفة نفسها. فلاديمير بوتين هو الذي احتل الصدارة على امتداد العقد الأول من القرن الجديد. حتى بعد تنحيه عن الرئاسة، تبعه ديمتري ميدفيديف، ثم وزير المالية ألكسي كودرين ونائب رئيس الوزراء إيغور سيشين، إلى جانب مسؤولي الدولة البارزين، تضمنت قائمة السياسيين العشرين الأكثر نفوذاً في البلاد في الأشهر الأولى من العام ٢٠١٠. أسماء بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية المنتخب حديثاً، وثلاثة رجال أعمال بارزين هم: الرئيس التنفيذي لشركة غازبروم ألكسي ميلر، وعليشير عثمانوف من شركة ميتال إنفيست، وأوليج ديريباسكا (نظيره الأوليغاركي رومان أبراموفيتش حل بين أول ٢٥

(١) *Ekonomicheskie i sotsial'nye peremeny*, no. 5, 1998, p. 45. للاطلاع على اكتشافاته الأولى راجع:

A Catalogue of VTsIOM Surveys, 1989-1996 (Glasgow: University of Strathclyde, Centre for the Study of Public Policy, SPP 281, 1997).

(٢) حول حياة ليفادا المهنية وتأثيره. راجع على سبيل المثال:

Boris Dubin, "Obraz i obrazets: pamyati Yuriya Levady (1929/sic/ 2006)", *Sotsiologicheskii zhurnal*, no. 1, 2007, pp. 186-7

والبحث الأعم الذي نُشر في المصدر نفسه (no. 1, 2008, pp. 109-49). نُشر نعي باللغة الإنكليزية في:

The Times, 21 November 2006, p. 57. أهم دراستين أوليتين لمركز VTsIOM هما:

Yu. A. Levada, ed., *Yest' mnenie! Itogi sotsiologicheskogo oprosa* (Moscow: Progress, 1990), and A. A. Golov et al., *Sovetskii prostoi chelovek: opyt sotsial'nogo portreta na rubezhe 90-kl godov* (Moscow:

Yu. A. Levada, *Ot mnenii k ponimaniyu: sotsio-* (Mirovoi okean, 1993
logicheskie ocherki, 1993-2000 (Moscow: Moskovskaya shkola politicheskikh issledovaniy, 2000), and

Ishchem cheloveka: sotsiologicheskie ocherki, 2000-2005 (Moscow: Novoe izdatel'stvo, 2006).

(٣) دام (فوكس بوبولي) من العام ١٩٨٩ إلى ١٩٩٩؛ صدرت اكتشافاته ضمن رسالة إخبارية عادية بعنوان:

Mir mnenii i mneniya o mire

شخصية)^(١). كما انبثقت «مؤسسة الرأي العام» عن مركز VTsIOM في العام ١٩٩٢. وكانت مقربة من الكرملين؛ لكنها كانت تنفذ أيضاً مهمات للوزارات والمؤسسات الكبرى. وقد أصدرت نشرة دورية إلى جانب مجموعات متفرقة لمكتشفاتها حول موضوعات معينة (مثل المواقف الروسية تجاه الولايات المتحدة قبل أحداث ٩/١١ وبعدها)^(٢).

كانت الاستطلاعات أفضل طريقة للتيقن من توزع الآراء في مجتمع متغير وغير متجانس. لكن بالنظر إلى أن المجتمع كان يتغير بسرعة شديدة، ويشهد تردداً في التعبير عن الآراء حول مسائل عامة (أو حتى لمجرد فتح باب المنزل، مع ازدياد وتيرة الجرائم)^(٣)، فإن تلك الاستطلاعات غالباً ما كانت مبهمة؛ وكانت، على الأقل مبدئياً، أضعف دليل على السلوك المستقبلي (طرحت صحيفة «سيفودنيا» بعد إعلان نتائج انتخابات كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، السؤال الآتي: لماذا لا تصوت روسيا أبداً كما يفترض بها أن تفعل؟)^(٤). كانت الاستطلاعات عبر الهاتف تحديداً مشكلة. لأن أقل من نصف الشعب كانوا يملكون هواتف. أما إحصاء السكان الوحيد الذي كان متوفراً في مطلع حقبة ما بعد الشيوعية، والذي أجري في العام ١٩٨٩، فلم يعد موضوعياً. ذلك أن مئات الآلاف باتوا لاجئين، أو غيروا أماكن

(١) Nezavisimaya gazeta, 1 February 2010, p. 6

(٢) للمؤسسة (Fond 'Obshchestvennoe mnenie') الموقع الإلكتروني التالي: www.fom.ru (وهو باللغة الروسية، ولكنه يحتوي على بعض المواد باللغة الإنكليزية). حول المواقف من الولايات المتحدة، راجع: I. Vorontsova and A. Danilo-va, eds., *Amerika - vzglyad iz Rossii: do i posle 11 sentyabrya* (Moscow: FOM, 2001)

تتوافر مجموعات أخرى من ملاحظاته الاجتماعية في: A.A. Oslov, Ye. S. Petrenko, G. S. Batygin, G. I. Kertman and I. A. Klimov, eds., *Desyat' let sotsiologicheskikh nablyudenii* (Moscow: FOM, 2003); A. A. Chernyakov, ed., *Sotsiologicheskie nablyudeniya, 2002 - 2004* (Moscow: FOM, 2005); and A. A. Chernyakov, ed., *Obraz myslei i obraz zhizni: sotsiologicheskie nablyudeniya* (Moscow: FOM, 2008).

(٣) *Sotsiologicheskie issledovaniya*, no. 6, 1993, p. 39

(٤) *Segodnya*, 28 December 1995, p. 3. لم تكن نتيجة عام ١٩٩٢ في نظر بوريس غروشين إجابة أمل A. V. Dmitriev and Zh. T. Toshchenko, 'Sotsiologicheskii opros i politika', *Sotsiologicheskie issledovaniya*, no. 5, 1994, pp. 42-51; Vladimir Shlapentokh, 'The 1993 Russian election polls', *Public Opinion Quarterly*, vol. 58, no. 4 (Winter 1994), pp. 579-602; and William L. Miller, Stephen White and Paul Heywood, 'Twentyfive days to go: measuring and interpreting the trends in public opinion during the 1993 Russian election campaign', vol. 60, no. 1 (Spring 1996), pp. 106-27. *ibid*

انتخابات عام ١٩٩٥ عُرضت في السياق نفسه في: Ye. G. Andryushchenko, A. V. Dmitriev and Zh. T. Toshchenko, 'Oprosy i vybory 1995 goda', *Sotsiologicheskie issledovaniya*, no. 6, 1996, pp. 3-17

أمست لاحقاً النشرات المستندة إلى الاستطلاعات أكثر دقة؛ ولكن ظلت هنالك مسائل منهجية جديدة؛ للاطلاع على تحليل لتجربة العام ٢٠٠٧ بعد وقوعها، راجع: Denis Volkov and Aleksei Grazhdankin, 'Chto oznachet skhodstvo i ofitsial'nykh rezul'tatov TSIK?', *Vestnik obshchestvennogo mneniya*, no. 2, 2008, pp. 44-8.

سكنهم، لأسباب أخرى (أجري تعداد سكاني جديد عام ٢٠٠٢، ولكن طُعن بقوة في صدقيته. وأجري إحصاء سكاني آخر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بعد أن كان قد أُجّل حتى العام ٢٠١٣)^(١). وكحال الأماكن الأخرى، فإن هذه الاستطلاعات لم يسعها سوى توفير انطباع تمثيلي عن المزاج العام، ولكنها تُفسّر بشكل أفضل ضمن سياق يراعي الأساليب التي يميل فيها المواطنون العاديون إلى فهم مشكلاتهم الخاصة، بناءً على تجاربهم الخاصة. هذا بدوره يمكن جمعه من خلال الرسائل الموجهة إلى الصحف، ومن عالم السلوك والتعبير الثقافي الأعم نفسه. وكذلك من منهجيات مألوفة أكثر في المحيط الغربي. وقد شدّد الشاعر تيوتشيف على أن روسيا «لا يمكن فهمها، يمكن الإيمان بها فقط»: وثمة مسائل طُرحت مطلع حقبة ما بعد الشيوعية، مثل «ما معنى أن يكون المرء روسياً في المقام الأول؟»، ظلت عvisية على أي نوع من الاستقصاء التقليدي^(٢).

ما هي، بحسب نتائج الاستطلاعات، المخاوف الرئيسية للروس العاديين على امتداد عقدين من التغير الواسع المدى؟ على الأغلب، أتت مخاوفهم بعيدة عن الفلسفة السياسية، أو الهيكلية الدستورية، أو مكانة روسيا في عالم شديد التغير، أو حتى أزمة الأخلاقيات الثقافية والعامّة. ذلك أن أغلب الروس كانوا أكثر قلقاً على كيفية تحصيلهم لقمة العيش في بيئة أشدّ صعوبة وغير مألوفة (راجع الجدول ١-٦). في أواخر التسعينات، تصدرت التأخيرات في دفع الرواتب والأجور قمة قائمة المخاوف لدى العامة

(١) للاطلاع على انتقادات نموذجية للتعداد السكاني للعام ٢٠٠٢، راجع على سبيل المثال: *Izvestiya*, 19 October 2002, p. 4 and 14 November 2002, p. 4. صدرت دعوات إلى إعلان بطلان التجربة الإحصائية برمتها (*Moskovskie novosti*, no. 22, 2003, p. 24). هناك تحليل موسع أكثر في:

(Valerii Tishkov, ed., *Na puti k perepisi* (Moscow: Aviaizdat, 2003). كان تيشكوف، مدير معهد الإثنوغرافيا في أكاديمية العلوم، ناقداً صريحاً. للاطلاع على إعلان تأجيل التعداد السكاني لعام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣، لأسباب مالية، راجع: *Nezavisimaya gazeta*, 21 September 2009, p. 3؛ أعلن بوتين إعادة موعد إجراء الإحصاء السكاني إلى تاريخه الأصلي بعد فترة وجيزة (1) *Vremya novostei*, 2 November 2009, p. 1.

(٢) للاطلاع على لمحة شاملة حول اكتشافات الاستطلاع في مطلع عهد ما بعد الشيوعية، راجع:

Matthew Wyman, *Public Opinion in Postcommunist Russia* (London: Macmillan and New York: St Martin's, 1997). هناك نقاشات نقدية متعدّدة شملت تجربة الاقتراع في السياق الروسي منها: John P. Willerton and Lee Sigelman, 'Public opinion research in the USSR: opportunities and pitfalls', *Journal of Communist Studies*, vol. 7, no. 2 (June 1991), pp. 217-34; James L. Gibson, 'Survey research in the past and future USSR: reflections on the methodology of mass opinion surveys', *Research in Micropolitics*, vol. 4 (1994), pp. 87-114; and James Alexander, 'Surveying attitudes in Russia: a representation of formlessness', *Communist and Post-Communist Studies*, vol. 30, no. 2 (June 1997), pp. 107-27.

James Alexander, *Political Culture in Post-Communist Russia: Formlessness and Recreation in a Traumatic Transition* (Basingstoke: Macmillan / New York: St Martin's, 2000), and Ellen Carnaghan, *Out of Order: Russian Political Values in an Imperfect World* (University Park: Pennsylvania State University Press, 2007).

الجدول ٦-١ المخاوف الرئيسة للروس العاديين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٧٢	٧٦	٨٢	٦٤	٧٠	٧١	٧٥	٧١	٧٠	٦٦	٨٣	ارتفاع الأسعار
٥١	٥٦	٤٥	٥٢	٥١	٥٣	٥٨	٦١	٦١	٥٩	-	الفقر
٣٨	٥١	٢٥	٣٠	٣٤	٣٩	٣٥	٤٠	٣٤	٣٤	٥١	البطالة المتنامية
٣٦	٣٨	٢٩	٢٨	٢٩	٣٣	٣٧	٣٢	٣١	٣٠	٣٩	الأزمة الاقتصادية. تراجع الإنتاج
٣٣	٢٨	٢٧	٢٧	٢٥	٢٤	٣٢	٢٣	٢٣	٢٣	٣٠	الفساد، الرشوة
٣٢	٢٦	٢٩	٢٥	٢٩	٢٩	٢٦	٢٧	٣٢	٣٧	-	إدمان المخدرات
٣١	١٨	٢٣	٢٢	٢٤	١٧	١٩	٢٠	١٧	١٩	٢٢	التلوث البيئي
٢٩	٣٠	٣٥	٣٢	٣٠	٢٧	٢٩	٣١	٢٨	٢٦	٣٨	التفاوت في المداخل
٢٨	٢٦	٢٦	٢٨	٢٤	٢٢	٢٦	٢٤	٢٦	٢٤	٢٦	أزمة في الأخلاق والثقافة
٢٦	٢٧	٣١	٣٢	٣١	٢٩	٣١	٣٠	٣٠	٢٥	-	العجز عن تلقّي الرعاية الصحية
٢١	٢٢	٢٧	٢٨	٢٩	٢٩	٢٧	٣٩	٤٣	٤١	٥٣	تزايد الجرائم
٢٠	١٦	٢٦	٢٦	٢٨	٢٧	٢٨	٢٧	٢٥	٢٦	-	تكلفة التعليم
١٨	١٣	١٠	٩	١٠	٩	١٠	١٠	-	-	-	التعسف الرسمي
١٣	٩	٩	٩	١١	١١	١٥	١١	١٤	١١	١٦	ضعف سلطة الدولة
١٢	١٢	٩	٩	٨	٦	٨	-	-	-	-	فظافة الشرطة وقسوتها
١١	١١	١٢	٩	١٠	٧	-	-	-	-	-	تزايد الهجرة
١٠	٥	٤	٦	١٠	١٥	١٧	١٥	١٥	١١	١٦	التحديات الإرهابية في الوطن
٨	٩	٢	٤	٤	٧	١٢	١١	١٧	٢٢	٤٨	التحركات العسكرية في الشيشان
٦	٦	٧	٨	٥	٦	٧	-	-	-	-	الإصابة بمرض الأيدز
٦	٥	٥	٧	١٠	٤	٨	٥	٩	٨	١٣	تدهور العلاقات الإثنية
٥	٦	٤	٣	٥	٤	٧	٩	١٠	٩	١٩	التأخر في دفع الرواتب ومعاشات التقاعد

المصدر: 2 August 2007 www.levada.ru/press:2007080201.print.html آخر ولوج إلى الموقع في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: الأرقام العائدة إلى العام ٢٠٠٠ مأخوذة من 7 66 : *Monitoring obshchestvennogo mneniya*, no. 5, 2000. pp. 66 7 وأرقام العائدة إلى العام ٢٠٠٨ مأخوذة من الموقع الإلكتروني: www.levada.ru/press:2010090805.html آخر ولوج إلى الموقع في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. سُمح بإجابات يصل عددها إلى ٦ : $n = 1,600$ ؛ النسب تقريبية. يجري إظهار الإجابات كلما أُشير إلى ١٠٪ أو أكثر على التوالي في كل سنة؛ القيم غير المتوافرة تعني أن الخيار لم يكن موجوداً. الأرقام العائدة إلى التسعينات متوفرة في كتاب: Stephen White, *Russia's New Politics* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2000), p. 188.

(فقط ثلث الذين استطلعت آراؤهم عام ١٩٩٨ كانوا قد تلقوا رواتب الشهر الماضي كاملاً وفي الوقت المحدد)^(١). وشكّل الصراع في الشيشان مصدر قلق آخر، ولكنه أمسى هامشياً باطراد، على مدى فترة رئاسة بوتين. بعد أن أُعيد بسط السلطة الفيدرالية تدريجياً، وانحسرت الخسائر في الأرواح؛ وتراجع عدد الأشخاص الذين يحسبون أنهم سيصبحون ضحايا عمل إرهابي من نوع ما. وحتى الخشية من الجرائم والبطالة تراجعت، على الأقل حتى نشوب الأزمة المالية العالمية أواخر العام ٢٠٠٨، حيث ارتفع منسوبها بعدة على الأجنحة الوطنية. وكانت الهموم الأخرى متأصلة أكثر. وظلت راسخة مطلع القرن الجديد. تجيء في المقدمة، الارتفاعات السريعة التي تطرأ على كلفة المعيشة، والفقر والتفاوت الاجتماعي الذي يرافقها. وثمة هموم جديدة أيضاً، مثل مشكلة (أو هكذا بدت) استيعاب الأعداد المتزايدة للأشخاص الذين قرروا الانتقال إلى روسيا من إحدى الجمهوريات السوفيتية المستقلة حديثاً، أو من منطقة إلى منطقة في البلاد.

ماذا عن التغييرات الاقتصادية التي وعدت الحكومة الروسية شعبها بها حتى قبل نهاية الحكم الشيوعي؟ بادئ بدء، بدا المزاج الشعبي داعماً بشدة «لإصلاح السوق». ولكن مع تجلّي نتائجه، بما في ذلك البطالة وارتفاع الأسعار، تفاقمت خيبة أمل الروس العاديين بشكل متصاعد (راجع الجدول ١-٦). وفي مطلع القرن الجديد زاد عدد الأشخاص، الذين كانوا يعتقدون بوجوب مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، على عدد الذين كانوا يعتقدون بوجوب التراجع عنها؛ ولكنهم لم يشكلوا الغالبية قط (٣٨٪ عام ٢٠٠٨). وكانت أكبر نسبة على الإطلاق نسبة المتمردين (٤٠٪، في السنة نفسها)^(٢). بكل تأكيد لم تكن هناك نسخة عن سيطرة الدولة، التي كانت جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية لعامة الشعب الروسي منذ ما قبل الثورة، وليس فقط في الحقبة السوفيتية. ما الذي، مثلاً، يجب أن تمتلكه الدولة وتديره؟ وما الذي يجب أن يكون بين أيدي الشركات الخاصة والأفراد؟ بنهاية ولاية بوتين الرئاسية الثانية، ارتأت

(١) *Ekonomicheskie i sotsial'nye peremeny*, no. 5, 1998, pp. 57. 89

(٢) *Vestnik obshchestvennogo mneniya*, no. 3, 2008, p. 79

الغالبية الساحقة أن تكون الطاقة والصناعة الثقيلة والنقل والتربية والصحة بإدارة الحكومة حصراً. ومن ناحية أخرى، كان هناك تفضيل للملكية المشتركة، في مجالات الاتصالات، والمصارف، والزراعة، والإعلام، على سبيل المثال. ولكن لم يكن هناك سوى تأييد هامشي للملكية الخاصة التامة. وحتى في حالة الصحف، كانت هناك أعداد متزايدة تعتقد أن الصحف يجب أن تديرها الحكومة نفسها، عوضاً عن المالكين الخاصين. كانت هذه النتائج مشابهة جداً لتلك التي جرى التوصل إليها قبل عقد من الزمن، وفي استطلاعات أخرى^(١). بدا أن المعيار المثالي الروسي قريب جداً من «السياسة الاقتصادية الجديدة» التي كانت قائمة في عشرينيات القرن الماضي إبان العهد السوفيتي، حيث سيطرت الدولة على الموارد الاستراتيجية، بينما سمحت لقطاع خاص منظم بإدارة القطاعات الأكثر ارتباطاً بحاجات المواطنين العاديين اليومية^(٢).

أما التغييرات التي طرأت فعلياً على امتداد الحقبة ما بعد الشيوعية، فقد انقسمت الآراء حول تبعاتها: اعتقد ٢٦٪ أنهم كسبوا منها، واعتقد ٢٧٪ أنهم خسروا، ووجد الباقيون صعوبة في حسم آرائهم، لكن أكثر من النصف (٥٥٪) كانوا يعتقدون أن البلاد تسير بالاتجاه الصحيح في نهاية عهد بوتين الرئاسي، أي حوالى ضعف العدد الذي تبنى الرأي المعاكس، والذي بلغ ٢٩٪ (كان هذا تغييراً كبيراً منذ عهد يلتسن)^(٣). وأعرب عدد متزايد من الأشخاص عن اقتناعهم بوضعهم. في العام ٢٠٠٨، مثلاً، اعتقد ١٢٪ أن معيشتهم «جيدة»، أو حتى (حوالى ١٪ آخرين) «جيدة جداً». واعتقد ٦٠٪، أي أكثر من ذي قبل، أنهم يتمتعون بمستوى معيشة متوسط على الأقل. ومع ذلك ظل عدد لا يستهان به ممن يعتقدون أن معيشتهم «سيئة» (٢١٪)، بل «سيئة جداً» (٥٪)^(٤). في السنة نفسها، كان متوسط المداخيل ٦٥٢ روبلاً في الشهر (حوالى ٢٥٥ دولاراً، بسعر الصرف المتداول). وثمة عائدات إضافية رفعت هذا الرقم بشكل هائل: فوصل إلى ١٢٠١٣ روبلاً (أي حوالى ٤٧٥ دولاراً) في الشهر، أي أقل من المبلغ الذي كان يُعدّ ضرورياً للعيش بشكل طبيعي (١٧٥٢٩ روبلاً). لكن أعلى كثيراً من الحد الأدنى للكفاف (١٦٧١ روبلاً)^(٥). وزاد عدد الروس الذين يشعرون بالرضا أكثر من ذي قبل. فقد وصف حوالى ١٠٪ مزاجهم

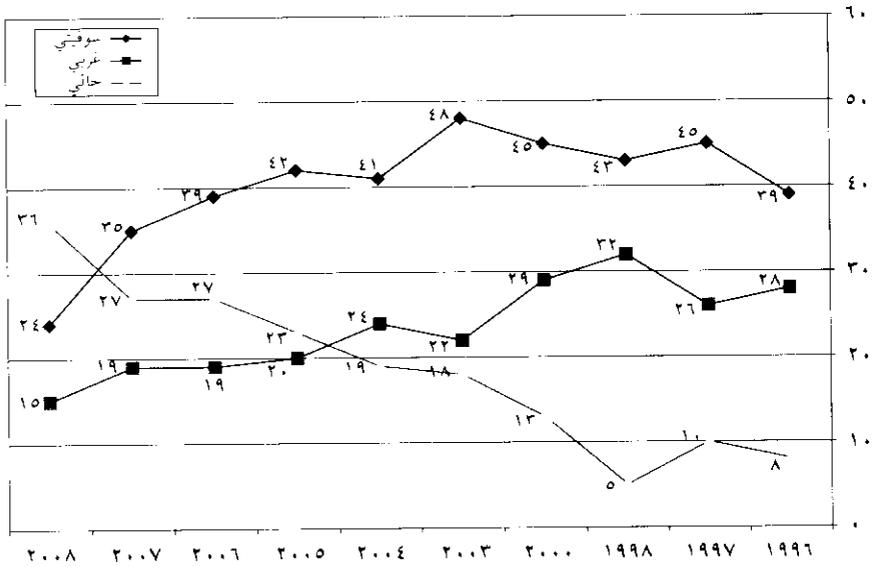
(١) ضمن دراسة مستتدة إلى الاستطلاعات التي أجريت مطلع التسعينات، مثلاً، وجد ميلر وزملاؤه تأييداً قوياً لفكرة وجوب إدارة الدولة، بشكل أساسي، للزراعة، وصناعة السيارات والحواسيب، والصحف والتلفاز عوضاً عن الشركات الخاصة: William L. Miller, Stephen White and Paul Heywood, *Values and Political Change in Postcommunist Europe* (Basingstoke: Macmillan and New York: St Martin's, 1998), p. 112.

(٢) M. K. Gorshkov, "Rossiiskii mentalitet v sotsiologicheskom izmerenii". *Sotsiologicheskie issledovaniya*, no. 6, 2008, pp. 100-14, at pp. 108-9.

(٣) *Vestnik obshchestvennogo mneniya*, no. 2, 2008, p. 111.

(٤) *Vestnik obshchestvennogo mneniya*, no. 3, 2008, p. 78.

(٥) *Vestnik obshchestvennogo mneniya*, no. 3, 2008, p. 101.



الصورة ٦-١: النظام السياسي المفضل، ١٩٩٦-٢٠٠٨

المصدر: أرقام «مركز ليفادا» كما وردت في: Vestnik obshchestvennogo mneniya, no. 5, 2008, p. 5. كان السؤال هو: أي نظام سياسي برأيك هو الأفضل؟ سُمح للمجيبين باختيار إما «النظام السوفيتي بالشكل الذي كان عليه قبل التسعينات»، وإما «الديموقراطية كما هي عليه في الدول الغربية» وإما «النظام الحالي»؛ النسب تقريبية.

أنه ممتاز حين سئلوا عن ذلك. خلال صيف العام ٢٠٠٨. وأفاد ٥٧٪ أن مزاجهم طبيعي ومستقر. أما عدد الذين اعتقدوا أن معيشتهم ستصبح أفضل في غضون سنة، فقد فاق عدد الذين اعتقدوا أنها ستغدو سوأ؛ واعتبرت نسبة ساحقة بلغت ٨٤٪ نفسها جزءاً من الطبقة الوسطى في المجتمع^(١).

على نحو غير مفاجئ، أبدى الروس إيجابية مطردة حيال النظام السياسي الذي يبدو أنه حقق هذا التحسُّن الثابت في حياتهم اليومية. خلال مطلع حقبة ما بعد الشيوعية، فإن «النظام السوفيتي» هو الذي كان يحظى بأغلب التأييد عمومًا، ولكن ازدياد تأييد «النظام الحالي» خلال عهد بوتين. ولاحقًا أمسى الخيار الأكثر تفضيلاً على الإطلاق؛ وترجع تأييد خيار «النظام الغربي» أكثر، والذي لم يكن يحظى أصلاً بتأييد قوي (راجع الجدول ٦-٢). لقد تغير «النظام السوفيتي»، باعتراف الجميع، تغييرًا كبيرًا على مر

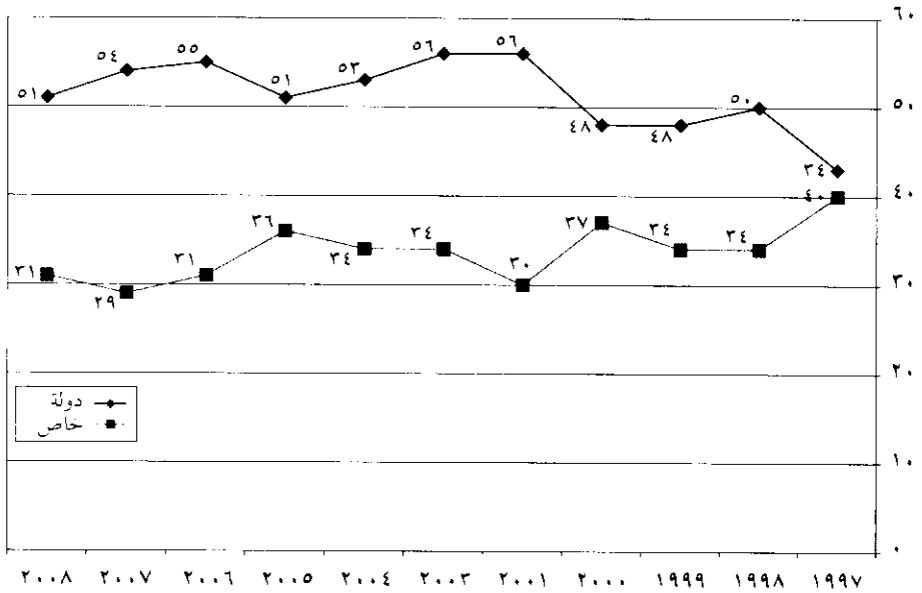
Vestnik obshchestvennogo mneniya, no. 3, 2008, p. 78-79 (1)

الجدول ٦-٢ الروس واقتصادهم، ١٩٩٤ - ٢٠١٠

٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٨	١٩٩٦	١٩٩٤	
ما هو الوضع الاقتصادي لروسيا ككل؟													
١٠	١٦	٨	٨	٥	٤	٢	٣	١	٢	٢	١	١	جيد/ جيد جداً
٤٧	٤٨	٤٧	٤٥	٣٨	٤١	٣٣	٣٧	٢٩	٢٦	١٢	٢١	١٤	وسط
٣٤	٢٣	٣١	٣٤	٤٥	٤٤	٥٣	٥١	٦٠	٦١	٧٧	٦٨	٦٩	سيئ/ سيئ جداً
ما هو الوضع الاقتصادي لبلدتك أو منطقتك الريفية؟													
١١	١٤	١٠	٨	٧	٦	٣	٦	٤	٤	٣	٣	٢	جيد/ جيد جداً
٤٢	٤١	٤٢	٣٩	٣٩	٣٨	٣٧	٣٩	٣٥	٣٨	٢٤	٣٠	٣٠	وسط
٤١	٣٧	٣٩	٤١	٤٧	٤٧	٥٠	٤٩	٥٠	٤٧	٦٦	٥٧	٥٣	سيئ/ سيئ جداً
ما هو الوضع الاقتصادي لعائلتك؟													
١٣	١٣	١١	٩	٨	٨	٤	٧	٦	٥	٤	٥	٦	جيد/ جيد جداً
٥٨	٦٠	٥٧	٥٦	٥٤	٥٥	٥١	٥٢	٥٤	٤٨	٣٩	٤٣	٤٨	وسط
٢٧	٢٦	٣١	٣٢	٣٦	٣٤	٤١	٣٨	٣٩	٤٤	٥٤	٥٠	٤٤	سيئ/ سيئ جداً

المصدر: *Vestnik obshchestvennogo mneniya*, no. 3, 2008, pp. 78-9. والموقع الإلكتروني www.levada.ru (نسب تقريبية). النتائج هي عن شهر أيار/مايو من كل عام، ما عدا ٢٠٠٨ (حزيران/يونيو) و ٢٠١٠ (كانون الأول/ديسمبر).

الزمن. وفي استطلاعات أخرى أُعطي الخاضعون للاستطلاع مجموعة من الأسئلة أكثر تمييزاً سمحت لهم باختيار «نظام سوفيتي أكثر ديمقراطية»، إضافةً إلى خيارات أخرى. كان هذا الخيار الأكثر تفضيلاً في العام ٢٠١٠، حيث حظي بتأييد بلغ ٣٣٪ تقريباً؛ بيد أن الخيار السياسي القائم اليوم كان الخيار الأول الذي حظي بنسبة ٢٥٪. ولكن ١٤٪ أرادوا «النظام السوفيتي كما كان عليه في بلادنا قبل البيريسترويكا»، مما يعني أن حوالي نصف المستطلعين آثروا نوعاً من النظام السوفيتي (١٤٪ فقط أرادوا «النظام الديمقراطي»). كانت هذه آراء المجتمع برمته. وقد تباينت تفضيلات الذكور والإناث بشكل طفيف، ولكن كان لمستوى التعليم ومعايير المعيشة والسن تأثيراتها؛ وهي تأثيرات من النوع المتوقع. أولئك



الصورة ٦-٢: النظام الاقتصادي المفضل، ١٩٩٧-٢٠٠٨

المصدر: أرقام «مركز ليفادا» كما وردت في: *Vestnik obshchestvennogo mneniya*, no. 5, 2008, p. كان السؤال هو: أي نظام اقتصادي هو الأفضل برأيك؟ سُمح للمستطلعين اختيار إحدى الإجابتين: «النظام المستند إلى تخطيط الدولة وإعادة التوزيع» أو «النظام المستند إلى الملكية الخاصة وعلاقات السوق»، (النسب تقريبية).

الذين اعتبروا أنفسهم فقراء أو فقراء جداً، مثلاً، أبدوا ميلاً إلى تفضيل الخيار السوفيتي أكثر بمرتين من الذين رأوا أن معيشتهم «جيدة» أو «جيدة جداً»: والأشخاص الذين تخطوا الستين من العمر، والذين يشكلون نسبة متزايدة من السكان، أبدوا حماسة أكثر بمرتين ممن هم دون الثلاثين من العمر^(١).

عادةً كان يُطرح على الروس سؤال آخر، وهو، مثلاً: أي نوع من البدائل تفضلون على النظام القائم؟ (جادل بعضهم أنه «السوفيتي» باطراد)^(٢). أياً تكن تفضيلات الروس التجريدية، فإن معظمهم قد رأى

(١) هذه الأرقام مأخوذة من استطلاع روسيا ٢٠١٠ (راجع ملاحظة حول الاستطلاعات).

(٢) راجع على سبيل المثال: Silvana Malle, 'Soviet legacies in post-Soviet Russia: insights from crisis management', *Post-Communist Economies*, vol. 21, no. 3 (September 2009), pp. 249-82; Andrew C. Kuehins, 'Why Russia is so Russian', *Current History*, vol. 108, no. 720 (October 2009), pp. 318-24; Olga Kryshnanovskaya and Stephen White, 'The Sovietization of Russian politics', *Post-Soviet Affairs*, vol. 25, no. 4 (October-December 2009), pp. 283-309.

الجدول ٦-٣ كيفية المضي قدماً (٢٠٠٨)؟

مداخل مرتفعة	مداخل متدنية	القرى	موسكو	ما فوق الخمسين	ما دون الثلاثين	إناث	ذكور	الجميع	
٦	٢٢	١٩	٣	١٦	٥	١٠	١١	١١	العودة إلى النظام السوفيتي
٤٦	٣٩	٣٧	٤٤	٤٦	٣٦	٤٥	٤٢	٤٤	تغيير اتجاه الإصلاح، تعزيز دور الدولة في الاقتصاد والأمن الاجتماعي
١٧	١٠	١١	١٦	١٢	١٨	١٣	١٦	١٤	مواصلة الإصلاحات وتقليص دور الدولة
٢٣	١٧	٢٠	٢٥	١٦	٢٧	١٩	٢١	٢٠	إتمام الإصلاحات التي بدأ العمل بها بشكل سريع وحاسم
٩	١١	١٣	١١	١٠	١٤	١٣	١٠	١٢	يصعب القول

المصدر: Vestnik obshchestvennogo mneniya, no. 2, 2008, pp. 110, 112. النسب تقريبية؛ العدد = ١٦٠٠.

أن النظام الشيوعي يجب عدم إعادة تطبيقه بكل بساطة (٢٥٪ أيدوا تغييراً من هذا النوع، ونسبة أكبر كثيراً بلغت ٦٦٪ عارضت ذلك). كذلك لم يكن هناك تأييد كبير لفكرة أن الأفضل هو التخلص من مجلس الدوما والانتخابات، واختيار قائد واحد قوي (٣٢٪ أيدوا هذا ذلك، و٥٨٪ عارضوه). وافق حوالي الثلثين (٦٤٪) إلى حد بعيد، أو بالكامل، على فكرة أن الديمقراطية تعاني من بعض العيوب، ولكنها أفضل من الأنظمة السياسية الأخرى (٢١٪ عارضوا ذلك) ولقيت البدائل الأخرى تأييداً أقل: ٨٪ فقط أيدوا الحكم العسكري، و٧٪ أيدوا عودة النظام القيصري. ولكن كانت هنالك مستويات متواضعة من الالتزام بكل اتجاه. ٢٨٪ فقط، على سبيل المثال، أيدوا استعدادهم لتكريس أنفسهم لفلسفة سياسية من أي نوع: يمينية أو يسارية أو وسطية. وحوالي الثلث (٣٦٪) لم يُبدوا اهتماماً بالسياسة، والنسبة نفسها تقريباً (٣٥٪) تمثل متابعي الأخبار السياسية في الصحف عدة مرات في الأسبوع على الأقل.

وكان من هم دون النصف يشعرون بدرجة معينة من الارتباط بحزب سياسي. وشعر عدد أقل منهم أنهم قادرون على إبداء آرائهم في التغييرات الكبرى التي تحدث في الحياة العامة، مثل حسنات نظام الانتخابات وفق القوائم الحزبية الذي طُبِّق عام ٢٠٠٥ مقارنةً بنظام مستند إلى الدوائر الانتخابية الأحادية المرشح^(١).

فماذا عن المستقبل إذاً؟ انقسمت الآراء في هذا المجال أيضًا (الجدول ٦-٣). ولكن كان هناك تأييد قوي لأداء الدولة دوراً حازماً أكثر في المجالين السياسي والاقتصادي. إن لم يكن بالضرورة العودة إلى النظام السوفيتي: فالمسنون وسكان الريف، وأصحاب المداخل المتدنية، كانوا أكثر ميلاً إلى تبني وجهة النظر هذه. لكنهم كانوا يعبرون عن إجماع أوسع. في بداية التسعينات خلص باحث غربي إلى أن عامة الشعب الروسي يريدون فعلياً نظاماً اشتراكياً له جدوى عوضاً عن تغيير النظام برمته^(٢). وأشارت الأدلة في مطلع القرن الجديد إلى خلاصة مشابهة جداً: إذ يفيد رئيس مركز الرأي العام الوطني، أن عامة الشعب الروسي «يرغبون في العيش، وكأنهم في ظل نظام الرأسمالية، وفي العمل وكأنهم في ظل حكم بريجنيف». والروس، وفق وصفه، يرغبون في أن يبقى بلدهم جمهورية رئاسية، تضم نظاماً متعدد الأحزاب (حتى لو كان الحزب الواحد كافياً، يعتقد الناس بوجوب توفر بديل). في الوقت عينه، يجب أن تظل الدولة علمانية، وتقلل من تدخلها في الحياة الشخصية للمواطنين. وتحتل موقعاً مستقلاً وبارزاً في العالم. نودّ الإبقاء على التنوع في أشكال الملكية، ولا نرغب بالتأكيد في إلغاء الملكية الخاصة. هذا موقف عليه إجماع، حتى الشيوعيون يؤيدونه. أخيراً، يجب أن تكون الدولة اشتراكية. لا أحد يرغب في الانتقال إلى نظام تنأى فيه الدولة بنفسها عن احتياجات المجتمع واهتماماته، وعن الضمانات الاجتماعية. وهذا موقف يجمع عليه الليبراليون أيضاً. ما الذي يجدر تغييره؟ نود أن نعزز الأخلاق، حتى تلجم الطبقة الحاكمة التي خرجت عن السيطرة، وأن نحقق المساواة للجميع أمام القانون، ونفك الارتباط بين رجال الأعمال والمسؤولين. وفي الاقتصاد، نرغب بشدة في أن تكون المؤسسات الكبرى، وتحديداً تلك التي تعمل في مجال استخراج المواد الخام، ملكاً للدولة؛ لا نؤمن بالمبادرة الخاصة في هذا القطاع من الاقتصاد. كما نودّ أن نصبح أقل اعتماداً على أسعار النفط العالية، وأن نستعيد نظام الضرائب التصاعدي، بينما

(١) هذه الأرقام مأخوذة من استطلاع روسي في العام ٢٠٠٨ (امتنع حوالي ٤١٪ عن التعبير عن رأيهم حول ما إذا كانت القوائم الحزبية في الدوائر الأحادية المرشح تعطيهم مزيداً من النفوذ السياسي). بعض تعقيبات الامتناع عن إعطاء إجابات في السياق الروسي واردة في: Ellen Carnaghan, 'Alienation, apathy, or ambivalence? «Don't knows» and democracy in Russia', *Slavic Review*, vol. 55, no. 2 (Summer 1996), pp. 325-63, and Adam J. Berinsky and Joshua A. Tucker, '«Don't knows» and public opinion towards economic reform: evidence from Russia', *Communist and Post-Communist Studies*, vol. 39, no. 1 (March 2006), pp. 73-99.

(٢) جيمس جيبسون، «الأسواق السياسية والاقتصادية: تغييرات في الارتباطات بين المواقف حيال الديمقراطية السياسية واقتصاد السوق في الثقافة الجمعية في روسيا وأوكرانيا». *Journal of Politics*, vol. 58, no. 4 (November 1996), pp. 84-95, at pp. 96-5.

نحافظ على النظامين التربوي والصحي حرين، ونجعل إدارتهما أقل تكلفةً، ونحسن نوعيتهما وإمكانية الاستفادة منهما^(١).

لقد أحدثت الأزمة المالية العالمية، التي بدأت ترخي بظلالها مباشرةً على روسيا أواخر العام ٢٠٠٨، تبعات جلية على هذه النزعات المختلفة. وكما هي الحال في أماكن أخرى، مالت إلى تعزيز نزعة تفضيل الدولة التي تحمي مواطنيها من خلال ضمان توظيفهم، ودعم الأشخاص الذين يجري تسريحهم من وظائفهم، وتخفيض الأسعار للجميع. رأى حوالي ٦٥٪ أن روسيا «لا تزال تسير بالاتجاه الصحيح»، وذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ولكن ٤١٪ فقط تمسكوا بالمواقف نفسها بعد ٦ أشهر (٤٨٪ فقط في مطلع العام ٢٠١٠). بدأت تقديرات القادة السياسيين في البلاد تتراجع في الوقت نفسه تقريباً، رغم أنها ظلت مرتفعة جداً. فقد وافق ٨٣٪ على الرئيس ميدفيديف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وظل ٦٨٪ موافقين عليه في نيسان/أبريل التالي؛ وخسر بوتين التأييد الذي كان يحصل عليه آنفاً، حيث تراجعت شعبيته من ٨٨٪ إلى ٧٦٪ على مدى الفترة نفسها. وبعد ذلك استعاد كلاهما موقعه المتقدم^(٢). ولكن أكثر من الثلثين أفادوا، ضمن استطلاع آخر لمركز ليفادا، أنهم يشترون الطعام وحاجيات أخرى بأسعار أرخص مما كانت عليه من قبل؛ وحوالي نصف الذين استطلعت آراؤهم قالوا إنهم بالكاد يتمكنون من التأقلم مع الأسعار المرتفعة التي تُفرض عليهم. واعترف الربع أنهم يواجهون صعوبة كبيرة في تحمل الأسعار^(٣). أكثر ما يثير الدهشة هو نسبة هائلة بلغت ٨٦٪ أواخر ربيع العام ٢٠٠٩، كانت قد بدأت تقلق بشأن خسارة وظائفها. واعتقد ٧٠٪ أن البطالة مرجحة للارتفاع؛ وأجبر عدد قليل نسبياً على تقبل أسبوع عمل أقصر، أو إجازات غير مدفوعة الأجر. ولكن تعرض ٢٥٪ إلى طرد جماعي من العمل على مدى الأشهر الثلاثة الماضية. واعتقدت نسبة أكبر (٢٩٪) بوجود خطر جدي يهدد بحدوث شيء من هذا القبيل في المستقبل^(٤).

رغم أن هذا الموضوع يُنسى أحياناً، فإن الغالبية العظمى من الروس فضلوا «الاتحاد السوفيتي المصلح»، عندما سُمح لهم بالتعبير عن آرائهم حيال هذا الأمر، وذلك في استفتاء أجري في آذار/مارس ١٩٩١. ورغم ترجيح المستوى فإن حوالي ثلثي الأشخاص الذين جرى استفتاء آرائهم ضمن سلسلة

(١) Valerii Fedorov, 'Zhit' kak pri kapitalizme, a rabotat' kak pri Brezhneve', *Izvestiya*, 6 December 2007, p. 6

(٢) 'Osenki rossiiskikh liderov i polozheniya del v strane', 30 April 2009, www.levada.ru/press/2009043003.html

آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. تحسن تصنيف ميدفيديف إلى ٧٧٪، وتصنيف بوتين إلى ٨٠٪ بحلول شهر شباط/فبراير ٢٠١٠، 4 March 2010, 'Fevral'skie reitings odobreniya i otsenki polozheniya del v strane', على الموقع: www.levada.ru/press/2010030404.html, آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٣) 'Ekonomicheskaya situatsiya v strane glazami rossiyan', 25 May 2009, at www.levada.ru/press/2009052500.html

آخر ولوج إلى الموقع الإلكتروني في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٤) 'Rynok truda v otvetakh rossiyan', 26 May 2009, at www.levada.ru/press/2009052602.html

الموقع الإلكتروني في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

من الاستطلاعات على مدى السنوات التي تلت مالوا إلى الاعتقاد أن زوال دولتهم القديمة عبارة عن «بلية كبرى»^(١) وقد بدا جلياً بلا شك سبب تحسرههم على زوالها. فعلى وجه الخصوص اعتُبر زوالها غير المتوقع، أو على الأقل هكذا بدا، السبب الأكثر جلاءً وراء المصاعب الاقتصادية التي يشهدها عامة الشعب الروسي^(٢). خرج مراسلو الصحيفة الأسبوعية (أرغومينتي إي فاكتي) إلى الشوارع منتصف التسعينات، وطلبوا إلى من عامة الشعب الروسي أن يصيغوا إجاباتهم بعباراتهم الخاصة. كان أول شخص تكلموا معه شاكياً عاطلاً عن العمل بشكل مؤقت. وقد أبدى تفضيله للاتحاد السوفيتي، مهما بدا جوابه غيباً. أما يلينا، وهي سيدة أعمال، فقد أبدت معارضتها للاتحاد السوفيتي: «فقد يعني هذا العودة إلى السجون النفسية والأكاذيب والرقابة». في حين رغب رسلان من طاجكستان «في أن يعود كل شيء إلى ما كنا عليه آنفاً». وارتأى سيرغي من موسكو أن الإخوة السلاف الثلاثة مقدر لهم العيش معاً، وأبدى زائر من غروزني تأييده للاتحاد السوفيتي، بطبيعة الحال. أما بوريس الذي لا يملك شروى تقير فقدم تفسيراً بسيطاً: «حينما كان الاتحاد السوفيتي قائماً كنت أملك شقة، واليوم لم يعد للاتحاد السوفيتي وجود، ولم أعد أنا أملك شقة»^(٣). الواقع الحال أن نسبة كبيرة من الأشخاص الذين طُلب إليهم تحديد «الوطن» أواخر التسعينات أفادوا، لمن أجرى معهم المقابلات، أنه الاتحاد السوفيتي (٢٨٪). وهي نسبة تفوق نسبة من اعتقدوا أن وطنهم هو روسيا، والتي بلغت ٢٧٪. والنسبة نفسها تقريباً اعتقدت أن الوطن هو المنطقة التي يعيشون فيها^(٤).

ما أفضل سمات النظام السوفيتي؟ وما أسوأها؟ نتائج سلسلة من الاستطلاعات مبينة في الجدول ٤-٤^(٥). وقد اعتُبر بشكل ثابت أن الوظائف المضمونة هي أكبر سمة إيجابية فيه. ولكن كان هناك أيضاً تسليم بالطريقة التي حافظ فيها الاتحاد السوفيتي العلاقة بين القوميات المختلفة، والاستقرار الاقتصادي كانت له أهميته أيضاً. وقد أجمع عدد ملحوظ على الطريقة التي حافظ فيها الاتحاد السوفيتي على درجة من المساواة الاجتماعية والنظام العام. في الحقيقة، فإن قلة قليلة اعتقدت أن

(١) Dobson, *Is Russia Turning the Corner?*, p. 32. بين ٥٥ و٧٥٪ من الأشخاص المستطلعين «أعربوا عن أسفهم» لزوال الاتحاد السوفيتي، وفق استطلاعات مركز ليفادا بين العامين ١٩٩٢ و٢٠٠٩: في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ٦٠٪ «أسفوا» لزوال الاتحاد السوفيتي، وأقل من النصف (٢٨٪) لم يشعروا بالأسف: *Rossiyanе o raspadе SSSR i budushehem SNG*. 21 December 2009, at www.lvada.ru/press/2009122101.print.html, last accessed 20 September 2010.

(٢) Richard Rose and Christian Haerpfer, *New Russia Barometer III: The Results* (Glasgow: University of Strathclyde, Centre for the Study of Public Policy, SPP 228, 1994), p. 41

(اعتبر ٤٪ أن تفكك الاتحاد السوفيتي قد أثر في مستويات معيشتهم إيجابياً، في حين اعتبر ٧٦٪ أنه قد أثر فيهم سلباً).

(٣) *Argumenty i fakty*, no. 12, 1996, p. 1

(٤) USIA, *Opinion Analysis*, 23 December 1996, pp. 1-3

(٥) Miller, White and Heywood, *Values and Political Change*, pp. 86-7 (راجع أيضاً الفصل الثامن).

الجدول ٦-٤ أفضل سمات الاتحاد السوفيتي وأسوأها، ١٩٩٣-٢٠١٠

أسوأ السمات				أفضل السمات				
٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠١	١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠١	١٩٩٣	
٢١	٢٧	٢٦	٣٢	٢٨	٣١	٢٧	٢٩	الأمان الوظيفي
١٠	١٤	٩	١٧	١٧	٢٠	٢٤	٢٤	الوفاق بين الاثنيات
١٢	٨	١٢	١٥	١٧	١٧	٢٠	٢٢	الاستقرار الاقتصادي
٩	١٠	١٢	١٣	١٣	١٣	١١	١٢	القانون والنظام
٦	٧	٨	١٢	١٧	١٤	١١	٧	المزيد من المساواة
٢٨	٢٥	١٨	١١	٢	٢	٢	٧	لا شيء

المصدر: استطلاعات الأعوام ١٩٩٣ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. نسب تقريبية؛ أجاب الباقون بـ «لا أعلم» أو امتنعوا عن الإجابة. طُلب إلى المستطلعين تحديد سمة إيجابية واحدة وأخرى سلبية من قائمة أعطيت لهم. وكان بإمكانهم اقتراح بدائل.

الاتحاد السوفيتي يخلو من السمات الإيجابية تمامًا. وفي الوقت عينه لوحظ وجود درجة كبيرة من التوافق حيال سمات النظام القديم التي لم تكن مقبولة. بحلول العام ٢٠١٠، اعتبر الركود الاقتصادي أبرز عيب في الاتحاد السوفيتي، تعقبه البيروقراطية الزائدة، وحل الفساد في المرتبة الثالثة. متقدمًا على حقوق الإنسان؛ وعدد أقل من الأشخاص ذكروا التلوث البيئي. وضمن سلسلة من الاستطلاعات، اعتقد حوالي واحد من أصل عشرة أن النظام السوفيتي لا يعيوب له مطلقًا. بالنظر إلى نمط الإجابات على مدى عقدين تقريبًا، لوحظت زيادة هائلة في نسبة الأشخاص الذين يعتقدون أن المساواة الاجتماعية في الحقبة السوفيتية تستأهل الإطراء، رغم أنها حلت بعد الأمان الوظيفي. من السمات السلبية للنظام السوفيتي، إخفاقه في تحقيق التقدم الاقتصادي، الذي لفتت إليه أعداد متزايدة من الأشخاص. كان ذلك أبرز نقد صدر عن قيادة بوتين. وبالمقابل، فإن عددًا أقل أبدوا اهتمامًا بأدائه على المستوى البيروقراطي، أو مستوى حقوق الإنسان.

في الواقع، أصر عدد كبير على أن بقاء النظام السوفيتي، وبالشكل الذي كان عليه قبل البيريسترويكا، كان أفضل كثيرًا. واعتقد حوالي نصف الأشخاص الذين استطلع مركز ليفادا آراءهم خلال شهر كانون

الثاني/يناير ٢٠٠٥، «أن بقاء كل شيء على ما كان عليه قبل العام ١٩٨٥ كان أفضل كثيراً». لماذا؟ «لأننا كنا بلداً كبيراً وموحداً»، «وكان هنالك نظام» (الإجابتان صدرتا عن ٢٦٪): بالإضافة إلى ذلك، «كانت هنالك ثقة بالمستقبل» (٢٤٪) و«كانت الأسعار متدنية وثابتة» (٢٠٪). أما البيريسترويكا نفسها فإن نسبة ٢٢٪ قد اعتقدت في نهاية العام ٢٠٠٩، أنها كانت تطوراً إيجابياً؛ وأكثر من الضعف (٥٢٪) أعربوا عن رأي معاكس^(١). فقد اعتقد ٣٥٪ الأمور أن من دونها كانت ستتحسن ببطء. واعتقد ٣٦٪ أن تقادي صراعات وثورات مريرة، والبقاء كدولة عظمى موحدة^(٢)، كانا أمرين ممكنين. حتى أولئك، الذين اعتقدوا أن البيريسترويكا كانت ضرورية، رأوا، مع ذلك، أن تطبيقها كان يجب أن يجري بطريقة مختلفة، من دون الإضرار بالنظام الاشتراكي (٢٣٪)، أو من خلال تطوير علاقات سوق متينة في الاقتصاد، ولكن من دون الإسراع في التوجه نحو الديمقراطية (١٩٪)^(٣). بالعودة إلى الوراء أكثر، فإن الثورة الصناعية التي هيبت في أواخر العشرينات والثلاثينات هي التي كانت محط التقدير بين كل المراحل التي تطورت فيها البلاد في القرن العشرين؛ أعقبها التحركات نحو حكومة دستورية في آخر عهد القيصرية، ثم تحية خروشوف في الخمسينات وبداية الستينات؛ وقد اعتُبرت البيريسترويكا أكثر حقبة مدمرة شهدتها روسيا على مدى كامل القرن، يليها مباشرة الانتقال إلى اقتصاد السوق في التسعينات، وإنشاء المزارع الجماعية في الثلاثينات^(٤).

نجمت ثورة أكتوبر نفسها، في نظر أغلب الروس، عن «الموقف الصعب» الذي وجد فيه العمال أنفسهم آنذاك (٥٧٪)، أو عن ضعف الحكومة الانتقالية (٣٥٪)، وليس عن «تطرف المغامرين السياسيين» (١٧٪). واعتقد زهاء النصف، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أنها فتحت عهداً جديداً في تاريخ الشعوب الروسية أو حفزت التقدم الاقتصادي والاجتماعي (راجع الجدول ٦-٥). وأصحاب هذا الرأي زادت نسبتهم على ما كانت عليه في العام ١٩٩٠. لينين هو الشخصية التي حصلت على أكبر قدر من الإعجاب آنذاك (٢٧٪). رغم أن شعبيته أخذت في التراجع: أتى بعده رئيس البوليس السري فيليكس

Yuri Levada, 'Dvadsat' let spustya: perestroika v obshchestvennom mnenii i v obshchestvennoi zhizni', (١)

٢٠٠٩. الأرقام العائدة إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. *Vestnik obshchestvennogo mneniya*, no. 2, 2005, pp. 8, 9, 11

مأخوذة من:

'Epokha i lichnost M. Gorbacheva v glazakh rossiyan', 11 March 2010, at www.levada.ru/press/2010031101.print.html

آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

N. Zorkaya, ed., *Obshchestvennoe mnenie - 2005* (Moscow: Levada-tsentr, 2005), p. 169 (٢)

Mikhail Gorshkov and Vladimir Petukhov, 'Perestroika glazami rossiyan: 20 let spustya', in *Proryv k svobode: o perestroike dvadsat' let spustya* (kriticheskii analiz) (Moscow: Al'pina Biznes Buks, 2005), pp. 376, 380. (٣)

M. K. Gorshkov, *Rossiiskoe obshchestvo v usloviyakh transformatsii: mify i real'nost' tsotsiologicheskii analiz*, 1992-2002 gg. (Moscow: Rosspen, 2003), pp. 382, 384. (٤)

الجدول ٥-٦ تقييم ثورة أكتوبر، ١٩٩٠-٢٠١٠

على أي من الآراء التالية بشأن ثورة أكتوبر توافق؟

٢٠١٠	٢٠٠٧	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	١٩٩٧	١٩٩٠	
٢٩	٣١	٣١	٢٧	٣٢	٢٧	٢٧	٢٦	٢٤	حفزت التقدم الاقتصادي والاجتماعي
٢٩	٢٤	٢٦	٣٠	٢٠	٣٣	٣٢	٢٣	٢٢	ففتحت عهداً جديداً في تاريخ روسيا
١٤	١٧	١٦	١٦	١٩	١٩	١٨	١٩	١٩	أبطأت النمو
٩	٩	١٥	١٤	١٤	٩	١٢	١٦	١٣	كانت كارثة على شعوب روسيا
١٩	١٩	١٣	١٣	١٥	١٣	١١	١٧	٢٢	يصعب القول

تخيل لو أن ثورة أكتوبر تحدث الآن. ما عساك تفعل؟

-	١٧	١٧	١٥	١٩	٢٣	٢٢	١٥	٢٣	أدعم البلاشفة بشكل فاعل
-	١٣	١٧	١٨	١٦	٢٠	١٩	١٦	٢٦	أدعم البلاشفة إلى حد ما
-	٢٣	٢٨	٢٦	٢٢	٢٨	٢٤	٢٧	١٢	أحاول تجنب الثورة
-	٦	٧	٨	٩	٨	٦	٧	٥	أناضل ضد البلاشفة
-	١٨	١٤	١٥	١٤	١٦	١٣	١٥	٧	أنخرط في الثورة
-	٢٤	١٧	١٩	٢١	٥	١٦	٢٠	٢٧	يصعب القول

المصدر: www.levada.ru/press/2007110104.html 1 November 2007. آخر ولوج إلى الموقع الإلكتروني في ٢٠

أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: www.levada.ru: نسب تقريبية.

دزيرجينسكي، ثم جوزيف ستالين. في المقابل كان ستالين الشخصية الأكثر نقوراً لدى أغلب الشعب الروسي (٢٩٪)، يليه ليون تروتسكي (١٣٪)^(١). ماذا لو اندلعت ثورة أكتوبر جديدة؟ أفاد حوالي ١٧٪ أنهم سيدعمون البلاشفة في هذه الظروف الافتراضية. وقال ١٣٪ آخرون إنهم سيعمدون على الأقل إلى التعاون معهم؛ في حين أن نسبة الذين أفادوا أنهم سيدعمون البيض فاقت ٦٪، رغم أن أعداداً أكبر اعتقدت أنها

(١) مأخوذ من: www.levada.ru/press/2007110104.html 1 November 2007. آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر

٢٠١٠، نسب تقريبية.

الجدول ٦-٦ خصائص الحكم السوفيتي وحقبة ما بعد الشيوعية، ١٩٩٨-٢٠٠٥

الحكم في حقبة ما بعد الشيوعية، التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين			الحكم السوفيتي، السبعينات والثمانينات			
٢٠٠٥	٢٠٠١	١٩٩٨	٢٠٠٥	٢٠٠١	١٩٩٨	
٦٢	٥٠	٦٣	٣٤	٣٠	٣٦	قريب من الشعب
٤٢	٣٤	٤١	٢٨	٢٢	٣٢	شرعي
٢٩	٢٥	٣٢	٢٦	٢٤	٣٢	«خاص بنا»، مألوف
٢٠	٢١	٣١	٣٠	٢٦	٣٠	بيروقراطي
٢٥	١٧	٢٨	٣٠	٢٥	٢٧	قوي، حازم
٣٩	٢٤	٢٢	٢١	١٤	٢٣	قصير النظر
١٥	١٢	١٨	٢٤	٢١	٢١	متسلط، محترم
١٦	١٠	١٣	١٣	٤	١٧	سري، مغلق
١٢	٧	١٣	١١	١٦	١٦	عادل
٨	٤	١٢	١٣	١١	١٤	صادق، منفتح
١٣	١٢	٦	١٢	١٣	١٤	إجرامي، فاسد

المصدر: *Ekonomicheskie i sotsial'nye peremeny*, no. 3, 1998, p. 57, and *Vestnik obshchestvennogo mneniya*, no. 1(81), January-February 2006, p. 10

ويبين كل الخصائص التي أفاد عنها ما لا يقل عن ١٠٪ من المستطلعين في السنة المعنية. دُعي المستطلعون إلى تحديد خصائص من قائمة أعطيت لهم: تُظهر الأرقام نسبا تقريبية.

ستظل على الهامش أو ستهاجر (تتالي الآراء مع الوقت مبين في الجزء السفلي من الجدول ٦-٥). في روسيا على الأقل، بدا جلياً أن التغييرات التي طرأت كانت أكثر تعقيداً من «الانتقال إلى الديمقراطية». ففي النهاية، كانت الثورة محلية: فالقيادة السوفيتية هي التي قادت الكفاح من أجل إنقاذ الوطن خلال الحرب العالمية الثانية. وأعقب نهاية النظام السوفيتي تراجع حاد في مستويات المعيشة. لهذه الأسباب تحدثت عامة الشعب الروسي عن «انهيار الاتحاد» في العام ١٩٩١، متفادين أحكاماً أكثر تعقيداً تتعلق بقيمته.

كذلك طُلب إلى الروس اقتراح الخصائص التي يربطونها بنظامهم الحالي، وبالنظام السوفيتي في السبعينات والثمانينات (راجع الجدول ٦-٦، الذي يستند مجدداً إلى استطلاعات منتظمة، أجراها مركز دراسة الرأي العام لعموم روسيا ومركز ليفادا تالياً). في الواقع، تغيرت الصور الشائعة للنظامين

تغيّراً طفيفاً نسبياً، على مدى السنوات. اعتُبر أن للحكم الشيوعي سنوات كثيرة، على الرغم من افتقاره إلى الانتخابات التنافسية تماماً أو، على الأقل حتى السنوات الأخيرة؛ وافتقاره حتى إلى شبه التنافسية. باعتراف الجميع. كان الحكم بيروقراطياً، وقصير النظر وسريعاً. لكن سماته الإيجابية كانت جلية أكثر. فقد كان مقرباً إلى الناس، وشرعياً، و«خاصاً بنا» (nash)^(*). بمعنى آخر، كان منفتحاً وأصيلاً و(بالنسبة إلى عامّة الشعب الروسي) شرعياً. بالمقابل، ارتبط حكم ما بعد الشيوعية بالجريمة والفساد بشكل خاص، وعلى نطاق واسع جداً؛ لكنه كان أيضاً بعيداً عن الناس ومتذبذباً وضعيفاً (في عهد بوتين بدرجة أقل مما كان عليه في عهد يلتسن). وقصير النظر وبيروقراطياً، بحلول العام ٢٠٠٥، أكثر من الحكم الشيوعي السابق الذي حلّ محله. واقع الأمر أن نظام ما بعد الشيوعية لم تكد تكون له أي سمات إيجابية في هذا الاستطلاع؛ فقد اعتُبر طفيفاً وغير شرعي (على الرغم من محاكمته المستقلة وانتخاباته التنافسية) وغير كفؤ. بالإجمال. ومن مختلف النواحي تقريباً، جرى تقدير النظام السوفيتي السابق بشكل إيجابي أكثر من نظام ما بعد الشيوعية الذي حلّ محله؛ الاستثناء «الوحيد وغير البارز جداً» كان نوعية قياداته المثقفة والذكية، حيث أشارت مجموعتنا النتائج إلى أن القيادتين متشابهتان، ومنفردتان على حدّ سواء^(١).

يمكن أيضاً مقارنة الحقبة السوفيتية بالحقبة التي تبعتها. من ناحية الحريات الفردية التي وفرتها (راجع الجدول ٦-٧). هذه الإجابات مأخوذة من الاستطلاعات التي أجراها الكاتب ومساعدوه). لم يساور عامة أفراد الشعب الروسي شكٌ في المزيد من الفرص التي أتاحت لهم، لممارسة عباداتهم بعد العام ١٩٩١، والتي فاقت ما أُتيح لهم في العهد الشيوعي السابق؛ ناهيك بالتعبير عن آرائهم بأي طريقة يريدونها. على نحو مماثل. اعتقدوا أنهم أصبحوا قادرين بسهولة أن يختاروا الانضمام إلى منظمة ما، أو الامتناع عن ذلك، أو المشاركة في السياسة نفسها، أو الامتناع عن ذلك (خلال العهد الشيوعي، غالباً ما كان يُذكر أن كل ما هو غير ممنوع إلزامياً عملياً). كذلك، توفرت للفرد حرية أكبر للسفر، إن كان قادراً على ذلك. بمعنى آخر، بدا أن الحريات الفردية محمية بشكل أفضل: حرية التعبير عن الرأي بأي شكل من الأشكال، وحرية العبادة، وحرية انضمام المرء، أو عدم انضمامه، إلى المنظمات العامة. حيث كان الانضمام إلى الحزب الشيوعي في الماضي شرطاً إلزامياً تقريباً للمواطنة. لكن لم يكن هنالك تغيّر مماثل في العلاقة بين عامة الشعب والمؤسسات الحكومية. على الأقل، وفق اعتقادهم. على سبيل المثال. اعتقد عدد كبير من الناس أنهم باتوا محميين بشكل أفضل من خطر التعرض للاعتقال التتسفي. ولكن عدداً أكبر اعتقدوا أن أي تحسّن لم يطرأ على الوضع بل إنه تدهور. والمُلاحظ أن عامة الشعب اعتقدوا أنهم فقدوا التأثير في صنع السياسة العامة، الذي كان لهم في الحقبة الشيوعية، على الرغم من إجراء انتخابات تنافسية، وبسط سيادة القانون وتوفير حرية التعبير؛ مع العلم أن النسبة الكبرى اعتقدت بعدم حدوث أي تغيير البتة. والملحوظ جداً أن عامة أفراد الشعب، رأوا أن الحكومة لم تعد تعاملهم كما كانت تعاملهم إبان العهد السوفيتي. بل أسوأ.

(١) Yuri Levada in *Vestnik obshchestvennogo mneniya*, no. 1, 2006, p. 10

(*) كلمة روسية تُلفظ بهذا الشكل بالإنكليزية nash وتعني «خاصاً بنا».

الجدول ٦-٧ التغييرات منذ الحكم الشيوعي، ٢٠٠١-٢٠١٠

أسوأ نوعاً ما/ أسوأ كثيراً			ظل على حاله			أفضل نوعاً ما/أفضل كثيراً			
٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠١	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠١	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠١	
٤	٢	٢	١٣	١١	١٢	٧٩	٨٥	٧٩	الحرية الدينية
٥	٥	٥	١٩	١٨	١٢	٧٢	٧٥	٧٧	حرية التعبير
٤	٤	٣	١٦	١٣	١٠	٧٤	٧٧	٧٦	حرية الانضمام إلى أي منظمة
٦	٣	٤	٢١	١٧	١٧	٦٨	٧٥	٦٩	المشاركة في السياسة
١٧	١٧	١٩	٣٠	٣٣	٣٤	٤٤	٤٢	٢٤	التخلص من الاعتقال التعسفي
٢٧	٣٣	٢٨	٤١	٤٤	٤٧	٢٧	١٩	١٤	القدرة على التأثير في السياسة الحكومية
٣٦	٤٤	-	٣٨	٣٨	-	١٩	١١	-	معاملة عادلة ومتساوية من الحكومة

المصدر: استطلاعات الأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، نسب تقريبية؛ الباقون أجابوا بـ «لا أدري» أو امتنعوا عن الإجابة. لم يطرح السؤال المتعلق بالمعاملة المتساوية في العام ٢٠٠١؛ ولم يطرح السؤال عن حرية السفر (أفضل بالنسبة إلى ٤٨٪، وأسوأ بالنسبة إلى ٣٠٪) في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. طُرح السؤال على الشكل الآتي: «مقارنة بالعهد السوفيتي، هل أصبحت الأمور التالية أسهل أم أصعب؟»: «الخيارات كانت على التوالي: «أن يحل الجميع ويكف حرية مسائله الخاصة في حياته الدينية»، «حرية الانضمام إلى أي منظمة»، «أن يقرر بكامل حريته أن يشارك، أو لا يشارك، في الحياة السياسية»، «أن يعتبر الجميع بحرية عن أفكارهم»، «أن يستطيع الناس العيش من دون خشية الاعتقال التعسفي»، «أن يؤثر عامة الناس في السياسة الحكومية»، «أن تعامل الحكومة جميع المواطنين بمساواة وعدل».

في أي النواحي كان النظام السوفيتي أفضل من نظيره الغربي في نظر عامة الشعب؟ ومن أي نواح كان أسوأ؟ بالعودة إلى الوراء يجمع الروس تقريباً على أن معيشة عامة الشعب في عهد بريجنيف كانت أفضل من معيشة عامة الشعب في المجتمعات الغربية آنذاك (انظر الجدول ٦-٨). ومن الجلي أن الغرب كان فاعلاً أكثر في حماية الحريات المدنية للمواطنين الأفراد؛ ولكن من نواح أخرى اعتبر النظام السوفيتي مُرضياً أكثر من الأنظمة الغربية بست مرات. وبدت الفوارق ملحوظة أكثر بخصوص التربية. لكن تفوق النظام السوفيتي بدا جلياً من ناحية قدرته الملموسة على توليد فرص عمل، ومن ناحية سياساته المتعلقة بالعلوم والآداب والفنون. وبالعودة إلى الوراء، نجد أن النظام السوفيتي حقق أيضاً

الجدول ٦-٨ مقارنة النظام السوفيتي بالغرب

الأمر نفسه		في الغرب		في الاتحاد السوفيتي		
٢٠٠٨	٢٠٠٠	٢٠٠٨	٢٠٠٠	٢٠٠٨	٢٠٠٠	
٨	٣	١٤	١١	٦١	٧٨	نظام التوظيف
٨	٤	١١	١٤	٦٦	٧٠	النظام التربوي
١٤	٦	١٤	١٦	٥٥	٦٤	العلوم
١٣	٦	١٤	١٦	٥٤	٦١	الثقافة والفن
٨	٣	٢٣	٢٨	٥٢	٥٦	نظام الرعاية الصحية
٨	٣	٢٩	٢٩	٤٤	٥١	الضمان الاجتماعي
١٠	٤	٣٧	٤١	٢٩	٣٥	مراقبة الحقوق المدنية
١٠	٦	٣٠	٢٩	٣٨	٤٩	حياة عامة الشعب ككل

المصدر: Vestnik obshchestvennogo mneniya, no. 6, 2008, p. 88. ملاحظة: بالاستناد إلى استطلاعات مركز ليفادا (العدد = ١٦٠٠، نسب تقريبية)؛ اليافون أجابوا بـ «لا أدري». كان السؤال على الشكل التالي: «بالنسبة إلى حياة عامة الشعب في السبعينات والثمانينات، أين كانت أفضل: في الاتحاد السوفيتي أم في الغرب؟»

تفوقاً في مجال الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي. في بداية التسعينات كان الغرب نموذجاً يُحتذى؛ وفي مطلع القرن الجديد خُصَّ مركز ليفادا إلى أن النظام السوفيتي بات المثال الذي يُحتذى، وعلى الرغم من تراجع شعبيته بشكل طفيف فإنه قد ظل المثال الأعلى للروس بغالبية المعايير. هذه الآراء المثالية نوعاً ما والتي تتناول ماضيهم، أسهمت بدورها في تعزيز الميل نحو الانعزال الدولي. ونحو تكوين رأيٍ سلبي عن الثقافة الغربية تحديداً. بحلول العام ٢٠٠٨، أراد ١١٪ فقط العودة إلى نموذج التنمية السوفيتي؛ وفضّل الضعف (٢٢٪) «المسار المألوف للحضارة الأوروبية»؛ ولكن اعتقدت نسبة ثابتة، بلغت ٦٠٪، أن على روسيا التقدم وفق مسارها الخاص^(١).

تجلى الكثير من هذه الجوانب التنافسية للماضي الروسي والسوفيتي في المحاولات الدورية التي بُذلت لإيجاد «القائد الأبرز» للبلاد. كان فلاديمير بوتين متقدماً تماماً بين الشخصيات التي يُنظر إليها بإعجاب واحترام أو بإعجاب. وتجلى ذلك في الاستطلاعات التي أُجريت مطلع القرن الجديد. فقد فضّل ٧٨٪ الرئيس الروسي، متقدماً على لينين وأندروبوف (كلاهما حصل على نسبة ٤٧٪)، ونيكولاي الثاني

(١) Aleksei Levinson, "Mif tretii: "osobyi put'", Vestnik obshchestvennogo mneniya, no. 6, 2008, pp. 80-8

وبريجنيف (كلاهما حصل على ٣٩٪)، وجوزيف ستالين (٣٦٪)^(١). وحلّ خامسًا بعد بوشكين وبطرس الأول وستالين ولينين. وذلك ضمن قائمة أبرز شخصية بين كل الشخصيات وفي كل الأزمان^(٢). وحلّ لينين وستالين بالفعل بين الشخصيات الأكثر نجاحًا على الدوام في كل هذه الممارسات. ومن بين أهم المسابقات مسابقة نُظمت أواخر العام ٢٠٠٨، نظّمها التلفزيون الوطني لتحديد «رمز روسيا». وفي نهايتها فاز ألكسندر نيفسكي، أمير نوفغورود وقديس الكنيسة الأرثوذكسية الذي أنقذ روسيا من فرسان التوتون في القرن الثالث عشر، تلاه بيوتر ستوليبين، رئيس الوزراء في بداية القرن العشرين، الذي ارتبط اسمه تحديدًا بتطوير الزراعة الخاصة، تلاه ستالين وبوشكين. حيث حصل كلُّ منهما على أكثر من نصف مليون صوت^(٣). شكك البعض بوجود يد للكرملين في هذه النتيجة، وتحديدًا في طريقة بقاء ستالين في المرتبة الثالثة بهامش صغير جدًا^(٤). إجمالًا وجدت وكالات الاستطلاعات التي طرحت السؤال عينه أن بطرس الأول هو الذي حظي بأكبر قدر من التأييد، تلاه مجددًا لينين وستالين^(٥).

تدفُّق المراسلات السياسية

إن التماس السلطات تقليد يعود إلى العصور الوسطى، إذ درجت العادة على إنزال دلو من نافذة في قصر الكرملين القديم، يضع فيها الملتمسون ملاحظات بمطالبهم^(٦). تطور هذا الأمر في العهد السوفيتي ليصبح أحد أهم أشكال التواصل بين النظام والمجتمع. كان مجلس مفوضي الشعب، في

(١) *Izvestiya*, 12 May 2006, p. 2

(٢) مركز ليفادا للبيانات، 1 September 2008, at www.levada.ru/press/2008090104.print.html | آخر ولوج إلى الموقع الإلكتروني في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٣) *Izvestiya*, 29 December 2008, p. 1

(٤) *Guardian*, 29 December 2008, p. 18

(٥) Lyubov' Borusyak, 'Proekt «Imya Rossii» kak novyi uchebnik istorii', *Vestnik obshchestvennogo mneniya*, no. 5, 2008, pp. 58-66, at p. 62.

(٦) *The Times*, 12 July 1982, p. 1
Gregory L. Freeze, *From Supplication to Revolution: A Documentary Social History of the Soviet Empire* (Oxford and New York: Oxford University Press, 1988); Sheila Fitzpatrick, 'Suplicants and citizens: public letter-writing in Soviet Russia in the 1930s', *Slavic Review*, vol. 55, no. 1 (Spring 1996), pp. 78-105; Fitzpatrick, 'Signals from below: Soviet letters of denunciation of the 1930s', *Journal of Modern History*, vol. 68, no. 4 (December 1996), pp. 831-66; Fitzpatrick, ed., 'Petitions and denunciations in Russia from Muscovy to the Stalin era', *Russian History*, vol. 24, nos. 1-2 (Spring-Summer 1997); and A. K. Sokolov, ed., *Golos naroda: pis'ma i otkliki ryadovykh sovetskikh grazhdan o sobytiyakh 1918-1932 gg.* (Moscow: Rosspen, 1997).

مطلع عهد ما بعد الثورة، يتلقى حوالى عشرة آلاف رسالة في السنة. وكان كثير منها يؤخذ بالحسبان لدى إعداد المراسيم الحكومية؛ كان بمقدور المواطنين أيضًا أن يتوجهوا إلى مكاتب الاستقبال في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي^(١). وكان صندوق بريد لينين الخاص بحد ذاته صندوقًا كبيرًا يتضمن رسائل عدة تتحدى مباشرة السياسات الرسمية^(٢). وقد قال لزميل له إنها عبارة عن «وثائق من بشر حقيقيين» لولاها لما استطاع إتمام خطاب واحد من خطابه^(٣). وقد تميّزت أبرز الصحف بكبر صناديق بريدها. فصحيفة الفلاحين (كريستيانسكايا غازيتا)، على سبيل المثال، تلقت أكثر من خمسة ملايين رسالة على مدى عشر سنوات، من العام ١٩٢٢ إلى العام ١٩٣٣، حيث كان قراؤها يطلبون النصح، أو يلتمسون المساعدات، أو يعربون عن رأيهم حول الاشتراكية التي كانت أشبه ببناء جدار الصين العظيم، وتبتلع قدرًا كبيرًا من الطاقة، لكن من دون طائل جلي^(٤).

خلال العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، ومع انتقال تركيز السياسة العامة من اكتشاف ما عساها تكون الميول الشعبية إلى تعبئة الحشود باتجاه تحقيق الأهداف التي جرى أصلًا تحديدها مركزياً، ضعف الاهتمام بالرسائل. وفقدت مجالس السوفيات المنتخبة كل المحتوى الديمقراطي الذي كانت تمتلكه في الأصل؛ وكُرست الصحف المزيد من صفحاتها لاستعراض الإنجازات الاقتصادية القياسية أكثر من شكاوى المواطنين المشروعة؛ وأمسى أسلوب القيادة الحزبية بعيداً عن الناس وهرمياً بشكل متزايد^(٥). فدستور ستالين، الذي نُشرت مسودته من أجل مناقشتها على المستوى الوطني، جرت مراجعته في أكثر من ٤٠٠ ألف اجتماع في مقار العمل، حضرها أكثر من ٣٦ مليون مواطن، اقترحوا فيما بينهم أكثر من ١٥٤ ألف تغيير^(٦). ولكن التشريع العائلي الجديد للعام ١٩٣٦ كان مؤشراً أفضل من المنفعة التي حقّقها

(١) E. N. Roshchepkina, 'O rabote s pis'mami grazhdan v pervye gody sovetskoi vlasti (1917-1924 gg.)', (١) *Sovetskie arkhivy*, no. 6, 1979, p. 23.

(٢) راجع على وجه التحديد: *Novyi mir*, no. 6, 1992, pp. 281-300.

(٣) Lev Karpinsky in *Vospominaniya o V. I. Lenine*, vol. IV (Moscow: Politizdat, 1969), p. 283.

(٤) *Neizvestnaya Rossiya: XX vek*, vol. III (Moscow: Istoricheskoe nasledie, 1993), pp. 200, 222.

(٥) في الواقع كان الأمناء العامون الأوائل في أجهزة الحزب غالباً ما يستجيبون تماماً لالتماسات عامة الشعب آنذاك: (Fitzpatrick, 'Supplicants and citizens', p. 104) للحصول على سرد أشمل راجع:

V. K. Romanovsky, 'Pis'ma rabochikh kak istochnik dlya izucheniya sotsial'nogo oblika rabocheho klassa 20-kh godov', *Vspomogatel'nye istoricheskie distsipliny*, vol. 21 (1990), pp. 54-65.

(٦) راجع: Ye. B. Pashukanis and P. V. Tumanov, eds., *Vsenarodnoe obsuzhdenie proekta Konstitutsii Soyuza SSSR* (Moscow: Partizdat, 1936).

توجد نسخة من هذا المؤلف النادر في المكتبة الروسية العامة)، ص ١١، ويوفر أيضًا ملخصاً حول التعديلات التي نظمتها المادة. تشير مصادر الأرشيف إلى أرقام أعلى: زهاء ٦٢٣ ألف اجتماع مع أكثر من ٤٢ مليون مشارك، قدموا ١٦٩ ٧٣٩ اقتراحاً Lewis Siegelbaum and Andrei Sokolov, eds., *Stalinism as a Way of Life: A Narrative in Documents* (New Haven, C.T. and London: Yale University Press, 2000), p. 162).

ما أجراه عامة الشعب من مراسلات آنذاك. فقد كان تديراً منكمفاً بحدّة، وكان يهدف إلى تعزيز الزواج وحظر الإجهاض (من بين أمور أخرى). أشارت بضع رسائل إلى أن «عدم توفر مساحة للعيش» هو غالباً ما يشكل المشكلة الحقيقية؛ ولكن المراسلات المنشورة ككل، إلى جانب التغطية التحريرية، بدت مشجعة بشكل عام. تبين لاحقاً أن الغالبية العظمى من الرسائل كانت تعارض القانون الجديد. بيد أن قليلاً منها فقط نُشر، في حين نُشرت كل الرسائل المؤيدة. جرى تفسير ذلك ببساطة بأن «الرئيس يقول إن علينا إنجاب المزيد من الأطفال»^(١).

بدأت رسائل المواطنين العاديين وأشكال التواصل الأخرى تلقى مزيداً من الاهتمام خلال عهد خروشوف، حيث لانت الديكتاتورية لتصبح سلطوية استشارية. وقد أوضح قرار للجنة المركزية في العام ١٩٦٧ أن الرسائل من الأشكال الرئيسية لتعزيز الروابط بين الحزب والشعب وتوسيعها^(٢)؛ وجرى تبني القانون العام الأول في السنة التالية^(٣). وفي العام ١٩٧٧ رُسخ الدستور السوفيتي الجديد حق المواطنين في تقديم اقتراحاتهم وانتقاداتهم إلى الهيئات العامة، ورفع الشكاوى بحق نشاطات المسؤولين^(٤). وأظهرت المداولات حول الدستور، التي جرت على مدى أربعة أشهر في صيف العام ١٩٧٧، نقاط ضعف، ونقاط قوة، مثل هذه الممارسات التي جرت خلال الحقبة السوفيتية الغابرة. وقد أفيد أن أكثر من أربعة أخماس البالغين من السكان شاركوا في المداولات، وأخذت الرسائل تتدفق بشكل كبير جداً إلى مقار الحزب؛ وأفاد بريجنيف أنهم قالوا «نعم، هذا هو القانون الأساسي الذي كنا ننتظره»^(٥). لم يتبين إلا بعد مضي وقت طويل أن الرسائل التي جرى تلقيها آنذاك، والتي كانت مؤيدة عمومًا، قد طرحت أيضاً

= توجد تفاصيل أوسع في المصدر نفسه. ص ١٥٨-٢٠٦: Ellen Wimbeg, 'Socialism, democratism and criticism: the Soviet press and the national discussion of the 1936 draft constitution', *Soviet Studies*, vol. 44, no. 2 (1992), pp. 313-32; and V. A. Syrkin, 'Massovyi istochnik po istorii sovetskoi derevni', *Otechestvennye arkhivy*, no. 5, 1996, pp. 54-7

تظهر نسخة الدستور التي نقتتها أنا لويس سترونغ «الدستور السوفيتي الجديد» (New York: Henry Holt, 1937) تباينات في الترجمة وتغيرات في النص النهائي: أعيدت طباعته بشكل ملائم في النسختين الثانية والثالثة لسيدني ويب وبياتريس ويب، «الشيوعية السوفيتية: حضارة جديدة» (London: Longmans, 1937 and 1944).

(١) Robert C. Tucker, *Stalin in Power: The Revolution from Above, 1928-1941* (New York and London: Norton, 1990), pp. 356-8.

(٢) Ob uluchshenii raboty po rassmotreniyu pisem i organizatsii priema trudyashchikhsya', *Partiinaya zhizn'*, no. 18, 1967, pp. 8-10, at p. 8.

(٣) 'O poryadke rassmotreniya predlozhenii, zayavlenii i zhalob grazhdan', *Vedomosti Verkhovnogo Soveta SSSR*, no. 17, art. 144, 12 April 1968

جرى توسيع مدى المرسوم في العام ١٩٨٠ (المصدر نفسه، 11-192، no. 4، item 192، March 1980).

(٤) راجع على التوالي المادتين ٤٩ و٥٨. جرى تبني قرار آخر حول عمل الحزب بخصوص الرسائل بعد المؤتمر السادس والعشرين للحزب في العام ١٩٨١: 9-11، *Partiinaya zhizn'*, no. 8, 1981.

(٥) L. I. Brezhnev, *Leninskim kursom: rechi i stat'i*, vol. VI (Moscow: Politizdat, 1978), p. 518

مسائل غريبة من شتى الأنواع. طرحت مثلاً الأسئلة الآتية: لماذا ليست هناك خيارات بين المرشحين في الانتخابات؟ لماذا مُنح الحزب الشيوعي السوفيتي احتكاراً سياسياً للسلطة في المادة السادسة من الدستور؟ لماذا يتمتع مسؤولو الحزب والدولة في كثير من الأماكن بتسهيلات خدمائية خاصة وشبه سرية. ليست في متناول المواطنين، و«شيوعية خاصة» يتسنى لهم عبرها تلبية حاجاتهم برخص ووفرة؟ ولماذا مُنح بريجنيف وسامّي «بطل الاتحاد السوفيتي» بعد ثلاث عشرة سنة من انتهاء الحرب؟^(١).

أولى غورباتشوف الرسائل التي كانت ترد من عامة الناس عنايةً خاصةً خلال عمله في الحزب. وكثيراً ما كان يشير إليها بعد انتخابه أميناً عاماً. وأحياناً كان يقتبس منها مباشرةً. في نيسان/أبريل ١٩٨٥، على سبيل المثال، أشار إلى أن أعضاء الحزب يسألون باستمرار عن سبب بقاء المسؤولين في مناصبهم نفسها مدةً طويلة^(٢). وفي كييف، في بداية العام ١٩٨٩، اقتبس من بعض الشكاوى التي وصلته حول المواد التموينية^(٣). سُئل خلال زيارة له إلى لينينغراد، التي كانت لاتزال تحمل هذا الاسم، في العام ١٩٨٧، ما إذا كانت الرسائل الواردة من عامة الشعب تصله فعلياً، فأجاب: «نعم إنها تصل»؛ وكان يحاول قراءة أكبر عدد ممكن منها، ويأخذ معه رسائل أخرى إلى المنزل لمزيد من إمعان النظر فيها^(٤). كان يرد عدد كبير من الرسائل الموجهة إلى الرئيس من خارج البلاد، وخصوصاً من ألمانيا والسويد والولايات المتحدة^(٥). كتب المغني بول ماكارتي رسالة يقترح فيها إطلاق ألبوم خاص يتضمن أغاني الروك أند رول؛ واقترح أميركيون بناء جسر من ألاسكا إلى سيبيريا (عندها سيتسنى لنا زيارة أصدقائنا على الجانبين)، وطلبوا مساعدته على إتمام واجباتهم الجامعية. وعرضوا أخذ عائلة غورباتشوف إلى ديزني لاند^(٦). وطرّح آخرون كثر الفكرة نفسها التي وردت في رسالة. اقتبس منها الرئيس خلال مؤتمر صحفي خلال زيارته إلى الولايات المتحدة عام ١٩٨٧، حيث كتبت له فتاة في السابعة عشرة قائلةً: «إذا

(١) G. I. Zlokazov, "Konstitutsiya SSSR 1977 g.: «nesvoevremennye» mysli sovremennikov", *Toprosy istorii* (١) KPSS, no. 10, 1990, pp. 72-85, at pp. 73-7.

أعطت المطبوعات المتخصصة التي نُشرت آنذاك صورة مختلفة
تلقبها طوال فترة النقاشات بشكل اعتباطي: اعتقد أعضاء مجلس السوفيت الأعلى أن عددها بلغ حوالي ٢٠٠ ألف. واعتقد أعضاء اللجنة المركزية أن عددها بلغ ٦٠٠ ألف. وقرر بريجنيف عددها بكل بساطة. حين قال: «لنقل إنها تبلغ ٤٠٠ ألف» (Yuri Korolev, *Kremlevskii sovetnik* (Moscow: Olimp, 1995), p. 197).

(٢) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. II, p. 164.

(٣) *Pravda*, 24 February 1989, p. 2.

(٤) المصدر نفسه، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، ص ١.

(٥) *Izvestiya*, 7 August 1991, p. 1.

(٦) Lloyd S. Fischel, ed., *Dear Mr. Gorbachev* (Edinburgh: Canongate, 1990), p. 187; V. Korotich and S. Koen, intro., *Amerikantsy pishut Gorbachevu* (Moscow: Progress, 1988), pp. 247, 102, 300.

لم يتعلم البشر العيش معاً، فمن المؤكد أنهم سيموتون معاً»^(١١). استجاب غورباتشوف مباشرةً لالتماس ورده من أدميرال أميركي متقاعد، حينما أعلن قرار تعليق الاختبارات النووية عام ١٩٨٥^(١٢)، واستخدم الرسائل التي وردته من جديد، حينما كان يسعى إلى إنهاء الوجود العسكري السوفيتي في أفغانستان، حيث وزع على زملائه في المكتب السياسي مجموعة من الرسائل الواردة من الجنود الذين يسألون فيها عن سبب إرسالهم إلى هناك، ومن أمهات يناشدته إعادة أبنائهم إلى الوطن^(١٣).

ظل صندوق بريد غورباتشوف هو الأبرز، حتى في آخر سنة من ولايته الرئاسية. حيث وردته أكثر من ٢٢٠ ألف رسالة من مختلف أنحاء الاتحاد السوفيتي، إلى جانب ٧٠ ألف رسالة أخرى من الخارج (أكثر من ٤٠٪ منها وردت من الولايات المتحدة). وجرى تأسيس مجموعة خاصة، تشمل محامين واقتصاديين، في الديوان الرئاسي للتعامل مع تدفق الرسائل الهائل هذا. كان يجري تسليم أبرز الرسائل، أي حوالى ١٥٠٠ رسالة كل سنة، إلى الرئيس شخصياً، وتُستخدم البقية لإعداد عرض أسبوعي، بعنوان «بريد رئيس الاتحاد السوفيتي». يبدأ العرض بملخص إحصائي وإشارة إلى الاهتمامات الرئيسية التي طرحت في مراسلات ذلك الأسبوع. في الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، على سبيل المثال، وردت برفقيات كثيرة تتناول التنازل المحتمل عن جزر الكوريل لليابان. ومن محاربيين قدامى أغضبتهم إعادة تسمية لينينغراد (أعيدت تسميتها إلى سان بطرسبورغ بعد استفتاء محلي): على مرّ السنة ككل، كانت أكبر نسبة من الرسائل تتعلق بالعلاقات بين مختلف الجنسيات. إلى جانب الملخصات. كانت النشرة الأسبوعية تتضمن أيضاً مقتطفات من الرسائل نفسها: من والدة توفي ابنها في أفغانستان ترغب في خنق الرئيس بيديها العاريتين، أو من متقاعد من سان بطرسبورغ سُرقت بطاقات تموينه (لم يكن لهذا الوضع نظير حتى خلال الحصار)^(١٤). أفاد غورباتشوف نفسه لأشخاص يجرون معه المقابلات أنه دوماً يبدأ نهاره ويختمه بقراءة رسائل من هذا النوع^(١٥). وفي نهاية شهر آب/أغسطس ١٩٩١ كان لا يزال يقرأ قسماً من كل الرسائل التي يتلقاها^(١٦).

كان يرد أيضاً كمّ هائل من الرسائل إلى مقارّ الحزب، حيث اعتُبرت «مقياساً حساساً للرأي العام»^(١٧).

(١) Gorbachev, *Izbrannyye rechi i stat'i*, vol. V, p. 497

(٢) Fischel, ed., *Dear Mr Gorbachev*, pp. xv - xvi, 6

(٣) Diego Cordovez and Selig S. Harrison, *Out of Afghanistan: The Inside Story of the Soviet Withdrawal* (٣) (Oxford and New York: Oxford University Press, 1995), p. 247.

(٤) *Narodnyi deputat*, no. 1, 1992, pp. 118-23

(٥) *Pravda*, 19 September 1990, p. 2

(٦) يقول الموظفون إنه فقد الاهتمام بعد أن زادت حدة العداوية في بريده. ولكن كبير موظفيه ظل يضع بضع عشرات من الرسائل على مكتبه يومياً:

V. I. Boldin, *Krusheniye p'chedestalya: shirikhi k portretu M. S. Gorbacheva* (Moscow: Respublika, 1995), p. 254.

(٧) S. M. Gurevich, *Rabota s pis'mami v redaktsii* (Moscow: Vysshaya shkola, 1991), p. 7

كان يصل أكثر من نصف مليون رسالة سنوياً خلال السبعينات، وارتفع عددها إلى أكثر من مليون في العام ١٩٨٨، إبان المؤتمر التاسع عشر للاتحاد^(١). ومن أجل التعامل مع هذا الكم الهائل من الرسائل، أسست اللجنة المركزية «مديرية رسائل» في العام ١٩٧٨، ثم دُمجت لاحقاً مع المديرية العامة^(٢). كثير من الرسائل لم تتطلب إجابات محددة، كتلك التي وردت من قبطان في أسطول الشرق الأقصى الذي كتب رسالة يبلغ فيها «قائدنا ومعلمنا الحكيم» أن السفينة البخارية التي تخضع لقيادته (كابتن لوتيكوف) «قد أتمت بكل جدارة الخطة الخمسية العاشرة». موخين، وهو رجل في منتصف الستينات من العمر، عايش الخطط الخمسية كلها واختبر بنفسه أهوال الحرب، أراد إعلام قائد الحزب أنه رأى المواطنين أبناء جلدته يتخطون كل التحديات بفضل «شباب وطننا الأم الدائم، الذي يمنح المرء طاقةً متجددة، ويلهمه الإيمان بعدالة قضيته». من الجهة الأخرى من البلاد، عمد عضو الحزب إيلين من أرخانفلسك إلى مراسلة بريجنيف لشكره على الكتب الضرورية والتي لا غنى عنها بكل بساطة مثل *Little Land, Renewal, Virgin Land* (مذكرات قائد الحزب التي جرى تأليفها باسم مستعار). وعلى مساهمته اللامتناهية في قضية السلم العالمي^(٣). ولكن عندما بدأت البيريسترويكا تواجه صعوبات ازدادت الرسائل سخرياً وجرأة^(٤). فقد ورد المزيد منها من الفقراء. وكانت أعداد متزايدة منها مناهضة للشيوعية علناً^(٥). وهيمن الامتعاظ من شتى الأنواع على مجموعة الرسائل التي وُزعت على المندوبين الذين حضروا المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في العام ١٩٩٠.

اشتكى عضو في الحزب من أن «الحياة أمست لا تطاق»، وأن المتاجر خالية والرفوف فارغة، والناس يعيشون على الخُصْر الموزعة عليهم في الحصص الغذائية وعلى المعكرونة والحليب^(٦). وأفاد محارب قديم من خاباروفسك أن السلع الأساسية بدأت تختفي: السكر والشاي وعيدان الثقاب والصابون ومساحيق الغسيل ومعجون الأسنان^(٧). وفي منطقة سفيردولوفسك «كان من المستحيل شراء مسكنات الألم»^(٨). وكتب السيد جورافلوف من تامبوف قائلاً: «ظلوا ينتظرون خمس سنوات كي تتحسن حياتهم».

(١) *Spravochnik partiinogo rabotnika*, issue 21, pp. 503-4; and for 1988, *Izvestiya Tsentral'nogo komiteta* (١) [hereafter TsK] KPSS, no. 4, 1990, p. 157.

(٢) راجع: 30-22, *Partiinaya zhizn'*, no. 17, 1979, pp. 22-30.

(٣) راجع: 27-26, *Partiinaya zhizn'*, no. 17, 1979, pp. 26-27.

(٤) راجع على سبيل المثال: 54-35, 1990, pp. 35-62, and no. 9, 1990, pp. 157-62, *Izvestiya TsK KPSS*, no. 4, 1990, (التي تقبس مقتطفات عدة من الرسائل نفسها): أشار الاستطلاع إلى تسييس بريد الحزب من ٣٥ و١٥٧ على التوالي).

(٥) المصدر نفسه، 134-133, 1990, pp. 133-134, no. 9.

(٦) المصدر نفسه، 21, 1990, p. 21, no. 7.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

ولكن لم يحدث «أي تغيير فعلي بعد»، ما خلا رفوف المتاجر التي تفرغ أكثر فأكثر^(١). في هذه الظروف، كانت النظرة العامة مناهضة تماماً للانتقال إلى اقتصاد السوق، من خلال رفع أسعار التجزئة^(٢). وكتب عمال معدات من منطقة موسكو قائلين إن اقتصاد السوق «هو ببساطة آخر سرقة للطبقة العاملة»^(٣). ونبهت أم من كراسنويارسك إلى أن عائلتها تتضور جوعاً فعلاً، بالنظر إلى الأسعار الراهنة^(٤). وكتب السيد أنوسوف من منطقة كيميروفو قائلًا إن خمس سنوات من البيريسترويكا كانت خمس سنوات من شد الأحزمة والتشرف بالنسبة إلى عامة الشعب^(٥). لقد فرغت الرفوف من المتاجر، ولم تعد هناك جوارب (في النهاية لا يسعك انتعال الإحصائيات في قدميك)، والرعاية الصحية حالتها كارثية^(٦). ورفعت السيدة كولومنيكوفا، وهي عاملة في مجال المعادن من زلاتوست، شكواها مباشرةً إلى صحيفة الحزب، حيث أفادت لصحيفة «برافدا» أنها تعود من عملها منهكة ولكنها لا تجد شيئاً في المتاجر؛ أحياناً تسوء الأوضاع إلى حد أنها تدخل الحمام وتبكي وتفتح المرشة. حتى لا يسمع زوجها وأولادها صوت نسيجها. «متى ستتحول شعارات العدالة الاجتماعية إلى حقيقة؟»^(٧).

الموضوعات نفسها عكستها الصحافة، حيث تلقت صحف متعدّدة ما يصل إلى نصف مليون رسالة في السنة. أواخر الثمانينات، فقد تلقت صحيفة «أرغومنتي إي فاكتي» الأسبوعية ٤٨٠ ألف رسالة في العام ١٩٨٩، وصحيفة النقابة العمالية اليومية «ترود» (العمل) حوالي ٤٧٥ ألف رسالة، وصحيفة «البرافدا» نفسها ٤٧٢ ألف رسالة، وصحيفة «إزفيستيا» حوالي ٣٥٠ ألف رسالة^(٨). كان عليهم توظيف طاقم عمل كبير للتعامل مع هذا الكمّ الهائل من الرسائل. فقد بلغ حوالي ٩٠ موظفًا في صحيفة «ترود»، وحوالي ٧٠ موظفًا في صحيفة «إزفيستيا»^(٩). عدد قليل من الرسائل نسبيًا أمكن نشرها بالكامل، ولكن صحيفة «ترود» كانت إحدى الصحف التي كرّست عددًا كاملاً كل شهر، عدا عن الأخبار الأجنبية، للرسائل الواردة من قرائها^(١٠). وبدأت صحيفة «إزفيستيا» في العام ١٩٨٧ نشر مقالات خاصة بالاستناد

(١) *Izvestiya TsK KPSS*, no. 4, 1990, pp. 157-62, and no. 9, 1990, pp. 35-54.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٣) *Izvestiya TsK KPSS*, no. 9, 1990, pp. 39.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٧) *Pravda*, 25 May 1989, p. 1.

(٨) Gurevich, *Rabota s pis'mami*, pp. 35, 24, 25, 23. Pravda's postbag was 473,201 in 1989; *Pravda*, 6 January 1990, p. 3.

(٩) Gurevich, *Rabota s pis'mami*, p. 23.

(١٠) Gurevich, *Rabota s pis'mami*, p. 45.

إلى رسائل القراء. حتى إن القراء وُصفوا، في مجموعة منشورة، أنهم «مراسلون أساسيون للصحيفة»^(١). وأحياناً كانت الرسائل تقترح مبادرات، حتى لو كانت، كما هو مفترض، مرخصة مسبقاً (على سبيل المثال ورد في صحيفة أسبوعية أول مطالبة شعبية بإعادة الجنسية السوفيتية لسولجنيتسين؛ ووردت رسالة من عامل في ساراتوف سأل فيها: «إلى متى سنتحمل مسألة الثمالة؟»، وذلك قبل أسبوع فقط من إطلاق قيادة غورباتشوف حملتها المشؤومة)^(٢). كذلك وصلت إلى مقار الحزب رسائل كتلك التي وردت من محارب قديم من تامبوف، اشتكى فيها لصحيفة «البرافدا» من السكان في الريف الذين يحصدون الحبوب ويعجزون عن إيجاد الخبز في منطقتهم؛ أو تلك التي وردت من أرملة من كيشينيوف، سألت فيها كيف عساها تعاش من معاش تقاعدي يبلغ ٥٥ روبلاً في الشهر؛ أو تلك التي وردت من السيد ليدينتسوف من منطقة كيروف، تسأل فيها عن سبب عدم وجود سلع في المتاجر رغم أنهم بينون الاشتراكية منذ ٧٠ سنة^(٣). كذلك وقّرت الصحف خطأً هاتفياً للأشخاص الذين يرغبون في التبليغ عن مشكلاتهم مباشرة؛ والعدد الأكبر منها فتح مكاتب استقبال تتعامل مع آلاف الشكاوى الفردية^(٤).

حافظت الرسائل على أهميتها هذه حتى مع انتهاء الحقبة الشيوعية؛ قال عنها يلتسن إنها إحدى القنوات السبع التي يبقى على تواصل من خلالها مع عامة الشعب^(٥). كانت تصل يومياً حوالى ١٥٠٠ رسالة إلى الرئيس الروسي، وتتطرق إلى مروحة هائلة من المشكلات. وجرى افتتاح مديرية للرسائل ومكتب لاستقبال المواطنين يضمن ١٠٠ موظف في الديوان الرئاسي لتسلم أمر هذه المراسلات^(٦).

(١) المصدر نفسه، ص ٤٦؛ للاطلاع على المراسل الأساسي راجع: Yu. Rytov, ed., *Komandirovka po pros'be chitatelei* (Moscow: Izvestiya, 1985), p. 6

نشرت مجموعة مختارة من الرسائل الموجهة إلى الصحيفة منذ العام ١٩١٧ في: L. Tolkunov, ed., *Ot glavnogo korrespondenta* (Moscow: Izvestiya, 1970)

(٢) 15, p. 32, 1988. *Knizhnoe obozrenie*, no. 32, 1988. (هناك رسائل تأييد إضافية في العدد التالي): حول إدمان الكحول، راجع: صحيفة «البرافدا» March 1985, p. 23. Stephen White, *Russia Goes Dry: Alcohol, State and Society* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1996).

(٣) 12, p. 24, 1996. *Argumenty i fakty*, no. 24, 1996. وجد استطلاع للرسائل الموجهة إلى مجموعة من الصحف والمجلات في أواخر الثمانينات أن اعتقاداً عاماً، في واقع الأمر، قد ساد، فحواه أن المجتمع ليس بحاجة إلى إصلاح جذري، بل إلى بضعة تغييرات (80, p. 7, 1993. *Svobodnaya mysl'*, no. 7, 1993). وعلى حد سواء أشارت الأرشيفات إلى وجود بضع رسائل تأييد لسولجنيتسين بعد قرار نفيه عام ١٩٧٤، at p. 81-5, 1992, pp. 81-5, *Svobodnaya mysl'*, no. 6, 1992.

(٤) 54, p. 54, 1990. *Gurevich, Rabota s pis'mami*, p. 54, 1990. استقبلت صحيفة «البرافدا» على سبيل المثال أكثر من ٣ آلاف زائر في العام ١٩٩٠؛ المصدر نفسه، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، ص ٤.

(٥) 3, p. 3, 1992. *Izvestiya*, 11 June 1992.

(٦) أعيد تنظيم المديرية بأكملها في العام ٢٠٠٤. عندما أصبحت «المجلس التابع للرئاسة في روسيا الاتحادية المعني بتناول التماسات المواطنين»؛ وتُحصر مسؤولياته الأساسية بدراسة المراسلات الشفوية والخطية، وتوفير تحليل شامل. =

وكانت ترده التقارير منهما بانتظام؛ حيث يجري تحضير موجز تحليلي أسبوعياً، إلى جانب ملخصات حول موضوعات معينة. حوالي ٨٠٪ من كل الرسائل كانت تجري استطلاعات من نوع ما مثل استطلاع حول المنافع الاجتماعية التي يفترض أنها تحقق للمحاربين القدامى؛ و١١٪ من الرسائل كانت عبارة عن شكاوى؛ و٤٪ عبارة عن اقتراحات لإجراء نوع من التحسين في الحياة العامة. وكانت هنالك بضع رسائل، عادةً مجهولة المصدر، مكتوبة بعبارات «غير رسمية». بالإجمال، كانت ترد ٢٥٠ ألف رسالة سنوياً، تطرح مسائل تراوح بين حالة متحف تولستوي في ياسنايا بوليانا ومهجع الطلاب في فورونيج. وقد شرح رئيس مديريةية الرسائل أن المعلومات التي توفرها الرسائل أوسع بكثير وأكثر تنوعاً من التي قد تُستحصل من خلال إيقاف ألف شخص في الشارع، ومطالبتهم بالتعبير عن أنفسهم عبر المذياع^(١). وكان الرئيس يجري مقابلات مع الصحف بالاستناد إلى ردوده على رسائل قرائها^(٢)؛ أحياناً كان يرد مباشرة^(٣)؛ وكان أحد موظفي الديوان الرئاسي يستقبل حوالي ٢٥ ألف مواطن كل سنة^(٤).

ازداد ورود مراسلات من هذا النوع خلال رئاسة بوتين، حيث أخذ يرد أكثر من نصف مليون رسالة في السنة. وكان حوالي ١٢٠ زائر في اليوم يقصدون مكتب الاستقبال في وسط موسكو. «أعلق أمني على الله وعلى فلاديمير بوتين»، عبارة أفادت بها رايسا غوريلوف، ٧٥ سنة، للصحافيين لدى وصولها وهي تعمل كيسة ممتلئة بالصور العائلية والأوراق الثبوتية، وبضع أوراق صفراء من كتاب حول الأبطال السوفيت في الحرب العالمية الثانية، وأحدهم أخواها. كانت تسعى للحصول على هبة مالية حتى يتسنى لها الانتقال إلى البلدة التي يعيش فيها أنسابؤها، بدل المدينة التي أرسلتها إليها الحكومة، عندما لاذت بالفرار بسبب النزاعات الإثنية في آسيا الوسطى، بمجرد أن يعبر الملتمسون الباب، يصطفون أمام نافذتين حيث يسجل موظفو الاستقبال أسماءهم وتفاصيل أخرى، وطبيعة مشكلاتهم، ثم يجلسون في رواق بانتظار استدعائهم إلى مكتب خاص ليقابلهم شخص مسؤول، حوالي ربع ساعة عادةً. شرح رئيس المديرية ميخائيل ميرونوف قائلاً: «من المشردين إلى الأكاديميين، كلهم يقصدون مكاتبنا. لا يتحتم علينا إيجاد لغة مشتركة فقط بل حلول لمشكلاتهم أيضاً». إضافةً إلى ذلك، كان ميرونوف ومساعدوه يرسلون إلى الرئيس والمسؤولين البارزين لديه ملخصاً يتألف من صفحتين كل يوم سبت حول الرسائل والالتماسات التي تلقاها المكتب على مدى الأسبوع. كان حوالي ٧٠٪ منها عبارة عن شكاوى تتعلق بمستحقات من شتى الأنواع مثل الإسكان

= والعرض على اتخاذ خطوة عملية مناسبة. راجع: *Sobranie zakonodatel'stva Rossiiskoi Federatsii* [Hereafter: SZ], no. 35, item 3609, 24 August 2004

أعيد تنظيمه ثانيةً في العام ٢٠١٠ عندما أصبح «مجلس الرئاسة التابع لروسيا الاتحادية المعني بتناول الالتماسات المواطنين والمنظمات» (17). *Rossiiskaya gazeta*, 24 February 2010, p. 17

(١) *Rossiiskie vesti*, 16 March 1994, p. 2

(٢) راجع على سبيل المثال: 2، 1، *Trud*, 6 October 1992, pp. 1-2؛ *Argumenty i fakty*, no. 42, 1992, pp. 1-2

(٣) وردت ٢٠٠ رسالة في ١٩٩٦-١٩٩٧ حصلت على إجابة كهذه 5، *Argumenty i fakty*, no. 3, 1998, p. 5

(٤) المصدر نفسه.

ومعاشات التقاعد: وكانت شكاوى كثيرة تُحوَّل إلى وكالات أدنى مستوى. واستوجبت شكاوى أخرى إجراء اتصالات هاتفية مع وزارات حكومية. وحينما كان الرئيس يزور إحدى الجمهوريات أو المناطق، كان يأخذ معه ملفاً سميكاً يضم تعليقات من الشعب على أداء الحكومة^(١).

سألت صحيفة «أرغومنتي إي فاكتي» ميرونوف إن كان الرئيس يقرأ الرسائل الواردة من المواطنين، أجاب: «نعم، بالطبع يفعل». بعض الرسائل التي تطرح مسائل اجتماعية مهمة كانت توجه مباشرة إلى مكتبه، وكان بوتين يجيب شخصياً على عدد من مراسليه، بمن فيهم محاربون قدامى وأطفال. على سبيل المثال، دعت شابة من سوتشي الرئيس إلى حفل زفافها؛ لكنه لم يتمكن من الحضور شخصياً فبعث إليها بالتهنئة وبهدية (فبادله الزوجان السعيديان بمجموعة من صور الزفاف)^(٢). في حالة أخرى، نُشرت في الصحافة، تدخل الرئيس شخصياً ليكفل تأمين نقل جوي لإقلال الحجاج المسلمين إلى الحج؛ وفي حالة أخرى طالب بإجراء تحقيق بعد أن اشتكى عمال في مصنع أليات في خاباروفسك من أن المعدات تُباع إلى الإدارة بأسعار التصفية (وأعقب ذلك محاكمة جنائية)^(٣). كانت الرسائل ترد من أكثر من مئة دولة أجنبية، وكذلك من روسيا نفسها؛ هذه الرسائل هي التي كانت تطرح غالباً المشكلات البيئية أو قضايا حقوق الإنسان^(٤). داخل روسيا كانت هنالك مناطق تُصدر كمّاً كبيراً من الرسائل، ولم يقتصر الأثر على المدن الكبرى بل على مدن، مثل كراسنودار وروستوف وإركوتسك. هناك سبب وجيه خلف ذلك، فالمنطقتان الأوليان تقعان في المقاطعة الفيدرالية الجنوبية. حيث هناك مصاعب خطيرة ومتواصلة تتعلق بالإجرام والعمالة واستيطان المهاجرين. إركوتسك، في سيبيريا، كانت ترسل في الغالب رسائل تتعلق بالمسائل البيئية، رغم أن عدد هذه الرسائل قد انخفض بشدة. بعد أن أمر الرئيس بمد خط أنابيب نفطي بعيداً عن بحيرة بايكال، وليس كما كان يُعتزم مده، وأتى هذا الأمر كاستجابة جلية لرسائل الامتعاض الشعبي^(٥).

(١) St Petersburg Times, 17 May 2002. نسخة الإنترنت. ولد ميرونوف عام ١٩٢٩ وعمل في الكومسومول، ثم عمل (منذ العام ١٩٧٨ إلى العام ١٩٩١) في الحكومة السوفيتية، وبعدها انتقل إلى مديرية الرسائل في الديوان الرئاسي. وفي العام ١٩٩٥، أصبح رئيس المجلس المعاد تشكيله

(راجع: K. A. Shehegolev, ed., *Kto est' kto v Rossii. Ispolnitel'naya vlast'. Kto pravit sovremennoi Rossii*, 2nd edn (Moscow: AST-Astre'l, 2009), p. 330)

حلّ محله في العام ٢٠٠٩ ميخائيل ميخايلوفسكي، وهو نائب حاكم سابق لمنطقة سان بطرسبورغ. وكان عضواً في مجلس الاتحاد، ثم في ديوان الرئاسة (Kommersant, 9 June 2009, p. 3): أعيد تعيينه في المجلس المعاد تنظيمه في السنة التالية (Rossiiskaya gazeta, 2 March 2010, p. 2).

(٢) Argumenty i fakty, no. 17, 2001, p. 4

(٣) Izvestiya, 16 March 2006, p. 2

(٤) 'Ochem pishut Prezidentu Putinu?', 13 October 2002, at www.utro.ru/articles/20021013150906105408.shtml

آخر ولوج إلى الموقع الإلكتروني في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٥) Parlamentskaya gazeta, 20 November 2006, p. 1

غالبًا ما كانت الرسائل الموجهة إلى الرئيس تطرح حالات فردية من المظلومية أو سوء الإدارة، كحال القصة الحزينة التي وردت من والدَيَّ مجند شاب توفي في الشيشان. كانت دوريته قد تعرضت لكمين، وسرعان ما نفذت ذخيرة الدورية فأخذت تدافع عن نفسها بالسكاكين، أطول مدة ممكنة. وجرى تسليم الجثة بعد يومين، بعد أن دُفعت فدية، وتلقى الوالدان الثكلان ١٠ آلاف روبل (حوالي ٣٥٠ دولارًا) كتعويض. ولكن لماذا كان هذا المبلغ أقل كثيرًا من مئات آلاف الروبلات التي دُفعت لعائلات ضحايا كورسك، الذين غرقت غواصتهم في بحر البلطيق في آب/أغسطس ٢٠٠٠؟ كان والد المتوفى يعمل سائق جرار قبل وقوع المأساة، وكانت أمه تشغل وظيفة أيضًا؛ ولكن بعد الحادثة ساءت كل الأحوال، حيث أدخلت الوالدة المستشفى، وخسر الوالدان عمليهما، وأقفل المستشفى المحلي (حيث كان العلاج يقدم مجانًا) أبوابه. في غضون ذلك، كانت ابنتهما تعمل معلمة في مدرسة بموسكو؛ لكنها عجزت عن استحصال الوثائق التي كانت تسمح لها بتسجيل اسمها لدى السلطات. هل يمكن لفلاديمير فلاديميروفيتش أن يجد لها غرفة في شقة جماعية، بالرغم من انشغالاته الكثيرة؟ وردت رسالة أخرى من رجل متقاعد في منتصف الستينات من العمر يملك ألف دولار في حسابه المصرفي، وهو مبلغ يكفي لتسديد تكاليف جنازة مرتبة، ولكن، وفقًا للقانون، لن يتمكن أقرباؤه المحزونون من استحصال المبلغ إلا بعد ستة أشهر على وفاته؛ في وسعهم الحصول على ٣٠٠ دولار بسرعة نسبيًا، ولكن فقط في حال تقديمهم وثيقة وفاة مصدقة. هل سيكفي هذا المبلغ؟ (وما هو المبلغ الذي سيتفق على جنازة الرئيس الروسي نفسه حينما تأتي ساعته؟) ^(١).

كتبت تاتيانا دياكونوفا، وهي متقاعدة تبلغ ٦٦ سنة من العمر، إلى الرئيس حول تمديدات الماء في شقتها التي تعطلت وأغرقت الجيران بالماء ذات يوم من أيام شهر كانون الثاني/يناير. بعد أكثر من سنة، كانت لا تزال تعيش في بيئة تشابه الكهف، من دون مياه باردة أو ساخنة. أشبعها المسؤولون المحليون بالوعود، واقترحوا أن تحاول التواصل مع الرئيس. وفي النهاية فعلت ذلك. وبعد يوم واحد جرى تصليح تمديدات الماء لديها. حتى ذلك الوقت كانت مجبرة على حمل أربع دلاء من الماء يوميًا إلى شقتها التي تقع في الطابق الخامس، وتزور مرة في الأسبوع أصدقاءها للاستحمام. «وكل هذا حدث في إحدى أكبر المدن الحضرية في العالم، وفي القرن الحادي والعشرين!» ^(٢)؛ وكانت هنالك مشكلات أخرى من هذا النوع. وهذه بعض الأمثلة: لماذا بدأت السلطات المحلية في أرجاء البلاد لتوها في تصليح أنظمة التدفئة في المباني السكنية مع حلول أولى موجات الصقيع؟ لماذا في المدن الصناعية مثل تشيلياينسك لا تزال المصانع الكيماوية ومصانع التعدين، التي تسبب أكبر ضرر على البيئة، داخل حدود المدينة؟ ولماذا تُزال الأشجار والآجام الموجودة في متنزهاتها وساحاتها بشكل ممنهج؟ وماذا عن تحسين نظام المنافع

(١) Guardian, part 2, 10 March 2004, pp. 6 7

(٢) Moskovskii komsomolets, 18 May 2007, pp. 1, 3

للعائلات التي لديها عدد كبير من الأطفال^(١) «ولكن الروس كانوا يرسلون الرئيس حول شتى المواضيع بكل ما للكلمة من معنى». وقد شرح ميرونوف في مقابلة أخرى: على سبيل المثال، بعد انتخاب بوتين لأول مرة في العام ٢٠٠٠، ورد سيل قوي من الرسائل كلها تطلب إرسال صورة للرئيس (وتمكن من تلبية كل المطالب تقريباً)، وبعد سنتين، وردت أكثر من ١١٠ ألف رسالة في الأسبوع الذي احتفل فيه الرئيس بعيد ميلاده^(٢).

كان بإمكان الروس أيضاً مراسلة الحكومة، التي يرأسها الآن الرئيس السابق. كانت أعداد الرسائل أقل كثيراً، ولكنها كانت في ازدياد مطرد. فقد وردت أكثر من ٨٣ ألف رسالة من شتى الأنواع في العام ٢٠٠٨، أي ضعف عدد الرسائل في السنة التي سبقتها. وكانت هناك ٨ أو ٩ آلاف زيارة إلى مكتب الاستقبال الحكومي. وهذا العدد أيضاً ازداد عما كان عليه في السنوات الفائتة: ٩ من هذه الزيارات استقبل فيها الزوار نائب رئيس الحكومة شخصياً، و ٢٥٠ زائراً استقبلهم وزراء أو رؤساء مرافق حكومية. وقد وردت أيضاً مراسلات إلكترونية إلى جانب المراسلات المكتوبة والشفوية؛ وكانت هنالك أيضاً رسائل تلقاها الديوان الرئاسي ومجلس الدوما وهيئات أخرى. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من ثلث المراسلات الموجهة إلى الحكومة وُجّهت مباشرة إلى رئيس الحكومة. وكان كثير منها، كالعادة، من مجموعات موقّعة، لامن مواطنين أفراد. على سبيل المثال، وردت رسائل من الشرق الأقصى، حيث ارتفعت الآمال في شأن فرض رسوم جديدة وأعلى على استيراد السيارات اليابانية، الأمر الذي سيكون له بالغ الأثر في عمالة كل الأشخاص الذين ينقلونها ويخدمونها. ولكن في الغالب كانت مسائل الإسكان والخدمات العامة والضمان الاجتماعي المصدر الأكبر للقلق، مثل ازدياد الرسوم على خدمات من هذا النوع، ومشكلات الأهالي مع أولادهم الصغار. في الحقيقة، طرحت الرسائل كل أنواع المشكلات، من الإصلاح الدستوري إلى الحرب القصيرة مع جورجيا في آب/أغسطس ٢٠٠٨؛ ووردت نسبة معينة، حكماً، من مواطنين يعانون مشكلة «عدم استقرار نفسي». ولكن ما عدا ذلك لقيت كل الرسائل الاهتمام^(٣).

كانت هنالك وسائل أخرى للفت انتباه القيادة الوطنية. وكانت أكثر هذه الوسائل تميزاً. خلال عهد بوتين، «الخط المباشر» الذي فُتح مع كل أفراد المجتمع من خلال سلسلة من البرامج التلفزيونية التي تستقبل الاتصالات الهاتفية. في أول خط مباشر، وبعد سنة من توليه الرئاسة، راح الرئيس الروسي يجيب عن الأسئلة عبر ثلاث خدمات مختلفة من الإنترنت^(٤). وقد حدثت استجابة شعبية أكبر في ثاني

(١) Rossiiskaya gazeta, 8 November 2007, p. 4

(٢) 'O chem pishut Prezidentu Putinu'

(٣) 'Otchet ob obrashcheniyakh grazhdan, postupivshikh v Pravitel'stvo Rossiiskoi Federatsii v 2008 godu'.

آخر ولوج إلى الموقع في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

(٤) Nezavisimaya gazeta, 7 March 2001, p. 3

خط مباشر فُتح عبر محطات التلفزيون الرئيسية في نهاية العام ٢٠٠١: حيث ورد أكثر من مليوني سؤال وتعليق عبر الهاتف وعبر وسائل أخرى. كان الحوار «يجري مع البلاد»، وهو أمر غير مسبوق على مستوى العالم^(١). وفتحت خطوط مباشرة أخرى في آخر سنوات عهد بوتين الرئاسي، ما عدا العام ٢٠٠٤، وهي سنة إعادة انتخابه (انظر الجدول ٦-٩). الخط المباشر الذي فُتح في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ كان الأخير والأطول، حيث كان يدوم أكثر من ثلاث ساعات: وقد ورد عبره أكثر من مليونين ونصف مليون سؤال من جميع أنحاء البلاد، وكذلك من محطة بث خارج البلاد، في كازاخستان. وتمكّن بوتين من الرد على أكثر من ستين سؤالاً منها^(٢). ورد أحد الأسئلة من رجل معوق أجبر على الخضوع لاختبارات طبية سنوية من أجل الاستحصال على أطراف صناعية، وورد سؤال آخر من أم لم تتلق أي مساعدة حكومية تقريباً خلال تربيتها أبنائها الثمانية؛ وورد سؤال آخر من رجل يعيش على جزيرة في الشرق الأقصى الروسي، ويعجز عن إيجاد وظيفة على البر الرئيسي، بسبب صعوبات النقل. وعد بوتين بحل كل هذه المشكلات وسواها، من خلال مراسم رئاسية خاصة في الغالب، كما لم ينسَ تهنئة فريق كرة القدم الروسي على فوزه الحاسم، وغير المتوقع على فريق إنكلترا مساء اليوم السابق، وهو أول فوز منذ العام ١٩٨٨ (ضد ما كان يُعرف بالاتحاد السوفيتي)^(٣). تواصلت هذه الممارسة، بشكل مماثل ولمدة أطول، بعد انتقاله إلى رئاسة الحكومة^(٤).

بالتوازي، بدأت تنتشر شبكة من مكاتب الاستقبال في أرجاء البلاد منذ صيف العام ٢٠٠٨. كان ينظمها حزب روسيا الموحدة، ولكن باسم فلاديمير بوتين، الذي أمسى قائد الحزب بعد تتخيه عن رئاسة الدولة. بنهاية السنة، باتت هنالك فروع في جميع الجمهوريات والأقاليم. وحوالي ٢٥٠٠ فرع على المستوى المحلي. لم توفر مكاتب الاستقبال بالضرورة وسيلة للوصول إلى القيادة شخصياً. ولكن

(١) *Rossiiskaya gazeta*, 25 December 2001, p. 1. نُشرت أخبار «الخط المباشر» في السنة التالية بكل تفاصيلها في: Vladimir Putin: razgovor s Rossiei: stenogramma 'Prямoi linii s Prezidentom Rossiiskoi Federatsii V. V. Putinom' ('Pervyi kanal', telekanal 'Rossiya', radio 'Mayak', 'Radio Rossii'), 19 dekabrya 2002 goda (Moscow: Olma- Politizdat, 2003)

للاطلاع على تحليل المحتوى اللغوي للخطوط المباشرة الرئاسية لبوتين، راجع: Lara Ryazanova-Clarke, *Putin's Nation: Discursive Construction of National Identity in Direct Line with the President* (Helsinki: Slavica Helsingiensia, 2008)

لدى قيام صحيفة «ترود» بالتعليق على «الخط المباشر» عام ٢٠٠٥، لاحظت أن بوتين هو أول قائد على مستوى العالم يُخضع نفسه بهذا الشكل المباشر لأسئلة المجتمع كله. ٢٨. أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ص ١.

(٢) *Rossiiskaya gazeta: nedelya*, 19 October 2007, p. 2. (أفادت عن ٦٩ رداً).

(٣) *Rossiiskaya gazeta: nedelya*, 19 October 2007, pp. 2-13, at pp. 5, 6, 3, 4, 2. (كرة القدم).

(٤) للاطلاع على أول ممارسة كهذه، راجع: *Rossiiskaya gazeta*, 5 December 2008, pp. 1, 3. *Izvestiya*, 4 December 2009, pp. 1, 2.

الجدول ٦-٩ «الخطوط المباشرة» لبوتين، ٢٠٠١-٢٠١٠

المدة	الأجوبة	الأسئلة	كرئيس
ساعتان و٢٠ دقيقة	٤٧	٤٠٠٠٠٠	٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١
ساعتان و٣٧ دقيقة	٥١	١٤٠٠٠٠٠	١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢
ساعتان و٥٠ دقيقة	٦٩	١٥٠٠٠٠٠	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
			(٢٠٠٤: لم يُجز)
ساعتان و٥٤ دقيقة	٦٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
ساعتان و٥٤ دقيقة	٥٢	٢٣٠٠٠٠٠	٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
٣ ساعات ودقيقتان	٦٨	٢٥٠٠٠٠٠	١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
			(كرئيس وزراء)
٣ ساعات و٨ دقائق	٧٢	٢٢٠٠٠٠٠	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
٤ ساعات ودقيقتان	٨٢	أكثر من ٢٠٠٠٠٠٠	٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
٤ ساعات و٢٦ دقيقة	٩٠	أكثر من ٢٠٠٠٠٠٠	١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

المصدر: Izvestiya, 5 December 2008, p. 3; 4 December 2009, p. 1; and 17 December 2010, p. 1 (تظهر أرقام مختلفة بعض الشيء في مصادر أخرى).

حضر بوتين افتتاح أول مكتب منها، في نييجني نوفغورود في تموز/يوليو ٢٠٠٨^(١)؛ وأفاد لناشطى الحزب أن هدف هذه المكاتب هو مساعدة أشخاص معينين في أسئلتهم ومشكلاتهم، ومعنهم ربما، وتحليل الكم الكبير من المراسلات، وتحديد المشكلات الرئيسية التي تتطلب عناية^(٢). كانت بالفعل آلية تسمع

(١) Mikhail Babich, 'Obschestvennyye priemnye barometr obshchestvennogo mneniya', 17 December 2008, at www.edinoros.ru

أخروولوج إلى الموقع في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

(٢) Vitalii Ivanov, 'Yedinaya Rossiya': kratkaya istoriya partii (Moscow: Yevropa, 2009), p. 166

بسجيل المزاج الشعبي المتغير. في آذار/مارس ٢٠٠٩، على سبيل المثال. ومع تفاقم حدة الأزمة المالية العالمية. ازداد عدد الأشخاص الذين يتوافقون للتعبير عن قلقهم حيال أسابيع العمل الأقصر، والحسومات على الرواتب، ولدى التسريح من الوظائف، وحيال المشكلات التي يواجهونها مع المصارف والقروض السكنية. وكذلك للتقدم بالشكاوى المعتادة حيال الإسكان. كان أحد أكبر المراكز الصناعية يعاني نقصاً في الأدوية المدعومة، وذلك نتيجة الاستقطاعات التي كانت تحدث في المصانع الكبرى التي تدعم الخدمات الاجتماعية في المدن التي توجد فيها. إجمالاً، ارتفعت نسبة الشكاوى المرتبطة بطريقة أو بأخرى بتراجع مستويات المعيشة. إلى حوالي الربع. إلى جانب توفير طريقة تبدو من خلالها أن السلطات على الأقل تأخذ بالاعتبار هموم عامة الشعب. سمحت أيضاً شبكة مكاتب الاستقبال هذه لقيادة الحزب الوطنية بمقارنة خبرات الحياة اليومية في شتى المناطق، واستخلاص الاستنتاجات حيال أداء كبار المسؤولين فيها^(١).

نظم خلف بوتين، ديميتري ميدفيديف، زيارة إلى مكتب الاستقبال الرئاسي في وسط موسكو مرتين في السنة على الأقل، للقاء كتّاب الرسائل شخصياً، ولإعطاء التعليمات للمسؤولين والوزراء. متى سنح الأمر، من خلال عقد مؤتمرات عبر الفيديو. في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وافق على تنظيم اجتماع في الكرملين لكل أبطال الاتحاد السوفيتي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس مجد البلاد الأكبر؛ وعلى إقامة متحف في موقع أول محطة للطاقة النووية في العالم في أوبينيسك؛ وعلى إصدار شارة تذكارية في الذكرى الخمسين لفرق البناء الطلابية التي لبّت نداء خروشوف لاستصلاح «الأراضي العذراء» في كازاخستان^(٢). في تموز/يوليو التقى ميدفيديف شخصياً بعض الزائرين، وأصدر مراسيم لإقامة جسور للمشاة، وإزالة الكبريت من مرفأ نهر، وإيصال إمدادات الماء والغاز إلى قريتين معزولتين، وتشديد نموذج عملي للطائرة التي أتم بها الطيار شكالوف رحلته المتواصلة الشهيرة من موسكو إلى أميركا الشمالية فوق القطب الشمالي عام ١٩٢٧^(٣). ضم مكتب الاستقبال حيزاً للآمهاة والأطفال، ومدخلاً للمعوقين، وعيادة للإسعافات الأولية، إضافةً إلى غرفة انتظار؛ كان الزوار يُستقبلون من الثلاثاء إلى السبت من الساعة التاسعة والنصف صباحاً حتى الرابعة وخمس وأربعين دقيقة عصرًا.

(١) *Kommersant*, 17 April 2009, p. 3 يعود أصل وجود مكاتب الاستقبال إلى منشآت المراسلة التي أسسها ديميتري ميدفيديف في شباط/فبراير ٢٠٠٨. بصفته مرشحاً للرئاسة، ولكن بدا أنها لم تحتمل حجم المراسلات التي كانت تلقاها. وغالباً ما لم تتضح النتائج العملية التي تحققت (1) *Nezavisimaya gazeta*, 1 September 2008, p. 1. وجدت صحيفة إزفيستيا «جواً ودوداً وشبهها بجو الأعمال» حينما زارت مكتب استقبال حزب روسيا الموحدة الواقع في ٣٩ جادة كوتوزوف في موسكو. حيث يستقبل ٧ أو ٨ موظفين الزوار بين الساعة العاشرة صباحاً والسادسة مساءً؛ كالحال في أماكن أخرى، مسألة الإسكان هي التي ولدت أكبر كم من الاستفسارات (2) *Izvestiya*, 16 October 2008, Moscow supplement, pp. 1-2.

(٢) *Izvestiya*, 10 April 2009, p. 1

(٣) المصدر نفسه، ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٩، ص ٢.

وسمح استديو، مجهز بعناية في الطابق العلوي يضم شاشة عملاقة وتوصيلات ساتالايت، للرئيس بالتفاعل مباشرةً ليس مع أهالي موسكو فقط، بل مع المجتمع برمته^(١)، كلما شاء.

قدم ميدفيديف مساهمته الأكثر تميزاً إلى دفع الاتصالات السياسية، عندما أنشأ مدونة على الموقع الإلكتروني الرئاسي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. في البداية اقتصر على سلسلة من رسائل الفيديو المسجلة، منهارسالة عن إعادة إحياء الرياضة الجماهيرية. ولكن منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بات بالإمكان ترك تعليقات على وسائل الاتصال هذه. وقد جرى إنشاء فضاء إلكتروني خاص (blog.kremlin.ru) لهذا الغرض^(٢). أفاد ميدفيديف للصحافيين أنه قرأ التعليقات، وأنه ينوي التعليق بشكل فردي على بعضها^(٣). وتقدم خطوة إلى الأمام في وقت لاحق من تلك السنة عبر تأسيس «مجتمع افتراضي»، وهو «فرع محلي» لمدونته. ووعد قائلاً (كانت قد جرت تسميته أصلاً بالرئيس الرقمي): «بفضل لايف جورنال، سأتمكن من التفاعل أكثر مع مستخدمين آخرين للشبكة». سوف تُنسخ الفيديوهات والمنشورات هنا من موقع الكرملين الإلكتروني، وسيستنى للمستخدمين المسجلين مناقشتها بحرية أكبر. أصلاً كان كثير من السياسيين، بمن فيهم المعارضون، يستفيدون من هذه الفرص الجديدة. «ميدفيديف نفسه يتابع النقاش عن كثب»، وفق ما أفاد مساعده الإعلامي، «رغم أنه لن يتمكن دوماً من الإجابة شخصياً»^(٤).

أفاد موظفون آخرون من طاقم العمل أن المدونة الرئاسية يتابعها حوالي ٩٠ ألف شخص يوميًا، وأنها تستقطب عددًا كبيرًا من المتابعين أكثر مما تفعل قنوات التلفزة الرئيسية^(٥). وأنها «تتحول بشكل مطرد إلى مكتب استقبال شكاوى مقدمة للرئيس حول أخطاء المسؤولين، وجورهم في الأقاليم الروسية»، وفق تعليق لصحيفة «كومسومولسكايا برافدا». وقد أيقن عامة الشعب أنها طريقة للوصول إلى الرئيس من دون المرور «بالبيروقراطية المحلية» التي تعتمد في الغالب على تعديل كل ما ترسله إلى السلطات الأعلى منها^(٦).

(١) *Izvestiya*, 10 April 2009, p. 2

(٢) *Kommersant*, 13 January 2009, p. 3

(٣) *Izvestiya*, 3 February 2009, p. 2

(٤) المصدر نفسه، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ص ٢-١.

(٥) يمكن مراجعة المدونة الرئاسية على الموقع التالي: community.livejournal.com/blog_medvedev كانت التجربة الأولى مختلفة نوعًا ما: وقد اضطر تحديدًا الوسيط إلى العمل دونما توقف لمحو البذاءات، وغيرها من التعليقات غير اللائقة (3) *Moscow Times*, 23 April 2009, p. 3

(٥) *Izvestiya*, 1 June 2009, p. 2

(٦) *Komsomol'skaya pravda*, 18 May 2009, p. 4

رسائل إلى الحرر في عهد ما بعد الشيوعية

من الجلي أن الرسائل الموجهة إلى الصحف لها وظيفة مختلفة في نظام سياسي، يمكن فيه للأحزاب المعارضة صياغة البدائل مباشرة في الانتخابات. ولكن الصحف الروسية واصلت «عملها بالرسائل» مع حلول عهد ما بعد الشيوعية. وظلت سمة أساسية لروسيا، وللعالم بعض الوقت: فحققت صحيفة «أرغومينتي إي فاكتي» أعلى المبيعات، حيث افتُتح اليوم التحريري بأكياس ضخمة من البريد الوارد إلى الصحيفة من قرائها^(١). كانت هنالك أربعة أنواع رئيسية من المراسلين: «المنافضون»، وهم عادة كبار السن، ويبتغون معارضة كلام الصحيفة؛ و«المحللون»، وهم عادةً فوق سن الخمسين. ولديهم أفكارهم الخاصة حول تحسين المجتمع الذي يعيشون فيه؛ وهنالك «المناضلون في سبيل العدالة»، وهم عادةً فوق الثلاثين من العمر؛ وكذلك معنيون بمسائل، مثل سوء نوعية الأطعمة التي تُقدَّم في رياض الأطفال. وكانت لآخرين اهتمامات شخصية بحتة. فقد أرادت أفيرا من تيومين من الصحيفة أن ترسل إليها معدّة حَلَب كهربائية؛ وتساءل فيكتور من أورسك أين عساه يجد حاضنة بيوض؛ وأراد فاليري وأوكسانا من كوستروما الزواج، ولكن ينقصهما المال لإقامة الحفل؛ وأملا أن يتمكن القراء الآخرون من تقديم المساعدة. وهنالك مواطنون أفراد حسنو النيات، مثل السيد بوليفيك من موسكو، الذي رأى مجموعة كبيرة من الواقيات الذكورية من مختلف الحجم تطفو على سطح النهر، وتساءل: «أي مؤسسة تنتهك حرمة الجنس وترمي بهذه الأشياء في النهر؟» (شرحت الصحيفة أنها تتلقى رسائل من هذا النوع بكل رحابة صدر)^(٢).

طرحت الرسائل التي نُشرت في صحيفة «أرغومينتي إي فاكتي» في مطلع عهد ما بعد الشيوعية كل أنواع المسائل العامة. في الواقع كانت الصحيفة بكاملها تُكرّس أحياناً لأجلها، طُرح، مثلاً، الأسئلة الآتية: كم يكسب الرؤساء في رابطة الدول المستقلة؟ (تبيّن أن يلتسن لم يكن الأعلى دخلاً)^(٣). ماذا عن يلتسن نفسه: هل صحيح أن والده قد خدم في جيش كولتشاك المناهض للبلشفية خلال الحرب الأهلية؟ (لا، ولكنه عانى، هو وأخوه، من الاضطهاد السياسي في أواخر ثلاثينات القرن الماضي)^(٤). وقد نبّهت رسائل كثيرة صيف العام ١٩٩٦ من مخاطر فوز الشيوعيين في الانتخابات الرئاسية القادمة: هل ستعود متاجر «بيروزكا» (السوق الحرة)، حيث كانت السلع السوفيتية تباع مقابل عملات أجنبية؟ هل سيُحظر عرض المسلسلات التلفزيونية؟ وهل ستدوم النقائز أربع سنوات من دون أن تتلف، إلى حين حلول الجولة التالية

(١) ولكن صحيفة «إيفيستيا» أوضحت أنها ستولي بريدها قدرًا أقل من الأهمية في المستقبل: 2 January 1992, p. 3

(٢) *Argumenty i fakty*, no. 37, 1996, p. 2

(٣) *Argumenty i fakty*, no. 38-39, 1992, p. 1

(٤) المصدر نفسه، no. 47, 1993, p. 12

من الانتخابات؟^(١) عكست أسئلة أخرى فضولاً، مفهوماً حول التغييرات الاقتصادية التي تحدث في ذلك الوقت. على سبيل المثال: ما النطاق الاقتصادي الحر (off-shornaya zona)^(٢)؟ ما «الحصّة الذهبية، في أي شركة؟»^(٣) ما هي «الحواسيب اللوحية» (notebook computers)؟ وأين يمكن شراؤها؟^(٤) هل يمكن لامرأة مسنة أن تُوَرِّث قطعتها شقتها؟ (في وسعها ذلك، بحسب القانون)^(٥). كيف يمكن فتح ماخوز مرخص؟^(٦) أين يمكن للسجناء السابقين استثمار قسائمهم؟^(٧) ماذا فعلت القيادة بقسائمها؟ (لا يزال أمام رئيس لجنة الخصخصة أناتولي تشوبايس أن يحسم أمره)^(٨). وسأل السيد إيفانوف من منطقة موسكو، الذي كان يحاول أن يعتاش على معاش تقاعدي متواضع، إذا كان في إمكان المرء بيع جثته قبل وفاته؟^(٩).

تضمنت الرسائل أسئلة شخصية أيضاً. على سبيل المثال، لجأ الروس إلى الصحافة كي يحاولوا معرفة إن كان في إمكانهم اصطحاب الكلاب في المترو، أو شراء قبر في المقبرة بواسطة قسائم المعونة التي بحوزتهم، أو إن كان لدى الحكومة الروسية خدمة تنجيم، وما هي أبراج الرؤساء في رابطة الدولة المستقلة^(١٠). كان لدى البعض اهتمامات خاصة أكثر. مثلاً: «أي الرجال هم الأكثر فحولة جنسية؟» سؤال طرحه غالباً من نوفغورود، وهو سؤال يهْمُها كثيراً (يبدو أن الفنلنديين لديهم أعلى عدد للحيوانات المنوية في السننيمتر المكعب)^(١١)؛ وما هي تكلفة الحصول على خدمة بائعة هوى؟ (بضعة روبلات فحسب، أو كأس من نبيذ بورت في ميدان كومسومول، حيث تقع ثلاث من محطات السكك الحديدية الأساسية في موسكو، وفق ما أفادت الصحيفة، في حين تبلغ تكلفة بائعة الهوى في فندق سياحي ومقابل مزيد من الخدمات الخاصة، مثل استعراض لمثلية أو مثلي، مئات الدولارات؛ ومن الجلي أن الأجانب وجدوا

(١) *Argumenty i fakty*, no. 38-39, 1992, p. 16

(٢) المصدر نفسه، no. 9, 1995, p. 16

(٣) المصدر نفسه، no. 34, 1993, p. 8

(٤) المصدر نفسه، no. 2, 1994, p. 16

(٥) المصدر نفسه، no. 9, 1993, p. 16

(٦) المصدر نفسه، no. 43, 1993, p. 8

(٧) المصدر نفسه، no. 10, 1993, p. 12

(٨) المصدر نفسه، no. 8, 1993, p. 12

(٩) *Argumenty i fakty*, no. 23, 1993, p. 12

(١٠) المصدر نفسه، nos. 38-39, 1992, p. 13; no. 41, 1992, p. 1; nos. 38-39, p. 2; and no. 41, 1992, p. 5

(١١) المصدر نفسه، no. 43, 1993, p. 8

هذه التكاليف باهظة^(١). فقد كتب شخص مكروب يدعى «ل. ك.» من بلدة تيومين النفطية، قائلاً: إن زوجته تشتكي دوماً من أنه ليس «...» جداً، رغم أنه ليس مسناً، وما هي الحلول لتحسين أداته؟ (نُصح أن يتفادى الرتابة بأي ثمن)^(٢). كتب «أ. ك.» قائلاً إنه خسر عضواً مهماً في جسمه بسبب حادث تحطم سيارة قبل سنتين، سائلاً ماذا عساه يفعل؟ «لا يمكنني الاستمناة حتى» (شرحت له الصحيفة أن في إمكانه الحصول على «أعضاء صناعية من متاجر الأغراض الجنسية وحتى من الصيدليات»)^(٣). وعرض «خ. أ.» من أوفاء، عاصمة بشكيرستان، مشكلة مختلفة، لديه زوجتان، وكانت أحواله على ما يرام معها؛ ولكنهما انقلبتا ضده، متسائلاً إن كانت الصحيفة قادرة على مساعدته لاستعادة مودة واحدة منهما على الأقل حتى يحظى ببعض الراحة في خريف عمره^(٤).

طرح الروس مروحة واسعة من المشكلات الشخصية في رسائلهم خلال مطلع عهد ما بعد الشيوعية. مثلاً: كيف يمكن للمرأة أن تخفف وزنها؟ فقد أعلنت بولينا من بينزا استسلامها: «الحميات الغذائية لا نفع لها: ففي المساء ينتهي بي المطاف بتناول الطعام بشراسة»^(٥). لاقى آخرون نجاحاً أكبر: ادعت فتاة من تشيلياينسك في الثالثة عشرة من عمرها أنها خسرت ٢٠ كغ في شهر واحد من خلال التزامها شرب العصير وتناول العصيدة. ونصح مراسل من سان بطرسبورغ بتناول التفاح: تفاحة لدى تناول الفطور، وتفاحتين لدى تناول الغداء، وثلاث تفاحات لدى تناول العشاء. وقد أتى الاقتراح الأكثر غرابةً من قارئة من أوزبكستان، حيث أفادت لمجلة «رابوتنيتسا» أن النساء في جمهوريتها يشربن بولهن: «إنه يحافظ على نحافتنا، ويجعل بشرتنا ناعمة»^(٦). وهناك شابة تدعى لينا، ١٦ عاماً، تساءلت عما يمكنها عمله في شأن شعرها الذي يتساقط بفزارة^(٧). كذلك أبدت أخريات اهتماماً بمختلف العمليات التجميلية: مثل هل إجراء عملية لتكبير حجم الثديين يشكل خطورة؟ (على الإطلاق، يمكن إجراء العملية في روسيا نفسها ونتيجها ممتازة)^(٨): هل من الآمن السفر في حال تكبير الثديين، أم أنهما قد ينفجران؟ (طمأنتها

(١) *Argumenty i fakty*, no. 10, 1992, p. 8.

(٢) *Argumenty i fakty*, no. 5, 1992, p. 7.

(٣) المصدر نفسه، nos. 38-39, 1992, p. 9.

(٤) *Argumenty i fakty*, no. 34, 1993, p. 12.

(٥) المصدر نفسه، no. 14, 1993, p. 8.

(٦) *The Times*, 22 September 1992, p. 10.

(٧) *Argumenty i fakty*, no. 39, 1993, p. 8.

(٨) المصدر نفسه، nos. 38-39, 1992, p. 9.

الصحيفة)^(١)؛ وكيف تستطيع المرأة العارمة الصدر تحمّل وزن الثديين الثقيل؟^(٢) وقد عرض مراسل يدعى «ن. ز.» من موسكو مشكلة مختلفة: إنه يجامع الموتى. لم تعد الكلاب النافقة ترضي شهوته، وراح يبحث عن وظيفة في مشرحة؛ ولكن هل أفعاله هذه مخالفة للقانون؟ (من الجلي أنها ليست كذلك. ولكنه نُصح باستشارة طبيب نفسي في أقرب فرصة حيث أن كثراً مثله بدأوا نشاطهم الجنسي مع القطط والكلاب، ثم انتقلوا إلى ارتكاب جرائم أكثر خطورة)^(٣).

كانت هنالك صعوبة خاصة في التوفيق بين الأخلاقيات الشخصية المتغيرة وآراء الأجيال الأكبر سناً؛ فضلاً عن النقص في حيّز الإقامة عموماً. على سبيل المثال: ما عسى المرء يفعل إذا رغب أولاده البالغون في استخدام شقته للقاءاتهم الجنسية؟ وما عساه يفعل إذا كان منهمكاً في علاقة جنسية، وسمع صوت الباب وهو يفتح؟^(٤). وأراد زوجان أن يعلموا ما معنى «تبديل الشريك الجنسي». ولم يكن «ن. ز.» من نوفوسيبيرسك يملك أي فكرة عما عساه يقول في السرير، وهو مع حبيبته: ليس عن تكاليف المعيشة ربما؟^(٥)

ورد أيضاً استفسار آخر بخصوص فيلم سيرغي ميخالكوف "Burnt by the Sun" الحائز جائزة، الذي يقول «ليس هو من يستلقي فوق زوجته، بل هي تستلقي فوقه!». فقد كتب السيد أكولوف من كراسنويارسك، قائلاً: إنه هو وزوجته لم يفكرا طوال سنة في تجربة «وضعية ميخالكوف الجنسية»: هلا أطلعتهما الصحيفة على «وضعية غايدار الجنسية» وعلى «وضعية جيرينوفسكي الجنسية» أيضاً؟^(٦) في وبالمقابل، فإن مراسلة أخرى لم تكن تحظى بحياة جنسية على الإطلاق، لأن زوجها قلماً يستحم والرائحة الكريهة في المنزل لا تُطاق^(٧). وأراد بعضهم الحصول على نصيحة في شأن العلاقات الأقل تقليدية. على سبيل المثال، رغب «ل. ب.» من ليبتسك أن يعلم «هل يمكن للمرأة أن تحب امرأة أخرى؟»^(٨). وكتبت أولغا، البالغة من العمر ١٣ سنة، حول الفكرة عينها لمشاطرة الآخرين مشكلتها، أو حتى بلواها، ذلك أنها

(١) *Argumenty i fakty*, no. 15, 1998, p. 24

(٢) المصدر نفسه، no. 9, 1993, p. 16

(٣) *Argumenty i fakty*, no. 43, 1993, p. 8

(٤) المصدر نفسه، no. 48, 1995, p. 12; similarly no. 4, 1996, p. 1

(٥) المصدر نفسه، no. 15, 1996, p. 13, and no. 43, 1993, p. 8

(٦) المصدر نفسه، no. 6, 1996, p. 1

(٧) المصدر نفسه، no. 30, 1994, p. 13

(٨) *Argumenty i fakty*, no. 38, 1994, p. 13

مهووسة بمغنية^(١). هناك فتيات مفرمات بإخوتهم (لسوء الحظ، هو أيضًا يحبني)^(٢). وأراد «ل. م.» من نيجني نوفورود أن يعلم إن كان في وسع نسيبين مفرمين بالسر أن يتزوجا، فالأرستقراطيون كانوا يتزوجون (الأمر يعتمد على مدى القرابة التي تجمع بينهما)^(٣).

في الأغلب الأعم، عبّر القراء عن فضولهم بكل بساطة. مثلاً: هل كان غراهام غرين جاسوسًا؟ (نعم كان كذلك)^(٤). هل رواد الفضاء، وبعد قضائهم مدة طويلة في الفضاء، يحلمون أنهم يطيرون؟^(٥) هناك رائداً فضاء متزوجان أرسلتهما الولايات الأميركية المتحدة إلى الفضاء، وقد أراد قارئٍ طرح السؤال الحساس الآتي: هل كانا يمارسان الجنس في هذه البيئة المنعدمة الجاذبية، على الأقل لأهداف علمية؟^(٦) وسأل قراء آخرون عن الحيوانات الأليفة التي يملكها القادة في الحكومة؛ وأراد «ن. ج.» من أرزاماس أن يعرف إن كانت القطط قادرة على العيش من دون جنس؛ ذلك أنه يسكن في شقة بالطابق الثامن، ولا يخرج قطته أبداً من المبنى^(٧). سأل قراء فضوليون آخرون عن مداخل الكهنة؟ وهل بائعات الهوى يحصلن على معاش تقاعدي؟^(٨) وكم يبلغ معاش الرئيس بوش التقاعدي؟ في أي فيلم مثل رونالد ريفان؟ وأين يمكن مشاهدته في روسيا؟ وهل حاولت يوماً أيٌّ من الولايات المتحدة نيل استقلالها؟^(٩) وما هو فيروس الحاسوب؟^(١٠) هل صحيح أن مايكل جاكسون كان مصاباً بمرض جلدي، وأنه كان أصلاً ميتاً؟^(١١) وأن مهاجراً روسياً صمم الورقة النقدية الأميركية من فئة الدولار؟ (فعلاً)^(١٢). سأل قراء آخرون: مادام لم يعد هنالك اتحاد سوفيتي، فماذا سيحل «بأبطال الاتحاد السوفيتي»؟^(١٣) وما مصير

(١) *Argumenty i fakty*, no. 4, 1993, p. 6

(٢) المصدر نفسه، 5، 1993، p. 37.

(٣) المصدر نفسه، 16، 1996، p. 6.

(٤) المصدر نفسه، 16، 1995، p. 5.

(٥) المصدر نفسه، 16، 1995، p. 13.

(٦) المصدر نفسه، 15، 1992، p. 38-39.

(٧) المصدر نفسه، 13، 1993، p. 34، and no. 41، 1994، p. 16.

(٨) المصدر نفسه، 8، 1993، p. 43، and no. 43، 1993، p. 4.

(٩) *Argumenty i fakty*, no. 6، 1993، p. 12، العدد، 41، 1992، p. 5، والعددان، 38-39، 1992، p. 3.

(١٠) المصدر نفسه، 8، 1993، p. 17.

(١١) المصدر نفسه، 12، 1993، p. 17.

(١٢) المصدر نفسه، 12، 1993، p. 14.

(١٣) المصدر نفسه، 2، 1992، p. 38-39.

دفعات النفقة التي كان يسدها زوج سابق يعيش في جمهورية سوفيتية مختلفة، وباتت دولة مستقلة؟^(١) هل الشاي التركي يحتوي على مواد مشعة؟^(٢) هل نقل لينين روحه بشكل سحري إلى ميخائيل غورباتشوف؟^(٣) هل كان يسوع المسيح يهوديًا أم لا؟^(٤) وحينما يُبعث من جديد، فهل سيعمد إلى أخذ المؤمنين به، وإن كان سيفعل، فماذا سيحل بالباقيين؟^(٥)

طُرح النوع نفسه من المسائل الشخصية، وأحيانًا الحميمة، في مطلع القرن الجديد. على سبيل المثال، أرسلت «م. ف.» من تامبوف، إلى زوجها السجين، لعبة جنسية جرت مصادرتها، لأن من غير المسموح إدخال أغراض كهذه إلى السجون، في حين ليس هناك نص كهذا في أنظمة السجون. وبالتالي لماذا يجري تشجيع المساجين على الانخراط في علاقات مثلية؟ شرح مسؤول في السجن أن إدخال أغراض ذات سمة إباحية غير مسموح. ولكن مجلس الدوما عجز عن التوافق على تعريف محدد لها؛ وأنه لأمرٌ جيد أن يُطرح «موضوع ساخن» كهذا على صفحات أشهر جريدة في البلاد^(٦). كتب ديميتري أليشين يشتكى من أنه اشترى علبه من الواقيات الذكرية «تحسبًا فقط»، ولكن «في اللحظة الحساسة جدًا» تبين أنها «صغيرة جدًا». أي واقيات ذكرية عساه يشتري كي يحرض على أن قياسها مناسب؟ (استشارات الصحيفة مجموعة من بائعات الهوى، وقد أجمعن على أن النوعية الصينية واليابانية والروسية من الواقيات الذكرية هي عمومًا الأقصر، وأن النوعية الأميركية هي الأطول)^(٧). سأل مراسل آخر: لماذا يُعتقد أن الصدر العارم هو الأكثر جاذبيةً لا المؤخرة الكبيرة؟ المرأة التي تتمتع بصدر عارم لن تواجه صعوبة، على ما يفترض، في تغذية رضيعها؛ ولكن إذا صح ذلك، لماذا تعتبر عارضات الأزياء النحيلات نموذجًا للجمال الأنثوي؟ (أجابت الصحيفة أن ربط الإنجاب بالمؤخرة الكبيرة أشبه بالاعتقاد أن التلفاز ذا الشاشة الكبيرة يعرض برامج أفضل)^(٨). سأل شاب ممتعض اسمه أ. نيكولايف من موسكو: لماذا يُمنع قانونيًا ممارسة الجنس في المتنزّهات العامة؟ «لم تكن نزع أحداً، وسرعان ما سيحلّ الصيف ثانية»^(٩). ولماذا تصر الكنيسة الأرثوذكسية على العفة التامة خلال الصوم الكبير؟ (شرحت الكنيسة

(١) *Argumenty i fakty*, no. 9, 1994, p. 16

(٢) المصدر نفسه، no. 3, 1993, p. 12

(٣) المصدر نفسه، nos. 38-39, 1992, p. 11

(٤) المصدر نفسه، no. 17, 1993, p. 5؛ على نحو مماثل 3, nos. 38-39, 1992, p.

(٥) المصدر نفسه، no. 17, 1993, p. 12

(٦) *Argumenty i fakty*, no. 16, 2000, p. 11

(٧) المصدر نفسه، no. 22, 2000, p. 16

(٨) المصدر نفسه، no. 31, 2007, p. 10

(٩) المصدر نفسه، no. 11, 2002, p. 24

أنها تطبق هذه المسائل بشكل فردي، وأن الإحجام عن المجامعة لا ينطبق على المتزوجين حديثًا؛ أو على الأزواج الذين طال انفصالهم^(١).

لكن في غالب الأحيان، كان الروس يبدون فضولاً فحسب. على سبيل المثال: لماذا تتمتع راقصات الباليه بطول العمر؟ كم سيارة في مرآب بوتين؟ وهل يُسمح له بقيادتها بنفسه؟ (نادرًا جدًا). كيف ينفق الرئيس ميدفيديف مبلغ ٢٢٠ ألف روبل في الشهر؟ (على الأعمال الخيرية بشكل كبير)^(٢). وسألت قارئة من كالينينغراد: أين ذهبت كل الأجسام الفضائية الغربية؟ (أكدوا لها أن هذه الأجسام لا تزال تُرى بين الفينة والأخرى)^(٣). كم تبلغ تكلفة تحنيط جثة لينين وحفظها في قبره في الساحة الحمراء؟ (حوالي ١٠٠ ألف دولار في السنة)^(٤). متى سيتمكنون من التكلّم مع الموتى؟ (لم تعطِ الصحيفة جوابًا مشجعًا)^(٥). هل يتحول المرء إلى مثلي الجنس إذا احتسى كمية كبيرة من الجمعة؟ (لا ولكن فرص الإنجاب لديك قد تتدنى)^(٦). ما أفضل سنّ للزواج؟ (أشارت الصحيفة: ٢٦ للمرأة، وبين ٢٧ و٢١ للرجل)^(٧). كم دُفع لجوان رولينغ مقابل بيع نسخ كتابها «هاري بوتر» في روسيا؟ (ظل الرقم الفعلي «سرًا تجاريًا» ولكن لم يساور الصحيفة شك في أن الرقم يتألف من خمسة أصفار، بالعملة الأجنبية. بطبيعة الحال)^(٨). هل صحيح أن النجم السينمائي ليوناردو دي كابريو روسي الأصل؟ (نعم؛ وكذلك سيلفستر ستالون ومايكل دوغلاس وهاريسون فورد). وهل كان يقيم علاقة مع عارضة روسية؟ (وكذلك فعل، آنذاك، ميل غيبسون وأحد أعضاء فرقة رولينغ ستون)^(٩). ما قيمة قطع يهوذا الفضية الثلاثين بالأسعار الحالية؟ (حوالي ٤ آلاف دولار)^(١٠). من هو مصمم ملابس السيدة بوتين؟ (إنها تفضل الأزياء الروسية حصراً ولكنها تحتفظ بالأسماء لنفسها)^(١١). وهل مرض الرئيس نفسه يوماً؟ (نعم، ولكنه لم يمرض يوماً إلى درجة العجز عن أداء واجباته الرسمية)^(١٢).

(١) *Argumenty i fakty*, no. 13, 2002, p. 24

(٢) راجع على التوالي المصدر نفسه، no. 15, 2009, p. 56; and no. 16, 2009, p. 2; no. 18, 2009, p. 48

(٣) *Argumenty i fakty*, no. 43, 2002, p. 18

(٤) المصدر نفسه، p. 24

(٥) المصدر نفسه، p. 26

(٦) المصدر نفسه، no. 45, 2003, p. 20

(٧) المصدر نفسه، no. 9, 2003, p. 21

(٨) المصدر نفسه، no. 43, 2002, p. 12

(٩) راجع على التوالي: no. 22, 2003, p. 22, and no. 34, 2009, p. 48

(١٠) المصدر نفسه، no. 45, 2003, p. 28

(١١) المصدر نفسه، no. 8, 2003, p. 26

(١٢) المصدر نفسه، no. 16, 2003, p. 1

هنالك أيضاً مراسلون طرحوا مسائل عامة من شتى الأنواع، وأحياناً بنبرة ساخطة. مثلاً: لماذا لا يُحاكم النواب على عراكتهم في مجلس الدوما كما يُحاكم المواطنون العاديون إذا تصرفوا على هذا النحو العدواني نفسه؟^(١) ولماذا قوائم مرشحي كل الأحزاب السياسية تقريباً تعج بالرياضيين والمسؤولين ورجال الأعمال، سؤال طرحه د. خرينوف من فورونيج، في حين أنه لم يسمع إلا بامرأة لبانة واحدة وعامل سابق واحد؟ (شرح الرئيس السابق للجنة المركزية للانتخابات أن برلماناً مهنيّاً حلّ محلّ مجلس نواب الشعب السوفيتي، وليس ثمة دليل يشير إلى أن مصالح العمال يمثلها بشكل أفضل العمال أنفسهم. وقد عارضته الصحيفة نفسها الرأي متساءلة: من أي ناحية يُعتبر العامل الكفو أو المزارع أو المعلم أو الطبيب برلمانياً أقلّ مواءمةً من رجل أعمال أو مدير حقق النجاح منذ فترة قريبة، وهو «بعيد عن الحياة العامة»، ناهيك «بالمغنين ولاعبي كرة القدم»؟^(٢) لماذا لا يعيش أحد في الكرملين، على عكس البيت الأبيض؟ (شرح المسؤولون أن الكرملين غير مناسب للسكنى)^(٣). ولماذا لا يقابل سولجنيتسن إلا الأجانب؟ لقد أفادت زوجته للصحافيين أن الكاتب يكذب في عمله وأن المقابلات تشتت ذهنه. ولكن لماذا إذاً أعطى مقابلة مطولة لمجلة ألمانية؟ ولماذا يتردد كثيراً في التحدث إلى أهل بلده - لعله يخشى ألا يُسمع؟ (شرحت زوجته قائلة: لا يخشى الكاتب نفسه قط مغيبة ألا يُسمع في بلده، ولكن السياسة الروسية تُؤلّ بشكل متحيز جداً في الإعلام الغربي، ولا أحد سواه يستطيع تصحيح مغالطاتها)^(٤).

طرح مراسلون آخرون المزيد من المسائل. على سبيل المثال: لماذا ترتفع رسوم قطارات سكك الحديد بهذا الشكل السريع؟^(٥) لماذا الحمّامات العامة متسخة إلى هذه الدرجة، من بسكوف إلى ماغادان؟^(٦) وما عسى المرء أن يفعل إذا خسر وظيفته: مثل السيدة زاييسيفا من كالينينغراد، التي صوتت للرئيس الروسي الجديد، ثم وجدت نفسها تُطرد من المصرف الذي عملت فيه لعدة سنوات في الوقت الذي فقد فيه زوجها وظيفته في مجال صناعة السيارات؟^(٧) وأراد آخرون معرفة كيفية الحدّ من الإعلانات على جوانب الطرقات؟^(٨) وماذا بشأن حظر الأطعمة المعدّلة جينياً؟ (شرح ناشطو غرينبيس وأكاديمية العلوم الطبية أن هذا الأمر سيكون مضاره أكثر من منافعه، ذلك أن المعيدات المتوفرة غير كافية، وستكون هناك حاجة إلى فرض ضوابط على كل الأطعمة المستوردة من الخارج،

(١) *Argumenty i fakty*, no. 10, 2003, p. 24

(٢) المصدر نفسه، no. 40, 2007, p. 7

(٣) المصدر نفسه، no. 48, 2008, p. 64

(٤) المصدر نفسه، no. 31, 2007, p. 10 (وقد أشرنا في آخر الكتاب، إلى أن الكاتب توفي بعد فترة وجيزة، في العام ٢٠٠٨).

(٥) المصدر نفسه، no. 7, 2009, p. 7

(٦) المصدر نفسه، no. 7, 2009, p. 7

(٧) المصدر نفسه، no. 11, 2009, p. 14

(٨) المصدر نفسه، no. 40, 2007, p. 7 (بدا أن السلطات المحلية تملك أصلاً السلطات المطلوبة).

والنتيجة الوحيدة ستكون تراجع المؤن الغذائية وارتفاع الأسعار بشكل كبير^(١). سأل آخرون: لماذا جامعات موسكو وسان بطرسبورغ ليست في أحدث قائمة لأهم الجامعات في العالم؟^(٢) لماذا عاملت الحكومة الروسية شعبها كالقطيع، عندما ألغيت كل الرحلات إلى سوتشي لعدة ساعات من أجل مرور مجموعة من المسؤولين عقب منتدى اقتصادي دولي؟^(٣) هل صحيح أن المسؤولين ونواب مجلس الدوما لا يزالون يقضون إجازاتهم في كورشفيل على الرغم من الأزمة الاقتصادية، وأن مجلس الدوما نفسه جرى فيه تجميد تكاليف الوجبات، وزيادة المبالغ المتوفرة للرحلات إلى الخارج؟ (نقل للصحيفة أن الأسعار في مطعم مجلس الدوما قد ارتفعت في الواقع، وأن الميزانية المخصصة للرحلات إلى الخارج قد تقلصت، وأن النواب أنفسهم قد عانوا من خسائر فادحة)^(٤).

أشار دستور العام ١٩٩٣ أصلاً إلى المراسلات الواردة من المواطنين في المادة ٣٣، التي نصّت على أن للمواطنين الحق في الدعوى شخصياً، وأن لهم الحق أيضاً في إرسال مراسلات فردية وجماعية إلى هيئات الدولة وفروع الحكومة المحلية. وقد ازداد تدفق المراسلات من كل الأنواع بشكل مطرد: حتى العام ٢٠٠٠ ورد ما يصل إلى مليون رسالة إلى الحكومة على جميع المستويات، في حين ورد أكثر من ٢,٦ مليون رسالة في العام ٢٠٠٣. ووفق «أكثر التقديرات حدراً» كان يرد ما لا يقل عن عشرة ملايين رسالة في السنة إلى الهيئات الحكومية المحلية^(٥). وجرى تقديم إطار عمل جديد لجميع هذه المسائل في العام ٢٠٠٦، وذلك ضمن قانون يتناول «كيفية النظر في المراسلات الواردة من المواطنين». سُمح للروس وكذلك للمقيمين الأجانب، بتقديم دعاوهم واقتراحاتهم وإعلاناتهم وشكاوهم؛ وسوف يحظون بردً خطي يتناول موضوع مراسلتهم. وإذا لم يعجبهم الرد، فإن بوسعهم الاستئناف ضده. كذلك، حظر القانون محاكمة المواطنين جراء أي محاولة يقومون بها لاستعادة حقوقهم الخاصة وحياتهم ومصالحهم المشروعة، أو حريات الآخرين ومصالحهم وحقوقهم، وكذلك للدفاع عن كل ذلك. إلا أن الرسائل الواردة من مصادر مجهولة لن تؤخذ في الاعتبار، ولا تلك التي تطرح مسائل سبق للمحاكم أن أصدرت حكماً في شأنها، ولا الرسائل التي تستخدم لغة مسيئة، أو تحوي تهديداً لحياتهم أو ممتلكات أي مسؤول أو أي فرد من عائلات المسؤولين. وقد اقتضى الأمر تسجيل جميع المراسلات من شتى الأنواع، وإعطاء مهلة تصل إلى ٣٠ يوماً للرد؛ وإمهال الهيئات الحكومية خمس عشرة يوماً لتوفير الوثائق المطلوبة أيًا كانت. على الأقل على الورق، تقدمت الأمور بضع خطوات إلى الأمام^(٦).

(١) *Argumenty i fakty*, no 7, 2009, p 7

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، no. 13, 2002, p. 24

(٤) المصدر نفسه، no. 10, 2009, p. 10

(٥) *Parlamentskaya gazeta*, 20 November 2006, p. 1

(٦) 'O poryadke rassmotreniya obrashchenii grazhdan Rossiiskoi Federatsii', SZ, no. 19, item 2060, 2 May 2006

لكن ظلت هناك حالات متعدّدة، كما كانت الحال في العهد السوفيتي، تعرض فيها كتّاب الرسائل أنفسهم للظلم بسبب طرحهم مسألة ما أمام السلطات، حيث أُجبروا على ترك وظائفهم «بطلب خاص منهم»، والانتقال إلى مكان آخر، أو تعرضوا للتهديد بمقاضاتهم، أو جرى إقحامهم أنهم ربما عرضوا أنفسهم لأذى جسدي. وقد تمحور جزء من المشكلة في أن الشكوى يُحتمل إرجاعها، على الرغم من أحكام القانون، إلى سلطات المقاطعة التي أصدرتها، والتي قد تكون هي نفسها موضوع الشكوى، أو قد تُحوّل إلى مسؤول صغير المرتبة كي يعالجها، يدرك جيداً أن الأنفع لمصالحه على المدى الطويل حماية الرؤساء الأعلى مرتبة من الوقوف إلى جانب المواطنين العاديين. هذا كله أظهر مدى ضآلة تأثير الرئيس في الحياة اليومية في أرجاء البلاد، وفق تعليق لكتاب في صحيفة «أرغومينتي إي فاكتي»، ومدى استمرار «المعارضة المفتوحة» لسلطته على المستويين الإقليمي والمحلي. أضاف مخرج سينمائي قائلاً: «إن رفع شكوى للسلطات بخصوص مشكلاتك، سواء أكانت فيدرالية أم إقليمية أم محلية، لطالما كان تصرفاً غير مقدّر وبعيماً وأحياناً خطيراً في بلادنا. هكذا كانت الحال في العهد السوفيتي، وما زالت كذلك في المجتمع الروسي المعاصر. ولن يحدث تغيير في اعتقادي، إذ لطالما وقفت الحكومة في بلادنا في جهة، والشعب في الجهة الأخرى. وحرى بعامة الناس أن يألفوا فكرة أنهم في روسيا لا يسعهم سوى الاعتماد على أنفسهم»^(١).

الحياة في المستقبل

خسر الروس دولةً وحرزياً حاكمًا في العام ١٩٩١. ولكن الأكثر من ذلك هو أنهم خسروا نظاماً عقائدياً كان يحدّد وجودهم بكامله. سواء اقتبسوا مثله أم لم يفعلوا، فإن الفضل يعود إلى الماركسية - اللينينية في المكانة التي احتلها الروس في العالم الذي عاشوا فيه: مكانتهم في مجتمعهم الخاص، ومكانة الاتحاد السوفيتي نفسه ضمن إطار التغيير العالمي الأشمل. لقد ظلت إيديولوجية رسمية لأكثر من جيلين، وبحلول العام ١٩٨٩، عند إجراء آخر إحصاء سكاني سوفيتي، تبين أن ٥٪ ولدوا قبل ثورة أكتوبر، وأقل منهم لا يذكرون المجتمع غير الاشتراكي^(٢). كانت روسيا قبل الثورة بلدًا غالبية من المسيحيين الأرثوذكس؛ وقد حافظت الكنائس على وجودها القانوني بعد العام ١٩١٧. وتمتع المتدينون بحق ممارسة شعائرهم وفق الدساتير المتتالية. إلا أن النظرية الرسمية أشارت إلى أن «الخرافات» التي من هذا النوع ستختفي تدريجياً إلى جانب السلوكيات والقيم التي انبثقت من التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي تعود إلى ما قبل الاشتراكية، وستحل محلها الرؤية المادية إلى العالم^(٣). يبدو أن هذا كان صحيحاً. حيث وجدت

(١) *Argumenty i fakty*, no. 32, 2009, pp. 8-9

(٢) *Ilogi Vsesoyuznoi perepisi naseleniya 1989 goda* (Minneapolis: EastView, 1992), vol. II, part 1, pp. 13-14

(٣) راجع على سبيل المثال: V. T. Syzrantsev, ed., *Kratkii slovar'-spravochnik agitatora i politinformatora* (Moscow: Politizdat, 1977), p. 225.

دراسات تناولت السلوكيات الدينية أن مستويات الالتزام بتعاليم الدين قد انخفضت من ٨٠٪ في نهاية العشرينات إلى ٥٠٪ في نهاية الثلاثينات، وإلى ١٠-٢٠٪ في الستينات^(١)؛ وبنهاية السبعينات انخفضت مستويات الالتزام الديني أكثر، فوصلت إلى ٨-١٠٪. وبات العمال المتخصصون وعمال المزارع وأهل الفكر شبه متحررين من المعتقدات الدينية^(٢). بالطبع حدثت تفاوتات بين سنة وأخرى، ولكن النزعة العامة كانت واضحة، وهي استئصال الدين نتيجة لتغييرات اجتماعية اقتصادية وثقافية^(٣).

في الواقع، بدا الدليل أقل وضوحًا مما أشارت إليه هذه الأرقام. بادئ بدء، بات من الأصعب ممارسة الشعائر الدينية؛ ذلك أن حوالى ثلثي الكنائس التي كانت ناشطة قبل الثورة قد أقفلت أبوابها بكل بساطة (في العام ١٩٩٧، كان هناك زهاء ثمانية آلاف رعية أرثوذكسية فقط في روسيا الاتحادية قاطبة، في حين كان هناك أكثر من ٢٧ ألف بلدة أو قرية كي تخدمها. وكان كثير من الروس يقضون ساعات بل أيامًا في رحلتهم من المنزل إلى أقرب كنيسة)^(٤). فضلاً عن أن الأشخاص الذين كانوا يافعون وأوفر ثقافة، كانت لديهم كل المبررات لتغيير معتقداتهم الدينية إن كانت لديهم طموحات مهنية ما (هذا أحد أسباب هيمنة النسوة والمسنيين على أعداد الحضور في القدايس). بالرغم من ذلك، عرّف حوالى ٧٠ مليون شخص أنفسهم كمتدينين^(٥)، أي أكثر من ثلاثة أضعاف أعضاء الحزب الشيوعي. في الوقت عينه، تجلّى أكثر فأكثر أن المتدينين، والملحدين كذلك، لديهم مجموعة فلسفات شخصية متناقضة ومنتشرة بشكل ملحوظ. بادئ بدء، كان المتدينون يعانون «جهلاً مطبقاً» للكتاب المقدس، وأبدوا استعدادًا تامًا لتقبل واقع يمكنهم أن يعيشوا فيه حياة حميدة من دون الاعتقاد بالله؛ وكان كثير يعتقدون أن الدين ضارّ تمامًا. في الوقت نفسه، كان حوالى نصف الملحدين، الذين استطلعت آراؤهم أواخر العهد السوفيتي، يعتقدون أن من المستحيل العيش من دون الإيمان بوجود إله ما، والنسبة عينها لم تبدِ استعدادًا لدعم حملة

V. D. Kobetsky, 'Issledovanie dinamiki religioznosti naseleniya v SSSR', in V.D. Sherdakov, ed., *Ateizm. (١) Religiya. Sovremennost'* (Leningrad: Nauka, 1973), pp. 126-7, 129

وفقاً للإحصاء السكاني الذي أجري في العام ١٩٣٧ وأخفيت نتائجه آنذاك، فإن ٤٢,٩٪ من السكان فوق سن الـ ١٦ كانوا ملحدين، و٤٢٪ كانوا أرثوذكسًا، و١٤,٨٪ ينتمون إلى أديان أخرى. نقلًا عن:

Yu. A. Polyakov, ed., *Vsesoyuznaya perepis' naseleniya 1937 g.: kratkie itogi* (Moscow: Institut istorii AN SSSR, 1991), pp. 106-7).

Pravda, 30 March 1979, pp. 2-3 (٢)

Sherdakov, ed., *Ateizm*, p. 129 (٣)

Rossiiskii statisticheskii yezhegodnik: statisticheskii sbornik [hereafter RSYc] (Moscow: Goskomstat (٤) Rossii, 1997), pp. 47, 50-1; Nathaniel Davis, *A Long Walk to Church: A Contemporary History of Russian Orthodoxy* (Boulder, CO: Westview, 1995), p. xi.

(٥) كان هذا هو التقدير الرسمي لقسطنطين خارشيف، رئيس مجلس الشؤون الدينية التابع للحكومة السوفيتية:

'Sovest' svobodna', *Ogonek*, no. 21 (21-28 May 1988), pp. 26-8, at p. 26.

تناهض «الخرافة الدينية» التي كانت لا تزال موجودة^(١). وكان بعض الأشخاص الآخرين غير المتدينين يعرضون رموزاً دينية في منازلهم، ويسمون قبورهم بالصلبان، ويلتزمون الأعياد الكنسية بداعي العادة، أو احتراماً لأنسابهم، أو لكبار السن في عائلاتهم^(٢).

لكن نهاية الحكم الشيوعي أنهت الوضع الذي كان فيه المتدينون مقيدون في التعبير عن إيمانهم، وأحياناً كانوا يعاقبون عليه. فقد طرأت تغيرات هائلة على الدور العام للدين في أواخر العهد السوفيتي. وفي أي حال كانت هنالك نواح عدة أمكن فيها لتعاليم الكنيسة أن تجد أرضية مشتركة مع الماركسية - اللينينية، بما في ذلك التزام الحياة العائلية، والتزام روسيا قوية وموحدة، وكذلك التزام السلم مع الدول والقوميات الأخرى. وقد التزمت الكنيسة الأرثوذكسية تحديداً فتح هامش أكبر من الحرية لأتباعها؛ ولكنها أبدت غموضاً في شأن الديمقراطية الليبرالية، التي كان يجب ألا تُفهم بوصفها حقاً في تقديم مطالب غير معقولة. وناصبت العداوة للتأثير الغربي، بما في ذلك الكنائس الأخرى، ممارسة «اضطهاداً روحياً»، وفق تعبير أحد أكثر قادتها صراحةً؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى «تدهور أخلاقي لم يشهد له مثيلاً الشعب الروسي الفارق في المعاناة»^(٣). في الواقع أبدى قادة الكنائس استعداداً للسماح باستخدام مؤسساتهم لتهميش كل من ينتقد علناً سياسة الدولة، أو معاملة المتدينين تحديداً، والتزموا، بشكل وثيق، تعزيز العلاقة مع الدول الأخرى. وهذا عملياً مشابه لـ«سياسة السلام اللينينية» التي كانت تنتهجها الحكومة^(٤). في الوقت عينه، كانت المؤسسة الدينية، هي المؤسسة الوحيدة التي تتمتع بمستوى عالٍ من الثقة الشعبية؛ فقد وفرت عقيدة تُعدُّ البديل المتناسك الوحيد للماركسية - اللينينية؛ ولديها مطبوعات وممتلكات وطاقت عمل؛ والتزامها قائداً معيناً أو مجموعة محددة من السياسات كان له تأثيره البالغ ضمن بيئة سياسية غير مستقرة^(٥).

(١) *Materialy mezhvuzovskoi nauchnoi konferentsii po probleme vozrastaniya aktivnosti obshchestvennogo soznaniya v period stroitel'stva kommunizma* (Kursk: Kurskii gosudarstvennyi pedagogicheskii institut, 1968), pp. 361-2.

(٢) S. I. Tereshchenko, ed., *Gor'kaya balka. Kompleksnoe sotsiologicheskoe issledovanie kolkhoza imeni V. I. Lenina* (Stavropol': Stavropol'skoe knizhnoe izdatel'stvo, 1972), pp. 114-16.

(٣) *Sovetskaya Rossiya*, 29 August 1992, p. 2

(٤) Nickolas Lupinin, 'The Russian Orthodox Church', in Lucian Leustean, ed., *Eastern Christianity and the Cold War, 1945-1991* (London and New York: Routledge, 2010), pp. 19-39.

(٥) Michael Angold, ed., *Cambridge History of Christianity*, vol. V: Eastern Christianity (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2006) وللإطلاع على مزيد من المعلومات حول التقليد البيزنطي كاملاً، راجع: John Anderson, *Religion, State and Politics in the Soviet Union and Successor States* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1994); Davis, *A Long Walk*; and Jane Ellis, *The Russian Orthodox Church: Triumphalism and Defensiveness* (London: Macmillan and New York: St Martin's, 1996). مزيد من الدراسة متوفر في قسم (لمزيد من الاطلاع).

ظهرت بضع إشارات في البداية، في ظل قيادة غورباتشوف، كانت تدل على احتمال حدوث مصالحة بين الكنيسة والدولة^(١). كان الأمين العام نفسه، وهو في زيارة إلى طشقند في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، قد دعا إلى الوقوف بحزم في وجه الظاهرة الدينية. وانتقد بشدة المسؤولين الحزبيين تحديداً الذين يناصرون القيم الشيوعية في حين أنهم يشاركون بأنفسهم في الاحتفالات الدينية^(٢). بدأ بعدها يظهر خط جديد، انطلاقاً من مقال كاتبه مجهول حول الاشتراكية والدين نُشر في الصحيفة النظرية للحزب (الكوميونست) في آذار/مارس ١٩٨٨. بدأ أن المقال يعيد النظر في العلاقة بين الكنيسة والدولة خلال بداية الحكم السوفيتي، ثم أكمل ليدعو إلى إعادة تقييم أشمل لمكانة الدين في المجتمع الاشتراكي. أشار المقال إلى أن وجود ملايين المتدينين هو أمر واقع، ويجدر فعل كل شيء لتفادي «البدائية» في التعامل معهم^(٣). وقد ازداد الخط الجديد وضوحاً بعد اجتماع بين غورباتشوف وهرمية السلطة الكنسية في نيسان/أبريل ١٩٨٨، بمناسبة ألفية تأسيس الكنيسة الأرثوذكسية، تحدث خلالها القائد السوفيتي حول المعايير والأعراف الشاملة التي يتشارك فيها الجانبان، ودعا المتدينين، وكذلك الملحدين، إلى التعاضد في سبيل القضية العظمى المشتركة ألا وهي إعادة بناء الاشتراكية وتجديدها. وقد لفت الانتباه بشكل خاص إلى الطريقة التي تؤدي بها الكنيسة دوراً فاعلاً أكثر في المؤسسات الرسمية العامة، مثل صندوق الأطفال والصندوق الثقافي^(٤). ووصف البطريك بدوره برنامج الحزب بأنه «إنساني للغاية وأقرب إلى المثل المسيحية العليا»^(٥).

حتمًا بدأ جلياً وجود تغيرات بارزة في موقع المتدينين وكنائسهم في نهاية الحقبة الشيوعية. وتبين أن غورباتشوف نفسه كان متعمداً، وأن والدته كانت تمارس العبادات بانتظام^(٦). وحدثت بادرة مبكرة تحمل بعض الأهمية، وهي عودة دير دانييلوف في موسكو إلى الكنيسة الأرثوذكسية. وبعد تجديده لعب دوراً أساسياً في احتفالات الذكرى الألفية بعد بضع سنوات. وجرت إعادة ممتلكات أخرى، بما فيها

(١) راجع على سبيل المثال مقالاً من صفحتين بعنوان «زيادة فاعلية الدعاية الإلحادية» في صحيفة «البرافدا» ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، ص ٢-٣.

(٢) *Pravda Vostoka*, 25 November 1986, p. 1

(٣) *Kommunist*, no. 4, 1988, pp. 121-2

(٤) *Gorbachev, Izbrannye rechi i stat'i*, vol. VI, pp. 201-3

(٥) *Izvestiya*, 9 April 1988, p. 3

(٦) للاطلاع على موضوع تعميم غورباتشوف، راجع: *Izvestiya TsK KPSS*, no. 8, 1989, p. 66 بخصوص ارتياد والدته الكنيسة، راجع: Michael Bordeaux, *Gorbachev, Glasnost and the Gospel* (London: Hodder and Stoughton, 1990), p. 24

يتوفر سرد مختلف من قبل دافيس، «مشوار طويل»، الذي زار بريفلونو في العام ١٩٩١، وأشار إلى أن كنيسة القرية دُمّرت قبل سنوات عدة (ص ٢٥٣).

كاتدرائيات الكرملين، في نهاية العقد، وافتُتحت آلاف الكنائس الجديدة في جميع أجزاء البلاد^(١). ووقعت سابقة أخرى، ألا وهي اللقاء بين غورباتشوف والبابا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩؛ وفي السنة التالية أُعيد رسمياً تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي والكرسي الرسولي^(٢). بدأ المتدينون، وحتى الرهبان، يظهرون في الإعلام المطبوع والإلكتروني. وقد انتُخب أوائل القادة الدينيين للبرلمان السوفيتي عام ١٩٨٩ (بعضهم عبر منافسة علنية مع مرشحين آخرين). وبدأ الوجود الديني يرسخ نفسه في العمل التربوي والإحساني، بما في ذلك بناء أولى الكنائس في السجون منذ العام ١٩١٧^(٣). وقد أُجريت أولى القداديس الدينية في كاتدرائيات الكرملين في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، وبُنت أولى النشرات الدينية عبر محطات التلفزة الرسمية^(٤). وبعد سنة، حدثت سابقة أخرى، حيث جرى الاحتفاء بعيد الميلاد الأرثوذكسي كعيد رسمي^(٥). وبحلول شتاء العام ١٩٩٠-٢٠٠٠، أمست النشرات الدينية والمناسبات الإحسانية وجلسات الشفاء الإيمانية «وقائع شائعة». وفي نيسان/أبريل ١٩٩١، بدأت أول محطة إذاعية أرثوذكسية البث بانتظام^(٦).

في الشهور الأخيرة للحكم الشيوعي، أي في العامين ١٩٩٠ و١٩٩١، توسعت حريات المتدينين أكثر من خلال سلسلة من التدابير الرسمية. وقد منح قانون الملكيات، المصادق عليه في العام ١٩٩٠، الكنائس حقوقاً كاملة في التملك^(٧)، ورسخ قانون حرية العقيدة، الذي جرى تبنيه في وقت لاحق من السنة، وحق المتدينين في الترويج لمعتقدهم، وحق الآباء في تنشئة أبنائهم على الطريقة الدينية (كان ذلك حتى تلك المرحلة منافياً للقانون إن كان الأولاد دون سن الثامنة عشرة). ومُنحت الكنائس كذلك حق المشاركة في الحياة العامة، وتأسيس صحفها الخاصة، رغم أنها ليست أحزاباً سياسية: سُمح لها

(١) *Pravda*, 29 November 1991, p. 1 (Kremlin cathedrals), and *Izvestiya*, 7 February 1991, p. 3 (return of monasteries). افتُتحت أكثر من ٤ آلاف كنيسة أرثوذكسية جديدة بين العامين ١٩٨٥ و١٩٩٠: *Otechestvennye arkh-ivny*, no. 1, 1995, p. 61.

(٢) *Pravda*, 16 March 1990, p. 6

(٣) Anne White, 'Charity, selfhelp and politics in Russia, 1985-91', *Europe-Asia Studies*, vol. 45, no. 5 (1993), pp. 787-810, and Melissa L. Caldwell, 'The politics of rightness: social justice among Russia's Christian communities', *Problems of Post-Communism*, vol. 56, no. 4 (July-August 2009), pp. 29-40.

(٤) *Pravda*, 30 December 1989, p. 3, and 4 February 1991, p. 6

(٥) *Izvestiya*, 7 January 1991, p. 1

(٦) Anderson, *Religion, State and Politics*, p. 171

(٧) 'O sobstvennosti v SSSR', *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov SSSR i Verkhovnogo Soveta SSSR*, no. 11, 1990, item 164, 6 March 1990.

أيضاً بتأسيس مدارسها وجامعاتها الخاصة^(١). وفي غضون ذلك، غير الحزب الشيوعي أنظمتها في العام ١٩٩٠، كي يسمح للمتدينين بالانضمام إلى صفوفه^(٢)؛ وشرحت الأمانة العامة أن الدين يستند إلى «القيم الإنسانية والأخلاقية والثقافية العامة». ولا يهدف الحزب إلى إهانة مشاعر المتدينين، بل إلى إدراجهم في العمل المشترك الرامي إلى إعادة تجديد المجتمع الاشتراكي^(٣). وقد تبني البرلمان السوفيتي، في إحدى جلساته التشريعية الأخيرة، إعلان «حقوق الفرد وحرياته» تضمن حرية المعتقد والممارسة الدينية^(٤). وقد أُدرجت الضمانات نفسها في «إعلان الحقوق والحرريات» الذي وافق عليه البرلمان الروسي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١^(٥). وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أخذ الدستور المسائل إلى حد أبعد «فكفل الحق في اعتناق أي دين، فردياً أو بشكل جماعي، أو عدم اعتناق أي دين. كذلك كفل الحق في اختيار المعتقد الديني، أو أي معتقد آخر، واعتناقه ونشره، والعمل وفقاً لهذا المعتقد»، وذلك ضمن مادة لا يمكن تعديلها بالتصويت البرلماني^(٦).

عمل المتدينون والجماعات الدينية ضمن هذا الإطار التشريعي، فأمسوا عمومًا يؤدّون دورًا مركزيًا في الحياة الروسية العامة، بحلول التسعينات. كان البطريك أول المتكلمين في حفل تنصيب الرئيس المنتخب حديثاً في تموز/يوليو ١٩٩١. وأعلن يلتسن نفسه أنه كان يحضر قداسًا دينيًا مرة في الشهر تقريباً^(٧). كان هو ورئيس الوزراء السوفيتي فالنتين بافلوف كلاهما قد حضرا قداس عيد الفصح في كاتدرائية إيففاني في وقت سابق من تلك السنة؛ وكانا بين مجموعة من المسؤولين الكبار الذين وقفوا بشجاعة، إن لم نقل بشيء من الخجل، في مدخل الكنيسة، وراحوا بين الفينة والأخرى ينحنون ويعبثون بالشموع في محاولة منهم لإظهار أنهم ليسوا غريبين تمامًا عن الشعائر الأرثوذكسية^(٨). كانت الأحزاب الدينية قد بدأت تؤسس نفسها في أواخر الثمانينات. وخاض كثير منها الانتخابات البرلمانية في العامين

(١) للاطلاع على النص، راجع: 'O svobode sovesti i religioznykh organizatsiyakh'، المصدر نفسه، 1990، no. 41، item 813، 1 October 1990

جرى تبني قانون روسي مواز في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠: 'O svobode veroisповedanii', *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov RSFSR i Verkhovnogo Soveta RSFSR*, no. 21، 1990، item 240.

(٢) *Materialy XXVIII s"ezda Kommunisticheskoi partii Sovetskogo Soyuz* (Moscow: Politizdat، 1990)، rule 2، pp. 108-9.

(٣) April 1991 الوثيقة ٦٦، Tsentr po khraneniuyu sovremennoi dokumentatsii، Moscow، *fond 89*، perechen' 20

(٤) *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov SSSR*، no. 37، 1991، item 1083

(٥) *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov RSFSR*، no. 52، 1991، item 1865

(٦) المادة ٢٨ من دستور العام ١٩٩٢.

(٧) *Izvestiya*، 10 July 1991، p. 1، and 11 June 1992، p. 3.

(٨) *New York Times*، 8 April 1991، p. A6

١٩٩٥ و١٩٩٥: في العام ١٩٩٥، قدّم الاتحاد الديمقراطي - المسيحي وحركة المسلمين قوائم مرشحيهما الخاصة. وشارك حزب الأرثوذكس والحزب الديمقراطي - المسيحي الروسي والحركة الديمقراطية - المسيحية الروسية، كأعضاء في كتلة سابقة للانتخابات أكبر حجماً. رمزياً، تمحور أكبر تغيير على الإطلاق في عودة ظهور كاتدرائية المسيح المخلص في وسط موسكو، التي بُنيت في القرن التاسع تخليداً لهزيمة نابليون، وهدمتها السلطات السوفيتية عام ١٩٣١؛ ولكن أُعيد بناؤها على أساس تصميمها الأصل (أصبحت رمزية بطرق أخرى، حيث بُني مركز تجاري تحتها على مقياس أكبر كثيراً)^(١). علقت صحيفة «إزفيستيا» في نيسان/أبريل ١٩٩٥ قائلة: «لم يسبق للكنيسة أن شاركت في الحياة السياسية العامة في البلاد بهذا الشكل الصارخ»^(٢).

كما عكس النظام السوفيتي مزيجاً مميزاً من الماركسية والتقاليد الروسية، كذلك جمعت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية القيم المسيحية العامة مع عدد من الخصائص المميزة. كانت الكنيسة الأرثوذكسية كنيسة للدولة، بعيدة كل البعد عن المواطنة نفسها في روسيا ما قبل الثورة، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعمل الحكومة أكثر مما في الدول التي تنتمي إلى التقليد المسيحي الغربي، وخصوصاً الدول التي اندلعت فيها صراعات إصلاح بين الكنيسة والدولة. كان فهم «العضوية» محدوداً. وكان المعتقد الديني مرتبطاً بالمشاركة في مجتمعات المتدينين أكثر من ارتباطه بالعقيدة الرسمية^(٣). وقد عكست الكنيسة قيماً لا تنتمي إلى هذا العالم، وبالكاد تقبلت القيود على حقوق المتدينين، أو مصادرة ممتلكاتها. لكن جرت مصالحات في أوقات الأزمات الوطنية، مثل الحرب العالمية الثانية، وحدث تعاون من مختلف الأنواع. فقد قدمت قيادة الحزب، عملياً، ترشيحات للمناصب المتقدمة. واعتبر بعض الأفراد في هرمية السلطة أن من واجبهم الوطني تبليغ الاستخبارات السوفيتية^(٤)، وفي عهد ما بعد الشيوعية،

(١) *Nezavisimaya gazeta*, 31 December 1994, p. 13
Konstantin Akinsha and Grigorij Kozlov, *The Holy Place: Archaeology, Ideology and History in Russia* (New Haven, CT, and London: Yale University Press, 2007).

(٢) *Izvestiya*, 4 April 1995, p. 5

(٣) للاطلاع على شرح وافٍ للتعاليم الأرثوذكسية، راجع على سبيل المثال: Timothy Ware, *The Orthodox Church, new* (Harmondsworth and New York: Penguin, 1993)

(٤) وفقاً للوثائق المتوفرة حالياً، فقد أدى ثلاثة مطارنة دوراً أساسياً في معركة الكرملين الإيديولوجية مع الغرب، حيث كانوا يرفعون تقاريرهم مباشرة إلى عناصر الاستخبارات السوفيتية. وقد عمل المطران يوفينالي من كروتيتسي، الرئيس السابق لمديرية العلاقات الخارجية للكنيسة الأرثوذكسية، تحت الاسم السري (أدامانت)، مستخدماً موقعه النافذ ضمن مجلس الكنائس العالمي لمهاجمة التقارير الكاذبة والمزيفة حول اعتقال الكهنة الأرثوذكس، وتدمير الكنائس في الاتحاد السوفيتي. فيلاريت من كييف كان قائد كنسي آخر يحمل اسماً سرياً استخبارياً سوفيتياً، وكان ناشطاً (على سبيل المثال) خلال قمة غورباتشوف - ريفان في إيسلندا عام ١٩٨٧، حيث، وفق ما أفاد مشغلاه في الاستخبارات السوفيتية، نفذ مهمة تزويد الدوائر الدينية في الغرب بمعلومات، كان الهدف منها الحث على تصرف إيجابي دعماً للمبادرات السلمية التي =

بدأت الكنيسة الأرثوذكسية تتمتع بالمساندة الرسمية، كونها الكنيسة الوطنية، مقارنةً بالطوائف غير المسجلة، وكذلك الأجنبية^(١). وبدا جلياً، في مطلع القرن الجديد، أنها باتت العقيدة الراسخة للغالبية العظمى من المتدينين الروس، والوحيدة التي لها وجود متأصل على مستوى الوطن. وكان للبطريرك الجديد، كيريل، المنتخب في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، حضور وطني خاص به من خلال برنامج تلفزيوني أسبوعي، «كلام من كاهن». وسرعان ما جرى تصنيفه (كسلفه) بوصفه أحد أكثر السياسيين نفوذاً في البلاد^(٢).

طراً تغير جوهرى على مكانة الكنائس الرسمية، حتى قبل انتهاء الحكم الشيوعي. وشهد مطلع العهد ما بعد الشيوعي زيادة سريعة في عدد الأبرشيات التي يقيم فيها أكثر من ستين طائفة مختلفة عباداتها (انظر الجدول ٦-١٠)؛ كانت الكنيسة الأرثوذكسية، التي نركز عليها في نقاشنا هذا، الأكبر على الإطلاق. ولكن ما الذي كان يحدث في المجتمع الأعم؟ هل زاد عدد المتدينين على ما كان عليه من قبل؟ وهل باتوا أكثر فاعلية في التعبير عن معتقداتهم؟ بكل تأكيد استقرت مستويات التدين بحلول التسعينات بعد ما وصفه بعض المعلقين «بانفجار» حدث آخر العهد الشيوعي. ولكن هذا ما جعل أكثر من نصف السكان يعرفون أنفسهم بوصفهم متدينين، مقابل ١٠٪ فقط في أواخر الثمانينات^(٣). وصف حوالى الثلثين أنفسهم بأنهم «أرثوذكس» بالمعنى العام، ولكن ليس كمتدينين بالضرورة (انظر الجدول ٦-١١)؛ حوالى ٦٠٪ يمكن اعتبارهم «متدينين»، وفقاً لمجموعة متنوعة من التحقيقات، وحوالى ٤٠٪

= يقدمها الاتحاد السوفيتي (Scotland on Sunday, 5 July 1998, p. 11). وفقاً لـ م. ف. شكاروفسكي، كان الحزب الشيوعي السوفيتي ينفذ سياسة كواد في الكنيسة الأرثوذكسية منذ الخمسينات 'Russkaya pravoslavnaya tserkov' i Sovetskoe gosudarstvo v 1943-1964 godakh (St Petersburg: Dean + Adia-M, 1995), p. 11.

(١) للاطلاع على امتيازات الكنيسة الأرثوذكسية، راجع على سبيل المثال: Sotsiologicheskie issledovaniya, no. 5, 1994, p. 10

(١٧٪ من المتدينين الأرثوذكس أنفسهم وافقوا على هذه الفكرة).

(٢) للاطلاع على موضوع انتخابه، راجع: 1, 28 January 2009, p. 1: IZvestiya, للاطلاع على موضوع التصنيف، راجع: Nezavisimaya gazeta, 1 February 2010, p. 6. (حل كيريل آنذاك في المرتبة السادسة).

(٣) للاطلاع على موضوع الانفجار، راجع: 217, Levada, ed., Sovetskii prostoi chelovek, p. 217: وردت نسبة ١٠٪ من المتدينين في العام ١٩٨٨ في:

L. M. Mitrokhin, ed., Religiya i politika v postkommunisticheskoi Rossii (Moscow: Institut filosofii RAN, 1994), p. 35

على سبيل المثال، أشير إلى تثبيت مستويات المعتقد الديني في: 95, 11, 1998, p. 95: Svobodnaya mysl', وراحت مستويات الثقة تتراجع بعد العام ١٩٩٣ (ص٩٦)، بالرغم من وجود دليل على استمرار الارتفاع في مستويات التزام الأرثوذكسية: Stephen White and IanMcAllister, 'The politics of religion in postcommunist Russia', Reli- gion, State and Society, vol. 25, no. 3 (September 1997), pp. 235-52, at p. 242

بالاستناد إلى بيانات استطلاعية جمعت بين العامين ١٩٩١ و١٩٩٦).

الجدول ٦-١٠ الطوائف الدينية الأساسية، ١٩٩٦-٢٠١٠

٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٤	٢٠٠٠	١٩٩٦	
٢٢٥٠٧	٢٢٨٦٦	٢١٦٦٤	١٧٤٢٧	١٣٠٧٣	جميع الطوائف
١٢٤٣٥	١٢٥٨٦	١١٥٢٥	٩٢٣٦	٧١٩٥	الكنيسة الأرثوذكسية الروسية
٣٨٦٢	٣٨١٥	٣٥٣٧	٣٠٩٨	٢٤٩٤	المسلمون
١٣١٣	١٥٨١	١٣٥٥	٦٧٨	٣٥١	العنصريون
٨٥٧	٩٠٣	٩٧٩	٨٠٧	٦٧٧	المعمدانينيون
٦٦٨	٧٠٣	٦٩٨	٤٣٠	٢٤٨	المسيحيون الإنجيليون
٥٧٧	٦٠٨	٦٤٦	٣٦٨	٢٢٢	السبتيون
٤٠٧	٤٠٠	٣٨٦	٣٠٥	١٢٩	شهود يهوه
٢٨٤	٢٨٦	٢٦٧	١٣٠	٨٠	اليهود
٢٦٩	٢٨٣	٢٨٤	٢١١	١٦٤	المتدينون القدامى
٢٢٢	٢٤٠	٢٤٨	٢٣٦	١٨٣	الكنيسة الكاثوليكية الرومانية
٢١٢	٢٢٨	٢١٩	٢٠١	١٤١	اللوثريون
١٩٨	٢٠٠	١٩٢	١٧٦	١٢٤	البوذيون
١٧٠	١٧٩	١٧٦	١٨٥	١٢٩	الكنيسة المشيخية
١٠٦	١١١	١٠٥	٦٧	٤٨	الميثوديون

المصدر: *Rossiiskii statisticheskiy yezhegodnik*, سنوات مختلفة، تظهر جميع الطوائف التي كان لها ما لا يقل عن ١٠٠ أبرشية، أو مؤسسة أخرى في العام ٢٠٠٩.

جرى تعميدهم^(١). كان المتدينون، كحال المجتمعات الأخرى، مؤلفين من الإناث بشكل غير متكافئ، وعددهم أكبر نوعاً ما في الفئات العمرية المُسنَّة، رغم أن الشبان متدينون أكثر من الذين بلغوا منتصف

(١) حول أعداد المتدينين، راجع: V. I. Garadzha, *Sotsiologiya religii* (Moscow: Aspekt Press, 1996), p. 226. أُفيد عن أعداد أدنى نوعاً ما في مصادر أخرى؛ وقد وجد المركز الوطني لدراسة الرأي العام على سبيل المثال نسبة بلغت ٤٧,٥٪: (Economicheskie i sotsial'nye peremeny: monitoring obshchestvennogo mneniya, no.1, 1998, p. 81). حول التعميد، راجع المصدر نفسه (تعهد ٢٧,٠٪ و ٥,٧٪ عمدوا أنفسهم).

الجدول ٦-١١ الروس وأديانهم، ١٩٩١-٢٠١٠

٢٠١٠	٢٠٠٧	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٠	١٩٩٦	١٩٩١	
									هل أنت شخص متدين؟ إذا كنت متديناً، فما هي ديانتك؟
٧٠	٦٦	٥٩	٥٧	٦١	٥٧	٥٢	٤٤	-	الأرثوذكسية
٢١	٢٣	٣٠	٣٢	٣٠	٣٤	٣٥	٤٣	-	لست متديناً
٤	٣	٦	٤	٥	٥	٤	٣	-	الإسلام
٥	٨	٥	٨	٥	٥	٩	١٠	-	دين آخر/ يصعب القول
									كم مرة تتراد المناسبات الدينية؟
٨	٨	-	-	٦	٨	-	٧	٥	مرة في الشهر على الأقل
٣٢	٣٤	-	-	٣٠	١٨	-	١٧	٢٠	مرة في السنة على الأقل
٤٥	٣٩	-	-	٤٦	٥٩	-	٦٠	٦٥	لا أترادها
									ما مقدار ثقتك بالكنيسة والمنظمات الدينية؟
٥٢	٤٠	٤٤	٤٣	٤٠	٤٠	٣٨	٣٩	-	ثقة تامة

المصدر: "Religiya i tserkov" at www.levada.ru/religion.html، آخر ولوج إلى الموقع الإلكتروني في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

العمر (ظهر نوعان مختلفان من التدين: إيمان رسمي وتقليدي أكثر من جهة الأجيال الأكبر سناً، والتزام فردي وانفعالي أكثر في حالة الفئات العمرية الصغرى)^(١). كذلك، بدا أن المتدينين يتمتعون بمستويات تعلم أدنى من الوسط، ومستويات مداخليل أدنى. والمثير للمفاجأة أن مستويات الالتزام كانت هي الدنيا في البلدات المتوسطة الحجم، أكثر مما هي في الريف، وكانت العليا على الإطلاق في موسكو وسان بطرسبورغ^(٢).

كذلك كانت أنماط التزام الدين مسألة ثانية. ففي الاحتفالات الكنسية الكبيرة تكون نسبة الحضور مرتفعة، حيث تبلغ أكثر من ٨٠٪ من السكان الأرثوذكس في عيد الفصح^(٣). بيد أن عدد الذين يرتادون

(١) Boris Dubin V. I. Garadzha, *Sotsiologiya religii* (Moscow: Aspekt Press, 1996), no. 6, 1996, pp. 15-16

(٢) VTsIOM data reported in *Svobodnaya mysl'*, no. 11, 1998, p. 99

(٣) VTsIOM data reported in *Svobodnaya mysl'*, no. 11, 1998, p. 103

الجدول ٦-١٢ الروس ودينهم من منظور مقارن

روسيا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية	الهند	نيجيريا	المكسيك	
٤٢	٤٦	٧٩	٩٢	٩٨	٨٢	لظالما أمنت بالله
٢٢	٢٨	٦٧	٨٦	٩٥	٦٣	أصلي بانتظام
٧	٢١	٥٤	٥٢	٩١	٥٨	أرتاد المناسبة الدينية بانتظام
٥٤	٥٤	٧٤	٥١	٧٩	٥٥	لا أؤمن أن الموت هو النهاية
٥٥	٥٢	٨٥	٨٩	٩٥	٨٣	الله (القوة العظمى) خلق الكون
٨١	٥٦	٨٢	٩١	٩٦	٨٠	الإيمان بالله (القوة العظمى) يجعل المرء إنساناً أفضل

المصدر: استطلاع لـ (ICM) (في روسيا العدد الإجمالي = ١٠٠٠)، عمل ميداني في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، مأخوذ من الموقع الإلكتروني <http://news.bbc.co.uk/1/shared/spl/hi/programmes/wtwtgod/pdf/wtwtogod.pdf> آخر ولوج إلى الموقع الإلكتروني في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: تُظهر الأرقام موافقة بنسب تقريبية.

الكنيسة بشكل منتظم قليل جداً. ويشير استطلاع أجري عام ٢٠١٠، إلى مشاركة ما لا يعدو ٨٪ من السكان البالغين، في مناسبة دينية مرة واحدة في الشهر^(١)، وهو مستوى حضور يُعدُّ من أدنى المستويات عالمياً (انظر الجدول ٦-١٢)^(٢)، وهو متدنٌّ جداً إلى درجة أنه، قياساً على الغالبية العظمى، لم يستوفِ المتطلبات العادية لعضوية الكنيسة^(٣). فضلاً عن ذلك، فإن المتدينين لا يصلون بشكل منتظم، ولا

(١) استطلاع روسيا ٢٠١٠.

(٢) في المملكة المتحدة على سبيل المثال، بلغ العدد الموازي ١٩٪، (*Social Trends*, no. 36 (London: Stationery Office, 2006), p. 200).

في الولايات المتحدة وجد غالباً أن ٤٣٪ ادعوا أنهم يرتادون الكنيسة مرة في الأسبوع تقريباً. «ليس ثمة دليل على أن الأوقات السيئة تعزز حضور الناس في الكنائس»

(Frank Newport, 17 December 2008, at www.gallup.com, last accessed 17 April 2010)

تدنت مستويات الحضور الشهري على الأقل في كل الدول الـ ١٩ الممثلة في الاستطلاع الاجتماعي الأوروبي، من الدنمارك ٩٪ إلى بولندا ٧٥٪، رغم أن الدول الأرثوذكسية (والكاثوليكية) أكثر ميلاً عموماً إلى تسجيل مستويات من ارتياد الكنائس أعلى من غيرها (*Social Trends*, no. 36, p. 200)

(٣) *Svobodnaya mysl'*, no. 11, 1998, p. 99

يلتزمون حتى المناسبات الدينية المهمة^(١). وما يؤمنون به فعلياً يُعتبر مشوّشاً بالقدر نفسه. على سبيل المثال، هناك أقلية فقط تؤمن بالجنة والنار، أو بالحياة بعد الموت^(٢). في الوقت عينه، يميل المتدينون أكثر من سواهم إلى تصديق سلسلة كاملة من الظواهر الخارقة للطبيعة الغربية عن المسيحية التقليدية. وهم أكثر ميلاً من الملحدين أو اللادأريين إلى إخبار من يسألهم بأن الحكمة الشرقية قد أدت دوراً مهماً في حياتهم؛ وأكثر ميلاً في الوقت عينه إلى الاعتقاد بالتقمص، وبالإدراك ما فوق الحسي. وعلى نحو مماثل، فإن المتدينين أكثر ميلاً من سواهم إلى الاعتقاد بالتخاطر والتنجيم والعين الحاسدة والإنسان الثلجي؛ وهم أكثر ميلاً من الملحدين (رغم أنهم أقل ميلاً بقليل من اللادأريين) إلى الاعتقاد بالأطباق الطائرة^(٣). بالمقابل، أبدى الملحدون بشكل عام إيجابية أو إيجابية، بالغة، في مواقفهم تجاه الأرثوذكسية: اعتقدت نسبة كبيرة أن الكنيسة توفر الأجوبة للمسائل الأخلاقية، وتلبّي الحاجات الروحية^(٤).

ضمن المجتمع ككل، بمن فيه أولئك الذين يعتبرون أنفسهم متدينين والذين لا يعتبرون أنفسهم كذلك، يحتمل أن تتجلى الخلاصة في «الطبيعة المتناقضة والفارقة» للمعتقد الديني الروسي^(٥). بادئ الأمر، يعتقد عدد كبير جداً بأشكال مختلفة من الخرافات: بالطلع (٦٢٪)، بالأطياف أو الأشباح (٥٩٪)، بالعين الحاسدة (٦٦٪). يعتقد عدد أقل منهم بالمعجزات (٤٠٪)، وعدد أقل بالحياة بعد الموت (٣٣٪)، أو بالحياة الأبدية (٢٩٪)^(٦). واعتبر عدد يصل إلى ٨٠٪، وفق استطلاعات أجريت في مطلع القرن الجديد، أنفسهم أرثوذكساً، ولكن نسبة لا تعدو ٥٩٪ تؤمن بالله. واعتبر ٤٤٪ منهم أنفسهم «مؤمنين»، و٢٧٪ فقط يؤمنون بالحياة بعد الموت. بالمقابل، يعتقد ٤٣٪ بالتنجيم والسحر الأسود.^(٧)

(١) Mitrokhin, ed., *Religiya i politika*, p. 49 (أفاد ٢٢٪ من الذين قالوا عن أنفسهم إنهم متدينون أنهم يصلون بشكل منتظم: ١٤٪ يلتزمون الصوم).

(٢) Mitrokhin, ed., *Religiya i politika*, p. 49 (٢٥٪ فقط يؤمنون بالجنة والنار)؛ و٤٥٪ فقط من المتدينين، وفق استطلاع آخر، يؤمنون بالحياة بعد الموت (٨٠٪) (Svobodnaya mysl', no. 1, 1997, p. 80).

(٣) Lyudmila Vo- rontsova and Sergei Filatov, 'The changing pattern of religious belief: perestroika and beyond', *Religion, State and Society*, vol. 22, no. 1 (March 1994), pp. 89-96, at pp. 89-90.

(٤) Svobodnaya mysl', no. 1, 1997, p. 81.

(٥) Mikhail Mehedlov, 'Religioznaya identichnost' i sotsial'nye predpochteniya', *Svobodnaya mysl'*, no. 4, 2006, pp. 101-15, at pp. 104-5.

(٦) Vo chto veryat rossiyanec?', 18 July 2008, at www.levada.ru'.

(٧) D. E. Furman and Kimmo Kaariainen, 'Religioznaya stabilizatsiya: otnoshenie k religii v sovremennoi Rossii', *Svobodnaya mysl'*, no. 7, 2003, pp. 19-32, at p. 24.

على نحو غير مفاجئ، أبدى المؤمنون أكثر من سواهم ميلاً إلى الاعتقاد بالله، وهم أيضاً أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بأن الرقم ١٢ رقم منحوس، وأن النجوم تحدد مصائرهم، وهم أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بالتخاطر والتنجيم والأطباق الطائرة^(١). في الواقع، مال المتدينون إلى الاعتقاد بكل شيء: من الاعتقاد بأن القطة السوداء تجلب الحظ السيئ إلى الإيمان بالرئيس^(٢). والمسيحيون ليسوا استثناءً على الإطلاق، من حيث الطبيعة التناقضية التامة لمعتقداتهم. على سبيل المثال، يعتقد ٦٠٪ فقط من المجتمع البوذي الأصغر حجماً بكثير بتناسخ الأرواح، وهو مبدأ أساسي في معتقدتهم، في حين يعتقد به ٢٥٪ من المسلمين، رغم أنه لا يتساوق بتاتاً مع دينهم الذين يلتزمونه اسمياً؛ وكذلك يفعل ١٦٪ من الكاثوليك واليهود، و١٣٪ من البروتستانت^(٣).

بالنظر إلى هذه المعتقدات المتباينة وغير المتبلورة، لم يكن مفاجئاً وجود روابط مباشرة قليلة بين التدين والسياسة الروسية. ففي استطلاعنا للعام ٢٠١٠، على سبيل المثال، اعتبر الغالبية الساحقة أنفسهم (٨٢٪) أرثوذكساً؛ وممن صوّتوا لحزب روسيا الموحدة في انتخابات مجلس الدوما للعام ٢٠٠٧، بلغت نسبة الأرثوذكس ٨٦٪. وبلغت نسبتهم في صفوف الناخبين الشيوعيين ٨١٪. أما نسبتهم في أوساط الذين امتنعوا عن التصويت، وبدوا مختلفين بعض الشيء، فشارفت ٧٥٪. وتبين أن ٨٪ من العينة كلّها يرتادون الكنيسة مرة واحدة في الشهر. وهؤلاء شكلوا نسبة ٩٪ ممن صوّتوا لحزب روسيا الموحدة، وأقل من ٨٪ ممن صوّتوا للحزب الشيوعي. أما الذين امتنعوا عن التصويت، وكانوا مجدداً هم الاستثناء، فإن ٦٪ منهم فقط يرتادون الكنيسة بانتظام. هناك اختلاف طفيف في التصنيف الذاتي بين اليمين واليسار. فمن الذين يعتبرون أنفسهم أرثوذكساً روساً، حدّد العدد الأكبر أنفسهم في الوسط (١٣٪). ومن الملحدين انتمى العدد الأكبر إلى اليسار (١١٪). ولكن الغالبية العظمى لم يكن لها أي توجه سياسي على الإطلاق. لم تكن ثمة اختلافات جلية حول مجموعة من الخيارات السياسية. على سبيل المثال، كان الأشخاص الذين يرتادون الكنائس شهرياً يميلون نوعاً ما إلى تأييد فرض قيود على الإعلام؛ إنهم أكثر حماسة تجاه ضبط الدولة للاقتصاد، وحيال رئاسة بوتين. ولكن فيما يتعلق بموقفهم من الديمقراطية عموماً، فقد أجمع ١٣٪ منهم تماماً على أنها تعاني عيوباً؛ لكنها أفضل من أي بديل

(١) D. E. Furman and Kimmo Kaariainen, 'Religioznaya stabilizatsiya: otnoshenie k religii v sovremennoi Rossii', *Svobodnaya mysl*, no. 7, 2003, p. 25; L. M. Vorontsova, S. B. Filatov and D. E. Furman, 'Religiya v sovremennom massovom soznanii', *Sotsiologicheskie issledovaniya*, no. 11, 1995, pp. 81-91, at p. 87.

(٢) D. E. Furman and Kimmo Kaariainen, 'Religioznaya stabil'nost', p. 25. وكذلك: Furman and Kaariainen, 'Religioznaya stabil'nost', p. 25. *Religioznost' v Rossii v 90-e gody XX - nachale XXI veka* (Moscow: OGNI TD, 2006), pp. 46-51.

(٣) M. M. Mchedlova, 'Rol' religii v sovremennom obshechestve', *Sotsiologicheskie issledovaniya*, no. 12, 2009, pp. 77-84, at p. 78.

آخر؛ والنسبة نفسها تمامًا من العينة كلها، بمن فيها من يعتبرون أنفسهم أرثوذكسًا، عكست الفكرة نفسها^(١).

في المقابل، كان للكنيسة الأرثوذكسية تأثير معيّن في تحديد السياق التشريعي الذي تعمل ضمنه، ولصالحه. وقد نُصِّصَ قانون جديد، بدا أنه متحيز ضد الأديان الأخرى، نقضه الرئيس يلتسن في حزيران/ يونيو ١٩٩٧؛ لكن أقرّه مجلس الدوما بعد مطالعة إضافية له؛ وكذلك وافقت عليه الغالبية. وبالتالي لم يملك يلتسن خيارًا إلا التوقيع عليه. استثنى القانون الجديد^(٢) الكنائس «غير التقليدية» من النشاطات التربوية، أو الأدب المطبوع، أو زيارة المستشفيات والسجون، إلا إذا استطاعت إثبات أنها ناشطة في روسيا منذ خمس عشرة سنة على الأقل. ولم يوضح القانون كيفية تحقيق مطالب من هذا النوع. وكانت المنافع التي أعطاها للإسلام والبوذية واليهودية وكذلك للأرثوذكسية، من النوع الذي تصعب مواءمته مع تساوي جميع المؤسسات الدينية أمام القانون (المادة ١٤ من الدستور)، وضمانات حرية المعتقد (المادة ٢٨). وجدت الأديان الصغرى بدورها صعوبة أكبر في الدفاع عن مواقعها، عندما يستخدم المسؤولون المحليون مروحة من الحجج لتقييد قدرتها على العمل. واعترفت لجنة وزارة الخارجية الأميركية المسؤولة عن الحرية الدينية في العالم، والتي تراقب دورياً مثل هذه المسائل، اعترفت في تقريرها للعام ٢٠٠٩ أن الحكومة الروسية «تحترم عمومًا» حرية المعتقد للمواطنين العاديين. ولكنها أضافت أن هنالك إشارات تدل على أن بعض دور العبادة الإسلامية والكنائس غير التقليدية، بما فيها كنائس شهود يهوه، تُعامل بدرجة أقل من التقهّم. وقد تضمّنت الوثائق الرسمية إشارة أوضح إلى «الأمان الروحي» للبلاد، الذي يُفهم عادةً أنه يشمل الكنيسة الأرثوذكسية على حساب بعض الطوائف البروتستانتية والدينية الأحدث عهداً؛ والتي توصف أحياناً بالطوائف الشمولية^(٣).

في الواقع، تبين أن لمرتادي الكنائس مواقف متباينة حول كثير من المسائل التي تشكل جزءاً من الأجندة السياسية في عهد ما بعد الشيوعية. فمرتادو الكنائس المنتظمون، كحالهم في المجتمعات الأخرى، هم إجمالاً أكثر تحفظاً من نظرائهم خارج الكنيسة؛ إنهم أكثر تأييداً للقانون والنظام، وأكثر ميلاً إلى الاعتقاد بوجوب تعليم الأطفال احترام السلطات؛ فضلاً عن أنهم يبدون إيجابية أكبر تجاه نيكولاي الثاني. ولكن تجاه ستالين أيضاً؛ وهم أكثر استعداداً من سواهم لحظر الكتب «المؤذية»، ولعزل

(١) استطلاع روسيا ٢٠١٠.

(٢) 'O svobode sovesti i o religioznykh ob'edineniyakh', SZ, no. 39, item 4465, 26 September 1997

(٣) راجع: www.state.gov/g/drl/rls/irf/2009/127333.htm آخر ولوج إلى الموقع في الأول من آذار/مارس ٢٠١٠، ويدرج نماذج متعددة. مسائل الحرية الدينية في روسيا وسواها من الدول يراقبها أيضاً منتدى ١٨ للمنظمة، ومقره أوسلو؛ راجع: www.forum18.org. أشار مفهوم الأمن القومي الذي جرى تبنيه العام ٢٠٠٠ إلى التأثير السلبي للمنظمات والإرساليات الدينية الأجنبية (SZ, no. 2, item 170, 10 January 2000, pp. 691-704, atp. 700). وأشار مبدأ الأمن المعلوماتي الذي جرى تبنيه في وقت لاحق من السنة بشكل مباشر إلى «الطوائف الدينية الشمولية» (Rossiiskaya gazeta, 28 Sep-tember 2000, pp. 4-6, at p. 5).

ضحايا الأيدز؛ وأقل تأييداً لسياسات السوق والتعددية الحزبية^(١). وبالمقابل، أبدى المتدينون إيجابية أكبر تجاه الدولة السلافية الموحدة التي تجمع روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا، وهم أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بوجود إعلان روسيا بوصفها دولة أرثوذكسية ذات أفضليات خاصة لأعضاء الكنيسة الوطنية^(٢). وكان الأشخاص الأكثر تدينًا، على امتداد عالم ما بعد الشيوعية عمومًا، أكثر ميلاً من سواهم إلى القول بوجود سجن الأثرياء الجدد، وبأن مكان المرأة منزلها^(٣). وقد أبدى المتدينون، على الأقل في روسيا، مناهضة للشيوعية أكثر من عامة السكان (كانوا الأكثر عدائية تجاه الاشتراكية كعقيدة، وتجاه تعيين المسؤولين الحزبيين السابقين في المناصب الحكومية)؛ ولكنهم كانوا يميلون إلى تأييد النظام قبل الديمقراطية، وإلى دعم الاقتصاد المنظم أكثر من دعمهم لاقتصاد السوق. ولم يأبهوا كثيرًا للتعبير عن عدائيتهم لسيادة القانون وحقوق الإنسان^(٤). لكنهم جاهروا بعدائيتهم للأهليّات، كالشيشان والفجر، خصوصًا إذا كانوا من المتدينين الملتزمين^(٥).

بالمثل، تضافرت ظروف عدة جعلت للدين تأثيرًا هامشيًا في الحياة العامة الروسية مطلع عهد ما بعد الشيوعية. بادئ الأمر، كانت الرابطة بين الانتماء الديني والإيمان ضعيفة حتى أن العلاقة بين الإيمان وارتياح أماكن العبادة كانت أكثر ضعفًا؛ وهذا، عمومًا، هو العامل الذي كان له التأثير المباشر الأقوى في المواقف والسلوكيات السياسية^(٦). وكانت مستويات ارتياح أماكن العبادة، كما رأينا، متدنية جدًا، مقارنةً بالمجتمعات المتقدمة الأخرى. وتكوّنت لدى أشخاص كثيرين فكرة إيجابية عن دور الدين في المجتمع؛ إذ رحبوا بالمكانة البارزة التي تحتلها الكنائس؛ ولكن ظهرت أدلة تشير إلى أن الكنائس الأرثوذكسية تحديداً تفقد بعضًا من ثقة الناس التي كانت تتمتع بها آنفًا، ولم يتعزز موقعها المعنوي بفعل التقارير التي وردت حول ارتباطها بالنظام السوفيتي في الماضي (وفق ما شرحه البطريرك السابق، الذي كان يحمل اسمًا

(١) راجع على سبيل المثال: Mark Rhodes, 'Religious believers in Russia', *RFE/RL Research Report*, vol. 1, no. 14, 3 April 1992, pp. 60-4.

(٢) *Svobodnaya mysl'*, no. 8, 1996, p. 118

(٣) Miller, White and Heywood, *Values and Political Change*, pp. 260-3

(٤) L. M. Vorontsova and S. B. Filatov, 'Religioznost' - demokraticnost' - avtoritarnost'', *Polis*, no. 3, 1993, pp. 141-8, at pp. 144-5.

(٥) *Ekonomicheskie i sotsial'nye peremeny*, no. 6, 1996, p. 17. غير الروس يملكون تأثيرًا بالغًا.

(٦) راجع على سبيل المثال: Anthony Heath, Bridget Taylor and Gabor Toka, 'Religion, morality and politics', in Roger Jowell, Lindsay Brook and Lizanne Dowds, eds., *International Social Attitudes: The 10th BSA Report* (Aldershot: Dartmouth, 1993), pp. 57-8.

استخبارياً سرّياً خاصاً به، لصحيفة «إزفيستيا»، بقوله: «الدفاع شيء، وضرورة العطاء شيء آخر»^(١)، أو بفعل التقارير التي وردت حول الفساد والأعمال المنافية للأخلاق^(٢). وكان الإيمان بالبابا، في أوساط المتدينين وغير المتدينين على حدّ سواء، شبه مماثل للإيمان بالبطيريك. لكن الكاتب سولجنيتسين (إلى حين وفاته عام ٢٠٠٨) كان يتمتع بقدر من السلطة في مسألتي المعتقد والأخلاق أعلى كثيراً من أيّ منهما^(٣). ولكن كان صحيحاً بالقدر نفسه أن قلة قليلة من الأحزاب أو المرشحين للرئاسة سعت إلى حشد التأييد على أساس طائفي. كان من المرجح، إن حاول أحدهم القيام بذلك، أن يعرّز ذلك الحسّ الوطني والرأي السلطوي بشكل عام ضمن المجتمع. وضمن السياسة العامة؛ ولكن راح تأييد هذه المواقف يتصاعد أصلاً لأسباب لا علاقة لها بالدين. وبدا أن معتقدات دينية على هذا النحو تسهم بشكل ضئيل فيها. ففي عالم من المعتقدات الدينية المتنافسة والمتصارعة غالباً، شكّل الارتباط المزعزع بين المعتقدين الديني والسياسي في روسيا ما بعد الشيوعية شكل عنصرًا إيجابياً في مجتمع شديد الانقسام أصلاً.

لهزيد من الاطلاع

تجدون تطور علم الاجتماع السوفيتي والروسي، بما فيه دراسة الرأي العام، في كتاب واينبيرغ (٢٠٠٤). وحول الرأي العام في التسعينات، راجع البحث في كتاب وايمان (١٩٩٧). وللإطلاع على السنوات التالية، راجع كتاب كارناغان (٢٠٠٧). الأرقام الحديثة، التي غالباً ما تدمج سلاسل زمنية مديدة، متوفرة بالإنكليزية على الموقع الإلكتروني (www.russiavotes.org) (المستند إلى بيانات مركز ليفادا)، وفي الإصدارات الدورية لمركز «مقياس روسيا الجديدة» من العام ١٩٩٢ فصاعداً (تجدون إحاطة كاملة بالموضوع على الموقع الإلكتروني (www.abdn.ac.uk/cspp)، ونظرة عامة إلى النزعات في كتاب روز (٢٠٠٤). حول موضوع الدين، راجع على سبيل المثال: (Davis (2003), Knox (2005), Garrard and Garrard (2008) and Papkova (2011) Hahn (2007) and Dannreuther and March (2009)، وهناك مجموعة مفيدة من الوثائق المترجمة في كتاب بالزار (٢٠١٠).

(١) Independent, 7 January 1998, p. 12. أثبتت تقارير لاحقة، مستندة إلى وثائق الاستخبارات السوفيتية تُركت في أرشيف إستونيا، أن البطيريك «جاسوس بارز للاستخبارات السوفيتية» استخدم علاقاته لتأمين ترقيه السريع:

John Garrard and Carol Garrard, *Russian: هناك نظرة مشابهة وردت في: (Guardian, 12 February 1999, p. 18) Orthodoxy Resurgent: Faith and Power in the New Russia* (Princeton, NJ and Oxford: Princeton University Press, 2008).

وأعتبر ألكسي أحد أفضل وأتمع العملاء في الاستخبارات السوفيتية (ص٣٦).

(٢) راجع، على سبيل المثال، الجريمة المثلية المبلغ عنها في: 1, p. 27 September 1997, *Moskovskii komsomolets*.

(٣) *Svobodnaya mysl'*, no. 5, 1994, p. 54.

- Balzer, Marjory Mandelstam, ed., *Religion and Politics in Russia: A Reader* (Armonk, NY, and London: Sharpe, 2010).
- Carnaghan, Ellen, *Out of Order: Russian Political Values in an Imperfect World* (University Park: Pennsylvania State University Press, 2007).
- Dannreuther, Roland, and Luke March, *Russia and Islam: State, Society, and Radicalism* (London and New York: Routledge, 2009).
- Davis, Nathaniel, *A Long Walk to Church: A Contemporary History of Russian Orthodoxy*, 2nd edn (Boulder, CO, and Oxford: Westview, 2003).
- Garrard, John, and Carol Garrard, *Russian Orthodoxy Resurgent: Faith and Power in the New Russia* (Princeton, NJ, and Oxford: Princeton University Press, 2008).
- Hahn, Gordon, *Russia's Islamic Threat* (New Haven, CT, and London: Yale University Press, 2007).
- Knox, Zoe, *Russian Society and the Orthodox Church: Religion in Russia after Communism* (London and New York: RoutledgeCurzon, 2005).
- Papkova, Irina, *The Orthodox Church and Russian Politics* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2011).
- Rose, Richard, *Russian Responses to Transformation: Trends in Public Opinion since 1992* (Aberdeen: Centre for the Study of Public Policy, University of Aberdeen, SPP 390, 2004).
- Weinberg, Elizabeth, *Sociology in the Soviet Union and Beyond: Social Inquiry and Social Change*, 2nd edn (Aldershot and Burlington, VT: Ashgate, 2004).
- Wyman, Matthew, *Public Opinion in Postcommunist Russia* (London: Macmillan and New York: St Martin's, 1997).

الفصل السابع

روسيا والعالم

رفض الاتحاد السوفيتي النظام الرأسمالي، لكنه انخرط بشكل وثيق في شؤون المجتمع الدولي، واحتل موقعًا مهمًا كعضو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفضل مساحته الشاسعة وجبروته العسكري. ربطته صلة أوثق «بالديمقراطيات الأخرى» في عهد يلتسن، ولكن تجلى أكثر فأكثر أن تغيير الحكومة لا يعني بالضرورة زوال مصادر الانقسام الأقدم. في عهدَي بوتين وميدفيديف جرى كردّ فعل، تركيز أقوى على العلاقات مع الجمهوريات السوفيتية السابقة، ومع آسيا. وساد استعداد بالغ للدفاع عن مصالح روسيا الخاصة، ضد «الثورات الملونة»، مثلًا، في أماكن أخرى من الدول السوفيتية السابقة. ولكن بأي طريقة؟ أشارت النقاشات التي دارت بين السياسيين والمعلقين الروس في عهد بوتين - ميدفيديف إلى ثلاثة أجوبة مختلفة على الأقل: استراتيجية «الغربة الليبرالية»، أو الخيار «القومي المتطرف»، أو اتخاذ موقف «قومي براغماتي» بدا أنه قريب إلى موقف السلطات الحاكمة نفسها.

لطالما كان الاتحاد السوفيتي، كبلد بهذا الحجم، وهذا التعداد السكاني، معزولاً عن بقية المجتمع الدولي. وقد عكس ذلك، من ناحية معينة، على الأقل، تأثير الجغرافيا. وقد تعرضت الأراضي الداخلية الروسية بحدودها المفتوحة والشاسعة، للغزو والاحتلال مرات عدة من قبل القوى الخارجية. وتعرضت العاصمة الروسية، موسكو، إلى الحرق مرتين على أيدي التتار. واحتلتها البولنديون في القرن السابع عشر ونابليون في القرن التاسع عشر. وكاد الألمان يحتلونها من جديد خلال الحرب العالمية الثانية. وقد طُلب إلى الأجانب، الذين عكسوا هذه العلاقة المزعزعة، أن يقطنوا في مناطق سكنية خاصة. وقد عاملهم عامة الشعب الروسي بقدر كبير من الريبة، وكذلك فعل المسؤولون الحكوميون. أما الأبطال القوميون، فكانوا شخصيات من أمثال ألكسندر نيفسكي وميخائيل كوتوزوف، الذي قاد حملة الدفاع عن الوطن أمام الجيوش الغازية. وغالبًا ما تأثر الليبراليون الروس «بالنظام الدستوري الغربي»، مقارنةً

بنظامهم الأوتوقراطي كانوا يسافرون إلى الخارج، وينجزون أعمالهم مستخدمين اللغة الفرنسية، ويرون دولتهم عضواً منفلاً نوعاً ما من الحضارة الأوروبية العامة. من ناحية أخرى، مال الوطنيون والمتحفظون أكثر إلى رؤية روسيا دولة تتمتع بتاريخ وثقافة فريدة، ودولة يجدر بها أن تبحث لتقاليدها الخاصة عما يلائمها من النظام الاجتماعي. أفكارهم هذه أيدتها الكنيسة الأثوذكسية التي كانت شبه متحيزة للسيادة القومية الروسية. وقد ساعدت على تعزيز الشعور بأن الروس «شعب متميز». يتمتع بقدر حضاري خاص^(١).

بالكاد أمكن للقادة البلشفيين، بعد العام ١٩١٧، أن يربطوا أنفسهم بفكرة المهمة المقدسة؛ مع ذلك فإن مواقف كثيرة تجاه العالم الخارجي ازدهرت، خلال الحقبة القيصرية، قد ظلت مؤثرة^(٢). لطالما كان طموح الروس الظفر بمرافئ على المياه الدافئة في الجنوب، وإنشاء شبكة من الدول التابعة لها في أوروبا الشرقية، كوسيلة لتعزيز دفاعات البلد في وجه القوى القارية الأخرى. كانت روسيا، قوة آسيوية وأوروبية في آن، بدءاً من القرن السادس عشر، يوم بدأت سلاسل الغارات الأولى تُخضع سيبيريا لهيمنة الإمبراطورية. وفي نهاية القرن التاسع عشر، ضمت أغلب آسيا الوسطى والقوقاز، إلى جانب ساحالين وساحل منشوريا؛ بل إن الروس كانوا يطمحون أن يصبحوا القوة العظمى في منطقة المحيط الهادئ، إلى أن دُمّر الأسطول في معركة ملحمية مع اليابانيين عام ١٩٠٥. كان الجيش الروسي، الذي تتكبد هذه المسؤوليات الشاسعة، «الجيش الأضعف في القارة الأوروبية»^(٣). وقد مثل الإنفاق العسكري عبئاً ثقيلاً بشكل غير متكافئ على ميزانية الدولة^(٤). ومن الجدير بالذكر أن مشاعر العزلة وعدم الأمان، إلى جانب الاعتقاد بأن روسيا تمثل حضارة أوراسية فريدة تواصلت إلى ما بعد العام ١٩١٧، لتنعكس في

(١) الروس. وفق كلام إيزايا برلين، يجمعون بين روح الغرب من ناحية أنهم مُحترزون وأذكياء وفاعلون وناجحون على نحو يُحسدون عليه؛ وروحهم، من ناحية أنهم ضيقو التفكير وباردون وقساء ومتآمرون ومنغلقون، ويفتقرون إلى القدرة على إبداء آراء كبيرة أو أحاسيس فياضة:

(Russian Thinkers (London: Hogarth Press and New York: Viking, 1978). p. 181)

Paul Dukes, *October and the World* (London: Macmillan and New York: St Martin's, 1979).

(٢) راجع على سبيل المثال: Ivo J. Lederer, ed., *Russian Foreign Policy: Essays in Perspective* (New Haven, CT, and London: Yale University Press, 1962)

يفتح روبرت دونالدسون وجوزيف نوغي نقاشهما الموضوعي حول هذا الموضوع، *The Foreign Policy of Russia: Changing Systems, Enduring Interests*. ويضم الكتاب فضلاً حول الجذور القيصرية للسياسة الخارجية الروسية (4th edn) (Armonk, NY, and London: M. E. Sharpe, 2009), ch. 2).

(٣) John L. H. Keep, *Soldiers of the Tsar: Army and Society in Russia, 1462-1874* (Oxford: Clarendon Press and New York: Oxford University Press, 1985), p. 145.

(٤) Walter M. Pinter, 'The burden of defense in Imperial Russia, 1725-1914', *Russian Review*, vol. 43, no. 3 (October 1984), pp. 231-59.

الإيديولوجية الماركسية - اللينينية التي اعتبرت الاتحاد السوفيتي بطل الاشتراكية المعاصر في العالم، قد تأكدت، على ما يبدو، مع سعي الجيوش الأجنبية إلى إسقاط الحكومة السوفيتية بعد الثورة مباشرة، من خلال مساعدة خصومها المحليين، وغزو البلاد مجددًا في حزيران/يونيو ١٩٤١.

لكن، مع كل هذه الميول إلى الانعزال، شهدت حقبة ما بعد الثورة اندماج الاتحاد السوفيتي اندماجًا وثيقًا بالشؤون العامة للمجتمع الدولي الأوسع. صحيح أن النظام الجديد كان، بالتأكيد، يرفض الرأسمالية؛ ولكن كان عليه أن يتعايش مع الدول الأخرى التي لم يكن أمامه إلا الدخول في سلسلة من الترتيبات العملية معها؛ كان أولها يتعلّق بأسرى الحرب، ثمّ بموضوع التواصل البريدي والنقل والتجارة، التجارة، بدورها، لم يكن واردًا أن تزدهر إلا بوجود إطار قانوني راسخ؛ وبطبيعة الحال قادت اتفاقيات من هذا النوع إلى علاقات دبلوماسية بالكامل، بدايةً مع دول حدودية أصغر مساحةً، مثل فنلندا وإستونيا؛ ثم في العشرينات مع بريطانيا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا واليابان؛ وأخيرًا، في بداية الثلاثينات، مع الولايات المتحدة وبلجيكا وإسبانيا ودول أوروبا الشرقية المشكّلة حديثًا. أنشأ الاتحاد السوفيتي علاقات دبلوماسية مع ٣٥ دولة أجنبية فقط في منتصف الثلاثينات، وكان هذا العدد أقل من نصف عدد الدول في المجتمع الدولي آنذاك. ولكن بنهاية الحرب العالمية الثانية، كان قد أقام علاقات مع ٥٢ دولة (تشكّل ثلاثة أرباع دول المجتمع الدولي)، وبنهاية الثمانينات، أنشأ علاقات مع ١٤٤ دولة، وهو عدد يشكل ٨٥٪ تقريبًا من عدد دول المجتمع الدولي الأعم^(١). على نحو مماثل، لم يشارك الاتحاد السوفيتي في مؤتمر السلم الذي انتهى بعقد معاهدة فيرساي. ولكنه عاد إلى دبلوماسية المعاهدات، حينما ظهر كبار ممثليه في جنوا في العام ١٩٢٢^(٢)؛ ورغم أن الحكومة السوفيتية قد أظهرت عدائية في البداية لعصبة الأمم، فوصفتها بـ«التحالف المقدس للدول الرأسمالية الرامي إلى قمع ثورة العمال»^(٣)، فإنه قد أصبح عضوًا فيها عام ١٩٣٤، وساعد على تأسيس الأمم المتحدة في العام ١٩٤٥، وحصل على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع لها. راح الاتحاد السوفيتي يوسّع نطاق شركائه التجاريين في الوقت عينه، من ٤٥ دولة أجنبية عام ١٩٥٠ إلى ١٤٥ أواخر الثمانينات^(٤). ونشأت علاقات أوثق على المستوى الشعبي، زاد عدد السياح، وعدد الرياضيين وطلاب البعثات العلمية في الجامعات السوفيتية، وترجم عدد من الكتب إلى اللغة الروسية أكثر من ذي قبل^(٥).

(١) Stephen White and Stephen Revell, 'Revolution and integration in Soviet international diplomacy 1917-1991'. *Review of International Studies*, vol. 25, no. 4 (October 1999), pp. 641-54.

(٢) Stephen White, *The Origins of Detente: The Genoa Conference and Soviet-Western relations, 1921-1922* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1985).

(٣) *Pervyi kongress Komintern* (Moscow: Partiinoe izdatel'stvo, 1933), p. 199.

(٤) *Vnesnyaya torgovlya SSSR v 1987 g.: statisticheskii sbornik* (Moscow: Finansy i statistika, 1988), p. 4.

(٥) زار نصف مليون سائح الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٠، على سبيل المثال. ولكن تضاعف عددهم حوالي ١٠ مرات، فتناهز الخمسة ملايين، أواخر الثمانينات (Pravda, 24 September 1988, p. 3). في العام ١٩٥٦ صدرت ٤٦٤٨ ترجمة لكتب =

بعد العام ١٩٩١، ورثت الحكومة الروسية ما بعد الحقبة الشيوعية، الامتيازات الدولية، وكذلك الديون والمسؤوليات الأخرى التي كانت على عاتق سلفها الاتحاد السوفيتي. وظلت روسيا الوحيدة بين الجمهوريات السوفيتية السابقة التي استبقت قوتها النووية، وهي التي اتفق أن تكون الخلف الذي سيستلم المقعد الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي شغله الاتحاد السوفيتي منذ تأسيسه. ولكن كان على روسيا الجديدة أن تكيف نفسها مع عالم لم تعد هي فيه قوة عظمى، وحيث يعتبر، على الأقل في البداية، ضعفها الاقتصادي أكثر أهمية من كوم من الصواريخ الصدئة. كانت هناك تحديات أخرى تحديداً في العلاقات التي كان على روسيا أن تقيمها مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي التي أصبحت أيضاً دولاً مستقلة، وبات يرمز إليها بعبارة ملتبسة وهي «الجوار الجديد». وقد وجد عدد كبير من الروس أنهم باتوا سكاناً في هذه الدول الجديدة؛ وكان عدد كبير منهم يتمتعون بالجنسية الروسية، وعدد أكبر ينطقون باللغة الروسية، ويملكون روابط متينة مع المجتمع الذي أتوا منه. كان عليهم، كما هو واضح احترام سيادة الدول الأخرى؛ ولكن لم يكن في إمكان أي حكومة روسية عدم المبالاة بمصير مواطنيها في هذه الظروف، خصوصاً حينما تُنتهك حقوقهم المدنية. في المقابل، أصبحت هنالك بيئة دولية جديدة أكثر تألفاً، فيما يبدو، بعد العام ١٩٩١. ولكن ظلت القوى الغربية منظمة تحت لواء الناتو. وأخذ توسيع التحالف إلى أوروبا الشرقية والوسطى، الذي بدأ بعد فترة وجيزة، يهدد بانقسام جديد للقارة. واعتُبر في نظر كثير من الروس تهديداً لأنهم يعادل في خطورته المواجهة العدائية التي وقعت إبان الحرب الباردة^(١). في ظل حكم بوتين وخلفه، واستغلالاً للنفوذ الذي منحتم إياه مواردهم الطبيعية الهائلة وأسعار النفط المرتفعة، وجد الدبلوماسيون الروس في مطلع القرن الجديد أن فرصة أكبر قد سنحت لهم لتوكيد أولوياتهم في هذه المسائل. وأمست البيئة الدولية أكثر تنافسية، وأحياناً أكثر احتداماً بالفعل.

«أسلوب تفكير جديد» في السياسة الخارجية

بالكاد أشارت تصريحات غورباتشوف الأولى إلى أن إحدى سمات إدارته الأساسية ستكون التركيز في «أسلوب تفكير جديد» تجاه المسائل الدولية. وحقيقة الأمر أن الخطاب الذي ألقاه خلال مؤتمر عقائدي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، كان بياناً لأعضاء اللجنة المركزية الذين كان عليهم أن يتخذوا قريناً

= باللغة الإنكليزية إلى إحدى اللغات السوفيتية (عادة الروسية): بعد ٣٠ سنة تضاعف عددها حوالي ٨٠ مرة؛ فبلغت ٨٢٠٤ [الكتاب السنوي الإحصائي للأمم المتحدة ١٩٥٩، (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٥٩)، ص ٥٧٥؛ الكتاب السنوي الإحصائي ١٩٧٨ (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٧٩)، ص ٩٤٤].

(١) دليل تمهيدي لبعض الأعمال المطبوعة ذات الصلة متوفر في قسم «المزيد من الاطلاع».

قراراً بشأن الخلافة. وقد ركّز الخطاب في الحاجة إلى إجراء تغيير جذري من خلال تنمية اقتصادية متسارعة، وأشار إلى أن الشفافية (الغلاسنوست)، والإدارة الذاتية، أفضل وسيلتين لتنفيذ ذلك. كان القسم المتعلق بالسياسة الخارجية تقليدياً أكثر؛ حيث تحدث عن نظامين متقابلين، واتهم الرأسمالية باللجوء إلى الحروب والإرهاب بهدف تعزيز سياستها المتمثلة في «الانتقام الاجتماعي»^(١). ولكن بدأت تظهر نبرة مختلفة. وظهرت إشارات إليها في كلمة ألقاها غورباتشوف أمام أعضاء البرلمان البريطاني في وقت لاحق من الشهر عينه: أوضح فيها رغبته في تجديد الحوار والتعاون، لاسيما بشأن التهديد المتمثل في اندلاع حرب نووية، حيث لن يكون هنالك أي منتصر فيها. وكان هذا مجرد نموذج عن نوع المسائل التي كانت تتطلب تعاوناً وتسيقاً بين الدول التي تتبنّى أنظمة اجتماعية مختلفة. والنموذج الآخر كان عبارة عن الحاجة إلى حل المشكلات الإقليمية بشكل سلمي؛ وتمثلت المسائل الأخرى في حماية البيئة، ومخزون الطاقة والموارد الطبيعية حول العالم، ومكافحة المجاعة والأمراض. وأشار غورباتشوف إلى أن العصر الذري يتطلب «أسلوباً جديداً للتفكير السياسي»، لاسيما الاعتراف بأن شعوب العالم تعيش في عالم هشّ ضعيف، ولكن مترابط: مما يفرض «حواراً بناءً» بحثاً عن حلول للمشكلات الدولية الأساسية، وعن مساحات للتوافق^(٢).

أبرز ما شدد عليه غورباتشوف في خطابه الذي ألقاه عند انتخابه أميناً عاماً في آذار/مارس ١٩٨٥، كان الأولويات المحلية. ولكنه دعا أيضاً إلى تحسين العلاقات مع المجتمع الاشتراكي الأعم، وتحديدًا مع الصين، وإلى تعاون سلمي نافع مع العالم الرأسمالي، بحيث يؤدي، إن أمكن، إلى اتفاق يحقق القضاء التام على الأسلحة النووية، ويزيل معها التهديد بوقوع حرب نووية^(٣). دعا في خطابه الذي ألقاه أمام اللجنة المركزية في نيسان/أبريل ١٩٨٥، والذي مثّل التصريح الكامل الأول لأهدافه كقائد للحزب، إلى علاقات مستقرة وسليمة، ومتحضرة إن شئتم، بين الدول قائمة على احترام حقيقي للقانون الدولي، وضرورة صون الوحدة بين الدول الاشتراكية وتكافؤها العسكري-الاستراتيجي مع دول حلف الناتو بأي ثمن؛ ولكن المواجهة «ليست محتومة». على العكس، لا يريد أيٌّ من الطرفين الحرب. وهناك قوى تقدمية وديمقراطية جديدة في الدول الرأسمالية تشاطر الاتحاد السوفيتي التزامه الحلول السلمية للخلافات^(٤). وفي خطاب له أمام البرلمانين الفرنسيين، في تشرين الأول/أكتوبر التالي، ركّز غورباتشوف تحديداً

(١) M. S. Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, 7 vols. (Moscow: Izdatel'stvo politicheskoi literatury, 1987- (١) 90), vol. II, pp. 99 and 99- 103, *passim*.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٩-١١٦.

(٣) M. S. Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, 7 vols. (Moscow: Izdatel'stvo politicheskoi literatury, 1987- (٢) 90), vol. II, pp. 131 and 99- 103, *passim*.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦٧-١٧٢.

في التكافل المتنامي بين الدول في الشؤون البيئية، وكذلك العسكرية والاقتصادية؛ ركز أيضاً في الحاجة إلى تنمية التواصل الثقافي، وتفادي توسيع الخلافات الإيديولوجية لتشمل العلاقات بين الدول^(١). وفي خطاب له بعد أيام أمام اللجنة المركزية، عمد إلى موازنة هذه الملاحظات عبر الطمأنات المألوفة أكثر حول «تعزيز مواقع الاشتراكية الراهنة»، وانتقاد القوى الإمبريالية الرجعية العدوانية^(٢).

كان خطاب غورباتشوف أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب في شباط/فبراير ١٩٨٦ يفترض نسبياً إلى المفاجآت بخصوص السياسة الخارجية؛ لم يكن هناك مجال للمقارنة بتأناً بالقرار الأحادي الجانب القاضي بتطبيق التجارب النووية الذي كان قد أعلن عنه قبل أسابيع. إلا أنه أوضح مدى تغيّر المقاربة السوفيتية للشؤون الدولية منذ الانقسامات البسيطة في عهد بريجنيف. بكل تأكيد، تُعتبر الرأسمالية نظاماً يعجّ بالمشكلات والأزمات، قائماً على «تناقضات متعارضة» بين المجموعات الاجتماعية والدول الرأسمالية كلٌّ على حدة. ولكن خلف هذه التباينات تقبع مروحة من المسائل الكبرى المتعلقة بتلوث البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية حول العالم. وهذه مشكلات تعجز عن حلها أي مجموعة من الدول بمفردها؛ ناهيك بمشكلات كثيرة أخرى. لا يمكن لأي مجموعة من الدول، على سبيل المثال، معالجة الفساد والتخريب اللذين يحدثان في المجال الثقافي. ولا يمكن للدول الرأسمالية أو الاشتراكية أن تعالج بمفردها تهديد وقوع كارثة نووية، أو الصعوبات التي تواجهها الدول النامية. وقد دعا غورباتشوف الدول الرأسمالية الكبرى إلى الشروع في إجراء «تقويم بنّاء ومتزن» للمشكلات التي من هذا النوع، على الأقل لحاجتها المشتركة إلى حفظ الذات. وأفاد للمندوبين أن مجرى التاريخ والتطور الاجتماعي يتطلبان تأسيس تفاعل بنّاء وخلاق بين الدول والشعوب على صعيد الكرة الأرضية. ومهما تكن الاختلافات، يجب على كلٍّ من الدول الرأسمالية والاشتراكية أن تدرك أنها تعيش في عالم يعتمد بعضه على بعض وموحد من عدة نواح؛ وأن عليها أن تتعاون فيه من أجل مصالحها المشتركة^(٣).

برز هذا «التفكير الجديد» بشكل أكبر على مدى الأشهر التالية. فعلى سبيل المثال، تعهد الزعيم السوفيتي في «إعلان دلهي»، الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، بعالم «خالٍ من العنف» ومن الأسلحة النووية كذلك^(٤). وبدأت عقيدة عسكرية جديدة تتبلور في الوقت عينه؛ أريد لها ألا تكون عدائية في جوهرها وألا تعطي الدول الأخرى سبباً للخشية على أمنها الخاص. كان القائد السوفيتي قد اتخذ

(١) M. S. Gorbachev, *Izbranyye rechi i stat'i*, 7 vols. (Moscow: Izdatel'stvo politicheskoi literatury, 1987) (١) 90, vol. II, pp. 460, 466-467, and 99-103, *passim*.

(٢) المصدر نفسه، vol. III, p. 9.

(٣) M. S. Gorbachev, *Izbranyye rechi i stat'i*, 7 vols. (Moscow: Izdatel'stvo politicheskoi literatury, 1987) (٣) 90, vol. II, pp. 183-196 and 99-103, *passim*.

(٤) للاطلاع على النص، راجع: 4-342, *Spravochnik partinogo rabotnika*, issue 27 (Moscow: Politizdat, 1987).

أصلاً مبادرات عدة أحادية في هذا الاتجاه، منها القرار الذي صدر في نيسان/أبريل ١٩٨٥ بتجميد نشر صواريخ إس إس-٢٠٠ في أوروبا^(١)، وقرار تعليق كل التجارب النووية تحت الأرض التي بدأت في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٥، في ذكرى الاعتداء النووي على هيروشيما^(٢). وأضاف غورباتشوف اقتراحاً أكثر دقة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، دعا فيه إلى التخلص الكلي من الأسلحة النووية حول العالم في نهاية القرن، كوسيلة لتخطي الميول السلبية التصادية التي ما لبثت تتفاقم في السنوات الأخيرة. دعا أيضاً إلى التخلص الكلي من الأسلحة الكيميائية ومن وسائل تصنيعها^(٣). وقد كُتِبَ التزام هذه الأهداف في البرنامج الجديد للحزب، الذي جرى تبنيه بعد فترة وجيزة، وأبرم تعهد مماثل بـ«الكفاية المعقولة» في المسائل العسكرية كجزء من تحرك «لتأسيس منظومة شاملة للأمن الدولي»^(٤). لم تكن هذه مجرد تغييرات عقائدية، بل أتت مرافقة للاقتطاعات في الإنفاق العسكري، وتقليص عديد الجنود، وتوفير مزيد من المعلومات حول الميزانية العسكرية، وحول نشر الجنود والأسلحة، التي أصبحت هي نفسها دفاعية بصورة أكثر جلاءً^(٥).

ورد تصريح أكثر جرأة حول «التفكير الجديد» في خطاب القائد السوفيتي أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. عبّر غورباتشوف في خطابه عن دعمه الشخصي للأمم المتحدة، كهيئة أظهرت بشكل متزايد قدرتها على العمل كمرکز دولي فريد لخدمة السلم والأمن. وكرر اعتقاده بأن أهم المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي تُعدّ عالمية في جوهرها لا إقليمية. وأشار إلى أن الثورتين الفرنسية والروسية قدّمتا مساهمة هائلة لتقدم البشرية في وقتيهما؛ ولكنهم يعيشون الآن في عالم مختلف لا بد أن تحتل فيه القيم البشرية العالمية الأولوية. هذا يعني البحث معاً عن نوع جديد من السلوك لدول العالم، سلوك أقل اعتماداً على القوة العسكرية وخالٍ من التطرف الإيديولوجي.

(١) *Pravda*, 8 April 1985, p. 1

(٢) المصدر نفسه، ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٥، ص ١.

(٣) المصدر نفسه، ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٦، ص ٢٠١.

(٤) *Materialy XXVII S"ezda Kommunisticheskoi partii Sovetskogo Soyuza* (Moscow: Izdatel'stvo politicheskoi literatury, 1986), p. 179

تحدث غورباتشوف حول «كفاية معقولة» في المؤتمر السابع عشر للحزب:

Pravda, 12 June (Izbrannye rechi i stat'i, vol. III, p. 248). قدمت منظمة معاهدة وارسو التزامها بعد فترة وجيزة:

1986, pp. 1-2.

(٥) جرت الموافقة على اقتطاعات في الإنفاق العسكري، وعديد الأفراد من قبل مجلس السوفيت الأعلى في آذار/مارس ١٩٨٩

(1) *Pravda*, 22 March 1989, p. 1). أولى الأعداد الناجمة بخصوص الجنود والأسلحة الصادرة عن منظمة التجارة

العالمية والجهة السوفيتية، أفيد عنها في بداية العام ١٩٨٩، وأفيد عن أولى الأعداد الناجمة بخصوص الإنفاق الدفاعي

السوفيتي في أيار/مايو ١٩٨٩ (المصدر نفسه، 2, 30 May 1989, p. 2, and 19, 30 January 1989, p. 5, and 19,

April 1989, p. 4)

بمعنى عملي أكثر، أشار غورباتشوف أن ثمة حاجة إلى مستوى أعلى من التوافق حول الحدّ من كل أنواع الأسلحة، وحول إنهاء كل الصراعات الإقليمية؛ وإلى وجوب أداء الأمم المتحدة نفسها دورًا أكبر في مسائل مثل تنمية العالم الثالث، والمساعدة البيئية، والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي؛ وإلى بذل المزيد من الجهد في سبيل تعزيز القانون الدولي، خصوصًا فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وعلى وجه التحديد، اقترح القائد السوفيتي تحركات لتحويل «اقتصاد التسلح» إلى «اقتصاد نزع الأسلحة». وقد أعلن بنفسه عن تقليص حجم القوات المسلحة السوفيتية بمقدار ٥٠٠ ألف جندي على مدى السنتين القادمتين. إلى جانب تغييرات في بنية القوات المسلحة المتبقية (بما في ذلك سحب عدد كبير من الدبابات)، حتى تصبح أهدافها دفاعية بشكل أكثر جلاء^(١).

في النهاية، لم تبقَ أي ناحية من نواحي السياسة الخارجية السوفيتية إلا وتغيرت. وعلى وجه الخصوص طرأ تحسّن مطرد في العلاقات مع الولايات الأميركية المتحدة بعد عقد قمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، جلس فيها غورباتشوف وجهاً لوجه مع رونالد ريغان، وهو رئيس جمهوري ساءت سمعته بسبب وصفه الاتحاد السوفيتي بـ«إمبراطورية الشر». وعلى نحو غير متوقع، أقاما حوارًا متواصلًا. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ انتقلا إلى توقيع معاهدة الحد من الأسلحة النووية المتوسطة المدى التي حظرت استخدام نوع بأكمله من الأسلحة النووية، وهو صواريخ أرضية متوسطة وقصيرة المدى؛ وفرضت تدابير أكثر صرامةً للتحقق من الأسلحة في الموقع^(٢). وخلال اجتماع عُقد في موسكو، في تموز/يوليو ١٩٩١، ذهب غورباتشوف وحلّف ريغان، جورج بوش، أبعد من ذلك، حيث عقدا معاهدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية، جرى على إثرها أول اقتطاع كبير في الأسلحة قام به الطرفان^(٣). من الجلي أن غورباتشوف كان يأمل في الحفاظ على الحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية عبر التشجيع على انتخاب نظرائه الإصلاحيين. لكنه اضطر في النهاية إلى تقبل هزيمة الحكومات في المنطقة، وحل مجلس التعاضد الاقتصادي (الكوميكون) وحلف وارسو، اللذين وفرا الأساس الاقتصادي والعسكري للعلاقات السوفيتية مع أوروبا الشرقية، خلال الحقبة التالية للحرب^(٤).

وفي خطاب ألقاه أمام اللجنة المركزية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، أعرب غورباتشوف عن ترحيبه «بالتغييرات الإيجابية» التي حدثت، واعتبرها انعكاسًا للبيرسترويكا في الاتحاد السوفيتي

(١) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. VII, pp. 184-202

(٢) للإطلاع على النص، راجع: *Sbornik mezhdunarodnykh dogovorov SSSR*, vol. 43 (Moscow: Mezhdunarodnye otnosheniya, 1990), no. 4413, pp. 58-137.

(٣) للإطلاع على النص راجع: *Ministerstvo inostrannykh del Rossiiskoi Federatsii, Vneshnyaya politika Rossii: sbornik dokumentov, 1990-1992* (Moscow: Mezhdunarodnye otnosheniya, 1996), no. 23, pp. 65-105.

(٤) أُفيد عن حل مجلس التعاضد الاقتصادي (الكوميكون) في صحيفة *Izvestiya*, 28 June 1991, p. 6. وعن حل منظمة معاهدة وارسو في المصدر نفسه. في ٢ تموز/يوليو ١٩٩١، ص ٥.

نفسه. وادّعى أنها تمثل «الديمقراطية» و«تجديد الاشتراكية»^(١)؛ ولكنه مع ذلك، طرح خلال المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الذي انعقد عام ١٩٩٠ السؤال الآتي: ما البديل؟ «أدبيات من جديد؟»^(٢).

في غضون ذلك انتقل الاتحاد السوفيتي نحو تطبيع العلاقات مع الدول الأخرى. وسُحبت الفرقة الخاصة المحدودة التي كانت قد أرسلت إلى أفغانستان للحفاظ على نظام حليف، وذلك عقب مفاوضات متعددة الأطراف، في شباط/فبراير ١٩٨٩^(٣). وخضعت العلاقات مع كوبا إلى تحوّل مماثل في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، حينما أُعيد ١١ ألف جندي سوفيتي إلى الوطن، بعد أن التقى غورباتشوف وزير خارجية الولايات المتحدة، من دون أي استشارة مسبقة مع حكومة هافانا^(٤). كان خطاب غورباتشوف أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب عام ١٩٨٦ أول خطاب له في العصر الحديث الذي لا يذكر فيه ضرورة مساعدة حركات «التحرر الوطني» في الدول النامية^(٥). وكان برنامج الحزب، الذي جرى

Materialy Plenuma Tsentral'nogo Komiteta KPSS, 9 dekabrya 1989 goda (Moscow: Izdatel'stvo (١) politicheskoi literatury, 1989), pp. 18-19.

XXVIII S"ezd Kommunisticheskoi partii Sovetskogo Soyuza 2-13 iyulya 1990 goda: stenograficheskiy otchet, 2 vols. (Moscow: Izdatel'stvo politicheskoi literatury, 1991), vol. II, p. 199

هنالك أعمال كثيرة، أغلبها يستند إلى أرشيف أو مقابلات، تتناول (العلاقات الأميركية السوفيتية خلال هذه الحقبة) Michael Beschloss and Strobe Talbott, *At the Highest Levels: The Inside Story of the End of the Cold War* (London: Little, Brown, 1993); Raymond L. Garthoff, *Détente and Confrontation: American-Soviet Relations from Nixon to Reagan*, rev. edn (Washington, DC: Brookings, 1994); Garthoff, *The Great Transformation: American-Soviet Relations and the End of the Cold War* (Washington, DC: Brookings, 1994); and Don Oberdorfer, *From the Cold War to a New Era: The United States and the Soviet Union, 1983-1991* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1998).

Jacques Levesque, *The Enigma of 1989: The USSR and the Liberation of Eastern Europe* (Berkeley: University of California Press, 1997)

Philip Zelikow and Condoleezza Rice, *Germany Unified and Europe Transformed: A Study in Statecraft* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995), and

Angela Stent, *Russia and Germany Reborn: Unification, the Soviet Collapse, and the New Europe* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999).

Andrei Grachev, *Gorbachev's Gamble: Soviet Foreign Policy and the End of the Cold War* (Cambridge and Malden, MA: Polity, 2008).

Diego Cordovez and Selig S. Harrison, *Out of Afghanistan: The Inside Story of the Soviet Withdrawal* (New York: Oxford University Press, 1995).

Mervyn J. Bain, *Soviet-Cuban Relations, 1985 to 1991: Changing Perceptions in Moscow and Havana* (Lanham, MD: Lexington Books, 2006).

Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i*, vol. III, pp. 256-7 (٥)

تبنيّه في المؤتمر نفسه، قد ألزم الاتحاد السوفيتي القيام بما يقدر عليه فقط في سبيل مساعدة الدول ذات التوجه الاشتراكي في الدول النامية^(١). وأوضحت التعليقات الرسمية أن الاتحاد السوفيتي يُؤثر التسويات السلمية للنزاعات الإقليمية على «تصدير الثورة»^(٢). وفي غضون ذلك، أنشأ الاتحاد السوفيتي علاقات دبلوماسية مع الفاتيكان، وإسرائيل، ومع الدولة الإفريقية في جنوب إفريقيا^(٣)؛ ووقع «ميثاق باريس» في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، الذي أكد فيه الموقعون أن الغرب والشرق ما عدا متخاصمين. واعتُبر الميثاق نهايةً رمزية للحرب الباردة^(٤). وفي العام ١٩٩١، دعمت الحكومة السوفيتية التحرك الدولي في الخليج ضد النظام العراقي الذي ربطته به لسنوات عدة اتفاقية صداقة وتعاون^(٥). وفي نهاية حكم غورباتشوف، لم تكن هناك إلا نواحٍ قليلة لم يكن فيها الاتحاد السوفيتي عضواً طبيعياً بالكامل في المجتمع الدولي الذي كان قد بذل أنفاً كل الجهود لإسقاطه.

يلتسن والغرب

أولى بوريس يلتسن السياسة الخارجية اهتماماً محدوداً في مطلع مسيرته المهنية، أو في حملة ترشحه للرئاسة الروسية. صحيح أنه قام بوضع رحلات إلى الخارج، استهدفت ألمانيا ونيكاراغوا ولوكسمبورغ، لكن بصفته عضواً في بعثة رسمية؛ وحينما زار الولايات المتحدة عام ١٩٨٩ كعضو مُنتخب حديثاً في البرلمان السوفيتي نأت إدارة بوش، التي كانت لا تزال تؤيد غورباتشوف، بنفسها عنه، ولم يحدث أكثر من مجرد اجتماع مقتضب وغير رسمي مع الرئيس الأميركي^(٦). لكن بمجرد انتخابه لشغل منصب الرئاسة الروسية المشكّلة حديثاً، أصبح ليلتسن دور بارز جداً. فبعد فوزه مباشرةً في حزيران/يونيو ١٩٩١،

(١) *Materialy XXVII s "ezda*, p. 174

(٢) راجع على سبيل المثال، *Pravda*, 14 November 1986, pp. 2-3, and 10 July 1987, p. 4

(٣) تأسست العلاقات على مستوى السفراء مع الفاتيكان عام ١٩٩٠ (*Pravda*, 16 March 1990, p. 6) وأعيد إحياء العلاقات مع إسرائيل عام ١٩٩١ (*Izvestiya*, 19 October 1991, p. 1)؛ وأعيد إحياء العلاقات القنصلية مع جنوب إفريقيا في الشهر التالي (المصدر نفسه، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، ص ١).

(٤) الموقعون كانوا الأعضاء الأربعة والثلاثين في «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا» (*Pravda*, 22 November 1990, pp. 1, 3). عُقدت أيضاً معاهدة حول القوات التقليدية في أوروبا؛ المصدر نفسه، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، ص ٣-٤.

(٥) سأل غورباتشوف: لماذا سُمح للولايات المتحدة، التي هي نفسها غزت غرينادا وباناما، بالاسترسال في الكلام حول حقوق الإنسان؟ (*Pravda*, 28 February 1991, p. 2). ولكنه شدد في تصريحه حول اندلاع الحرب على وجوب بذل كل الجهود لوضع حد للحرب بالتعاون مع الحكومات الأخرى والأمم المتحدة (المصدر نفسه، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، ص ١). واتخذت تصريحات وزارة الخارجية المنحى نفسه (راجع على سبيل المثال، المصدر نفسه، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، ص ٥).

(٦) *Izvestiya*, 14 September 1989, p. 4

قام بزيارة امتدّت أربعة أيام للولايات المتحدة، يبدو أنه أفتح خلالها الرئيس بوش بوجوب التعامل في المستقبل «ليس مع غورباتشوف فحسب، بل مع روسيا أيضًا»^(١). ولكن حينما زار بوش موسكو في الشهر التالي لتوقيع معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية، أجرى محادثات منفصلة مع يلتسن وكذلك مع رئيس كازاخستان، نازارباييف، قبل سفره إلى كييف لإلقاء خطاب أمام البرلمان الأوكراني. وعندما زار وزير الخارجية جيمس بيكر روسيا، في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر، بات جلياً أن يلتسن قد أصبح الشخصية الأبرز. وراح الدبلوماسيون الروس يضغطون بقوة باتجاه العلاقات الدبلوماسية الكاملة (اعترفت حوالى ١٢ دولة أخرى بروسيا كدولة مستقلة بحلول ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، رغم أن الاتحاد السوفيتي كان لا يزال موجوداً رسمياً، وكان غورباتشوف لا يزال رئيساً)^(٢). أشار يلتسن نفسه إلى «الاتحاد السوفيتي السابق» في مؤتمر صحفي عُقد في ختام زيارة بيكر^(٣)، واستخدم وزير خارجيته العبارة نفسها في خطاب ألقاه بعد بضعة أيام^(٤).

لطالما كان هناك وزير للخارجية في الحكومة الروسية، الأمر الذي كان يعكس وهم أن كل الجمهوريات عبارة عن دول مستقلة أسست فيما بينها اتحاداً طوعياً. ولكن السياسة الخارجية الروسية المستقلة بدأت تكتسب بعض الواقعية حتى قبل زوال الاتحاد السوفيتي، بالاستناد إلى إعلان السيادة الذي تبناه البرلمان في حزيران/يونيو ١٩٩٠. أبرمت اتفاقيات مع جمهوريات سوفيتية أخرى شملت اعترافاً متبادلاً بالسيادة. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩١، جرى توقيع معاهدة مع إستونيا حددت أن الدولتين خاضعتان للقانون الدولي^(٥). في وقت لاحق من تلك السنة، وضمن الاتحاد السوفيتي الذي كان لا يزال قائماً، توصل المفاوضون الروس إلى اتفاقيات أكثر نفاذاً حول إقامة علاقات دبلوماسية مع بلغاريا^(٦)، وحول العلاقات مع إيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وهي اتفاقيات كانت مستندة إلى مبادئ القانون الدولي^(٧). بحلول نهاية السنة، وبالتوافق مع الجمهوريات الأخرى التي باتت تشكل رابطة الدول المستقلة، أخذت روسيا المقعد السوفيتي في الأمم المتحدة، وكذلك مقعدها الدائم في مجلس الأمن. كذلك أخذت على عاتقها

(١) *Izvestiya*, ٢١ حزيران/يونيو ١٩٩١، ص ٤.

(٢) *Diplomaticheskii vestnik*, no. 1, 1992, p. 36. إضافة إلى ذلك، اعترفت المملكة المتحدة بالحكومة الروسية الجديدة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، وألمانيا في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر (المصدر نفسه، ص ٣٢)؛ وبحلول ١٠ كانون الثاني/يناير كانت ١١٦ دولة قد قامت بالأمر عينه: المصدر نفسه، العددان ٢-٣، ١٩٩٢، ص ٣٢.

(٣) المصدر نفسه، 16 December 1991, pp. 24, 5, 15.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٨، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١: أخذت روسيا مقعد الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة، وقيل الأوان أيضاً، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر: المصدر نفسه، ص ١٣.

(٥) *Vneshnyaya politika Rossii 1990-92*, no. 8, pp. 29-33.

(٦) المصدر نفسه، no. 28, p. 111.

(٧) راجع على التوالي: *Vestnik ministerstva vneshnykh snosheniï*, no. 1, 1992, pp. 14-18; *Vestnik ministerstva vneshnykh snosheniï*, no. 24, 1991, p. 13.

الموجبات المالية وموجبات المعاهدات التي كانت على عاتق الاتحاد السوفيتي بصفتها خلفه وفق القانون الدولي. المسؤول الجديد عما كان يُعرف بوزارة الخارجية السوفيتية كان أندريه كوزيريف، الذي ما لبث أن أصبح وزيراً للخارجية الروسية منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وشرحت رسالته في رأس السنة، أنه لم يعد مديراً «لزمرة من حملة السيوف الثوريين»، بل «لمجموعة من الموظفين ذوي العقلية الديمقراطية الذين 'يعرفون' و'يفقهون' جيداً مصالح شعبهم وهمومهم»^(١).

لم يضيع يلتسن نفسه أي وقت للتركيز في التغييرات التي طرأت على الدولة التي كانت لا تزال تعتبر الأكبر في العالم، وتعد ثاني أكبر قوة عسكرية. في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أعلن عن وقف التدريب بالأسلحة النووية الروسية على أهداف في الولايات المتحدة^(٢)، ثم أعقب هذا الكلام بياناً أكثر شمولية أعلن فيه عن سلسلة من التخفيضات الأحادية الجانب في الأسلحة النووية والتقليدية^(٣). في نهاية الشهر، زار يلتسن الولايات المتحدة لإلقاء خطاب في قمة مجلس الأمن؛ حيث ركز في أنه لا يرى القوى الغربية «مجرد شركاء فحسب، بل حلفاء». وأوضح أن روسيا الجديدة ستؤدي دورها كاملاً في الحفاظ على السلم العالمي. وقدم اقتراحه الخاص حول منظومة أمنية عالمية بالاستناد إلى مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأميركية والتكنولوجيا العسكرية الروسية^(٤). وفيما كان في الولايات المتحدة، عقد يلتسن اجتماعاً غير رسمي مع الرئيس بوش أعلن فيه أن العلاقات بين الدولتين دخلت مرحلة جديدة. اعترف بوش نفسه أنهما التقيا كصديقين لا كخصمين^(٥). وبما أن اليوم الثاني من اللقاء كان يصادف عيد مولد يلتسن، فقد عمد بوش إلى تقديم حذاء رعاة بقر كتب عليه «إلى صديقي بوريس» (تبين أن الحذاء صغير، ولكن رغم ذلك احتفظ به يلتسن كتذكار)^(٦). أكد إعلان كامب ديفيد، الذي صدر في ختام محادثتهما، أن العلاقات بين البلدين ستقوم في المستقبل على «الصداقة والشراكة»، وأن الرئيسين أنفسهما سيسعيان إلى «إزالة مخلفات حقبة الحرب الباردة العدائية، بما في ذلك خطوات لتقليص ترسانتهما من الأسلحة الاستراتيجية»^(٧).

(١) *Izvestiya*, 2 January 1992, p. 3; also in *Diplomaticheskii vestnik*, nos. 2-3, 1992, pp. 3-5

(٢) *Pravda*, 29 January 1992, p. 5

(٣) *Vneshnyaya politika Rossii 1990-92*, no. 80, pp. 185-90

(٤) المصدر نفسه، no. 91, pp. 18-214

(٥) *Rossiiskaya gazeta*, 3 February 1992, p. 3

(٦) Aleksandr Korzhakov, *Boris Yel'tsin: ot rassveta*; راجع: *Izvestiya*, 3 February 1992, p. 4
do zakata (Moscow: Interbuk, 1997), p. 60.

(٧) طبع الإعلان في: *Rossiiskaya gazeta*, 3 February 1992, p. 3 وكذلك في: *Diplomaticheskii vestnik*, nos. 4-5, 1992, p. 12, 1 February 1992

بعد قمة الأمم المتحدة، انتقل يلتسن إلى كندا، حيث وقّع إعلان صداقة وتعاون، ثم زار فرنسا، حيث وقع معاهدة مهمة (راجع على التوالي: *Vneshnyaya politika Rossii 1990-92*, no. 95, pp. 226-8, and no. 106, pp. 248-55).

بدأ إطار جديد من العلاقات يكتسب ملامح أكثر تحديداً على مدى الأشهر التالية، حيث عُقد اتفاق على «أساس العلاقات» مع جارة روسيا القريبة: «فنلندا»^(١). وفي نيسان/أبريل ١٩٩٢، وقع يلتسن معاهدة تنص على إقامة علاقات ودية مع جمهورية التشيك والجمهورية السلوفاكية (التي كانت سابقاً تشيكوسلوفاكيا قبل أن تُقسم إلى دولتين)، ومعاهدة أخرى مع بولندا، حلت محل التحالفات في الحقبة الشيوعية^(٢). وفي حزيران/يونيو، أبرمت اتفاقية رسمية حول التعاون مع كندا. وفي آب/أغسطس أبرمت اتفاقية أخرى حول العلاقات الودية، مع بلغاريا هذه المرة^(٣)، أعقبها اتفاقية حول «مبادئ العلاقات» مع المملكة المتحدة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر^(٤)؛ وكانت أول اتفاقية من هذا النوع تُعقد بين دولتين منذ العام ١٧٦٦، فباتت روسيا وبريطانيا حليفيتين، وفق ما قال يلتسن للبرلمان البريطاني في خطاب لقي ترحيباً وحفاوة كبيرين. وفي مؤتمر صحفي تال أعلن أن الملكة قبلت دعوته لزيارة روسيا (كان قد جرى التوافق على زيارة ملكية قبل ثلاث سنوات، ولكن لم تكن قد حدثت بعد). يلتسن نفسه هو الذي صادق، في الواقع، على تدمير منزل إبياتيف الذي أطلقت فيه النار على أفراد عائلة القيصر، أقرباء الملكة؛ ولكنهما تحدثا مثل صديقين قديمين، وفق ما أفاد الصحافيون^(٥). كانت أول زيارة رسمية ليلتسن للمملكة المتحدة، وكان أول قائد روسي يزور البورصة عوضاً عن ضريح كارل ماركس؛ في غضون ذلك، سرقت زوجته، التي كانت ترتدي بذلة خضراء زمردية عصرية عريضة الكتفين، الأضواء «حيث ظهرت أنيقة وغفوية أمام الكاميرا. حاذري يا هيلاري كلينتون»^(٦).

عُقدت أول قمة رسمية بين الرئيس الروسي ونظيره الأميركي في حزيران/يونيو ١٩٩٢ في واشنطن. أفاد يلتسن للصحافيين خلال نزوله من طائرته: «لقد انتهى الجفاء»^(٧). أما وزير الخارجية بيكر، فقد وصف، في معرض الرد على الكلام، الدولتين بأن ثمة «شراكة ديمقراطية» تجمعهما^(٨). شرح يلتسن قائلاً

(١) *Vneshnyaya politika Rossii 1990-92*, no. 73, pp. 173-6

(٢) راجع على التوالي المصدر نفسه: 7-381, pp. 175, pp. 329-35, and no. 149.

(٣) راجع على التوالي المصدر نفسه: 9-495, pp. 223, pp. 445-51, and no. 201.

(٤) *Vneshnyaya politika Rossii 1990-92*, no. 256, pp. 555-60

(٥) *Izvestiya*, 11 November 1992, p. 1 وهي الزيارة الأولى لأحد أفراد العائلة الملكية البريطانية الحاكمة منذ العام ١٩١٧، ارتدى الرئيس الروسي ومساعدوه جميعاً بذلات سهرة لأول مرة في حياتهم (131) (Vyacheslav Kostikov, *Roman s prezidentom* (Moscow: Vagrius, 1997), p. 131) أفيد عن الزيارة في صحيفة: *Izvestiya*, 19 October 1994, p. 1.

(٦) *The Times*, 10 November 1992, p. 1

(٧) *Izvestiya*, 16 June 1992, p. 1 James M. Goldgeier and Michael McFaul, *Power and Purpose: U.S. Policy towards Russia after the Cold War* (Washington, DC: Brookings, 2003).

(٨) *Izvestiya*, 16 June 1992, p. 1

الجدول ٧-١ المعاهدات الأساسية بين الشرق والغرب

- معاهدة حظر التجارب النووية للعام ١٩٦٣ [النص متوفر في SDD، المجلد رقم ٢٣ (موسكو ١٩٧٠)، ص ٤٤-٤٦]. حظرت هذه المعاهدة إجراء التجارب النووية على سطح الأرض أو فوقه، ولكن لم توقعها الصين ولا فرنسا. أُلغيت بفعل معاهدة حظر التجارب النووية الشاملة للعام ١٩٩٦ (النص متوفر في *DFV*، العدد ١٠، ١٩٩٦، ص ٣٨-٥٩، والعدد ١١، ١٩٩٦، ص ٤٦-٦٢)، وصادقت عليها روسيا الاتحادية في العام ٢٠٠٠، ولكنها لم تدخل بعد حيز التنفيذ (BMD, no. 8, 2000, pp. 85-8).
- معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية للعام ١٩٦٨ [النص متوفر في SDD، المجلد ٢٦ (موسكو ١٩٧٣)، ص ٤٥-٤٩]. وفرضت هذه المعاهدة على كل القوى النووية الموقعة التعهد بعدم نقل هذه الأسلحة أو وسائل التحكم بها أو وسائل تصنيعها إلى دول أخرى، وأجبرت الدول الموقعة غير النووية على عدم تلقي هذه الأسلحة أو تصنيعها أو الحصول عليها بأي شكل. لم توقع إسرائيل والهند والباكستان من بين دول أخرى هذه المعاهدة؛ ولكنها شملت التزامًا عامًا بمفاوضات نزع الأسلحة.
- معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (ABM) للعام ١٩٧٢: حددت هذه المعاهدة من تصنيع أنظمة الصواريخ الدفاعية الرامية إلى الحماية من هجمات الأسلحة الباليستية النووية (النص متوفر في SDD، المجلد ٢٨ (موسكو ١٩٧٤)، ص ٣١-٣٥). أعلنت الولايات المتحدة انسحابها الأحادي من المعاهدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛ ودخل قرارها حيز التنفيذ في يونيو/حزيران ٢٠٠٢.
- الاتفاقية المؤقتة للحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (سولت ١): جرى التوصل إليها أيضًا في العام ١٩٧٢. وفرضت قيودًا عديدة على الصواريخ النووية الأرضية العابرة للقارات، والصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات، والقاذفات الاستراتيجية؛ كانت مدتها ٥ سنوات. وخلال هذه المدة يجري التفاوض على اتفاقية إضافية (النص متوفر في SDD، المجلد ٢٨ (موسكو ١٩٧٤)، ص ٣٥-٣٧).
- الاتفاقية الثانية للحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (سولت ٢). وهي الجولة الثانية من محادثات الحد من هذه الأسلحة؛ وقّعت عام ١٩٧٩، ولكن تم تأجيل المصادقة عليها بسبب التردد السوفيتي حول السماح بالتفتيش على الأرض؛ ثم رفضها مجلس الشيوخ الأمريكي، لأن المناخ الدولي لم يكن مواتيًا عقب التدخل السوفيتي في أفغانستان نهاية تلك السنة؛ إلا أن بنودها احترمتها الطرفان حتى العام ١٩٨٦. نصّت المعاهدة على الإبقاء على عدد متساوٍ من قاذفات الأسلحة النووية الاستراتيجية أو القاذفات الثقيلة في ترسانتي القوتين العظميين؛ وفُرضت قيود على عدد الرؤوس النووية في صواريخ MIRV، وعلى نشر أنواع جديدة من الصواريخ (النص متوفر في صحيفة «البرافدا»، ١٩ حزيران/يونيو ١٩٧٩، ص ١-٢).
- اتفاقية حظر الأسلحة النووية المتوسطة المدى (INF) للعام ١٩٨٧، حظرت هذه الاتفاقية كل أنظمة الصواريخ النووية المتوسطة المدى، في أوروبا عمومًا، ولكن في آسيا أيضًا؛ مما يعني تخفيض للتراسانات النووية، وليس تقييدًا فقط لتوسيعها. وصحبتها إجراءات صارمة جدًا (النص متوفر في SMD، المجلد ٤٣ (موسكو ١٩٩٠)، ص ٥٨-١٣٧).
- اتفاقية القوات المسلحة التقليدية في أوروبا (CFE): وقّعها حلف الناتو وممثلو حلف وارسو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ (النص متوفر في صحيفة «البرافدا»، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، ص ٣-٤). فرضت هذه الاتفاقية قيودًا على الأسلحة الأساسية وأنظمة المعدات التي يجدر بالكتلتين الاحتفاظ بها. حددت أيضًا نظامًا خاصًا للتبليغ والمصادقة والتفتيش على الأرض ومراقبة التدمير.

اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الأولى (ستارت 1): وُقعت في تموز/يوليو 1991، وجرى بموجبها خفض عدد أنظمة الصواريخ (الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي تُطلق من الأرض ومن الغواصات، إلى جانب القاذفات الاستراتيجية) إلى 1600 صاروخ لكل طرف، وإلى 6 آلاف رأس نووي كحد أقصى؛ وقُيدت اتفاقية منفصلة العدد المسموح به لصواريخ كروز التي تُطلق من الغواصات (النص متوفر في *DI*، العدد 19، 1991، ص7-34). وانتهى أجل الاتفاقية في 5 كانون الأول/ديسمبر 2009.

ستارت 2، أتت بعد اتفاقية ستارت 1، وُقعت في كانون الثاني/يناير 1993، وقَّعها بوريس يلتسن ممثلًا لروسيا الاتحادية المستقلة حديثًا؛ ونصت على خفض حوالي الثلثين لعدد الصواريخ البعيدة المدى التي تُطلق من الأرض وتحمل عدة رؤوس نووية، في غضون 10 سنوات (النص متوفر في *DI*، العددان 1-2، 1993، ص19-24). وقَّعتها الولايات المتحدة في العام 1996 وروسيا في العام 2000، ولكنها لم تدخل حيِّز التنفيذ، رغم أن بنودها ظلت تؤخذ بالاعتبار. في 14 حزيران/يونيو 2002، أي في اليوم التالي لانسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (ABM)، أعلنت روسيا أنها لم تعد تعتبر نفسها ملزمة بهذه الاتفاقية (صحيفة «كوميرسانت»، 15 حزيران/يونيو 2002، ص4).

معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (معاهدة سورت أو معاهدة موسكو): وُقعت في أيار/مايو 2002، وألزمت الطرفين بتقليص ترسانتهما النووية إلى 1700 - 2002 رأس نووي منتشر ومفعّل لكلٍ منهما (نصّها متوفر في *BMD*، العدد 8، 2003، ص67-8؛ ويُفترض أن ينتهي أجلها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2012). المعاهدة الجديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية. جرى توقيعها في براغ في نيسان/أبريل 2010 وألزمت الطرفين بتخفيض ترسانتهما النووية أكثر، أي إلى 1550 رأسًا نوويًا منتشرًا ومفعّلًا و700 نظام صاروخي، في غضون مدة زمنية تمتد إلى 7 سنوات (صحيفة «إزفيستيا»، 9 نيسان/أبريل 2010، ص2).

ملاحظة: *BMD* = *Byulleten' mezhdunarodnykh dogovorov*; *DI* = *Diplomaticheskii vestnik*; *SDD* = *Sbornik de-istivnyushchikh dogovorov, soglushenii i konvetsii, zaklyuchennykh SSSR s inostrannymi gosudarstvami (later Sbornik mezhdunarodnykh dogovorov SSSR (SMD))*; *SZ* = *Sobranie zakonodatel'stva Rossiiskoi Federatsii*.

إنه لم ينبو عبور المحيط الأطلسي ويده ممدودة لطلب المساعدة، بل كي يتسنى له مصافحة الرئيس. وشهدت القمة سلسلة من الاتفاقيات التي بدأت تضع العلاقات الروسية الأميركية على أساس جديد بالكامل. وتوافق الرئيسان على المبادئ الأساسية لاتفاقية غير مسبوقه للحد من التسلح، تخطت بكثير معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي كان قد أبرمها بوش وغورباتشوف في السنة الفائتة⁽¹⁾. وقعا أيضًا ميثاقًا صُمم لوضع أساس صلب لعلاقات الشراكة والصداقة الروسية الأميركية⁽²⁾. وأبرم مزيدٌ من الاتفاقيات الخاصة حول تنمية منظومة أمنية نووية عالمية، وحول فتح قنوات جديدة في

(1) *Vneshnyaya politika Rossii 1990-92*, no. 196, pp. 437-8 (1992). (صادق عليها مجلس السوفييت الأعلى في وقت لاحق من السنة: 1، *Pravda*, 5 November 1992).

(2) *Vneshnyaya politika Rossii 1990-92*, no. 195, pp. 431-7 (1992).

سياتل وفلاديفوستوك (وَقَّع الرئيسان ٣٥ وثيقة مشتركة)^(١). كان الرد على الرسالة التي وجهها يلتسن إلى الكونغرس الأميركي في ١٧ حزيران/يونيو، والتي تقيد أن «الصنم الشيوعي قد انهار إلى الأبد»، رداً حماسياً^(٢). كانت مناسبة أولها كتبه خطاباته أهمية أكبر من أهمية لقائه الرئيس بوش. وقد عملوا ليلاً ونهاراً لكتابة الخطاب بالشكل المناسب (ذُكرت صحيفة «البرافدا» قراءها أن الرئيس الروسي أدى دوراً بارزاً في الإبقاء على «الاسترقاق الشيوعي» الذي يتنكر له الآن)^(٣).

شهدت قمة أخرى، عُقدت في موسكو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، على تحول الاتفاق النموذجي الذي عُقد الصيف الفائت إلى معاهدة «الحد من الأسلحة الاستراتيجية» (ستارت - ٢)، وفيها التزمت روسيا والولايات المتحدة بتفكيك ثلثي ما لديهما من رؤوس نووية استراتيجية؛ كانت المعاهدة الأصلية الموقعة عام ١٩٩١ قد دعت إلى تخفيض الأسلحة بنسبة ٢٠٪ فقط (يظهر الجدول ٧-١ كامل التسلسل). وصف يلتسن الاتفاق بالخطوة الأساسية نحو تحقيق حلم البشرية القديم والتاريخي، وهو نزع الأسلحة، وبهدية الميلاد للبشر جميعاً التي ستسمح لهم بتوريث عالم أكثر أمناً لأولادهم، أولاد القرن الحادي والعشرين. أبرمت المعاهدة في غضون بضعة أشهر فقط، مقارنةً بالخمس عشرة شهراً التي استغرقتها المفاوضات للوصول إلى المعاهدة التي سبقتها، وكان ذلك خير دليل على أن ثورة حقيقية قد حدثت في العلاقة بين القوتين العظميين^(٤). وحثَّ الرئيس الأميركي المنتخب حديثاً بيل كلينتون على المشاركة في جلسة عمل على أرض محايدة، لمناقشة كل المسائل فور تنصيبه^(٥)، أو أخذ المبادرة وزيارة روسيا نفسها^(٦). ظلت المعاهدة تحتاج إلى موافقة القوى النووية السوفيتية السابقة الأخرى، إلى جانب البرلمان الروسي (الذي لم يصغ موافقته حتى نهاية العقد، بعد أن جرى تأجيل ثلاث جلسات تصويت سابقة)^(٧)؛ ولكن كازاخستان صادقت على معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الأولى (ستارت - ١) عام

(١) راجع على التوالي المصدر نفسه: no. 197, pp. 438-9, and no. 198, pp. 439-40. العدد الإجمالي للاتفاقيات متوفر

في: 3, 14, 1992, nos. 13-14, *Diplomaticheskii vestnik*.

(٢) 7-426, no. 194, pp. 426-7, *Vneshnyaya politika Rossii 1990-92*.

(٣) 51, 57, pp. 51, 57, *Roman s prezidentom* (Moscow: Vagrius, 1997). (أملوا تحديداً في التغطية

على التأثير الذي يتمتع به غورباتشوف): 4, p. 4, *Pravda*, 3 February 1992.

(٤) 1, p. 1, *Rossiiskaya gazeta*, 4 January 1993.

(٥) 4, p. 4, *Izvestiya*, 4 January 1993.

(٦) 19, pp. 26, 19, nos. 1-2, *Diplomaticheskii vestnik*, 1993.

(٧) 1, p. 1, *Rossiiskaya gazeta*, 15 April 2000. التشريع كما وافق عليه مجلس الاتحاد، ووقَّعه الرئيس، متوفر في: *Sobranie zakonodatel'stva Rossiiskoi Federatsii* [hereafter SZ], no. 19, item 2022, 4 May 2000.

١٩٩٢^(١). وكذلك فعلت بيلاروسيا عام ١٩٩٣^(٢)، وأعقبها أوكرانيا عام ١٩٩٤، بعد استيفاء شروطها الآتفة. ووافقت في الوقت عينه على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية^(٣). وقد أزيلت كل الأسلحة النووية من الأراضي الأوكرانية بحلول صيف العام ١٩٩٦؛ فطلّت روسيا القوة النووية الوحيدة بين الجمهوريات السوفيتية الخمسة عشرة السابقة^(٤).

مُقدت القمة الأولى التي جمعت يلتسن والرئيس الأميركي الجديد في فانكوفر في نيسان/أبريل ١٩٩٢، وصدر خلالها تصريح مشترك أعلن فيه الرئيسان التزامهما «شراكة أميركية روسية فاعلة ودينامية». وقد أشار يلتسن نفسه إلى أن علاقتهما هي علاقة شراكة وتحالف مستقبلي^(٥). ولكن التركيز الأساسي انصبّ على المساعدة الاقتصادية لحكومة ما بعد الحقبة الشيوعية الجديدة التي كانت لا تزال هشة. ألزم كلينتون الولايات المتحدة نفسها بحزمة من الدعم المالي قيمتها ١,٦ مليار دولار، نصفها تقريباً عبارة عن مساعدة أحادية، والنصف الثاني على شكل ائتمانات. ووعده بالسعي للحصول على استجابة جوهرية أكثر من الدول الصناعية الكبرى في مجموعة الدول الصناعية السبع^(٦). ووعده كلينتون قائلاً إنها بداية لشراكة ديمقراطية جديدة؛ وتحدث الرئيس الروسي نفسه عن تنمية علاقة خاصة^(٧). وعرض رئيس الوزراء الكندي، الذي التقى أيضاً الرئيس الروسي، ٢٠٠ مليون دولار كمساعدة أحادية الجانب^(٨). وفي وقت لاحق من السنة، وبشكل عكس الضغط الأميركي وكذلك آراء أعضاءها مجموعة الدول الصناعية السبع الآخرين، وافقت المجموعة على حزمة من المساعدات المتعددة الأطراف، بلغت قيمتها أكثر من ٤٣ مليار دولار^(٩). وعززت عقيدة عسكرية جديدة، صدرت في مرسوم رئاسي آخر السنة، التغييرات التي طرأت على العلاقات بين الشرق والغرب، من خلال إعلان عدم اعتبار أي دولة خصماً لروسيا الجديدة، رغم أنها عدّلت التزاماً مسبقاً بعدم استخدام الأسلحة النووية، وسمحت باستخدام القوة المسلحة في الصراعات المحلية، وليس فقط ضمن روسيا الاتحادية، بل في الجمهوريات السوفيتية الأخرى السابقة أيضاً^(١٠).

(١) *Izvestiya*, 20 November 1993, p. 1

(٢) روسيا البيضاء أيضاً وافقت على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية؛ المصدر نفسه، ٦ شباط/فبراير ١٩٩٣، ص ٢.

(٣) *Segodnya*, 5 February 1994, p. 4; *Nezavisimaya gazeta*, 18 November 1994, p. 1

(٤) *Segodnya*, 4 June 1996, p. 1

(٥) *Diplomaticeskii vestnik*, nos. 7-8, 1993, p. 18

(٦) راجع على التوالي المصدر نفسه، ص ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣

قام الرئيس كليتوتون بزيارته الرسمية الأولى لروسيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، حيث توافق الرئيسان على أن العلاقة بين الدولتين قد تطورت؛ فأصبحت علاقة شراكة استراتيجية ناضجة. وأُبرمت ١٢ اتفاقية رسمية، بما في ذلك تعهد كل من الطرفين بعدم معاودة توجيه الصواريخ الاستراتيجية التي يملكها نحو الطرف الآخر. وجرى اعتراف عام أيضاً بأن حقوق الناطقين باللغة الروسية في جمهوريات البلطيق يجب أن تُحترم^(١). كالحال في فانكوفر، قام يلتسن بنعت كليتوتون بـ «صديقي بيل»، ورفقه كليتوتون عن الرئيس الروسي وضيوفه بأن عزف على آلة الساكسوفون لحنًا بسيطاً لكنه مميز؛ وتأثر جداً برد الفعل^(٢). وفي حزيران/يونيو، حلّ يلتسن ضيفاً على الاتحاد الأوروبي في كورفو، حيث وقّع اتفاقاً حول الشراكة والتعاون (دخل حيز التنفيذ بعد ثلاث سنوات)^(٣). وفي آب/أغسطس، توجه إلى برلين مع «صديقي هلموت» للمشاركة في الاحتفال بذكرى رحيل آخر جندي روسي عما كان يُعرف بالمنطقة السوفيتية في ألمانيا^(٤). كان الجنود الروس قد غادروا أصلاً ليتوانيا، وخرج آخر جندي من لاتفيا وإستونيا قبل الموعد المقرر، في نهاية الشهر^(٥). وفي أيلول/سبتمبر، عُقدت قمة أخرى جمعت يلتسن بالرئيس كليتوتون؛ وكانت خامس قمة لهما في غضون ١٨ شهراً. ووافق خلالها الرئيسان على شراكة ترمي إلى التطور الاقتصادي المصمم لتقليص القيود الضريبية التي تعرقل التجارة بين البلدين^(٦)؛ وتوجه الرئيس الروسي بخطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في معرض زيارته، دعا فيه إلى فرض حظر شامل على التجارب

= لم يكن النص مُلحَقاً، ولكنه ظهر على شكل مختصر في: 4-3 pp. 19 November 1993, *Krasnaya zvezda* (ملخص مفصل لـ ٢١ صفحة من الـ ٢٣ صفحة الأصلية)، وفي صحف أساسية أخرى: نُشر أيضاً إيضاح في: *Diplomaticeskii vestnik*, nos. 23-24, 1993, pp. 6-16

للإطلاع على معالجة للموضوع، راجع: Mary E. Glantz, 'The origins and development of Soviet and Russian military doctrine', *Journal of Slavic Military Studies*, vol. 7, no. 3 (September 1994), pp. 443-80, and Charles J. Dick, 'The military doctrine of the Russian Federation', *Ibid*, pp. 481-506.

(١) *Diplomaticeskii vestnik*, nos. 3-4, 1994, pp. 11-18

(٢) *Korzhakov, Boris Yel'tsin*, p. 236

(٣) *Diplomaticeskii vestnik*, nos. 15-16, 1994, pp. 29-59: دخل الاتفاق أخيراً حيز التنفيذ مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧؛ المصدر نفسه، 4-53 pp. 12, 2007, no. 12. زار يلتسن أيضاً إسبانيا في نيسان/أبريل. وزار رئيس الوزراء الإيطالي موسكو في تشرين الأول/أكتوبر. وفي الزيارتين عُقدت اتفاقية صداقة وتعاون؛ راجع على التوالي المصدر نفسه، 9-14 pp. 10, 1994, nos. 7-11, and nos. 21-22, 1994, pp. 9-14

(٤) المصدر نفسه، 6-3 pp. 19, 20, 1994, nos. 19, 20. لم يُشر يلتسن بهذه المفردات الودية إلا إلى نظيره الأميركي والألماني. (*Korzhakov, Boris Yel'tsin*, p. 339)

(٥) *Izvestiya*, 30 August 1994, p. 4 (كانوا قد غادروا لتوانيا قبل سنة بالتحديد).

(٦) *Diplomaticeskii vestnik*, nos. 19-20, 1994, pp. 10-19

النووية بنهاية السنة، وإلى مزيد من الخطوات لتقليص الترسانات النووية، مع التطلع إلى الخلاص نهائياً من «توازن الرعب» برمته^(١).

عُقدت في موسكو قمة روسية أميركية أخرى في أيار/مايو ١٩٩٥، مرتبطة بالاحتفال الذي جرى في العاصمة الروسية بالذكرى الخمسين لانتصار الحلفاء في أوروبا^(٢). كانت هناك ستة تصريحات مشتركة، رغم عدم بذل أي محاولة لإخفاء حقيقة وجود خلاف في التعامل مع مروحة من المسائل، من بينها بيع المنشآت النووية لإيران (أصرّ يلتسن على «طبيعتها السلمية التامة»)، وتوسيع حلف الناتو عوضاً عن تنمية إطار عمل أمني أوسع، يمكن أن يمتد إلى كامل المنطقة الأطلسية الأوروبية^(٣). وتوجّه يلتسن بخطاب أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة من جديد في الذكرى الخمسين لتأسيس المنظمة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، مكرراً دعوته إلى إطار عمل أشمل للأمن الأوروبي، عوضاً عن توسيع التحالفات الراهنة، بهدف تفادي خطر مواجهة جديدة^(٤). كما التقى كلينتون أيضاً في قمة تاسعة، حيث تركزت المسألة الأساسية في أجندة العمل على الوضع المتدهور في البوسنة^(٥). وعُقدت قمم أخرى بينهما في نيسان/أبريل ١٩٩٦^(٦)، وفي هلسنكي في ربيع العام ١٩٩٧، حيث بحث الرئيسان في طرق لحث روسيا على قبول توسيع حلف الناتو، ولقيامهما معاً بتعزيز عملية نزع الأسلحة النووية^(٧). وعندما التقيا مجدداً في موسكو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، كانت القمة الرابعة عشرة لهما. ولكنها كانت الأقل إثماراً، لأن روسيا كانت غارقة في الأزمة الحكومية الناتجة من عزل رئيس الوزراء كيريينكو من منصبه، وكلينتون نفسه كان غارقاً في فضيحة محلية^(٨)؛ مضى الرئيسان قدماً في مسألة نزع الأسلحة، بما في ذلك رسم الخطوط العريضة لمعاهدة ستارت الثالثة، ولكن لم يحدث أي تقدم ملحوظ^(٩).

(١) *Diplomaticheskii vestnik*, nos. 19-20, 1994, pp. 7-10, at p. 8

(٢) المصدر نفسه، no. 6, 1995, pp. 9-15.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩.

(٤) المصدر نفسه، no. 11, 1995, pp. 55-6.

(٥) *Diplomaticheskii vestnik*, nos. 19-20, 1994, pp. 10

(٦) المصدر نفسه، no. 5, 1996, p. 15.

(٧) المصدر نفسه، no. 4, 1997, pp. 4-11.

(٨) أتهم كلينتون بإقامته علاقة جنسية مع مونيكا لوينسكي، وهي متدربة في البيت الأبيض. أنكر بدايةً هذه العلاقة؛ ولكن ما لبثت أن وُجّهت إليه تهماً الحث باليمين وعرقلة العدالة. جرت أخيراً تبرئته من قبل مجلس الشيوخ في شباط/فبراير ١٩٩٩.

(٩) *Nezavisimaya gazeta*, 3 September 1998, p. 1
Diplomaticheskii vestnik, no. 10, 1998, pp. 12-23.

لم يشهد مطلع حقبة ما بعد الشيوعية تأسيس علاقة مختلفة مع القوى الغربية الأساسية فحسب، بل شهد أيضاً تحول روسيا إلى عضو كامل العضوية وامتساوٍ اسمياً في المجتمع الدولي. في العام ١٩٩١، كان غورباتشوف أول قائد سوفيتي يحضر اجتماعاً لمجموعة الدول الصناعية السبع، ولكن ليس كمشارك رسمي. حلّ يلتسن ضيفاً مدعوً في السنة التالية، وحضر قمة نابولي في العام ١٩٩٤. أما القمة التي عُقدت في العام ١٩٩٧، فقد كانت أول قمة توصف كاجتماع لمجموعة الدول الصناعية الثماني. وفي العام ٢٠٠٦، عُقدت القمة لأول مرة في روسيا نفسها، في مسقط رأس بوتين (سان بطرسبورغ). روسيا بدورها كانت عضواً في منتدى أكبر، هو مجموعة العشرين التي تولت أعمال مجموعة الثماني منذ العام ٢٠٠٩، فصاعداً. وشملت الدول النامية الكبرى في نشاطاتها^(١). في غضون ذلك قادت روسيا الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (جرت الموافقة على العضوية السوفييتية في العام ١٩٤٤. ولكن لم يُصادق عليها قط)^(٢)، ثم إلى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية^(٣). وأكدت عضوية روسيا في الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٦ عودتها إلى بوتقة الدول الأوروبية^(٤). وبعد سنتين صادق مجلس الدوما على الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، رغم أن عقوبة الإعدام ظلت معلقة في التشريع (عُلّق تنفيذها إلى أجل غير مسمى)^(٥). كذلك تقدمت الحكومة الروسية الجديدة بطلب للانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (التي سرعان ما أصبحت منظمة التجارة العالمية)، رغم أن طلبها لم يفضّ قدماً^(٦). وانضمت إلى مجموعة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ عام ١٩٩٧، على الرغم من المخاوف العلنية الصادرة عن بعض أعضائها الراهنين^(٧).

(١) وافقت قمة مجموعة العشرين في بيتسبورغ عام ٢٠٠٩ على الاجتماع مستقبلاً على مستوى القادة. وليس وزراء المال. وأعلنت في بيانها الأخير: «إننا نرصد مجموعة العشرين لتكون المنتدى الرئيسي لتعاوننا الاقتصادي الدولي» (Guardian, 26 September 2009, p. 34). علقت صحيفة «روسيسكايا غازيتا» بأن ما حدث هو مأسسة لهذا المنتدى الدولي (September 2009, p. 2 28)

(٢) *Izvestiya*, 17 January 1992, p. 5, and 28 April 1992, p. 1

(٣) تأسس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في العام ١٩٩٠ (*Izvestiya*, 10 April 1990, p. 4) وبدأت عملياته في العام ١٩٩١: أتمت إجراءات العضوية لجمهوريات البلطيق الثلاث في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. ولروسيا والجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (راجع: www.ebrd.com/about/basics/dates.htm). آخر ولوج إلى الموقع في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠).

(٤) جرت الموافقة على العضوية بـ ١٦٤ صوتاً مقابل ٣٥ مع ١٥ حالة امتناع عن التصويت: *Izvestiya*, 27 January 1996, p. 1

(٥) للاطلاع على التشريع، راجع: SZ, no. 14, item 1514, 30 March 1998: طُبِع نص الميثاق مع ملحقاته في: *Byulleten' mezhdunarodnykh dogovorov* [hereafter *BMD*, no. 7, 1998, pp. 3 45]

(٦) *Izvestiya*, 18 June 1993, p. 3

(٧) المصدر نفسه، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ص ١.

«الستارة الحديدية»، كما دعاها تشرشل في خطاب فولتون عام ١٩٤٦، حددت إيديولوجيتين متقابلتين، والدول المرتبطة بهما. وجاءت نهاية الحكم الشيوعي لتضع حدًا لبعض أسباب هذا الانقسام وليس لجميعها، كما بات جليًا. وقد ورد في أولى التصريحات السياسية لوزير الخارجية كوزيريف أن الدول الغربية المتقدمة تمثل الحلفاء الطبيعيين لروسيا، بالاستناد إلى التزامها المشترك، وهي وتلك الدول الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق. وأعرب عن تطلعه إلى تعاون مثمر، مع الولايات المتحدة تحديدًا. ولم يرَ سببًا يدعو إلى الخشية من محاولتها أن تصبح القوة العظمى الوحيدة التي ستفرض آراءها على الدول الأخرى^(١). وأصرَّ كوزيريف على أن السياسة الخارجية الروسية يجب أن تتفادى الترسيمات الإيديولوجية والمطامح المغالية فيها، تفاديًا واسع النطاق، يصبُّ في مصلحة التقييم الواقعي لحاجات روسيا الخاصة؛ يجب أن يكون هدف الروس «التحوُّل الجذري للمجتمع»^(٢)، والدخول على هذا الأساس إلى نادي قوى الصف الأول في أوروبا وآسيا وأميركا^(٣). وأشار في معرض حديث آخر إلى أن مصالح روسيا الجديدة والديمقراطيات الأخرى لا تزال هي نفسها بشكل أساسي^(٤). ودعاها إلى الانخراط في «عملية أنسنة أشمل للسياسة الدولية»، تستند إلى التزامها الشامل لحقوق الإنسان^(٥). يلتسن نفسه أوضح أن روسيا لم تعد مركز السلطة الأساسي للإمبراطورية الشيوعية الضخمة. وعلى المدى الطويل سيكتشف الروس أنفسهم أن العالم الذي يتيح لهم الانخراط في «عملية تعاون مجدِّية بشكل متبادل» يخدم مصالحهم بشكل أفضل من المواجهة العدائية التي كانت تحدث في السنوات الغابرة^(٦).

أدخلت المقاربة الجديدة بشكل أكثر تفصيلًا ضمن مجموعة من المبادئ الرئيسية لمفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية الذي جرت أخيرًا الموافقة عليه في ربيع العام ١٩٩٣. أشار هذا المفهوم إلى أن روسيا لا تزال قوة عظمى، تحمل على عاتقها مسؤولية خاصة هي تأسيس منظومة جديدة من العلاقات بين الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي. إلى ذلك، كانت روسيا دولة لا تزال تحتاج إلى الدفاع عن مصالحها الأساسية، مما يعني أن عليها رفض موقعها الخاضع الذي أعطي لها في الاقتصاد الدولي، والتدخل في الصراعات المحلية قرب حدودها. وقد أوليت العلاقات مع الجمهوريات السوفيتية السابقة،

(١) *Izvestiya*, 2 January 1992, p. 3

(٢) *Voprosy istorii*, no. 1, 1994, p. 4

(٣) *Rossiiskie vesti*, 3 December 1992, p. 2

(٤) 'Russia and human rights', *Slavic Review*, vol. 51, no. 2 (صيف ١٩٨٩) pp. 287-93, at p. 289: كان كوزيري يؤيد

هذا الرأي منذ آب/أغسطس ١٩٩٥: *Preobrazhenie* (Moscow: Mezhdunarodnye otnosheniya, 1995), p. 211.

(٥) *Izvestiya*, 22 February 1992, p. 3

(٦) *Russia and human rights*, p. 293

(٧) *Izvestiya*, 22 February 1992, p. 3

والجهود التي قد تُبدل للتشجيع على إعادة دمجها، أهمية قصوى. وشمل ذلك تأسيس منظومة أمنية جماعية، وحدوداً مشتركة، ودوراً خاصاً لروسيا في الحفاظ على النظام العام ضمن تلك الحدود؛ مما قد يشرّع وجود القوات الروسية على أراضي الجمهوريات الأخرى. وفي الخارج، ربطت بين الولايات المتحدة وروسيا مصلحة مشتركة تمحورت حول منع نشوب صراعات إقليمية، ومنع انتشار الأسلحة النووية، على الرغم من أن مصالح الدولتين في مجالات أخرى لم تكن متقاطعة دوماً، ولا بدّ من إقامة «علاقات متوازنة ومستقرة» مع دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخصوصاً الصين واليابان والهند^(١). وقد استتبطت ناحيتان على الأقل من المفهوم الجديد اهتماماً خاصاً: التركيز الذي حازته الجمهوريات السوفيتية السابقة في «الجوار القريب»، والاعتراف العلني بأن لروسيا مجموعة مصالح خاصة قد لا تتقاطع دوماً مع مصالح الدول الديمقراطية الغربية^(٢).

ظل كوزيريف يصرّ، في ربيع العام ١٩٩٤، على عدم وجود بديل معقول للشراكة. وواصل البحث عن دعم أصدقاء روسيا وحلفائها الطبيعيين، وهم دول الغرب وحكوماته الديمقراطية^(٣). إلا أن آراء من هذا النوع كانت تصعب بشكل جلي مواءمتها مع «المبادئ الرئيسية» (التي جرى تحديدها برعاية مجلس الأمن عوضاً عن وزارة الخارجية). وكانت تصعب مواءمتها مع آراء الناخبين الذين أعطوا الحصة الكبرى من أصوات القوائم الحزبية للحزب الديمقراطي الليبرالي في انتخابات مجلس الدوما للعام ١٩٩٣، ثم للحزب الشيوعي - القومي بشكل جازم أيضاً - بعد سنتين. وبدأ القادة الغربيون، في ظل هذه الظروف، يتحفظون بعض الشيء حيال علاقتهم مع الحكومة الروسية الجديدة. وازداد تحفظهم، حينما شنّ يلتسن حرباً في الشيشان آخر العام ١٩٩٤، الأمر الذي شكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان الذي تعهدت روسيا علناً التزامه. وكان كوزيريف قد نبه أصلاً إلى أن شهر غسل العلاقات مع الولايات المتحدة يصل إلى نهايته. وتقرب من خصومه القوميين من خلال التنبيه لاحتمال تشكّل ظروف تضطر فيها روسيا إلى استخدام القوة العسكرية للدفاع عن أبنائها في الخارج، وخصوصاً الإثنية الروسية في جمهوريات

(١) جرت الموافقة على «المبادئ الرئيسية» من خلال أمر رئاسي في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ (غير متوفرة في:

Sobranie aktov Prezidenta i Pravitel'stva Rossiiskoi Federatsii ومن الجلي أنها لم تُنشر). نُشرت مسودة سابقة في

عدد خاص من: 23، 3، 1-2، 1993، *Diplomaticheskii vestnik*, nos. 1-2، 1993، pp. 3، 23. أعيدت طباعتها على نحو ملائم في:

T.A. Shakhleina, ed., *Uneshmyaya politika i bezopasnost' sovremennoi Rossii. 1991-2002. Khrestomatiya v*

Nezavisimaya chetvrekh tomakh (Moscow: Rosspen, 2002), vol. IV, pp. 19-50. الملخص المكثف الذي نُشر في:

gazeta في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣، ص ١ و٢، اعتبر عمومًا موثوقًا.

(٢) صياغة «المبادئ الرئيسية» جرى تحليلها بشكل مسهب في: Margot Light, 'Foreign policy thinking', in Neil Mal-

colm, Alex Pravda, Roy Allison and Margot Light, *Internal Factors in Russian Foreign Policy* (Oxford

and New York: Oxford University Press for the RIIA, 1996), pp. 61-70.

(٣) *Izvestiya*, 11 March 1994, p. 3

البطابق^(١). فاز كوزيريف بمقعد في مجلس الدوما الجديد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، واستقال من منصبه الوزاري لكي يشغل مقعده. ولكن أمسى منصبه منعزلاً أكثر. فأكثر وأعرب يلتسن غير مرة عن امتعاضه من ذلك (صدر، في الأساس، مرسوم بتحية وزير الخارجية. على ما اتضح)^(٢). في النهاية، أمسى «أضحية طقسية» لمجلس الدوما الجديد^(٣).

أقصى الانتقادات التي وجهها نقاد كوزيريف إليه دارت حول تحالفه مع «أمير الظلام»، ميسراً جهود الغرب الذي يرغب في «روسيا ضعيفة ومتهالفة»، كي تتحول إلى طريدة سهلة لشركات المهجر ومصارفه^(٤). حاجج آخرون أنه أخفق إخفاً ذريعاً في السياسات التي انتهجها، مثل منع توسع حلف الناتو^(٥)؛ وأنه أخضع مصالح روسيا الخاصة «لشراكة» عقيمة؛ مما سمح للولايات المتحدة بتوسيع رقعة هيمنتها على العالم من دون التعويض المالي الذي وعدت به في الأصل^(٦). صدرت تهمة متطرفة، ولكن سادت درجة أوسع من التأييد لموقف وطني براغماتي أكثر اعتدالاً معني بتأكيد حق روسيا في التحرك المستقل، وحماية الاقتصاد والثقافة المحليين في وجه الفوقية الغربية الكاسحة^(٧). كان هذا يعني، بادئ الأمر، عالماً متعدد الأقطاب، وليس عالماً تسيطر عليه قوة عظمى واحدة. كان يلتسن قد أوضح أصلاً، في خطاب وجهه إلى المسؤولين الكبار في وزارة الخارجية، أنه ممتعض من التركيز الكبير الذي توليه للعلاقات مع الدول الغربية^(٨)؛ وأصرّ على إيلاء أهمية أكبر للعلاقات مع الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى، وكذلك للناطقين باللغة الروسية الذين باتوا يعيشون خارج الأراضي الوطنية^(٩). كان

(١) *Nezavisimaya gazeta*, 19 April 1995, p. 1. ادعى الصحافيون أنهم لاحظوا «كوزيريف جديداً» في هذه الخطابات، مقارنةً بكوزيريف القديم والمؤيد للغرب أكثر (*Prkobrazhenie*, p. 53). وكذلك كان مؤيداً بقوة للعملة الشيشانية، حيث اصطف إلى جانب الرئيس. وتخلّى عن زملائه السابقين في حزب «خيار روسيا»: *Moskovskie novosti*, no. 63, 1994, p. 6.

(٢) للاطلاع على المرسوم. راجع: O. Prokhanov, ed., *Kto est' kto v Rossii: spravocnoe izdanie* (Moscow: Olimp, 1998), p. 320. تعرّض كوزيريف أصلاً لانتقاد وجهه إليه يلتسن خلال مؤتمر صحفي (*Rossiiskie vesti*, 9 September 1995, p. 3). ظل الرئيس غير راض عن أداء وزارة الخارجية. ولكنه لم يكن قد وجد بعد مرشحاً مناسباً ليحل محل الوزير نفسه: المصدر نفسه، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ص ٩.

(٣) *Kostikov, Roman s prezidentom*, p. 71.

(٤) *Zavtra*, no. 1, November 1993, p. 1.

(٥) *Nezavisimaya gazeta*, 10 December 1994, p. 1.

(٦) المصدر نفسه، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ص ٥.

(٧) للاطلاع على هذه التباينات، راجع: 'Light', Foreign policy thinking.

(٨) وفقاً لبريماكوف خلال مؤتمره الصحافي الأول. اعتقد يلتسن بوجود «عدم توازن» في علاقاتهم الخارجية في هذا الصدد (*Diplomaticheskii vestnik*, no. 2, 1996, p. 4). ليس ثمة إشارة إلى هذه العبارة في تقرير خطاب يلتسن الموجّه إلى وزارة الخارجية (المصدر نفسه، 4, no. 1, 1996).

(٩) المصدر نفسه، 3, no. 4, 1995.

هناك تأييد ضمن مجتمع السياسة الخارجية بشكل عام لتغيير التوجه نحو «الجوار القريب» ودول الجوار في جنوب آسيا وشرقها، لسببين: تجربتهم الخائبة في تعاملهم السابق مع الغرب، و«أوراسية» روسيا وفرص التجارة التي بدا أنها متوفرة في دول أسواقها المحلية الأقل تطلبًا، من ناحية أخرى^(١).

أتى يفغيني بريماكوف خلفاً لكوزيريف، وهو رجل ينتمي إلى جيل مختلف، قضى مسيرة مهنية طويلة في خدمة الدولة السوفيتية، ولم يخف يوماً عدم ثقته بالغرب، وتحديداً الولايات المتحدة^(٢). وقد أوضح وزير الخارجية الجديد في مقابلاته أنه سيدافع بشراسة أكبر عن المصالح الوطنية الروسية، وسيبحث عن شراكة متساوية مع قوى الغرب ضمن سياسة خارجية ستكون بحد ذاتها أكثر تنوعًا، وشدّد على أن روسيا لم تخسر الحرب الباردة، بل ساعدت على وضع حد لها، وأن ليس في الإمكان الحديث عن منتصرين ومهزومين؛ وأنها لا تزال قوة عظمى، ويجب أن تكون لها سياسة خارجية تتواءم مع مكانتها^(٣). كان هذا يعني، كما كان يعني ليلتسن، تصحيح الانحياز نحو الغرب، وإيلاء العلاقات مع بيلاروسيا والصين، والناطقين بالروسية في الدول الأخرى، اهتماماً أكبر^(٤). ولد كوزيريف لأبوين روسيين في بروكسل، وهو يجيد الإسبانية والبرتغالية وكذلك الإنكليزية. تخرّج في معهد العلاقات الدولية الوطني في موسكو، مقر التدريب الطبيعي للدبلوماسيين. في المقابل، ولد بريماكوف في كييف، لكنه ترعرع في العاصمة الجورجية تبليسي، وهو يجيد العربية وكذلك الجورجية والإنكليزية؛ تخرّج في معهد الدراسات الشرقية، وعمل سنوات عدة صحافياً في صحيفة «البرافدا»، متخصصاً في الشؤون الخارجية، العربية تحديداً^(٥). انتقل إلى المجال الأكاديمي في السبعينات بصفة نائب مدير لمؤسسة بحثية نافذة، هي معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية في أكاديمية العلوم. وانتقل مجدداً في عهد غورباتشوف، ليصبح رئيس الهيئة التشريعية الدنيا في البرلمان، وعضواً في اللجنة المركزية، وعضواً غير مصوّت في المكتب السياسي.

انتهج خلفاءه مقاربةً مماثلةً جداً، وكلاهما كان دبلوماسياً محترفاً؛ إيفغور إيفانوف، الذي أصبح وزيراً للخارجية في العام ١٩٩٨ حينما تسلم بريماكوف نفسه رئاسة الوزراء، وسيرغي لافروف الذي خلفه.

(١) راجع على سبيل المثال: *Segodnya*, 20 October 1995, p. 3.

(٢) *Izvestiya*, 11 September 1998, p. 1.

(٣) *Diplomaticheskii vestnik*, no. 2, 1996, pp. 3, 4.

(٤) *Rossiiskaya gazeta*, 10 January 1997, p. 2.

(٥) راجع على التوالي: Prokhanov, ed., *Kto est' kto*, pp. 320, 523؛ نشرت سيرة ذاتية رسمية لبريماكوف في:

Diplomaticheskii vestnik, no. 1, 1996, p. 3. لقد كان مؤيداً ملتزماً للبيرسترويكيا في عهد غورباتشوف، ولكنه كان

أصلاً مخالفاً «للمركزية الأميركية» التي افترض أن يحكم على نجاحها من خلال مدى موافقة الحكومة الأميركية عليها

(*Znaniya*, no. 6, 1989, pp. 185, 192).

كان إيفانوف متخصصاً في شؤون دول أوروبا الشرقية، إسبانيا تحديداً، حيث شغل فيها منصب السفير الروسي في بداية التسعينات قبل عودته للانضمام إلى الجهاز المركزي لوزارة الخارجية؛ وقد وعد بعدم إجراء «تغييرات جذرية خلال عهده، ولفت الانتباه إلى الدعم الذي أفلحت السياسات الراهنة في حشده من أوسع مروحة ممكنة من القوى السياسية والرأي العام»^(١). وبذل بعض الجهود لتوسيع هذا التفاهم المشترك خلال عهده كوزير للخارجية، من خلال لقاء جميع قادة الأحزاب في مجلس الدوما في أقرب فرصة، والحفاظ على أوسع نطاق ممكن من التواصل مع وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة^(٢). لافروف، الذي خلفه في آذار/مارس ٢٠٠٤، كان هو الآخر خريجاً في معهد العلاقات الدولية الوطني في موسكو، قضى عقداً من الزمن ممثلاً دائماً لروسيا في الأمم المتحدة، ومن الجلي أنه كان متردداً في ترك هذا المنصب^(٣). خلال مؤتمر صحافي عقده بعد بضعة أيام من تعيينه، لفت الانتباه مجدداً «إلى الإجماع الشامل على مستوى الأمة» الذي تحقق حيال تعزيز المصالح الروسية. وشدد على «الاستمرارية» التي سادت بشكل مناسب في جميع المسائل التي من هذا النوع. كحال إيفانوف، أشار لافروف إلى أن صياغة السياسة الخارجية مسألة تعود إلى الرئيس؛ وأن وظيفة وزارة الخارجية تكمن في أنها أخذت على عاتقها تقديم النصيحة، نيابةً عنها أو بالتشاور مع الوزارات الأخرى، ثم تطبيق قراراته^(٤).

روسيا والغرب في عهد بوتين وميدفيديف

مع رحيل يلتسن وكوزيريف عن الحكم، كان جلياً أن ثمة مسائل خلافية متعدّدة لا تزال تفرّق بين روسيا ما بعد الشيوعية والدول الغربية. لعل المفاجئ هو أن التجسس كان من بين هذه المسائل. في مطلع العام ١٩٩٢، جرى إبعاد أربعة دبلوماسيين روس من بلجيكا بناءً على عدم توافم نشاطاتهم مع مناصبهم^(٥). وأمر أربعة آخرون بمغادرة الأراضي الفرنسية فيما قيل إنها «أكبر قضية تجسس في حفل التكنولوجيا النووية»^(٦). وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وفيما كان يلتسن وبوش يحتسيان الشراب في الكرملين، وُجّهت إلى مسؤول بارز في مكتب الملحق العسكري الروسي في واشنطن تهمٌ مماثلة وطلب إليه المغادرة^(٧). لم تتحسن العلاقات مع الولايات المتحدة بعد انكشاف الفضيحة الأخطر

(١) *Izvestiya*, 28 October 1998, pp. 1, 6

(٢) *Nezavisimaya gazeta*, 30 September 1998, p. 6

(٣) المصدر نفسه، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤، ص ٥.

(٤) *Diplomaticeskii vestnik*, no. 4, 2004, pp. 9, 15

(٥) *Izvestiya*, 13 April 1992, p. 4

(٦) المصدر نفسه، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ص ٤.

(٧) المصدر نفسه، ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ص ٣.

في شباط/فبراير ١٩٩٤، حيث كان مسؤول بارز من وكالة الاستخبارات المركزية وزوجته، أندريك وماريا أيمز، يقومان منذ منتصف الثمانينات، بالتجسس لحساب الاتحاد السوفيتي، ثم لحساب روسيا الاتحادية؛ فكشفا للروس هويات أبرز العملاء الذين يعملون لحساب أميركا، وتلقيا مبالغ مالية طائلة في المقابل (تعرض العملاء أنفسهم للإعدام أو السجن)^(١). أعلن الروس أنفسهم عن اعتقال مسؤول بارز في مجال الدفاع عام ١٩٩٦ بتهمة التجسس لحساب الاستخبارات البريطانية. وبالنتيجة طرد كل من الجانبين أربعة دبلوماسيين (كان اثنان من الدبلوماسيين البريطانيين على وشك المغادرة، وراح الجانبان، وفق إفادة الصحف، يحاولان الحفاظ على اللياقة)^(٢). في السنة التالية، اعتقل هارولد نيكلسون، الذي كان يعمل لحساب الروس في ماليزيا منذ مطلع التسعينات، ثم في مركز تدريب وكالة الاستخبارات المركزية في فيرجينيا؛ وكان المسؤول الأعلى منصباً في وكالة الاستخبارات المركزية الذي تُوَّجَّه إليه تهمة التجسس^(٣).

وقعت أبرز قضية من هذا النوع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عندما توفي عميل سابق في الاستخبارات السوفيتية، ألكسندر ليتفينينكو، في مستشفى بلندن، بعد أن ابتلع جرعة فتاكة من مادة البلوتونيوم ٢١٠ المشعة خلال لقاء له مع عميلين سابقين آخرين جاءا من موسكو لمقابلته، هما ديميتري كوفتون وأندريه لوغوفوي^(٤). ولا تزال الشكوك قائمة حيال تنفيذ عملية من هذا النوع من دون علم السلطات الروسية ودعمها، أو على الأقل من دون علم عناصر منشقة عن الأجهزة الأمنية الروسية. وقد عمد ليتفينينكو نفسه، في تصريح له وهو على فراش الموت، إلى اتهام بوتين مباشرة^(٥)؛ وطالبت الحكومة البريطانية بإعادة لوغوفوي إلى لندن لمواجهة التهم في محكمة بريطانية^(٦)، فأشارت السلطات الروسية إلى أن دستورها لا يسمح بتسليم مواطنيها إلى سلطات قضائية أخرى^(٧). أفاد بوتين في هلسنكي، خلال قمة عُقدت بين روسيا والاتحاد الأوروبي، أن الموت دوماً يمثل مأساة؛ ولكنه وصف

(١) *Nezavisimaya gazeta*, 24 February 1994, p. 1

(٢) *Kommersant*, 21 May 1996, p. 4

(٣) *Guardian*, 10 March 1999, Section 2, p. 3

(٤) للإطلاع على معالجة كاملة، راجع تحديدًا: Martin Sixsmith, *The Litvinenko File: The True Story of a Death Foretold* (London: Macmillan and New York: St Martin's, 2007); Alex Goldfarb with Marina Litvinenko, *Death of a Dissident: The Poisoning of Alexander Litvinenko and the Return of the KGB* (London: Simon & Schuster and New York: Free Press, 2007); and Zhores Medvedev, *Polonii v Londone: po sledam rassledovaniya Skotland-Yarda* (Moscow: Molodaya gvardiya, 2008).

(٥) *Kommersant*, 25 November 2006, p. 1

(٦) قُدِّم طلب استرداد رسمي، قُدِّمه جهاز الادعاء الملكي في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، لكن رفضه المدعي العام الروسي، الذي عرض رغم ذلك مساعدته القانونية في التحقيق البريطاني؛ *Kommersant*, 6 July 2007, p. 4.

(٧) المدعي العام يوري شايبكا في *Gazeta*, 6 December 2006, p. 1

تصريح لـ ليتفينينكو وهو على فراش الموت بأنه «استفزاز سياسي»، وشكك في صدقيته^(١). وشرح مساعد لا يؤمن بنظريات المؤامرة أن المسألة برمتها تبدو كحيلة جرى التدرب عليها جيداً بهدف النيل من الحكومة الروسية والرئيس الروسي^(٢). بدا صعباً بالتأكيد إيجاد طريقة لجعل جريمة من هذا النوع تصبّ في مصلحة الكرملين؛ ولكن ليتفينينكو كان يعمل عن كثب مع عدو الكرملين اللدود، ولا يمكن استبعاد أن يكون شركاؤه السابقون هم الذين قرروا تنفيذ عقوبة للعبرة في حق منشق عن صفوفهم، أو لعل الجريمة مرتبطة بالمعلومات الاستخباراتية التجارية التي كان العملاء السابقون الثلاثة يزودون بها على ما يبدو الشركات الغربية^(٣).

كانت العلاقات مع المملكة المتحدة أصلاً تتدهور. وأفاد تقرير استثنائي عُرض في التلفاز الروسي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أكّده جهاز الأمن الفيدرالي، أن الدبلوماسيين البريطانيين الأربعة كانوا منخرطين في أعمال تجسس، وأن أحدهم كان ينقل التمويلات لمنظمات محلية غير حكومية باستخدام حُجْر مجوف، مزود ببطاريات وجهاز إرسال، سمح له بالتواصل عن بُعد مع معارفه الروس^(٤). وأفاد رئيس جهاز الأمن الفيدرالي، في مقابلة مطولة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أن هذا كله كان جزءاً من مخطط أوسع بكثير وممول تماماً لزعزعة استقرار البلاد برمتها، عبر استغلال الانتخابات البرلمانية التي ستجرى نهاية تلك السنة. وكذلك الانتخابات الرئاسية التي ستقام في الربيع المقبل، عندما يُجبر بوتين على التنحي عن منصبه في نهاية ولايته الرئاسية الثانية المتتالية. إضافةً إلى فكرة الحُجْر الذكية الاستثنائية، ذكر باتروشيف عدة اتصال على طراز عدة جيمس بوند، مخبأة في شاحن للحاسوب المحمول، وبرنامج حاسوبي معقد يسمح للعملاء باستخدام حواسيبهم من دون ترك أي أثر على القرص الصلب. أكمل قائلًا إن الاستخبارات البريطانية كانت ناشطة بشكل خاص، ليس في المسائل الأمنية فقط، بل في السياسة المحلية أيضاً؛ وإن أساليب عملها راوحت بين الرشوة والابتزاز، وعروض بمنح حصانة من المحاكمة. وعمدت إلى استغلال الجالية المهاجرة الكبيرة في لندن حين عملت عن كثب مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية السي. أي. إيه، ونظيراتها في جمهوريات البلطيق وبولندا وجورجيا، لتنفيذ عمليات في روسيا نفسها. اشتكى باتروشيف قائلًا: «في الواقع، العملاء البريطانيون هم الأكثر تطفلاً، يليهم عملاء الاستخبارات التركية، الذين يحاولون إثارة الانقسامات في المناطق المسلمة في روسيا»^(٥).

(١) *Kommersant*, 25 November 2006, p. 3

(٢) المصدر نفسه.

(٣) أُجبر أربعة دبلوماسيين روس في النهاية على مغادرة لندن تعبيراً عن الامتناع الرسمي (*Kommersant*, 17 July 2007).

(٤) p. 1: حدث رد مماثل من جهة الكرملين بعد ثلاثة أيام (المصدر نفسه، ٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٧، ص ١).

(٥) *Nezavisimaya gazeta*, 24 January 2006, pp. 1, 9

(٥) *Argumenty i fakty*, no. 41, 2007, pp. 9, 10

ساءت العلاقات أكثر، عندما بدأت السلطات الروسية تحاول استهداف السفارة البريطانية، رداً كما يبدو، على طرد الدبلوماسيين الذي أعقب وفاة ألكسندر ليتفينينكو. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت وزارة الخارجية تحذيراً بأن كل عمليات السفارة تخرق القوانين الضريبية الروسية واتفاقية فيينا حول العلاقات الدبلوماسية، وأن مكاتبها الإقليمية يجب أن تغلق أبوابها في نهاية السنة^(١). وقد أُعيد فتح مكتب سان بطرسبورغ في منتصف شهر كانون الثاني/يناير، حيث أصرّ موظفو السفارة على أن نشاطات المكتب قانونية تماماً. ولكن استُدعي السفير لتلقي شكوى رسمية حيال هذا «الاستفزاز المتعمد»^(٢). وأُجبر المكتبان الإقليميان في سان بطرسبورغ ونيكولاييف على إيقاف نشاطاتهما بعد بضعة أيام^(٣). إزاء هذا الأمر، كانت السفارة عبارة عن كيان مستقل يدعم تعليم اللغة الإنكليزية وأشكالاً أخرى من التبادل الثقافي؛ ولكن اشْتُبه على نحو واسع (كما وصف ديميتري ميدفيديف في مقابلة معه قبيل انتخابه) بأنها تتخبط في كثير من النشاطات السرية الأخرى^(٤). كان يجب تفهّم مخاوف روسيا، التي كان بعضها مبالغاً فيه حتماً، ضمن إطار السياق الأوسع لتزعزع الاستقرار السياسي في كامل منطقة ما بعد العهد السوفيتي، مطلع القرن الجديد، ولاسيما «الثورات الملونة» التي خلعت الحكومات الراسخة في جورجيا (عام ٢٠٠٣) وأوكرانيا (عام ٢٠٠٤) وكازاخستان (عام ٢٠٠٥): الحكومة الجديدة نفسها خلعتها أعمال التمرد عام ٢٠١٠). من منظور الكرملين، لا تكاد هذه تُعدُّ أحداثاً منعزلة: لها سيناريو متشابه وممول مشترك، وهدفها المشترك هو تعزيز النصر الذي بدا أن الغرب حققه في نهاية الحرب الباردة، من خلال إدخال أجزاء كبيرة من أوروبا ما بعد الحقبة الشيوعية، وحتى جمهوريات سوفيتية سابقة، في دائرة نفوذه (وفي تحالفاته العسكرية)^(٥).

(١) *Kommersant*, 13 December 2007, p. 1

(٢) *Rossiiskaya gazeta*, 15 January 2008, p. 8

(٣) *Kommersant*, 19 January 2008, p. 4

(٤) *Itogi*, no. 8, 18 February 2008, p. 24

(٥) للاطلاع على مراجعة كاملة. راجع: David Lane and Stephen White, eds., 'Rethinking the "coloured revolutions"', a special issue of the *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, vol. 25, nos. 2-3 (June-September 2009); and also Donnacha Ó Beacháin and Abel Polese, eds., *The Colour Revolutions in the Former Soviet Republics: Successes and Failures* (London and New York: Routledge, 2010)

عُرِّض رد الكرملين بمزيد من التفاصيل في: Vladimir Shlapentokh, 'Perceptions of foreign threats to the regime: from Lenin to Putin', *Communist and Post-Communist Studies*, vol. 42, no. 3 (September 2009), pp. 305-24, and Jeanne L. Wilson, 'The legacy of the color revolutions for Russian politics and foreign policy', *Problems of Post-Communism*, vol. 57, no. 2 (March-April 2010), pp. 21-36

Thomas Ambrosio, *Authoritarian Backlash: Resistance to Democratization in the Former Soviet Union* (Farnham and Burlington, VT: Ashgate, 2009)

نشبت خلافات مع الولايات المتحدة، وكذلك مع بريطانيا، حول العراق؛ حيث وضعت عملية عسكرية ذات تأييد واسع حداً لغزو الكويت في حرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠، في حين أنها لم تتعرض للديكتاتور العراقي صدام حسين^(١)، الذي أدى رفضه المتواصل السماح لمفتشي أسلحة الدمار الشامل التابعين للأمم المتحدة بتنفيذ مهماتهم التفتيشية بالشكل الملائم إلى فرض عقوبات على العراق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عقوبات كانت تصعب مواءمتها مع القانون الدولي. وبدأت التوترات تتفاقم من جديد مطلع القرن الجديد. كان الكرملين قد عارض التحرك العسكري الأحادي الجانب في الماضي، ورفض فرض مزيد من العقوبات من دون العودة إلى مجلس الأمن (حيث يمكن لروسيا أن تمارس حق النقض - الفيتو بصفقتها عضواً دائماً فيه). وأعلن بوتين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ أن التحرك العسكري سيكون غير مجاز؛ وسيعمد إلى تفويض جهود مكافحة الإرهاب حول العالم؛ «وفي كل الأحوال لم يجر بعد استنفاد الجهود الدبلوماسية»^(٢). وقد ذهب تصريح روسي ألماني فرنسي مشترك، صدر في الشهر التالي عندما كان بوتين في زيارة إلى باريس، أبعد من ذلك، فعارض استخدام القوة مادام مفتشو أسلحة الدمار الشامل التابعون للأمم المتحدة لا يزالون يجرون تحقيقاتهم^(٣). وخلال لقائه المستشار الألماني في موسكو بعد أسبوعين، أوضح بوتين أن روسيا ترفض صدور قرار جديد من الأمم المتحدة يبيح استخدام القوة بشكل آلي؛ وإن الروس «جاهزون للتكلم ولكن ليس للقتال»^(٤). وأصر وزير الخارجية إيفانوف، في لندن مطلع شهر آذار/مارس، أن هناك حاجة فعلية لإصدار قرار جديد، رغم أنهم سيكونون على استعداد للتفكير في أي خطوة لتقديم مزيد من الدعم للمفتشين الدوليين، وأن روسيا ستعتمد بكل تأكيد على «معارضة أي قرار يهدف فقط إلى تبرير استخدام القوة بصورة مباشرة أو غير مباشرة»^(٥).

عندما اندلعت الحرب بعد أيام، كان رد الكرملين مستهجنًا بشدة. وأفاد تصريح رسمي للرئيس الروسي، بأن الحملة العسكرية لحلف الناتو جاءت رغمًا عن إرادة الرأي العام العالمي، ومخالفة للقانون

= المواقف الرسمية معروضة في دراستين ممتضبتين صدرتا عن دار نشر تابعة للكرملين: Georgii Pochentsov, *Grach - danskoe sambo: kak protivostoyat 'tsvetnym revolyutsiyam'* (Moscow: Yevropa, 2005). and Vitalii Ivanov, *Antirevolyutsioner: pochemu Rossii ne nuzhna 'oranzhevaya revolyutsiya'* (Moscow: Yevropa, 2006) Natal'ya Narochmitskaya, ed., *Oranzhevye* من الخارج في: *seti: ot Belgrada do Bishkeka* (St Petersburg: Aleteya, 2008).

(١) أستاذ هنا إلى مساهمتي في التحليل الشامل المتوفر في: Rick Fawn and Raymond Hinnebusch, eds., *The Iraq War: Causes and Consequences* (Boulder, CO, and London: Lynne Rienner, 2006).

(٢) *Vremya novostei*, 29 January 2003, p. 6

(٣) *Diplomaticheskii vestnik*, no. 3, 2003, pp. 38-9 (يعود البيان إلى تاريخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣).

(٤) *Trud*, 28 February 2003, p. 4

(٥) *Kommersant*, 5 March 2003, p. 10

الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا يمكن تبرير أي تصرف من هذا النوع، سواء اتهم العراق بدعم الإرهاب العالمي (حيث لا يملك الكرملين أي دليل على ذلك)، أو كان الأمر رغبةً في تغيير النظام العراقي، وهذا مخالف للقانون الدولي. وليست هناك حاجة إلى مثل هذا التحرك؛ فالعراق لا يشكل أي خطر على جيرانه أو على الدول الأخرى، إذ جرى إضعافه اقتصادياً وعسكرياً بعد عشر سنوات من الحصار. زد على ذلك أن مفتشي الأسلحة الدوليين يواصلون عملهم. في رأي الروس، لم يجز القرار رقم ١٤٤١ استخدام القوة، بل كان وسيلة سماح لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة بإنجاز المهمة التي أوكلت إليهم. أكمل بوتين قائلاً إن التحرك الذي نُفذ يُعدّ «غلطة سياسية كبيرة»، ليس من الناحية الإنسانية فحسب، بل من ناحية التهديد الذي أحقه بالأمن الدولي. وإذا شعر بعضهم أن قادر على فرض إرادته على الآخرين، من دون مبالاة بالسيادة الوطنية، عندها لا يمكن لأي دولة في العالم أن تشعر بالأمان. يجب وضع حد للأعمال العدائية بأسرع وقت ممكن، ويجب نقل المسألة برمتها إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة^(١). أما وزير الخارجية إيفانوف، فقد أفاد في خطاب له أمام مجلس الدوما في اليوم التالي، قائلاً إن الحملة العسكرية بقيادة أميركا كانت حتمًا مخالفة للقانون^(٢). وأدان مجلس الدوما نفسه الحملة العسكرية بشكل أكثر صراحة، واعتبرها انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ ومعايير القانون الدولي المتوافق عليها عمومًا. وطالب بوضع حد فوري «للعُدوان الأمريكي»^(٣).

صدر ردّ مصاغ بعناية أكبر بعد أسابيع، حينما تكلم بوتين إلى مجموعة من الصحفيين عقب اجتماع له في تامبوف، التي تبعد ٣٠٠ ميل جنوب شرق موسكو. قال لهم إن كل ما حدث، بما في ذلك إزهاق الأرواح البريئة، أكد حكمة الجهود التي بُذلت للتوصل إلى حل سلمي. في أي حال، لم تكن لروسيا أي مصلحة في هزيمة الولايات المتحدة، وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية. وكانت ستتحقق مصالحها بشكل أفضل من خلال نقل النزاع إلى الأمم المتحدة. وكلما حدث ذلك بشكل أسرع، سيكون أفضل لجميع المعنيين. وأشار معلقون إلى أن ذلك لم يكن خياراً مستحباً وشعبياً. وكان الرأي العام يفضل تأييداً أوضح لدولة كانت منذ أمد بعيد حليفاً لروسيا، في وجه ما بدا خرقاً للقانون الدولي. إلا أنه في الواقع كان يعكس حقيقة أن روسيا ستواجه مخاطرة كبيرة في حال التوصل إلى تسوية بعد إطاحة صدام. فالقيمة الإجمالية لعقود النفط الروسية مع النظام السابق قُدرت بحوالي ٣٠ مليار دولار، والديون العراقية لروسيا كانت تبلغ حوالي ٨ مليارات دولار. وكان من الجلي أن الولايات المتحدة ستتولى مسؤولية توزيع حقوق إنتاج النفط بعد انتهاء الحرب، وأن روسيا «ستخسر كل شيء» ما لم تحافظ على علاقة عمل مع الحكومة التي ستتحذّر قرارات كهذه. حتى لو خسرت الولايات المتحدة وشركاؤها الحرب، فسوف يعجز صدام عن

Rossiiskaya gazeta, 21 March 2003, p. 2 (١)

Kommersant, 22 March 2003, p. 1 (٢)

Rossiiskaya gazeta, 22 March 2003, p. 3 (٣)

إيفاء شروط العقود النفطية العراقية مع روسيا، خصوصاً وأن العقوبات ستظل مفروضة. بالتالي كان السيناريو الوحيد الذي يمكن لروسيا من خلاله أن تضمن وجود لها في مجال النفط والطاقة العراقي المستقبلي هو انتصار الولايات المتحدة. علقت صحيفة «إزفيستيا» قائلة: «إنه قرار براغماتي محض»^(١).

المسألة الأكبر كثيراً كانت الهيكلية الأمنية لأوروبا ما بعد الشيوعية، وتحديدًا توسع حلف الناتو^(٢). في الحقيقة كان يلتسن قد أشار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ إلى أن روسيا نفسها قد تسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (كان الاتحاد السوفيتي قد تقدم بطلب العضوية في العام ١٩٥٤، ولكن في ظل ظروف مختلفة)^(٣). وفي تصريح مشترك عقب زيارة له إلى وارسو في آب/أغسطس ١٩٩٣، تقبل واقع أن طلب العضوية البولندي لا يتعارض مع عملية الدمج الأوروبي، ولا مع مصالح روسيا^(٤). ولكن في تشرين الأول/أكتوبر، بعث برسالة إلى القادة الغربيين محتجًا على الدخول المبكر إلى دول أوروبا الشرقية، مقترحًا عوضًا عن ذلك قيام حلف الناتو والحكومة الروسية بتعزيز الأمن الجماعي على أساس مختلف وأكثر شمولاً^(٥). في ظل هذه الظروف، اقترحت الولايات المتحدة «شراكة في سبيل السلم»، وكان بالتالي اقتراحاً مضاداً يسمح لدول المنطقة بتشكيل شراكة مع حلف الناتو، ولكن ليس بعضوية كاملة^(٦). وافقت قمة الناتو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ على اقتراح الشراكة. وفي الوقت عينه، رفضت الدخول المبكر إلى دول أوروبا الشرقية^(٧). أما روسيا، فقد أوضح ممثلوها، أنها ستتضم إلى «الشراكة في سبيل السلم»، ولكن أصرّ يلتسن على «اتفاقية خاصة» تلحظ «منزلة روسيا ودورها في شؤون العالم والشؤون الأوروبية والقوة العسكرية والمكانة النووية لبلدنا»^(٨)؛ وقّع كوزيريف اتفاقية الشراكة على هذا الأساس في حزيران/يونيو، إلى جانب «بروتوكول» مقتضب حدّد المساهمة المهمة والفريدة لروسيا، المتساوقة مع وزنها ومسؤوليتها، كقوة نووية وعالمية وأوروبية كبرى^(٩).

(١) *Izvestiya*, 4 April 2003, p. 1

(٢) للاطلاع على دراسة أشمل، راجع على سبيل المثال: Martin Smith, *Russia and NATO since 1991* (New York and London: Routledge, 2005); Aurel Brown, *NATO- Russian Relations in the Twenty-First Century* (London and New York: Routledge, 2008); and Vincent Pouliot, *International Security in Practice: The Politics of NATO-Russia Diplomacy* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2010).

(٣) *Diplomaticheskii vestnik*, no. 1, 1992, pp. 12-13; N. Kochin, 'A history of two notes, or why the USSR did not become a NATO member', *International Affairs* (Moscow), vol. 55, no. 2, 2009, pp. 177-91.

(٤) *Segodnya*, 27 August 1993, p. 1

(٥) *Izvestiya*, 2 October 1993, p. 4

(٦) *Segodnya*, 26 October 1993, p. 5

(٧) *Diplomaticheskii vestnik*, nos. 13-14, 1994, pp. 32-3

(٨) *Nezavisimaya gazeta*, 7 April 1994, p. 1

(٩) *Diplomaticheskii vestnik*, nos. 13-14, 1994, pp. 30-1

كان التوسع المحتمل لحلف الناتو نفسه أكثر إثارة للجدل. وقد عُني كوزيريف جداً بوجود «عدم قيام الشراكة الجديدة بتحفيز التمحور حول الناتو في أوساط صنّاع السياسات في التحالف، بتحفيز على الهوس بالناتو بين المرشحين للعضوية الناقدني الصبر»^(١). حدّر يلتسن الحاضرين من أن اجتماع ما أصبح يُعرف بـ«منظمة الأمن والتعاون في أوروبا» في كانون الأول/ديسمبر اللاحق، والذي يخطط لتوسيع الحلف، طرح خطر اندلاع «السلم البارد» مكان «الحرب الباردة» التي انتهت توّاً. وأشار إلى أن من الأفضل بكثير تأسيس إطار عمل أكثر شمولاً، يستند إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نفسها، يتحمّل مسؤولية حقوق الإنسان على امتداد القارة، بما في ذلك حقوق الأقليات الروسية في الدول الأخرى؛ ويكون في وسعه أن يتولى مسؤولية حفظ السلم. حيث تكون روسيا مستعدة لأداء دورها. وقال إن حلف الناتو قد تأسس في فترة الحرب الباردة؛ ولكن الدول الأوروبية باتت على وفاق وشراكة ولم تعد متخاصمة، وسيكون من الخطر عزل أيٍّ منها^(٢). كما أفاد للصحافيين أن روسيا «لا يمكنها أن تقبل انتقال حدود الناتو إلى حدود روسيا الاتحادية، معيدةً نظام التكتلات الذي تفكك منذ أونة قريبة؛ وإن أي تحرك من هذا النوع سيعتبر تهديداً لأمن روسيا»^(٣). اعتُبر الخطاب عمومًا بوصفه «أحد أقدس التصريحات الدولية في موسكو منذ سقوط الشيوعية»^(٤). ولكن تبين أن الجميع قد توافقوا خلال الاجتماع على عدم صدور فيتو روسي على أي انضمام مستقبلي لدولة ما، ولم يكن بيد السلطات الروسية ما تضله لمقاومة عملية تلتزمها أصلاً معظم دول أوروبا الشرقية، على الرغم من مواصلتها شجب التوسع الذي قد يؤدي إلى «مواجهة جديدة»^(٥).

تجلّت وجهتا النظر هاتان في الوثيقة التأسيسية التي وُقعت في باريس في أيار/مايو ١٩٩٧، وقّعها الرئيس الروسي وقادة كل الدول الأعضاء في حلف الناتو^(٦). واعتبر يلتسن نفسه المعاهدة الجديدة أساساً لشراكة متساوية وثابتة تأخذ بالحسبان المصالح الأمنية لكل الأطراف الموقعة عليها^(٧)، وحاجت الصحيفة الحكومية «روسيسكيه فيستي» أن المفاوضات الروس قد أجهضوا «معاهدةً مضادة لمؤتمر يالطا»، وتقسيمًا سياسيًا وعسكريًا للقارة يجريه حلف الناتو من موقع القوة الغاشمة وبتجاهل

(١) Andrei Kozyrev, 'The lagging partnership', *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 3 (May-June 1994), pp. 59-71, at p. 65.

(٢) *Diplomaticheskii vestnik*, no. 1, 1995, pp. 4-5, 5 December 1994.

(٣) *Rossiiskaya gazeta*, 8 December 1994, pp. 1-2.

(٤) *Nezavisimaya gazeta*, 7 December 1994, p. 1.

(٥) كانت هذه عبارة يلتسن التي قالها خلال خطاب له في قمة هلسنكي: 1-2, *Rossiiskaya gazeta*, 18 March 1997, pp. 1-2.

(٦) *Diplomaticheskii vestnik*, no. 6, 1997, pp. 4-10.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤-٣.

تام للمصالح الروسية^(١). بدأ معلقون آخرون أقل اقتناعاً. حيث رأوا المعاهدة الجديدة نتيجةً منطقيةً لهزيمة روسيا في الحرب الباردة ولضعفها الاقتصادي والعسكري، من دون ضمانات مؤكدة من الموقعين الغربيين بأنهم لن ينقلوا في مرحلة معينة بنيتهم التحتية العسكرية إلى مكان أقرب من الحدود الروسية، ويضمّموا الجمهوريات السوفيتية السابقة كأعضاء جدد^(٢). ذهب ألكسندر ليبيد، الجنرال الصريح الذي شغل منصب الأمين العام لمجلس الأمن الروسي، أبعد من ذلك؛ فوصف المعاهدة بالدليل على الإخفاق التام لسياسة يلتسن ونظامه، والنتيجة المحتملة له أن تصبح قوى آسيوية، مثل الهند والصين، شركاء روسيا الاستراتيجيين الأساسيين في المستقبل^(٣). وقد أعلن يلتسن نفسه، في خطابٍ منمّق، في حفل التوقيع أنه قرر أيضًا، كبادرة حسن نية، إزالة الرؤوس النووية من كل الصواريخ التي تستهدف الدول الموقعة الأخرى؛ واضطر مساعدوه إلى تذكيره بأن الصواريخ النووية الروسية لم تعد موجهة ضد الأعضاء الأساسيين في حلف الناتو منذ سنوات؛ فهي على أقل تقدير لم تعد موجهة إلى الولايات المتحدة منذ العام ١٩٩٤^(٤).

جرى الاتفاق في قمة حلف الناتو التي عُقدت في مدريد في تموز/يوليو ١٩٩٧، بموجب هذا التفاهم، على ضم المجر وبولندا وجمهورية التشيك إلى الحلف كأعضاء جدد، وعلى التفكير في انضمام دول أخرى في مرحلة لاحقة. وأعلن الأمين العام لحلف الناتو أن مدريد ليست الخاتمة بل البداية فقط لتوسّع الحلف، وذكر سلوفينيا ورومانيا كمرشحتين قويتين للعضوية مستقبلاً. وعاد وأشار بشكل مبهم أكثر إلى دول بحر البلطيق^(٥). أكّد بريماكوف بدوره أن القرار كان الخطأ الأفذح في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية^(٦). وفَسّر الناطق باسم وزارة الخارجية ذلك بأن القرار يتعارض مع مهمة تأسيس مجال أمني موحد في منطقة أوروبا - المحيط الأطلسي يكفل أمنًا متساويًا لكل الدول^(٧). ولكن بدأ أن الأوروبيين الشرقيين أنفسهم يؤثرون الضمانات المتوفرة عبر تحالف موجود أصلاً، على إطار عمل جديد ملتبس يشمل روسيا كمشارك متساوٍ. وحتى الجمهوريات السوفيتية السابقة، التي لم يكن يفكر آنذاك بعد في عضويتها (مثل أوكرانيا)، بدأت تقييم علاقات مباشرة^(٨). ازدادت العزلة الروسية حدّة بفعل قرار

(١) *Rossiiskie vesti*, 28 May 1997, p. 3

(٢) Andranik Migranyan in *Nezavisimaya gazeta*, 27 May 1997, pp. 1-2

(٣) *Izvestiya*, 28 May 1997, p. 4

(٤) *Nezavisimaya gazeta*, 28 May 1997, p. 1; *Izvestiya*, 28 May 1997, p. 1

(٥) *Segodnya*, 10 July 1997, p. 4

(٦) *New York Times*, 9 July 1997, p. A1

(٧) *Rossiiskaya gazeta*, 11 July 1997, p. 4

(٨) *Kommersant-daily*, 10 July 1997, p. 2

الاتحاد الأوروبي، في قمة لوكسمبورغ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، ببدء المحادثات حول انضمام بولندا وجمهورية التشيك والمجر وسلوفينيا وإستونيا، إلى جانب دول أخرى يجري التفكير في انضمامها في مرحلة ثانية.^(١) تمحورت نتيجة القرارين حول تشكيل «خطوط تقسيم جديدة» لطالما استنكرتها السلطات الروسية. وفتحت المجال لتحرك الخط أكثر نحو الشرق؛ ذلك أن الدول السوفيتية السابقة الأخرى بدأت تعيد النظر في تحالفاتها الدولية بعد أن باتت في موقع يحولها القيام بذلك.

وبالنتيجة، فإن التوسيع المبدئي لحلف الناتو الذي طرأ عام ١٩٩٩، عندما أصبحت جمهورية التشيك والمجر وبولندا أعضاء في الذكرى الخمسين لتأسيس التحالف، قد أعقبته جولتان أخريان: في آذار/مارس ٢٠٠٤، عندما انضمت جمهوريات البلطيق الثلاث وبلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا كأعضاء جدد؛ وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، عندما تبعتها ألبانيا وكرواتيا. راح الاتحاد الأوروبي يتوسع في الوقت عينه: في أيار/مايو ٢٠٠٤، حينما أصبحت ثمان من هذه الدول (جمهورية التشيك والمجر وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا وجمهورية البلطيق الثلاث) أعضاء كاملي العضوية. وكذلك مالطا وقبرص؛ ثم مجدداً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، حينما انضمت إلى الاتحاد بلغاريا ورومانيا. كان توسع أوروبا يعني قيوداً جديدة على التعريفات الجمركية، وعلى التحركات، لم يكن لها وجود من قبل. فقد أصبح تحديداً موقع منطقة كاليينغراد المفصولة عن روسيا يمثل مشكلة، حيث تفصلها عن بقية الأراضي الوطنية لليتوانيا التي باتت جزءاً من الاتحاد الأوروبي. ولكن جرى التفاوض على ترتيب عملي، وظلت العلاقات التجارية تتوسع: في الواقع بعد التوسع الذي طرأ عام ٢٠٠٤ كانت أكثر من نصف تجارة روسيا الإجمالية تجري مع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي. بالإجمال لم يُعتبر الاتحاد الأوروبي تهديداً، ولم يزل المسؤولون، ولا الرأي العام، خطراً جدياً على المصالح الروسية جراء انضمام دول جديدة. أو حتى دول سوفيتية سابقة، إليه. في الواقع دعت بضع دول إلى انضمام روسيا نفسها^(٢). كانت الصعوبات تكمن

(١) للاطلاع على تفاصيل حول خلفية القرار، راجع على سبيل المثال: Wolfram Kaiser and Jürgen Elvert, *European Union Enlargement: A Comparative History* (London and New York: Routledge, 2004); Neill Nugent, ed., *European Union Enlargement* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2004); and Allan E. Tatham, *Enlargement of the European Union* (Alphen aan den Rijn and Austin, TX: Kluwer Law, 2009).

(٢) سيرغي كاراغانوف، رئيس مجلس السياسة الخارجية والدفاعية، وفسطنطين كوساتشيف، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الدوما، على سبيل المثال، كلاهما جادلا لأجل العضوية الروسية على المدى المتوسط أو الأبعد (ربما لحوالي ٢٠ سنة): Roy Allison, Margot Light, *Tick*, 25 October 2002, p. 5. للاطلاع على تحليل أشمل، راجع على سبيل المثال: Roy Allison and Stephen White, *Putin's Russia and the Enlarged Europe* (Oxford: Blackwell and Chatham House, 2006); Ted Hopf, ed., *Russia's European Choice* (New York and Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2008); Jackie Gower and Graham Fimmins, eds., 'The European Union, Russia and the shared neighbourhood', a special issue of *Europe-Asia Studies*, vol. 61, no. 10 (December 2009); and Hiski Haukkala, *The EU - Russia Strategic Partnership: The Limits of Post-Sovereignty in International Relations* (London and New York: Routledge, 2010).

على الجانب الآخر، حيث ضمَّ الاتحاد الأوروبي دولاً أعضاء جددًا خرجت من الفلك السوفيتي تملك أسباباً تدعوها للارتياح في نيات جارتها الضخمة حتى لو كانت هذه الجارة تدعي أنها باتت دولة ما بعد شيوعية؛ كان هذا أحد الأسباب الذي جعلها تستغرق وقتاً طويلاً في التفاوض على بديل لاتفاقية الشراكة والتعاون للعام ١٩٩٤، التي انتهت العمل بها رسمياً في العام ٢٠٠٧. رغم بقاء العمل بها مادام الطرفان لم ينقضاها.

جاء التوسُّع الإضافي لحلف الناتو أكثر إثارة للجدل، وتحديدًا الانضمام المحتمل لجمهوريتين سوفيتيتين أخريين، هما جورجيا وأوكرانيا. لكن الظروف كانت مختلفة. بدا الرأي العام، على الأقل في أوكرانيا، معادياً عمومًا لفكرة الانضمام إلى حلف الناتو. ولم يكن في الإمكان الانضمام إليه، إلا بعد الموافقة عليه في استفتاء شعبي، مع أن الحكومة الأوكرانية نفسها كانت موافقة. لم تكن الدول الغربية بدورها راغبة في الإضرار بعلاقتها الأهم بكثير مع موسكو، أو تولي المسؤولية التي ستلقى على عاتقها وهي الدفاع عن كامل أراضي دولة عضو، قيادتها متقلبة إذا انخرطت، أو حتى تورّطت، في صراع عسكري مع روسيا (كحال الصراع القصير الأمد بين روسيا وجورجيا الذي حدث في آب/أغسطس ٢٠٠٨، وهو صراع يبدو أن الجورجيين أنفسهم قد بدأوه)^{١١}. في النهاية، وافق الحلف في قمة بوخارست في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. على أن تصحح الدولتين عضوين في حلف الناتو في مرحلة معينة، ولكنه لم يضع خطة عمل تمثل الخطوة الأولى نحو العضوية؛ عملياً، عنى ذلك أن مسألة الانضمام الرسمي ستؤجل إلى أجل غير مسمى^{١٢}. في أي حال كانت للحلف مشكلاته الخاصة كي يحلها، بما فيها استعداد أعضائه وقدرتهم على تنفيذ تحرك عسكري خارج حدودهم (خصوصاً في أفغانستان)، وعلى الاحتفاظ بمستوى معين من الإنفاق الدفاعي في دوله الأوروبية الأعضاء. يسمح لها بموازنة قدرات الولايات المتحدة الهائلة^{١٣}.

= وجهة النظر الروسية متوفرة في: N. N. Yemel'yanova, *Rossiya i Yevrosoyuz: sopernichestvo i partnerstvo* (Moscow: Mezhdunarodnye otnosheniya, 2009), and Sergei Karaganov and Igor' Yurgens, eds., *Rossiya vs Yevropa: protivostoyanie ili soyuz?* (Moscow: Astrel' Rus'-Olimp, 2010).

(١) وقتاً، على الأقل، لتعنيق تال للاتحاد الأوروبي: *Guardian*, 1 October 2009, p. 23. أسباب وتبعات الصراع القصير الأمد معروضة بالتفاصيل في: svante E. Cornell and S. Frederick Starr, eds., *The Guns of August 2008: Russia's War in Georgia* (Armonk, NY: Sharpe, 2009), and Paul B. Rich, *Crisis in the Caucasus: Russia, Georgia and the West* (Abingdon and New York: Routledge, 2009). Ronald D. Asmus, *A Little War that Shook the World* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2010).

كتاب يعكس وجهات النظر الجورجية.

(٢) *Daily Telegraph*, 4 April 2008, p. 20.

(٣) للاطلاع على مجموعة من التقييمات، راجع على سبيل المثال: Michael Clarke, 'Unhappy returns', *The World Today*, vol. 65, no. 4 (April 2009), pp. 13-15; Karl-Heinz Kamp, 'A new NATO strategy: just what is it for?', *ibid.*, vol. 65, no. 10 (October 2009), pp. 24-5; Zbigniew Brzezinski, 'An agenda for NATO: toward a global security web', *Foreign Affairs*, vol. 88, no. 5 (September-October 2009), pp. 2-20; and Wallace J. Thies, *Why NATO Endures* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2009).

كان مصدر الخلاف الآخر الخطة الأميركية المتعلقة بنصب منظومة دفاع صاروخية جديدة في وسط أوروبا، بعد أن انسحبت من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية للعام ١٩٧٢. بكل تأكيد، كان يصعب اعتباره موقعاً منطقياً لمنظومة صُممت لحماية الأراضي الأميركية من هجمات دول مارقة، مثل إيران أو كوريا الشمالية. وكما أوضح بوتين في خطابه أمام البرلمان عام ٢٠٠٧، كان هذا تطوراً يشكل تهديداً مباشراً لمصالح روسيا. في الواقع، طرح مسألة أكبر وهي اتفاقية «القوات المسلحة التقليدية في أوروبا» الموقعة في العام ١٩٩٠، والتي تفرض قيوداً صارمة على قدرة روسيا على نشر قواتها فوق أراضيها. كانت روسيا قد صادقت على المعاهدة وبدأت بتنفيذها. ولكن الجهات الغربية الموقعة ظلت ترفض المصادقة عليها إلى أن تسحب القوات الروسية من جورجيا وترانسنيستريا (مولدوفا) وفق شروط الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في إسطنبول عام ١٩٩٩. شدد بوتين على القول إن الاتفاقيتين غير مترابطتين بتاتاً بخصوص القانون الدولي. في غضون ذلك، راحت الدول الغربية نفسها تقيم قواعد عسكرية على الحدود الروسية وتخطط لنصب دفاعاتها المضادة للصواريخ في بولندا وجمهورية التشيك؛ الأعضاء الجدد في حلف الناتو، بما فيها سلوفاكيا وجمهورية البلقان، لم تكن ملزمة على الإطلاق بالمعاهدة التي جرى توقيعها قبل أن تصبح دولاً مستقلة. أوضح بوتين أن روسيا، في ظل هذه الظروف، ستعلق مشاركتها في المعاهدة، على الأقل حتى تبدأ كل الدول الأعضاء في حلف الناتو بتنفيذها. ودعا إلى نقاش أوسع مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك مع الناتو بشأن مسائل أمنية تهتم القارة بكاملها^(١).

كان بوتين قد أفاد للصحافيين، في أحد مؤتمراته الصحافية، بوجود «رد قوي جداً» على الدفاعات المضادة للصواريخ التي يُقترح نصبها في وسط أوروبا، بما في ذلك جيل مستقبلي من الأسلحة الدفاعية التي لن تقدر مثل هذه الدفاعات على مجابتهها^(٢). وفي حديث له إلى الصحافة في أيار/مايو ٢٠٠٧، أعلن النائب الأول لرئيس الوزراء سيرغي إيفانوف عن الاختيار الناجح لصاروخ باليستي عابر للقارات قادر أن يتغلب على أي منظومة من منظومات الدفاع الصاروخي الراهنة أو المستقبلية^(٣). يحمل الصاروخ الجديد، وفقاً لمحللين غربيين، عدة رؤوس نووية مستقلة، مما يجعل إسقاطه شبه مستحيل؛ وبمقدوره أن يصيب أهدافاً على بُعد آلاف الأميال؛ ويشمل أنظمة ملاحية معقدة تسمح للرؤوس النووية باستهداف أهداف مختلفة^(٤). كما نبّه بوتين أيضاً، في شباط/فبراير ومجدداً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، إلى

(١) *Rossiiskaya gazeta*, 27 April 2007, pp. 4-5. جرى تعليق المشاركة الروسية في المعاهدة رسمياً أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، مما وضع حداً لتدقيق الناتو في مواقعها العسكرية، وأزال القيود عن نشر الأسلحة التقليدية غرب جبال الأورال (SZ, no. 49, item 6037, 29 November 2007).

(٢) *Izvestiya*, 2 February 2007, p. 4.

(٣) *Vremya novostei*, 30 May 2007, p. 1.

(٤) *Guardian*, 30 May 2007, p. 1.

أن روسيا ستفكر في الانسحاب من اتفاقية حظر الأسلحة النووية المتوسطة المدى (INF) للعام ١٩٨٧، ما لم تدخل دول أخرى ضمن بنودها. تبيّن أن الكرملين كان معنياً بشكل خاص بتطوير ترسانات الأسلحة النووية المتوسطة المدى في الصين وباكستان والهند. ولكنه كان يعتبر أيضاً المعاهدة مضرّة إذ لا تشمل صواريخ كروز البحرية الأميركية، أو ترسانتي الأسلحة النووية الفرنسية والبريطانية^(١). أشار المعلقون إلى أن كل هذا يمثل «أسوأ خلاف حول الحد من التسلح خلال الحقبة التالية للحرب الباردة». وعُقدت مقارنات مع أزمة الصواريخ الأوروبية في الثمانينات، عندما أدى نشر صواريخ كروز في القارة الأوروبية إلى مظاهرات شعبية عارمة^(٢)؛ وأشار بوتين نفسه إلى حالة مشابهة لأزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، عندما وقف العالم أجمع على حافة حرب نووية^(٣).

استخدم خلف بوتين، ديميتري ميدفيديف، أول خطاب برلماني له في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ لإعلان خطوة انتقامية أخرى بقوله: سوف تنصب صواريخ إسكندر أرض-أرض قصيرة المدى في كالينينغراد المتاخمة لبولندا وليتوانيا. كانت هذه أولى الأسلحة النووية التي تُنصب على طول الحدود بين روسيا والنااتو منذ نهاية الحرب الباردة. وقد صدر الإعلان، وليس بمحض المصادفة فيما يبدو، في اليوم نفسه لإعلان نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية رسمياً، وفضلاً عن ذلك، سوف يجري الإبقاء على ثلاث منظومات صاروخية على أهبة الاستعداد العسكري، عوضاً عن إلزاتها ليصار إلى تفتيحها في النهاية، وسيكون هناك «ردع بالأشعة الراديوية الإلكترونية» للدفاعات الجديدة المضادة للصواريخ التي تعتزم الولايات المتحدة نصبها. وشرح ميدفيديف أنهم «أجبروا» ببساطة على اتخاذ هذه التدابير بسبب رفض شركائهم التفكير في اقتراحاتهم البديلة^(٤). ولكن كانت هناك أيضاً مبادرات أكثر إيجابية، خصوصاً الدعوات المتكررة إلى التفكير في «معاهدة إقليمية» يمكنها أن تحل محل الاتفاقيات المبرمة في سنوات الحرب الباردة^(٥)، أو في معاهدة أمنية أوروبية واجبة النفاذ قانونياً، كبديل، في وسعها تكميل حلف النااتوان لم يكن الحلول محله^(٦). من النظرة الأولى، بدت نسخة أخرى لإطار العمل الأمني الأوروبي، باستثناء الولايات المتحدة، التي ظلت

(١) *Guardian*, ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٢٢؛ أشار بوتين أصلاً إلى الامتعااض الروسي من شروط المعاهدة. في خطابه في ميونيخ بتاريخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (ص ٢٨٧-٢٨٨).

(٢) المصدر نفسه، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧، ص ١٩.

(٣) *Novye izvestiya*, 29 October 2007, p. 2

(٤) *Rossiiskaya gazeta: nedelya*, 6 November 2008, p. 7

(٥) *Kommersant*, 6 June 2008, p. 3

(٦) المصدر نفسه، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ص ٢. مسودة اتفاقية من هذا النوع عرضها بدايةً ديميتري ميدفيديف في خطاب ألقاه في برلين بتاريخ ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، ونُشرت على موقع وزارة الخارجية الإلكتروني (www.mid.ru) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بعد أن وزع وزير الخارجية الروسي نسخة على جميع أعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ *Novye izvestiya*, 1 December 2009, p. 2

لأمد طويل هدفًا للكرملين. ولكنها وجدت تأييدًا لدى بعض قادة أوروبا الغربية^(١)، وصحبتها اقتراحات مبتكرة بإنشاء مؤسسات مالية تستطيع أن تحل محل النظام الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، والذي أخفق كلياً في الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت أواخر العام ٢٠٠٨.

بدأت تتجلى مقاربة مختلفة بعد تسلّم باراك أوباما الرئاسة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ وأُشرت على انطلاقة جديدة. وعد نائب الرئيس، جوزيف بايدن، أن الإدارة الجديدة ستضغط على زر «إعادة التشغيل» في العلاقة الثنائية^(٢): وتخلي الكرملين بدوره عن فكرة نصب صواريخ في كالينينغراد، وسط إشارات إلى أن الإدارة الجديدة لن «تتسرع في خططها» لنصب منظومة دفاعية جديدة^(٣). جرت زيارة أوباما الأولى إلى روسيا في الصيف؛ وحدث تفاهم حول التوجه نحو اتفاق جديد بخصوص الأسلحة الاستراتيجية. ولكن النتيجة الأساسية، وفق ما أفادت صحيفة «إزفيستيا»، هي حدوث تغير في مناخ العلاقات^(٤). في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ تقدم الرئيس الأميركي أكثر نحو طمأننة مخاوف الكرملين من خلال الإعلان عن التخلي عن خطة نصب دفاعات مضادة للصواريخ في جمهورية التشيك وبولندا، باعتبار أن هذا المخطط عالي التكلفة، ولا يمت بصلة إلى الحاجات الأمنية الفعلية للبلاد. التي باتت اليوم تركز أكثر في إيران^(٥). فتح القرار الطريق أمام اتفاقية جديدة للحد من الأسلحة لتخلف اتفاقية «ستارت ١»، التي انتهت العمل بها رسمياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأُبرم اتفاق في هذا الشأن في نيسان/أبريل ٢٠١٠، مصحوباً بإعلان روسي يفيد أن الاتفاق سيظل قائماً مادام تطوير الدفاعات الأميركية المضادة للصواريخ لا يمثل تهديداً لأمن روسيا^(٦). واصل بوتين الإصرار على أن منظومات من هذا النوع ستسبب زعزعة للاستقرار أينما نُصبت، واعتبرت عقيدة عسكرية جديدة، جرت الموافقة عليها في شباط/فبراير ٢٠١٠، أن توسّع حلف الناتو يشكل التهديد الخارجي الأساسي للبلاد، إلى جانب المحاولات التي تُبذل لمنح الحلف مروحة جديدة من «الوظائف العالمية»، تعارض القانون الدولي ومخطط الدفاع الصاروخ الأميركي الذي يهدد الاستقرار العالمي^(٧). (الأعداد الحالية للجنود والأسلحة لقوى العالم الكبرى مبيّنة في الجدول ٧-٢).

(١) كان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أحد الذين أعلنوا تأييدهم لتأسيس إطار عمل من هذا النوع (9, *Kommersant*, October 2008, p. 3).

(٢) *Nezavisimaya gazeta*, 9 February 2009, p. 1

(٣) *Daily Telegraph*, 29 January 2009, p. 16. أُفيد عن الإعلان نفسه في: *Nezavisimaya gazeta*, 29 January 2009, p. 1

(٤) *Izvestiya*, 9 July 2009, p. 2

(٥) *Izvestiya*, 18 September 2009, p. 1

(٦) المصدر نفسه، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ص ١-٢.

(٧) ورد تنبيه بوتين في المصدر نفسه، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ص ١. أُفيد عن مخطط تشييد درع دفاع صاروخي =

الجدول ٧-٢ القوات المسلحة، دول مختارة، ٢٠١٠

فرنسا	المملكة المتحدة	الصين	الولايات الأمريكية المتحدة	روسيا	
٣٥٣ ٠٠٠	١٧٥ ٠٠٠	٢,٢٨٥ مليون	١,٥٨٠ مليون	١,٠٢٧ مليون	مجموع الأفراد
٧٠ ٠٠٠	١٩٩ ٠٠٠	٥١٠ ٠٠٠	٨٦٥ ٠٠٠	٢٠ مليوناً	جنود الاحتياط
.	.	٦٦٠ ٠٠٠	.	٤٤٩ ٠٠٠	المجموعات شبه المسلحة
٣٠٠	١٦٠	١٨٦	٢٧٠٢	٤ ٨٣٤	الرؤوس النووية
٦٥,٧	٦٥,٣	٨٤,٩	٦٠٧	٥٨,٦	الإنفاق العسكري (مليون دولار)
٢,٣	٢,٤	١,٩	٤,٠	٣,٥	النسبة من الناتج الإجمالي

المصدر: «الموازنة العسكرية»، المجلد ١١٠ (٢٠١٠)، ص ٤٦٢-٤٦٣ و٤٦٥ (الأفراد)؛ الأرقام المتعلقة بالرؤوس النووية المنتشرة والإنفاق العسكري بالدولار الأمريكي بموجب الأسعار الحالية وأسعار الصرف مأخوذة من كتاب SIPRI السنوي للعام ٢٠٠٩، pp. 182 and 346 (Oxford and New York: Oxford University Press, 2009). الأرقام المتعلقة بالناتج الإجمالي المحلي تعود إلى العام ٢٠٠٧.

ورد تصريح شامل، إن لم يكن شرساً جداً (كما اعتقد البعض) حول المنظور الروسي للعلاقة بين الشرق والغرب في نهاية حقبة بوتين الرئاسية. وقد ورد في خطاب بوتين خلال مؤتمر ميونيخ الثالث والأربعين حول السياسة الأمنية في شباط/فبراير ٢٠٠٧^(١). لا شك في أن الخطاب تفادي «اللياقة المبالغ فيها». والحقيقة أنه كان هجوماً بلا هوادة على فكرة العالم الأحادي القطب الذي ليس فيه سوى مركز واحد للهيمنة، ومركز واحد للقوة، ومركز واحد لاتخاذ القرار. إن نموذجاً من هذا النوع يضرّ بالدولة التي

= مُحجّم في رومانيا بحلول العام ٢٠١٢ في: *Daily Telegraph*, 5 February 2010, p. 18, and 8 February 2010, p. 15. للإطلاع على العقيدة العسكرية الجديدة، راجع: *Rossiiskaya gazeta*, 10 February 2010, p. 17. أفيد عن بيان حول سياسة جديدة متعلقة بنشر الأسلحة النووية في الوقت عينه، لكن لم يعلن على الملأ. لقد أبرزت الاستراتيجية الأمنية للعام ٢٠٠٩ مسعى عدد من الدول البارزة لفرص الهيمنة العسكرية، بالقوة النووية أولاً كأحد أبرز التحديات التي يُرجح أن تواجهها البلاد في السنوات القادمة، إلى جانب منافسة متنامية على الموارد الموجودة في القطب الشمالي وكذلك في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وبحر قزوين ('Strategiya natsional'noi bezopasnosti Rossiiskoi Federatsii do 2020 goda', SZ, no. 20, item 2444, 12 May 2009).

(١) *Problems of Post-Communism*, vol. 12, February 2007, pp. 1-2. تتوفر ترجمة معتمدة في: *Rossiiskaya gazeta*, 12 February 2007, pp. 1-2. 55, no. 2 (March-April 2008), pp. 40-4

تسعى إلى فرضه، وكذلك يضرّ ببقية دول العالم. ولا يجمعه أي قاسم مشترك مع الديمقراطية، التي دوماً يعطون روسيا بها. وهذا لا يُعدّ مرفوضاً فحسب، بل غير واقعي في العالم المعاصر. رغم ذلك ظلت تُبذل محاولات للتبشير به، ولا داعي للبلوغ باسم من يبشّر به. لم تحل التحركات الأحادية الجانب واللاشرعية، في معظم الأحيان، أي مشكلة، بل إن الاستخدام غير المسبوق للقوة العسكرية، وتجاهل القانون الدولي، أدخلوا العالم، عوضاً عن ذلك، في صراعات جديدة ذهب ضحيتها عدد من الناس أكبر من ذي قبل. فالقانون الدولي، بحد ذاته، يُشكّل على هيئة النظام القانوني للدولة الواحدة. وتلك الدولة هي الولايات المتحدة، التي تخطت حدودها الوطنية في كل اتجاه، وسعت إلى فرض سياساتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية على بقية دول العالم. لا يمكن لأحد أن يشعر بالأمان في مثل هذا الوضع؛ لذلك تزايدت باطراد الدول التي راحت تستقدم أنواعاً من منظومات التسلح بوسعها حمايتها، وزاد انتشار تهديدات أمنية أخرى، مثل الإرهاب.

أكمل بوتين ليقول إن الوقت قد حان للسعي وراء توازن معقول أكثر بين مصالح كل المشاركين في الحوار العالمي، ضمن عالم يناهز فيه الناتج الإجمالي المحلي لدول مثل الصين والهند مجتمعتين الناتج الإجمالي المحلي للولايات المتحدة، والناتج الإجمالي المحلي لدول البريكس الأربع (البرازيل وروسيا والهند والصين) يناهز الناتج الإجمالي للاتحاد الأوروبي. هذا كله من شأنه أن يعزز قوى تعددية الأقطاب ويساعد على جعل استخدام القوة «تدييراً استثنائياً بالفعل». من المفهوم أن على الدول أحياناً أن تقلق من التطورات التي تحدث في السياسات المحلية للدول الأخرى الأعضاء في المجتمع الدولي. ولكن هناك تدابير سلمية للتعامل معها، تماماً كما توفرت مثل تلك التدابير لدى خروج روسيا نفسها من الحكم الشيوعي. لمّ عسانا نشرع في القصف والتدمير عند كل فرصة ممكنة؟ هنالك مؤسسة واحدة فقط بمقدورها أن تشرّع استخدام القوة حينما يثبت عدم جدوى الأساليب الأخرى. وهي الأمم المتحدة؛ لا حلف الناتو ولا الاتحاد الأوروبي. هناك اعتبارات كهذه تمتّ بصلّة إلى النقاشات التي تحدث حول نزع الأسلحة، بما فيها تطوير أسلحة جديدة ذات تقنية عالية ومزعزعة للاستقرار وعسكرة الفضاء الخارجي. وأي محاولة لتوسيع منظومة الدفاع الصاروخي إلى أوروبا ستكون بائسة. من يحتاج إلى اتخاذ الخطوة التالية فيما سيُعتبر في هذه الحالة سباقاً محتوماً نحو التسلح؟ ليس هناك أي تهديد جدي لأوروبا من أي دولة من الدول التي تعتبر دولاً مسببة للمشكلات، مثل كوريا الشمالية. عموماً، أين المنطق في أن تقوم هذه الدول بمهاجمة أميركا الشمالية عبر إطلاق صواريخ بالستية فوق أوروبا؟

انتقد بوتين أيضاً المخططات الهادفة إلى توسيع حلف الناتو، والتي لا علاقة لها بتحديث التحالف نفسه، أو بتوفير الأمن في أوروبا. ضد من تُوجّه؟ ماذا عن الطمأنات التي أُعطيت إبان إعادة توحيد ألمانيا، والتي تقول بعدم نشر مزيد من القوات المسلحة التابعة لحلف الناتو إلى جهة الشرق؟ لقد قدمت روسيا مساهمتها الخاصة في سقوط جدار برلين؛ واليوم يحاول الغرب فرض خطوط وجدران تقسيمية

جديدة علينا. صدرت تعليقات قاسية أخرى حول حظر انتشار الأسلحة النووية، وحول طريقة بدء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التدخل في الشؤون المحلية لدولها الأعضاء. ولكن عاد بوتين في خلاصة حديثه إلى المسائل العالمية التي بدأ منها، وتحديدًا الفجوة في النمو بين الدول الغنية والفقيرة، وطريقة تقييم الدول الغنية المساعدات لشركاتها، فيما تقوم بالوقت عينه بمنع الوصول إلى أسواقها المدعومة جدًا. رفع هذا كله من مستوى التوتر الاجتماعي في الدول المستثناة؛ ونجم عنه بشكل محتوم تامي التطرف والإرهاب والصراعات المحلية. في حالة منطقة مثل الشرق الأوسط، حيث يتنامى الشعور بأن العالم بأسره غير منصف، قد يؤدي ذلك إلى عدم استقرار على مستوى العالم. لقد ذُكر الخطاب بالحقيقة الكامنة في ملاحظة شهيرة أبدتها اللورد بالمرستون يروق للروس تكرارها، مفادها أن «الدول ليس لها أصدقاء أو أعداء ثابتون، بل مجرد مصالح ثابتة»^(١). إن تجربة مطلع عهد ما بعد الشيوعية أوضحت أن مصالح من هذا النوع لن تكون تلبيتها أسهل بالضرورة، حتى لو لم يعد لها أساس فلسفي.

رابطة الدول المستقلة والشرق

ثمة مشكلات من نوع مختلف شابت العلاقات الروسية بالدول الأخرى التي كانت سابقًا جمهوريات سوفيتية، ومع «الجوار البعيد» في آسيا. أفضى استطلاع أجري في آذار/مارس ١٩٩١، على الرغم من أن جمهوريات البلطيق الثلاث وأرمينيا وجورجيا ومولدوفا أبت المشاركة فيه، إلى أن الغالبية العظمى تؤيد الإبقاء على الاتحاد السوفيتي كـ «فيدرالية مجددة» (ادّعى غورباتشوف نفسه أنه «تفويض لتجديد الدولة الاتحادية وتميزها»)^(٢). وفي حزيران/يونيو أرسلت نسخة جديدة من اتفاقية الاتحاد التي أخذت التصويت في الاعتبار إلى مجلس السوفيت الأعلى وإلى البرلمانات الجمهورية لتدارسها^(٣). وفي ١٢ تموز/يوليو صادق مجلس السوفيت الأعلى على المعاهدة الجديدة. وفي ٢٤ تموز/يوليو أعلن غورباتشوف أن ٩ من أصل ١٥ جمهورية توصلت إلى تسوية أكثر عمومية^(٤). وفقًا لما نُشر في الصحافة المركزية في ١٥ آب/أغسطس، أُشير إلى الأمر الآتي: سوف يجري تأسيس «اتحاد من الدول السيادية» تتخذ فيه قرارات الدفاع والسياسة الخارجية والطاقة والاتصالات والنقل ومسائل الموازنة «بشكل

(١) كان بالمرستون وزير الخارجية البريطاني ثم رئيس الوزراء في منتصف القرن التاسع عشر. وفقًا لما قاله في خطاب له أمام مجلس العموم، «ليس لدينا حلفاء ثابتون ولا أعداء ثابتون. مصالحنا هي الثابتة والسرمدية، ومن واجبنا أن نراعي مصالحنا هذه» (Hansard's Parliamentary Debates, 3rd series, vol. 97, col. 122, 1 March 1848).

(٢) Izvestiya, 10 April 1991, p. 1. بلغت الأصوات المؤيدة لـ «الاتحاد المجدد» ٧٦٪، ضمن إقبال بلغ ٨٠٪؛ المصدر نفسه، ٢٨ آذار/مارس ١٩٩١، ص ١، ٣.

(٣) للاطلاع على النص، راجع: Pravda, 27 June 1991, p. 3.

(٤) راجع على التوالي المصدر نفسه: 13 July 1991, p. 1، and 25 July 1991, p. 2؛ حضر أيضاً ممثل أرميني. لم يتبق إلا مسألة النظام الضريبي الاتحادي، وفقًا للرئيس السوفيتي.

مشترك»، تتخذها الحكومة المركزية والجمهوريات؛ لكن، في باقي المسائل الأخرى، تكون لقوانين الجمهوريات الأسبقية على قوانين الاتحاد ككل^(١). وفي خطاب متلفز وجهه إلى الأمة في مطلع شهر آب/أغسطس، أكد غورباتشوف أن المعاهدة الجديدة ستوقعها أولاً روسيا وكازاخستان وأوزبكستان ضمن احتفال في وقت لاحق من الشهر، وأكمل ليصفها بالمرحلة الحاسمة في عملية تحول دولة متعددة الجنسيات إلى «اتحاد ديمقراطي مؤلف من جمهوريات سوفيتية سيادية متساوية» سيبقى قوة عظمى في العالم^(٢).

هذه النسخة من اتفاقية الاتحاد، كانت هي التي وجب أن يوقعها ممثلو روسيا وممثلون آخرون في ٢٠ آب/أغسطس. وهذا إضعاف للسلطة المركزية كانت تنوي تقاديه محاولة الانقلاب التي نُفّذت في اليوم السابق. بالنتيجة، أضعف الانقلاب الثقة بمسودة الاتفاقية، وأدى مباشرة إلى سلسلة من إعلانات استقلال الجمهوريات أفضت في نهاية العام إلى حلّ الاتحاد السوفيتي نفسه. كانت أوكرانيا أول دولة تعلن استقلالها في ٢٤ آب/أغسطس؛ تبعها مولدوفا في ٢٧ آب/أغسطس، ثم أذربيجان في ٣٠ آب/أغسطس^(٣). واستقال الرئيس البيلا روسي، نيكولاي ديميني، الذي أيد الانقلاب، في ٢٥ آب/أغسطس، بُعيد تصويت البرلمان البيلا روسي على إعلان استقلال بيلا روسيا السياسي والاقتصادي^(٤). وعلى نحو مماثل، صوّت البرلمان الأوزبكي في ٣١ آب/أغسطس؛ وكذلك فعلت قرغيزستان؛ كذلك صوّتت طاجكستان على الاستقلال في ٩ أيلول/سبتمبر، وأرمينيا في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وتركمناستان في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وكازاخستان في ١٦ كانون الأول/ديسمبر^(٥). في غضون ذلك سُمح لجمهوريات

(١) المصدر نفسه، August 1991, p. 2, and also *Izvestiya*, 15 August 1991, pp. 1-2. مجموعة وافرة من الوثائق المأخوذة في جزء منها من أرشيف غورباتشوف في: *Soyuz mozhno bylo sokhranit' be- laya kniga* (Moscow: Aprel'-85, 1995), pp. 186-99.

(٢) *Pravda*, 3 August 1991, p. 1. أعلنت مولدوفا تالياً أنها لن توقع على اتفاقية الاتحاد. *Izvestiya*, 9 August 1991, p. 1. ولكن أكدت روسيا البيضاء وكازاخستان أنهما ستفعلان (المصدر نفسه، ١٠ آب/أغسطس ١٩٩١، ص ١).

(٣) راجع على التوالي: *Pravda*, 26 August 1991, p. 3 (Moldova); *Izvestiya*, 27 August 1991, p. 2 (Ukraine); *Izvestiya*, 31 August 1991, p. 1. أكد مجلس السوفيت الأعلى الأذربيجاني التصويت في تشرين الأول/أكتوبر (المصدر نفسه، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ص ١). وجرت مصادفته من خلال استفتاء حيث أيدته نسبة ٩٩,٦٪ في نهاية السنة (*Izvestiya*, 8 January 1992, p. 2).

(٤) *Nezavisimaya gazeta*, 27 August 1991, p. 3.

(٥) راجع على التوالي: *Pravda*, 2 September 1991, p. 2 (أوزبكستان وقرغيزستان؛ ضمن استفتاء جرى في أوزبكستان في وقت لاحق من السنة، أيدت نسبة ٩٨٪ الاستقلال، و: *Narodnaya gazeta*, 10 September 1991, p. 1 (طاجكستان). *Izvestiya*, 31 December 1991, p. 1. صوتت أرمينيا على النحو نفسه في أيلول/سبتمبر عقب استفتاء جرى فيه تأييد الاستقلال بنسبة ٩٩,٣٪.

(١) *Pravda*, 24 September 1991, p. 1؛ وكذلك فعلت تركمانستان (المصدر نفسه، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ص ١). وكازاخستان (*Izvestiya*, 17 December 1991, p. 1).

البطريق الثلاث بالانفصال، مستعيدةً الاستقلال الذي لم تفقده تمامًا من قبل^(١)؛ وأعلنت جورجيا استقلالها في نيسان/أبريل، عقب انتخابات حقق فيها القوميون فوزًا ساحقًا^(٢). بنهاية السنة، كانت روسيا الجمهورية الوحيدة التي لم تتبنَّ إعلانًا من هذا النوع؛ ولكنها أكدت سيادتها في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٩٠ عبر قرار تبناه مجلس نواب الشعب الأول الذي نص على أسبقية قوانينه الخاصة على قوانين الاتحاد السوفيتي ككل؛ واستولت تدريجيًا على وظائف حكومة الاتحاد ضمن حدودها^(٣).

اتخذت الإعلانات الجمهورية شكلًا مماثلًا، بما في ذلك تغيير الاسم (أصبحت «جمهوريات» عوضًا عن «جمهوريات اشتراكية سوفيتية») وتأكيد حقها في ملكية الممتلكات والمؤسسات الحكومية الموجودة على أراضيها. استقال قادتها من الحزب الشيوعي السوفيتي، الذي جرى في ذلك الوقت حظره في معظم الجمهوريات (في بعض الحالات، وتحديدًا في آسيا الوسطى، غير بكل بساطة اسمه، ولكنه ظل مسيطرًا على الحياة الوطنية تحت القيادة نفسها)^(٤). وأمست أيضًا الجمهوريات المستقلة حديثًا أكثر حزمًا في مسائل الدفاع والسياسة الخارجية، فتقدمت (في معظم الأحيان) بطلب الانضمام إلى الأمم المتحدة؛ (ويشكل أعم) سعت إلى تشكيل قواتها المسلحة الخاصة بها. من الجلي أن مسودة اتفاقية الاتحاد أبطلتها هذه التطورات. ووفقًا لما أفاده الرئيس الكازخي نورسلطان نازاباييف لمجلس السوفيت الأعلى في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، فإن الاتحاد (الكونفدرالية) الأوسع وحده سيرضي طموحات الجمهوريات التي لا تزال ترغب في إقامة نوع من الترابط^(٥). في النهاية وافقت عشر جمهوريات، من ضمنها تلك التي أعلنت استقلالها، على بيان مشترك أشار إلى تأسيس «اتحاد من دول سيادية» كالذي اقترح غورباتشوف تأسيسه. وأشار أيضًا إلى أن غورباتشوف سيبقى رئيسًا في الوقت الراهن، ولكنه سيحكم من خلال مجلس للدولة تتمثل فيه كل الجمهوريات المشاركة، وستؤمن على إدارة الاقتصاد لجنة تشكل من الجمهوريات يرأسها رئيس الوزراء الروسي؛ ويحل محل البرلمان السوفيتي القديم مجلس من هيتين. وفي الوقت المناسب سيقدّم دستور جديد يُوافق عليه، وصولاً إلى انتخابات رئاسية، وربما متعددة الأحزاب في السنة التالية^(٦).

(١) *Izvestiya*, 6 September 1991, pp. 1-2

(٢) ضمن استفتاء جرى في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩١، أيدت نسبة ٩٨,٩% استعادة الاستقلال التام، الذي أعلنه البرلمان الجورجي في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ (المصدر نفسه، 2 April 1991, p. 1, and 9 April 1991, p. 1).

(٣) *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov RSFSR i Verkhovnogo Soveta RSFSR*, no. 2, 1990, art. 22

(٤) في أوزبكستان، على سبيل المثال، أصبح الحزب الشيوعي حزب الشعب الديمقراطي، وانتُخب القائد الشيوعي إسلام كريموف قائدًا جديدًا له بالإجماع؛ 1 November 1991, p. 1 *Pravda*.

(٥) المصدر نفسه، ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، ص ١.

(٦) *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov SSSR i Verkhovnogo Soveta SSSR*, no. 37, 1991, art. 1082, 5 September 1991.

اعتُبرت هذه الترتيبات مؤقتة ليس إلا. وجرت مداولات إضافية سعى فيها غورباتشوف إلى إرساء الأساس لوحدة أكبر. وتأسس اتحاد اقتصادي من ثماني جمهوريات من الجمهوريات السابقة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر (انضمت إليه مولدوفا وأوكرانيا في الشهر التالي)^(١). وفي وقت لاحق، أي في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، توصلت تسع من أصل الجمهوريات الخمس عشرة الأصلية (باستثناء جمهوريات البلطيق الثلاث وجورجيا وأرمينيا ومولدوفا) إلى اتفاقية حول نسخة أخرى من «اتحاد الدول المستقلة». تصوّرت هذه الاتفاقية، كحال الاتفاقيات التي سبقتها، رئاسة مُنتخبة بشكل مباشر وهيئة تشريعية ثنائية؛ ولكن السلطة المركزية ستقتصر على مجالات النشاط التي انتدبها لها بشكل خاص أعضاء الاتحاد^(٢). نُشرت مسودة لهذه النسخة الجديدة من اتفاقية الاتحاد، وكانت الخامسة والأخيرة، في الصحافة المركزية أواخر تشرين الثاني/نوفمبر^(٣). وأعلن غورباتشوف أنها ستُرسل إلى البرلمانات الجمهورية لمطالعتها. وأمل أن تُوقع بحلول منتصف الشهر القادم^(٤): هو نفسه اعتبر نشر الاتفاقية «توقيعاً جماعياً»^(٥). وفي مطلع كانون الأول/ديسمبر أرسل التماساً إلى برلمانات الجمهوريات المختلفة يحثها فيه على منح مسودة الاتفاقية موافقتها الرسمية، ووعد قائلاً إنه سيكون «اتحاداً جديداً»، «دولة كونفدرالية ديمقراطية» مستندة إلى مبدئين أساسيين: حق تقرير المصير والسيادة والاستقلال، إلى جانب الشراكة والتعاون والمساعدة المتبادلة، مضيفاً أنّ أيّاً من مشكلاتهم لن تُحلّ بنجاح إذا سُمح لعملية التفكك أن تتقدم أكثر^(٦).

إلا أن استطلاعاً للرأي أُجري في أوكرانيا في الأول من كانون الأول/ديسمبر أفضى إلى أن ٩٠٪

(١) *Izvestiya*, 19 October 1991, p. 1. نُشر النص في: *Rossiiskaya gazeta*, 22 October 1991, p. 2. وقّعت مولدوفا وأوكرانيا أيضاً في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١؛ *Izvestiya*, 7 November 1991, p. 1.

(٢) *Izvestiya*, 15 November 1991, p. 1. أعلنت جورجيا وأرمينيا في وقت لاحق أنهما لن تشاركا (المصدر نفسه، 18 November 1991, p. 1, and 23 November 1991, p. 1). إلا أن يلتنس بدا مقتنعاً تماماً بأنه سيتشكل اتحاد. السؤال الوحيد هو: كم من الجمهوريات ستتمى إليه؟ *M. S. Gorbachev, Dekabr' -91: moya pozitsiya* (Moscow: No-vosti, 1992), p. 9).

(٣) *Izvestiya*, 25 November 1991, p. 3.

(٤) *Pravda*, 26 November 1991, p. 1.

(٥) المصدر نفسه، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، ص: ١. وافق مجلس السوفييت الأعلى في الاتحاد السوفيتي على المسودة، ولكنه اقترح ألا يُنتخب الرئيس مباشرة؛ *Izvestiya*, 5 December 1991, p. 2.

(٦) *Izvestiya*, 3 December 1991, p. 2. جرت الموافقة على تأسيس اتحاد الدول السيادية من قبل مجلس السوفييت الأعلى في الاتحاد السوفيتي بعد مداولات مقتضبة في الهيئتين (*Izvestiya*, 4 December 1991, p. 2). القرارات التي جرى تبنيها متوفرة في: *Fedomosti Verkhovnogo Soveta SSSR*, no. 50, 1991، البند رقم ١٤١٣، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، (مجلس الجمهوريات)، والبند ١٤١٨، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، (مجلس الاتحاد).

يُؤيدون الاستقلال التام^(١). ويبدو أن هذا قد أفتق يلتسن أن لا طائل من السعي المطرّد لتحقيق الوحدة السياسية (كان شخصياً مؤيداً للاتحاد، وفق ما أفاد للصحافيين، ولكنه لم يكن يستوعب اتحاداً من دون أوكرانيا)^(٢). وبالتالي اعترفت الحكومة الروسية بالقرار الأوكراني، وأخذت تتطلع قدماً إلى «شراكة جديدة»^(٣). وبتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر، وفي منزل ريفي وسط غابة بيلوفيتش خارج مينسك، توصلت الجمهوريات السلافية الثلاث، روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا، إلى اتفاق تشكل على إثره كيان جديد بالكامل، هو رابطة الدول المستقلة. والرابطة الجديدة ليست دولة، ولا عاصمة لها، لكنها رغم ذلك ستفرض الضبط الموحد للأسلحة النووية، ومقاربة منسقة للنقل والجمارك والهجرة والجريمة المنظمة والبيئة، و«مجالاً اقتصادياً مشتركاً». وقد أُعلن أن الاتحاد السوفيتي، ككيان شرعي وواقع جيوسياسي، لم يعد له وجود، وأن معايير الدول الأخرى، بما فيها الاتحاد السوفيتي السابق، باتت ملغاة صراحةً^(٤). ساد تشكيك بالغ حول دستورية أيّ من هذه الاتفاقيات، كما أشرنا آنفاً. ودعا غورباتشوف، مُرحّباً ببعض عناصرها الإيجابية، أن تقوم البرلمانات الجمهورية بدراستها، وأن يُجرى ربما استطلاع آخر في شأنها^(٥). ولكن في النهاية، قرر القادة الثلاثة أن في وسعهم اتخاذ قرار من هذا النوع من دون شكليات إضافية؛ ذلك أن جمهورياتهم كانت الأعضاء المؤسسة للاتحاد السوفيتي، إلى جانب فيدرالية القوقاز التي لم يعد لها وجود^(٦). وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر صادق البرلمان الروسي بالأغلبية على العملية^(٧).

أعلنت الرابطة الجديدة أنها منفتحة على الجمهوريات السوفيتية الأخرى، وكذلك على الدول

(١) بلغت نسبة الأصوات المؤيدة ٩٠.٣٪: *Pravda*, 6 December 1991, p. 1.

(٢) *Izvestiya*, 29 November 1991, p. 3.

(٣) المصدر نفسه، ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ص ١.

(٤) نُشر إعلان تأسيس رابطة الدول المستقلة في: *Rossiiskaya gazeta*, 10 December 1991, p. 1 صادقت أوكرانيا على الاتفاقية، لكن مع تعديلات مهمة (على سبيل المثال أن تجري مشاورات وليس تنسيقاً في السياسة الخارجية:

Izvestiya, 12 December 1991, p. 1) صادقت عليه روسيا البيضاء (المصدر نفسه) وروسيا (المصدر نفسه، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ص ١). تتوفر مجموعة شاملة من الوثائق في: Zbigniew Brzezinski and Paige Sulli- van, eds., *Russia and the Commonwealth of Independent States: Documents, Data and Analysis* (Armonk, NY: Sharpe, 1997).

(٥) *Pravda*, 13 December 1991, p. 1 خطاب غورباتشوف المتلفز مساء التاسع من كانون الأول/ديسمبر نُشر في:

Izvestiya, 10 December 1991, p. 2

(٦) Kozyrev, *Preobrazhenie*, pp. 171-2

(٧) المادة ٧٩٨، *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov RSFSR i Verkhovnogo Soveta RSFSR*, no. 51, 1991 December 1991 12

صوّت البرلمان الروسي في الوقت عينه على الانسحاب من اتفاقية الاتحاد للعام ١٩٢٢ (المصدر نفسه، 12، 1799، December 1991; see p. 25)

الأخرى التي تشاطرها أهدافها. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، جرى في العاصمة الكازاخية ألما أتا، وقّعت اتفاقية أخرى، وقّعها الأعضاء الأصليون الثلاثة وثمانٍ من أصل الجمهوريات التسع الأخرى: أرمينيا وأذربيجان وكازاخستان وقرغيزستان ومولدوفا وطاجكستان وتركمانستان وأوزبكستان (انضمت جورجيا بعد سنتين). ألزم الإعلان^(١) الجهات التي وقعت عليه أن تعترف باستقلالية الدول الأعضاء الأخرى وسيادتها، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات القومية، واحترام الحدود الراهنة؛ ووجوب أن تقوم العلاقات بين الدول الأعضاء في الرابطة على أساس التعددية والمساواة. ولكن اتُّفق على المصادقة على مبدأ الإدارة الموحدة للأسلحة النووية الاستراتيجية، وعلى مبدأ «المجال الاقتصادي المشترك». بالتالي اعتُبر أن الاتحاد السوفيتي قد زال من الوجود، ولكن تعهدت الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة التزام الموجبات الناجمة عن الاتفاقيات الدولية المشاركة فيها، والبالغ عددها حوالي ١٥٠٠^(٢). توافقت رؤساء الدول الأعضاء أن تشغل روسيا المقعد الذي كان يشغله سابقاً الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة، وأن يتأسس إطار تشاوري بين الدول والحكومات^(٣). استقال غورباتشوف من منصب الرئيس في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، محتفظاً براتبه وبعشرين موظفاً وسيارتين^(٤). وفي الساعة ٧ و٢٨ دقيقة في مساء اليوم نفسه استُبدل بالعلم السوفيتي فوق مبنى الكرملين العلم الروسي الثلاثي الألوان^(٥)؛ وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، صوتت الهيئة العليا في البرلمان التابع للاتحاد الذي لم يعد له وجود على نهاية الاتفاقية التي أسسته في الأصل رسمياً^(٦).

ظلت الرابطة الجديدة عبارة عن إطار عمل واسع ومبهم^(٧). وقد وفرت مؤسساتها الحكومية فرصة

(١) 1 p. 24 December 1991, *Rossiiskaya gazeta*. اقترح غورباتشوف في رسالة إلى المشاركين إقامة رابطة للدول الأوروبية والآسيوية، وشدد على الحاجة إلى مواطنة مشتركة وتنسيق اقتصادي (*Izvestiya*, 20 December 1991, pp. 1, 2).

(٢) 1 p. 19 December 1991, *Izvestiya*.

(٣) 2 p. 23 December 1991, *Izvestiya*.

(٤) المصدر نفسه. ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ص ١.

(٥) 1 p. 26 December 1991, *Izvestiya* (أفيد عن توقيت متفاوت بعض الشيء في مصادر أخرى: أوجّه شكري إلى كونور أوكلييري على توضيح هذه المجريات).

(٦) 1 p. 27 December 1991, *Pravda*. نصت اتفاقية الاتحاد على الانسحاب، لكن ليس على الحل. وأي تغيير يدخل حصرًا ضمن صلاحية مجلس السوفيت التابع لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (S. S. Studenikin, ed., *Istoriya sovetskoi konstitutsii (v dokumentakh) 1917-1956* (Moscow: Gosudarstvennoe izdatel'stvo yuridicheskoi literatury, 1957), p. 398).

للإطلاع على هذه المسائل القانونية، راجع أيضاً ص ٢٥ والملاحظة ١٧٨، ص ٢٧٩-٢٨٠.

(٧) للإطلاع على مراجعة حديثة، راجع: Mark Kramer, 'Russian policy towards the Commonwealth of Independent States: recent trends and future prospects', *Problems of Post-Communism*, vol. 55, no. 6 (November-December 2008), pp. 3-19.

للقاش أكثر مما هي لتحركات تنفيذية؛ وغالبًا ما جرى تجاهل قراراتها؛ وكان أعضاؤها يجرون مبادلات تجارية باطراد مع دول أخرى. وأبرم الأعضاء اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف كان لها عمومًا أهمية عملية أكبر. في الواقع تحاربت هذه الدول الأعضاء فيما بينها. ومن الأمثلة على ذلك الصراع المتواصل بين أرمينيا وأذربيجان على إقليم ناغورنو كاراباخ ذي الغالبية الأرمنية (وقع ٢٠ ألف قتيل وأكثر من مليون لاجئ قبل إعلان وقف إطلاق النار عام ١٩٩٤)^(١)؛ والصراع العسكري القصير الأمد في أب/أغسطس ٢٠٠٨، الذي نشأ بين روسيا وجورجيا بسبب وضع منطقتين منشقتين هما أبخازيا وجنوب أوسيتيا^(٢). وقد ألزمت الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة نفسها بـ «مجال اقتصادي مشترك» ولكن ليس بالروبل بالضرورة. وفي النهاية أصدرت كل دولة منها عملتها الخاصة. ظلت تقع توترات متواصلة بين الجمهوريات، مثل أوكرانيا، التي كانت لا تزال ترتاب في أي سلطة تتخطى حدودها القومية، والدول - تحديدًا في آسيا الوسطى - التي تُعدُّ المستفيدة الأولى من علاقاتها مع الدول الأعضاء الأخرى (تحديدًا روسيا) والمتحمسة أكثر كثيرًا لتحقيق مزيد من الاندماج. انتقلت تركمانستان إلى وضعية الشراكة في العام ٢٠٠٥، لكي تثبت «حياديتها الإيجابية»، ولم توقع على الميثاق، وهو الاختيار الرسمي للعضوية^(٣)، وأوكرانيا لم توقع أيضاً، رغم أنها شاركت في أعمال رابطة الدول المستقلة؛ وانسحبت جورجيا عام

= تتوفر مجموعة واسعة من الوثائق على الموقع الإلكتروني لرابطة الدول المستقلة www.cis.minsk.by؛ جُمعت مجموعة شاملة من البيانات في: F. M. Kozhin et al., eds., *Sodruzhestvo nezavisimyykh gosudarstv: yubileinyi spravochnik* (Moscow: Izdatel'stvo Moskovskogo universiteta and CheRo, 2007) وفي الكتيب الإحصائي السنوي لرابطة الدول المستقلة: *Sodruzhestvo nezavisimyykh gosudarstv v ... godu: statisticheskiy yezhegodnik* (Moscow: Statkomitet SNG, annual) Ye. I. Pivovarov, *Postsovetskoe prostranstvo: al'ternativy integratsii Istoricheskii ocherk* (St Petersburg: Aleteiya, 2008); Yu. V. Kosov and A. V. Toropygin, *Sodruzhestvo Nezavisimyykh Gosudarstv: instituty, integratsionnye protsessy, konflikty* (Moscow: Aspekt Press, 2009); I. I. Klimin, *Sodruzhestvo nezavisimyykh gosudarstv: proshloe, nastoyashchee, budushchee* (St Petersburg: Nestor, 2009); and A. N. Bykov, *Postsovetskoe prostranstvo: strategii integratsii i novye vyzovy globalizatsii* (St Petersburg: Aleteiya, 2009).

Izvestiya, 5 May 1994, p. 1 (١)

(٢) حول الصراع نفسه، راجع: Cornell and Starr, *Guns of August 2008*, and Rich, *Crisis in the Caucasus*. اعترفت روسيا بأبخازيا وجنوب أوسيتيا كدولتين مستقلتين إبان انتهاء الأعمال العدائية (SZ, no. 35, 2008، المادتان ٤٠١١ و٤٠١٢ على التوالي. ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨). رد المجتمع الدولي بحذر أكبر: اعترفت نيكاراغوا سريعاً بالدولتين الجديدتين (*Kommersant*, 11 September 2009, p. 1) وبعد سنة اعترفت بهما فنزويلا (*Vremya novosti*, 5 September 2008, p. 5) ولكن لم تعترف بهما، على الأقل بدايةً، لا روسيا البيضاء ولا الصين. للاطلاع على معالجة كاملة لخلفية الموضوع، راجع: A. A. Zakharov and A. G. Areshev, *Priznanie nezavisimosti Yuzhnoi Osetii i Abkhazii: istoriya, politika, pravo* (Moscow: Izdatel'stvo MGIMO, 2008).

See: Luca Anceschi, *Turkmenistan's Foreign Policy: Positive Neutrality and the Consolidation of the Turkmen Regime* (London and New York: Routledge, 2009).

٢٠٠٨، بعد حرب الأيام الخمسة مباشرة^(١). إلا أن رابطة الدول المستقلة ظلت قائمة، الأمر الذي كان يعني أن لها قيمة متينة قياسًا على بقية الأعضاء؛ لعلها اتخذت هذه المكانة، بوصفها أضخم إطرارات العمل وأكثرها رمزية. هذه الإطرارات التي تربط بين الجمهوريات السوفيتية السابقة؛ فتسمح لها بالسمي وراء المصالح التي تراها مناسبة لها.

في الواقع، أصبحت الرابطة الجديدة بنية معقدة جدًا، حيث سعت إلى تعزيز العمل المتواصل لما كان سابقًا اتحادًا لجمهوريات سوفيتية مندمجًا بشكل وثيق (بحلول بداية القرن الجديد شكّلت أساسًا لأكثر من سبعين منظمة متنوعة بين دولية وحكومية)^(٢). جرت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ المصادقة على ميثاق، رغم أن سبع دول فقط من أصل الدول العشر الحاضرة، قد وافقت على توقيعه، واثنان منها فقط من دون تحفظ. وقد شدد الميثاق على «المساواة في السيادة» لكل الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، ولكنه في الوقت عينه ألزمها بأشكال متنوعة من التعاون، اشتملت على حقوق الإنسان والسياسة الخارجية والنقل والاتصالات والصحة والسياسة الاجتماعية والحماية المشتركة للحدود الخارجية^(٣). كما أقرت فكرة أوسع عن مزيد من التنمية لرابطة الدول المستقلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، حيث توسّعت مسؤولياتها إلى الهجرة والجريمة والإتجار بالمخدرات والإرهاب وحماية الكنوز الثقافية، رغم أن أربع دول أعضاء فقط، هي روسيا وغيوزستان وبيلاروسيا وأرمينيا، قد وقعت على كل الوثائق التي جرت الموافقة عليها، ورفضت جورجيا التوقيع على معظمها^(٤). كانت نيات القيادة الروسية نفسها غامضة. وفي خطاب ألقاه عام ٢٠٠٥، أصرّ بوتين على أن رابطة الدول المستقلة أنشئت لغرض الطلاق الحضاري^(٥)؛ ومع ذلك لطالما كانت الدول الأعضاء في الرابطة، إن لم يكن الرابطة التي توحدتها، تندرج كأول بند في أي بيان حول أهداف السياسة الخارجية (على سبيل المثال، تحدث «مفهوم السياسة الخارجية» في العام ٢٠٠٨ عن تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بوصفه «أولوية للسياسة الخارجية الروسية»^(٦). وتحدث الرئيس ميديفيدوف حول الجمهوريات السوفيتية السابقة بوصفها «مجالاً للمصالح المتميزة»، وذلك في خطاب مطول تناول فيه مبادئ السياسة الخارجية الروسية في وقت لاحق من السنة نفسها)^(٧).

(١) *Nezavisimaya gazeta*, 13 August 2008, p. 1

(٢) *Kosov and Toropygin, Sodruzhestvo*, pp. 18–19, 29

(٣) *Rossiiskaya gazeta*, 12 February 1993, p. 6

(٤) Pivovarov, *Postsovetskoe prostranstvo*, p. 53 نص «المفهوم» أُعيدت طباعته في الصفحات ٢١٧–٢٦٦.

(٥) *Nezavisimaya gazeta*, 28 March 2005, p. 2

(٦) 'Konseptsiya vneshnei politiki Rossiiskoi Federatsii', 12 July 2008, in *Mezhdunarodnaya zhizn'*, nos. 8–9, 2008, pp. 211–39, at p. 229.

(٧) *Rossiiskaya gazeta*, 1 September 2008, p. 1

إن الأهمية، التي أوليت للعلاقات مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، عكست المدى الذي لا تزال فيه هذه الدول موحدة. بما هو أكثر من تاريخها السوفيتي المشترك. على وجه التحديد، كانت الجمهوريات السوفيتية السابقة عبارة عن مجتمع غير قومي. وقد أفاد استطلاعنا في العام ٢٠١٠، أن أكثر من ثلث الروس، لهم عدة أقارب (٢٢٪)، أو على الأقل قريب واحد (١٢٪)، في دولة أخرى من الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. وعلى نحو مواز، فإن حوالي النصف (٤١٪) قاموا بزيارة واحدة على الأقل إلى أوكرانيا، والربع (٢٥٪) زاروا بيلاروسيا، و٢٢٪ زاروا على الأقل واحدة من جمهوريات البلطيق، مقابل ٦٪ زاروا ألمانيا و٥٪ زاروا بولندا، وأقل من ٣٪ زاروا الولايات المتحدة الأميركية. إن روابط بشرية من هذا النوع وازاها التزام قوي باستعادة النوع نفسه من العلاقات التي كانت قائمة بين الجمهوريات إبان العهد السوفيتي، أو على الأقل تحرك بهذا الاتجاه. فقد التزم حوالي ربع الروس (٢٢٪)، بحسب الاستطلاع نفسه، تشكيل دولة واحدة تشمل كل الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. واعتقد ٤٢٪ آخرون بوجود أن يكون هناك على الأقل تعاون أوثق (٢٪ فقط اعتقدوا بوجود أن يكون هناك تعاون أقل من ذي قبل، أو أن يجري حل رابطة الدول المستقلة). واعتقد ثلث آخر (٣٢٪) أن بيلاروسيا تحديداً يجب أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من روسيا الاتحادية نفسها، وعلى نحو غير مفاجئ، فإن أولئك الذين لهم أقارب في دول أخرى من رابطة الدول المستقلة، ويزورونهم بشكل متكرر، هم الذين أبدوا الحماسة الكبرى حيال اتحاد أكثر ترابطاً، وهم أكثر من تحسروا على تفكك الاتحاد السوفيتي نفسه؛ ولكنهم كانوا يعبرون عن إجماع عام^(١).

إن العلاقات بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، وبينها وبين الدول الأخرى خارجها، كانت تنظمها شبكة معقدة ومتغيرة ومتداخلة من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، تناولت في الغالب المسائل الاقتصادية، حيث عكست الحاجة إلى تنظيم سلسلة كاملة من المسائل انبثقت مباشرة من حل نظام الملكية والإدارة الذي كان نظاماً مركزياً بامتياز. أسست: (١) محكمة اقتصادية تابعة لرابطة الدول المستقلة بسرعة، في أيار/مايو ١٩٩٢^(٢). وأسّس (٢) اتحاد اقتصادي أكثر تماسكاً في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وذلك عبر اتفاقية وقعت عليها تسع دول من الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة؛ وانضمت تركمانستان في نهاية السنة، وأصبحت أوكرانيا عضواً شريكاً عام ١٩٩٤^(٣). كانت مبادئها العامة تذكر بمبادئ اتفاقية روما التي أسست الاتحاد الأوروبي، ولكنها لم تكن تمت بصلة قوية إلى الظروف القائمة

(١) استطلاع روسيا للعام ٢٠١٠.

(٢) نشرة الاتفاقيات الدولية *BMD*, no. 9, 1994, p. 5. وقّع اتفاق حول وضع المحكمة في تموز/يوليو ١٩٩٢ وقّعته أرمينيا وروسيا البيضاء وكازاخستان وقرغيزستان وروسيا وطاجكستان وأوزبكستان، وامتنعت عن التوقيع كل من تركمانستان وأوكرانيا؛ ووقّعته مولدوفا ولكن مع تحفظات (المصدر نفسه، ص ٤-٨؛ لم تتمثل أذربيجان وجورجيا).

(٣) *Kosov and Toropygin. Sodruzhestvo*, p. 217. راجع نشرة الاتفاقيات الدولية:

BMD, no. 1, 1995, pp. 3-10, 24 September 1993.

آنذاك، وقلة من قراراتها كان لها أثر عملي^(١). وأسس (٣) اتحاد جمركي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أسسته روسيا وبيلاروسيا، انضمت إليهما لاحقاً كازاخستان وقرغيزستان وطاجكستان. وكان أول هدف له تأسيس منطقة تجارة حرة، ثم منطقة جمركية موحدة^(٢). توسّعت الاتفاقية في آذار/مارس ١٩٩٦، لتصبح اتفاقية أبعد مدى، وهي (٤) «اتفاقية تعميق التكامل في المجالين الاقتصادي والإنساني» بين الدول الخمس نفسها^(٣). وفي شباط/فبراير ١٩٩٩، أمنت الأساس لاتفاقية أكثر إحكاماً هي اتفاقية الاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد (٥)، حيث ظلت الدول الخمس نفسها هي الأعضاء^(٤). في غضون ذلك، راحت تظهر أشكال أخرى من الترابط بين جمهوريات آسيا الوسطى، التي شكّلت «الرابطة الاقتصادية لدول آسيا الوسطى» عام ١٩٩٤؛ وتحولت لاحقاً (عام ٢٠٠١) إلى «منظمة التعاون في آسيا الوسطى»؛ وأمنت روسيا عضواً فيها عام ٢٠٠٤. لتصبح المنظمة بأكملها جزءاً من الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تشكّل في غضون ذلك^(٥).

تأسس الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (٦) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ كوسيلة لتعزيز الاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي^(٦). في البدء، انضوت تحت لوائه الدول الأعضاء الخمس نفسها: بيلاروسيا وقرغيزستان وروسيا وكازاخستان وطاجكستان؛ وانضمت إليه أوزبكستان عام ٢٠٠٦^(٧). كانت هذه الدول الست معاً تشكّل ٩٤٪ من أراضي رابطة الدول المستقلة كاملة، و٧٣٪ من سكانها^(٨). تعود فكرة اتحاد من هذا النوع، وفقاً لأمينه العام، إلى محاضرة ألقاها الرئيس الكازاخي نورسلطان نازارباييف عام ١٩٩٤ إبان تشكيل «اتحاد الدول الأوراسية»^(٩)؛ حيث تطور، وفقاً لصحيفة «إزفيستيا»، ليصبح «بنية متكاملة أكثر فاعلية» في العالم السوفييتي السابق، حيث شمل مروحة من المؤسسات المصرفية والبرلمانية والقضائية

(١) Bykov, *Postsovetskoe prostranstvo*, p. 75

(٢) للاطلاع على نص المعاهدة، راجع نشرة الاتفاقيات الدولية: *BMD*, no. 10, 1995, pp. 31-6, 6 January 2005؛ انضمام كازاخستان مبين في المصدر نفسه، no. 6, 1995, pp. 11-12, 20 January 1995؛ وانضمام قرغيزستان، كجزء من اتفاق أعم، مبين في المصدر نفسه، no. 8, 1997, p. 4, 29 March 1996؛ وانضمام طاجكستان في المصدر نفسه no. 11, 2002, pp. 33-8, 26 February 1999

(٣) للاطلاع على نص الاتفاقية، راجع: no. 8, 1997, pp. 3-8, 26 March 1996؛ انضمت طاجكستان في العام ١٩٩٨.

(٤) للاطلاع على نص الاتفاقية، راجع: المصدر نفسه. no. 12, 2001, pp. 3-19, 26 February 1999

(٥) Pivovar, *Postsovetskoe prostranstvo*, p. 87

(٦) للاطلاع على نص الاتفاقية، راجع نشرة الاتفاقيات الدولية: *BMD*, no. 5, 2002, pp. 9-15, 10 October 2000

(٧) المصدر نفسه، no. 6, 2006, pp. 5-6, 25 January 2006

(٨) *Izvestiya*, 31 January 2008, p. 5

(٩) *Izvestiya*, 31 January 2008, p. 5

وسواها إضافةً إلى وكالاته الحكومية الخاصة في موسكو^(١). ظلت تنشأ صعوبات متواصلة أمام تعميق تكامل الاقتصادات التي كانت في مراحل مختلفة من النمو، ولها مقاربات متباينة لمسألة الإصلاح^(٢). لكن غنى روسيا بموارد الطاقة، إلى جانب علاقات التعاون التي أنشأتها خلال الحقبة السوفيتية، قد وفرَّ أساساً جلياً للتعاون. وجرى الاتفاق على أن المنطقة المشكلة من روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان ستقدم بسرعة أكبر نحو منطقة جمركية مشتركة، مما يسمح للدول الأعضاء الأخرى أن تتبعها حين يناسبها الأمر^(٣). وقد أشار معلقون إلى أن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الجديد قد سبق أصلاً بفاعليته كل الاتحادات التكاملية الأخرى؛ حتى إنه قد يصبح ندًا للاتحاد الأوروبي على أراضي الاتحاد السوفيتي السابق. وقد تتجذب إليه الدول الأوراسية المجاورة الأخرى (في النهاية، كما ذكرت صحيفة «إزفيستيا» قراءها، لم يكتسب الاتحاد الأوروبي نفسه شكله الحالي في يوم واحد ولا في سنة واحدة)^(٤).

كان الأقل نجاحاً، على ما يبدو، «الفضاء الاقتصادي الموحد (SES)»^(٥)، الذي تشكل من خلال اتفاقية أبرمت في العام ٢٠٠٣، وقّعت عليها بيلاروسيا (روسيا البيضاء) وكازاخستان وأوكرانيا وكذلك روسيا^(٦). وكانت بالنتيجة محاولة لإعادة إطلاق الاتحاد الاقتصادي الذي كان قد تأسس قبل عشر سنوات. كانت أوكرانيا عضواً كامل العضوية في الفضاء الاقتصادي الموحد (SES) منذ البداية. وواقع الأمر أن رئيسها كان أول من دعا إلى إنشاء المنظمة الجديدة^(٧)؛ ولكنها كانت عضواً منفصلاً نوعاً ما، حيث إنها الوحيدة التي لم تكن جزءاً أيضاً من رابطة الدول المستقلة والاتحاد الاقتصادي الأوراسي. وأعلنت أنها ستقبل قرارات الفضاء الاقتصادي الموحد فقط، إذا تساوقت مع الدستور الأوكراني^(٨). من جديد تشاطرت أهداف الفضاء الاقتصادي الموحد الكثير من النقاط المشتركة مع الاتحاد الأوروبي: التحرك بدايةً نحو منطقة تجارة حرة، ثم إلى منطقة مشتركة، حيث يسمح للبضائع والخدمات ورأس المال والعمالة باختيار موقعها الخاص. ولكن التحرك كان بطيئاً في هذا الاتجاه، لاسيما وأن القيادة الأوكرانية، عقب انتخاب فيكتور يوششينكو رئيساً في نهاية العام ٢٠٠٤، باتت أكثر ميلاً إلى اعتبار

(١) Izvestiya, 25 March 2008, p. 14

(٢) Pivovar, *Postsovetское prostranstvo*, p. 100

(٣) Bykov, *Postsovetское prostranstvo*, p. 85

(٤) Pivovar, *Postsovetское prostranstvo*, p. 100
المستقبل. وراحت أصلاً تحضر اجتماعاته بصفة مراقب: Bykov, *Postsovetское prostranstvo*, p. 85. وبخصوص عبارة «في يوم واحد»، راجع: Izvestiya, 31 January 2008, p. 5

(٥) للاطلاع على النص، راجع: Pivovar, *Postsovetское prostranstvo*, pp. 303-7
في: SZ, no. 17, item 1589, 19 September 2004

(٦) Bykov, *Postsovetское prostranstvo*, p. 86

(٧) Pivovar, *Postsovetское prostranstvo*, p. 105

الفضاء الاقتصادي الموحد (SES) مبادرة روسية تجعل من الصعب أكثر تحقيق هدف البلاد المُقرَّر حديثاً، وهو التكامل الأطلسي - الأوروبي^(١). في الواقع، بدا ممكناً أن تسير الدول قدماً بوجود أوكرانيا كمشارك شكلي، أو استبعادها بالكامل (الوحدة الجمركية التي أنجزت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ قادت بكل تأكيد في هذا الاتجاه). أو أن يندمج الفضاء الاقتصادي الموحد (SES) ككل في النهاية في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.^(٢) في غضون ذلك، لم يتشكّل الفضاء الاقتصادي الموحد إلا قانونياً. فالاتفاقيات التي استند إليها ظلت نافذة المفعول، ولكن لم يُبدل أي مجهود لتنفيذها^(٣).

كان هنالك قدر أكبر من الواقعية في «اتفاقية الأمن الجماعي»^(٤). والواقعية الأكبر كانت تكمن في المنظمة الرسمية التي تأسست بموجبها مطلع القرن الجديد. بيد أن اتفاقية الأمن المشترك الأصلية وقعت في طشقند في أيار/مايو ١٩٩٢ ستُّ من الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقبلية، ثم انضمت إليها لاحقاً ثلاث دول أخرى. وتعددت كل هذه الدول أن تحجم عن استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة ضمن العلاقات بين الدول، وأن تقدّم المساعدة إلى أي دولة عضو في التحالف، في حال تعرضها لاعتداء خارجي^(٥). في البداية، كمنت الأهمية العملية لهذا الالتزام في أن الدول الأخرى (وتحديداً روسيا) قد أصبحت متورطة جداً في دعم الحكومة الطاجيكية ضد المتمردين المحليين. وضد توغّل المسلحين القادمين من أفغانستان المجاورة، الأمر الذي يفاقم تأثير التطرف الإسلامي. إلا أن خلافات متواصلة قد نشبت بين الدول الأعضاء، بما فيها الخلاف بين روسيا وجورجيا حول وضع أبخازيا، والتوتر المتواصل بين أوزبكستان وطاجكستان، والصراع العسكري المعلق بين أرمينيا وأذربيجان حول وضع ناغورنو-كاراباخ. وقد انسحبت أذربيجان وجورجيا وأوزبكستان من الاتفاقية عند انتهاء صلاحيتها الأولى عام ١٩٩٩، ولكن الدول الأخرى اتفقت على مدها إلى أجل غير مسمى^(٦). وبدأت الاتفاقية نفسها تنشئ شبكة كبيرة من التنسيق بين الحكومات. وجرى تأسيس مجلس لوزراء الدفاع عام ٢٠٠٠. وفي الشهر التالي، دخلت اتفاقية حول مشتريات الأسلحة حيز التنفيذ. وفي أيار/مايو ٢٠٠١ جرى توقيع اتفاقية نصت على إرسال

(١) Pivovar, *Postsovetское prostranstvo*, p. 110-111

(٢) ص ١١١-١١٢ المصدر نفسه: أسست روسيا وبيلاروسيا البيضاء وكازاخستان، اتحاداً جمركياً دخل حيز التنفيذ منذ الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. كان الهدف منه إقامة فضاء اقتصادي موحد بحلول العام ٢٠١٢. (Kommersant, 28 No-٢٠١٢. vember 2009, p. 1).

(٣) Kosov and Toropygin, *Sodruzhestvo*, p. 61

(٤) *Izvestiya*, 16 May 1992, p. 1 للاطلاع على نص الاتفاقية، راجع نشرة الاتفاقيات الدولية (BDM) رقم ١٢، ٢٠٠٠، ص ٦-٨، ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢. الأعضاء الستة الأصليون كانوا أرمينيا وكازاخستان وقرغيزيا وروسيا وطاجكستان وأوزبكستان؛ ثم انضمت إليهم أذربيجان وروسيا البيضاء وجورجيا عام ١٩٩٣ (Pivovar, *Postsovetское prostranstvo*, p. 74)

(٥) نشرة الاتفاقيات الدولية 9، 2000، p. 12. BMD.

١٦٠٠ جندي من قوات التدخل السريع إلى منطقة آسيا الوسطى، لكي يتمركزوا في العاصمة القرغيزية بشكيك^(١).

وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، جرى التوافق على تأسيس إطار جديد وأكثر تكاملاً للتعاون. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر التالي، أُسِّت منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) لهذا الغرض، خلال اجتماع عُقد في العاصمة المولدوفية، كيشيناو^(٢). وبعد مصادقة كل المشاركين عليها، دخلت حيز التنفيذ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢^(٣). أُريد من منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) أن تزيد من فاعلية المعاهدة عبر مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز السلم والأمن الجماعيين، والدفاع عن استقلالها وسلامة أراضيها وسيادتها، من دون التدخل في مسائل تدخل أصلاً ضمن نطاق صلاحيات الحكومات الوطنية. أما الأعمال الجارية، فتتسَلَّمها أمانة عامة يرأسها أمين عام مقره في موسكو (أول من شغل هذا المنصب كان نيكولاي بورديوجا، وهو جنرال في الجيش رأس الديوان الرئاسي الروسي ومجلس الأمن الروسي بضعة أشهر أواخر التسعينات). ويشرف على الأمانة العامة مجلس يتألف من رؤساء الدول وهو يتحمّل المسؤولية كاملة عن نشر القوات المسلحة التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO). نشطت هذه المنظمة (CSTO) تحديداً في آسيا الوسطى، حيث عالجت مسألة زعزعة الأمن خارج حدودها الجماعية (في أفغانستان والعراق وإيران ربما). وساعدت الحكومات المحلية على الدفاع عن نفسها في وجه التهديدات الجديدة وكذلك التقليدية التي تستهدف أمنها، مثل «الإرهاب الدولي والتطرف، والترويح غير المشروع للمخدرات وعقاقير الهلوسة والسلاح، والهجرة غير المشروعة»^(٤). ومن الجلي أن أوزبكستان، ولأسباب كهذه، قرّرت الانضمام مجدداً إلى المنظمة عام ٢٠٠٦، بعد أشهر من قمعها العنيف لحركة تمرد محلية في مدينة أنديجان^(٥).

حدثت تطورات أخرى عام ٢٠٠٧؛ فأحدثت ما أسمته صحيفة روسية «تحولاً شبه ثوري» حوّل منظمة (CSTO) إلى بنية عسكرية - سياسية نافذة تُعنى بالحفاظ على الأمن في الدول السوفيتية السابقة^(٦). التغيير الوحيد الأهم كان تشكيل قوة جماعية لحفظ السلم، كانت روسيا تسعى لتشكيلها منذ العام ٢٠٠٢، من النوع الذي يوفر أساساً قانونياً لنشر قواتها في أراضي المنظمة كلها. وفي الوقت عينه سهّلت

(١) Pivovar, *Postsovetskoe prostranstvo*, pp. 75-6.

(٢) للاطلاع على نص الاتفاقية، راجع نشرة الاتفاقيات الدولية: BMD, no. 3, 2004, pp. 3-9, 7 October 2002.

(٣) المصادقة الروسية واردة في: SZ, no. 3, item 163, 26 May 2003.

(٤) المادة ٨ من المعاهدة (BMD, no. 3, 2004, p. 4).

(٥) وفقاً للرئيس كرىموف، علقت أوزبكستان رسمياً عضويتها عام ١٩٩٩. وفي العام ٢٠٠٦، قررت بكل بساطة إعادة تفعيلها:

Kommersant, 24 June 2006, p. 2.

(٦) المصدر نفسه، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٩.

الجدول ٧-٣ أنماط العضوية الدولية، ٢٠١٠

رابطة الدول المستقلة (CIS)	الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EurAsEc)	القضاء الاقتصادي الموحد (SES)	الاتحاد الجمركي (CU)	منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)	منظمة للتعاون (SCO)	منظمة جورجيا وأوكرانيا وأرمينيا ومولدوفا (GUAM) ^(*)	
X	X	X	X	X	X		روسيا
X ^(**)		X				X	أوكرانيا
X	X	X	X	X			روسيا البيضاء
							جورجيا ١٩٩٣-٢٠٠٩
				X			أرمينيا
							أذربيجان
							مولدوفا
	X	X	X	X	X		كازاخستان
	X			X	X		طاجكستان
							تركمانستان
	X			X	X		قرغيزستان
	X			X	X		أوزبكستان
					X		الصين

(*) أُسِّت (GUAM) رسميًا عام ٢٠٠١ وكانت أوزبكستان عضوًا فيها حتى العام ٢٠٠٥، وكانت تُعرف باسم .GUAM

(**) صادقت أوكرانيا على الوثائق التأسيسية لرابطة الدول المستقلة عام ٢٠٠١، ولكن ليس على الميثاق، وكانت رسميًا «مشاركة»، وليست «عضوًا».

الاتفاقية على الأعضاء الآخرين في التحالف الحصول على معدات عسكرية روسية بأسعار محلية. ليس لقواتها المسلحة فقط. بل من أجل أمنها الداخلي أيضاً. إن تغييرات من هذا النوع كانت تعني أن منظمة (CSTO) قد أصبحت أكثر من «المنظمة غير المتبلورة» التي كانت عليها عندما أُسست. وتحوّلت أكثر إلى وكالة تستطيع السلطات الروسية من خلالها أن تؤثر في ما يطرأ على الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى من تطورات؛ مما جعلها ضماناً تستسيغها التُّخَب في وجه التحديات الخارجية أو المحلية^(١). وقد وصف «مفهوم السياسة الخارجية» للعام ٢٠٠٨ منظمة (CSTO) بأنها «وسيلة أساسية لدعم الاستقرار وحفظ الأمن في أراضي رابطة الدول المستقلة»^(٢). ووصفتها الاستراتيجية الأمنية للعام ٢٠٠٩ على نحو مماثل. بوسيلة للتعامل مع التحديات الإقليمية والتهديدات ذات الطبيعة السياسية العسكرية أو العسكرية الاستراتيجية^(٣). ولعل المهم أكثر هو التعاون الوثيق جداً بين منظمة (CSTO) والاتحاد الاقتصادي الأوراسي^(٤). الذي يتمحور بدايةً حول مسائل مثل الهجرة غير المشروعة والمخدرات والنقل. ولكن هذا فتح المجال (على الأقل بالنسبة إلى بعض المعلقين) لكي تتمكن كلتا المنظمتين في مرحلة مستقبلية من التحول إلى منظمة واحدة ذات عضوية مشتركة^(٥).

إن العلاقات مع أكبر شركاء روسيا، وأهمهم في رابطة الدول المستقلة أوكرانيا، كانت علاقات معقدة بفعل الخلاف حول السيطرة على أسطول البحر الأسود. إذ أصر يلتسن على أن الأسطول كان ولا يزال وسيظل روسياً. فيما أصرت السلطات الأوكرانية على أن ياتمر كل الجنود في الجمهورية. ما عدا القوات النووية الاستراتيجية. بأوامرها ويتعهدوا بالطاعة^(٦). تعقدت العلاقات أيضاً بسبب مسألة القرم. حيث فضّلت الغالبية الساحقة من سكانها الروس درجة أكبر من الحكم الذاتي أو حتى الانفصال. وقد أمست المنطقة بأكملها جزءاً من أوكرانيا عام ١٩٥٤، عندما اختار خروتشوف أن يحتفل بالذكرى الـ ٣٠ لتوحد أوكرانيا وروسيا ببادرة اعتبرها كثير من الروس. بمن فيهم عمدة موسكو، يوري لوجكوف، غير مشروعة^(٧). وشجبتها البرلمان الروسي عام ١٩٩٢^(٨). ومن الجدير بالذكر أن حوالي ربع سكان

(١) *Kommersant*, 24 June 2006, p. 2

(٢) *Kontsepsiya vneshnei politiki*, p. 230

(٣) *Strategiya natsional'noi bezopasnosti Rossiiskoi Federatsii do 2020 goda*, at p. 6418

(٤) *Pivovar, Postsovetское prostranstvo*, pp. 81-2

(٥) *Bykov, Postsovetское prostranstvo*, p. 85

(٦) *Rossiiskaya gazeta*, 10 January 1992, p. 1

(٧) استعرض لوجكوف آراءه في: 5, p. 51, and no. 50, 1996, p. 3. *Argumenty i fakty*, هنالك معالجة كاملة لمسألة

القرم في: Gwendolen Sasse, *The Crimean Question: Identity, Transition, and Conflict* (Cambridge, MA: Harvard University Press for the Harvard Ukrainian Research Institute, 2007).

(٨) *Rossiiskaya gazeta*, 25 May 1992, p. 1

الجمهورية، بمن فيهم معظم سكان شرق أوكرانيا وإقليم الدونباس الصناعي، ينطقون بالروسية؛ فضلاً عن وجود حوالي ٢٠ مليون زائر سنوياً في كلا الاتجاهين^(١). وقد ألقى الرئيس كوشما في مقابلة جرت عام ١٩٩٧ اللوم على «سلوك روسيا المجحف» في الصعوبات المتواصلة التي تواجهها العلاقة بين الدولتين^(٢). ولم يتمكن الرئيس الروسي من القيام بزيارة رسمية حتى شهر أيار/مايو من تلك السنة. حيث قام بالزيارة كي يوقع اتفاقية صداقة وتعاون وشراكة يبدو أنها وضعت العلاقات بين البلدين على أساس جديد وأكثر وداً^(٣). نصّت الاتفاقية على التزام عدم خرق الحدود الدولية (ما يعني أن روسيا لن تقوم بتشجيع التحركات الانشاقية لدى أبناء البلد). وكانت هنالك ضمانات للحقوق الثقافية للأقليات القومية، بما فيها بث برامج إذاعية وتلفزيونية بلغاتهم^(٤).

ظلت العلاقة متوترة، خصوصاً بعد أن فاز فيكتور يوشتشنكو بالرئاسة الأوكرانية في نهاية العام ٢٠٠٤، بعد أن فرض الغليان الشعبي الناجم عن «الثورة البرتقالية» إعادة الجولة الثانية من الانتخابات. كان بوتين قد أعرب عن دعمه اللامتناهي للمرشح الذي يُعتبر أكثر تأييداً للروس، فيكتور يانوكوفيتش، حيث زار الجمهورية قبيل الجولة الأولى، وكانت له إطلاقة تلفزيونية مباشرة لم يذكر فيها خصمه الأساسي، وزارها مجدداً قبيل الجولة الثانية من الانتخابات^(٥)؛ وعمد إلى تهنئة يانوكوفيتش قبل الأوان، عندما أشارت أولى التقارير حول الانتخابات التي جرى التلاعب بها بقوة إلى فوزه^(٦). على نحو غير مفاجئ، ازدادت العلاقات احتداماً، ولاسيما حول مسألة الغاز، والشروط التي بموجبها تعبر أنابيب الغاز أوكرانيا وصولاً إلى أوروبا الغربية. تحوّل الخلاف إلى أزمة حادة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، عندما أوقفت شركة «غازبروم» ضخّ الغاز، بعد أن ثبتت استحالة التوصل إلى اتفاق حول السعر الذي يتحتم دفعه، وحول تسوية الفاتورة المتعلقة بإمدادات سابقة^(٧). نشب خلاف آخر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ومن جديد جرت تسويته بسرعة، ولكن ليس قبل وصول الخلاف إلى حد تعليق الإمدادات، ووقفها عن معظم دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك عن أوكرانيا نفسها^(٨). أفضت النتيجة إلى تشجيع الجهود

(١) *Diplomaticheskii vestnik*, no. 7, 1997, p. 42

(٢) *Nezavisimaya gazeta*, 20 February 1997, p. 3

(٣) *Diplomaticheskii vestnik*, no. 7, 1997, pp. 35-41

(٤) المصدر نفسه، ص ٤١-٤٢؛ افترض أن تستأجر روسيا سيفاستوبول لمدة ٢٠ سنة، مع احتمال التمديد؛ وجب إسناد الإطار الأمني العام، توازياً مع التفضيلات الروسية، إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

(٥) *Kommersant*, 27 October 2004, p. 9 (الإطلاقة التلفزيونية) و: 13 November 2004, p. 2

(٦) المصدر نفسه، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ص ١.

(٧) المصدر نفسه: 10 January 2006, p. 1 (أبرم الاتفاق في ٤ كانون الثاني/يناير).

(٨) أُفيد عن التسوية في المصدر نفسه، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ص ١.

التي كانت أصلاً تبذلها دول الاتحاد الأوروبي لتتويع مصادرها من الغاز (في الواقع، كانت روسيا تزود حوالى ربع استهلاك الاتحاد الأوروبي من الغاز، وحوالى نصف صادراته، علمًا أن ٨٠٪ منهما يمر في الأراضي الأوكرانية عبر خطوط أنابيب)^(١)؛ كذلك خففت من حماسها تجاه أي تحرك تقوم به السلطات الأوكرانية، كالتقرب أكثر من حلف الناتو، من شأنه أن يناهض الكرملين من دون داع.

إن ما أشار إلى الوضع المزري للعلاقة إنما هو تحيّي فيكتور تشيرنوميردن عن منصبه كسفير لروسيا في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، حيث أعلن أن خلفه لن يتسلم عنه مسؤولياته، إلى أن يتسلم رئيس أوكراني جديد منصبه. وقد اشتكى ميدفيديف في رسالة مفتوحة من أن سياسات يوشتشينكو مناهضة للروس. ولفت الانتباه تحديداً إلى الدعم الذي قدّمه الرئيس الأوكراني إلى القيادة الجورجية في هجومها على جنوب أوسيتيا في آب/أغسطس ٢٠٠٨، بما في ذلك تزويدها بالسلاح، وإصراره الجلي على ضمّ أوكرانيا إلى حلف الناتو، رغمًا عن رغبات الأوكرانيين أنفسهم، إلى جانب الخلافات المتواصلة حول وضع أسطول البحر الأسود. وقد عبّر الرئيس الروسي عن قلقه حيال انقطاع إمدادات الطاقة، وحقوق ملكية المستثمرين الروس، واحتفال الأوكرانيين الذين تعاونوا مع النازيين خلال الحرب العالمية الثانية، ومحاولة تصوير المجاعة السوفيتية التي وقعت عام ١٩٣٢-١٩٣٣، بوصفها «جريمة إبادة في حق الشعب الأوكراني»، والتهميش المتواصل للغة الروسية في الحياة العامة^(٢). وقد شدد الرئيس الأوكراني، ردًا عليه، أن جزءًا من اللوم في تدهور العلاقات بين الدولتين يقع على الجانب الروسي. ووصف التقارير التي تفيد أن أوكرانيا قدمت السلاح إلى الجورجيين بأنها «غير صحيحة»^(٣). ساد بعض الأمل بتحسين العلاقات، عندما حل يانوكوفيتش محل يوشتشينكو في انتخابات رئاسية محترمة جرت في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٠. وفي نيسان/أبريل جرى التوصل إلى اتفاق حول المستقبل الطويل المدى للقاعدة العسكرية في سيفاستوبول. وفي أي حال، ظل مرجحًا أن تتواصل التوترات بين دولة مستقلة حديثًا ومصممة على تأكيد أولوياتها الخاصة، وبين القيادة الروسية التي تواصل اعتبارها في النهاية دولةً تابعةً لها.

من بين الجمهوريات السوفيتية الأخرى، تمتعت روسيا بعلاقات وثيقة مع روسيا البيضاء تحديداً، حيث حقق ألكسندر لوكاشينكو فوزًا ساحقًا في الانتخابات الرئاسية صيف العام ١٩٩٤؛ ثم مضى

(١) *Guardian*, 2 January 2009, p. 4 (١) بعدا. راجع على سبيل المثال: Andrei Kokoshin, *Mezhdunarodnaya energeticheskaya bezopasnost'* (Moscow: Yevropa, 2006), and Margarita Balmaecda, *Energy Dependency, Politics and Corruption in the Former Soviet Union: Russia's Power, Oligarchs' Profit and Ukraine's Missing Energy Policy, 1995-2006* (London and New York: Routledge, 2007).

(٢) *Izvestiya*, 12 August 2009, pp. 1-2 (٢)

(٣) المصدر نفسه، ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، ص ٣.

قدماً ليؤسس لحكم صارم، وقمعي أحياناً^(١). لوكاشينكو، وهو رئيس مزرعة تعاونية سابق، برز بوصفه مناهضاً للفساد. وكان مؤيداً قوياً لإنشاء علاقات وثيقة مع روسيا. واكتسب بعضاً من سوء السمعة لأنه العضو الوحيد في البرلمان البيلاروسي الذي صوت ضد المصادقة على اتفاقية بيلافيتش التي أدت إلى تفكك الاتحاد السوفيتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١^(٢). ولكن كان هنالك أساس حقيقي لهذه العلاقة، من ناحية اللغة والدين والروابط العائلية (حوالي ٥٣٪، في استطلاعنا للعام ٢٠٠٩. لهم على الأقل قريب واحد يعيش في روسيا، و٢٨٪ لهم على الأقل قريب واحد في جمهورية أخرى تابعة لرابطة الدول المستقلة)^(٣). عدا عن ذلك، كانت روسيا البيضاء تقليدياً، «المشغل» للاقتصاد السوفيتي المتكامل. فهي تسيطر على طرق المواصلات الأساسية بين الشرق والغرب. وتعتبر أنظمتها الدفاعية الجوية جزءاً أساسياً من أمن روسيا الخاص. في شباط/فبراير ١٩٩٥، وقع لوكاشينكو وبوريس يلتسن اتفاقية صداقة وتعاون، خلال زيارة رسمية قام بها الرئيس الروسي إلى الجمهورية التي وصفها بأنها «أقرب صديق» لروسيا. أشار لوكاشينكو بدوره إلى أن بيلاروسيا لا ترى مستقبلها «إلا عبر اندماج أعمق مع روسيا»^(٤). وفي تصريح للرئيس البيلاروسي في آذار/مارس، استبعد الانضمام إلى حلف الناتو^(٥). وفي أيار/مايو ١٩٩٥، أفضى استفتاء إلى أن ثمة تأييداً هامئلاً لاستعادة الروابط الثقافية والاقتصادية بين روسيا وبيلاروسيا بشكل أوثق. وإعادة استخدام اللغة الروسية كلغة رسمية، وإعادة علم العهد السوفيتي، وتوسيع صلاحيات الرئيس^(٦).

تحسنت العلاقات بين الدولتين أكثر في آذار/مارس ١٩٩٦، مع إبرام «اتفاقية الأربع» (روسيا وروسيا البيضاء وكازاخستان وقرغيزستان) التي نصت على «تعميق تكامل هذه الدول في المجالين الاقتصادي

(١) فاز بـ ٨٠.١٪ من الأصوات في الجولة الثانية: المصدر نفسه، ١٢ تموز/يوليو ١٩٩٤، ص ١. للاطلاع على مزيد من التطورات الحديثة، راجع: Stephen White, Elena Korosteleva and John Löwenhardt, eds., *Postcommunist Belarus* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2005)

تتوفر معالجة متبصرة للسياق الدولي في: Grigori Ioffe, *Understanding Belarus and How Western Foreign Policy Misses the Mark* (Lanham MD: Rowman & Littlefield, 2008).

(٢) تتوفر سيرة ذاتية جوهرية وواسعة في: Aleksandr Feduta, *Lukashenko: politicheskaya biografiya* (موسكو: استفتاء، ٢٠٠٥).

(٣) استطلاع روسيا البيضاء للعام ٢٠٠٩.

(٤) *Diplomaticheskii vestnik*, no. 3, 1995, p. 37

(٥) أوضح خطاب ألقاه لوكاشينكو في بروكسل في آذار/مارس ١٩٩٥، أن توسيع حلف الناتو لن يساعد على تعزيز الاستقرار في المنطقة والعالم ككل. لا يمكن للشعب البيلاروسي، الذي عانى الأمرين في الحروب الأوروبية والحربين العالميتين أن يوافق على أي تحرك موجه نحو تعزيز التصادم العسكري، أو نحو تمركز كمية كبيرة من الأسلحة على حدود الجمهورية (*Sovetskaya Belorussiya*, 10 March 1995, pp. 1, 3, at p. 3).

(٦) *Nezavisimaya gazeta*, 16 May 1995, p. 1

والإنساني»، وتحديدًا تأسيس «فضاء اقتصادي موحد»، ومناغمة التشريع، وتوفير المعايير الدنيا للرعاية الاجتماعية في كل الدول الأعضاء، ووضع «سياسة خارجية مجمع عليها». وفي مرحلة معينة في المستقبل تأسيس «اتحاد للدول المتكاملة». وصف الرؤساء الأربعة هذه الاتفاقية، خلال احتفالية توقيعها، بالاتفاقية «التاريخية» التي تُبرم بين مجموعة من الدول «يربط بينها مصير تاريخي مشترك»: تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول وناهضة لمدة خمس سنوات مع إمكانية تمديدتها بشكل تلقائي، وهي مفتوحة أمام الدول الأخرى التي ترغب في الانضمام إليها^(١١). وفي شهر نيسان/أبريل، أبرمت روسيا وروسيا البيضاء اتفاقية أسست لاتحاد متكامل تمامًا، ذي سلطات واسعة النطاق منها سياسة خارجية مشتركة، واستخدام مشترك للبنية التحتية العسكرية، وشبكة كهرباء مشتركة، وأخيرًا عملة مشتركة^(١٢). بخصوص الرئيس يلتسن، عززت الاتفاقية انجذابه إلى الرأي القومي الروسي خلال الترشح للانتخابات الرئاسية في الصيف؛ وكان لها بنظر الرئيس لوكاشينكو حسنة اقتصادية. تمكّن لوكاشينكو من تأمين الدعم الشعبي لتوسيع سلطاته أكثر، ولزيادة مدة ولايته الرئاسية خلال استفتاء أُجري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦^(١٣)؛ وقد عبّرت الحكومات الغربية عن تحفظاتها حيال النتيجة وحيال أساليب الرئيس التي تزداد تسلطًا. ولكن رئيس الوزراء الروسي تشيرنوميردن هنا على فوزه الحقيقي^(١٤).

جرى توقيع اتفاقية أوسع في نيسان/أبريل ١٩٩٧، حول توحيد الدولتين في اتحاد رسمي^(١٥). وأعلن الرئيس أن الاتفاقية عبارة عن «حدث تاريخي» أخذت عملية توحيد شعبيين صديقين ودمج الدولتين إلى مرحلة جديدة. وأعلن أن الدولتين تعارضان بشدة توسع الناتو شرقًا. الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى مواجهة خطيرة. وقد تعهد الرئيس بتوحيد التشريعات في دولتيهما، وبذلا كل الجهود لمزامنة سياساتهما الاقتصادية والضريبية، ومواءمتها مع فكرة وضع عملة موحدة. على أن تجري تدريجًا مساواة المنافع الاجتماعية، كي تتحسن معايير المعيشة؛ قد تكون هناك جنسية مشتركة للاتحاد الذي أسسته الدولتان^(١٦). وقد نص قانون جرت الموافقة عليه في شهر أيار/مايو التالي، بعد مداولة عامة، على سلسلة من البنود الخاصة، بما فيها جنسية موحدة للاتحاد الجديد^(١٧). وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، اتخذ الرئيس خطوة إضافية،

(١) *Izvestiya*, 30 March 1996, p. 1. راجع: *Diplomaticheskii vestnik*, no. 4, 1996, pp. 56-60.

(٢) *Diplomaticheskii vestnik*, no. 5, 1996, pp. 39-42. راجع: النص.

(٣) *Izvestiya*, 26 November 1996, p. 2. (صوت حوالي 7٧٪ تأييدًا للدستور الجديد).

(٤) *Nezavisimaya gazeta*, 29 November 1996, p. 3.

(٥) *Diplomaticheskii vestnik*, no. 4, 1997, pp. 41-3.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٠-٤١، بوسع الدول الأخرى الانضمام إلى الاتحاد الجديد ومدته غير محدودة. (ص ٤٢).

(٧) المصدر نفسه، ص 9-30، 1997, pp. 6.

حيث دَعُوا إلى اتحاد أوسع يحترم سيادة كلتا الدولتين. من جديد وجب أن تجري الموافقة على كثير من البنود التفصيلية في مرحلة لاحقة، بما فيها تدليل القيود والضرائب الجمركية، والمناغمة النقدية والمالية؛ ولكن ستتوفر وكالات حكومية مشتركة، وحقوق متساوية لمواطني كلتا الدولتين على أرض الدولة الأخرى. وقد أعلن يلتسن أن الاتفاقية فتحت صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين البلدين؛ وأضاف لوكاشينكو أنهما «سيدخلان القرن الحادي والعشرين معاً كدولة واحدة بإذن الله»^(١).

بالفعل، تأسست دولة واحدة بعد سنة، عندما أبرم الرئيسان اتفاقية اعتُبرت أنها تمثل مرحلة جديدة في عملية توحيد شعبي البلدين في دولة ديمقراطية تستند إلى القانون. وبموجبها سوف تؤسس الدولة الموحدة الجديدة على مراحل، وفق ما تسمح به الظروف الاقتصادية والاجتماعية. وتحفظ كلتا الدولتين بسيادتهما الكاملة، ولكن سيكون هنالك قضاء اقتصادي موحد، ووسائل مواصلات وأنظمة طاقة موحدة، وقوانين موحدة للاستثمار الخارجي، وتنسيق عسكري، وعملة موحدة، مع مركز إصدار موحد (في الوقت المناسب). وسوف يحكم الدولة الموحدة مجلس الدولة الأعلى الذي سيتألف من رئيسي الدولتين ورئيسي الوزراء ورئيسي البرلمانين؛ وستتسلم الأعمال القائمة لجنة دائمة يرأسها سكرتير الدولة (أول من شغل هذا المنصب كان كبير المساعدين السابق لدى يلتسن، بافل بورودين)^(٢). ولكن لم تحرز الدولة الموحدة في نهاية المطاف المزيد من التقدم. على الجانب البيلاوسي، كان هنالك تأييد لتعاون اقتصادي أوثق، ولكن لا يعني التضحية بسيادة الدولة؛ وعلى الجانب الروسي كان هنالك تأييد أكبر لقيام دولة واحدة يكون فيها للدولة الكبرى الدور المهيمن كما هو جلي، ولعملة موحدة هي الروبل الروسي. ويكون مركز إصدارها في موسكو^(٣). كما كان هناك أيضاً عنصر شخصي. كانت تربط بين يلتسن ولوكاشينكو علاقة وثيقة، بل ودية؛ أما بوتين فقد ركز أكثر في تعزيز المصالح الروسية، وقدم إلى الرئيس البيلاوسي يد المصافحة الرسمية عوضاً عن المعانقة السلافية الحارة خلال اجتماعهما الرسمي الأول^(٤).

كما هي حال مع أوكرانيا، وقعت خلافات حادة حول مسائل الإمداد بالطاقة والنقل. كانت روسيا البيضاء تعتمد بشكل شبه كامل على روسيا للحصول على الغاز، وعلى معظم نفطها. بالتالي كانت لها مصلحة جلية في الدفع بالأسعار المحلية الروسية (أو على الأقل الأسعار الأدنى) عوضاً عن الأسعار السائدة في الأسواق المحلية، وكانت لها مصلحة جلية أخرى تتمثل في الحفاظ على ملكيتها لشبكة

(١) Rossiiskaya gazeta, 26 December 1998, p. 1

(٢) للاطلاع على نص المعاهدة، راجع: SZ, no. 7, 2000. المادة ٨.٧٨٦. كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛ دخلت حيز التنفيذ في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

(٣) Pivovar, *Postsovetskoe prostranstvo*, p. 72

(٤) مقابلة مع الصحافي ألكسندر فيدوتا، مينسك، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠.

التوزيع، وزيادة المدخول الذي تلقاه من أنابيب النفط الممتدة عبر أراضيها. وقد اندلع خلاف علني حول الأسعار التي ينبغي دفعها مقابل تسهيلات كهذه في نهاية العام ٢٠٠٦. وأخيراً جرت تسوية الخلاف في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بعد أن ارتجف البيلاروس بضعة أسابيع جراء برد الشتاء^(١). وجرى تعليق الإمدادات مجدداً في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في ظل ظروف مشابهة^(٢). ولكن طرأ تحول كبير على فلسفة الإدارة الاقتصادية، حيث التزم الروس مبادئ رأسمالية السوق، في حين مال البيلاروس أكثر نحو تفضيل «الاقتصاد الموجّه للسوق» الشبيه بالاقتصاد الصيني، الذي أثبت نجاحاً أكبر عملياً (وفق ما أفاد لوكاشينكو)^(٣). وقد تحدث مفهوم السياسة الخارجية الروسية حول مواصلة تأمين الظروف الملائمة من أجل «تأسيس فاعل لدولة موحدة من خلال النقل الثابت للعلاقات بين الدولتين إلى مبادئ السوق، ضمن عملية تشكيل فضاء اقتصادي موحد»^(٤)؛ ولكن لطالما بدا من غير المرجح تشكيل شراكة متساوية بين البلدين اللذين يختلفان جداً، من ناحية السكان والأراضي والموارد. ولهذا السبب، إن لم يكن لسبب آخر. كان من المستبعد أن تتشكل دولة موحدة من هذا النوع، مثلما جرى تصورها^(٥). في الواقع، كانت هناك بعض الإشارات إلى أن روسيا البيضاء كانت تتغلى أصلاً عن روسيا في مطلع سنوات القرن الجديد^(٦) وتتميّ مروحة أوسع من العلاقات مع أوروبا^(٧).

في مطلع القرن الجديد، تحوّلت العلاقات الروسية مع الجمهوريات السوفيتية السابقة إلى شبكة معقدة من الارتباطات التي عكست مجموعة من الظروف القصيرة الأمد والأكثر ثباتاً، تراوح بين وحدة

(١) Fedomosti, 15 January 2007, p. 3

(٢) Nezavisimaya gazeta, 12 January 2010, p. 1

(٣) Izvestiya, 5 June 2009, p. 9

(٤) Kontseptsiya vneshnei politiki, p. 230

(٥) 'Is the Russia-Belarus Union obsolete?', *Problems of Post-Communism*, vol. 55, وفق كلام ديفيد ماربلز في no. 1 (January–February 2008), pp. 25–35

A. Suzdal'tsev, 'Formirovanie rossiiskoi politiki v ot-noshenii Belorussii (2005–2008 gg.)', *Mirovaya ekonomika i mezhdunarodnye otnosheniya*, no. 3, 2009, pp. 64–74.

(٦) Leonid Zaiko, 'Ot zhelaemogo k deistvitel'nomu', *Rossiya v global'noi politike*, vol. 4, no. 1 (January–February 2006), pp. 172–80, at p. 172.

(٧) Izvestiya, 14 May 2009, p. 4: كان هناك انزعاج بالغ في الكرملين تجاه مواصلة إحجام روسيا البيضاء عن الاعتراف بأبخازيا وجنوب أوسيتيا. الاتحاد الأوروبي، من جهته، وافق في مجلسه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ على مراجعة سياساته نحو روسيا البيضاء، وبدأ تخفيف القيود السابقة المفروضة على سفر مسؤوليه البارزين. للاطلاع على هذه التفاصيل، راجع: Sabine Fischer, ed., *Back from the Cold? The EU and Belarus in 2009* (Paris: Institute for Security Studies, Chaillot Paper No. 119, 2009).

الجدول ٧-٤ أصدقاء روسيا وخصومها، ٢٠٠٩

أصدقاء	خصوم		
روسيا البيضاء	جورجيا	٥٠	٦٢
كازاخستان	الولايات المتحدة	٣٨	٤٥
الصين	أوكرانيا	١٨	٤١
ألمانيا	لاتفيا	١٧	٣٥
أرمينيا	ليتوانيا	١٥	٣٥
الهند	إستونيا	١٢	٣٠
كوبا	بولندا	١١	١٠
أذربيجان	أفغانستان	١٠	٧

المصدر: 'Druz'ya i vragi Rossii', 10 June 2009, at www.levada.ru/press/2009061001.html. الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. كان السؤال هو: «سَمَّ خمس دول تعتبرها الأقرب إلى روسيا من حيث الصداقة والتحالف، وخمس دول تعتبرها الأكثر عدائية لروسيا». الأرقام مبنية بنسب تقريبية بخصوص كل الدول التي ذكرها ما لا يقل عن ١٠٪ أو ٧٪ من الخاضعين للاستطلاع، على التوالي. (العدد = ١٦٠٠).

اسمية مع روسيا البيضاء، وصراع عسكري مفتوح مع جورجيا^(١). وقد تشاطر الروس العاديون الآراء نفسها. وليس ثمة شك على هذا المستوى في أن جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق يجب أن تكون لها

(١) ثمة أعمال جديدة تتناول المفاهيم الروسية حيال البيئة الدولية، منها: William Zimmerman, *The Russian Public and Foreign Policy: Russian Elite and Mass Perceptions, 1993-2000* (Princeton, NJ, and Oxford: Princeton University Press, 2002).

وكذلك: Zimmerman, 'Slavophiles and Westernizers redux: contemporary Russian elite perspectives', *Post-Soviet Affairs*, vol. 21, no. 3 (July-September 2005), pp. 183-209; V. A. Kolosov, ed., *Mir glazami rossiyan: mify i vneshnyaya politika* (Moscow: Obshestvennoe mnenie, 2003).

John O'Loughlin and Paul E. Talbot, 'Where in the world is Rus- الذي يعتمد على عمل مؤسسة الرأي العام: -sia?', *Eurasian Geography and Economics*, vol. 46, no. 1 (January-February 2005), pp. 23-50; John O'Loughlin, Gearóid Ó Tuathail and Vladimir Kolosov, 'The geopolitical orientations of ordinary Russians', *Eurasian Geography and Economics*, vol. 47, no. 2 (March-April 2006), pp. 129-52; and Richard Rose and Neil Munro, 'Do Russians see their future in Europe or the CIS?', *Europe-Asia Studies*, vol. 60, no. 1 (January 2008), pp. 49-66.

الأولوية. والجمهوريات السوفيتية السابقة هي الأكثر ترجيحًا، كي تُعتبر دولاً حليفة طبيعية لروسيا، رغم أنها تضمنت أيضًا بعض الدول التي تُعتبر أكبر خصوم روسيا، مثل جورجيا ودول البلطيق (انظر الجدول ٧-٤). في نهاية العقد الأول من القرن الجديد، كانت الدولة الأكثر ودًا هي الدولة العضو في الدولة الموحدة، روسيا البيضاء، تليها كازاخستان، التي فيها عدد هائل من السكان الناطقين باللغة الروسية والمؤيدين للقيادة الروسية. أرمينيا وأذربيجان وقرغيزيا وأوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان ومولدوفا كلها دول اعتُبرت ذات ميول إيجابية، رغم أنها لم تكن بالضرورة بقدر الصين أو ألمانيا أو الهند. على نحو مفهوم، اعتُبرت جورجيا (بقيادة ميخائيل ساكاشفيلي، الذي يُعتقد على نحو واسع أنه تسبب في الحرب القصيرة التي اندلعت عام ٢٠٠٨ بمباركة سرية من الولايات المتحدة)، الدولة الأجنبية الأكثر عدائية، تليها مباشرةً الولايات المتحدة وأوكرانيا وجمهوريات البلطيق. من المدعش أن نهاية الحرب الباردة لم تُغيّر كثيرًا صورة الولايات المتحدة، وخلفها حلف الناتو، كجبهتين عدويتين؛ كان هنالك قلق أقل بكثير حيال الغرب، وموقف إيجابي جدًا حيال أوروبا.

هيمنت على العلاقات السوفيتية مع آسيا العلاقة مع الصين التي لا تزال شيوعية، والتي شاطرها الاتحاد السوفيتي أطول حدود برية في العالم، إضافةً إلى الإيديولوجية نفسها ونظام الحكم نفسه^(١). من الجلي أن السلطات الصينية كانت منزعة جلاء التراخي التدريجي للهيمنة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية. ولكن عقب زيارات قام بها غورباتشوف إلى بكين في أيار/مايو ١٩٨٩، وزيارات قام بها رئيس الوزراء لي بينغ إلى موسكو عام ١٩٩٠ وقائد الحزب جيانغ زيمين في أيار/مايو ١٩٩١، توافقت الطرفان على الحفاظ على علاقات طبيعية، وتقبل الاختلافات في أساليب ووسائل تطبيق الإصلاحات ضمن إطار الخيار الاشتراكي^(٢). وقد وضع انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية العام ١٩٩١ أساسًا جديدًا للعلاقات الروسية - الصينية، حيث كانت الحكومة الروسية بعد الحقبة الشيوعية ملتزمة،

(١) النطاق الشامل للسياسة الروسية تجاه آسيا في ظل رئاسة بوتين جرت معالجته في: S. G. Luzyanin, *Vostochnaya politika Vladimira Putina: vozvrashchenie Rossii na 'Bol'shoi vostok' (2004 - 2008 gg.)* (Moscow: Vostok-Zapad, 2007)

حول العلاقات الروسية مع الصين. راجع على وجه التحديد: Bobo Lo, *Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics* (London: Chatham House and Washington, DC: Brookings Institution Press, 2008) وكذلك: Jeanne Wilson, *Strategic Partners: Russian - Chinese Relations in the Post-Soviet Era* (Armonk, NY, and London: Sharpe, 2004); Natasha Kuhrt, *Russian Politics toward China and Japan: The Eltsin and Putin Periods* (New York and London: Routledge, 2006); and James Bellacqua, ed., *The Future of China - Russia Relations* (Lexington: University Press of Kentucky, 2010).

(٢) البيان الذي صدر عند اختتام زيارة غورباتشوف. شدد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من البلدين (19 May 1989, p. 1): *Pravda*: أفيد عن زيارة لي بينغ في المصدر نفسه، ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٠، ص ٦. وزيارة جيانغ زيمين في المصدر نفسه، ١٦ أيار/مايو ١٩٩١، ص ١٥. (البيان الأخير متوفر في المصدر نفسه، ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١، ص ٥).

اسمياً على الأقل، حقوق الإنسان، كما هي مفهومة في الدول الأخرى، في حين أن الصينيين أصروا على أن حقوق الإنسان مسألة محلية. وفي كل الأحوال يمكن فهمها فقط في سياق تاريخها الخاص، إذ لطالما احتلت الحاجات الإنسانية الأساسية مكاناً بارزاً^(١). قام يلتسن بزيارته الأولى للصين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، حيث دعا إلى عهد جديد في العلاقات بين البلدين^(٢)، ولكن قُطعت زيارته بسبب الحاجة إلى تشكيل الحكومة الروسية الجديدة؛ ولم تجرِ زيارة مزمعة إلى اليابان بسبب الخلافات المتواصلة على مصير جزر الكوريل الجنوبية التي تعتبرها اليابان تابعة لأراضيها الشمالية (في النهاية توافق البلدان على بذل كل الجهود لإبرام معاهدة سلام تنظم كل نواحي علاقاتهما بحلول العام ٢٠٠٠، ولكنهما أخفقاً في إجراء ذلك)^(٣).

بدا أن القيادة الصينية تبنت فكرة أن الحكم الشيوعي قد انتهى في الاتحاد السوفيتي، بسبب ضعف القيادة السوفيتية وتذبذبها^(٤)، ولكنها أحجمت عن انتقاد نظيرتها الروسية علناً. والوزراء الروس، بدورهم، لم يصدروا تعليقات على حالة حقوق الإنسان في الصين (حيث أفاد غورباتشوف حول مجزرة ميدان تيانانمين عام ١٩٨٩ قائلاً: «لا يسعنا التدخل وإسداء النصائح»)^(٥). وفي أيلول/سبتمبر من العام ١٩٩٤، قام جيانغ زيمين بزيارة رسمية أخرى لموسكو. وهذه المرة لروسيا بعد الحقبة الشيوعية، لتأسيس ما توافق البلدان على وصفه بالشراكة البناءة؛ وفق ما جرى تعريفها في الإعلان الذي وقّع خلال الزيارة. وهذا يعني علاقات متكافئة بعيداً عن الأدلجة، مبنية على أسس حسن الجوار والصداقة والمنفعة المتبادلة^(٦). انتقلت العلاقات إلى مستوى جديد من الناحية النوعية خلال زيارة الرئيس يلتسن إلى بكين عام ١٩٩٦، كجزء من التوجه الأكثر تأكيداً والأقل ميلاً إلى الغرب في السياسة الروسية عموماً. وجرى التوافق على أن يؤسس البلدان علاقة شراكة متساوية مستندة إلى الثقة. وتهدف إلى تعاون استراتيجي في القرن الحادي والعشرين^(٧). في بيانها المشترك، ألزم يلتسن روسيا مجدداً بالموقف الصيني في مسألة التيببت وتايوان، في حين أعرب الصينيون عن تأييدهم للسياسة الروسية تجاه الشيشان (مسألة روسية داخلية)، وتجاه حلف الناتو. وتوافق الجانبان أيضاً على شجب هيمنة الولايات المتحدة؛ واتخذا

(١) *Izvestiya*, 18 March 1992, p. 4

(٢) *Izvestiya*, 17 December 1992, p. 1

(٣) المصدر نفسه، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ص ٢، ٣؛ إعلان موسكو حول العلاقات بين روسيا واليابان نُشر في: *Rossiiskaya gazeta* 14 تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ص ٢.

(٤) *Izvestiya*, 1 February 1994, p. 5

(٥) *Pravda*, 6 July 1989, p. 2

(٦) *Segodnya*, 2 September 1994, p. 3

(٧) *Diplomaticheskii vestnik*, no. 5, 1996, p. 18

خطوة رمزية، وكذلك عملية، وهي مدّ «خط ساخن» بين العاصمتين^(١). زار الرئيس الصيني روسيا مجددًا في نيسان/أبريل ١٩٩٧، ووقع إعلانًا تفصيليًا حول «عالم متعدد الأقطاب»، وحول «تشكيل نظام أممي عالمي». وأبرم مع الرئيس الروسي اتفاقًا حول الحد من التسلح على طول الحدود المشتركة للبلدين وعلى الحدود مع كازاخستان وقرغيزيا وطاجكستان، حيث وقّع الاتفاق قادة هذه البلدان أيضًا^(٢). عُقدت قمة خامسة بين الرئيسين في الصين في وقت لاحق من السنة، أُشير فيها إلى أن كلا البلدين ليست لهما أهداف توسعية أو سلطوية. وفي الوقت نفسه جرى التوافق على كل المسائل المتعلقة بحدودهما المشتركة تقريبًا، والتي لم تُحدّد كلها بالكامل بعد^(٣). أفلح يلتسن في إجراء زيارة ودية لأفراد الجالية الروسية في هاربين، الذين هرب معظمهم من بلادهم في العشرينات، وجرى تأسيس لجنة روسية - صينية للصدقة والسلم والتنمية، بهدف تعزيز تقاليد الشراكة، والثقة، وحسن الجوار، الروسية - الصينية^(٤). خلال مراجعة التقدم في نهاية سنته الأولى كوزير للخارجية، لفت بريماكوف الانتباه خصوصًا للتقدم الملحوظ الذي أحرز في العلاقات مع الصين^(٥)؛ ولكن، في حين تمكن الطرفان من التوافق على شجب هيمنة السلطة الواحدة، ظل الصينيون مترددين في تأييد الخطط الروسية الهادفة إلى وضع منظومة مشتركة للأمن في آسيا. وظلت التجارة الثنائية (بحسب ما قال نائب رئيس الوزراء الروسي بوريس نيمتسوف) «بين البلدين العظميين مدعاة للسخرية»^(٦). في الواقع، كانت هنالك لحظات في أواخر التسعينات، مع صعود نجم المتفرنجين الليبراليين، بدأت فيها العلاقة مع اليابان تبدو بالقدر نفسه من الأهمية، رغم عدم توفر إشارات تقدّم في الخلاف المتواصل حول الأرض، ورغم تواضع حجم التبادل التجاري بين البلدين^(٧).

تجلّى تركيز مختلف مع انتخاب فلاديمير بوتين، وإعادة موازنة الأولويات التي أولت أهمية أكبر للعلاقات مع رابطة الدول المستقلة والحلفاء التقليديين، بمن فيهم الذين لا يزالون في ظل الحكم الشيوعي (مثل الصين وكوبا). وتقدمت العلاقات تقدّمًا ملحوظًا في صيف العام ٢٠٠١ مع إبرام اتفاقية شاملة حول حسن الجوار والصدقة والتعاون بين البلدين، بحيث تظل سارية مدة ٢٠ سنة. رغم أن بنودها، من ناحية عدم الاعتداء المتبادل واحترام القانون الدولي وتنمية العلاقات التجارية

(١) *Diplomaticheskii vestnik*, no. 5, 1996, p. 16-21

(٢) المصدر نفسه، no. 5, 1997, pp. 19-21. (الإعلان)، ١٨ (اتفاقية التسلح).

(٣) المصدر نفسه، no. 12, 1997, pp. 9-10.

(٤) *Izvestiya*, 12 November 1997, p. 3 (Harbin); *Diplomaticheskii vestnik*, no. 12, 1997, pp. 17-19

(٥) *Rossiiskaya gazeta*, 10 January 1997, p. 2

(٦) *Izvestiya*, 26 June 1997, p. 1

(٧) *Lo, Axis of Convenience*, p. 122

والثقافية، تعتبر تقليدية نسبياً، إلا أنها كانت لها أهمية رمزية إضافية، كونها الاتفاقية الثنائية الأولى من نوعها منذ أكثر من ٥٠ سنة^(١). بعد ثلاث سنوات، جرى أخيراً ترسيم الحدود الطويلة^(٢). في غضون ذلك، راحت التجارة تزدهر إلى درجة أن الصين، بنهاية العقد، أصبحت المورد الأكبر والوحيد لروسيا، إضافةً إلى كونها إحدى أهم الأسواق لصادراتها^(٣). قيل عمومًا إن العلاقة ليست سوى تكيف براغماتي لم يبلغ الاختلافات الراسخة في المصالح والقيم؛ وهي «محور مصلحة عامة مشتركة» لم يشر إلى وجود رؤية مشتركة للنظام العالمي، أو لموقعيهما ضمنه؛ ولكنها بدت علاقة فاعلة جدًا بعد ذاتها. وزُعم أنها أعظم إنجاز في السياسة الخارجية الروسية في الحقبة ما بعد السوفيتية^(٤). إن الإشارة، التي دلّت على أهمية هذه الزيارة بالنسبة إلى الكرملين هي توجّه الرئيس ديميتري ميدفيديف إلى الصين في أول زيارة يقوم بها لبلد أجنبي، بعد أسابيع من تسلّمه منصبه، مع توقف وجيز في كازاخستان خلال مغادرته^(٥).

توطدت العلاقات الروسية - الصينية بفعل التزامهما المشترك «منظمة شانغهاي للتعاون»، وهي تطوير «لمنظمة شانغهاي خمسة» (من ضمنها كازاخستان وقرغيزيا وطاجكستان) التي تأسست في تلك المدينة عام ١٩٩١ واكتسبت سمة رسمية أكثر عام ١٩٩٦^(٦). ظهرت منظمة شانغهاي للتعاون نفسها عام ٢٠٠١، حينما اتفقت هذه الدول الخمس، إلى جانب أوزبكستان، على الانتقال إلى مستوى أعلى من التعاون، من خلال منظمة جديدة ستساهم في تنمية «نظام سياسي واقتصادي عالمي ديمقراطي وعادل وعقلاني جديد»، وستولي الأمن الإقليمي، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والتطرف والنزعات الانفصالية.

(١) نشرة الاتفاقيات الدولية 62، 56، 8، 2002، BMD.

(٢) *Vremya novosti*, 15 October 2004، p. 1 نص الاتفاقية متوفر في نشرة الاتفاقيات الدولية:

BMD، no. 11، 2004، pp. 76-9، 14 October 2004. (دخلت حيز التنفيذ منذ ٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٥).

(٣) *Rossiiskii statisticheskii yezhegodnik: statisticheskii sbornik* [hereafter RSYe] (Moscow: Rosstat, 2009)، pp. 704-5.

(٤) *Lo. Axis of Convenience*، pp. 3، 174.

(٥) *Rossiiskaya gazeta*، 24 May 2008، p. 1.

(٦) *Izvestiya*، 27 April 1996، p. 1 هناك أعمال جديدة تتناول منظمة شانغهاي للتعاون، وأغلبها بالروسية. راجع على سبيل المثال: I. N. Komissina and A. A. Kurtov, *Shankhaiskaya organizatsiya sotrudnichestva: stanovlenie novoi real'nosti* (Moscow: Rossiiskii institut strategicheskikh issledovaniï, 2005); A. V. Botlyako, ed., *Shankhaiskaya organizatsiya sotrudnichestva: vzaimodeistvie vo imya razvitiya* (Moscow: Institut Dal'nego Vostoka RAN, 2006); M. L. Titarenko, ed., *Shankhaiskaya organizatsiya sotrudnichestva: k novym rubezham razvitiya* (Moscow: Institut Dal'nego Vostoka RAN, 2008); and Enrico Fels, *Assessing Eurasia's Powerhouse: An Inquiry into the Nature of the Shanghai Cooperation Organisation* (Bochum: Winkler, 2009).

والتجارة غير المشروعة للسلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية، مزيداً من الاهتمام^(١). كما شدّد بيانها التأسيسي على أن المنظمة الجديدة ليست موجهة ضد «دول ومناطق ثالثة» (بمعنى آخر، الولايات المتحدة وحلفائها)، بل هي منظمة دولية من نوع جديد، مشبعة بما سُمّي «روح شانغهاي» الملائم بالثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والمشورة المتبادلة، واحترام التنوع الثقافي والطموح لتحقيق التنمية المشتركة (في الحقيقة كانت هذه المبادئ مشابهة جداً لمبادئ التعايش السلمي الخمسة الخاصة بالصين، والتي تعود إلى العام ١٩٥٥)^(٢). أظهر ميثاق جرى تبنيه عام ٢٠٠٢ مبادئ العمل والبنى الإدارية الخاصة بالمنظمة الجديدة^(٣). واتخذت الهند وباكستان وإيران ومنغوليا صفة المراقب منذ صيف العام ٢٠٠٥، والعدد السكاني الإجمالي للدول الأعضاء والمراقبة، الذي بلغ ثلاثة مليارات في تلك الفترة، أكثر من نصف عدد سكان العالم أجمع^(٤).

اكتسبت منظمة شانغهاي للتعاون بُعداً عسكرياً واضحاً تماماً، بعد أن بدأت تنظم مناورات عسكرية مشتركة. بدايةً في العام ٢٠٠٥ مع روسيا والصين، ثم شملت أعضاء هذا التحالف الستة عام ٢٠٠٧. وبخصوص المعلقين الروس، كان هذا جزءاً من مخطط شامل لتحويل منظمة شانغهاي للتعاون إلى كتلة سياسية - عسكرية في آسيا الوسطى، من شأنها أن تدافع عن مصالح روسيا وتجاوب الاختراق المتنامي لتلك المنطقة الذي تقوم به الولايات المتحدة^(٥). بالنسبة إلى معلقين آخرين، يجب أن تتوفر جهة ذات ثقل موازٍ تواجه محاولات الولايات المتحدة وحلف الناتو للهيمنة على العالم. لذلك راحت روسيا ترد على نزعة أميركا للهيمنة على العالم بطرق مختلفة، إحداها إسباغ نزعة سياسية - عسكرية على منظمة شانغهاي للتعاون^(٦). إلا أن هذا كان لا يزال بعيداً عن تشكيل ما يشبه «حلف ناتو شرقياً». في البداية لم يكن ثمة إمكانية لتشكيل قوة عسكرية موحدة أو عقيدة استراتيجية مشتركة. كما لم تكن هنالك جبهة خارجية مشتركة. وقد وضعت أوزبكستان حدّاً للاتفاقية، حين استضافت قاعدة عسكرية أميركية على أراضيها عام ٢٠٠٥، وسمحت قرغيزيا ببقاء القاعدة العسكرية الأميركية في ماناس، بعد أن عرض عليها الأميركيون زيادة الدفعة المالية، وإعادة تسميتها بـ«مركز نقل»^(٧). تاريخياً كانت روسيا

(١) *Diplomaticheskii vestnik*, no. 7, 2001, pp. 27-9.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٨، حول المبادئ الخمسة راجع: 43 note, p. 233, *Lo. Axis of Convenience*.

(٣) نشرة الاتفاقيات الدولية 17-8، no. 1, 2007, *BAID*.

(٤) *Izvestiya*, 27 October 2005, p. 2. بحلول العام ٢٠١٠، بات لدى منظمة شانغهاي للتعاون أربعة مراقبين (الهند، إيران، منغوليا، باكستان) وشريكا حوار (سريلانكا وروسيا البيضاء). التطورات الحديثة مذكورة في الموقع الإلكتروني لمنظمة شانغهاي للتعاون www.sectsep.org

(٥) *Kommersant*, 9 August 2007, p. 7.

(٦) *Nezavisimaya gazeta*, 10 August 2007, p. 3.

(٧) *The Times*, 24 June 2009, p. 33.

والصين أنفسهما غريمين عسكريين، بل دولتين خصمين، إلى درجة أنهما رأين متباينين تماماً في الانضمام المحتمل لأعضاء جدد، مثل الهند أو إيران، الأمر الذي قد يغير الديناميات الداخلية للحزب. وقد امتلكت الدول الآسيوية الوسطى الثلاث بدورها سبباً لاتخاذ الحيطة والحذر من القوى الإقليمية العظمى، رغم أن تلك المرحلة بدا فيها عرض الدعم غير المشروط لأنظمتها الأوتوقراطية أفضل من الإصرار الأميركي على الديمقراطية^(١). لو أن منظمة شانغهاي للتعاون سعت إلى أداء دور أكثر فاعلية، وقامت بتوسيع عضويتها لتعاطمت هذه التباينات الداخلية على الأرجح.

روايات متعارضة

رغم أن مقاربة ميديفيد وبوتين الحازمة بدت مهيمنة بشكل جلي مطلع القرن الجديد، فقد ظلت هنالك مروحة متنوعة من الآراء حيال الموقف الذي يجدر بروسيا أن تتبناه في علاقاتها مع العالم أجمع، لعل أبرزها الانقسام بين الذين يرون روسيا حضارة متميزة عليها أن تنهج نهجها الخاص، والذين يرون روسيا جزءاً من مجتمع أوروبي أعم وأكثر تقدماً. في القرن التاسع عشر، كانت الفئة الأولى تُعرف «بالسلافوفيل»، والفئة الثانية بالمتفرنجين. وقد حدّد شروط الجدال الفيلسوف بيوتر شادايف الذي أصر عبر سلسلة شهيرة من الرسائل، في ثلاثينات القرن التاسع عشر أن الماضي والحاضر الروسيين لا طائل منهما، وأن ليس ثمة بديل ما إلاّ السعي وراء إعادة التوحد مع جسم الحضارة الروسية العظيم، بما فيه الكنيسة الأرثوذكسية. يمكن اعتبار السلافوفيل رداً على شادايف^(٢)؛ إذ اعتقدوا أن روسيا ستجد الخلاص بشكل أسرع عبر تقاليدھا المتميزة، ولا يجدر بها أن تستورد أفكاراً ومؤسسات من الغرب المنحلّ والغريب^(٣). بعد وقت طويل، كمن بعض من هذا التباين وراء الخلاف المرير بين ستالين (الذي كان مستعداً، إن لزم الأمر، لتأسيس الاشتراكية في بلد واحد) وخصومه من أنصار تروتسكي، الذين كانوا يتطلعون إلى دول أوروبا الأكثر تقدماً لإتمام الانتقال إلى الاشتراكية الذي لا يمكن لروسيا

(١) Daily Telegraph, 17 August 2007, p. 18

(٢) Andrzej Walicki, *A History of Russian Thought from the Enlightenment to Marxism*, trans. Hilda Andrus-Rusiecka (Stanford, CA: Stanford University Press, 1979 and Oxford: Clarendon Press, 1980), p. 91.

(٣) أهمية هذه التباينات بالنسبة إلى العلاقات الخارجية الروسية أوليت اهتماماً خاصاً في: Iver B. Neumann, *Russia and the Idea of Europe: A Study in Identity and International Relations* (London and New York: Routledge, 1995) وفي كتاب للمؤلف نفسه: *Uses of the Other: 'The East' in European Identity Formation* (Manchester: Manchester University Press and Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999) وهناك معالجة روسية مكتملة في كتاب: Olga Manilova, *Rossiya i 'Zapad' v XX veke: transformatsiya diskursa o kollektivnoi identichnosti* (Moscow: Rosspen, 2009).

الرجعية إلا استهلاله. في وقت لاحق، تركّز التباين في جدالات النخبة حول المكانة التي يجدر بروسيا ما بعد الشيوعية أن تحتلها في البيئة الدولية المختلفة، حيث انحصرت المسألة الرئيسية في ما إذا كان على روسيا اتباع مسار الغرب أم اتباع مسارها الفريد الخاص آخذةً في الاعتبار فرادتها الجغرافية والتاريخية المتميزة المعروفة^(١).

اقترح آخرون، وهم أكثر عددًا، عنصرًا إضافيًا واحدًا في الجدل، يتعلق بمصالح الدولة نفسها، سواء أكانت روسيا حضارة فريدة أم لم تكن، أو كانت جزءًا من مجتمع ذي قيم أعم بكثير. إن تصور هذه المصالح ليس بالطبع مسألة سهلة في بلد منخرط بشكل محتوم في الجغرافيا السياسية لكامل الأراضي الأوراسية: من الدول الديمقراطية الأوروبية الصغيرة والمستقرة من جهة إلى الصين الشاسعة والنامية بسرعة من جهة أخرى. ومن الدول الودودة والحيادية إلى ما تعتبره بقية دول العالم «دولاً مارقة»، وهي كوريا الشمالية وإيران ربما، مع وجود مصاعب إضافية أكثر خصوصية، حيث المسائل المتعلقة بالأرض لا تزال تنتظر الحل (ولاسيما مع اليابان، التي يعود الخلاف معها حول جزر الكوريل أو الأراضي الشمالية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية). كما لم تكن المصالح الوطنية حصرًا، أو حتى أوليًا، مسألة علاقات مع الدول الخارجية. وتمامًا كما فهمتها الإدارات المتعاقبة مطلع عهد ما بعد الشيوعية، كانت تلك المصالح تتضمن ما هو أكثر بكثير: من اللغة الروسية إلى البيئة، ومن الديموغرافيا إلى الكنيسة الأرثوذكسية، ومن العلم والتكنولوجيا إلى التربية والثقافة والصحة العامة. علاوةً على ذلك كله، ووفقاً لتعريف استراتيجية الأمن العام للمصلحة الوطنية سنة ٢٠٠٩، فإن معناها أن تكون روسيا مستقرة ومزدهرة، دولة توفر لمواطنيها الحقوق والحريات والمساواة ومستوى المعيشة، وسلامة الأراضي والأمن للدولة نفسها؛ وقد صُمّمت السياسة الخارجية والسياسة الأمنية لتعزيز هذا الهدف^(٢). إن العناصر الأساسية لهذه المواقف المختلفة مبيّنة في الجدول ٧-٥.

من ناحية أخرى، وفي هذه الأطر كلها، كان هنالك الليبراليون المؤيدون للغرب الذين مارسوا نفوذًا هائلًا خلال عهد يلتسن، لكن أصبح وجودهم هامشيًا في الحياة العامة في ظل حكم بوتين وخلفه^(٣). بالنسبة إلى مؤيدي الغرب الليبراليين، كما سنسميهم في سياق نقاشنا هذا، تعتبر روسيا من دون أدنى شك جزءًا من أوروبا في تاريخها وثقافتها وعقليتها. ويفترض أن يكون تقاربها الطبيعي مع الدول الغربية

(١) Zimmerman, 'Slavophiles and Westernizers redux', p. 184

(٢) 'Strategiya natsional'noi bezopasnosti Rossiiskoi Federatsii do 2020 goda', *passim*

(٣) سنستند تاليًا إلى التصنيف الثلاثي: مؤيدو الغرب الليبراليون، القوميون البرغماتيون، القوميون المتشددون، الذين الذي ذُكروا لأول مرة في كتاب: Margot Light, 'Foreign policy thinking'. اقترحت مجموعة واسعة من العبارات الأخرى في الكتابات العلمية: للاطلاع على لائحة حديثة، راجع: Mankoff, *Russian Foreign Policy*, pp. 88-90.

الجدول ٧-٥ توجهات السياسة الخارجية الروسية: عرض بياني

القوميون المتشددون	القوميون البراغماتيون	مؤيدو الغرب الليبراليون	
أوراسية أو فريدة	معظمها أوروبي لكن ليس كلها	دولة أوروبية	روسيا؟
تعاون عملائي، ولكن يُنظر إليها كعدو	تعاون عملائي	علاقات أوثق، منظور العضوية	الاتحاد الأوروبي؟
تهديد	تعاون عملائي	علاقات أوثق، منظور العضوية	حلف الناتو؟
تهديد أكبر	تعاون عملائي، ولكن المصالح لا تتلاقى دوماً	علاقات أوثق	الولايات المتحدة الأمريكية؟
غير فاعلة، ولكن يُرغب في مزيد من الاندماج	مصلحة وطنية مهمة، يُرغب في مزيد من الاندماج	مشكوك فيها، ولكن الحفاظ على ما له قيمة عملانية	رابطة الدول المستقلة؟
وكالة يسيطر عليها الغرب	الانضمام في المدى المتوسط	الانضمام إليها في أقرب فرصة	منظمة التجارة العالمية؟
تعدد التوجهات، تميل نحو الشرق	تعدد التوجهات	أوروبا والولايات المتحدة	التوجه الدولي؟
الكنيسة الأرثوذكسية، عناصر «سيلوفيك» في الرئاسة والحكومة، بعض الأحزاب (خصوصاً الحزب الشيوعي الروسي، حزب الديمقراطيين الليبراليين)	الرئاسة وغالبية الحكومة، حزب السلطة (روسيا الموحدة)، مجال الأعمال (خصوصاً شركات الموارد الطبيعية)	المفكرون الليبراليون، بعض الوزراء، بعض الأحزاب (خصوصاً حزب «يابلوكو» واتحاد قوى اليمين/القضية المحققة)	الجهة الداعمة؟

التي تشكّل معها (بحسب كلام كوزيريف) «مجتمعاً ديمقراطياً واحداً»^(١). بحسب وجهة النظر هذه، يجدر بروسيا أن تقتدي بالمعايير الأوروبية إلى أقصى حد ممكن، بينما تنمّي التجارة وغيرها من أشكال التعاون، فتتقدم في النهاية (بحسب بعض المصادر) نحو العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، بل حلف الناتو. يرى الليبراليون أيضاً أن على روسيا أن تنضم إلى منظمة التجارة العالمية، وأن تتعاون مع جميع

المنظمات الدولية. لم يتبنَّ الليبراليون وجهة النظر هذه «لأسباب المنفعة والتكلفة، بل لأنهم يتماهون مع القيم الأوروبية، ويعتقدون أن روسيا يجب أن تتبناها»^(١)؛ إضافةً إلى ذلك، كانت هنالك أسس قوية للتعاون في وجه تحديات جديدة يواجهها النظام الدولي، بما فيها الأصولية الإسلامية والجرائم العابرة للحدود. وقد أبدى مؤيدو الغرب الليبراليون تأييداً لرابطة الدول المستقلة، ولكن على أساس براغماتي. واعتقدوا أن روسيا يجب أن تخلف أو هام القوة العظمى التاريخية المتعلقة بامتلاكها دوراً خاصاً كجسر يربط بين أوروبا وآسيا، وذلك من أجل تنمية توجهها الأوروبي. محلياً، فضلوا أيضاً اقتصاد السوق، وسيادة فاعلة للقانون ومؤسسات سياسية ديمقراطية - ليبرالية، وكلاهما من أجل مصلحتهم الخاصة، ولأن هذا سيسهل عليهم أكثر الاندماج في المجتمعات الأوروبية الأخرى.

ظهرت آراء من هذا النوع إلى حد ما بين البرلمانيين. ولكنها ظهرت بدرجة أكبر كثيراً بين الخبراء والمعلقين الذين كانوا جزءاً من مجتمع سياسة روسيا الخارجية، وساهموا كثيراً في رسم مسارها. فلاديسلاف إيتنوزيمتسيف، مثلاً، وهو بروفسور في «المعهد العالي للعلوم الاقتصادية» ومحرر في الصحيفة اليسارية *Svobodnaya Mysl* (الفكر الحر)، يرى في روسيا «دولة أوروبية في تاريخها وتقاليدها، وتميل بطبيعة الحال نحو أوروبا»، وخلال مطلع القرن الجديد «ستكف عن كونها قوة أسيوية، وستربطها بأوروبا علاقات أوثق». ولا يرى إيتنوزيمتسيف، ضيقاً في امتلاك طموحات كبيرة، ولكن إذا كانوا جديين في تحقيق هذه الطموحات «فليس هناك سوى 'مضلع' واحد من أجل ذلك، هو المضلع الأوروبي». علاوةً على هذا، قد تكون العودة إلى أوروبا «فكرة وطنية» روسية، لا بوصفها العضو الثلاثين في الاتحاد الأوروبي، بل «كقوة قادرة على تحويل العالم القديم، وتجديده، وعلى إعطاء الاتحاد الأوروبي أبعاداً جغرافية اقتصادية وجيوسياسية نوعية جديدة». إن قدرات روسيا الجيوسياسية والعسكرية، بالإضافة إلى تكنولوجيا أوروبا وحضورها على مستوى العالم، «من شأنهما أن يجعلنا من روسيا الأوروبية قائدة العالم من دون أدنى شك». ويمقدور أوروبا أن تساعد على تغيير روسيا نفسها، عبر تشجيع زيادة الوعي حول سيادة القانون وحقوق المواطنين الأفراد. وقال إن الوقت قد حان لترك المواقف التي اتخذها تقليدياً الجانيان، ولتقبل واقع أن لا روسيا ولا أوروبا تستطيع كل منهما بمفردها مواجهة تحديات القرن الجديد^(٢).

ويرى مؤيدو الغرب، مثل إيتنوزيمتسيف، أن هناك خيارات حضارية أكبر، حيث أشاروا إلى أن النتائج، في حال تحرك روسيا بالاتجاه الأوراسي، قد تكون مأساوية. هذا قد يعني تعاوناً مع أعضاء آخرين من منظمة شانغهاي للتعاون، التي تسعى جلياً لتعزيز «الفضاء الأوراسي»، وتحقيق درجة من الاستقلال الاقتصادي النسبي. ولكن الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون مترابطة بشكل واهن، ولا تُجري

Stephen White, 'Elite opinion and foreign policy in post-communist Russia', *Perspectives on European Politics and Society*, vol. 8, no. 2 (June 2007), pp. 147-67, at p. 149.

Vedomosti, 22 May 2006, p. A04 (٢)

سوى ٨٪ من تجارتها مع الأعضاء الآخرين. إضافةً إلى ذلك، فإن أي تكثف من هذا النوع ستهيمن عليه الصين، التي تضم ٨٠٪ من مجموع السكان في الدول الأعضاء، و٧٤٪ من ناتجها الإجمالي المحلي ومستوى من الإنفاق العسكري يأتي مباشرةً بعد الولايات المتحدة. كذلك لم تكن هنالك أي إشارة إلى أن قيادة بكين مستعدة لمراعاة مصالح شركائها في السياسة المحلية والخارجية، كدرء التلوث المنقول بالأنهر، مثلاً. وقد نبّه إينوزمتسيف للآتي: في حال حدوث مزيد من الدمج على هذا الأساس، فسوف يمسى القادة الروس أمناء عامين للجنة موسكو الإقليمية التابعة للحزب الشيوعي الصيني. ولن يكون هنالك مجال لهم في المكتب السياسي للحزب^(١). وليس مرجحاً احتفاظ روسيا بمكانتها الجديدة كمورّد للطاقة. إن القوى العظمى الموردة للطاقة «مجهولة في التاريخ»، وفي الغرب، ثمة رأي مشكك جداً في احتمال تحقق الإنماء الناجع والمستقر في الدول التي تسعى لبناء نجاحها الاقتصادي على تعزيز قطاع المواد الخام لديها؛ الولايات المتحدة تحديداً لا تنظر إلى روسيا كمنافس حقيقي، لمعرفتها أنها تعتمد على النفط^(٢).

وكتب إينوزمتسيف في مكان آخر أن روسيا «عُصرت بين قطبين» منذ تفكك الاتحاد السوفيتي. من جهة هنالك أوروبا موحدة تضم حوالي ٥٠٠ مليون مواطن و١٦٪ من صادرات العالم؛ ومن جهة أخرى هنالك الصين التي تضم ١.٢ مليار نسمة، وتزاول من ٨٪ من تجارة العالم. روسيا نفسها تقع في الوسط، حيث لا يعدو عدد سكانها ٢.٤٪ من عدد سكان العالم وتمثل ٢.٥٪ من صادرات العالم، ومن غير المرجح أن تصبح جهة استقطاب مستقلة. «وحده الأعمى» لا يرى كيف تتحرك الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى نحو الاتحاد الأوروبي من جهة، مثل: دول البلطيق وأوكرانيا ومولدوفا وجورجيا، أو نحو الصين، مثل: قرغيزيا، وإلى حد ما أوزبكستان وتركمانستان. عاجلاً أم آجلاً سيتعين على روسيا أن تحسم خيارها، ويصعب أن يكون في مصلحة الصين، لأنها في هذه الحالة لن تكون سوى تابعة لجار يفوقها قوةً ونفوذاً بالكاد يربطها به انسجام ثقافي. في رأي إينوزمتسيف، يجب أن تكون روسيا في القرن الحادي والعشرين «دولة أوروبية حرة» وجزءاً من «حضارتها العظمى». وهذا ليس بتوقع وهمي، فبعد كل الحديث عن «المسار المستقل» راح الروس يصوتون بكل ما أوتوا من قوة لمصلحة أوروبا وليس ضدها؛ الاتحاد الأوروبي أصلاً يستورد أكثر من نصف صادرات روسيا، ويقدم أكثر من ٨٠٪ من الاستثمار الأجنبي لمنظمة شانفهاي للتعاون. وحوالي نصف الروس يختارون قضاء إجازاتهم في الدول الأوروبية. علاوةً على ذلك، فإن الناس العاديين يميلون نحو أوروبا أكثر من ميلهم نحو الولايات المتحدة أو الصين؛ وإن كل ما يشير إلى مستوى معيشي أرفع يربطونه فوراً بكونه أوروبياً^(٣).

(١) Fedomosti, 23 June 2006, p. A04

(٢) Fremya novostei, 19 May 2006, p. 4

(٣) Fedomosti, 20 August 2007, p. 4

ورد رأي آخر لمؤيدي الغرب الليبراليين من تيموثي بورداتشيف، وهو أيضاً بروفيسور في «المعهد العالي للعلوم الاقتصادية» ومدير البحوث في «هيئة السياسة الخارجية والدفاعية» الناقد. فقد أفاد في كتاب صدر عام ٢٠٠٩ أن التحديات الخارجية التي تواجهها روسيا والاتحاد الأوروبي معاً هي التي تفرض حزمة من الاتفاقيات التي تصب في مصلحة أمنهما المشترك. أحد هذه التحديات هو الفوضى التي باتت تسود العالم، حيث هنالك مجموعة من القوى التي لم تعد مستعدة أن تلتزم القواعد الراسخة للعبة؛ والتحدي الثاني هو رغبتهما في بناء علاقة ندية مع الولايات المتحدة. لا علاقة تبعية؛ والتحدي الثالث هو مسألة العولمة الأعم، وتبعاتها على دور الحكومات في الدول كلها. هذا كله يشير إلى احتمال حدوث «اتحاد استراتيجي» عوضاً عن المنافسة التي جرت منذ نهاية الحرب الباردة والتي لم تعد لا بالبرج ولا بالخسارة^(١). بالنسبة إلى بورداتشيف، ليس لروسيا حلفاء ثابتون وموثوقون، وإنما روسيا والدول الأعضاء في الاتحاد السوفيتي معتمدة بعضها على بعض بحكم الطبيعة؛ الاتحاد الأوروبي كسوق ضخمة ومستقلة له أسلوب حياة من شأنه أن ينفع تماماً كنموذج لتحديث روسيا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وروسيا كدولة لديها ثورة هائلة من الموارد الطبيعية. هذا كله يشير إلى أن على روسيا وأوروبا توحيد قوتيهما عبر صفقة كبيرة - الطاقة في مقابل مؤسسات مشتركة ذات مكانة عالية إلى جانب رؤية مشتركة لمشكلات الأمن الدولي - قد تؤدي على المدى الطويل إلى مزيد من السلم والاستقرار في أنحاء أوراسيا^(٢).

من أسميناهم «القوميين المتشددين» يقعون على الطرف الآخر في مجال السياسة الخارجية، وهم أقرب إلى السلافوفيل في أفكارهم^(٣). فهم يرون روسيا على الأقل قوة آسيوية بقدر ما هي أوروبية، ولها حضارة متميزة. ليست فقط مختلفة عن حضارة الدول الأوروبية والغربية الأخرى، بل متفوقة عليها كما يُزعم. بالتالي يولي القوميون المتشددون قدرًا كبيرًا من الأهمية لموضوع إعادة بسط الهيمنة الروسية على الأراضي التي شكلت سابقًا الاتحاد السوفيتي، ويؤثرون أن يجري تعزيز رابطة الدولة المستقلة والبنى الأخرى التي تجمع بين الجمهوريات السوفيتية السابقة قدر الإمكان. يميلون أيضاً نحو آسيا، من حيث

(١) Timofei Bordahev, *Novyi strategicheskii soyuz. Rossiya i Yevropa pered vyzovami XXI veka: vozmozh-* (١) *nosti 'bol'shoi sdelki'* (Moscow: Yevropa, 2009) هذه التحديات واردة تفصيلياً في الصفحات ٢٠٩-٢٤٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٥. (الحلفاء)، ٢٣٦ (يوحان قوتيهما)، ٢٤٤ (صفحة كبيرة)، ٢٩٩ (المدى الطويل). شارك بورداتشيف في دراسة جماعية أخرى تناولت اتحاداً سياسياً عسكرياً من نوع جديد بين روسيا والاتحاد الأوروبي: (Karaganov and Yurgens, eds., *Rossiya vs Yevropa*, pp. 218-20).

(٣) للاطلاع على هذه الآراء، راجع على سبيل المثال: Peter J. S. Duncan, *Russian Messianism: Third Rome, Revolution, Communism and After* (London and New York: Routledge, 2000), and Marlène Laruelle, *Russian Eurasianism: An Ideology of Empire*, trans. Mischa Gubowitsch (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press and Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2008).

أولويات السياسة الخارجية. ليس فقط كقوة موازنة للغرب، بل أيضاً بسبب إيمانهم بالحكومة القوية أو المتسلطة حتى، ومن حيث نمط التنمية بقيادة الدولة والذي يتوافر غالباً في الدول الأخرى داخل القارة؛ ويبدون أيضاً عدائية تجاه الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وتجاه المسيحية الغربية: إذ يرى القوميون الصريحون أنها تسعى إلى تفتيت الدولة الروسية، ويعتبرها الشيوعيون وسيلة تحاول من خلالها الولايات المتحدة تحويل بلدهم إلى «بلد ملحق يوفر المواد الخام»، ويعتبرها الأرثوذكس تهديداً لدينهم التاريخي وأسلوب حياتهم. ويحلو للمتشددين التفكير في مسائل جيوسياسية كهذه، وينجذبون أكثر إلى فكرة «رقعة الشطرنج العالمية» حيث يجري التلاعب بكل هؤلاء الخصوم^(١).

أبرزت فكرة القوميون المتشددين بشكل أشمل في الكتابات الوفيرة للزعيم المؤيد للأوراسية ألكسندر دوغين. وقد ازدادت بروزاً بسبب الأهمية التي أعطيت لها في الصحافة المؤيدة للحكومة^(٢)، ليس من قبيل المصادفة كما هو جلي. يرى دوغين أن روسيا ليست بلداً أوروبياً بل بلد أوراسي، «مزيج من الخصائص الشرقية والآسيوية والأوروبية الغربية» التي يجب أن تُقارن بالحضارتين الأوروبية والهندية^(٣). خصمها المباشر هو الولايات المتحدة، التي تهدف إلى رؤية روسيا «ضعيفة وخاضعة وذليلة وتابعة»، وربما مقسمة حتى وخاضعة لإدارة خارجية^(٤). ويرى دوغين أن الولايات المتحدة قد نقضت اتفاقها غير المعلن القاضي بعدم التدخل في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق في نهاية الحرب الباردة، وأعلنت «الجهاد الجيوسياسي». كانت آنذاك تتحرك باتجاه شمالي القوقاز وحوض الفولغا، «مستخدمة الأساليب البرتقالية نفسها التي أتقنت استخدامها في أماكن أخرى في المنطقة»^(٥). وبالنتيجة، بات النفوذ الروسي في فضاء المنطقة السوفيتية السابقة «أكثر تقييداً»، وأمست إمكانية الاندماج الأوراسي أكثر صعوبة. كانت الثورات البرتقالية في روسيا البيضاء وكازاخستان هدفاً مباشراً، مع النية نفسها: منع

(١) Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard: American Primacy and its Geostrategic Imperatives* (New York: Basic Books, 1997) الترجمة الروسية لكتاب:

Velikaya shakhmatnaya doska (Moscow: Mezhdunarodnye otnosheniya, 1999) راجت على مقياس واسع: نُشرت بعنوان: -Velikaya shakhmatnaya doska (Moscow: Mezhdunarodnye otnosheniya, 1999).

(٢) هنالك أعمال كثيرة تتناول دوغين وآراءه. راجع على سبيل المثال: Andreas Umland, ed., 'Issues in the study of the Russian extreme right', a special issue of *Russian Politics and Law*, vol. 47, no. 1 (January - February 2009).

(٣) Izvestiya, 22 April 2005, p. 5. آراء دوغين معروضة بإسهاب أكثر في كتبه المختلفة. راجع على سبيل المثال: *Osnovy geopolitiki: geopoliticheskoe budushchee Rossii - myslit' prostranstvom*, 4th edn (Moscow: Arktogeiya-tsent, 2000); *Yevraziiskii put' kak natsional'naya ideya* (Moscow: Arktogeiya-tsent, 2002); *Chetvertaya politicheskaya teoriya: Rossiya i politicheskie idei XXI veka* (St Petersburg: Amfora, 2009).

(٤) Rossiiskaya gazeta, 22 February 2005, p. 1

(٥) Izvestiya, 13 April 2005, p. 7

إعادة اندماج الدول السوفيتية السابقة.^(١) وقد تمحور رد القوميين المتشددين الجلي حول التركيز في التعددية القطبية، والسعي للحصول على دعم كل الأطراف التي ترفض الهيمنة الأميركية: حسب كلام دوغين، «دعم كل دول الشرق والغرب التي ترفض/رفضت هيمنة الولايات المتحدة، وأحادية القطب، وما يسمى 'إمبراطورية الخير'»^(٢).

كتب دوغين مطلع العام ٢٠٠٨ قائلاً إنه لا يزال يعتبر الولايات المتحدة التهديد الأول لروسيا، ذلك أنها «نموذج هيمنة عالمي» يستند إلى نزع السيادة من كل دول العالم. روسيا، في رأيه، عليها أن تحتوي هذا التهديد من خلال مواجهته بالمثل. حالياً ليس هناك احتمال لاندلاع ثورة برتغالية في روسيا مع وصول شخص جديد ديمقراطي ليبرالي، مؤيد لأميركا، إلى سدة الرئاسة. «لكن الولايات المتحدة ستبذل كل ما في وسعها لتأليب ميدفيديف على رئيس الوزراء بوتين، أي تفريق النخب وبث مشاعر الفرقة والانقسام بين الأقليات الإثنية»^(٣). ويرى دوغين أن أسعار الغاز والنفط المرتفعة في الأسواق العالمية قد منحت روسيا الفرصة لاستعادة التوازن الدولي من خلال تنمية اقتصاد حديث متقدم قائم على تكنولوجيات متقدمة، وعلى الصناعة الحربية^(٤). وقد أعرب ميخائيل مارغيلوف عن آراء مماثلة، وهو رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الفيدرالي وعضو لفترة معينة في مجلس «الحركة الأوراسية الدولية» التي يقودها دوغين؛ وهو يرى أن التوازن بين التوجهين الشرقي والغربي يُعتبر مؤشراً أساسياً لسياسة خارجية روسية مستقلة. هذا يعني علاقات أفضل مع الهند والصين، إلى جانب تعزيز «منظمة شانغهاي للتعاون» و«الفضاء الاقتصادي الموحد»، وعودة روسيا إلى آسيا الوسطى، ولكن من دون الانسحاب من أوروبا، حيث لكلا الجانبين مصلحة في التعاون^(٥). ورد تركيز مماثل في الحاجة إلى استعادة «التوازن الأوراسي» في كتابات ناتاليا ناروشنيتسكايا، التي شغلت لفترة من الوقت منصب نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الدوما^(٦). وفي أعمال أشخاص آخرين يشاطرونها الإيمان بالمهمة التاريخية المتميزة لروسيا.

إن افتراضات القوميين المتشددين تشاطرها، على مقياس واسع، الأعضاء الشيوعيون، وكذلك القوميون في الطبقة السياسية، كما ورد في تصريحات يولي كفيتسينسكي، الذي كان دبلوماسياً رفيعاً

(١) *Rossiiskaya gazeta*, 26 January 2005, at www.rg.ru/2005/01/26/yushenkogecopolitika.html. آخر ولوج إلى

الموقع في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (غير مُدرج في النسخة المطبوعة).

(٢) المصدر نفسه، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ص ٤.

(٣) *Kommersant*, 7 February 2008, p. 1

(٤) *Izvestiya*, 3 February 2006, p. 5

(٥) *Rossiiskaya gazeta*, 5 May 2006, p. 9

(٦) *Rossiya i russkie v mirovoi istorii* (Moscow: Izdatel'stvo A. V. Solov'eva / Mezhdunarodnye otnosheniya, 2003) *Izvestiya*, 15 February 2006, p. 6

cow: Izdatel'stvo A. V. Solov'eva / Mezhdunarodnye otnosheniya, 2003) أيضاً على دليل من مقابلة.

في العهد السوفيتي، وأصبح لاحقاً نائباً شيوعياً في مجلس الدوما. ويرى كفيتسينسكي وكثير من زملائه، أن الولايات المتحدة تسعى إلى تسلّم قيادة العالم. محاولةً تصدير الديمقراطية بالقوة، حيث تفرض الأوامر السياسية والاقتصادية بهدف تحقيق مصالحها الوطنية، وتظهر عدم استعدادها للالتزام معايير القانون الدولي ومبادئه، واحترام ميثاق الأمم المتحدة^(١). ركّز القوميون المتشددون، مثل كفيتسينسكي، أكثر ما ركّزوا في إعلان حلف الناتو الصريح بأنه مستعد للعمل خارج أراضي دوله الأعضاء: كيفما فسّر هذا الكلام يظل ادعاءً للحق في الاضطهاد. ومن الجدير بأي سياسة خارجية روسية واقعية أن تتوقع التعاون مع حلف الناتو، ولكن واشنطن وحلفاءها في حلف الناتو يحاولون إجبار روسيا على التصرف وفقاً لطموحاتهم الإقليمية والعالمية البعيدة المدى. وقد علّق كفيتسينسكي قائلاً إن هذه الطريق مسدودة، فهي «لا تؤمن لروسيا موقعها كقوة عظمى»^(٢). وادعى القائد الحزبي زوغانوف أن الولايات المتحدة وحلفاءها يسعون إلى بناء ما لا يقل عن «إمبراطورية عظمى» يستحوذون فيها على أهم الموارد الطبيعية والمعايير في أوروبا والمشرق العربي والقوقاز وآسيا الوسطى. والآن، بعد أن أنجزوا تفكيك الاتحاد السوفيتي، سيتمحور تحركهم التالي حول تقسيم روسيا نفسها وإخضاعها، مجبرين السلاف الشرقيين على العيش في وضع مذلّ وشبه استعماري، ودفعهم في نهاية المطاف إلى الاندثار^(٣).

برزت مثل هذه الآراء أيضاً بشكل جلي في الأوساط الأكاديمية. فعلى سبيل المثال، ادّعى عالم الاقتصاد البارز والليبرالي نيكولاي بيتراكوف أن السياسة الخارجية الأميركية هي شكل جديد من الاستعمار، «استعمار ديمقراطي» يسعى إلى فرض المؤسسات الديمقراطية بوسائل غير ديمقراطية وعسكرية أحياناً. لقد شجعت عمداً الأحزاب الصغيرة، التي قوضت استقرار الحكومات في منطقة ما بعد العهد السوفيتي، وسهلت إسقاطها (كما في سيبيريا وجورجيا وأوكرانيا)، وموّلت في العلن المنظمات غير الحكومية التي لها توجه غربي حصراً. وفي الشؤون الاقتصادية، عزّزت السياسات الهادفة إلى تحويل دول، مثل روسيا، إلى اقتصاد بدائي وأحادي الثقافة، ومحصور بالمواد الخام قدر الإمكان. كانت النتيجة إثراء «نخبة صغيرة» ووضع السلطة في أيدي أقلية حاكمة فاسدة على امتداد البلد. والسؤال الذي يطرح نفسه بالفعل: لم يرغب الغرب في روسيا ديمقراطية وحرّة قد تتحول فوراً إلى منافس خطر على الأسواق العالمية؟ عوضاً عن ذلك، أسس الغرب نظاماً هداماً من رأسمالية مزيفة بكل عيوبها الكبيرة: الفساد والجريمة والسرقة والتشرد الجماعي للأطفال والبالغين ومستويات مرتفعة للمرضى والوفيات^(٤). وقد اتخذ عالما اقتصاد آخران ارتباطاً على التوالي بالحزب الشيوعي وحزب «رودينا» القومي اليساري، وهما

(١) *Sovetskaya Rossiya*, 8 June 2006, p. 1

(٢) المصدر نفسه، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، ص ٣.

(٣) المصدر نفسه، 29 April 2005, p. 2, and 19 April 2005, p. 2

(٤) *Demokratiya i novyi peredel mira*. *Svobodnaya mysl*, nos. 7-8, 2006, pp. 46-56, at pp. 50-2

سيرغي غلازيف وميخائيل ديلياغين، رأيًا مماثلاً، قائلين إن الاستراتيجية التي تعتمد على ارتفاع أسعار النفط من شأنها أن تحوّل روسيا إلى «دولة ملحقّة توفر المواد الخام»^(١). استقى ديلياغن الدرس نفسه من الأزمة المالية العالمية التي اندلعت أواخر العام ٢٠٠٨؛ وكذلك فعل آخرون كثير^(٢).

ظهر الموقف الثالث، القومية البراغماتية، بدايةً كردّ على السياسات ذات التوجه الغربي التي ينتهجها يلتسن وكوزيريف، ثم باتت مهيمنة في عهد بوتين الرئاسي. يؤيد القوميون البراغماتيون المبادئ العريضة للديمقراطية، رغم أنهم لا يؤيدون بالضرورة الشكل عينه المعبر عنه في الدول الغربية. يؤيدون أيضاً مبادئ اقتصاد السوق. رغم أنهم يؤيدون عمومًا ملكية الدولة للموارد الاستراتيجية. في الوقت عينه يشاطرون المتشددين موقفهم من ناحية اعتقادهم بمكانة روسيا كقوة عظمى وشرعية وجودها في الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى. ويرى القوميون البراغماتيون أن مصالح روسيا الحيوية تشمل الفضاء الجيوسياسي للاتحاد السوفيتي السابق، ويرون أن على المجتمع الدولي الاعتراف بمسؤولية روسيا حيال ضمان استقرارها؛ كما يرون أن من غير الواقعي محاولة إعادة تشكيل الاتحاد السوفيتي، لكنهم يؤيدون إعادة دمج دوله الأعضاء السابقة بأقصى قدر ممكن. يعتد القوميون البراغماتيون، علاوةً على ذلك، أن السياسة المُنتهجة حيال الغرب، بما فيه الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، يجب أن تكون مبنية على تقييم واقعي لمصالح روسيا القومية. فالولايات المتحدة ليست صديقًا، لكنها ليست عدوًا أيضًا، إنها مجرد شريك يجب أن يُقام معه أكبر قدر ممكن من التعاون، مع تقبّل إمكانية نشوب خلافات أيضًا. يفضّل القوميون البراغماتيون تنوع السياسة الخارجية بشكل أعم، مع إيلاء الحلفاء السوفيت السابقين والدول الصناعية الحديثة في آسيا والشرق الأوسط مزيدًا من الاهتمام بهدف منحها نفوذًا أكبر في تعاملها مع الغرب.

لا تقتصر مثل هذه الآراء على إدارة الكرملين، بل تنتشر على نطاق واسع بين النخبة السياسية، بمن فيهم كل الأشخاص الذين ربطوا أنفسهم بالحزب الحاكم. على سبيل المثال، أفاد يوري لوجكوف الذي كان عمدة موسكو آنذاك، خلال حديث مسهب حول موضوع «نحن والغرب» في الصحيفة الحكومية، أن القرن الجديد سيشهد نهجًا دوليًا مختلفًا تمامًا، حيث سيضم «فضاءات جيوسياسية» أساسية ذات أنظمة اقتصادية-سياسية جديدة تتخطى الحدود القومية، وأسواقًا عالمية مشتركة، ومناطق تواصل معلوماتي وثقافي أوسع. إن القوى التي ستسود في عالم كهذا ستكون تلك التي لديها «مشروع الدمج العالمي الخاص

(١) Glaz'ev in *Zavtra*, no. 7, 15 February 2006, p. 3; Delyagin ibid., no. 21, 24 May 2006, p. 2

(٢) راجع: Mikhaïl Delyagin, *Rossiya dlya rossiyan* (Moscow: Algoritm, 2009), and with Vyacheslav Shey-anov, *Mir naiznanku: chem zakonchitsya ekonomicheskii krizis dlya Rossii?* (Moscow: Kommersant/Valentina Feklyunina and Stephen White, Eksmo, 2009). «للأزمة» مبنية في: 'Reading the krizis in Russia', *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, forthcoming.

بها»، ذلك الذي يسمح لها أن تتطور وتعزز موقعها. في الوقت عينه، رغم أنها بكل تأكيد تشكل جزءاً من الحضارة الأوروبية، إلا أن روسيا يستحيل عليها بكل بساطة أن تنضم إلى مشروع الدمج التابع للاتحاد الأوروبي، وأي محاولة للقيام بذلك ستكون نهايتها وخيمة على الطرفين. يجدر بروسيا، أولاً، أن تسعى إلى دمج الفضاء السوفيتي السابق وعالم مواطنيها. لكنها تملك موقفاً أهم بكثير، وهو موقع فريد بالفعل. فهي تملك موارد هائلة، بما فيها الطاقة، من النوع المألوف لدى دول جنوب الكرة الأرضية. إضافة إلى ذلك، تمتلك الخبرة الصناعية والعسكرية ناهيك بالثقافة والتاريخية التي تميّز الغرب المتقدم. كل هذا جعل من روسيا جسراً بين حضارات العالم المختلفة وبلداً يمكن أن توفر مساهمته في سياسة العالم الأساس لاستقرار عالمي أعم.

شكك القوميون البراغماتيون في النيات الطيبة للغرب، وامتعصوا من أحكامهم على السياسة الروسية. «رغم أن روسيا بدت جلياً دولة من دول أوروبا، وتشكل جزءاً من تاريخها وثقافتها»، أردف لوجكوف: «إلا أن الدول الأوروبية الأخرى لا تزال تنظر إليها بمزيج من الانجذاب والخوف». لم يتغير شيء، في هذا الصدد، منذ كتب نيكولاي دانييلفسكي دراسته الشهيرة «روسيا وأوروبا» أواخر القرن التاسع عشر. وقد أصرّ لوجكوف على أن روسيا لا تزال في طور الديمقراطية، ولكن بطريقتها الخاصة، أخذةً بالاعتبار ثقافتها وظروفها الخاصة. وأشار إلى أن فكرة «نهاية التاريخ» قد أدت بالغرب إلى اعتبار مجتمعه الخاص بوصفه «أرفع إنجاز للحضارة»، في حين تسعى الدول الأخرى إلى مجاراته؛ وتعجز بعض هذه الدول عن ذلك. أدى «الغرور الجيوسياسي» نفسه بالغرب إلى تجاهل المصالح المشروعة لبقية دول العالم، فتدخل أينما شاء، على أساس اعتبارات إنسانية؛ ونشر الديمقراطية بالقوة تماماً كما كان الاتحاد السوفيتي يسعى إلى توسيع نفوذ الشيوعية. أشار لوجكوف إلى أن المشكلة، التي تجد الولايات المتحدة، وربما بعض الدول الأخرى، صعوبة في تقبلها، هي واقع عودة روسيا إلى الساحة السياسية. ليس ثمة «إمبراطورية شر» وروسيا نفسها ليست بوحش متسلط، بل مجرد دولة تعي مصالحها الوطنية أكثر مما كانت تفعل في الماضي القريب؛ وهي مستعدة تماماً للدفاع عنها بقدر الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى. وهي على وجه الخصوص لا تبدي استعداداً للسماح للغرب بأن يظل يتمتع بإمكانية وصول مطلقة إلى مواردها الطبيعية^(١).

لم يثق القوميون البراغماتيون كثيراً في نيات الغرب الطيبة، وفي بعض الحالات كادوا يتخذون موقفاً شبه رهابي من العالم الخارجي، حيث يبدو أن الصين التوسعية والأصولية الإسلامية تعلمان جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة ضمن مؤامرة لا تهدف إلى تقليص النفوذ الروسي فحسب، بل إلى تفكيك روسيا نفسها^(٢). يبدو أن هذه الآراء كان لها بعض الوزن في الكرملين نفسه، ما دامت تصريحات فلاديسلاف

(١) Yuri Luzhkov, 'My i zapad', *Rossiiskaya gazeta*, 15 June 2006, pp. 1, 11

(٢) Margot Light and Stephen White, 'Russia and President Putin: wild theories', *The World Today*, vol. راجع: 57, no. 7 (July 2001), pp. 10-12

= بوتين نفسه في المقابلات

سوركوف، أول نائب رئيس للديوان الرئاسي، تعبّر عنها. في نظر سوركوف، هناك مجموعتان من الدول الأجنبية: تلك التي ترى روسيا بوصفها عضوًا له قيمته في المجتمع الدولي، وسوقًا مهمة، وجزءًا طيبًا، وخليفًا موثوقًا؛ والمجموعة الثانية التي لا تزال تعيش مخاوف الحرب الباردة، وترى روسيا بوصفها «عدوًا محتملاً». حيث عزت هذه الدول إلى نفسها النجاح في «انهيار الاتحاد السوفيتي من دون سفك دماء تقريبًا»، وراحت تحاول البناء على هذا النجاح. وقد انحصر هدفها المباشر في تدمير روسيا وملء حيزها الجغرافي الهائل بكيانات كثيرة هي عبارة عن شبه دويلات ضعيفة. لقد وجدت هذه الدول حلفاء لها في روسيا نفسها، في شمال القوقاز، على سبيل المثال، حيث بُذلت محاولات لتفكيك جنوب روسيا منذ القرن التاسع عشر؛ وحظيت بدعم من «طابور خامس يتألف من متطرفين من جناحي اليسار واليمين»، ظهروا في روسيا نفسها: ليبراليون مزيفون ونازيون أصليون زادت القواسم المشتركة بينهم، وهم يحظون بالدعم المادي الأجنبي نفسه، ويكثرون الحقد نفسه، لبلدهم»^(١).

بوتين نفسه أشار، في أحد خطاباته الرئاسية، إلى وجود قوى خارجية تهدف إلى «حرمان بلدنا من استقلالته السياسية والاقتصادية»، وهي مسؤولة عن «زيادة تدفق الأموال من الخارج بهدف التدخل المباشر في شؤوننا الداخلية». فيما سبق كانت القوى الاستعمارية تتحدث عن «دورها التمديني»؛ وهي لا تزال تسعى خلف تحقيق الأهداف نفسها، ولكنها تسعى اليوم إلى ذلك باستخدام «شعار الديمقراطية»^(٢).

أبرز موقف «القوميين البراغماتيين»، التابعين للكرملين، أبرزته تصريحات منتهجة صدرت في أوقات متفرقة في عهود رئاسية مختلفة. النسخة المنقحة من «مفهوم السياسة الخارجية» التي صدرت في تموز/يوليو ٢٠٠٨ عكست وعززت الموقع الذي جرى التوصل إليه خلال عهد بوتين. فإلى جانب «النزعة الإيجابية» التي شهدت على تأسيس روسيا لمكانة نافذة في القضايا العالمية، طرأت أيضًا سلسلة من التطورات السلبية الإضافية. وهذه هي، بالإجمال، أهداف السياسة الخارجية الأساسية هي التالية:

- ١- الحفاظ على الأمن القومي: حفظ وتعزيز سيادة الدولة وسلامة أراضيها؛ تحقيق مواقع نفوذ قوية في المجتمع الدولي تخدم مصالح روسيا الاتحادية على أفضل وجه؛
- ٢- توفير ظروف خارجية مؤاتية من أجل تحديث روسيا، بما فيها تحويل اقتصادها من خلال مناهج مبتكرة، وتحسين مستويات المعيشة، وتدعيم المجتمع وتعزيز أسس النظام الدستوري؛

= المطولة التي عُرضت قبل انتخابه الأول، تحدث صراحةً عن هذه الميول المهددة بالخطر ونبهت إلى أن تمدد الأصولية الإسلامية بالتحديد قد يؤدي إلى جعل روسيا ويوغسلافيا عبر الشيشان والدول ذات الغالبية المسلمة في حوض الفولغا، ثم إلى تفكيك بقية أوروبا. Ot pervogo litsa: razgovory s Vladimirom Putiny (Moscow: Vagrius, 2000), pp.

٢- التأثير في مجريات الأحداث العالمية من أجل ضمان تشكيل نظام عالمي عادل وديمقراطي، مستند إلى الشراكة في إيجاد الحلول للمشكلات الدولية وسيادة القانون الدولي، وخصوصاً بنود ميثاق الأمم المتحدة؛

٤- إقامة علاقات حسن جوار مع الدول المجاورة؛

٥- البحث عن توافق والتقاء المصالح مع الدول الأخرى والهيئات الدولية؛

٦- توفير حماية شاملة لحقوق المواطنين الروس واهتماماتهم المشروعة داخل البلاد وخارجها؛

٧- الترويج لصورة موضوعية لروسيا الاتحادية في أنحاء العالم تعكس كونها دولة ديمقراطية ملتزمة باقتصاد السوق ذي التوجه الاجتماعي وبسياسة خارجية مستقلة؛

٨- دعم ونشر اللغة الروسية وثقافة الشعوب الروسية في الخارج، عبر تقديم مساهمة فريدة للتعددية الثقافية والحضارية للعالم المعاصر ولنمو شراكة بين الحضارات^(١).

كل هذه كانت عبارة عن مواقف سياسية وليست آراء مجموعات من الأفراد. كما رأينا، غالباً ما تكمن جذورها في آراء أقدم بكثير، متعلقة بنوع العلاقة التي يجدر بروسيا أن تقيمها مع العالم الخارجي، خصوصاً مع دول القارة الأوروبية. ولكن يجدر بالأفراد أن يعدلوا موقفهم، كما فعل كوزيريف نفسه؛ وأن يتقنوا بين المؤسسات التي قد تكون لها مصالح مختلفة تدافع عنها. وبالتالي هذه المواقف ليست مطلقة بالضرورة، أو جامدة وموحدة. وكذلك يمكن للطف بأكمله أن يتغير، كما حدث عقب قصف حلف الناتو ليوغسلافيا في العام ١٩٩٩، حينما حصلت تظاهرات خارج السفارات الغربية في موسكو؛ أو حينما غيّر وجهته عقب هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ في نيويورك والعاصمة واشنطن^(٢). وعلى نحو لا يقل أهمية، صنعت السلطة المتزايدة للكرملين نفسه فارقاً، هو نفوذه الدائم في وزارة الخارجية ومؤسسات أخرى، أو مدى تمكنه من السيطرة على السلطة التشريعية من خلال حزبه الذي يرعاه، حزب روسيا الموحدة. وقد تمحورت النتيجة النهائية، في مطلع القرن الجديد، في إضعاف مؤيدي الغرب الليبراليين وتقوية القوميون البراغماتيين، الذين باتوا هم أنفسهم أقرب إلى القوميون المتشددين. وبدأ أن الأزمة المالية التي اندلعت أواخر العام ٢٠٠٨ قد فاقت هذه النزعات، حيث من جديد نُظر إلى الغرب الخبيث كمصدر للمتاعب، وإلى أن الأزمة برمتها ليست سوى وسيلة مأكرة هدفها الرئيسي تقويض دولة منافسة مستقلة بشكل عنيد، بل غنية بالموارد الطبيعية^(٣).

(١) 'Kontseptsiya vneshnei politiki Rossiiskoi Federatsii', pp. 212-13

(٢) للاطلاع على دراسة مفصلة أجرتها مؤسسة الرأي العام، راجع: T. Vorontsova and A. Danilova, eds., *Amerika vzglyad iz Rossii: do i posle 11 sentyabrya* (Moscow: FOM, 2001).

(٣) راجع على سبيل المثال: Nikolai Gennadii Zyuganov, *Na perelome* (Moscow: Molodaya gvardiya, 2009) Starikov, *Krizis: kak eto delatsya* (St Petersburg: Piter, 2010).

اتخذ «مفهوم العام ٢٠٠٨» من مفهوم «روسيا الجديدة» نقطة انطلاق له، وهو دولة «ذات نفوذ كبير على تطوير هيكلية جديدة للعلاقات الدولية»، تساعد على ضمان انحسار تهديد اندلاع حروب شاملة النطاق، بما فيها الحرب النووية. في الوقت عينه تواجه تحديات وتهديدات جديدة، بما فيها الإرهاب والجريمة المنظمة والفقير على مستوى العالم والهجرة غير المشروعة والتغير المناخي. كان الغرب يخسر قدرة الهيمنة على هذه المجريات، ويبدل كل ما في وسعه لاحتواء منافسه الروسي من خلال وسائل سياسية ونفسية. ولكن لا يمكن التقدم إلى الأمام من خلال تحركات تتضمن انتهاج تدابير قمعية باستخدام القوة العسكرية عبر الالتفاف على ميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن. فهذا الأمر يقوض مبادئ القانون الدولي ويوسّع نطاق الصراع أكثر. خصوصاً في البيئة الجيوسياسية المباشرة لروسيا. عارض «المفهوم» بشكل حازم أي محاولة قد تُبدل لانتهاك سيادة الدول، أو أي تدخل تعسفي في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. في هذا الخصوص، كانت السياسة الخارجية الروسية متوازنة ومتعددة الاتجاهات، وتعكس موقع روسيا الجيوسياسي كأكبر قوة أوراسية ومكانتها كواحدة من دول العالم القيادية، وكعضو دائم في مجلس الأمن في الأمم المتحدة. ستشمل أولوياتها في معالجة مشكلات العالم زيادة فاعلية الأمم المتحدة، وتعزيز القانون الدولي والأمن الدولي، وزيادة التعاون في المسائل الاقتصادية والبيئية والإنسانية، وتحسين عرض مواقفها في سياستها الخارجية^(١).

في ما يخص الأقاليم المستقلة، ظلت تنمية العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة عبارة عن أولوية في السياسة الخارجية الروسية. هذا يعني، بادئ بدء، بذل كل الجهود لتأسيس «دولة متحدة» أكثر فاعلية مع روسيا البيضاء. ويعني أيضاً تأسيس اتحاد جمركي وفضاء اقتصادي مشترك مع روسيا البيضاء وكازاخستان ضمن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وتحويل «منظمة معاهدة الأمن الجماعي» إلى وسيلة أساسية لدعم الاستقرار وتوفير الأمن في أراضي رابطة الدول المستقلة. أعطيت أولوية خاصة للمواطنين في الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى، خصوصاً جمهوريات البلطيق، حيث أولت روسيا حقوق الأقليات الناطقة باللغة الروسية أهمية قصوى. ضمن السياق الأوروبي الأعم، انحصر هدف روسيا الأساسي في توفير نظام ديمقراطي منفتح بحق يُعنى بالأمن والتعاون الجماعي الإقليمي، ويكفل وحدة المنطقة الأطلسية - الأوروبية، من فانكوفر إلى فلاديفوستوك. ويضع حدًا «لنهج التكتلات» العائد إلى السنوات الغابرة. ظلت الاتفاقية الأمنية الأوروبية الجديدة هدفاً أساسياً؛ وصولاً إلى أوروبا موحدة بحق من دون حدود تقسيمية، وذلك من خلال تفاعل على قدم المساواة بين روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. كانت روسيا نفسها الدولة الأوروبية الكبرى التي تضم مجتمعاً متعدد القوميات والطوائف يعود تاريخه إلى قرون. في غضون ذلك ينبغي تعزيز المجلس الأوروبي وتأسيس علاقات أفضل مع الاتحاد الأوروبي، حيث يجري الانتقال من «الفضاءات المشتركة» التي أُتفق عليها في العام ٢٠٠٢ إلى اتفاقية شراكة، وإلى نظام إعفاء من تأشيرات السفر في نهاية المطاف^(٢).

(١) 'Kontseptsiya vneshnei politiki Rossiiskoi Federatsii', pp. 213-228

(٢) 'Kontseptsiya vneshnei politiki Rossiiskoi Federatsii', pp. 229-232

كان «المفهوم» يتطلع إلى «تطوير» العلاقات مع حلف الناتو ضمن إطار مجلس الناتو - روسيا، وليس فقط إلى تعزيز الاستقرار ضمن أراضيها الخاصة، بل تعزيز ردهما المشترك على التهديدات المشتركة مثل الإرهاب ونشر أسلحة الدمار الشامل وتجارة المخدرات. لكن ظلت روسيا تعارض أي توسع إضافي للتحالف، خصوصاً إلى أوكرانيا وجورجيا، وأي خطط قد تُرسم لجعل البنية التحتية للناتو أقرب إلى الحدود الروسية. ستبذل كل الجهود لتأسيس «شراكة استراتيجية» مع الولايات المتحدة وإزالة الخلافات التي لا تزال قائمة؛ على المدى الطويل يجب توطيد العلاقة «على أساس اقتصادي صلب»، ومن خلال تنمية «ثقافة إدارة الخلافات على أساس البراغماتية وتوازن المصالح». تطرق «مفهوم السياسة الخارجية» أيضاً إلى الأهمية المتنامية لمنطقة المحيط الهادئ: آسيا، وارتباطها بتنمية سيبيريا والشرق الأقصى الروسي؛ وإلى وجوب تعزيز الشراكة الروسية الصينية أكثر، وتوسيع العلاقات الاقتصادية حتى توازي المستوى العالي من التفاهم السياسي الذي جرى تحقيقه. حدثت شراكة استراتيجية أخرى مع الهند، وتوجب إقامة علاقات حسن جوار مع اليابان على الرغم من وجود خلافات لم تُحل بعد. جرى توارثها من الماضي. وقد أوليت أهمية إضافية للصراعات الإقليمية في أفغانستان والشرق الأوسط؛ وجرى أخيراً نقاش سريع حول العلاقات مع إفريقيا وأميركا اللاتينية، بما فيها الشراكة الاستراتيجية مع البرازيل (ثمة قائمة بأهم التصريحات من هذا النوع، منذ تسلم بوتين للحكم في الجدول ٧-٦)^(١).

قدم الرئيس ميديفيد تفسيره الخاص للمبادئ العامة للسياسة الخارجية الروسية في تصريح أدلى به بُعيد نهاية حرب الخمسة أيام مع جورجيا في آب/أغسطس ٢٠٠٨، حيث قال إن هنالك خمسة مبادئ تستند إليها السياسة الخارجية للبلاد:

- المبدأ الأول هو سيادة القانون الدولي، التي تحدد العلاقات بين الشعوب المتحضرة.
- والثاني هو مبدأ العالم المتعدد الأقطاب: إذ لا يمكن لروسيا أن تتقبل نظاماً عالمياً تتخذ فيه كل القرارات دولة واحدة، حتى لو كانت دولة كبيرة مثل الولايات المتحدة؛ فعالم كهذا سيفتقر إلى الاستقرار، وسيكون معرضاً للصراعات.
- والمبدأ الثالث هو أن روسيا لا تسعى إلى المواجهة مع أحد ولا تنوي عزل نفسها؛ بل على العكس، ستقيم أكبر قدر ممكن من العلاقات الودية مع أوروبا والولايات المتحدة ودول العالم الأخرى.
- احتوى المبدأ الرابع على «أولوية غير مشروطة»، وهي الدفاع عن حياة المواطنين الروس وكرامتهم، حيثما وجدوا، وعن رجال الأعمال الروس في الخارج.
- والمبدأ الخامس يتعلق بمصلحة روسيا في مواصلة الاهتمام بشؤون الدول التي تقع خارج حدودها.

(١) 'Kontseptsiya vneshnei politiki Rossiiskoi Federatsii', pp. 233-237

الجدول ٧-٦ وثائق السياسة الخارجية الروسية الأساسية (منذ العام ٢٠٠٠)

الأمن القومي

«مفهوم الأمن القومي للعام ٢٠٠٠» ('Kontsepsiya natsional'noi bezopasnosti Rossiiskoi Federatsii') النص متوفر في: *Sobranie zakonodatel'stva Rossiiskoi Federatsii* (SZ), no. 2, item 170, 10 January 2000
Andrei Melville and Tatiana Shakleina, eds., *Russian Foreign Policy in Transition: Concepts and Realities* (Budapest and New York: CEU Press, 2005), pp. 129-46.

حلت محله «استراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠٠٩» حتى العام ٢٠٢٠ ('Strategiya natsional'noi bezopasnosti Rossiiskoi Federatsii do 2020 goda')

النص متوفر في: SZ, no. 20, item 2444, 12 May 2009، وعلى الموقع: www.mid.ru

الدفاع

«العقيدة العسكرية للعام ٢٠٠٠» ('Voennaya doktrina Rossiiskoi Federatsii')

النص متوفر في: SZ, no. 17, item 1852, 21 April 2000

الترجمة الإنكليزية متوفرة في: Melville and Shakleina, eds., *Russian Foreign Policy in Transition*, pp. 105-28.

حلت محلها العقيدة العسكرية للعام ٢٠١٠ ('Voennaya doktrina Rossiiskoi Federatsii', 5 February 2010)

النص متوفر في: *Rossiiskaya gazeta*, 10 February 2010, p. 17، وعلى الموقع: www.mid.ru

السياسة الخارجية

«مفهوم السياسة الخارجية للعام ٢٠٠٠» ('Kontsepsiya vneshnei politiki Rossiiskoi Federatsii')

النص متوفر في: *Rossiiskaya gazeta*, 11 July 2000, p. 5

الترجمة الإنكليزية متوفرة في: Melville and Shakleina, eds., *Russian Foreign Policy in Transition*, pp. 89-

104, and in *International Affairs* (Moscow), vol. 46, no. 5 (2000), pp. 1-14

«مفهوم السياسة الخارجية للعام ٢٠٠٨» ('Kontsepsiya vneshnei politiki Rossiiskoi Federatsii') اعترُف أن يتم

ويطوّر مفهوم العام ٢٠٠٠.

النص متوفر في: *Mezhdunarodnaya zhizn'*, nos. 8-9, 2008, pp. 211-39، وعلى الإنترنت باللغات الإنكليزية

والفرنسية والألمانية على الموقع التالي: www.mid.ru، الترجمة الإنكليزية متوفرة في:

International Affairs (Moscow), vol. 54, no. 8 (2008), pp. 25-31.

كحال الدول الأخرى، فإن لروسيا «مناطق مصالح مميزة» خاصة بها، ومن بينها دول أقامت معها روسيا تقليدياً علاقات ودية، وتنوي أن تظل فاعلة فيها؛ وهذه الدول لا تنحصر فقط بالدول المجاورة لروسيا^(١).

مهما يكن النظام ومهما تكن قيادته، فقد ظلت هناك ثوابت معينة في السياسة الخارجية الروسية فرضتها الجغرافيا إن لم يكن شيء آخر^(٢). ولكن هذه الثوابت كانت متساوقة مع مروحة من التوصيفات السياسية. ففي الواقع، وعلى مدى القرن العشرين، كانت روسيا حليفة للقوى الغربية في الحربين العالميتين، ولكنها كانت خصمها الرئيسي خلال سنوات الحرب الباردة. وفي سنوات عهد ما بعد الشيوعية، حدثت «غربة ساذجة» في ظل حكم كوزيريف وبلتسن، ثم ساد وضع تصادمي أكثر في عهد بوتين وميدفيديف. عمومًا، كان أولئك الذين فضلوا بناء علاقة أوثق مع الغرب يشاطرونه الكثير من قيمه الديمقراطية - الليبرالية، ويرغبون في تعزيزها في مجتمعهم الخاص. وأولئك الذين فضلوا الابتعاد أكثر عن الغرب، ركّزوا أكثر في علاقة روسيا مع جيرانها الشرقيين؛ وفي الوقت عينه شككوا أكثر في «الديمقراطية»، على الأقل كما هي مفهومة في أماكن أخرى؛ والتزموا أيضًا أكثر بالتفسير التقليدي للقانون الدولي، الذي يعتبر خرق سيادة الدول عملاً غير مشروع. تبدو السياسة الخارجية على هذا النحو انعكاساً للسياسة المحلية؛ ولكن في الوقت عينه كانت السياسة المحلية تعكس البيئة الدولية، سواء أكان سعر النفط يرتفع أم ينخفض، وسواء أكانت القوى الغربية تستفيد من المنفعة التي بدا أنها حققتها في نهاية الحرب الباردة، أم تبني منظومة أمن دولي أكبر وأكثر توازناً ستحل محل الانقسامات السابقة. ليس الروس وحدهم الذين اضطروا إلى اتخاذ قرارات حول النظام العالمي الذي يرغبون في رؤيته في هذه الظروف، وليس الروس وحدهم الذين سيتأثرون بقراراتهم.

لمزيد من الاطلاع

هنالك عدة مصادر موثقة تمامًا ومجارية لتطورات السياسة الخارجية الروسية. كتاب Malcolm, Pravda, Allison and Light (1996) لا يزال ذا قيمة، خصوصًا من أجل توصيفه لفكر السياسة الخارجية. كتاب مانكوف (٢٠٠٩) أحدث؛ لذا هو النسخة الجديدة لكتاب Donaldson and Nogee (2009). بروفتي تحديدًا (2010) Tsygankov، وهو «محافظ» أكثر في مقاربتة. يتطرق كتاب De Haas (2010) إلى مسألة السياسة الأمنية كلها. ويتضمن كتاب Allison, Light and White (2006) فصلًا حول صناعة القرار في السياسة الخارجية، ويتطرق

(١) Rossiiskaya gazeta, 1 September 2008, p. 1

(٢) راجع على وجه التحديد المقالات التي كتبها ألفرد ريبير المدرجة في قسم (لمزيد من الاطلاع).

إلى الرأي العام، تماماً كما تفعل الدراسات المدرجة في الملاحظة رقم ٢٢٢. يضع كتابا Pursiainen وThorun (2009) نهج السياسة الخارجية الروسية ضمن السياق الأوسع لنظرية العلاقات الدولية: ويتضمن كتاب ريبير (١٩٩٢، الموسع عام ٢٠٠٧) تحليلاً مثيراً للعوامل الثابتة الطويلة المدى في السياسة الخارجية الروسية. هنالك مروحة شاملة من الوثائق، معظمها متوفر بالإنكليزية على الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الخارجية الروسية (www.mid.ru).

Allison, Roy, Margot Light and Stephen White, *Putin's Russia and the Enlarged Europe* (Oxford: Blackwell and Chatham House, 2006).

De Haas, Marcel, *Russia's Foreign Security Policy in the 21st Century: Putin, Medvedev and After* (Abingdon and New York: Routledge, 2010).

Donaldson, Robert H., and Joseph L. Noguee, *The Foreign Policy of Russia: Changing Systems, Enduring Interests*, 4th edn (Armonk, NY, and London: M. E. Sharpe, 2009).

Malcolm, Neil, Alex Pravda, Roy Allison and Margot Light, *Internal Factors in Russian Foreign Policy* (Oxford and New York: Oxford University Press for the RIIA, 1996).

Mankoff, Jeffrey, *Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2009).

Pursiainen, Christer, *Russian Foreign Policy and International Relations Theory* (Aldershot and Burlington, VT: Ashgate, 2000).

Rieber, Alfred J., 'Persistent factors in Russian foreign policy: an interpretive essay', in Hugh Ragsdale, ed., *Imperial Russian Foreign Policy* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press and Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1993), pp. 315-59.

'How persistent are persistent factors?', in Robert Legvold, ed., *Russian Foreign Policy in the Twenty-First Century and the Shadow of the Past* (New York and Chichester: Columbia University Press, 2007), pp. 205-78.

Thorun, Christian, *Explaining Change in Russian Foreign Policy* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2009).

Tsygankov, Andrei P., *Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity*, 2nd edn (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2010).

الفصل الثامن

أي نوع من النظام؟

إذا لم تعد شيوعية، فهل هذا يعني أن روسيا المستقلة حديثًا قد أصبحت دولة ديمقراطية؟ أو على الأقل تمر في مرحلة انتقالية؟ بدا أن الانتخابات التنافسية وحرية التعبير والتزام حكم القانون كلها أمور تشير إلى جواب إيجابي. لكن السلطات نفسها أخذت بشكل متصاعد تنظم الانتخابات، وأمست حرية التعبير مقيدة بشكل متصاعد، وسيادة القانون غير محققة إذ كان القضاة فاسدين والمسؤولون البارزون ورجال الأعمال الأثرياء خارج نطاق القانون. تفيد وجهة نظر أخرى أن روسيا ما بعد الحقبة الشيوعية عبارة عن «نظام استبدادي»؛ ولكن هذا شأن كثير من الدول الأخرى التي تقع في «منطقة رمادية» شاسعة ومتباينة بين الديمقراطية على النمط الغربي والديكتاتورية التامة. حدثت جدالات قوية في ظل هذه الظروف من أجل تفادي كلمة «ديمقراطية» برمتها، والتركيز عوضًا عن ذلك في آليات المحاسبة وجدواها في روسيا مقارنةً بالدول الأخرى.

تمامًا كما كانت ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ نقطة بارزة في تاريخ العالم، كذلك بدت نهاية الحكم الشيوعي في بلد المنشأ نقطة تحول، وليس في روسيا وحدها. يرى بوريس يلتسن، في حديث له بُعيد إخفاق محاولة الانقلاب، أن الشعب السوفيتي لقد تخلّص من قيود سبعين سنة من العبودية^(١).

كتب يلتسن في مذكراته قائلًا: إن إخفاق الانقلاب له مغزى أكبر كثيرًا: إنه يعني نهاية القرن العشرين نفسه. فقد أقل قرن وأقبل قرن آخر في غضون ثلاثة أيام فقط، بين ١٩ و٢١ من شهر آب/ أغسطس ١٩٩١^(٢). ويرى وزير ماليته إيغور غايدر، أن المقارنة الأكثر جلاءً هي مع الثورات الكلاسيكية السابقة:

(١) *Izvestiya*, 23 August 1991, p. 1

(٢) Boris Yel'tsin, *Zapiski Prezidenta* (Moscow: Ogonek, 1994), p. 67
Age of Extremes: The Short Twentieth Century 1914-1991 (London: Michael Joseph and New York: Viking Penguin, 1994). غير مقصود على ما يبدو.

وأن نهاية الحكم الشيوعي في روسيا كانت عبارة عن ثورة يمكن مقارنتها، من حيث تأثيرها في مجرى التاريخ، بالثورة الفرنسية العظمى، وبالثورة الروسية عام ١٩١٧، وبالثورة الصينية عام ١٩٤٩^(١). وارتأت صحيفة «إزفيستيا»، في نسختها التي صدرت عقب إخفاق محاولة الانقلاب مباشرة، أن الديمقراطية نفسها قد علّمت الشعب ألا يصمت: إشارةً إلى مسرحية بوشكين «بوريس غودونوف»، التي دُعي فيها سكان البلدة المحليون إلى التهليل لديمتري الكذاب بوصفه حاكمهم الجديد: ولكن من المعروف أنهم أبوا الاستجابة. وقد اعتُبرت مذكاً رمزاً لمعاناة روسيا الطويلة من جهة، ومن جهة أخرى (فيما يبدو) إلى خنوع مواطنيها^(٢). يرى غورباتشوف أن المجتمع نفسه قد تغير: بات أكثر ثقافةً وتنوعاً وألفةً للحريات السياسية التي نالها خلال سنوات البيريسترويكا. ولهذه الأسباب لن يقبل أبداً إعادة فرض البنى التسلطية عليه^(٣). في الواقع، يرى بعضهم، «أن ذلك كان نهاية التاريخ نفسه»، بعد ٧٠ سنة واجهت فيها الديمقراطية الليبرالية بديلاً حقيقياً^(٤).

أشارت تجربة مطلع عهد ما بعد الشيوعية إلى حكم أقل تطرفاً. بادئ بدء، كان كثير من الأشخاص أنفسهم لا يزالون في السلطة، حتى لو لم يعودوا يسمون أنفسهم شيوعيين: فقد ظلوا يتمتعون بامتيازات مشابهة جداً، وفي أغلب الأحيان بالمباني والمنشآت نفسها. وكانت الرقابة الشعبية على تصرفات الحكومة محدودة، على الرغم من الانتخابات التي كانت تنافسية اسمياً. كانت الأحزاب والجمعيات السياسية من شتى الأنواع ضعيفة ومحدودة الدعم، إن لم يكن النظام نفسه يرعاها بشكل مباشر: وسيادة القانون تُخرق بشكل روتيني. أمست الدولة الروسية، التي بدا جلياً أنها على شفير التفكك في ظل حكم بوريس يلتسن، عبارة عن «سلطة عمودية» مركزية تذكّر بشكل قوي بسلفها الدولة السوفيتية. لم يعد النظام شيوعياً، فقد وصل إلى نهايته بصورة فعلية في أواخر الثمانينات؛ ولكنه كذلك لم يكن ديمقراطياً، على الأقل بشكله الغربي الكلاسيكي. كان في نظر بعض مواطني روسيا نظاماً جديداً بالكامل؛ ذلك أن «ديمقراطية النوميكلاتورا (مجلس السوفيت الأعلى)» جعلت المواطنين العاديين أقل تأثيراً من ذي قبل في حاكميهم^(٥): أو، حسب

(١) Yegor Gaidar, *Dni porazhenii i pobed* (Moscow: Vagrius, 1996), p. 8

(٢) *Izvestiya*, 22 August 1991, p. 1

(٣) John Bayley, *Pushkin: A Comparative Commentary* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1971), pp. 176-7.

(٤) وفق ما شرحه في خطاب في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أحداث آب/أغسطس أكدت الطبيعة القطعية للتغييرات التي أدت إليها الديمقراطية والglasnost (M. S. Gorbachev, *Gody trudnykh reshenii* (Moscow: Al'fa-print, 1993), p. 282).

(٥) مقتبس من المقال الجدلي لفرانسيس فوكوياما بالعنوان نفسه نُشر في: *Voprosy filosofii*, no. 3, 1990, pp. 134-48 مع رد دقيق، ص ١٤٨-١٥٥.

(٥) *Izvestiya*, 1 June 1994, pp. 1, 7

كلام غريغوري يافلينسكي، «أقلية مجرمة حاكمة لديها دولة احتكارية»^(١)؛ أو، بتعبير الدستور الروسي الذي كُتب في عهد بوتين، «توازن غير مستقر بين الديمقراطية والاستبداد» يمكن اعتباره بديلاً «للحكم المطلق المستتير» الذي ساد القرن الثامن عشر^(٢).

لم تقل التحديات الخطيرة في نظر الباحثين الغربيين، فقد كان هناك إجماع عام، بحلول مطلع القرن الجديد، على أن الوقت قد حان «للتخلي عن النموذج الانتقالي»^(٣)، وفرضيته الضمنية بأن الدول التي لم تعد تحت الحكم الشيوعي تتخذ بالضرورة الأشكال السياسية القائمة لدى خصومها في الحرب الباردة. ولكن إن لم تكن هذه «مرحلة انتقالية إلى الديمقراطية»، فكيف عسانا نصنفها إذن؟ أي نوع من النظام حل محل الحكم الشيوعي في «المنطقة الرمادية» الشاسعة والمتباينة التي نمت بين الديكتاتورية الصريحة والديمقراطية الليبرالية وفق المفهوم التقليدي؟ بكل تأكيد لم يكن هناك نقص في الاقتراحات. بدايةً، بدا أنها مجرد مسألة ثمن التغيير (في النهاية، أخذت المؤسسات الديمقراطية وقتاً طويلاً حتى ترسخت في الدول الغربية نفسها)، ولكن راح يتضح أكثر فأكثر أنها مسألة وجهة التغيير وكذلك سرعته، وأن روسيا ما بعد العهد الشيوعي والدول الأخرى في «المنطقة الرمادية» قد تُفهم بشكل أكثر إرضاءً، حيث لا تنتهي بالضرورة إلى «الديمقراطية». ويرى بعضهم، أن التسمية الفضلى هي «الاستبدادية التنافسية»^(٤)؛ ويسمّيها آخرون «شبه الاستبدادية»^(٥) أو «الاستبدادية» بكل بساطة^(٦). أو،

(١) مقتبس في: R. V. Ryvkina, 'Sotsial'nye korni kriminalizatsii rossiiskogo obschestva', *Sotsiologicheskoe issledovaniya*, no. 4, 1997, pp. 73–83, at p. 73.

(٢) A. N. Medushevsky, 'Rossiiskaya konstitutsiya v mirovom politicheskom protsesse: k desyatiletiju Konstitutsii RF 1993 g.', *Mir Rossii*, no. 3, 2003, pp. 62–103, at pp. 74, 83.

(٣) Thomas Carothers, 'The end of the transition paradigm', *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (January 2002), pp. 5–21.

(٤) Steven Levitsky and Lucan A. Way, 'The rise of competitive authoritarianism', *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (April 2002), pp. 51–65.

عرّف أنظمة من هذا النوع الكاتبان أنفسهما على الشكل التالي «أنظمة مدنية توجد فيها المؤسسات الديمقراطية الرسمية ويُنظر إليها عموماً على أنها الوسيلة الأساسية لاكتساب السلطة، ولكن انتهاكات أصحاب المناصب للدولة تجعلها ذات منفعة شديدة أمام خصومها. كانت روسيا نسخة ثابتة من هذا النوع من النظام بين العامين ١٩٩٠ و٢٠٠٨، تماماً مثل أرمينيا وماليزيا وبعض الدول الإفريقية» *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2010), pp. 5, 21).

(٥) Marina Ottaway, *Democracy Challenged: The Rise of Semi-Authoritarianism* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2003).

(٦) Jason Brownlee, *Authoritarianism in an Age of Democratization* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2007); Paul Brooker, *Non-Democratic Regimes*, 2nd edn (Basingstoke and New York: PalgraveMacmillan, 2009).

مع تنقل النظام البوتيني من رئاسة إلى أخرى، «الاستبدادية المعززة»^(١). كما كانت هناك اقتراحات أكثر خيالية أكثر: مثل: «شكل من الحكم الوراثي العالمي مع ميول بونابرتية»^(٢)، أو «نظام إقطاعي أوروبي غربي كالذي كان قائماً بين القرنين التاسع والثاني عشر». وإلا كيف عسى المرء يفسّر نظاماً تشابكت فيه السلطة والممتلكات بشكل وثيق، وأسّس فيه المسؤولون «إقطاعيات»، والأشخاص الأكثر نفوذاً ليسوا مسؤولين منتخبين بل أصدقاء للرئيس (أو الملك، إن عدنا إلى الماضي)^(٣)؟

أصرت السلطات الروسية بدورها على التزامها الديمقراطية. لكنها أوضحت أنها ستكون نوعاً معيناً من الديمقراطية، يأخذ بالحسبان جغرافية روسيا وثقافتها المميزتين. شرح بوتين في خطاب له في منقلب الألفية أنها لن تكون نسخة ثانية من الديمقراطية الأميركية أو البريطانية مثلاً، حيث القيم الليبرالية لها تقاليد تاريخية عميقة. بل ديمقراطية تناسب بشكل أفضل البلد، حيث الدولة ومؤسساتها وبناها لطالما أدت دوراً مهماً بشكل استثنائي^(٤). للوهلة الأولى بدا أن هذا يعني أن روسيا ستكون عبارة عن «ديمقراطية موجهة»، نوع من الحكم يناسب أكثر، حسب رأي مستشاري الكرملين، دولة تخضع لتغيير اجتماعي واقتصادي هائل لم ترسخ فيها المؤسسات ذات النموذج الغربي بعد، مثل الأحزاب السياسية^(٥). خلال

(١) Nations in Transit 2009, at www.freedomhouse.org/template.cfm?page=485 آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (في العام ٢٠٠٨، نُظر إلى روسيا على أنها ليست إلا نظاماً سلطوياً شبه معزز).

(٢) Roger Markwick, 'What kind of state is the Russian state - if there is one?', *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, vol. 15, no. 4 (December 1999), pp. 111-30, at p. 127. تكلم القائد الشيوعي غينادي زوغانوف أيضاً حول «النظام البونابرتي» (*Na perelome* (Moscow: Molodaya gvardiya, 2009), p. 60).

(٣) Vladimir Shlapentokh, 'Early feudalism: the best parallel for contemporary Russia', *Europe-Asia Contemporary Russia Studies*, vol. 48, no. 3 (May 1996), pp. 393-411, at pp. 393-4. وبشكل مسهب أكثر في كتابه: *Contemporary Russia as a Feudal Society: A New Perspective on the Post-Soviet Era* (New York: Palgrave Macmillan, 2007).
Richard E. Eriksen, 'Does Russia have a «market economy»?', *East European Politics and Societies*, vol. 15, no. 2 (March 2001), pp. 291-319. تحديداً pp. 298-301 and 315-19.

(٤) *Rossiiskaya gazeta*, 31 December 1999, p. 5.

(٥) حول فكرة «الديمقراطية المدبرة» راجع على سبيل المثال: Kremlin spokesman Vladimir Peshkov as quoted in: http://news.bbc.co.uk/1/hi/programmes_this_world/4756959.stm آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. يبدو أن بوتين نفسه لم يستخدم عبارة «الديمقراطية المدبرة». رغم أنها غالباً ما تعزى إليه: في مقابلة أجريت في بولندا مطلع العام ٢٠٠٢. أفاد أنه لا يذكر متى استخدمها. وأضاف أنه بات اليوم يجد صعوبة في تعريف عبارة كهذه (4) *Gazeta wyborcza*, 16 January 2002, p. 4. في مقابلة له بعد بضع سنوات على التلفزيون الألماني. وصف بوتين الديمقراطية المدبرة بالديمقراطية التي يجري تديرها من الخارج. كالحال في بعض الجمهوريات السوفيتية السابقة، ووعده بأنه لن يكون هنالك شيء من هذا القبيل في روسيا (١٣ July 2006 'Interv'yu telekanalu TsDF', 13 July 2006 07-108559.shtml www.kremlin.ru text appears 2006 07-108559.shtml =

ولاية بوتين الرئاسية الثانية بدأ يظهر رد مدروس أكثر: مفهوم «الديمقراطية السيادية» التي تأخذ في الاعتبار القيم العالمية؛ لكنها في الوقت عينه (حسب كلام بوتين) تسمح للروس بإيجاد مسارهم الخاص نحو بناء دولة ومجتمع عادلين وحرين وديمقراطيين. وفق ما أفاد بوتين للبرلمان الروسي، كان مقتنعاً أن «قيم الديمقراطية في روسيا المعاصرة لا تُعتبر أقل أهميةً من طموح تحقيق النجاح الاقتصادي أو الرفاه الاجتماعي»^(١)، لكنه استنكر المساعي التي تُبدل، لغايات سياسية محض، لتصوير تعزيز كيان الدولة الروسية كشكل من أشكال «الاستبدادية»: على العكس، الالتزام بالقيم الديمقراطية «تلمية إرادة شعبنا والمصالح الاستراتيجية لروسيا الاتحادية نفسها»^(٢). وفق هذا التفسير، يكمن جوهر الديمقراطية السيادية في أن الدولة يجب أن تكون قادرة على اتخاذ قراراتها الخاصة في أي مسألة من هذا النوع، وألا تُفرض عليها من الخارج.

في النهاية، ليست التعريفات هي التي ستحل المشكلة، وإنما المسائل الجوهرية المرتبطة بتوزيع السلطة السياسية. إن كانت السياسة هي الخيار المنظم للبدائل، خيار اتخذ في روسيا (كما في المجتمعات المتقدمة الأخرى) من قبل عموم الناخبين، فإن الكلمات المستخدمة - استبداد، ديمقراطية، أو غيرهما - ليست أهم من العلاقة بين الذين يتخذون هذه الخيارات والذين يتحملون مسؤولية تنفيذها. ووجب كذلك أن تتوفر آليات يمكن من خلالها التعبير عن هذا النوع من العلاقات: مثل إمكانية تغيير القيادة السياسية عبر انتخابات تنافسية ومنظمة، والسعي إلى التأثير فيها بطرق أخرى في أوقات أخرى. عندها أصبح السؤال: ما هي آليات الحكومة التي توافرت في مطلع عهد ما بعد الشيوعية؟ وما مدى فاعليتها؟ وكيف تُقارَن فاعليتها بفاعلية الآليات الأخرى المماثلة في الدول الأخرى؟ بغض النظر عن اسم النظام، كيف يضمن الناخبون حرية التعبير عن آرائهم والتأثير في السلطات الحاكمة ومحاسبتها بشكل دوري؟ ومن الجدير بالذكر أن فاعلية هذه الآليات كلما ازدادت، توزعت السلطة السياسية بشكل أوسع وازداد احتمال أن تتشاطر الإجراءات الحكومية أجندة وطنية؛ وكلما قلَّت فاعليتها ازداد تمركز السلطة السياسية وازداد خطر (خصوصاً في ظروف روسيا) احتمال استخدامها لتصب في مصلحة الذين في الحكومة أنفسهم، ولقمع أي شخص يحاول تحدي حكمة قراراتهم.

= آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. المعالجة المطروحة في: Sheldon S. Wolin, *Democracy Inco-*
porated: Managed Democracy and the Specter of Inverted Totalitarianism (Princeton, NJ, and Oxford:
Timothy J. Colton and Michael Mc- (Princeton University Press, 2008
Faul, *Popular Choice and Managed Democracy: The Russian Elections of 1999 and 2000* (Washington,
DC: Brookings Institution, 2003)

كتاب يتطرق إلى هذه الفكرة بشكل عارض.

(١) *Rossiiskaya gazeta*, 26 April 2005, p. 3

(٢) المصدر نفسه، ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، ص ٣.

«التحول» الروسي

في البداية، بالكاد بدا أن العملية التي تجري في ما كان يُعرف بالعالم الشيوعي ستطرح أي نوع من الصعوبات التحليلية. عمد الأوروبيون الشرقيون إلى خلع قياداتهم الشيوعية في العام ١٩٨٩ الشهير، وحذت حذوهم الجمهوريات السوفيتية بعد سنتين. مضى بعضها قدمًا، منها جمهوريات البلطيق الثلاث، فانضمت إلى الاتحاد الأوروبي، بل إلى حلف الناتو. ووُضعت دساتير جديدة، وجرت انتخابات تنافسية شارك فيها كثير من الأحزاب المتنوعة، وظهرت قيادات جديدة أعربت علنًا عن التزامها الديمقراطية وسيادة القانون، مثل قيادة بوريس يلتسن. في البداية فسّرت الأدبيات الأكاديمية هذه التطورات على أنها «تحول إلى الديمقراطية»^(١)، وأنها جزء من عملية أوسع انبثقت من شبه الجزيرة الإيبيرية، واستمدت في النهاية إلى العالم برمته. وقد أفادت إحدى الصيغ المؤثرة أن ما يحدث في العالم الشيوعي يُعتبر جزءًا من «موجة ثالثة» من الديمقراطية التي بدأت مع خلع الديكتاتورية البرتغالية في العام ١٩٧٤، ثم انتشرت إلى إسبانيا واليونان حتى وصلت إلى أوروبا الشرقية في نهاية الثمانينات. وعلى امتداد هذه الفترة كلها، حلّت حكومات ديمقراطية محل الحكومات الاستبدادية في حوالي ثلاثين دولة من أوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية فيما بدا مدًا لا يكاد يُقاوم ينتقل من نصر إلى آخر. بنهاية العقد، حدثت تغيرات مماثلة في جمهوريات البلطيق. وكان هناك احتمال أن يمتد الأمر إلى روسيا نفسها فيما قد يمثل «المكسب الكبير الوحيد للديمقراطية منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية»^(٢).

وفي نظر آخرين، لم تكن موجة الثالثة بقدر ما كانت موجة رابعة تجتاح أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينات. قبل إن التغييرات التي تحدثت في جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية لم تؤثر مباشرةً في العالم الشيوعي، وإن التقارب الزمني هو محض مصادفة. ليس هذا فحسب، فقد بدت العملية نفسها مختلفة، فعلى وجه التحديد، لم يكن هنالك في الاتحاد السوفيتي والدول الأخرى الخاضعة للحكم الشيوعي توازن للقوى السياسية من النوع الذي أدى في الحالات الأخرى إلى تحول مُتفاوِض عليه،

(١) راجع على سبيل المثال: Giulietto Chiesa, *Transition to Democracy in the USSR: Ending the Monopoly of Power and the Evolution of New Political Forces* (Washington, DC: Kennan Institute for Advanced Russian Studies, Occasional Paper No. 237, 1990); Klaus von Beyme, *Transition to Democracy in Eastern Europe* (Basingstoke: Macmillan / New York: St Martin's in association with the International Political Science Association, 1996); G. D. G. Murrell, *Russia's Transition to Democracy: An Internal Political History, 1989–1996* (Brighton and Portland, OR: Sussex Academic Press, 1997); and Barbara Wejnert, *Transition to Democracy in Eastern Europe and Russia: Impact on Politics, Economy, and Culture* (Westport, CT: Praeger, 2002).

(٢) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman and London: University of Oklahoma Press, 1991), pp. 21–6, 283–4.

ثم إلى مجموعة مبادئ يمكن للجميع التزامها في المستقبل. في المقابل، جرى في أوروبا الشرقية، توزيع غير متناسق للسلطة لحظة الانتقال. مما سمح للحزب المسيطر بفرض مجموعة من القواعد لمصلحته، وهو نمط نجمت عنه ديمقراطية وأتوقراطيات متحيزة، وغير مستقرة وغير راسخة^(١). لقد ظل هنالك اختلاف أكثر جوهرية تمثل في أن «الديمقراطية»، التي طُبِّقت في الدول الأخرى خلال الموجة الثالثة، اقتصرَت على أنظمتها السياسية. في روسيا والعالم الشيوعي طرأ «تحول ثالث» أوسع انتشارًا أثر في أشكال الملكية والحدود القومية، وكذلك في المؤسسات الحكومية. هذا يعني أن محاولة تحليلها، وفق الأنماط التي تشكلت في أماكن أخرى، اعتُبرت غير مناسبة ومضللة. حيث إنها اختبرت مجموعة من التغييرات الفريدة وغير المسبوقة^(٢).

وبغض النظر عن الطابع الذي أُسِّمت به، فقد استندت تفسيرات «الموجة» إلى حتمية تُذكر على نحو غريب بالعميقة السوفيتية الرسمية التي تفيد أن جميع الدول ستمسي في النهاية «اشتراكية». فقد افترض أن القيم البشرية متشابهة بشكل أساسي، وأن الديمقراطية الغربية وسيلة عالمية لتحقيقها. وبمجرد إزالة الحكومات الفاشلة، بالقوة إن لزم الأمر، سيتوفر مجتمع طبيعي له هدف موحد لن يحل محل الأقاليم الشرقية - الغربية المنقسمة، فحسب، بل محل الانقسامات المسيحية - الإسلامية وغيرها من الانقسامات القديمة. ليس الفقهاء وحدهم تشاطروا هذه الافتراضات، بل تشاطرها أيضًا صناعات السياسة الغربيون أيضًا، وتحديدًا المحافظون الجدد الذين سيطروا خلال رئاسة بوش الابن. على سبيل المثال، دعا «إعلان المبادئ» التابع لمشروع القرن الأميركي الجديد والصادر في العام ١٩٩٧ إلى سياسة خارجية تعزز بشكل جريء وهادف المبادئ الأميركية في الخارج، ما يعني من بين أشياء كثيرة الاستعداد «لتحدي الأنظمة المعادية لمصالحنا وقيمنا» و«تعزيز قضية الحرية السياسية والاقتصادية». كان بين الموقعين كثير من الأعضاء الأكثر نفوذًا في إدارة بوش، بمن فيهم وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائبه بول ولفوويتز، بالإضافة إلى أخي الرئيس نفسه، حاكم ولاية فلوريدا جيب بوش، وواضع نظرية «نهاية

(١) Michael McFaul, 'The fourth wave of democracy and dictatorship: noncompetitive transitions in the postcommunist world', *World Politics*, vol. 54, no. 2 (January 2002), pp. 212-44, at pp. 213-14

Archie Brown, *Seven Years that Changed the World: Perestroika in Perspective* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2007), pp. 217-23

يبدو أن أول استخدام للعبارة ظهر في: von Beyme, *Transition to Democracy*, pp. 3-5.

(٢) Claus Offe, 'Capitalism by democratic design? Democratic theory facing the triple transition in East Central Europe', *Social Research*, vol. 58, no. 4 (Winter 1991), pp. 865-92, at pp. 868-9; also in Offe, *Varieties of Transition: The East European and East German Experience* (Cambridge: Polity, 1996 and Cambridge, MA: MIT Press, 1997).

التاريخ» فرانسيس فوكوياما^(١). تشاطرت الافتراضات التي دعمت هذه المقاربات كثيرًا من القواسم المشتركة مع مزاعم الاقتصاد النيوليبرالي: ليس ثمة دول خاصة، والقوانين ذات الصلة عمومية مثل قوانين الفيزياء. والإشارات إلى «التاريخ» و«الثقافة» هي شكل من الأدعاء الخاص الذي غالبًا ما يخفي وراءه مصلحة راسخة.

مع تقدم القرن الجديد، أخذت هذه الفرضيات تخضع لتدقيق شديد. كانت هناك دلائل قليلة على أن إاطاحة الأنظمة الديكتاتورية في دول، مثل العراق أو أفغانستان، ستسمح «لليدمقراطية» بأن تأخذ مكانها (أو أنها عززت المصالح الأميركية في الواقع): جل ما حدث أن الانقسامات القائمة أصلًا قد اكتسبت القدرة على التعبير عن نفسها عبر انتخابات تنافسية، وكذلك عبر وسائل أخرى: وأن الحفاظ على النظام العام أيًا يكن نوعه بات أكثر صعوبة^(٢). كما لم يبدُ جليًا أن في دول مثل روسيا يكفي أن يتخلى الحزب الشيوعي عن السلطة ما دام كل ما حدث هو حلول «بولشفية معكوسة» محله، عمدت مجددًا إلى فرض أولوياتها من البداية، وقمعت كل من حاول معارضتها. وقد أشار هانتغتون إلى أن هنالك، إضافة إلى «موجات الديمقراطية»، «موجات معكوسة قضت على بعض التحولات إلى الديمقراطية التي أحدثتها موجة الديمقراطية السابقة: لكنها لم تقضِ عليها كلها»^(٣). في الواقع، أفادت تفسيرات معتبرة أخرى، عن حدوث «تراجع في الديمقراطية» مطلع القرن الجديد، مع وقوع انقلابات عسكرية في باكستان وتايلاند، وحدث تدهور جلي في ظل القيادات المُنتخبة اسميًا في نيجيريا وفنزويلا، وكذلك في روسيا. عدا عن ذلك، هناك دول أخرى لديها «أنظمة تسلطية عريقة»، بما فيها الصين وفيتنام والسعودية ومصر. وقد تعرضت بعض الأنظمة الديمقراطية الصورية في دول أخرى إلى خطر الانهيار (بنغلادش) أو خطر

(١) راجع: <http://newamericancentury.org/statementofprinciples.htm>, آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٢) انعكس هذا الجو التشاؤمي في عدد من الأعمال العامة مثل: Humphrey Hawksley, *Democracy Kills: What's So Good About the Vote?* (London: Macmillan, 2009)

التي خلصت إلى أن الفقر والاختلافات الدينية والأثنية والفساد والخلافات على الأراضي والتاريخ والمسؤولين المرشحين جعلوا كلهم من الديمقراطية الانتخابية التامة نظامًا خطراً جداً على بعض المجتمعات (ص ٢٧٩)، و John Kampfnier, *Freedom for Sale: How We Made Money and Lost Our Liberty* (London: Simon & Schuster and New York: Basic Books, 2010).

في السياق الإفريقي بدا أن التناقص الانتخابي، البعيد عن ضبط الحكومة لتضع سياسات جيدة، قد دفعها إلى سياسات أسوأ (Paul Collier, *Wars, Guns and Votes: Democracy in Dangerous Places* (London: Bodley Head and New York: Harper, 2009), p. 40). بدأت الغبطة القديمة بشأن المثل والمؤسسات الديمقراطية تخفت خلال العقد الأول من القرن الجديد، وفق ما يشير إليه جون كين في كتابه: *The Life and Death of Democracy* (London and New York: Simon & Schuster, 2009), p. 748.

(٣) Huntington, *Third Wave*, p. 25

التدهور الجدي (الفيليبين)^(١). وقد تبين أن الموجة الثالثة ليست إلا جزءاً من القصة، وأن البقية عبارة عن قصة استبدال في عصر الديمقراطية^(٢).

في روسيا نفسها، بدأ أول الأمر أن تقدم التاريخ إلى الأمام قد جرت عرقلته بكل بساطة^(٣)، ويُحتمل أن تجري عرقلة الانتقال أكثر مما توقعوا له من الأصل^(٤)؛ وربما خرجت الديمقراطية نفسها عن مسارها^(٥)، أو أخفقت بطريقة ما في تثبيت جذورها^(٦). طرحت «مجلة الديمقراطية» السؤال الآتي: «ما الخطأ الذي وقع؟» وذلك مع وصول عهد رئاسة يلتسن إلى نهاية مخيبة للأمل^(٧). لكن تأويلات كهذه، مبنية على قراءة أولى لسنوات عهد ما بعد الشيوعية، أصبح تبريرها هي نفسها أصعب. ففي النهاية، جرى في عهد يلتسن تأسيس «الرئاسة الخارقة»، التي حلت محل التوازن النسبي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية الذي ساد حتى تلك المرحلة. خلال هذه السنوات جرت تنمية وسائل الإدارة الإعلامية والموارد الإدارية، بدايةً في مسمى لمنع هزيمة يلتسن في العام ١٩٩٦ (كانت الانتخابات الرئاسية الوحيدة التي تأجل فيها القرار إلى الجولة الثانية)، ثم لضمان عدم فسخ المجال لظهور

Larry Diamond, *The Spirit of Democracy: The Struggle to Build Free Societies throughout the World* (١) (New York: Times Books and Henry Holt and Company, 2008), pp. 63-4. لفتحة (Rollback) مأخوذة من: 'The democratic rollback: the resurgence of the predatory state', *Foreign Affairs*, vol. 87, no. 2 (March-April 2008), pp. 36-48.

Jason Brownlee, *Authoritarianism in an Age of Democratization* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2007), p. 2. (٢)

Steven L. Solnick, 'Russia's «transition»: is democracy delayed democracy denied?', *Social Research*, (٣) vol. 66, no. 3 (Fall 1999), pp. 789-824.

Michael McFaul, 'The perils of a protracted transition', *Journal of Democracy*, vol. 10, no. 2 (April 1999), pp. 4-18. (٤)

Boris Kagarlitsky, *Square Wheels: How Russian Democracy Got Derailed*, trans. Leslie A. Auerbach (New York: Monthly Review Press, 1994); see also M. Steven Fish, *Democracy Derailed in Russia: The Failure of Open Politics* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2005). (٥)

Harry Eckstein, Frederic J. Fleron, Jr, Erik P. Hoffmann and William M. Reisinger, *Can Democracy Take Root in Post-Soviet Russia? Explorations in State-Society Relations* (Lanham, MD, and Oxford: Rowman & Littlefield, 1998). (٦)

Robert D. Grey, ed., *Democracy Derailed: The Failure of Open Politics in Russia* (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 1997), and Richard D. Anderson, M. Steven Fish, Stephen E. Hanson and Philip D. Roeder, *Postcommunism and the Theory of Democracy* (Princeton, NJ, and Oxford: Princeton University Press, 2001).

Editorial, *Journal of Democracy*, vol. 10, no. 2 (April 1999), p. 3 (٧)

تحديات خطيرة في المستقبل^(١). حتى قبل ذلك، بدا جلياً أن الروس أنفسهم كانوا يسيئون استخدام حرياتهم الجديدة. أما الحزب الأكثر نجاحاً في انتخابات القوائم الحزبية التي جرت في العام ١٩٩٣ فقد كان الحزب الديمقراطي الليبرالي الذي يقوده اليميني الشعبوي فلاديمير جيرينوفسكي؛ وهو الحزب الذي أيد على الملام محاولة الانقلاب في آب/أغسطس ١٩٩١، وعارض حل الاتحاد السوفيتي في نهاية تلك السنة؛ والحزب الأكثر نجاحاً في الحملتين الانتخابيتين التاليتين كان الحزب الشيوعي في روسيا الاتحادية، الذي تمحور هدفه حول استعادة الحكم السوفيتي، واستعادة الاتحاد السوفيتي نفسه، على أساس طوعي.

كذلك لم يكن جلياً أن الديمقراطيين هم حقاً ديمقراطيون. يلتسن نفسه، برأي الأكثر معرفة له، لم تكن لديه فلسفة متماسكة ما عدا «إيديولوجية السلطة نفسها»^(٢). فقد عمد إلى سحق البرلمان المنتخب بقوة السلاح عام ١٩٩٣، عبر ما اعتُبر خرقاً فاضحاً للدستور السائد في ذلك الوقت، وللقسم الذي أذاه بحماية الدستور؛ ثم نكث بوعده، حيث وعد بالترشح لإعادة انتخابه في السنة المقبلة قبل أن تنتهي مدة ولايته. كذلك لم يبدُ أن الديمقراطيين سيلتزمون تماماً صناديق الاقتراع إن كان ثمة احتمال أن تمنح هذه الصناديق الفوز لخصومهم السياسيين، وكان ذلك احتمالاً حقيقياً في الانتخابات الرئاسية للعام ١٩٩٦. وفق ما أفاد حارس يلتسن الشخصي وكاتم أسرار ألكسندر كورجاكوف للصحافيين آنذاك: «الانتخابات عبارة عن فكرة غريبة، ما الداعي للمخاطرة بكل شيء لمجرد أن يضع بعض الناس قصاصات ورقية داخل ما يسمى صندوق الاقتراع»^(٣). عندما انضم إيفور مالاشينكو، وهو مدير محطة تلفزيونية مستقلة، إلى فريق حملة يلتسن الانتخابية، وجده قريباً مثيراً للذهول: ذلك أن «نصف أفراده يريدون للانتخابات أن تحدث، أما النصف الآخر فلا يريد لها الحدوث»^(٤). ومن الجلي أن المراسيم صيغت لحل البرلمان وحظر الحزب الشيوعي وإلغاء العملية برمتها، في غضون ذلك أوضح فريق عمل يلتسن الخاص في إفادات خاصة أنه سيرفض ترك الرئاسة إن هزمه شيوعي، رغم استعداده لفسح المجال لمرشح آخر^(٥). بكل تأكيد لا تزال روسيا بعيدة كل البعد عن اجتياز «اختبار هانتغتون»، عن التغيير المزدوج للنظام عبر صندوق الاقتراع^(٦).

(١) حول استخدام الإعلام تعديداً، راجع: Stephen White, Sarah Oates and Ian McAllister, 'Media effects and Russian elections, 1999-2000', *British Journal of Political Science*, vol. 35, no. 2 (April 2005), pp. 191-208.

(٢) Vyacheslav Kostikov, *Roman's prezidentom* (Moscow: Vagrius, 1997), p. 347

(٣) David Remnick, 'The war for the Kremlin', *New Yorker*, 22 July 1996, p. 47

(٤) مقابلة على راديو ليبيرتي «وجهاً لوجه»، ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٦.

(٥) Remnick, 'The war for the Kremlin', p. 47

(٦) Huntington, *Third Wave*, p. 21 اقترح آخرون «اختبار تقلب واحد»، ولكن ظل آخرون يجدون هذه الاختبارات غامضة وأحادية البعد إلى حد بعيد. (Fritz Plasser, Peter A. Ulram and Harald Waldrauch, *Democratic Consolidation in East-Central Europe* (London: Macmillan and New York: St Martin's, 1998), p.21).

كان الذين يعتبرون أنفسهم ديمقراطيين مستعدين أيضاً للقضاء دونما هوادة على أي جهة تتحدى سلطتهم، أيًا يكن نص القانون بخصوص هذا الأمر. بادئ بدء، بذل يلتسن ومناصروه كل الجهود لقمع الحزب الشيوعي الذي كانوا هم أنفسهم ينتمون إليه حتى وقت قريب، حيث حظّروه عقب إخفاق محاولة الانقلاب بطريقة وجدتها المحكمة الدستورية لاحقاً غير شرعية، فصادروا ممتلكاته ووضعوا أيديهم على حساباته المصرفية^(١). ثم أتى قصف البرلمان الروسي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ كلحظة أخرى، أظهرت مدى محدودية تقبل مجموعة من القواعد المتحضرة للعبة. ووفقاً للمدعي العام السابق، ألكسي كازانيك (الذي كان هو نفسه مناصراً ليلتسن)، عقب اقتحام البيت الأبيض الروسي (البرلمان)، وُضع له سيناريو يعمد من خلاله إلى «التحقيق في أحداث أكتوبر لثلاثة أيام أو أربعة، ويجرّم كل الأشخاص الذين قبض عليهم وفق المادتين ١٠٢ و١٧، أي يجرّمهم بتهمة التآمر على القتل»، ثم يسلمهم إلى الجيش، وليس إلى محكمة مدنية. وأفاد كازانيك لصحيفة «كومسومولسكايا برافدا» قائلاً: «كان من المفترض أن تدوم القضية يومين أو ثلاثة ويُحكم بالإعدام على الجميع... كان فريق عمل الرئيس يضغط كثيراً علينا^(٢). في النهاية، قاوم هذا القرار، وأسقط في يد يلتسن حين صوّت مجلس الدوما بممارسة حقه في شباط/فبراير ١٩٩٤ بالعبء عن جميع المتورطين في أحداث آب/أغسطس ١٩٩١ وأيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢^(٣).

زاد انتخاب بوتين للرئاسة في العام ٢٠٠٠، والتغييرات التي أعقبت ذلك، من صعوبة المحاججة بأن هذه لا تزال «ديمقراطية ناشئة». لقد حقق الفوز على ظهر حرب في الشيشان تجري مقاضاتها دونما اكتراث للحريات الفردية. وربما شنت هذه الحرب عن قصد^(٤). بدأ بوتين يعزز «السلطة العمودية»، فألحق الأقاليم بعدد من المقاطعات الفيدرالية الرئيسية الشاملة التي ترتبط بشكل وثيق بالإدارة العسكرية للبلاد، وقأص نطاق المنافسة الانتخابية إلى حد بعيد، خصوصاً عقب أزمة احتجاج الرهائن في بيسلان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. جرى تأسيس حزب حاكم جديد برئاسة بوتين نفسه، وسرعان ما احتل موقعاً

(١) *Rossiiskaya gazeta*, 27 August 1991, p. 3, and *Izvestiya*, 30 August 1991, p. 2

(٢) *Komsomol'skaya pravda*, 12 April 1994, p. 3

(٣) *Postanovlenie Gosudarstvennoi Dumi Federal'nogo Sobraniya Rossiiskoi Federatsii, 'Ob ob yavlenii politicheskoi i ekonomicheskoi amnestii'*, *Vedomosti Federal'nogo Sobraniya Rossiiskoi Federatsii*, no. 2, item 137, 23 February 1994, pp. 168-9, at p. 168.

(٤) ظهرت النسخة الأخيرة من نظرية المؤامرة هذه في قصة لسكوت أندرسون نُشرت في مجلة جي كيو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وأفيد عنها في صحيفة كومرسانت، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ص: ٤؛ (لم تظهر في النسخة الروسية من المجلة). Alexander Litvinenko and Yuri Fel'shtinsky, *FSB v zryuet Rossiyu* (New York: Liberty Publishing House, 2002)

متوفرة باللغة الإنكليزية على هذا الشكل: *Blowing Up Russia: The Secret Plot to Bring Back KGB Terror*, trans. Geoffrey Andrews and Co. (New York: Encounter Books and London: Gibson Square, 2007).

مهيماً في الهيئات المُنتخبة على كل المستويات، ما سهّل مسألة تعديل الدستور كلما رغب الكرملين في توسيع صلاحياته الواسعة أصلاً. أمسى الإعلام خاضعاً، وأصبح الحكام عملاء للديوان الرئاسي، بدل أن يكونوا ممثلين للمناطق التي انتخبهم أنفأ. وأجبر الأوليغاركيون على التوجه إلى المنفى، أو على مواصلة أعمالهم وفق معايير الكرملين في نظام لا ينفك يذكّر بسلفه السوفيتي. وفي تصريح له أمام صحافيين غربيين عام ٢٠٠٧، قدّم بوتين نفسه بوصفه «الديمقراطي الصافي والنقي» الأول منذ المهاتما غاندي؛ ومن «المؤسف جداً»، ألا يكون هناك «سواء»^(١). ولكن بعد أخذ الصورة كاملةً في الاعتبار، بدا أن النظام الذي أسسه أشبه بـ«نقلة إلى الحكم الأوتوقراطي»^(٢) أكثر مما هو تحول إلى الديمقراطية على الطراز الغربي؛ وهو التحول الذي كان حدوثه متوقَّعاً بكل ثقة.

في الحقيقة يُزعم أن ما حدث هو انتقال إلى «نظام بوتيني»^(٣) جديد وخاص يتمتع بعدد من الخصائص المميزة، هي:

- نظام انتخابي يضع بكل فاعلية السلطات خارج متناول اليد (على عكس النظام الغربي التقليدي، حيث «القواعد معروفة والنتيجة غير محسومة»، في روسيا النتيجة هي المعلومة مسبقاً، والقواعد لا يمكن توقعها)^(٤)؛
- نظام سياسات حزبية تسيطر عليه بشكل متزايد جهة واحدة، تُسمى أحياناً «حزب السلطة»، وهو المرادف العملي للحزب الشيوعي في العهد السوفيتي؛
- «رئاسة فائقة» نافذة بشكل غير متكافئ، أو على الأقل «سلطة تنفيذية فائقة»، سواء أكانت السلطة مركّزة في يد شخص واحد، أم يتشاطرهما اثنان؛
- نظام سياسي يسيطر على المجتمع كاملاً بطريقة تُذكر من جديد بالطريقة التي أدّى فيها الحزب الشيوعي دوراً قيادياً في الحقبة السوفيتية، والتي امتدت إلى الإعلام (خصوصاً التلفاز)، والنظام القضائي، وإلى القطاعات الأساسية على الأقل من الاقتصاد (خصوصاً المتعلقة بالموارد الطبيعية).

(١) *The Times*, 4 June 2007, p. 6 وكذلك في: *Wall Street Journal*, 4 June 2007, pp. A1, A11. يمكن الاطلاع على

النسخة الروسية الكاملة على الموقع الإلكتروني التالي:

http://archive.kremlin.ru/appears/2007/06/04/0727_type63379_132615.shtml آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠

أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٢) Pierre Hassner, 'Russia's transition to autocracy', *Journal of Democracy*, vol. 19, no. 2 (April 2008), pp. 5-15.

(٣) Marie Mendras, *Russie, L'envers du pouvoir* (Paris: Odile Jacob, 2008) أخذت هذه العبارة من:

(٤) Adam Przeworski, *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1991), p. 10.

إضافةً إلى ذلك، كان نظامًا بدا قادرًا على إعادة إنتاج نفسه (بكل تأكيد لم يبدُ أن هناك أي صعوبة حينما انتقلت الرئاسة من بوتين إلى ميدفيديف في العام ٢٠٠٨)؛ وكان نظامًا يمكن العثور على مثيل له في بعض الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى، مثل أذربيجان وكازاخستان، حيث السلطات الحاكمة أوضحت أيضًا أن في الإمكان توفير خيارات صُورية في الانتخابات؛ ولكن لن يُسمح بوجود أي خطر يهدد دوام هيمنتها.

لقد تمتع النظام البوتيني بخاصية أخرى جعلته أكثر من مجرد امتداد للنظام السوفيتي الذي خلفه، هي وجود المسؤولين البارزين ذوي الخلفية الأمنية أو العسكرية، المعروفين عمومًا بـ «سيلوفيكس»، على جميع المستويات. ووفقًا للتقديرات الأكثر موثوقية، فإن ٨٪ لا أكثر من الأشخاص الذين تبوأوا مناصب قيادية في عهد غورباتشوف كانوا يتمتعون بخلفية من هذا النوع، مقابل ٢٥٪ في مطلع عهد يلتسن و٤٢٪ بنهاية ولاية بوتين الثانية، العام ٢٠٠٨^(١). كانت هذه نسبة «السيلوفيكس» المعلنين؛ لكن ثمة آخرين كثيرين لم يذكروا أنهم كذلك في سيرهم الذاتية الرسمية، ولكن كانت لديهم فجوات مهنية غير مفسّرة. وكانوا يشغلون مناصب أمنية. على سبيل المثال، تخرّج رئيس الوزراء السابق ميخائيل فرادكوف في معهد موسكو للأليات الثقيلة عام ١٩٧٢. وبعد سنة عمل في السفارة السوفيتية في الهند، بعد أن أجاد بطريقة ما اللغة الإنكليزية بطلاقة، حيث شغل منصبًا أدى بمعاصره إلى استنتاج أنه حتمًا كان يراقب التطور التقني لحساب الاستخبارات السوفيتية. وقد ارتبط عمله اللاحق بصادرات الأسلحة وشرطة الضرائب قبل عودته إلى الاستخبارات الخارجية عقب تنحيه عن رئاسة الوزراء. وكان ثمة الكثير من النماذج الأخرى^(٢). هذا ليس تفسيرًا كاملًا للنزعة الاستبدادية التي انتهجتها السياسة الروسية بعد تسلّم بوتين الرئاسة، كذلك لا يلمح إلى أن مسؤولي «السيلوفيكس» أنفسهم كانوا مجموعة

(١) Ol'ga Kryshatanovskaya and Stephen White, 'The Sovietization of Russian politics', *Post-Soviet Affairs*, (١) Ol'ga Kryshatanovskaya and Stephen White, 'Putin's militocracy', *ibid.*, vol. 19, no. 4 (October-December 2003), pp. 289-306.

(٢) *Argumenty i faktv*, no. 4, 2007, p. 4; Andrei Soldatov, 'Re-agent', *Novaya gazeta*, 11 October 2007, p. 10. رئيس الديوان الرئاسي سيرغي ناريشكين هو الآخر كان لديه فجوات في سيرته الذاتية الرسمية، وعمل سابقًا في السفارة السوفيتية في بلجيكا؛ إلى جانب عمله في الديوان الرئاسي شغل مقعدًا في مجلس الأمن. راجع: K. A. Shehegolev, ed., *Kto est' kto v Rossii: spobnitel' naya vlast'. Kto pravit' sovrememnoi Rossii*, 2nd edn (Moscow: AST Astrel', 2009), pp. 354-5.

الشخصية الأبرز بين «السيلوفيكس» كان عادةً إيغور سيشين. نائب الرئيس السابق للديوان الرئاسي ثم (منذ العام ٢٠٠٨) نائب رئيس الوزراء، والذي اعتبر عمله كمترجم في موزامبيق وأنغولا خلال الثمانينات تغطية لنشاطات استخباراتية. لينينغرادى آخر. وكان الزميل الوحيد الذي يصطحبه بوتين مباشرةً مع كل منصب يشغله (المصدر نفسه، ص ٤٦١).

واحدة لها أجندة مشتركة^(١). لكنه كان يعكس خلفية بوتين المهنية الخاصة؛ ويتساقق بكل تأكيد مع المعايير التي كان يناقش وفقها المسؤولون البارزون المعارضة السياسية، وتمركز سلطة الدولة، والولوع إلى المعلومات، والعلاقات مع العالم الخارجي.

من هذا المنظور، لم يكن هناك انفصال كبير عن الحكم الشيوعي، ناهيك بأنماط تعود إلى أزمئة أبعد، عمدت فيها الدولة القوية إلى السيطرة على مجتمع ضعيف، حيث يأتي التغيير الحاسم من الأعلى، ولا يبدر عن المواطنين العاديين سوى مقاومة رمزية. يجدر تذكّر أن روسيا لطالما كانت مجتمعاً منفصلاً عن المجتمع الأوروبي الأعم^(٢). فعلى وجه التحديد، أسست حكومة تمثيلية بعد وقت طويل من تأسيسها في الدول الأوروبية الأخرى. وظهر أول برلمان روسي، هو مجلس الدوما، إلى الوجود في وقت متأخر، أي عام ١٩٠٥، وكانت صلاحياته محدودة، ولم يُعطَ إلا ٢٪ أو ٣٪ من البالغين حق الانتخاب في ذلك الوقت، في حين كان ٢٠-٣٠٪ يتمتعون بحق التصويت في فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة^(٣). وظلت الأحزاب السياسية والنقابات العمالية غير مشروعة حتى التاريخ نفسه. وبعد ذلك أخذت تعمل على أساس مقيد للغاية (لم يكن مسموحاً بها على الإطلاق إذا تبين أن أهدافها ومقاصدها تشكّل تهديداً للأخلاق العامة). وكان في إمكان الشرطة أن توقف اجتماعاتها في أي وقت إذا بدت أنها

(١) جرى نقاش حاد حول «نظرية الدولة العسكرية». راجع على وجه التحديد: Sharon Werning Rivera and David W. (١) جرى نقاش حاد حول «نظرية الدولة العسكرية». راجع على وجه التحديد: Sharon Werning Rivera and David W. Rivera, 'The Russian elite under Putin: militocratic or bourgeois?', *Post-Soviet Affairs*, vol. 22, no. 2 (April-June 2006), pp. 125-44; Bettina Renz, 'An alternative interpretation of *siloviki* in contemporary Russian politics', *Europe-Asia Studies*, vol. 58, no. 6 (September 2006), pp. 903-24; Daniel Treisman, 'Putin's silovarchs', *Orbis*, vol. 51, no. 1 (Winter 2007), pp. 141-53; Eberhard Schneider, 'The Russian Federal Security Service under President Putin', in Stephen White, ed., *Politics and the Ruling Group in Putin's Russia* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2008), pp. 42-62; Andrei Ilarionov, 'The *siloviki* in charge', *Journal of Democracy*, vol. 20, no. 2 (April 2009), pp. 69-72; and Sh. Rivera and D. Rivera, 'K bolee tochnym otsenkam transformatsii v rossiiskoi elite', *Polis*, no. 5, 2009, pp. 149-57 (Putin and the Rise of Russia (London: Weidenfeld & Nicolson, 2008 and New York: Pegasus, 2009), pp. 76-8) دعا الباحث الألماني مايكل ستوبر مير السيلوفيكسي «بالطبقة الحاكمة الجديدة» (The New Nobility: The Restoration of Russia's Security State and the Enduring Legacy of the KGB (New York: PublicAffairs, 2010)).

(٢) Leonard Schapiro, *Rationalism and Nationalism in Russian Nineteenth-Century Political Thought* (New Haven, CT, and London: Yale University Press, 1967), pp. 8-9. حول مسألة «الإصلاحات من الأعلى» المتكررة، راجع: Theodore Taranovski, ed., *Reform in Modern Russian History: Progress or Cycle?* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press and Cambridge: Cambridge University Press, 1995).

(٣) See: Stephen White, *Political Culture and Soviet Politics* (London: Macmillan and New York: St Martin's, 1979), pp. 36-7.

تثير العداثية بين شرائح المجتمع^(١). كانت هنالك رقابة تنصيلية وتطفلية (رغم أنها سمحت بنشر كتاب كارل ماركس «رأس المال» باعتبار أن قلة من الناس سيقرواونه وأقل منهم سيفهمونه)^(٢). وحتى بعد العام ١٩٠٦ عوملت الصحافة بطريقة كانت لا تُطاق في أي دولة غربية^(٣). حسب وجهة النظر هذه، لم يحدث انفصال جذري، ليس فقط بين روسيا السوفيتية وروسيا ما بعد الحقبة الشيوعية، بل بين أيٍّ منهما وقرور الحكم الاستبدادي.

في الواقع، كان «انتقالاً» في منتهى الغرابة. بادئ الأمر، حدثت تغييرات جذرية كثيرة خلال السنوات الأخيرة من الحكم الشيوعي، عندما كان الحزب الشيوعي لا يزال في السلطة، وقد تأمنت حرية العقيدة رسمياً من خلال قانون صدر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، وأعطى الأهل الحق في تنشئة أولادهم تنشئة دينية، وسمح للكنائس بتأسيس مدارسها، وإصدار مطبوعاتها الخاصة. كما ألغى قانون خاص بالإعلام، صدر في حزيران/يونيو ١٩٩٠، الرقابة، وكفل حق جميع المواطنين بالتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم والبحث عن المعلومات والأفكار بأي شكل من الأشكال، وانتقائها وتلقيها ونشرها، وعلى وجه التحديد، أكد تمتع المواطنين بحق استحصال المعلومات من مصادر أجنبية، بما فيها البث الإذاعي والتلفزيوني المباشر والصحافة^(٤). بدأ العمل على موضوع الملكية من خلال قانون حول الملكية جرت مصادقته عام ١٩٩٠. وفي تموز/يوليو ١٩٩١ صدر قانون حول الخصخصة سمح بنقل نصف الأصول التي تملكها الدولة في مجال الصناعة إلى أيدي أفراد أو تعاونيات بحلول نهاية السنة التالية^(٥). فضلاً عن كل ذلك، جرت انتخابات تنافسية عقب تبني قانون جديد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. وفي العام ١٩٩٠ اعترف رسمياً بالتعددية الحزبية، مع إعادة صياغة المادة السادسة من الدستور، وتبني قانون جديد حول الأحزاب السياسية والمنظمات العامة^(٦). كما أن «إعلان حقوق الفرد وحرياته» الأكثر شمولية،

O. I. Chistyakov, ed., *Rossiiskoe zakonodatel'stvo X-XX vekov*, vol. IX (Moscow: Yuridicheskaya literatura, 1994), pp. 207, 224. (١)

Albert Resis, 'Das Kapital comes to Russia', *Slavic Review*, vol. 29, no. 2 (June 1970), pp. 219-37, at p. 221. (٢)

Hugh Seton-Watson, *The Russian Empire 1801-1917* (Oxford: Clarendon Press, 1967), p. 629 (٣)

SSSR i 'O pechati i drugikh sredstvakh massovoi informatsii', *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov Verkhovnogo Soveta SSSR*, no. 26, 1990, art. 492, 12 June 1990. (٤)

razgo- 'Ob sobstvennosti v SSSR', *ibid.*, no. 11, 1990, art. 164, 6 March 1990; 'Ob osnovnykh nachalakh sudarstvenniya i privatizatsii predpriyatii', *ibid.*, no. 32, 1991, art. 904, 1 July 1991. (٥)

بحلول مطلع العام ١٩٩١، أُسس حوالي ٣٠ حزباً على المستوى الوطني. وحوالي ٥٠٠ في الجمهوريات (راجع على التوالي: 2, *Glasnost*, no. 12, 1991, p. 2 و 2, *Pravda*, 28 February 1991). بخصوص القانون الجديد، راجع: 'Ob obshchestvennykh ob"edineniyakh', *Vedomosti S"ezda narodnykh deputatov SSSR i Verkhovnogo Soveta SSSR*, no. 42, 1990, art. 839, 9 October 1990. (٦)

والذي تبناه البرلمان السوفيتي في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ثم البرلمان الروسي بعد شهرين، كفل الحق بحيازة الممتلكات والانخراط في الأعمال، كذلك كفل المساواة أمام القانون وحرية التنقل وحرية التعبير والتجمع^(١).

في الحقيقة، متى تحول النظام الشيوعي إلى نظام ما بعد الحقبة الشيوعية؟ ليس ثمة تشكيك في لحظة التحول في ألمانيا الشرقية السابقة. لقد حدثت لحظة التحول هذه عشية التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، عندما اخترق جدار برلين في تطور درامي كانت له أهمية رمزية هائلة لكل القارة المقسمة. ولم يكن هنالك أي شك في لحظة التحول التي حدثت في رومانيا. في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، بالكاد كان هنالك أي تهديد جلي للزعيم الحزبي نيكولاي شاوليسكو خلال المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي. وقد جرت مقاطعة خطابه الذي دام ست ساعات ما لا يقل عن ١٢٥ مرة بفعل التصفيق الحار (ويعود الفضل في ذلك إلى الرجل الذي كان في غرفة التحكم، والذي كان يعمد إلى تشغيل أصوات تصفيق مسجلة مسبقاً في اللحظات المناسبة). ولكن في ٢١ كانون الثاني/ديسمبر، ومع انتشار التظاهرات في أرجاء البلاد، انقلبت تظاهرة في العاصمة ضده. وأجبر على الهرب من مقر الحزب صبيحة اليوم التالي على متن طوافة كانت مزدحمة إلى درجة أن أحد عناصر طاقمها اضطر إلى الجلوس في حجره. وجرى إلقاء القبض عليه بعد فترة وجيزة، وقدم للمحاكمة وأعدم بشكل مخيف، حيث جرى نقل عملية الإعدام لاحقاً على شاشات التلفزة. ولم يعد هناك أي شك بأن تغيير النظام لا رجوع عنه^(٢). كانت لدى أغلب دول أوروبا الشرقية نقطة تحوّل واضحة بشكل معقول. مثل اللحظة التي استقالت فيها حكومة شيوعية، وحلت محلها إدارة ما بعد شيوعية كاملة أو شبه كاملة، مثلما حدث في بولندا في آب/أغسطس ١٩٨٩، عقب انتخابات عامة حققت فيها حركة «التضامن» فوزاً ساحقاً، أو في تشيكوسلوفاكيا في شهر كانون الأول/ديسمبر التالي، بعد التظاهرات الشعبية التي اندلعت في أرجاء البلاد. ولكن متى كانت اللحظة التي نبذ فيها الروس النظام السوفيتي واختاروا غيره؟

(١) *Vedomosti S'ezda narodnykh deputatov SSSR i Verkhovnego Soveta SSSR*, no. 37, 1991, art. 1083, 5 Sep-tember 1991, and *Vedomosti S'ezda narodnykh deputatov RSFSR i Verkhovnego Soveta RSFSR*, no. 52, 1991, art. 1865, 22 November 1991.

(٢) أفيد عن هذه الأحداث في: John Sweeney, *The Life and Evil Times of Nicolae Ceausescu* (London: Hutchinson, 1991), and Mark Almond, *The Rise and Fall of Nicolae and Elena Ceausescu* (London: Chapman's, 1992). يستغل كتاب Peter Siani-Davies, *The Romanian Revolution of December 1989* (Ithaca, NY, and London: Cornell University Press, 2005)

بشكل تام المصادر المتوفرة اليوم. وهناك سرد جيد في كتاب:

Stephen Kotkin with Jan T. Gross, *Uncivil Society: 1989 and the Implosion of the Communist Establishment* (New York: Modern Library, 2009), pp. 69-96

جرت مقابلة واحد من منفي الإعدام، لا يزال ضميره يؤنبه، في صحيفة «التايمز»، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ص ٦-٧.

هل كانت هذه اللحظة، مثلاً، في آب/أغسطس ١٩٩١، حينما أحبطت محاولة الانقلاب البرلماني الروسي والرئيس الروسي المُنتخب حديثاً؟ ولكن لم يكن الانقلاب بقيادة الحزب الشيوعي السوفيتي. فالمتآمرون كانوا أفراداً حزبيين ذوي مقامات رفيعة، ولكنهم كانوا يرأسون وكالات حكومية وليس الحزب نفسه؛ ولم يكن بينهم أعضاء من المكتب السياسي أو الأمانة العامة للحزب. في الواقع، كان أول تحرك لهم احتجاجاً رئيس الحزب في مُعتزله على جزيرة القرم؛ وأول مطلب للذين قاوموا الانقلاب كان إطلاق سراحه، واحترام الدستور السوفيتي. يلتسن، الذي لم يعد عضواً في الحزب آنذاك، صعد على متن دبابة كانت واقفة أمام البيت الأبيض (البرلمان)، وانضم إليه نائب الرئيس ألكسندر روتسكوي، الذي كان شيوعياً، وحوالي ٩٠٪ من أعضاء البرلمان الذين دعموا الرئيس الروسي ضد ما سُمي «لجنة طوارئ الدولة»، كانوا شيوعيين إبان انتخابهم. لا شك في أن الروس أنفسهم لا يميلون إلى اعتبار الأحداث التي جرت حول البيت الأبيض (البرلمان) بوصفها لحظة حاسمة في تأسيس النظام الديمقراطي. ٨٪ فقط عمدوا في العام ٢٠١٠، وبعد مراجعة الأحداث السابقة، إلى اعتبار هزيمة الانقلاب «انتصاراً للنظام الديمقراطي» (لم تتغير الأرقام كثيراً طوال هذه الفترة). واعتبره عددٌ أكبر من الأشخاص مجرد حلقة من حلقات الصراع على السلطة بين القيادات البارزة (٤٢٪)، أو ببساطة «مسرحية تراجيدية» (٢٦٪)^(١). وحينما سئل الروس عما قد يفعلونه إذا جرت محاولة انقلاب أخرى للاستيلاء على السلطة بالطريقة نفسها، أفاد ١٦٪ أنهم سيقفون إلى جانب يلتسن ومناصريه، في حين أفاد ٢١٪ أنهم سيدعمون «لجنة طوارئ الدولة»؛ والعدد الأكبر قال إنه لن يقف إلى جانب أيٍّ من الطرفين (٣٥٪)، أو ليس له أي رأي (٢٨٪)^(٢).

لعل اللحظة الحاسمة إذاً كانت لحظة انهيار الاتحاد السوفيتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. ولكن في حقيقة الأمر، ومن حيث المبدأ، ظلت لحظة مستساغة شعبياً إلى حد بعيد، إذ وافقت الغالبية العظمى على تأسيس «فيدرالية مجدّدة»، وذلك في استفتاء أُجري في آذار/مارس ١٩٩١، وافترض أن يجري تأسيسها في ٢٠ آب/أغسطس. أما المتآمرون الذين منعوا تنفيذ مقررات الاستفتاء فقد سعوا إلى الدفاع عن اتحاد قابل للاستمرار وأكثر مركزيةً، من خلال ما اعتبروه واجبهم الوطني، وهو عدم حلّ الاتحاد. بالمقابل، أعقب الانقلاب نفسه سلسلة من الاتفاقيات حول أشكال مختلفة من التعاون بين الجمهوريات التي كانت لا تزال ملتزمة بالتعاون الرسمي. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، وافق معظمها على شكل من التضامن الاقتصادي؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أسسوا اتحاد الدول المستقلة الذي له رئيس واحد،

(١) 'godovshchine avgustovskogo putcha 1991 goda', 17 August 2010, at www.levada.ru

في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. اعتقد حوالي ٢٠٪ أن البلاد تسير بالاتجاه الصحيح بعدها، و٢٧٪ خالفوهم الرأي.

(٢) *Argumenty i fakty*, no. 34, 1997, p. 1

وبرلمان واحد، وجنسية واحدة^(١). يبدو أن اللحظة الحاسمة كانت لحظة الاستفتاء الأوكراني في الأول من كانون الأول/ديسمبر، حيث أيدت الغالبية الساحقة من الأصوات إعلان الاستقلال الذي كان البرلمان الجمهوري قد تبناه في آب/أغسطس الفائت^(٢). ولكن ظل الاتحاد السوفيتي مرغوباً جداً كمبدأ في روسيا نفسها، حيث حظي بتأييد نسبة تصل إلى ٧٥% من السكان البالغين^(٣). وجرى تأييد قوي للتحركات التي بُذلت على مدى السنوات التالية والتي كانت تهدف إلى تأمين إطار للتعاون. بين روسيا والجمهوريات الأخرى، قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تشكيل دولة موحدة أخرى (في غضون ذلك ألغى التصويت البرلمان الذي صادق على حل الاتحاد السوفيتي)^(٤).

هل كان حظر الحزب الشيوعي إذاً هو اللحظة الحاسمة؟ لكن ذلك كان حركة غير شرعية، وفق القرار الصادر عن المحكمة الدستورية في السنة التالية. في غضون ذلك تمكن الشيوعيون من إعادة هيكلة تنظيمهم الوطني، وأكملوا المسير، وفازوا بالمركز الثالث في انتخابات القوائم الحزبية التي جرت في نهاية العام ١٩٩٣، وارتقوا إلى المركز الأول في العامين ١٩٩٥ و١٩٩٩، وحلوا في المركز الثاني في الحملتين الانتخابيتين التاليتين. وبدا مذهلاً، مقارنةً بأوروبا الوسطى - الشرقية، عدد أعضاء القيادة الشيوعية السابقين الذين تمكنوا من بقائهم في النظام الجديد. وكان أول رئيس وزراء لأوروبا الشرقية ما بعد العهد الشيوعي، تاديوس مازويكي، ناشطاً في حركة «التضامن» وسجيناً سياسياً؛ وكذلك كان الرئيس البولندي الجديد، ليخ فاليسا. أما رئيس الوزراء الهنغاري الجديد، جوزيف أنتال. والرئيس التشيكوسلوفاكي الجديد، فاكلاف هافيل، فقد كانا أيضاً سجينين سياسيين في الحقبة الشيوعية. وقد رأس مجلس النواب التشيكوسلوفاكي ألكسندر دوبتشيك، الذي كان قائداً حزبياً في العام ١٩٦٨، ثم أجبر على الاستقالة والعمل كعامل غابات لكسب لقمة عيشه. في المقابل، كان أول رئيس لروسيا عقب الحقبة الشيوعية شيوعياً طوال ٣٠ سنة، وعضواً في المكتب السياسي الحاكم. وكان رئيس وزرائه، فيكتور تشيرنوميردن، عضواً في الحكومة السوفيتية، وكذلك في اللجنة المركزية. وكان يفغيني بريماكوف، الذي

(١) راجع ص ٤٥٩ - ٤٦٣.

(٢) أشار ستيفن كوهين، إلى أن التصويت الأوكراني ليس من الضروري أن يفهم كتصويت على ترك الاتحاد السوفيتي؛ أعلنت جمهوريات أخرى الاستقلال من دون القيام بذلك: *Soviet Fates and Lost Alternatives: From Stalinism to the New Cold War* (New York and Chichester: Columbia University Press, 2009), pp. 121-2.

(٣) راجع: 'Rossiyane o raspade SSSR i budushchem SNG', 21 December 2009, at www.levada.ru. الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. يجري التطرق إلى المسألة الأعم، ألا وهي العنين إلى الشيوعية في الأعمال التالية: Stephen White, 'Communist nostalgia and its consequences in Russia, Belarus and Ukraine', in David Lane, ed., *The Transformation of State Socialism: System Change, Capitalism or Something Else?* (London and New York: Palgrave, 2007), pp. 35-56, and 'Soviet nostalgia and Russian politics', *Journal of Eurasian Studies*, vol. 1, no. 1 (January 2010), pp. 1-9.

(٤) للاطلاع على قراري مجلس الدوما الصادرين في آذار/مارس ١٩٩٦، راجع الحاشية رقم ١ - ص ٥٨.

رأس الحكومة من العام ١٩٩٨ حتى العام التالي، عضواً سابقاً آخر في المكتب السياسي. حتى فلاديمير بوتين نفسه كان عضواً حزبياً حتى لحظة الانقلاب في شهر آب/أغسطس، ولم يستقل رسمياً قط (قام بكل بساطة بوضع هويته الحزبية في الدرج)^(١). في الواقع، كان كل المسؤولين الكبار تقريباً، مطلع حقبة ما بعد الشيوعية، أعضاء حزبيين وكانوا يشغلون مناصب، في حالات كثيرة. كيف كان يمكن أن يحدث غير ذلك ما دام لم يكن هناك أي شكل آخر من النشاط السياسي المشروع حتى نهاية الثمانينات؟

كانت عناصر الاستمرارية أقوى حتى على المستوى الإقليمي، حيث وسَّع السكرتير الأول للحزب الحاكم نفسه صلاحياته بكل بساطة؛ فأصبح رئيس السلطة التنفيذية المحلية، وأدار الإقليم نفسه من المبنى نفسه بالطريقة نفسها. وداخل إدارة يلتسن الرئاسية كانت جذور حوالي ثلاثة أرباع الأفراد تعود إلى «النومنكلاتورا» الشيوعية، مما يعني أن الموافقة على تعيينهم أتت من المستوى المناسب في الجهاز الحزبي. وضمن الحكومة الروسية، كانت هنالك نسبة مماثلة؛ وعلى المستوى الإقليمي كانت النسبة أكبر^(٢). وقد انتقل آخرون إلى المجال المصرفي ومجال الأعمال الخاصة، عبر استخدام علاقاتهم الحزبية، وبالعامل مبدئياً ضمن «اقتصاد الكومسومول» الذي نشأ حول منظمة الحزب الشبابية في سنوات الحكم السوفيتي السابق. في الواقع، بدا أن طبيعة التحول الروسي تحصر تحديداً في كونها سمحت لنخبة من الأشخاص يستند مركزهم إلى سيطرتهم على مناصبهم، ولكنهم باتوا مجبرين على السعي وراء دعم ناخبين غير متوقعين، أن يحولوا نفوذهم السياسي إلى أشكال منفعية أكثر ثباتاً وفُرْتها المُلْكِيَّة الخاصة^(٣). ولم تكن امتيازات المرء. وفق ما أشار تروتسكي، في أواخر الثلاثينات، تتمتع إلا بنصف قيمتها، إن لم يكن بإمكانه نقلها إلى أبنائه. ولكن القدرة على القيام بذلك «لا يمكن فصلها عن حق الملكية». هذا يعني أنه لن يكون كافياً للطبقة الحاكمة (البيروقراطية وفق تسميته) أن

(١) *От первого лица: Разговоры с Владимиром Путиным* (Moscow: Vagrius, 2000), p. 86

(٢) Olga Kryshchanovskaya and Stephen White, 'From Soviet *nomenklatura* to Russian elite', *Europe-Asia Studies*, vol. 48, no. 5 (July 1996), pp. 711-33, at pp. 727-9

وفقاً للصحيفة روسيسكايا غازيتا، فإن حوالي ٨٠٪ من الموظفين المحليين لا يزالون هم أنفسهم منذ الحقبة السوفيتية (٤ آذار/مارس ١٩٩٢، ص ٢): وصلت الدراسات في فورونيج وبيلفورود إلى خلاصات مماثلة (10، p. 10) *Dialog*, no. 8, 1996.

(٣) Jadwiga Staniszkis, *The Dynamics of the Breakthrough in Eastern Europe: The Polish Case* (Berkeley and Oxford: University of California Press, 1991), ch. 2

للإطلاع على تحليل حاد في السياق نفسه. راجع: David M. Kotz and Fred Weir, *Revolution from Above: The Demise of the Soviet System* (London and New York: Routledge, 1997)

ظهرت نسخة جديدة بعنوان: *Russia's Path from Gorbachev to Putin: The Demise of the Soviet System and the New Russia* (London and New York: Routledge, 2007)

وُصفت العملية كاملة بعناية كـ «تبديل عاصمة بعاصمة أخرى» وصفها الصحافي الروسي ليونيد رادزيخوفسكي: ('Nomenklatura obmenyala Kapital na kapital', *Izvestiya*, 7 March 1995, p. 3).

تعيد المراتب والأوسمة؛ بل سيتحتم عليها حكماً إعادة المُلكية الخاصة نفسها، بوصفها القاعدة الآمنة الوحيدة لمركزها. وبالتالي سيعني فوز البيروقراطية تحولها إلى طبقة مالكة جديدة^(١).

علاوةً على ذلك، وفي خضم هذه الأحداث كلها، كان الانخراط الشعبي محدوداً، - على الأقل مقارنةً «بالقوة الشعبية» التي تجلت في أوروبا الشرقية وجمهورية البلطيق. وقدّر الصحافيون أن قرابة ٥٠ ألف شخص تجاهلوا حظر التجول في موسكو، وتجمعوا خارج البيت الأبيض (البرلمان) دعماً للمقاومة البرلمانية في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩١ («يذكر» عدد أكبر - ٩٪ من سكان المدينة - أنهم قاموا بذلك قبل سنة)^(٢)؛ ولكن لم يحدث إضراب مفتوح، كما دعا يلتسن. بالكاد كان هنالك تحرك ما في الجمهوريات الأخرى، مما أشار إلى أن حال الطوارئ في روسيا ليست لها قوة قانونية خارج حدود روسيا. وكانت الأعداد المشاركة، حتى في العاصمة الروسية، أقل بكثير من الأعداد التي شاركت في التحركات الشعبية في أوروبا الشرقية وبعض الجمهوريات السوفيتية الأخرى. ففي أرمينيا تظاهر ما يصل إلى مليون شخص في شوارع يريفان مطلع العام ١٩٨٨، للمطالبة باستعادة ناغورنو-كاراباخ^(٣). وفي جمهوريات البلطيق، تجمهر مليوناً شخص في سياق مبادرة تحدٍّ وذلك في الذكرى الخمسين للمعاهدة السوفيتية - النازية في آب/أغسطس ١٩٨٩^(٤). وفي تشيكوسلوفاكيا شارك ما يُقدَّر بثلاثة أرباع الشعب في الإضراب السياسي الذي دُعي إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩^(٥)؛ وفي ما كان يُعرف آنذاك بجمهورية ألمانيا الديمقراطية. شارك مئات الآلاف من الناس في مظاهرات أسبوعية^(٦). عمد الروس أثناء انتخابهم

(١) L. D. Trotsky, *Predannaya revolyutsiya* (Moscow: NII Kul'tury, 1991), p. 210

(٢) John B. Dunlop, *The Rise of Russia and the Fall of the Soviet Empire* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993), p. 223

سجل المعاصرون مروحة واسعة من التقديرات، من «أعداد من أهالي موسكو» (وكالة إنترفاكس الإخبارية الرسمية) إلى «عدة آلاف» (البرافدا) أو حتى «أكثر من مليون» (راديو بودابست) (كلها في مصلحة معلومات البث الأجنبي - SOV 91 162, 21 August 1991, pp. 23, 67, 68). أشار مراسل إذاعي ليتواني إلى عدد يراوح بين ١٠٠ ألف و١٥٠ ألف (ملخص البي بي سي لشترات العالم: الاتحاد السوفيتي، 21 August 1991, SU/1156 i). أفيد عن ذكريات تالية في صحيفة إزفيستيا، ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٢، ص ٣).

(٣) Christopher J. Walker, *Armenia: The Survival of a Nation*, 2nd edn (London: Routledge and New York: St Martin's, 1990), p. 400.

(٤) *The Times*, 25 August 1989, p. 8

(٥) Bernard Wheaton and Zdeněk Kavan, *The Velvet Revolution: Czechoslovakia, 1988 - 1991* (Oxford and Boulder, CO: Westview, 1992), p. 95.

(٦) Charles S. Maier, *Dissolution: The Crisis of Communism and the End of East Germany* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997), p. 143

يفيد هذا الكتاب عن تظاهرات كبيرة يصل عدد المشاركين فيها إلى ٢٠٠ ألف.

أعضاء البرلمان الروسي في الربيع التالي إلى إعادة انتخاب عدد أكبر من أعضاء الحزب الشيوعي من ذي قبل^(١).

مسائل التصويم المؤسسي

من الناحية الرسمية على الأقل، كان دستور كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ خطوة مهمة إلى الأمام. وكان على روسيا الجديدة أن تكون «دولة ديمقراطية اتحادية قائمة على القانون» (المادة الأولى). الشعب نفسه، وحقوقه وحرياته، يشكل «القيمة الأسمى» (المادة ٢)، وهو المصدر المشروع الوحيد للسلطة السياسية (المادة ٣). تستند الدولة نفسها إلى الفصل بين السلطات، حيث السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية مستقلة بعضها عن بعض (المادة ١٠). كان دستوراً يلزم الدولة الجديدة «بالتعددية الإيديولوجية» و«التنوع السياسي» و«السياسات المتعددة الأحزاب» ويحظر «الإيديولوجية الإلزامية» من أي نوع كانت (المادة ١٣). ستكون روسيا الجديدة علمانية، حيث الكنائس منفصلة عن الدولة، وحيث لا يمكن لأي دين أن يكون رسمياً أو إلزامياً (المادة ١٤). تطرّق فصل بكامله إلى حقوق الفرد وحرياته، بما فيها المساواة أمام القانون والحقوق المتساوية للرجال والنساء وكذلك الفرص المتساوية لممارسة هذه الحقوق (المادة ١٩). كانت هناك ضمانات للحصانة والخصوصية الشخصية (المادة ٢٢)، وحرية التنقل ضمن الحدود القومية وما بينها (المادة ٢٧)، وحرية العقيدة بما في ذلك الحق في اختيار العقيدة الدينية وغيرها من العقائد، واعتناقها ونشرها وحرية التصرف وفقها (المادة ٢٨). كذلك كفل الدستور حرية الصحافة وألغى الرقابة (المادة ٢٩)، وكذلك الحرية النقابية (المادة ٣٠) وحرية التجمع السلمي (المادة ٣١). وكان للجميع في المحاكم الحق في الحصول على محامي دفاع (المادة ٤٨). ووجب اعتبار الفرد بريئاً حتى تثبت إدانته (المادة ٤٩).

في الواقع، كانت هنالك بعض البنود التي ذهبت إلى ما هو أبعد من التقاليد الراسخة في كثير من الديمقراطيات الليبرالية الغربية، أحدها كان التزام حرية المعلومات التي تعطي المواطنين العاديين الحق في الاطلاع على الوثائق والمواد التي تؤثر مباشرة في حقوقهم وحرياتهم ما لم يمل القانون، أي عملياً الاعتبارات الأمنية، خلاف ذلك (المادة ٢٤). كان هنالك التزام أكثر عمومية بمبادئ القانون الدولي ومعايير المتوافق عليها عموماً. ووجب اعتبار المعاهدات الدولية التي شاركت فيها روسيا جزءاً

(١) من بين المنتخَبين، ٨٦,٣٪ كانوا أعضاء أو مرشحين في الحزب الشيوعي:

Pervyi s'ezd narodnykh deputatov RSFSR 16 maya – 22 iyunya 1990 goda: stenograficheskii otchet, 6 vols. (Moscow: Respublika, 1992–3), vol. I, p. 5

Itogi vyborov i sostav deputatov verkhovnykh كان هذا أعلى بـ ١٠٪ من أعلى نسبة سجلتها عضوية الحزب من قبل: *sovetov soyuznykh i avtonomnykh respublik (statisticheskii sbornik)* (Moscow: Izvestiya, 1985), pp. 90–1.

من نظامها القانوني الخاص. وفي حال حدوث أي تعارض، تكون الأسبقية للمعاهدة الدولية (المادة ١٥)، الأمر الذي يعدّ تخفيفاً ملحوظاً لمفهوم السيادة الوطنية. وتوافرت ضمانات اقتصادية من النوع الذي يتمتع بقيمة إضافية في دولة عاشت أكثر من سبعين سنة في ظل الحكم الشيوعي. وبخصوص حق الملكية الخاصة فإن القانون يحميه، بما في ذلك حق اقتناء الممتلكات والتنازل عنها ونقلها من خلال التوريث (المادة ٢٥): وهناك بنود أكثر تحديداً تكفل الحق في الانخراط في نشاطات تجارية أو غيرها من النشاطات الاقتصادية التي لا يمنعه القانون (المادة ٢٤). والحق في التملك الخاص للأراضي على أساس يرسخه تشريع تال (المادة ٣٦). علاوة على ذلك، فإن كل هذه الحقوق محصنة: بمعنى آخر، لا يمكن لمجلس الاتحاد النظر فيها أو تعديلها من دون إجراءات معقدة تتضمن اجتماعاً دستورياً و(عادةً) استفتاءً (المادة ١٢٥).

في الوقت عينه، كان التصميم المؤسسي الجديد لروسيا يعاني من نقاط ضعف كبيرة. بادئ الأمر، فرض بشكل أحادي، مما يعني أنه كان «دستور يلتسن»، على الأقل في البداية، عوضاً عن أن يكون إطار عمل مدعوماً بشكل أوسع. تبدي ضمنه جميع القوى السياسية الروسية استعداداً للتنافس على الدعم الشعبي. وقد جرى تبنيّه من خلال تصويت وطني عوضاً عن استفتاء يُجرى تبعاً لقانون ذي صلة؛ مما أظهر جلياً أن غالبية الهيئة الناخبة (ليس المصوتون فقط) لا بد أن تبدي تأييدها إن قبل اقتراح ما^(١). وقد كتب رئيس المحكمة الدستورية آنذاك، فاليري جوركين، أن التصويت على الدستور لا يمكن على الإطلاق اعتباره استفتاءً، بل استطلاع عام للرأي، وليست له أي تبعات قانونية مباشرة. بعد سنوات، ظل المحامون يتجادلون إن كان يصح للدستور الذي جرى تبنيّه بشكل غير مشروع أن يكون مشروعاً^(٢). والأهم من ذلك أن الدستور الجديد، بالشكل الذي جرى تبنيّه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، يعوزه التوازن تماماً، فهو أشبه بمثلث بزواوية واحدة.^(٣) وعلى الصعيد الرسمي، كان هنالك فصل بين السلطات. كان الرئيس يتمتع بسلطات تتعلق بمجلس الدوما، ومجلس الدوما يتمتع بسلطات متعلقة بالرئيس. وكلاهما محميان من الانتهاكات، تحميها سلطة قضائية مستقلة. لكن صلاحيات الرئيس كانت واسعة بشكل استثنائي. نظرياً وعملياً؛ وعلى وجه التحديد، سلطة إقالة الحكومة، ومثالها ما فعله يلتسن خمس مرات

(١) RSFSR, 'O referendum RSFSR', *Vedomosti Soveta narodnykh deputatov RSFSR i Verkhovnogo Soveta* (١) no. 21, item 230, 16 October 1990.

(٢) 'Uroki oktyabrya-93', *Konstitutsionnyi vestnik*, no. 1 (17), 1994, pp. 7-19, at p. 17 على سبيل المثال كتاب المحامي الدستوري في جامعة موسكو أي أفاكايان، 'sozdaniya novoi Konstitutsii 'K istorii Rossiiskoi Federatsii: sub"ektivnye zametki', in O. G. Romyantsev, ed., *Iz istorii sozdaniya Konstitutsii Rossiiskoi Federatsii*, vol. VI (Moscow: Fond konstitutsionnykh reform, 2010), pp. 706-14, at p. 707.

(٣) اقتباساً من العنوان في: M. A. Krasnov and I. G. Shablinsky, *Rossiiskaya sistema vlasti: treugol'nik s odnim uglom* (Moscow: Institut prava i publichnoi politiki, 2008).

بين آذار/مارس ١٩٩٨ وآب/أغسطس ١٩٩٩، وما فعله بوتين مرتين (في شباط/فبراير ٢٠٠٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)، من دون العودة إلى رأي الشعب أو البرلمان. بسبب هذه السلطات الواسعة، لطالما أخذ على روسيا أنها لا تملك نظاماً رئاسياً فحسب بل تملك نظاماً رئاسياً فائقاً، أو حتى أكثر من فائق^(١).

امتلك مجلس الدوما أيضاً تفويضاً مباشراً، ولكن تأثيره في السلطة التنفيذية كان محدوداً جداً. تُطلب موافقته من أجل تعيين رئيس وزراء جديد. ولكن إذا حُجبت الموافقة ثلاث مرات متتالية، يُحلّ مجلس الدوما آلياً. ورغم قدرته على التصويت بحجب الثقة عن الحكومة ككل، فإنه إذا فعل ذلك مرتين في غضون ثلاثة أشهر، لا يُجبر الرئيس على ترشيح إدارة جديدة. ويمكن للدوما من جديد أن يُحلّ، وتُقام انتخابات جديدة. إضافةً إلى ذلك، يملك الرئيس سلطة إقالة الحكومة بكاملها في أي وقت، ولأي سبب كان. ورغم توافر إمكانية المساءلة، فإن هذا الخيار فيه صعوبة بالغة. وفقاً لدستور العام ١٩٩٣، فإن أي تحرك من هذا النوع لا يمكن أن يحدث إلا في حال وقوع خيانة، أو جريمة بالخطورة نفسها، وبعد أن يؤكد كلٌّ من المحكمة العليا والمحكمة الدستورية أن هنالك أساساً للمقاضاة، وبعد أن يصوت ثلثا أعضاء هيئتي البرلمان لصالح مبادرة يقدمها ثلث أعضاء مجلس الدوما (المادة ٩٣). حتى عندما يعجز الرئيس عن ممارسة سلطته بشكل فاعل جزاء مشكلة صحية أو أي مشكلة أخرى. كما كان يحدث غالباً في ظل حكم بوريس يلتسن، يظل منصبه نافذاً جداً. وقد أُمست الانتخابات الرئاسية، في ظل هذه الظروف، معركة تنافسية للدولة نفسها. وأمسى الدستور مروحة قواعد للعبة التي وجدها الممسكون بالسلطة ملائمة جداً. ولم يكن للانتخابات البرلمانية سوى أهمية هامشية بكل تأكيد لم يكن لها أي علاقة بـ «السلطة الفائزة». بمعنى آخر، شكّلت كل هذه العوامل نموذجاً صارخاً لمخاطر النظام الرئاسي^(٢).

ظاهرياً، دخلت مجموعة أكثر توازناً من الترتيبات الدستورية حيّز التنفيذ في ربيع العام ٢٠٠٨، مع تشكيل ترادف بوتين - ميدفيديف (أو ميدفيديف - بوتين؟). أشار بوتين نفسه، في تصريح له أمام الصحافة الأجنبية في وقت لاحق من السنة، إلى أن رئيس الوزراء بات قائد الحزب الذي يملك غالبية ساحقة في مجلس الدوما. وأفاد بأن هذه إشارة إلى تعاظم نفوذ البرلمان. ولكن ظلت الكلمة الأخيرة للرئيس^(٣). وأصرّ ميدفيديف بدوره على أن الجمهورية البرلمانية بكل بساطة لا تناسب

(١) راجع على سبيل المثال: Stephen Holmes, 'Superpresidentialism and its problems', *East European Constitution- at Review*, vol. 2, no. 4 / vol. 3, no. 1 (Fall 1993 / Winter 1994), pp. 123-6; Timothy J. Colton, 'Superpresidentialism and Russia's backward state', *Post-Soviet Affairs*, vol. 11, no. 2 (April-June 1995), pp. 144-8. وحول التركيبة العنيدة تحديداً، راجع: Fish, *Democracy Derailed*, pp. 193-245. الإشارة إلى «الرئاسة الفائقة» مأخوذة من: Arch, from Lilia Shevtsova, *Russia - Lost in Transition: The Yeltsin and Putin Legacies*, trans. Arch (Washington, DC: Carnegie Endowment, 2007), p. 25 وأماكن أخرى.

(٢) Juan J. Linz, 'The perils of presidentialism', *Journal of Democracy*, vol. 1, no. 1 (Winter 1990), pp. 51-69.

(٣) *Izvestiya*, 2 June 2008, p. 2

روسيا، لا حاليًا ولا في المستقبل المنظور، رغم أن بالإمكان إعادة النظر في هذا الاحتمال مجددًا بعد مئتي عام أو ثلاثمئة^(١). وأفاد للصحافيين أيضًا أن روسيا لطالما ازدهرت في ظل سلطة تنفيذية قوية. لقد جرى جمع هذه الأراضي على مر القرون، ولا يمكن حكمها بأي طريقة أخرى^(٢). وأفاد في مكان آخر أن روسيا جمهورية رئاسية لها سلطة تنفيذية قوية، ويجب أن تظل على هذه الحال، إذا أريد لها أن تبقى فيدرالية روسية^(٣). وقد فتح المثال الأوكراني أعين البعض. فالتغييرات، التي طرأت عقب «الثورة البرتقالية» في نهاية العام ٢٠٠٤، عززت مكانة رئيس الوزراء في مقابل الرئيس؛ لكنها لم توضح جليًا من (تحديدًا) الذي يحسم شؤون السياسة الخارجية وسياسة الدفاع؛ والنتيجة كانت تذبذبًا وصراعًا متواصلًا من أجل تحقيق السطوة الشخصية. وقد شدّد رئيس الهيئة العليا سيرغي ميرونوف على أن أي تغيير من هذا النوع «سيكون مدمرًا لروسيا». لمّ عساهم يخلقون انقسامًا غير ضروري من هذا النوع، فيما يبدو جليًا أن ذلك سيؤدي إلى المواجهة المتعنّنة نفسها بين الرئيس والبرلمان ورئيس الوزراء^(٤).

يعتبر «النظام الترادفي الثنائي» بعيدًا عن النظام الفرنسي شبه الرئاسي، حيث هنالك رئيس للوزراء في وسعه تمثيل حزب معارض (وقد حدث مثل ذلك)، ويتعيّن عليه قيادة الأغلبية في المجلس، إلى جانب كسب ثقة الرئيس، في نظام الأحزاب نفسها فيه مستقلة، والانتخابات تنافسية فعليًا. ومادامت العملية بأكملها، في روسيا، تحكمها من الأعلى سلطات حاكمة، فالأمل ضئيل بأن يتمكن البرلمان من محاسبتها بشكل فاعل. إن كل ما حدث، من هذا المنظور، هو إعادة توزيع للمسؤوليات بين مجموعة صغيرة من قادة يخدمون مصالحهم، وهم جميعًا المستفيدين من نظام يزداد فيه انخراط مسؤولي الدولة في إدارة كبرى الشركات وكذلك الحكومة نفسها؛ وبالتالي «شركة روسيا». من هذا المنظور لا يهم كثيرًا تعديل الدستور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ للطلب إلى الحكومة رفع تقرير سنوي للبرلمان^(٥)؛ إذا جرى تعديل قانون الانتخابات في شهر أيار/مايو التالي حتى يجري تخصيص مقعد أو مقعدين في البرلمان، الذي يتألف من ٤٥٠ مقعدًا، للأحزاب التي حققت أكثر من خمسة منها أقل من ٧٪ من أصوات الشعب^(٦)؛ أو إذا سعى

(١) المصدر نفسه، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ص ٣.

(٢) *Fersiya*, 25 February 2008, p. 12 (see also p. 110)

(٣) *Ryazanskie vedomosti*, 26 January 2008, p. 1

(٤) *Argumenty i fakty*, no. 18, 2008, p. 2

(٥) Feder- 'O kontrol'nykh polnomochiyakh Gosudarstvennoi Dumy v otnoshenii Pravitel'stva Rossiiskoi atsiï', *Sobranie zakonodatel'stva Rossiiskoi Federatsii* [hereafter SZ], no. 1, 2009, item 2, 30 December 2008.

(٦) 'O vnesenii izmenenii v otdel'nye zakonodatel'nye akty Rossiiskoi Federatsii v svyazi s povysheniem predstavitel'stva izbiratelei v Gosudarstvennoi Dume Federal'nogo Sobraniya Rossiiskoi Federatsii', *ibid.*, no. 20, item 2391, 12 May 2009.

قانون جديد تمامًا إلى تأمين ولوج الأحزاب البرلمانية الصغرى إلى وسائل الإعلام التي تملكها الدولة^(١). كان الأكثر أهمية أن يُنتخب البرلمان نفسه في المستقبل لولاية مدتها خمس سنوات، والرئيس لولاية مدتها ست سنوات^(٢)؛ علاوةً على إلغاء الدوائر الأحادية المرشح، وانتخاب الحكام بشكل مباشر، الأمر الذي كان الهدف منه توسيع الهوية بين المواطنين والحكومة التي كانت تدعى تمثيلهم.

لقد توافرت على الأقل آلية واحدة أخرى للمواطنين الراغبين أن يساهموا في الحكومة الأعم التابعة للمجتمع الذي يعيشون فيه: «الغرفة العامة» التي أسست عام ٢٠٠٥ كجزء من حزمة تغييرات دستورية أعقبت أزمة رهائن بيسلان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤^(٣). وفقًا لما أفاده بوتين في خطاب ألقاه خلال اجتماع موسع للحكومة الروسية بعد بضعة أيام، ستكون «الغرفة العامة» عبارة عن منصة للحوار الواسع، حيث يمكن مناقشة شتى أنواع المبادرات المدنية. وستكون أيضًا مكانًا لإجراء تقييم شعبي لقرارات الدولة الأساسية، ومسودات القوانين التي تتعلق بأفاق التنمية التابعة للدولة بأكملها، والتي لها أهمية وطنية كبيرة. إلى جانب ذلك ستوفر نوعًا من الإشراف المدني على عمل جهاز الدولة، بما فيه تطبيق القانون والوكالات المتخصصة^(٤). وقد جرى تقديم مشروع قانون لمجلس الدوما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ من أجل إدخال هذه المقترحات حيز التنفيذ؛ فقامت معارضة كبيرة، أسماها نائب شيوعي «ورقة التين التي تغطي الاستبداد الذي ينتشر في البلاد وفي مجلس الدوما»؛ وأفاد نائب آخر أن المناطق النائية ناقصة التمثيل، ويجب أن يكون هناك ممثل واحد على الأقل لكل منطقة^(٥). وفي النهاية، أيدت مشروع القانون ذلك أغلبية كبيرة جدًا بدعم من نواب حزب روسيا الموحدة والحزب الديمقراطي الليبرالي، وصدر كقانون في نيسان/أبريل ٢٠٠٥^(٦).

(١) 'O garantiyakh ravenstva parlamentskikh partii pri osveshchenii ikh deyatel'nosti gosudarstvennymi obshchedostupnymi telekanalami i radiokanalami', *ibid.*, item 2392, 12 May 2009.

(٢) 'Ob izmenenii sroka polnomochii Prezidenta Rossiiskoi Federatsii i Gosudarstvennoi Dumi', *ibid.*, no.1, 2009, item 1, 30 December 2008.

(٣) Alfred B. Evans, Jr, 'The first steps of Russia's Public Chamber: representation or coordination?', *Demokratizatsiya*, vol. 16, no. 4 (Fall 2008), pp. 345–62, and James Richter, 'Putin and the Public Chamber', *Post-Soviet Affairs*, vol. 25, no. 1 (January-March 2009), pp. 39–65.

ندين بهذه المعالجة لهما كليهما.

(٤) *Rossiiskaya gazeta*, 14 September 2004, pp. 1, 3, at p. 3.

(٥) *Novye izvestiya*, 23 December 2005, p. 2.

(٦) 'Ob Obshchestvennoi palate Rossiiskoi Federatsii', *SZ*, no. 15, item 1277, 4 April 2005. جرى توسيع سلطات الغرفة العامة نوعًا ما في تعديلات لاحقة: راجع على وجه التحديد المصدر نفسه: no. 24, item 2791, 10 June 2008, and no. 52, item 6238, 25 December 2008.

وعلى الصعيد الرسمي، وقّرت «الغرفة العامة» تفاعلاً بين المجتمع الأعم والهيئات الحكومية على جميع المستويات، حتى تستطيع أن تولي حاجات المواطنين ومصالحهم وحقوقهم وحرّياتهم اهتماماً كافياً أكثر، وكذلك حاجات المؤسسات العامة ومصالحها. وفي الوقت عينه تحسّن الإشراف الشعبي على العمل التنفيذي (المادة ١). على وجه التحديد، أُريد للغرفة العامة أن توفّر وسيلة يمكن للمواطنين من خلالها أن يشاركوا في تطبيق السياسة العامة. ويمكن من خلالها تقديم الإعانة إلى المبادرات المدنية ذات الأهمية الوطنية؛ ومن شأنها أن تقدم تقييماً مختصاً لمشاريع القوانين، وتقدّم أولويات تخص دعم الدولة لمختلف الجمعيات أو المؤسسات التي تسعى إلى تنمية المجتمع المدني الروسي (المادة ٢). وتعتبر قراراتها توصيات لا تشريعات (المادة ١٧). كذلك تصدر تقريراً سنوياً حول حالة المجتمع المدني في روسيا الاتحادية (المادة ٢٢). تضم «الغرفة العامة» ١٢٦ عضواً، ويجري تشكيلها بثلاث طرق. في البداية، يرشح الرئيس الروسي ٤٢ عضواً؛ ويختار هؤلاء الأعضاء ٤٢ عضواً آخرين يمثلون المنظمات العامة الوطنية؛ وجميعهم ينتخبون ممثلاً بقية الأعضاء الـ ٤٢، ويجري اختيارهم من بين الذين ترشحوا لتمثيل المنظمات العامة الإقليمية وما بين الأقاليم (المادتان ٦ و ٨). انعقد الاجتماع الأول للغرفة العامة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وفيه عبّر الرئيس عن أمله بأن تصبح منصة للتقريب بين المواقف حول الجوانب الأساسية للسياسة الحكومية^(١)؛ وقد أوكلت المزيد من الأعمال إلى سبع عشرة لجنة، كلها يرأسها مسؤولون يعيّنهم الرئيس، ما عدا اثنتين منها^(٢).

تبيّن أن باكورة أعمال «الغرفة العامة» قد أظهرت قدرًا من الجرأة والاستقلالية أكثر مما توقّعه لها النقاد^(٣). لم يكن كل أعضاء الغرفة مطلّعين على القيود التي فرضت أصلاً على نشاطات المنظمات غير الحكومية، ولكن الأعضاء الأفراد عبّروا عن هواجسهم آنذاك. وفي الاجتماع الأول وُجّهت نداءات إلى الرئيس بإرسال مسودة قانون من هذا النوع، أو أي نوع آخر للغرفة العامة من أجل إجراء تقييم أولي لها^(٤). وقد أرسلت لجنة للتحقيق في ملابسات المعاملة الوحشية التي تعرّض لها العسكري أندريه سيتشيف في «مدرسة تشيليا بينسك للدبابات»^(٥). كما صدر استئناف دعماً لفيزيائيين بدا أنهما سقطا ضحية «الهوس التجسسي

(١) *Rossiiskaya gazeta*, 23 January 2006, pp. 1-2, at p. 1

(٢) *Kommersant*, 23 January 2006, p. 2

(٣) Evans, 'First steps', p. 348

(٤) *Vremya novosti*, 23 January 2006, pp. 1-2

Vremya novosti, 12 December 2005, p. 1: قبل إقرار القانون.

(٥) *Izvestiya*, 3 February 2006, p. 3 تعرض سيتشيف للضرب المبرح ليلة رأس السنة من العام ٢٠٠٥ إلى درجة أنهم اضطروا إلى بتر رجله وأعضائه التناسلية: حُكم على رقيب في الجيش بالسجن ٤ سنوات جراء الجرم في شهر أيلول/سبتمبر التالي.

لجهاز الأمن الفيدرالي»^(١)؛ وعقدت ثلاث لجان اجتماعاً مشتركاً للبحث في الاضطرابات الاثنية التي وقعت في بلدة كوندوبوغا في كاريليا^(٢). ووفقاً للغرفة نفسها. فقد أدى أعضاؤها دوراً فاعلاً في كل أنواع المسائل العامة في السنوات الأولى لتأسيسها. فعلى سبيل المثال، لفت انتباه الحكومة الوطنية إلى خطة مد خط أنابيب النفط عبر المحميات الطبيعية بجوار بحيرة بايكال (جرى تغيير مسار الخط). واندفع باتجاه تقييد مجال المقامرة^(٣). كانت الغرفة العامة تعقد أربعة اجتماعات كاملة الأعضاء في السنة. أو خمسة؛ وكانت تعقد أحياناً اجتماعات مع الرئيس نفسه^(٤). كذلك كانت الغرفة ممثلة في كل أرجاء الاتحاد. فبحلول العام ٢٠١٠ كانت هنالك غرف عامة في حوالي ثلثي الجمهوريات والأقاليم في البلاد. وفي ست من أصل المقاطعات الفيدرالية السبع، وفي كثير من البلدات والمدن^(٥).

إلا أن «الغرفة العامة» أتت كمبادرة من الكرملين. وأوضح مسؤولوها البارزون منذ البداية أنهم «سوف يركزون في الحكومة، وقبل كل شيء في الرئيس» خلال نشاطاتهم. وقد صرح الأمين العام للغرفة العامة العالم البارز يفغيني فيليخوف خلال مؤتمر صحافي أن «في تاريخ المجتمع المدني الروسي صفحات من المواجهة مع السلطات. سوف نعمل بالتناغم مع الرئيس والديوان الرئاسي ومجلس الدوما والحكومة»^(٦). لم تكن الأحزاب السياسية ممثلة في الغرفة العامة، وطُلب إلى الأعضاء تعليق انتماءاتهم الحزبية طوال مدة عملهم في الغرفة العامة، بهدف الحفاظ على طابعها الحيادي؛ كما لم يُسمح لهم بإقامة أي نوع من العلاقات على أساس ولاءاتهم الوطنية أو الدينية أو الإقليمية (المادة ١١). وقد ضمت الغرفة العامة طاقم عمل صغيراً خاصاً بها، وكان يشكل رسمياً جزءاً من الديوان الرئاسي؛ في الحقيقة غالباً ما بدت المساهمة التي تقدمها الغرفة العامة نفسها مبهمة، بعيداً عن جهود أعضائها الأفراد والمنظمات التي تمثلها^(٧). ظاهرياً، توافرت للشعب الروسي هيئة أخرى يمكن له أن يعبر من خلالها عن همومه المختلفة خارج إطار السياسة الحزبية المقيد. وعملياً، عملت تلك الهيئة على احتواء هموم

(١) *Kommersant*, 10 June 2006, p. 4

(٢) *Novye izvestiya*, 14 September 2006, p. 2
مع شيشانيين اثنين ليلة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦؛ وقد وقع مزيد من الاضطرابات في الأيام التالية. راجع:

Maksim Grigor'ev, *Kondopoga: chto eto bylo* (Moscow: Yevropa, 2007).

(٣) راجع الموقع الإلكتروني للغرفة العامة: www.oprf.ru/rus/about. آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٤) خلال ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على سبيل المثال. جرت اجتماعات في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨، وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وفي ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ (المصدر نفسه).

(٥) James Richter, 'The Ministry of Civil Society? The Public Chambers in the regions'. *Problems of Post-Communism*, vol. 56, no. 6 (November-December 2009), pp. 7-20, at p. 7.

Kommersant, 24 January 2006, p. 3

Richter, 'Putin and the Public Chamber', p. 55

المجتمع، بقدر ما عملت على التعبير عن هذه الهموم، وبدت أكثر ميلاً إلى تعزيز التهكمية، الأمر الذي أثبط عزيمة المواطنين العاديين، وحال دون دخولهم الحياة العامة في المقام الأول، وإلى «إعادة إنتاج أنماط البيروقراطية الرسمية الروسية التي يُفترض بها أن تراقبها وتضبطها»^(١).

يجب النظر إلى إنشاء الغرفة العامة كجزء من سلسلة تغييرات أشمل، عقب أزمة بيسلان، ولكن ليس رداً عليها بالضرورة، تقضي إلى تعزيز الموقع المهيمن أصلاً للكرملين فيما يتعلق بالمجتمع الذي يحكمه. لقد تزايدت القيود الشديدة على عمل المنظمات غير الحكومية من شتى الأنواع، خصوصاً في ظل التعديلات القانونية التي جرت المصادقة عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، قبل أن تعقد الغرفة العامة اجتماعها الأول؛ وقد زاد هذا من صعوبة الحصول على التمويل الأجنبي، وفرض نظام تسجيل جديدًا مرهقًا (بدا الكرملين معنيًا بشكل واضح بمنع استخدام المنظمات غير الحكومية في «الثورات الملونة»، التي اندلعت في أماكن أخرى من أوراسيا)^(٢). في الوقت عينه، أعيد مرارًا تعديل القانون المتعلق بالاستفتاء، بدايةً من خلال قانون جديد بالكامل، صودق في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، منع أي ممارسة من هذا النوع طوال سنة من الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية، وصعب أكثر عملية جمع التوقيعات اللازمة للشروع فيه^(٣). وعمد تعديل للقانون، أُجري في العام ٢٠٠٨، إلى تقييد الأسئلة التي يمكن طرحها بهذه الطريقة، واستبعد أي سؤال يتعلق «بالكفاءة الحصرية للهيئات الفيدرالية التابعة لسلطة الدولة»^(٤). في غضون ذلك منح قانون جديد يتعلق «بالتطرف»، جرت مصادقته في العام ٢٠٠٢ وتوسيعه في العام ٢٠٠٧، السلطات مجموعة صلاحيات إضافية تستطيع من خلالها تهميش خصومها السياسيين في الوقت الذي تسعى فيه إلى التعامل مع الأعداد المتزايدة من الأفراد والمجموعات المنظمة التي تتخرب في أعمال عنف عرقية أو كارهة للأجانب^(٥).

(١) Richter, 'Putin and the Public Chamber', p. 43, 62

(٢) 'O vnesenii izmenenii v nekotorye zakonodatel'nye akty Rossiiskoi Federatsii', SZ, no. 3, item 282, art. 3, 10 January 2006 حول الارتباط مع «الثورات الملونة»، راجع ص ٥٧٦.

(٣) 'O referendumu Rossiiskoi Federatsii', SZ, no. 27, item 2710, 28 June 2004

(٤) المصدر نفسه، no. 17, item 1754, 24 April 2008

(٥) 'O protivodeistvii ekstremistskoi deyatel'nosti', ibid., no. 20, item 3031, 25 July 2002 راجع المصدر نفسه: no. 31, item 4008, art. 8, 24 July 2007. خلال العام ٢٠٠٨ على سبيل المثال، فتح محضر يعق محرر صحيفة داغستانية أسبوعية على خلفية أنه ينشر مقالات تدعو إلى نشاطات متطرفة، ويحث على الحقد أو العداوة على أساس الاثنية؛ من الجلي أن جرمه الفعلي كان نقله للفساد المستشري داخل وزارة الشؤون الداخلية في الجمهورية. وخلال العام ٢٠٠٩ نشرت وزارة العدل قائمة بمنشورات «متطرفة» شملت صورة «ويني ذا بو» واضعاً صليباً معقوفاً وموقفاً إلكترونياً إعلامياً عاماً يضم نصف مليون مشترك. راجع وزارة الخارجية الأميركية. *Human Rights Report: 2009*, Russia, 11 March 2010, at pp. 18–19, www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2009/index.htm =

تفقد السلطة التنفيذية: الأحزاب والإعلام والمحاكم

لم تكن السلطات الروسية تتمتع بصلاحيات واسعة فحسب، بل كانت القوى المضادة من كل الأنواع ضعيفة جداً. لم يكن هنالك نقص في الأحزاب السياسية، ولكن السلطات كانت تراقبها وتضبطها عن كثب، عبر قوانين مقيّدة جداً. وحرصت أن يظل حزبها الحاكم - حديثاً، حزب روسيا الموحدة - هو المسيطر. فقد حاز النسبة الكبرى من الأصوات في انتخابات العام ٢٠٠٢، وعلى ثلثي الأصوات تقريباً في العام ٢٠٠٧، الأمر الذي منحه ما يكفي من المقاعد لفرض القوانين الدستورية، فضلاً عن أشكال أخرى من القوانين حينما يشاء. كان مسيطراً أيضاً في شتى الأقاليم والجمهوريات، التي عمد الرئيس نفسه إلى تعيين مسؤوليها التنفيذيين البارزين، منذ نهاية العام ٢٠٠٤، ويمكن له صرفهم وقتما يشاء إذا فقد الثقة بهم^(١). في غضون ذلك، خفّضت عملية التسجيل من عدد الأحزاب نفسها إلى حوالي النصف، بزعم أنها أخفقت في تحقيق الحد الأدنى لعدد الأعضاء. ولكن لأسباب سياسية أيضاً، على الأقل من منظور الذين خاب أملهم. والاكيف يمكن للناخبين الروس اختيار بدائل سياسية، إن لم يكن من خلال نظام حزبي فاعل؟ كانت هنالك نقابات عمالية أيضاً. وأوضحت مراراً أن بوسعها إنزال الملايين إلى الشوارع في مظاهرات، ولكن عدد أعضائها كان قليلاً جداً، مقارنةً بما كان عليه في الحقبة السوفيتية. وفي أي حال، تتحمّل قيادات النقابات العمالية مسؤولية أساسية عن الوضع الراهن من خلال الممتلكات التي تديرها، والرواتب التي يتسنى لمسؤوليها البارزين التحكم بها^(٢).

لعل الصحافة مثّلت مصدر مراقبة إضافية على السلطة التنفيذية، ولكن تراجع تداولها بشكل كبير منذ أواخر سنوات العهد السوفيتي، وراحت ملكيتها تتمركز أكثر فأكثر بين أيدي الأوليغاركيين الموالين للكرملين. قدمت بضع صحف، من بينها «نوفايا غازيتا»، وهي صحيفة تصدر ثلاث مرات في الأسبوع

= آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. أضيفت في السنة التالية أعمال مؤسس علم السيّنولوجيا (أو العلمولوجيا) آل رون هابارد إلى قائمة المنشورات المتطرفة جراء تقويض القيم الروحية التقليدية لمواطني روسيا الاتحادية (موسكو تايمز، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ص٣، اقتباساً عن المدعي العام).

(١) "Ovnesenii izmenenii v Federal'nyi zakon "Ob obshchikh printsipakh zakonodatel'nykh (predstavitel'nykh) i ispolnitel'nykh organov gosudarstvennoi vlasti sub" ektov Rossiiskoi Federatsii i v Federal'nyi zakon "Ob osnovnykh garantiyakh izbiratel'nykh prav i prava na referendum grazhdan Rossiiskoi Federatsii""، SZ, no. 50, item 4950, art. 1, 11 December 2004.

(٢) راجع على سبيل المثال: Sarah Ashwin and Simon Clarke, *Russian Trade Unions and Industrial Relations in* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2003) *Transition*; Walter D. Connor, *Tattered Banners: Labor, Conflict, and Corporatism in Postcommunist Russia* (Oxford and Boulder, CO: Westview, 1996).

بلغت مستويات العضوية. في استطلاعنا للعام ٢٠١٠، حوالي ١٠٪ من السكان البالغين: خلال الحقبة الشيوعية كانت العضوية شاملة تقريباً.

الجدول ٨-١ أنماط الاستهلاك الإعلامي، ٢٠١٠

كم مرة تقوم ب...

أبداً	نادراً	أحياناً	دائماً	
١٢	٢٩	٣٨	٢٠	قراءة الصحف الوطنية؟
١٣	٢٨	٣٥	٢٤	قراءة الصحف المحلية؟
٢	٥	١٨	٧٦	مشاهدة محطات التلفزة الوطنية؟
٤	١٠	٢٨	٥٧	مشاهدة محطات التلفزة المحلية؟
٤٦	١٤	١٦	٢٣	استشارة الإنترنت؟

المصدر: استفتاء روسيا للعام ٢٠١٠، نسب تقريبية.

بدعم من صحيفة «نيويورك تايمز» والرئيس السابق غورباتشوف، منظوراً بديلاً. وكانت هنالك بعض الصحف الوطنية اليومية التي سمحت بتنوع الآراء، مثل صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» المتحررة إلى حد ما، وصحيفة الأعمال «كوميرسانت»، وصحيفة «فيدوموستي» (التي تعود ملكيتها إلى جهة أجنبية)، وصحيفة «إزفيسيتيا» الجادة التي تأسست منذ أمد بعيد (على الأقل حتى اكتساب شركة «غازبروم»، التي تسيطر عليها الدولة، حصة غالبية فيها عام ٢٠٠٥)، ولكن بالكاد كان تداولها يمثل تهديداً ولو محدوداً لسلطة الكرملين (على التوالي ٤٠ ألف نسخة يومياً و١١٣ ألفاً، و٧٥ ألفاً و١٥٠ ألفاً مطلع العام ٢٠١٠). في بلد يبلغ عدد سكانه أكثر من ١٤٠ مليون نسمة). كانت صحيفة «كوموسمولسكايا برافدا» الأكثر تداولاً بين جميع الصحف (٦٦٠ ألف نسخة يومياً). ولكنها كانت مؤيدة للحكومة بقوة، وتكرس الكثير من اهتمامها لأخبار المشاهير وفضائحهم داخل الوطن وخارجه، عوضاً عن نشر التقارير والتحليلات الجدية. عدا عن ذلك، كان كل الإعلام المطبوع معتمداً بشدة على إعانات الدولة، وكذلك على الطباعة والتوزيع، وعلى منشآت النقل التابعة للدولة. بالنتيجة، ظلت كل مجالات الأجندة السياسية في حال غموض جزئي أو كلي: مثل انتهاكات حقوق الإنسان في شمال القوقاز، والفساد الحكومي، والجريمة المنظمة، والإصابات غير العرضية في مخافر الشرطة.

كان للتلفاز تأثير أوسع، بالنظر إلى عدد مشاهديه (الجدول ٨-١). ولكن لهذا السبب كان يخضع لرقابة أشد. كما أن الدولة نفسها تمتلك الحصة الكبرى في «القناة الأولى» البارزة (قالت نسبة وصلت إلى ٧٨٪ من المشاهدين، في استطلاعنا للعام ٢٠١٠، إنها تشاهد برامجها الإخبارية بشكل منتظم):

وتملك القناة الثانية (روسيا) بشكل كامل. وكانت شركة «غازبروم» العائدة إلى الدولة تملك الحصة الكبرى في القناة الثالثة (NTV); وكان مصرف روسيا يملك الحصة الكبرى في قناتين آخرين، REN-TV والقناة الخامسة؛ وامتلكت إدارة مدينة موسكو محطة TV-Centre، التي أولت التطورات في العاصمة اهتمامها الأساسي. كما أن أكبر محطتين إذاعيتين، «مايك» و«روسيا»، تعود ملكيتهما أيضاً إلى الدولة. وكانت محطة «صدى موسكو» (Ekho Moskvy) المستقلة، هي الأقل انصياعاً، رغم أن ملكية معظم أصولها كانت مركزة بيد شركة غازبروم. في الواقع، فإن ثلثي محطات التلفزة في البلاد، التي يبلغ عددها ٢٥٠٠، تعود ملكيتها جزئياً أو كلياً إلى حكومات فيدرالية أو محلية^(١). بالنتيجة ساد على جميع الصعيد، «النموذج النيوفيدرالي». لقد توفر نطاق من المعلومات أوسع كثيراً مما كان عليه إبان العهد السوفيتي. وكانت هناك حرية أوسع لانتقاد السلطات، ولكن لم يكن للانتقاد تأثير عملي بالغ بسبب غياب البنى السياسية التي بإمكانها أن تأخذه إلى مدى أبعد. وطرأت مشكلات جديدة، مثل الضغوط التجارية، وتنامي الجريمة المنظمة، التي فرضت قيودها الجديدة. ونجم عن ذلك إعلام تحول من جديد إلى وسيلة تستخدمها النخب، وليس أداة رقابية تخدم الجماهير^(٢).

بالطبع هناك تقنيات أحدث، ولكن انتشارها أقل كثيراً مما هو عليه في الدول المتقدمة الأخرى. فحوالي ربع البالغين يحظون بإمكانية ولوج منتظمة إلى شبكة الإنترنت، ولكن عدد المستخدمين في الدول الغربية أكبر كثيراً، قياساً على عدد السكان. كما أن عدد الذين يملكون خطوط هاتف أرضية أكبر كثيراً، رغم أن روسيا تتقدم على الولايات المتحدة في مجال ملكية الهواتف النقالة^(٣). ويخضع الإنترنت لرقابة شديدة، ليس للبحث عن النشاط الإجرامي فقط، بل أيضاً للبحث عن المعارضة السياسية. ووفقاً

(١) راجع: *Human Rights Report: Russia*, at p. 16 2009.

(٢) Sarah Oates, 'A neo-Soviet model of the media', *Europe Asia Studies*, vol. 59, no. 8 (December 2007), pp. 1279-97, at pp. 1293-7.

(المواقف النيوسوفيتية للعامة كانت أيضاً مهمة). هنالك وفرة في المطبوعات المتعلقة بهذه المسائل: راجع على سبيل المثال: David MacFadyen, *Russian Television Today: Primetime Drama and Comedy* (London and New York: Routledge, 2008); Birgit Beumers, Stephen Hutchings and Natalia Rulyova, eds., *The Post-Soviet Russian Media: Conflicting Signals* (London and New York: Routledge, 2008); Stephen Hutchings and Natalia Rulyova, eds., *Television and Culture in Putin's Russia: Remote Control* (London and New York: Routledge, 2009); and Anna Arutunyan, *The Media in Russia* (Maidenhead and New York: Open University Press, 2009).

Sarah Oates, *Television, Democracy, and Elections: حول الجوانب السياسية للتلفزيون*, راجع على وجه التحديد: *in Russia* (Abingdon and New York: Routledge, 2006), and Ellen Mickiewicz, *Television, Power, and the Public in Russia* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2008).

United Nations Development Programme, *Human Development Report 2007/8* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2007), pp. 273-6.

للقانون، طُلب إلى مقدمي خدمات الإنترنت إعداد خطوط خاصة لتزويد الأجهزة الأمنية بكل حركة الاتصالات، مما يسمح لها بمراقبة التواصل عبر البريد الإلكتروني وأشكال أوسع من النشاطات. ولم يكن واضحاً ما إن كانت هنالك ضرورة لاستصدار مذكرة في جميع القضايا التي من هذا النوع، كما كانت هناك حالات كثيرة أخرى استُخدمت فيها الاتصالات الإلكترونية بكل وضوح لكشف المشاركين حتى في أشكال صغيرة من النزاعات السياسية ومعاقتهم. في أومسك، على سبيل المثال، أمرت الشرطة مديري منتدى إنترنت شهير بتزويدها بتفاصيل شخصية حول أي عضو ينشر تعليقات تنتقد سلطات المدينة؛ وأُخذت عقوبات بحق مزودي خدمة الإنترنت ومدونين أفراد بسبب «التحريض على التطرف» و«الحقد» و«العداية» تجاه الحكومات الإقليمية^(١). وقد جرت إزالة الموقع الإلكتروني الذي كان ينشر فضائح المسؤولين (Kompromat.ru) طوال الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٨، عبر اتصال هاتفي واحد على ما يبدو^(٢). مع ذلك، كانت هناك فرص لتبادل الآراء والمعلومات عبر الإنترنت أكبر كثيراً من تلك التي توافرت عبر الإعلام التقليدي، بأي شكل كان؛ الأهم على وجه التحديد كان «إنترنت النخبة»، الذي يتضمن نشرات دورية إلكترونية يجري تداولها على مقياس واسع بين كبار المسؤولين والأكاديميين والمتخصصين^(٣).

كما بدا جلياً أن الصحفيين أصحاب الرأي المستقل يتعرضون للخطر إن ضايقوا الأقوياء والنافذين. سبق أن ذكرنا القضية الشهيرة لآنا بوليتكوفسكايا التي أردت بالرصاصة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، فيما بدت جريمة قتل مأجور، وتصدّرت قضيتها عناوين الصحف في أنحاء العالم؛ حيث إن كتاباتها الصريحة حول الحرب الشيشانية ونظام بوتين ككل خلق لها كثيراً من الأعداء. لكنها كانت واحدة من كثيرين جداً من الصحفيين الذين تعرضوا للاعتداءات، وبعضهم يعملون في الجريدة التي كانت تعمل فيها، «نوفايا غازيتا». في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تعرّض زميل سابق، وهو اليوم محرر لصحيفة محلية في حي خيمكي في موسكو، لاعتداء قرب منزله، فقد على أثره الوعي؛ وكان معارضاً عنيداً للإدارة المحلية، حيث انتقد خطتها الرامية إلى إنشاء طريق وسط غابة محلية وتدمير نصب

(١) راجع وزارة الخارجية الأميركية، تقرير حقوق الإنسان: روسيا، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، على الموقع الإلكتروني التالي: www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2008/index.htm، آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٢) Freedom House. *Freedom on the Net: A Global Assessment of Internet and Digital Media* (2009), at p. 2, (www.freedomhouse.org آخر ولوج إلى الموقع في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠).

(٣) Ya. A. Zasursky, ed., *Sredstva massovoi informatsii Rossii: uchebnoe posobie dlya studentov vizov* (Moscow: Aspekt Press, 2006), pp. 37-9

أول صحيفة على الإنترنت من هذا النوع كانت Gazeta.ru التي بدأت تصدر في العام ١٩٩٩ (المصدر نفسه، ص ٢٤٣). تنشر فريدم هاوس تقريراً دورياً حول «الحرية على الإنترنت» في روسيا وبعض الدول الأخرى وذلك على الموقع الإلكتروني التالي: www.freedomhouse.org.

تذكاري حول الحرب يعترض سبيل هذا الطريق^(١). وهناك ضحية أخرى، وهو المراسل العسكري في صحيفة «كومرسانت» إيفان سافرونوف، حيث قفز من نافذة في الطابق الخامس في المبنى السكني الذي كان يقطنه، وبدا ذلك عملية انتحار. ولكن وفاته كانت عقب اكتشافه معلومات حساسة حول بيع أسلحة روسية لإيران وسوريا، الأمر الذي كان سيخرج المسؤولين الكبار^(٢). والضحية الأخرى صحافي كان يعمل في إدارة الحملات في مدينة روستوف، مات في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، بعد تعرُّضه لإصابات خطيرة في الرأس، على خلفية ما أسمته السلطات خلافاً عائلياً. ولكن لم يساور زملاؤه أي شك في أنها كانت جريمة مع سبق الإصرار^(٣). في شهر تشرين الثاني/نوفمبر التالي سقطت صحافية كانت تعمل في تلفزيون كالمينغراد من الطابق الرابع عشر، مما أدى إلى وفاتها، بعد فوزها في معركة قضائية لاستعادة السيطرة على قنواتها المستقلة الرأي؛ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، توفي صحافي من تومسك في المستشفى بعد تعرضه لإصابات إثر احتجازه لدى الشرطة ودخوله في غيبوبة لم يبق منها^(٤).

بالنظر إلى مساحة روسيا الشاسعة، تُجرى الحملات السياسية عملياً عبر التلفاز؛ وبما أن السلطات نفسها تسيطر فعلياً على التلفاز، فهذا يعني أن التغطية التلفزيونية للانتخابات تركز في غالبيتها على إظهار الكرملين بصورة إيجابية، وخصومه بصورة سلبية، هذا إذا غطتهم أصلاً. والدراسة الأوفى لهذا الأمر هي التي أجراها «مركز الصحافة العاملة في الظروف القاسية»، التابع «لثقافة الصحفيين الروس»، والتي غطت مجمل فترة انتخابات مجلس الدوما عام ٢٠٠٧، والانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٨. وقد وجدت الدراسة أن حزب روسيا الموحدة حظي، من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بـ ١٩,٢٪ من التغطية الإعلامية في وقت الذروة على القناة الأولى، أي أكثر بعشر مرات من منافسه الأبرز، وحظي الحزب الشيوعي بـ ١,٩٪. على القناة الثانية، «قناة روسيا» التي تملكها الدولة بالكامل، كانت النسب متماثلة؛ حيث حظي حزب روسيا الموحدة بـ ٢٠,٢٪، يليه الحزب الديمقراطي الليبرالي الذي حظي بـ ٢,٧٪. وكان الوضع مشابهاً جداً على القناة التجارية NTV، حيث كُرس ١٩,١٪ من التغطية لحزب روسيا الموحدة، و٢,٨٪ لأقرب منافسيه، حزب «روسيا العادلة» المؤيد للكرملين. ومجدداً كان الوضع مشابهاً جداً خلال الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية؛ حيث حظي ديمتري ميدفيديف بـ ٢٥,٩٪ من التغطية الإخبارية في وقت الذروة على محطة روسيا، وبـ ٢٢,٤٪ على القناة الأولى، وبنسبة هائلة بلغت ٤٢,٣٪ على قناة NTV؛ وحظي أقرب منافس له، وهو غينادي زوغانوف، بـ ٦,٨٪، و٢,١٪، و١,٤٪ على

(١) Guardian, 18 November 2008, p. 19 (نجا ولكنه فقد رجلاً).

(٢) المصدر نفسه، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، ص ١٩.

(٣) المصدر نفسه، الأول من تموز/يوليو ٢٠٠٩، ص ١٧ (أشارت السلطات أيضاً إلى حادثة على السلام).

(٤) المصدر نفسه، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ص ١٥ (كالمينغراد)؛ المصدر نفسه، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ص ٢٣

(طومسك).

التوالي. خلص المركز إلى أن القنوات التابعة للدولة لم تنفذ التزاماتها القانونية بخلق ظروف متساوية لجميع المرشحين، وتحيزت لديمتري ميدفيديف، من حيث الوقت الذي حُصص له، وكذلك من حيث طريقة تغطيتها؛ كما كانت قناة NTV متحيزة بشكل جلي^(١).

ليست روسيا الدولة الوحيدة التي تسعى حكومتها إلى التلاعب بالإعلام المطبوع والإلكتروني، لكنها حتمًا حالة متطرفة، بحلول المراحل الأخيرة من رئاسة بوتين. وقد وجد الاستطلاع الدوري الذي تجريه «فريدوم هاوس» أن حرية الصحافة في روسيا تراجعت طوال تلك الفترة، وأن «الكرملين يعتمد على إدارة إعلامية نمطها سوفيتي لتسهيل الانتقال السياسي الحساس وحرف مسؤوليته عن انتشار الفساد والعنف السياسي». لقد نصّ الدستور اسمياً على حرية التعبير وحرية الصحافة، ولكن النظام القضائي المسيء والفساد استُخدم للتضييق على القلة المتبقية من الصحفيين الذين تجرأوا على الحفاظ على استقلاليتهم، ومحاكمتهم. ففي إحدى الدعاوى، مثلاً، اتُهم صحافيان من باشكورتوستان السلطات المحلية بالفساد، فأديننا بالاستناد إلى البنود العمومية للقانون المتعلق بالتطرف، وأصدر بحقهما حكم معلق بالسجن، ومُنعا من العمل الصحفي مدة سنة (الصحيفة نفسها أوقلت). كما مورست ضغوط إضافية على الصحفيين حيال طريقة تغطيتهم لما بات يُعرف بالأزمة الاقتصادية العميقة؛ حيث حذّر الادعاء العام الإعلام من التقارير الإخبارية «المدمرة». وطلب بوتين علناً إلى الصحفيين عدم نشر أخبار غير وطنية، وصدرت تعليمات لكل أقسام الإعلام بتفادي استخدام كلمة «أزمة» في تغطياتهم. في الواقع عمدت الشرطة والقوى الأمنية أحياناً إلى الاعتداء على الصحفيين الذين كانوا يقومون بواجبهم المهني فحسب. كما حدث في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عندما أتلّفوا معدات مراسلي قنوات التلفزة والصحفيين أثناء تغطيتهم المظاهرات المحلية ضد زيادة الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة^(٢).

إن الكثير من الهموم نفسها أبرزها استطلاع مواز أجرته منظمة «صحافيون بلا حدود» التي اتخذت مقرها في باريس، حيث خلصت في تقريرها للعام ٢٠١٠ إلى أن معظم الروس فرص سماعهم آراء مستقلة على محطات التلفزة الروسية محدودة جداً، وأن الشخصيات المعارضة ونقاد الحكومة لا يملكون

(١) راجع على التوالي: www.memo98.cjes.ru/?p=3&sm2=on&reports=200711 وحول الانتخابات الرئاسية:

www.memo98.cjes.ru/?p=3&sm2=on&reports=200803، آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. النتائج التي أُفيد عنها كانت للتغطية بين ٢ و٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وقد أجري كثير من الدراسات النوعية الأخرى حول تغطية الانتخابات على القنوات التلفزيونية الأساسية، فقد تفحصت (ميدياالوجيا)، على سبيل المثال، النشرات الإخبارية والبرامج التحليلية على ٥ قنوات تلفزيونية خلال الفترة السابقة لانتخابات مجلس الدوما في العام ٢٠٠٧. ووجدت أن حزب روسيا الموحدة حظي بتغطية أكثر بمرتين أو ثلاث مرات من أقرب منافس له، وهو الحزب الشيوعي على امتداد الفترتين ٢٧-٢٦ و٢٥-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر (3) *A Nezavisimaya gazeta*, 29 November 2007, p. 3.

(٢) راجع: 1-2 *Freedom House, Freedom of the Press 2009: Russia*, at pp. 1-2.

www.freedomhouse.org/template.cfm?page=251&country=7689&year=2009 آخر ولوج في ٢٠ أيلول/سبتمبر

إمكانية الولوج إلى المحطات الوطنية^(١). وقد انتقدت منظمة «صحافيون بلا حدود» تحديداً التغطية الإعلامية خلال الفترة التي سبقت انتخاب ديمتري ميدفيدف، وتسلم بوتين عام ٢٠٠٨ رئاسة الوزراء، والتي شهدت «عراقيل جديدة» أمام عمل الصحفيين أضيفت إلى العراقيل التي كانوا يعانون منها طوال عقد أو أكثر. كما خضعت طريقة معالجة الأزمة الاقتصادية أيضاً للانتقاد. في بعض المناطق، مثل سفيردولوفسك، وُضعت مثل هذه المسائل بين أيدي جهاز الأمن الفيدرالي؛ ووجد الصحفيون وصحفهم أنفسهم ملاحقين من قبل المحاكم بسبب نشرهم على سبيل المثال تحليلاً حول الأزمة جرى التطرق فيه إلى مقارنات علنية مع أعمال العنف التي وقعت في نوفوتشيركاسك عام ١٩٦٢، أو بسبب تحقيقهم في حسابات عدد من الشركات المالية. هناك قضية أخرى، وهي قضية الصحافية ناتاليا مورار. وناتاليا مواطنة مولدوفية تعمل في صحيفة «نيو تايمز» الأسبوعية المستقلة، كانت تجري تحقيقاً حول قيام الكرملين بتمويل حملة «حزب روسيا الموحدة» سراً، خلال الفترة السابقة لانتخابات مجلس الدوما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ثم وجدت نفسها عاجزة عن العودة إلى البلاد بعد أن سافرت في رحلة إلى الخارج^(٢).

قامت كلٌّ من «فريدوم هاوس» و«صحافيون بلا حدود» بنشر مؤشر إحصائي لحرية الصحافة، سمح بإجراء بعض المقارنات. وبعد حوالي ٢٠ سنة من تأسيس روسيا مستقلة وتالية للحقبة الشيوعية ظاهرياً، تُعدّ مستويات حرية الصحافة فيها، وفق هذه المعايير، من أدنى المستويات في العالم (راجع الجدول ٨-٢). عادةً يجمع مثل هذه المؤشرات خبراء ومتخصصون مستقلون من الدول المعنية، باستخدام قائمة تدقيق تفصيلية^(٣). كانت استنتاجاتهم قاطعة بشكل لا لبس فيه. وبحسب «فريدوم هاوس»، احتلت روسيا

(١) صحافيون بلا حدود. التقرير السنوي للعام ٢٠١٠: روسيا، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. على الموقع الإلكتروني التالي: www.rsf.org/spip.php?page_impression&id_article=35872. آخر وولوج إلى الموقع في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

(٢) راجع: www.rsf.org/spip.php?page_impression&id_article=33220. آخر وولوج إلى الموقع في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠. التشبيه مع نوفوتشيركاسك اقترحه يفيني غونتماخر في: 'Stsnarii: Novoherkassk- 2009'. *Vedomosti*, 6, November 2008, p. A04

وقد أدى إلى توجيه رسالة تنبيه من مكتب المدعي العام (تقارير حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٩، ص ٢١). المقال المتعلق بتمويل حزب روسيا الموحدة نشر في، (*Chernaya kassa* 'Kremlia', *New Times*, no. 44 (10 December 2007)). pp. 18 22.

(٣) في حالة فريدوم هاوس على سبيل المثال، نجمت اكتشافاتها عن عملية تحليل وتقييم متعددة الجوانب قام بها فريق من الخبراء والباحثين الإقليميين، حيث كان هنالك حكماً عنصر اللاموضوعية. راجع: www.freedomhouse.org/uploads/fop/2009/FreedomofthePress2009_Methodology.pdf. آخر وولوج في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وقد استشارت منظمة صحفيين بلا حدود شركاءها الـ ١٥ وشبكة من ١٣٠ مراسلاً حول العالم إلى جانب صحفيين وباحثين ومحامين وناشطين في مجال حقوق الإنسان؛ ثم استخدمت المنظمة مقياساً كانت هي قد وضعته لإعطاء درجة للبلاد في كل استطلاع. راجع: www.rsf.org/IMG/pdf/note_methodo_en.pdf. آخر وولوج في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

الجدول ٨-٢ مؤشرات حرية الصحافة، دول مختارة، ٢٠١٠ (تصنيفات)

عدد الدول	الصين	روسيا	الهند	أوكرانيا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	اليابان	صحافيون بلا حدود
١٧٨	٧١	١٤٠	١٢٢	١٣١	١٩	٢٠	١١	صحافيون بلا حدود
١٩٦	١٨١	١٧٥	٧٢	١٠٨	٢٦	٢٤	٢١	فريدم هاوس

المصدر: مأخوذ من «مؤشر حرية الصحافة» برعاية «صحافيون بلا حدود»، ومعرض على الموقع الإلكتروني: www.rsf.org، ومن «مؤشر حرية الصحافة» لـ «فريدم هاوس» المعروف على الموقع الإلكتروني:

www.freedomhouse.org

المرتبة ١٧٥ بين ١٩٦ دولة شملها الاستطلاع في العام ٢٠١٠، أي قبل السعودية ولكن بعد جمهورية الكونغو الديمقراطية وطاجكستان: وحلت الدول الاسكندنافية في قمة القائمة، وكوريا الشمالية في آخرها^(١). وقد وضعت منظمة «صحافيون بلا حدود» روسيا في المرتبة ١٤٠ بين ١٧٨ دولة شملها استطلاع حول «مؤشر حرية الصحافة» في السنة نفسها، أي بعد العراق وإثيوبيا: وحلت الدول الاسكندنافية من جديد (مع هولندا وسويسرا) في القمة، وأريتريا في آخر القائمة^(٢). كانت مقارنة أخرى، «مؤشر الاستدامة الإعلامية»، أقل شمولاً في تغطيتها العالمية، ولكنها تطرقت إلى مسائل مماثلة، باستخدام وسائل تقييم مشابهة. فعلى مقياس من صفر (الأدنى) إلى ٤ (الأفضل)، صنفت روسيا في العام ٢٠١٠ بدرجة ١.٤٥ (أي مثل طاجكستان). وقد أشّر هذا على «نظام مختلط غير قابل للاستدامة»، مع معارضة شرائح من النظام القضائي والحكومة للإعلام الحر، ومثل تراجعاً جلياً على امتداد العقد^(٣).

سيادة القانون

لعل الأمر الأبرز هو بقاء سيادة القانون موضع التباس. القضاة، رسمياً، مستقلون ولا يخضعون إلا لدستور روسيا الاتحادية والقانون الفيدرالي (المادة ١٢٠): إنهم «غير قابلين للعزل» (المادة ١٢١)

(١) راجع: www.freedomhouse.org/uploads/Top_2009_FreedomofthePress2009_tables.pdf. آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٢) للاطلاع على القائمة الكاملة، راجع: (مؤشر حرية الصحافة ٢٠٠٩). www.rsf.org. آخر ولوج في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

(٣) راجع: www.irex.org/programs/MSI_EUR_2010/2010msie_score_compilatio.xls آخر ولوج إلى الموقع في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (سجلت روسيا ٢٠٠ سنة ٢٠٠١، وهي السنة الأولى التي تجرى فيها هذه التجربة).

الجدول ٨-٣ النظام القضائي الروسي: نبذة

ينقسم النظام القضائي إلى ثلاثة فروع. معظم القضايا العادية تُسوى في المحاكم ذات الاختصاص العام في المقاطعات الريفية والمدنية، أو على مستوى الإقليم، وكل هذه المحاكم خاضعة للمحكمة العليا (المادة ١٢٦ من الدستور). لا تُستأنف قراراتها إلا أمام المحكمة العليا إلا إذا كانت هنالك مسألة دستورية. أما نظام المحاكم التجارية الخاضعة لهيئة التحكيم العليا (المادة ١٢٧ من الدستور)، فيشكل الفرع الثاني من النظام القضائي؛ ويتعامل مع قضايا تتضمن خلافات تجارية بين جهات قانونية (شركات) وجهات قانونية والدولة. وتمثل المحكمة الدستورية (المادة ١٢٥ من الدستور)، وكذلك المحاكم الدستورية في عدد من الكيانات الإدارية، الفرع الثالث من النظام القضائي.

إضافةً إلى ذلك، يتولى «قضاة السلام» في المناطق المحلية القضايا الجنائية التي تتضمن أحكاماً قصوى أقل من ثلاث سنوات، وكذلك بعض القضايا المدنية؛ ويعملون في جميع المناطق ما عدا الشيشان. «النيابة العامة» (المادة ١٢٩ من الدستور) هي مؤسسة روسية متميزة أخرى، أسسها بداية بطرس الأكبر، وهي تشرف على تطبيق التشريعات على كامل أراضي الدولة؛ النائب العام يعينه ويقيله مجلس الاتحاد باقتراح من الرئيس.

المصدر: وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٩؛ روسيا ٢٠١٠: النظام القضائي مستند تماماً إلى الدستور، المواد ١١٨-١٣١.

و«محصنون» (المادة ١٢٢). لكن المحكمة الدستورية، التي يفترض بها أن تراقب وتضبط سلوك الرئيس وكذلك سلوك المسؤولين الكبار في الحكومة، يُعيّن أعضاؤها من قِبَل الرئيس، وتخضع لموافقة الهيئة العليا في البرلمان؛ قضاة المحكمة العليا وهيئة التحكيم العليا يعيّنهم الرئيس مباشرةً (المادة ١٢٨). ووفقاً للدستور السابق، حتى العام ١٩٩٣، ظل مجلس مفوضي الشعب ينتخب أعضاء المحكمة الدستورية، التي أبطلت قرارات الرئيس في عدة مناسبات هامة^(١). ومادام تعيين القضاة في يد الحكومة (عملياً) فمن غير الوارد أن تدافع المحاكم عن حقوق المواطنين العاديين إن انتهكت السلطات نفسها هذه الحقوق؛ ومن غير الوارد أن يُحاسب الوزراء الأفراد على أفعالهم، وعن أي إساءة تصرف إذا لزم الأمر. إن المغزى الرئيس لخطابات ميديفيديف المختلفة التي وجهها إلى الأمة، حتى قبل أن يصبح رئيساً، هو «العدمية القانونية»: تجاهل القانون، والضرر الذي لحق بالاقتصاد والحياة العامة بسبب الدأب على انتهاكه. ولكن إلى أن يتم فصل القضاء بشكل واضح عن الحكومة نفسها، فبالكاد سيلاحظ أي تحسن نوعي.

(١) الدراسة الأوفى في: Alexei Trochev, *Judging Russia: Constitutional Court in Russian Politics, 1990-2006* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2008)

يتوفر سرد شامل لكل جوانب القانون الروسي في: William E. Butler, *Russian Law*, 3rd edn (Oxford and New York: Oxford University Press, 2009).

لا شك في أن المراقبين الخارجيين قد لاحظوا أن النظام القضائي ككل لم يكن يعمل بثبات كمثل موازن فاعل للفروع الأخرى للحكومة (تتوفر نبذة أساسية في الجدول ٨-٣). بادئ الأمر، يخضع القضاة لتأثير القوى التنفيذية والعسكرية والأمنية، خصوصاً في القضايا البارزة أو الحساسة سياسياً. فضلاً عن ذلك تجري على الدوام رشوة القضاة من قبل المسؤولين وغيرهم. على الرغم من الزيادة على رواتبهم التي أريد بها التخفيف من استمرار هذا الانتهاك للقانون، إن لم يكن التخلص منه. وكانوا يضطرون إلى إقالة حوالي ٧٠ قاضياً من مناصبهم كل سنة لأسباب من هذا النوع. وقد أصدر حوالي ٢٠٠ تنبيه على مجموعة مختلفة من المخالفات، منها تأخيرات غير مبررة في معالجة القضايا، وتصرفات متعلقة بمعايرة الخمر وغيرها من التصرفات المنكرة، وصراعات على المصالح أو فساد. كما لم يكن هناك نظام مجدٍ لحماية الشهود الذين غالباً ما يُستدعون للإدلاء بشهادات تدين المتهمين الذين لديهم معارف من المجرمين النافذين؛ وقد أُفيد أن حوالي نصف الشهود في مثل هذه القضايا تلقوا تهديدات أو تعرضوا للعنف، وقلة منهم كانوا يعرفون الترتيبات القائمة لضمان أمنهم الشخصي^(١). وفق تقرير «مجلس أوروبا»، الصادر عام ٢٠٠٩ والمستند إلى مقابلات أجريت مع قضاة ومدعين عامين ومحامي دفاع ومتهمين، كان القضاة على الدوام يتلقون اتصالات هاتفية مهددة من رؤسائهم الذين يملون عليهم كيفية إصدار الأحكام في قضايا معينة (هذا يُسمى أحياناً «القضاء الهاتفي»)، وكان هناك تركيز كبير في فرض الإدانات بأي ثمن^(٢).

هناك مسائل إضافية تخص المحكمة الدستورية نفسها، التي تهدف إلى الحفاظ على نزاهة النظام القضائي ككل. بكل تأكيد جرى الحد من استقلاليتها حينما عدّل القانون الذي تعمل بموجبه في العام ٢٠٠٩، وذلك حتى يجري تعيين رئيسها ونائبي الرئيس مستقبلاً من قبل الهيئة العليا في البرلمان بتسمية من رئيس البلاد. عوضاً عن انتخابهم بواسطة اقتراع سري بين القضاة أنفسهم^(٣). إضافة إلى ذلك، أُجبر اثنان من أعضاء المحكمة التسعة عشر على ترك منصبيهما، حينما أعلننا عن مخاوفهما من الضغوط التي يتعرض لها الجسم القضائي ككل. أحدهما، أناتولي كونونوف، هجر المحاكم نهائياً، والآخر، فلاديمير ياروسلافتسيف، تنحى عن منصبه في «مجلس القضاة» المسؤول عن المسائل التأديبية. أما ياروسلافتسيف الذي ظل في منصبه في المحكمة نفسها فقد أقاد للصحيفة الإسبانية «إل باس» أن الأجهزة الأمنية تهيمن على القضاء بقدر ما كانت عليه في الحقبة السوفيتية، وأن المحاكم

(١) Human Rights Report: Russia, at p. 8 2009

(٢) راجع: www.assembly.coe.int/Documents/WorkingDocs/Doc09/EDOC11993.pdf. آخر ولوج في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. حول العدالة عبر الهاتف تحديداً، راجع: Alena Ledeneva, 'Telephone justice in Russia', *Post-Soviet Affairs*, vol. 24, no. 4 (October-December 2008), pp. 324-50.

(٣) 'O vnesenii izmenenii v Federal'nyi konstitutsionnyi zakon "O Konstitutsionnom Sude Rossiiskoi Federatsii"', *SZ*, no. 23, item 2784, 2 June 2009.

نفسها تحولت إلى أداة بيد السلطة التنفيذية، وأن أحكامها تُتخذ في الديوان الرئاسي. عندها أُجبر كونونوف، الذي دافع عن زميله في مقابلة مع صحيفة أسبوعية، على الاستقالة من منصبه بعد أن دعاه القضاة الآخرون إلى القيام بذلك بحجة أنه، عدا عن المقابلة المهنية، قد عمد تكراراً إلى استخدام حقه في الإدلاء برأيه الشخصي (بمعنى آخر، رأي معارض) في قرارات المحكمة^(١).

كما تبين أن المواطنين الأفراد وممثليهم القانونيين لن يحظوا بدعم كبير إن تصرفوا على نحو لا ترضى عنه السلطات على أي مستوى كانت. ولم تشعر المحامية إيناً يرموشكينا، على سبيل المثال، بكثير من القلق، حينما وجدت مجموعة من عناصر الشرطة بانتظارها عند مدخل المبنى الذين تسكنه لدى عودتها إلى منزلها ذات مساء من شهر أيار/مايو ٢٠٠٨. ولكن حين أحاط عناصر بالزي المدني بها وبزوجها، وأصدر شرطياً بالزي الرسمي أمراً باعتقالهما أيقنت أن الأمور أخطر مما تخيلته. فقد كُبلت يديها بالأصفاد، ووُضعت في سيارة شرطة وتعرضت للضرب؛ في غضون ذلك سيق زوجها إلى شقتيها، حيث صادرت الشرطة وثائق كانت قد جمعتها حول أقرباء مسؤولين كبار في الحكومة والمدينة، لأسباب يُفترض أنها تتعلق بتحقيق في قضية تزوير. قيل لها: «هذا سيعلمك ألا تتعرضي للشخصيات الهامة». بدا جلياً أن مصدر متاعبها أتى من محاولاتها لمكافحة الفساد المستشري في مجال منح الرخص لمزاولة مهنة الكاتب العدل. لم يُمنح سوى عدد قليل نسبياً، لذا كان المرود مرتفعاً جداً، وهددت يرموشكينا بتقويض هذا المجال المربح من خلال التشكي بأن عدداً كبيراً من هذه الرخص يُمنح لأقرباء المسؤولين النافذين عوضاً عن المحامين أصحاب الكفاءة العالية لكنهم غير المدعومين سياسياً، أو إلى الأشخاص المستعدين لدفع رشوة تصل إلى ٥٠٠ ألف دولار، وهم مطمئنون بأنهم سيتمكنون من استعادة أموالهم هذه بأقل من سنة؛ وبعدها لن يكسبوا إلا الأرباح لجيوبهم^(٢).

هنالك قضية أخرى، وهي قضية جذبت اهتمام العالم، تمحورت حول وفاة سيرغي ماغنيتسكي في سجن بموسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بعد رفض التماساته لتلقي علاج طبي. كان ماغنيتسكي، وهو محام في أواخر الثلاثينات من عمره، شاهداً أساسياً في معركة قضائية حادة حول تحايل ضريبي مزعوم بين الحكومة الروسية وشركة «هيرميتاج كابييتال ماناجمانت»، ومقرها في لندن، وكانت أنفاً أبرز صندوق استثماري في البلاد. اتهم المؤسس الشريك لشركة هيرميتاج، ويليام براودر (لسخرية القدر أنه حفيد قائد شيوعي أميركي) المسؤولين الفاسدين باستغلال شركة هيرميتاج وغيرها من الشركات، لتقديم عائدات مزورة من أجل الاحتيال على دافعي الضرائب الروس بمئات الملايين من الدولارات، وذلك ضمن فضيحة طالت عناصر بارزين في الشرطة وقضاة وبيروقراطيين حكوميين ومصرفيين، وكذلك المافيا. اعتقل ماغنيتسكي كمشتبه به، وسُجن سنة في زنزانه قذرة. وفي إفادة مطولة أرسلت

(١) *Kommersant*, 2 December 2009, pp. 1, 4

(٢) *Moscow Times*, 3 October 2008, pp. 1, 2

إلى المدعي العام، اشتكى من المعاملة التي يتلقاها، ومن رفض طلباته المتعددة بمقابلة طبيب، حتى عندما كان يعاني بشكل جلي من الألم (أصيب ماغنيتسكي بالتهاب البنكرياس خلال وجوده في السجن، وعُزيت وفاته رسمياً إلى تمزق في غشاء المعدة)^(١). اعتبر أصدقاء المحامي وزملاؤه أنه حُرْم عمداً من تلقي العلاج لإجباره على الشهادة ضد براودر وشركته. أعقب الوفاة تحقيق؛ ولكن ذلك بالنسبة إلى الصحافيين الغربيين كان بمثابة تذكير مؤلم بأثمان التصادم مع مصالح النافذين في بلد يُقتل فيه صحافيو الحملات وناشطو حقوق الإنسان من دون محاسبة القاتل^(٢).

الوجه الآخر للعملة كان أن المسؤولين الكبار وعائلاتهم لا يخشون شيئاً حتى لو أدت تصرفاتهم إلى إصابة أو إزهاق أرواح أفراد أبرياء في المجتمع: أشخاص مثل ابن وزير الدفاع، سيرغي إيفانوف، الذي دهس مسناً كان يسير في الطريق وقتله في العام ٢٠٠٥، ولكنه تفادى المحاكمة (كان يمكن أن يُسجن خمس سنوات)^(٣). ونشأت موجة جدل أخرى، حينما اصطدمت مقدمة سيارة «مير سيدس سيدان» تعود إلى مدير تنفيذي كبير في شركة «لوك أويل» بسيارة «سيتروين» وسط موسكو، في شباط/فبراير ٢٠١٠، فقتلت طبيبة نسائية بارزة وكنتها. على الفور ألقت الشرطة باللوم على سيارة السيتروين. مدعية أنها اندفعت بشكل غير قانوني إلى الطريق أمامها. ولكن سرعان ما ظهر سيناريو آخر على لسان شهود عيان أصروا على أن الحقيقة هي العكس تماماً. في البداية، لم تبتدِ الشرطة اهتماماً كبيراً، حيث رفضت إصدار تقرير حول الحادث (وهو من مستوجبات القانون) وأدعت أن كاميرات الفيديو القريبة كانت في الاتجاه المعاكس؛ ولكن لم يظهر أي من التسجيلات التي التقطتها الكاميرات. في غضون ذلك، أوضحت الشركة أنها تآبى دفع التعويض، حتى لو ثبت أنها مذنبية؛ أما المسؤول في شركة لوك أويل، أناتولي باركوف، الذي تعرض هو نفسه لبعض الإصابات الطفيفة، فقد كان رئيس القسم الأمني في الشركة. ويُعتقد أنه يملك شبكة معارف بارزين في الدولة، ممّا يضعه خارج متناول القانون. وينظر كثير من الروس العاديين، إلى هذه الحادثة برمتها كدليل إضافي يشير إلى أن الشرطة الفاسدة السيئة السمعة ليست سوى قوة لحماية الأقوياء في الدولة، بدلاً من حماية المواطنين العاديين^(٤).

لأسباب كهذه، حظيت المحاكم وجهاز تطبيق القانون عمومًا بسمعة سيئة بين الناس. فمستويات عدم الثقة برجال الشرطة مرتفعة جداً؛ ثلثا الأشخاص الذين استطلعت آراؤهم من قبل مركز «ليفادا» مطلع العام ٢٠١٠، كانت ثقتهم برجال الشرطة محدودة، بل معدومة، والعكس تماماً هو الصحيح في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وفي موسكو، استحال إيجاد مُسْتَطَلَع واحد مستعد تماماً لإيلاء الشرطة

(١) *Guardian*, 19 November 2009, p. 27

(٢) *Sunday Telegraph*, 22 November 2009, p. 27

(٣) أُفيد عن الحادث في موسكو تايمز، ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥، ص ٣.

(٤) *Sunday Telegraph*, 5 March 2010, pp. 1-2, at p. 2

ثقتهم: واحد بالمئة فقط، كانوا يميلون إلى الثقة بها. هل تدافع المحاكم عن حقوق المواطنين العاديين إذا كانوا ضحية للانتهاك على أيدي الشرطة؟ ٢٩% فقط في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وتوقوا بعض الشيء بأنهم سيتلقون المساعدة: أما ٥٤% فأبدوا الرأي المعاكس^(١). هل المحاكم مستقلة فعلياً عن الحكومة؟ ٨% فقط، وفقاً لاستطلاعات مركز «ليفادا»، اعتقدوا بصحة ذلك: واعتقد ١٢% أن المحاكم تهيمن عليها الحكومة الفيدرالية، ورأى ١٧% أن السلطات المحلية تهيمن عليها. واعتبرت النسبة الكبرى على الإطلاق، البالغة ٣٧%، أنها فاسدة بكل بساطة (أي شخص يملك المال بوسعه أن ينال الحكم الذي يريده)، واعتبرت غالبية ساحقة (٦٨%) أن القانون لا يوفر لها الحماية، لأنه لم يُكْتَبَ للجميع ويسمح لكثير من الأثرياء والنافذين بتجاهله كلما حلا لهم ذلك^(٢).

وما لم تقدم المحاكم الروسية أي حل، فإن هناك قطعاً طرقاً أخرى يمكن عبرها للمواطنين العاديين أن يؤمنوا حقوقهم، أو أن يحاولوا تأمينها على الأقل. إحدى هذه الطرق هي «المفوض فوق العادة لحقوق الإنسان في روسيا الاتحادية»، أو أمين المظالم، وهو منصب تأسس في شكله الحالي عام ١٩٩٧ وفقاً للنموذج السويدي الكلاسيكي^(٣). كان أمين المظالم الأول النائب الشيوعي وأستاذ القانون أوليغ ميرونوف، الذي جرى تعيينه عام ١٩٩٨: خلفه في عام ٢٠٠٤ فلاديمير لوكين، أحد مؤسسي حزب «يابلوكو» في مطلع التسعينات. وتقوم الهيئة الدنيا في البرلمان الروسي بتعيين أمين المظالم وإقالته، رغم أن الرئيس هو أحد الذين يملكون الحق في إصدار التعيين وفق المادة ٧ من القانون. يجب أن يكون المرشح الجدير في سن الخامسة والثلاثين على الأقل، ويتمتع بمؤهلات وخبرة مناسبتين (المادة ٦): بمقدور أمين المظالم أن يظل في منصبه ولايتين متعاقبتين كحد أقصى تمتد كل منهما خمس

(١) 'Rossiyane ne doveryayut pravookhranitel'nyim organam', 16 February 2010, at www.levada.ru/press/2010021605.html
 آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. لم يكن هنالك ثقة أيضاً بأن إصلاحات وزارة الشؤون الداخلية التي أعلن عنها الرئيس ميديفيد عام ٢٠١٠. بما فيها صرف بعض أبرز المسؤولين، ستؤدي إلى تحسن ملحوظ: اعتبرها الربع فقط (٢٦%) كبداية (لإصلاح جذري) واعتبرتها نسبة ١١% ساخرة مجرد أصداء لصراع على السلطة بين نخبة القيادات الروسية. راجع: 'Reformy prezidenta Medvedeva i vzaimootnosheniya obshchestva i vlasti', 5 March 2010, at www.levada.ru/press/2010030502.html

آخر ولوج في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠.

(٢) 'Predstavleniya rossiyam o demokratii', 15 October 2009, at www.levada.ru/press/2009101501.html
 ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٣) 'Ob Upolnomochennom po pravam Rossiiskoi Federatsii', SZ, no 9, item 1011, 26 February 1997
 مكتب أمين المظالم بدايةً بفعل إعلان حول حقوق الإنسان والحقوق المدنية تنبأه البرلمان الروسي في نهاية الحقبة السوفيتية. في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. شغل المنصب الناشط البارز في مجال حقوق الإنسان سيرغي كوفالوف بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وأذار/مارس ١٩٩٥، رغم أنه لم يكن قد جرى بعد تبني قانون يحدد أطر هذا المنصب. حول نشاطاته، راجع: Emma Gilligan, *Defending Human Rights in Russia: Sergei Kovalyov, Dissident and Human Rights Commissioner, 1969-2003* (London and New York: RoutledgeCurzon, 2004).

سنوات (المادة ١٠) ولكن لا يسعه الانخراط في السياسة أو الانتماء إلى أي حزب سياسي (المادة ١١). الهدف من وراء هذا المنصب، وفقاً للقانون، هو ضمان احترام الدولة، والأجسام الحكومية المحلية، ومن يعملون لحسابها، لحقوق المواطنين وحرياتهم (المادة الأولى). أمين المظالم مستقل ولا يخضع لأي من الهيئات أو المسؤولين في الدولة (المادة ٢)، ولا يمكن استدعاؤه للمثول أمام المحاكم من دون موافقة مجلس الدوما نفسه (المادة ١٢): تظل سلطات هذا المنصب قائمة حتى في حال نشوب حرب أو فرض حال طوارئ (المادة ٤).

يتوجب على مفوض حقوق الإنسان بمقتضى القانون أن يقدم تقريراً سنوياً إلى الرئيس والهيئات الأخرى. ويجب أن يُنشر في صحيفة الحكومة «روسيكايا غازيتا» (المادة ٢٢). حاجج لوكين، في التقرير الذي قدمه عام ٢٠٠٩ حول عمله خلال السنة الفائتة، بأن التشريع الروسي حول المسائل المعني بها مُرضٍ نوعاً ما، ولكنه أضاف أن هنالك مشكلات كبيرة حيال تطبيقه. هذا يتعلق بالحقوق الأهم بين الحقوق، وهو حق الحياة، خصوصاً في القوات المسلحة، حيث مات أكثر من ٧٠٠ شخص في ظروف سلمية عن طريق الانتحار وما عداه. هنالك مشكلات أخرى تتعلق بالحقوق التي يفترض أن يكفلها الدستور فيما بخصوص الجنسية، وحرية التحرك والقدرة على اختيار مكان الإقامة. خلص لوكين إلى أن التجربة طوال السنوات الخمس الفائتة لم تسمح بالتوصل إلى خلاصات شافية أو نهائية حول وضع حقوق الفرد وحياته في بلادنا، ولكن رغم كل عيوب البلد فإنه لا يزال عبارة عن ديمقراطية ناشئة^(١). يعالج أمين المظالم حوالي ثلاثين ألف طلب في السنة التمودجية^(٢): تتعلق المسائل التي تُطرح في معظم الأحيان بالبيئة، وحقوق الإنسان في القوات المسلحة، والهجرة، وحقوق الطفل، والعنف ضد النساء، والجريمة، والفساد، والحقوق في أماكن العمل وفي السجون، والتعصب الديني وعدم التسامح على المستوى الوطني، ورعاية ضحايا الإرهاب^(٣).

وقد سلّم المعلقون الروس بوجود قيود كبيرة على سلطات المنصب المؤسس حديثاً. إذ لا يحق لأمين المظالم أن يقترح تشريعاً، ولا يحظى بفرص كبيرة للاستئناف أمام المحكمة الدستورية؛ وهناك أيضاً علاقة غير واضحة بين منصب أمين المظالم الفيدرالي والمناصب المقابلة التي جرى تأسيسها في معظم الأقاليم الروسية^(٤). وقد اعترف لوكين نفسه في تقريره السنوي أن تعاملاته مع الهيئات الحكومية أمست أكثر عملية وبالتالي أكثر إنتاجاً. لكن النوع نفسه من المخالفات لا يزال يرتكب، وهنالك تجاوب

(١) Rossiiskaya gazeta, 17 April 2009, p. 1. التقرير الكامل متوفر في الصفحات ١٠-١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٣) S. I. Glushkova, *Prava cheloveka v Rossii* (Moscow: Yurist, 2005), pp. 320-2.

(٤) Glushkova, *Prava cheloveka*, p. 323.

هزيل ولا مبالٍ من قبل المجتمع ككل حيال اتصالاته الدورية^(١). رأى الناشطون الروس في مجال حقوق الإنسان بدورهم أن أمين المظالم يعمل عمومًا كمدافع رسمي عن كثير من همومهم. على الرغم من القيود القانونية المفروضة على منصبه^(٢). وهو حتمًا مستعد لاتخاذ مواقف غير شائعة لدى السلطات، مثل لفت الانتباه إلى «اختلال التوازن» الذي ساد جميع أقسام الإعلام خلال الحقبة السابقة لانتخابات مجلس الدوما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، والطريقة التسفوية التي جرت بها الموافقة على التظاهرات المؤيدة للنظام، في حين أن تلك التي لم تكن تؤيده مُنعت أو عُرقلت^(٣). في أي حال، ظل هذا المنصب استشاريًا وتحقيقيًا بشكل أساسي، ولا يتمتع بسلطات تنفيذية. وكان الموقف منه أقل استحسانًا بكثير في المقاطعات والجمهريات، حيث فاعلية الأشخاص الذين تسلموا هذه المناصب المتناظرة كانت متفاوتة بشكل هائل^(٤).

الطريقة الأخرى التي تسنى فيها للمواطنين الأفراد الاستنجاد، كانت عبر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ومقرها ستراسبورغ، وهي النزاع القضائية لمجلس أوروبا. وتعدّ قرارات المحكمة ملزمة لجميع الدول الأعضاء فيها. بما فيها روسيا، وتسمح آليتها للمواطنين بمقاضاة بلدهم جراء أي انتهاك لبنود الميثاق الأوروبي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الذي صادقت عليه روسيا عام ١٩٩٨، شرط أن يكونوا قد استنفدوا أولاً كل السبل المتوفرة عبر نظامهم القضائي الوطني^(٥). وسرعان ما راحت أعداد متزايدة من الروس تنتفع بهذه الفرص الجديدة. فقد بلغوا أكثر من ٢٣ ألف شخص على امتداد العقد التالي، رافعين أكثر من ربع القضايا التي رُفعت أمام المحكمة، ومسجّلين أكبر عدد من أي دولة عضو. أخذت القضايا بعض الوقت حتى جرى البتّ فيها. ولكن صدر ٢٧٢ حكمًا أمام السلطات الروسية في العام ٢٠٠٩، مما أدى إلى غرامات أو أحكام أخرى. وجرى فورًا دفع التعويضات والرسوم القانونية التي حُدثت في هذه الأحكام. ولكن لم يتجلّ أن هناك تغييرات عملية لضمان عدم تكرار حدوث مثل القضايا مستقبلاً، ولم يُسمح بالوصول إلى ملفات القضايا المحلية التي ترتبط بالانتهاكات الفاضحة المزعومة في الشيشان، والتي تشكّل نسبة كبيرة من القضايا^(٦).

(١) *Rossiiskaya gazeta*, 17 April 2009, p. 15

(٢) *Human Rights Report: Russia*, p. 36 2009

(٣) *Rossiiskaya gazeta*, 17 April 2009, p. 12

(٤) *Human Rights Report: Russia*, p. 37 2009

(٥) 'O ratifikatsii Konventsii o zashchite prav cheloveka i osnovnykh svobod i Protokolov k nei', SZ, no. 14,

item 1514. 30 March 1998. أصلًا جرى تبني الميثاق عام ١٩٥٠.

(٦) تقرير حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٩: روسيا ٣٦-٣٧. تتوفر مجموعة كاملة من الوثائق والإحصائيات حول عمل المحكمة على

موقعها الإلكتروني التالي: www.echr.coe.int

كانت معظم الأحكام ضد روسيا تتعلق بعدم تطبيقها قرارات المحاكم المحلية في القضايا غير الجرمية. وتطوّرت كثير من الأحكام الأخرى إلى المدة الطويلة جداً التي تستغرقها الإجراءات القضائية. وانبثقت قضايا من هذا النوع أيضاً عن أعضاء آخرين في المجلس. إن ما ميز روسيا هو الأحكام المتعلقة بحق الحياة، ومنع التعذيب والعقاب المذل، وكلها تقريباً مرتبطة بالشيشان، وفي غالبيتها وجدت المحكمة أن الحقوق، موضع السؤال، قد خُرقَت، وأن السلطات الروسية لم تحقق فيها بالشكل المناسب. كذلك وجدت المحكمة تكراراً أن ظروف الاعتقال أو السجن في أنحاء أخرى من روسيا تُعدُّ أيضاً شكلاً من أشكال المعاملة غير الإنسانية أو التعذيب^(١). وقد مارست المحكمة بعض التأثير بطرق أخرى، خصوصاً من خلال استخدام قراراتها للحسم في القضايا داخل النظام القضائي الروسي^(٢). لم يكن هناك رضا تام على قراراتها حول الشيشان، حيث لم تُبدل، على ما بدأ، جهود جدية للكف عن الجناة، حتى عندما تكون هويتهم معروفة، وتجري تسميتهم في أحكامها. وفي «نزعة جديدة ومزعجة جداً» طعنَت السلطات الروسية تماماً بصحة كثير من أحكام المحكمة، ويبدو أن الهدف من ذلك تبرير إقفال التحقيقات ورفض إثبات التهم على الجناة. وبخصوص العائلات المتضررة، فغالباً ما تعتبر التعويض المادي أقل أهمية من الحاجة إلى رؤية العدالة تتحقق، ومن الحصول على مزيد من المعلومات حول أبنائها المفقودين^(٣).

تقييم الديمقراطية وحقوق الإنسان في روسيا

إن حرية التعبير حق من الحقوق المدنية، أو حقوق الإنسان التي يبدو أنها غير محمية جداً في روسيا ما بعد الشيوعية. هناك هيئات عدة تراقب أداء المجتمع المدني في هذا الخصوص، مطلع القرن الحادي والعشرين؛ واحدة من أكثر هذه الهيئات منهجية منظمة العفو الدولية، وهي منظمة غير حكومية تأسست في مطلع الستينات، وهدفها الأساسي المساعدة على الاحتجاج السلمي. ووفقاً لميثاقها، تملك هذه المنظمة «رؤية للعالم يتمتع فيها كل إنسان بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من شرعات حقوق الإنسان الدولية». وتعمل منظمة العفو من خلال فروع محلية وشبكة أكبر كثيراً من الأعضاء الأفراد، وتعتمد في معظم تمويلها على اشتراكاتهم. وهي حريصة جداً على عدم تلقّي أي دعم مالي من شأنه أن يهدّد استقلاليتها، وهي لا تسعى فقط إلى تحديد انتهاكات حقوق الإنسان، وتوثيقها، وتحديداً اعتقال «سجناء الرأي» الذين يمتنعون عن مناصرة العنف وإساءة

(١) Alexei Trochev, 'All appeals lead to Strasbourg? Unpacking the impact of the European Court of Human Rights on Russia', *Demokratizatsiya*, vol. 17, no. 2 (Spring 2009), pp. 145-78, at pp. 149-50.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(٣) *Who Will Tell Me What Happened to My Son? Russia's Implementation of European Court of Human Rights Judgements on Chechnya* (New York: Human Rights Watch, September 2009), pp. 1-2.

معاملتهم، بل تسعى أيضاً إلى تحريك الرأي العام العالمي، عادةً من خلال حملات كتابة الرسائل، حتى تجري معالجة الانتهاكات، وإطلاق سراح الضحايا الأبرياء من السجن. وتنتشر المنظمة تقريراً سنوياً، إلى جانب سلسلة كاملة من البيانات حول كل دولة على حدة، وهو جسد حقوق الإنسان، بالاستناد إلى طاقم عمل متفرغ، وزيارات ميدانية دورية^(١).

تتعتمد منظمة العفو الدولية ألا تصدر أي نوع من التصنيف أو الدرجات؛ كما أنها لا تسلّم بأن الديمقراطيات الغربية الراسخة هي بالضرورة خارج متناول الإدانة. في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، لفتت منظمة العفو الدولية الانتباه في تقريرها لعام ٢٠٠٨ إلى مسألة مواصلة إعادة الأفراد إلى الدول التي قد يواجهون فيها خطر تعذيب حقيقي، وذلك على أساس واهٍ، ما هو إلا «طمأنات دبلوماسية غير قابلة للتنفيذ». ورأت أن السرية في تطبيق تدابير مكافحة الإرهاب تؤدي إلى «إجراءات قضائية غير عادلة». ولفتت الانتباه إلى النقص المتواصل في المحاسبة على الانتهاكات السابقة، بما فيها تأمر الدولة المزعوم في جرائم القتل المرتكبة في شمال إيرلندا^(٢). وقد أفادت منظمة العفو الدولية أن الولايات المتحدة لا تزال تحتجز مئات الأجناب في قاعدتها البحرية في غوانتانامو، وغالبيتهم لم تُوجه إليهم التهم وهم عاجزون عن الاعتراض على قانونية احتجازهم. وواصلت وكالة الاستخبارات المركزية اتباع سياسات الاحتجاز والتحقيق السريين، وجرى إتلاف عدد من تسجيلات الفيديو التي توثق هذه التحقيقات، والتي كانت لتوفر دليل إدانة. علاوةً على ذلك، كان هنالك «قصور كبير» في السياسات المعتمدة لمعالجة مشكلة العنف الجنسي بحق النساء الأمريكيات من السكان الأصليين؛ وثمة أدلة على وجود تمييز في مختلف المجالات منها حفظ الأمن، وسير عمل النظام القضائي الجنائي، وحقوق الإسكان؛ وعقوبة الإعدام التي لا تزال تُطبّق (تعارض منظمة العفو عقوبة الإعدام في شتى الظروف)^(٣).

لكن، رغم عدم وجود مقارنة واضحة، فقد تبين، من خلال تقارير متتالية، أن ثمة مسائل أكثر بكثير تثير القلق في روسيا ما بعد الشيوعية. فالوضع في شمالي القوقاز يدعو إلى القلق الشديد^(٤). وخلال

(١) قانون منظمة العفو وغيره من الوثائق يمكن الاطلاع عليها على موقعها التالي: www.amnesty.org.uk جرى البحث في تأسيسها وتطورها في: Jonathan Power, *Like Water on Stone: The Story of Amnesty International* (London: Allen Lane and Boston, MA: Northeastern University Press, 2001)

هنالك معالجات أكثر شمولاً لأداء حقوق الإنسان في روسيا في: Glushkova, *Prava cheloveka v Rossii*, and Jona- than Weiler, *Human Rights in Russia: A Darker Side of Reform* (Boulder, CO, and London: Lynne Rienner, 2004).

(٢) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٨: حالة حقوق الإنسان حول العالم (لندن: منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٨)، ص ٣١٢-٣١٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣١٧-٣٢١.

(٤) للاطلاع على سرد كامل وتفصيلي لجوانب حقوق الإنسان للصرّاع، راجع: Emma Gilligan, *Terror in Chechnya: Russia and the Tragedy of Civilians in War* (Princeton, NJ, and Oxford: Princeton University Press, 2010). أصدرت منظمة العفو تقريراً مفصلاً خاصاً بها [روسيا الاتحادية: منع العدالة] (لندن: منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٢) إلى جانب بيانات دورية].

العام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، وجدت منظمة العفو أن الإعدامات خارج إطار القانون والاختفاءات والاختطافات القسرية والاحتجاز التعسفي والتعذيب لا تزال تتواصل، تحديداً في الشيشان وإنغوشيا، وأن الذين يسعون لرفع شكاواهم إلى المحاكم الروسية أو إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يتعرضون لترهيب المسؤولين، ويتعرض محامو الدفاع للمضايقات. كما أُفيد أيضاً عن انتهاكات خطيرة تشمل التعذيب في شمال أوسيتيا وداغستان^(١). وجرى تسليط الضوء على المسائل نفسها في تقرير المنظمة للعام ٢٠٠٧، الذي أورد أيضاً محاكمات استندت فيها الإدانات إلى «الاعترافات» المسحوبة بالقوة من المتهمين. وفي إنغوشيا، كانت هناك ما لا يقل عن ست حالات تعرّض فيها السكان المحليون للقتل بالرصاص على أيدي عناصر تطبيق القانون، حيث ادّعى شهود أنهم أعدموا بشكل فوري. وغالباً ما تكون التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان عقيمة، وتُعلّق بسبب الإخفاق في تحديد أي مشبوه. ليست هناك قائمة شاملة بأسماء الأشخاص المفقودين، ولا كشف عن قبور جماعية، ولا مختبرات جنائية فاعلة للقيام بعمليات التشريح؛ قلة قليلة من القضايا وصلت إلى المحاكمة^(٢). وظلت الحال على ما هي عليه في السنوات التالية، إذ تواصل صدور تقارير في شأن انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة والإعدامات خارج إطار القضاء^(٣).

عُنيت منظمة العفو أيضاً بالتضاؤل المطرد لفرص التعبير عن الآراء البديلة ومساءلة السلطات. فالقيود التي فُرضت على المنظمات غير الحكومية، على سبيل المثال، مبهمة قانونياً، مما يسمع بالتطبيق التعسفي والعقوبات غير المتكافئة، ويحرم البرامج الأساسية من الموارد. لقد حظرت التعديلات، التي أُجريت على القانون المتعلق بالتطرف، كل التعليقات الوجيهة، ومالت إلى تقييد ومعاينة نشاطات منظمات المجتمع المدني وغيرها من منتقدي الحكومة. وجرى «ترهيب الصحافيين، وإخضاعهم لإجراءات جنائية باطلة والاعتداء عليهم»؛ و«تعرض نشطاء حقوق الإنسان إلى المضايقة الإدارية. وتلقى بعضهم تهديدات بالقتل من مجهولين». وفُرض حظر على التظاهرات، الأمر الذي اعتُبر «تقييداً غير مشروع أو غير متكافئ لحرية التجمع». وجرى احتجاز المتظاهرين المسالمين حتى لو أعلموا السلطات مسبقاً أنهم ينوون التظاهر بمقتضى القانون^(٤). وفي تقارير تالية، وجدت منظمة العفو الدولية أن ممثلي الحكومة وإعلام الدولة قد اتهموا مراراً المدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء من المعارضة بالعمل لجهات خارجية، ويكونهم «مناهضين لروسيا»؛ فتمرّضوا للمضايقات والترهيب؛

(١) تقرير منظمة العفو الدولية ٢٠٠٧: حالة حقوق الإنسان في العالم ٢٠٠٧، ص ٢١٧-٢١٨.

(٢) تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠٨، ص ٢٤٩-٢٥٠.

(٣) راجع تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠٩: حالة حقوق الإنسان حول العالم، صفحات متفرقة، على الموقع الإلكتروني

التالي: www.thereport.amnesty.org، آخر ولوج في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٤) تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠٧، ص ٢١٧.

ووجّهت إليهم تهم جنائية، مثل استخدام برامج حاسوب غير مرخصة، أو التحريض على الكراهية، وفق أسس انتقائية وتفسيرية^(١).

وحدثت انتهاكات أخرى خلال حرب الأيام الخمسة مع جورجيا أواخر صيف ٢٠٠٨. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية فقد أزهقت أرواح أكثر من ٦٠٠ شخص، معظمهم من المدنيين، جراء الصراع. وكان الجيش الروسي قد أخرج القوى الجورجية من جنوب أوسيتيا؛ وهو قانونياً جزء من دولة أجنبية، بغض النظر عن رغبة سكانه. واحتل جزءاً من جورجيا، معتبراً إياه «منطقة فاصلة»، حتى مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر. بنهاية السنة، أفادت السلطات الجورجية أن قرابة ٢٥ ألف شخص من سكان جنوب أوسيتيا عاجزون عن العودة إلى منازلهم، ويعانون من تشريد طويل الأمد. وقد أصابت الهجمات الجوية والمدفعية الروسية في معظمها المواقع العسكرية الجورجية خارج المناطق السكنية. ولكن تعرضت أيضاً القرى والبلدات للقصف. ووردت تقارير تفيد أن بعضاً من عمليات القصف استهدفت عمداً المدنيين، أو البنى التحتية المدنية. كما أخفقت القوات الروسية، وفقاً لمنظمة العفو، في لجم الميليشيات الموالية لروسيا في جنوب أوسيتيا، والتي قامت بعمليات نهب وحرق واسعة النطاق في عدد من المستوطنات ذات الغالبية الجورجية في المنطقة المتنازع عليها^(٢). والجورجيون، وفقاً لمنظمة العفو، مسؤولون عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، إذ لم يتخذوا الإجراءات الوقائية المناسبة في الهجوم على عاصمة جنوب أوسيتيا الذي كان سبباً لبدء النزاع، واستخدموا صواريخ «غراد» التي يصعب تصويبها إلى الهدف بدقة؛ وبالنتيجة سقط العشرات من المدنيين^(٣).

كما ساور منظمة العفو الدولية القلق بشأن تطبيق العدالة، بما فيه الظروف في السجون الروسية. ذلك أن إجراءات المحاكمات لا تستوفي دوماً المعايير الدولية. وفي بعض الحالات ضمن السياق السياسي، وصلت معاملة المشبوهين إلى حد الاضطهاد؛ وانتهك مراراً حق المتهمين في الحصول على تمثيل قانوني. ووردت من جميع أرجاء البلاد تقارير تناولت ما في داخل السجون نفسها من تعذيب وسوء معاملة. شملت الأساليب المستخدمة «الضرب والصعق الكهربائي والخنق بأكياس بلاستيكية وإجبار المساجين على البقاء في وضعيات مؤلمة لفترات زمنية طويلة». ووردت تهديدات بمزيد من العقاب ما لم يعترف السجناء بذنوبهم، ويوقعوا على اعترافات ملفقة^(٤). كذلك وردت تقارير عن حدوث اغتصاب خلال الاحتجاز، وحرمان بعض المحتجزين من العلاج الطبي الذي طلبوه. وتعرض عدد من الرجال

(١) تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠٨، ص ٢٤٨. نُشر تحليل أكثر شمولاً بعنوان «حرية محدودة: الحق في الحصول على حرية التعبير في روسيا الاتحادية» (لندن: منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٨). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: www.amnesty.org/cn/library/info/EUR46/008/2008/cn آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٢) تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠٩، (روسيا).

(٣) المصدر نفسه، (جورجيا).

(٤) حول هذه النقطة الأخيرة. راجع تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠٨، «جورجيا».

الإنفوس للاختطاف من منازلهم، واحتُجزوا في معتقل سري بمنطقة موسكو تديره وزارة الدفاع. وعمد سجناء في عدة سجون إلى الاحتجاج على ظروف احتجازهم، التي يمكن وصفها في بعض الأحيان بغير الإنسانية أو المهينة. وأفيد عن حدوث أعمال شغب وإضرابات عن الطعام داخل عدة سجون في جبال الأورال وإقليم فولغا؛ واشتكى السجناء من تعرضهم للضرب وسوء المعاملة على أيدي مسؤولي السجون، وسجناء آخرين، وتوفي أربعة سجناء أثناء نقلهم إلى سجن آخر^(١).

وردت مخاوف من هذا القبيل في تقارير أخرى، مثل التقارير التي تصدرها منظمة «هيومان رايتس ووتش» ومقرها في نيويورك. تأسست هذه المنظمة أصلاً في العام ١٩٧٨ لمراقبة تقيّد الاتحاد السوفيتي بالمواثيق التي وقّعت قبل ذلك بثلاث سنوات في ختام مؤتمر هلسنكي، حول الأمن والتعاون في أوروبا، ثم جرى توسيعها أواخر الثمانينات عبر سلسلة من عمليات الدمج. وأصبحت منظمة «هيومان رايتس ووتش» تركز نفسها لحماية حقوق الإنسان لدى مختلف شعوب العالم، وتهدف تحديداً إلى منع التمييز، وتأييد الحرية السياسية، وحماية الناس من المعاملة اللاإنسانية في الحروب، والاقتصاص من الجناة^(٢). كحال منظمة العفو الدولية، تصدر هذه المنظمة تقريراً سنوياً إلى جانب نتائج تحقيقات أكثر خصوصية. وكحال منظمة العفو وجدت الكثير من المسائل المقلقة في روسيا الجديدة (وكذلك في دول أخرى حول العالم). خلصت المنظمتان إلى أن انتخاب ديمتري ميدفيدف لم ينجم عنه أي تحسن في وضع سيادة القانون بالنسبة إلى المجتمع المدني، أو البيئة التي يعمل فيها، حيث إن الحكومة تواصل التضييق على المجموعات والناشطين المستقلين. وأباحت التعديلات التي أدخلت على القانون الخاص بالتطرف كل أشكال الانتهاكات تقريباً؛ كما أن القانون نفسه يُستخدم لتنفيذ إجراءات بحق المنظمات غير الحكومية والإعلام المستقل، بما في ذلك مواقع الإنترنت والمدونات. يُعدّ هذا كله جزءاً من جهد حثيث يُضعف الضوابط والمعايير اللازمين لتوفير حكومة مسؤولة^(٣)، أو يقضي عليهما، في بعض الحالات.

شاطرت منظمة هيومان رايتس ووتش منظمة العفو الدولية مخاوفها المتعلقة بشمال القوقاز، حيث يتواصل انتهاك مجموعة كاملة من الحقوق الأساسية. وقد جددت المنظمتان أن الوكالات الفيدرالية في الشيشان باتت تؤدي دوراً أقل تأثيراً، وأن مجال تطبيق القانون تهيمن عليه القوى المحلية الموالية للرئيس رمضان قادиров الذي هيمن على مجال تطبيق القانون والعمليات الأمنية، واقرت انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان. قلّ عدد الاختفاءات عما كان عليه في الماضي، ولكن الاختفاء ظل جانباً أساسياً

(١) تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠٩، صفحات متفرقة. يتوفر سرد مميز لحالة نظام السجون الروسية (المروعة) في: Laura Piacentini, *Surviving Russian Prisons: Punishment, Economy and Politics in Transition* (Cullompton, Devon: Willan, 2004).

راجع أيضاً Weiler, *Human Rights in Russia*, pp. 29-53.

(٢) راجع «بيان مهمة منظمة هيومان رايتس ووتش»، آخر ولوج في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠:

'Mission Statement' at www.hew.org/en/about

(٣) تقرير هيومان رايتس ووتش للعام ٢٠٠٩ (396, 393), pp. New York: Human Rights Watch, (2009).

من جوانب الصراع، حيث اختفى حوالى خمسة آلاف شخص منذ اندلاع الصراع عام ١٩٩٩، وازداد عدد التقارير حول التعذيب، خصوصاً في مراكز الاحتجاز غير الرسمية التي يديرها الموالون لقاديروف. ليست هناك وسائل مناسبة يستطيع المواطنون العاديون من خلالها حماية حقوقهم في محاكم روسية. وبالتالي أخذ المئات من ضحايا الاعتداءات يرفعون شكاواهم إلى المحكمة الأوروبية في ستراسبورغ، التي أصدرت أحكاماً مهمة تقضي بأن تتحمل الحكومة الروسية المسؤولية عن انتهاك حق الحياة ومنع التعذيب^(١). كان يفترض أن تكون «عملية مكافحة الإرهاب» في الشيشان قد انتهت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ولكن جو الترويع تامل، وامتد العصيان إلى داغستان وانفوشيا المجاورتين، حيث تتحمل أجهزة تطبيق القانون المسؤولية عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما فيها الاحتجازات التعسفية والفورية، وعمليات التعذيب وسوء المعاملة، والاختفاءات القسرية، والإعدامات خارج إطار القانون^(٢).

كذلك تشاطرت منظمة هيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية القلق حيال العقوبات التي فُرضت على كل أشكال الحراك السياسي المستقل. فخلال الفترة السابقة لانتخاب مجلس الدوما عام ٢٠٠٧، عمدت أجهزة تطبيق القانون إلى ضرب ناشطين شاركوا في مظاهرات سياسية سلمية أو كانوا ينوون ذلك، واحتجازهم ومضايقتهم. وجرى منع سلسلة من التظاهرات التي باتت تُعرف بـ «مسيرات المعارضين» أو تقييدها بشدة. وحينما تحدث هذه التظاهرات رغم منعها، مثل تظاهرة موسكو في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تعمد الشرطة والقوات الخاصة إلى قضاها. وقد مُنع الناشطون والمراقبون من السفر إلى سمارا للمشاركة في تظاهرة أخرى، جرى توقيت موعدها لتتزامن مع قمة روسيا - الاتحاد الأوروبي. واستُخدمت القوة المفرطة لتفريق تظاهرات المعارضين التي جرت في موسكو وسان بطرسبورغ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر التالي^(٣). في غضون ذلك، أخذت الحكومة الروسية تضيق الخناق على المجتمع المدني من خلال تشريعات جديدة، والتعرض للتجمعات السلمية، ومضايقة المنظمات غير الحكومية ومنتقدي الحكومة. وتزايدت أعداد التحقيقات في المكان عينه. وفي بعض الحالات، جرت مصادرة الوثائق والمعدات، مما أجبر المنظمات المعنية على تعليق عملياتها أو التوقف بالكامل. حتى بعد تعديل القانون في العام ٢٠٠٩ - وبالكاد يعتبر ذلك مصادفة، لحدوثه قبيل زيارة باراك أوباما الأولى - ظلت المنظمات غير الحكومية الروسية والأجنبية تتعرض للتدقيق والتدخل الحكومي المفرط وغير المبرر^(٤).

(١) تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش للعام ٢٠٠٧، pp. 405-6. (New York: Human Rights Watch, 2007).

(٢) تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش للعام ٢٠٠٩، ص ٣٩٨.

(٣) تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش للعام ٢٠٠٨، ص ٤١٢-٤١٤. (New York: Human Rights Report, 2008).

(٤) تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش للعام ٢٠١٠ (نيويورك: هيومان رايتس ووتش، ٢٠١٠)، صفحات متفرقة. للاطلاع على التعديلات بالشكل الذي جرت أخيراً الموافقة عليها، راجع: "O vnesenii izmenenii v Federal'nyi zakon "O nekom-mercheshkikh organizatsiyakh", SZ, no. 29, item 3607, 17 July 2009

تذمر نواب المعارضة من الرئيس ميديفيد يسعى بكل بساطة إلى تملق رئيس الولايات المتحدة الجديد قبل اجتماعهما الأول (Kommersant, 29 June 2009, p. 2)

تفاقت أيضاً مخاوف منظمات حقوق الإنسان عموماً، جرّاء تنامي موجة رهاب الأجانب والتعصب. وشُنَّ أكثر من ١٠٠ هجوم من هذا القبيل عام ٢٠٠٦، وفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش، بما في ذلك أعمال شغب عنيفة في مدينة كوندوبوغا الكاريلية التي أقلقت أيضاً أعضاء الغرفة العامة، حيث هاجم المواطنون المحليون مواطنين من القوقاز؛ فهرب المئات من المدينة خشيةً على أرواحهم. ومُنعت «مسيرة لمثليي الجنس» في أيار/أمايو ٢٠٠٦ منعها عمدة موسكو، الذي دعاها بالمسيرة الشيطانية؛ فدُعي إلى تنفيذ تظاهرتين احتجاجيتين لمواجهة هذا المنع لحرية التعبير والتجمع. ولكن المتظاهرين تعرضوا للاعتداء على أيدي المئات من مناهضي المثلية بمن فيهم حليقو الرؤوس ووطنيون وأتباع الأرثوذكسية، الذين قاموا بركل المتظاهرين وإطلاق التهديدات في وجوههم^(١). والعمال المهاجرون، وغالبيتهم من الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى، هم فئة أخرى تُنتهك حقوقها دائماً. ويبلغ عدد أولئك تسعة ملايين شخص، معظمهم يعملون في مشاريع البناء في المدن الكبرى، حيث يواجهون إساءات تشمل مصادرة جواز السفر ونقض العقود والتخلف عن دفع الرواتب، أو التأخر في دفعها وظروف عمل غير آمنة؛ وقد استخدم بعض أرباب العمل العنف، أو هددوا باستخدام العنف في وجه كل من يشتكي من عدم تلقي راتبه. وغالباً ما تستخدم الشرطة عملية التأكد من الوثائق لانتزاع المال من شتى الأقليات، بمن فيهم العمال المهاجرون، وتعرض كثير منهم للاعتداء الجسدي، أو أُجبر على العمل من دون مقابل^(٢).

تعتمد منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش ووزارة الخارجية الأمريكية (إضافة إلى جهات أخرى)، في تقاريرها السنوية حول حقوق الإنسان في العالم، إلى تقاضي إجراء أي مقارنة صريحة بين دولة وأخرى، فضلاً عن تقاضي استخدام الأرقام لتقييم أدائها^(٣). وتتبع منظمة «فريدوم هاوس» التي اتخذت مقرها في نيويورك مقاربةً أخرى، حيث دأبت منذ بداية السبعينات على إصدار «استطلاع مقارن للحريات»، تهدف من خلاله إلى توفير «تقييم سنوي للحقوق السياسية والحريات المدنية في كل أنحاء العالم». وتستخدم فيه مقياسين، يتكوّن كل منهما من سبع نقاط. ترى «فريدوم هاوس»، أن الحقوق السياسية هي مدى تمتع الناس بحرية اختيار شكل النظام وقائده؛ وأن الحريات المدنية هي حرية اعتناق الأفكار وإنشاء المؤسسات والاستقلالية الذاتية عن الدولة؛ وكلتاهما يجري الاستدلال عليها عبر قائمة معايير أكثر تفصيلاً، تُراجع باستمرار. وفقاً لهذه الدرجات، يمكن تصنيف الدول على أنها «حرة» (إن كان المعدل بين ١ و ٢٠٪)، أو «حرة جزئياً» (بين ٣ و ٥٠٪)، أو «غير حرة» (بين ٥,٥ و ٧٪). أحد أهم الانتقادات

(١) تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش للعام ٢٠٠٧، ص ٤٠٧-٤٠٨.

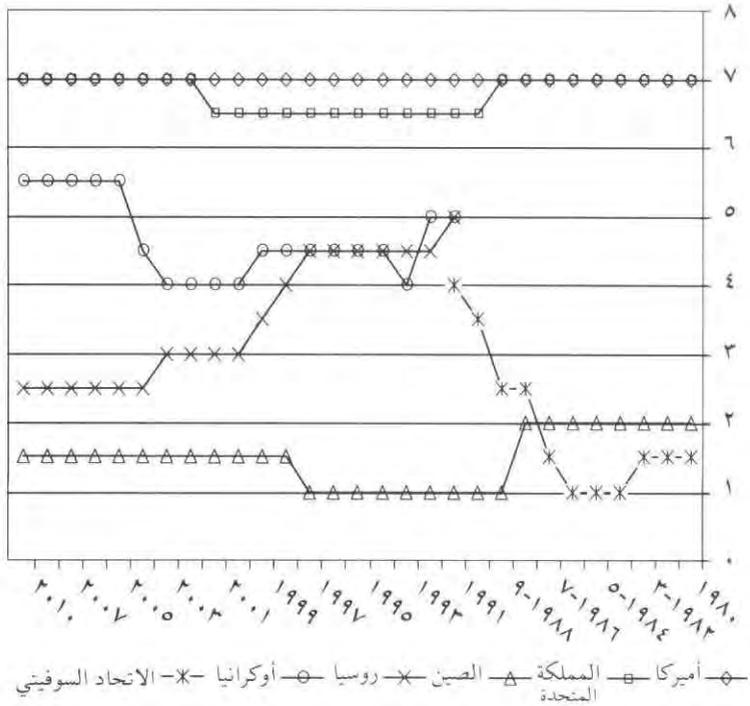
(٢) تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش للعام ٢٠٠٩، ص ٣٩٩.

(٣) يظل قياس الديمقراطية وحقوق الإنسان مسألة جدلية: راجع على سبيل المثال: David Beetham, ed., *Defining and Measuring Democracy* (London and Thousand Oaks, CA: Sage, 1994).

وتجدون دراسة «للمقاييس المستندة إلى معايير» في Todd Landman and Edzia Carvalho, *Measuring Human Rights* (Abingdon and New York: Routledge, 2010), pp. 64-90.

التي وُجِهت إلى الاستطلاع أنه لا يأخذ في الاعتبار مستويات التنمية، التي من شأنها أن يكون لها تأثير في قدرة الدولة على تأمين مستوى معين من احترام حقوق الإنسان؛ راعت الاستطلاعات الأخيرة هذا الأمر نوعًا ما، من خلال توفير معلومات قرينية إضافية. مع ذلك، ظلت ممارسة تعطي الامتياز للمفاهيم الفردية والليبرالية لحقوق الإنسان التي كانت من النوع المرتبط بقوة بدول الغرب المسيحية والنامية^(١).

تبيّن، من خلال هذه المعايير، أن أفول الحكم الشيوعي لم يحقق تحسناً بالغاً أو راسخاً (راجع الصورة البيانية ٨-١). لم يكن الاتحاد السوفيتي في عهد بريجنيف حرّاً، في حين أنه في العام ١٩٩٠، وعندما كان لا يزال في ظل الحكم الشيوعي، أصبح «حرّاً جزئياً».



الصورة ٨-١: تصنيفات «فريدوم هاوس»، دول مختارة (١٩٨٠-٢٠١٠)

المصدر: www.freedomhouse.org، الدرجات تعكس معدل «الحقوق السياسية» و«الحرية المدنية». وقد وُضعت على مقياس من ٧ (القيمة العليا) إلى ١ (القيمة الدنيا).

(١) راجع: 'Freedom in the World' at www.freedomhouse.org؛ رغم أن منظمة فريدوم هاوس كانت سابقاً مستقلة، إلا أن تمويلها الأساسي يأتي من الحكومة الأميركية. وقد اتهمها النقاد «بالانحياز إلى المحافظين الجدد». راجع: Diego Giannone, 'Political and ideological aspects in the measurement of democracy: the Freedom House case', *Democratization*, vol. 17, no. 1 (February 2010), pp. 68-97, at p. 69.

أوضحت «فريدوم هاوس» أن اتفاقية الاتحاد الجديدة التي كانت قيد الدرس آنذاك، قد استندت إلى حقوق الإنسان، وإلى إقامة دولة ديمقراطية بناءً على التمثيل الشعبي وسيادة القانون. أعلنت الجمهوريات الخمس عشرة كلها نوعاً من السيادة، وتبنى البرلمان السوفيتي قوانين تضمن حرية الصحافة والعقيدة^(١). وسجلت روسيا، كجمهورية سوفيتية، درجة أعلى، وكذلك روسيا في مطلع الحقبة ما بعد الشيوعية، ولكنها لم تتخطَ قط تصنيف «حرة جزئياً» بحسب معايير «فريدوم هاوس»، وكان أصلاً تصنيفها يتراجع مع الوقت. في العام ٢٠٠٤، في نهاية رئاسة بوتين الأولى، تراجع ترتيب روسيا مجدداً لتحل هذه المرة ضمن فئة «الدول غير الحرة». وفي مطلع العام ٢٠١١، كانت روسيا لا تزال تُعتبر «غير حرة»، حيث سجلت الدرجة ٦ عن الحقوق السياسية، و٥ عن الحريات المدنية؛ مما وضعها فوق إيران ورواندا، وعلى قدم المساواة مع أنغولا وكمبوديا ومصر واليمن دول آسيوية وإفريقية عدة. من بين الجمهوريات السوفيتية السابقة الخمس عشرة، وحدها دول البلطيق اعتُبرت «حرة» آنذاك. أما أرمينيا ومولدوفا وجورجيا وقرغيزيا وأوكرانيا، فقد اندرجت تحت فئة «الدول الحرة جزئياً»؛ وكل الدول الأخرى، بما فيها روسيا، اندرجت تحت فئة «الدول غير الحرة».

أصدرت «فريدوم هاوس» كذلك تقريراً سنوياً أوضح بعض الأسباب الكامنة وراء هذه النتيجة المتواضعة. بحسب التقرير، سجّلت انتخابات مجلس الدوما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ «مستوىً جديداً من تلاعب الكرملين بالعملية السياسية». فقد جرى تقييد إمكانية ولوج المراقبين من الخارج بدرجة بالغة. وأعطت أجواء الحملة الانتخابية الأفضلية للأحزاب التي يرهاها الكرملين، والتي فازت بالغالبية العظمى من المقاعد. وفضلاً عن ذلك، أعلن بوتين عن نيته البقاء في عالم السياسة بعد انتهاء ولايته الرئاسية الثانية عام ٢٠٠٨، مما أفاد شخصيات من الأجهزة الأمنية عُيّنت في المراكز المرموقة في الحكومة والمؤسسات التي تملكها الدولة، ووضع روسيا على مسار تسلطي تام. وقد فرضت قيود صارمة على أحزاب المعارضة والتظاهرات الشعبية والإعلام والمنظمات غير الحكومية. وحتى هذه اللحظة لم تُبذل أي محاولة جدية لمكافحة الفساد المستشري في روسيا^(٢). وقد أفادت «فريدوم هاوس» في السنة التالية أن انتخابات العام ٢٠٠٨ جرى التلاعب بها... لتصيب خَلْف معين. وأن إدارة ميديفيد واصلت تطبيق قيود بوتين التسلطية على التغطية الإعلامية وعمل المنظمات غير الحكومية. وتحديداً تلك التي تتلقى تمويلاً أجنبياً. ووجد تقرير منفصل أن حرية الصحافة تعاني مزيداً من التراجع. حيث «يعتمد الكرملين على إدارة إعلامية سوفيتية الطراز لتسهيل الانتقال السياسي الحساس وحرف مسؤوليته عن الفساد المستشري والعنف السياسي»^(٣).

(١) *Freedom Review*, January-February 1991, p. 8

(٢) راجع: «الحرية في العالم ٢٠٠٨: تقارير الدولة: روسيا» على الموقع التالي:

www.freedomhouse.org/template.cfm?page=15. آخر ولوج في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٣) «الحرية في العالم ٢٠٠٩: المصدر نفسه: حرية الصحافة ٢٠٠٩: روسيا. المصدر نفسه.

الديمقراطية و«الديمقراطية السيادية»

لم تكن السلطات الروسية نفسها تملك كثيرًا من الوقت للأحكام الخارجية، ناهيك بالممارسات التي تصنّفها في حالة سيئة. فهذه، في النهاية، ليست سوى أحكام غربية، تعكس، عمدًا أو قصدًا، مسلّمات الديمقراطية الليبرالية الغربية، وهي تركّز في الفرد لا في الجماعة، وفي الإجراءات الشكلية لا في النتيجة الجوهرية، وفي الحقوق الرسمية على حساب الأداء الاجتماعي والاقتصادي. لقد توافق كل من الشرق والغرب، في وقت ما، على مجموعة مشتركة من المعايير، وتحديدًا على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام ١٩٤٨. ولكن الإعلان العالمي نفسه كان عبارة عن تسوية، حيث ينطوي على الحريات الفردية، وكذلك على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي يجري التركيز فيها أكثر في الدول الشيوعية. لقد توافرت جميع الحريات «الليبرالية» الكلاسيكية، بما فيها المساواة أمام القانون، وحرية التحرك، وحرية الفكر والعقيدة، بالاستناد إلى حكومة تشكّلت بفعل انتخابات دورية وحقيقية. وكذلك توافرت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي كان الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه يعتبرونها بالأهمية نفسها، بما فيها حق الجميع في العمل، وفي الحصول على الأمن الاجتماعي وعلى مستوى من العيش يخدم صحة ورفاهية الفرد وعائلته. على نحو متوقع، أعطت الدول الغربية أهمية كبرى لمروحتها الشاملة من الحقوق الفردية؛ وشدّد العالم الشيوعي أكثر (إضافةً إلى بعض الدول الكاثوليكية والإسلامية) على مدى توفيره فرص التوظيف الكامل، ونظام رعاية اجتماعية شامل.

في البداية، بدا أن روسيا، والدول ما بعد الشيوعية الأخرى، ستنظر النظرة نفسها تجاه هذه المسائل كمنظيراتها الدول الغربية، بما أنها لم تعد مجبرة على التزام الماركسية - اللينينية. أو لم تنتهي الحرب الباردة؟ أو ليس من المفترض أن يمثل هذا نهاية التباينات الأيديولوجية الجوهرية بين روسيا والدول الديمقراطية الأخرى؟ ولكن روسيا والجمهوريات السوفيتية الأخرى، كما أشرنا آنفًا، قد تطورت بطريقة مختلفة على مدى السنين الطويلة. وبشكل رئيسي، لم تختبر روسيا القانون الروماني، الذي يركّز في حقوق الملكية الخاصة، ولم تخض التجربة الإقطاعية، التي وفرت بشكلها الغربي «الكلاسيكي» إطارًا للحقوق والواجبات يمكن أن يتطور إلى حكم قانون. لقد تشاطرت الدين المسيحي، ولكنها مسيحية شرقية أو أرثوذكسية، حيث الكنيسة والدولة مرتبطتان بشكل أوثق، وحيث عقيدة الفرد أقل حصانة. ووفقًا لأحد التفسيرات المؤثرة، يُعدّ العالم السلافي أو المسيحي الأرثوذكسي «حضارة» مختلفة، وعالمًا احتمال سيادة الديمقراطية الليبرالية ورسوخها فيه أقل ممّا هو في الغرب المسيحي^(١). إن أيًا من هذه الأمور لا يعني استحالة توجّه روسيا والجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى نحو الديمقراطية؛ ولكنه

(١) راجع: Samuel P. Huntington, 'The clash of civilisations', *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3 (Summer 1993), pp. 22-49.

Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (London and New York: Simon & Schuster, 1996).

يعني ترجيح قيامها بذلك بشكل أبطأ، وبغير انتظام، أو عدم قيامها بذلك على الإطلاق، وفي الحالتين يُرَجَّح أن تقوم بذلك بطريقة تعكس قيمها وتقاليدها المتميزة.

بالتالي، كان هنالك أساسٌ لإصرار بوتين، منذ بداية عهد الرئيس، على أن روسيا لن تسعى، وليس عليها أن تسعى، لتكون «نسخة ثانية، من الولايات المتحدة أو بريطانيا على سبيل المثال، حيث القيم الليبرالية لها جذور تاريخية عميقة. لطالما أدت دولتنا ومؤسساتها وبنائها دورًا مهمًا جدًا في حياة البلاد وشعبها. يرى الروس، أن الدولة القوية ليست حالة شاذة يجب التخلص منها، بل على العكس، إنها منبع الاستقرار والقوة الدافعة الرئيسة لأي تغيير».

وقد أوضح بوتين، في خطابه عند منقلب الألفية، أن الروس باتوا يقدرون منافع الديمقراطية وسيادة القانون والحرية الشخصية والسياسية، ولكن الإضعاف الجلي لسلطة الدولة أثار قلقهم، وراحوا يتطلعون إلى الاستعادة الحتمية لدور الدولة المرشد والمنظم، انطلاقًا من تقاليد روسيا، وكذلك من حالة الاقتصاد الحالية، المتمثلتين في التقاليد الجماعية أكثر من التقاليد الفردية، وحيث يُفترض أن يكون التحسن في مستويات المعيشة ناجمًا عن سياسة الحكومة أكثر مما هو ناجم عن جهود المواطنين الأفراد^(١). وأفاد بوتين لمجموعة من الصحفيين بعد فترة وجيزة أن روسيا منذ البداية تأسست كدولة فائقة المركزية، وأن هذا راسخ عمليًا في موروثها وتقاليدها وعقلية شعبها^(٢).

أوضح بوتين أيضًا أن روسيا كانت وستظل دولة ديمقراطية، لكنها ستختار طريقها الخاصة لتحقيق المُثل الديمقراطية. إن تجربة التسعينات، وفق وصفه لها في خطاب الألفية، أظهرت بشكل واضح أن التحديث الحقيقي الناجع لبلادنا من دون أثمان باهظة لا يمكن تحقيقه من خلال نقل ساذج للنماذج والمخططات النظرية من البلاد الأجنبية إلى الأرض الروسية، ولا من خلال النسخ الآلي لتجارب الدول الأخرى^(٣). وأوضح في خطابه الرئاسي عام ٢٠٠٥ أن روسيا شاطرت الدول الأوروبية الأخرى تجربة مشتركة، فوسعت حقوق الإنسان، ووسعت نطاق حق التصويت، وقامت بحماية المستضعفين، وحرّرت المرأة، وأحيانًا أخذت دورًا رياديًا في هذه التطورات.

لقد اختارت روسيا الديمقراطية لنفسها، بإرادة شعبها، وشقت هذا المسار بنفسها. وعقب مراقبة كل

= تفيد هانتنتون، أن الحضارة التقليدية مستندة إلى ارتباط وثيق بين الكنيسة والدولة، وتعكس حقبات طويلة من الهيمنة الأجنبية. وبتنقيتها أتى مجتمع مختلف تمامًا عن المجتمعات في أوروبا الغربية، وهو مجتمع أقل ميلًا إلى تأسيس أنظمة سياسية ديمقراطية ثابتة. (١-٣٠، 'The clash')

(١) Rossiiskaya gazeta, 31 December 1999, p. 5

(٢) Ot pervogo litsa, pp. 168-9

(٣) Rossiiskaya gazeta, 31 December 1999, p. 4

المعايير الديمقراطية المقبولة عمومًا ستقرر بنفسها، آخذةً بالاعتبار سماتها التاريخية والجيوسياسية وغيرها من السمات الخاصة. أي طريقة بوسعها أن تضمن تحقق مبادئ الحرية والديمقراطية. وبصفتها دولة سيادية، تستطيع روسيا أن تقرر، وستقرر بنفسها ما يتعلق بمراحل أي تحرك ضمن هذا المسار وظروفه^(١).

أفاد بوتين لمحطة التلفاز السلافية أنها ديمقراطية سيجري تكييفها مع وقائع الحياة الروسية المعاصرة، ومع تقاليدنا وتاريخنا، و«سنقوم بهذا بأنفسنا»^(٢).

إن المميز في هذه الرؤية هو أن خيار الشكل السياسي يجب أن يكون لروسيا وحدها، وأن عليها تقادي كل ما يضعف الدولة، ويسمح بالتلاعب بها من الخارج. هذه الرؤية يتشاورها جميع المسؤولين في مجال الدفاع والأمن الذين سبق أن ذكرناهم، المعروفين عمومًا بـ«سيلوفيكس»، والذين أمسوا مكونًا نافذًا جدًّا في القيادة خلال عهد بوتين، والذين يبدو أنهم قد أناطوا بأنفسهم مهمة منع انهيار آخر للدولة من شأنه أن يجعل الروس أنفسهم شعبًا بلا دولة وحضارةً مندثرة^(٣). لكن تلك الرؤية كانت تعكس أيضًا ردًّا مفهوميًّا تمامًا وواسع النطاق على تفكك الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينات، وعلى الانهيار الوشيك للدولة الروسية الذي كاد يحدث في عهد رئاسة يلتسن. وقد أوضح بوتين في خطاب الألفية أن الشيوعية قد حققت الكثير؛ ولكن الروس دفعوا ثمنًا باهظًا مقابل تجربة اجتماعية تركتهم يتخلفون كثيرًا عن الدول المتقدمة اقتصاديًّا^(٤). كانت الدولة السوفيتية مسألة مختلفة. وذهب بوتين في خطابه الرئاسي عام ٢٠٠٥ إلى حد وصف تفككها بـ«أعظم كارثة جيوسياسية في القرن». فقد وجد عشرات الملايين من المواطنين الروس أنفسهم خارج حدود بلادهم، وكان «وباء الانهيار» يكاد يصيب روسيا نفسها. إذ هبطت قيمة المدخرات؛ وتُبذت المثل القديمة؛ وجرى حل كثير من المؤسسات، أو استبدالها بطريقة سريعة جدًّا^(٥).

تعزّزت مثل هذه المخاوف بقوة، عند إسقاط عدد من الحكومات في منطقة ما بعد العهد السوفيتي

(١) *Rossiiskaya gazeta*, 26 April 2005, pp. 3–4

(٢) *Nezavisimaya gazeta*, 25 February 2005, p. 1

(٣) على الأقل، وفقًا لما كان بيانًا منهجيًّا لعضو بارز في هذه المجموعة وشريك مقرب لبوتين، هو فيكتور تشيركيسوف، الذي شغل من قبل منصب رئيس الاستخبارات السوفيتية في مسقط رأسه لينينغراد، وشغل لاحقًا منصب رئيس وكالة مكافحة المخدرات الفيدرالية. راجع مقالة: 'Moda na KGB?', *Komsomolskaya pravda*, 29 December 2004, pp. 10–11.

(٤) *Rossiiskaya gazeta*, 31 December 1999, p. 4

(٥) المصدر نفسه، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ص ٣.

في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فيما بات يُعرف بـ «الثورات الملونة». ولم يساور بوتين، والذين يشاطرونه الرأي، أي شك في أن العملية بأكملها جرت هندستها في واشنطن، وأنها صُممت لضم أكبر عدد ممكن من الجمهوريات السوفيتية السابقة الباقية إلى نطاق النفوذ الغربي، وبالتالي إلى تحالفات الغرب العسكرية والاقتصادية. وكانت «الثورة البرتغالية» في أوكرانيا نهاية العام ٢٠٠٤ أهمية خاصة. فأوكرانيا هي كبرى الجمهوريات السوفيتية السابقة، وتربطها حدود مشتركة طويلة مع روسيا، وقسم كبير من مواطنيها روس من حيث اللغة أو الجنسية؛ ولكن على الرغم من تأييد بوتين العلني لخصمه، فإن المرشح المؤيد للغرب، فيكتور يوشتنكو، هو الذي أصبح في النهاية رئيساً بعد مظاهرات مدعومة وممولة من الخارج (وفق رأي موسكو) في الشوارع. وأوضح بوتين، بعد فترة وجيزة، أنه لن يسمح للدول الأخرى بتحويل روسيا إلى «دولة بلا ملامح» يمكن التلاعب بها من الخارج بالطريقة نفسها^(١). ويبدو أن هذه التجربة هي التي شكلت الإلهام المباشر وراء تزايد فرض القيود على المنظمات غير الحكومية الروسية والحياة العامة عموماً^(٢)، وكذلك المسعى الذي بدأ يُبذل لوضع وصف متماسك لأهداف رئاسة بوتين الأوسع.

بدأ، وتحديداً في كتابات مستشار الرئيس فلاديسلاف سوركوف، يتبلور تدريجاً إعداد لمروحة الأهداف البوتينية، التي حملت اسم «الديمقراطية السيادية»، وفُهمَت كشكل من الحكم الذي يجمع المبادئ الديمقراطية العامة مع القدرة على اتخاذ القرارات من دون الانصياع لآراء القوى الأخرى، أي بمعنى آخر، ما يمثل سيادة حقيقية لا اسمية. كان سوركوف قد عبّر أصلاً عن آرائه في مقابلة شهيرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بُعيد أزمة رهائن بيسلان، حيث أفاد لصحيفة «كومسومولسكايا برافدا» أن في العالم الخارجي مجموعتين من الناس: أولئك الذين يرغبون في روسيا قوية وناجحة كجارة طيبة وحليف موثوق، وأولئك الذين يحاولون أن يبنوا على ما يرونه نجاحاً لهم في تقويض الاتحاد السوفيتي، وهدفهم تدمير روسيا وملء مساحتها الشاسعة بكيانات متعددة من أشباه الدول غير القابلة للاستمرار. ولسوء الحظ، المجموعة الثانية، لها حلفاء داخل روسيا نفسها، منهم «الجماعة الفائقة الإجرام» التي ظهرت شمالي القوقاز، والتي سمح لها هذا بوضع جميع أنواع «المشاريع السياسية المريية». وأطلق سوركوف على هذه المجموعة الثانية اسم «الطابور الخامس المؤلف من أصوليين اليمين واليسار»، وهم تركيبة من

(١) *Nezavisimaya gazeta*, 25 February 2005, p. 1

(٢) كان بوتين أصلاً قد هاجم المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية في خطابه أمام البرلمان الروسي عام ٢٠٠٤. قائلاً إنها بعيدة كل البعد عن الدفاع عن مصالح الشعب الفعلية، وإن الأولوية بالنسبة إلى بعضها هو الحصول على التمويل من المؤسسات الأجنبية النافذة. (4) *Rossiiskaya gazeta*, 27 May 2004, p. 4) وفي حديث له بعد أن جرت الموافقة على التشريع من قبل مجلس الدوما عقب أول قراءة له، وصف المنظمات غير الحكومية التي تتلقى دعماً من الخارج بأنها في جوهرها أدوات السياسة الخارجية للدول الأخرى. وشدد على وجوب مراقبة الدولة لها (Moscow Times, 25 November 2005, p. 1).

الليبراليين المزيفين والنازيين الأصليين الذين يملكون الكثير من القواسم المشتركة، بما فيها الجهة الأجنبية الراعية لهم وعدائيتهم ليس لروسيا البوتينية فحسب (هكذا يقدمون أنفسهم) بل لروسيا نفسها^(١).

دخلت عبارة «الديمقراطية السيادية» حيز التداول في ربيع العام ٢٠٠٥، خلال تعليق لأحد الصحفيين على خطاب بوتين الرئاسي في تلك السنة. لكن لم يُبذل الكثير من الجهد لإخفاء حقيقة أن مَنْ يقف وراء هذا التعليق والكثير من المطبوعات المشابهة سوركوف وزملاؤه^(٢). استخدم سوركوف نفسه بدايةً هذه العبارة في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦ في خطاب أمام نشطاء الحزب^(٣). وأوضح في مكان آخر أن الديمقراطية السيادية شكل من الحياة السياسية في مجتمع يجري فيه اختيار السلطات الحاكمة وهيئاتها وأفعالها وتشكيلها وتوجيهها من قبل الأمة الروسية بتنوعها واستقامتها، من أجل تحقيق المصلحة المادية والحرية والعدالة لكل المواطنين والمجموعات الاجتماعية والشعوب التي تؤلفها. وقد أشار سوركوف إلى أن العبارة لا تتميز بسمة روسية معينة؛ فقد شاع استخدامها على نطاق واسع على أسنة السياسيين البارزين في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وسأل قائلًا: ما الحاجة إلى استخدام النعوت أصلًا؟ لم لا نستخدم كلمة «ديمقراطية» فحسب، أو «غياب الديمقراطية»؟ ولكن هناك الكثير من المجتمعات التي تعتبر نفسها ديمقراطية؛ ومع ذلك تقيد حقوق المرأة والأقليات الإثنية والجماعات الأخرى. هل هذا النوع نفسه من الديمقراطية القائم في العالم المعاصر؟ وإن لم يكن كذلك، فكيف عساهم يفلحون من دون إضافة وصف من نوع ما؟ ثم أوضح طرحه بكل بساطة بأنهم يقفون إلى جانب مجتمع الديمقراطيات السيادية (والسوق الحرة)، و ضد أي نوع من الديكتاتورية الشمولية (أو «الاحتكار»)^(٤).

(١) Komsomol'skaya pravda, 29 September 2004, p. 4 على مجموعة شاملة للنصوص والتعليقات، راجع: L. V., Polyakov, ed., *Pro suverennyuyu demokratiyu* (Moscow: Yevropa, 2007). متوفرة في: Vladislav Surkov, *Teksty 97-07* (Moscow: Yevropa, 2008). ومتوفرة بنسخة مترجمة مع مساهمات أخرى في النقاش ضمن إصدار خاص لكتاب (السياسة والقانون الروسيان) الذي حرّره من قبل ريتشارد ساكوا (vol. 46, no. 5, 2008). هنالك معالجة كاملة وحصيفة لتطور العقيدة الجديدة في: Alfred B. Evans, Jr, *Power and Ideology: Vladimir Putin and the Russian Political System* (أعمال كارل بيك ضمن الدراسات حول روسيا وأوروبا الشرقية في جامعة بيتسبيرغ، العدد ١٩٠٢، ٢٠٠٨).

(٢) Vitalii Ivanov, *Partiya Putina: istoriya 'Yedinoi Rossii'* (Moscow: Olma, 2008), p. 236

(٣) Vladislav Surkov, 'Suverenitet – eto politicheskii sinonim konkurentosposobnosti', in Polyakov, ed., *Pro suverennyuyu demokratiyu*, pp. 33–61, at p. 58

(٤) Vladislav Surkov, 'Natsionalizatsiya budushchego', *Ekspert*, no. 43, 20 November 2006, pp. 102–8, at pp. 102–4. نُشرت مقتطفات أيضاً في: *Rossiiskaya gazeta*, 21 November 2006, p. 3. وفي *Izvestiya*, 22 November 2006, p. 4.

لديمقراطية السيادة خصومها تمامًا مثلما لها داعموها. كان نائب رئيس الوزراء سيرغي إيفانوف، وهو شخصية تتمتع بخلفية في مجالي الدفاع والأمن، أحد أكثر الأشخاص إيجابية، حيث أعلن أن الديمقراطية السيادة هي جوهر نظامنا الداخلي، مشيرًا إلى حق المواطنين في تحديد سياسات بلدهم بأنفسهم، وحماية هذا الحق من الضغوط الخارجية بشتى الطرق، بما فيها استخدام القوة. إنها واحدة من ثالوث القيم الوطنية، بالإضافة إلى الاقتصاد القوي والقوة العسكرية. وما من ديمقراطية مجردة: ذلك أن كل الدول الديمقراطية لها سماتها الخاصة. وبالفعل تفيد إحدى القيم الديمقراطية الأساسية أن في وسع الدول أن تتخذ هذه الخيارات بأنفسها^(١). وقد أوضح المعلق الموالي للكرملين فيجيسلاف نيكونوف أن روسيا لا يمكنها تقبل دور «التلميذ غير النبيه» الذي يُدعى للمحاسبة جراء إنجازهِ واجبه المنزلي بشكل غير مُرضٍ. فالروس ليسوا «تلامذة»، وحكمة معلّم الديمقراطية هي حتمًا محطّ تشكيك في ظل ما حدث في العراق، وآلاف الأشخاص الذين اعتقلوا وسُجنوا من دون محاكمة، أو تحقيق في غوانتانامو، وعمليات التنصت الواسعة على مواطنيهم من دون إذن المحكمة، إلخ. لن يقرّر أحد مصير روسيا نيابةً عنها، ولن يسمح الروس بأي محاولة من الخارج للتأثير في تطورها السياسي. الديمقراطية السيادة، بهذا المعنى، تعني «الاعتراف بحق كل الناس في التطور، بعيدًا عن التدخل الأجنبي وهيمنة القانون الدولي»^(٢).

بدا الآخرون أقل اقتناعًا. وأبدى رئيس الوزراء السابق يفيغيني بريماكوف، على سبيل المثال، معارضة تامة لاستخدام أي عبارة قد تؤدي إلى نكران مثل هذه القيم الإنسانية العامة، كالفصل بين السلطات وحرية الاختيار وإلى ما هنالك^(٣). وفي تصريح مكتوب آخر له اعترف أنه يتفهم سبب اختيار سوركوف تسمية ديمقراطيتهم بالسيادية: إنها طريقة للإشارة إلى أن الديمقراطية الروسية تُمارس ضمن حدود الدولة. من المفترض أن سوركوف أراد أيضًا التركيز في الطبيعة المستقلة للديمقراطية الروسية الطابع، وفي رفض أي محاولة لفرض نموذج مختلف من الخارج. ولكنها عبارة فيها عيوب كثيرة، خصوصًا أن في الإمكان أن يستغلّها النقاد في دول أخرى، ويعمدوا إلى تصويرها على أنها ابتعاد عن المبادئ الديمقراطية المقبولة عمومًا. والمصطلح نفسه «ملتبس للغاية». هل يعقل أن تكون هنالك «ديمقراطية غير سيادية». وإذا كانت هنالك دولة كهذه، فكيف عساها تبدو في أي حال، إن السيادة في العالم الحديث ليست مطلقة، فغالبًا ما تقوم الدول بتحويل هيئات «فوق-قومية» بالكثير من سلطاتها، مثل هيئة الأمم المتحدة. بل قد تطرأ ظروف (إن أجاز مجلس الأمن ذلك) تستطیع فيها الدولة أن تمثل تهديدًا للأمن الإقليمي أو العالمي، حيث يغدو التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية مبررًا، فضلًا عن

(١) *Izvestiya*, 14 July 2006, p. 4

(٢) Vyacheslav Nikonov, 'Suverennaya demokratiya', in *Suverennaya demokratiya: ot idei – k doktrine* (Moscow: Yevropa, 2006), pp. 21–5, at p. 23.

(٣) *Profil*, no. 27, 2006, p. 14

ذلك، لماذا حصر سوركوف مقارناته بالنماذج الغربية للديمقراطية. في حين أن هنالك نماذج أخرى، مثل الهند، أو بعض الدول الإسلامية المعتدلة؟^(١)

ورأى آخرون أن الديمقراطية السيادية لم تكن سوى عودة إلى الحقبة السوفيتية، حيث كان يجري تداول عبارات مثل «الديمقراطية الاشتراكية» و«ديمقراطية الشعب»: التي كانت بعد ذاتها خالية تمامًا من المعنى^(٢). كانت هناك أيضاً انتقادات حادة، منها التهمة بأن العقيدة الجديدة ليست سوى مسعى لحجب الفوارق الطبقيّة الصارخة في المجتمع الروسي عقب الحقبة الشيوعية. وحاجج الاقتصادي والمرشح الرئاسي السابق سيرغي غلازيف قائلاً: إنها «خصخصة للحاضر» أكثر ممّا هي «تأميم للمستقبل». فمستويات الإنفاق على الأمن الاجتماعي في روسيا تعدّ من أدنى المستويات بين كل دول العالم؛ فقد كانت تستخدم نفطها لمدّ حلف الناتو، والعائدات لدعم الدولار؛ والزيادة الوحيدة في مساحة «الحرية»، التي تحرر الحكومة من كل أشكال المساءلة الديمقراطية^(٣). والأهم أن ديمتري ميدفيديف، الذي كان آنذاك زميلاً لإيفانوف باعتباره النائب الأول لرئيس الوزراء، كان معارضاً أيضاً للعقيدة الجديدة، أو على الأقل للطريقة التي تشكّلت بها. فهو يرى أن التلاعب بالمصطلحات لطالما كان ممارسة مريبة. في هذا الصدد تُعدّ الديمقراطية السيادية بعيدة عن المثالية؛ وكان من الأنسب التكلم عن «ديمقراطية أصيلة»، أو «ديمقراطية في إطار سيادة شاملة للدولة». فضلاً عن أنها تخلف «انطباعاً غريباً»، مشيراً إلى أنهم يبيّتون لنوع من «ديمقراطية مختلفة غير تقليدية»، من شأنها أن تولّد انطباعاً مؤسفاً، خصوصاً في الدول الأخرى^(٤).

أعلن سوركوف، في حديث له بعد شهر، أن المصطلح نفسه لا يهيمه بقدر ما يهيمه ما يمثّله. وحده الشعب، الذي لديه فكرة شاملة عن هويته ووجهته، في وسعه أن يتطور بشكل سليم، و فقط في حال تطوير خطابه الخاص، أي «إيديولوجية وطنية» مقبولة على الأقل لدى الغالبية، ولدى الجميع في الحالة المثالية. عندها سيؤخّذ على محمل الجد في العالم أجمع. وما الديمقراطية السيادية إلا الخطوة الأولى في هذا السياق، ولا تدّعي أنها تمثل «الحقيقة المطلقة»^(٥). وأفاد في اجتماع لحزب «روسيا الموحدة» في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦ أنهم ليسوا في نادٍ متخصص في فقه اللغة. ولا يهتمهم المصطلح الذي يستخدمونه أو كيفية استخدامه؛ بل جوهر «الديمقراطية السيادية» هو ما يهتمهم فقط. هذا يعني مروحة من السياسات

(١) *Nezavisimaya gazeta*, 24 August 2007, p. 8

(٢) Dmitrii Furman, 'Prezident Putin kak russkii Gamlet', *Nezavisimaya gazeta*, 30 August 2006, p. 8

(٣) Sergei Glaz'ev, 'Privatizatsiya nastoyashego', *Ekspert*, no. 3, 22 January 2007, pp. 56-9

(٤) Dmitrii Medvedev, 'Dlya protsvetaniya vsekh nado uchityvat' interesy kazhdogo', *ibid.*, no. 28, 24 July 2006, pp. 58-65, at p. 59.

(٥) *Izvestiya*, 31 August 2006, p. 1

التي من شأنها أن تعيد إلى روسيا مكانتها كقوة عظمى في العالم، حيث تكون مستقلة على أرض الواقع، وليس على الورق فقط، ويكون لديها اقتصاد ليس مستنداً بشكل مفرط إلى صادرات الموارد الطبيعية. من المعروف أن كل دول العالم تقريباً تحوي دساتيرها إشارة ما إلى السيادة؛ ولكن بضع عشرات منها فقط تملك القدرات العسكرية والاقتصادية التي تسمح لها باتخاذ قراراتها الخاصة، عوضاً عن مجرد تنفيذ التعليمات الآتية من خارج حدودها الوطنية. سأل سوركوف: «هل نريد أن نكون دولة مكتفية ذاتياً، أم علينا الاعتماد على الدول الأخرى الأكثر نفوذاً لمساعدتنا؟ من قال إن علينا الكف عن محاولة التحول إلى شعب ذي سيادة؟»^(١).

كان حزب «روسيا الموحدة» يراجع برنامجه في ذلك الوقت. وجرى التعبير عن آراء مختلفة حول ما إذا كان يجب إضافة مفهوم الديمقراطية السيادية كجزء من إيديولوجيته الرسمية أم لا. بعد ذلك تبنت مؤتمر الحزب «إعلاناً منهجياً» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، يدعو إلى استراتيجية للتحديث النوعي للبلاد وفق مبادئ الديمقراطية السيادية التي عرّفها بشكل يذكّر تذكيراً واضحاً بمقترحات سوركوف^(٢). حسب ما ورد في الإعلان، فإن استراتيجية الحزب هي التحديث النوعي للبلاد بوصفها ديمقراطية سيادية، مما يعني:

- «حق الشعب في اتخاذ خياره الخاص على أساس تقاليده وشرعته»؛
- «إمكانية تادية دور فاعل في تشكيل نظام عالمي عادل»؛
- «تلازم الأمن الخارجي والأمن الداخلي»؛
- «شرط تنافسنا التاريخي»، أي الحق العلني في تحديد مصالحنا الوطنية والقومية والدفاع عنها؛
- الاعتراف غير المشروط بالقيم الديمقراطية العالمية، مع قبول مجموعة متنوعة من النماذج الوطنية لتحقيقها^(٣).

كانت الديمقراطية السيادية أيضاً جزءاً من بيان الحزب في انتخابات مجلس الدوما بعد سنة. حيث رُبطت بـ «حق الشعب الروسي الحر والثابت في تقرير مصيره التاريخي بشكل مستقل، واستخدام ثرواته الوطنية لمصلحة الأمة كاملة ولمصلحة كل المواطنين»^(٤).

(١) Izvestiya, 13 September 2006, p. 2

(٢) Ivanov, Partiya Putina, p. 251

(٣) 'Rossiya, kotoruyu my vybiraem'، الإعلان المنهجي الممتنى في المؤتمر السابع لحزب روسيا الموحدة، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، على الموقع الإلكتروني التالي: www.edinros.ru/rubr.shtml?110100، آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ظهرت مسودة أقدم ومشابهة تقريباً في: *Moskovskie novosti*, no. 38 (6 October 2006), p. 16.

(٤) Rossiiskaya gazeta, 9 November 2007, p. 14

انتهاز ميديفيد فرصة زيارة المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ للتعبير مجدداً عن اعتراضه. وقد تحدث (في هذا الجزء من خطابه) بالإنكليزية. قال للحضور إن روسيا خاضت كل أنواع الأزمات خلال القرن العشرين، والروس اليوم يبنون مؤسسات جديدة قائمة على «المبادئ الأساسية للديمقراطية الفعلية». وكرّر قائلاً إن «الديمقراطية ليست بحاجة إلى تعريفات إضافية»؛ إنها تعني اقتصاد السوق، وسيادة القانون، ومسؤولية الحكومة أمام الشعب ككل. ولم يسبق لدولة غير ديمقراطية أن عرفت الازدهار، إذ إن «الحرية أفضل من عدم الحرية»^(١). في حديث له بعد بضعة أيام أدلى به خلال اجتماع مع منظمات شبابية في موسكو، ركّز في الأرضية المشتركة التي توحد كلا القائدين. وأوضح ميديفيد أنه هو وسوركوف تبادلًا «حديثاً ودياً»؛ وأنه هو نفسه مستعد لتقبل مروحة من التعريفات، وفي كل الأحوال التعريفات ليست الهمّ الأساس، وأنه شخصياً يفضل الصيغة «التقليدية» التي تعلمها في الجامعة، وهي «صيغة عالمية»، وأن الخلاف بينه وبين سوركوف في هذه المسألة ليس إلا خلافاً «مصطلحياً». في الواقع كان هنالك توافق عام على أن الديمقراطية «لا يمكن أن تكون فاعلة إلا في ظل سيادة تامة للدولة»؛ وفي المقابل، فإن السيادة بمعنى استقلالية الحكومة داخل حدودها الوطنية وخارجها «لا يمكنها أن تحقق نتائج إلا في ظل نظام سياسي ديمقراطي»^(٢).

ظل بوتين نفسه، طوال مدة الجدل، على الحياد. وفي لقاء له مع أعضاء كتلة حزب «روسيا الموحدة» في مجلس الدوما، عُقد في تموز/يوليو ٢٠٠٦، هناهم على تشكيل مفهوم أن روسيا ستتطور كدولة ديمقراطية سيادية^(٣). ولكن عند سؤاله عن الديمقراطية السيادية، خلال لقائه المعتاد مع الصحافيين الغربيين في شهر أيلول/سبتمبر التالي، أجاب أنه يفضل أن يدع مهمة تعريف المبدأ الجديد «للخبراء»، وأنه لن يتدخل في عملهم^(٤). بعد سنة، أعرب عن رفضه للمصطلح، مشيراً إلى أن الديمقراطية السيادية «مصطلح مثير للجدل» ويخلط بين شيئين: السيادة، التي هي سمة لعلاقات روسيا مع الدول الأخرى، والديمقراطية التي هي مسألة تخص سياساتها المحلية^(٥). وعندما عقد حزب روسيا الموحدة مؤتمره الحادي عشر في سان بطرسبورغ، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بعد أن بات بوتين قائد الحزب، أصبحت إيديولوجيته الرسمية تحمل عنوان «المحافظة الروسية» (Russian conservatism)، ولكنها

'Vystuplenie na Vsemimom ekonomicheskom forume v Davose', 27 January 2007, in Dmitrii Medvedev, (١) *Natsional'nye proekty: stat'i i vystupleniya* (Moscow: Yevropa, 2008), pp. 107-17, at pp. 116-17.

Dmitrii Medvedev, 'O demokratii', 31 January 2007, in Polyakov, ed., *Pro suverennyuyu demokratiyu*, pp. 501-2. (٢)

Izvestiya, 13 September 2006, p. 2 (٣)

Kommersant, 11 September 2006, p. 1 (٤)

Argumenty i fakty, no. 39, 2007, p. 2 (٥)

إيديولوجية تستند إلى «تاريخ البلد وثقافته وروحانيته»، وتستسعى أيضاً إلى تعزيز «سيادته»^(١). ورغم الاختلافات الجلية، فإن من المنطقي استنتاج أن الطبقة السياسية في روسيا تتوافق على الأساسيات: أن الديمقراطية البناءة هي تلك التي تتخذ فيها قرارات الحكومة من دون أن تتأثر كثيراً بالعالم الخارجي؛ وأن هذا قابل أكثر للتحقق في بلد قوي اقتصادياً وعسكرياً؛ وأن أي مسعى لوضع بديل سيكون غير مفيد وغير وطني وتخريبياً ربما.

الروس و«الديمقراطية»

الروس أنفسهم كانوا إلى حد بعيد خارج هذا الجدل: في الواقع، لم يكن واضحاً تماماً أن لديهم فكرة متماسكة أو حتى فكرة واحدة حول طبيعة المسائل التي يخاض الجدل فيها. هل يرغب المواطنون الروس العاديون، مثلاً، أن يعيشوا في ظل نظام ديمقراطي؟ وفق سلسلة متتالية من الاستطلاعات الوطنية، أعربت الغالبية العظمى عن رغبتها في ذلك (حوالي ٧٠٪ تبناً هذا الرأي عام ٢٠١٠، أي أكثر من معارضيه بأربع مرات: الجدول ٨-٤). ولكن هذا كان ردّاً على سؤال انحصرت إجابته بـ «نعم» أو «لا»، وهو: هل يؤيد المستطلعون توافر ديمقراطية «غير معرفة» في بلدهم؟ ولم يتطرق الاستطلاع بتاتاً إلى طبيعة شعورهم. وافق حوالي ٦٧٪ على رأي تشرشل الحذر الذي يقول إن «لليدمقراطية عيوبها ولكنها أفضل من أي شكل آخر من أشكال الحكم»: مع ذلك، أبدى ١٣٪ فقط «موافقة تامة»، واتخذ ٢١٪ رأياً مخالفاً. وطُرح سؤال مختلف ولكن ذو صلة على المستطلعين، حيث سُئلوا ما إذا كانوا يوافقون على أن القائد القوي أفضل من أي قانون؛ في هذه الحالة فضّل عدد أكبر خيار الاستبداد على خيار الديمقراطية. تأثراً على الأرجح بنجاح رئاسة بوتين^(٢). كان هذا عكس واقع الحال في الديمقراطيات الراسخة، مثل بريطانيا والولايات المتحدة واليابان، حيث إن القائد القوي الذي لا يعنيه البرلمان والانتخابات منبوذ بنسبة ٢ أو ٣ إلى واحد^(٣).

والسؤال المطروح: ما هي الديمقراطية التي يعتقد الروس أنهم يؤيدونها؟ بالكاد اختلفت التعريفات

(١) Rossiya: sokhranim i priumnozhim، جرى تبنيه في المؤتمر الحادي عشر لحزب روسيا الموحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٩ على الرابط التالي: <http://edinros.er.ru/er/text.shtml?10/9535,110738>، آخر ولوج إلى الموقع في ٦ أيار/مايو ٢٠١٠.

(٢) استطلاع روسيا للعام ٢٠١٠.

(٣) على سبيل المثال، وجدت الموجة الرابعة من استطلاع القيم حول العالم عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦، أن القائد القوي يدعمه ٢٢٪ في الولايات المتحدة، لكن يعارضه ٦٥٪؛ وقد أبدى ٢٦٪ و ٢١٪ على التوالي في المملكة المتحدة واليابان تأييدهما، في حين أن ٦٦٪ و ٦٧٪ أبدى معارضتهما. بالمقابل، بلغت الأرقام الروسية ٤٧٪ مقارنة مع ٢٦٪: www.worldvaluessurvey.org, variable 148، آخر ولوج إلى الموقع في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

الجدول ٨-٤ الروس والديمقراطية، ٢٠٠٥-٢٠١٠

٢٠١٠ ٢٠٠٩ ٢٠٠٨ ٢٠٠٧ ٢٠٠٦ ٢٠٠٥

هل تحتاج روسيا إلى ديمقراطية؟

نعم، تحتاج روسيا إلى ديمقراطية

كلا، النظام الديمقراطي غير مناسب لروسيا

٧٠ ٥٧ ٦٢ ٦٧ ٥٦ ٦٦

١٧ ٢٣ ٢٠ ١٧ ٢٧ ٢١

المصدر:

آخر "Predstavleniya rossiyan o demokratii", 15 October 2009, at www.levada.ru/press/2009101501.print.html

ولوح إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، و(بالنسبة إلى العام ٢٠١٠) من استطلاع الكاتب؛ نسب تقريبية.

المعيارية في المطبوعات الأكاديمية الروسية عن مثيلاتها في النصوص الغربية. فالديمقراطية هي «القاموس المختصر للغة السياسية» هي:

«شكل من التنظيم السياسي للمجتمع قائم على مبادئ حكم الشعب (تأسيس هيئات تمثيلية للحكم)، وعلى التعددية السياسية والحزبية، وتساوي الجميع أمام القانون، [و] مراعاة الحقوق الدستورية للمواطنين وحررياتهم»^(١).

«القاموس القانوني الكبير»، بطبعته الثالثة في العام ٢٠٠٧، يعرف الديمقراطية على أنها:

شكل لهيكلية الدولة يقوم على الاعتراف بمبادئ، مثل سيادة الدستور والقوانين، وحكم الشعب والتعددية السياسية، وحرية المواطنين والمساواة بينهم، [و] عدم جواز التصرف بحقوق الإنسان.

في المجتمع الحديث هذا يعني:

حكم الغالبية مع حماية حقوق الأقلية، الطبيعة الانتخابية لهيئات الدولة الأساسية، الاعتراف بحقوق المواطنين وحررياتهم السياسية وحقوقهم المتساوية، سيادة القانون، الحكم الدستوري وفصل السلطات^(٢).

ولكن ثمة اعترافاً عاماً بأن «ليس هناك مفهوم معترف به عمومًا [يناسب] الجميع»^(٣).

V. V. Bakerkina and L. L. Shestakova, eds., *Kratkii slovar' politicheskogo yazyka* (Moscow: Astrel', (١) Russkie slovari, 2002), p. 77.

A. Ya. Sukharev, ed., *Bol'shoi yuridicheskii slovar'*, 3rd edn (Moscow: Infra-M, 2010), p. 166 (٢)

Irina Busygina and Andrei Zakharov, *Sum ergo cogito: politicheskii mini-leksikon* (Moscow: Moskovskaya shkola politicheskikh issledovaniy, 2006), p. 23 (literally 'content' (napolnenie)). (٣)

الجدول ٨-٥ برأيك، ما هي الديمقراطية (١٩٩٦-٢٠١٠)؟

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٤	٢٠٠٠	١٩٩٦	
٢٩	٣٧	٤١	٢٩	٢٨	٢٩	النظام والاستقرار
٢٨	٣٨	٤٦	٤٤	٣٧	٢٤	حرية الرأي والتعبير والعقيدة
٢٣	٣٩	٤٧	٣١	٣٣	٢٤	الازدهار الاقتصادي
١٧	٢٩	٢٦	٢٤	٢٩	٢١	المراعاة الدقيقة للقانون
٨	١٣	١٥	١٨	١٥	٩	الانتخاب المباشر لكل قادة الحكومة
٥	٧	٧	٦	١٠	٨	إتاحة الفرصة للناس ليفعلوا ما يحلو لهم
٥	٥	٣	١١	١٠	١٤	كلام فارغ
٢	٧	٥	٦	٥	٣	حماية حقوق الأقليات
١	٣	٣	٣	٦	٢	حكم الأغلبية
١	٣	٢	٦	٦	٧	فوضى وعجز

المصدر:

Chto takoe demokratiya i nuzhna li ona Rossii?, 21 January 2010, www.levada.ru/press/2010012105.print.html

آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (سُمح بعدة إجابات). و(بالنسبة إلى العام ٢٠١٠) من استطلاع للكاتب (طلبت إجابة واحدة): البقية أجابت «لا أعرف» أو امتنعت عن الإجابة.

ويرى مواطنون الروس العاديون في الديمقراطية معنى مختلفاً، أو، في كل الأحوال، تُوزَن مكوناتها المتباينة بطريقة مختلفة (الجدول ٨-٥). ووفقاً للاستطلاع الذي أُجري في مطلع العام ٢٠١٠، تبدو أكثر ميلاً إلى ربطها بالنظام والاستقرار دون سواهما، وتليهما مباشرةً حريات التعبير المختلفة. وهناك شريحة كبيرة أخرى ربطت الديمقراطية بالازدهار الاقتصادي (في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، كان هذا الرد الأكثر شيوعاً)، وعرفتها أقلية أقل عدداً، لكنها بارزة على أنها «الخضوع التام للقانون». كان هناك عدد قليل من الأشخاص نسبياً ربطوا الديمقراطية بالانتخاب المباشر للمسؤولين الحكوميين، الذي يشكل جزءاً أساسياً من أي شكل من الديمقراطية التمثيلية؛ يَبْدُ أن قلة قليلة ربطتها بحماية حقوق الأقلية (وفق استطلاعات أخرى لم يربطها الروس كثيراً بحقوق مدمني المخدرات، أو مثليي الجنس، أو حتى بحقهم

الجدول ٨-٦ ما هي الجوانب الإيجابية والسلبية للديمقراطية (٢٠٠٦)؟

الجوانب السلبية		الجوانب الإيجابية	
١٩	لغو، غوغائية	٢٧	نظام حكم عادل يتساوى فيه جميع المواطنين في المشاركة
١٢	شكل من الحكم يناسب «الدول الطبيعية»، ولكن لا يناسبنا	٢٧	تضمن أن تحترم الحكومة حقوق المواطنين وحررياتهم
١١	فوضى واختلال النظام	١٣	فرصة لانتقاد السلطات على جميع المستويات
١٠	نظام حكم أظهر عدم أهليته في روسيا	٩	فضل للسلطات ومسؤولية الحكومة أمام المواطنين
٨	عدم توفير يد صارمة في الحكومة، وتشتت المسؤولية	٩	تنافس حري بين الأحزاب السياسية على تأييد الناخبين

المصدر: 'Predstavleniya rossiyan o demokratii'، مثل الجدول ٨-٤ السابق ص ٥٦٧.

الجدول ٨-٧ إلى أي نوع من الديمقراطية تحتاج روسيا (٢٠٠٥-٢٠٢٠)؟

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٥٢	٤٣	٤٥	٤٧	٤٨	٤٥	نوع خاص يتوافق مع التقاليد الوطنية
٢١	٢٣	٢٠	٢٢	١٨	٢٤	النوع الذي في الدول المتقدمة الأوروبية والأميركية
١٤	١٤	١٣	١٠	١٣	١٦	النوع الذي كان قائمًا في الاتحاد السوفيتي
٦	٧	٨	٧	١٠	٦	لا تحتاج روسيا إلى ديمقراطية

المصدر: نفسه، كما الجدول ٨-٤.

الجدول ٨-٨ ما النظام السياسي الأنسب لروسيا (٢٠١٠)؟

٣٣	النظام السوفيتي، ولكن بشكل مختلف وأكثر ديمقراطية
٢٥	النظام الحالي
١٤	النظام السوفيتي الذي كان قبل البيريسترويكا
١٤	الديمقراطي من النوع الغربي
١٤	لا أعرف/ لا جواب

المصدر: استطلاع روسيا للعام ٢٠١٠؛ طُلب إعطاء جواب واحد من قائمة من الخيارات، نسب تقريبية.

في الحياة، على الرغم من أنهم كانوا أكثر تفهماً لوضع مدمني الخمر والمعوقين خَلْقياً^(١). وبغض النظر عن كيفية فهمها، ما هي برأي الروس العاديين الجوانب الإيجابية والسلبية للديمقراطية كشكل من أشكال الحكم؟ عدد كبير منهم، يعتبرها على الأقل، نظاماً عادلاً سيكفل على الأرجح احترام الحكومة لحقوق المواطنين وحيرياتهم، ولكنه في الوقت عينه نظام معرّض للغو، وربما ناسب «الدول الطبيعية» أكثر من روسيا (الجدول ٨-٦). وكانت هناك آراء أخرى أكثر عدائية.

وبغض النظر عن اعتبار الديمقراطية مرغوبة أم لا، هل يعتقد الروس العاديون أن حكومتهم يمكن تصنيفها بأنها ديمقراطية؟ اعتقد ٤٪ فقط في استطلاعنا للعام ٢٠١٠ أن روسيا أصلاً يمكن اعتبارها «ديمقراطية راسخة». واعتبر ٢٥٪ أن روسيا دولة تسير على الأقل نحو الديمقراطية. ورأت نسبة أكبر (٣٥٪) أن روسيا أكثر ديمقراطية مما كانت عليه. ولكن وجد ١٩٪ أنها كانت أكثر ديمقراطية في الحقبة السوفيتية. وإذا تسنى لهم اختيار الشكل الخاص بهم من النظام الديمقراطي، فكيف عساه يكون؟ لم يكن هنالك تأييد واسع للديمقراطية الأوروبية والأميركية؛ وقد أثر البعض نوع الديمقراطية التي كانت في الاتحاد السوفيتي. ولكن الخيار الذي لقي الاستحسان الأكبر، حيث أيده أكثر من نصف المستطلعين في استطلاعنا للعام ٢٠١٠، كان نوع الديمقراطية الذي يعكس تقاليد روسيا الخاصة (الجدول ٨-٧). وإذا لم يكن الخيار نوعاً من الديمقراطية، بل مجرد نوع من الحكم، فإن النظام السوفيتي سيكون، بالطبع،

(١) *Ekonomicheskie i sotsial'nye peremeny: monitoring obshchestvennogo mneniya*, no. 1, 1995, p. 12.

النتائج للعامين ١٩٨٩ و١٩٩٤ (اعتقد ٢٦٪ في العام ١٩٩٤، على سبيل المثال، أن مدمني المخدرات والدراجين يجدر التخلص منهم). واعتقد ٢٢٪ أن مثلي الجنس يجب أن يلحقوا المصير نفسه). تتوفر هذه الأرقام إضافة إلى أرقام مقابلة للعام ٢٠٠١، في: Stephen White, Margot Light and Ian McAllister, 'Russia and the West: is there a values gap?', *International Politics*, vol. 42, no. 3 (September 2005), pp. 314-33, at p. 327.

من النوع الذي سيلقى أكبر نسبة من التأييد، خصوصاً إذا كان نظاماً سوفيتياً «أكثر ديمقراطية» (خرافياً ربما) (الجدول ٨-٨). وعلى نحو متوقع، لقي الخيار السوفيتي التام تأييداً بنسبة الضعف من الذين تفوق أعمارهم الستين والذين لم يبلغوا الثلاثين؛ ومن كانوا دون الثلاثين يميلون إلى تأييد النظام السوفيتي الديمقراطي، أكثر من الديمقراطي على الطراز الغربي.

وقد أبدى غالبية الروس اهتماماً بكيفية تحصيل المعيشة أكثر من الاهتمام بالأمر المجردة، مثل الوصف الذي يجب إلحاقه بنظامهم السياسي^(١)؛ وكما أشرنا في بداية هذا الفصل، فإن التعريفات لم تكف لتكسب أي أهمية في أي حال من الأحوال. طرحنا الأسئلة التالية: ما هي آليات عمل الحكومة؟ وما مدى فاعليتها؟ وكيف يمكن مقارنتها بآليات مماثلة في دول أخرى؟ إن الروس أنفسهم كانوا متيقنين تماماً بأن أفول النظام الشيوعي منحهم وسيلة تمكّنهم من وضع حكومتهم أمام مسؤولياتهم بكل فاعلية. سألنا في استطلاعنا للعام ٢٠١٠: برأيكم، إلى أي مدى تُحترم حقوق الإنسان عندكم؟ أجاب حوالي الربع: «إلى درجة كبيرة» (٢٪)، «بعض الشيء» (٢٣٪)؛ ولكن أجاب عدد أكبر بكثير بـ «ليس كثيراً» (٢٧٪)، أو «أبداً» (٢٦٪)؛ واعتقد عدد كبير أن المسؤولين الحكوميين «نادراً» (٣٠٪) ما يعاملون المواطنين بالتساوي، أو «بالكاد» يعاملونهم هكذا (٥٣٪). وربما عُرِزي ذلك إلى أن «الغالبية» (٣٩٪)، أو «كلهم» (٣٣٪) فاسدون. وأجمعت الغالبية الساحقة (٨٦٪) على أن من الصعب على المواطنين العاديين صون حقوقهم القانونية، إلى حدٍّ بعيد (٤١٪)، أو كلياً (٤٥٪).

على نحو مماثل، لم يكن الروس واثقين كثيراً أن في وسعهم أن يؤثروا بفاعلية في الحكومة التي تتكلم باسمهم. واعتقد ١٤٪ فقط مطلع العام ٢٠١٠ أن لهم تأثيراً على الأقل في مسائل من هذا النوع؛ واتخذ ٨٥٪ الرأي المعاكس، وهي نسبة ظلت ثابتة بشكل ملحوظ ما عدا في الفترات القصيرة التي تجري فيها الحملات الانتخابية^(٢). ما السبب؟ بخصوص ٤٧٪ يعود السبب إلى أن المسؤولين لا يهتمهم سوى آراء رؤسائهم المباشرين، ويتجاهلون آراء المواطنين العاديين وحاجاتهم. واعتقد ٢١٪ أن الحكومة تخفق بكل بساطة في التواصل مع عموم الشعب فيما يتعلق بها. ولكن ١٨٪ اعتقدوا أن السبب ينحصر في أن الانتخابات والاستفتاءات والنقاشات الحرة باتت تؤدي دوراً هامشياً على نحو متزايد في المجتمع. وفي أي حال، فإن النتيجة (حسبما أفاد مركز ليفادا) هي أن غالبية الروس يشعرون بالبعد عن الدولة بدرجة كبيرة. ونسبة كبيرة من الروس يعتقدون أنهم يعدمون الوسيلة للتأثير في قراراتها؛ وبالنتيجة باتت الحكومة والشعب أشبه بشيئين مستقلين لا تربط بينهما علاقة وطيدة. في الواقع، يبذل معظم الروس العاديين ما في وسعهم لتفادي أي نوع من التماس مع الحكومة إذا سنّ لهم القيام بذلك (٦٢٪). وقلة قليلة من الروس

(١) همومهم الأساسية. وفقاً للاستطلاع، مبنية في الصفحات: ٣٥٩ - ٣٦٢.

(٢) 'Otnosheniya obshchestva i gosudarstva v glazakh rossiyan', 16 March 2010, at

www.levada.ru/press/2010031602.print.html آخر ونوح إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

الجدول ٨-٩ مقارنة التأثير السياسي بين روسيا والغرب، ٢٠١٠.

على الإطلاق	بدرجة قليلة	نوعًا ما	بدرجة كبيرة	
٥٣	٢٥	١٧	٢	في روسيا
٣٨	١٧	٢٢	٨	في الغرب

المصدر: استطلاع روسيا ٢٠١٠، نسب تقريبية. كان السؤال على النحو الآتي: «إلى أي مدى يمكن للناس أمثالكم التأثير مباشرة في أفعال الحكومة المركزية؟»؛ و«إلى أي مدى يمكن للناس أمثالكم التأثير مباشرة في أفعال الحكومة المركزية في الدول الغربية مثل بريطانيا العظمى وألمانيا والولايات المتحدة؟».

(١٩٪) أبدوا استعدادًا لأداء دور أكثر فاعلية أكثر في الحياة العامة من أجل السعي إلى التأثير في قراراتها؛ لأنهم على الأغلب يعتقدون أن هذا لن يكون له أي جدوى (٣٤٪)^(١).

بالطبع كان هناك إجماع على أن المواطنين لا يعتقدون أن آراءهم تؤخذ فعليًا بالحسبان من قبل حكوماتهم. وأشارت أدبيات غربية بارزة إلى أن ثمة امتعاضًا عميقًا من الأشكال الراسخة للسياسات حول العالم. ذلك أن إقبال الناخبين على الانتخابات الوطنية والمحلية والأوروبية يتراجع، والعضوية في الأحزاب السياسية تنخفض، ومستويات عدم الوثوق بالحكم وبالقائمين عليه ترتفع. وفضلاً عن ذلك، يتنامى النفور العام من المؤسسات المدنية بشتى أنواعها، بما فيها الكنائس والمصارف وهيئات تطبيق القانون، إلى جانب البرلمانات والذين يحتلون مقاعد فيها^(٢). يرى الروس أنفسهم أنهم يملكون الكثير من القواسم المشتركة، في هذا الصدد، مع نظرائهم في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية. ولكنهم، سواء أكانوا محققين أم مخطئين، فإنهم يعتقدون أن تأثيرهم أقل من تأثير المواطنين في هذه الدول الأخرى (الجدول ٨-٩ أعلاه). يرى أكثر من النصف، في روسيا نفسها، أن لا تأثير لهم على الإطلاق في أعمال الحكومة. وفي الدول الغربية، مثل بريطانيا العظمى وألمانيا والولايات المتحدة، يعتقد زهاء الثلث أن المواطنين العاديين لا تأثير لهم على الإطلاق، بينما يعتقد ٣٠٪ أن المواطنين العاديين يملكون درجة معينة، بل درجة كبيرة من التأثير في أفعال حكوماتهم المنتخبة.

(١) Reformy prezidenta Medvedeva i vzaimootnosheniya obshchestva i vlasti', 5 March 2010, at'

www.levada.ru/press/2010030502.print.html, آخر ولوج إلى الموقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٢) Pippa Norris, ed., *Critical Citizens: Global Support for Democratic Government*: راجع على سبيل المثال: (Oxford and New York: Oxford University Press, 1999); Susan Pharr and Robert D. Putnam, eds., *Disaffected Democracies: What's Troubling the Trilateral Countries?* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000); and Russell J. Dalton, *Citizen Politics: Public Opinion and Political Parties in Advanced Industrial Democracies*, 5th edn (Washington, DC: CQ Press, 2008), ch. 12.

الخلاصة

في النهاية، يعود إلى الروس أنفسهم قرار تحديد نوع الديمقراطية (أو أي فلسفة سياسية أخرى) التي يتمنون تبنيها كأساس لنظامهم ما بعد الشيوعي. ما لا يمكن التفاوض عنه هو تراكم الأدلة على أن توزيع السلطات في السنوات التالية لتسبم بوتين منصبه قد تحول كثيرًا لمصلحة السلطة المركزية، إلى درجة أن تحقيق الأهداف الأخرى بات مهددًا بالخطر. من المفهوم، عقب وشوك انهيار الاتحاد خلال عهد يلتسن، أن يصبّ الرؤساء اللاحقون تركيزهم في فاعلية الحكومة، ما يعني عمليًا توسيع صلاحيات السلطات الفيدرالية في موسكو. ومن المفهوم أن يحظوا بالتأييد الشعبي لدى قيامهم بذلك، بالنظر إلى التدهور الحاد في مستويات المعيشة الذي رافق سنوات الإصلاح يلتسني. وكان من المتوقع أن يظلوا يحظون بالتأييد الشعبي في السنوات التالية، بالنظر إلى مستويات النمو الاقتصادي التي بدورها استندت إلى أسعار النفط القياسية في الأسواق العالمية. ويمكن فتح جدال أوسع لصالح عملية «التحديث» بقيادة الدولة، بالتوازي مع المسار الذي برز في خطاب الرئيس ميدفيديف في خطابه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، «روسيا، إلى الأمام!» (ومن ذا الذي طرح الرجوع إلى الوراء؟)، ومع خطابه الذي ألقاه بعد شهرين أمام المجلس الفيدرالي، ومع التزام حزب «روسيا الموحدة» برنامجه الجديد القاضي بتعزيز التنافس في الاقتصاد، بالاعتماد على تحقيق استراتيجية تنمية مبتكرة^(١).

لكن نظام الحكم الذي رسّخ وجوده خلال عهد بوتين - ميدفيديف قد تركز إلى درجة أنه ولد مشكلاته الخاصة. فإذا تركزت السلطة في الوسط، فإن السلطات المركزية نفسها هي التي ستُحمَل المسؤولية جراء أي تقصير. وإذا كانت المؤسسات ضعيفة، فإن التزام القرارات التي تتخذها سيكون محدودًا، ما لم تكن لها منفعة فردية أو قصيرة المدى. وإذا كان البرلمان مذعنًا تمامًا، سيحدث تقصير في تدقيق القوانين، ولن تُكتشف عدم كفاءة الوزراء في الوقت المناسب. وإذا تأثرت المحاكم سلبًا بالسياسيين، أو كانت فاسدة، فإن المقتردين ماديًا سيحاولون الاستحصال على الأحكام التي يريدونها من خلال ممارسة نفوذهم، أو دفع الرشاوى المعلومة عوضًا عن الخضوع لحكم القانون. وسيعمد الأجانب إلى استثمار أموالهم في منطقة أكثر أمانًا. وإذا كانت الأحزاب السياسية فرعًا آخر من سلطة الدولة، فسوف يزداد كثيرًا عدد الوصوليين المنتسبين إليها. هذا يعكس تمامًا واقع حال حزب «روسيا الموحدة»، باعتراف بوتين نفسه. ففي حديث له في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اشتكى من أن الحزب ليس «بنية سياسية مثالية»، وأنه يفتقر إلى «إيديولوجية أو مبادئ ثابتة تستطيع وفقها غالبية الأعضاء

(١) Rossiiskaya gazeta, 11 September 2009, pp. 1, 3 يتوفر خطابه أمام الجمعية العمومية في المصدر نفسه، ١٣

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٢-٥. الوثيقة المنهجية لحزب روسيا الموحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ مذكورة في الهامش الرابع ص ٧٣٦.

إثبات صدقيتها»، وأنه بالنظر إلى قربه الشديد من الحكومة، فهو «يجذب كل أشكال الطفيليين»^(١). وكيف لا يكون الوضع كذلك إذا كان حزبًا واحدًا يحتكر كل المناصب ذات النفوذ السياسي والمردود الاقتصادي؟

لم تكن ثمة إشارة إلى أن هذه المسائل سوف تُحلّ في ظل رئاسة ميدفيدف. وإن كان سيتوفر حل، فسوف يصعب تنفيذه من دون بعض الآليات التي طوّرتها الديمقراطيات الليبرالية الغربية لمعالجة هذا النوع من المشكلات. يجب أن يصبح فصل السلطات حقيقيًا، حتى يتسنى للمحاكم الاستقلال عن الحكومة؛ ويجب توفير توازن أكبر بين السلطة التنفيذية الكلية السلطة والبرلمان الذي يفترض به أن يمثل مصالح الشعب ككل، حتى تجد البلاد ككل قراراته مقبولة؛ ويجب أن تصبح الانتخابات نفسها حملات تنافسية أكثر حقيقية، من دون قيود غير مبررة أمام المشاركة، وبوجود مؤسسات مستقلة تراقب مسارها. كانت الدولة في التقليد الروسي دولة قوية وأبوية (paternalistic) بالفعل، ولكن كانت لها عناصر أخرى أيضًا: مجالس المدن التي تشكّلت في القرون الوسطى؛ مجتمعات الفلاحين ذات الحكم الذاتي التي اعتبرها ماركس طلائع المجتمع الشيوعي؛ التجربة المحدودة للحكم البرلماني التي تراكمت في السنوات الأولى للقرن العشرين. وإذا أريد للسياسة الروسية أن تكون ناجحة أكثر مستقبلًا، فيُرجح أن تستند إلى هذه التقاليد الأصيلة، وكذلك إلى تجارب الدول الأخرى، وأن تُستخدم لتعزيز مساءلة الحكومة من قبل أولئك الذين منحوها سلطة الحكم.

لمزيد من الاطلاع

ثمة نقاش مهم «لمشكلات الانتقال إلى الديمقراطية وتعزيزها» في كتاب لينز وستيبان (١٩٩٦): القسم الذي يتطرق إلى أوروبا الشرقية ما بعد الشيوعية هو على الأرجح القسم الأقل إقناعًا في الكتاب. مقال بعنوان «نهاية مفهوم المرحلة الانتقالية» أشار إليه كاروليرز في «مجلة الديمقراطية» (Journal of Democracy) عام ٢٠٠٢، ومعظم المعالجة التالية جرت في المصدر نفسه. حول «السلطوية التنافسية»، راجع على وجه التحديد ليفيتسكي وواي (٢٠١٠). وحول «رسوخ اللاديمقراطية»، راجع روز وميشلر ومونرو (٢٠١١). وقد جرى التطرق إلى مشكلة الرئاسة الفائمة في كتاب فيش (٢٠٠٥). موقع «السيلوفايكي» داخل القيادة طُرح في كتاب كريشتانوفسكايا ووايت (٢٠٠٢): وقُصّل بشكل مسهب في كتاب سولداتوف وبوروغان (٢٠١٠): أما الإسهامات الأخرى في الجدل فقد ورد ذكرها في الحاشية رقم ٢، صفحة ٥١٧. يمكن متابعة مدى احترام حقوق الإنسان بسهولة، من خلال التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية (www.thereport.amnesty.org) وهيومان رايتس ووتش (www.hrw.org)

وتقارير وزارة الخارجية الأميركية حول حقوق الإنسان في (www.state.gov)، التي تتطرق بالتفصيل إلى قضايا حكم القانون. تقارير «فريدم هاوس» السنوية والتقارير الطارئة أكثر متوفرة على موقع (www.freedomhouse.org). بيد أن أحدث دراسة مسهبة حول حقوق الإنسان في روسيا هي دراسة ويلر (٢٠٠٤)؛ كما يتطرق جيليغان (٢٠١٠) إلى مسألة الشيشان ذات الخصوصية. وحول سياسات الإعلام، راجع على وجه التحديد أوتس (٢٠٠٦) وميكيويز (٢٠٠٨)، وتقارير «فريدم هاوس» و«مراسلون بلا حدود» السنوية (www.rsf.org). حول الديمقراطية السيادية وما أعقبها، راجع إيفانز (٢٠٠٨)؛ الخطاب الأخير حول «التحديث» لم يُناقش بعد بشكل مسهب في الأدبيات المكتوبة باللغة الإنكليزية.

Carothers, Thomas, 'The end of the transition paradigm', *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (January 2002), pp. 5-21.

Evans, Alfred B., Jr, *Power and Ideology: Vladimir Putin and the Russian Political System* (The Carl Beck Papers in Russian and East European Studies of the University of Pittsburgh, no. 1902, 2008).

Fish, M. Steven, *Democracy Derailed in Russia: The Failure of Open Politics* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2005).

Gilligan, Emma, *Terror in Chechnya: Russia and the Tragedy of Civilians in War* (Princeton, NJ, and Oxford: Princeton University Press, 2010).

Kryshstanovskaya, Ol'ga, and Stephen White, 'Putin's militocracy', *Post-Soviet Affairs*, vol. 19, no. 4 (October-December 2003), pp. 289-306.

Levitsky, Steven, and Lucan A. Way, *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2010).

Linz, Juan J., and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore and London: Johns Hopkins University Press, 1996).

Mickiewicz, Ellen, *Television, Power, and the Public in Russia* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2008).

- Oates, Sarah, *Television, Democracy, and Elections in Russia* (Abingdon and New York: Routledge, 2006).
- Rose, Richard, William Mishler and Neil Munro, *Popular Support for an Undemocratic Regime: The Changing Views of Russians* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2011).
- Soldatov, Andrei and Irina Borogan, *The New Nobility: The Restoration of Russia's Security State and the Enduring Legacy of the KGB* (New York: PublicAffairs, 2010).
- Weiler, Jonathan, *Human Rights in Russia: A Darker Side of Reform* (Boulder, CO, and London: Lynne Rienner, 2004).

ملاحظة حول الاستطلاعات

روسيا عام ١٩٩٣

أجراه مركز بحوث الرأي العام والسوق الروسية (ROMIR) لويليام ميلر وآخرين، بمساعدة مجلس البحوث الاجتماعية والاقتصادية (ESRC). وقد جرى العمل الميداني بين ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر و٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (العدد: ١٠٩٥)، وبين ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (العدد: ١٠٤٦). يمكن مراجعة ملف البيانات وسواه من الوثائق في أرشيف البيانات في المملكة المتحدة، الرقم التسلسلي المرجعي ٤١٢٩.

روسيا عام ٢٠٠٠

أجراه المركز الروسي لدراسة الرأي العام (VTsIOM) بالتعاون مع البارومتر الروسي الجديد ٨ برعاية ريتشارد روز وآخرين في جامعة ستراثكلويد، بمساعدة مجلس البحوث الاجتماعية والاقتصادية (ESRC). وقد جرى العمل الميداني بين ١٩ و٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، (العدد: ١٩٤٠). يمكن مراجعة ملف البيانات وسواه من الوثائق في أرشيف البيانات في المملكة المتحدة، الرقم التسلسلي المرجعي ٤٥٥٠.

روسيا عام ٢٠٠١

أجراه مركز البحث الروسي لسارة أوتسو وستيفن وايت، بمساعدة مجلس البحوث الاجتماعية والاقتصادية (ESRC). وقد جرة العمل الميداني بين ١٠ و٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١، (العدد: ٢٠٠٠). يمكن مراجعة ملف البيانات وسواه من الوثائق في أرشيف البيانات في المملكة المتحدة، الرقم التسلسلي المرجعي ٤٤٦٤.

روسيا عام ٢٠٠٤

أجراه مركز البحث الروسي لستيفن وايت بمساعدة مجلس البحوث الاجتماعية والاقتصادية (ESRC). وقد جرى العمل الميداني بين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، (العدد: ٢٠٠٠). يمكن مراجعة ملف البيانات وسواه من الوثائق في أرشيف البيانات في المملكة المتحدة، الرقم التسلسلي المرجعي ٥٦٧١.

روسيا عام ٢٠٠٥

أجراه مركز البحث الروسي لستيفن وايت، بمساعدة مجلس البحوث الاجتماعية والاقتصادية (ESRC). وقد جرى العمل الميداني بين ٢٥ آذار/مارس و٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥، (العدد: ٢٠٠٠). يمكن مراجعة ملف البيانات وسواه من الوثائق في أرشيف البيانات في المملكة المتحدة، الرقم التسلسلي المرجعي ٥٦٧١.

روسيا عام ٢٠٠٨

أجراه مركز البحث الروسي لستيفن وايت وإيان ماك أليستر، بمساعدة مجلس البحوث الاجتماعية والاقتصادية (ESRC) ومجلس البحوث الأسترالي. وقد جرى العمل الميداني بين ٣٠ كانون الثاني/يناير و٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، (العدد: ٢٠٠٠). يمكن مراجعة ملف البيانات وغيره من الوثائق في أرشيف البيانات في المملكة المتحدة.

روسيا عام ٢٠١٠

أجراه مركز البحث الروسي لستيفن وايت وإيان ماك أليستر بمساعدة مجلس البحوث الاجتماعية والاقتصادية (ESRC) ومجلس البحوث الأسترالي. وقد جرى العمل الميداني بين ١٢ شباط/فبراير والأول من آذار/مارس ٢٠١٠، (العدد: ٢٠٠٠). يمكن مراجعة ملف البيانات وغيره من الوثائق في أرشيف البيانات في المملكة المتحدة.

سلسلة السِّياسة



- لمصر... لالعبد الناصر
- وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي الاشتراكي

د. سليم الحص

- تعالوا إلى كلمة سواء
- سلاح الموقف
- صوت بلا صدى
- عصارة العمر
- في زمن الشدائد لبنانياً وعربياً
- قطاف من التجارب
- للحقيقة والتاريخ
- ما قلّ ودلّ
- محطّات وطنية وقومية
- نحن... والطائفية
- ومضات في رحاب الأمة

د. وليد رضوان

- تركيا بين العمليّة والإسلام في القرن العشرين
- العلاقات العربية التركية
- مشكلة المياه بين سوريا وتركيا

جوزيف أبو خليل

- قصة الموارنة في الحرب
- لبنان وسوريا: مشقّة الأخوة
- لبنان... لماذا؟

بول مندلي

- أميركا في خطر

روبرت فيسك

- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الأول - الحرب المحافظة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثاني - الإبادة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثالث - إلى البرية
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - (المجلدات الثلاثة في كتاب واحد)
- زمن المحارب
- ويلات وطن

د. عصام نعمان

- أميركا والإسلام والسلاح النووي
- حقيقة العصر - عصام نعمان وغالب أبو مصلح
- العرب على مفترق
- على مفترق التحوّلات الكبرى... ما العمل؟
- هل يتغيّر العرب؟

د. محمد حسنين هيكل

- آفاق الثمانينات
- بين الصحافة والسياسة
- حديث المبادرة
- الحل والحرب!
- خريف الغضب
- زيارة جديدة للتاريخ
- السلام المستحيل والديموقراطية الغائبة
- عند مفترق الطرق
- قصّة السويس



موريل ميراك - فايسباخ

- عبر جدار النار
- مهوسون في السلطة
- السياسة الخارجية التركية - موريل ميراك - فايسباخ
- وجمال واكيم

جيمي كارتر

- السلام ممكن في الأراضي المقدسة
- ما وراء البيت الأبيض

إسلام كريموف

- أوزباكستان: على تعميق الإصلاحات الاقتصادية
- أوزباكستان: على عتبة القرن الواحد والعشرين

بيل كلينتون

- بالمعطاء... لكل منا أن يغيّر العالم
- العودة إلى العمل

باريسا لندو - إيفيتا ليمان

- حرب الخليج
- عاصفة الصحراء
- المفكرة المخفية لحرب الخليج

جمال وندي

- سوريا ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط
- السياسة الخارجية التركية - موريل ميراك - فايسباخ
- وجمال واكيم
- صراع القوى الكبرى على سوريا

○ الخداع

○ لا سكوت بعد اليوم

○ من يجرو على الكلام

كريم بقرادوني

- السلام المفقود
- صدمة وسمود
- لعنة وطن

شكري نصرالله

- السنوات الطيبة
- مذكرات قبل أوانها

شادي خليل أبو عيسى

- رؤساء الجمهورية اللبنانية
- قيود تمزق
- الولايات غير المتحدة اللبنانية

إمجاد مريم الصغيم

- حقيقة ليكس
- وثناق ويكيليكس الكاملة: لبنان وإسرائيل (الجزء الأول)
- وثناق ويكيليكس الكاملة: لبنان وإسرائيل (الجزء الثاني)
- مصر ثورة العشرين عاماً عبر تلفزيون الجديد

○ ...! أساس الملك

○ الخلوي أكبر الصنقات

○ سوكلين وأخواتها: النفايات - ثروة... وثورة



سلسلة السياسة

○ رحلة العمر: من بيت الشعر إلى سدة الحكم

إيلان باه

○ غزوة في أزمة - نعوم تشومسكي وإيلان باه
○ الفلسطينيون المنسيون

بالتعاون مع جامعة كولومبيا

○ الانتقال العسكري - نارسييس سيرّا
○ أنماط الديمقراطية - أرنولد لييهارت
○ الديمقراطية والإسلام في إندونيسيا - تحقيق: ميرجام
كونكلر والفريد ستيبان
○ الديمقراطية: أبحاث مختارة - تحرير: لاري دايدوند
ومارك ف. بلاتنر
○ ديمقراطيات في خطر! - تحرير: ألفرد ستيبان
○ شرح أسباب الانتفاضات العربية - تحرير: مارك لينش
○ عن الديمقراطية - روبرت أ. دال

د. ياسر عبد الحسين

○ الحرب العالمية الثالثة - داعش والعراق وإدارة التوحش
○ السياسة الخارجية الإيرانية

د. محمد باقر الصدر

○ الأعداء
○ إرث من الرماد: تاريخ «السي. آي. إيه.»

د. محمد باقر الصدر

○ بلاكوترا: أخطر منظمة سرية في العالم
○ حروب قدرة

د. علي وهب

○ الأخطبوط الصهيوني والإدارة الأميركية
○ الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط

ستيفن غرين

○ بالسيف: أميركا وإسرائيل في الشرق الأوسط
○ مساومات مع الشيطان

نعوم تشومسكي

○ احتلوا
○ صناعة المستقبل
○ غزوة في أزمة - نعوم تشومسكي وإيلان باه

د. سمير التتير

○ أميركا من الداخل
○ أوباما... والسلام المستحيل
○ معمودية النار

جون كيهلبي

○ تواطؤ ضدّ بايل
○ الحصاد

تازو ريوتو

○ ابنة القدر
○ المصالحة: الإسلام والديمقراطية والغرب

د. عبد السلام المنطلي

○ بؤابة الحقيقة



نوال السعداوي

- ذكرياتُ بين الثورة والإبداع
- نوال السعداوي والثورات العربية



- أبي لافرنتي بيريا - سيرغو بيريا
- الأحزاب السياسية في العراق - عبد الرزاق مطلق الفهد
- اختراع الديمقراطية - منصف المرزوقي
- أرض لا تهدأ - د. معين حداد
- الأسد - باتريك سيل
- إسرائيل والصراع المستمر - ربيع داغر
- أسرار مكشوفة - إسرائيل شاحك
- الأشياء بأسمائها - العقيد عاكف حيدر
- أصوات قلبت العالم - كيري كندي
- أمبراطورية الإرهاب - أليهاندر كاسترو أسبين
- الأمة اللبنانية - د. إسماعيل الأمين
- الأمة العربية إلى أين؟ - د. محمد فاضل الجمالي
- امرأة تبحث عن وطن - ماريا المعلوف
- الأمن الوطني الداخلي لدولة الإمارات العربية المتحدة - عائشة محمد المحياس
- أوضاع العالم ٢٠١٣ - برتران بادي ودومينيك فيدال
- الأبيادي السود - نجاح واكيم
- البعد الثوراتي للإرهاب الإسرائيلي - وجدي نجيب المصري
- بكامل رصيدنا - بولا برودويل وفيرنون لوب
- بلا هوادة - د. حسن موسى
- بيتٌ من حجر - أنتوني شديد
- التحدي الإسلامي في الجزائر - مايكل ويليس

- التشكيلات الناصرية في لبنان - شوكت أشتي
- تعميم - آمي وديفيد جودمان
- تقى الدين الصلح: سيرة حياة وكفاح (جزآن) - عمر زين
- النادى في المعرفة - نورمان فنكلستين
- توازن الرعب - هادي زعرور
- الثورات العربية في ظل الدين ورأس المال - راضي شحادة
- ثورات الفيسبوك - مصعب حسام الدين قتلوني
- ثوراتٌ في كل مكان - بول مايسون
- حرب تحرير الكويت - د. حبيب الرحمن
- حرب الشفق - د. ديفيد كريست
- حربا بريطانيا والعراق (١٩٤١ - ١٩٩١) - رغيد الصلح
- حركات ثورية - ستيف كراوشو وجون جاكسون
- حروب الأشباح - ستيف كول
- حروب الظل - مارك ماژيتي
- حروب الإمبراطوريات - تحرير روبرت غيروارث وإيريز مانيلا
- الحروب الميسرة - نورمان سولومون
- حزب الله والدولة في لبنان: الرؤية والمسار - الدكتور حسن فضل الله
- الحكام العرب - رودجر أوين
- حياتي مع طالبان - عبد السلام ضعيف
- الخولي: أشهر فضائح العصر - ألين حلاق
- خيارات صعبة - هيلاري رودهام كلينتون
- الخيارات الصعبة - د. إيلي سالم
- دارفور: تاريخ حرب وإبادة - جولي فلنت وألكس دي فال
- دروب دمشق - كريستيان شينو - جورج مالبرونو
- الدولة الديمقراطية - د. منذر الشاوي
- دبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان - كيرستين شولتره
- الدبلوماسية على نهر الأردن - د. منذر حدادين
- الرايات السود - علي صوفان بالاشتراك مع دانيال فريدمان



سلسلة السياسة

- رؤية للمستقبل - الرئيس أمين الجميل
- رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف (١٩٨٩ - ١٩٩٨) - محمود عثمان
- السايبربانك - جوليان أسانج
- سجن غوانتانامو: شهادات حيّة بألسنة المعتقلين - مايفيتش رخسانا خان
- السكرتير السابع والأخير - ميشيل هيلير
- سورية: سقوط مملكة الأسد - ديفيد دبليو ليش
- صراعات الجيل الخامس - إميل خوري
- الصراع على السلطة في لبنان: جدل الخاص والعام - زهوة مجذوب
- الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة - إنعام رعد
- صيف من نار في لبنان - الجنرال ألان بيلليغريني
- ضريبة الدم - ت. كريستيان ميلر
- الضوء الأصفر - عبدالله بو حبيب
- الطبقة الحارقة - دايفيد ج. روثكوف
- طريق أوسلو - محمود عباس (أبو مازن)
- عدو عدويّ - نورا أيزنبرغ
- العرب والإسلام في أوزباكستان - بوربيوي أحمدوف وزاهد الله مندوروف
- عزيزي الرئيس بوش - سيندي شيهان
- العلاقات الأردنية - اللبنانية - أسعد كاظم جابر الغزّي
- العلاقات اللبنانية السورية - د. غسان عيسى
- العودة إلى الصّفر - ستيفن كينزر
- الفرص الضائعة - أمين هويدي
- فنّ التجسّس - هنري أ. كرامبتون
- الفهم الثوري للدين والماركسية - زاهر الخطيب
- في قلب المملكة: حياتي في السعودية - كارمن بن لادن
- قراصنة أميركا الجنوبية: أبطال يتحدّون الهيمنة الأميركية - طارق علي
- قصور من الرمل - أندريه جيرولياتوس
- قضية سامة - يوست ر. هيلترمان
- قضيتي ضد إسرائيل - أنطوني لوينستين
- القياصرة الأميركيون - نايجل هاملتون
- قيام طائفة... أمة موسى الصدر - صادق النابلسي
- لبنان بين ردّة وريادة - ألير منصور
- منبر الحوار ٢٠٠٨ - لبنان: أزمات الداخل وتدخلات الخارج - مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
- اللوبي - إدوارد تيفن
- اللوبي الإسرائيلي وسياسة أميركا الخارجية - ستيفن والت وجون ميرشايمر
- اللوبي الصهيوني في فرنسا - شاكور نوري
- الماسونية: دولة في الدولة - هنري كوستون
- المال... إن حكّم - هنري إده
- مبادئ المعارضة اللبنانية - الرئيس حسين الحسيني
- محو العراق - مايكل أوترمان وريتشارد هيل وبول ويلسون
- مدن تحت الحصار - ستيفن غراهام
- مذكرات نيلسون مانديلا - نيلسون مانديلا
- المراقبة الشاملة - أراماند ماتالار
- مزارع شيعا: حقائق ووثائق - منيف الخطيب
- مصر على شفير الهاوية - طارق عثمان
- مفاتيح السياسة الروسية - ستيفن وايت
- نحو دولة حديثة: بعيداً عن ٨ و١٤ آذار - الشيخ محمد علي الحاج العاملي
- نظرية الاحتماء - إيان شايرو
- النفط: استراتيجياً وأمنياً وعسكرياً وتنموياً - د. هاني حبيب
- النفط والحرب والمدينة - د. فيصل حميد
- هكذا... وقع التوطين - ناديا شريم الحاج

سلسلة السياسة



- الواجب - روبرت م. غايتس
- الوجه الآخر لإسرائيل - سوزان نايشن
- الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة
- والديموقراطية - تحرير: برنر هام
- وهم السلم الأهلي - حسين يعقوب
- ويليس من تونس - ناديا خباري
- ٥٠٠ يوم - كورت أيكوالد

International



الجية، طلعة زاروط،

مبنى International Press، لبنان

هاتف: ٩٩٦٢٠٠/٣٠٠ ٧ ٩٦٦١ +

البريد الإلكتروني: Interpress@int-press.com

الموقع الإلكتروني: www.int-press.com



ستيفن وايت

بروفسور فخري، وأستاذ سابق في كلية العلوم السياسية بجامعة غلاسكو، وباحث كبير في كلية دراسات أوروبا الشرقية والوسطى ضمن الجامعة، وأستاذ زائر في معهد السياسات التطبيقية في موسكو. حائز دكتوراه في الدراسات السوفيتية بجامعة غلاسكو، وأخرى في السياسة من كلية وولفسون بجامعة أكسفورد. انتخب زميلاً في الأكاديمية البريطانية عام ٢٠١٠. في جعبته عشرات الكتب والمقالات والبحوث في السياسة السوفيتية والروسية وسياسات أوروبا الشرقية والوسطى وغيرها من الموضوعات.

ها هي روسيا، بورقة تينها، خلال حكم بوتين-ميدفيديف معزاة على يد أكاديمي كرز أيامه بنهاراتها ولياليها لدراسة روسيا من مختلف جوانبها.

هل استعادت مكانتها العالمية وهيبتها، وألغت الأحادية التي سيطرت عقب انهيار المعسكر الاشتراكي؟؟ ماذا عن نفطها وغازها ومؤسساتها التي ترجحت بين الخصخصة والفساد وأرباب المافيا في الشرق والغرب؟؟ ستمئة صفحة من التحليل الممنهج والدقيق للسياسة الروسية المعاصرة، بالاعتماد على الصحافة الروسية وما وقع في اليد من ملفات داخلية، وعلى وثائق وإحصائيات ورسوم بيانية وجداول مقارنات. لم تشعر القارئ بأنها أكاديمية بحتة، بل بدت أشبه بسرد مشوق في رواية، حيث:

- قدمت مفاتيح لفهم السياسة الروسية التي كانت الغالبية تشكو من غموضها وصعوبتها.
 - تناولت قيادة كل من غورباتشوف ويلاتسن وبوتين المثيرة للجدل، ورؤية كل منهم لروسيا والشكل المستقبلي لنظام الحكم فيها.
 - عزجت على مكانة روسيا في المجتمع الدولي.
 - عادت بالتاريخ إلى ما قبل الثورة البلشفية، لتتقدم معها في عهد لينين وستالين وخروتشوف وبريجنيف وأندروبوف وتشيرينينكو.
 - عرضت الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الواقع الروسي.
 - تطرقت إلى مواقف روسيا من الأوضاع الساخنة في الدول العربية وإيران وتركيا، لتواجه المد الأميركي وأحادية الهيمنة.
 - بحثت في سيكولوجية المواطن الروسي، لتقيس كم يستطيع أن يتحمل من جرعة الديمقراطية، ولم لا يزال يعيل إلى وجود زعماء أقوياء؟ وكيف خبا بريق الديمقراطية الغربية في عينيه، بعد سيطرة المافيا؟
 - أضاعت على دور الكنيسة في مختلف الحقب، وكيف جُند كبار رجال الإكليروس خارج البلاد في الاستخبارات السوفيتية.
- كتاب، كمؤلفه، يكاد يكون المرجع الأكاديمي الوحيد الشامل والمتكامل لمن يريد فهم السياسة الروسية الداخلية والخارجية، من سياسيين وصحفيين ومتابعين للقضايا العالمية وطلبة جامعات.

ISBN 978-9953-88-963-4



9 789953 889634

publishing@all-prints.com
tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com

الجناح، شارع زاهية سلمان،
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب: ٨٣٧٥ - ١١ بيروت - لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ +٩٦١١ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ +٩٦١١

